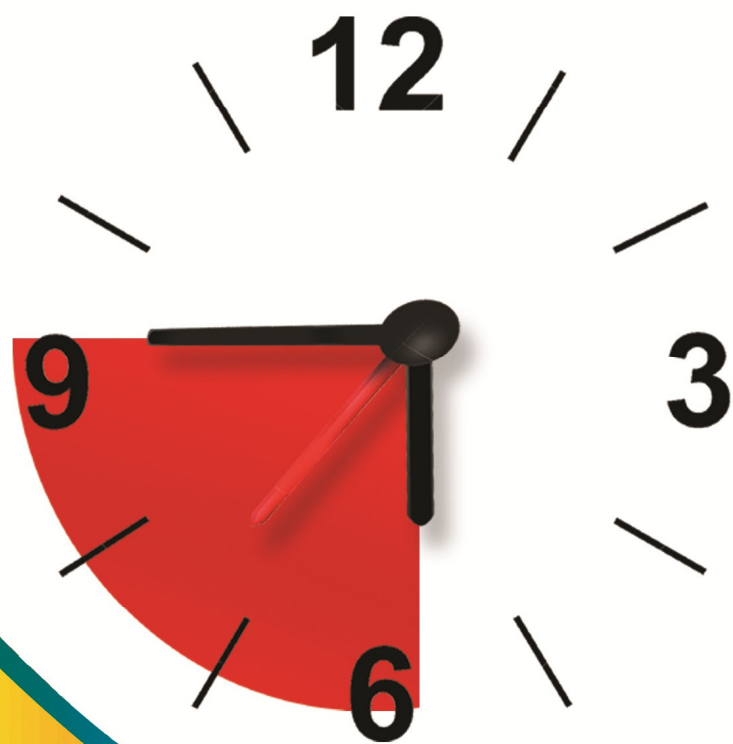


المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعية، لأبرز الأحداث والتطورات

Third Season



الربع الثالث
2018

العراق .. أضواء تحليلية

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الثالث يوليو 2018

باي باي سليم

*علي حسين

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٧/١

لم يتبق لنا ونحن نشاهد النهاية "التعييسة" لجلسات البرلمان، سوى أن نشكر كل الكومبارس من النواب والسياسيين الذين أدوا أدوارهم بكل مهنية وإخلاص، وساهموا بتقديم نهاية ممتعة للمسلسل الدرامي الطويل "كرسي سليم الجبوري". هكذا أُسدل الستار على صفحة ساخرة من تاريخ العراق، وإذا أردت عزيزي القارئ أن تعرف عمق المأساة التي وصلنا إليها في زمن "حنان الفتلاوي" ابحت عن رئيس البرلمان الذي استنكف أن يخرج على العراقيين ليقدم الشكر لهم، لأنهم تحملوه خلال الأربع سنوات الماضية! ومثلما اختفى سليم الجبوري، توارى عن الأنظار نائبه "الهمام" همام حمودي "ومعه أكثر من مئة وخمسين نائباً، وجدوا أن حضورهم الجلسة الاخيرة للبرلمان وتقديم الشكر للشعب الذي وضعهم على الكراسي ونقلهم من البؤس الى مصاف أصحاب الثروات، امر لا يستحق العناء.

برلمان ومؤسسات سيطر عليها الانتهازيون من غير أن يقدموا أي خدمة لهذا الشعب، كأنما الإنسان في هذه البلاد لا مقياس له سوى الموت والدمار وسرقه احلامه ومستقبله. كأنما لا حق للمواطن العراقي في برلمان يحترم الشعب. كأنما يليق بهذا البلد أن لا يظهر به ساسة إلا من وزن عالية نصيف ومحمد الكربولي ومحمود الحسن وعواطف النعمة، شعب لا يملك الحق في محاسبة رئيس البرلمان على أربع سنوات من التخبط والعشوائية وغياب مصلحة الوطن والمواطن. وكأنما حقوق الناس مختصرة في الكراسي التي ضاعت من سليم الجبوري وعامر الخزاعي وعتاب الدوري.

أكرر مرة أخرى، أن أفدح خسائرنا في السنوات الاربع الاخيرة من عمر البرلمان هي أننا عشنا مع سياسيين ومسؤولين لا يملكون ذرة إنسانية ولا نبيل، انخفض لديهم مؤشر الوطنية وانعدم لديهم الشعور بالمسؤولية الأخلاقية، فصار المواطن بالنسبة لهم مجرد ورقة انتخابية استغلها برلمان كسيح مارس الدجل والخداع! عام ١٩٦٨ قامت ثورة الطلاب في فرنسا ضد ديغول الذي صنع النصر لبلاده، لكن صوت الشعب كان أقوى، ليذهب في النهاية الرجل الذي أسس الجمهورية الفرنسية الحديثة، الى معتزله في الجنوب يكتب مذكراته بفرنسا أكثر قوة وأماناً، وبسهولة أسقط البريطانيون بطل الحرب العالمية الثانية تشرشل، فلا قدسية لأي مسؤول حتى وإن كان بحجم امرأة مثل تاتشر التي أنقذت بريطانيا من الإفلاس، لا صوت يعلو في الديمقراطيات الحقيقية على صوت الشعب، وارجوك لاتسألني عن ديمقراطية سليم الجبوري.

"الفراغ الدستوري" ما هو؟ وهل له وجود حقيقي؟

*د. عادل عبدالمهدي

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٧/١

لا يوجد "الفراغ الدستوري" اصلاً في الدستور.. ولم يعرفه الادب السياسي العراقي سابقاً. فالبلاد لم تعرف انتخابات كثيرة او مجالس نيابية حرة معقولة منذ تأسيسه المعاصر وليومنا. فاول انتخابات جرت في عام ١٩٢٤ لانتخاب المجلس التأسيسي، وجرت لاحقاً انتخابات متقطعة لمجلس النواب، كما ان الانتخابات كانت في معظمها اقرب "للمجمعات الانتخابية" منها لكل مواطن صوت.. اما في الفترة الجمهورية، فلم تجر انتخابات لا في الفترة القاسمية ولا البعث الاولى ولا الفترة العارفية. وفي فترة البعث الثانية جرت بعض الانتخابات، في اطار هيمنة الحزب الواحد، ونسب الفوز بـ ٩٩٪.

١- مع ازمتنا المزمنا، يستخدم كثيرون، ومنهم الاعلام والمواقع خصوصاً المدعومة من دول لم تعرف الانتخابات والمجالس النيابية، او من قوى لم تؤمن يوماً بالدستور والديمقراطية، تعبير "الفراغ الدستوري" خطأ او للاساءة، لظهار البلاد وكأنها على وشك الانهيار.

٢- لاشك ان النظام البرلماني هو محور النظام السياسي عندنا.. لكن حل البرلمان سواء بانتهاء الدورة التشريعية، او بقرار من البرلمان نفسه، كما ينص الدستور لا يمثل "فراغاً دستورياً". فالغياب المؤقت لا يعتبر فراغاً ما دامت سياقات التداول وآلياته مرعية. والا لاعتبرت "العطلة التشريعية" Parliamentary Recess لمدة ٤ اشهر سنوياً فراغاً دستورياً، على اساس ان مدة الدورة السنوية فصلين تشريعيين امدهما ٨ اشهر (المادة ٥٧). فالكلام عن "الفراغ الدستوري" يصح فقط عند انهيار البرلمان وفقدان اية امكانية لانعقاده بدعوة استثنائية عند "العطلة التشريعية" او تعطل اليات الانتخابات والتداول. بخلافه لا يعتبر حله قبل انتخاب البرلمان الجديد (في بريطانيا يُحل قبل ٢٥ يوماً من الانتخابات) ولا تغييره لفترة مؤقتة "فراغاً دستورياً".. ويقدم الفقهاء الدستوريون حججهم: (أ) عدم تأثير البرلمان على الانتخابات.. (ب) تسمح العطلة التشريعية باعداد قوانين مدروسة ومتكاملة، لان القوانين التي تشرع بعجلة تكون عادة مملوءة بالاطع والهباشة والارتباكات وهذه خطرنا واثارها عظيمة، ولعل تكرار الازمات سببه الهباشة الدستورية السائدة وتضارب التشريعات.. (ج) تسمح العطلة التشريعية للنواب بالتفكير والعمل مع ناخبهم، ذلك ان اردنا التمسك بالمبادئ السليمة، وعدم الاستسلام للمفاهيم السوقية والواقع المؤلم، الذي لا اصلاح له بدون هذه المبادئ.

٣- الفراغ المقصود هو "غياب السلطة" power or authority vacuum.. وفي لبنان عندما يتأخر انتخاب رئيس الجمهورية يتكلمون عن "شغور الرئاسة".. وعندنا -عند حل البرلمان- نسميها حكومة "تصريف امور يومية". لذلك اشترط الدستور ان تجري الانتخابات قبل ٤٥ يوماً من انتهاء مدة الدورة الانتخابية (المادة ٥٦)، كما اشترط ان تجري الانتخابات خلال ٦٠ يوماً عند الحل المبكر للبرلمان (المادة ٦٤/ثانياً).

٤- ولعل من ابلغ ما قيل بهذا الشأن قول امير المؤمنين عليه السلام عندما خرج عليه الخوارج بكلمة لا حكم الا لله. فقال "كلمة حق يراد بها باطل، نعم انه لا حكم الا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا امر، فانه لا بد للناس من امير بر او فاجر". واقرب مثال لـ "غياب السلطة" وللـ "الفراغ"، هو بعد انهيار سلطة النظام السابق في ٩/٤/٢٠٠٣ واعلان، "سلطة التحالف المؤقتة" Coalition Provisional Authority في ١٦/٥/٢٠٠٣، التي فرضت سلطة الاحتلال بقوة الاجتياح والقرار الاممي.

٥- ان وجود البرلمان ضرورة اساسية، لأي نظام ديمقراطي. فقط غيابه المطول والمعطل سيقود لـ "فراغ دستوري" يتمثل بـ "غياب السلطة"، او تاكلها. وهذا احد اسباب اتجاه الكثير من الدول (والعراق منها دستورياً، وغير منفذ عملياً) لنظام المجلسين.. فعند حل مجلس النواب يستمر عمل الاخر (مجلس الاتحاد)، او التوجه لاسلوب الانتخابات الجزئية - كالولايات المتحدة - فتجري الانتخابات لجزء، ويحافظ البقية على مواقعهم، ليأتيهم الدور بانقضاء مدتهم، وهكذا.

٦- استُخدم "الفراغ الدستوري" بشكل خاطيء، ولا بد من وضع الامر في نصابه. فواجب البرلمان الاساس هو حسن التشريع والرقابة، وان يعرف الحدود الفاصلة بينه وبقيه السلطات.. تماماً كاهمية معرفة بقيه السلطات للحدود الفاصلة بينها وبين الشأن التشريعي.

حول الفراغ الدستوري

*د. علي مهدي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٧/١

ستدخل بلادنا بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٨ بما يسمى بالفراغ الدستوري بعد انتهاء مدة الدورة الانتخابية الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨ لمجلس النواب العراقي وتحول الوزارة الحالية الى وزارة تصريف الامور اليومية دون ان تلوح في الافق القريب دعوة من قبل رئيس الجمهورية لعقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد.

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم اتحادية) ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وترتبط الاولى والثانية بفصل مرن حيث التعاون والرقابة بينهما في النظام البرلماني، وان السلطة التنفيذية تنبثق من رحم السلطة التشريعية وخاضعة لرقابتها وتعمل تحت مسؤوليتها.

يحدث الفراغ الدستوري عند غياب اي سلطة من السلطات الثلاث عن ممارسة اختصاصاتها دون التعرض لذلك من قبل الدستور، ويحدث هذا في النظم البرلمانية عند حل السلطة التشريعية او انتهاء مدة بقائها دون التقييد بالأحكام الزمنية لإعادتها، وخلال تلك الفترة تتحول الوزارة الى : حكومة تصريف الاعمال او (تصريف الامور اليومية).

حالات حدوث الفراغ الدستوري:

الحالة الاولى: عند التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الامور اليومية، لمدة لا تزيد على الثلاثين يوماً، الى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد وفقاً لأحكام المادة (٧٦) من هذا الدستور (المادة ٦١، ثامناً، د)

من هذا النص امهل الدستور رئيس الجمهورية بترشيح رئيس مجلس وزراء جديد ليقوم بتشكيل الوزارة وعرضها على مجلس النواب ونيل الثقة بمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً. وان أي تمديد لهذا السقف الزمني يدخل البلاد في فراغ دستوري، وانه تعطيل لدور مجلس النواب لاختصاصه برقابة الوزارة ومسائلها سياسياً، وهي المستقلة في الاصل.

الحالة الثانية: يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، الى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقِلاً، ويواصل تصريف الامور اليومية. (المادة ٦٤، ثانياً).

ان الاجل الزمني الذي حدده النص الدستوري بستين يوماً بعد حل مجلس النواب، وهو موعد اجرائي ملزم وليس بحكم التعليمات التنظيمية والتي تصدر حسب رغبة الجهات التنفيذية، وان مدة الشهرين هي مناسبة للتهيئة والاستعداد لإجراء الانتخابات حتى لا يكون هناك اي حالة فراغ دستوري، ومنعا لأي حالة ماطلة وتراخي للقيام بالانتخابات بوقتها المحدد، وبالتالي تشكيل وزارة خاضعة لمراقبة البرلمان وتعمل تحت مسؤوليته.

عند استنفاد مهلة الستين يوماً بعد يوم حل مجلس النواب دون عقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد، تكون البلاد قد وقعت في الفراغ الدستوري، ويرى البعض من فقهاء القانون الدستوري عودة المجلس القديم ليباشر مهامه حتى لا يكون هناك أي فراغ دستوري، وهو اجراء رادع ضد الماطلة بعودة السلطة التشريعية.

الحالة الثالثة: يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

ان المشرع الدستوري العراقي امهل السلطات المختصة بانتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة (المادة ٥٦، ثانياً)، وهذه المدة اقصر من فترة ما بعد حل البرلمان، والحكمة من ذلك باعتبار الجهات المختصة لديها العلم المسبق بموعد إجراء الانتخابات فقد اتخذت كل الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك، بينما عند حالة حل البرلمان الذي يكون في العادة مفاجئاً للجهات المعنية للقيام بالانتخابات.

وضع المشرع العراقي توقيتات زمنية صارمة لانتخاب مجلس النواب وتشكيل الحكومة حتى لا يحدث أي فراغ دستوري ووفق التالي:

١. تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب اربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة. (المادة ٥٦، أولاً)

٢. يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة السابقة. (المادة ٥٦، ثانياً)

٣. تختص المحكمة الاتحادية العليا بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب. (المادة ٩٣، سابعاً)

٤. يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد بمرسوم جمهوري، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، تعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سناً... (المادة ٥٤)

٥. ينتخب مجلس النواب في اول جلسة له رئيساً، ثم نائباً اول ونائباً ثانياً، بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر. (المادة ٥٦)

٦. ... يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اول انعقاد له. (المادة ٧٢، ثانياً، أ)

٧. يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية. (المادة ٧٦، أولاً)

٨. يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية اعضاء وزارته، خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف. (المادة ٧٦، ثانياً)

٩. يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف، اسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزاً ثققتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة. (المادة ٧٦، رابعاً)

بالرغم من هذا الجدول الزمني الواضح والملزم لإجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة (رئيس الجمهورية- رئيس مجلس الوزراء والوزراء)، فلم يدر بخلد المشرع الدستوري العراقي ان تكون الفترة ما بين يوم إجراء الانتخاب ويوم المصادقة على نتائج الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية تكون مفتوحة لأمد غير معلوم، مما يؤثر على الالتزام بباقي التوقيتات والتي ستتجاوز الخمسة وأربعين يوماً المحددة في النص الدستوري، مما يوقع البلاد في أزمة دستورية وتسمى بالفراغ الدستوري.

ان الفراغ الدستوري قد بدأ من انتهاء يوم ٢٠١٨/٦/٣٠ وهو يوم انتهاء مدة الاربعة سنوات تقويمية لوجود مجلس النواب وتحويل الوزارة صاحبة الصلاحيات الكاملة الى وزارة تصريف الامور اليومية حتى عقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد، أي عند فقدان الوجود القانوني لواحدة من السلطات الثلاث وهي السلطة التشريعية ودون وجود أي سند في الوثيقة الدستورية لهذه الحالة.

مع العلم ان مدة الخمسة وأربعين يوماً التي حددها الدستور كموعداً أقصى لانتخاب مجلس النواب والذي كان يوم ٢٠١٨/٥/١٢ حيث جرت فيه الانتخابات حتى يوم انتهاء مدة بقاء المجلس وعقد الجلسة الاولى للمجلس الجديد هي مدة كافية، وفق معظم الدساتير في دول العالم، وخاصة بعد التطور التقني ووسائل الاتصال التي تساعد في عدالة ونزاهة الانتخابات وتعمل بإعلان النتائج.

مسؤولية الفراغ الدستوري

ان ازمة الثقة بين القوى السياسية داخل مجلس النواب والتي انيط بها مسؤولية اختيار مجلس المفوضية المستقلة للانتخابات، قد تعمقت بعد اعلان النتائج الاولى من قبل المفوضية والخسارة الكبيرة لأغلبية اعضاء مجلس النواب المرشحين في الانتخابات، مما خلق ارباكاً واضحاً في معالم خارطة الطريق التي وضعها الدستور لتشكيل الحكومة الجديدة والتي تجلت بصور قانون لتعديل قانون انتخاب مجلس النواب وإبطال المحكمة الاتحادية لعدد من فقراته وانتهاء اجل المجلس في حلول ٢٠١٨/٦/٣٠.

وتتحمل المفوضية المستقلة للانتخابات وزر الفراغ الدستوري الحاصل والأزمة السياسية وهي المعنية بتنظيم انتخابات حرة وعادلة ونزيهة ويشاطرها في المسؤولية ايضاً مجلس النواب الذي من صلاحياته مراقبة عمل المفوضية وضمان نجاحها وإصدار قانون الانتخاب وهو ايضاً المعني بانتخاب اعضاء مجلسها.

المشروع التغييرى الاصلاحي .. إمكانات واقعية

* محمد عبد الرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٧/١

من الواضح الان ان البعض، نوابا وكتلا، لم يفق بعد من صدمة الانتخابات. والانتخابات لم تغير على نحو حاسم موازين القوى ، ولكنها ادت الى تغيير معين يوحي ان بقاء الحال القائم اصبح صعبا الى حدود غير قليلة. حيث عاقب الناخبون على ضالة نسبتهم، قياسا الى من يحق لهم التصويت، كتلا كانت تظن ان النصر معقود لها ولا مرد له، وقد سبب لها فشلها دوارا واهتزازا دفعها الى الاصطفاف مع من لم يفوزوا من اعضاء البرلمان تحت شعار " علي وعلى اعدائي .. ". ومن موقعها هذا فعلت كل ما تستطيع، ممنية النفس بإعادة الانتخابات ، وهو ما لم يتحقق، ومثله محاولة التمديد للبرلمان، في سابقة قل نظيرها.

وهل انتهى الامر عند هذا الحد ؟ ليس متوقعا، بل ومن المحتمل العمل أيضا على جبهات اخرى ، ومنها طبعا عرقلة وصول التفاهمات الحالية بين عدة تحالفات الى تكوين الكتلة الانتخابية الأكبر، فيما ينصب الجهد الأعظم على عرقلة قيام اصطفاف وراء مشروع اصلاحي، مثلما نص برنامج سائرون الذي عكسه بيان المبادئ التسعة المعلن من قبل السيد مقتدى الصدر إثر لقائه مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، والذي اكد الالتزام باصلاح الدولة ، ومحاربة الفساد وفتح ملفاته قديمها وحديثها ، وتشديده بوضوح على تقوية الجيش والشرطة وحصر السلاح بيد الدولة ، كذلك في إقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار والعالم .

ان برنامج سائرون وبيان المبادئ الداعم له وتأكيد الالتزام به ، يشكل الحد الفاصل الواضح بين من يريد الاستجابة لارادة التغيير والإصلاح التي عبرت عنها جموع الناخبين وحتى من قاطعوا الانتخابات ، وبين من يريد ابقاء الحال على ما هو عليه بما يعنيه من تمسك بذات النهج الذي جرب على مدى ١٥ عاما، ولم يخلف للعراقيين سوى الفشل والفساد والكوارث والنكبات. وهل هناك اكبر من نكسة احتلال أراضي واسعة من وطننا على يد داعش الإرهابي، وما قام به من جرائم وما خلف من مأس يندى لها الجبين ، فضلا عن مجازر سبايكر والصقلاوية وغيرها الكثير .

ان برنامج سائرون التغييرى الاصلاحي يستجيب الى مصالح طيف واسع من أبناء الشعب العراقي، ويجسد تطلعاتهم ورغبتهم في ان يعيشوا حياة افضل في عراق مختلف. والبرنامج بهذا المعنى هو أيضا ملك للقوى المدنية والديمقراطية التي تطمح الى إقامة دولة المواطنة والمؤسسات والقانون والحريات، الدولة المدنية الديمقراطية، وتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية .

وهذا بالتأكيد مشروع نضالي تراكمي، يصعب تصور إنجازه من دون تغيير جدي لموازين القوى، وإعادة الفرز لصالح دعاة وحملة المشروع الوطني الديمقراطي بأبعاده السياسية والاجتماعية. كما يصعب التصور انه سيتحقق دفعة واحدة ، لكنه يمتلك إمكانات واقعية وهو يستحق مواصلة النضال والعمل من اجله .

من جانب اخر سيواجه مثل هذا المشروع التغييرى صعوبات ومشاكل وعراقيل جمة، لانه في الأساس يمس مصالح الفاسدين والفاشلين والمتمسكين بنهج المحاصصة والطائفية السياسية، وهؤلاء لن يتورعوا عن استخدام كل الموبقات دفاعا عن مواقعهم ونفوذهم ومصالحهم.

لقد وفرت الانتخابات وما افرزت من معطيات إمكانية المضي بالمشروع قدما، وهذا ما يتوجب ان يحظى بالدعم والإسناد، وتحويل التحديات التي تقوم امامه الى فرص جديدة، عبر فتح فضاءات ارحب توسع مساحة الداعمين له، وتضييق على من لا يهمه الا ما يتحقق لذاته من نفوذ وسلطة ومال .

موقع الحكومة العراقية الجديدة من أزمات المنطقة.. تجليات وتوصيات

*د. أسعد كاظم شبيب

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية : ٢٠١٨/٧/١

تجلى الدور الغامض بطريقة تعامل الحكومات العراقية السابقة المشكلة من كتل وأحزاب عديدة ذات إيديولوجيات مختلفة، وبعضها ذات إنتماءات خارجية متباينة في إطار الإستفادة من ديمومة الدولة الهشة بعد إنهيار الدولة الشمولية المركزية المستبدة، ليس فقط في إدارة الملفات الداخلية، وإنما أيضا بغياب الرؤية الاستراتيجية في تجنيب العراق تأثير تداعيات أزمات المنطقة العربية السياسية والأمنية على كيانه ومستقبل شعبه الاقتصادي والأمني، في أجواء من حرب النفوذ والهيمنة ما بين دول الإقليم ذاتها، وهناك الدول الكبرى الساعية لرسم سيناريوهات سياسية، واقتصادية، وأمنية مختلفة، ودور أجهزة مخابراتها المحترفة المحرك الرئيسي في ذلك.

بالرغم من التغيير الإيجابي في النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، لم يحقق ما أراداه العراقيون لضعف القوى التي بمقدورها سياسيا أن تمثل منحاه، لكنها لم تستغل هذا التغيير بدءاً من الفترة التأسيسية (مجلس الحكم، ومرحلة كتابة الدستور)، والسبب هو أن عددا من الأحزاب والكتل السياسية النافذة تنتهج سياسة الإنقسام الإقليمي في داخل العراق، وهو ما كان واقع باستمرار مع أي إنفعال أزموي خارجي فينعكس سلبا على المجال السياسي والأمني والاقتصادي، وما تقوله الخارجية العراقية بعد مرور خمسة عشر عاما من سقوط النظام الإستبدادي في رؤيتها الاستراتيجية من تبرير غير معقول: إن العراق الجديد ورث تركة ثقيلة من العداة وإنعدام الثقة نتيجة لسياسات النظام السابق غير المسؤولة تجاه القاصي والداني التي أدت إلى تراجع مكانة البلاد في المجتمع الدولي». إلى جانب أن العراق لا يتجرأ في تثبيت قدميه مع القوى الدولية المساندة للنظام السياسي الجديد عبر تبني سياسة (الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف الدولية على نحو عادل - كما جاء في استراتيجية وزارة الخارجية العراقية- هذه السياسة أنتجت مشكلات كثيرة على مستوى موقع العراق بالنسبة لباقي دول العالم، وكذلك هشاشته سياسيا وضعفه أمنيا وتجلى ذلك في أكثر من حدث سياسي وأمني في ترك العراق يواجه دخول المجموعات الإرهابية (تنظيم داعش) لوحده، وتعرض أمنه القومي، والاقتصادي، وحتى الجيو جغرافي للخطر في ظل إطار الدول الساعية للأستفادة من التنافر السياسي والهشاشة الأمنية، والمنهك من حالة الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسساته الرسمية للسيطرة على مناطق حدودية أو التوغل داخل الحدود العراقية بحجة محاربة الجماعات المسلحة كحالة حزب العمال الكردستاني التركي في إقليم كردستان العراق، فضلا عن سياسة الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران في أكثر من بلد عربي ومنه العراق وسوريا إلى جانب البحرين واليمن، وفي ضوء كل هذه الأزمات من الممكن لأي حكومة قوية ومقتدرة وعادلة أن تخرج العراق من عنق الزجاجة عبر عدد من المقترحات والمعالجات أهمها ما يلي:

١- إن الأزمات الخارجية المؤثرة على المستويات الداخلية في العراق وإن كان هناك مغذيات خارجية ولكن حلّالها يبدأ من الداخل العراقي.

٢- المساهمة بتعزيز التماسك الاجتماعي، وترسخ قيم دولة المواطنة خاصة بعد أن أسترجت القوات الأمنية العراقية والقوات الساندة محلياً ودولياً الأراضي العراقية في غرب وشمال بغداد وإنهاء مسألة إستفتاء إقليم كردستان العراق لصالح الكيان العراقي الواحد، والإسراع بإنهاء عدد من المخاطر الأمنية، والاجتماعية: إرهابية كانت أو قومية أو حزبية أو عشائرية.

٣- الإسراع بإصلاح الجانب السياسي والدستوري وتقويم الإعوجاج الحاصل في العملية السياسية منذ أيامها التأسيسية الأولى وإلى مشكلات ما بعد إنتخابات مايو من عام ٢٠١٨.

٤- الحكومة العراقية الجديدة مطالبة بسياسة خارجية أكثر وضوحاً في التعامل مع الملفات الشائكة كالمشكلات الحدودية، وأزمة المياه، والمجموعات المسلحة، على وفق طريقتي التعامل بالمثل، وإيجاد البدائل، إلى جانب معالجة مشكلات أخرى بأدوات المتابعة الأمنية والمخابراتية كمشكلة المخدرات الأخذ بالإستفحال منذ مدة.

٥- إيقاف التوجهات الخارجية للأحزاب والكتل السياسية في العراق وردعها لا يتم بالإتهامات والخطابات وإنما بالضوابط القانونية تعديلاً وتشريعاً، خاصة تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ لضبط الحالة الحزبية الفوضوية إيديولوجياً، ومالياً، وسياسياً، وحتى عسكرياً، فضلاً عن تفعيل الرقابة النيابية والمؤسسات الرقابية الأخرى على المصادر الأخرى للتمويل المالي داخل العراق وخارجه، ومحاسبة المخالفين بأشد العقوبات القضائية.

٦- تقارب العراق مع أشقائه العرب يأتي في سياقه التاريخي - العرقوي، ومعالجة التصدعات ما بين العراق وعدد من الدول العربية منذ حزب الخليج الثانية وإلى مرحلة صعود القوى العراقية المعارضة للنظام السابق إلى سدة الحكم، وقد يكون إدراك متأخر من قبل الدول العربية ذاتها لسياسة الرفض تجاه النظام السياسي الجديد في العراق وما أثرته سياسة الرفض من مخاوف أمنية، وسياسية، فعلى الحكومة العراقية المقبلة أياً كان توجهها محافظ أم إصلاحية تبني خيار الإنفتاح المتبادل مع العرب ودول الجوار عموماً وعلى وفق سياسة حسن الجوار.

٧- إبعاد العراق عن الصراعات الدولية كتلك المتعلقة بالصراع الأمريكي - الإيراني الشائك لأن من شأن نماذج هذه الصراعات أن تؤثر بصورة مباشرة على جميع المجالات في العراق، وعدم السماح لدولة معينة بجعل العراق في قبال المقايضات السياسية والعسكرية.

الزعامات الشيعية في العراق: صراع السلطة والنفوذ

*إياد العنبر

موقع قناة العرة، شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن)؛ ٢٠١٨/٧/١

تعود مجمل الاعتراضات والسجلات التي طغت على نقاشات ما بعد الانتخابات العراقية في ١٢ مايو/ أيار ٢٠١٨ "إلى سبب رئيس، ألا وهو أن نتائج الانتخابات جاءت على خلاف التوقعات التي روج لها المراقبون، وعلى خلاف نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجرتها مراكز بحوث أجنبية ومحلية، إذ تصدر تحالف "سائرون" القوائم الفائزة في الانتخابات، وجاء تحالف "الفتح" بالمرتبة الثانية. لم يكن فوز هاتين القائمتين مؤشرا للفوز بالعدد الأكبر للمقاعد في البرلمان المقبل فحسب، وإنما هو مؤشر على إعادة ترتيب تسلسل الزعامات الشيعية في العراق.

إن الواقع الراهن في العراق، يؤشر لصراع بين النخب الصاعدة والنخب الخاسرة داخل ما اصطلح عليه المراقبون بـ"البيت الشيعي"، ومعنى الخسارة هنا ليس الخروج من اللعبة السياسية، وإنما هو خسارة لصدارة المشهد السياسي، والسيطرة على مؤسسات الدولة.

بمعنى آخر، أصبحت المعادلة السياسية بعد الانتخابات على النحو الآتي: من حصد النسبة الأكبر من أصوات الناخبين تأهل للحصول على نسبة عالية من المقاعد داخل قبة البرلمان القادم، وهي القوى السياسية الشيعية التي تملك الحضور الفاعل والمؤثر في الشارع، وتوصف بأنها القوى الموازية لسلطة الدولة بسبب ما تمتلكه من نفوذ عسكري بعناوين مختلفة، والمقصود هنا تحديداً "سرايا السلام" التابعة للسيد مقتدى الصدر، وقوات "منظمة بدر" بزعامة هادي العامري، و"عصائب أهل الحق" بزعامة قيس الخزعلي.

في موازاة ذلك، لا يزال حزب الدعوة (بشقيه تحالف "النصر" بزعامة حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء، ودولة "القانون" بزعامة نوري المالكي) يسيطر على النسبة الأكبر من مؤسسات الدولة والمناصب العليا فيها. بالإضافة إلى تغيير في معادلة الأوزان السياسية، فتيار "الحكمة" الذي يترأسه السيد عمار الحكيم، لم يعد نفوذه السياسي يوازي حضوره الإعلامي والدعائي كزعيم سياسي شيعي مؤثر في الأحداث السياسية، فالعشرون مقعداً التي حصل عليها في الانتخابات لا تؤهله إلى أن يتحكم في توجيه وإدارة التحالفات القادمة لتشكيل الحكومة، بقدر ما تعطيه فرصة للعب دور بيضة القبان في التحالفات السياسية.

إذا، معالم الصراع بين القوى السياسية الشيعية، والتي ستبرز ملامحها في مباحثات تشكيل الحكومة المقبلة، ستكون بين من يسيطر على مقاليد السلطة وإدارة مؤسسات الدولة، وقوى تتمتع بالنفوذ السياسي والعسكري. فالقوى التي حصلت على المقاعد الأكثر في الانتخابات، على الرغم من مشاركتها في الحكومة السابقة، إلا أنها تعتقد بأن الزعامات الحزبية الشيعية التي هيمنت على مقاليد السلطة في العراق طوال خمسة عشر عاماً، لم تعد قادرة على تقديم أي منجز سياسي أو خدمي أو أممي، إذ كان إدراكها السياسي . ولا يزال . يدور في فلك ديمومة مصالحها التي ترسخت من خلال بقائها في السلطة، حتى لو كان على حساب الفشل في إدارة مؤسسات الدولة. وتركز الزعامات السياسية الشيعية الصاعدة في تبرير ذلك على صدارتها نتائج الانتخابات، وعلى عناوينها الصريحة التي دخلت في الانتخابات من دون أن تكون تابعة لتحالفات زعامات الأحزاب السياسية الشيعية المهيمنة على السلطة.

من وجهة نظر دارسي العلوم السياسية، يعد الصراع بين النخب السياسية الصاعدة والخاسرة من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي، ومن دلالاته السلبية قد ينتج العنف السياسي في أقصى حالاتها، أو قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. لكن دلالتها الإيجابية الأبرز في كونها محطة ممارسة واختبار حقيقي للالتزام المتنافسين السياسيين بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

ومن ثم، لم يأت تصريح السيد نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية قبل أيام من بدء الانتخابات بالتحذير من حرب أهلية بعد الانتخابات من فراغ" لأنه يؤشر إلى إدراكه أن الانتخابات ستؤدي إلى خسارته الشخصية والحزبية لمواقع السلطة والنفوذ في مؤسسات الدولة. ولا سيما أن النخب السياسية في العراق لا تزال تتعاطى مع الديمقراطية بنمط تفكير براغماتي، فهي تعلن التزامها بالديمقراطية على مستوى الخطاب السياسي، أما على مستوى العمل فتتصرف بنمط التفكير الشمولي والسلطوي.

يمكن المراهنة على صعوبة العودة بالنظام السياسي العراقي إلى الهيمنة الشمولية

وهذا ما يمكن تشخيصه في الخطاب السياسي للقوى الخاسرة في انتخابات ٢٠١٨، فالتقرير الحكومي عن وجود تلاعب وتزوير بنتائج الانتخابات، والذي اعتمده التعديل الثالث على قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المقر من قبل البرلمان، يؤشر في أحد أهم جوانبه إلى مسألة عدم قبول نتائج الانتخابات، ومحاولة القوى الخاسرة خلط الأوراق والإبقاء على دوامة الجدالات السياسية للبحث عن صفقات سياسية قد تضمن لها البقاء ضمن دائرة السلطة.

وعلى عكس القراءات والمواقف المسبقة على صدارة القوى السياسية الشيعية التي يضمها تحالف "سائرون" و"الفتح"، فإن صعود هذه القوى قد يكون فرصة لإنهاء وجود القوى الموازية لنفوذ الدولة. فتحول هذه القوى من النفوذ إلى السلطة يجعلها أمام تحدي الحفاظ على الأمن والاستقرار والعمل ضمن مؤسسات النظام السياسي، وليس بعناوين قوى لا دولية. فالعمل السياسي سيكون ضمن إطار الدولة ومؤسساتها، ومن ثم التنافس سيكون داخل النظام السياسي، وليس بين مؤسسات هذا النظام، وقوى سياسية. عسكرية تنافسه على احتكار العنف المنظم في إدارة المجال العام.

ومن جانب آخر، يمكن أن يساهم صعود هذه القوى إلى دوائر السلطة في وضع حد لتغول نفوذ القوى والشخصيات الحزبية التي سيطرت على مؤسسات الدولة وتديرها بالوكالة منذ ١٢ عاما.

قد يعترض البعض على تلك الفرضية، انطلاقا من ضعف المؤسسات السياسية، ومن ثم ستكون النتيجة محسومة مسبقا لهيمنة قوى سياسية لا تؤمن بالعمل المؤسساتي، وسوف تكون محتكرة لمجالات النفوذ داخل السلطة والمجتمع. ربما يعد هذا الافتراض موضوعيا في ظل الفوضى التي يشهدها العراق. لكن من وجهة نظر أخرى، يمكن المراهنة على صعوبة العودة بالنظام السياسي العراقي إلى الهيمنة الشمولية رغم سيطرة هذه الأيديولوجيا على نمط تفكير الكثير من القوى الحزبية في العراق، وقدرة الانتخابات على كسر دوائر احتكار الأحزاب السياسية التقليدية قد تكون الخطوة الأولى في كسب الرهان بالتقدم نحو دولة المؤسسات.

مرض "الحمى النزفية" خطر يهاجم العراقيين

*شذى خليل

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٧/١

يعاني العراق تخلفا وعجزا وفسادا منذ عام ٢٠٠٣ في مختلف القطاعات وخاصة الصحي الامر الذي انعكس سلبيا على نظام الرعاية الصحية للمواطنين، حيث ارتفعت مستويات الفقر والبطالة، وتردت الحالة التغذوية. كما يعاني العراق من سوء خدمات الصرف الصحي ومشكلات توفير المياه الصالحة للشرب، وتراجع مستويات التعليم فضلا عن انتشار أنماط حياتية غير صحية، مما أدى إلى انتشار الامراض والأوبئة، وزيادة معدلات الوفيات وانخفاض معدلات العمر.

وحذرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان الجهات المسؤولة في العراق ، في ٢٦ حزيران ٢٠١٨، من انتشار مرض "الحمى النزفية" لما له من تأثيرات سلبية على اقتصاد البلد، وحياة المواطنين إذ يمكن يتسبب بوفاة العديد منهم. ودعت وزارة الصحة ودائرة صحة الديوانية الى "تعفير حظائر الحيوانات في المحافظة والقيام بإجراءات وقائية سريعة للحيلولة دون انتشار المرض الى باقي محافظات العراق"، محذرة من انتشار مرض "الحمى النزفية" الفيروسية الخطير في مناطق الفرات الاوسط.

وشددت المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، على اتخاذ التدابير اللازمة لتشديد الرقابة على المجازر وتكثيف الجهود في مراقبة العاملين في مجال القصابة والزمامهم بعدم الذبح خارج اطار المجازر الرسمية" للحيلولة دون انتقال الفيروس من الحيوانات الى الانسان.

اذ أعلنت وزارة الصحة عن رصد عدة حالات للفيروس المسبب المرض في عدد من المدن العراقية، ودعت العراقيين من مربي الدواجن والمواشي إلى أخذ الاحتياطات الضرورية، والالتزام بالإرشادات الصحية والنظافة والتعقيم ولبس القفازات والأكمام لمنع انتقال المرض، مشيرة الى انتقال فيروس المرض عن طريق الجاموس والأبقار والدواجن إلى الإنسان، ويمكن انتقاله من إنسان إلى آخر عبر الاتصال المباشر بدم المصاب أو إفرازات جسده.

وسجلت وزارة الصحة ارتفاعا في أعداد الضحايا في الديوانية والقرى التابعة لها إلى نحو عشرين شخصا، مرجحة احتمالية انتقاله إلى مدن جنوبية أخرى كالناصرية والعمارة إذا لم تضع السلطات الصحية حدا لذلك. وتقول مصادر في مدينة الديوانية إن مستشفيات المدينة وعياداتها امتلأت بالمراجعين، الذين قدموا لإجراء الفحوصات الطبية، خوفا من إصابتهم بهذا المرض.

وشددت شرطة محافظة وقائمقامية الديوانية على اصدار التعليمات الخاصة بمنع الرعي داخل المدن، ومتابعة الموضوع مع الجهات المعنية بالمحافظة" بما يكفل سلامة الانسان والبيئة الحيوانية، واتخاذ اجراءات مشددة تجاه المخالفين لتلك الاوامر.

كما شددت على قيام الجهات المعنية القيام بحملات تثقيفية ارشادية للمواطنين البسطاء باقامة الندوات وطبع البوسترات التوضيحية عن الامراض الانتقالية ومنها مرض الحمى النزفية الفيروسية واساليب الوقاية منها .

وأكد مصدر مطلع أن "المخاوف انتقلت إلى مدن ومحافظات أخرى، إذ أصدرت قائم مقامية قضاء الفلوجة بيانا حذرت فيه الأهالي من شراء اللحوم الحمراء من محلات القصابة، ما لم تكن مختومة بختم الطبيب البيطري، الذي يفيد بصلاحيته للاستهلاك، وكونها مذبوحة داخل المجزرة الرسمية وتحت إشراف طبيب مختص".

وقال طبيب في مستشفى مدينة الناصرية العام بمركز محافظة ذي قار إن عدة حالات وصلتهم يشتبه بإصابتها بالمرض، إلا إن تعليمات رسمية منعتهم من التصريح بشكل رسمي عن إصابات جديدة خارج محافظة الديوانية، إلا عن طريق الوزارة.

وأضاف الطبيب ان المشتبه بإصابتهم ظهرت عليهم عدة أعراض للمرض، من بينها ارتفاع درجات الحرارة والنحول الشديد والغثيان والتقيؤ، بالإضافة إلى ظهور البقع النزفية تحت الجلد والفم والأنف، مصحوبة بالآلام شديدة في العضلات. وتوقع مسؤولون في وزارة الصحة ظهور مزيد من الحالات في بعض المحافظات الجنوبية المحاذية لمنطقة الأهوار كذي قار والبصرة وميسان، حيث تزدهر تربية الجاموس والأبقار، في ظل غياب المستشفيات والمراكز الصحية عن مساحات شاسعة منها.

وقال مدير عام صحة البصرة "رياض عبد الأمير"، بتسجيل حالة وفاة في مستشفى البصرة، داعيا المواطنين إلى التعاون مع الفرق الصحية.

وأعلن عضو مجلس محافظة ذي قار "رشيد حميد السراي" عن تسجيل أول حالة وفاة بمرض الحمى النزفية". لشخص أثبتت الفحوص المختبرية إصابته بالمرض في قرية بقضاء الشطرة شمالي ذي قار. وفي محافظة الأنبار، أعلنت دائرة صحة محافظة الأنبار فتح ردهات خاصة لعزل المصابين بالحمى النزفية، مشيرة إلى أنه لم يتم تسجيل أي إصابة بالمرض في المحافظة.

الحمى النزفية الفيروسيّة:

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تعد الحمى النزفية أحد الأمراض التي يسببها عدد من الفيروسات، وتكون مصحوبة بنزف في أغلب الحالات، وتنتقل أحياناً من القوارض وبعض الحشرات، وتكثر الإصابة بالمرض في المناطق الريفية، وخاصة بين مربي الدواجن والماشية، ويصاب المريض باضطرابات نزفية، تصاحبها حمى يمكن أن تتطور إلى الموت في كثير من الأحيان.

وهذه بعض الفيروسات التي تسبب حمى نزفية:

فيروس إيبولا:

مرض وخيم يصيب الإنسان ويندرج ضمن عائلة الفيروسات الخيطية وغالباً ما يكون قاتلاً، حيث يصل معدل الوفيات الناجمة عنه إلى نحو ٩٠٪..

ويصاب الناس بفيروس إيبولا عن طريق ملامسة الحيوانات المصابة (عادة بعد الذبح والطهي أو الأكل) أو من خلال ملامسة سوائل جسم المصابين بالعدوى. وتنتج معظم الحالات عن الانتقال من إنسان لآخر عندما ينفذ الدم أو سوائل الجسم الأخرى أو الإفرازات (البراز والبول واللعاب والسائل المنوي) من المصابين إلى جسم الشخص السليم من خلال خدوش الجلد، أو الأغشية المخاطية.

حمى الضنك:

وهي عدوى فيروسية تنتقل إلى الإنسان عن طريق لدغة بعوضة أنثى من جنس الزاعجة مصابة بالعدوى، وتشبه حمى الضنك مرض الأنفلونزا، ويصيب الرضع وصغار الأطفال والبالغين، ولا يوجد علاج محدد ضد حمى الضنك.

حمى القرم - الكونغو النزفية (CCHF)

هي مرض واسع الانتشار يسببه فيروس تحمله حشرة القراد (الفيروسية النيروية) التي تنتمي إلى عائلة فيروسات بونيا. ويتسبب فيروس حمى القرم - الكونغو النزفية بوقوع فاشيات الحمى النزفية الفيروسية الوخيمة، ويتراوح معدل الوفيات الناجمة عن هذه الفاشيات بين ١٠٪ و ٤٠٪.

وينتقل هذا الفيروس إلى الإنسان من حشرات القراد وحيوانات الماشية، بينما ينتقل من إنسان إلى آخر نتيجة الاتصال المباشر بدم الشخص المصاب، أو إفرازاته أو أعضائه، أو سوائل جسمه الأخرى.

حمى الوادي المتصدع:

مرض فيروسي حيواني المنشأ يصيب الحيوانات في المقام الأول، ويمكنه أيضاً إصابة البشر. ويمكن للعدوى أن تسبب مرضاً وخيماً لكل من الحيوانات والبشر. ويؤدي هذا المرض إلى خسائر اقتصادية فادحة بسبب الوفيات وحالات الإجهاد التي تحدث بين الحيوانات التي تصاب بالحمى في المزارع.

مرض ماربورغ الفيروسي:

مرض وخيم شديد الفتك بالناس يسببه فيروس من الفصيلة نفسها التي ينتمي إليها مرض الإيبولا الفيروسي، والجدير بالذكر أن هذين الفيروسين هما من أشد العوامل الممرضة المعروفة من ضمن ما يصيب البشر. وكلاهما نادر، غير أنهما قادران على إحداث فاشيات وخيمة تتسم بمعدلات إماتة مرتفعة.

ويبدأ المرض فجأة بصداً حاداً ووعكة شديدة، ويظهر الكثير من المرضى أعراضاً نزفية وخيمة في الفترة بين اليوم الخامس واليوم السابع، علماً أن الحالات المميتة تتسم، عادة، بشكل من أشكال النزف من مواضع عدة. ويسري الفيروس جراء ملامسة دم المريض وسوائل جسمه، ونُسجه التي تحتوي على الفيروس.

ماذا بعد ... يا عراق؟

*حسن سنجاري

افتتاحية صحيفة (التاخي) : ٢٠١٨/٧/٢

من العرف السياسي عادة بعد إنقضاء فترة أية حكومة كانت بعد إعلان النتائج الانتخابية في الدول الديمقراطية المحبة للسلام والتي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة وتحترم إرادة ناخبها وتحرص على المستقبل السياسي وتضع المصلحة العليا للدولة فوق كل المصالح، تتباهى بما قدمته من منجزات حكومتها وتعتذر عن الأخطاء التي وقعت فيها خلال فترة حكمها في مؤتمرات صفحية وهي تودع شعبها مرفوعة الرأس، فهل لنا مشاهدة ذلك في العراق؟ ولنتسأل ماذا قدمت حكومة وبرلمان العراق على مدى أربع سنوات تقويمية لتتباهى به أمام الشعب العراقي؟ فالحديث عن السياسة في العراق حديث ذو شجون خاصة بعد إنقضاء عمر البرلمان للدورة الثالثة ودخول البلد الى فراغ دستوري وتحويل الحكومة الى حكومة تصريف أعمال وتعطيل القوانين المهمة التي تمس حياة ومصصلحة المواطنين، وتهديدات داعش لشن هجمات على بعض المناطق التي تعاني من فراغ أمني بعد أحداث السادس عشر من أكتوبر وإنسحاب قوات البيشمركة منها لنعود الى المربع الأول وتصعيد الإحتقان الطائفي المقيت والبدء بعمليات تعريب المناطق المتنازع عليها ومحاولة ترحيل العوائل الكردية منها بحجج واهية غير دستورية، وفرض الضرائب على البضائع المستوردة وتفعيل قانون التعريف الكمركية ونزوح المئات من العوائل نتيجة لشحة المياه في محافظات الوسط والجنوب وتحويل المقرات الحزبية المتنفة في بغداد الى مخازن ومشاجب للأسلحة في الأحياء السكنية إستخفافاً بأرواح المواطنين الأبرياء، وتعطيل القصاص من الإرهابيين المحكومين بالإعدام، ناهيك عن قطع الشوارع والأزقة لدواعي أمنية وتزايد عمليات الخطف والسطو المسلح وتنامي ظاهرة الرشوة نتيجة إستشراء الفساد في مؤسسات الدولة وخرق دول الجوار للسيادة العراقية يومياً من خلال قصف مدن وقرى إقليم كردستان بالطائرات والمدفعية الثقيلة من قبل الحكومة التركية، فأين الحكومة من كل هذا؟؟؟ نعم، يمكن للبرلمان أن يتباهى بما أنجزه بعد إنقضاء دورته النيابية الثالثة، بأنه برلمان الإمتيازات والمنافع الشخصية بعد توافقه خلال سويغات والتصويت عليها، بالرغم من إختلافهم وتقاطعهم في مسائل تهم مصلحة العراق والمواطنين وذلك من خلال القيام بثلاث تعديلات عاجلة لقانون الإنتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٦ في فترة قصيرة للتشبيث بالسلطة والمناصب بعيداً عن كل المفاهيم الديمقراطية ومحاولة رابعة يائسة في آخر يوم من عمر البرلمان لتمديد الفصل التشريعي خرقاً للمادة ٥٦ من الدستور العراقي، وسعيهم لإجراء عمليات العد والفرز اليدوي الكلي لجميع محطات الإقتراع في العراق والإشراف عليها والمصادقة على نتائجها وإمكانية إلغاء نتائج الإنتخابات برمتها، فهل حقاً يمكن القول بأنهم ممثلي الشعب بنسبة عضو برلمان لكل مئة ألف مواطن عراقي أم يمثلون أنفسهم دون عوائلهم التي أنجبتهم، وعدم التزامهم بالدستور وبقرارات المحكمة الإتحادية العليا من عدم إلغاء نتائج الناشرين والتصويت الخاص لإقليم كردستان وإنتخابات الخارج، وما تعرضت له صناديق الإقتراع وأجهزة التحقق الى حرق في أكثر من محاولة بأيادي خبيثة لطمس إرادة الناخب والتغطية على فسادهم الذي بات حديث الشارع العراقي . ختاماً أقول (لا تطلب الخير من بطون جاءت ثم شبعت، بل أطلب الخير من بطون شبعت ثم جاءت). فماذا بعد الثلاثين من حزيران ٢٠١٨ بعد إسدال الستار عن السلطة التشريعية؟.

طريق طويل نحو الحكومة الجديدة وفرصة ضائعة لتجاوز الطائفية والوصاية الخارجية

مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨/٧/٢

شهد العراق في انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية أول محاولة، منذ الاحتلال وتقويض الدولة العراقية في ٢٠٠٣، لإعادة بناء الاجتماع السياسي في البلاد على أسس وطنية. خاضت القائمة العراقية الانتخابات ببرنامج وطني، ترأسها شيعي علماني ذو توجهات قومية، وضمت مرشحين سُنَّة وشيعة، مسلمين ومسيحيين، من أغلب محافظات العراق. عندما أُعلنت نتائج الانتخابات، اتضح أن القائمة العراقية ستكون الكتلة الأكبر في البرلمان، وكان المتوقع بالتالي أن يكلف رئيس القائمة بتشكيل حكومة ائتلافية تتمتع بدعم أغلبية برلمانية، فإن أخفق، يقوم رئيس الجمهورية بتكليف رئيس الكتلة البرلمانية الثانية. الذي حدث أن رئيس ثاني أكبر كتلة كان نوري المالكي، زعيم قائمة ائتلاف دولة القانون، رئيس الحكومة المنتهية ولايته، وحليف إيران الأوثق في الساحة السياسية الشيعية، هو الذي تولى تشكيل الحكومة ورئاستها.

ما جرى بعد ذلك سيظل علامة فارقة في تاريخ عراق ما بعد ٢٠٠٣“ فقد تمتعت القائمة العراقية بدعم وتأييد معظم دول الجوار العربية، إضافة إلى تركيا. ولكن هذه جميعاً لم تستطع معادلة النفوذ الإيراني في العراق الجديد. لقد تكافتت كافة القوى السياسية الشيعية، الحليفة مع إيران، في تحالف برلماني، تحت قيادة المالكي، وعملت على إصدار فتوى دستورية من المحكمة الاتحادية العليا، تفيد بأن الكتلة السياسية الأكبر هي التي تتشكل بعد انعقاد البرلمان الجديد، وليست تلك التي تخوض الانتخابات. وبانضواء القوى السياسية الشيعية كافة تحت قيادة المالكي، بات على رئيس الجمهورية تكليفه، وليس تكليف رئيس القائمة العراقية، بتشكيل الحكومة. وهكذا ولدت حكومة المالكي الثانية، التي أدارت البلاد، في انحياز سافر لإيران وبتوجه طائفي صارخ، حتى ٢٠١٤.

ما يعيشه العراق منذ انتخابات ١٢ مايو/أيار ٢٠١٨ يستدعي ميراث انتخابات ٢٠١٤ بقدر كبير من التشابه“ فقد كشفت الجولة الأخيرة من الانتخابات البرلمانية عن تشظٍ سياسي غير مسبوق، وبات من الضروري التقاء عدد كبير من القوى السياسية والقوائم الانتخابية، بكل ما في ذلك من صعوبة وتعقيد، لتشكيل حكومة تتمتع بدعم أغلبية برلمانية. ولكن الإيجابي في هذه الجولة الانتخابية كان صعود التوجه الوطني، غير الطائفي، لدى أكثر من قائمة من القوائم التي خاضت الانتخابات. وبدا خلال الأسابيع القليلة التي تلت إعلان النتائج الأولية أن الحراك السياسي يتجه نحو بناء تحالف أغلبية برلمانية، يعمل على تحرير إرادة العراق من التأثيرات الأجنبية، ويطرح برنامج عمل ذا صبغة وطنية وتنموية. ولكن القوى السياسية العراقية الموالية لإيران سارعت إلى إجهاض ذلك التوجه، بالعودة إلى الفرز السياسي الطائفي، وإحياء التحالف الشيعي، بهدف امتلاك التحالف حق تسمية رئيس الحكومة وحق قيادة المفاوضات لتشكيل حكومة الأغلبية البرلمانية.

فأي تصور تطرحه القوى السياسية العراقية الموالية لإيران لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة؟ وهل تتجه الأمور بالفعل نحو المحافظة على الطابع الطائفي للسياسة العراقية؟ وهل ثمة ما يشير إلى أن قوى دولية أو إقليمية يمكن أن تعادل النفوذ الإيراني في العراق؟ وفي ضوء الخلاف المحتدم حول شرعية الانتخابات، هل سينجح العراقيون في تجاوز الشبهات والالتهامات التي شابنت نتائج الانتخابات؟

تشظٍ سياسي وانتخابات مشكوك في مصداقيتها

طارد الفأل السيئ هذه الجولة من الانتخابات العراقية منذ يوم الاقتراع“ فطبقاً لأرقام المفوضية العليا للانتخابات، بلغت نسبة المقترعين ٤٤,٥ بالمئة ممن يحق لهم التصويت، وهي أقل نسبة اقتراع منذ ولادة دولة ما بعد ٢٠٠٣. يكشف هذا الانخفاض الملموس في نسبة المقترعين عن عزوف شعبي واسع النطاق عن العملية الانتخابية، وفقدان العراقيين ثقتهم في عموم الطبقة السياسية. وحتى هذه النسبة للمقترعين تعرضت لشكوك من عدة جهات ومصادر، سيما بعد أن تزايدت الاعتراضات على مصداقية الانتخابات في مناطق مثل كركوك، ودوائر المغتربين في دول الجوار، ومراكز التصويت في معسكرات اللاجئين داخل العراق. كما أثرت أسئلة، حتى قبل يوم الانتخابات، حول أمن وسلامة نظام التصويت الإلكتروني، الذي طُبِّق للمرة الأولى في الانتخابات العراقية، وأدارته شركة كورية صغيرة، تتخذ من مدينة دبي مركزاً لها. الوجه الآخر للانتخابات، الأكبر أثراً على العملية السياسية وإمكانية تشكيل حكومة مستقرة، كان تشظي القوى السياسية كافة، الشيعية والسنية والكردية.

بخلاف الانتخابات البرلمانية الثلاث السابقة، لم يستطع الحزبان الكرديان الرئيسان، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، الاتفاق على خوض الانتخابات في قائمة واحدة. كما شجع خوض الحزبين الانتخابات بقائمتين منفردتين، القوى الكردية الأخرى على تشكيل قوائمها الخاصة، بما في ذلك تيار التغيير، الذي انشق عن الاتحاد الوطني قبل سنوات، فدخلت بقائمتين إسلاميتين، وأخرى ذات توجه ليبرالي.

أما القوى الشيعية، فكانت أكثر انقساماً فرئيس الوزراء، حيدر العبادي، ورئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، ينتميان لحزب سياسي واحد، هو حزب الدعوة. ولكنهما خاضا الانتخابات بقائمتين مختلفتين: الأول على رأس قائمة النصر، والثاني في ائتلاف دولة القانون. إضافة إلى ذلك، خاضت الانتخابات قائمة شيعية ثالثة باسم الفتح، بقيادة هادي العامري، ضمت قطاعاً واسعاً من التنظيمات والمليشيات التي شكلت الحشد الشعبي، وقائمة رابعة باسم تيار الحكمة، بقيادة الحكيم، وخامسة باسم "سائرون"، احتضنت تحالف التيار الصدري والحزب الشيوعي العراقي، وعدداً من القوائم الصغيرة الأخرى والمستقلين.

السنة العرب، من جهتهم، خاضوا الانتخابات بعدد كبير من القوائم، أهمها: القائمة الوطنية، التي ضمت عدة قوى سنية، بما في ذلك الحزب الإسلامي، وقادها الشيعي العلماني، إياد علاوي، وقائمة القرار العراقي، بقيادة أسامة النجيفي وخميس الخنجر، وقائمتان محليتان، واحدة في الأنبار باسم الأنبار هويتنا، وأخرى في نينوى باسم نينوى هويتنا. كما ترشح عدد من الشخصيات السنية في قائمة ائتلاف النصر، بقيادة العبادي.

بمثل هذه الخارطة الانتخابية، لم يكن متوقعاً أن تستطيع قائمة واحدة الحصول على عدد كافٍ من المقاعد، يجعل منها مركز جذب وثقل لبناء ائتلاف أغلبية برلمانية. بيد أن النتائج التي أعلنت بعد ما يقارب مرور أسبوع على تنظيم الانتخابات واجهت عاصفة من الاعتراضات والشكوك.

نجحت قائمة سائرون في تحقيق ٥٤ مقعداً، لتصبح أكبر كتلة برلمانية في حال أُقرت النتائج على ما هي عليه. تلتها قائمة الفتح بـ٤٧ مقعداً، وائتلاف النصر بـ٤٢ مقعداً. أما ائتلاف دولة القانون فلم يستطع الحصول على أكثر من ٢٦ مقعداً، تلاه تيار الحكمة بـ١٩ مقعداً. وقد شكّل السنة العرب أغلب من أعلن فوزهم من مرشحي قائمة الوطنية، التي حصلت على ١٩ مقعداً، كما تمثّلوا بصورة ملموسة في ائتلاف النصر. بخلاف ذلك، حصلت قائمة القرار على ١٤ مقعداً، والأنبار هويتنا على ٦ مقاعد، ونينوى هويتنا على ٣ مقاعد. كردياً، حصل الديمقراطي الكردستاني على ٢٥ مقعداً، والاتحاد الوطني على ١٨ مقعداً. أما حركة التغيير، التي اعثرت منافساً للاتحاد الوطني في الانتخابات السابقة، فلم تحصل سوى على ٦ مقاعد، بينما توزعت ١٢ مقعداً أخرى في مناطق الأغلبية الكردية على عدد من الأحزاب الإسلامية والليبرالية الصغيرة.

أثارت النتائج الأولية الرسمية ردود فعل من كل الاتجاهات، وسرعان ما وجدت شكوك ما قبل يوم الاقتراع والشكوك في العملية الانتخابية صدى لها لدى القوائم التي حققت نتائج ضعيفة أو البرلمانيين الذين خسروا مواقعهم. في ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٨، عقد البرلمان العراقي، الذي لم تنته ولايته بعد، جلسة عاصفة، شجّع عليها رئيس البرلمان، سليم الجبوري، الذي أخفق في الاحتفاظ بمقعده البرلماني. وقد صوّت البرلمان على عدد من القرارات التي تضمنت إلغاء أصوات المغتربين والأصوات التي أدلى بها في مراكز اللجوء، وإعادة فرز ١٠ بالمئة من الأصوات في كافة أنحاء البلاد يدوياً، للتأكد من مطابقتها للتصويت الإلكتروني، ومن ثم فرز كل الأصوات يدوياً إن لم تكن نتائج عينة العشرة بالمئة مطابقة، وتشكيل لجنة قضائية للإشراف على عمل المفوضية العليا للانتخابات.

وافقت المحكمة العليا على فرز الأصوات يدوياً، أعقبها إعلان المفوضية العليا عن الشروع في عملية الفرز يدوياً بدءاً من الثلاثاء ٣ يوليو/تموز ٢٠١٨. وإلى أن تتم المصادقة القضائية على النتائج المعلنة وتوزيع مقاعد البرلمان الجديد، لا تزال النتائج التي أعلنتها مفوضية الانتخابات أولية.

يُعتقد أن إلغاء الانتخابات في هذه المراكز يمكن أن يعيد النظر في حجم بعض القوائم الانتخابية، سيما الفتح والاتحاد الوطني والأنبار هويتنا، ويضيف إلى حصة قوائم أخرى، مثل النصر والقرار والديمقراطي الكردستاني.

راهن الأمريكيون، ومعهم السعوديون، على أن قائمة رئيس الحكومة، حيدر العبادي، ستكون الكتلة البرلمانية الأكبر، وأن العبادي سينجح في الحفاظ على منصبه في رئاسة الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة. ولكن النتائج لم تأت طبقاً لتوقعات الأمريكيين والسعوديين.

بهذه النتائج، بات من المستحيل أن تستطيع قوة سياسية منفردة التحكم في عملية تشكيل حكومة أغلبية برلمانية آمنة ومستقرة، ليس فقط لأن أكبر كتلة برلمانية لا تضم أكثر من ٥٤ مقعداً، ولكن أيضاً لأن أغلب الكتل السياسية هي في الحقيقة ائتلافات من قوى سياسية متعددة وشخصيات طامحة، لا تتمتع بتماسك يمكن الثقة به. فقد حاول السيد مقتدى الصدر، الذي يقود قائمة سائرون، بالرغم من أنه شخصياً لم يكن مرشحاً للانتخابات، خلال الأسابيع القليلة التي تلت إعلان النتائج الأولية، قيادة المفاوضات نحو تشكيل الحكومة الجديدة. ولكن، وبالرغم من لقاء الصدر أغلب قادة القوائم والكتل السياسية الأخرى، وتوكيده المتكرر على أنه يسعى إلى تشكيل حكومة وطنية، تحافظ على استقلال القرار العراقي، تبتعد عن تقاليد المحاصصة الطائفية والإثنية، ويقودها أكفاء ومهنيون، إلا أن تحركه المبكر لم يأت بنتائج ملموسة.

لم يكن خافياً أن الصدر لا يرغب في التحالف مع قائمتي الفتح ودولة القانون، وثيقتي الصلة بإيران، وأنه بصورة خاصة يرفض تولي نوري المالكي أو هادي العامري رئاسة الحكومة المقبلة. وليس لديه مانع من تشكيل حكومة تتمتع بدعم أغلبية ١٦٥ صوتاً أو أكثر قليلاً من برلمانيي القوى التي تشاركه رؤيته للحكم في العراق، على أن تقوم القوى السياسية غير المنضوية في الائتلاف الحكومي بدور المعارضة. ولأن الصدر كان قد قام بزيارة للسعودية في يوليو/تموز ٢٠١٧، قابل خلالها ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وانتقد القوى السياسية العراقية المكرسة للطائفية والمالية لإيران، تشكل انطباع بأنه يعيد بناء الهوية الوطنية العراقية ويقلص من هيمنة النفوذ الإيراني في العراق.

للوهلة الأولى، بدا أن الصدر يتجه للتحالف مع حيدر العبادي لتكوين الكتلة مركز الأغلبية البرلمانية والتي يمكن أن تقود عملية التشكيل الحكومي. المشكلة أن العبادي ينتمي هو الآخر لحزب الدعوة، كما يرغب بأن يحافظ على موقعه في رئاسة الحكومة. وكلا الأمرين لا يجدان ترحيباً لدى الصدر، الذي يحتفظ بحساسية بالغة تجاه حزب الدعوة، ولا يعتقد أن العبادي، حتى إن استقال من الحزب، لديه المؤهلات الكافية لرئاسة الائتلاف الحكومي الجديد. في ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٨، أعلن عن التوصل إلى اتفاق تحالف بين سائرون، وتيار الحكمة، وقائمة الوطنية، لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر. ولكن إياد علاوي، رئيس قائمة الوطنية، كذب الخبر، وقال: إن الأمر لم يكن أكثر من بروتوكول تعاون أولي بين الأطراف الثلاثة.

في ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٨، وفي خطوة مفاجئة، التقى مقتدى الصدر بهادي العامري وأعلننا في نهاية اللقاء عن تحالف كتلتيهما: سائرون والفتح، بهدف تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر. بذلك، يكون الصدر قد تخلى عن معارضته المعلنة للتحالف مع من سبق أن وصفها بـ"الميليشيات الوقحة"، وانقلب على أولوياته السابقة، من العمل على تكوين كتلة أغلبية وطنية إلى العمل على إحياء التحالف الشيعي وامتلاك هذا التحالف قرار تسمية رئيس الحكومة وتحديد طبيعة الائتلاف الحكومي.

جاء الإعلان عن تحالف الصدر والعامري بعد يومين فقط من زيارة للعراق قام بها رجل إيران القوى في الإقليم، الجنرال قاسم سليماني، واستمرت ثلاثة أيام، التقى خلالها معظم قادة القوى السياسية الشيعية، بما في ذلك الصدر. وقد ذكرت تقارير أن سليماني دعا القيادات الشيعية إلى الائتلاف من جديد، بمن في ذلك: الصدر، والعامري، والمالكي، والعبادي، والحكيم، على أن يتفقوا بعد مشاورات بينهم على أسماء ثلاثة مرشحين لرئاسة الحكومة، يجري بعدها التوافق مع القوى السياسية الأخرى، السننية والكردية، حول الشخصية الأكثر قبولاً من مكونات العراق الرئيسية الثلاث، والأكثر مدعاة لدعم الأغلبية البرلمانية.

يعتبر الإعلان عن تحالف الصدر والعامري انتصاراً لإيران وتوكيداً على أن نفوذها في العراق لم يزل يحتفظ بفعاليتها وتأثيره، وأن لا الأمريكيين ولا السعوديين يمكنهم تقويض هذا النفوذ. ولكن إعلان التحالف بين القوتين الشيعيتين الرئيسيتين لا يعني أن التصور الإيراني لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة سيطبق بلا عوائق. فليس من الواضح بعد كيف يمكن التغلب على العداء المستحكم بين الصدر والمالكي، ومن سيقوم بالوساطة لعقد مصالحة ما بينهما. ولا يبدو أن الحكيم سعيد بما يدفع إليه الإيرانيون. كما أن دعوة رئيس الحكومة، العبادي، مؤيداً من الأمريكيين، كافة القوى السياسية في البلاد للاجتماع بعد إجازة عيد الفطر للتباحث حول تشكيل الحكومة الجديدة، تشير إلى أن العبادي لم يوقع على المقترح الإيراني بعد، وأنه سيحاول حظه بوسائل أخرى. ما يخشاه العبادي أن يمهّد إحياء التحالف الشيعي، برعاية إيرانية، لإخراجه من المنافسة على رئاسة الحكومة المقبلة.

الحقيقة أن العبادي يفتقد القوة والأوراق الكافية لتحدي الإرادة الإيرانية“ فقائمة العبادي الانتخابية، النصر، لم تأت ثالثة وحسب، بل إن عشرة من مرشحي القائمة الفائزين هم من السنة. كما أن كتلة حزب الفضيلة الشيعي المنضوية في القائمة يمكن أن تتخلى عن التحالف مع العبادي للالتحاق بالقوى الموالية لإيران. وسيصعب على العبادي، مهما كانت قدرته على الإقناع، وحتى بدعم امريكي وسعودي، حشد ما يكفي من القوى السننية والكردية لبناء أغلبية برلمانية. بدون دعم من قائمتي "سائرون" أو الفتح، لن يستطيع العبادي تحقيق هذه الأغلبية، ما يعني أن وسيلة العبادي الوحيدة للحفاظ على منصبه لدورة برلمانية ثانية، هي التفاهم مع الإيرانيين وحلفائهم.

طريق طويل نحو الحكومة الجديدة

لم يُحسم بعد الخلاف على نتائج الانتخابات، والأرجح أن الأمور تتجه نحو إلغاء محدود للأصوات في عدد من المراكز الانتخابية، مما سيترك أثراً غير ملموس على حصص القوائم الانتخابية في البرلمان الجديد. وتصب فتوى المحكمة الاتحادية العليا، التي تقول بقدسية الأصوات، وأن الإلغاء يجب ألا يطول سوى الأصوات المشكوك فيها فقط، في هذا الاتجاه. أما إلغاء الانتخابات كلية، أو إلغاء كتل أصوات كبيرة، بحيث يترك أثراً ملموساً على وضع القوائم ووزنها، فيتطلب تأييداً سياسياً واسع النطاق ليس متوفراً.

وعلى افتراض أن توزيع مقاعد البرلمان الجديد سيُبقى، بهذه الدرجة أو تلك، على ما أظهرته النتائج الأولية التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات، فإن إيران من خلال حلفائها يبدو أنها عادت لتمسك بمعظم أوراق عملية تشكيل الحكومة المقبلة. أما رياح التفاؤل التي هبت لأسابيع قليلة، وأوحت بأن العراق يحث الخطى نحو التحرر من الطليعة الطائفية والإثنية لدولة ما بعد ٢٠٠٣، ومن التأثيرات الإقليمية والدولية على قراره الوطني، فيبدو أنها أُخمدت. وسواء أُنجح الإيرانيون في فرض تصورهم لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة على كافة القادة السياسيين الشيعة أم لا، فإن حجم القوى التي تميل لإيران حتى الآن سيكون كافياً لبناء تحالف شيعي، يقرر، بصفته الشيعية، هوية رئيس الحكومة المقبلة وأطراف ائتلاف الأغلبية البرلمانية التي ستسند إليها هذه الحكومة.

وربما لم يكن مفاجئاً، في ظل عودة إيران القوية والتوجه لإحياء التحالف الشيعي، أن تُدعى القوى العربية السننية كافة إلى اللقاء، بمبادرة من الرئيس المشارك لقائمة القرار، رجل الأعمال خميس الخنجر، بمدينة عمّان، في ١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨، للتباحث في كيفية بناء تحالف، يتفاوض باسمهم كـمكون وليس أفراداً أو مجموعات صغيرة. بمعنى أن السنة العرب، الذين دعوا دائماً لتجاوز المعايير الطائفية في السياسة العراقية، يضطرون هم أيضاً للكتل طائفيّاً للمحافظة على الحد الأدنى من حقوقهم وحقوق ناخبهم. ولكن، وفي ظل الانقسامات التي تضرب صفوفهم، ليس من الواضح كيف يمكن بناء توافق مستقر بين السياسيين السنة. ما يُتوقع، على أية حال، أنه إذا تحقق هدف بناء كتلة سنّية، فالأرجح أن تتعاون هذه الكتلة مع مسعود بارزاني، الذي يعد بتشكيل كتلة كردية برلمانية لا يقل عددها عن أربعين نائباً، لبناء جبهة واحدة في مفاوضات الحكومة المقبلة.

بيد أن الخسارة الناجمة عن إحياء الطائفية وعودة إيران القوية إلى العراق لا تقتصر على الساحة العراقية“ فالامريكيون، الذين راهنوا على العبادي، والسعوديون الذين استثمروا في العبادي والصدر معاً، خرجوا خاسرين هم أيضاً. وخلال الشهور القليلة الماضية، بدأ مسؤولون سعوديون احتفالياً صاحباً حول عودة العراق إلى الحضن العربي، بمعنى نجاح السعودية في تعزيز نفوذها في العراق. هذا الاحتفال يبدو الآن مبكراً جداً. كما أن حسابات الامريكيين القائمة على إخراج الإيرانيين من سوريا، وإضعافهم في العراق، لا يُتوقع لها التحقق قريباً، على الأقل في شقها العراقي. في أغلبيتها، لم تزل الطبقة الشيعية السياسية، في عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترى في إيران عمقها الاستراتيجي، أو أنها، في أفضل الأحوال، تخشى الغضب الإيراني. وربما أكثر من سوريا بكثير، يبدو أن صيانة الاستقلال العراقي من التدخلات الخارجية وإعادة بناء الهوية العراقية على أسس وطنية تتجاوز الاصطفافات الطائفية لا تحققها الانتخابات وحدها بل تحتاج إلى إجراءات تجعل تكاليف التدخل الأجنبي والاصطفافات الطائفية مكلفة وغير مجزية.

الموارد المائية في العراق التحديات والحلول

*د. عبد المطلب محمد عبد الرضا

الهيئة الاستشارية العراقية للإعمار والتطوير: ٢٠١٨/٧/٢

مدخل: يكتسب موضوع الأمن المائي وتوفير الموارد المائية اللازمة لتلبية الإحتياجات البلدية والصحية والزراعية والصناعية والبيئية أهمية كبيرة في العراق في الوقت الحاضر نظراً للتغيرات الكبيرة التي حدثت في كميات المياه الواصلة الى العراق ما بين الأمس القريب والحاضر الذي نعيشه. إن مسألة الأمن المائي الوطني لا بد من ان توضع في المكان الذي تستحقه أي في قمة أولويات المصالح الوطنية التي يجب الذود عنها خاصة في ضوء التطورات السياسية الاقليمية والدولية لارتباطها المباشر والوثيق بموضوع السيادة والأمن الوطني وان غياب الادارة المتكاملة الكفوءة والستراتيجية الفاعلة لتوفير الامن المائي سوف ينعكس بشكل سلبي على جميع مناحي الحياة.

التحديات التي تواجه الأمن المائي العراقي

يعاني الأمن المائي العراقي من:

- ١- تأثيرات العوامل الجغرافية وكون أغلب مصادر مياهه تقع خارج حدوده الجغرافية والوطنية.
- ٢- السلوك السياسي لمحيطه الاقليمي ومحاولته جعل المياه من أهم وسائل الضغط وتحقيق الاهداف السياسية.
- ٣- تحديات حالية ومستقبلية متمثلة بالظروف المناخية الطبيعية من ارتفاع درجات الحرارة وشدة التبخر وقلة الساقط المطري على أغلب أراضيه إضافة الى التغيرات المناخية المتوقعة مستقبلاً.
- ٤- زيادة عدد السكان وزيادة متطلباتهم الغذائية والبلدية والصحية اضافة الى تلوث الموارد المائية المتاحة والهدر فيها وضعف ادارة قطاع المياه.
- ٥- ان الوضع المائي الحالي في العراق يبين بوضوح وجود عجز في الموازنة المائية في العراق وان التوقعات تدل على زيادة هذا العجز مستقبلاً.

الحلول المتاحة

لغرض تضيق الفجوة ما بين الموارد المائية المتوفرة والحاجات المائية المستقبلية للعراق وضمان الاكتفاء الذاتي وتوفير الأمن المائي ينبغي اتباع منهج الادارة المتكاملة للموارد المائية والعمل بشكل متوازي ومتناغم على خمسة محاور هي:

— **المحور الاول:** التحرك السياسي للتمسك بحقوق العراق القانونية والتاريخية في المصادر المائية المشتركة والسعي للحصول على حصص ثابتة بجميع الوسائل المتاحة وبلاستناد على القانون الدولي مع تفعيل وتحشيد الدعم العربي والاسلامي والدولي لتحقيق ذلك.

— **المحور الثاني:** ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وخاصة في المجال الزراعي باستخدام وسائل الري الحديثة وتبطين القنوات واختيار وتطوير الاصناف النباتية التي تستهلك كميات أقل من المياه وتقليل الفقد الناتج عن نقل وتوزيع المياه البلدية وتقليل التبخر من الأسطح المائية والتربة اضافة الى منع تلوث المياه.

— المحور الثالث: تنمية الموارد المائية المتاحة وحسن ادارتها واستغلالها عن طريق بناء سدود حصاد المياه والاهتمام وتشجيع الخزن الجوي الاصطناعي للمياه خاصة في بعض مناطق وسط وجنوب العراق اضافة الى الخزن السطحي.

— المحور الرابع: اضافة موارد مائية جديدة عن طريق الاستمطار الصناعي والاستفادة من موردين مهمين هما مياه البزل ومياه الصرف الصحي حيث يمكن معالجتهم للحصول على مياه ذات مواصفات مطابقة للتشريعات الوطنية والبيئية واستخدام هذه المياه في مختلف الاغراض وخاصة الزراعية والصناعية والبيئية.

— المحور الخامس: تطبيق مفهوم الادارة المتكاملة للموارد المائية وتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ عليها ومنع تلوثها وتطبيق مفهوم الوعي المائي والقيام بالتوعية البيئية والمائية وذلك عن طريق ادخال مفهوم الوعي المائي ضمن المناهج الدراسية ونشر ثقافته عبر وسائل الاعلام المختلفة.

الخاتمة

ان العراق لا يمكنه تغيير خارطته الجغرافية ولا اختيار محيطه الاقليمي ولكنه يستطيع التكيف مع الواقع واستغلال نقاط القوة التي يتمتع بها من أجل تطويع الموقف الاقليمي للحصول على حقوقه التاريخية في المياه مستنداً على القوانين والاتفاقيات الدولية والدعم الذي تقدمه له الدول الصديقة. كما يمكن للعراق الحصول على المياه من مصادر أخرى تقليدية وغير تقليدية وتجاوز ظروفه المناخية عن طريق ادارة فعالة وكفاءة لموارده المائية واتباع اساليب الري الحديثة والأخذ بنظر الاعتبار التقنيات الحديثة وتطبيق عدد من الوسائل والاجراءات الفنية. ولا يمكن القيام بهذه الخطوات من دون تعاون جميع العاملين والمنتفعين من المياه ومن دون توفر وعي مائي ونشر ثقافة مائية وترجمة ذلك بصورة مستمرة الى عمل متواصل من أجل تنمية وترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها من الهدر والتلوث.

ونتيجة لوجود العديد من الجهات والاطراف في العراق التي تعمل في مجال الموارد المائية وادارتها وتوزيعها ومعالجتها واستعمالها واجراء المفاوضات بشأنها (وزارة الموارد المائية، وزارة الصحة والبيئة، وزارة البلديات، وزارة الزراعة، وزارة الخارجية،...)، اضافة الى ضعف التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها وتداخل صلاحياتها وتبعثر الجهود المبذولة وغياب السياسات المائية السليمة والاستراتيجية المتكاملة لإدارة جميع الموارد المائية المتوفرة تبرز الحاجة الى انشاء جهة او مؤسسة عليا مستقلة ذات صلاحيات واسعة تقوم بمسك الملف المائي الوطني وتقوم بإدارته والاشراف عليه بالتنسيق مع جميع الاطراف ذات العلاقة اضافة الى القيام بإجراء الدراسات والبحوث والتطوير في مجالات المياه المختلفة ووضع السياسات المائية الوطنية واعداد استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية والمياه غير التقليدية.

* ورقة دراسة موجزة تقدم بها الباحث الى الهيئة الاستشارية العراقية للإعمار والتطوير

الحكومة القادمة ومشروع الإصلاح

*إياد مهدي عباس

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٢٤

أصبحت قضية مكافحة الفساد فقرة مهمة في جميع البرامج الحكومية ومطلباً جماهيرياً من أي حكومة جديدة يمكن أن تتشكل في العراق . وان من أهم اشتراطات نجاح مشروع الإصلاح الذي طالبت به الجماهير والمرجعية الدينية هو وجود إرادة حقيقية ليس لدى رئيس الوزراء القادم فحسب، بل لابد من توفرها لدى القوى والأحزاب السياسية التي كانت جزءاً من المشكلة طيلة سنوات طويلة من خلال تمسكها بمفاهيم المحاصصة والتوافقية والتوازن وتوزيع المكاسب بين الشخصيات والأحزاب كمغانم سلطوية تحولت فيما بعد لمكاسب شخصية لبعض الانتهازيين الذين استغلوا تلك المناصب لتحقيق منافع شخصية وحزبية على حساب تقديم الخدمات وعلى حساب مشروع بناء الدولة العراقية .

ومن الأهمية بمكان ان نقول هنا بان الإصلاح الحقيقي يجب ان ينطلق من وضع الحلول الواقعية لمعالجة الظواهر السلبية التي رافقت العملية السياسية واهم هذه الظواهر السلبية الحرص على مصالح الحزب وفق نظرة حزبية ضيقة على حساب مصلحة الوطن والمواطن والتي ساهمت في ايجاد حيتان كبيرة تسرق المال العام وتحول الوزارات التي تحت سيطرتها الى مشاريع استثمارية لصالحها بحماية أحزابها التي تغض الطرف عن سرقات الآخرين مقابل غض الطرف عن سلبات أعضائها وبالتالي فنحن في أمس الحاجة لمعالجة تداعيات المحاصصة الحزبية من خلال إقرار قانون الأحزاب الذي لم يرى النور منذ سنوات وهو يغفو في ادراج مجلس النواب .

ولهذا يمكننا القول بان المحاصصة والتوافقية كانت في مقدمة الأسباب ومسوغات الفساد الذي استشرى في وزارات الدولة التي تحولت الى مناطق اقطاعية يتم توزيعها تحت جلباب المشاركة والتوازن السياسي والطائفي والقومي . واذا ما أرادت الحكومة الجديدة ان تنجح في مشروعها الإصلاحي

، فلا بد اولاً ان تخرج من إطار التوافقية والمحاصصة، فمن الغريب ان يصرح البعض بان الاصلاحات تحتاج الى توافقية بين القوى السياسية بينما نحتاج الى تخليص العراق من أخطاء التأسيس والمتمثلة بالمحاصصة والتوافقية التي عرقلت عجلة التطور والبناء في العراق بسبب الصراعات على المناصب والمكاسب بين القوى السياسية والأحزاب التي مازالت تعمل لغاية اليوم بدون قانون يحكمها ويحاسبها عن مصادر تمويلها وينظم عملها ونظامها الداخلي . ولذلك نجد ان من اهم المعوقات التي ستقف في طريق هذه الإصلاحات هو تمسك الأحزاب والقوى السياسية بحقها في السلطة وفق مبدأ المحاصصة .

ولابد من الإشارة هنا الى ان الإصلاح لا يعني إقالة مسؤول او محاسبة وزير بل لابد من إصلاح النظام السياسي وطريقة توزيع المناصب والوزارات ومراعاة شروط الكفاءة والنزاهة والأهلية في تعيين الوزراء . ومن هنا نرى بان رئيس الحكومة الجديد مطالب بان يقوم بتشكيل حكومة تكنوقراط ليكون مسؤولاً عن نجاحها او فشلها كما تاتي الحاجة اليوم لضرورة تعزيز استقلالية القضاء وتفعيل عمله في مكافحة الفساد وترويج الملفات الغافية في ادراج الهيئات الرقابية والقضائية لاسباب حزبية.

المحكمة الاتحادية، وصادرات نفط كردستان

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/٣

اجلت المحكمة الاتحادية في (٢٠١٨/٦/٢٧) الحكم في الخلاف النفطي الى (٢٠١٨/٨/١٨) "لتقف على كيفية.. تطبيق احكام المادة (١١١).. بدءاً من استخراج (النفط والغاز) ومروراً بالبيع وكيفية توزيع محصلة البيع، وهل هناك قانون ينظم هذه العملية غير القانون الذي تطلبته المادة (١١٢).. والذي لم يصدر لحد الان".

في نهاية ايلول ٢٠٠٦ قدمت كنائس لرئيس الجمهورية، مذكرة بـ(١٦ صفحة) للسيد المالكي كرئيس للوزراء بعنوان "مبادئ في الاصلاح الاقتصادي" كتبها وراجعها مجموعة من الخبراء، ومنهم النفطيين. اعيد نشر بعض الفقرات لعلاقتها بالموضوع:

﴿"حدد (الدستور) بعض المنطلقات الاساسية وهو ما يجب ان يسترشد به قانون النفط المقترح من حيث (أ) الملكية.. (ب) الادارة والسياسة والتنظيم.. (ج) الحقوق.. (د) الموارد. ولن يحسم النقاش اذا لم نتفق على الفلسفة المنظمة لذلك كله. المالك الاوحد هو الشعب العراقي.. لذلك فان اعمال الادارة والاستثمار والتخطيط، تُدار وكالة لصون وحماية الثروة ولايصال الحقوق المترتبة من الثروة الى الشعب، الفرد المواطن منه وجماعات السكان والاجيال القادمة على حد سواء. فمالك النفط والغاز هو ليس الحكومة الاقليمية ولا الحكومة الاتحادية، انه ليس سكان المحافظة والاقليم المنتج، بل هو عموم الشعب العراقي في حاضره ومستقبله..

هذه الرؤية لن تتحقق في ظروفنا الا بانهاء بيروقراطية الدولة، وتأسيس شركة نفط، او شركات نفط وطنية ومحلية تتولى عملية الانتاج والادارة والتسويق مراعية اقتصاديات السوق والربحية والدفاع عن ثروة الشعب الان وللمستقبل.. هناك امور كثيرة واضحة وعليها اتفاق عام كبير:

١- توزيع الموارد بشكل عادل يتناسب مع السكان والحاجات ودرجة الحرمان.. ويبدو ان هذا امر يمكن معالجته عبر الموازنة العامة. وهذه مسؤولية اتحادية لا اشكال حولها، تنظمها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات.

٢- فيما يخص السياسات كالاستكشاف والانتاج فانه لا اشكال في ان "الحقول الحالية" لا تعني "الابار الحالية" او "الابار المنتجة".. بل تعني، الحقول التي جرت وتجري في تركيباتها اعمال حفر وانتاج واستخراج سابقاً وحالياً والتي قد تجري مستقبلاً ايضاً. وان محاضر مناقشات الدستور ستضمن تأكيداً لهذه النظرة. وان الاتفاق حول هذه الحقول سيعني ان جزءاً اساسياً من الرؤية هي رؤية واضحة. فهذه الحقول تشمل على الاقل الـ ٨٠ حقلاً او تركيباً او معظمها من حقول او تركيبات العراق النفطية والغازية المستكشفة والمنتجة وذلك من مجموع ٥٣٠ تركيباً معروفاً حفر منها ١١٥ حقلاً او تركيباً. هذه الحقول الـ ٨٠، او معظمها، هي بلاشك ما نصت عليه المادة (١١٢/اولاً).. وان تقوم الحكومة بهذه العملية مع الاقاليم والمحافظات المنتجة، وهو ما يتطلب حضوراً مناسباً لممثلي الاقاليم والمحافظات المنتجة في الهيئات الاتحادية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية.

٣- اما بقية الحقول والتركيبات المعروفة او غير المطورة او التي ستكتشف لاحقاً او لم تجر فيها اعمال حفر وانتاج، فيبدو ان المادة (١١٢/ثانياً) قد فتحت باب المبادرة امام حكومات الاقاليم والمحافظات بالتعاون مع الحكومة الاتحادية لتطوير الاستثمار في هذه الحقول.. وهو ما يتطلب بدوره حضوراً مناسباً للحكومة الاتحادية في الهيئات المحلية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية، عند قيامها. علماً ان اختصاصات السلطة الاتحادية قد غطتها المواد ١٠٩-١١٣، بكافة فقراتها.. فالدستور واضح بما يكفي لكي تقوم الحكومة بمبادراتها وتنظم خطتها وعقودها.. وواضح ايضاً بما يكفي في دور الاقاليم والمحافظات للمشاركة والقيام بمبادراتها. واذا كان هناك من غموض في المسائل الفرعية فان من واجب قانون النفط ان يوضحه.

٤- اما عملية التسويق فالواضح انه مسؤولية اتحادية سواء قامت به "سومو" او اية جهة اخرى محلية او اجنبية. فشرطه هو سياسة التسويق الموحدة والاستراتيجية والتي تسمح بالتعامل مع الاسواق الخارجية ومنظمة اوبك وغيرها من سياسات نفطية وغازية بشكل يضمن مصالح الشعب العراقي. وان تعاون الحكومة الاتحادية مع الحكومات المحلية للاقاليم والمحافظات لا يشوش من هذه المسؤولية بل يعززها. ﴿تضمن كلمة السر في (١١٢/اولاً/ثانياً) في تعبير "مع" في الحالتين يطالب الدستور الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ان تعمل بـ"معية" الطرف الاخر.

أزمة السلطة في العراق بعد ستين عاماً من الانقلاب

*مينا العربي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٧/٣

يدخل العراق مرحلة جديدة من الضبابية السياسية. يتزامن انتهاء ولاية حكومة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، لتصبح حكومة تصريف أعمال، مع بدء العد والفرز اليدوي لجزء من الأصوات في الانتخابات. ومع مرور ٧ أسابيع من إجراء الانتخابات العامة في العراق، ما زالت النتائج النهائية غير معتمدة مع قرارات قضائية وبرلمانية لإعادة الفرز. وعلى الرغم من الإقرار العام بأن قائمة «سائرون» لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر هي القائمة المتصدرة، فإن فرق مقعد أو مقعدين لقائمة ما قد يعيد حسابات التحالفات الحالية بسبب شدة المنافسة والفوارق البسيطة بين غالبية اللوائح.

لأول مرة منذ انطلاق عملية التصويت في العراق بعد حرب ٢٠٠٣، تتم إعادة فرز وعد أصوات في ١٨٠٠ محطة انتخابية. وعلى الرغم من المشكلات التي واجهت العملية السياسية في البلاد، لم يتم التشكيك في عملية الاقتراع على غرار ما حدث في هذه الانتخابات. والخوف من أن هذا التشكيك، مع النسبة المتراجعة للمصوتين أساساً، التي بأقصى حد بحسب الإحصاءات الرسمية لم تتعد ٤٤ في المائة، يؤدي إلى رفض شعبي للحكومة المقبلة. شرعية هذه الحكومة تعتمد على توافق واسع في البلاد، وهو الأمر الذي بات غير مؤكداً.

ومع فشل اكتمال النصاب الأسبوع الماضي، أنهى البرلمان أعمال دورته التقليدية من دون الاتفاق المتوقع على تمديد. وكان آخر أعمال للبرلمان العراقي إقرار إعادة فرز الأصوات في ٧ محافظات عراقية. وبقاء بلد يعتمد نظامه السياسي على البرلمان في هذه المرحلة المرتبكة أمر مقلق، ولكن في الواقع هذا الأمر لن يؤثر في المواطن العراقي. فالقوانين المطلوبة لإدارة البلاد بطريقة سليمة، مثل قانون النفط والأقاليم، لم تعالج منذ سنوات. وعلى الرغم من انشغال البرلمان بالتصويت على صلاحيات النواب ومصالحهم، بقيت احتياجات المواطن في الغالب خارج قبة البرلمان. كما أن دخول حكومة العبادي مرحلة تصريف الأعمال، يضعف قدرة الحكومة على معالجة الملفات الشائكة، خصوصاً إذا كانت هناك جوانب خارجية، وعلى رأسها أزمة المياه مع تركيا التي ما زالت تهدد العراقيين بالعطش خلال أشهر الصيف. كما أن وزارة الصحة لم تنجح في معالجة حمى جديدة تضرب جنوب البلاد وتهدد بالانتشار.

ومع تسارع الأحداث في العراق، من الصعب الوقوف عند كل نقطة وتحول تشهدهما البلاد. ولكن وتيرة الأحداث لا تطمئن. فخلال الأيام الماضية، تم استهداف مراكز حفظ صناديق الاقتراع مجدداً. التفجير الذي استهدف مقر خزن صناديق الاقتراع في كركوك تذكير آخر على إصرار مجموعات معينة على تعطيل عملية الفرز، بعد استهداف مخزن آخر في الرصافة ببغداد. كما أن الحوادث الأمنية في ديالى تتصاعد، وما زالت

هناك عناصر إما تابعة لـ«داعش» أو موالية له فعالة هناك. وتم الإعلان عن مقتل ٦ عراقيين اختطفتهم عناصر موالية لـ«داعش» بالقرب من حميرين، بعد أن نشر التنظيم الإرهابي تسجيلاً لهم يقولون فيه إنهم من قوات «الحشد الشعبي». وعلينا ألا ننسى أن زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي ما زال حراً طليقاً. من جهة أخرى، توجد قوات من «الحشد الشعبي» داخل سوريا واستهدافها بقصف يتوقع أنه إسرائيلي، وإعلان أبو مهدي المهندس أن «الحشد» قد يرد على الجاني، يزيدان من تعقيد الأمور في العراق وخط الأوراق فيه. كل هذه التطورات تؤثر في سيادة العراق، الذي ما زال يبحث عن هوية للدولة تحمي جميع المواطنين. وكثيراً ما يقال إن الهوية الوطنية العراقية غير موجودة، وهذا أمر خاطئ. بل إن هوية السلطة هي التي تعاني من الاضطراب. فمطالبات المواطنين العراقيين بحكومة عابرة للطوائف والإثنيات تبدو صعبة المنال مع التحالفات المعلن عنها بين قوى إسلامية شيعية. وقد هدت قيادات سياسية مسلحة بأنها لن تقبل بتحالف يبقيا خارج السلطة، حتى إن اضطرت لحمل السلاح ضد الدولة. كما لم تترسخ «الفيدرالية» في البلاد، وبعد ١٠ أشهر من الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان ما زالت الخلافات شديدة ولم تظهر خريطة طريق للخروج من تلك الأزمة.

ولكن أزمة السلطة في العراق ليست جديدة، وإن كانت قد تفاقمت بعد حرب ٢٠٠٣. فمنذ ٦٠ عاماً والعراق يعاني من أزمات سياسية وتساؤلات حول النظام السياسي في البلاد - وليست الهوية الوطنية. ويمكن العودة إلى نقطة تاريخية واضحة ولدت هذه الأزمات. فتحل هذا الشهر الذكرى الستون للانقلاب العسكري الذي غدر بالملكية العراقية وغير اتجاه بلد كانت لديه القابلية على التقدم تحت مظلة الملكية. وقد رسخ خطأ في ذهن كثير من العراقيين باستخدام تعبير «ثورة ١٩٥٨»، ولكن في الواقع لم تكن ثورة، بل كانت انقلاباً عسكرياً دمويًا، اعتقل من عارضه. مع تقدم الزمن وتقدم عمر الذين عاشوا الملك فيصل الثاني، رحمه الله، وعاصروا الحقبة الملكية، تختفي الأصوات التي تتحدث عن تلك المرحلة، ولكن علينا التذكر. نظام عبد الكريم قاسم لم يكن ببشاعة أنظمة تلتته في العراق وفي المنطقة، ولكن واقعة قتل كل أعضاء العائلة المالكة في العراق، ما عدا الأميرة بديعة التي ما زالت في منفاهها في لندن، أندر بحقبة سياسية مبنية على العنف.

٧ أسابيع منذ إجراء الانتخابات العراقية... ١٥ عاماً على الحرب التي أطاحت بنظام صدام حسين... و٦٠ عاماً منذ مقتل الملك فيصل الثاني والانقلاب الدموي على الملكية العراقية. علامات فارقة في تاريخ العراق تحكم على شعبه. الانتقال السلمي للسلطة هو حلم العراقيين، الذين ضحوا بالكثير خلال السنوات الـ١٥ الماضية، أملاً في أن يضمنوا أقله الانتقال السلمي للسلطة... وحتى هذا المكسب معرض للخطر اليوم.

العراق أسير دوائر مغلقة

*د. سيار الجميل

العربي الجديد: ٢٠١٨/٧/٣

يكفي ما يحدث في العراق من اللامعقول لأن يصنفه مؤرخ المستقبل مستشفياً للمجانين.. أحداث متداخلة مع صخب وهياج، وتناقضات سياسية واجتماعية لا نهاية لها، وشخصاً لا يمكن أن يتخيل المرء أنهم يحكمون العراق سنوات طوال باسم "الديمقراطية" الكاذبة، وبواسطة صناديق انتخابات فضحت تزويراتها في عملية دنيئة تقود العراق من فاجعة إلى أخرى.. والكل يدين ما حدث، ولكن لا يمكن أبداً معرفة من قام بذلك، ولصالح من. دوماً هناك سياسة لإخفاء الجريمة، والتغطية على المجرمين.

كان الظن أن المشكلة كامنة في طبقة حاكمة مثيرة للقرف، بما فعلت بالعراق وأهله ومدنه وموارده. ولكن يبدو أن شرائح كبرى من العراقيين فقدت صوابها، وطاش عقلها، عندما انتخبت الجوقة نفسها، والمؤلفة من الفاشلين والمزورين والتافهين والفاستدين والسارقين، وثمة خونة وعملاء وقتلة أميون وجهلة وطائفيون.. هؤلاء الذين يُعاد انتخابهم، ويبدو أن مقولة "المجرب لا يُجرب" كانت للاستهلاك الإعلامي، إذ بات العراق اليوم في هاويةٍ سحيقةٍ بعد الانتخابات التي تعدّ الأسوأ في التاريخ الحديث.

كلما تمرّ أربع سنوات، يعيش العراق مسرحية هزلية لها تراجمها، ويبقى يعاني ويكابد، وليس في استطاعته الخلاص منها أبداً، إذ تفاقمت مشكلاته الأساسية اليوم بعد كلّ هذي السنين التي شهد شعبه في أثنائها الفواجع والآلام والكوارث والانسحاق والموت، وتولدت عن المشكلات الكبرى جملة هائلة من المعضلات الفرعية الصعبة في كلّ ميادين الحياة الصعبة، ويصعب جداً معالجتها أو إيجاد الحلول لها. وغدت الدورة الانتخابية الشغل الشاغل لطبقة سياسية متورمة، مستحوذة على مصير العراق وأهله وموارده، وهي السبب الحقيقي في كثرة المشكلات بكلّ خطوطها وحدودها وأبعادها، فكان أن اختنق كلّ العراقيين بما التف عليهم من الخيوط والأسلاك.

يعيش العراق في مستنقع مياهٍ آسنةٍ منذ أزمنة مضت، فأينما تلتفت، لا تجد في مرافقه كلها جانباً صحيحاً أو سالماً، فكلّ العراق في فوضى سياسية متخبطة عارمة، ويكابد الناس فيه من فقدان الأمن والاختطاف والقتل والجريمة، وكلها تلصق بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لكن ما خفي كان أعظم. يعيش العراق أوضاعاً أمنية مزرية بعودة سقوط ضحايا في اعتداءات عصابات إرهابية، انتقالاً إلى تهروّات اقتصادية وشحّ المياه في الفراتين العظيمين، فضلاً عن تهافت الأمن الغذائي، وموت الناس متسمّين أو متسرطنين.. ولا تسل عن الفصول الأخرى من الفساد المستشري في كل مكان.. أزمات ومشكلات لا تعدّ ولا تحصى، سواء في المؤسسات الصحية التي تخلو من أبسط المستلزمات الطبية. أما ما يحدث في المدارس والجامعات من هبوط حاد في المستويات، وتناقص في الكفاءات وبيع أسئلة الامتحانات، وفشل ذريع يحيط بالمؤسسة التربوية والتعليمية، مع انقطاع الكهرباء وشحّ المياه مع بقاء المدن المسحوقة على حالها، من دون أن يلتفت إليها أحد، وخصوصاً الموصل التي نكبت نكبة تاريخية.. كل هذه الكوارث والحكومة منشغلة بالانتخابات، لكي يضمن أعضاؤها الفوز والبقاء في السلطة.

كلّ الطبقة السياسية الحاكمة منشغلة مع أتباعها بالانتخابات والتزويرات وفرز الأصوات وإعادة الفرز والعدّ وحرق الصناديق وسقوط الأجهزة وإجرام مفوضية الانتخابات.. إلخ. إنه صراع المصالح الشخصية والتكالب على المناصب العليا، واستحواذ كتل وأحزاب سياسيّة على السلطة، يقودها أناسٌ، افتقدوا مؤهلات الزعامة والذكاء والمواطنة والقيم وأخلاقيات العمل. إنهم في الواجهة منذ ١٥ عاماً من دون أن يتزحزح أيّ منهم عن موقعه. بدأوا بدائرةٍ مصغرةٍ، وباتوا اليوم يمتلكون دائرة كبرى تطوّق كلّ العراق، وتخنق بها كلّ العراقيين الذين يتطلعون إلى إيجاد حلول حقيقية وجذرية لمشكلاتهم المستديمة. لقد دخلوا الانتخابات، وهم يتشدّقون بالوطنية والمدنية والحكمة، وقاموا بتسويق سياسي كاذب، الادّعاء أنّهم ضدّ المحاصصات، وأنهم عابرون للطائفية. وكم طالبناهم، منذ البداية، بأن يكون الإشراف بأيدي قضاةٍ عراقيين، وإشرافٍ دولي محكم، بدل هيئة مفوضية انتخابات، اختاروها بأنفسهم، وصرفت الملايين من الأموال، وأتعبوا الناس في الإدلاء بالأصوات في الداخل والخارج.. ثم كانت المهزلة التي سيذكرها التاريخ، أنهم باسم "الديمقراطية" مارسوا أوسخ عمليات تزوير، وكلّ يوم تظهر فضائح تلو أخرى.

طبقةٌ فاسدة مهيمنة على حكم العراق، تقود عملية انتخاباتٍ فاشلة، تمارس فيها بشاعات من أجل بقاء هذا أو ذاك في الحكم والاستئثار بالسلطة. وبعد التي واللتيا، تضرب إرادة الناخبين، وترمي الأصوات في المزبلة، وتبدأ التحالفات المخزية لتشكيل "الكتلة الكبرى" وفقاً للمحاصصات الطائفية، وان اعترضت عليهم، أجابوا: حفاظاً على العملية السياسية، وكأنها مشروع تاريخي مقدّس، سينقل العراق إلى الذرى كما أوهموا الناس. تتحمل السلطات الحالية المسؤولية كاملة فيما لحق بالعراق من أضرار. رئيس للجمهورية غافلاً عمّا يفعله الآخرون بالبلاد. رئيس وزراء ليس له إلا تصريحات نارية صارخة ضد خصومه المفتعلين، من دون أداء أي فعل مؤثر، وكأنه لا يملك أية سلطة حقيقية بيديه.. وهو منشغلٌ بالانتخابات، لا يلتفت إجرائياً إلى حياة الناس الكئيبة، وحالاتهم الصعبة التي يرثى لها، فهم ينتقلون من مشكلةٍ إلى أخرى.. برلمان فوضوي، لا يعرف القيم والأخلاق أبداً، وهو يسعى ببعض أعضائه إلى أن يجدد بقاء دورته، على الرغم من أنف الدستور، وخصوصاً ما يريده الذين لم يحالفهم الفوز في الانتخابات.

المشكلة الأخرى أنهم يستغيبون الناس بإخفائهم ما يبطنون، وأنهم يظهرون ويعلنون عكس ما يفعلون، حتى غدت الناس لا تصدّق أبداً تصريحاتهم ووعودهم، إذ انفضحت أكاذيبهم أمام كلّ الملأ، فهم خصوم قبل انطلاق الصفارة. ولكن، قبل وصولهم إلى الهدف، يتحالفون ضدّ الآخرين، كما بدا واضحاً أن "داعش" غدا بالنسبة لهم بمثابة شماعةٍ يعلقون عليه كلّ غسيلهم القذر، إذ أمسوا يهدّدون العراقيين باسم "داعش"، وهم يفعلون ما يريدون.

إلى أين يسير العراق؟ كيف له الخروج من الدوائر المغلقة التي التفتت عليه، ولم يعد ينظر حتى بعين واحدة؟ لقد ملّ الناس، وسئموا من هؤلاء الساسة، ومن كتلهم وأحزابهم وتصريحاتهم الإعلامية، وتسويقهم على شاشات الفضائيات. يعد العراق، بعد كلّ هذه الانسحاقات، أسوأ بلد في الفساد عالمياً، وهو مثل سفينةٍ تائهةٍ وسط أعاصير البحر، ويقودها ثلّة من المجانين، فمن ينقذ هذا البلد العزيز؟

هل ننف حقاً على عتبة تشكيل الحكومة الجديدة؟

*د. عادل عبدالمهدي :

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/٧/٧

بعد انتهاء مدة الدورة التشريعية لمجلس النواب في الاول من تموز، واتفاق جميع الاطراف، ونقصد بها "المفوضية العليا" و"اللجنة القضائية" و"المحكمة الاتحادية" على العد والفرز الجزئي للصناديق التي قُدمت او ستقدم عليها الشكاوى، وبدأت اللجان بالعد فعلاً، بات بالامكان عملياً رؤية الضوء لمخرجات العملية الانتخابية.

فالصناديق المطلوب اعادة فرزها تشكل اقل من ٣٪ من مجموع الصناديق، وقد تنجز بمقياس الايام وليس الشهور. فان تم ذلك، فان النتائج سترسل للمحكمة الاتحادية للتصديق، وهذه -دون مشاكل اخرى- ستقاس بالايام ايضاً.. ليبدا العد التنازلي لرئيس الجمهورية لدعوة مجلس النواب الجديد، والتي قد تتطلب اسبوعين وكحد اقصى ٣٠ يوماً.

هذا من جانب السياقات الشكلية. ويعلم الجميع ان التباطؤ او الاسراع في المواعيد يحكمه الامر الاهم وهو الجانب الحقيقي للمخرجات. فمن هي الكتلة النيابية الاكبر؟ وما هي توافقاتها، داخلها ومع الاطراف الاخرى؟

ومن المرشح او المرشحون للمناصب الرئاسية، فعندما يتقرر اسم رئيس مجلس النواب ونوابه، يكون قد تقرر معهم اسم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

نعتقد ان الانتخابات الحالية قد فككت بعض، السياقات السابقة.. ففي السابق كان تشكيل "الكتلة النيابية الاكبر" يعتمد للوصول اولاً الى اسم رئيس مجلس الوزراء، الذي انطلقاً منه يتحدد اسم رئيس مجلس النواب ونوابه ورئيس الجمهورية. اما بعد الانتخابات الاخيرة فيبدو ان هذا الامر صار صعباً للغاية.. لهذا شهدنا كثرة التحالفات قبل الانتخابات وبعدها وسرعة اعلانها، ثم تفككها او تجاوزها الى غيرها. ولهذا سنشهد تجديداً للسياقات التي سارت عليها البلاد خلال الدورات التشريعية الثلاث السابقة.

١- هناك اطروحات عديدة طغت على الانتخابات والحملات بحيث تحولت الى مفاهيم سيصعب تجاوزها.
٢- ومثال ذلك الدعوة للكتلة النيابية العابرة التي تمثل الاغلبية السياسية..

ورفض مفهوم المحاصصة والتخندق الطائفي والاثني.. واهمية المنهاج والوصول الى حكومة ناجحة تقدم الخدمات وتحارب الفساد.. وتعزيب دور المستقلين واصحاب الخبرة والكفاءة وعدم حصر الامر بيد الاحزاب، الخ.

٢- سيصعب على:

(أ) قوى "التحالف الوطني" السابقة الاتفاق على مرشح واحد.. وكذلك

(ب) قوى "التحالف الكردستاني" ..

وأيضاً (ج) قوى "التوافق او العراقية". فرغم كل السلبيات التي ما زالت قائمة، لكننا لم نعد بذلك التخندق الذي كنا عليه قبل سنوات، وهذا امر ايجابي.

وستمنع الانقسامات داخل القائمة الواحدة والساحة الواحدة وبين الساحات، وارقام المقاعد التي حصلت عليها مختلف القوائم للذهاب الى خيارات احادية، او قسرية بالمستويات السابقة.

٣- لهذا قد لن تجد القوى السياسية، خصوصاً تلك التي تتقدم غيرها بعدد مقاعدها، والتي تمتلك تمثيلات مؤثرة في ساحاتها، من سبيل سوى الذهاب الى منتصف الطريق.

ونقصد بذلك ان يقدم كل طرف عدة مرشحين يرتضيهم ويقبل به للمنصب الذي يتوقع ان يكون مخصصاً له من المناصب الرئيسية الثلاث، ليتم اختياره من قبل جميع القوى الفائزة لمختلف الساحات.

كأن ترشح (أ) عدة مرشحين لمنصب رئاسة الوزراء.. وكذلك (ب) و (ج) للمناصب التي سيحتلونها.

٤- كنا نأمل ان يسمح النظام الانتخابي وقانون الاحزاب وتفسير الكتلة النيابية الاكبر لدفع القوى للائتلاف مسبقاً لخوض الانتخابات، وفق منهاج يُتفق عليه، فترسم الانتخابات نفسها خارطة الحكومة القادمة، قبل ان ترسمها الصفقات.. لكن هذا لم يتحقق للأسف الشديد،

لذلك نقول ان ما تتوجه نحوه الامور يشكل نصف الطريق، اذ سيشكل خطوة طيبة تعزز توجهات الانفتاح عسى ان يستكمل النصف الاخر لاحقاً.

فرغم ان كل ساحة ستقدم مرشحيتها للمنصب الرئاسي، لكن اختيار واحد منهم سيكون من مسؤولية الجميع على الصعيد الوطني..

وبهذا لن تكون المناصب والحكومة والمواقع الجديدة مسؤولية طرف واحد بل ستكون مسؤولية جميع الاطراف..

وبهذا سنكسر كثيراً من مرتكزات الاحتكار..

وبهذا سنتعمق الاتجاهات الصحيحة التي برزت في الانتخابات الاخيرة، ويصبح لموضوع الكفاءة والبرامج والساحة الوطنية واهمية الحكومة الناجحة فرصاً أكثر للتحقق.

حكومة مصلحة أم سنوات ضائعة أخرى..

*د. هشام الهاشمي:

هاف بوست عربي: ٢٠١٨/٧/٧

الانتخابات تجلب معها التغيير، ولكنها قد تجلب معها أيضاً نكسات وبلايا جديدة، وكل نكسة يمكنها أن تتحول إلى فرصة. فالمصائب والبلايا أثناء الحرب على داعش خلقت أيضاً ظهور فاعلين ومؤثرين جدد في العراق، وهيأت لظهور خطاب وقوى جديدة سائرون والفتح والقرار وبيارق الخير. هذه الفرصة قد تمهد لصناعة ظروف جديدة لإنهاء نازلة الفساد.

وينبغي أن نستفيد من التغيير المتاح في الانتخابات، والقفز إلى الأمام على طريق التنمية الاقتصادية. إننا نعيش اليوم تحولات تشبه بحجمها وعمقها تلك التي كانت سائدة عام ٢٠٠٥. نأمل ألا يكون عام ٢٠١٨ المقبل أيضاً «عاماً ضائعاً» من عمر العراق..

مفاوضات ومشاريع..

مشروع "سائرون" قد يكون متفائلاً بوعود بعض زعامات القوائم الفائزة لأنها سوف تسهل له تنفيذ برنامجه والتعاون على صناعة حكومة "تكنوقراط مستقلة" تبدأ من رئيس الوزراء وصولاً إلى تصحيح المسار في كل مؤسسات الدولة العراقية، ويؤكد الصدر في تغريداتها الأخيرة أن لا حدود لمشروعه التصحيحي والإصلاحي.

مشروع "الفتح" جعل إنقاذ العراق اقتصادياً هدفه السياسي الأول وتحقيق ما يسميه الشراكة السياسية "حكومة الوفاق الوطني" وبدون فيتو على أي قائمة فائزة، ويعني بها إشراك الجميع في صناعة القرار وبحسب الأوزان الانتخابية، والسيطرة على الخلافات الطائفية والقومية والحزبية باسم الشراكة.

مشروع القوائم السنّية الفائزة "الوطنية، القرار، قوائم الكربولي" هو في واقع الحال مشروع احيائي للبيت السياسي السنّي مرة أخرى، يكرّر ما كان يقوله "اتحاد القوى السنّية" في الأزمة السياسية للسنوات الأربع الفائزة: حكومة شراكة.. شراكة قرار.. شراكة صلاحيات.

مشروع التحالف الكردي يستخدم مهارات التفاوض بعنوان سياسي صريح، ولا يحسم التفاوض إلا باتفاق إجباري يضمن تحقيق الحد الأعلى من امتيازاته، ولا يرغب بشراكة حكومية إلا بشركاء ضعفاء خاضعين لمنطق السوق "هات وخذ".

مشروع الحكمة يشبه مشروع سائرون إلا أنه يشترط "التكنوقراط الحزبي" وإن نقطة قوة مشروع الحكمة ليس عدد مقاعده ولا احترافهم السياسة ولا العمق الديني والتاريخي لآل الحكيم، بل تكمن قوته في ضعف إرادة القوائم الشيعية الكبيرة أن تذهب إلى المعارضة البرلمانية والحكومية.

ويناهض مشروع دولة القانون - وسيظل كذلك - على انهيار خصومه أمام رغبة غالب الفائزين بالعيش في جلاب المحاصصة، أي الشيعة والسنة والکرد، فيمسخ طبيعة الصراع، وكأنه قتال ضد تهميش السنة والکرد والقوائم الصغيرة الفائزة.

يراهن مشروع النصر على التحالف مع سائرون وعلى التذكير بنجاحات الدكتور العبادي الداخلية والخارجية، والتلويح بورقة الإصلاح الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية صريحة لا تقل عن منصب مجلس رئيس الوزراء، وإدارة التكنوقراط للوزارت بعيداً عن المواقف السياسية واللجان الاقتصادية. لقاء بعد قطيعة بين قادة الفتح

والقانون والحزبين الكرديين" اثبت لي أن النزاعات والصراعات السياسية مهما كانت عميقة بل حتى لو مست الثوابت والقيم الحزبية لا تظل دائما إلا صراعات يطويها التاريخ وقد لا يرويها، وحتى النخب الثقافية والسلطوية الحزبية تعفو عن كثير وخطير ما حدث عندما يتعلق الموضوع بالمصلحة المشتركة وتقاسم السلطات، وهذا الصلح يجري في الوقت نفسه في المجتمع من عامة الانصار والاتباع وعليهم.

وأظن أن الحوار قد دار على تقبل طرفي الصراع الدخول والمشاركة بالحكومة العراقية القادمة لكن بشروط كردية يعتبرونها شروطاً ضرورية تصحيحية لمسار ما حدث بعد تاريخ استفتاء اقليم كردستان، وأن هذه الشروط بالنسبة للكرد تعتبر خياراً وجودياً وليس اعتبارياً تكميلياً، وهذه فرصة لهم من جهة وأيضاً لزعامه دولة القانون والفتح من جهة أخرى لتخفيف شروط سائرون والنصر عليهم.

ليبرواسلامي..

ظهرت في السنوات الثلاثة الأخيرة أطروحة تقارب اليمين الإسلامي المعتدل من الحركات الشيوعية والعلمانية والليبرالية واللاادرية" أطروحة جديدة تتعلق ببدايات الحراك الإسلامي المدني في تشاركية احتجاجية نهاية تموز عام ٢٠١٥ في ساحة التحرير ببغداد وفي مناطق متعددة في البصرة والناصرة وبابل والنجف وكربلاء.. إن الصدمة التي أحدثها الفساد الحكومي والبرلماني للطبقة المتوسطة والفقيرة العراقية دفعت الجماهير بالخروج الى تظاهرات عفوية انطلقت من البصرة بسبب أزمة الكهرباء وانتشرت بعد ذلك، وتوالت التظاهرات منذ ذلك الحين مركزة على الفساد الحكومي والبرلماني بكل أشكاله.

ففي بغداد قامت تنسيقية بين التيار الصدري والحراك الشعبي المدني والتي بعثت روحاً جديدة في طرائق التنسيق والتكامل التنظيمي في انتخاب القضية المركزية وتوزيع الأدوار فيما بينهم. في بغداد وبنفس التاريخ والمناسبة انبثقت تنسيقية احتجاجية اصلاحية مدنية لا ترى مسوغاً من التقارب مع اليمين الإسلامي المعتدل، وهي تمتلك قيادة نخبوية مثقفة ولها خلفيات ثقافية متعددة، ولم تصمد طويلاً بسبب الانشقاقات المتعددة بين اتجاهين، أحدهما يرى ضرورة الاستمرار لوحدهم، والآخر يرى لا جدوى من الإستمرار على أية حال.

وما عاد هناك شك اليوم بين المراقبين في الحركات السياسية الجديدة أن حركة "سائرون" هي نتاج لحركة احتجاجية احيائية "ليبرواسلامية".

لكن من المراقبين من يذهب الى أن تلك الحركة تفتقر الى الترابط التنظيمي والاتساق الفكري والخطاب الواعي. صحيح إن هناك قاسماً مشتركاً بين طرفي الخطاء من حيث التوجهات والأهداف والاستراتيجيات، تمثل في الدعوة لتعزيز الثقة بالهوية الوطنية العراقية والاعتراف بالآخر ونبذ المحاصصة السياسية والذهاب الى ترميم مؤسسات الدولة وصناعة تعويذة فاعلة لتعافي العراق من لعنة مخلفات بول بريمر وتنسب إليها كل النكسات والبلايا التي أصابت العراق ٢٠٠٣-٢٠١٨.

وهناك حركة "ليبرواسلامية" ظلت خارج سياق اضواء الصحافة والباحثين" قوائم إياد العلاوي وشراكته مع الأخوان المسلمين والصوفية وقوائم الحزب الإسلامي منذ ٢٠١٠-٢٠١٨، وهي استطاعت ان تنجز الكثير من مهام التعايش والمصالحة الوطنية وتخفيف الاحتقان الطائفي والقومي عدا فشلهم في احتواء الغضب.

متلازمة الأزمات

* نجاح العلي:

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٧

تعود العراقيون على الأزمات على اختلاف أنواعها وتسمياتها وجسامتها او بساطتها فهناك أزمة السكن والتدهور الامني وانقطاع التيار الكهربائي وازمات اقتصادية وصحية وشحة مياه وأصبحت الأزمات متلازمة دائمة وخاصة أزمة تشكيل الحكومة كل اربع سنوات.

الأزمة في الدراسات الاكاديمية إنما تعبر عن لحظة حرجة وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره، وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف، واختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعى أمامه الأحداث، ويلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد وما تتمخض عنه من نتائج.

أزمة إعادة الفرز اليدوي لصناديق الانتخابات والجدل السياسي المحتم مع اقتراب موعد انتهاء مهام الدورة البرلمانية، مردها الى أزمة ثقة بين الغرماء السياسيين التقليديين، خاصة الذين لم تأتي نتائج الانتخابات بما يتوافق مع ما يرومون اليه من طموحات، فضلا عن عدم الرغبة بتقبل الخسارة وتفهم تغير مزاج الناخب العراقي الناقم على العملية السياسية برمتها.

الأزمات شيء طبيعي تمر به كل المجتمعات لكن بنسب متفاوتة واغلبها لأسباب قاهرة تحتمها ظروف غير طبيعية مثل الكوارث والحروب والصراعات والهجرة الجماعية والتقلبات الاقتصادية التي تؤثر في العالم اجمع، وأمام هكذا حالات تظهر خلية أزمة تضم عددا من الخبراء وأصحاب الاختصاص تضع الأفكار والرؤى والمعالجات للخروج من الأزمة باقل الخسائر وقل التكاليف وبأسرع وقت، لكن الغريب وغير المقبول ان تتحول الأزمات الى متلازمة دائمية ترافق المجتمعات في الظروف والمواقف نفسها مثل أزمة إقرار الموازنة نهاية كل عام وأزمة تدهور التيار الكهربائي مع حلول الصيف وأزمة تشكيل الحكومة كل أربع سنوات وغيرها الكثير رغم تشخيص الأسباب والحلول لكنها بقيت وستبقى مستقبلا اذا لم يتم حسمها بشكل علمي عبر إجراءات وخطط عمل مدروسة ومنهجية والتعامل بواقعية مع المشاكل وفق القدرات والفرص المتاحة وإمكانية تعديل الدستور والقوانين والتعليمات التي تعرقل انجاز المشاريع وصولا الى حلول جذرية الى هذه الأزمات المتلازمة التي تتكرر مع تكرار عوامل وجودها.

بعض الازمات قد تكون مفتعلة وبخاصة بجانبها الاقتصادي والسياسي ينوى مشعلوها ومروجوها تحقيق مكاسب ومنافع شخصية وقد ينجحون في ذلك لعدم وجود خلية أزمة قادرة على احتوائها وقطع الطريق امام بعض المغرضين الذين يتصيدون بالماء والعكر الذين يتلاعبون بمصائر وإرادات الملايين.

خلية الأزمة قد تكون الإكسبر السحري الواقعي وفي متناول اليد في التعامل مع الأزمة السياسية الخائفة التي يمر بها بلدنا وصولا الى حلول توافقية مستندة الى الدستور والقوانين النافذة بعيدا عن التدخلات الاقليمية والدولية وبعيدا عن سياسة لي الأذرع بالاستقواء بأجنحة مسلحة او جهات خارجية، خاصة ونحن معتادون أن أزماتنا السياسية تنتهي بمفاجآت لايمكن التكهن بنتائجها.

متطلبات تعزيز مكتسبات الانتصار العسكري على تنظيم داعش

كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش في المؤتمر الرفيع المستوى حول مكافحة الإرهاب (كما أقيمت في المؤتمر)

UNAMI : ٢٠١٨/٧/٧

معالي السيد فورونكوف وكيل الأمين العام المحترم

سيدتي الرئيسة، معالي السيدات والسادة، حضرات المشاركين الكرام

لقد جسدت الهزيمة العسكرية لهيكلية ما يسمى بخلافة داعش في العراق العام الماضي، بفضل بطولة وتضحيات الشعب العراقي ودعم شركاءه الدوليين، جسدت انجازاً تاريخياً حقيقياً. بيد أنه وكما أظهرت التطورات إبان العقود الماضية، فإن الإرهاب، وعلى وجه الخصوص المستند منه إلى دوافع فكرية، هو عدو يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف. لذا يتعين علينا أن ندرك أن النضال لا يمكن أن ينتهي ما لم نتصدى للمسببات الأساسية ولأفكار تنظيم داعش وما يشابهه من أشكال الإرهاب الدولي، وإلا فإنهم وفي المرحلة القادمة من تطورهم سيستغلون مجدداً الثغرات لم تعالجها الانتصارات العسكرية الأخيرة ولم يكن بوسعها أن تعالجها.

ودعماً لأنشطة الحكومة العراقية، يتعين علينا وعلى نحو جماعي كذلك أن نرسم وننفذ استجابات بالسياسات والجوانب التنفيذية من شأنها أن تقوض خطاب داعش الفكري، فضلاً عن مساعدات تقنية من شأنها أن تزيد من تحجيم عمليات التنظيم الفعلية والإعلامية واستغلاله للفضاء الإلكتروني.

ان العزم المتواصل للحكومة العراقية الحالية وتلك التي سيتم تشكيلها مستقبلاً على تعزيز مكتسبات الانتصار العسكري على تنظيم داعش من خلال نهج شامل ويضم الجميع بالاستناد إلى مبادئ الوقاية، له الأهمية القصوى. وينبغي أن تعطى الأولوية للعودة الطوعية للنازحين من خلال إيجاد الظروف الأساسية المواتية على أقل تقدير والتي تتمثل بالأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية والمجتمعية وإعادة الاستقرار، بما في ذلك العدل والمساءلة بالاستناد إلى مبادئ المساواة في المواطنة والتسامح والمرونة. ويستوجب ذلك أيضاً حلولاً وإصلاحات سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية وقانونية مع التركيز بشكل خاص على كيفية ضمان مستقبل كريم للشعب العراقي الذي يتميز بزيادة أعداد الشباب فيه، وكيفية تمكين المرأة.

حضرات المشاركين الكرام،

أود أن أشيد بالتزام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العراق والذي أنشئ حديثاً، بتسهيل تنفيذ التوصيات الستة عشرة التي قدمتها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بشأن النهوض بالأولويات العراقية لمكافحة الإرهاب بالتنسيق الكامل مع الحكومة العراقية.

وبالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها البعثة الاستطلاعية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في العراق الشهر الماضي، يعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الوقت الراهن على بلورة المشاريع المواضيعية ذات الأولوية.

وفي شهر نيسان من هذا العام، بدء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / فرع منع الإرهاب، برنامجه الجديد للعراق بصورة رسمية لفترة سنتين بشأن "الدروس المستخلصة من الجهود العراقية لمكافحة الإرهاب والاستجابة لمواجهة تحديات المستقبل" وأعلن خطة لفتح مكتب في بغداد.

ويشكل المؤتمر الحالي إسهاماً في جهودنا المشتركة. وينبغي علينا أن نعترف بأن العراق كان وما يزال يقف في الطليعة لمكافحة الإرهاب بالنيابة عن المجتمع الدولي وعلينا ان نواصل تقديم الدعم لهذه الجهود بحيث يشمل حشد التأييد لنشاطات مكافحة الإرهاب ومنعه، حسب حاجات العراق.

شكراً لكم.

نيويورك، ٢٩ حزيران ٢٠١٨

الإعلام وآليات صنع الرأي العام

*ياسين طه حافظ:

صحيفة (الصباح): ٢٠١٨/٧/٧

المقصود بهذه ليس اظهار الاحتجاج او الرفض حسب ولكن توسيع وترصين الجماهير المؤيدة وتنظيمها ضد سياسة الدولة او اجراءاتها او، اساسا، لفرض قوة هذه القوى الشعبية المناهضة للدولة من اجل تحقيق مطالب جماهيرية كما لمكاسب منظماتية خاصة. لكن اساليب مثل هذه وان كان بعضها ما يزال فاعلاً، بتنظيم وتوجيه، لا تلقائية قطعاً، فهي عموماً تخسر الكثير من استجابات الناس لها. التقنيات الجديدة والانشغالات الحضارية للأفراد ابعثت الكثيرين عن تلك التقليدية الى هذه التقنيات الحديثة والتي تُنقل الاخبار وتُوظف لابداء الاراء. كما ان مفهوم الزمان في الاخبار صار يتغير مما ادى الى تغيير الدور الذي يلعبه الخبر في المجتمعات المعاصرة. لم تعد سلطة الخبر مطلقة ولا واسعة. فالخبر يواجهه خبر والتصريح يواجهه تصريح سريع داحض مع شواهد وصور تصحب الاخبار، تؤيدها او تفندها. الرأي العام كان ميدان استقبال للاخبار وما وراء الاخبار.. صار الان ميدان صراعات لتلك الاخبار المتنوعة والمتخالفة. في الساحة متنافسون متقاطعو المصالح ويحضرون هناك بالوضوح نفسه والمباشرة نفسها. نعم ما تزال بعض الاحزاب او بعض التجمعات الدينية او المعرفية او الحرفية يجتمعون مجالس في مقاه أو لوائح او منتديات لنشر مسألة والتوعية بها والايحاء او الإشعار المباشر بما يجب. لكن هذه وأن بقيت لا يمكن وضعها في مصاف آليات العمل الحديثة الاوسع والاهم. علينا الاقرار بأن الاهتمام في الاخبار التقليدية انحسر كثيراً امام تصفح الناس، خاصة الشباب، للانترنت. في هذا اقتصاد وقت، اقتصاد مال واتساع معرفي وتنوع مصادر. السؤال الآن كيف يمكن التحكم بالحال الجديد وكيف العمل من خلال هذا الواقع الإعلامي الذي فرض وجوده وحيويته وتفوقه النوعي؟

خطورة المسألة بالنسبة للمعنيين في هذا الشأن ان مستخدمي الانترنت يتمكنون من تجاوز حدود بلدانهم وقاراتهم ويتمكنون من معرفة الأفكار الاخرى و حقيقة اسباب الاحداث وما يتوقع من خارج بلدانهم وقاراتهم. صعوبة التحكم تزداد، وحتى الان لا يتوافر كونترول رادع غير حجب الشبكة. ومعنى هذا نوع من الابتعاد عن العصر. وحتى هذا ايضا صعب التحكم فيه فالمتلقي الان يستطيع ان يطلع على الاخبار والاحداث ويستعين بالخارج بطرائق شتى والخارج يستطيع ان يوصل او يفرض نفوذه الإعلامي عليه.

ما يهمنا في قناعة الرأي العام إعلامياً، هو ان الشباب المثقف والاساتذة ورجال القانون ودارسيه، هم المتابعون اكثر من غيرهم لمصادر المعلومات الجديدة عن طريق تصفح الانترنت. اذاً أولاء لن يظلوا بعد بجمودهم العقائدي والفكري وحديثهم السياسية او القومية. ايضا بحكم اطلاعهم على آراء اخرى صاروا يمتلكون قدرة النقاش والمحااجة لرؤسائهم او منظماتهم. وأولاء هم المؤثرون في الجماهير. إذا الجماهير اليوم تحت تاثير هذا المؤثر الواسع والمتنوع.

اذا استثنينا العشائريات وتجمعاتها، البعيدة غالباً عن المركز، فالرأي العام يصنعه المثقفون الجدد وبالاليات الجديدة. لن يكفي ابداء بعد ذلك بيان رسمي من الحكومة لتنصاع الناس. فكيف اذا كانت هذه الدولة اصلاً مشكوكا بمصداقيتها او كانت ضمن جبهة الضد؟

صناعة الرأي العام لم تعد بالسهولة التي كانت قبل. خبرات متنوعة مطلوبة وعمل مثقف وحصيف وواسع الافق بعض من متطلبات العمل الجديد. اذاعة الدولة الرسمية، فضائيتها الرسمية، صحيفتها والصحف المتعاطفة تعمل، لكن كم نسبة هذه الى صحافة وفضائيات ومنشورات وقنوات الاتصال في العالم التي تأخذ منها او التي تضخ ما

تريد من معلومات علينا؟ النسبة ضئيلة وتكاد لا تذكر. ولذلك يبدو نداء الدولة "خذوا المعلومة من مصدرها الرسمي.." نداءً محدودة دائرة فعله وثمة ما يمسح كل او معظم تاثيره من الجهات الضد أو المخالفة. الاستعانة بفضائيات وصحف اخرى بأجر تفيد في دائرة ضيقة، هي الدائرة المحلية، لان الخارج مفتوح على اكثر منها!

اتضح فعل الاليات ومدى انجازها. بقيت مسألة هي التي للأسف تأتي متأخرة في البحوث والدراسات الإعلامية. تأخرها ليس بنظام زمني، بجدول اعمال، ولكنه أمر فلسفي ويخص مدى سعة الافق الإعلامي. للحكومات والمؤسسات الدينية او السياسية، اهتماماتها ومتطلباتها من العقل الإعلامي. لكن الثقافة ذات السمة الكونية والتي تهتم بها ايضا الدول الكبرى تعتمد على حقيقة : ان الرأي العام غادر حدوده المحلية الى رأي عام دولي او انساني. ومثلما نجد البرامج الاستراتيجية الدولية فرصتها ومجالها في هذا الفضاء الإعلامي الاوسع، واضح عملياً انه صار مجالاً للمنظمات الانسانية ايضا ودعواتها لاصلاح الواقع الانساني وساحة عمل لاثارة وتطوير الاهتمام بالجمهور والدفاع عن حقوق الانسان على مدى العالم.

فلالإعلام اليوم مهمات محلية رسمية وغير رسمية. والإعلام يوجه، او يرد على، إدانات او استصغار توجه من الخارج. الإعلام المحترم هو الإعلام الذي يحتفظ بهذه، يتعامل معها كما تستوجب ويتجاوزها ايضا الى الاهتمامات الكبرى والمشاركة. نكون هنا بازاء إعلام ذكي واسع الافق متمكن من تغطية الاحتياجات المحلية ويتمتع بالاتساع الجغرافي في العالم ليكون له دور انساني، أي انه ينتقل من النفع الحصري الى النفع الانساني العام والاغنى من دون التفريط بالمحلي الاول الرأي العام الكوني الواسع هذا هو مدى للحضور الانساني للدولة الى جانب قضايا البلد، سواء كان رد عدوان عليه او تأكيداً لحقوقه. كما انه صار بعضاً من رأي عالمي عام ضد التعسف والجريمة التي تلحق بالشعوب او الشخصيات السياسية او المبدعين الكبار وصار أيضاً ميدان للعمل الإعلامي الكبير في العالم مسهماً فيه. وهذا يعني مردوداً مستقبلياً للبلد كما يعني نفياً للعزلة.

ولضمان ذلك لابد من اضافة صفة وطنية، قومية، على الخبر او على الخدمة الإعلامية. ولا يتم هذا من دون تحرير مصادر الخبر و مصادر صنع هذا الخبر. كانت وكالة رويترز هي المحتكر للاخبار، يصنع الاخبار رجل انكليزي في بلد ويبحثها رجل انكليزي عبر كيبلات للبلدان الاخرى. هذا يعني سيطرة على سجن الخبر وعلى اطلاق سراحه باتجاه بلدان اخرى. انشاء وكالات انباء وطنية، كسر نسبي لهذا الاحتكار مثلما هو كسر للعزلة عن الرأي العام العالمي الذي نتحدث عنه.

يبقى كيف تكون لنا سياسة خارجية إعلامية تكسبنا علاقات دولية تتعاون معها، مع ادراك حصيل لمدى حقيقة التعاطف وصدق علاقات التعاون الإعلامي. النجاح يتضح في الازمات. فيها تتأكد العلاقات الإعلامية السليمة لا الأنية المنتفعة، تلك التي توحد خطابها معك ومع مجموعة خطابات الضد. هذا عمل يحتاج الى ذكاء إعلامي الى ثقافة في الإعلام، في السياسة الدولية وايضا يحتاج لمعرفة مصادر التمويل. وكما في الحروب نرحب بالسلح من أي بلد يأتي، في الازمات نرحب بل وندفع ثمن التعاون مع أي مصدر يقف معنا وحتى تكون العاصفة الترابية قد ابتعدت...

على أية حال واقعنا الإعلامي يشهد اليوم وكالات انباء قومية (وطنية) وأخرى مستقلة وغير رسمية. والعلاقة عمومة مربكة بين الدولي والوطني وبينهما من التعارضات والتناقضات الكثير. بالنسبة لنا، ولكي نصنع رأياً عاماً كونياً، نحتاج لأن تكون لنا تفاهات، وان بدرجات مختلفة، مع الاهم والاوسع فعلاً.

مرة أخرى.. العربات حل أممي واقتصادي واجتماعي

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/٨

منذ بدء العمليات الارهابية في ٢٠٠٣ ونحن نطالب بايلاء مسألة حركة الاليات الحكومية والاهلية اهتماماً خاصاً، واقترحنا سلسلة من الاجراءات خصوصاً مع تطور وسائل التعقب الالكترونية والانتشار الواسع لاستخدام الـ GPS (Global positioning system) "نظام تحديد المواقع" والتي يمكنها بسهولة تعقب حركة العربات وغيرها. وسبق ان تفاوضنا في وزارة النفط وتلقينا عروضاً مغرية، واقيمت لنا تجارب عملية للسيطرة على استهلاك الوقود بالبطاقة الالكترونية.. كما حاولت مؤسسات امنية تطبيق هذه الانظمة وبدأت بها فعلاً. ولكن للأسف توقفت جميع هذه الجهود، ليس بسبب عدم الجدوى او ارتفاع الكلف بل بسبب الخلافات دون ان استبعد المصالح المتضادة. فبقينا على اساليب السيطرة اليدوية والبشرية، رغم كلفها واثارها ونتائجها السلبية.. (أ) كلف مادية كبيرة من الملاكات، والمنشآت، والسكانرات، وكاشف المتفجرات السيء الصيت، و"الكي ناين" (الكلاب المدربة)، وكلها مما يشيع الفساد والرشاوى دون ان يحقق النتائج المطلوبة.. (ب) كلف غير مباشرة في الوقود والوقت والتأخيرات والمصالح الخاصة والعامه ونقل البضاعة والافراد.. (ج) تقدر قيمة السيارات في البلاد بـ ١٩٠ مليار دولار، دون حساب التكاليف الاخرى كالحوادث والطرق والادوات الاحتياطية.. وتستهلك يومياً ٢٠ مليون لتر من الوقود باثاره المادية والبيئية والصحية.. (د) يستطيع الارهاب والجريمة السياسية والاجتماعية اختراق هذه للسيطرات بكل بساطة، بينما يتحمل المواطنون تبعات هذه الاجراءات.

١- ان السيطرة على العربات ستكون عاملاً حاسماً لمنع الارهاب وغير الارهاب. والدليل انه كلما اردنا السيطرة الكاملة على الامن اعلنا منع تجول العربات. فالعربات هي وسيلة نقل الارهابيين والاسلحة والخطف والسيارات المفخخة. وهي ايضاً وسيلة العصابات المسلحة في الجريمة السياسية والاجتماعية. وان للسيطرة على حركة العربات اثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية عظيمة ستساعد بدورها في فرض القانون والامن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

٢- لقد دحرنا الارهاب في العمليات الجبهوية والمفتوحة، فكان تحرير الموصل اخر العمليات الكبرى لهزيمة دولة "الدواعش".. لكن "داعش" واية مجموعة تريد خلخلة الامن في البلاد تستطيع ايداعنا كما حصل مؤخراً في صلاح الدين وكركوك وديالى واختطاف اعداد غير قليلة من المواطنين وقتلهم صبراً، او القيام بتفجيرات في عدة مناطق بما في ذلك العاصمة بغداد، ووسيلتهم الاساسية العربات.

٣- هناك تفكير الان باغلاق جميع منافذ العاصمة وابقاء ٨ منافذ فقط.. آملنا ان الامنيين يعرفون ما يقومون به، وانهم لا يكررون اخطاء الماضي. فما زلنا نعتقد انه يجب إعادة العمل في السيطرة على حركة العربات عن طريق "الباجات" لكل عربة مهما كان نوعها. ولاشك ان هناك شروط محددة لنجاح هذه التجربة: (أ) ان تتعاون جميع المؤسسات لتبني هذا النظام، وليس كما حصل عندما اريد فرض النظام فاعترض البعض لاسباب مختلفة، لا تخلو بعضها من فساد، ولا تخلو من مشاكل فنية يجب حسمها.. (ب) في حالة سرقة اية عربة فيجب على مالكها التبليغ عنها فوراً لتؤشر كعربة مشبوهة، وفي حالة عدم التبليغ، واستخدمت العربة استخداماً غير قانوني، يقع صاحب العجلة تحت طائلة المسؤولية التي يقررها القانون. والامر نفسه عند سفر المواطن فعليه التبليغ لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتتكامل العملية بكافة ابعادها.. (ج) لاشك ان تدريب مئات الفنيين في غرف المراقبة والرصد الالكتروني، هو اسهل واقل كلفة واكثر اماناً وسلامة من الاعداد الهائلة من الافراد الذين يقومون باعمال السيطرة بوسائل بدائية يتدخل فيها العامل البشري القابل للتلاعب والاستغلال.

٤- قدر "مجلس بغداد" مرة عدد السيارات بـ ١٠ مليون، لكن التسجيل الرسمي يشير ان عددها في نهاية ٢٠١٧ هو حوالي ٥,٨ مليون عربة.. منها ١١٥ الف حكومي، و٥,٦٦ مليون اهلي بضمنها ١,٣١٦ مليون في كردستان. ومن مجموع سيارات العراق هناك ٣,٥ مليون سيارة خصوصي، و١ مليون اجرة، و١,٤ حمل، و٢١١ دراجات نارية، تستهلك ٢٠ مليون لتر/يوم من الوقود.. وان في بغداد بمفردها ٢,١ مليون سيارة، تليها اربيل بـ ٦١٧ الف سيارة والسليمانية والبصرة بـ ٤٧٤ الف، و٢٨٩ الف على التوالي، وهكذا.

الفساد لا يمكن أن يزال في العراق، ولكن يمكن التقليل من ضرره

صحيفة الإندبندنت: ٢٠١٨/٧/٨

ترجمة/ حامد أحمد- المدى: يختلف العراقيون في ما بينهم حول أشياء كثيرة ولكن هناك نقطة واحدة يتفقون عليها وهي اعتقادهم بأنهم يعيشون في أكثر البلدان فساداً في العالم، باستثناء عدد قليل من البلدان حيث لا توجد فيها أموال لسرقتها. إنهم يعتبرون أنفسهم ضحايا حكومات مهووسة بالسرقة حيث اختفت مئات المليارات من الدولارات خلال الـ ١٥ سنة الماضية في جيوب النخبة الحاكمة بينما يعاني كل فرد في المجتمع من شح ونقص في كل شيء من انعدام فرص العمل وأزمة السكن وقلة توفير المياه والكهرباء.

الغضب الشعبي ضد الطبقة السياسية التي جاءت للسلطة في العام ٢٠٠٣ يفسر سبب تصدر قائمة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الانتخابية بعدد أصوات الناخبين في انتخابات أيار التي نادت بالإصلاح السياسي والاجتماعي والقضاء على الفساد والتي تحالف معها الحزب الشيوعي العراقي، ولكن نسبة العزوف عن التصويت التي انخفضت الى ٤٤,٥٪ تشير إلى أن جزءاً من الناخبين على قناعة بأنه لن يكون هناك قدر كافٍ من التغيير مهما تكن التركيبة التي ستكون عليها الحكومة القادمة، التي مازال تسير بخطى الحزنون في مفاوضات ترقيعية بين الأحزاب.

ويقول مراسل صحيفة الإندبندنت الكاتب، باتريك كوكبيرن، الذي زار العراق مؤخراً، أن أحد سكان بغداد قال له "حتى أصدقاء لي صوتوا في الانتخابات قد خدعوا ويقولون إنهم لن يصوتوا مرة أخرى في أي انتخابات مقبلة." من المستحيل أن تكون هناك مبالغة في وصف الإحباط الذي يعيشه العراقيون الذين يدركون بأنهم يعيشون في بلد غني بإمكاناته ويعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، ولكنهم يرون ثروتهم وهي تسرق أمام أعينهم سنة بعد أخرى.

يقول، كوكبيرن، كنت في الرمادي مركز محافظة الأنبار أتطلع إلى الأضرار التي خلفتها الحرب عندما التقيت بمهندس متقاعد يدعى مظفر عبد الغفور ٦٤ عاماً، الذي انتهى تَوّاً من إعادة إعمار بيته الذي دمرته غارة جوية، وينقل المراسل عن عبد الغفور قوله "قمت بإعادة إعمار بيتي بنفسي ولم أحصل على أي تعويض من الحكومة. هناك بيوت لم يظلمها أي ضرر ولكنهم حصلوا على تعويض بسبب تقديمهم رشاًوى لمسؤولين". ويقول المراسل إن المواطن عبد الغفور طلب منه أن يكتب في مقاله "بأن العراق ليس فيها حكومة ولكن لصوص فقط." رجوعاً إلى بغداد، زار المراسل منطقتي المنصور واليرموك حيث أخبره سمسار عقارات هناك يدعى صفوت عبد الرزاق، بأن أسعار العقارات ارتفعت إلى الضعف خلال السنتين الماضيتين وأن عمله يجري بشكل جيد ولكنه غير متفائل بالمستقبل بسبب ضعف الحكومة والفساد المستشري في مؤسسات البلد، مؤكداً بقوله "ليس هناك مصادقية، أينما تذهب يطلبون منك رشوة."

ويضيف السمسار، عبد الرزاق، بأنه ليس هناك مفرّ لأي مقاول من أن يدفع رشاًوى لمسؤولين لكي يفوز بصفقة عقد وأن هذه الرشاًوى قد تصل إلى نسبة ٥٠٪ من قيمة العقد.

كيف كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تفلت بسرقات ضخمة منذ فترة طويلة؟ على مدى سنوات عمدت الحكومات على تحويل الانتباه بعيداً عن سرقاتهم لموارد نفط العراق بادعائها أن الحرب ضد القاعدة في العراق ومن ثم داعش هو شغلها الشاغل. وكذلك إشغال الناس بأمور المصالحة والمناشدة بتحقيق التضامن الطائفي للشيعية والسنة، وفي الشمال الدعوة للتضامن العرقي للكردي. ولكن بعد سنة من تحقيق النصر على داعش أثناء حصار الموصل لم يعد هناك عذر ومبرر يستندون إليه. الوضع الأمني الآن أفضل من أي وقت آخر منذ سقوط نظام صدام حسين، ولهذا فإن العراقيين أكثر حذراً الآن من أي فترة سابقة شهدت تسلط قيادة طفيلية فاشلة كانت بمثابة شبه دولة في إدارتها. مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، قال أنه "مالم يكن هناك تغيير في المنظومة السياسية فسيكون من المستحيل عندها محاربة الفساد في البلد"، مشيراً إلى أن سبب ذلك يعود إلى أن الأحزاب تستخدم الوزارات التي تسيطر عليها كبقرة يحلبون منها معتمدين على المحسوبية فيها كوسيلة للإبقاء على سلطتهم.

الفساد لا يمكن أن يزال في العراق، ولكن يمكن التقليل من ضرره. عندما أصبح العبادي رئيساً للوزراء في العام ٢٠١٤ كان داعش يتقدم نحو بغداد وكانت أسعار النفط متدنية. وقال صالح "إن الحكومة في استجابة منها لهذه الأزمة قلصت إنفاقاتها بنسبة ٣٧٪ وذلك بإزالة تخصيصات لأموال تكاد تكون مريبة وفيها شبهة"، مشيراً إلى أن النقود كانت تصرف للا شيء على الإطلاق."

الفساد سيبقى ولكن في المستقبل سيكون بإمكان العراقيين أن يحصلوا، في الأقل، على شيء يسير من أموالهم.

الإصلاح الحقيقي

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٧/٨

منذ التغيير في سنة ٢٠٠٣ مر ١٥ عاما حافلا بالعديد من العبر والدروس الغنية، ومقدمات مقاربات لا غنى عنها لمن يرغب حقا في البحث عن مخارج مما يعانيه البلد من ازمتات ومشاكل، جعلت العراق يتنافس اليوم، للأسف، في المؤشرات السلبية، على الصعيدين الاقليمي والدولي، مع الصومال وافغانستان واليمن.

وتقول تجربة السنوات العجاف الماضية بوضوح ان من الصعب بمكان ان يحكم العراق بذات الطريقة المعتمدة اليوم. فهي ولادة للازمات، وما ان تعالج واحدة منها حتى تقفز اخرى الى السطح باحثة عن حلول. وهذا هو حال كل الانظمة المأزومة في منهجها وطريقة ادارتها ونمط تفكيرها، وفي اسلوب اسناد الوظيفة العامة فيها وفي ضعف هيبة الدولة ومؤسساتها وعدم تحكمها بالسلاح وفسح في المجال لتدخلات خارجية في شؤونها. وهذا هو حال من يهجر مبدا المواطنة ويغلب عليه الهويات الفرعية ايا كانت مسمياتها وعناوينها.

الامر واضح جدا ويقول بعدم استطاعة الحكومات المبنية على اسس الطائفية السياسية ومنهج المحاصصة، ان تسير بخطوات جادة في طريق الإصلاح الحقيقي واجراء التغيير المنشود الذي غدا مطلبا وطنيا ملحا.

ان اوضاع البلد العامة والتدهور في المؤشرات كافة، اذا استثنينا الانتصار العسكري على داعش، وهو ليس انتصارا كاملا على الارهاب بعد، كذلك الوهن الذي اصاب الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي العراقي، ان هذا كله وغيره يطرح ضرورة التغيير الذي لم يعد خيارا وفكرة، انما يفرضه مآل الاوضاع وما انتهت اليه من تدهور مريع يضع مصير البلد على كف عفريت.

وان من الضروري الا يكتفي هذا التغيير، كما حصل سابقا، في الالغاء الشكلي لهذه الوزارة او تلك، او تبديل بعض الاشخاص او خروجهم من الباب وعودتهم من الشباك، او اجراء تغيير فوقي في قضايا شكلية، فالناس التي خرجت في التظاهرات والاعتصامات والتحشيدات الجماهيرية، التي تحل ذكراها السنوية هذه الايام، قالت كلمتها بوضوح، وهو ما انعكس ايضا بهذا الشكل او ذاك في نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة، مطالبة بالتغيير الشامل الذي يقود الى اصلاح حقيقي.

واشرت الانتخابات والاحتجاجات كذلك وجود طيف واسع من القوى والكتل السياسية والشخصيات على اختلاف توجهاتها السياسية والفكرية، بين داعم ومساند، بل ومتطلع بحماس الى عملية التغيير.

وقد وجدت عملية التغيير والاصلاح لها انعكاسا قويا في نتائج الانتخابات، على الرغم من ضجيج البعض المفتعل احيانا، وفي بعضه المحق لتخليص تجربتنا الانتخابية من كل ما يشوبها من نواقص وثغرات حصلت سابقا، وتوجد مؤشرات على انها حدثت ايضا الان. ولكن يتوجب، في كل الاحوال ان لا تضع ارهاصات التغيير، ولا تذهب سدى الجهود الكبيرة والمضنية التي حققت هذه المنجز، ونعني وضع ملف التغيير على طاولة البحث، كامر ملح لا تستطيع أي جهة اليوم القفز عليه وتناسيه.

وهذه العملية لا بد ان تكون وفقا لبرنامج وطني متكامل، وان تكون لها كتلتها البرلمانية المتماسكة القوية الداعمة، واداتها التنفيذية الفاعلة. وهذا يتطلب وجود حكومة كفاءات مشكلة من عناصر كفوءة، وطنية مخلصنة، نزيهة، قادرة على الادارة السليمة، مؤهلة للعمل كفريق متكامل منسجم ومتضامن، لتنفيذ عملية الإصلاح الحقيقي وفقا لستراتيجية شاملة تحظى بدعم وطني واسع، بعيدا عن المحاصصة الطائفية والاثنية في اطار تصحيح جذري لمسار العملية السياسية.

وهذا ما يتوجب ان يكون واضحا امام كل المساهمين في ماراثون عملية تشكيل الكتلة الاكبر كاستحقاق، وبعكس ذلك فان اوضاع البلد تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها الاسوأ.

العدالة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الريعي: العراق والنرويج

*حامد عبدالحسين الجبوري

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٧/٨

بعيداً عن السجال الذي لم يُحسم بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي حول أيهما يولد الآخر ولكن هناك شبه إجماع حول مصدرهما أي إن مصدرهما هو الريع الخارجي، فالاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد في دخوله النقدية على العالم الخارجي كنتيجة لتصدير الموارد الأولية التي تتسم بتذبذبها وانخفاض مرونة الطلب عليها. وإن اعتماد الاقتصاد في توليد دخوله النقدية بالاعتماد على الريع الخارجي يولد الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في حال انعدام الرؤيا الاستراتيجية وغياب الإدارة الكفوءة والإرادة الحقيقية لدى أصحاب القرار والمسؤولين الحكوميين. وعلى الرغم من تداخل تلك المشاكل فيما بينها التي يولدها الاقتصاد الريعي، إلا أننا سنركز قدر الإمكان على مسألة غياب العدالة الاجتماعية في ظل ريعية الاقتصاد، مع التطرق إلى المشاكل الأخرى بقدر الضرورة.

أن ارتفاع مساهمة النفط في تمويل تنمية الاستهلاك على حساب تنمية الإنتاج يفضي إلى غياب تحقيق العدالة الاجتماعية ما بين أفراد الجيل الحالي من ناحية (من له علاقة بالحكومة ومن ليس له علاقة بها) وغياب العدالة الاجتماعية ما بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من ناحية أخرى، وذلك لان النفط هو ثروة ناضبة وغير متجددة، فان عملية استخراجها وتسييله إلى أوراق نقدية وتوزيعها بشكل استهلاكي لكل من له علاقة بالحكومة ستؤدي إلى زيادة رفاهية من حصل عليها مع حرمان الآخرين منها من الجيل الحالي، وكذلك حرمان الأجيال المستقبلية منها بسبب نضوبها أو انخفاض أهميته الاقتصادية بفعل التطور التكنولوجي الباحث عن البدائل التي تغني عن النفط والتي أخذت تتطور شيئاً فشيئاً وما النفط والغاز الصخريين إلا مصداق لهذه البدائل.

في الوقت الحاضر يشكل النفط العنصر الرئيس من الريع الخارجي بالنسبة للبلدان النفطية ومن بينها العراق، ولذا دائماً ما يوصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي، ولإثبات مدى إتصاف الاقتصاد العراقي بهذه الصفة لا بد من اللجوء إلى بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة كالناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والصادرات السلعية، ومعرفة مدى مساهمة النفط فيها، فكلما ترتفع نسمة مساهمة النفط فيها كلما يدل ذلك على ارتفاع ريعية الاقتصاد والعكس صحيح. فبالنسبة للمؤشر الأول تتراوح نسبته ما بين ٤٥-٥٥٪ من الناتج، وأكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة والصادرات السلعية كذلك. وفي ظل هذه النسب التي تؤكد ريعية الاقتصاد العراقي بامتياز، أن أبرز ما يؤكد على غياب العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي هو تنعم الأفراد الذين يعملون مع الحكومة ولو بشكل نسبي من النفط في حين أن من لا يعمل معها لا يمكن أن يحصل على حقه من النفط إلا بمقابل إظهار ولاء لها، وبهذه الكيفية فإن مقولة "النفط ثروة عامة للجميع" تصبح فارغة المحتوى ويكون واقع الحال هو "النفط ثروة خاصة بالحكومة ومن يبدي موالاتها". ومع ارتفاع نسبة تغطية النفط للنفقات الجارية إلى أكثر من ٨٠٪، والتي تشمل تقريباً ٣ مليون شخص تحت ما يسمى القوى العاملة الممولة مركزياً ٢٠١٦، بالإضافة إلى المتقاعدين والرعاية الاجتماعية، فيكون العدد الإجمالي المستفيد من الثروة النفطية حالياً كنتيجة لارتباطه بالحكومة ٧ مليون شخص تقريباً، أي ما نسبته ٢٠٪ من عدد السكان البالغ ٣٦ مليون تقريباً، ولذا فإن أكثر من ٨٠٪ من أفراد الشعب العراقي لا يتمتعون بحقوقهم من النفط بل يعانون من الفقر الذي بلغت نسبته ٢٢,٥٪ حسب ما أشارت إليه وزارة التخطيط، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح ما بين ٣٠-٤٠٪، وأخذت تتفاقم حتى بين أصحاب الشهادات العليا، وسوء الخدمات والبنى التحتية وغيرها. أما غياب العدالة ما بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية يمكن التأكد منها من خلال ارتفاع نسبة استهلاك الثروة النفطية لصالح الجيل الحالي الذي لم تتحقق العدالة بين أفرادها كما أشرنا إليه آنفاً. فالعراق حالياً يمتلك ١٤٣ مليار برميل وعلى افتراض أن متوسط الإنتاج سيكون عند ٤,٥ مليون برميل، فإن عمر النفط لا تتجاوز مدة بقاءه أكثر من ٨٩ سنة، فما بالك إذا ازداد متوسط الإنتاج النفطي أكثر من هذا المعدل؟! أو انخفضت أهميته الاقتصادية قبل نضوبه بفعل إيجاد البدائل المنافسة له.

وما يزيد غياب العدالة الاجتماعية سوءاً هو المديونية التي تتحملها الأجيال اللاحقة كعبء اضافي لعدم تمتعها بالحقوق المالية النفطية كنتيجة لنفاذ النفط او انخفاض اهميته او عدم استثماره من قبل الإدارة الحالية بالشكل الذي يضمن حقوق الأجيال اللاحقة، مع تمتع النسبة الأقل من الجيل الحالي بالحقوق النفطية بفعل ارتباطهم بالحكومات التي لا تتطلع إلى الاهتمام بالشعوب ومستقبلها وذلك من خلال استثمار الثروات النفطية في بناء اقتصاد متين يكون قادر على ضمان حقوق الجيل الحالي والأجيال اللاحقة، كما فعلت النرويج وغيرها.

وينبغي ألا ننسى أن غياب العدالة الاجتماعية لا تكمن بذات العائدات النفطية بقدر ما تتعلق بسوء الإدارة لتلك العائدات وغياب الإرادة الحقيقية، وانعدام الرؤيا الاستراتيجية التي من خلالها يتم الوصول إلى بناء اقتصاد سليم وتوزيع عادل للثروات بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

وما يدل على هذا الكلام هو بعض التجارب الدولية ومن بينها التجربة النرويجية، حيث عملت النرويج على إنشاء صندوق تدار من خلاله العائدات النفطية وذلك بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية مع تجنب الاقتصاد النرويجي من الإصابة بالمرض الهولندي، وهذا التجنب من الإصابة بالمرض الهولندي يؤدي إلى استمرار توفر فرص العمل للأجيال الحالية وكذلك تحسين كمية ونوعية الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية وغيرها، المقدمة لهم.

ويعد بمثابة أداة لإدارة التحديات المالية للسكان المسنين وتراجع عائدات النفط لكن وفق اطار محدود، أي يمكن السحب من الصندوق لتمويل الموازنة العامة عند انخفاض أسعار النفط على أن لا يتجاوز ٤-٣٪ من عائداته وذلك من أجل الحفاظ على قيمته الرأسمالية، وهو بهذه السياسة يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة. فالصندوق النرويجي الذي يعرف بـ "صندوق المعاشات التقاعدية الحكومية العالمية" والذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٠ وبدأ الاستثمار الفعلي عام ١٩٩٠، وتبلغ قيمته الحالية حسب ما اعلن موقعه " تريليون دولار، فهو استطاع أن يحقق العدالة الاجتماعية حيث إن الأجيال اللاحقة تستطيع أن تستخدم أموال الصندوق لصالحها عندما تنفذ الثروة النفطية أو تنخفض أهميتها. أما بين الجيل الحالي فقد يتم استخدام نسبة معينة منه عند حصول الاضطرابات الاقتصادية لضمان حماية واستمرار أداء الاقتصاد، وهذا الاستمرار بحد ذاته هو حماية أفراد المجتمع من البطالة مع توفير الخدمات المذكورة آنفاً. ففي الوقت الذي تمتلك النرويج ثروة نفطية أقل من العراق، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق في التعداد السكاني، حيث يتجاوز عدد سكان العراق (البالغ ٣٦,٩٣٦ مليون نسمة) أكثر من ٧ أضعاف عدد سكان النرويج (البالغ ٥,١٧٠ مليون)، إلا إنها استطاعت أن تحقق العدالة الاجتماعية بين الجيل الحالي والمستقبلية من خلال الصندوق السيادي الذي بلغت قيمته التريليون دولار كما أشرنا آنفاً.

بينما العراق وعلى الرغم من ضخامة ثروته النفطية (١٤٣,٠٧ مليار برميل) التي تشكل أكثر من ٢٧ ضعف ما يمتلكه النرويج الذي يبلغ (٥,١٤ مليار برميل) وكذلك ارتفاع إنتاجه اليومي البالغ ٣٤٨١٠٠٠ برميل مقارنة بإنتاج النرويج البالغ ١,٥٧٧ ألف برميل يومياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق في التعداد السكاني، إلا إنه لا يزال لم يحقق العدالة الاجتماعية، ليس هذا فحسب بل لا يزال يعاني من المديونية حتى وإن يصرح بعض أصحاب الاختصاص إن حجم الديون العراقية لا تشكل خطراً وهي ضمن الحدود المقبولة! لان التجارب الناجحة لا تقبل بهذا المنطق، إذ إن الخيار السليم هو تعويض الأجيال المستقبلية وليس القبول بمستويات متدنية من عبء الجيل الحالي.

غياب الإدارة الكفوءة وضعف الإرادة الوطنية وفقدان الرؤيا الاستراتيجية التي تجعل صورة المستقبل حاضرة أمام الجميع في الوقت الحاضر، هي الأسباب التي تكمن وراء غياب العدالة الاجتماعية.

فالحل يكمن في بناء إدارة كفوءة ذات إرادة وطنية ولديها بعد ستراتيجي لمعرفة إلى أين تريد الوصول، مع الاهتمام بتوفير مناخ الاستثمار الذي يشجع القطاع الخاص على دخول الإنتاج الحقيقي وتعويض دخول الدولة فبدلاً من أن تهتم الدولة في دخول دائرة الإنتاج بنفسها واستنزاف الموارد النفطية تستطيع توفير هذه الموارد للأجيال القادمة والاعتماد عليها وقت الضرورة فقط و فقط إطار محدد كما فعلت النرويج.

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

الحياة في الأسر وما بعده: قصة ترويتها ناجية أزيدية

UNIRAQ: ٢٠١٨/٧/٩

أجبر عشرات الآلاف من الأزيديين، وهم من الأقليات العرقية في العراق، على الهروب من مقاطعة سنجان في شمال غرب العراق قبل أربعة سنوات بعدما سيطرت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على المنطقة وأسرت الآلاف من النساء وباعوهن في السوق كأسرى.

"كنت أعيش حياة كريمة وبسلام محاطة بأصدقائي وعائلتي كأبي مرافقة مثلي. كان لدي الكثير من الأصدقاء وكنت أحب المدرسة وأستمتع بدروسي، وخاصة مادتي الرياضيات واللغة الإنجليزية المفضلتين لدي. كنت أحلم بأن أصبح معلمة"، قالت نهاد بركات ابنة الثماني عشرة ربيعاً وهي تستذكر حياتها قبل دخول الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إليها. "كنت في الخامسة عشر من عمري عندما دخلوا قريتنا فقتلوا الرجال والنساء الكيبريات في السن، وخطفوا النساء والفتيات الصغيرات في السن واغتصبوهن. "واستطردت، "حشرنا أنا وأفراد عائلتي الثماني عشر في السيارات وانطلقنا إلى جبل سنجان إلا أنهم أمسكوا بنا عند إحدى الحواجز".

أخذت نهاد بعد أسرها إلى قرية على الحدود العراقية - السورية حيث تم التفريق هناك بين الأسرى النساء والرجال. قالت، "أخذوني أول الأمر إلى الرقة وبعدها إلى معقلهم في الموصل. عذبوني واغتصبوني لمدة أسبوعين وباعوني بعدها كواحدة من السجينات إلى أحد مقاتليهم لاستغلالهم جنسياً. لم أكن لوحدي بل كان معي ٢١ فتاة أخرى. كانوا يضعوننا في غرفة واحدة ثم يبدؤا في اغتصابنا".

اشترى نهاد بعد شهر مقاتل يعرف باسم أبو فراس، كان يغتصبها بشكل متكرر حتى حملت منه، فنقلها للعيش مع زوجته وأولاده الأربعة وفتاة أزيدية أخرى كان اشتراها في وقت سابق. قالت نهاد أنها كرهت طفلها وحاولت مراراً اجهاضه، "كانت مشاعري متخبطة فهو طفل اغتصاب جاء من كراهية، وكنت مؤمنة بأن هذا الطفل مجرم وأنه سيكبر ليصبح مقاتلاً في داعش ويقتل الأبرياء، لذلك أسميته عيسى وهو الاسم العربي للمخلص يسوع لعل ذلك ينقذه من مستقبله المظلم".

أراد أبو فراس الزواج بنهاد بعد ثلاثة أشهر من ولادتها إلا أنها رفضت، فقرر تزويجها إلى ابن عمه. تفاجأت نهاد عندما وجدت عائلته متعاطفة معها حتى أنها ساعدتها على الهرب، حيث سمحت لها زوجته وجارتها بالاتصال بعائلتها التي مكنتها من تأمين مهر من المهريين لمساعدتها.

كانت المشكلة الوحيدة التي واجهتها نهاد هي ترك عيسى خلفها. قالت نهاد، "والده لم يكن يسمح لي بأخذه معي لأي مكان ولو حتى للحظة واحدة، وظللت أقول في نفسي أن المجتمع سيرفضه إذا نجحت بالهرب معه، فتركته في الموصل مع العائلة".

تحررت نهاد في ١٥ أكتوبر ٢٠١٥. "الرحلة كانت طويلة ومتعبة، ولم أكن أظن أنني سأتححر وأرى عائلتي مرة أخرى"، وأضافت، "الزالت الكوابيس تراودني... عن الاغتصاب، وسوء المعاملة، وحتى الصراخ...". تقدمت نهاد وأفراد عائلتها الذين نجوا من هجمات داعش بطلب للجوء والحماية إلى دولة أستراليا، ومن المتوقع أن تسافر إلى هناك خلال هذا الشهر لبدء حياة جديدة.

يترك العنف الجنسي العديد من الآثار الجسدية والنفسية والاجتماعية على الناجيات وعلاقاتهن الاجتماعية ومجتمعاتهن، مما يجعل نهاد وغيرها من الناجيات بحاجة ماسة للدعم لبدء حياتهن من جديد.

افتتح صندوق الأمم المتحدة للسكان في ٢٠ مايو ٢٠١٨ "مركز دعم المرأة" في مقاطعة سنجان، والذي زاره في أول عشر أيام من افتتاحه ما يقارب ٥٠ امرأة وفتاة أزيدية يبحثن عن حياة جديدة بعد تعرضهن للعنف الجنسي في مناطق سيطرة داعش، حيث تلقت الناجيات إسعافات أولية نفسية وجلسات توعية.

فتنة الصناديق !

*د. علي شمخي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٧/٩

ماشهدته محافظة كركوك قبل ايام من استهداف متعمد للمخازن التي كانت تضم صناديق الاقتراع للانتخابات التشريعية وماشهدته بغداد قبلها من عمليات حرق وتخريب لتلك الصناديق يؤكد بما لا يقبل الشك وجود ارادة حقيقية للتلاعب بنتائج الانتخابات مثلما يؤكد في الوقت نفسه وجود جهات تخشى ظهور الحقيقة بعد عمليات الفرز والعد اليدوي وبالتالي لايمكن إبعاد هذا الملف من محاولات للاطاحة بالعملية السياسية في العراق برمتها واحلال الفوضى والوصول بالبلاد الى اوضاع تصعب اعاتها من جديد الى سابق عهدها ولربما تتفاعل جهات اقليمية مع الادوات التي تعمل على تحقيق هذه الاجندة داخليا انطلاقا من محور التدخلات الخارجية ومحاولات الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب في ظل الاوضاع الحالية.

وبالتالي يمكن القول ان مايشهده العراق من اتهامات ومناكفات متبادلة بين الاحزاب والكتل السياسية والتضارب في التصريحات بين ممثلي السلطات الثلاث قبل انتهاء عمر الدورة البرلمانية الحالية ينسجم تماما مع تطلعات هذه الجهات الغاشمة والمشبوهة وستتصاعد حمى هذه التصريحات مع الاقتراب من انهاء هذا الملف من قبل الهيئة القضائية في مفوضية الانتخابات ومع اقرار المحكمة الاتحادية للاسماء النهائية لاعضاء مجلس النواب الجديد.

وحتى يمكن ابعاد البلاد من تخوم الصراع السياسي وحتى يمكن انهاء هذه الفوضى والحد من التلاعب بالاستحقاقات الانتخابية لابد لكل الاحزاب والتحالفات المستقبلية ان تعي خطورة الاستمرار بمظاهر التشكيك والتخوين وان تتم ايقاف حملات الشتائم والاتهامات المتبادلة والتهديد باللجوء الى القضاء من جديد بما يقود الامة والشعب الى نفق طويل من الاجراءات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويمد من عمر الفراغ التشريعي الذي دخلنا فيه مع انتهاء المدة القانونية لمجلس النواب السابق.

ولا بد من ان تدرك جميع الاطراف ان الاحداث والمشاهد التي رافقت العملية الانتخابية والتي تخللها العديد من محاولات التفجير والتخريب والحرائق في بعض مقرات المفوضية المستقلة للانتخابات لايمكن فصلها عن (فتنة) حقيقية تقف وراءها جهات واطراف متواطئة وفسادة استجابت لمغريات العبث والتخريب ولربما قبضت مسبقا سحتها الحرام او تم وعدها بالاستلام حين تكتمل مهمتها في هذا الملف الخطير وعلى الدولة ممثلة باجهتها القضائية الوصول الى هذه الجهات والاطراف وانزال اقسى العقوبات بمن تثبت ادانتهم كي يكونوا عبرة للمتربصين والطامعين بارتكاب جرائم مماثلة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

تردي الخدمات.. الدولة جزء من المشكلة، وليست جوهر الحل

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/٩

ترى الاغلبية الساحقة ان تجاوز الازمات سيتم على يد الدولة ووزاراتها. من ناحيتنا نختلف مع ذلك تماماً، ونرى ان الدولة عاجزة بمفردها عن حل هذه الازمات.. فهي نفسها عامل عرقلة واستنزاف، وان ازمته نفسها لن تجد حلاً الا عبر مبادرات تأتي من خارجها. وعبرنا في كل كتاباتنا ومواقفنا منذ اكثر من نصف قرن (سواء كنا في موقع المسؤولية او خارجه) ان الدولة تحولت بسبب طبيعتها الريعية وتسلطها واحتكارياتها، الى عقبة امام التطور. ففي كل دورة تعيد انتاج نفسها في دورة موسعة سلبية وليست بسيطة او ايجابية.. بهذه النظرة الجزئية ستظهر بعض الامور وكأن الماضي افضل من الحاضر، وهو ما يساهم بالاحباط وفساد الرؤى والمفاهيم والمعالجات لتعم الفوضى الفكرية والسياسية والاجتماعية، مما ادخلنا في هذه الحلقة المفرغة حيث تحمل الدولة المجتمع المسؤولية، ويحمل المجتمع الدولة المسؤولية، وهكذا دواليك.

لا نقول ان الحياة تتراجع.. فهناك تقدم واضح في مستويات المعيشة، وفي التعليم والصحة والحريات العامة ومعدلات الحياة والامن العام، الخ. لكن هذا امر وما نتكلم عنه من استمرار الازمات واستنزاف الفساد، والكلام عن دولة فاشلة، وعن مجتمع عاطل، والعجز عن حل ازمات جديده رغم توفر الامكانيات المادية والفنية امر اخر. هذا التقدم يفرضه اساساً الكثير من الزخم الخارجي والقليل من الداخلي.

لنضرب مثلاً: دُمّرت شبكة الاتصالات منذ حرب الخليج الثانية. ولم تستطع الدولة لا قبل ٢٠٠٣ ولا بعده اصلاح الشبكة، وبقيت الهواتف الثابتة عاجزة ولا تعمل الا بالطرق الترقيعية والبدائية، والمافيات، الاكثر كلفة والاقل مردوداً، كما هو شأن الكهرباء او المياه اليوم. ثم دخل على الخط الجوال. لم تقم به الدولة.. ولم تدفع نفقاته.. على العكس استحصلت من كل شركة رخصة بقيمة ١,٧٥٠ مليار دولار، عدا عن ضريبة مقدارها ٢٠٪ من قيمة تعبئة كارتات الهاتف الجوال وشبكات الانترنت.. ورغم غلاء بعض الرسوم لكنه لا توجد مشكلة جبايات حقيقية. فالمواطن يدفع، والشركات تبيع، والدولة تجبي الضرائب. وهناك -حسب الجهاز المركزي للإحصاء- ٣٣,٥ مليون خط في ٢٠١٥ بمعدل ٩٠,٦ جوال لكل ١٠٠ شخص.. بالمقابل بلغت خطوط الهاتف الثابت ٢,١٧٩ مليون هاتف بمعدل ٦,٩ هاتف لكل ١٠٠ شخص، عدا كردستان.. وصارت الهواتف الجواله وشبكة الاتصالات سبباً لانتشار الانترنت والفضائيات وشتى الاستخدامات الحديثة التي لم تساهم الدولة بشيء يذكر منها.. بل كانت - وما زالت في احيان كثيرة- معرقله لها، وتسيء استخدامها. ناهيك عن الدورة المالية التي احدثها الجوال، وفي مجال العمالة، وما تساهم به في الحياة السياسية والانتخابية وفي مجالات الاعلان والدعاية، وتقديم صوراً حضارية تحتاجها البلاد.

لا تختلف الخدمات الاخرى، فـ"الجوال" حصل في فترة كانت فيه الدولة "غافية" ففرض الحل نفسه، رغم ان الدولة لم تتخل عن مطامحها.. فهي لا تريد ان تلعب دور المراقب والمرشد والمشجع، بل تريد الاحتكار والسيطرة.. لتغلق المسارات والحلول في الخدمات الاخرى. فالدولة جربت مرات وفشلت.. ولا تسمح للشعب والمجتمع والمبادرات الخاصة للقيام بالامر، فتستمر الحلقة المفرغة. وهو ما اشاع تربية الاتكال على الدولة، بينما الدولة تعطلها الارادات المتضادة المتصارعة التي تعطل بعضها بعضاً، فنظهر بهذه الصورة العاجزة.

ان الحلول في مجالات الكهرباء والماء والخدمات والادارة ممكنة. فكلما توفرت المنفعة التي يحتاجها الناس، وتوفرت الامكانيات المادية والفنية للدولة او للمصالح الخاصة، ولم تقف بوجهها المافيات والمحاصصات والقومسيونات والعشائريات والحزبويات كلما التقت المصالح -ولو بتضاد-، فيحصل الشعب على خدماته، وتبرر الدولة نفقاتها ودورها، والمستثمر ارباحه، وتزداد المنافع. فخلافاً "الجوال" الذي لم تكن لديه بنية تحتية، وخبرات، واموالاً عامة، فان الماء والكهرباء والصحة والتعليم، الخ تتمتع بموازنات ودعم كبيرين، وتتراكم لديها الخبرات والبنى لتجعل المهمة اسهل. فهل سنستمر بمفاهيمنا وسياساتنا، لنشتت جهودنا ونذور في حلقة مفرغة؟ ام نحن على استعداد على صعيد الدولة والمجتمع لتغييرها؟ لتتغير معها اوضاعنا؟

حكومة تصريف الأمور اليومية، أم لا ؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١٠

أعلن الاستاذ سعد الحديثي المتحدث الرسمي للسيد رئيس الوزراء يوم ٢٠١٨/٧/٣، أن الحكومة تتحول الى حكومة تصريف عند سحب الثقة منها، وعندما يتم حل البرلمان بناء على طلب وفق المادة ٦٤ منه، "وكلتا الحالتين لم تتحقق لذلك لن تتحول الى حكومة تصريف اعمال" وان "الحكومة تمارس كل الصلاحيات التي خولها لها الدستور على المستوى الامني والعسكري والدفاعي والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي والاستثماري والخدمي.

ولديها صلاحية الانفاق في قانون الموازنة لعام ٢٠١٨ وفق الضوابط المحددة" وان "الشيء الوحيد الذي لا يمكن للحكومة ان تقوم به بعد ان انتهت مدة ولاية البرلمان في ٣٠ حزيران المنصرم، هو ارسال مشاريع القوانين الى البرلمان لعدم وجود برلمان".

١- امر طبيعي ان يعلن الناطق الرسمي ان الحكومة قائمة وفاعلة. لكن المطلوب توضيحه هو التسبب الدستوري لتصريف الامور اليومية، وممارسة الصلاحيات بما يحمي البلاد ويسير امورها.

٢- تصريف الامور اليومية لا يعني توقف عمل الحكومة بأي شكل كان، كما يفكر البعض..
تصريف الامور يعني ممارسة الصلاحيات الاعتيادية المقررة والمشرعنة..

فالحكومة ووزاراتها ودوائرها تستمر بجباية الضرائب، وانفاق الاموال بموجب تخصيصات الموازنة..
وتقوم بحماية ارواح واموال المواطنين، وتحمي البلاد، وتستمر بتنفيذ المشاريع..

واصدار الاوامر اليومية لتمشية الاعمال الداخلية او مع بلدان العالم.. انها باختصار الصلاحيات التي عددها اعلاه الاستاذ الحديثي. بل نجد ان الاستاذ الحديثي بكلامه عن صلاحيات الحكومة من جهة، وتوقفها عن ارسال تشريعات الى مجلس النواب من جهة اخرى، يعرّف الحكومة بحكومة تصريف امور يومية.. فكل ما له علاقة بالمستقبل، او ما لم يشرعن سيعلق، وكل ما هو مشرعن ومقر سيستمر.

فغياب البرلمان ليس بالامر الاعتيادي بالنسبة لحكومة في ظل نظام برلماني، وهو ما سيضع عليها واجبات اخلاقية ومهنية وقانونية، فتقيد نفسها ذاتياً عن ممارسة تلك الاعمال التي كانت تتطلب رقابة

البرلمان او العودة اليه.. فهذه هي حكومة تصريف الامور اليومية، بغض النظر عن الاسم الذي سيطلق عليها.

٣- لا نختلف بان الحالتين لحكومة تصريف الامور هي كما وصفهما الاستاذ الحديثي..

(أ) عند سحب الثقة منها، وعند استقالتها بموجب المادة ٦١/ثامناً/د..

(ب) وعند حل مجلس النواب بموجب المادة ٦٤/ثانياً.

ونرى -من ناحيتنا- ان انتهاء الدورة السابقة وعدم انعقاد الجديدة يجعل من الحكومة الحالية حكومة تصريف امور يومية.

اذ لا يصح ان يعتبر الدستور ان حل البرلمان في المادة ٦٤/ثانياً سبباً للدخول في التصريف، ولا يعتبرها كذلك عند انتهاء الدورة التشريعية وغياب البرلمان، كما يرد في المادة ٥٦، والتي استندت اليها المحكمة الاتحادية في قرارها الاخير، في انتهاء عمل الدورة التشريعية الثالثة. فالعلة في الحالتين غياب مجلس النواب، والنتيجة في الحالتين يجب ان تكون واحدة، إلا ان كان هناك تسبب دستوري اخر نجعله.

٤- عندما يلجأ الدستور لتوصيف حالات التحول لحكومة تصريف فانه لا يستهدف اضعافها، بل على العكس حمايتها من نفسها ومن غيرها.

(أ) من نفسها بعدم اقدمها على تشريعات واوامر لها صفة تشريعية، او تعيينات وظيفية خاصة او مالية مستقبلية، او اي امر يتطلب في الاوضاع الاعتيادية موافقة السلطة التشريعية. فالحكومة يجب ان تكون مسؤولة امام جهة ما، وهي مجلس النواب في حالتنا.. لذلك عندما يتوقف مجلس النواب فان اعمالها المسؤولة فيها امامه يجب ان تعلق حين مجيء مجلس جديد.

(ب) ومن الغير بحمايتها من الضغوطات الداخلية والخارجية لدفعها لاعمال ومهام تستوجب مراقبة وموافقة السلطة التشريعية.

٥- كان الاجدى الابتعاد عن الاجتهاد، والتوجه للمحكمة الاتحادية لتحديد طبيعة الحكومة بعد ٣٠ حزيران.. ففي جواب المحكمة، اهمية كبرى. فعبر مثل هذه الممارسات يمكن بناء فقه دستوري سيتراكم بمرور الايام، ليرسي للبلاد اسساً تشريعية بعيدة عن الاجتهادات الشخصية. فالامم لا تنضح ولا تُحكم بوثيقة الدستور فقط، فالتفسيرات والاعراف والسوابق جزء مكمل واساس من البناء الدستوري العام ايضاً.

نزاع النفط بين حكومة العراق وإقليم كردستان

*ستاسا سالكانين

موقع قنطرة ar.Qantara.de : ٢٠١٨/٧/١٠

توترات بين الحكومة الفيدرالية العراقية والكردي في الأراضي العراقية. تتركز حول نزاع طال أمده على العائدات النفطية. بغداد تنكر حق إقليم كردستان في إبرام عقود إنتاج من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة المركزية. في حين تطالب بذلك حكومة إقليم كردستان بوصفه حقاً من الحقوق الدستورية. الصحفي ستاسا سالكانين يحلل النزاع حول النفط الكردي في العراق، الذي يشكل ثلث إجمالي احتياطي النفط العراقي.

تحتوي المنطقة الكردية على ثلث إجمالي احتياطي النفط العراقي، أي ٤٥ مليار برميل من مجمل ١٥٠ مليار برميل. وقد أعادت الثلاث سنوات الماضية تشكيل خريطة النفط في العراق بشكل جذري، والعراق ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك، بإنتاج يعادل أربعة ونصف مليون برميل يومياً. وقد اتّسمت العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية بالتوتر منذ الاستفتاء من أجل الاستقلال، مما زاد من تعقيد مسائل إثنية ودينية معقدة في العراق.

وبصورة خاصة بعد استخدام القوات العراقية الاستفتاء كذريعة لشن هجوم عسكري ضد قوات تابعة للبشمركة الكردية متمركزة في كردستان العراق، والسيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط ومناطق أخرى متنازع عليها.

النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي

وتقوم مطالبات الكرد بالنفط على تفسيرهم للمادة ١١٢،١ من الدستور العراقي، والتي تنص على أن حقول النفط الراهنة ينبغي أن تُدار بشكل مشترك من قبل الحكومة الفيدرالية والمحافظات المنتجة للنفط وحكومات الأقاليم. ومن جانبها، تستند حجج السلطات العراقية على المادة ١١١، التي تنص على أن النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

وترى د. كاتي كولن، زميلة في معهد بروكجنز، أنه في الوقت الذي أُقر فيه الدستور، سيكون هناك حاجة لتعديل عدة مجالات من القانون، كما أن هناك بعض الأمور التي تُركت غير مستقرة.

بيد أن الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضايا لم تؤدّ حتى الآن إلى المضي قدماً. وهي قضايا تضم مسائل حقوق النفط إضافة إلى أسئلة حول المادة ١٤٠ - مع "تطبيع" الأراضي المتنازع عليها واستفتاءات حول ما إذا كانت هذه المناطق ستنضم للمنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي.

وتحدث المشكلة ذاتها عند تخصيص الميزانية الفيدرالية. ففي ٣ آذار/مارس من عام ٢٠١٨، صوت البرلمان العراقي على تقليص الحصة السنوية لإقليم كردستان من الميزانية إلى ما يعادل ١٢ بالمئة، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً عن حصته السابقة البالغة ١٧ بالمئة، مما أضاف سبباً آخر للتوتر. ووفقاً للدستور العراقي، تبلغ حصة إقليم كردستان ١٧ بالمئة من عائدات النفط العراقي.

بعد الحصول على استقلالها الفعلي من العراق في نهاية حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، بدأت حكومة إقليم كردستان بتطوير واستغلال موارد الغاز والنفط فيها، حين شيدت أول بئر نفطي في حقل طقطق.

بيد أن المستثمرين الأجانب لم يصبحوا أكثر انخراطاً في المنطقة إلا بعد سقوط صدام حسين. كما تمكن الكرد من جذب شركات نفط كبرى، مثل شيفرون Chevron، وإكسون موبيل ExxonMobil، وتوتال Total SA، بعروض مربحة، ونصحوهم بتجاهل أي تهديدات باتخاذ تدابير قانونية من قبل الحكومة العراقية.

وبعد أن اعتمدت حكومة إقليم كردستان تشريعاتها الخاصة فيما يتعلق بالهيدروكربون، بما في ذلك قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧، أدرجت وزارة النفط العراقية للنفط بضع شركات طاقة كردية على القائمة السوداء، إضافة إلى

تلك الشركات الأجنبية التي وقّعت عقود مشاركة إنتاج مع إربيل، مثل SK Energy و OMV. ومن ثم أُدرجت بقية الشركات على القائمة السوداء، بما في ذلك شركة النفط العملاقة شيفرون.

ومنذ ذلك الحين، انسحبت بعض هذه الشركات من الإقليم، آخذة بعين الاعتبار أن القيام بعمليات إضافية ينطوي على مخاطرة كبيرة ولا يزال على الشركاء الأجانب الآخرين استلام مدفوعاتهم، كما هو منصوص عليها في عقودهم، من حكومة إقليم كردستان التي تمر بضائقة مالية.

إلا أن الحال لم يكن كذلك بالنسبة لشركة الطاقة الروسية العملاقة روسنيفت (Rosneft). ففي شباط/فبراير الماضي ٢٠١٨، كتّفت روسنيفت علاقاتها مع كردستان، موقّعة اتفاقية لتوريد النفط. وبعد سبعة أشهر، أضاف الطرفان الطابع الرسمي على التزامهما ببناء خط أنابيب غاز تركيا-كردستان. وكما أفادت وكالة رويترز، فقد أقرضت الشركة الإقليم مئات ملايين الدولارات كقروض مكفولة بمبيعات النفط في المستقبل.

ويبدو أن المشاركة الروسية المتزايدة في العراق جزءاً من استراتيجية أوسع للكريملين ليصبح واحداً من اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبما أن الصفقات وقّعت من دون استشارة بغداد أولاً، فقد تساءل العديدون حول ما سيكون عليه مستقبل مثل هذه الاستثمارات في الطاقة - يخطط الروس لتمويل خط أنابيب غاز في كردستان العراق، وتطوير حقول الغاز في خمسة أماكن، إضافة إلى تحسين البنية التحتية لنقل الغاز في المنطقة - ومن ثم هناك سؤال حول ما الذي سيحدث لدائني حكومة إقليم كردستان، بمن فيهم روسيا.

وبما أن المستثمرين الأجانب يواجهون نزاعات داخلية حساسة في العراق والتي من الممكن أن تتصاعد في المستقبل، فسيكون عليهم اعتماد نهج متوازن إلى حد كبير. إذ لا تزال شركات النفط الغربية الكبرى منخرطة في كل من حقول نفط حكومة إقليم كردستان وحقول النفط التي تقع تحت سيطرة الحكومة المركزية.

ويلاحظ غوناي يلدن، باحث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أنه في الظروف السياسية الراهنة، سيكون من الصعب جداً عليهم المخاطرة بتنفيذ الحكومة المركزية من خلال الوقوف في صف حكومة إقليم كردستان. غير أن روسنيفت الروسية، تنعم برفاهية التعامل مع الصفقات من دون إيلاء الكثير من الاعتبار للسياسة الداخلية في العراق.

وعلى الرغم من أن الصفقات التي أبرمتها روسنيفت مع حكومة إقليم كردستان قد تحققت وسط أزمة علاقات كردستان مع الحكومة المركزية ورغم حقيقة أن الصفقة قد أبرمت بمعزل عن بغداد، إلا أنه يبدو أن السلطات العراقية والروسية قد تمكنتا من التغلب على الخلافات الأولية.

هل سيؤدي النزاع حول عائدات النفط الكردية والمسائل المتعلقة بنطاق الحكم الذاتي لحكومة إقليم كردستان إلى اشتباكات عنيفة جديدة بين الكرد العراقيين والقوات العراقية في المستقبل؟ يبدو ذلك غير مرجح، ويعزى ذلك إلى التحول الجذري في موازين القوى منذ الخريف الماضي ٢٠١٧. فرغم دورهم المحوري في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن الوضع الاستراتيجي للكرد يتضاءل إلى حد كبير الآن.

فقد تضررت حكومة إقليم كردستان بشدة من أزمة ما بعد الاستفتاء، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. وبالنسبة ليلدن، فإن النزاع حول عائدات النفط الكردية من الممكن أن يؤدي إلى عدم استقرار أولاً داخل إقليم كردستان نفسه.

وقد فتح سوء إدارة الحكومة والمشاكل مع حكومة إقليم كردستان الباب لتنظيم الدولة الإسلامية للبدء بإعادة جميع صفوفها من جديد في عدة أماكن، بما فيها كركوك. وقد انخفضت عائدات حكومة إقليم كردستان إلى ما يقارب النصف منذ خسارة كركوك، مما زاد من استنزاف الموارد المالية في الإقليم الذي يزرع تحت وطأة تخفيضات الميزانية العراقية منذ أوائل عام ٢٠١٤ وتعديل الميزانية الأخير.

ماذا تريد واشنطن من بناء قنصلية في أربيل؟!... (رؤية إيرانية)

صحيفة (الوفاق) الإيرانية: ٢٠١٨/٧/١٠

لم تعد تعي واشنطن من أي بوابة يمكنها الدخول إلى العراق مجدداً بعد أن أغلقت جميع الأبواب في وجهها من قبل جميع الأحزاب العراقية على اختلاف توجهاتها وبعد أن مُنيت بهزيمة عسكرية لم يشهد التاريخ الأمريكي الحديث مثيلاً لها، ولهذا نجدها اليوم تُعلن وضع حجر الأساس لأكبر قنصلية أمريكية في العالم، فماذا تريد أمريكا من هذه الخطوة الجديدة القديمة؟!.

في العام ٢٠٠٧ افتتحت أمريكا مكتب تمثيل دبلوماسي لها في أربيل للمرة الأولى وبعد أربع سنوات تم تطويره إلى قنصلية لكن صغيرة، وقبل عام من الآن جرى الحديث عن إنشاء قنصلية أكبر ستكون ثاني أكبر ممثلية لها في العراق بعد السفارة في بغداد، واليوم تم وضع حجر الأساس للمشروع، الذي يشكّل هاجساً لشريحة واسعة من العراقيين والذين فقدوا ثقتهم بالأمريكي بعد تجربة مريرة معه على مدار أكثر من ١٠ أعوام لم يحصلوا فيها سوى على الإرهاب والدمار والخراب.

وبالعودة إلى المشروع الجديد فمن المقرر أنه سيشيد على مساحة ٢٠٠ ألف متر مربع على الطريق الرئيسي الرابط بين مدينة أربيل وبلدة بيرام، وستبلغ تكلفته أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وشارك في مراسم وضع حجر الأساس رئيس حكومة إقليم الكردية نيجيرفان بارزاني والسفير الأمريكي في العراق دوغلاس سيليمان والقنصل الأمريكي في أربيل.

وهناك قلق كبير في الوقت الحالي يساور العراقيين خوفاً من أن تتحول هذه القنصلية في المستقبل إلى سفارة واشنطن في "دولة كردستان" التي تحاول واشنطن المساهمة في إنشائها.

أولاً: أمريكا خرجت قبل سبع سنوات مهزومة من العراق ولم يبقَ لها مكان في هذا البلد الذي ساهمت في دماره علماً أنها جاءت على أساس "نشر الديمقراطية" فشاهد الشارع العراقي بأمّ عينه ماذا تعني ديمقراطية واشنطن، واليوم وبعد أن خسرت الأخيرة جميع أوراقها، لا بدّ من العودة مجدداً ولا مكان للعودة سوى من بوابة الكرد، مع الأخذ بالعلم أنها خذلتهم مراراً وتكراراً ولكنها تحتاجهم اليوم وهم لا يستطيعون التخلي عنها في ظلّ وجود معارضة من جميع الدول المحيطة بهم لقيام دولة خاصة بهم، وبالتالي إن دخول واشنطن عبر إقليم كردستان يعدّ فرصة جديدة لأمريكا لاخترق النسيج العراقي من جديد ونقطة أمل جديدة للکرد فيما يخص مشروع دولتهم.

ثانياً: أدركت واشنطن أن المناخ السياسي في العراق لم يعد لمصلحتها، خاصةً بعد فوز تحالف "سائرون" وتحالفه مع "فتح" وغيرها من الأحزاب الوطنية العراقية، ما شكّل ضربة موجعة للأمريكي على

الصعيد السياسي، وبنفس الوقت لا تستطيع واشنطن العودة إلى العراق من بوابة العسكرية، لذلك كان لا بدّ من إعادة تقوية الروابط مع الكرد نظراً لأهمية موقع كردستان من الناحية الجيوسياسية.

ثالثاً: كما ذكرنا سابقاً هناك خشية لدى العراقيين من أن تتحول هذه القنصلية مع القادم من الأيام إلى سفارة، وحينها ستكون واشنطن قد قضت على روح التحالف والتعاون الذي يبديه الإقليم تجاه الحكومة العراقية، لأن الغاية ستكون تقسيم العراق مجدداً بعد وصول حكومة جديدة تكنّ العداء لأمريكا، ولا نعتقد بأن العراقيين سيقفون مكتوفي الأيدي تجاه هكذا تصرفات وسيتخذون قرارات تمنع واشنطن من إحداث أي شرخ داخل البلد الواحد، وقد تكون إحدى الخطوات مثل التي يتم تداولها حالياً بأن مجلس النواب الجديد من المحتمل ألا يمدد أي حصانة لأي جنود أمريكيين.

رابعاً: هناك توصيات صدرت عن معهد واشنطن قبيل الانتخابات العراقية حول ضرورة أن تمسك أمريكا بزمام أمور المفاوضات بين بغداد وأربيل بغية القدرة على تلافي تبعات وصول أي مجلس نواب يرفض الحضور الأمريكي في العراق، ومن هنا ندرك جيداً ماذا تريد واشنطن من فتح هذه القنصلية وإلى ماذا تريد تحويلها.

خامساً: اليوم الكرد ليسوا بنفس القوة التي كانوا عليها قبل طرحهم للاستفتاء، فقد انعكست نتائج الاستفتاء سلباً على الكرد قبل أي طرف آخر، وبطبيعة الحال أي خطوة جديدة في التعاون مع أمريكا ستعكس سلباً عليهم قبل أي طرف آخر، لذلك لا نعرف إلى أي درجة يمكن للكرد أن يتعاونوا مع الأمريكيين على حساب علاقتهم مع الحكومة العراقية والتحالف معها.

بكل الأحوال عودة أمريكا إلى العراق عبر القنوات الدبلوماسية سيعقد الأمور في العراق بعد أن كانت تتجه على الحل، ومن هنا يجب أن يدرك العراقيون بمن فيهم الكرد أنه حان الوقت لوضع حدّ لهذا التماذي الأمريكي الذي لم يعد بالخير على أحد، والكرد قبل غيرهم هم أكثر من تأذى من واشنطن خلال الأشهر الماضية، فقد خذلتهم في العراق وسوريا.

ويجب أن نعلم بأن هذا الأمر هو تهديد ليس للعراق فحسب بل لجيران العراق أيضاً، ويهدف لتأصيل الوجود الأمريكي في العراق.

يجب ألا ننسى بأن أمريكا بدأت تخسر جميع أوراقها في المنطقة، وتحرير درعا مؤخراً من قبل الجيش السوري يؤشر بأن واشنطن أصبحت خارج المعادلة السورية، ولذلك هي لا تريد الخروج من العراق، فلا بدّ من وكر تجسس جديد يحقق لها غاياتها وسياستها التي نشأت عليها.

هل بدأت الحرب الكونية على العراق

*عباس يوسف آل ماجد

صحيفة (بدر) البغدادية: ٢٠١٨/٧/١٠

منذ فجر التاريخ والعراق (ميزوبوتاميا) أو أرض السواد او بلاد ما بين النهرين. هذا البلد لم يهدأ من ويلات الغزوات والحروب ومرت عليه قبائل واقوام محتلة لم تجلب له الا الدمار والخراب.

كما تعلمون ان العراق بلد زراعي وفيه خيرات كثيرة ففي شماله يزرع التين والزيتون والجوز واللوز والعنب، وفي وسطه وجنوبه يتواجد النخيل والحمضيات وشتى انواع الخضروات. وسمي العراق بأرض السواد لكثرة خضرتة، اضافة الى وجود المعادن والنفط والاماكن الاثرية الجاذبة للسياح من شتى انواع العالم. هذا البلد العظيم يحتاج الى من ينظم له موارده حتى يعيش افرادة عيشا رغيدا. لكن كما اسلفت ان الحروب انهكت هذا البلد الجريح، الكثير منا يسمع عن الحرب الكونية

منهم من يعتقد انها ستكون بين الكواكب ولا نعلم هل ان هناك اقوام تعيش على كواكب اخرى وتخطط لغزو الارض؟ ومنهم من يعتقد ان الحرب الكونية هي الحرب العالمية الثالثة والتي تدور بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي وربما سيكون العراق ارضا لاغلب احداثها.

لكنني اعتقد ان الحرب الكونية تتعلق بالمناخ حصرًا.. يعاني العراق من ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة صيفا تصل الى ٦٠ مئوية وهي سابقة خطيرة اذا ما تم مقارنة درجات الحرارة صيفا قبل اربعون عاما. رأى بعض المراقبين ان هذا الارتفاع يعود الى زيادة استهلاك الوقود مما يسبب زيادة الانبعاث الحراري.

ومنهم من علل ذلك بسبب زيادة التصحر على حساب الرقعة الزراعية. ومنهم قال انه غضب الهي بسبب كثرة المعاصي والذنوب.

نسمع كثيرا عن مشاركة العراق في مؤتمرات مناخية دولية مثل مؤتمر كيوتو في اليابان وغيره من المؤتمرات التي تتبنى مقررات تنص على الالتزام بخفض الانبعاث الحراري من خلال تقنين استعمال الوقود الضار واللجوء الى البدائل الصديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل على النضيدة الكهربائية وخلايا الطاقة الشمسية.

السؤال الذي يتبادر الان: هل التزم العراق بتلك المقررات؟ وماذا اعد للحد من استهلاك الوقود بصورة عشوائية بين الازقة والاحياء والمدن؟

المواطن يعاني من قلة تزويد الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع الاسعار وقلة الخدمات. انها بالفعل الحرب الكونية لان المناخ اصبح سلاح يوجه على الدول التي لا تستعد لمواجهة الازمات المناخية. لذا تتلخص الحلول باجراءات منها العمل على زيادة الرقعة الخضراء في البلاد و الحد من الاستخدام العشوائي للوقود وايجاد بدائل صديقة للبيئة لتوليد الطاقة الكهربائية، حفظ الله العراق وأهله الكرام.

تبا هكذا سياسة

*شانا ز ابراهيم أحمد

2018/7/11 SARAPRESS

غالبا ما ينصحني البعض من أصدقائي المخلصين بخوض غمار السياسة !! . وعندما أسألهم أن يشرحوا لي ما هي السياسة ؟ وكيف يتحول الانسان العادي الى سياسي ناجح ؟. أراهم يلفون ويدورون ويخوضون نقاشا لا أفهم منه شيئا . فأضطر أن أطلب منهم تدوين ما يريدونه مني كتابة حتى أحفظ ما يريدون ، ولكي أغير قناعاتي ونمط حياتي وأتحوّل الى سياسية ناجحة وفق منظورهم . وفعلا تلقيت العديد من الرسائل التي تحمل نصائح وآراء ووجهات نظر مختلفة تساعدني على حد زعمهم بأن أكون سياسية محترفة .

وبعد تحقيق وتدقيق وتمحيص ، توصلت الى قناعة مؤكدة بأنه لكي أكون سياسية ناجحة وفق منظور هؤلاء السادة ، يتوجب علي أن ألتزم بالمبادئ التالية :

- أن أصافح كل اولئك الذين لا يستحقون مني المصافحة !.
- أن أجلس وأرتشف القهوة مع كل أولئك الذين إنتقدتهم أو عارضتهم سابقا !.
- بعد كل مقال إنتقادي أنشره، يجب أن أعقبه بتوضيح أبين فيه بأن هدي من المقال لم يكن كذا وكيت، بل كان هدي كذا وكذا، أي أن أبرر المواضيع التي طرحتها بعكس قناعاتي الشخصية!.
- أن أكتب بصفتي الشخصية في الفيسبوك رأيا محددًا، ثم أخالفه في لقاءاتي الصحفية! .
- أن لا أتطرق الى هموم ومشاكل الناس لكي أبعث عن نفسي عداة الحكام الفاسدين !.
- أن أحلي بين حين وآخر أفواه السادة مسؤولي الصحف والمواقع والقنوات التلفزيونية لكي أتقي شرورهم !.
- أن أصور السيلفي مع أولئك الذين كنت أنشر غسيلهم في يوم ما !.
- أن أصب جل إهتماماتي لدعم القنوات المعادية والظهور فيها !.
- أن أعب على الحبلين مع كل من حولي !.
- أن أمتنع عن ذكر الأسماء في مقالاتي وتصريحاتي !.
- أن أتوقف تماما عن إنتقاد أي حزب أو رئيس أو نائبه، وكل أعضاء القيادات والمسؤولين وأفراد عوائلهم، وأن لا أنتقد أداء أية حكومة أو وزارة أو مؤسسة أو منظمة أو مكتب أو مركز حكومي أو حزبي !.
- أن أعمي بصيرتي عن رؤية الأخطاء، وأتغاضي عن الجرائم وعن كل أشكال الظلم وفقد العدالة وإنعدام المساواة !.
- حين أريد الذهاب بزيارة الى موقع ما، يجب أن أضمن نقل الآلاف من أنصاري الى ذلك الموقع بالباصات، وأحشدهم للتصفيق والهتافات!.
- حين أقول بأن الحليب لونه أبيض، فإني بقرارة نفسي أقصد أن لونه أسود قائم !.
- عندما ألتقي قياديا سنيا يجب أن أكون سنيا حتى النخاع، وعندما ألتقي شيعيا يجب أن أكون شيعيا من أهل البيت، وأكون إيرانيا مع الايرانيين، وتركيا مع اردوغان ورهطه، وأن أمسح أكتافهم، وأشأغب على هذا وأركع أمام ذاك !.
- ينصحونني بأن لا أكشف أوراقي أمام أحد أو أتحدث عن مخططاتي لأحد !.
- يقولون بأن السياسي الناجح يجب أن يمتن فن التلاعب، وأن يدرك بأن الزمن تجاوز مرحلة المباديء، ويقولون لكي تكون سياسيا ناجحا يحسب له الحساب، عليك أن تضع النفط مقابل الدم، والحرية مقابل الخبز !.
- يقولون بأن أم السياسة هي المال، وأن أباهها هو السلاح والقوة !.
- ويقولون بأن النضال القومي لم يعد له وجود في عالم السياسة المعاصر !.
- وأنا أرد على كل هؤلاء وأولئك بالقول " إذا كانت هذه هي السياسة، فتبا لهكذا سياسة" !!...

المسكوت عنه.. في موضوع المحاصصة

*عبدالمنعم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٧/١١

يمكن ان نتوقع بأن حكومة انتخابات ١٢ ايار الماضي ستشكل مسبوقه بالاعلان انها لا تخضع لقاعدة المحاصصة الكارثية، وان عددا من وزراء هذه الحكومة لن يتبعوا كتلا او احزابا، وبعضهم الاخر متخصصون واداريون مشهود لكفاءتهم، وانه لا عودة الى نظام توزيع المناصب والمسؤوليات والامتيازات على وفق «لعبة المكونات» أو ما يسمى بالاستحقاق الانتخابي ومناسيب وحجوم الكتل الفائزة.

اقول لنتوقع ان تتشكل حكومة غير محاصصة، وإن كان ثمة بركة دم وتناثر اشلاء بين هذا التوقع وأن يرى النور، غير ان المسكوت عنه، عمدا كما اظن، هو السؤال عن مصير «موروثات» ومنظومة تشكيلات المحاصصة الطائفية والاثنية للسنوات العجاف السابقة حيث شكلت عبئا على النظام السياسي، وعائقا امام بسط المساواة والعدالة، ومانعا لبناء دولة المواطنة، وبؤرا للفساد، والسؤال التفصيلي هو: هل تقبل جيوش المحاصصة المنتشرة في طول البلاد وعرضها والتي تنشب اظفارها في جسد الدولة، من الرئاسات الى مجالس المحافظات الى الهيئات المستقلة، ان تكون اداة دولة المؤسسات المنشودة، وان تفسح في المجال امام الكفاءات والعناوين النزيهة والمستقلة لتأخذ مكانها في ادارة ماكنة الدولة، المعطلة والمنخورة بالفساد والطائفية؟.

اللافت اننا لا نجد في منصوصات مشاريع «التغيير» المطروحة والمتداولة ما يشير الى ان اصحابها معنيين في معالجة (وحتى احتواء) اثار وتشوهات مرحلة المحاصصة والكوارث التي نجمت عنها ومسؤولية القوى المتنفذة وزعاماتها عن ذلك، وثمة القليل من المطالعات والتصريحات (وتقارير عبر وسائل التواصل الاجتماعي) تصدت الى سيطرة عائلات «محاصصية» كاملة او شلة من «ابناء القرية» على مرافق حساسة، وكأنها مملوكة لهم، وهي واحدة من اشنع متروكات نظام المحاصصة.

كما ان القلة من المهتمين بالموضوع، بمن فيهم مناهضون للمحاصصة، رصدوا بعمق ومسؤولية حقيقة ان المحاصصة اصبحت ثقافة (أو عقيدة) أو مسلّمات مجتمعية، تقوم على الاستئثار والتمييز واقصاء الاخر والحق المقدس وتكوين بطانات ومحاصرة الكفاء، ومن يتابع الوقائع (غير المعلنة) التي يجري بها احلال مسؤولين كبار في مراكز حساسة محل آخرين سيشعر بالقرق حيال المعايير الفئوية الغريبة للاختيار والمهانة التي يتعرض لها اصحاب الكفاءات والنزيهون والمستقلون عندما يُبعدون عن فرص ادارة وقيادة هذه المرافق ، وما يتركه ذلك من مرارات ومشاعر سخط ومخاصمة، عدا عن الضرر الذي يلحق مصلحة البلد وشعبه.

المسكوت عنه في موضوع المحاصصة، كاستئثار بالامتيازات، ان الكعكة لم يتبق منها شيئا، وان ثلاثة ارباعها تملكها المحاصصون، منذ عهد برايمر الذي وزع ما لا يملكه لمن لا يستحقه.

فران ليبوتز- كاتبة أمريكية:

« لا تسأل طفلك عما يريده على العشاء إلا عندما يكون هو الذي سيدفع الحساب».

المطارات.. الاستثمار في غير النفط

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١١

شاهد العراقيون الطائرة خلال الحرب الاولى، واستخدمت ممرات ترابية لهبوط واقلاع الطائرات يومها.. وفي بداية الثلاثينات تم ارسال اول بعثة، وفي ١٩٣٣ افتتح الملك فيصل الاول مطار الوشاش (المتنى)، وكان يومها من المطارات المهمة عالمياً. فموقع العراق قبل النفط ومعه كان محط انظار العالم باعتباره عقدة مواصلات اساسية. وفي اربعينيات القرن الماضي نشط ايضاً "مطار البصرة الدولي"، وسيجد القارئ الكريم على موقعنا في الفيسبوك صورة لمظروف مختوم من شركة "بان أمريكيان" لاول رحلة من البصرة الى دمشق في ١٩٤٩/١/٢٠، وهناك طابع بريدي عن "مطار البصرة الدولي" يومها سيساوي مبلغاً كبيراً لدى هواة جمع الطوابع الان. كتب الاستاذ المهندس محمد توفيق علاوي وزير الاتصالات المستقبل السابق بحثاً عن فوائد استثمار "مطار بغداد الدولي"، نعيد نشره ملخصاً لبيان بعض امكانيات البلاد المتعددة، وضرورة التوقف عن الاعتماد على الموارد النفطية فقط:

✎ "اكثر الطرق ازدهاماً في النقل الجوي هو الطريق بين اوروبا وشرق اسيا واستراليا، حيث يفوق عدد المسافرين سنوياً ٢٠٠ مليون، ويتوقع بلوغهم ٤٠٠ و ٨٠٠ مليون خلال ٨ و ٢٠ عاماً تبعاً. لذلك تحركت الكثير من الدول للاستفادة، وهذه ٣ مطارات و ٣ خطوط جوية. (أ) مطار اسطنبول والخطوط التركية، وعدد المسافرين ٨٣ مليون والترانزيت ٣٥ مليون، والموارد ١١ مليار دولار سنوياً.. (ب) مطار دبي وخطوط الامارات، وعدد المسافرين ٧٨ مليون، والترانزيت ٤٠ مليون، والموارد ١٢,٦ مليار دولار سنوياً.. (ج) مطار حمد الدوحة والخطوط القطرية، وعدد المسافرين ٣٠ مليون، والترانزيت ٨ مليون والموارد ٩ مليار سنوياً. وتسعى الخطوط الثلاثة لزيادة اعداد طائراتها لتتماشى مع متطلبات المستقبل. فهي اليوم ٣٠١ طائرة للتركية، و٢٣٥ للاماراتية و١٧٣ للقطرية، ولديها تحت الطلب ١٨٧، ٢٧٥ و ١٦٩ طائرة على التوالي. اما بالنسبة للخطوط العراقية فلديها ٣٢ طائرة، و ٤٥ طائرة تحت الطلب.

مع معالجة الفساد والعوامل التي ادت لتراجع المهنية، والتي منعت الخطوط العراقية من الطيران والهبوط في المطارات الاوروبية، لابد من اتخاذ الاتي:

١- انشاء مبنى جديد للمطار (بغداد) يوصل بالمبنى الحالي مع توفير كافة المستلزمات الاساسية في المطارات العالمية.. ويتم الانفاق عن طريق القروض بفوائد معتدلة، لمشروع استثماري يحقق ارباحاً تغطي الفوائد، ويمكن احياء مشروع المدينة الذكية الاستثماري قرب المطار.

٢- إشراك الخطوط العراقية في احدى التحالفات الدولية الثلاث الكبرى، وهي (ستار Star) و(سكاي تيم Sky team) (وعالم واحد One world)، فضلاً عن التحالف العربي (ارابسك Arabesk). وهذا ضروري واساسي لدخول العراق نوادي الطيران العالمية، بحيث يمكن شراء بطاقة سفر واحدة على الخطوط العراقية للوصول لاية دولة في العالم. فالعراق من الدول العربية القليلة غير المشاركة في اي تحالف.

٣- اشراك القطاع الخاص بشرائه اسهماً ومشاركته في الادارة والتخطيط ويمكن الدخول بمشاركة مع شركة او اكثر من شركات الطيران القائمة او من الخطوط العالمية والاستفادة من خبراتهم ومزياتهم.

٤- امكانية الدخول بشراكات بالرمز للطيران، فهناك الكثير من الشراكات العالمية بالرمز بين شركتين او اكثر لتحقيق منافع متبادلة.. لضغط المصاريف، ومنافسة الخطوط الاخرى، والحصول على حصص سوقية اكبر، في مناطق معينة. اذ يجد المسافر الان بشكل طبيعي مشاركات بالرمز في المطارات العالمية لاربع شركات وأكثر، كما انه من الطبيعي ان تكون هذه الشراكات مدعاة لرفع معايير السفر وتطوير الخدمات المقدمة.

٥- هناك سوق للسفر الرخيص فالطائرات بمواصفات معينة وبكلف اقتصادية مثل شركة (اي جي Easy jet) البريطانية و(بيكاسوس Pegasus) التركية، والشركة العربية الاماراتية، وناس السعودية وغيرها.. ويمكن للخطوط العراقية انشاء خطوط اقتصادية رخيصة بمسمى اخر لتولي عمليات النقل الرخيص وبالذات في فترات السفر الكثيف للزيارات فضلاً عن توفير برامج سياحية رخيصة.

٦- التعاقد مع كادر ممن له خبرة واسعة وسمعة عالمية لادارة الخطوط الجوية والمطارات الدولية وتولي عمليات التسويق على المستوى العالمي ووكالات السفر، ويكون هذا التعاقد لفترة سنتين يمكن خلالها تدريب الكادر الحالي وتوفير كادر مؤهل لهذه الفعاليات في المستقبل" ✎

أزمة الخطاب النخبوي

*عدنان أبوزيد

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/١١

بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي، نافذة عملية لوجهات النظر العمومية، فيما وسائل الاعلام والفضائيات تعبر اكثر عن الخطاب النخبوي والرسمي، يمكن تمييز الفرق بين خطابين في العراق: المُشاع الجماهيري، الذي لا يرى انفراجا في الأوضاع ، ويركن الى تصورات بان لا جدوى من الدستور والمؤسسات، والحكومات، بسبب ضعف الإنجاز. والنخبوي وابرز رموزه، الحكومي والبرلماني، الذي يتبنى التفسير التبريري، لما حصل ويحصل...

الركيزة العامة، انّ القواعد الشعبية تقذف بأسباب الازمات على النخب، فيما الأخيرة تتوارى خلف النفوذ والتجنيد الإعلامي، الذي يسوق الأعداء. وفي الكثير من دول العالم، تفاقم الموقف الى الصدام بين الجبهتين، بعد ان أصبح احتواء الأوضاع، غير ممكن، وهو ما يندّر باحتمال فوضى عارمة. وفي العراق، مازالت العلاقة تتدهور بين الشارع والنخبة النافذة، في ظل غياب مقاربة اجتماعية وسياسية وامنية تحافظ على بقاء النظام الديمقراطي الذي يواجه تهديدا وجوديا...

الرصد يفيد بعلاقة مرتبكة مع نخب الدولة والناس، وما يعرّز الفجوة هو دورات من الازمات المتلاحقة، وقد أدى ذلك الى انغماس الناس في السياسة بوعي او من دونه، معتقدين ان ممارستها تسهم في الحل، فيما واقع الحال ان كلا من النخب والجمهور لم يرتقيا الى مستوى الحدث، فيما الخطاب غفل عن تجاوز الأسباب، وانجذب الى تبادل الاتهامات، وأحد الأمثلة الواقعية (على سبيل المثال، لا الحصر)، مشكلة النظافة، فبينما ينتظر الناس من الحكومات المحلية حلا، فان أصحاب الدكاكين، وساكني الأحياء، يرمون بالفضلات في الشارع وفي الأنهر، وقسّ على ذلك، على المربعات الخطيرة الأخرى....

تاريخيا، فانّ العلاقة بين الجمهور والسلطة، منذ تأسيس الدولة العراقية تتسم بعدم الثقة، لاسيما وان نخب السياسة في الشكل العام مثلت رموزا استعلائية، انحرفت بالتنمية وخدمة الناس الى المصالح، وانحسر المجتمع المدني بسبب الخطاب المتطرف، القومي والديني والمناطقية، الى العسكرية، والتريف، والفوضى... لكي نرسي مفردات خطاب جامع مشترك بين النخب والعامة، نحتاج الى اثناء السلطات بالكفاءات الاكاديمية القادرة على توليد الأفكار القابلة للتطبيق، الجاذبة للجماهير، والملتزمة بالمبادئ الأخلاقية، التي تحفّز الجمهور على استيعاب خطاب السلطات الرسمية، وتستعيد الثقة المفقودة....

من جوانب الخلاف بين النخبة والجمهور في العراق، انفراط تدابير المحاسبة، ما جعل المواطن يصاب بحساسية مفرطة من أي خطوة تقوم بها النخب حتى لو كانت صادقة، ومثمرة النتائج، واحد أسباب ذلك، ان النخبة التي تتمتع بالنفوذ والمال، اخترعت لنفسها ابراجا جعلتها معزولة عن الرأي العام، حالها حال النظام الديكتاتوري الذي لا يتواصل مع الجمهور الا عبر الوصاية والإرشاد، والمحاسبة باتجاه واحد، وهو المواطن. اما المسؤول، فلن يدنو منه القانون....

لكن الدعوة الى ترجّل الخطاب النخبوي الى مستوى الحشود والسوق، او العكس، لا يعني المجاملة الفكرية او التطبيقية، كما لا يجب النفاق لأجل تمرير ازمة، بل المنتظر، بعد ادراك الوعي من الجانبين، الجدّية في المشروع التحديثي والتنموي والتصدي للخلافات بنضج معرفي ودرجة عالية من المرونة والانفتاح.. بين الخطابين، الشعبي والنخبوي، ثمة منابر روحية، يجب ان تكون على مسافة واحدة من الطرفين، وان لا تجامل أي طرف، على طريق صناعة ثقافية لخطاب وطني شامل، يلهم الزعيم والمواطن، على حد سواء.

التعصب الفكري وخلخة السلم الأهلي

*عبد الرزاق عبد الحسين

شبكة النبا: ٢٠١٨/٧/١١

إذا تخلخل الفكر وفقد سمة الاعتدال والتوازن، لا يعبث بالبنية الفكرية وحدها، فسوف ينسحب ذلك على البنيات الأخرى، ويصيبها التخلخل بدرجات متفاوتة، وأكثرها تأثراً بتخلخل الفكر البنية الاجتماعية، والتي ستعكس بدرجة كبيرة على بنية أخرى محايدة لها هي البنية السياسية، بالأخص إذا عرفنا أن التعصب هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل بناء على ميل إلى جانب معين، والتعصب ظاهرة قديمة حديثة ترتبط بها العديد من المفاهيم كالتمييز العنصري والديني والطائفي والجنسي والطبقي، ويمكن أن نستنتج من دراستنا للحروب والصراعات التاريخية أن كثيراً منها كان سببه التعصب للدين أو العرق أو اللون، وما زالت هذه الظاهرة تتجدد باستمرار في عصرنا الحالي وتشكل آفة تدمر الشعوب بعد أن تشعل فيها فتيل الحروب الأهلية بفعل التعصب.

وقد سعى المجتمع الدولي عبر منظماته لمحاصرة هذا النوع من الفكر الذي يقوم على التمايز بين الأفراد أو بين الجماعات، داخل المجتمع الواحد، أو بين أكثر من دولة ومجتمع، وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٨١م إعلان خاص بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقدات، وتعني أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد، ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو إنقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة، وينتجش التعصب لأسباب منها تفاقم قيم دخيلة على القيم الأصيلة، وضعف القانون تشريعاً وتطبيقاً وفحوى، بالإضافة إلى تخلخل الفكر والسياسة والاجتماع، فما هو حظ العراق من هذه الظاهرة، وهل يوجد بالفعل تعصب يدفع باتجاه تحطيم الركائز التي يقوم عليها السلم الأهلي؟.

يشتهر المجتمع العراقي بالتنوع منذ أزمنة موهلة بالقدم، ولا يقتصر ذلك على الإثنيات أو التنوع الذاتي، فثمة العديد من الأعراق، وتتداخل الأديان في بينها، وثمة الطوائف والمذاهب، ويضاف إلى كل هذا تعدد القبائل وتنوعها وامتدادها على طول الأرض العراقية في الجهات الأربع، وهكذا يكون الباحث والمهتم والدارس أما توع كبير، وهويات فرعية كثيرة، حتى العامل الجغرافي أو ما يسمى بالمناطقية يدخل في قضية التنوع البشري في العراق، ومنذ مطلع ٢٠٠٣ وإلى اللحظة الراهنة تضحمت مشكلة التنوع المجتمعي، وأدى التعصب لدى معظم المكونات إلى الانحياز الذي بعيداً عن معايير العدل، وأدى ذلك بالمجمل إلى تخلخل فكري قاد بدوره إلى إحداث تخلخل أخطر اشتد تأثيره (في سنوات معروفة، سميت بسنوات الفتنة الطائفية)، وأدى بالنتيجة إلى تهشيم ركائز السلم الأهلي.

وفي سنوات معينة في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، شابت البنية الاجتماعية أمراض خطيرة، فارتفع منسوب التمييز على أسس العرق والدين والطائفة والعشيرة وحتى المنطقة أو المدينة، وصار القتل مباح على الهوية وحتى على الاسم أيضاً أو اللغة، وتحول العراق إلى غابة يأكل فيه القوي الضعيف ويظلم فيه كل ذي قوة أو جاه أو سلطة من أي نوع كان، حتى لكأن العدل صار في خبر كان، وما زاد الطين بلّة أن هناك محركات عملاقة تديم

هذا التمايز وتصب الزيت على النار، وتدفع باتجاه إضعاف الدولة والحكومة والقانون، لتتشكل بنية مجتمعية علاقاتية يسودها منطق الغاب، ويشعلها التعصب الفكري في أية لحظة.

وظهرت معادلة التعصب الخطيرة إلى العلن، بعد أن كانت تتخفى وراء أستار مختلفة، هذه المعادلة يشكل طرفيها الفكر المتعصب من ناحية، وضرب ركائز السلم الأهلي من ناحية أخرى، وبقيت هذه الظاهرة في ديمومة وانتعاش، وهناك من يديمها ويزيد من أوارها، قد اختلط الحابل بالنابل، ولم يعد العراقيون على يقين أو معرفة بمن يديم نيران الفتن، ويضرب الدعامات التي يقف عليها السلم الأمني، هذه الصورة كانت تشكل مشهدا سوداويا في الأعوام التي سميت بأعوان الفتنة، أما الآن فقد قلّ تأثيرها لكنها لم تنته كلياً، أي أن هناك من يسعى بين حين وآخر لضعفة السلم الأهلي، ويخيف الناس، حتى يكون قادرا على الوصول لمآربه من دون معارضة وبالسهولة التي لا تكلفه جهودا كبيرة أو خسائر مادية أو حتى معنوية.

ولكن تبقى ديمومة التعصب الفكري معرّضة للإضعاف والتقويض وقد تصل حتى درجة المحو والإزالة على نحو كلي، خصوصا أنها تعتمد خلخلة البنية الفكرية أولا، وتمضي باتجاه تدمير القيم الوضاعة، وتُنْعَش آمالها بين حين وحين بإثارة الفتن هنا وهناك، ولدينا أمثلة على هذا النوع من التردّي المجتمعي الأمني المزدوج، منها على سبيل المثال وليس الحصر، ما حدث من قتال ومواجهات دامية بين ثلاث عشائر على عائدة متنزّه يقع في منطقة الحبيبية في بغداد، أو تلك الأرواح التي أزهقت في قتال حدث نتيجة الاختلاف على عائدة (ديك)، كما جرى ذلك في إحدى محافظات الوسط، إن مثل هذه الأسباب التي نربأ بأنفسنا عن ذكرها بالتفاصيل لشعورنا بالخجل، تحدث بسبب التعصب الفكري الجاهل، وكما قلنا هناك من يتبناها ويدعمها وينمّيها لأن مصالحه ذات الصبغة المادية والسياسية قائمة على ديمومة التعصب في الفكر والقيم وما إلى ذلك.

بعد هذا الاستعراض لنتائج التعصب، وما أنتجه من كوارث خلخلت البنيات المترابطة، هل يمضي الحال على هذا المنوال؟، وهل نتخلى عن الحياة ونهزم أمام الفكر المتعصب والقيم القميئة؟، بالطبع سيأتي الجواب بـ كلا، فالعراقيون وإن اختلطت الأوراق عليهم، لكنهم لا زالوا قادرين على الفرز بين الصالح والطالح، ويعلمون أن مسؤولية الحفاظ على السلم الأهلي يقع عليهم بالدرجة الأولى (النخب والقواعد)، لذلك بدأت بوادر نبذ التعصب الفكري تتصافر فيما بينها، وتقف مع بعضها كالبنيان المرصوص لمواجهة المحاولات البائسة للنيل من السلم الأهلي، وهذا هو المتوقع من العراقيين بتأريخهم المشرف وأرضهم المعطاء، وعلمهم وثقافتهم، وإذا تكالبت عليهم قوى من الخارج والداخل لتمزيق صفهم وبلدهم، فإن النظر إلى أمام والاصطفاف مع بعض بقوة، والتفاؤل بمتقبل أكثر إشراقا، بالتخطيط والتطبيق، سوف يطفئ جذوة التعصب الفكري، ويحفظ هيكلية السلم الأهلي ويزيدها رصانة واكتمالا، وهذا ما يخطط له مفكرون ورجال دين وناشطون مدنيون ومثقفون يمتلكون رؤية الإنقاذ التي تضع حدا لتنمر واستئساد المتعصبين وكنس فكرهم المريض بعيدا عن اللحمة الاجتماعية الآخذة بالتماسك والثبات.

أزمة البصرة.. أزمة العراق

*د. عادل عبدالمهدي:

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١٤

- يفرز الحراك البصرابي -والذي سقط خلاله شهداء وجرحى، وانتشاره لعدد من المحافظات- عدة قوى.. تختلف ادوارها السلبية او الايجابية، دون ان يعني الترتيب ادناه، اعطاء اولوية محددة.
- ١- القوى السياسية والاحزاب، وقوى الانتخابات الفائزة والخاسرة، والتي تعبير الجماهير بالخطاب والمطالبات والانتقادات، لكنها تسعى لتحسين مواقعها في بناءات الدولة المحلية والعامه.. فكل طرف يستثمر الازمة لتحميل المسؤولية لغيره في لعبة السياسة ومفاتيح القوة والنفوذ في المجتمع والدولة.
 - ٢- القوى العشائرية التي هي شكل قديم/جديد من قوى النفوذ والضغط، واحتلال المساحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والامنية.
 - ٣- القوى الشبابية الغاضبة بوعي (اقلية) او بانفعالات (اغلبية)، والمستعدة دائماً ان تقدم دمها، لتحصل عموماً على القليل من مطالبها وحقوقها.
 - ٤- المنابر الدينية والمدنية والاعلامية، الواعية لكن الهادئة والبطيئة، وغير الواعية الكثيرة التهيج والاثارة.
 - ٥- الحكومات الاتحادية والمحلية، وما تمثله من مصالح وقدرات داخل الدولة والمجتمع، ومسؤولياتها في تردي الخدمات.
 - ٦- قوى الدولة بملاكاتها المسلحة والمدنية، وما للجميع من ارتباطات وتوجهات داخل الدولة وخارجها.
 - ٧- المواطنون الذين هم الرصيد الاحتياطي، يحركون القوى وتحركهم القوى.
 - ٨- القوى المعادية للوضع، والتي عموماً تخترق وتستغل الاحداث اكثر من صناعتها.
 - ٩- الشركات النفطية الاجنبية، والمصالح الاجنبية والمحلية التي تقف وراءها، وسياساتها وقراراتها وخطتها الظاهرة والباطنة وما تضيفه من تعقيدات وحلول للازمة.
 - ١٠- الاجندات الاقليمية والدولية.

ومن متابعة ودراسة، خصائص القوى، ونظراتها ورؤاها السياسية والاقتصادية والفكرية، نصل لاستنتاج ان الاحداث ليست ثورة كما يسميها البعض، ولا حركة اصلاح كما يريد اخرون.. بل هي تدافعات

لقوى لم تنتظم بعد لتعريف ما تريد وما ترفض، ولم تجد مستقراتها المعبرة فعلاً عن مصالحها القريبة والبعيدة.. انها تدافعات غريزية للحصول على حقوق جديدة مشروعة وغير مشروعة، ولاعادة تقاسم الثروة الوطنية، ومواقع القدرة والسلطة في الدولة والمجتمع.

عدا ما يمكن ان يحصل من القوى الاخيرة (٩-١٠)، وهذا له حديث اخر، ستمر ازمة البصرة على الاغلب، كما مرت ازمات كثيرة سابقة. اما لتحسن الجو، او لامتصاص الغضب مقابل تعيينات وترقيات وتعود وتكرر في فترات اخرى. فالقوى المتدافعة ليست قوى نافية لبعضها في العمق.. فجميعها قوى سلطة او سلطات، لكن بعضها متنفذ، وبعضها يريد تعزيز تنفذه فيستثمر الاحداث في مساعيه. فالكل يقف في دائرة واحدة، اي "نظام ٢٠٠٣"، وإن انكروه او تراموا بينهم بالحجارة او بالرصاص. فنحن امام نموذج سنسميه بـ"التطور المضطرب" Caotic development، وهو ليس جديد ولا فريد لبلد، وإن كان باشكال متعددة واسماء مختلفة. وهو نموذج يشهد تطورات مهمة وكبيرة، ايجابية وسلبية، لن يراها على حقيقتها وأبعادها، من يبقى بحدود الاحداث اليومية والهموم الحياتية. وهذه حالة، لها انهياراتها لندفع جميعاً الثمن -كما بانھيار الموصل- لتعيد تنظيمنا مجدداً باوزان جديدة، ولتجدد نفسها بشكل اخر.. او انها ستستمر الى ان تجد الامور في النهاية مستقراتها، وتصل القوى تدريجياً عبر النجاح والفشل، والتفائل والاحباط، والجهل والمعرفة الى تعريف حقيقي ومسؤول لمصالحها القريبة والبعيدة، وتعريف كل طرف لحدوده وافاقه. وهكذا ستستمر هذه القوى لتحسين اوضاعها في التوزيع النهائي للثروة والقدرة السياسية والاجتماعية، سواء عبر موارد مالية، او مواقع حكومية، او ملاكات وظيفية، او تسهيلات وجاهية واجتماعية. فجميعنا، او جميع القوى تتحمل مسؤولية الكهرباء والماء والبطالة، لان نماذجها مضطربة، لا تسمح بالتراكم الواضح.. فهي تبني في مكان وتهدم في آخر. لكن جميع هذه القوى تريد تبرئة نفسها من المسؤوليات، لذلك تتبنى المظاهرات والاحتجاجات علناً وتستنكرها سراً.. او تشجعها ابتداءً لتلقي المسؤولية على غيرها لاحقاً. فازمة البصرة ليست خاصة بالمحافظة، بل هي بلورة لازمة للبلاد عامة.

سيقولون نريد حلاً وليس كلاماً.. الحل موجود وليس امامها عقبات مادية او فنية.. امامها عقبات التصادم والعرقلة، وهو ما يتطلب انضباطاً ووعياً جمعياً، وهذه مسؤولية جماعية (للبحث صلة)

شعلة ١٤ تموز لن تخبو أبداً

طريق الشعب : ٢٠١٨/٧/١٤

قبل سنتين عاماً بالتتمام والكمال، تفجر ينبوع الغضب الجماهيري، في ثورة عارمة، ابتدأتها قواتنا المسلحة الباسلة، وأيدتها الملايين لحظة انطلاقها، لتدك صروح الظلم والطغيان والولاء للأجنبي، التي شيدها الحكم الملكي المباد. أنها ثورة (١٤) تموز، التي غيرت المجتمع العراقي بكامله، وأوصلته الى تخوم الحداثة، وأعادت تشكيل خارطته السياسية و الطبقيّة والاجتماعية، ووفرت فرصة تاريخية، قلما يوجد الزمان بمثلهما، للخروج من نفق التخلف والاستبداد والتبعية إلى شمس الحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم.

كانت الغالبية العظمى من أبناء شعبنا العراقي، تعاني الأمرين من النظام الملكي، الموالي للاستعمار والإقطاع، سواء على الصعيد السياسي، حيث أعتقل وعذب وشرذ آلاف المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية، وأعدم العديد من خيرة أبناء شعبنا، وفي طليعتهم قادة حزبنا الاماجد "فهد، حازم، صارم" وجوبهت المظاهرات السلمية بقوة الحديد والنار، بما في ذلك التحركات المطالبية للعمال والفلاحين، وسائر الفئات الاجتماعية، وسعى الحكام الى ربط العراق بالأحلاف العسكرية الاستعمارية، كما أصدرت المراسيم المعادية لحقوق الإنسان والديمقراطية والغوا إمتيازات الصحف والجمعيات المجازة رسمياً، وأعلنوا الأحكام العرفية مرات عديدة.

وعلى الصعيد الاقتصادي - الاجتماعية كانت اجراءات العهد الملكي الرجعي سيئة الى أبعد الحدود، وبلغ التفاوت الطبقي مديات فلكية في المدينة والريف.

بل أن الثالوث المقيت (الفقر والجهل والمرض) أسدل عباءته السوداء على حياة عموم العراقيين، عدا الحكام وحلفائهم من الإقطاعيين، والتجار الكبار. وكما معروف، فعندما تنعدم أو تتضاءل إمكانية الإصلاح، تتقدم الثورة الصفوف، وتصبح مآلاً، لا بد منه، فالشعب يمهل ولا يهمل.

وقد إستطاعت ثورة تموز المجيدة، تحقيق ما يفخر به الوطنيون العراقيون من أنجازات، لم تحقق عشر معشارها كل الأنظمة التي جاءت بعد إغتيالها بما فيها نظام المحاصصة الطائفية الاثنية، المشيد على رمال متحركة عقب إسقاط النظام الدكتاتوري على أيدي المحتلين الأمريكان.

في العام الأول لثورة (١٤) تموز شارك ملايين العراقيين لأول مرة في حياتهم في نشاطات سياسية وجماهيرية قل نظيرها، وتمتعوا بحريات واسعة، فكان هذا الزخم الجماهيري رافعة أساسية لإصدار قوانين تقدمية في الإصلاح الزراعي والأحوال الشخصية والقطاع النفطي، والتعليم والصحة والسكن، والخروج من الأحلاف العدوانية، وعقد اتفاقيات إقتصادية وفنية وتجارية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، ساعدت كثيراً على نهوض البلاد صناعياً وزراعياً وعلى تحقيق الاستقلال الناجز للجمهورية العراقية.

لا نحتفي بثورة تموز في كل عام من منطلق الاعتزاز بها وبقاداتها الشجعان وحسب، وإنما لأننا أحوج ما نكون في الوقت الراهن الى استلهام دروسها وعبرها أيضاً، وفي مقدمتها وحدة الصف الوطني، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتخلي بالنزاهة، والضمير الحي، بعيداً عن المحاصصة والطائفية السياسية وسائر الهويات الفرعية.

ان حصيلة السنوات الخمس عشرة الماضية لم تات بالحد الأدنى مما يريده ويتطلع اليه المواطن العراقي، واشرت الفشل الذريع في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي أدى إلى حراك جماهيري واسع، أستمر لما يقارب الثلاث سنوات، وسيطول عمره إلى أن تحقق الجماهير أهدافها المشروعة في إصلاح العملية السياسية، ومكافحة آفة الفساد، وتوفير الخدمات التي حرم منها العراقيون، كما لم يحرم شعب آخر في كل دول العالم.

وكما إنتصر العراقيون وأبناؤهم البربرة في القوات المسلحة على داعش وفكره الظلامي، سينتصرون لا محالة على كل الفاسدين والفاشلين الذين لم يفعلوا شيئاً طيلة السنوات العجاف الماضية، سوى دفع العراق و العراقيين صوب الهاوية، وها هي إرهابات التغيير والخروج من النفق المظلم، تلوح في الأفق، يجسدها بشكل واضح تحالف "سائرون" العابر للطائفية، والقادر على إيصال العراق إلى بر الأمان، مع كل الخيرين في هذا الشعب المعطاء، من مدنيين وديمقراطيين، وإسلاميين متنورين، ومستقلين، الذين يتوجب ان يوحدوا قواهم، وجهودهم النبيلة، لاجتراح مآثرة إنقاذ العراق من مأساته الراهنة والعمل الجدي من اجل تلبية حقوق ومصالح شعبه.

عاشت الذكرى الستون لثورة (١٤) تموز المجيدة
الظفر والنجاح للشعب العراقي بكل أطيافه الجميلة

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي
أواسط تموز ٢٠١٨

ضرورة الثقافة الدستورية

*سلام مكي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/١٤

إذا كانت الثقافة القانونية ضرورية للأفراد، فإن الثقافة الدستورية ضرورية للكتل السياسية والسياسيين الذين يتولون مناصب في الدولة، ان طبيعة عملهم ينظمها الدستور بصورة مباشرة عبر تطبيق نصوصه او بصورة غير مباشرة عبر تطبيق القوانين التي شرعت وفق الدستور. وتسهم الثقافة الدستورية في تنظيم عملية التقاضي ومزاولة العمل السياسي بشكل منظم، مما يسهم بخلق عملية سياسية ناضجة، قائمة على أسس دستورية وقانونية. ولعل التقاضي امام المحكمة الاتحادية كشف عن مدى الحاجة الى قراءة الدستور، قراءة فاحصة دقيقة، والاطلاع على النصوص الدستورية التي تنظم عمل المحكمة وترسم لها الخطوط التي تسير عليها، حيث ان كثرة اللجوء الى المحكمة من قبل بعض الكتل السياسية للطعن بالقوانين والقرارات التي يصدرها مجلس النواب، وبشكل غير مسبق، ولدواع اغلبها سياسية وليست قانونية، اسهم بإرباك عمل المحكمة من جانب ان الكتل السياسية تريد من المحكمة ان تصدر قراراتها وفق اهوائها ورغباتها وحين لا يتم ذلك، تلجأ تلك الكتل الى تشويه صورة المحكمة امام الرأي العام.

من جانب آخر فإن الكثير من الدعاوى التي تقام امام المحكمة ترد شكلا، بمعنى ان المحكمة تصدر حكما بأنها الموضوع المرفوع امامها لا يدخل ضمن اختصاصاتها. وهذا يعني ان الجهة التي رفعت الدعوى تجهل طبيعة اختصاصات المحكمة التي نصت عليها المادة ٩٣ من الدستور وحدد النظام الداخلي الآليات التي يتم بموجبها الترافع. ولو لاحظنا موقع المحكمة الاتحادية لوجدنا ان عدم توفر الثقافة الدستورية لدى بعض المتداعين امام المحكمة الاتحادية امر شائع ومستمر للأسف. فمثلا نجد خيرا يقول: ان النظر بالطلبات المتعلقة بالمصادقة على نتائج الانتخابات امر غير ممكن قبل ورود النتائج النهائية من المفوضية. فلو تم الاطلاع على المادة ٩٣ فقرة سابعاً وقراءتها بشكل سليم، لما كانت هنالك حاجة الى اللجوء الى المحكمة الاتحادية أصلاً، حيث ان هذه الفقرة تنص على ان من صلاحيات المحكمة الاتحادية هو المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات. والنتائج النهائية تعني وحسب تفسيرات المحكمة الاتحادية، الانتهاء من الطعون المقدمة للمفوضية وانتهاء عمل اللجنة القضائية التي يتم تمييز القرارات الصادرة من مجلس المفوضين، وبعدها تتم المصادقة على نتائج الانتخابات.

وفي خبر آخر، فإن المحكمة الاتحادية تحدد الجهة المختصة بالبت في المنازعات بين مرشحي الانتخابات! وهو أمر كان من الممكن عدم اللجوء الى المحكمة الاتحادية لو تم الرجوع الى قانون المفوضية الذي نص وبشكل واضح على الآليات التي يتم من خلالها حل النزاعات بين المرشحين!

وقد بين القاضي مدحت المحمود في كتابه المهم (القضاء في العراق.. دراسة استعراضية للتشريعات القضائية في العراق) ان عدم الامام مراجعي المحكمة بمهامها وكيفية تقديم الطعون فيها، وهو احد المصاعب التي واجهتها المحكمة منذ تشكيلها ولغاية اليوم.

ولا تقتصر أهمية الثقافة الدستورية على هذا الجانب فقط، بل يفترض بأعضاء السلطة التشريعية ان يكونوا على قدر كبير من فهم الدستور وفهم مقاصد المشرع، ولاسيما ان عملهم يستدعي تشريع قوانين مطابقة للدستور ولا تخالفه، إضافة الى تشخيص مكامن الخلل فيه بغية وضع الآليات التي يمكن من خلالها تجاوز ذلك الخلل. الثقافة الدستورية ضرورية للجميع، فهي بمثابة وقاية من كل ما من شأنه المساس بالدستور وبالثوابت التشريعية التي يرتكز عليها النظام القضائي والدستوري والاجتماعي للبلد.

ومسؤولية إشاعة هذه الثقافة تقع على عاتق الجميع، خصوصا المختصين بالقانون، فعليهم يقع عبء مراجعة نصوص الدستور، والتذكير بأهمية الثقافة الدستورية، ودورها في التشريع والتقاضي امام القضاء الدستوري المتمثل بالمحكمة الاتحادية التي تتولى الفصل في المنازعات بشأن مدى دستورية القوانين التي يصدرها مجلس النواب. كما ان على البرلمان أيضا مسؤولية تثقيف أعضائه وتوجيههم نحو الاطلاع على الدستور بشكل مستمر.

الطريق الشائك الى "الكتلة الأكبر"

*حمزة مصطفى

صحيفة (الصباح) ٢٠١٨/٧/١٤

في الدورات الانتخابية الثلاث السابقة كان الطريق الى "الكتلة الأكبر" مفروشا بالورود غالبا. كتلة أو كتلتان "تصوكر" الـ ١٦٥ نائبا "مثل الورد" ويصبح رئيس الوزراء بـ "الجيب". لم يتبق سوى الوزراء. عند ذاك يبدأ صراع من نوع آخر لكنه في الغالب صراع فائزين "يكون مملك". وفائزون بمقاعد أقل لكن باحثين عن استحقاقهم الانتخابي مرة والمكوناتي مرة أخرى. تلك هي المحاصصة "الضيزي" التي يشكو من آلامها الجميع الآن لكنها تشبه ادمان التدخين. اعطني مدخنا واحدا لا يعلن اليوم الأسود الذي تعلم فيه تدخين السيكارة.

ثم إن ما يزيد على نصف المدخنين تركوا التدخين عشرات المرات ولكنهم عادوا اليه. فما احلى الرجوع اليه مثلما تقول نجاة الصغيرة. في عام ٢٠١٠ استغرق تشكيل "الكتلة الأكبر" عشر دقائق، هي المسافة بين دخول كتلة "العراقية" بزعامه اياد علاوي بوصفها القائمة الفائزة باعلى المقاعد وبين إعلان الائتلاف العراقي الموحد بوصفه هو الكتلة الأكبر باكثر من ١٤٠ نائبا. لكن تشكيل الحكومة تأخر لنحو ٨ شهور. كانت المشكلة ببيضة القبان التي حسمت في النهاية تشكيل الحكومة.

في انتخابات عام ٢٠١٤ اختلفت الأمور تماما حيث لم تعد المشكلة هي الكتلة الأكبر بل رئيس الوزراء. لكن الأمر لم يأخذ وقتا حتى انتهى كل شيء بتشكيكة حكومية سرعان ما خضعت للترشيح بعد نحو سنة حين بدأت حركة الاحتجاجات في مثل هذه الايام من شهر تموز. اليوم يبدو الأمر مختلفا ليس لجهة الكتلة الأكبر أو الأصغر، بل لجهة النتائج المشكوك فيها ومن سيكون رئيس الوزراء.

لذلك يبدو الطريق هذه المرة نحو "الكتلة الأكبر" مختلفا ولا يتعلق بالمرشح من أي كتلة شيعية بل يرتبط بمن سيكون مرشحا لرئاسة الجمهورية ومن أي كتلة كردية، ومن سيكون رئيسا مرشحا لرئاسة البرلمان ومن أي كتلة سنية. قد لا تبدو العلاقة مباشرة بين المرشحين الثلاثة طالما كل واحد منهم ينتمي الى مكون، لكن الاشكالية هذه المرة هي في الانتماء الى كتلة دون سواها. لذلك فإن الشيعة والكرد والسنة "دايخين سبع دوخات" في كيفية الخروج ليس من مازق الأغلبية أو الاقلية، أو الموالات التي تشكل الحكومة والمعارضة التي تشكل حكومة الظل بل كيف يمكنهم فك الاشتباك بين أطراف هذه المعادلة الملتبسة.

هذا يعني أن ليس الكتل الشيعية الخمس هي التي تحدد من هو رئيس الحكومة فقط وتفرضه على الآخرين وليس الكرد هم وحدهم من يحددون من هو رئيس الجمهورية ويفرضونه على الآخرين ولا السنة على صعيد رئيس البرلمان. لابد للجميع أن يتفاهم مع الجميع. هل يعني ذلك أن البيوت المكوناتية غادرت تخندقها باتجاه الفضاء الوطني؟ الجواب لا. بل يعني أن الفضاء الوطني أصبح جزءا من هذا التخندق. بمعنى أن المحاصصة التي حاربناها طوال الشهور الماضية قبيل الانتخابات عبر رفع شعارات الأغليبيات خرجت من الشبايبك والروازين مطرودة بالشعارات الرنانة والطنانة لتعود اليوم وعبر لقاءات واجتماعات وتفاهمات وزيارات مكوكية بمن فيها العودة الى كل المربعات من أوسع الابواب وبمواصفات جديدة.

الزبدة: "تيبي تيبي مثل مارحتي جيبي".

التظاهرات تعري السياسات العرجاء

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٧/١٥

التظاهرات التي تعم العديد من مدن ومحافظات بلدنا، ماكان لها ان تندلع على هذا النحو الواسع لو جرى الاخذ بالعبر والدروس من ما سبقها من حراك جماهيري، وجرى سلوك واعتماد طريق الاصلاح الحقيقي، وتمت الاستجابة لمطالب الناس، بدلا من الترقيع واللف والدوران، وكأن الحكام يريدون شراء الوقت والمراهنة على ذاكرة العراقيين. لم يعد مقبولا ما يقوله البعض من ان ما يحصل من سوء في الخدمات وفي المقدمة الكهرباء، وقلة فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي، لا يمكن تحميله الى الحكومة الحالية، كونها ورثت ذلك من الحكومات السابقة، فهل ننتظر ان تاتي الحكومة الجديدة لتقول لنا انها لا تتحمل تبعات اعمال الحكومة القائمة حاليا ؟

ولا احد يصدق التبرير المعد سلفا عن قلة الاموال، فما موجود من فائض الان عند الدولة يقرب من ٢٥ مليار دولار عراقي (تصريح مسؤول متنفذ وقريب من مركز القرار كما يقول هو)، خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط الخام المصدر.

ولم يعد مقبولا ايضا الحديث المنمق عن تاييد مطالب المتظاهرين من قبل المتنفذين، وهم الذين يتحملون المسؤولية الاساسية عما يحصل الان من تدهور مريع على المستويات كافة والسؤال لهؤلاء المتنفذين الذين يمتلكون السلطة والقرار والمال، ماذا فعلتم طيلة ١٥ عاما كي تجنبوا شعبنا ما يعانيه من ماس وكوارث ؟ ماذا فعلتم كي لا يحصل ما يحصل اليوم !؟

ان ما يحصل يؤشر نفاذ صبر الناس، وعدم ثقتهم بالوعود التي تغدق مجاناً، فقد جربوا ذلك ولمرات عدة، والنتيجة هي السير من سيئ الى اسوا.

لابد للمتنفذين السابقين والحاليين من تحمل المسؤولية الكاملة وعليهم الاستجابة الان الى مطالب الناس الانية، والعمل على تنفيذ خطط ومشاريع ملموسة وبسقوف زمنية محددة، تكون معيارا لتقويم اي مسؤول بمن فيهم رئيس الوزراء.

انها لحظة الحقيقة الساطعة وانكشاف وتعرية كل السياسات العرجاء، فما يحصل اليوم يؤكد للمرة المليون فشل المنهج المتبع في ادارة الدولة وسوء الاداء والمحاصصة.

وان يجري اليوم السعي الى تشكيل الحكومة الجديدة فيمكن القول باطمئنان انها ان تمت على وفق السياق المتبع حتى الان فان ذلك هو عنوان للفشل والتردي واضاعة الوقت وهدر المال واستفحال الفساد وضياع فرص الاعداد والبناء.

ان هذه التظاهرات هي رسائل اخرى جديدة وقوية الى القوى التي تصر حتى الان على اتباع نهج المحاصصة الطائفية والاثنية وتقاسم السلطة وتلهث وراء المناصب بما يبقي نفوذها وسلطتها وهيمنتها من دون اكرثات بما يعانيه المواطن العراقي.

الامل ان تقرا هذه الرسائل التي يوجهها المواطن جيدا وان لا تتكرر الاخطاء والاصرار عليها بما يحول الخطأ الى خطيئة، فدوام الحال من المحال. والامل ايضا ان يواصل المحتجون التعبير عن غضبهم، ولكن بطرق سلمية حضارية تصون الممتلكات العامة والخاصة.

العراق بين إستحقاقات المرحلة المقبلة والفضاء الوطني

*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان): ٢٠١٨/٧/١٥

الفائزون بالانتخابات العراقية مشغولون هذه الايام بزيارات مكوكية الى بعضهم بعضا في لقاءات ومفاوضات تبدأ بالقبلات والتحيات الحارة فيما بينهم امام الكاميرات، ولا يُعرف ما يدور بينهم غير الكلام والتصريحات العامة المقتضبة التي تتردد بتعابير ومصطلحات لم تشهدها لغة السياسة في اي مكان في العالم، والمفاوضون من اجل تشكيل الكتلة الكبرى رغم عدم ظهور النتائج النهائية للانتخابات العراقية، يسابقون الزمن من اجل الاتفاقات التي يتم الاعلان عن بعضها لكن تفشل في الصمود لبضع ساعات او ايام، وهي تثير العجب حيث تجد اتفاق الاضداد والمختلفين في كل شئ.. في التوجهات والافكار والتبعية والقرار لكنهم يتفقون في شئ واحد، وهو السعي بدون تعب او كلل للحصول على اكبر عدد من المناصب والمكاسب من خلال الحوار واللقاء والتفاوض ليس لشئ الا لغرض الوصول على افضل موقع في الحكومة العراقية القادمة.

هؤلاء استطاعوا ان يُفاجئوا الشعب العراقي بانجاز لم يسبقهم اليه احد غيرهم لا الاولون ولا الآخرون في مجال الادارة والسياسة والحكم، فالكثير منهم يتحدث ويصرح عن (الحكومة الابوية) و(الحكومة الشاملة) في ضوء (استحقاقات المرحلة القادمة) والحوار الذي يجري ضمن (الفضاء الوطني) مع الكتل والقوائم الفائزة الاخرى.

وهم ربما يتوهمون أنهم قد حققوا ونفذوا كل وعودهم الانتخابية التي اعطوها خلال مسلسل الانتخابات العراقية الذي يشبه (المسلسلات المكسيكية) في عدد حلقاتها ومفاجأتها وابطالها المتوقع منهم كل شئ، والظاهر انهم قد نسوا في برامجهم تلك (غزو الفضاء الخارجي) واستعاضوا عنه ب(الفضاء الوطني) حتى لا يثيروا اطماع وحسد الدول المجاورة والاخرى الذين اصبحت التجربة العراقية درسا ومثالا يدرس في ارقى البلدان الديمقراطية في العالم!

ربما توهموا انهم قد نجحوا في تنظيم وترتيب وتصحيح وتغيير وتعديل كل اوضاع وحياة ومستقبل العراقيين الذين اصبحت حياتهم جنة ولم يبق لهم الا الفضاء الوطني الذي ينتظر ابداعات واختراعات الحكومة المقبلة، وربما يعتقدون ان العراقيين سعداء ومرتاحين لانهم حولوا ارض العراق جنة خضراء بل واجمل وابهى من المنطقة الخضراء التي يسكنها السياسيون تواضعا لا ترفعا على شعبهم، وحققوا ما لم يحققه اي بلد او حزب او سياسي في العالم من كثرة الانجازات العراقية التي وصلت حد تجاوز الفضاء الخارجي الى الفضاء الوطني.

هذا الفضاء الذي يكاد يذوب من حر تموز اللاهب وقلّة تجهيز الكهرباء والماء وانعدام الخدمات والبطالة والفساد وعودة عمليات الارهاب والفشل في اعمار اي مدينة او قرية طالها التدمير خلال عمليات التحرير.

الازمات والنكبات العراقية ما زالت غائبة عن اهتمام وانظار السياسيين المشغولين باجتماعاتهم وتصريحاتهم عن الحوار الذي يجري ضمن الفضاء الوطني والحكومة الابوية الشاملة واستحقاقات المرحلة القادمة.. والتي ربما لا يصلوها بعد ان وصل الحال الى اكثر من طاقة الاحتمال، فالعديد من محافظات الوسط والجنوب العراقي تعيش مظاهرات واحتجاجات سقط فيها العديد من الضحايا جرحى وشهداء والتي ربما تكون الشرارة التي ستحرك قطاعات كبيرة من الشعب نحو التغيير وازاحة الوجوه الكالحة التي اوصلت العراق الى ما وصل اليه.

أولويات الحكومة العراقية القادمة في مواجهة ظاهرة الفساد

*د. سليم كاظم علي

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٧/١٥

يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية تشمل مختلف البلدان، إذ لا يوجد مجتمع خالٍ تماماً من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل دول العالم، لكن الإختلاف يكمن في مستوى الفساد من مجتمع إلى آخر، فالفساد هو جزء من الطبيعة البشرية، فجزور الخير والشر موجودة في الإنسان وقد تتغلب نوازع الخير في البعض فيما تتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر. ولا بد من القول، بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل أنها موجودة منذ وجود الإنسان، لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وكذلك في ظل الصراعات التي تحصل في المجتمعات.

ويعد الفساد بمختلف مسمياته ظاهرة خطيرة أصابت الجهاز الإداري والمالي والسياسي في العراق منذ نشأة الدولة العراقية، وازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وغيرها من الأسباب التي جعلت من الفساد بكل أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات شبيهة مشروعاً لاسيما عندما عجزت الدولة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية، حتى بدأ الفساد ينتشر في مؤسسات الدولة كافة.

إن اتساع ظاهرة الفساد بمعنى وجود هدر للموارد، ومن ثم عدم تحقق الغايات التنموية التي تعد أحد التحديات الرئيسية التي واجهت عملية الانتقال في العراق، وإن استشرى ظاهرة الفساد يعد واحداً من التحديات التي تهدد مسيرة التنمية في العراق، فقضايا الفساد الإدارية والمالية خلال السنوات التي أعقبت العام ٢٠٠٣، يبين مدى توسع هذه الظاهرة في مفاصل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية كافة، فمن خلال الفساد يتم هدر وتبذير معظم موارد البلد مما يهدد عملية الاستقرار الاقتصادي فيه.

ومن أهم مظاهر الفساد هو الفساد السياسي الذي يتمثل في الاستبداد السياسي بمعنى الاستيلاء على السلطة والأستئثار بها، ومنع مداولتها وإساءة أستغلالها والتوصية أو إعطاء المناصب إلى (الابن، الأخ.. الخ) أو من يختاره المستبد، أي مصادرة حق الأمة في أن تختار من يحكمها أو من يتقلد المناصب وحسب كفاءة الشخص، وعدم الأخذ بنظر الأعتبار الكفاءات في شغل المناصب.

إلى جانب ذلك فإن الفساد الإداري والمالي شكل تحدياً آخر للعملية التنموية في العراق، إذ احتل العراق المرتبة (١٧١) في مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية، وطبقاً للتقرير السنوي لعام ٢٠١٤ لمنظمة الشفافية العالمية فإن العراق جاء في مراكز متأخرة لأكثر الدول نزاهة من بين الدول المشمولة في مؤشر المنظمة، تلتها جنوب السودان وأفغانستان والسودان وكوريا الشمالية والصومال، وبين التقرير أن هذه النتائج تظهر بأن البلدان الأكثر فساداً هي المصابة بالنزاعات السياسية على المدى الطويل التي مزقت البنية التحتية للحكم، ويشير إلى تفسخ منظومة القيم الاجتماعية وضعف المبادئ والقيم الأخلاقية العليا، وأن أنتشاره يؤدي إلى الإحباط وانتشار اللامبالاة بين أفراد المجتمع وبروز التطرف في الآراء وعدم تكافؤ الفرص، ويؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات وأستغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم المميزة في المجتمع والدولة، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وتراجع العدالة الاجتماعية وتدني المستوى المعاشي لأغلبية أفراد المجتمع. ومن أبرز مظاهر وأساليب الفساد الإداري والمالي في العراق:

- المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية وعدم الأخذ بنظر الأعتبار إلى معايير الكفاءة والتخصص والإستقلالية، وذلك نتيجة طبيعة أسلوب التعيين والتصعيد والإختيار في توزيع الوظائف والمناصب، معتمدة بذلك على المعايير القومية والمذهبية والحزبية، وقد أمتدت هذه الظاهرة لتشمل المناصب العليا في الدولة ودخلت في زاوية المحاصصة.

- منح القروض والتسهيلات المصرفية والإدارية قدر تعلق الأمر بالأموال للمقررين والمتنفذين في مؤسسات الدولة دون تقديم ضمانات أو إجراءات مالية صحيحة، وهي تعرف بالعامية (قروض المجاملة).

- التلاعب في العقود والمناقصات والمشاريع الأستثمارية والعمل على بيعها بنظام النسب التي تضمن حصول المقاول (أ) على مشروع (بناء، تبليط.. الخ) وبيعه إلى مقاول (ب) وقيام مقاول (ب) ببيعها إلى مقاول (ج) حتى يحصل على سلف تشغيلية دون القيام بأعمال المشروع.

- التهرب الضريبي أو السكوت عنه من قبل الراشي والمرثشي ومجموعات الأثراء السريع، وتبذير المال العام والأستهانة بسلامة الموجودات الخاصة بمؤسسات الدولة من آليات ومركبات وأجهزة فنية ومعدات وأثاث وغيرها، والأثراء غير المشروع بشكل يتجاوز مجرد الحصول على رشوة، بحيث أصبح هناك أستجابة كاملة للمال العام والوقت العام والموجودات العامة دون أي ردع.

- الإفلات من المسؤولية والمساءلة القانونية - إن وجدت - ففي الحالات القليلة التي قامت فيها المحاكم بإصدار إدانات واضحة بناءً على اعترافات موثقة من المدنيين فأن بعض الجهات الحكومية أو الحزبية عادة ما تتدخل لمنع تنفيذ أو إشهار أو تخفيف أو حتى إلغاء تلك العقوبات المستحقة بالكامل، والعمل على تهريبهم خارج البلاد.

ولا شك فإن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدد الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، ومن ثم تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة اليومية المباشرة مع حياة الناس.

وعليه، وفي إطار مواجهة تلك التحديات الكبيرة والمتمثلة بأتساع ظاهرة الفساد في كافة مفاصل الدولة، تقع على عاتق الحكومة العراقية القادمة مسؤوليات كبيرة من أجل القضاء على هذا الخطر الذي لا يقل خطورة عن الإرهاب، مما يستلزم ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمرحلة تتضمن وضع حلول سياسية واقتصادية واجتماعية لمعالجة الإرهاب والتوابع السياسية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الظاهرة، والبحث في الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى تفشي هذا المرض المخيف، إذ تشكل مسألة القضاء على الفساد المالي والإداري واحدة من الصعوبات التي تواجه عمل الدولة، نتيجة توطن الفساد في مختلف مؤسسات الدولة العراقية (السياسية، الاقتصادية، العسكرية) منذ عام ٢٠٠٣، وتحوله أشبه بالمافيات الإدارية والمالية التي تعرض منتقدها أو من يتصدى لها إلى التصفية الجسدية، لذلك تقع على الحكومة القادمة مهمة تشكيل هيئة رقابية عليا لمكافحة الفساد الإداري والمالي تكون مخولة بالصلاحيات كافة وتوفر لها الحماية الكافية. وذلك من خلال:

- ١- تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة وديوان الرقابة المالية.
 - ٢- تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية وتفعيل دور المراقبة الداخلية وأستقلاليتها وتبني سياسة الحد من الفساد قبل وقوعه، وأعتداد قواعد وضوابط سلوك أداء الموظفين الحكوميين، ورفع مستواهم المعاشي.
 - ٣- التطبيق الجاد لقانون الفصل العام والكشف عن الأرصد.
 - ٤- أعتداد حملة توعية وطنية شاملة حول مكافحة الفساد وأبرازه كونه حالة سلبية وخطرة على حاضر ومستقبل أبناء المجتمع ليس فقط لكونه مخلاً بالسمعة وحسن السلوك وأن القانون يعاقب مرتكبيه، وإنما مرفوض حقاً وشرعاً، ويعتبر فضح مرتكبي الفساد والغش من الوسائل المهمة لمكافحته.
 - ٥- تفعيل دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الرقابة.
- فالفساد الإداري والمالي يشكل الخطر الأكبر والمناخ الملائم في إستدامة الإرهاب وتناميته فهو من أكبر التحديات والمخاطر التي تواجه الدولة العراقية وتجعلها هدفاً سهلاً للإرهاب وغاياته وعامل إعاقة حقيقي لإنقاذ القانون وتعطيل مشاريع التنمية الشاملة في كافة المجالات وهدر الثروة الوطنية وإستنزافها، كما أنه يضر بسمعة العراق الدولية ومكانته، لذا يعد من المخاطر الحقيقية والفاعلة التي تعيق تحقيق مفهوم الأمن الوطني في العراق، مما يتطلب تكاتف الجهود وتسخير كافة الآليات والوسائل الكفيلة بمواجهته والقضاء عليه وتحجيمه في أضيق الحدود وبما يحقق الأستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والمجتمعي في البلد.

الاحتجاجات في البصرة: عفوية التظاهر ونظرية التآمر

*محمد السيد محسن

العربي الجديد: ٢٠١٨/٧/١٥

كثرت التكهّنات حول تخطيط بعض أحزاب السلطة في العراق للمظاهرات التي جرت في محافظة البصرة. وبدأ خيال البعض يذهب إلى عدة فرضيات، فمنهم من ذهب إلى أن إيران حرّكت قواها من الفتح ودولة القانون لإرباك الوضع الأمني والضغط بهدف التغيير في نتائج الانتخابات والرفع من شأن الحلقة الإيرانية في المشهد السياسي العراقي.

وذهب آخرون إلى أن التيار الصدري هو الذي حرك الشارع من أجل الاستعجال في قبول نتائج الانتخابات ولرأب الصدع في جبهة تحالفاته والقضاء على مشاكسة القوائم المدعومة من إيران. لكن المطلّع على حال مدينة البصرة والتصعيد الخطير في شحّ الكهرباء والمياه وارتفاع درجات الحرارة يرى أنه من المستحيل استمرار الصمت الجماهيري على التقصير الحكومي. كما أن المطلّع على الشأن العراقي منذ عام ٢٠١٤ ولحد الآن يرى أن شهر يوليو من كل عام يشهد احتجاجات وتظاهرات قد يتفاوت تأثيرها من منطقة إلى أخرى ومن عام إلى آخر، لأن التقصير الحكومي يصل إلى أوجه في أيام ارتفاع حرارة الصيف ولم تتمكن الحكومات العراقية منذ ١٤ عاما من تجاوز هذه الأزمة المتكررة.

لكن ارتباط أحداث التظاهر لهذا العام مع عدم تمكن الكتل السياسية من إنجاز اتفاق للقبول بنتائج الانتخابات والتحالف لتشكيل الحكومة هو الذي يذهب بخيال البعض للتقليل من شأن المواطن العراقي والتركيز على تبعيته لمحركي الدمى من الأحزاب. "على الأقل" هذا ما يمكن أن يصل من الرسالة التي يحلّل مضمونها البعض بشكل خاطئ.

السؤال: لماذا يستكثر البعض على العراقيين أن يكونوا ثوارا حينما يحسون أن استهتار السلطة وصل إلى حد لا يتحملونه؟ لماذا إذا تظاهر العراقي يتم اتهامه بأنه إما داعشيا وإما بعثيا أو أن حزبا ما حركه حاجة في نفس يعقوب؟ أليس من حق هؤلاء العراقيين الذين لم يستطيعوا أن يشربوا ماء صالحا للشرب أن يأخذوا زمام المبادرة في قرار التظاهر والاحتجاج؟ أليس من حق هؤلاء العراقيين الذين يرون ثروتهم النفطية تتبدد تحت أقدامهم وهم يعانون الفقر والفاقة أن يوصلوا صوتهم إلى السراق عبر التظاهر والاحتجاج؟ لا تستكثروا على العراقيين أنهم من الممكن أن يكونوا ثوارا حقيقيين.. نعم إن الثورات تبدأ بشكل عفوي ولكن يتم انتهازها من قبل آخرين.. لكن الأصل في الثورة هو الاحتجاج.

إن القيم المنطقية لأي محلل تفرض عليه أن يستند إلى الواقع الواضح قبل أن يشط خياله في اعتماد نظرية المؤامرة وبالتالي يقدر في قيم المجتمع العراقي.

القضية واضحة الملامح ولا يمكن أن يتم تحريف أهدافها. شعب يطالب بالماء والكهرباء وتوفير وظائف خارج إطار التوصيات والمحاصصات الحزبية. وما استهداف مقرات الأحزاب سوى استفاء شعبي على السياسيين أن يراجعوا مضمون رسالته، وإن كانوا يعرفون تحليل المضمون.

فوضى على حدود العراق

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الأوسط): ٢٠١٨/٧/١٥

صيف غير عادي في جنوب العراق، حر من جهنم، وبضع ساعات من الكهرباء في اليوم بعد أن قطعتها إيران، ودولة كبيرة بلا حكومة، عدا عن أن الصيف العراقي موسم مهياً للمشاكل، وله سوابق في إشعال الفوضى والغزو والثورات. المسافة بين مدينتي النجف والبصرة بعيدة، أكثر من أربعمئة كلم، ومع هذا وصلت الفوضى المدينتين. والبصرة تحديداً أكثر معاناة من بقية مدن العراق، ومن مسار الأحداث تبدو هناك نية مبيتة للتصعيد في الجنوب لإضعاف الحكومة المركزية وتهديد المنطقة. والعراق كله، لا البصرة وحدها، يصارع للخروج من بقايا مرحلتين مضطرتين. حكم صدام، وكانت مرحلة كثيرة الحروب والأزمات دامت خمسة وعشرين عاماً، ثم مرحلة الغزو وما تلاه، حيث غرقت البلاد في الفوضى. وبعدها رأينا شيئاً من التعافي البطيء مع تولي حيدر العبادي الحكم.

فوضى البصرة نتيجة طبيعية لضعف السلطة المركزية، فالحكومة في بغداد مريضة ولا تستطيع أن تمارس دورها، نتيجة كثرة الشركاء في الحكم من ميليشيات ومرجعيات وأحزاب، وكذلك مع الصراع الإيراني الأمريكي الذي بات واضحاً للجميع. ولا شك أن إيران تمثل التحدي الأكبر أمام قيام عراق مستقل ناجح، فالنظام في طهران يعتبر الجارة العراق امتداداً جغرافياً وطائفيًا وملحقاً به. وهو خلال السنوات القليلة الماضية نجح في خلق كيانات أضعفت بغداد بقوة موازية مثل الحشد الشعبي، واتفاقات ثنائية غير عادلة، واستخدام لمداخل النفط لتمويل عملياتها، والسعي للسيطرة الكاملة بفرض حكومة دموية لها. لم تنجح طهران تماماً، لكنها تمكنت من شل السلطة في بغداد حتى أصبحت عاجزة عن توفير ما يكفي من الكهرباء، وعاجزة عن إخراج الميليشيات التي تُمارس التسلسل على المدن، وعاجزة عن تأمين الوظائف، وعاجزة أيضاً عن وقف تدخلات إيران وميليشياتها في شؤون جنوب العراق. وزاد الوضع حرجاً منذ انتهاء الانتخابات حيث توجد اليوم أزمة فراغ في الحكم ضاعف من المعاناة. وصارت أجهزة الحكومة شبه معطلة في انتظار إعلان اسم رئيس الوزراء ومن يدخل في التحالف وسط تراشق حزبي قد يطيل فترة الفراغ، ويمد في عمر أزمات البلاد. هذا بالنسبة للشأن الداخلي.

والعراق مع الكويت وإيران يشكل رأس الخليج الشمالي، وهي منطقة توتر محتملة دائمة نتيجة تشارك الثلاث قوى حدودها البرية والمائية، قواتها في قلق إضافة إلى وجود عسكري أمريكي كبير براً وبحراً، ضمن توازن عسكري معقد في هذه المنطقة الحساسة.

إيران تريد أن تلعب نفس لعبة لبنان واليمن، بفتح جبهات جديدة لإضعاف خصومها وابتزاز المجتمع الدولي. الميليشيات في جنوب العراق مهياة من قبل الحرس الثوري لأن تكون مثل حزب الله في لبنان، والحوثي في اليمن، كتائب متقدمة تحارب بالنيابة عن الحرس الثوري الإيراني.

نرى ملامح أزمة تريد إغراق منطقة الخليج بالفوضى وافتعال معارك داخل العراق وأخرى مع جيرانه، وسنسمع من طهران لاحقاً أنها مستعدة للتوسط وإيقاف الاقتتال مقابل الرضوخ لشروطها. ففي الضغوط الأمريكية المتزايدة تحاول السلطات الإيرانية رفع الكلفة على الجميع، وإفشال خطة إدارة دونالد ترمب بخنق إيران اقتصادياً وسياسياً الذي يسعى لإجبارها على التوقيع على اتفاق نووي أفضل شروطاً من السابق. جنوب العراق قد يكون الملعب الجديد للنظام الإيراني بعد أن مني بخسائر هائلة في الحرب السورية نتيجة الهجمات الإسرائيلية على قواته وميليشياته هناك وتبدل الموقف الروسي ضده.

*إعلامي ومثقف سعودي، رئيس التحرير السابق لصحيفة "الشرق الأوسط" والمدير العام السابق لقناة العربية

التظاهرات ضرورة ام تخريب؟

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١٦

حق التظاهر والاعتصام ومظاهر الغضب، استنكاراً للباطل وتأييداً للحق، مكسب عظيم قاتل شعبنا لاجله لعقود طويلة.. ودخل الكثير منا السجون، وعُذب، وحُكم عليه بتهمة التظاهر والاعتصام والدعوة للحريات والحقوق العامة. وعندما اعتبرت الحكومات التظاهر والتعبير عن الرأي جريمة وليس حقاً، حُكمتها الاعدام والتعذيب والسجن، بدأ الكثير منا بالتفكير بالدفاع امام قمع وسلاح الدولة المانعة للحريات والمستبدة بشؤون البلاد. فدرسنا التجارب القائمة والتاريخية لبلداننا وللصين وروسيا وفرنسا وفيتنام وامريكا اللاتينية وغيرها. وصرنا متمرسين في حروب الغوار وحروب المدن.. وفنون الاتصال والتنظيم التي تحمينا وتحقق خططنا، يوم لم يكن هناك "نت" لعمل "التنسيقيات"، فكان لزاماً علينا تنظيم انفسنا بأسلوب "عناقيد العنب" وغيره. وذهبنا للاهوار، وشكلنا المجاميع، فاطلقوا علينا يوماً "جماعة الكفاح المسلح" الجيفارية والماوية والجهادية، ليأتي بعد عقود من يحرف ويشوه.. فهذه تهمة لا ننفيتها، وشرف لا ندعيه. ففي هذا الطريق ضحى ابطال وعظماء، والذين لولاهم لما صار بوسع شعبنا اليوم التظاهر والمطالبة بالحقوق.

وصعدنا لجبال كردستان، وشاركنا البيشمركة.. وذهبنا لبلاد الشام لخوض المعارك مع اخواننا، فأنهمننا بمواقفنا مع الكرد، او بالغرق في قضايا فلسطين ولبنان والبلدان العربية. واسسنا "قوات التوحيد"، وكنا و"بدر" كياناً واحداً، ودخلنا بغداد في ٢٠٠٣ بسلاحنا وبقوى عراقية خالصة، قادمين اليها من اراض عراقية اخرى.. ويكذب الجهلاء والمزورون.. فكنا في اتفاق/وصراع، في ظروف حرب فرضها ثنائي الاستبداد والمطامح الدولية.. اتفاق في حقوق البلاد، وصراع ضد الاحتلال والاستبداد. فهوجمت مقراتنا واعتقلونا، ومنا من بقي سنوات في السجون الامريكية ومنهم وزير الداخلية الحالي السيد الاعرجي. هذا كله ليحقق الشعب حرياته وحقوقه. فكان من اهم ما ادرجناه في الدستور حق التظاهر، ودافعنا عنه، حتى عند اختلافنا في الشعارات والاعمال والتوقيات. فمنع هذا الحق بالعنف غير المبرر، ستكون له نتيجة واحدة، وهي تحول المتظاهرين لعنف مبرر، كما حصل يوماً. وان التظاهرات والاعتصامات وحرية التعبير ضرورة حتى عند الاختلاف وبعض الخسائر، لان فيها دفع لخسائر اعظم، إن سارت الامور بطريق الاستبداد والحكم المطلق.

شيء عظيم دعوة المرجعية حماية المتظاهرين وتلبية مطالبهم المشروعة.. وصدر بيان حكومية ومن القوى السياسية تؤكد حق التظاهر.. رغم تعرض مؤسسات ومقرات للاعتداء. وعظيم ان تخرج الجموع تحت الشمس الحارقة لتطالب وتحج، فهذه ثقافة يجب ان نفتخر بها ونحميها، ولكنها ثقافة لها اعداء وادوات تخريب، فمن هم؟

١- الجهات الخارجية التي اعتادت استغلال اي حراك في البلاد وتوجيهه لغير وجهته الصحيحة. جهات لا تمثلها دول فقط، بل ايضاً جهات عنصرية وتاريخية ستجعل التظاهر لدينا احقاداً وكراهية ومقدمة للنهب والسلب والتمرد، بينما تعتبره في بلدان اخرى مظهراً حضارياً وديمقراطياً.

٢- الجهات الداخلية بوجهيها الارهابي الجديد وبقايا الدكتاتوري القديم، والتي عندما تمكنت وتتمكن من الامور، فانها تقيم اشد الانظمة دكتاتورية وقمعاً وفشلاً. والتي تستغل التظاهرات لاغراضها.. فتبتناها بواجهات مختلفة، وهذا امر، إن وقع، سيقتل المظاهرات والمطالب العادلة. لهذا على منظمي التظاهرات فرز انفسهم عن هؤلاء.. وان التجربة السورية و"اسحات التحرير"، خير مثال.

٣- الحكومة والقوى السياسية والعشائرية والاجتماعية والانتخابية، عندما تسعى لاستغلال التظاهرات لاغراض ضيقة، وليس لتحقيق المطالب العادلة، ولا لتقويم الاعوجاجات والاطعاء وفرض القانون.. فالفشل وتكرار الفشل والاصرار على الفشل في الخدمات والحقوق والبطالة هي التي تزرع بذور العناد والتطرف لدى المتظاهرين. فلتحقق الحكومة والقوى السياسية النجاح، او تسير في طريقه، وسنرى جميعاً كيف ستنظم الامور، وكيف سيطبق المتظاهرون الضوابط القانونية، وسلمية التظاهرات.

٤- المتظاهرون انفسهم. فالتظاهر، حق وان الحق ان احسن استخدامه فانه سيعطي اضعافه، وان اسىء استخدامه فسينقلب ضد مدعيه. وهناك من يتكلم ويدعو للسحل والقتل والحرق وتعطيل المصالح.. فليعلم المخلصون من هؤلاء ان جميع من روج لهذه الثقافة في العراق القديم والجديد قد ندم لاحقاً على افعاله. ولم تنجح سوى الاعمال التي سعت لكسب نصرة الشعب، وحماية الحقوق والارواح والممتلكات والمصالح الخاصة والعامة.

حركة الاحتجاج الجديدة.. ٥ تأشيريات

*عبد المنعم الأعسم

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١٦

في الآتي حصيلة مراقبة واتصالات ومناقشات شخصية بصدد الحركة الاحتجاجية الجديدة..

اجملها في خمسة رؤوس اقلام..

واحد:

لا يمكن ان ننسى بأن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أعلن في ٢٥ آذار ٢٠١٢ (السومرية نيوز) أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية لدول الجوار نهاية العام ٢٠١٣، مبيناً أن إنتاج الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط، وستصل خلال العام ٢٠١٣ إلى ٢٠ ألف ميغاواط.

وهو نموذج صارخ للتعهدات التخديرية التي اطلقتها حكومات الفساد ووزراؤها لاحتواء غضب الشارع.

إثنان:

في مطلع عام ٢٠١٧ وافق مجلس الوزراء على "مشروع استراتيجي" لتحلية مياه البصرة وتحديث البنية التحتية للخدمات في العاصمة ومشاريع للصناعة النفطية وذلك بالقرض البريطاني المعروف (١٠ مليارات جنيهه استرليني - ١٥ مليار دولار) وتعد الجانب البريطاني بان يتولى تأمين مياه الشرب الى سكان البصرة في نهاية نفس العام، لكن كلا من اركان حكومة البصرة انذاك (البزوني) وكبار مسؤولي وزارة البلديات عارضوا واعترضوا وعرقلوا وقدموا ملاحظات شكلية ذات رائجة غير نزيهة ودعمتهم تصريحات نارية من حنان الفتلاوي، وفي زيارته الى البصرة في منتصف ايلول ٢٠١٧ شكى العبادي بانه "كلما اردنا تحسين الخدمات هناك مافيات تريد افسادها وتحاول تخريب مشاريع وضعت لخدمة المواطن" لكن الحكومة بقيت تتفرج دون حراك فيما المشروع ينتحر ويُطوى في مكاتب وزارة الاسكان والاعمار.

ثلاثة:

تجاوزت الحركة الاحتجاجية الجديدة الارتهان لمرجعية سياسية، ربما لأول مرة، وغلب عليها الطابع العفوي، فيما لجأت الفئات السياسية الى تبني "الحق ونقيضه" بانها مع الاحتجاج السلمي داعية الى احترام "المال العام والبنية التحتية" ويعتقد السياسيون النافذون بأن مقرات احزابها واملاكهم وامبراطورياتهم هي من البنى التحتية، واللافت انهم، ومن مختلف مواقعهم، تحدثوا عن "مؤامرة" و "مندسون" ولم نعرف هوية المتآمريين ولا شكل المندسين.

أربعة:

من ايجابيات ردود الافعال ان الـ"بوستات" وقصائد ونثرات الشتائم التي تعودنا على قراءتها ضد الشعب العراقي اختفت، فلم يعد العراقيون "جبناء" و "اغبي شعب بالعالم" او "يستحق هذا الهوان وأكثر" وان العراقي "منافق" وهو الذي اتى بالفاسدين..

وربما حل محل هذه الشتائم ما لا يختلف كثيرا وهي نداءات يطلقها البعض يدعون من غرفهم في المدن البلورية الجماهير الى الثورة والزحف الى المنطقة الخضراء، واسقاط الحكومة، والبعض من النداءات، عابرة القارات، وضعت صيغة "دستور الجمهورية الرابعة".

خمس:

السؤال هو الى اي مدى ستمضي حركة الاحتجاج؟.

اعتقد ان زخم الحركة يتوالد ويشق الطريق الى كسر حواجز الخوف وتحدي السلطات واحزابها الفاسدة والاستعداد لمعارك اوسع، غير ان نجاح الحركة ومستقبلها يتوقفان على امكانية تشكيل قيادات واعية لها، وستكون عرضة للتراجع اذا ما بقيت رهن "شيوخ عشائر" أو من دون انخراط ملايين النساء المحرومات والارامل وبنات الجامعات والمدن، وقطاعات الثقافة المختلفة.

احتجاجات الجنوب: اختبار جديد لحكومة العبادي... وإيران؟

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٧/١٦

دعاء سويدان: مع اتساع نطاق التظاهرات الغاضبة التي تشهدها المحافظات الجنوبية وتحولها في غير منطقة إلى مواجهات مع القوات الأمنية، تتقدم تساؤلات حول مآل هذه الاحتجاجات وإمكانية الاستثمار السياسي فيها. عوامل عدة توفر للولايات المتحدة أسباباً للدخول على خط الحراك المطلبي وجذبها إليه، في حين تجد إيران نفسها معنية بالدفع إلى ضبط الأوضاع أمنياً، ومن ثم الاشتغال على مسارين سياسي واقتصادي يلائمان حلفاءها. وما بين الطرفين الخارجيين، ثمة حسابات داخلية لكل من أفرقاء العملية السياسية، الذين يبدو قائد مرحلتهم الانتقالية، حيدر العبادي، الأكثر تضرراً.

لم تكذ تخفت موجة الاحتجاجات الشعبية التي واجهتها سلطات بغداد خلال الأعوام الثلاثة الماضية (منذ صيف ٢٠١٥ وحتى قبيل أشهر من انطلاق الماراتون الانتخابي)، حتى انطلقت موجة أخرى في ظرف أشد صعوبة تتمثل بالفراغ التشريعي المخيم على البلاد للمرة الأولى منذ ١٥ سنة، والخلاف المستمر في شأن تشكيل الكتلة النيابية الأكبر والذي سيمهد لتشكيل حكومة جديدة. فروقات عدة يمكن تسجيلها ما بين الموجتين لنواحي قيادة الفعل الاحتجاجي وشعاراته وأشكاله وغيرها، لكن المشترك بينهما فضلاً عن المنطلق الزمني، الذي هو شهر تموز/ يوليو بما يعنيه هذا التوقيت من «جحيم» لا يُطاق في بلاد الرافدين، هو إمكان الاستثمار السياسي فيهما من قبل أطراف عدة داخلية وخارجية.

انطلقت الموجة الأولى في تموز عام ٢٠١٥، واستمرت حتى آذار/ مارس عام ٢٠١٧. وقد رفع لواءها، حينها، زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، تحت شعار محاربة الفساد والمطالبة بتنفيذ الإصلاحات الحكومية. بدت الأمور، وقتذاك، أكثر وضوحاً وتنظيماً مما هي راهناً. صحيح أن محفزها المباشر، خلال الفترة المشار إليها، كان - مثلما هو حالياً - ارتفاع درجات الحرارة تزامناً مع أزمة كهرباء خانقة، إلا أنها ظهرت مقولبة ضمن إطار حزبي وشعائري لم يمنع عمليات «التسلل» السياسي نحوها. اليوم، يبدو انفجار فورة شعبية في محافظات الجنوب عموماً، ومحافظة البصرة خصوصاً، مفهوماً وطبيعياً بالنظر إلى جملة عوامل موضوعية في مقدمها: تردي خدمة التيار الكهربائي والذي تفاقم مع قيام إيران أخيراً بقطع خطوط الطاقة التي كانت تزود بها العراق ما أفقد الأخير قرابة ١٤٠٠ ميغاواط (عزت طهران الأمر إلى تراكم الديون على جارتها، فيما أرجعته بغداد إلى شح الكهرباء الحاصل في إيران)، ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب شمال البصرة إلى مستوى غير مسبوق في ظل الانخفاض الكبير المسجل أصلاً في منسوب مياه نهري دجلة والفرات وما نجم عنه من أزمة في توافر مياه الشرب والاستخدام، وأخيراً تزايد عدد العاطلين من العمل على رغم انتشار الشركات النفطية في الجنوب.

كل تلك الأسباب وغيرها أدت، خلال الأيام القليلة الماضية، إلى اندلاع تظاهرات غاضبة في البصرة سرعان ما امتدت إلى ميسان وذي قار والديوانية وبابل والنجف وكربلاء. حتى الآن، لا قيادة واضحة للتظاهرات سوى بعض الشخصيات العشائرية والوجهاء الذين لم تصل تحركاتهم حد تشكيل كيان جامع ناطق باسم المحتجين، ولعل هذا هو ما يجعل العمل على احتواء الغضب ومعالجته أكثر صعوبة. الأهم مما تقدم، أن الاحتجاجات، وعلى رغم أن شعاراتها لا تزال تراوح في الإطار المطلبي ولم تتعداه إلى ما يمكن اعتباره دليلاً على «شبهة تدخل خارجي»، إلا أنها بلغت حد اقتحام مقر حكومية وإحراقها وتعطيل مرافق حيوية، الأمر الذي يسهل احتمال اختراقها من قبل من تسميهم الحكومة العراقية «المندسين»، مع ما يفتح عليه ذلك من سيناريوات فوضى، لا يبدو أن الولايات المتحدة تجد ضيراً منها إذا كان في الأمر تضيق على الوجود الإيراني.

خلال تظاهرات الأعوام الماضية والتي قادها «التيار الصدري»، وجدت واشنطن الفرصة سانحةً للدفع بالنشطاء المتخرجين من منظماتها الفاعلة في بلاد الرافدين إلى الميدان بهدف تصدير شعاراتهم الخاصة. اختلط حينذاك الحابل بالنابل، وتداخلت صيحات الإصلاح مع هتافات بدت خارجة من السياق، ليؤول الأمر إلى يوم دموي في المنطقة الخضراء (٧ قتلى وأكثر من ٣٠٠ جريح)، سرعان ما أعلن الصدر «تبرؤه» من أعمال الشغب التي تخلّلتها. مع انطلاق سباق الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيار/ مايو الماضي، تجددت الرهانات على تحالف انتخابي يمكن أن يشكّل كتلة وازنة بمواجهة القوى المحسوبة على إيران، والتي أضيف إليها (للمرة الأولى برلمانياً) الحشد الشعبي. جاءت النتائج، في الظاهر، موائمة لتلك الرهانات إذ حصد تحالف «سائرون» الذي ضم إلى «الصدريين» «الشيوعيين» وقوى «مدنية» العدد الأكبر من المقاعد، من دون أن يتمكن في الوقت نفسه من بلوغ ما يؤهله لتشكيل الحكومة بغير عناء. اليوم، ومع بروز مؤشرات إلى إمكان نجاح طهران في إعادة لملمة شتات الكيانات الموالية لها، لا يظهر مستبعداً احتمال دخول أمريكي - خليجي على خط التظاهرات المطالبية الجديدة للتشويش على تلك العملية «الإيرانية».

احتمالاً، يشكّل الاستنفار الأمني إزاء الاحتجاجات، وإمكان انزلاقها نحو بلبلة أوسع وأكبر، جزء من عدّة مواجهته. وهي عدّة تشمل، أيضاً، خيارات سياسية واقتصادية، تستهدف تعزيز أوراق طهران على الساحة وتثبيت دورها «راعيًا» للبيت العراقي. في مقدم تلك الخيارات يأتي احتمال إعادة وصل خطوط الطاقة المقطوعة بين البلدين كما حصل عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وهو ما من شأنه توليد حالة من الرضا لدى العراقيين حيال إيران. وعلى المستوى السياسي، يتقدم سيناريو اجتماع حزب «الدعوة» بجناحيه (حيدر العبادي ونوري المالكي)، مع الكتلة المُمثّلة للحشد الشعبي، وأطراف «سنية» وكردية، في ظل معلومات عن أن المفاوضات بين هذه الأطراف بلغت مرحلة متقدمة، وأن الخيار متروك لمقتدى الصدر بين الانضمام إلى هذا الائتلاف أو الذهاب نحو صفوف المعارضة. في كلا الحالين، سيكون إمكان الاستثمار الأمريكي والخليجي في الشعارات التي يرفعها الرجل أقل مما بدت قبيل الانتخابات على اعتبار أن الصدر سيكون إما مقيداً بخيارات «التحالف الوطني» (إن أعيد إحيائه) أو محدود الحركة في جبهة أضعف من جبهة الموالات. ولعلّ ذلك هو ما يفسّر بعض الحذر الخليجي في التعامل مع الموجة الجديدة من الاحتجاجات - التي دعمها الصدر وتبنى مطالبها - على رغم التحمس البائن لها في وسائل الإعلام الموالية للسعودية والإمارات (خفتت تصريحات «التيار الصدري» قبل شهرين، والتي اتهمت الوزير السعودي ثامر السبهان بأنه «متسرع ولا يدرك الوضع جيداً في العراق»، اندفاعاً الرياض نحو دعم «التيار» وزعيمه).

في الحسابات الداخلية، لا يظهر أن الصدر قد يؤس من قدرته على المناورة في مواجهة منافسيه. وما إبداءه استعداداً للخروج في «تظاهرة مليونية» تضامناً مع متظاهري الجنوب، وإرساله وفداً إلى هؤلاء لتسلم مطالبهم، إلا جزء من التكتيكات المطلوبة للظهور بمظهر الإطفائي، وبالتالي (سياسياً) العرّاب القادر على جمع الأفرقاء تحت راية «الإصلاح». في المقابل، يبدو رئيس حكومة تصريف الأعمال الطرف الأكثر تضرراً مما يجري، إذ إن ما يهّم الرجل اليوم تمضية الفترة الانتقالية الفاصلة عن تثبيت نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة بأقل قدر من الخسائر، بالتالي فمن غير مصلحة العبادي بروز توتر يمكن أن يؤثر في مساعيه إلى تزكيته لولاية ثانية، وهذا ما يجعل حسابات رئيس «ائتلاف النصر» متقاطعة مع الحسابات الإيرانية في ضرورة حفظ الساحة من الخضات الأمنية. أما بالنسبة إلى بقية القوى المُمثّلة للمحافظات الجنوبية (ائتلاف المالكي وفصائل الحشد الشعبي) فهي تنحو في موقفها منحنى دعم التوجه الحكومي في منع أي انفلات، خصوصاً بعدما طاولت أعمال العنف مقرات بعض منها في غير منطقة، في تطور يجدر بهذه القوى قراءته على أنه رسالة تحذير شعبية ثانية، بعد الرسالة الأولى المتمثلة في تفضيل مقتدى الصدر انتخابياً على من سواه.

في شأن اختيار رئيس الحكومة

*د. علي مهدي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٧/١٦

تترقب الأنظار منذ الانتخابات التي جرت في العراق بتاريخ ١٢ أيار ٢٠١٨ لمرشح منصب رئيس مجلس الوزراء، ولم تلح في الأفق القريب حتى الان ملامح هذه الشخصية المهمة، وذلك بعد الاتهامات بالتزوير من قبل القوى الخاسرة وإقصاء مجلس المفوضية المنتخب من مهامه وسن قانون بتعديل قانون الانتخابات قبل أيام قليلة من انتهاء ولاية مجلس النواب وقرار المحكمة الاتحادية بإبطال بعض بنود هذا التعديل والعودة الى الفرز اليدوي للمحطات التي تم الطعن فيها.

ولأجل وضع المهتمين بالشأن السياسي في تنظيم اختيار رئيس مجلس الوزراء من الناحية التاريخية والتنظيم الدستوري وبضمنها الدستور العراقي، وبشكل يتناسب مع الحدود المرسومة للنشر، اعدنا هذه المادة.

مدخل تاريخي

مرت طريقة اختيار رئيس الوزراء بمراحل وبأشكال متعددة وترتبط جميعها بالخلفية التاريخية التي نشأ عليها النظام البرلماني في بريطانيا، والذي منه انتشر إلى مختلف الدول، وكل واحدة منها قد أدخلت عليها بما يتلاءم مع مستوى تطورها الحضاري.

في القرون السابقة رئيس الدولة هو الملك الذي يتمتع بسلطات مطلقة بإدارة شؤون الحكم، ومع توسع الرقعة الجغرافية للدولة، واتساع مجال نطاق السلطات التي يمارسها بفعل تشعب مهام الدولة وتعدد وظائفها لتنظيم حياة المجتمع، لجأ الملك إلى اختيار أشخاص ليساعدوه في قيادة الدولة بتفاصيلها المتعددة، فكان هؤلاء الأشخاص محل ثقته وجلهم من أعضاء المجالس التي تشكلت لإدارة شؤون الدولة، وغالباً ما يتم توارث هذه الوظائف، وقد كان قسم من هؤلاء من رجال القانون.

ويعتبر رئيس مجلس الوزراء مستشاراً لرئيس الدولة وله اختصاصات محدودة، ويختاره رئيس الدولة لعلاقته الشخصية به وثقته به. وبسبب الانتقال التدريجي للعديد من السلطات لصالح البرلمان على حساب الملك وظهور الأحزاب السياسية وتزايد قوتها، فقد أصبح رئيس مجلس الوزراء يُختار من داخل البرلمان، وأن زعيم حزب الأغلبية في البرلمان هو المرشح الاوفر حظاً لتولي هذا المنصب، واختصر دور رئيس الدولة عند إصدار التكليف والتعيين دون أن يملك حق الرفض.

كان رئيس الدولة حراً في اختيار من يشاء لا يقيد به في ذلك غير واقع الحياة الحزبية، فهو يتمتع بقدر كبير من الحرية حين يندم التنظيم الحزبي، وتتقلص درجة هذه الحرية حين تتواجد احزاب متعددة، إلا أنه يتقيد في اختياره إلى حد كبير، حين يتقاسم العمل السياسي حزبان قويان، إذ يضطر عندئذ إلى اختيار رئيس الوزراء من الحزب الحائز على أكثرية المقاعد البرلمانية وعادة يكون هذا الشخص زعيم الحزب، وحتى هذا الجانب الشكلي في دور رئيس الدولة قد بدأ يتلاشى بشكل نهائي باختيار رئيس مجلس الوزراء.

التعددية الحزبية في الحياة السياسية

يعتمد تنظيم اختيار رئيس مجلس الوزراء في النظام البرلماني التقليدي بشكل كامل على اساسين مهمين وهما، التنظيم الدستوري. والاساس الاخر هو طبيعة التعددية الحزبية في الحياة السياسية، والتي يوجد نظامان لها وهما:

أولاً : نظام الحزبين : عندما يكون في الحياة السياسية حزبان قويان يتناوبان تداول السلطة، ونجد هذا الشكل في الدول التي تعتمد على نظام الأغلبية في قانونها الانتخابي، واقرب نموذج لهذا الشكل، هو بريطانيا حيث وجود حزب العمال والمحافظين اللذين يتناوبان على السلطة منذ بداية القرن الماضي حتى الان، ويكون اختيار رئيس الحكومة لصالح الحزب الحاصل على أكثرية مقاعد مجلس النواب، ودور رئيس الدولة في هذا النمط يأخذ الطابع الشكلي عند التكليف وإصدار مرسوم التعيين.

ثانياً : نظام الأكثر من حزبين : وهو الشكل المعتمد في أكثرية دول النظم البرلمانية حيث وجود أكثر من حزبين قويين في الحياة السياسية مما يضطر احد الأحزاب الى الدخول في تحالف مع الأحزاب الأخرى لغرض نيل ثقة البرلمان عند تشكيل الحكومة، ونجد هذا الشكل في أكثرية الدول التي تعتمد النظام النسبي في القانون الانتخابي، ومن هذه الدول (المانيا، اسبانيا، السويد،العراق)

التنظيم الدستوري لاختيار رئيس الحكومة

تنظم الدساتير اختيار رئيس الحكومة من خلال بعض النصوص الخاصة نصوصها بفصل السلطة التنفيذية والتي تتضمن الإجراءات والضوابط والأجال الزمنية الواجب التقيد والعمل بها، ففي الدول البرلمانية ذات التعددية لأكثر من حزبين قويين، تعاملت الدساتير، بطريقتين:

الطريقة الأولى : منح الدستور رئيس الدولة صلاحية تكليف رئيس الحزب الحاصل على أكثرية مقاعد البرلمان الجديد بتشكيل الحكومة، وقد اعتمد المشرع الدستوري على معيارين في تنظيم اختيار رئيس الحكومة، الأول هو الحصول على الفائز الاول في الانتخابات ومن ثم الحصول على الأغلبية داخل البرلمان، واحدى مثالب هذا التنظيم، هو في عدم قدرة رئيس الحزب الفائز احياناً، على تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى، يستطيع الحصول من خلاله على ثقة البرلمان، مما يؤدي الى إطالة فترة حكومة تصريف الاعمال لفترة طويلة وبالتالي الى تعطيل بعض مصالح البلاد. ومن هذه النماذج هو ما جاء به الدستور المغربي لسنة ٢٠١١ والذي نص حسب منطوق الفصل ٤٧ (بعد إجراء العملية الانتخابية يقوم جلالة الملك باختيار رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب).

الطريقة الثانية : كلف الدستور رئيس الدولة بإجراء المداولات مع الأحزاب الفائزة في الدخول الى البرلمان، لغرض تكليف احد قادتها بتشكيل الحكومة وضمان نيته ثقة البرلمان، وهذه الطريقة هي الأفضل والمعتمدة في أكثر الدساتير ذات النظم البرلمانية، لان المشرع الدستوري اعتمد على معيار الحصول على الأغلبية داخل البرلمان وليس على الفائز الأول في الانتخابات وهذا ما اعتمده الدستور الاسباني لسنة ١٩٧٨ في الفصل ٩٩ الفقرة ١ حيث نص (بعد الانتخابات المقبلة يقوم الملك، باستقبال رؤساء وممثلي الأحزاب السياسية بالبرلمان انطلاقاً من الاقل تمثيلية صعوداً الى الأكثر تمثيلية، بعد ذلك يقترح الملك رئيساً للحكومة من خلال رئيس البرلمان، وقد نص القانون الاساسي الألماني لسنة ١٩٤٩ في المادة ٦٣ التالي : (١- يجري انتخاب المستشار الاتحادي باقتراح على الشخص الذي اقترحه الرئيس الاتحادي لهذا المنصب، يجريه البوندستاغ) مجلس النواب الاتحادي) دون مداولات.

٢- يُعد فائزاً من يحصل على اصوات أغلبية البوندستاغ، وهنا يتوجب على الرئيس الاتحادي تعيين الفائز في الانتخاب في منصب المستشار الاتحادي).

وبهذا اعتمد المشرع الألماني على معيار الحصول على أغلبية البرلمان فقط دون الاعتماد على من كان الفائز الأول في الانتخابات العامة.

التوافقية حالة انتقالية في النظم البرلمانية

انبثق النظام البرلماني التقليدي واستكملت أركانه وحقق نجاحه في الدولة القومية وان هذا النظام يقتضي وجود أحزاب سياسية تمثل الطبقات الاجتماعية وخياراتها السياسية والفكرية والتي يكون حضورها على طول الرقعة الجغرافية للدولة. وتخوض هذه الأحزاب الانتخابات العامة بشكل منفرد أو من خلال ائتلافات، وعلى أساس المقاعد التي تحصل عليها وقدرتها على نيل ثقة البرلمان، يتم تكليف زعيم احدها بتشكيل الحكومة، والذي يقوم بدوره باختيار وزرائه من الحزب أو الائتلاف الذي جاء منه أو البحث عن قاعدة تمثيلية أوسع بالتحالف مع أحزاب أو ائتلافات أخرى، من أجل ضمان الحصول على ثقة البرلمان.

وهناك دول لم تصل إلى مستوى عال من التطور الحضاري، والتي يسودها تمايز اجتماعي وانقسام سياسي، لجملة من الأسباب المتعددة، فيتجلى هذا التمايز من خلال وجود مكونات لها من يمثلها من التشكيلات الحزبية، وقلما تجد حزبا من هذه الأحزاب يحظى بتواجد وحضور مؤثر في كل مناطق الدولة، مما يصعب إمكانية تشكيل حكومة تقوم على أساس الأكثرية النيابية التقليدية والتي يحظى بها الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد البرلمان، ومن أجل دمج المكونات الأخرى في الحياة السياسية، لابد من تشكيل حكومة تقوم على أساس التوافق لتجاوز ذلك التمايز والانقسام وعادة يكون ذلك بشكل مؤقت حتى ازالته أسباب التمايز الاجتماعي.

والعراق من الدول التي من الصعب أن تتشكل فيها الوزارة على أساس الحزب أو الائتلاف الحائز على الأكثرية في الانتخابات بمفرده، أن ذلك سوف يؤدي إلى تهميش وإقصاء أحزاب المكونات الأخرى لعدم تمكنها من حجب الثقة عن الحكومة التي تتشكل من مرشح حزب أو ائتلاف المكون الأكبر تعدادا، والذي باستطاعته أن يحوز على الثقة إذا ما أراد أن ينفرد بها.

الدستور العراقي النافذ

ألزم الدستور العراقي في المادة ٧٦ رئيس الدولة الذي يُنتخب من نفس الدورة الانتخابية أن يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، ويقوم المكلف بتسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف، ويُكلف رئيس الجمهورية مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً، عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف.

يعرض المرشح المكلف أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري على مجلس النواب، ويعد حائزاً ثقته عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة، وعند عدم نيل الوزارة الثقة يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة، خلال خمسة عشر يوماً.

والدستور العراقي من خلال هذه النصوص يعتبر من الدساتير التي اخذت بمعيار الحصول على الأغلبية عند نيل الثقة من مجلس النواب فقط، حاله حال الكثير من النظم البرلمانية التقليدية ذات التعددية الحزبية لأكثر من حزبين

قويين، عند تنظيمة اختيار رئيس مجلس الوزراء، دون الاخذ بمعيار الفائز الأول في الانتخابات العامة، وهذه بادرة استشرافية من المشرع العراقي في عدم التقييد للمرشح لرئاسة مجلس الوزراء بشرط ترتيبية الفوز واعتماد معيار الامكانية للحصول على الاغلبية المطلقة لمجلس النواب، ومراعاة لوضع العراق الذي تعدديته الحزبية مبنية على احزاب جهوية، مما يتطلب ضمان مشاركتها المداولات عند اختيار رئيس مجلس الوزراء.

ومن هذه النصوص الدستورية هناك ثلاثة احتمالات لرئيس الجمهورية، واحدة إلزامية، والباقيتان تخضعان للتقدير الشخصي لرئيس الجمهورية.

الاحتمال الاول : فقد ألزم المشرع رئيس الجمهورية أن يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً. وانه مقيد باختياره رئيس مجلس الوزراء بواقع الحياة الحزبية وبمن له الأغلبية في البرلمان أو من ترضى عنه تلك الأغلبية، ومن تختاره الكتلة النيابية الأكثر عدداً وليس شرطاً أن يكون الفائز الاول في الانتخابات لمجلس النواب.

الاحتمال الثاني : يتمتع رئيس الجمهورية بحرية أكبر في اختيار مرشح آخر لتشكيل الوزارة عند الإخفاق في تشكيلها أو عدم نيل الثقة من قبل مجلس النواب. فهو: مرشح جديد بالإرادة المنفردة لرئيس الجمهورية، وإذا أخفق هذا أيضاً.

الاحتمال الثالث : الذي لا يختلف عن الاحتمال الثاني حيث هو يخضع أيضاً للتقدير الشخصي لرئيس الجمهورية.

لم يشر الدستور إذا استمر مجلس النواب في رفضه تكليفات رئيس الجمهورية للمرشحين الثالث لتولي تشكيل مجلس الوزراء ورفض مجلس النواب لهم، فكان على المشرع أن يضع جزاء تجاه مجلس النواب لاستعماله حق الرفض بمنح الثقة لمرشحي رئيس الجمهورية، بحل المجلس، وبما أن مجلس النواب هو صاحب قرار حله، فعلى رئيس البرلمان أن يبادر بطلب حل المجلس لإجراء انتخابات جديدة حتى لا تبقى مؤسسات الدولة معطلة بسبب الاستعمال التعسفي لمجلس النواب بعدم قبول منح الثقة للوزارة لثلاث مرات، وهذا ما لجأت اليه بعض الدساتير عند حدوث ازمة من هذا القبيل فقد منح المشرع الاسباني وفق الفقرة ٥ من الفصل ٩٩ رئيس الدولة الحق بحل البرلمان اذا لم يمنح الثقة وفق الآجال المحدد، وكذلك المشرع الألماني وفق المادتين ٣ و٤ من المادة ٦٣.

ان تنظيم ترشيح رئيس مجلس الوزراء قد مر بمراحل متعددة، تتحكم فيه جملة من العوامل، وان المنحى العام هو سحب هذه السلطة من رئيس الدولة الى البرلمان، وقد ثبت ذلك دستورياً، وكذلك خضع الى طبيعة التعددية الحزبية في كل دولة.

والعراق من النظم البرلمانية الذي بدأ للتو في خوض التمارين الاولى نحو اختيار رئيس مجلس الوزراء، وقد نظم المشرع إجراءات التكليف وهي مستقاة من التجربة التاريخية للنظم البرلمانية، لكن الاحزاب السياسية التي هي الأداة الرئيسية لتطبيق هذا النظام، لم تكن بمستوى النضج، فالتجاذبات والتوافقات داخلها وفيما بينها والمتغيرة على الدوام، هي ما يعطل السير السلس لهذا التنظيم والبناء عليه.

هل أخرجت التظاهرات تشكيل الحكومة؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/١٧

لاشك ان الانشغال بالتظاهرات، واحداثها، قد شغل اصحاب العلاقة عن البحث في تشكيل الحكومة.. ولاشك ايضاً ان للتظاهرات علاقة مباشرة بنتائج الانتخابات، وان بعض القوى والعناصر تريد الاستفادة من التظاهرات لتحسين شروط مفاوضاتها.

لكن من متابعة التوقيات والمفاوضات بين القوى فانه يبدو ان التظاهرات لم تؤثر حقيقة على توقيات تشكيل الحكومة. فهذا الامر يحكمه امران.

١- الأمر الشكلي، وهو الانتهاء من عملية العد والفرز.

فرييس الجمهورية ملزم، بعد تصديق المحكمة، بدعوة مجلس النواب خلال ١٥ يوماً قابلة للتمديد ١٥ يوماً لا غير.

ويبدو من مصادر مجلس القضاء الاعلى والمفوضية بان اعمال الهيئة قد انتهت في معظم المحافظات بما في ذلك بغداد واقليم كردستان والجنوب، وبقي القليل.. وان العملية ستنتهي خلال اسبوع او اسبوعين، وان النتائج الحالية للصناديق التي افرزت لم تكشف عن اختلاف اساسي سوى في مقعد او مقعدين.. ليبقى موضوع "انتخابات الخارج" الذي لم تحسم بعد كيفية التعامل معه.

اذ المؤكد ان التصويت في بعض الدول شابها الكثير من الشبهات، وان القرار سيكون اما الغاء نتائج الصناديق المشبوهة، او حتى جميع الصناديق، او جلب الصناديق الى العراق، او ارسال مفوضين الى الخارج. سيكون قرار الالغاء هو القرار الاسرع لكنه قد يثير اعتراضات، خصوصاً الغاء مجمل انتخابات الخارج.. اما بقية الاجراءات فقد تأخذ وقتاً اطول بكثير.

مهما يكن من امر فان مجموع اصوات الخارج لا تمثل اكثر من ١٪ من الاصوات الكلية.. فاذا صحت المعلومات فان النتائج سترسل للمحكمة الاتحادية مع نهاية الشهر، فان حصل ذلك فان انعقاد البرلمان قد يحصل في وقت ما من شهر آب القادم، وعندها تكون اسماء الرئاسات قد شخصت، وهذا يعني ان تشكيل الحكومة قد يكون في نهايات آب او خلال ايلول القادم.

٢- اما الأمر الحقيقي، فهو الاتفاق على المرشحين للرئاسات خصوصاً رئاسة الوزراء. فالاتفاق او الاختلاف في هذا الموضوع هو امر مؤثر في موضوعة التظاهرات، بل هو حاسم في عملية العد والفرز والتصديق على النتائج.

أ) لا نقول ان التظاهرات لها علاقة مباشرة بالانتخابات، فهذا تجني في تفسير الاحداث.. التظاهرات سببها الاساس نقص الخدمات وتذمر الناس من نقص الكهرباء والماء والبطالة، وهذه حقائق قائمة تحرك كل صاحب معاناة حقيقية وضمير حي.

ما نقوله ان الموقف من التظاهرات، سواء من قبل الحكومة او القوى السياسية الفائزة والخاسرة، سيحمل في طياته ايضاً خلفيات تتعلق بالحراك القائم على جبهة تشكيل الحكومة القادمة.. لتلعب هذه بدورها عامل تسريع او ابطاء لانجاز الأمور الشكلية..

ب) اما الاتفاق على المرشحين للرئاسات فهو حاسم في موضوعة العد والفرز وتصديق المحكمة وسرعة الدعوة لاجتماع مجلس النواب. فالدخان الابيض سيسرع يقيناً من مجمل العملية.. ليبقي الدخان الاسود حالة المراوحة والتسويق، لحين الوصول لاتفاقات نهائية، وهذه ستتعلم بسلسلة عوامل خارجية وداخلية اكثر تعقيداً.

٣- فالعوامل:

أ) الخارجية قد تتعلق بلقاء هلسنكي بين بوتين وترامب، وهل سيحمل اللقاء مؤشرات للاتفاق او للاختلاف في سوريا والمنطقة عموماً، وما سيستتبع ذلك من تهدئة او تصعيد مع القوى الاقليمية ومنها العراق.. خصوصاً في المواقف الامريكية والايروانية والسعودية والتركية وغيرها وتأثيراتها على القوى العراقية..

ب) اما الداخلية فتتعلق بالتنافس او الاتفاق بين محورين اساسيين هما "سائرون" و"الفتح".. الاتفاق سيسرع الامور، اما الاختلاف فسيبقى الامور معلقة لحين الوصول الى حل نهائي، عندها يمكن الكلام بواقعية اكثر عن السياقات الدستورية.

٤- هناك خلل كبير في الانتخابات العراقية، فكما ذكرنا مراراً فان الانتخابات يجب ان تحسم موضوع الاغلبية سواء بتفسير المادة الدستورية المتعلقة بالاكثرية النيابية، او بتعديلات على قانون الانتخابات، او الاثنين معاً. وهو عند تصحيحه سيرغم القوى السياسية للائتلاف وطرح برامجها وشخصها قبل الانتخابات ليحسم الشعب عبر صناديق الاقتراع هذه القضية، لا ان تترك للتعطيلات الشكلية والحقيقية، وللعوامل الخارجية والصفقات بعيداً عما تفرزه الانتخابات من نتائج.

الزرع والظير وماء البصرة الأجاج

*عبدالزهرة زكي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/١٧

كان في ضيافة العائلة قبل أيام صديق عزيز من الأقرباء في البصرة، والضيف البصري عادةً ما يكون أكرم من مضيفه، تمر البصرة وسمكها (الصبور) ما زالاً في ثلاجة المنزل، لم ينفدا بعد.
أثناء وجود الضيف كنت أحرص على سماع أخبار مدينتي من شخص أثق بدقة تقديره للأمر، والماء والكهرباء في مقدمتها.

بعد طفولتي الستينية في البصرة عدت إليها أواخر السبعينيات وقضيت فيها سنوات جامعية، كانت البصرة خلالها تعاني كثيراً من مائها، وكان حرّها ورطوبة جوها لا تنفع معهما أية كهرباء قياساً بالمتاح آنذاك من أجهزة تهوية متخلفة، هي المتاح لمتوسطي الدخل، وبانعدام مثل تلك الأجهزة أو محدوديتها بالنسبة للسواد الأعظم من البصريين الفقراء. لكن ضيفي كان هذه المرة يشكو ما لم أتوقعه من مشكلة مع المياه في هذه المدينة التي كانت قديماً مدينة أنهار وجداول ونهيرات، أنذكر أن حياً فيها كان يسمى (نهير الليل)، مصغّر نهر، وهو بعض من التسميات اللطيفة الكثيرة في مدن وأرياف البصرة.

كان يتحدث لي بمرارة عن معاناة الزرع مع ملوحة المياه، "لقد بلغنا حالاً ما عاد فيه الزرع يتحمل، الزرع ما عاد يطيق ملوحة الماء".

وحين سألت الضيف عن حلول المزارعين، كان يؤكد لي ما لم يرد في خاطر: "إنهم يشترون مياه الـ RO لسقي المزروعات".

ولمن لا يعرف هذه المياه، فإنها مياه (منقاة ومصفاة) كانت تباع بالبصرة قبل عقود بعد فشل السلطات السابقة في إيجاد حل يؤمن مياه شرب للبصريين. ومع السلطات الحالية بتنا حتى نحن في بغداد نشترى مياه الـ RO ولا ندري فعلاً ما إذا كانت منقاة أم لا.

لكن أن يصل الحال إلى أن يضطر المزارع إلى شراء ماء صالح لري المزروعات لا البشر وحدهم فهذا فوق ما يطاق.

إلى أي مدى يستطيع مزارع فقير تأمين هذا الحل باهظ الثمن؟ وهل هذا حل؟
جاء ببالي أن أسأل ضيفي عن حال مزارع الطماطة في الزبير، فطمأنني إلى أن الحال يختلف حيث اعتمد المزارعون هناك على مياه الآبار. هل يضطر المزارعون الآخرون إلى اعتماد الآبار، إن كانت ممكنة ومفيدة؟
الأحد الماضي كنت أفكر أن أتصل بصديقي الشاعر الفلاح البصري طالب عبدالعزيز لأستفسر منه، لكنه كان أسرع مني حين فاجأنا بمنشور يؤكد فيه ما قاله ضيفي ويضيف عليه معاناة الظير من ذلك وموت العصافير جراءه. تذكرت ما يُروى عن أن أحد الخلفاء المسلمين كان قد أمر بنثر حبوب الحنطة على أعالي الجبال، وكان يقول: "لا أريد أن يقال جاع طائر في بلاد المسلمين". الآن يموت الظير ظمأنا في واحد من بلاد المسلمين. لقد تجرعنا الماء علقماً، أعينونا يانقأظ الظير والزرع من ماء أجاج.

التظاهرات وتدابيرها

*د.حسين القاصد

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/١٧

حين تضطرب الاوضاع ويهيمن العوز ونقص الخدمات، يلجأ المواطن الى ابسط حقوقه في الحياة وهو الاحتجاج، وللاحتجاج طرقه ووسائله، منه ما هو حضاري وسلمي منظم، ومنه ما هو فوضوي تخريبي حين يركب موجته بعض المندسين، لكن اللوم لا يتركز على المحتجين فقط بل على تقصير واهمال الجهات المسؤولة التي تسببت بهذا الاحتجاج، وهنا لا بد من ذكر حوادث تاريخية لمصادرة اراء الناس واصوات احتجاجاتهم او الاندساس وركب موجة المطالبات، فحين يكون الفرد مسلوبا ومصادرة حقوقه، قد لا يتمكن من امتلاك الرأي امام هول احتياجاته، ولا يملك سوى ان يرفع صوته مطالباً، وقد يتربص لصوته المغرضون ويصادرونه، وقد يعطي المواطن رأيين متضادين في آن واحد ويغيب الهدف الرئيس بل يختفي حتى الالتزام الوطني وهو ما ذكره د. علي الوردي قائلاً: (حدثني صديق: انه جيء به وبمن معه من المجندين جبراً إبان الحرب العالمية الأولى الى ساحة (القشلة) في بغداد. فخرج عليهم المفتي وبدأ يخطب فيهم خطاباً حماسياً. وكان مما قاله لهم ذلك الرجل الديني الكبير، انه اخذ يذكرهم بواجبهم في الدفاع عن الدين والدولة وبضرورة التضحية بالنفس والنفيس في سبيل القرآن...

ثم اغرورقت عيننا الخطيب بالدموع من شدة الحماس والتأثر) “ومما لاشك فيه أن المفتي ليس همه الدين والقرآن بقدر ما هو يهمله إرضاء أسياده العثمانيين، وإلا فمن هي الدولة التي يدافع عنها الجنود وضد من؟؟

ويضيف د. علي الوردي (لا ريب أن ما قاله الخطيب حق، ولكنه حق خاص بفئة قليلة – هي فئة المستفيدين من الدين والدولة – أما سواد الشعب الذي كان يزرع تحت عبء ذلك الحكم اللئيم ويقاسي من ظلمه وتفسخه ما يقاسي، فلم يكن يفهم من ذلك الخطاب الرنان شيئاً)، وقد نختلف مع الدكتور الوردي اختلافاً بسيطاً وهو أن سواد الشعب يعد خطبة المفتي أشبه بالأمر العسكري الذي سيتعرض المتخلف عنه للكثير لما يترتب عليه التخلف عن الدفاع عن الدولة والدين والقرآن !!.

لذلك وبعد هذه السياحة التاريخية والشواهد المجتمعية، لا بد من تنبيه ومحاسبة المقصرين، ولا بد من الحذر من المندسين “ فأمر النقص في الخدمات ليس جديداً، لكن أمر مصادرة الاصوات المطالبة بالحقوق سهل جداً، وببساطة شديدة يمكن ان يندس المخربون والا فمعالاقة مطار النجف بالكهرباء والتعيينات وتحلية المياه، ان استهداف الممتلكات العامة يكلف البلد الشيء الكثير، لذلك على الجهات المسؤولة تلبية احتياجات المتظاهرين بأسرع وقت لتعود الحياة لانسيابيتها، ويجب محاسبة المخربين المندسين ومحاکمتهم بتهمة التآمر على البلد، وقبل ذلك وبعده يجب محاسبة المقصرين الذين بسبب تقصيرهم حدث كل ما حدث.

احتجاجات جنوب العراق وصرع القوى الشيعية

*جاسم الشمري

العربي الجديد: ٢٠١٨/٧/١٧

الصراع المتجدد في العراق بين الحكومة والعراقيين، والبارز هذه الأيام عبر المظاهرات الواسعة التي عمت مدن الجنوب كافة (البصرة وميسان وذي قار وكربلاء وبابل والنجف، وكذلك أجزاء واسعة من العاصمة بغداد ومناطق صغيرة في ديالى) يؤكد أن العراقيين وصلوا إلى مرحلة اليقين بأن هذه الحكومة والقوى الحاكمة غير قادرة على إدارة البلاد.

هذه المظاهرات تؤكد حالة الغضب الشعبي وتثبت قضية عدم قناعة كبيرة في الشارع الشيعي العراقي بأداء القوى الشيعية الحاكمة والمدعومة دينياً ودولياً وذلك بسبب فشل هذه الحكومات في تقديم أبسط الخدمات الضرورية للمواطنين.

ما يجري من مظاهرات صورة ليست جديدة لكن يبدو أنها الأبرز في ملف الخلافات بين الأحزاب والتجمعات الشيعية الحاكمة، ومن ثم في مراحل لاحقة بين تلك القوى الحاكمة وجمهورها الشيعي.

الخلافات برزت بعض صورها بين القوى الشيعية المسيطرة على المشهد السياسي، وطفحت للسطح في المراحل السابقة والتالية للانتخابات البرلمانية التي جرت في منتصف مايو/أيار الماضي، ولم تظهر نتائجها حتى الساعة، ومن صور هذه الخلافات السياسية بين الكتل الشيعية الحاكمة ما كشفه تيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم الذي أكد وجود مافيات لبيع وشراء الأصوات داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وفي بداية مايو ٢٠١٨ حذر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، من محاولات تزوير الانتخابات البرلمانية العراقية، قائلاً: "سنزلزل الأرض تحت أقدام الفاسدين والمزورين إذا تم التلاعب بالأجهزة الحديثة (العد والفرز الإلكتروني) واللجوء إلى التزوير".

وفي ذات السياق أبدى نائب الرئيس العراقي نوري المالكي، في مقابلة تليفزيونية تخوفه من التلاعب بنتائج الانتخابات البرلمانية، مؤكداً أن "الحروب الأهلية عادة تحصل بعد الإحصاء السكاني إذا جاءت النتيجة لا ترضي نسب المكونات، وتحدث حرب أهلية بعد الانتخابات إذا طعن بنتائجها".

وتعقيباً على حديث المالكي، تساءل المحاور قائلاً: "هل كلامك تهديد أم تحذير أم تنبيه؟ هل تخشى أن التلاعب بنتائج الانتخابات قد يؤدي إلى حرب أهلية؟"، ورد رئيس ائتلاف دولة القانون عليه بالقول: "نعم هي خشية وليست تهديداً، وأنا أهدد نفسي والجميع، أن لا تتلاعبوا بالانتخابات حتى لا تحدث حرب أهلية".

هذه التهديدات المباشرة وغير المباشرة موجهة من قوى شيعية لقوى شيعية أخرى، لأن الطرف السني هو الأضعف في اللعبة والكرد لهم حالتهم الخاصة بهم! وهذه التهديدات تؤكد مستوى التأزم الذي سبق مرحلة الانتخابات المسيطر عليها من القوى الشيعية المدنية والعسكرية!

برز هذا التأزم ثانية بعد نهاية الانتخابات البرلمانية التي لم تظهر نتائجها حتى الساعة بعد شهرين من موعد إجرائها، وكذلك في المباحثات السابقة والحالية لتشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان العراقي القادم! الصراع الداخلي تطور اليوم وخرج من ميدان السياسة إلى الشارع العراقي، وقد تطور بشكل سريع ووصل لمرحلة المواجهات بين الجمهور الشيعي والأحزاب والقوى الشيعية، وهذا تطور خطير ربما هو الأول من نوعه في البلاد منذ مرحلة ما بعد ٢٠٠٣.

المظاهرات في جنوب العراق دخلت أسبوعها الثاني، وقد رافقتها عمليات حرق لمقار الأحزاب الكبرى ومنها حزب الدعوة الحاكم وحزب الفضيلة ومقار تيار الحكمة وحزب الله العراقي وثكنات منظمة بدر، وغيرها من المقرات التابعة للقوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي.

الخلاف بين الحكومة والجماهير - التي كانت تظن أنها تؤيدها - كان واضحاً وكبيراً بدليل أن العبادي عاد من بروكسل مباشرة إلى البصرة ليلتقي بوجهاء المدينة الذين أخبروه أنهم لا يثقون بوعوده لهم حتى ضمن إطار القاعة التي يجتمعون بها.

وقد دخل المتظاهرون للفندق الذي يقيم فيه العبادي، وهم يهتفون ضد سوء إدارته للبلاد، مما اضطر حمايته لإخراجه بصعوبة من الباب الخلفي للفندق!

حكومة بغداد تعاملت بأسلوب غير حضاري مع المظاهرات، واستخدمت القوة المفرطة في تفريق المتظاهرين! وفي محاولة حكومية لتشتيت جهود المتظاهرين وقطع التواصل الشعبي والمعنوي بينهم عملت على قطع الإنترنت عن مدن المظاهرات وعموم العراق لأكثر من ٤٠ ساعة، وهذا يعد انتهاكاً لأبسط حقوق الإنسان وضربة لشعارات احترام المواطن العراقي التي ترفعها الحكومة.

وزارة الصحة العراقية ذكرت أن عدد قتلى المظاهرات بلغ ٨ متظاهرين حتى صباح يوم الإثنين بالإضافة إلى ٥٦ جريحاً بينهم ٨ في حالة حرجة، وذلك نتيجة استخدام القوات الأمنية للرصاص الحي في تفريق المتظاهرين، فيما ذكرت مصادر غير رسمية نقلًا عن وزارة الداخلية العراقية أن أكثر من (٤٠٠) بين قتيل وجريح!

استخدام القوة المفرطة في التعامل أو التعاطي مع المطالب الإنسانية للجماهير في جنوب العراق، يؤكد أن زعماء بغداد لا يفكرون إلا بأنفسهم، ومستعدون لقتل أتباعهم من أجل الكراسي.

وربما ستكون المرحلة القادمة حبلية بأحداث جسام ربما أقلها عمليات اغتيالات متبادلة، وربما تصل لمرحلة الحرب الأهلية، وحينها سيحترق الأخضر واليابس، وكل ذلك لأن زعماء العراق لا يريدون الاعتراف بفشلهم في قيادة البلاد!

* كاتب عراقي (عربي سني)

بلد غني وشعب يشكو الضائقة

*محمود الريماوي

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٧/١٧

نجحت القوى النافذة والطاغم الحاكم في العراق في جعل الانتخابات النيابية التي جرت في مايو/أيار الماضي مجرد مناسبة سياسية عابرة وبلا أثر رغم صعود تيار مقتدى الصدر وتراجع تيار نوري المالكي. إذ سرعان ما تم استيعاب الصدر واستدراجه لعقد اتفاقات وحتى تحالفات مع قوى بنى خطابه الانتخابي والسياسي على أن تياره هو البديل لها. وأمام ذلك فقد الرجل وتياره «سائرون» وزنهم السياسي في الشارع، وإن كان ما زال محتفظاً بهذا الوزن في بازار المساومات على تشكيل حكومة جديدة.

أما الإجراء الآخر الذي جرى اعتماده لامتناس نتائج الانتخابات وجعلها بلا أثر، فهو القرار بإعادة الفرز يدوياً لأوراق الاقتراع، ما يعني فرز أكثر من عشرة ملايين ورقة، وهي عملية عرضة لارتكاب الأخطاء، وقابلة للتدخل أو التأثير فيها. علاوة على أن اللجوء إلى الفرز اليدوي يشير إلى ضعف تجهيزات الإدارات المعنية وتخلّفها عن مواكبة العصر الرقمي، رغم كل الوعود التي أطلقت للتطوير الإداري.

وقد بات الجمهور العراقي يدرك بتجربته الحسية أنه يراد للانتخابات ونتائجها أن تمر مرور الكرام، وأن لا تمس معادلات السلطة والحكم والنفوذ، مع ما لذلك من تبعات ملموسة على حياة الناس وشؤونهم اليومية والعملية. ولذلك لم يبدُ مفاجئاً أن تتجدد الاحتجاجات الشعبية على تردي الخدمات الأساسية، بما فيها توفير التيار الكهربائي ومياه الشرب. وقد لوحظ أن الاحتجاجات اندلعت في البصرة والنجف، وهما من المناطق التي تمثل قاعدة اجتماعية للحكم والحكومة. إضافة إلى امتداد موجة الغضب إلى محافظتي ميسان والناصرية. ولم يجد المسؤولون ما يقولونه إزاء موجة السخط هذه سوى تكرار الوعود بأن ينصلح الحال، وأن تجد مشاريع التطوير طريقها إلى التحقيق.

وبينما تمثل محافظة البصرة خزاناً رئيسياً لثروة النفط، فإن هذه المحافظة تشكو انقطاع الكهرباء في ذروة فصل الصيف، إضافة إلى ضالة الكميات المتاحة من مياه الشرب في بلاد دجلة والفرات وشط العرب، وفوق ذلك كله تشكو المحافظة كما سواها من المحافظات من استئثار البطالة في صفوف القوى العاملة التي تزيد عن ٢٠ بالمئة في أوساط فئة الشباب.. ومن المفارقات أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط تعتمد بالدرجة الأولى على عمالة أجنبية لا وطنية. ولأن شيئاً لا يتغير في بلد الرشيد سوى ارتفاع المؤهلات الخطائية للمسؤولين، فإن الاحتجاجات الدورية قد أخذت هذه المرة طابعاً عنيفاً بإحراق الإطارات والتهديد بالاستيلاء على الموانئ وعلى مرافق حكومية. وهو ما حمل رئيس حكومة تصريف الأعمال حيدر العبادي للذهاب إلى عاصمة الجنوب أملاً بتطويق موجة السخط، ونشر المزيد من الوعود الوردية للمحتجين وللوجهاء.

ويسترعي الانتباه اقتصار التحركات الشعبية الأخيرة على مطالب اقتصادية تتعلق بالماء والكهرباء، وفقدان فرص العمل، تماماً كما يجري في الدول الفقيرة التي لا تتوافر فيها ثروات طبيعية كافية. وبهذا نجح الطاغم الحاكم عبر سياسته الاستثنائية وتبعيته للخارج، بجعل بلاد الرافدين في مصاف الدول الفقيرة التي يعاني شعبها ضائقة معيشية متشعبة بلا مخارج أو حلول حكومية. بينما تدور الأرقام المتعلقة بالفساد وهدر المال العام في فلك المليارات. وقد لوحظ أن المرجعية الشيعية العليا قد أبدت تأييدها للاحتجاجات وما تحمله من مطالب واقعية ملحة واجبة التنفيذ واصفة مناطق الجنوب بأنها «الأكثر بؤساً وحرماناً».

وبينما تتواصل موجة الغضب وتنتقل من محافظة إلى أخرى، فإن القوى الفائزة في الانتخابات تنشغل في المساومات بينها على توزيع الحصص والمقاعد في الحكومة المقبلة، ومن دون أن تتخذ من دروس الاحتجاجات هادياً لها أو دافعاً لتشكيل حكومة كفؤة عابرة للطوائف، ومؤهلة لتأمين خدمات حيوية لا غنى عنها، بعد طول تسويق من الحكومات السابقة بما فيها الحكومة الحالية المنتهية ولايتها.

من المؤسف حقاً أن يبقى هذا البلد العزيز الذي تتوافر فيه ثروات طبيعية كبيرة وثروة بشرية غنية يدور في حلقة مفرغة، مما ينعكس بالسوء على حياة ملايين العراقيين، ويسهم في اضطراب حبل الأمن، وفي تبدد الآمال بنهوض دولة دستورية حديثة تمثل جميع مواطنيها ومناطقها، وأن تحافظ الهجرة على وتيرتها، وكذلك نسبة العائدين إلى وطنهم (وهذه نسبة غير مرئية) تماماً كما يحدث في الدول المنكوبة، فيما تصريحات المسؤولين تتغنى بالإنجازات وبالمشاريع العملاقة التي لا ترى النور، فيما يفتقد العراقيون النور نفسه (الكهرباء).

mdrimawi@yahoo.com

رسالة أخيرة

* فوميو إيواي

السفارة اليابانية في بغداد: ٢٠١٨/٧/١٧

خلال فترة عملي في العراق، سألني الكثير من أصدقائي العراقيين عن تجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وكيف يمكن للعراق الاستفادة منها؟. لقد قدمت عدة محاضرات عن هذا الموضوع من وجهة نظري في عدة جامعات عراقية، ولكن بما أن هنالك العديد ممن يسألون هذا السؤال لم يحضروا تلك المحاضرات، أود أن أشارككم اليوم عبر هذا المقال رأبي بشكل موجز. بعد الحرب العالمية الثانية، شعر معظم اليابانيين أن اليابان قد هزمت تماماً رغم كل جهودهم، وشعروا بالخزي لأنهم فشلوا في تقديم النصر لجلالة الامبراطور وفي ترك اليابان الجميلة والمزدهرة التي يعرفونها إلى الأجيال القادمة. هذا الشعور بالخزي كان هو الدافع لإعادة الإعمار بأسرع وقت ممكن. بالطبع كان هنالك عناصر معارضة للحكومة سياسياً في ذلك الوقت ولكن لم يكن هنالك ياباني واحد عارض إعادة الإعمار أو عرضه للخطر، ما يعني أن أغلب اليابانيين بعد الحرب كانوا يعتقدون أن إعادة الإعمار هي أهم أجندة يجب على كل منهم التصدي لها.

تحمل ما لا يحتمل وإطاقة ما لا يطاق، كانت اليابان تحت الاحتلال بعد الحرب لمدة سبع سنوات ولكن حاول اليابانيون أن يكونوا خاسرين جيدين. فعلى سبيل المثال، حُل الجيش الامبراطوري دون أية اضطرابات ودون إطلاق طلقة واحدة لأنهم كانوا على معرفة تامة بأن المقاومة ضد الاحتلال لا تساعد إعادة الإعمار بل فقط تؤخره. أما من الناحية الاقتصادية، وضعت حكومة اليابان آنذاك نظام أولوية الإنتاج ووزعت جميع الموارد المالية والبشرية للصناعات حسب أولويتها مثل الحديد الصلب والفحم، وهذا القرار كان سيجعل اليابانيين أكثر فقراً لأن الموارد لم تكن ستخصص إلا للصناعات الأولوية ولكنهم لم يعترضوا لأنه كان ضرورياً لإعادة الإعمار. حالة اليابان بعد الحرب مباشرة عبارة عن جزيرة منعزلة ولذلك لم يكن هنالك قلق كبير من أية مشاكل مع الدول المجاورة. ومن جانب آخر، لم تكن الولايات المتحدة ودية تجاه اليابان بعد الحرب مباشرة، بل كانت تريد تحديد قدرات اليابان لتصبح أقل مما كانت عليه قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان ليست بلداً غنياً بالموارد الطبيعية وهذا جعل اليابانيين يفكرون أن إعادة الإعمار يجب أن تكون بجهودهم الذاتية وليست بمساعدات خارجية. عراق الماضي والحاضر والمستقبل إذا نظرنا إلى تاريخه في السنوات الماضية منذ ٢٠٠٣، قد نتساءل ما هو دافع عامة العراقيين لإعادة إعمار بلدهم؟ تؤمن اليابان أن إعادة إعمار العراق تحتاج إلى حكومة قوية ونظيفة يمكنها تنفيذ سياسات مختلفة بشكل سريع وبمساعدة الشعب، واليابان مستعدة لتقديم المساعدة لمثل هذه الحكومة والشعب. اسمحوا لي أن أكون صريحاً هنا. أعتقد أن العراقيين يشعرون أنهم ضحايا صدام. وهم بالفعل كانوا كذلك، ولكن العراق بعد الحرب كان محظوظاً من حيث أنه حصل على مساعدات ودعم خارجي ضخم جداً، ورغم ذلك الكثير من العراقيين لم تصلهم الفكرة أنهم يجب أن يقوموا بإعادة الإعمار بأنفسهم. وقد يفكرون أن إعادة الإعمار هو عمل الحكومة فقط. لقد بدأت مسيرتي الدبلوماسية في العراق عام ١٩٨٨ وعملت فيه عدة مرات منذ ذلك حتى بلغ مجموع سنوات عملي في العراق حوالي ٦ سنوات، كانت السننات والتسعة أشهر الأخيرة منها بصفة سفير، ولذا فإن للعراق مكانة خاصة في قلبي وأنا أعرفه منذ ٣٠ عاماً. لم تكن هنالك طائفية من قبل. إن الطائفية داء عضال يتوجب التصدي لها للحيلولة دون تحويل العراق الحبيب إلى شرذم تتقاتل فيما بينها. كما أن انتشار السلاح يؤثر بشكل مباشر على هيبة الدولة. لذا آمل أن الحكومة القادمة ستقود الشعب نحو البناء والازدهار الاقتصادي. ورسالتي الأخيرة لكم هي كالتالي: لقد عملت اليابان بجد للمساعدة في إعادة إعمار العراق، ولكن إعادة إعمار العراق هي منكم ولكم وإليكم. أنتم أهله فلا يستطيع أي أحد سواكم تغيير الأمور، ولا يستطيع أي شخص إعادة إعمار العراق إلا أنتم لأنكم أصحاب القرار في العراق الديمقراطي.

نعم قد تكون هنالك عيوب كثيرة مثل الفساد وانعدام الكفاءة وعدم تلبية تطلعاتكم المشروعة من قبل الساسة، ولكن لا يمكن لأية حكومة أداء عملها دون تأييدكم وفهمكم. فساعدوها حتى تساعدكم ما دامت حكومتكم تحاول أن تقودكم وبلدكم نحو الأفضل مهما كانت مسيرتكم على الدرب مؤلمة وتتطلب منكم التحلي بصبر مثل صبر أيوب.

* سفير اليابان

التظاهرات الشعبية بين الحقوق والحلول العاقلة

*علي حسن الفواز

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/١٨

تكشف التظاهرات الواسعة التي انطلقت في عديد المدن العراقية في الوسط والجنوب عن وجود مشكلات حقيقية، وعن معطيات لمظاهر سوء التخطيط، على المستوى التنظيمي، وعلى المستوى الخدماتي، وبقطع النظر عن اندساس بعض اصحاب النوايا، والمرتبطين بأجندات معينة، فإن الواقع العراقي يؤكد واقعية هذه المشكلات وضعف ورثاثة المسؤوليات السياسية والادارية والتخطيطية في هذه المدن، فالخدمات العامة مثل الصحة والكهرباء والماء والعمل ترتبط مباشرة بالتخطيط، وبمعرفة الحاجة الى مثل هذه الخدمات، والتعاطي معها ضمن الخطط والبرامج والمشاريع السنوية أو التدبّرية..

إن ما يجري في هذه المحافظات، يعكس مدى اللامهنية التي تُدار بها مؤسساتها الخدمية، وعدم أهلية أغلب المسؤولين عليها، فضلا عن ما يشوبها من مظاهر مرعبة للفساد والاهمال والعشوائية، وهي أمور تتطلب الجدية والمسؤوليات الوطنية والتخطيطية، وبعبارة أخرى فإن تضخم مثل هذه المشكلات، وتحولها الى احتجاجات عنفية، والى عصيانات قد تقود البلد ومدنه الى المجهول، لاسيما وأن هناك كثيرا من العوامل الداخلية والاقليمية، وحتى الدولية لها مصالح في تصاعد مثل هذه الاحتجاجات والتظاهرات..

الحديث عن الجانب الدستوري والحقوقى للتظاهرات الشعبية لا يعني ضرورة الوقوف على أسبابها، والتعرّف على طبيعة هذه المشكلات، والعمل على منع تراكمها وعدم معالجتها، لاسيما وأن مشكلات مثل الكهرباء والماء والبلديات والصحة ليست جديدة، ولم تشهد اجراءات حقيقية لمعالجتها، رغم الاموال الكبيرة التي صرفت من أجلها..

الفساد بوصفه مشكلة وطنية..

علاقة الفشل الاداري بالفساد هو الحقيقي لطبيعة هذه المشكلات وتضخمها، فالفساد لا يعني بالضرورة هو السرقة العلنية أو السرية للمال العام، بل يعني كثيرا عدم وجود الكفاءات والخبرات في ادارة الملفات الخدماتية في عديد المحافظات العراقية، فضلا عن غياب التخطيط السنوي والتخطيط الخمسي وغيرهما من البرامج التخطيطية، وربط ذلك بالجدوى، والانجاز، والسقوف الزمنية لانجاز المشاريع المخطط لها..

غياب هذه المعطيات يعني اللجوء الى المعالجات العشوائية، والى الحلول المُلَفقة، والتي ستكون مجالا مفتوحا لمزيد من الفساد، ولتردي الخدمات والبرامج، وهو ما بات واضحا بسبب تراكم هذه المشكلات، مع غياب اية اجراءات حقيقية لمعرفة خصوصية هذه المحافظة أو تلك، لا سيما تلك المحافظات التي تزخر بطاقات بشرية، وبمؤسسات حقيقية، والتي كان لحضورها دور فاعل في التنميات الوطنية، ففي مدينة البصرة هناك عديد من المصانع الكبرى مثل البتروكيمييات، والسمنت والورق والسكر وغيرها، والتي كان يعمل فيها أكثر من مئة عامل وموظف وبمستويات متعددة، وأن عطالة هذه المصانع مقابل تضخيم

الاستيرادات العشوائية يثير كثيرا من الاسئلة عن طبيعة الجهات التي تقف وراء ذلك، وضرورة العمل على معالجة هذا الواقع من خلال اجراء المسوح والدراسات العملية والعلمية والتي يمكن أن تُعيد الحياة اليها، وأن تُسهم في التخفيف من عبء البطالة، ومن تضخم الاستيراد غير الضروري، وباتجاه دعم برامج التنمية في المحافظة.

وهذا مايمكن تعميمه على محافظات أخرى تملك مجالات عملياتية يمكن أن يُعاد النظر فيها، والتعاطي معها كحقائق تتطلب ارادات سياسية واقتصادية، والى تخطيط واقعي يمكن أن يُعزز مسار الصناعات الوطنية وحضورها، وقطع يد الفساد والفاستدين ممن وجدوا في عشوائيات الاستيراد العبثي مجالا لتعطيل التنمية الوطنية وقطاعاتها الاقتصادية العامة والخاصة، فضلا عن تضخيم البطالة، وتوطين الازمات والمشكلات في الحياة العراقية..

الحلول العاقلة

النظر الى التظاهرات بعين عاقلة سيُفضي بالضرورة الى حلول عاقلة، فتردي الخدمات في هذه المحافظات واضح للعيان، وهو يتطلب اجراءات تستند الى التخطيط، وليس الى خيار سد الذرائع، حتى لا تتكرر ذات المشكلات في العام القادم، والتعاطي مع الجانب الحقوقي والدستوري للمتظاهرين بمواقف مسؤولة، تقوم على حماية المال العام وعلى المتظاهرين، وتأطير هذه العلاقة في سياقات الديمقراطية، حتى تتكرس هذه الديمقراطية من جانب، مقابل كشف الذين يعمدون الى الاضرار بها، وبالمال الوطني وتشويه هذه الحقوق والاستحقاقات التي تحتاجها المدن العراقية عموما..

إنّ العمل على تبني الاستراتيجيات الوطنية والخطط القابلة للتنفيذ هو الخيار العملي، وهو التوجّه الذي ينبغي أن نُؤسس عليه رهاناتنا الوطنية، وأن تتم اعادة النظر، وعلى وفق اسس مهنية وقانونية بعمل مجالس المحافظات، فهي مؤسسات مترهلة من جانب، وذات طابع حزبي وتفتقد للمهنية بشكل عام من جانب آخر، فضلا عن العمل على تأطير عمل وانجاز المشاريع الكبرى في المحافظات بسقوف زمنية، ومن جهات معروفة وبعيدة عن لعبة المزايدات التي تكرست للاسف في الخدماتي، والتنسيق الفاعل والاشراف العملي من قبل جهات برلمانية متخصصة، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في ذلك، وأن يتم الاعلان عن هذه المشاريع في وسائل الاعلام لكي تكون واضحة ومعروفة، وخاضعة لرقابة الرأي العام الذي يحتاج مثل هذه المشاريع في التقليل من معاناته والحد من مشكلاته التي تضخمت وصارت عبئا وطنيا ضاغطا..

ملف الديون.. شعبنا ليس جاهلاً وهمجياً.. والمخلصون كثرة

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/٧/١٨

اكتب يومياً افتتاحية في "العدالة" التي اسستها عام ٢٠٠٣.. وعندما طلب مني شهيد المحراب قدس سره ان تكون جريدة "المجلس الاعلى"، شرحت اهمية بقائها مستقلة، فاسس المجلس "الاستقامة". ولأن الافتتاحية تُنقل لـ "الفيستوك" والمواقع والصحف، فان كثيرين يسألون محقين.. ولتعذر الاجابة، شرحت مراراً، بانني ساجم الملاحظات واعلق عليها بافتتاحيات. هناك مزورن يصدقون اكاذيبهم. وآخرون يرددون، هذا شعب جاهل وهمجي. وهذان وجهان لعملة واحدة.. ظلم من يعمل خيراً، وظلم شعب عظيم ومضحى وواعي، فهؤلاء بطرفيهما يسمعون الضجيج والصراخ ويجهلون انه ضجيج الحركة وصراخ الوليد، ويرون الاخطاء والدماء، ويجهلون انها اخطاء العاملين والمخاضات الكبرى.

يسأل البعض عما فعلته عندما كنت مسؤولاً؟ لاشك ارتكبت اخطاء تتعلق بضرورات العمل، لكن بالمقابل وبعيداً عن التبجح والضجيج، وازهاراً للحقيقة التي لا تخصني فقط بل تخص كثيرين غيري، أطرح -كمثال عند تسلمي المالية في حزيران ٢٠٠٤، في حكومة علاوي التي أعطيت صلاحيات تشريعية- ملفاً حققنا فيه منجزاً لم يحققه غيرنا في العراق، ولا في اية دولة اخرى.

كان معلوماً ان عهد الحكومة سينتهي بعد اشهر باجراء الانتخابات. طلبت في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء، تخويلي كوزير للمالية المسؤولية والصلاحيات الكاملة للملف، الذي كانت تتنازعه العدل والتخطيط والخارجية والمالية. فصدر أمر رئيس الوزراء (مع حفظ الالقاب)، وبقي دعمه ونائبه برهم صالح وبقية الوزراء اساسياً للنجاح. طلبت من وكيل الوزارة عزيز جعفر للقاء في عمان بالشركات العالمية المختصة بالاستشارات القانونية/المالية، واتفق مع شركة "كليري كوتليب Cleary Gottlieb". وبالفعل اجتمعنا في تموز بداري في الكرادة بـ"لي بوشيه Buchheit Lee"، الخبير الكبير للشركة، وقسمنا الدائنين.. (أ) دول نادي باريس، فالاتفاق معها مقدمة للاخرين.. (ب) بقية الدول.. (ج) الشركات.. (د) دول الخليج. وعملنا (المالية والمركزي) كفريق باعلى درجات المهنية والتعاون. تأسست فريق العمل الذي ضم الشيببي وعزيز جعفر ومظهر محمد صالح وأحمد البريهي وآخريين، والعراقي كاظم العيد الخبير السابق في صندوق النقد متبرعاً. حتى ذلك الوقت لم يتدخل الامريكان او غيرهم، مع الاقرار انه لولا مساعدتهم وغيرهم لاحقاً لما استطعنا انجاز هذه المهمة المعقدة. اتفقنا على ٨٠٪ كتحفيض، وطالبنا بـ ٩٠-٩٥٪، وكلاهما خارج شروط نادي باريس، الذي لا يعطي لدولة متوسطة الدخل اعفاءً يتجاوز ٦٠٪ تقريباً.

كانت امامنا مهمتان اساسيتان: (أ) تسوية حجم الديون Reconciliation مع الدائنين دولاً وشركات، وكلفنا مؤسسة "ارنست اند يونك" بالمهمة، وكان حجمها حوالي ١٢٠ مليار دولار.. (ب) انجاز سلسلة اجراءات معقدة مع "صندوق النقد" وصولاً لـ "ترتيبات الانتظار" SBA كشرط لنادي باريس. كانت اجتماعاتنا ومخاطباتنا يومية، وتفصيلها ووثائقها تحتاج لمجلدات. توزع الفريق مهامه. ولأن "المالية الفرنسية" تعمل كسكرتارية لـ "نادي باريس"، زرت -يرافقني كريم هاشم، سفيرنا الحالي للمغرب- الرئيس ساركوزي، وكان يومها الوزير المسؤول، وطلبت المساعدة وقدمها فعلاً.. وبالفعل وبسرعة غير مسبوقه في تاريخ الديون استطعنا استكمال كافة المستلزمات، وتقرر دعوة اعضاء النادي في تشرين الثاني/نوفمبر. قبل الاجتماعات قابلت والشيببي مستشار الرئيس شيراك، واستخدمنا ثقل المرجعية المحترمة جداً من الفرنسيين، إذ كان لفرنسا والمانيا وروسيا موقفاً يتكلم عن ٥٠٪ فقط.. كسينا فرنسا، وطرح الالمان ٧٠٪. وتعليق ١٠٪، حسب اسعار النفط المستقبلية.. رفضنا الطرح، وساعدنا الامريكان لاقتناع الالمان خلال مؤتمر G20 في برلين.. واتفق في نوفمبر الرئيسان بوتين وبوش في سانتيجو (الشيلي) منح العراق ٨٠٪. وفي ٢١/١١/٢٠٠٤ وبعد اجتماعات لمدة ١١ يوماً متواصلًا، وقعت في باريس الاتفاق النهائي مع دول النادي، وهو وثيقة طويلة تحدد المراحل والمواعيد والمستلزمات واعفائنا ٨٠٪، شرط عدم اعطاء الدائنين الاخرين اية نسبة اقل.. فوصل المجموع لحوالي ٩٠٪، بسبب إلغاء البعض كامل دينهم، ولتسديدنا الشركات ١٠,٢٥ سنت مقابل كل دولار دين. وقد تولى المهمة بعدي الاخوان علي علاوي وباقر صولاغ. فكان ذلك انجازاً عظيماً لا ينكره الا المعاندون، وفر للبلاد ما يعادل موازنات سنوات عدة، وهذا ما لم يحصل ليومنا لدولة متوسطة الدخل كالعراق، او لدين بهذا الحجم.

مكافحة "الشعب" أم مكافحة "الشغب" في العراق

*حامد الكيلاني

صحيفة (العربي الجديد) السعودية: ٢٠١٨/٧/١٨

انتقل العراقيون في ذروة ثورة الحرّ التموزية المتكررة إلى تلمّس طريقهم نحو ثورة الأحرار عندما ارتقت حناجرهم الغاضبة لتغادر تفاصيل الخدمات إلى جذر أزمتهن ومأساتهن ومصيبتهم، لتنال من الاحتلال الإيراني، وذلك بالهجوم على مقرات الأحزاب ذات الماضي الراسخ في خيانة الوطن والأمة. مقابل ثورة الأحرار تداعت قوى المطافئ من المحليين والصحافيين والإعلاميين والسياسيين، بل حتى من القيادات المتواطئة مع عملية الاحتلال والمحاصصة والتي سعت إلى تقديم نفسها في مناطق فكرية محايدة أو منتقدة للأداء السياسي الحكومي، لإرباك الثورة ومحاولة التصيّد في خطاب عقلنة الشارع المنتفض بالحديث عن مفارقة حرمة المال العام ومؤسسات الدولة ومرافقها، خوفاً من أن تنالها أيدي المتربصين المندسين في التظاهرات" والحجة أنها أموال الشعب وسيدفعون ثمنها من أموال نفطهم وخزينتهم. ليس هذا فقط، فالمبررات والأصوات الانتهازية ورد معظمها من المنتفعين والكتبة في المكاتب الاستشارية لإدارة دولة حزب الدعوة والذين هم بحق بعض فيلق الإعلام في الحرس الثوري ومن المفكرين الذين طالما نظروا لولاية الفقيه وصادرات الخميني ومن بعده الخامنئي ووصلت ببعضهم، وهو مدام فخر لهم ولا يحتسبونه إلا من مكارم التذلل، أن يتوسلوا بتقبيل شمع نعل المرشد ليشمل العراق برحمته ويزيل الخونة من حكم العراق ويقضي على الفاسدين والصوص.

هل هناك التباس أكثر من هذا في مفاهيم الانتماء إلى مشروع الاحتلال الإيراني؟ لذا تكالبت مكيفات النظام السياسي لتبريد أعصاب المنتميين إلى ثورة الحرّ لعزل أصوات الأحرار من بينها، ثم النيل منهم كل على حدة. فالجموع الثائرة لدرجة الغليان من نقص الكهرباء وانعدام الماء الصالح للاستخدام البشري وقلة فرص العمل، يمكن التعامل معها وضبطها بوسائل بدائية وبأسلوب الترضية العشائرية أو الأبوية والأوامر الورقية لرئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي استمع جيداً للغاضبين وهم يهتفون ضده وضد حزبه ونظامه وضد عمالتهم.

كانت أصوات المتظاهرين يتردد صداها في إيران، حيث تجتاز شط العرب المبتلى بذاكرة جثث الحرب للآلاف من شباب العراق الذين أجّلوا بشجاعة نادرة لن يعرف فصولها إلا من تعايش معها وذاق ويلاتها وجربّ طعم أفواج الراحلين من الأصدقاء، هؤلاء الرجال أجّلوا وصول الأحزاب الإيرانية وميليشياتها الطائفية الحاقدة على كل أهل العراق، وبالذات من هم من عرب الفرات الأوسط والبصرة وجنوب العراق عموماً قياساً إلى تجربتهم في ردع العدوان الإيراني إبان حرب الثمانينات.

لأنهم بجهالتهم يسقطون من حساباتهم الطائفية الأكثرية من أهل الجنوب وينظرون إليهم كمجرد كتلة بشرية في خدمة أهدافهم وعلى أهبة الاستعداد لتكون، بإشارة من فتوى مرجع ديني أو رئيس ديوان عشيرة أو زعيم حزب طائفي، جزءاً من ميليشيا مسلحة تحت إمرة خدم ولاية الفقيه.

تناست أحزاب السلطة الحاكمة في عراق ما بعد احتلال العراق أن أهل الجنوب هم من أبناء العروبة، والأكثر حماقة أنهم تجاهلوا أن يوفروا لهم أبسط مقومات العيش والبقاء على قيد الحياة. رهانهم أن الولاء للمذهب والطائفة يجبُ الحياة ويُعيبُ الأصول والانتماء للوطن ولتاريخ الأسر الكريمة وكفاح رموزها سواء في الثورة على المحتلين أو في نضالاتهم السياسية والفكرية والفنية والدبلوماسية.

الغوص في أرومة أهل العراق غوث لكل من ترتبك لديه وحدة المواطنة والمصير، فأشجار الأنساب تختلط فيها الجذور والفروع بأمة العرب، بل إنها تمتزج بالقوميات الأخرى والمذاهب الإسلامية وتتعداها، لمن لا يدرك معنى وأسباب التنوع في العراق، إلى الأديان بحكم الاحتماء وأعراف "الدخيل" والاستجارة بملاذ آمن من خوف وعطش وجوع.

ثلاثة أطواق يتحدث عنها حيدر العبادي أثناء لقاءاته في مدينة البصرة لحماية مقرات أحزابهم ومنازل الفاسدين من قاداتها وبظلمهم تحضر حماية المنشآت النفطية والحكومية، وهذه الأطواق يصفها الناطق باسمه بنعومة لا نمك معها إلا الابتسام لهذا القرف الوظيفي المذل الذي يبرئ القتلة من جرائم قتل العراقيين وتدمير مدنهم وتجويعهم والتفريط بكرامتهم.

ماذا لديهم لمكافحة "الشعب"؟ استعمل خراطيم المياه من السيارات الحوضية التي اقترحتها أحدهم لحل مشكلة عطش البصرة، لكن العراقيين باتوا يفرحون بالمياه لمكافحة شغب الحرارة" ولديهم أيضا القنابل المسيلة للدموع والهرات والرصاص المطاطي والكاميرات التي تلتقط المندسين لملاحقتهم بعد أن يهدأ تموز، ولديهم كذلك الميليشيات بواجباتها الوطنية والسياسية والتأديبية، ومنها ما يمكن أن يأتي كدعم من بيروت أو من طهران أو من سوريا، أو يتم تناقلهم كأفواج زوار للعتبات المقدسة.

حكمة نوري المالكي، زعيم حزب الدعوة الإيراني، ينبغي أن تشرح لمن التبس عليهم الأمر في لهيب تموز ٢٠١٨" فالحرب الأهلية التي توعد بها العراقيين في حالة تأخير الانتخابات عن موعدها أو إعلان نتائجها وتحذيره المتكرر من مخاطر الفراغ الدستوري، تتحقق في قطع إمدادات الكهرباء من إيران، وقطع الأنهار العذبة من إيران إلى البصرة، وقطع أي احتمال لحدوث تغيير في النظام السياسي الحاكم حتى ولو من داخل الكتل الطائفية، لأن ذلك سيؤدي إلى انفراط تدريجي في الولاء المطلق لأوامر ملاي طهران بفعل الزمن وتآكل الجيل الذي قاتل ضد الوطن الأم.

ما أقدمت عليه ثورة الأحرار ضد عملاء المحتل الإيراني من تجربة دمائها، أن كل أطواق الحماية والتمترس بسلاح الدولة أو بالأحرى سلاح الميليشيات وصبات الكونكريت ومعها القوانين وأنظمة وأجهزة العنف، لن تجدي يوم تتسع الثورة إلى عمل وواجبات يومية، حينها لن تحاصرها دولة تتعاطى بالفساد والرشاوى حتى مع إخماد مطالب مشروعة تتعلق بتوفير المياه أو الكهرباء أو العمل.

الميليشيات الرئيسية تصف وجودها بالعمل السياسي كقوة للدولة وترصين لأمنها، بمعنى أن الإرهاب ستتم قطعا السيطرة عليه إن بانتفاء الحاجة للعمليات الإرهابية أو بتوجيه الإرهاب لأهدافها في التوقيت والمكان المطلوبين أو بمقارعة العصابات والمافيات لأنها فعلا لا تخفى عليها وسائل نضالها السري والعلني حيث التنسيق والاتصال والتكليف والاعتيالات وكواتم الصوت ومكائد الإيقاع بين الجماعات السكنانية في خبرة طويلة أثمرت عن دولة ونظام حكم يعرفان كل صغيرة وكبيرة عن كيفية تهديم وتخريب وإشعال الحرائق في مؤسسات الدولة أو تصفية الآخرين.

لكن الحياة تنتصر في النهاية حيث لا حياة دون ماء أو طعام أو عمل أو كهرباء أو كرامة إنسانية. العراقيون لا يمكنهم العيش على وقع سياسة بقاء الحال على ما هو عليه، ليشرّبوا الطائفية ويتناولوا الفتاوى ويختلفوا على العمالة للإيراني أو الأمريكي، أو ليقتتلوا في ما بينهم لينتهوا إلى مقابر توحدتهم كإخوة يتصافحون تحت ثرى العراق ويعتذرون لبعضهم.

العراق.. ساحة صراع النفوذ الجديدة بين السعودية وإيران

*حمزة سيد

الخليج الجديد: ٢٠١٨/٧/١٨

بعد عدة أيام من مظاهرات واحتجاجات شعبية عراقية خاصة في المحافظات الجنوبية" احتجاجا على تدني الخدمات المقدمة وانقطاع الكهرباء وتفشي الفساد وانتشار البطالة، أعلن عن زيارة وفد وزاري عراقي للمملكة العربية السعودية.

وكانت الشرارة الأولى للمظاهرات العراقية احتجاجات أهالي مدينة البصرة على قطع الكهرباء الذي كان بفعل وقف تصدير إيران كهرباءها إلى العراق لعدم تسديد أقساط متأخرة، تاركة العديد من السكان دون طاقة.

وبعد أن فشلت محادثات عراقية إيرانية لحل المشكلة، يريد العراق الآن من السعودية حل أزمة الطاقة، أحد أكبر أسباب وجود الاضطرابات، وسيزور وزير الكهرباء العراقي «قاسم الفهداوي» المملكة العربية السعودية لتوقيع صفقة للطاقة.

وكما يرى متابعون فإن وجود إيران في العراق يعكس الحاجة الاستراتيجية المستمرة لطهران في توسيع نفوذها الإقليمي نحو الغرب.

وبدورها، تبحث المملكة العربية السعودية، كمنافس طبيعي لإيران، عن فرص لتذكير طهران بأنها لا تزال ندا لها، والرحلة التي سيقوم بها الوزير العراقي هي مجرد تذكيرة لإيران بأن تأثيرها في العراق لا ينبغي أن يؤخذ كأمر مسلم به.

ويتوجه وفد وزاري عراقي، اليوم الأربعاء، إلى السعودية، لبحث إمكانية التزود بالكهرباء، كما سيوقع وزير الكهرباء العراقي «قاسم الفهداوي» صفقة للطاقة مع المملكة.

وقال وزير التخطيط العراقي «سلمان الجميلي» في بيان للوزارة، إنه سيرأس وفدا يتوجه إلى مدينة جدة السعودية، يضم وزراء النفط «جبار لعبيبي»، والكهرباء «قاسم الفهداوي»، والنقل «كاظم الحمامي».

وأوضح أن «الوفد العراقي سيبحث مع الجانب السعودي عددا من القضايا والملفات المهمة في إطار عمل مجلس التنسيق العراقي . السعودي».

وبيّن أن «ملف الطاقة الذي يشمل الكهرباء والوقود، سيكون أحد أهم الملفات التي سيتم بحثها مع الجانب السعودي».

وأوقفت إيران تصدير الكهرباء إلى العراق في ٦ يوليو/تموز الجاري، وأكد وزير الطاقة الإيراني، «رضا اردكانيان»، أن وقف تصدير الكهرباء للعراق «يتسق مع الاتفاقية المبرمة بين البلدين من أجل منح الأولوية لسد احتياجات البلاد».

واستخدمت الشرطة العراقية، أمس الثلاثاء، الهراوات والخراطيم لتفريق نحو ٢٥٠ محتجا تجمعوا عند المدخل الرئيسي لحقل الزبير النفطي الضخم، وسط تصاعد التوتر في مدن في جنوب العراق بسبب تدهور الخدمات العامة.

وتعهد رئيس الوزراء العراقي «حيدر العبادي»، في مؤتمر صحفي أسبوعي بالعمل مع المحتجين لمكافحة الفساد، وقال إن الحكومة ستسعى لتحسين الخدمات.

ومن بين مطالب المتظاهرين، تحسين أوضاع الكهرباء التي تشهد انقطاعاً شبه دائم، خصوصا في المحافظات الجنوبية العراقية.

صراع الأجنداث في العراق

*يونس السيد

صحيفة (الخليج) الاماراتية: ٢٠١٨/٧/١٨

الاحتجاجات الشعبية الغاضبة التي اندلعت في البصرة، وامتدت إلى محافظات جنوبي العراق، أعادت خلط الأوراق على وقع السجال السياسي حول تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، التي تمهد لتشكيل الحكومة الجديدة، بمواكبة عملية إعادة العدّ والفرز اليدوي، ما فتح الباب أمام دخول أجنداث داخلية وخارجية على خط الأزمة. شرارة الاحتجاج التي اندلعت بشكل عفوي في البصرة" المحافظة التي يفترض أنها الأغنى في البلاد والتي تضم أكبر حقول النفط، لكنها الأكثر معاناة بسبب البطالة ونقص الخدمات وانقطاع الكهرباء وشح المياه سرعان ما وجدت نفسها تتجاوز المضامين المطالبية والخدمائية، إلى توجيه رسائل سياسية حين تحولت إلى ساحة للاستثمار، من قبل جهات داخلية وخارجية على حد سواء.

ورغم عدم وجود قيادة واضحة للمحتجين" الأمر الذي يصعب إمكانية القيام بتسويات معهم، إلا أن تصعيد منسوب الاحتجاج وإحراق مقرات حزبية وحكومية، بات يندرج بتحولها إلى انتفاضة شعبية ذات مضامين سياسية واجتماعية بامتياز.

الملاحظة الأساسية هنا، هي اقتصر فورة الاحتجاج على محافظات الجنوب، رغم أن باقي المحافظات العراقية قد تكون أكثر تهميشاً وأكثر معاناة، خصوصاً أنها كانت ساحة حروب «داعش» الكارثية، ما يعني أن هناك صراعاً داخلياً له امتدادات خارجية، مرتبط أساساً بحلفاء إيران وواشنطن العراقيين، وبما سيستقر عليه الحال، مع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

يمكن ملاحظة ذلك منذ البداية، حيث كانت شرارة الاحتجاج هي انقطاع الكهرباء في ظل لهيب شهر يوليو/تموز، سرعان ما تبين أنه ناجم عن وقف تمويل إيران لخطوط الطاقة العراقية، بسبب ما قيل إنه تراكم الديون على بغداد. وربما يفسر ذلك، لماذا انصب الغضب الشعبي على إحراق مقرات أحزاب تعتبر موالية لإيران. وبينما رأى دعاة الإصلاح أن الاحتجاج يوجه رسالة واضحة ل طهران، يعتقد البعض الآخر أن طهران قادرة على قلب الطاولة، والاستفادة من هذه الاحتجاجات بإعادة تزويد خطوط الطاقة العراقية بالكهرباء، والظهور بمظهر المنقذ والحريص على رعاية البيت العراقي، والأهم من ذلك، هو الرد على العقوبات الأمريكية، بأنها قادرة أيضاً على إرباك أسواق النفط، بعرقلة إنتاج جزء مهم من نفط العراق.

بهذا المعنى، يتضح أن إيران تحاول الاستفادة من الاحتجاجات في خلخلة الحسابات الداخلية، وتمكين القوى الموالية لها من تشكيل الحكومة الجديدة، ودفع «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر، الذي حل في المرتبة الأولى في الانتخابات، إلى المعارضة أو الدخول في تحالف تكون الغلبة فيه للقوى الموالية لإيران، بينما يسعى الإصلاحيون بدعم من واشنطن، إلى دفع طهران لثمن الهبة الشعبية، بهدف الخلاص من حكومات المحاصصة والطائفية.

لكن يبدو أن العبادي لا يزال هو الخاسر الأكبر من هذه الغضبة الشعبية، رغم الوعود والمسكنات التي يقدمها، ما لم يكن للعراقيين رأي آخر.

younis898@yahoo.com

التغيير الى اين؟ الممكن والمستحيل؟

*د. عادل عبدالمهدي :

صفحة الكاتب: ٢١/٧/٢٠١٨

التغيير سنة الحياة ومطلب الجميع، فمن هي قوى التغيير واهدافها؟ فلنسلط الضوء اكثر عسى ان تتوضح الصورة.

١- قوى تطالب بالتغيير.. تعرف ما ترفض، وليس دائماً ما تريد. وأهمية هذه القوى سعتها واخلاصها وعفويتها، رغم عدم ثباتها وقلة انتظامها.. فهي رصيد دائم للقوى الاخرى، دون ان تكفي بمفردها لاحداث التغيير.

٢- قوى تعرف ما تريد وما ترفض. فهي قد ترفض النظام الحالي، وتسعى لالغاء الدستور، وتأسيس نظام جديد بقوى جديدة، وتتمتع بدعم مهم داخلي وخارجي. وهناك وقائع كثيرة تساعد على ترويح طروحاتها. فالحكومات المتعاقبة نجحت بالقليل وفشلت بالكثير في اعادة البنية التحتية، وتحسين الخدمات، وتحقيق الاستقرار النهائي للامن، وتقليص البطالة وانهاء الهدر والفساد وتطبيق الدستور والقوانين، والتحايل للبقاء في السلطة. رغم ذلك فان مشروع التغيير لدى هذه القوى يصطدم بعوائق جوهرية. وهذه القوى نوعان.

٣- اولاً قوى ملغومة بقوى ارهايية كـ "داعش" او من بقايا النظام القديم.. وهذه عند تحركها للتغيير ستطلق بدورها قوى اكبر بكثير منها للتصدي لها، كما حصل في اجتياح الموصل. وثانياً قوى مستقلة، وامام هذه القوى طريقان..

أ) الطريق اللادستوري والحكم الفردي العسكري او شبه الديمقراطي.. الذي قد يحظى ببعض التأييد الداخلي والخارجي، لكنه سيصطدم مباشرة بعجزه الذاتي وانتظام القوى ضده.. فالقوى الحاكمة الكبيرة والمسلحة والتي يسهل انتقادها اليوم لفشلها في ادارة الدولة، سيصعب تسوية الامور معها، اذا ما اصبحت نصفها في الشارع ونصفها في الدولة. فالعنصر الاساس للنجاح سيكون التعبئة.. وهذه لن توفرها الاساليب القمعية والعنفيه. خصوصاً، ان التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية تغيرت تماماً عن الستينات والسبعينات عندما كان الميزان النفطي قادراً على احتواء الزيادات السكانية وتوفير اموال فائضة قادرة على اسكات القوى الشعبية بالجزرة والعصى..

ب) الطريق الدستوري والانتخابي، وهنا ستعاد نفس الاسئلة السابقة على من سيجلس حول الطاولة؟ ما هي مطالب اطراف مجتمع منقسم بين طوائفه وقومياته ودياناته وتوجهاته الوطنية والخارجية؟ ليكون بالامكان صياغة دستور بديل والرضى بقانون انتخابات جديد، وهلمجرا.

٤- القوى التي خاضت اربع دورات تشريعية او بعض هذه القوى، او قوى من داخلها، انقلبت او انشقت، فتسعى لاستثمار الظروف، ولتتحد معها بعض القوى اعلاه. فكما قلنا فان التعبئة ضرورية للتعويض عن سلاح العنف والقمع. فتسعى لتطبيق الدستور والقوانين السائدة، او اجراء التعديلات اللازمة عليها.. وعمل اصلاحات شجاعة تسمح بالخروج من عنق الزجاجة. لكن هناك عقبات امام هذه القوى:

أ) انها لن تمتلك في ظل قوانين الانتخابات الحالية لا اغلبية ولا الية لشرعنة سلطتها بسبب مفهوم الاكثريية النيابية الذي يقود بالضرورة للمحاصصة..

ب) ان تتمتع هذه القوى بفهم ووعي وتعبئة قادرة على اعادة تكييف السلطة، قبل ان تكييفها وتقولبها السلطة، لتصبح بدورها جزءاً من قوى الجمود والعرقلة..

ج) فقدان الثقة والهوة الواسعة بين الجمهور والطبقة السياسية.

٥- يبقى التغيير ممكناً، ويتطلب بقاء التعبئة ووعي الظروف الممكنة والمستحيلة:

أ) ان تستمر وسائل الضغط، كالتظاهر والاحتجاج السلمية غير المعرقلة للمصالح. فاسرع وسيلة لاجهاض الاحتجاج والتغيير هو لجوئها للعنف، في وقت تمتلك فيه حريات واسعة ومقبولية عالية..

ب) الاسراع بتشكيل الحكومة، ووضع برنامج بالارقام والتواريخ لتجهيز الماء والكهرباء والخدمات واستيعاب البطالة وسيادة القانون والامن ومحاربة الفساد وانتشار الاعمال والنشاطات خلال فترة محددة ك(١-٢ سنة) مثلاً..

ج) تغيير قانون الانتخابات، بما ينهي احتكار الاحزاب والمحاصصة، والذهاب اما لاعلى الاصوات، او للدوائر الصغيرة، ولتفرز الانتخابات الكتلة النيابية الاكبر، اما باعادة تفسير المحكمة الاتحادية، او عبر قانون الانتخابات، ليتسنى تشكيل الحكومة الجامعة للمكونات وفق الدستور خلال ايام.. حكومة اقلية وطنية لا تفرزها الصفقات، بل الانتخابات، وفق منهاج عملي واضح، مع حماية المعارضة وفق حقوقها الدستورية..

د) العمل بالدستور والقوانين السائدة لتطبيقها او تعديلها، او لتشريع بدائلها..

هـ) الاعلان ابتداءً عن انتخابات مبكرة، في حالة الفشل في المواعيد والارقام.

المطاطية تفسد مظاهرات العراق

*سوران علي

ايلاف: ٢٠١٨/٧/٢١

مسك العصا من المنتصف والمطاطية كانت ولا تزال الطابع الطاغي والسمة الابرز لمواقف معظم الجهات والاطراف السياسية والشخصيات المؤثرة على الساحة العراقية على حد سواء فيما يتعلق بالمظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها المدن الجنوبية الشيعية للعراق منذ حوالي اسبوعين، وقد تلخصت جميعها في ان التظاهر السلمي للمطالبة بالخدمات الاساسية حق مكفول واجراء مشروع للمواطنين وفي الوقت نفسه يعتبر الاعتداء على المؤسسات الحكومية والاقتصادية جريمة تضر الشعب والبلد، متخذة بذلك حدا وسطا دون اللجوء الى تأييد احدي الجهتين كليا.

وشددت مواقف المراجع العليا ورجال الدين وزعماء الكتل الفائزة بالانتخابات التشريعية الاخيرة وحتى مسؤولي الحكومة العراقية والممثل الخاص للامم المتحدة في العراق والولايات المتحدة ايضا، شددت على مشروعية ما يطالب به المحتجون واستنكرت مواجعتهم بالعنف مع الحرص على محافظتهم على الممتلكات العامة وعدم المساس بالمرافق الحكومية الحيوية، مواقف اتسمت بالحرص على أرضاء الطرفين (السلطة والجماهير المحتجة) وعدم تفضيل احدي الكفتين تحسبا لتفسيرات سياسية قد تعرض مصالح اصحابها للخطر وخشية من اتهامها بالانحياز.

المغزى من المواقف المعلنة واضح تماما وهي سياسية بالدرجة الاولى، فهي لا ترغب بكسب احد الطرفين وخسارة الآخر، بل تريد ارضاء كليهما معا وانتقادهما في نفس الوقت، حتى تظهر انها تقف مع تطلعات الشعب ومطالبه من جهة وتدعم دولة المؤسسات والبنى التحتية القوية من جهة اخرى، وبالتالي تحافظ على تأييد الشارع ولا تخسر فرصة انخراطها في السلطة والمتمثلة في الحكومة المقبلة في الوقت نفسه.

الميوعة الفاضحة في هذه المواقف انعكست سلبا على دعم المظاهرات المطالبية التي لم تجد من يتولى قيادتها ويعبر عن مساندتها علنا ويدافع عنها بقوة ضد محاولات تصويرها كغوغاء واتهامات بتحريكها وفق ميول مندسين او اياد خارجية محرضة، الامر الذي يهدد بأجهاض الحراك الشعبي قبل نيل اهدافه، فهناك فئة تحاول ركوب موجة الاحتجاجات العارمة للوصول الى اهداف عاجزت عن تحقيقها عبر صناديق الاقتراع او على طاولة التفاوض ومن السهل عليها ترك المحتجين والمتظاهرين وحدهم في منتصف الطريق بمجرد اطمئنانها على تأمين مبتغاهما في السلطة، وهذا ما جعل المظاهرات تفتقر الى تنظيم منسق وتبقى دون قيادة صريحة تتحدث بأسمها وتسعى لايصال مطالبها وتتفاوض لتحقيق اكبر قدر منها ولاسيما خلال الايام الاولى من اندلاع الاحتجاجات.

توقيت الاحتجاجات التي جاءت في خضم عملية اعادة العد والفرز اليدوي المثيرة للجدل لاصوات الناخبين في بعض المحافظات العراقية ووقوع البلد في فراغ برلماني وتعاضم سلطة الحكومة الحالية التي لم يبق لها الكثير حتى تتفرغ لتصرف الاعمال، لم يخلو من ايعاءات سياسية ايضا، فالبصرة المحافظة النفطية والقلب الاقتصادي النابض للعراق والتي مثلت فتيل الاحتجاجات في عدة مدن اخرى، لم تكن افضل حالا منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ بل شهدت خلال الاعوام التي سبقت ظهور داعش احتجاجات متواصلة تنادي برفع الغبن عنها وانصافها، ما يفسر وجود اغراض سياسية غذت المظاهرات ودفعت الشارع الى مجابهة حكومة في اواخر ايام حكمها.

حتى ان الهدوء النسبي الذي اعقب اياما من غليان الشارع جنوبي العراق لم يأت بتأثير اعلان المواقف حول ما يجري، وانما لعبت الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة من تشكيل لجنة لمتابعة المطالب وتخصيص مبالغ ضخمة لدعم المشاريع الخدمة وآلاف التعيينات والمسعاي الحثيثة لمعالجة مشكلة مياه الشرب والكهرباء، لعبت دورا كبيرا في تهدئة المواطنين الغاضبين، ولكن يبدو ان التحريض قد دفع المتظاهرين الى رفع سقف المطالب والانخراط في جولة جديدة من التظاهرات ربما ستكون اكثر عنفا من سابقتها.

موجة الاحتجاجات كانت مناسبة اغتنمتها الاطراف المتنافسة لارسال رسائل مبطنة الى جهات محددة في السلطة تعجز عن الافصاح عنها علنا، وطالما لم يدرك المحتجون انهم اصبحوا عرضة للاستغلال لاهداف لا تمت لمطالبهم بصلة فسوف تبقى مظاهراتهم تدور في دائرة مفرغة لن تقدم او تؤخر شيئا.

*صحفي من كردستان العراق

الشائعات والرأي العام العراقي

*عباس الصباغ

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٢١

ابسط مفهوم للشائعة يشي بالفوضى الاعلامية الخلاقة التي ضربت المشهد العراقي غداة التغيير النيساني ومدى تأثيرها السلبي في الرأي العام العراقي عموماً، حيث تكتظ بعض المواقع الالكترونية ووسائل الاعلام التي تندرج تحت مسمى الصحافة الصفراء، فضلا عن الكثير من مواقع التواصل الاجتماعي غير المنضبطة بما لا يحصى من الاخبار والمعلومات المتضاربة التي يكشف محتواها ليس عن الضعف في المهنية والمصداقية الاعلامية فحسب، بل وعن اهداف سياسية كيدية او تخريبية تنحو منحى بعيدا عن الاهداف الاعلامية السامية التي تتوخى الحقيقة لغرض ايصالها للجمهور بطرائق مهنية وسلسلة بعيدا عن لغة المهاترات والمناكفات والتهويلات والتسقيطات التي تحرف بوصلة الاعلام عن اداء دورها المطلوب، حيث إن الهدف الاسمي من الاعلام هو صياغة رأي عام وفق معايير مهنية منضبطة.

وسابقا كانت الشائعة تلعب دورها التخريبي بواسطة الطابور الخامس، ولكن اليوم وبفعل الثورة التقنية الهائلة في مجالي الاتصالات والاعلام استحال هذا الطابور الى شبكات متنوعة لاحصر لها، بعد ان كان تمثله مجموعة عناصر هدفها التضليل والتخريب وإرباك الجبهة الداخلية وزعزعة الاستقرار الاهلي، فقد اصبح هذا الطابور متنقلا عبر الاثير والفضاء بعد ان وفرت له العولمة والتقدم التقني الهائل اجواءً عابرة لكل الحدود الزمكانية ولم يعد بمقدور احد ان يقف بوجه هذا التسونامي التخريبي الهائل، فحدث انفلات اعلامي غير مسبوق انتج لنا واقعا اعلاميا فوضويا مغايرا لا يتمتع في بعض مفاصله بالمهنية التي يجب ان تتمتع بها قنوات الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فصار الكثير منها وسائل ساعدت على نقل معلومات واخبار غير صحيحة او مبالغ فيها او المقصود منها احداث ارباك في سايلوجية المواطن العراقي المتختم بسلسلة طويلة من المعاناة المعيشية الصعبة، او إحداث تخلخل في النسيج المجتمعي .

الاتني العراقي الذي ظل متراصاً رغم جميع الظروف القاهرة التي المّت بالعراق، او احداث بلبلة تؤدي الى خسائر اقتصادية فادحة، وتنشط هذه الوسائل الصفر في اوقات الازمات والمحن، فترى الشارع العراقي مشغولا ومنشغلا ومتفاعلا مع تلك الاخبار والمعلومات كأنها مسلمات او حقائق دون الرجوع الى مصادرها الرسمية او المختصة المعنية بها لتدلي برأيها وتكشف عن قناع الحقيقة.

ويزيد الطين بلة، بعض مواقع التواصل الاجتماعي غير المنضبطة وبعض وسائل الاعلام التي تورد الكثير منها معلومات واخبارا دون تمحيص او تدقيق تؤدي بالنهاية الى إيهام الرأي العام بان تلك المعلومات هي صحيحة لتسري بين الناس كالنار في الهشيم كونها تعتمد في بث معلوماتها على اسلوب العاجل و"الاكشن" والخبر الهام والسبق الصحفي لأخبار قد لاتمت للواقع بصلة او تكون كاذبة او وهمية او ملفقة والامثلة على ذلك كثيرة مثلا : فقد انشغل المجتمع العراقي بالحديث عن الحمى النزفية وهو مرض لم يرتق الى حالة الوباء المنتشر، ولكن حدث ان تناقلت بعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ان الامر هو "كارثة" كبرى ما ساهم في احداث خسائر فادحة

للثروة الحيوانية، فضلا عن استفحال حالة من الذعر والهلع بين المواطنين، والامر ينسحب ايضا على انفلونزا الطيور وما سببته الشائعات حولها من خسائر اقتصادية جسيمة.

والاخطر من كل ذلك هي الاخبار التي تناقلتها تلك القنوات والوسائل التي تخص التظاهرات العارمة التي اجتاحت الكثير من المدن العراقية والمطالبة بتوفير الخدمات المستعجلة فضلا عن تحسين الواقع المعاشي وتوفير فرص للعاطلين عن العمل وهي تظاهرات مشروعة تحت كفالة الدستور مع تأييد المرجعية العليا في النجف الاشرف لها شرط عدم انحراف بوصلتها الى مسارات اخرى كالأعمال غير المنضبطة التي قام بها بعض المندسين إلا ان الكثير من القنوات الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي اعطت صورة مغايرة عن الواقع الذي صورته كأنه حرب اهلية طاحنة وان العراق مقبل على شفا فوضى عارمة لاتبقي ولاتذر، وانها حرب ضروس بين الاحزاب تحت هامش الانتخاب والشروع في تشكيل الحكومة المرتقبة، فأوصلت رسالة مشوشة ومشوهة الى المجتمع الدولي بعد ان اسهمت في حدوث ارباك شديد في الشارع العراقي بإشاعة اخبار ملفقة عن احداث لم تكن بالصورة التي وقعت او انها لم تقع اصلا، مستغلة الهامش الكبير في حرية التعبير التي اعطاها اياها الدستور في المادة / ٣٨ ، لذا يجب التثقيف بالالتزام بجوهر النص الدستوري وعدم تأويله وفق المزاج او الشروع بتعديل هذه المادة لتتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا حفاظا على الامن القومي للعراق.

تساؤلات عن انتفاضة جنوب العراق

*د. شفيق ناظم الفغرا:

القدس العربي : ٢١/٧/٢٠١٨

في زيارتي القصيرة لبغداد في مؤتمر القمة العربي المنعقد في ٢٠١٢ فوجئت بغياب أي حالة من حالات إعادة البناء لكل ما له علاقة بحرب ٢٠٠٣ والعقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠. كان سائق المركبة التي أخذنا كل يوم للمؤتمر وأعادنا للفندق في المنطقة الخضراء يعلق على أوضاع العراق بأسلوب ساخر:

«انظر إلى هذه الطرق، لم يغيرها احد لم يجدها أحد منذ حرب ٢٠٠٣. هذا الشارع لم يرمم منذ داسته الدبابات الأمريكية في ٢٠٠٣. أنظر للأبنية هنا وهناك لا مشاريع ولا تجديد، هذا بلد منهوب ونحن ضحايا».

اسمع ما يقوله السائق المنتمي لجنوب العراق وللمذهب الشيعي ثم أعلق قائلاً: «لكن المستقبل مفتوح بعد أن تغير الوضع في ٢٠٠٣، ها أنتم تعقدون مؤتمر قمة عربيًا هو الأول من نوعه منذ سقوط نظام صدام». يرد بسرعة:

«لن يعود علينا هذا المؤتمر بالنفع، الكل هنا مشغول بكل شيء إلا ما يتعلق بنا نحن الناس البسطاء والعمود الحقيقي للعراق. هناك قوى أكبر منا لا تريد لنا أن نقف على أرجلنا، لقد وقعنا في فخ كبير».

حاولت ان أهدأ من تصاعد لغة الحديث ليبقى مركزًا على الطريق أثناء قيادته للمركبة:

«هذه حالة حرب، اعرف كم هي صعبة، لكن يبدو أن من جاءوا من الخارج كانوا مفصولين عن العراق».

وإذا بالشابة الكردية التي كانت ترافقنا نيابة عن الخارجية العراقية:

«شخصيا عدت للعراق الجديد لأبني العراق، لكنني وجدت نفسي أبني مناطق الكرد، كل شيء هناك مختلف، كل ما تراه في بغداد من دمار ستجد عكسه في كردستان العراق حيث الطرق الناشئة والمشاريع الجديدة والبناء الحديث. أنصحك بزيارة كردستان العراق لتشعر بالفارق بين ما تراه هنا وما ستراه هناك. تعال عنا وشوف الجدية».

ولفهم وضع العراق منذ ٢٠٠٣ يقع اللوم الأول على الولايات المتحدة التي دمرت مشروع الدولة العراقية. إن تدمير الولايات المتحدة للدولة العراقية عبر تفكيكها وحل الجيش تدمير الأجهزة السيادية العراقية ساهم بخلق فراغ كبير نجحت إيران في تعبئته فيما بعد.

لهذا أصبحت إيران بعد ٢٠٠٣ الأكثر تحكما بالحياة السياسية العراقية. لكن إيران منذ بداية سيطرتها سعت لأن يبقى العراق ضعيفا تتحكم به احزاب مرتبطة بها. هذا يشبه في جانب سياسة سوريا الأسد في لبنان منذ ثمانينيات القرن العشرين.

لم تكن إيران تريد ان يتحول العراق لحليف قوي، بل أرادت إيران ان يكون جارها العراقي مكانا يسوده الضعف و يسهل التحكم به. لقد خضعت التيارات العراقية القريبة من إيران للسقف السياسي الإيراني، مما حول مشروعها لمشروع سلطة وامتيازات عوضا عن أن يكون مشروع بناء دولة وتجديد.

وهذا بدوره يفسر طبيعة الغضب الذي يسود اليوم جنوب العراق والموجه للدولة وللأحزاب المسيطرة كالدعوة وتيار الحكيم والقوى المرتبطة بإيران.

لقد ادت السيطرة الإيرانية في العراق وخاصة في الجنوب لدعمها لكل تيار أو مكتب أو حزب حتى لو كان هزيبا وبلا ادنى شعبية. هذه السياسة من قبل إيران جعلت القوى الجنوبية الحية والايجابية والرافضة للفساد والمؤمنة بعروبة العراق (عروبة عشائر الجنوب) غير قادرة على التعامل مع هذا الوضع.

لقد أخافت هذه السياسات الجيل العراقي الحريص على مستقبل العراق، كما اربعت المرجعية الدينية في النجف وعلى الأخص مرجعية السيستاني التي رأت العراق يزداد هزلة بينما يفتقد لشروط البقاء. اعتقد النظام في بغداد منذ ما بعد ٢٠٠٣ بأن دعمه للمواكب الدينية واحتفاله بعاشوراء والرموز الدينية كاف لإنهاء التمييز ضد أهل الجنوب. وبالفعل لبت الاحتفالات الدينية بعدا دينيا سبق وان حرم منه الجنوبيون في زمن النظام السابق. لكن ذلك لم يحل أي مشكلة تتعلق بالحياة والعمل والبطالة والتعليم والصحة. بل كانت البطالة ترتفع وتتضاعف و الفقر وسوء الخدمات ونقص الحياة الكريمة يتراكم. المواطن العراقي في الجنوب بدأ يحمل هذه التيارات المسؤولة من خلال دورها في الحكومة، كما أنه حملها مسؤولية الفساد الذي انتشر بفجاجة في العراق.

فقد أدت سياسات الأحزاب المرتبطة بإيران للتراجع الاقتصادي والبطالة. وتحول مؤخرا انقطاع الكهرباء لساعات تصل لتسع في اليوم بالإضافة لعدم توفر المياه في المنازل لسبب رئيسي في انفجار الغضب الجنوبي على شكل مظاهرات وانتفاضة ضد الطبقة السياسية العراقية. كان من الطبيعي ان تأتي المظاهرات في الجنوب من خارج القوى السياسية المسيطرة. لقد فات النظام في العراق بأن حربه ضد داعش منذ سقوط الموصل في ٢٠١٤ إعتمدت على فقراء الجنوب من المذهب الجعفري. ومنذ نهاية الحرب ضد تنظيم داعش {الدولة الاسلامية} في ٢٠١٧ تم تسريح عشرات الآلاف من أعضاء الميليشيات من المقاتلين الجنوبيين ممن اصبحوا بلا عمل او مأوى او حقوق. لقد رفعت الحرب ضد داعش آمال الجنوبيين بمستقبل تنموي، لكنهم اكتشفوا بعد هزيمة داعش أن صعوده كان تعبيراً عن مشكلة اعمق في النظام السياسي.

إن الأوضاع التي جعلت قوات داعش قادرة على إسقاط الموصل ثاني مدن العراق بالإضافة لمناطق كثيرة في شمال العراق خلال ساعات وايام، قادرة بنفس الوقت، على إسقاط الجنوب بأيام. هذا دليل على مدى ضعف الدولة العراقية وهشاشتها. الشمال والجنوب يعانون من ذات الاشكال، ففي الشمال السني تهميش ما بعده تهميش وفي الجنوب الشيعي تهميش في ظل الفساد وضعف الدولة وانحراف التمثيل. إن تأثير الانتخابات الأخيرة في العراق والتي سادها الكثير من الفساد كحوادث حرق صناديق لمنع الفرز اليدوي، دفع الناس في الجنوب للاعتقاد بأن صوتها لن يسمع إلا إذا نزلت للميادين والشوارع. تؤكد الانتفاضة القائمة في العراق أن قيام مشروع سلطوي جديد في العراق على انقاض مشروع صدام السلطوي لن يقدم استقراراً للعراق. فمع الديكتاتورية تتعمق التبعية للخارج ويقع التراجع تلو التراجع. المواطن اكان سنيا أو شيعيا يريد حقوقاً واضحة واقتصاداً منتجاً وعملاً مثمراً وتعليماً مفيداً. إن حراك الجنوب دليل جديد على طبيعة المجتمع العراقي الباحث عن المستقبل والحقوق، لكنه دليل على أن مواطني العالم العربي لم يعودوا قادرين على تحمل الفساد والنهب.

والتسلط أجاها هذا الفساد والتسلط بغلاف سني أم بغلاف شيعي، بغلاف ديني أم بغلاف علماني. أن السلطة في البلدان العربية تزداد توتراً بسبب وقوعها بين مطرقة الإنجاز ومطرقة الشارع الذي يزداد جرأة في طرح مطالبه. * د. شفيق ناظم الفبراً أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

ثقافة إدارة الأزمة !

*د. علي شمخي:

الصباح الجديد: ٢٠١٨/٧/٢١

لا يمكن تقييم قدرات المسؤولين في الدول من خلال ادارتهم لمفصل واحد من مفاصل الدولة او تمتعهم بمؤهل علمي او اداري اجاز لهم استيزار وزارة او ادارة مؤسسة ما ولا يمكن منحهم الثقة من دون التمحيص بقدراتهم في شتى المجالات ومن بين اهم المشكلات التي عانى ويعانى منها العراق هو هذا الدخول المريع لعشرات المسؤولين في شتى الوزارات العراقية من دون ان تنطبق عليهم صفة المسؤول او افتقدوا الحدود الدنيا التي تمكنهم من ادارة مؤسسة صغيرة.

وللاسف تمكن المئات من الانتهازيين في ظروف استثنائية سادتها الفوضى وتحكمت بها نظم المحاصصة سيئة الصيت واستطاع فيها ثلة من المنتفعين من التحكم بمقاليد الامور في اعلى هرم السلطة وتمكنوا من التسلل وتسلم مناصب مهمة يتطلب بعضها امتلاك خبرات سياسية وقدرات علمية وادارية ونضوج فكري لانها ترتبط بمصالح الامة وتتعلق بحماية البلاد من الاخطار والتهديدات الكبيرة ومنذ عام ٢٠٠٣ بانته عيوب هؤلاء الفاشلين امام مرأى عيون الشعب العراقي في اول مواجهة او اختبار بسيط وتكشفت ضحالة الكثيرين منهم وعدم قدرتهم على التعامل مع الملفات المختلف حولها ومع الازمات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية التي عصفت وماتزال تعصف بالعراق وظهر واضحا ان هذه (المجاميع) من المسؤولين كان كثيرا عليهم ان يقودوا او يديروا مدرسة او يتولون شؤون قرية من قرى العراق فكيف بهم الحال وقد وجدوا انفسهم بين ليلة وضحاها في اعلى درجات المسؤولية لمفصل من مفاصل دولة سبقهم فيها قادة ورموز ومبدعون في شتى الادوار التاريخية وتحدث عنهم التاريخ بوصفهم قادة صنعوا حضارات وخاضوا حروبا وتمتعت تحت سلطتهم البلاد بالامن والاستقرار وتشهد لهم الامم بتفوقهم وقدرتهم على وضع العراق في منازل عليا ..

اليوم نشفق على حالنا جميعا ونحن نرى البلاد بين حين وحين اخر تتلاطم فيها امواج الصراعات وتلفها الازمات المتتالية من دون ان نعثر على حكيم وحصيف وثابت وشجاع تطمئن النفوس لحكمته وتتطابق مع شخصيته عناوين المسؤولية والقيادة ..

وحتى لانبخس الحقوق ولا نظلم ولا نكذب نقول ان اغلب افراد الطبقة السياسية التي تعامل معها الشعب العراقي لم تكن قادرة ومؤهلة للتعامل مع الازمات من دون الانصات لصوت المرجعية العليا المتمثلة بالسيد السيستاني والاستعانة بمكانته الروحية والدينية في الوقت الذي كان فيه السيستاني يريد من المسؤولين في العراق الذين يمثلون قيادات الاحزاب والكيانات السياسية ان يتولوا هم بانفسهم ادارة البلاد وابعاد المرجعية الدينية عن ملفات الادارة والقيادة لشؤون شعبهم وبلادهم ..

ولا بد من الاعتراف هنا بان الكثير من هؤلاء السياسيين لم يكن يملك من ثقافة القيادة او الادارة او ثقافة ادارة الازمات واكتفى بحمله عنوانا مهلهلا هو معارض للنظام السابق او تابع من اتباع الاحزاب وجزء من منظومة المحاصصة .. وهذه واحدة من كوارث العراق التي حلت به بعد سقوط النظام السابق.

الاقتصاد أولاً: دوافع الاحتجاجات الشعبية في جنوب العراق

مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة: ٢٠١٨/٧/٢١

د. مثنى العبيدي: تُعد الاحتجاجات الشعبية التي تفجرت في العراق منذ مطلع شهر يوليو الجاري حدثاً استثنائياً في المشهد السياسي العراقي، حيث انطلقت الاحتجاجات في محافظة البصرة، الأغنى نفطياً من بين المحافظات العراقية ضمن مظاهرة سلمية لمطالبة الحكومتين المحلية والاتحادية بتحسين الخدمات ورفع المستوى المعاشي للمواطنين، ولكن هذه الاحتجاجات لم تتوقف عند حدود محافظة البصرة، بل انطلقت بعدها مظاهرات واحتجاجات شعبية غاضبة في باقي المحافظات الجنوبية الأخرى للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ومكافحة الفساد والتصدي للبطالة وارتفاع الأسعار.

تمدد الاحتجاجات:

بدأت الاحتجاجات في محافظة البصرة مطلع الشهر الجاري بطابع سلمي، ثم ما لبثت أن انطلقت احتجاجات مماثلة في عدد من المحافظات الجنوبية الأخرى، مثل: محافظة ذي قار، وميسان، وبابل، والنجف، لتمتد مؤخراً إلى محافظات المثنى، والديوانية، وعدد من المناطق في بغداد، ويلاحظ أن الاحتجاجات تركزت في نطاق المحافظات الجنوبية، حيث إن المحافظات الغربية والشمالية لن تسعى إلى تكرار تجربة الاعتصامات التي جرت بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ والتي تدهور الوضع الأمني خلالها، وكانت النتيجة تسهيل استيلاء تنظيم داعش على هذه المحافظات. وفي هذا الإطار، اتسمت معظم هذه الاحتجاجات بالطابع السلمي في البداية، ثم سرعان ما قام بعض المحتجين بقطع طرق رئيسية في البصرة، ومنعوا الوصول إلى ميناء "أم قصر"، وحاول آخرون اقتحام حقول نفطية في البصرة، مما أدى إلى قيام العديد من الشركات النفطية بترحيل موظفيها من المحافظة، مثلما اقتحم محتجون مطار النجف الدولي مما أوقف حركة الملاحة الجوية فيه.

كما اقتحم محتجون في محافظة ذي قار مبنى المحافظة ومبنى محافظة ميسان ومجلس حكومتها المحلية، وتعرضت مرافق حكومية عديدة للتخريب أثناء الاحتجاجات. فضلاً عن ذلك فقد اقتحم المحتجون مقرات القوى والأحزاب السياسية، ومنها مقرات حزب الدعوة الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء منذ عدة دورات انتخابية، ومقرات المجلس الإسلامي الأعلى وتيار الحكمة والمركز الثقافي لمنظمة بدر.

وتمثلت أبرز مطالب المحتجين في: معالجة مشكلة الكهرباء والماء، والتأكيد على إلغاء خصخصة الكهرباء، وتوفير فرص العمل لا سيما وأن شركات النفط تعتمد على العمالة الأجنبية في حين لا يحصل الخريجون على فرص عمل في هذه الشركات، وتحسين الخدمات، ومعالجة التلوث البيئي الناتج عن المصانع ومخلفات الحروب، وإقالة القيادات الفاسدة والقيادات الأمنية الذين تسببوا في تردي الأوضاع الخدمية والأمنية في مختلف المحافظات، وتشكيل لجان لغرض الاستفادة من المنافع الاجتماعية من الشركات العامة لكونها مجهولة وغير معروف مصيرها ولا سيما في البصرة وذلك وفقاً لبيان تنسيقية مظاهرات البصرة، وإعادة تشغيل المصانع والمعامل، وإصلاح السياسات الحكومية.

دوافع متعددة:

رفعت الاحتجاجات الأخيرة في المحافظات العراقية مطالب اقتصادية واجتماعية، إلا أن ذلك لم ينف وجود مطالب سياسية تتمثل في التصدي للجمود الذي أصاب الساحة السياسية العراقية بعد الانتخابات بسبب تشبث القوى السياسية بتعزيز حصتها في تشكيل الائتلاف الحكومي، كما طالب المحتجون بالتصدي للفساد السياسي. وفي هذا الإطار تمثلت أهم دوافع التظاهرات فيما يلي:

١- تردي الخدمات الأساسية: حيث استمرت أزمة الكهرباء والمياه في العديد من المحافظات على سبيل المثال، وذلك على الرغم من إنفاق عشرات المليارات على قطاع الكهرباء، إلا أنها لا تزال في انقطاع مستمر، كما تصاعدت أزمة المياه مؤخراً أيضاً.

٢- ضعف الأداء الحكومي: لم يلبّ الأداء الحكومي طموحات واحتياجات المواطن العراقي على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية وغيرها، كما أخفقت الحكومة في تنفيذ وعودها المتعلقة بالإصلاح الحكومي ومحاربة الفساد على الرغم من تبنيها شعار "الإصلاح" و"محاربة الفساد" منذ بداية توليها السلطة، إلا أنه لم يتحقق أي إنجاز يذكر على صعيد هذين الملفين بعد مرور أربع سنوات كاملة.

٣- نتائج الانتخابات: جاءت نتائج الانتخابات التي شهدتها العراق في ١٢ مايو الماضي على خلاف ما كان ينتظره المواطن العراقي، حيث كان يرغب في حدوث تغيير سياسي، والتخلص من الساسة الفاسدين، ووصول قوى وشخصيات سياسية تلبّي طموحاته واحتياجاته وتتجاوز خطوط الطائفية التي أفرزتها مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ والاحتلال الأمريكي للعراق الذي أدخل البلاد في حرب أهلية ثم خطر الإرهاب المدمر، فضلاً عما أثير حول هذه الانتخابات من حالات تزوير واعتراضات من قبل القوى والأحزاب السياسية أدت إلى استبدال إدارة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بمجموعة من القضاة، وما رافق ذلك من إعادة العد والفرز بشكل يدوي للعديد من المراكز والمحطات الانتخابية التي قدم ضدها شكاوى تتهمها بالتزوير.

٤- ارتفاع نسب البطالة: لعل من أهم أسباب قيام الاحتجاجات هو تزايد ظاهرة البطالة، وعدم توفر الوظائف وفرص العمل لآلاف الخريجين وحملة الشهادات الأولية والعليا مما زاد من نقمة هؤلاء الشباب والعاطلين عن العمل على الحكومة المحلية والحكومة الاتحادية عندما لم تتمكن من توظيفهم وتوفير فرص عمل لهم.

استجابة مزدوجة:

اتجهت الحكومة العراقية لاتخاذ إجراءات سريعة لكبح المظاهرات ومنع امتدادها إلى باقي المحافظات، لاسيما وأن الأوضاع الأمنية والسياسية لا تزال غير مستقرة، ومن ثم تمثلت الإجراءات الحكومية في قيام القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء بإصدار أوامر للقوات الأمنية باتخاذ حالة التأهب القصوى في محاولة لتقليل حجم الاحتجاجات وعدم انتشارها وخروجها عن سلمييتها التي كانت تتسم بها في البداية، مع التأكيد على عدم استخدام العنف تجاه المحتجين، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أية أعمال تخريب تطال مؤسسات الدولة والمرافق العامة وممتلكات المواطنين.

واعتبرت الحكومة من قام بالأعمال التخريبية "مندسين"، وأصدرت أوامر للقوات الأمنية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة هؤلاء الأشخاص، ونشر المزيد من القوات الأمنية حول الحقول النفطية، ومؤسسات الدولة، وإقامة نقاط للتفتيش. كما قامت الدولة بإيقاف خدمات الإنترنت في كافة محافظات العراق، ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المواجهات التي وقعت بين القوات الأمنية والمحتجين في مختلف المحافظات، مما أدى إلى حدوث العشرات من الإصابات، سواء بين صفوف القوات الأمنية أو المتظاهرين.

وفي محاولة منها لتهدئة غضب المتظاهرين في المحافظات الجنوبية، أصدرت الحكومة عدة بيانات وقرارات، حيث أعلنت أنها "مسئولة عن تلبية مطالب المتظاهرين المشروعة، وأنها مع حق التظاهر السلمي للمواطنين"، وأصدر مجلس الوزراء قراراً بتخصيص ثلاثة مليارات دولار لتنمية المحافظات الجنوبية، والإعلان عن عدد من فرص العمل، وتوسيع شبكات الكهرباء، وبناء محطات تحلية المياه، وأن تقوم وزارة الكهرباء بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية وإيران لاستيراد الكهرباء منهما لتزويد المحافظات الجنوبية باحتياجاتها، وإقالة العديد من المسؤولين والقيادات الأمنية واستبدالهم بشخصيات وقيادات أخرى.

دعم سياسي:

صدرت العديد من المواقف وردود الأفعال من قبل القوى والأحزاب السياسية والمرجعيات الدينية إزاء الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، فقد أيد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الاحتجاجات، وناشد المتظاهرين الحفاظ على السلمية، والمحافظة على الممتلكات، وندد بالإجراءات الأمنية التي اتُّخذت ضد المحتجين، بينما دعا "إياد علاوي" نائب رئيس الجمهورية العراقية إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطني، وإعادة الانتخابات البرلمانية في بيان موقفه من الاحتجاجات. ولا تختلف مواقف القوى السياسية الأخرى من هذه الاحتجاجات من حيث إعلانها تأييدها لها بشرط احتفاظها بالسلمية، وعدم خروجها عن استخدام العنف والتخريب.

وفيما يتعلق بموقف المرجعية الدينية في العراق، فقد أعلنت تضامنها مع ما أطلقت عليه "المطالب المحقة للمحتجين"، وأكدت أن الاحتجاجات تعبر عن مطالب الكثير من المواطنين الذين يعانون من نقص الخدمات العامة، مثل: نقص ساعات تجهيز الكهرباء، وعدم توفر القدر الكافي من المياه، وغيرها من الأمور التي أعلنها ممثل المرجعية في مدينة كربلاء.

ختاماً، يمكن القول إن هذه الاحتجاجات تمثل مؤشراً خطيراً على تفاقم الأوضاع في العراق، واستشرى أزمة الفساد، وتردي الخدمات، وتدهور المستوى المعيشي، وتصاعد الفقر، ووصول المواطن إلى حالة من الاستياء والإحباط دفعته إلى الاحتجاج والتظاهر بهذا الشكل الغاضب. وتسود حالة من عدم الثقة في الوقت الحالي بين المواطنين العراقيين، حيث يرى العديد منهم أن القرارات الحكومية التي تم الإعلان عنها لتلبية مطالب المتظاهرين لن يتم تنفيذها، لا سيما وأن العديد من التوجهات التي أعلن عنها سابقاً فيما يخص الإصلاح ومحاربة الفساد ظلت مجرد شعارات أكثر من كونها سياسات قابلة للتطبيق.

حيدر العبادي والرسالة الإيرانية

*الياس حرفوش:

صحيفة (الحياة) السعودية: ٢١/٧/٢٠١٨

لم يغب العراق يوماً عن واجهة الأخبار منذ الحرب التي أطاحت بصدام حسين وما تلاها من غزو واحتلالات. لكن العراق يتصدر الأخبار هذه الأيام، ليس من باب الحرب على «داعش» أو من باب الصراع بين القوى السياسية على تشكيل حكومة جديدة، بل من باب الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها مناطق الجنوب العراقي، والتي طالب المتظاهرون خلالها بتوفير الحد الأدنى من الحاجات اليومية للناس، من ماء وكهرباء وخدمات أساسية، في موسم صيف حار تتجاوز الحرارة فيه درجة الخمسين.

ليست هذه المرة الأولى التي تشهد البصرة ومدن الجنوب العراقي احتجاجات من هذا النوع ترفع نفس المطالب. الشيء نفسه حصل عام ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت دعم الزعيم الشيعي مقتدى الصدر تلك المظاهرات التي ارتفعت فيها أصوات ضد الفساد الحكومي والبطالة وسوء الخدمات. وقيل آنذاك إن دعمه هذا هو الذي عزز موقعه الشعبي بين الشيعة العراقيين.

غير أن الاحتجاجات الأخيرة كانت أكثر اتساعاً وحملت حكومة حيدر العبادي مسؤولية تدهور الخدمات، فيما العراق غارق في أزمة حكومية بعد الانتخابات الأخيرة التي أدت إلى فراغ حكومي وشلل سياسي، حيث يستمر الجدل حول النتائج وتوزيع القوى السياسية، وبالتالي حول صاحب الحق في تشكيل الحكومة الجديدة.

ومن الطبيعي أن يشكو أهل البصرة وسائر مدن الجنوب من نقص الخدمات. فالبصرة، التي كان يطلق عليها في زمن ما «بندقية شط العرب»، تمثلتاً بالمدينة الإيطالية الشهيرة، هي المدينة ذات الأكثرية الشيعية التي دفعت أثمان كل الحروب التي مرت بالعراق من عهد صدام حسين وحروبه مع إيران إلى اليوم. وهي المدينة التي تعوم على النفط في بلد يمثل النفط فيه ٩٥ في المائة من إيرادات الدولة، فيما يشكو سكانها من العمل في جمع النفايات ليتمكنوا من إطعام أطفالهم من فضلاتها. أحدهم يقول: نسمع نحن أهل البصرة عن نفط العراق وموارده الهائلة لكننا لم نستفد أبداً من مميزاتة.

لذلك لم يكن مستغرباً أن تتسع المظاهرات لتصل إلى حقول النفط والغاز في محافظة البصرة. كما أغلق المتظاهرون ميناء أم قصر قبل أن تتوصل السلطات المحلية إلى اتفاق معهم على إعادة العمل بالميناء. واقتحموا مطار النجف وأوقفوا حركة الملاحة فيه قبل إعادة فتحه، فيما عمدت إيران إلى تحويل مسار الرحلات المقررة إلى النجف باتجاه بغداد. حاول حيدر العبادي احتواء الاحتجاجات على عدة اتجاهات. اتهم «مهندسين» بارتكاب أعمال الشغب والاعتداء على الأملاك العامة وأعلن أنه لن يتساهل مع من يقومون بها. وأقال مسؤولين عن الأجهزة الأمنية في المحافظات التي شهدت اشتباكات وسقوط قتلى وجرحى. كما وعد بصرف ٣ مليارات دولار على مشاريع في البصرة لتوفير فرص عمل ومساكن ومشاريع لتلبية المياه وتحسين إمدادات الطاقة الكهربائية. غير أن محاولات التطويق الحكومية لم تمنع توجيه الانتقادات إلى حزب «الدعوة» الذي ينتمي إليه العبادي. أحد المحتجين (وهو عاطل عن العمل) قال: حزب الدعوة يحكم العراق منذ ١٥ عاماً. وقادته لم يتمكنوا من الوفاء ولو بوعد واحد من الوعود التي قطعوها. ونقل مراسل صحيفتنا عن متظاهر آخر قوله: «منذ سقوط صدام عام ٢٠٠٣ حتى اليوم الشيء الحقيقي الوحيد الذي يقوله الساسة الشيعة هو أكاذيبهم. ما زلنا نشرب مياهاً قذرة، ونسينا ماذا يعني تكييف الهواء خلال فصل الصيف».

من الصعب فصل الجانب المطلبى في مظاهرات الجنوب العراقي عن الجانب السياسي وعن الضغوط الإيرانية التي تمارس على حيدر العبادي. من الصعب أيضاً عدم التوقف عند توقيت هذه المظاهرات التي انطلقت بعدما قررت إيران وقف إمداد العراق بالكهرباء في عز موسم الصيف الحار، ما ساهم بشكل مباشر في إشعال الاحتجاجات الأخيرة. والأکید أن المسؤولين الإيرانيين كانوا يدركون أو يتوقعون وقع هذا القرار على أهل الجنوب الذين صب أكثرهم غضبهم على الحكومة العراقية، فيما قام آخرون بإحراق مقرات لميليشيات مثل «منظمة بدر» المحسوبة على إيران، وذكرت تقارير صحافية أخرى أن متظاهرين أحرقوا صوراً للمرشد الإيراني علي خامنئي، ومكاتب سياحة إيرانية في الجنوب. وبالطبع ليس بسيطاً حصول تحركات من هذا النوع ضد رموز إيرانية كبيرة في منطقة يشيع الإيرانيون أن ولاءها محسوم لهم.

في ظل موجة الغضب هذه على الدور الإيراني في العراق وعلى فساد المسؤولين المواليين لطهران، عمد بعض هؤلاء، وخصوصاً من جماعة «الحشد الشعبي» وأنصار رئيس الحكومة السابق نوري المالكي، إلى اتهام أبناء الفلوجة والرمادي بالمسؤولية عن إشعال المظاهرات، في خطة تهدف إلى إبعاد تهمة الفساد عن إيران وأنصارها، وتحويل الصراع إلى وجهة طائفية، بحيث يتجه المتظاهرون إلى اتهام حزب البعث وقيادات العشائر السنية بالمسؤولية عن أعمال العنف التي وقعت. حتى أن البعض اتهم رعد ابنة صدام حسين بدعم المتظاهرين!

في الوقت ذاته عمد قادة «الحشد الشعبي» إلى الدخول على خط قمع المظاهرات بالقوة، في مخالفة لتعليمات رئيس الحكومة حيدر العبادي الذي منع قوات الأمن من المواجهة المسلحة مع المتظاهرين. مثلاً، هدد قيس الخزعلي الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق» بـ«قطع يد المتورطين» في الهجمات على مقرات «الحشد»، فيما تحدثت مصادر أخرى عن اعتقالات قامت بها «العصائب» في صفوف المتظاهرين وعن معتقلين أكدت مراكز الشرطة أنها لا تعلم شيئاً عنهم ولا عن مصيرهم.

وبالطبع لا يقتصر سوء الخدمات في العراق على محافظات الجنوب. فالمناطق ذات الغالبية السنية تعاني الوضع نفسه وأسوأ. غير أن أبناءها يتخوفون من نتائج الاحتجاج أو الخروج في مظاهرات، كي لا يتهموا بدعم «الإرهاب» أو مناصرة تنظيم داعش.

لكن المهم في ردود الفعل كان وقوف قيادات شيعية رئيسية مثل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني ومقتدى الصدر وآخرين ضد هذه الاتهامات ودعوتهم إلى الوحدة الوطنية والدفاع عن مطالب المحتجين، ما يفترض أن يصب في مصلحة العبادي الذي يسعى إلى تطويق المظاهرات بأقل قدر من الخسائر السياسية. فهو يجد نفسه في وضع صعب. إذ إنه مضطر للتعامل مع المتظاهرين ومطالبهم بالحسنى كي لا ينفجر الوضع في وجهه بشكل أوسع، لكنه في الوقت نفسه غير قادر حالياً على اتخاذ قرارات حاسمة تسمح بتلبية المطالب أو بعضها، لأن ذلك يتطلب الاتفاق على إنفاق أموال لتلبية الخدمات الأساسية التي يريدها المحتجون، مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، وحل مشكلة البطالة المرتفعة.

في كل الأحوال، يدرك حيدر العبادي أن قرار إيران بقطع الكهرباء عن العراق في هذا الوقت هو رسالة تعني قطع الدعم السياسي عنه وفتح الباب أمام قاسم سليمانى قائد «فيلق القدس» لاستغلال النعمة على العبادي وفرض رئيس حكومة جديد على العراقيين.

العبادي.. وعود معسولة ولا غسل

د. باهرة الشبخلي:

صحيفة (العرب) السعودية: ٢١/٧/٢٠١٨

يقول الروائي والكاتب المسرحي الألماني إلياس كانيتي، الحائز على جائزة نوبل للأدب في العام ١٩٨١: من لا شكل له لا يمكنه التحول. وليس أكثر من نظام ما بعد الاحتلالين الأمريكي والإيراني للعراق ما ينطبق عليه مضمون هذه المقولة، فهذا نظام لا شكل له ولا ثوابت ومؤسساته ومرجعياته كلها، بما فيها مجلس نوابه ورئاساته الثلاث، ضعيفة ومرتبكة، تقودها رموز فاسدة وتنظيمات بعناوين حزبية أو ميليشياوية أعظم فسادا. ومادام هذا النظام عاجزا عن تغيير نفسه، فلن يستطيع أن يحقق أي تغيير.

الأزمة التي يعاني منها هذا النظام، والتي تمنعه من تحقيق أدنى تغيير هي أنه ظل منذ ١٥ عاما يُدار بنظام الحزب الواحد، فلم يأت إلى الحكم طوال تلك السنوات غير حزب الدعوة في ولاية إبراهيم الجعفري وولايتي نوري المالكي وولاية حيدر العبادي، ولو تسلّم الحكم أي حزب آخر لشهد العراق شيئا من التغيير. وكيف يحقق التغيير أناس يحرصون على طوائفهم وأحزابهم أكثر مما يحرصون على الوطن.

يقول رئيس مؤسسة الإعلام والعلاقات الدولية صادق الموسوي "قالها لي العبادي شخصا إذا حاربت الفساد فلن يبقى شيء اسمه حزب الدعوة".

نظام مثل هذا ماذا بوسعه أن يقدم من مكاسب للناس غير نثر الوعود المعسولة عليهم، ثم يمسح الناس أيديهم بالحائط ويزدادون فقرا وتزداد حياتهم مرارة وقتامة، مقابل إهدار لثروات البلد عن يسميهم المجاهدين، الذين ابتدع لهم ما تسمى الخدمة الجهادية مقابل رواتب بأرقام فلكية، أخذها من السجناء السياسيين مروراً بالذين سكنوا مخيم رفحاء السعودي بعد حرب الخليج الثانية.

ثم إلى تخصيصات الرئاسات الثلاث ونواب البرلمان وغيرهم من منتسبي الأحزاب الحاكمة، بما سمته مرة النائبة السابقة حنان الفتلاوي "تقاسم الكعكة"، وهذه العملية كلها تستنزف من الخزينة المليارات من الدولارات شهريا، فأى شيء بقي للمواطن البسيط وللخدمات التي تقدم إليه وهي حقوقه المشروعة، التي لم يحصل منها حتى على حقه في التوظيف بدوائر الدولة.

وللتدليل على هذا فإن القرارات الأخيرة لرئيس الحكومة التي أصدرها لمواجهة انتفاضة البصرة تضمنت قرار تخصيص ١٠ آلاف درجة وظيفية توزع على المواطنين من دون محسوبيات، مما يعني أن جميع الدرجات الوظيفية كانت تستحوذ عليها الأحزاب الحاكمة.

مثل هذا النظام يعجز عن تقديم أي منتج لصالح الناس، فعندما انتفض المواطنون في جنوب البلاد وفراتها الأوسط، ولمعالجة مشكلة شح الكهرباء، خفضت وزارة الكهرباء العراقية حصة الموصل من الطاقة الكهربائية من ٧٥٠ إلى ٤٠٠ ميغاواط، لتعويض النقص الحاصل في الكهرباء في المناطق التي تشهد احتجاجات عارمة بسبب سوء الخدمات، في وقت تعاني الموصل من انقطاعات مستمرة وطويلة للكهرباء، ومن شأن هذا القرار أن يعمق أزمات المدينة المنكوبة، وكذا فعلت الوزارة مع محافظات الغرب والشمال، وهو حل وقتي لن يدوم.

الأحد ١٥ يوليو الحالي، نفت عضو مجلس محافظة البصرة، زهرة حمزة، وجود أي بوادر من الحكومة لتنفيذ الوعود المتعلقة بتلبية مطالب المحتجين، مؤكدة أن البصرة تموت عطشا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه ما أدى إلى نفوق الكثير من الحيوانات، مبيّنة أنه "لا تتوفر الخدمات ولا فرص العمل، في حين يعمل في البصرة أكثر من ٣٠ ألف شخص من خارج المحافظة". ولم تر حمزة جدوى للزيارة التي أجراها العبادي إلى البصرة في خضم الحركة الاحتجاجية، وقالت "لو أسهمت الزيارة بحل مطالب المتظاهرين لما استمرت الاحتجاجات حتى الآن".

نظام لا شكل له لا يأمن الإنسان العيش في ظله، خصوصا إذا كان الفساد قد ضرب أطنابه في أرجائه، وهو لن يتحول لأنه لن يستطيع إصلاح نفسه ويعجز عن أبسط تغيير، فإذا أرادت هذه الكتلة شيئا فإن الأخرى لا تريدها ويبقى الشعب ينتظر "غودو" الذي لا يأتي بين ما تريده هذه الكتلة وما لا تريده الأخرى، والغريب أن الكتل تتوافق وتصدر القوانين، بنحو عاجل، إذا كان الأمر يحقق لها شخصا المكاسب.

ولهذا انتفضت البصرة وتبعتها بغداد وذي قار وميسان والنجف، وربما ستتبعها محافظات أخرى تعيش المرارات نفسها، ولا تطعم غير تلك الوعود المعسولة التي يطلقها السياسيون.

*كاتبة عراقية

التظاهر والتعبير عن الرأي في العراق

*زهير كاظم عبود:

صفحة الكاتب، بانوراما: ٢٠١٨/٧/٢٢

بمقتضى احكام المادة السابعة من القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥ فإن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون، أما التعذيب، ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية، فممنوع بتاتا.

اما الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ فقد نصت المادة (١١) منه على ان الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون. اما دستور عام ١٩٦٣ فقد نصت المادة ٣٢ على ان للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون الحاجة إلى إخطار سابق. والاجتماعات العامة والموكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

ونص دستور عام ١٩٧٠ في المادة السادسة والعشرون منه على مايلي : يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي.

وكان هذا الحظر يعبر عن القمع المفروض على العراقيين طيلة الحقب الزمنية الماضية، وبعد أن نص الدستور العراقي ٢٠٠٥ على أن حق التظاهر السلمي وحرية الاجتماع شكلا من أشكال الحريات التي يضمنها، ولا يمكن تقييد ممارسة أي حق من الحقوق الدستورية، كما لا يمكن تقييدها أو تحديدها إلا بناء على قانون، على أن لا يمس ذلك التحديد أو التقييد جوهر الحق أو الحرية.

اما قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤ فقد نصت الفقرة ٥ من المادة الثالثة عشر على مايلي : للعراقي الحق بالتظاهر والإضراب سلمياً وفقاً للقانون.

وحل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فقد نص في الفقرة ثانياً من المادة ٢٨ منه على كفالة الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون

إذا كان حق التظاهر السلمي مكفول وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٨) من الدستور، فان مواد قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل الخاصة بمعاينة المتظاهر والتجمهر في المحلات العامة تكون ملغية ولا قيمة قانونية لها في حال استحصال الموافقات الأصولية على التظاهر، ومع إن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت قد ألغت العمل بالمواد (٢٢٠ - ٢٢٢) عقوبات بموجب الأمر المرقم ١٩ المؤرخ في ١٠ تموز ٢٠٠٤ الخاص بحرية التجمع انسجاماً مع حق الشعب العراقي في حرية التعبير وحقهم في التظاهر والتجمع السلمي، وعلى اعتبار أن الحظر المفروض على حرية التجمع والتظاهر لا ينسجم مع حقوق الإنسان، ولا ينسجم مع التزامات العراق مع هذه الحقوق، إلا أن هذا الحق يعد من بين الحقوق والحريات الأساسية التي أولاهها الدستور أهمية في التعديل والإلغاء.

أن مثل هذا القانون الذي لم يأت فقط انسجاماً مع نصوص الدستور العراقي، بل مع المبادئ العامة للحريات وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وأن ينظم ليس فقط الحقوق الأساسية في حرية التعبير والرأي وحق الاجتماع والتظاهر السلمي، إنما ينبغي أن ينص على معاقبة من يشرع أو يرتكب فعلاً من الأفعال التي تمس هذه الحرية أو تعرقل ممارستها أو تأمر بالمساس بها.

وإذا كان حق التظاهر يعتبر من حقوق الإنسان الأصيلة التي تتباهى بها الأمم التي توفر الأرضية والمناخ الملائم لحرية المواطن وحقه في التعبير، فان اغلب الدساتير تضمن مثل هذا الحق وتنظم قوانينها طرق وسبل ممارسته، ومع كل الضمانات التي توفرها القوانين والدساتير، وخلافاً للقصد في حرية ممارسة هذا الحق من الممكن أن يتم الاعتداء على الممتلكات العامة أو أن يتم التجاوز على شروط ممارسة هذه الحقوق بأي شكل من الأشكال، ففي مثل هذه الحالات يتم مسائلة الجناة ومرتكبو مثل تلك الأفعال شخصياً، إلا أن هذا الحق لا يمكن إلغائه مهما كانت الأسباب إلا بالشروط القانونية التي لاتمس المبادئ العامة، يعني أن أي مسؤول حكومي مهما علت درجته ومنصبه لا يمكن له أن يلغي هذا الحق ولا يحق له أن يأمر أفراد الحميات أو الشرطة أو قوات الجيش بالتصدي لممارسيه أو القيام بأفعال أو تصرفات من شأنها أن تلحق الأذى أو الضرر بالمواطنين.

إن مخالفة الدستور والاستخفاف بالقوانين وحدها تشكل جريمة ينبغي أن يتم تطبيقها على الموظف الحكومي الذي يرتكبها، وإن تتم معاقبته ونشر عقوبته وفعله في وسائل الإعلام حتى يمكن أن يساهم ذلك في ترسيخ واحترام حقوق الإنسان في العراق.

أما وقوع الأضرار وأفعال الإيذاء التي يتم ارتكابها بأمر الموظف الحكومي فإنها أيضا تشكل جريمة تتم محاسبته عنها وفقا للقانون، كما تتم محاسبة مرتكب مثل هذه الأفعال من قبل أفراد الحماية أو الشرطة أو الجيش، باعتبارها أفعال غير قانونية وتجاوز على حريات الناس وحقوقهم، وتعسفا في استعمال السلطة والإساءة لها. حق التظاهر تعبير عن حالة رفض واحتجاج على موقف أو قرار، أو المطالبة بحق يراه المتظاهر إصلاح للحال، ومهما كان الغرض من التظاهر سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، فقد عرفها مشروع القانون بأنها تجمع عدد غير محدود من المواطنين للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم التي كفلها القانون والتي تنظم وتسير في الطرقات والساحات العامة، وفي سبيل تجسيد حق المواطن الزم القانون أجهزة الدولة كافة بتوفير الحماية للمتظاهرين بشرط أن تكون المظاهرة وفقا للقانون، ولا يجوز لهذه السلطات استعمال القوة لتفريق المتظاهرين، إلا إذا أدى ذلك إلى زعزعة الأمن أو إلحاق الضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو بالأشخاص.

وبين فترة وأخرى يتم ارتكاب أعمال مخالفة للدستور من قبل أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وعلينا أن نتذكر بان الدستور نص في الفقرة (أ) من المادة (٩) بان القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب، ومن خلال هذا النص ينبغي تثقيف وترشيد تلك الأجهزة، بأن تكون راعية لتلك الحقوق وحريصة على التطبيقات القانونية السليمة، وأن لا ترتكب الأخطاء بناء على أوامر موظفين مهما علت درجاتهم.

قبل فترات متعاقبة تعرض المتظاهرون في مناطق عراقية متعددة أثناء التظاهرات السلمية يطالبون بمحاربة الفساد والطلب بتوفير ابسط الخدمات إلى التعامل بقسوة، من خلال قيام قوات مكافحة الشغب في تلك المناطق بقمع المتظاهرين واستخدام الرصاص الحي واستعمال الغازات المسيلة للدموع، ومطاردة المواطنين داخل أزقة المدينة لإلقاء القبض عليهم، وبالنتيجة سقط العديد منهم جرحى جراء إطلاق النار والاعتداء بالضرب المبرح والشديد، والقبض على العديد منهم واعتقالهم بشكل غير قانوني، كما نتج ذلك العنف الى مقتل العديد من الشباب العراقيين المتظاهرين وجرح آخرين والاعتداء على اعداد اخر خلافا للقانون.

أن مثل هذا الأفعال تولد شروخا كبيرة بين تلك الأجهزة وبين الشعب، فتخسر المؤسسة العسكرية والأمنية مكانتها، لتعيد بناء مارسخ في أذهان العراقيين من تسخير تلك الأجهزة لخدمة السلطة، وعدم فهمها للحقوق والحريات التي وفرها الدستور، وأخيرا بالنتيجة ستخسر قيمتها واحترامها ومكانتها، في الوقت الذي يساهم الجميع في بناء العراق على أسس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وضمن حرية التعبير والرأي، ولذا فان على المؤسسة العسكرية أن تنأى بنفسها عن التدخل بالسياسة أو الانقياد لصالح شخصية او حزب سياسي.

إن هذه التظاهرات السلمية تعبر عن بروز حالة من الوعي لممارسة الحقوق السياسية لدى المواطن العراقي، وهي أيضا تعكس حالة الخلل وانتشار الفساد في مفاصل الدولة مما يستوجب العمل بشكل مشترك من خلال الاستجابة إلى طلبات المواطنين المشروعة والمعقولة لمكافحة الفساد وإصلاح حال البلاد، وهي أيضا تعبر عن الممارسات العملية للحقوق التي ضمنها الدستور، وبالتالي فإن أي انتهاك لهذه الحقوق والحريات يجعل مرتكبيها تحت طائلة القانون والمحاسبة.

والتظاهر تنفيس لصوت المواطن يطلقه في فضاء رحب، لذا فهو يحمي حق المواطن في التعبير والاحتجاج، ويمنحه حرية الكلام والموقف ووجهة النظر، ويمكن النظر إلى تجارب دول حديثة لم تمنح المواطن حرية التظاهر والتجمع، بل وفرت لهم المكان الذي يمكن للمواطن أن يمارس حريته في الكلام وإبداء وطرح أفكاره ومعتقداته بحرية تامة، بشرط أن لا يتعدى ولا يمس حقوق الآخرين، ومادامت التظاهرات سلمية وترفع شعارات مطلبية مشروعة، فإن أي تدخل أو منع أو عرقلة لها من قبل أي جهة تجعلها مخالفة للقانون يستوجب الأمر إحالتها على المحاكم القضائية ومحاسبتها حتى تكون عبرة لغيرها ممن لم يؤمن أو يعتقد بالزامية نصوص الدستور والقوانين حتى اليوم.

القمع .. طريق محفوف بالمخاطر

* محمد عبد الرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٢/٧/٢٠١٨

بعد الرسالة القوية والواضحة والصريحة في معانيها ودلالاتها التي وجهها المواطنون غداة انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ الى القوى المتنفذة الحاكمة للعراق منذ ٢٠٠٥، جاءت الحركة الاحتجاجية بنسختها الحالية لتؤكد مضمونها وتعري المنهج السائد في ادارة الدولة وتقول بصوت عال للحكام انكم فشلتم واستمراركم على الطريق الاعوج ذاته هو عنوان جديد لفشل واصرار متعمد على جر العراق الى مزيد من المآسي والكوارث، وان لا ضمان في ان تتحسن الامور على وفق طريقة حكمكم التي ثبت فشلها بامتيان، ولا حتى ان تتوفر امكانية لوقف التدخل الخارجي في شؤون وطننا، فيما ستبقى الخدمات، ومنها الكهرباء والماء، في اجازة طويلة اجبارية مفتوحة !.

المواطنون من حقهم ان يقولوا لكم جربناكم لمدة ١٣ عاما ووضعت تحت تصرفكم مليارات الدولارات، ولم يتحقق شيء يذكر، فما الذي يدفعنا للاعتقاد هذه المرة انكم سوف تتعضون وتعطلون عن نهجكم؟! الوعود جربت والعبرة كانت وما زالت في تحقيق قضايا ملموسة !

لعل من المفيد التاكيد هنا ثانية ان لا احد يمكن ان ينسى او حتى يتناسى الدماء الزكية والتضحيات الجسام التي قدمت من اجل هزيمة داعش الارهابي، ولكن هذا شيء، وان يسير كل شيء في بلدنا الى الاسوأ شيء اخر مختلف تماما. وهنا نقول ان من العيب التعكز على النصر الذي عمدته الجماهير بدمائها للتستر على عيوب السلطة او السلطات كلها، فهذه العيوب واضحة وكبيرة ولا يمكن التغطية والتستر عليها.

ومعيب ايضا تصوير عمليات الاحتجاج على حالات القصور في الاداء الحكومي، الاتحادي والمحلي، وكأنه موجه ضد شيعة العراق وابعادهم عن السلطة، اليس المتظاهرون هم اغلبية محافظات الجنوب والوسط، وهذه الاغلبية معروفة الهوية للداني والقاصي؟.

والتجربة اثبتت، وبخلاف ما يدعيه البعض، ان الاحتجاجات لا تضع الجميع في سلة واحدة، ومطالبهم، كما اكدت المرجعية مرارا، موجهة ضد الفاسدين والفاشلين، فهل البعض الذي يقف موقفا متبرما من الاحتجاجات، وينعتها بمختلف النعوت التي هي عموما بعيدة عنها، يدافع عن هؤلاء المسؤولين عن حالة الفشل التي يعيشها البلد؟! انه لعار ابدى على من يصف هذه الهبة الجماهيرية الواسعة بانها " حفنة من المندسين والمخربين والبعثيين " فان كانت هذه الالاف تنطبق عليهم هذه الاوصاف، فهذا لوحده كاف لادانة من كان في موقع المسؤولية في بلادنا منذ التغيير وحتى اليوم، وهو دليل واضح على الفشل المدوي الذي يتوجب على اصحابه، ليس فقط الاعتذار للشعب، بل ان يحاولوا الى القضاء جراء تحملهم مسؤولية الدماء التي سالت وضياح الوقت والمال، فهم مرتكبون جرائم كبرى بحق هذا الشعب والوطن.

وتبقى حقيقة ساطعة يعرفها جيدا من في السلطة الان وهو قد خبر وعرف اساليب النظام المقبور، بان القمع والعنف واخذ التعهدات المشينة ومبايعة الحزب الحاكم وغيرها، بل وحتى الاعدامات لم ولن تطفي جذوة مطالب عادلة. فعلى من يتولى امور البلاد ان يعي هذه الحقيقة تماما قبل فوات الاوان. وعندما يقال بان التظاهر السلمي والدستوري حق، فيتوجب ان يؤمن كاملا هذه الحق.

رسالة مفتوحة إلى رئيس وزراء العراق

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتمدد: ٢٠١٨/٧/٢٢

السيد رئيس وزراء العراق الدكتور حيدر العبادي المحترم:

منذ الثامن من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تسلمتم رئاسة مجلس الوزراء العراقي بعد فرض الانسحاب من رئاسة الحكومة على رئيس حزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي. أي ان قيادة الحكم بقيت بيد حزب الدعوة باعتباركم عضواً في قيادة هذا الحزب وعلى أساس المحاصصة الطائفية. وأديتم القسم القانوني بأنكم ستعملون على إصلاح الأوضاع والتغيير ورفض المحاصصة الطائفية التي رفضها الشعب وأدانها بشدة. لقد كان رفض الشعب لنوري المالكي الدور الأساس في إزاحته عن السلطة التي أساء استخدامها ومارس سياسات طائفية متشددة ومقيتة، واستخدم المال لإرشاء وإفساد المزيد من القوى والناس في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وجعل من الفساد نظاماً سائداً ومعمولاً به في العراق، مما أسهم بتنشيط وتوسيع ونشر المزيد من الإرهاب في البلاد. وما حصل في المحافظات الغربية ولمدينة الموصل محافظة نينوى من اجتياح تدميري لها من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي ومن ثم تنظيمات داعش الإرهابية والتكفيرية لدليل على طبيعة سلطة نوري المالكي والقوى المشاركة معه في السلطة. وبالتالي فنوري المالكي هو المسؤول الأول عن كل ما حصل في العراق بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٤ من فساد وإرهاب واجتياحات وموت ودمار وتفريط هائل بأموال البلد والتجاوز الفظ على الدستور العراقي وعلى سلطات ومؤسسات الدولة الأخرى. وتشارك في هذه المسؤولية الأحزاب التي شاركتها الحكم ولم تعمل لإيقافه ووضع حد لسياسات التدميرية للشعب ووحده الوطن.

ها انتم تحكمون العراق منذ أربع سنوات عجاف وقاسية على الشعب، إلى الحد الذي أُجبر على الانتفاض للخلص ممن تسببوا في أوضاع العراق الراهنة. والسؤال هو: هل أدركتم بعمق ومسؤولية حقيقة ما يريده الشعب؟ سؤالي ليس استفزازاً لدرجتكم العلمية ولا لموقعكم الحكومي، بل ارتباطاً بخطابكم الأخير في ٢٠/٧/٢٠١٨ في إحدى قاعات مجلس الوزراء وبحضور شيوخ العشائر وبعيدا عن ممثلي المتظاهرين الآخرين من مدن العراق المنتفضة، وما جاء في هذا الخطاب الاستفزازي الذي لا شك وأنه يصب الزيت على نار الانتفاضة والغضب المتصاعدين ويؤجج المشاعر ويؤكد لهم بأنكم بعيدون كل البعد عن تنفيذ ولو مطلب أساسي واحد من مطالب الشعب الأساسية، واعني به محاربة الفاسدين الكبار، دع عنك التخلي عن الطائفية في النظام والمحاصصة في توزيع المسؤوليات في الدولة العراقية وسلطاتها الثلاث. جاء في خطابكم ان هناك من الفاسدين من يحاول اتهام الجميع بالفساد. هذا ممكن تماماً، ولكن ما هو دوركم في وضع اليد على هؤلاء الفاسدين الكبار الذين يتهمون الجميع بالفساد، ولماذا لا تقومون بشخص الفاسدين ولديكم جميع الملفات، ولماذا لا تقدمون هذه الحيتان الكبيرة إلى المحاكمة لتؤكدوا للمجتمع بأنكم جادون في ذلك ولا تتسترون على رفاق حزبكم والحزب المماثلة لحزبكم من حيث الإيديولوجيا والسياسة؟ التقارير الدولية وتقارير هيئة النزاهة ومنظمات المجتمع المدني وصوت الشعب الهادر يؤشر بصواب إلى الجماعة الفاسدة وأبرز الفاسدين في البلاد، فلماذا لا تتخذون أي إجراء بهذا الصدد؟ أنتم بسياستكم هذه تسمحون بخلط الأوراق بحيث لا يتم التمييز بين الفاسد الكبير وبين الإنسان النبيل غير الفاسد!

كل المؤشرات تؤكد بما لا يقبل الشك بأنكم جزء من الحزب الحاكم، من حزب الدعوة الإسلامي، وهو حزب سياسي طائفي، وليس حزباً مدنياً ديمقراطياً ووطنياً يضم ف صفوفه أبناء وبنات الوطن من كل القوميات والديانات والمذاهب، بل يقتصر على جزء من الشيعة. ومن هنا يبرز طابع الطائفي! حزبكم هذا حكم العراق منذ العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى الوقت الحاضر (٢٠١٨) بشكل مباشر، وأنتم ساهمتم في الحكم بشكل مباشر كوزير وكرئيس وزراء وغير مباشر أيضاً كقيادي في حزب الدعوة. وبالتالي يمكن أن تكونوا وأنتك متورطين في كل ما حصل في العراق خلال الفترة المنصرمة، وأنكم، كما يبرهن الواقع وليس الحدس، لا تمتلكون الاستعداد الذاتي لاتخاذ أي

إجراء حقيقي ضد الفاسدين وضد أعضاء حزبكم والاحزاب الشيوعية الأخرى المؤتلفة ولا حتى السنية، وأنتم لا تمتلكون الجرأة والشجاعة الضروريتين لإصلاح، دع عنك التغيير، النظام السياسي الطائفي المحاصصي المقيت. انتم تخشون الفاسدين في حزبكم وفي الاحزاب الاسلامية الاخرى وميليشياتهم الطائفية المسلحة، ومن يقف وراءهم خلف الحدود العراقية الشرقية، ولأي سبب كان، ولهذا فأنتم غير مؤهلين عمليا لحمل راية الإصلاح والتغيير، كما اعتقد البعض من حسني النية، وإلا لماذا هذا الموقف غير العقلاني والسيء من الفاسدين وعجزكم عن تقديمهم للقضاء أو الادعاء العام لمحاكمتهم، بمن فيهم أولئك الذين كانوا سببا فيما حصل في غرب العراق وفي الموصل ونيوى.

لا استغرب أبداً إن بادر المتظاهرون إلى رفع شعار إسقاط الحكومة القائمة، كما أسقطت حكومة المالكي، لأنكم تزوغون في خطاباتكم عن وضع اليد عما يريده الشعب، الشعب الذي يريد الخلاص من الطائفية والمحاصصة السياسية ومن الفاسدين والميليشيات الطائفية المسلحة والسلاح الذي بأيدي العاملين فيها، ومن الإرهاب والإرهابيين الآخرين، يريد التغيير والخدمات والخلاص من رثاثة الدولة وسلطاتها ومؤسساتها. لم يعد مناسباً مجاملتكم من أي حزب سياسي أو سياسي مدني وديمقراطي، إذ إن هذا سيكون على حساب الشعب ومصالحه واستمرار كل الظواهر المدمرة التي نشأت في ظل حكم الجعفري والمالكي وتواصلت في فترة حكمكم منذ أربع سنوات حتى الآن.

تطالبون الأحزاب ان لا تحل مشاكلها وخلافاتها مع الحكومة في الشارع! ولكن هذه المظاهرات يا رئيس الوزراء ليست من صنع الأحزاب الإسلامية السياسية الفاسدة التي تحكم العراق والمتصارعة على الحكم والمال والجاه معكم ومع غيركم، بل هي مظاهرات شعب لم يعد قادراً على تحمل المزيد من الضيم والجور والطائفية المقيتة والفساد وتدهور الخدمات والجوع والحرمان وفقدان الحقوق ولقمة العيش، لم يعد قادراً على السكوت، ويرى جزءاً أساسياً من النخب الحاكمة "خاتلة" وراء الأسوار الحديدية، في الخضراء، خشية من المتظاهرين الغاضبين من القهر والتركيع الذي يفرض عليهم بكل السبل الدنيئة من جانب النخب الحاكمة. الاحزاب الحاكمة ترسل مجاميع من المندسين، وعبر جهاز الاستخبارات من اجل الاساءة للمظاهرات وطابعها السلمي. إما أنكم تعرفون وتغلسون فتلك مصيبة، وإما أنكم لا تعرفون فالمصيبة أعظم!

ليس هناك في اجهزة الشرطة والأمن من يستطيع توجيه الحديد والنار إلى صدور المتظاهرين ما لم يكن لديه أوامر من المسؤول الأول عن الحكومة والقوات المسلحة، وأنتم وحدكم تحتلون هذين المركزين. وبالتالي فأنتم المسؤول عن القتلى والجرحى الذين سقطوا في المظاهرات الأخيرة، وليس من رمى الرصاص الحي القاتل سوى الأداة التي نفذت القرار، والذي يجب محاسبته ايضاً، ولكن أنتم أول من يجب محاسبته على إصدار هذه القرارات الهمجية التي تسمح باستخدام السلاح والرصاص الحي في فض المظاهرات ولو بقتل وجرح أو حتى اعتقال المتظاهرين الذين يكفل لهم الدستور الحق في التظاهر. إنها سياسة ليست خرقاء فحسب، بل مجنونة وجريمة لا يمكن غفرانها. إليكم ما جاء في تصريح المكتب السياسي عن القمع الوحشي والحقد والكراهية والعنف التي تلبست الأجهزة الأمنية وهي تمارس عملية فض مظاهرة ساحة التحرير يوم السبت ٢١/٠٧/٢٠١٨، والتي لا يمكن أن تدعوا وتقولوا إنكم لا تعرفون بها:

"ما حصل يوم الجمعة، يدعونا الى التأكيد مجدداً على ادانة ورفض استخدام العنف أياً كان نوعه، وتحميل الحكومة والوزارات والهيئات المعنية والاجهزة ذات العلاقة كامل المسؤولية عن وقوع ضحايا، وعن استمرار الملاحقات والاعتقالات للناشطين وللمتظاهرين والعودة الى اسلوب اخذ التعهدات السيء والمرفوض قانوناً ودستورياً، وكذلك استخدام الضرب المبرح والماء الحار والغازات المسيلة للدموع بهدف الايذاء، ونطالب بوقف كل هذه الممارسات المدانة فوراً واطلاق سراح المعتقلين، واحالة المسؤولين عن اصدار تلك الأوامر الى التحقيق والمساءلة القانونية." (راجع: طريق الشعب، ٢٢/٠٧/٢٠١٨، ص ٢).

الاحتجاجات.. فرصة أمريكا لمواجهة نفوذ إيران في بغداد

موقع "ذا هيل" الإخباري: ٢٠١٨/٧/٢٢

في مدينة البصرة الغنية بالنفط، أحرقت متظاهرون عراقيون، صباح ١٦ يوليو (تموز)، صورة للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي وهم يصيحون "إيران برا برا". تلك الاحتجاجات تمثل فرصة أمام واشنطن، وبعد سنوات من العمل مع بغداد، من أجل إعادة تقييم سياستها ووقف سياسة "الشيك على بياض"، وإضعاف المصالح الإيرانية ويلفت سيز فرانتزمان، كاتب رأي لدى موقع "ذا هيل" الإخباري، إلى أن ذلك العمل كان تتويجاً لاحتجاجات بدأت قبل أسبوع مستهدفة الحكومة العراقية ومكاتب أحزاب تابعة لإيران. وعبر متظاهرون عن غضبهم بشأن نقص فرص العمل والكهرباء والماء، وتراجع الخدمات والبنية التحتية في جنوب العراق. وقد تمكنت بغداد من قمع تلك الاحتجاجات بمساعدة ميليشيات مدعومة إيرانياً، وبسواعد أفراد من الجيش العراقي دربته قوات أمريكية. كما حذر مسؤولون أمريكيون، ومنهم وزير الخارجية مايك بومبيو، من أن الميليشيات المدعومة من إيران تشكل خطراً على العراق، وأن تلك الحملة ينبغي أن تكون بمثابة دعوة للتوقف. ويرى كاتب المقال أن تلك الاحتجاجات تمثل فرصة أمام واشنطن، وبعد سنوات من العمل مع بغداد، من أجل إعادة تقييم سياستها ووقف سياسة "الشيك على بياض"، وإضعاف المصالح الإيرانية.

ويقول فرانتزمان إنه في بداية الأمر، قام المتظاهرون بسد طرقات تقود نحو حقول النفط في الجنوب، مطالبين بتوفير فرص عمل. واحتل محتجون مطار النجف، وسد آخرون معبر صفوان الحدودي مع الكويت. ورداً على ذلك، أرسلت بغداد قوات النخبة المتخصصة في مكافحة الإرهاب إلى الجنوب، وإلى مناطق أخرى في العراق. وقطعت الحكومة خدمة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي وخدمة تبادل الرسائل، مستخدمة وسيلة لطالما لجأت إليها طهران لقمع احتجاجات في إيران.

وحسب الكاتب، بدأ لافتاً خصوصاً استهداف المحتجين لأحزاب سياسية مدعومة من إيران. فقد أحرقت متظاهرون مكاتب حزب الدعوة وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. وينضوي هذان الحزبان ضمن قوات الحشد الشعبي الشيعية التي تشكلت قسماً من القوات الأمنية العراقية. وقد وصف رئيس الوزراء العراقي تلك القوات بأنها تمثل "أملاً لمستقبل البلاد". وقد أظهرت أشرطة الفيديو محتجين وهم يتهمون تلك الأحزاب بأنها تشكل جزءاً من الأجندة الإيرانية التي تحاول خلق الاقتصاد العراقي، وتقطع الكهرباء والماء وتختلس عوائد النفط العراقي فيما يعاني سكان الحرمان.

ويرى كاتب المقال أن تلك الاحتجاجات تكشف أن الأمل في استقرار العراق لا يزال موضع شك. فقد حضت الولايات المتحدة، في فبراير (شباط) الدول الأعضاء في التحالف الدولي ضد داعش على تقديم قرض للعراق بقيمة ٣ مليارات دولار، ضمن مليارات عدة يسعى العراق للحصول عليها من أجل تنفيذ مشاريع لإعادة إعمار مناطق دمرت بسبب الحرب ضد داعش.

ويرى فرانتزمان أن الاحتجاجات الأخيرة توفر لواشنطن فرصة لدعم عراقيين يواجهون نفوذ إيران المدمر في البلاد. ودون التدخل في العراق، تستطيع واشنطن إيجاد وسائل لدعم سكان محليين في الجنوب وضمن تنظيمات مناهضة لإيران. ويمكن لواشنطن أن تراقب وتكشف عن وسائل يتم من خلالها اختلاس النفط والمياه والكهرباء وتحويلها إلى إيران، فضلاً عن التدقيق في الدرجة التي وصل إليها النفوذ الإيراني فوق حكومة التحالف الجديدة. وتستطيع واشنطن العمل بشكل خاص ووثيق مع حكومة كردستان، شمال البلاد، وهي منطقة آمنة وأكثر استقراراً في العراق.

وحسب تقرير نشر في عام ٢٠١٧، قدمت الولايات المتحدة الدعم إلى أقلية استهدفتها داعش في سهول نينوى، حيث استثمرت في أكثر من ٦٠ مشروعاً.

ويرى كاتب المقال أن مثل تلك المساعدات ضرورية من أجل إعادة الاستقرار إلى منطقتي الموصل وكركوك حيث نفذ داعش أبشع هجماته الدموية، ومجازره، قبل أربع سنوات وحسب. وسوف تساعد في تسريع تعافي العراق. وفي السياق نفسه، تكون واشنطن قد بعثت برسالة إلى بغداد تدعوها ألا تواصل العمل مع ميليشيات مدعومة إيرانياً ومعادية لأمريكا، تماشياً مع تحذيرات وجهها مسؤولون أمريكيون.

ويختم كاتب المقال رأيه بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة غزت العراق في عام ٢٠٠٣ بهدف خلع طاغيته صدام حسين، ونجحت في ذلك. ولذا ليس هناك ما يدعو واشنطن اليوم لتقديم مساعدات إلى بغداد من أجل دعم حكومة مدعومة إيرانياً، فيما يوجد لها حلفاء في مناطق أخرى في العراق.

من اعتصامات الأنبار إلى احتجاجات البصرة.. الطبقة الشيعية البيضاء تتهاوى

*سليم سوزة:

صحيفة (المدى) : ٢٢/٧/٢٠١٨

هو رجل دين، ربما لا يملك وزناً يعتد به في الوسط الديني، لكنه تحدّث بشجاعة عما يدور في صدور بعض العراقيين. قال على موقع تواصل إجتماعي في معرض تعليقه على إحتجاجات المدن الجنوبية في العراق: "نؤيد التظاهر والمطالبة بالحقوق ولكن بشرط ألا تؤدي إلى إسقاط الحكم من الشيعة".

ليس بالضرورة أن يكون الرجل مستفيداً من نظام الحكم الحالي بالمعنى المادي للإستفادة حتى يتحدث بهذه اللغة، وإنما يخاف فقط من زوال ذلك الشعور العميق بالراحة النفسية الذي يوفره له انتماءه للطبقة الشيعية البيضاء في البلد. أسميها طبقة شيعية بيضاء لأنها ذات سلوك سلطوي مشابه لسلوك البيض في مجتمعات الغرب، والسلطوي هنا ليس بالضرورة سلطة سياسية وإنما تعبير عن سطوة وهيمنة سوسيو-ثقافية تظهر في التفكير والخطاب والتحليل والممارسة وحتى في مظهر الإنسان وحركات يديه ورجليه. تلك التي يسميها بيار بورديو بالهابيتس Habitus، أي نوازع الفرد الداخلية وميولاته التي إكتسبها من بيئته الإجتماعية والتي يحاول توظيفها فيما بعد لإعادة إنتاج النظام الإجتماعي أو التأثير فيه بطريقة يفهمها هو وحده ومن يشاركه ذات الهابيتس مهما تغيّرت الحقائق الإجتماعية على الأرض.

للهابيتس سطوة كبيرة على الفرد والجماعة لأنه يصمم المقدمات كلها بناءً على معطيات ثابتة لزمّن إجتماعي معين، وبالتالي يصنع للجماعة طريقتهم الواحدة في التفكير وينتج لهم سلوكهم الموحد في التعاطي مع الحدث أو الظاهرة المراد تحليلها.

خمس عشرة عاماً على سقوط نظام البعث في العراق حاولت فيه الاحزاب الشيعية المهيمنة على السلطة ربط المصير الإجتماعي للفرد الشيعي بمصيرها السياسي. حاولت ذلك من خلال إستحضار السرديات التاريخية الكبرى وتوظيفها في الدفاع عن الدولة (أقرأ: شيعة) في مواجهة "المتمردين الحالمين بعودة المعادلة الصدامية السابقة". وإذا كان من السهل مواجهة إعتصامات الأنبار عام ٢٠١٣ — والتي بدأت سلمية ومنضبطة قبل أن يحولها عناد السيد المالكي وعجرفته الى عنف مسلح — بشعارات الدفاع عن الطائفة، ومن السهل أيضاً قمع احتجاجات ساحة التحرير ببغداد عام ٢٠١٥ بتأجيج العواطف الدينية تجاه "شلة منحرفة من المدنيين والعلمانيين والملحدين"، فأنة من الصعب اليوم مواجهة احتجاجات المدن الجنوبية بذلك الخطاب التالف طالما أنها تنطلق من مدن العمق الشيعي هذه المرة.

إحتجاجات المدن الشيعية اليوم جرح نرجسي لذات الاسلاميين الشيعة الحاكمين قبل أن تكون إنتفاضة على إدارتهم الفاشلة للعملية السياسية والخدمية في البلاد. أو بالأحرى ليست جرحاً نرجسياً لذات الاسلاميين الشيعة الحاكمين فقط وإنما لذات الطبقة الشيعية البيضاء برمتها، تلك الطبقة التي تشكلت على هامش الهابيتس الحكومي وتشاطرت مع نخبتها الشيعية الحاكمة هوس التشبّث بالسلطة حتى لو كانت على تلة من الأنقاض.

ليس الصراع اليوم بين سلطة فاشلة وشعب مقهور فقط، ربما هذا هو المستوى الأول من الصراع بالتأكيد ولكنه لا يفسر كل الصراع العميق الموجود في المستوى الثاني من الصورة، وهو صراع طبقة شيوعية بيضاء مع طبقة الملونين من مجتمع الشيعة ومجتمعات المكونات الأخرى في العراق. هذا المستوى الثاني من الصراع أشد خطورة وحدية من المستوى الأول لأنه لا يضع المواجهة في سياق سلطة وشعب بل يفتح ساحتها لصراع سياسي/اجتماعي/ثقافي بين فئة إجتماعية وأخرى داخل البلد الواحد. هو شكل من أشكال الطائفية لكنه لا يقع بين طائفتين مختلفتين هذه المرة وإنما بين فئتين أو طبقتين إجتماعيتين كالتى سميتها بالطبقة الشيوعية البيضاء وأخرى بالملونة. ليس شرطاً أن تُحسم الولاءات داخل كل طبقة من هذه الطبقات بالمال، على أهمية هذه النقطة طبعاً، ولا بالضرورة أن يعرف أفراد هذه الطبقات بعضهم بعضاً، وإنما هو الهايبتس الذي يجمعهم "بالريموت كونترول" على طريقة تفكير واحدة وتحليل واحد وصورة نمطية شائعة لا تتغير.

لا أعني بالطبقة الشيوعية البيضاء نخبة الحكم الشيوعية، وإنما أعني بها مجموعة شيوعية أوسع ذات هايبتس واحد لا يظهر للعلن بسهولة إلا حينما تُستفَز وتعطي رأيها في حدث تراه ينال من نرجسيتها أو يهدد مكانتها الإجتماعية. هذه طبقة لا تعني بالضرورة طبقة منتفعة من السلطة، بل قد تكون متضررة منها أيضاً كالتبقات الأخرى، لكن ما يجعلها تنال من الآخرين أو حتى تتعالى عليهم (بعلمها أو عدم علمها) هو وضعها النفسي المستريح مع الرواية الحكومية السائدة، الوضع النفسي الذي يعطيها شعوراً بالإمتياز الإجتماعي كالإمتياز الإجتماعي الذي يحظى به الأبيض في بلد تحكمه بشرة بيضاء. فمثلاً، ما الذي يجعل شيعياً يقيم في امريكا أو فرنسا أو المانيا أو غيرها من دول الغرب ولا تربطه بالسلطة الحالية في العراق وظيفه أو فائدة مادية معينة أن يوجه ذات الإتهامات والشتائم التي توجهها الحكومة "للملونين المهمشين" المنتفضين على سوء الخدمات في بلدهم العراق؟ ما أنفك يصفهم بالمخربين والمندسين و"المطيرجية" أو "المكبسلجية"!

الطائفية بمعناها السائد ليست تفسيراً كاملاً هنا، لأن "المخربين" من الشيعة هذه المرة، فكيف يكون طائفياً من يقف ضد أبناء طائفته!

مشكلة الطبقة الشيوعية البيضاء في العراق أنها مازالت تعتقد ان الزمن الإجتماعي واحد أنتجته مقولات ثابتة لا تتغير. لا تعي أن المجتمعات كيانات حركية بروح سائلة تتغير همومها وأهدافها بتغيير الظروف الموضوعية المحيطة بها. لم تعد الحسينيات والزيارات واللطم ومقولات المظلومية الشيوعية أشياءً ملهمة للجيل الشيعي الجديد مثلما كانت لجيل آبائهم وأجدادهم. كما لم تستطع "الخمينية" ولا حتى "السيستانية" إحتواء تطلعاتهم أو الإجابة على أسئلتهم الأشد إلتصاقاً بحياتهم الدنيوية اليوم من حياتهم الآخروية. هذا جيل العولمة والثورة التكنو-إعلامية، جيل تختلف محركاته الإجتماعية عن محركات "الجيل الرسالي" القديم، الجيل الرسالي الذي كان يرى في المرجع الديني حقيقة تتخطى كل الحقائق الأخرى. كان يرى في رجل الدين الأمل والخلاص من سلطة تمنع عنه "مفاتيح الجنان"، فيما يرى أبناؤهم اليوم نفس رجل الدين هذا عقبة أمام طموحهم المشروع في التغيير وإختيار حق الحياة في الدنيا كما يفعل أقرانهم في دول أخرى.

إنها إنتفاضة خدمية نعم، لكنها ذات موقف سياسي صارخ بوجه الطبقة الشيوعية البيضاء التي بدأت تخسر رصيدها في الشارع الشيعي الملون. طبقة بدأت تتهاوى فكراً ورمزاً أمام من تدعي تمثيلهم. لم يعد يصمد خطابها القديم أمام رغبات الجيل الجديد لأنه ببساطة شديدة خطاب أنتجه وعي ظرفي لا علاقة له بهموم هذا الزمن وتطلعات شبانه.

أربعة عوامل تغير خارطة الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة

*منقذ داغر

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٢/٧/٢٠١٨

أثارت نتائج الانتخابات العراقية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٨ مفاجأة الكثيرين خاصة المتخصصين في مجال استطلاعات الرأي. فقد تنبأت سلسلة من استطلاعات الرأي العام بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو بفوز «ائتلاف النصر» الذي يرأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي بالعدد الأكبر من المقاعد في البرلمان العراقي. إلا أن «تحالف سائرون» و«تحالف الفتح» تفوقا على لائحة العبادي بحيث فاز الأول بأكثر عدد من المقاعد النيابية وحلّ الثاني في المرتبة الثانية من بعده.

وفيما يرجّح أن تكون نتائج الانتخابات قد تعرّضت للتزوير، إلا أن النتائج لا يمكن تبريرها بالتزوير فقط. ففي البحث الذي أجرته بعد يومين من الانتخابات، تبين أن نتائج الانتخابات نجمت عن تفاعل أربعة عوامل مختلفة وهي: تدني إقبال الناخبين والرغبة في التغيير وسترراتيجيات الحملة الانتخابية للمتنافسين وموقف المرجعية الشيعية الدينية من المرشحين.

منذ أول انتخابات أجريت بعد سقوط نظام صدام، تراجعت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في الانتخابات المتتالية. ففي عام ٢٠٠٥، شهدت صناديق الاقتراع إقبالا بنسبة ٨٠٪ من الناخبين العراقيين، بيد أن هذه النسبة تراجعت إلى نحو ٦٠٪ في انتخابات عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٤ لتعود وتنخفض مجدداً إلى ٤٤,٥٪ عام ٢٠١٨. وبسبب انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة، كان للأصوات المتأرجحة أثر ملحوظ على نتائج الانتخابات. واستفاد من هذه الظروف «تحالف سائرون» المنتصر الذي فاز بنسبة ٣٠٪ من الأصوات المتأرجحة، فيما لم يحظ «ائتلاف النصر» إلا بنسبة ١٥٪ من مجمل تلك الأصوات.

وبحسب استطلاع للرأي الذي أجري على كامل الأراضي العراقية بعد صدور نتائج الانتخابات، فإن ٥٠٪ من الناخبين الذين صوتوا لصالح «تحالف سائرون» لم يتخذوا قرارهم بشأن الجهة التي سينتخبونها إلا في الأسبوع الأخير قبل الانتخابات. ولذلك من المنطقي الاستنتاج أن نصف ناخبي «سائرون» في الأقل ليسوا من الأنصار الثابتين لهذا التحالف، لا بل إن الكثيرين منهم هم في الواقع علمانيون غير إسلاميين.

إذاً ما سبب خيار هؤلاء الناخبين؟ بمعنى آخر، لماذا فضل هذا الكم الكبير من الأصوات المتأرجحة «تحالف سائرون» على الكتلة الحاكمة؟ يبدو أن الإجابة على هذه الأسئلة تكمن في سترراتيجيات الحملة الانتخابية التي اعتمدها شتى الكتل السياسية في الفترة التي سبقت الانتخابات.

ف«ائتلاف النصر» مثلاً ركّز حملته على أداء العبادي خلال توليه منصب رئاسة الحكومة وعلى صورته كرجل دولة. ومع أن العبادي حقق فعلاً إنجازات كثيرة خلال هذه الفترة، إلا أن العراقيين يميلون إلى التشكيك دوماً في الدولة ومسؤوليها. أضف إلى ذلك أن الفساد قد أدّى دوراً حاسماً في قرارات عدد كبير من الناخبين العراقيين خلال هذه الانتخابات. إذ تبين أن حملة العبادي التي ركزت على مكافحة الفساد أضرت به ليس

لأنه سياسي ومنخرط في الشؤون السياسية منذ سقوط النظام السابق فحسب، بل أيضاً بسبب اعتقاد الناخبين أنه لم يبذل كرئيس حكومة جهوداً كافية للتخفيف من حدة المشكلة. وفي هذا السياق، ربما يمكن القول إن المساعي التي بذلها العبادي لمعالجة هذه المسألة خلال حملته الانتخابية جاءت متأخرة ودون المستوى المطلوب. بالتالي، من الممكن أن استراتيجية الحملة هذه التي تمحورت حول خبرة العبادي كانت غير فعالة، لا بل حتى مضرّة.

وفي الوقت الذي حاولت فيه حملة «ائتلاف النصر» استقطاب الناخبين عبر التركيز على الماضي (النصر على داعش)، آثر «تحالف سائرون» الذي يرأسه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر أن يجعل من فكرة التغيير محوراً لحملة. فتحالف مع «الحزب الشيوعي» وناشطين آخرين من المجتمع المدني لتشكيل لائحة نجحت في استقطاب الناخبين العلمانيين الذين يتبنون مع ذلك قيم ومبادئ إسلامية. وبالطبع، فقد ساهمت حملة ائتلاف النصر المضللة أيضاً في نجاح تحالف سائرون.

ومع أن التركيز على التغيير ربما يكون قد جذب الكثير من العراقيين لانتخاب قائمة سائرون، إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد لفوزها، فقبل الانتخابات، كانت المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف قد حذرت الناخبين الشيعة من إعطاء أصحاب السلطة فرصة ثانية، وجاء هذا الموقف صفةً للسياسيين الذين تقلدوا مناصب رسمية أمثال العبادي ورئيس الحكومة الذي سبقه، نوري المالكي، الذي ترشّح هو أيضاً على الانتخابات هذه السنة. وفي المقابل، لم يكن الصدر يوماً في السلطة مع أنه شخصية نافذة جداً على الساحة السياسية في العراق.

إن الالتزام بتعليمات المرجعية هو بالنسبة للشيعة المتدينين من شروط الإيمان بالله. وبالفعل، يبدو أن رسالة المرجعية تركت وقعها على قرار الناخبين. فقد بدا مثلاً بحسب نتائج الاستطلاع أن ٤٣٪ من الأشخاص الذين صوتوا لصالح «تحالف سائرون» و ٣٢٪ من الذين صوتوا لصالح «تحالف الفتح» اتخذوا قرارهم هذا لأن مرشحي تلك اللوائح لم يخضعوا بعد للاختبار كسياسيين حكوميين.

مع ذلك فإن الانتخابات العراقية الأخيرة اشّرت تحولاً في السلوك الانتخابي للعراقيين من عدّة نواحٍ. فمن الواضح أن الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم متعطشون للتغيير ومستعدون لاتخاذ قرارات جريئة وأحياناً غير متوقعة لإحداث هذا التغيير. فمثلاً قام عدد كبير من الناخبين السنةً باجتياز الخطوط الطائفية التي حكمت تصويتهم في المرات السابقة وأدلوا بأصواتهم للمرشحين الشيعة أمثال العبادي. إذ أن ٣٦٪ من الأصوات التي نالها هذا الأخير جاءت من العراقيين السنة، في حين أن أصوات السنة نفسها لتحالف الفتح بلغت ١٥٪. كما ظهرت دلائل أيضاً على أن شيعة العراق بدأوا يتخلّون عن أنماط التصويت الديني السابقة، ويمنحون أصواتاً أكثر للقوى غير الإسلامية. وهذه هي بداية الابتعاد عن التصويت على أساس طائفي الذي حكم السلوك الانتخابي للشيعة طيلة الانتخابات السابقة.

* منتدى فكرة وهو مبادرة لعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

التظاهرات والشائعات

*سلام مكّي

الصباح الجديد: ٢٢/٧/٢٠١٨

التظاهر السلمي، حق دستوري لكل العراقيين، وهذا الحق منح، بغية التعبير عن الرأي وبيان موقف الشارع من الوضع السياسي العام للبلد. وما تشهده المدن العراقية في الوسط والجنوب من تظاهرات واحتجاجات، مؤشر على وجود رأي حقيقي ومؤثر للشارع العراقي، الذي قرر ان يقول كلمته ويوصل رسالته الى الحكومة التي قامت بدورها باتخاذ إجراءات سريعة لتلبية جزء من مطالب المتظاهرين التي تتمثل أغلبها في تحسين الواقع المعيشي للفرد وتحسين الخدمات الأساسية والكهرباء والأمن. برغم ان تلك المشكلات تحتاج الى وقت طويل وجهد مستمر.

مواقع التواصل الاجتماعي، بدورها كانت الممهد الأبرز لتلك التظاهرات، من حيث انتشار الصفحات التي تدعو الى التظاهر والاحتجاج والخروج الى الشوارع تعبيراً عن الرفض القاطع للواقع الخدمي والمعيشي للمواطن العراقي. وبعد قرار قطع خدمة الانترنت، وبعدها عودته مع حجب مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام برامج الحجب من قبل الكثير من رواد مواقع التواصل (فيس بوك) لاحظنا وجود تيار خفي، يتمثل بصفحات مشبوهة، تنشر الأخبار الكاذبة والمفترقة، تهدف من خلالها الى تأجيج الوضع العام للبلد، فمن خلال بث الشائعات التي تهدف الى جر المواطن الى مزيد من التظاهرات التي قد تخرج عن سلمييتها بما يؤدي الى خسائر بشرية ومادية في الممتلكات العامة، وهو ما حصل فعلاً في الأيام الماضية.

وللأسف، نجد ان شريحة واسعة من متابعي تلك المواقع تصدق وتتبنى تلك الشائعات عبر نشرها في مواقعهم الشخصية والتعليق عليها بما يمنح متابعيهم ثقة بأن تلك الأخبار صحيحة. فمثلاً، نشرت صفحة وهمية كتاباً مزوراً نسب الى محافظ البنك المركزي يتضمن إيقاف تحويل رواتب الموظفين في محافظات الوسط والجنوب، بسبب الوضع الأمني! وقد تم نشر الكتاب المزور عبر الكثير من المواقع الشخصية لمتقنين وكتاب وصفحات لها نسبة عالية من المتابعة، مما ولد حالة من الغضب الشعبي، على شيء لا وجود له أصلاً! البنك المركزي من جانبه بين ان الكتاب مزور، ولا وجود لإيقاف في توزيع الرواتب بين موظفي محافظات الوسط والجنوب. صفحات أخرى، نشرت اخباراً تتمثل بتصريحات لمسؤولين حكوميين، يصفنون المتظاهرين بأوصاف مختلفة، وأخرى تقول ان القائد العام للقوات المسلحة، قرر معاقبة ضابط لأنهم لم يستخدموا العنف ضد المتظاهرين! وأيضاً تجد هذه الشائعات مجالاً خصباً للانتشار بين أوساط من المفترض انها اول من تتحرى الدقة والموضوعية قبل ان تتبنى نشر أي خبر.

ان انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات التي تجد من يروج لها دون دراية ولا علم، يعود الى قلة الوعي بين فئة محددة من المجتمع، إضافة الى عدم وجود تيار مضاد، تقوم به الجهات الحكومية او غير الحكومية تتولى مواجهة الشائعات باستخدام أسلحة أقوى من الأسلحة التي يستخدمها مروجو الشائعات، ولعل نشر الوعي هو أقوى سلاح يمكن ان يوجه نحو مروجي الشائعات، كما ان غياب الرقابة الحكومية على المواقع التي تروج لها والفوضى وكثرة الجهات التي لا تريد الاستقرار للبلد، سبب الانتشار الكبير للشائعات وساعدها على إيجاد موطئ قدم لها داخل المجتمع. ان على الحكومة ان تتصدى للشائعات خصوصاً في هذه الأيام التي تشهد موجة تظاهرات في شتى المدن العراقية، اذ ان تلك الشائعات تسهم بخروج التظاهرات عن سلمييتها وتدفع الى مواجهة مع القوات الأمنية، وبالتالي، خلق مزيد من التوتر بين الطرفين، بما يسهم بتأزيم الأوضاع بصورة عامة.

هل الانقراض على النظام ممكن ؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٣/٧/٢٠١٨

تطلق الازمات المتكررة وفشل الحكومات في شؤون كثيرة.. ووجود قوى معادية للنظام، والاموال والتأييد الداخلي والخارجي.. والمشاريع لمحاصرة ايران، ونظرية "الدومينو" وتداعياتها العراقية، تصورات وهمية وقراءات خاطئة. فالانقسامات والفوضى في بداية الثورة الاسلامية اغرت صدام بالحرب، فخرجت ايران اقوى، وقادت تداعيات الحرب لسقوط صدام.. وشجعت المظاهرات السورية القوى المحلية والدولية لرفع السلاح، فبقي النظام وانهارت تلك القوى.. ولم تر المعارضة العراقية ان "علة وجود النظام" Raison d'être، ما زالت قائمة، رغم الهزيمة في الكويت وتذمر الناس، فكانت خيمة صفوان واستعاد النظام قوته، حتى اسقطه الاجتياح الامريكي. فالخلافات والفشل ومواقع التواصل والاعلام لا تسقط بمفردها الانظمة.. فبقاء وسقوط الانظمة يتعلق بعوامل التعبئة الكلية لها او عليها مثل: (أ) مجيء قوة قادرة على دحر النظام والمحافظة على زخمها.. (ب) تفكك قوى النظام وتهاوي مرتكزاته.

ما زال النظام الحالي -بكل ازماته- اكثر تعبئة وقوة من الداعين لاسقاطه. وان موجات الاحتجاج لها حيثياتها وقواها وعواملها ومعالجاتها. وان التصورات الوهمية والقراءات الخاطئة لن تنفع احداً، خصوصاً القائلين بها. اكتب منذ فترة طويلة -في المسؤولية وخارجها- عن ازمة الحكم، وعن المآلات الخطيرة لاستمرار اللامبالاة بحقوق الشعب، وتغلب نظرية السلطة على نظرية نجاح الدولة.. في ٢٠١٣/٢/١٩ كتبت "الشيعة نجحوا في التأسيس وفشلوا في الادارة، والسنة فشلوا في التأسيس ونجحوا في الادارة"، وهذا نصها: ("مع الانتداب البريطاني، تسلمت النخبة العربية العثمانية حكم البلاد.. أسس الجيش (١٩٢٠) قبل تأسيس الدولة (١٩٢١).. واعتمد دستور ١٩٢٥ نظرية النخبة والطبقة والجيش وليس حكم الشعب ومبادئ التعددية.. فجاءت اول وزارة خالية من الشيعة.. واسست التابعة العثمانية كمواطنة اولى ليوسم بالتبعية غيرها.. ودخل الحكم في صراع مبكر مع الاشوريين.. واعتمد الجيش لقمع ثورات الفرات وكردستان.. بالمقابل حملت الادارة الكثير من التقاليد العثمانية المتقدمة، مطعمة بمبادئ انكليزية حديثة، مما سمح ببدايات دولة عصرية ونظام خدمة متقدم.. والتي لو سُمح لها بالبقاء لتقدم العراق على معظم دول المنطقة. لكن عوامل التأسيس التي اريد بها قوة النظام صارت وبالأعلى عليه.. فانقلب الجيش على

حكوماته.. ونمت العوامل الجينية لتنتج نظاماً دكتاتورياً عنصرياً طائفيّاً زج البلاد في الحروب الداخلية والخارجية.. وهو ما قاد لتجارب وتضحيات مأساوية.

جاء الامريكان واحتلال العراق والادارة المدنية وفكرة المجمعيات الانتخابية.. فتصدت المرجعية بقوة، واستطاعت قلب المعادلة.. والذهاب لانتخابات مباشرة. فساهمت قوى شيعية وكردية أساساً، مع قوى سنية وتركمانية ومسيحية واخرى، لكن اقل تأثيراً، في إعداد دستور، يعتمد مبدأ حكم الشعب والنظام البرلماني واللامركزية والفيدرالية.. فكان تأسيساً استحضّر الماضي ونظر للمستقبل، وتعامل مع الاحداث بعقلانية.. فاغلق الباب امام الاحتلال مطالباً بالسيادة وانسحاب القوات، وهو ما تحقق.. وانفتح على "الشريك المقاطع"، وميز بينه وبين الارهاب، العدو الاول للشعب كله، فتحققت المشاركات الانتخابية المليونية لجميع المحافظات. وخلاف التأسيس الناجح فشلت الادارة هذه المرة.. ان طغى عقل المعارضة لا عقل الدولة والتأسيس.. واصبح احتلال المواقع والبقاء فيها اهم من النجاح في الدولة وبنائها.. فدولة دستورية ديمقراطية اتحادية لا تدار ببناءات وعقليات وتشريعات دولة قامت على اسس تناقضها تماماً.. فتمى الفساد والمحاصصة والعسكرة وغيرها من امور عطلت البلاد ولم تنصف العباد.

فالتأسيس الخاطيء يتردد وينتج ادارة فاشلة.. والاخيرة تنقّض على التأسيس الناجح وتعطله.. والمطلوب -اليوم- ان ينجح الجميع في الاثنين معاً.. وسيسأل سائل واين موقف الكرد كمكون ثالث؟ وتصورنا انهم سيكونون اوفياء لشروط التأسيس.. وقدموا -رغم النواقص- برهانهم لادارة ناجحة للاقليم، مع ملاحظات للعلاقة بالآخر وبالحكومة الاتحادية.

فشروط النجاح قائمة عقلاً وموضوعاً، لو ازيحت، او حيدت على الاقل، تأثيرات الضغط الارهابي والتدخل الخارجي والعوامل الذاتية.")

فلنضع لكل امر نصابه. فالدعوة لالغاء (وليس تصحيح) الدستور والبرلمان والانتخابات والحياة الحزبية.. وتجاهل حريات وحقوق المواطنين.. ومتطلبات الحكومة الناجحة.. وإلغاء القوى الامنية الشعبية.. والترويج لحكم عسكري، تمهد للقضاء على "علة وجود" النظام، وإن نجحها او فشلها سيقمر امكانية الانقراض من عدمه.

تظاهرات جنوب العراق وطموحات التغيير

*د. محمد السعيد إدريس

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٧/٢٣

إذا كان الشعب العراقي قد استطاع أن يعبر عن موقفه من النظام الذي يحكم العراق منذ عام ٢٠٠٣، ولكن بشكل جزئي، من خلال امتناعه عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو/أيار الماضي، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة الشعبية ٤٤٪، ومن خلال التصويت لنخب جديدة وكتل جديدة بديلة عن الكتل والنخب القديمة، حيث فاز تكتل «سائرون» الذي يتزعمه مقتدى الصدر بتحالف مع قوى مدنية وديمقراطية بعيدة عن النخب الطائفية بالمرتبة الأولى في هذه الانتخابات بحصوله على ٥٤ مقعداً من مقاعد البرلمان، فإنه، أي الشعب العراقي، اختار أن يصوت مرة ثانية ومن خارج صناديق الاقتراع وبعد أقل من شهرين على تصويته الانتخابي الأول ليعلم رفضه للجميع لمن صوت ضدهم ولمن صوت لهم، وليؤكد أن ما يحدث في العراق أضحى مرفوضاً وأن التغيير بات حتمياً، بعد أن تأكد من كارثية ما يحدث.

فالتظاهرات التي تفجرت في محافظات جنوب العراق بدءاً من البصرة ومنها إلى الناصرية والمثنى والنجف، لم تكن «ثورة جياح» كما زعمت أطراف كثيرة في توصيفها اعتماداً على بعض شعارات المطالب الحياتية المعلنة الخاصة بالمياه والكهرباء وطلبات التوظيف وغيرها، ولكنها في الحقيقة تظاهرات تنذر بثورة سياسية اجتماعية تهدد النظام كله، ورموزه وخاصة الأحزاب الدينية. فقد استهدفت التظاهرات الغاضبة مقار أحزاب الدعوة والفضيلة والحكمة وعصائب الحق باعتبارها رموزاً للمتسببين بأحوال الجوع والبطالة ونقص الخدمات والفقر، وباعتبارها بؤراً للفساد السياسي والمالي، ومنايع الصراع على السلطة والمحاصصة، كما استهدفت هذه التظاهرات أيضاً خرائط جديدة للمواقع المستهدفة، إلى جانب مقار الأحزاب والميليشيات، فقد استهدفت الموائى (ميناء البصرة) والمطارات «مطار النجف» والمنافذ الحدودية وشركات النفط والغاز ومنازل ومقار كبار المسؤولين المحليين والمحافظين، باعتبارها تجسد النهب المزدوج للثروة وللسلطة معاً.

الكارثة الكبرى أن كبار المسؤولين لم يفهموا مغزى تلك التظاهرات ولا انتشارها، ولم يقدروا احتمالاتها، حصروها في مطالب اقتصادية واجتماعية فقط، وجردها من معناها الأهم، وهي أنها الإفران الطبيعي لسقوط كل التوقعات والرهانات، وسقوط كل الفرص التي أعطتها الشعب للنخبة السياسية من أجل أن تفي بوعود الإصلاح، وبعد أن تأكد الشعب أن هذه النخب غير قادرة على إدراك أن التغيير السياسي هو المطلوب الأساسي، أي النظام هو المستهدف الحتمي، إن لم يكن الآن فغداً أو بعد غد.

عبدالمهدي الكربلائي ممثل المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني أعلن في خطبته يوم الجمعة الماضي (١٣ يوليو/تموز الجاري) تضامناً للسيستاني «مع المواطنين في مطالبهم الحققة، وعن استشهاده لمعاناتهم الكبيرة، وتقديره لأوضاعهم المعيشية الصعبة وما حصل من تقصير واضح من المسؤولين سابقاً ولاحقاً في تحسين الأوضاع وتقديم الخدمات لهم، رغم وفرة الإمكانيات المالية، لو أحسنوا توظيفها، واستعانوا بأهل الخبرة والاختصاص». أما حيدر العبادي رئيس الحكومة الذي انتقل إلى البصرة بعد تفجر الأحداث الدامية فإنه، وبعد أن عقد سلسلة اجتماعات في المدينة، أصدر قرارات تخص إطلاق مشاريع تحلية المياه، وأعلن تعيين ١٠ آلاف من العاطلين عن العمل في المؤسسات الرسمية، أي أنه لم يفهم غير ظاهر المطالب ولم يدرك جوهرها، لكنه فوق ذلك أعطى توجيهاته لقوات الأمن للقيام بواجبها في مواجهة المتظاهرين، ولم يفوت الفرصة للحديث عن «المؤامرة الخارجية»، ويندد ب «المندسين» الذين حملهم مسؤولية تردي التظاهرات وتحويلها من سلمية إلى «دامية».

هذا يعني أن التشخيص مازال خاطئاً، وأن ما حدث في البصرة ومحافظات الجنوب قد يمتد إلى بغداد، وقد يصل إلى الشمال، ويعم العراق، في وقت عاد فيه تنظيم «داعش» الإرهابي ليجدد ضرباته وتفجيرات، في الوقت الذي مازال فيه «الشلل السياسي» يعم البلاد التي أضحت بدون برلمان، وتدار بحكومة تجاوزت شرعيتها، والأدهى أنه في انتظار برلمان مشكوك في نزاهته وشرعيته بعد كل اتهامات التزوير.

واقع سياسي مأزوم يعيد إنتاج نفسه، وهو ما حاول السيستاني إبداء التبرؤ منه بإعلان تعاطفه مع مطالب المتظاهرين عندما دان على لسان المتحدث باسمه عبدالمهدي الكربلائي «المسؤولين سابقاً ولاحقاً» بأنهم لم يحسنوا إدارة الموارد «ولم يحسنوا إدارة مؤسسات الدولة بصورة مهنية بعيداً عن المحاصصات والمحسوبيات، ولم يقفوا بوجه الفساد من أي جهة أو حزب أو كتلة».

الفساد والعجز يُوجِّبان الاحتجاجات في بلاد الرافدين

*حميد الكفائي

صحيفة (الحياة): ٢٣/٧/٢٠١٨

الاحتجاجات التي تجتاح العراق حالياً لم تفاجئ المراقبين، وكان يمكن أن تحدث مبكراً، لكن الذي أحرَّ حدثها هو خطر الإرهاب الذي كان يتهدّد العراق إثر سقوط ثلاث محافظات بأيدي الجماعات الإرهابية، فانشغل العراقيون بمحاربتها. وبعد تراجع خطر الإرهاب، وانتعاش أسعار النفط التي تضاعفت خلال عامين، وتزايد الإنتاج إلى ما يقارب ٤ ملايين برميل يومياً، لم يعد هناك مبرر للسكوت على الفساد وتردّي الخدمات وانتشار البطالة.

وما أثار حنق الناس هو الاعتقاد السائد بتزوير الانتخابات الأخيرة بسبب «فوز» أحزاب وشخصيات فاسدة فيها. فعودة هذه الأحزاب إلى السلطة عبر تزوير الانتخابات أوصلت الناس إلى حالة من اليأس لا ينفع معها سوى الاحتجاج، لكن مواجهة الحكومة الاحتجاجات بالعنف لن تؤدي إلى إسكاتها، فالاحتجاج حق كفله الدستور، ووقوع ضحايا بين المحتجين سيقود إلى المزيد من الاحتجاجات والاستياء.

وكان كاتب السطور بين من توقعوا هذه الثورة، ولم يكن هذا التنبؤ ضرباً من الخيال، وإنما جاء نتيجة لقراءة موضوعية للأحداث. استغفال الناس وسرقة أموالهم والتمييز بينهم كان سيقود إلى هذا الاستياء الذي لن تنفع معه الحلول الترقيعية.

الطبقة السياسية الحالية لا تنتمي إلى عصرنا الحاضر، ومعظم قادتها لا يستمعون إلا إلى أنفسهم ومن يوافقهم الرأي. إنهم يعتبرون ما ينقله لهم أتباعهم المطيعون حقائق مطلقة، وهذا يشبه تماماً ما كان يسمعه صدام حسين من أتباعه وقادته العسكريين.

قادة العراق يسكنون في مدينة خاصة بهم تُسمى «المنطقة الخضراء»، لا تشبه أياً من مناطق العراق، فلا يدخلها الناس العاديون، إذ إن الدخول إليها يحتاج إلى ترخيص من السلطات العليا، وهذا الترخيص يخضع للتصنيف الطبقي، إذ توجد درجات عدة، فهناك الباج الأزرق، الذي لا يُفتش حامله أو من معه، وهو يُمنح لكبار المسؤولين. وهناك الباج الأخضر الذي لا يُفتش حامله شخصياً ولكن يُفتش من معه وتحتجز هوياتهم عند نقطة التفتيش إن لم يكونوا مرخصين، وتسلم إليهم عند خروجهم، ولا يحق لهم الخروج إلا من المدخل الذي دخلوا منه، وهذا النوع من الباجات يُمنح للمسؤولين من الخط الثاني. أما حملة الباجات الأدنى، فيُفتشون جميعاً ولا يحق لهم أن يصطحبوا أحداً معهم.

منتسبو الشرطة في المنطقة الخضراء يتمتعون بصلاحيات غير محدودة، وفي إمكانهم أن يفتشوا أو يهينوا حتى المسؤولين (غير المسنودين) ويصادروا مقتنياتهم إن كان لديهم اعتراض عليها، وقد رأيت هذا بعيني وأطلعت رئيس الوزراء عليه. أسعار البضائع والسلع والمنازل والإيجارات في الخضراء مرتفعة عما هي عليه في باقي مناطق بغداد، والكهرباء فيها لا تنقطع طوال اليوم، ويوجد فيها «مستشفى ابن سينا» الذي تضاهي خدماته الطبية ما هو متوافر في الدول المتقدمة. الشوارع فيها أنيقة ونظيفة وتنتشر فيها البحيرات والنافورات والأشجار الجميلة المنسقة.

أما باقي العراقيين، فيعيش معظمهم في ظروف صعبة، وتحديدًا ذوي الدخل المحدود الذين يستخدمون الكهرباء (الوطنية) التي تنقطع عادة ١٢ ساعة في اليوم، خصوصاً في أشهر الصيف، أو الخدمات الصحية المتدنية، والذين يعتمدون على المساعدات الغذائية (الحصة التموينية) التي تقلصت بمرور الزمن، أو الذين يدرسون في مدارس الدولة التي يتسع الصف الواحد فيها أحياناً لأكثر من أربعين تلميذاً، بينما تستخدم كل ثلاث مدارس مبنى واحداً في فترات مختلفة خلال النهار. هناك مئات الآلاف من العائلات التي تسكن بيوتاً مشيدة من الصفيح أو أكواخاً غير لائقة ببني البشر في هذا العصر، خصوصاً في البصرة التي تنتج أكثر من ٨٠ في المئة من ثروة العراق، ومن هنا نفهم لماذا بدأت الاحتجاجات في البصرة.

البطالة منتشرة، فلا القطاع الخاص قادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب العاطل من العمل، ولا الدولة قادرة على توظيف الجميع، لكنها قادرة على توظيف أتباع الأحزاب السياسية وأقارب المسؤولين في وظائف مجزية. فكل وزير يأتي بالمئات من أتباع حزبه وأقاربه ليعينهم في وزارته، وإن لم تكن هناك وظائف رسمية فيوظفهم بعقود مؤقتة. وبذلك، تحولت مؤسسات الدولة إلى تجمعات سياسية تهتف باسم الزعيم السياسي الذي يديرها، بينما بقي اللامنتمون خارج الوظائف ومن دون خدمات حقيقية، يحيون حياة بدائية في بلد يتمتع بثروات هائلة.

المشكلة الكبرى هي كثرة الأحزاب المشاركة في الحكومة، فلكل حزب وزارة أو وزارتان، وهو يستخدمها لتمويل نشاطاته وتوظيف أتباعه، الحاليين والمحتملين، والإنفاق عليهم. وتبرز هنا منافسة من نوع غريب، فالأحزاب التي تشكل عادة «لجاناً اقتصادية» لإدارة إيرادات الوزارات، تحاول الحصول على ما يمكنها من الأموال لأنها كلما زادت ثروتها أصبحت قادرة على كسب المزيد من الأتباع، لذلك تجد أن الأحزاب التي بقيت خارج الحكومة انقرضت كلياً. وهكذا بُدِّت أموال الدولة الطائلة التي تتجاوز ١٢٠ بليون دولار سنوياً في فترات ارتفاع أسعار النفط، على نشاطات الأحزاب وطموحاتها في إزاحة منافسيها من السلطة.

العراق ليس في حاجة إلى كل هذه الأحزاب، ومعظمها مشكل على أسس طائفية أو مناطيقية أو إثنية، ويقود واحداً شخص واحد أو عائلة، وبعضها مرتبط بدول أخرى. المطلوب الآن تشريع قانون ينظم العمل السياسي، بحيث يقود إلى تشكيل أحزاب كبيرة عابرة للمناطق والطوائف، وقد يكون مناسباً فرض غرامة مالية على المرشح الذي لا يحصل على نسبة محددة من الأصوات تعادل ١٠ في المئة مثلاً من الأصوات المطلوبة للفوز. مثل هذا القانون سيقصص عدد الأحزاب، وبذلك تتقلص كمية الأموال المهدورة على النشاطات الحزبية، وتصبح لدينا حكومة ومعارضة بدلاً من ضياع المسؤولية بين أحزاب كثيرة.

كان العراقيون يأملون بحكومة كفوءة منصفة بعد زوال النظام السابق الذي بدد أموالهم على التسلح والحروب والقمع. لسوء حظهم وجدوا أنفسهم بين حيطان سياسية تنهب المال العام من دون أي وازع أخلاقي أو رادع قانوني. كثيرون بنوا آمالاً بأن حيدر العبادي سيحسن الأوضاع أو يوقف الترددي، لكنه لم يتمكن، فلم يبق أمامهم سوى انتزاع حقوقهم عبر الاحتجاج والعصيان المدني.

الاعتذارات المتأخرة لا تعالج الإخفاق السياسي

*إبراهيم العبادي

صحيفة (الصباح) : ٢٣/٧/٢٠١٨

على مدى اسبوعين من التظاهرات الضاغطة التي اقلقت البلاد امنيا وسياسيا وهزت صورتها الخارجية، سارعت الحكومة بشخص رئيسها، ولجان الازمات فيها الى الاستجابة في حدود المقدور، لبعض مطالب المتظاهرين ووعدت بحلول تدريجية لبعض المشكلات المزمنة، فيما ازداد التواصل مع الفاعليات السياسية والعشائرية والدينية لغرض تهدئة الامور واعطاء الحكومة فرصة لتعمل ما تستطيع عمله، وهي تواجه ظرفا عسيرا من الناحية الدستورية، اذ انها تمارس عملها في ظل انتهاء ولاية البرلمان التشريعية وعدم التنام البرلمان الجديد، مما يعطل الكثير من الامور التي تحتاجها الحكومة لتسريع وتيرة علاجات الازمة.

استجابة الحكومة للمتظاهرين لم تقنع جزءا من الجمهور الذي يعد بادامة التظاهرات، لا لانه لا يثق بوعودها واجراءاتها، ولكن لقناعته بان ازمات مثل الكهرباء والماء وايجاد فرص العمل، وتنشيط جهاز الدولة التنفيذي، ومعالجة الكسل والبلادة والاهمال والفساد، في اجهزة الحكومة تحتاج الى (ثورة) ادارية وتشريعية وقيمية واخلاقية، لا تستطيع الحكومة انجازها وحدها، في ظرف قصير كما يطالب المتظاهرون، ما ينقص البلاد فعلا هو مواجهة الفشل والاخفاق الخدمي والاستثماري، وضعف الادارات وتخلف التخطيط، وغياب الرؤية الاقتصادية، وغلبة العقلية الحزبية على الادارة، دونما حساب لخطورة هدر الاموال وضياعها في مشاريع ثانوية، أو مشاريع تجميلية وهي مشاريع (تفاخر) اكلت الاموال ولم تسد حاجة المواطنين الاساسية، لقد انفق منذ عام ٢٠٠٣ قرابة ١٧٥ مليار دولار على المحافظات ولم تنفق بالولايات مدروسة ومخططة علميا وبعديا اقتصادية، فيما كان هذا المبلغ كافيا ليحل مشكلات الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه ومجار ومدارس ومستشفيات وهي الخدمات التي يطالب بها الجمهور الان ويحمل السياسيين المسؤولية عنها، الحكومة تنوء ومنذ اربعة اعوام بحمل ٦٣٠٠ مشروع بين صغير وكبير تقدر قيمتها الاجمالية بحدود ٢٧٠ مليار دولار ولا تدري كيف تدبر لها الاموال بعد خراب البصرة والموصل والمدن التي تحررت والمدن التي ظلت راكدة تنمويا ومحرومة اقتصاديا.

لا بد من تأشير الخطأ وتعريف المشكلة وتحديد المسؤولية ومحاسبة الخاطئين والمقصرين والمسرفين والمفسدين، وهذه فرصة مواتية الان بعد احتواء التظاهرات ومنع انزلاقها الى العنف والتخريب بفعل الغضب والانفعال وروح الانتقام التي نعرف مسيبتها ودوافعها.

من عطل الانجاز الخدمي في العراق هو غياب الرؤية والمشروع وغلبة المجاملة السياسية على حساب الحقيقة الاقتصادية، في بلد منكوب كالعراق لامجال فيه للهدر المالي ولضياع الاموال وتسربها الى جيوب السماسرة والسياسيين المنتفعين وطبقة الطفيليين التي عرفت كيف تتسلق السلم الاجتماعي بسرعة كبيرة وتتحالف مع بعض افراد الطبقة السياسية لتكون مافيات فساد تنتفع من الاموال دونما انجاز على الارض، المشكلة في بنية النظام السياسي وفي ثغراته القانونية والتشريعية وكثرة مؤسساته ونظامه المالي الريعي، من حاسب مجالس المحافظات التي اضافت بيروقراطية ادارية ومالية مدمرة على نظام تنفيذي عاجز واضطلعت بمسؤوليات تنفيذية وامتيازات اثار غضب الناس؟، ومن يحاسب وزارات لا تعمل الا بنظام الاقطاع الحزبي وكل حزب يستحوذ على وزارة اداريا وماليا وانتفاعيا؟.

المشكلة بنيوية في عقل الساسة وطريقة ادارة الامور وتوزيع المناصب والادارات، وفي السياسات العامة للدولة وعدم قدرتها على انجاز وظائفها، وعلاجها باصلاح ينطلق من رؤية ينبغي ان تكون الشغل الشاغل لكل الساسة، وليس الطاقم الحكومي الاعلى الان، لان المشكلة في عمقها دستورية، قانونية، سياسية رؤيوية قبل ان تكون فشلا تنفيذيا، هناك عطل فكري سياسي واخطاء كارثية ينبغي الاعتراف بها دون ان تكون اعتذارات فردية من هذا السياسي او ذاك لتبرئة النفس امام الناس والتاريخ، ولاستباق محذور خطير، ليعترف الساسة بالاطعاء وليباشروا مشاريع الاصلاح والتصحيح قبل ان تتشكل الحكومة الجديدة، اي في مشاورات تشكيل الحكومة، لان من يحرص على اصلاح الواقع المؤلم عليه ان يزهد في الحصص والمناصب وليناصر اي فكرة تخرج الحكومة من عوقها الذاتي، ليتفقوا على برنامج انقاذ حكومي وجدول لحل المشكلات وليكتفوا بما اقترفوا من اخطاء، لان القادم سيكون كابوسا سياسيا واقتصاديا في بلاد تزيد سنويا مليون نسمة وينزل في سوق عملها ربع مليون خريج، ويدرس في مدارسها مليون تلميذ، في ظل قطاع عام فاشل وقطاع خاص صغير اعتاش بعض قياداته على الفساد. ليفكر الساسة بعقل جديد ولتكشفهم الحكومة بالحقائق المريرة وليكون الجمهور بالصورة عسى ان يتبلور مشروع وطني للنهوض يساهم به الجميع ويعرف كل مواطن فيه مسؤوليته واجباته وحقوقه، لا بد من تصميم مشروع نهضة يصوغه سياسيون ومفكرون ومتقنون واقتصاديون ورجال تنمية مستدامة، والا فان استمرار الفجوة بين الطبقة السياسية والشعب ستقود الى كوارث جديدة.

العراق: أكبر من الغضب على الكهرباء

*مشاري النايدي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٧/٢٣

الغليان الشعبي الذي يسود مدن وبلدات الجنوب والوسط العراقي، أصاب الطبقة السياسية الحاكمة بالصدمة.

مطالب الناس العاديين تحولت لإدانة كاملة لكل من حكم العراق "العراق الأمريكي - الإيراني الذي استبدت به ثلثة من الحزبيين الإسلاميين الشيعة، ومعهم «تكميلة» أخرى من إسلاميي السنّة وبعض الكرد. غير أن نصيب الأسد من ثروات العراق، ونفوذ العراق، ودولة العراق، حازته جماعات موالية" تقليدياً للجمهورية الإيرانية، أو قل للنظام الخميني الحاكم، وفي مقدمها ميليشيات «بدر» و«عصائب أهل الحق» و«حزب الله - العراق»، وبقية فصائل «الحشد الشعبي» الطائفي" مثلاً «كتائب الخراساني» المعلنه صراحة أنها جزء أصيل من «الحرس الثوري» الإيراني.

لماذا مظاهرات وهبّت العراقيين هذه المرة صدمة لسادة المنطقة الخضراء، وقواد الميليشيات المسلحة الشيعية؟

لأن جمهور الغضب العراقي حالياً، هم الخزان البشري الطبيعي لهذه الأحزاب والعصابات، من أقصى الجنوب العراقي "البصرة، اندلعت شرارة المظاهرات والغضب أول هذا الشهر، لتسري موجة الغضب إلى الناصرية والساوة والديوانية، وبقية مدن الجنوب والوسط، ذات الغالبية العراقية الشيعية الكاسحة. ضع ذلك مع وقفات الغضب من قبل الشعب الإيراني منذ ديسمبر (كانون الأول) الماضي حتى اليوم، تحت شعار مكافحة الفساد ونقص المياه والكهرباء، وبكلمة واحدة" إدانة النظام الحاكم العاجز والفاقد والمرهق سياسياً.

في ٨ يوليو (تموز) الحالي تفجر بركان الغضب في البصرة" وزاد الأمر تعقيداً وقوع بعض القتلى من الجماهير... قتلى من أهالي البصرة والنجف وكربلاء والساوة" أي العمق العميق لشبيعة العراق. الخطير والمخيف بالنسبة لحكام العراق الجدد، من حزب الدعوة وبقية جماعات الإسلام السياسي الشيعي الموالي لإيران، الشعار الصارخ للغاضبين: «كلا كلا للفساد» في البلد الذي يحتل المرتبة الـ١٢ على لائحة الفساد العالمي.

ارتفع السقف أكثر، ودعا بيان تنسيقية المظاهرات بالناصرية للتظاهر في العاصمة بغداد، وشدد البيان على «إيقاف جميع المطالب والتأكيد على مطلب واحد فقط هو: إسقاط الفاسدين». مضيفاً: «ليس لدينا مطلب غيره... أما مطلب إسقاط ومحاكمة الفاسدين، فهو مطلب شعبي ومطلب وطن»، حسبما جاء في البيان.

لا حيدر العبادي رئيس الحكومة" ولا مقتدى الصدر رمز الغضب الشعبي، في وضع يمكنهما من احتواء الغضب، حتى الآن، فهل يكون هذا السخط الشعبي مقدمة لتغيير عراقي أكبر يشفي العراق من داء الطائفية والفساد، أم هو جرس إنذار وتنبية من دون أن يعني بالضرورة تغييراً شاملاً، أم هو صرخة عالية ستذوب في وديان الصمت؟

التسقيط والتصعيد

*كفاح محمود كريم

أيلول/٢٢/٢٠١٨

ظاهرتان متناقضتان أو سلوكيات تختزل ثقافة أو حضارة أو تربية في نتائجها وآلياتها، تلك هي ما يُعرف اليوم بالتسقيط ونقيضه في التصعيد، ولعلّ بواكير التسقيط الاجتماعي والسياسي مارسه البعثيون في بدايات الستينيات من القرن الماضي مع الزعيم قاسم ومع الشيوعيين كأفراد أو مجموعات، بل مارسوها أيضاً مع مدن ومجتمعات، كما كانوا ينشرون طرائف عن الكرد والشرك والمعدان، حتى وصل بهم الأمر إلى إطلاق صفات ذميمة على مدن بأكملها كما في ناصرية الثقافة والفن والأدب والحضارة فجعلوها شجرة للخبثاة وهي ينبوع للطيبة.

هذا السلوك يعتبر من أسوأ أنواع السلوك العدواني غير المعلن في مجتمعاتنا على المستوى الخاص والعام، وهو بتقديريني ينم عن إصابة صاحبه أو أصحابه بمرض سياسي أو نفسي وتربوي، تترجمه أفعال مكتومة تشبه في نتائجها ما تفعله حشرة الأرضة في نخرها للأشجار أو البيوت، والخطورة تكمن في الصمت والكتمان أثناء أداء عملها أو ممارساتها، وإذا كانت تلك الدودة أو الحشرة تفعل ذلك بحثاً عن الماء والكلأ دونما قصد إلا إشباع غريزتها، فإن الإنسان هنا يفكر ويخطط ويبرمج كيف يهدم صرحاً لا يستطيع ارتقاؤه، حتى إن نجح بذلك بشعر لا بسعادة الانتصار وتحقيق رغبته في الارتقاء، بل بتدمير ذلك الصرح الشاهق الذي عجز عن اعتلائه "ساوي حيطانه" كما يقول الدارج المحلي.

للأسف الشديد انتشر وترعرع هذا السلوك أو الشعور في البيئة التي تساعد على نموه، وهي بيئة التخلف والفساد والتقاتل على المناصب والامتيازات بعيداً عن الهدف السامي في مؤسسات الدولة والأحزاب والجمعيات وحتى المنظمات منذ العام ٢٠٠٣ ولحد اليوم، لكنه بدون أعراض ظاهرة، وهنا تكمن خطورته حيث لا تظهر الأعراض إلا وقد حقق صاحب هذا الشعور برنامجه، فهو يعمل ليل نهار لا كمنافس يشق طريقه إلى ذات المنزلة التي وصل إليها رفيقه، سواء أكان في أعلى مستويات المسؤولية أو في اختصاصه أو درجته الوظيفية، ولذلك تراه يستخدم كل الأساليب لتسقيط غريمه الناجح أو المتميز، وهنا أتحدث عن ظاهرة للأسف الشديد انتشرت حتى تسببت في تآكل وتهجير واستقالة أو إبعاد الآلاف من أولئك الناجحين في أعمالهم أمام أناس لا هم لهم إلا إزاحة الناجحين وتدميرهم ليتسلقوا مواقعهم، مما أدى إلى اكتضاض جامعات الغرب والولايات المتحدة وكندا وأستراليا بالآلاف المبدعين الهاريين من بلدان الأمراض الأخلاقية المزمنة.

وفي الوقت الذي يعمل هؤلاء في إسقاط الناجحين يعمل الآخرون في منافستهم على دفع منافسيهم للارتقاء إلى مواقع أعلى تتيح لهم تبوء مواقعهم ولكن بسمو ونبل، وهنا نتوقف عند التصعيد النقيض للتسقيط حيث يعمل الفرد والمجتمع على دعم ودفع المتميزين والناجحين إلى اعتلاء مواقع ومراتب ومراكز أعلى، كي يتاح للآخرين تبوء أماكنهم، وهكذا دواليك في إنتاج أفواج من المتميزين يقابلهم أفواج من الفاشلين الذين اعتلوا مواقع رفيعة ومتقدمة في دول الفشل والفساد، بينما ترتفع حضارة الكثير من البلدان الجاذبة لهذه القامات والأعمدة من ضحايا الفاشلين والطارئين في عمليات التسقيط والتهميش والإقصاء، تنحدر بلاد الفاشيين والفاشلين والانتهازيين والفاستين إلى الحضيض.

امتياز جديد لمجلس النواب يخالف الدستور والقانون ويستخف بالشعب

*زهير كاظم عبود

الحوار المتمدن: ٢٤/٧/٢٠١٨

وفقا لأحكام الفقرة (أولا) من المادة (١٣) من قانون مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ الزم مجلس النواب السلطة أن تصدر مرسوما جمهوريا لأحالة رئيس المجلس ونائبيه وجميع الأعضاء دون استثناء على التقاعد وفقا للمعادلة الحسابية الواردة في قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ أو أي قانون يحل محله، كما نص في الفقرة (ثانيا) منه على اعتبار مدة الخدمة التقاعدية لأعضاء مجلس النواب جميعا (١٥) سنة ((إذا كانت أقل من ذلك)) على ان يقوم العضو المشمول بهذا التقاعد بتسديد مبلغ التوقيفات التقاعدية دفعة واحدة بواقع ٢٥٪ من راتبه عن المدة المضافة، وتحسبا من عدم شمول ممن لم يبلغ العمر المقرر في قانون التقاعد للعضو في مجلس النواب فقد نصت الفقرة ثالثا من نفس المادة على أن يمنح العضو ممن لم يبلغ (٥٠) سنة من العمر نصف الحقوق التقاعدية التي يتقاضاها اقرانه في سنوات الخدمة لحين بلوغه سن الخمسين يصار الى استحقاقه كامل الراتب التقاعدي. ونص القانون في الأسباب الموجبة انه لبيان المركز الدستوري والقانوني للرئيس ونائبيه والأعضاء وواجباتهم وحقوقهم كما أوجب الدستور.

الاستثناءات التي نص عليها القانون ليس لها منطلق او قبول، فمخالفة مدة الخدمة الفعلية المقررة للموظف وفقا لقانون التقاعد أن لاتقل عن خمسة عشر سنة فعليه يستحق بعدها الراتب المناسب لهذه الخدمة ولايمكن أن يتم إضافة خدمة لمن تقل خدمته عن هذه المدة، كما أن تسديد التوقيفات التقاعدية (دفعة واحدة) ومن ثم تقسيطها بواقع ٢٥٪ من الراتب أمر يتناقض بين التقسيط المريح وبين دفعة واحدة، بالإضافة الى منح العضو ممن لم يبلغ الخمسين من العمر نصف الحقوق التقاعدية لحين إكمال العمر القانوني المقرر (وقد فات على مجلس النواب أن يقرر اعتبار من لم يبلغ من العمر ٥٠ عاما أن يكون بعمر الخمسين وفقا لفقرة أخرى).

لا قيمة لنص المادة (١٤) من الدستور أمام الامتيازات التي سيحصل عليها أعضاء مجلس النواب ، فالعراقي غير متساوي أمام القانون، إذ لايمكن لأي موظف في العراق لم يكمل (١٥) سنة خدمة ان يستحق التقاعد ولايمكن ان تضيف له اية جهة مدد لم تكن له فيها خدمة فعلية، كما لا يستحق المواطن العراقي اية استحقاقات تقاعدية قبل بلوغه سن (٥٠) سنة في غير حالات المرض والعجز.

وسبق ان أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارا برقم ٨٦/اتحادية/إعلام/٢٠١٣ بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٣ فقد اعتبرت المحكمة المادتين (٣) و (٤) من قانون مجلس النواب السابق رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٣/٩/٢٠٠٧ لا تستند الى الشرعية القانونية وكشفت بذلك ان هذه المادتين التي تمنح (كافة الحقوق والامتيازات) لكافة أعضاء مجلس النواب بما فيهم الرئيس والنواب والأعضاء غير دستورية لكونها ضمن نصوص قانون لا يستند على الدستور أصلا وتم تشريعه خلافا لأحكام الدستور ودون اعتبار للشكلية التي حددها الدستور ضمن نص الفقرة أولا من المادة (٦٠) منه

علما بان الدستور العراقي نص في الفقرة اولا من المادة (٦٣) منه على تحديد (حقوق وامتيازات) رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس، ولم ترد عبارة الرواتب التقاعدية التي يفهم منها إنها نتيجة عمل الموظف في خدمة الدولة لفترة زمنية محدد حدها الأدنى، ويدفع عنها خلال تسلمه الراتب توقيفات تقاعدية حتى يتم إحالته على التقاعد وصرف الراتب التقاعدي المناسب له وفقا لراتبه وخدمته، وأن عمل عضو مجلس النواب لا يمكن اعتباره وظيفة وتخضع لإحكام الخدمة المدنية حتى يمكن تطبيق أحكام قانون الخدمة والتقاعد عليه، لذا فهو يتقاضى وامتيازات مالية ومعنوية، وان المحكمة الاتحادية قضت بعدم مشروعية ودستورية تقاضي تلك الحقوق والامتيازات بعد انتهاء مهمته التشريعية.

ان الغاء القانون السابق بقرار المحكمة الاتحادية لعدم دستوريته ينسف أصلا القاعدة التي يستند عليها ويصبح ليس بذى قيمة دستورية او قانونية، ولهذا فإن إشارة المحكمة الاتحادية العليا الى عدم دستورية القانون يلغي الحق الذي استند عليه النواب في تقاضيهم الرواتب التقاعدية، كما أن القانون الجديد يرتب حقوقا وامتيازات تتناقض مع قرار المحكمة الاتحادية العليا ويخالف حتى على أساس مهمة عضو مجلس النواب وجميع القوانين التي تحكم استحقاقات الوظيفة العامة والمدد القانونية.

ووفقا للدستور العراقي فان السلطة في العراق تتكون من ثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصات كل سلطة وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وان مجلس النواب في العراق يمثل السلطة التشريعية ويمثل الشعب العراقي، وإزاء الامتيازات والمكاسب التي اتفق عليها أعضاء مجلس النواب المنتهية ولايته فإن نصوصا في القانون لا تعبر إلا عن العقلية المتدنية لهذه المجموعة التي تريد الإثراء على حساب الفقراء والمعوزين والبايسين من أهل العراق، وتشكل خيانة وطنية للمهمة التشريعية التي ائتمنها عدد من العراقيين في ضمائرهم، تبدأ من الحقوق التقاعدية والمخصصات مروراً بجوازات السفر الدبلوماسية التي تبقى نافذة مدة ثمانية سنوات للعضو عائلته حتى بعد ثمانية سنوات على انتهاء عضويته في مجلس النواب، وفي علاجه على نفقة الدولة داخل او خارج العراق، وبهذا أصبحت عضوية مجلس النواب تحقق مكاسب وامتيازات للعضو مدى الحياة على حساب الحق العام والمال العام.

أن لجوء مجلس النواب الى تشريع قانون يحقق لجميع الأعضاء مكاسب ومغانم لا تنسجم مع مفهوم العمل التشريعي وتخالف القوانين، ويتم إصداره بشكل سري ويتم التعتميم عليه من جميع النواب دون معارضة من رئيس الجمهورية الذي يفترض باعتباره الساهر على ضمان الالتزام بالدستور، والحكومة التي أغمضت عينها فلم تعترض وتستنكر.

كل هذا يشكل كارثة حقيقية تستكمل سيناريو الفساد الذي ينهش بجسد العراق من قبل ساسة واحزاب ومجلس نواب وميليشيات ومافيات وشخصيات غفل الزمن عنها جميعها اتفقت وانسجمت تريد ان تنهش من قوت الفقراء وتنال من حقوق الضعفاء ولكل من لاصوت له تريد ان تغرف ما تستطيع قبل ان تتحقق صحوة العراق.

النجاح والفشل في العراق

*د. عادل عبدالمهدي

الانصات المركزي: ٢٤/٧/٢٠١٨

ثلاث مراحل منذ التأسيس..

(أ) جوهر المرحلة الاولى هي الملوكية، وطبيعة ارتكازاتها الداخلية والخارجية، فعندما انهارت الملكية انهارت معها "علة وجود Raison d'être" النظام..

(ب) وجوهر المرحلة الجمهورية هي حكم العسكر والقوى المعارضة للنظام الملكي، لينتج النظام في نهاياته الحكم الدكتاتوري، فعندما انهار الحكم والحاكم انهارت معه علة وجود النظام..

(ج) والمرحلة الحالية التي ارادت ان تؤسس لدستور دائم، ومشاركة كل المكونات العراقية في نظام جديد يعتمد الديمقراطية والانتخابات واللامركزية والفيدرالية والتعددية واطلاق الحريات العامة. وسينهار النظام اذا ما انهارت علة وجود هذا التأسيس، اما لعجز القائمين لبناء تجربة ناجحة من خلاله، او للانقضاض عليه من قوى اكبر منه. سيقول البعض فوراً بان هذا النظام جاء محمولاً بالدبابات الامريكية، والحقيقة هي ان الدبابات الامريكية جاءت مستغلة لكفاح الشعب الذي قدم تضحيات عظيمة لتحقيق هذه الاماني والبدء بهذه التأسيسات، سواء عندما كانت امريكا مع النظام السابق او ضده، او وقفت مع النظام الحالي او ضده.

فهل هذه التحولات طبيعية وتثير الخوف والقلق، ام انها طبيعية؟ والجواب انها طبيعية شكلاً لكنها هجينة ومقلقة مضموناً. فهناك فوضى مفاهيم ومناهج فقيرة تجعل تحليل وفهم الاوضاع خاضعاً للمزاج والارتباطات، اكثر مما هو تشخيص طبيب لمرضاه، حتى وان كانوا من اقاربه. فلنقارن ونأخذ فرنسا مثلاً. جرت فيها ايضاً ثورة ١٤ تموز (١٧٨٩). فاسقطت الملكية واعلنت الجمهورية. ومنذ تأسست ٥ جمهوريات قامت خلالها امبراطوريتان (الاولى ١٨٠٤-١٨٤٨، والثانية ١٨٥٢-١٨٧٠) وحكومة تحت الاحتلال (فيشي ١٩٤٠-١٩٤٤)، لكن جميع هذه المراحل متواصلة، رغم اختلافاتها.. فلكل جمهورية دستورها ونظامها الذي يختلف قليلاً او كثيراً عن سابقه. فهذه النظم رغم مراحل الفوضى والعنف والمعارك والحروب الداخلية والخارجية، كانت مراكمة الايجابيات واحتواء السلبيات، وربط الحلقات لا قطعها.. خلافنا حيث نراكم السلبيات وندمر الايجابيات، لنمزق انساننا ومجتمعنا وذاكرتنا ووحدة تفكيرنا الى حلقات متضاربة منفصلة بعضها عن بعضا. وكأمثلة لاآثار ذلك من بين مئات الامثلة، ان التشريعات النابليونية ما زالت اساساً مهماً للتشريعات الفرنسية بل العالمية. ويزور فرنسا اليوم حوالي ٨٤ مليون سائح (عدا الفرنسيين) يحققون حوالي ٧٪ من الناتج الوطني (اكثر من قطاع الزراعة الغذائية) ويستخدم مباشرة وغير مباشرة ٢ مليون عامل، لا لشيء الا لزيارة سجن الباستيل وقبر نابليون والقصور الملكية والاقطاعية والمتاحف المملوءة باثارنا اكثر من اثارهم. فتجربتهم بمجملها، برجالاتها واثارها ومنجزاتها وسلبياتها وعلومها وادابها وفنونها واقتصادياتها وتأسيساتها مترابطة بوجهيها الايجابي والسلبي، وتعتبرها جميعها ملك الامة والاجيال المتعاقبة، حية في الذاكرة والممارسة.. اما نحن فندمر منجزات الاف السنين، ونمتنع عن ذكر هذا الاسم لانتماه لتلك المرحلة، وذلك الانجاز لانه من رصيد ذلك النظام، ويجب ان يدمر هذا النصب وذلك القصر لانه يعود لهذا المستبد او تلك الجماعة.. وهذا انتحار وجريمة تشرذم الوعي وتحرماننا من تضحيات وجهود ومنجزات هي ملكنا. وهي ممارسات تلتقي بعقلية "القاعدة" و"داعش"، بنسفهم المساجد والمنارات والكنايس ونصب بوذا والحسينيات والقبور والاثار الحضارية، وكأن النصب التاريخية والقصور بناها الملوك من اموالهم وعرق جبينهم، وليس الشعوب التي هي من دفع ضريبتها، جهداً ومالاً.

وهذا امر حساس وخطير، فمن يريد الاصلاح عليه ان يراجع مفاهيمه وثقافته وسلوكه، فهي قبل غيرها سبب ازمانتنا المتكررة. فنحن نراكم السلبيات ونضحى بالايجابيات. فنطعن باستمرار بشرعية انظمتنا. فيصبح نفي القديم -ولا شيء اخر- هوية الجديد، الذي سيبقى خاوياً من المضامين البديلة الارقى والافضل. وليفقد الجديد اي قطب رحي او ديناميكية لنجاحه. فتسهل على السننتنا كلمات العملاء والخونة والمجرمين.. فما ان تُستهلك الموجة الجديدة وتغرق في تناقضاتها وعجزها، الا ونعود الى المراحل السابقة لنمجدها. فهذه التربية لا تكشف فقط عن سلوك مسيء وجاحد، بل تكشف اساساً عن خواء وعدم جدية وقلة وعي لما تطرحه القوى من مفاهيم وشعارات ومناهج في حاضرها. فالفوز هنا لا يكون للافضل، بل يكون بابعاد الاخرين والتآمر عليهم، ليبقى الفائز المنافس الوحيد لنفسه.

احتجاجات العراق: مطالب الإصلاح وأزمة النظام السياسي

*د. لقاء مكي

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٨/٧/٢٤

مقدمة: تجسّد الاحتجاجات العنيفة في بغداد وجنوب العراق تراكمًا مضمينًا من الشعور الجمعي بإهمال الدولة وفساد المؤسسات وعقم الصمت على الفشل في توفير الحاجات الإنسانية الأساسية من الخدمات. ولم يكن بدء الاحتجاجات في البصرة في أقصى الجنوب العراقي مجرد صدفة، فهذه المدينة تتعرض لنمط صادم من الإهمال رغم أهميتها الاقتصادية الحاسمة للعراق بأكمله، كما أن الانتشار السريع للاحتجاجات إلى بغداد وسائر محافظات الوسط والجنوب ذي الأغلبية الشيعية، كان بدوره أكثر من مشاركة وجدانية للبصريين، فمدن هذه المحافظات وسكانها يعانون نفس الشكاوى ويشتركون في نفس هواجس الرؤية للدولة والمؤسسات الحكومية والطبقة السياسية. والقضية الحاسمة هنا لم تكن خروج الاحتجاجات بحد ذاتها، ولكن الطريقة التي عبّر بها السكان عن غضبهم، والهجوم على أهداف متماثلة في جميع المدن ومن غير تنسيق مسبق، كانت مؤشرًا على هوية (العدو) في المخيال الشعبي. حدث ذلك بشكل خاص ضد مقرات الأحزاب الشيعية، والميليشيات التي تمثّل أقوى أطراف الحشد الشعبي، وبيوت مسؤولين ورجال دين ومقرات الحكومات المحلية وبعض المؤسسات التي أشيع عنها الكثير من أوجه الفساد الذي تتشاركه الأحزاب النافذة.

احتجاجات البصرة ليست الأولى من نوعها، ففي صيف عام ٢٠١٥ خرجت مظاهرات مماثلة، تطالب بالخدمات، وقبل تلك الاحتجاجات وبعدها خرجت مظاهرات عديدة في بغداد ومناطق جنوب البلاد، كانت تنتهي في كل مرة، بوعود وأمنيات، لا يتحقق منها الكثير. لكن ما يميز المظاهرات الأخيرة أنها تعدت سقوفًا وحواجز نفسية ونمطية كانت تقيد هذه الفئات السكانية، وتحولت سريعًا من المطالبة بالخدمات إلى حراك سياسي قد يكون له أثر مهم في المستقبل.

البصرة: مدينة غنية وسكان فقراء:

اقتصاديًا، تعتبر البصرة أهم المحافظات العراقية قاطبة من حيث توفير الواردات والأموال للخزينة العامة حيث تنتج معظم ما يصدره العراق من النفط، وتوفر أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات الكلية، والجزء الأكبر بالتالي من ميزانية العراق الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل.

وبرغم وجود حقول واحتياطيات نفطية في مدن عراقية أخرى، مثل: ميسان وكركوك وديالى ونيوى وأربيل، واحتمال توافر احتياطيات في مناطق أخرى، إلا أن حقول البصرة هي الأعلى إنتاجًا في الوقت الحاضر ولسنوات قادمة، ولن يُقدّر لأية بقعة عراقية أن توازيها في الأهمية الاقتصادية أو ما توفره من موارد للعراق.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الغنى النفطي، لم يكن بلا ثمن يدفعه السكان، فالإنتاج النفطي يتسبب بأضرار كبيرة للبيئة، ومشكلات صحية، كان السكان يتجاهلونها أو يعتبرونها نتائج عرضية مقبولة، حينما كانوا يستفيدون من هذه الميزة، في فرص العمل الكثيفة في المنشآت النفطية، لكن هذه الفائدة الجوهرية تلاشت حينما بدأ العراق منذ صيف العام ٢٠٠٩ بإبرام عقود امتياز لشركات نفط أجنبية بموجب ما يسمى "جولات تراخيص" بلغت خمسًا حتى الآن، وشملت حقول النفط في مختلف أنحاء العراق ولاسيما البصرة، وقد كان من بين بنود هذه العقود المثيرة للجدل، قيام الشركات باستقدام أجانب للعمل في الصناعة النفطية" الأمر الذي حرم سكان البصرة من أحد أبرز موارد الرزق وفرص العمل لديهم.

وعدا النفط، فإن البصرة هي منفذ العراق الوحيد على البحر، ويوفر ميناؤها موارد قُدّرت في شهر واحد خلال يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ بنحو ١٨ مليار دينار عراقي (أكثر من ١٥ مليون دولار).

غير أن هذه الوفرة المالية المفترضة في البصرة، تقابلها حقيقة أن الأحزاب والميليشيات المتنفذة تتقاسم المصالح الاقتصادية المهمة في المحافظة. وحسب دراسة تناولت سيطرة بعض القوى الحزبية على موارد أساسية في البصرة، فإن تيار الحكمة (عمار الحكيم) يسيطر على حقول الرميطة الشمالية، والشركات العراقية الخدمية للعقود الفرعية بضمنها المجهزة لشركات النفط الاستثمارية الأجنبية وميناء المعقل، وبالإضافة إلى معبر سفوان الحدودي مع الكويت، كذلك حصته في منصب المحافظ، ووزير النقل والنفط، أما حزب الدعوة -جناح نوري المالكي- فيسيطر على ميناء أم قصر بنسبة ٦٠٪، وحقول الرميطة النفطية الجنوبية، وحقول منطقة البرجسية، بالإضافة إلى مطار البصرة الدولي ومعمل البتروكيمياويات وحقول الغاز في البرجسية.

ويسيطر تحالف الفتح وتحديداً منظمة بدر وحركة عصائب أهل الحق، على حقول غرب القرنة، وميناء أبو فوس (والذي يعد خارج سيطرة الدولة منذ العام ٢٠١٤)، ويستخدم للتهريب بدرجة أساسية)، وسكك الحديد وكلية باب الزبير، بالإضافة لشركات السيطرة النوعية في معبر الشلامجة الحدودي مع إيران.

أما التيار الصدري فيسيطر على المدينة الرياضية بضمنها ملعب البصرة الدولي، ومواقع وزارة الكهرباء، والمستشفى الجمهوري، ومعبر الشلامجة الحدودي مع إيران، ويسيّط حزب الفضيلة على معامل شمال البصرة الحكومية، وعلى معمل الأسمدة في قضاء أبي الخصيب ويمتلك نفوذاً أمنياً وسياسياً فاعلاً في البصرة، وتتواجد تشكيلات الحساوية (طائفة شيعية ترجع بأصولها إلى الأحساء)، بقوة في مركز مدينة البصرة ولها تشكيلات سياسية وعسكرية وحضور في مواقع وزارة الري والتجارة في المحافظة.

وإذا كانت هذه حال مصادر ثروة الدولة في البصرة، فإن الانهيار شمل أيضاً ما كان يمكن أن تتخطاه الأحزاب المتنفذة أو أن تستبقه للناس، وأبرز ما في ذلك الزراعة، فالبصرة محافظة زراعية أساسية، لكن هذا القطاع الإنتاجي والتشغيلي الضخم الذي كان سبباً حيوياً للدورة الاقتصادية في المحافظة وفي العراق، ومصدراً لدخل مئات الألوف من السكان، يواجه منذ سنوات معالم انهيار منتظم، بدأ أولاً بسبب وجود البصرة وسط دائرة حروب متواصلة منذ عام ١٩٨٠، أحرقت بشكل كامل ونهائي الملايين من أشجار النخيل، وحوّلت مساحات شاسعة إلى أراض غير صالحة لا للعيش ولا للزراعة لأسباب تتعدى الآثار المباشرة للحرب إلى إهمال الدولة، ومن بين ذلك استمرار وجود نحو ٢٥ مليون لغم أرضي ما زالت مزروعة في أنحاء مختلفة من العراق، غالبيتها العظمى في البصرة، لاسيما في مناطق الشريط الحدودي مع إيران والكويت، وقد تسببت هذه الألغام بإرغام السكان على هجر هذه الأراضي الزراعية الغنية.

لكن ذلك ليس آخر أزمات الزراعة ومئات آلاف المزارعين في البصرة“ ذلك أن ندرة المياه الصالحة للسقي أو للشرب أصبحت سبباً رئيسياً لانهيار كل من الزراعة والثروة الحيوانية ومعاناة السكان في جنوب العراق بشكل عام، لكنها في حالة البصرة تأخذ أبعاداً كارثية“ حيث تصاعدت نسبة الملوحة في مياه هذه المحافظة الثالثة في العراق من حيث عدد السكان بعد بغداد وبنينوى بشكل خطير.

ويعتبر شط العرب الذي يبدأ من شمال البصرة بعد التقاء نهري دجلة والفرات، المورد الأساسي للمياه تاريخياً“ حيث يخترق المحافظة إلى جنوبها ماراً بمدنها الكبرى قبل أن يصب في الخليج العربي، وعلى ضفتيه كانت تنتشر إلى غاية مطلع ثمانينات القرن الماضي أكبر بساتين النخيل في العالم، كما كان مجرى مائياً مناسباً للسفن الكبيرة، وسبباً مباشراً للتوازن البيئي في المدينة العريقة المطلة إلى الجنوب على الصحراء.

ولقد تعرضت مياه شط العرب إلى أضرار جسيمة بعد زيادة نسب الملوحة فيها بشكل يجعلها غير صالحة للاستهلاك الأدمي أو الحيواني، فضلاً عن عدم صلاحيتها لسقي المزروعات، لاسيما بعد انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، وتسليط إيران لمياه مصارفها المالحة لتصب في شط العرب. وفي هذا الخصوص، قال بيان لوزارة الموارد المائية العراقية صدر في مطلع شهر يوليو/تموز ٢٠١٨: إن "محافظة البصرة تعاني وضعاً مأساوياً بسبب ارتفاع ملوحة شط العرب حيث وصلت إلى نسب عالية لا يمكن معها استمرار الاستخدام المعتادة للمياه.. إن

تراكيز الأملاح في منطقة سيحان، الموقع التاريخي لمصب نهر الكارون بشط العرب، وصلت إلى (٢٥٠٠٠) جزء بالمليون مقارنة بـ (٢٠٠٠) جزء بالمليون في منطقة كتيبان في أعالي شط العرب، وهذا يعود لسببين، أولهما: قذف مياه شديدة الملوحة في هذه الفترة من السنة من الجانب الإيراني كما حصل في السنوات السابقة، وكذلك المد العالي الذي يدفع تلك المياه باتجاه مركز مدينة البصرة".

وإذا كان بيان الوزارة العراقية، يعتبر أن (أفضل) جزء من مياه شط العرب في شمال البصرة يحوي كمية ملوحة تساوي (٢٠٠٠) جزء بالمليون قبل أن يسوء ليصل إلى أكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم، فإن الحقيقة المهمة بالمقابل هي أن الحد الأعلى لكمية الأملاح في المياه الصالحة للشرب، حسب منظمة الصحة العالمية، تبلغ ٩٠٠ جزء بالمليون، وتصبح سيئة إذا تعدت ذلك، فيما تتحول إلى غير صالحة تماماً إذا تجاوزت ١٢٠٠ جزء بالمليون، وهذا يعني أن مياه البصرة بالكامل غير صالحة للشرب الآدمي أو الحيواني ولا للزراعة.

ولم تكن مشكلة مياه الشرب في البصرة جديدة، فهي تعود لسنوات طويلة ماضية، وبلغت مستوى الأزمة أكثر من مرة، ومع كل أزمة كانت السلطات المحلية أو الاتحادية في بغداد تقدم وعوداً لا تُنفَّذ، بل إن البرلمان العراقي أقرّ، في أبريل/نيسان ٢٠١٧، قانوناً يعتبر البصرة عاصمة اقتصادية للعراق، على اعتبار أن ذلك سيمركز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية فيها، لكن ظهر أن القانون كان بلا قيمة عملية، ولم يحقق أية فائدة للمدينة، فتراكمت الوعود والإحباطات، وبدلاً من رؤية ثمار تصريحات وتعهدات بالتنمية وتلبية الحاجات الأساسية، كان البصريون يتابعون السطو المنظم على موارد مدينتهم الغنية، من نفط ومياه وحقول وموانئ من قبل أحزاب وميليشيات ومسؤولين محليين، ووقوع المدينة في قلب ظاهرة الفساد الإداري والمالي الضخم الذي طالما اعترفت حكومة رئيس الوزراء الحالي، حيدر العبادي، بانتشاره واسع النطاق في العراق.

وقد كان من بين آخر فضائح الفساد في البصرة، ما تكشف من أمر محافظها السابق، ماجد النصراوي، الذي ينتمي للمجلس الأعلى الإسلامي" حيث جرى اتهامه رسمياً بتبديد وسرقة أموال ضخمة مخصصة لتنمية المحافظة، وصدر بحقه أمر اعتقال قضائي، لكنه تمكن من الهرب بصحبة عائلته إلى إيران في أغسطس/آب ٢٠١٧، بالتواطؤ مع المسؤولين عن المنفذ الحدودي الرسمي، ومن إيران غادر النصراوي إلى أستراليا التي يحمل جنسيتها.

من سخط الخدمات إلى الحراك السياسي :

حُشِرَت البصرة وسكانها بين ثنائيتي غنى المدينة وكثرة مواردها من جهة، وفقير سكانها، وتراجع أوضاع مدينتهم حد فقدانها حتى القدرة على توفير مياه الشرب، ناهيك عن بقية المتطلبات الأساسية، من جهة أخرى. هذه المعادلة التي ظهرت كشعارات في احتجاجات البصرة الحالية أو السابقة قبل ثلاث سنوات، هي في واقع الحال مجرد الجزء الظاهر من جبل جليد متراكم من الشكاوى يبرز في البصرة بشكل فاقع، لكنه ينتشر كواقع حال من الإهمال وغياب الخدمات في سائر مدن العراق.

وتشترك مدن الوسط الجنوب (الشيوعية) بشكل خاص بظاهرة سيطرة الأحزاب الدينية، واقتراض الولاء الطائفي، وافتقار المنظومة الحزبية والحكومية إلى الذرائع التي تقدمها لتبرير انهيار منظومة الدولة والإخلال بواجباتها في المناطق الأخرى. فهذه المنظومة تستخدم ظاهرة (الإرهاب) لتبرير استمرار التهميش والقمع والخراب وغياب الخدمات في المدن (السنية)، لكنها في مناطق الأغلبية الشيعية لا تستطيع استخدام فزاعة الإرهاب سواء للتبرير أو للبطش، لذلك اعتمدت على آليات مختلفة، منها استخدام الوعود المتكررة لـ(تأجيل) توقعات السكان بالحد الأدنى من الخدمات، وفي المقابل تقوم بتكريس مقولة: إن (الهيمنة الشيعية) على السلطة، هي بحد ذاتها تحول تاريخي ومنجز يمكن (ويتوجب) التغاضي عن أية مطالب أو انتقادات مقابل استمراره.

كانت هذه الآلية تُطرح على الدوام كحرب نفسية موجهة للسكان الشيعة، حيث سيكون عليهم دوماً الاختيار ما بين (سلطة شيعية وإن كانت غير كفؤة أو فاسدة) وبين (حكم سني بعثي يضطهد الشيعة)، كما جرى استخدام

التنظيمات المتطرفة (التي تكفر الشيعة) من أمثال القاعدة بتسمياتها المختلفة وتنظيم الدولة كمهددات توفر الفرصة لاستثارة الروح الطائفية ومشاعر الخوف المطلوبة لجعل أية مطالب عادلة مجرد ترف لا معنى له، بالقياس إلى ضرورات الأمن الذي تعهدت بتوفيره نفس الأحزاب والميليشيات والسلطات المتهمه بالفساد والنهب.

وربما تمكنت هذه المقاربة من وضع السكان الشيعة وسط دائرة مفرغة من القبول بالوضع القائم. وبرغم الاحتجاجات التي تكررت أكثر من مرة دون نتائج تُذكر ضد الفساد وسوء الإدارة، إلا أن سقف المطالب لم يرتفع ليصل إلى تغيير أو إسقاط النظام السياسي، أو تشكيل قوى سياسية بديلة عن الأحزاب المتنفذة، فقد كانت هناك آليات الهيمنة والتخويف، وكذلك طبيعة الظاهرة الانتخابية في العراق، التي تفرض قواعد معينة تضمن استمرار سيطرة نفس الأحزاب والقوى على مصادر القوة والمال، وهناك أيضاً الاستغلال واسع النطاق للمشاعر الطائفية ولطبيعة الثقافة السائدة المستندة بشكل كبير إلى الهيمنة الدينية، فضلاً بالطبع عن بناء شبكة علاقات ومصالح مع النظام العشائري القوي والمؤثر في جنوب العراق.

لكن هذه الآليات للسيطرة والاحتواء واجهت، خلال احتجاجات يوليو/تموز ٢٠١٨، تحديات جديدة، وفرصاً حقيقية لفشلها، حيث يشير مسار الاحتجاجات واستمرارها مدة طويلة نسبياً إلى أن تحولاً مهماً جرى في الوعي الجمعي الشيعي في العراق. لقد انطلقت المظاهرات من البصرة في الثامن من يوليو/تموز ٢٠١٨ تحت عناوين تتعلق بتوفير خدمة الكهرباء والماء وفرص العمل، وانتشرت في محافظات مجاورة بسرعة، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مطالب سياسية، وصارت عناوينها الرئيسية جزءاً من السياق السياسي الراهن المتخيم بالانقسام والخلافات العميقة الحزبية والشخصية، وبدلاً من الاكتفاء بالمطالبة بالخدمات، صب الناس جام غضبهم على الطبقة السياسية العراقية التي اتهموها بالفشل في تحقيق أي اختراق على صعيد الخدمات العامة أو إدارة الدولة أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو محاربة الفساد ناهيك عن محاسبة رموزه، ولذلك فقد كانت مهاجمة مقرات الأحزاب الإسلامية الشيعية والميليشيات في المدن الجنوبية، وكذلك بيوت مسؤولين ورجال دين، نمطاً جديداً من الاحتجاجات أخرجها بسرعة من دائرة الشكوى إلى الرفض السياسي، وهو ما لم يحصل بهذا الشكل والحدة في مظاهرات العام ٢٠١٥، التي كانت واسعة أيضاً لكن ليس بهذه الحدة أو القدر من خيبة الأمل والغضب أو الوعي.

وشهدت هذه الهجمات محاولات إحراق لهذه المقرات لكنها لم تتضمن نهبها، كما تعرض الأشرطة المتسربة من مناطق الاحتجاجات قيام المتظاهرين بحرق صور لآية الله الخميني، زعيم الثورة الإسلامية في إيران، وهي صور نشرت في مدن العراق ومنها بغداد الميليشيات العراقية النافذة التابعة لإيران، واعتُبر ذلك إلى حد كبير نمطاً واضحاً من الرفض العفوي للنموذج الإيراني وكذلك للقوى السياسية التابعة له، أكدته شعارات المتظاهرين، وهو أيضاً تطور في نمط الرفض لمراكز القوى المسيطرة على مصادر القوة والثروة والنموذج في مدن جنوب العراق، والتي تتمثل خصوصاً بالميليشيات والأحزاب الدينية.

ويبدو أن الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ١٢ مايو/أيار ٢٠١٨، قد أضافت سبباً آخر للمحنى السياسي للاحتجاجات الحالية، فنسبة المشاركة المتدنية كانت تعبر عن قدر كبير من الإحباط وفقدان الثقة بالعملية السياسية، كما كانت عمليات التزوير الواسعة التي اعترف بها كل من البرلمان والحكومة، سبباً آخر لخيبة الأمل، والإحساس بعدم الجدوى من الممارسة الانتخابية في تغيير الأوضاع العامة في البلاد أو إنتاج طبقة سياسية أكثر قدرة وكفاءة ونزاهة.

وبرغم أهمية التطور الذي حصل في الحراك الشعبي وسقف مطالبه، فإن إشكالية أخرى طفت على السطح، وهي بقاء الاحتجاجات بدون مرجعية أيديولوجية أو سياسية. لقد تدرجت بسرعة مضامين الشعارات والمواقف السياسية للمحتجين من المطالب الخدمية إلى مهاجمة الفساد إلى المواقف السياسية القوية، ودخلت في نطاق واسع من مهاجمة المسؤولين والأحزاب وقوى سياسية ودينية شيعية طالما اعتبرت جنوب العراق مجالها الحيوي وبيئتها الحاضنة الرئيسية، والمخزن البشري لها. لكن، ومع أهميتها، فإن هذه المواقف لم تطرح بديلاً سياسياً، ولم تحقق

الاستثمار السياسي للحراك الجماهيري، وظلت القوى المحلية من خارج العملية السياسية لا تتعدى سلطة القبائل أو كيانات الناشطين غير المؤدلجين، أما الناشطون الفاعلون أو المؤثرون في بيئاتهم المحلية بجنوب العراق أو في بغداد، فقد تعرضوا خلال مراحل سابقة إلى الاغتيال أو الاعتقال أو التعذيب والإخفاء القسري، مما قلص من فرص تنظيم بدائل حقيقية للعملية السياسية الحالية على المستوى الشيعي، وهو أمر يتكرر في سائر أنحاء العراق، ولكن بآليات وأساليب مختلفة تتناسب ومصادر القسر والإرغام وحدود القدرة لدى القوى السياسية المهيمنة.

ولعل سمة التظاهرات الحالية أنها بدأت في البصرة وفي سواها من مدن الجنوب وجزء من بغداد، لاسيما في أيامها الأولى، من خلال احتجاج شعبي عفوي، ساندته القبائل المحلية، ثم لحق به الناشطون والتيارات المدنية بعد ذلك، من دون أن تتزعمه أو تقوده. والمظاهرات الشعبية العفوية على قدر ما فيها من دلالات حقيقية على إرادة الناس وهواجسهم، فإنها لا تجد أمامها فرصاً كبيرة للاستمرار أو لطرح مطالب وشعارات تسهم في تحقيق تغيير سياسي جدي، حتى لو نجحت نسبياً في إجبار السلطة على اتخاذ قرارات محدودة ومرحلية.

وخلال أسبوعين من بدء الاحتجاجات، تمكنت (التنسيقيات) التي نشأت في المحافظات الوسطى والجنوبية وفي بغداد من بناء قدر من التنظيم والتواصل الفعال وتنظيم مظاهرات مهمة في بغداد، لكن هذا التواصل والتنسيق لم يكن كافياً لتشكيل تنظيم أو كيان سياسي شعبي مؤثر، وربما سيحتاج ذلك إلى وقت ومناخ سياسي مناسب. ورغم صعوبة ذلك، إلا أنه ممكن لاسيما بعد أن كسرت الاحتجاجات أنماطاً نفسية أساسية كانت ضاغطة على الرؤية والقرار الشعبيين.

بين حراك المناطق الشيعية والسنية: حدود الفصل الطائفي:

باستثناء العاصمة بغداد ذات الطبيعة المختلطة، لم تمتد الاحتجاجات خارج الديمغرافيا الشيعية حتى الآن، وتبدو المناطق السنية سواء في بغداد أو في المدن الأخرى بعيدة عن المشاركة الواسعة في مثل هذا الحراك، حتى مع دعوات لناشطين من الأنبار لمظاهرات مماثلة لما يحصل في الجنوب، ومع جود حالة من التضامن العاطفي مع الاحتجاجات يمكن رصده بوضوح في مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

وتتشارك المناطق السنية في العراق بالكامل معاناة قرياناتها في المناطق الشيعية فيما يخص سوء الخدمات والبطالة ومعدلات الفقر وحجم الفساد الإداري للحكومات المحلية، ويرى سكانها في السياسيين السنة نفس ما يراه السكان الشيعية في سياسيينهم، لكن المناطق السنية تعاني فوق كل هذه الشواغل وأسباب الاحتجاج، من خراب المدن بسبب الحرب ومعاناة النزوح وعدم الإيفاء بوعود الإعمار، ورغم ذلك فإن المناطق السنية لم تشهد احتجاجات رديفة يمكن أن تنقل أحداث الجنوب إلى سياق وطني شامل.

ويجري تفسير هذا المشهد من قبل مثقفين وقيادات محلية وقبلية سنية على أنه نتيجة لعاملين، فمن ناحية كانت المحافظات ذات الغالبية السنية قد شهدت في نهاية العام ٢٠١٢ احتجاجات واعتصامات كبيرة استمرت عاماً كاملاً، قبل أن يخمدتها رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، بعنف دون تحقيق أي مطلب من مطالبها، ويتوقع السكان في هذه المناطق أن القوات الأمنية وقوات الحشد الشعبي (الشيعية) التي تنتشر بكثافة في المناطق السنية منذ طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" منها، ستواجه أية احتجاجات بعنف وقسوة ولن يكون الشريك السني في النظام السياسي الموصوف بالضعف والانقسام والفساد، قادراً أو مؤهلاً للدفاع عن الأهالي أو وقف حملات القمع ضدهم. ومن جانب آخر، تعتقد هذه القوى السنية أن أي احتجاجات شعبية ضد السلطات ستقوم عناصر تنظيم الدولة باستغلالها، وستقوم بالنفاد من جديد إلى هذه المناطق، مما يعني عودة دورة العنف والنزوح من جديد.

وبغض النظر عما في هذه المسوغات من منطق، فإن الأحداث التي جرت بعد العام ٢٠٠٣ وآليات السياسة الطائفية للنظام السياسي في العراق، وأحداث العنف الطائفي القاسي ضد السكان السنة لاسيما خلال العامين

٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ووصولاً إلى محنة سيطرة تنظيم الدولة، وحرب إخراجها، وما بين ذلك من نزوح وتشرد، كل ذلك ضغط بقوة على المزاج العام ورؤية السكان السنة لأنفسهم وللآخر، ولمطاولتهم في صراع الهيمنة الطائفية الذي شهده العراق بعد الاحتلال وتدخل فيه الأمريكيون بشكل قوي ومؤثر.

وعدا ذلك، فإن الانقسامات الواسعة داخل الكتل السكانية السننية ذاتها، قد أحدثت فراغاً كبيراً في الثقة بالمرجعيات الممكنة والمقبولة لتمثيل هذا المكون الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالقوى القبلية أو بالطبقة السياسية، فكل من هاتين القوتين اللتين يفترض قدرتهما على تحشيد الناس، لم تعودا مقنعتين للجمهور العام، بل ويواجه كثير من قادة هاتين الطبقتين تهماً بالفساد والتواطؤ مع السلطة (الطائفية) ضد السكان السنة، وينسحب جزء من هذه الرؤية على بعض رجال الدين الذين ليس لهم أصلاً قدرة تأثير كلية على الحشود الشعبية كما هي الحال في المرجعيات الدينية الشيعية.

في مثل هذا الواقع، ومع الظروف العاصفة التي رافقت سيطرة تنظيم الدولة ومن ثم طرده، لم يعد لدى السنة في العراق رغبة أو قدرة على الدخول في اختبار قوة آخر، في وقت ما زالوا يعانون من آثار الحرب، ووسط اتهامات للقوى الحكومية والحشد الشعبي باختطاف الآلاف من أبنائهم، كما أنهم لم يعودوا يمتلكون أصلاً قيادات ميدانية تمتلك شرعية الشارع ويمكنها حشده لتنظيم احتجاجات رديفة ومناصرة لما يجري في الجنوب، فالمجتمع السني اليوم متزعزع القوة، وهو ليس في وارد إفران مثل هذه القيادات.

مواجهة الاحتجاجات: العصا والجزرة:

لم تكن المظاهرات الراهنة الأولى من نوعها، سواء على المستوى الجغرافي بجنوب العراق وأجزاء من بغداد، أو على مستوى التنظيم والمشاركة والفعالية الشعبية الشيعية، ومع حساب المتغيرات في الواقع الميداني داخل مناطق الأغلبية الشيعية سواء في بغداد أو في مدن الوسط والجنوب، فإن النظام السياسي والأمني عمد إلى تكرار نفس الأساليب والآليات التي استخدمها في موجات الاحتجاج السابقة المماثلة.

لقد عبر كل أقطاب النظام السياسي (الشيعية) والأحزاب والحكومات المحلية في المحافظات المنتفضة عن (تأييدهم) للاحتجاجات وشرعية مطالبها، وبدا هذا أمراً غريباً ومفارقة صارخة، بسبب اتهام هذه الأطراف ذاتها بالتسبب في المشكلات والسياسات التي خرجت الاحتجاجات ضدها.

مثل هذه المفارقة، تقدم تصوراً واضحاً ومدى قابلية الطبقة السياسية العراقية على التكيف، والتعامل مع أزمة الاحتجاجات بتقديم ما يبدو أنه استجابة لمطالبها من غير تقديم خسائر جديّة من رصيد القوى السياسية أو شخوصها وممثليها من المسؤولين في حكومة بغداد أو المحافظات، وهذا أمر يحمل تناقضاً صارخاً حيث يتولى المتهمون بالفساد وتبديد الثروات عملية الإصلاح ومعالجة المشكلات المتراكمة. ولا يبدو أن مثل هذه المحاولة تنجح حتى الآن" إذ تقف "أزمة الثقة مع الحكومة الحالية وكل الأحزاب"، كما يقول أحد شيوخ القبائل الناشطة في الاحتجاجات، حاجراً أمام تصديق الوعود الحكومية التي يعرف الناس أنها "لن تنفذ"، ثم يخلص للقول: "بات الناس يشعرون أنهم في ورطة حقيقية مع هذه الحكومة، واليأس أصبح واضحاً"، لكننا "لا نريد تغيير أو قلب نظام الحكم".

هذه "الورطة"، كما وصفها الشيخ القبلي، هي نتيجة عدم القدرة أو ربما الرغبة بتغيير النظام السياسي، وفي نفس الوقت عدم الثقة به، واتهامه بالكذب والتدليس ناهيك عن القمع وقتل المدنيين العزل. هذه في واقع الحال إشكالية فرضها نمط النظام السياسي في العراق، الذي بُني منذ البداية على أساس توزيع طائفي وقدم كل من ممثلي المكونات أنفسهم على أنهم حماة للسكان في مناطقهم ضد العراقيين من المكونات الأخرى. لقد تم تحقيق انقسام اجتماعي أو تعميقه إن كانت له بذور من قبل، من أجل تسهيل مهمة السيطرة على الحكم وتخويف السكان من أن تغيير النظام سيتضمن تسليط المكونات الأخرى عليهم.

وبالتوازي مع محاولة تكريس النمط النفسي وسط السكان في جنوب العراق، فإن القوى السياسية الشيعية عموماً، عملت على محاولة التماهي مع الاحتجاجات وإلقاء جميع تبعات الإخفاق في الخدمات على حكومة حيدر العبادي، ومن الواضح أن أطرافاً بارزة من هذه القوى سعت لاستثمار المظاهرات لممارسة مزيد من الضغط على العبادي وإنهاء فرصه بالحصول على ولاية ثانية، وهي فرص كانت ضعيفة أصلاً حتى قبل انطلاق الاحتجاجات. ويسعى العبادي إلى امتصاص زخم الهجوم ضده من قبل خصومه السياسيين، بالانخراط بشكل واسع في العلاقة مع القيادات المحلية والعشائرية في المحافظات الوسطى والجنوبية المنتفضة، حيث استقبل العديد منهم، وأصدر قرارات وأطلق وعوداً كثيرة لتحسين الأوضاع في هذه المحافظات، لكن محاولاته لم تحظ حتى الآن بقناعة المحتجين، لاسيما أن تنفيذها لا يمكن أن يكون سهلاً ولا سريعاً، إن كان ممكناً بالأساس، فضلاً عن أن حكومة العبادي نفسها لم يبق أمامها الكثير، ومن الوارد بقوة أن تتولى شخصية شيعية أخرى رئاسة الحكومة، وحينها لن تكون وعود العبادي أو قراراته ملزمة لها.

والإشكالية التي يواجهها العبادي أنه مقابل الوعود التي أطلقها، كان هناك خط متصاعد من القمع الأمني للاحتجاجات تسبب بمقتل ١٣ متظاهراً في مختلف المحافظات حسب إحصاءات مفوضية حقوق الإنسان العراقية، وإصابة المئات بجروح، كما جرى شن حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت المئات، وهو لم يتمكن من وقف الميليشيات التي أطلقت الرصاص الحي على المتظاهرين وتمارس من جانبها حملات اعتقال واسعة، وقد تسبب هذا التشردم والفوضى في أجهزة القمع خارج الدولة، في اختفاء ٤١ شخصية من مدن النجف والبصرة وذيقار وبابل والمثنى، بينهم خمسة محامين من النجف وتنصل القوى الأمنية من مسؤولية معرفة مصيرهم. وعدا الحرج والالتهام بالقمع والدموية فضلاً عن عدم الكفاءة الذي تسببه للعبادي، فإن حملات الاعتقال والإخفاء القسري التي تمارسها القوات الأمنية والميليشيات، تتعدى عنصر التخويف والترهيب، إلى إفراغ الساحة الشيعية من قيادات ميدانية ناشطة لاسيما وسط التيار المدني، يمكن أن تقود حملة لاستمرار الاحتجاجات، أو جعلها عملاً منسقاً ومؤثراً.

خلاصة :

بغض النظر عن نتائج الاحتجاجات أو المدة الزمنية التي ستستغرقها، فإنها حققت نتائج مهمة، وإن كانت غير حاسمة، لاسيما على صعيد الأسباب التي قادت نحو هذا التدهور الكبير في منظومة الخدمات أو في الحركة العامة للدولة.

وأبرز ما حققته الاحتجاجات أنها كسرت أنماط الولاء الشعبي التقليدي للأحزاب والقوى السياسية المهيمنة، ولم تكتثر بالانصياع لعوامل السطوة الدينية التقليدية سواء على مستوى الأشخاص أو المؤسسات، وبالتالي فهي أصابت بضرر فادح أبرز عناصر السيطرة الاجتماعية.

وإلى ذلك، فإن مشاركة القبائل وشيوخها في الاحتجاجات قد تشكل مقدمة لحالة من انقسام العرى التقليدي بين كل من المؤسسة الحزبية والدينية مع المؤسسة العشائرية. صحيح أن هذا الانقسام لن يكون كلياً ولا شاملاً ولا فورياً، لكن مجرد تناقض المصالح بين هذه الأطراف، سيعني الكثير من الفرص المستقبلية للحراك الشعبي.

ولكن، أليس ممكناً أن تستجيب المؤسسات الحزبية والحكومية لإرادة الناس وتتبنى إصلاحات حقيقية تنهي شكاوى السكان؟ نظرياً، يمكن تحقيق ذلك بالتأكيد، وإن على مراحل بسبب الحجم الضخم للخراب، لكن المشكلة الدائمة تكمن في أن طبيعة النظام السياسي وآليات القوة والنفوذ في العراق لاسيما في محافظات الشيعية، وشبكة المصالح والمستفيدين منها، وتحول الفساد من استثناء إجرامي إلى منظومة واقعية وعنصر جوهري لاستمرار القوة والنفوذ والسلطة للأحزاب للأشخاص، كل ذلك يجعل من فرص الاستجابة لمطالب السكان لا تتعدى الإصلاحات الترقيعية، لكن جوهر الأزمة في العراق سيبقى قائماً ومستمرّاً، ببقاء أسبابه المرتبط مباشرة بالعملية السياسية وطبيعتها.

* باحث أول بمركز الجزيرة للدراسات

عن أهمية حسن التعايش ما بين الأمم المتجاورة

نص كلمة الدكتور عبد اللطيف رشيد في مؤتمر "أعمدة الأمم الأربعة" في عمان

الانصات المركزي: ٢٥/٧/٢٠١٨

في ضوء النتائج المشجعة للعديد من الحوارات الثنائية العربيّة- التركية، والعربيّة- الإيرانية، ومؤخراً الحوار العربيّ- الكرديّ، والتي بادر بها منتدى الفكر العربي، اقيم المنتدى في الثاني والعشرين من هذا الشهر مؤتمر جديد بعنوان "أعمدة الأمم الأربع"، برعاية ومشاركة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، وبحضور نخبة من الشخصيات والمثقفين العرب والأترك والإيرانيين والكردي، وشارك المستشار الاقدم لرئيس الجمهورية الدكتور لطيف رشيد فيه باعتباره احد المعنيين بهذا التوجه اثر الدعوة التي وصلته من هذا المنتدى.

ويهدف المؤتمر، الى بلورة رؤية جامعة واكثر شمولاً لفكرة الحوار على صعيد الإقليم تهدف إلى إيجاد صيغة علاقات وتفاعلات مشتركة لاستيعاب التطورات والتحويلات وتداعياتها إقليمياً ودولياً، واستناداً إلى القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والتكافؤ والاحترام المتبادل والعيش المشترك، وبما يُساعد على التوافق وتعظيم الجوامع والتفاهم لحل الخلافات وتجاوز التباينات الفكرية والسياسية نحو تنمية قيم التضامن والحوار الهادف البناء، وبناء مستقبل تعايش إنسانيّ جديد، والمساهمة في تحقيق السلم ونشر ثقافته.

كما اتاح المؤتمر الدور للنخب الثقافية والفكرية في مقاربة الإشكالات السياسية والثقافية والإسهام في طرح حلول عملية ذات أثر وديمومة تتشارك فيها الهويات المتعددة على أساس المواطنة واستناداً إلى القيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والتكافؤ والاحترام المتبادل والعيش المشترك، وبما يُساعد على التوافق وتعظيم الجوامع والتفاهم لحل الخلافات، وتجاوز التباينات الفكرية والسياسية، نحو تنمية قيم التضامن والحوار الهادف البناء، وبناء مستقبل تعايش إنسانيّ جديد، والمساهمة في تحقيق السلم ونشر ثقافته.

كما اتاح المؤتمر الدور للنخب الثقافية والفكرية في مقاربة الإشكالات السياسية والثقافية، والإسهام في طرح حلول عملية ذات أثر وديمومة، تتشارك فيها الهويات المتعددة على أساس المواطنة الحاضنة، لتصبح هذه الهويات ممتلئة لوعي فاعل، وانتماء متجدد في نسيج المجتمعات، من دون أن يعني ذلك وضع الثقافة في مواجهة السياسة، بل باعتماد مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة والتسامح، والحق في الاختلاف، والتنوع، واعتماد الحوار حلاً لكل المشكلات، مع استلهام التجارب الناجحة لدى أطراف الحوار في مجال تبني التعددية الثقافية واللغوية والدينية في صورتها المنفتحة والمتفاعلة، وفي امتداداتها الحقوقية والسياسية والثقافية والتنموية، وفي إطار التشاركية من أجل صون السلم، وتعزيز الصداقة والتعاون بين الأمم والشعوب في الفضاء الإنسانيّ الواسع.

وفيما يأتي نص كلمة الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد المستشار الأقدم لرئيس الجمهورية العراقية / وزير الموارد المائية

الأسبق في مؤتمر "أعمدة الأمم الأربع":

السيدات والسادة الحضور

نحن بصدد موضوعٍ ظلَّت السياسة تؤثر كثيراً من خلاله على الثقافة أكثر مما كانت هي تتأثر بالثقافة، وسيكون من الصعب الفصل بين ما هو ثقافي بشأن حسن التعايش ما بين أمم متجاورة وبين ما هو سياسي.

ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نلتفت إلى الماضي بحثاً عن تجربة طيبة للتعايش. الماضي كان دائماً مجالاً لتعايش مفروض بشكلٍ قسري، وكان هذا القسر يُملّي ثقافته وتقاليدَه وأخلاقه على أبناء الأمم. وكان هذا يضاعف مشاعر التمزق والتناحر أكثر ما يدعو للتفكير بحسن التعايش. وربما لسنا وحيدين في تلك الطبيعة، حيث أن ماضي كثير من الأمم المتجاورة شبيهه إلى حدٍّ ما بماضيها الذي لا يسعفنا بحلول.

واقعاً ليس هناك ما بين الشعوب ما يبدو على أنه مشكلة. هناك مشكلات في السياسة، والسياسة في منطقتنا فوقية، تعمل بتجاهل يكاد يكون تاماً لما يحصل في الأرضية الواسعة.

هكذا كانت السياسة، ومصالحها هي التي زادت من تفاقم سوء التعايش وسوء التواصل ما بين الدول والأمم. والسياسة هي مَنْ تدير الثقافة في دول المنطقة. والثقافة تبدأ من المناهج الدراسية بمراحلها المختلفة، وقبل ذلك في مرحلة الطفولة الأولى. وما أكثر ما تحمل المناهج من ضغائن وتزيد من غلواء الكراهية والتطرف ما بين الشعوب المختلفة. التاريخ المحمل بالكثير من الوقائع السيئة، يظهر في المناهج ويقدم للأطفال والشبان على أنه ثقافة أمة وتقاليدها، وهذه الثقافة والتقاليد غالباً ما تُوجج مشاعر الكراهية والعداء.

يجب أن نبدأ من هذه الحلقة إن أردنا للتعايش أن يكون منتجاً وإيجابياً. يجب أن يكون الماضي استلهاماً وعبرة، وليس أساساً لبناء يراد استنهاضه وإعادة تشييده دائماً. الحضارات لا تبنى بصيغة استئناف حركة الماضي. الحضارة لحظة تطع لمستقبل تبدأ من راهن واثق من نفسه، وليس متخاذلاً أمام الماضي وخانعاً له. الماضي مقبرة تنتظر المزيد من الموت.

ولعل عملاً مشتركاً في تنمية ثقافية بين الدول يسهم في تقييد تلك النزعات ويساعد على خلق البيئة الإقليمية المناسبة لتقدم المنطقة والصداقة بين شعوبها" خصوصاً وأن كثيراً من الأواصر الاجتماعية هي متوافرة أصلاً ما بين شعوب منطقتنا، وقد تمظهرت هذه الأواصر بشكل واضح في الجذور اللغوية المشتركة فيما بيننا.

كما أن المصلحة الاقتصادية المشتركة والتجارة المتبادلة إذا ما تمَّ استغلالها بشكل صحيح، وقضية المياه والزراعة المرتبطة بشكل مباشر بمعيشة الإنسان اليومية، والتي توجب العمل على عقد اتفاقيات للمياه الدولية على أحواض الأنهر فيما بين دول الجوار وبما يضمن الوصول إلى قسمة عادلة لكمية ونوعية المياه، هي مما يعمل على تقوية وإدامة العلاقات ما بين شعوبنا، وبالتالي تسهم في تسريع عجلة التنمية تحقيقاً للإزدهار الذي ينشده الجميع. في إطار هذا العمل المشترك يمكن تطويق العصبية القومية والدينية والمذهبية مع احتفاظ الجميع بحقوقهم القومية والدينية والمذهبية. كما تساعد حركة السياحة والانفتاح على خلق مثل هذه الثقافة.

ويمكن أن تبادر بها منظمات وتجمعات ومراكز أبحاث وفعاليات المجتمع المدني، لكن هذا يظل منوطاً بالإرادات السياسية الكبرى الفاعلة، ولا يخفى دور المؤثرات الدولية في تلك الإرادات وفي صنعها وتوجيهها أحياناً كثيرة.

كل هذا لا يمكن البدء به من دون إرادة حقيقية مشتركة قائمة على الثقة وحسن النوايا وعلى الرغبة بصنع مستقبل نتعايش فيه، خارج من هذا الجو المحتقن بالبعضاء والذي بات يلفنا جميعاً.

والسلام عليكم ..

البيان الختامي لمؤتمر "أعمدة الأمة الأربعة" في منتدى الفكر العربي

دعوة كردية إلى تحقيق المساواة في علاقتهم مع إخوتهم العرب والفرس والتُرك، وأن يكون لهم الحقوق والواجبات نفسها، وتجنب الخلافات التي تشعل الحروب

الانصات المركزي: ٢٥/٧/٢٠١٨

عقد في مدينة عمّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، بتنظيم من منتدى الفكر العربي، وبرئاسة سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى وراعيه، مؤتمر "أعمدة الأمة الأربعة"، بمشاركة مثقفين وأكاديميين وممارسين سياسيين وناشطين مدنيين من دول منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وقد عُرفت الأعمدة الأربعة بأنها تتألف من العرب والتُرك والفرس والكُرد.

وفي كلمته خلال افتتاح أعمال المؤتمر دعا صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، الجميع إلى استخدام منطق العقل وأدب الحوار، خاصة وأن الموضوعات التي تنضوي تحت هذا العنوان كثيرة. وأكد سموه أن منطقتنا التي تدعى أحياناً بالشرق الأوسط تبقى غير محددة المعالم لفظاً أو مضموناً. وأكد أن المقصود بها هو المنطقة العربية وتركيا وإيران.

وقال سموه: إن المكونات الديمغرافية الأربعة تعاني من اختلافات فكرية وسياسية وثقافية، وإن التحديات التي تجمعها كثيرة، ولكن علينا أن لا ندع الفوارق تسيطر على المشتركات.

وأشار سموه إلى أننا بحاجة إلى مواجهة التحديات التي تفرض نفسها علينا بأسلوب القضايا الجامعة، مثل تحقيق الأمن الشامل بمفهوم التصدي لأسلحة الدمار الشامل، ومفهوم مواجهة التحديات الحياتية في تحقيق كرامة الإنسان وحاجاته الأساسية، والتحرّر من الجوع والخوف.

وأكد بأننا في حاجة إلى مشروع ثقافي حضاري جامع، يعيد لأمتنا ومنطقتنا دورها الإنساني والحضاري كما كانت مصدر إشعاع فكري لمدة خمسة قرون متوالية في العصور الوسطى، ومركز ربط بين الشرق والغرب، وإلا فإن أهميتنا الجغرافية والبشرية والمواردية ستصبح بيد الآخرين يتصرفون بها حسب مصالحهم.

وقد تقدّم عددٌ من المثقفين الترك بعرض وجهات نظرهم وطرح مفهومهم على أساس أننا يجب أن نعترف أن تاريخنا وديننا المشترك هو الذي أثبت أنه المرجع الذي يجمعنا، خصوصاً في الإشارة إلى موضوع اللاجئين السوريين. فإفما ظهرت إشارات إلى أن البعض في العالم ضاق ذرعاً باللاجئين عندما وصل إليه عدد محدود منهم، نرى أن كلاً من تركيا والأردن ولبنان قد استقبل الملايين منهم بكل رحابة صدر.

وأكد المشاركون في هذا السياق أهمية الابتكار الثقافي، ودور المرأة في بناء السلام، وضرورة تمكين الشباب وأهمية دورهم في بناء المستقبل.

كما تناول عدد من المثقفين الإيرانيين ضمن رؤيا تتعلق بواقع ومستقبل العلاقات بين أعمدة الأمة، شواهد تاريخية على أنه لما تضافرت حضارات الأندلس والوطن العربي مع الحضارة الفارسية تحت راية الإسلام، فقد حققت الأمة إنجازات علمية لا تضاهي.

كما حرص المثقفون الإيرانيون على التأكيد بأن الانغلاق على المواقف الضيقة والاستقطابية سيؤدي إلى الشرذمة، ولذلك فإن إيران ترى أن ما يجمع بين الفرس والعرب والترك أكثر مما يفرقهم.

أما بخصوص الرؤية الكردية فقد تحدث عنها عدد من المثقفين الكرد، بإشارتهم إلى المعاناة التي عاشوها، وأكدوا أهمية البحث في الحاضر واستشراف آفاق المستقبل بالرغم من أنهم كانوا فخورين بمساهماتهم بالدفاع عن الإسلام والمسلمين ضد الغزو الخارجي.

وهم يؤيدون أن الحوار بين الأطراف المختلفة يجب أن لا ينحصر في الإطار السياسي، أو بين الدول. بل يجب أن نتجاوز ذلك للحوار بين مكونات المجتمع وقادته الفكريين حيث التنوع الذي يغني مستندين إلى الآية الكريمة ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) - سورة الحجرات: ١٣ -

ودعت الرؤية الكردية في مشتركاتها إلى تحقيق المساواة في علاقتهم مع إخوتهم العرب والفرس والترك، وأن يكون لهم الحقوق والواجبات نفسها، ويجب أن نتجنب الخلافات التي تشعل الحروب على حساب الحياة الإنسانية الكريمة، وجعل الكرد أو غيرهم وقوداً لهذه الحروب.

كما تحدث عدد من المثقفين العرب وأشادوا بمبادرة منتدى الفكر العربي في توسيع دائرة الحوار الذي بدأ قبل نحو أربعة أشهر بعنوان "الحوار العربي الكردي" وأشادوا بدور ورعاية سمو الأمير الحسن بن طلال والاستجابة الكبيرة التي لقيتها هذه المبادرة، وقدموا مع زملائهم الترك والفرس والكرد مقترحات من شأنها إدامة هذا الحوار وإكسابه طابع الاستمرارية لتفعيل الرؤية المشتركة، وذلك من خلال مقترح تشكيل فريق عمل يجمع شخصيات من أعمدة الأمة الأربعة، والعمل على تنظيم ندوة أو مؤتمر سنوي بإشراف المنتدى لبحث جوانب العلاقات المختلفة: الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكل ما يتعلق بالتنمية والتعاون وبروح القيم الإنسانية، ولا سيما الحرية، والمساواة، والعدالة، والشراكة، والمشاركة، والتسامح، والسلام، والعمل على نقل الحوار إلى عواصم ومدن الإقليم الذي تمثله الأعمدة الأربعة.

واتفقوا على مدّ الجسور بين فريق العمل ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحوار، وأصحاب القرار، والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات وتشجيعها على إطلاق منصة معرفية، بهدف تجسير الفجوة من جهة بين المفكر والمثقف والأكاديمي، وبين الإدارات الحاكمة وسلطاتها المختلفة من جهة أخرى، بهدف تعزيز التكامل والتفاعل والتواصل والمشاركة في إطار خطط التنمية والتعاون. كما أشاروا إلى أهمية اكتساب المهارات اللغوية للأعمدة الأربعة ودورها في تعزيز التفاهم والفهم المشتركين.

وأكد المشاركون أيضاً ضرورة الاهتمام بالشباب لأنهم يشكلون الغالبية السكانية من مجتمعات الأعمدة الأربعة، وضرورة إعدادهم للمستقبل وتهيئة الأجواء المناسبة للحوار والشراكة فيما بينهم. وناشد المجتمعون الإعلام في بلدان أعمدة الأمة الأربعة بالالتفات إلى أهمية إبراز الجوامع والمشاركات والسعي لتعظيمها، خصوصاً وهي تمثل رسالة أساسية لمنتدى الفكر العربي.

صدر في:

عمان / الأردن ٩ ذي القعدة ١٤٣٩هـ

الموافق ٢٢ تموز (يوليو) ٢٠١٨م

بلا تعليق.. أزمة الكهرباء، الحل المصري

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب : ٢٥/٧/٢٠١٨

نشرت وكالات الاخبار، افتتاح مصر ثلاثة مشاريع عملاقة في قطاع الكهرباء، تنجز خلال سنة ونصف وبكلفة ٨ مليار دولار، توفر لمصر اكثر من الطاقة الرسمية الوطنية المتوفرة حالياً في العراق.. علماً اننا ما زلنا نراوح منذ عقود في مكاننا، فمعدلات استهلاكنا اعلى من معدلات انتاجنا، وصرفنا رسمياً اضعاف المبلغ المذكور، وعلى المولدات الخاصة والاهلية مبالغ لا تقل عن المبالغ الرسمية.. وما زالت الهوة بين العرض والطلب في اتساع مستمر. ننشر الخبر كما هو، ففيه ما يغني عن اي تعليق.

﴿ قال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة ان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يفتتح اليوم الثلاثاء (٢٤ تموز الجاري) عدداً من المشروعات القومية الكبرى في قطاع الكهرباء على مستوى الجمهورية بينها "محطة جبل الزيت لتوليد الكهرباء من الرياح التي تعد الأضخم من نوعها في العالم" تشمل المحطات الثلاثة العملاقة الأحدث في العالم، التي نفذتها شركة "سيمنز" الالمانية في كل من العاصمة الادارية الجديدة، وبني سويف والبرلس بطاقة انتاجية اجمالية ١٤٤٠٠ ميغا وات، اي حوالي ٥٠٪ كطاقة كهربائية اضافية لشبكة الكهرباء الحالية" بتكلفة ٨ مليار دولار.

وبعد ١٨ شهراً فقط من تاريخ توقيع العقود، تمكنت الشركة من تسجيل رقم قياسي عالمي جديد في تنفيذ مشروعات عملاقة بهذا الحجم، بحسب بيان الشركة، من خلال العمل مع شركاء محليين هما "اوراسكون" للانشاءات و"السويدي الكتريك"، بحيث نجحت الشركة في احراز تقدم ملحوظ في الجهود الرامية لزيادة قدرات مصر في انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٥٪، مقارنة بالقدرات الحالية، وذلك بمجرد الانتهاء من تنفيذ المحطات الثلاث.

وتم الانتهاء من المرحلة الاولى من هذه المشروعات العملاقة المتمثلة في اضافة ٤,٤ غيغاوات من القدرات الكهربائية للشبكة الوطنية، متجاوزة هذا الهدف بنحو ٤٠٠ ميغاوات كقدرات اضافية من الطاقة، حيث تم ربط ٤,٨ غيغاوات بالفعل بالشبكة الوطنية.

وتعتمد المحطات الثلاث، التي تقع في بني سويف والبرلس والعاصمة الجديدة، على الغاز الطبيعي بتكنولوجيا الدورة المركبة، وتبلغ القدرة الكهربائية للمحطة الواحدة ٤,٨ غيغاوات، وباجمالي قدره ١٤,٤ غيغاوات، وهي ٧ اضعاف انتاج السد العالي من الطاقة. وتحتوي المحطات على ٢٤ من توربينات سيمنس الغازية طراز H-Class التي تستخدم للمرة الاولى في العالم، وتم اختيارها لمستويات الانتاجية والكفاءة العالية التي تتسم بها.

وستوفر الشركة ايضاً ١٢ من التوربينات البخارية ونحو ٣٦ من المولدات، و٢٤ مبادلاً حرارياً الى جانب ٣ من محطات المحولات بنظام العزل بالغاز GIS بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت. ومن المتوقع ان تصبح كل محطة من محطات الكهرباء الثلاثة في مصر اكبر محطة تم بناءها في العالم تعتمد على الغاز الطبيعي، وتعمل وفقاً لتكنولوجيا الدورة المركبة، وذلك بمجرد الانتهاء من تنفيذها بالكامل في ايار ٢٠١٩.

وتقول الشركة ان المحطات الثلاث ستوفر الطاقة اللازمة لنحو ٤٥ مليون مواطن عند تنفيذها بالكامل، وانها ستوفر لمصر ١,٣ مليار دولار سنوياً نتيجة التوفير في استهلاك الوقود، ويعمل في المشروع ٢٤٦٠٠ عامل ٩٥٪ من المصريين، وذلك خلال مراحل الانشاء المختلفة الذي اعتمد على ١,٦ مليون طن من الخامات، اي اكثر ١١ مرة من وزن برج "ايفيل"، ونسبة الكابلات المستخدمة ٦,٨٠٠,٠٠٠ متر، اي ٧ اضعاف طول الحدود المصرية من الشمال للجنوب. ﴿

والسؤال موجه لخبرائنا، فهل هذه المعلومات دعاية حكومية وترويج اعلامي من الشركات، ام انها حقيقة؟ واذا كان هذا حقيقياً وممكناً بهذه المبالغ، وهذه المدة، فما بالنا، وقد صرفنا اضعاف هذه المبالغ وانتظرنا اضعاف هذه المدة؟ على كل حال نعتقد ان المشكلة لدينا ليست مالية او فنية، بل هي الفساد والبيروقراطية والتخبط في الخطط والمافيات في الدولة وخارجها والتجاوزات. فنحن نعلم ان هناك مذكرات وقعت مع "سيمنس" وغيرها في العراق ايضاً. فهل سنرى النتائج قريباً؟ ام ان للعراق اسرار اخرى.

حق التظاهر بين شرطها وشروطها

*واثق الجابري

صحيفة (الزوراء) البغدادية؛ ٢٥/٧/٢٠١٨

لا يمكن إبطال مواطن صاحب حق بمجرد وجود مهندس، مثلما لا يقبل الاعتداء على المؤسسة وهيبة الدولة، نتيجة وجود فاسد أو تعطل خدمة أو فشل مسؤول، كما لا يمكن الجمع بين هدفين متناقضين بتظاهرة واحدة، فيها مواطن صاحب حق ومهندس ساعٍ للتخريب وإشاعة الفوضى.

التظاهر حق وقاعدة لممارسة الشعب حقه والتأثير على القرار بشكل مباشر، لكنه مشروط بهدف الغاية السامية للشعب وإلا لانتفت ممارسته.

لا أحد ينفي وجود الفساد وسوء التخطيط وفشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الدولة، كما لا يحق لأحد منع مواطن من الاعتراض على أفعال لا مسؤولة للسلطات، وأدت نتائجها الى تردي الواقع الخدمي، من مشكلات متراكمة لم تفصح عنها الحكومات بصراحة، أو تبحث عن حلول وفق الإمكانيات العراقية أو بالاستعانة بالخبرات الدولية بأموال العراق، بل تجاذب الفعل السياسي بين التبرير والتسقيط وتزوير الحقائق للتغطية على فساد أو سوء إدارة.

الكهرباء واحدة من أهم المشكلات التي ما عاد المواطن يفهم سرها منذ ١٤ عام، وما أنفق عليها يكفي لبناء منظومة حديثة، وتدعو التسميات الكبيرة للموازنات كل عراقي للتساؤل " أين ذهبت الأموال، ولماذا لم تحقق نجاح في قطاع بذاته أو محافظة بعينها؟ لتكون نموذج لبقية مؤسسات الدولة، سوى ملاعب رياضة بإمكانيات عراقية تدل على امتلاك البلد على مهندسين مخلصين، وقدرة عراقية على منافسة العالمية.

البصرة كغيرها من محافظات الوسط والجنوب، يعاني مواطنوها شغف العيش وتردي الخدمات والبطالة وانتشار الأمراض وأزمة السكن، لكن أصابها الحيف أكثر وهي ترى موقعها الجغرافي بين ثلاثة دول وثلاثة محافظات، وتستنشق ٨٠٪ من مخلفات واردات العراق، ورصيفها على البحر باب لدخول المستوردات وأرباح الشركات وألسنة الماء المالح والرطوبة التي تضرب سكانها مع درجة حرارة منتصف الغليان.

لا يحق لجهة سياسية أو اجندة غير معروفة ركوب موجة التظاهر، كما لا يحق لمتظاهر تجاوز القوانين النافذة، والغاية النبيلة وسيلتها نبيلة ومشروعة وكفلها الدستور، على أن تُحدد الجهات المتبنية وقت التظاهر ومكان الإنطلاق الذي لا يؤثر على سير المارة، والفترة الزمنية والعدد التقريبي للمتظاهرين، ليكون واجب الحكومة الحماية واستلام المطالب من الجهة المعنية، أو التفاوض لإيجاد حلول مقنعة.

عندما يتم الاعتداء على القوات الأمنية في بلد كالعراق، الذي بالكاد وبفعل تعاون شعبه بمعظمه لاستعادة هيبة البلد والقوات الأمنية، وكانت وما تزال تقدم تضحيات، يتبادر السؤال هل يحق لمتظاهر أن يتخذ من مطالبة ذريعة لآثاره الفوضى وإسقاط هيبة الدولة، أو هل يسمح لوجود مهندس لإحراف الحقوق عن نصابها؟

المواطن صاحب حق ومصدر السلطات يستطيع إنزاعها متى ما يشاء لمن ينوب عنه، لكن الممارسات التي شابت التظاهرات تدل على خرق كبير خالٍ من العفوية، حينما يُطالب بالحق لمتظاهر وتهان القوات الأمنية، والأولى بمطالب الحقوق أن لا يسمح لمن يحاول تشويه حقه، بالاعتداء على سيادة الدولة، وعلى الحكومة والأحزاب أخذ كل المطالب بعين الجدية وعدم التسويف، وهناك حق ضائع بين تقاطع سلطات الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات، والتقاطع الحزبي بين أعضاء مجلس المحافظة والمحافظ والوزارات، وفي العراق طاقات وكفاءات يمكن أن تنهض بالواقع في حال العمل بجدية وواقعية، والأمن أول الأولويات وبدونه لا اقتصاد ولا عمل ولا خدمة، وما يزال في معركة مع الإرهاب، من لا يعرف دوافعها أو لا يؤشر مخاطرها لا يشعر بوطن ولا مواطنة.

الثورة في العراق: جوع وتضليل وفوضى

*محمد أبو النواعير

صحيفة (الاخبار) البغدادية : ٢٠١٨/٧/٢٥

على مر التاريخ، كان قيام الثورات والانتفاضات يواجه نوعين من ردات الفعل العقلانية:

ردة الفعل الأولى تذهب إلى ضرورة عدم السكوت على الأوضاع الظالمة والمزرية والمنحرفة، وأن الوسائل العقلانية غير مجدية في استحصال الحقوق، وأن العدالة لا تنتشر إلا بقيام ثورة وانقلاب عنيف عاصف، يحطم كل الوضعيات الساكنة في النظام السياسي وأدواته البشرية والاقتصادية والأيدولوجية، وغالبا ما يتساقط هذا النوع من الممارسات السياسية الشعبوية الثورية العنيفة، ببعد عاطفي وجداني جارف يحرك الجماهير بشكل عفوي في ظاهره، ومدروس من قبل المنظمين لهذه الممارسات في باطنه.

ردة الفعل الثانية هي التي تمثل وجهة النظر المحافظة، والتي يذهب أصحابها إلى أن الوضع القائم على الرغم مما فيه من مساوئ وإرهاصات ومشاكل، إلا أن إتباع طريق الثورة والانقلاب وضرب كل مؤسسات الوضع القائم وتخريبها بحجة تغييرها، سيقود إلى فوضى كبيرة جدا، وستخرج السيطرة من أيدي القائمين على الثورة والمنظمين لها، وينحدر الوضع إلى انعدام الأمن وتخريب الاقتصاد وانتشار القتل العشوائي والقتل المنظم وتصفية الحسابات، وظهور الثارات والنعرات الاجتماعية، وخراب النظام والاستقرار، بشكل لا يمكن إعادة السيطرة عليه بشكل كامل إلا بعد مرور سنين طويلة، لذا يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة المحافظة على وضع الاستقرار النسبي القائم، ومحاولة معالجة الانحرافات والمظالم بطريقة أخرى غير طريقة الثورة والانقلاب.

كلا الطرفين لديه من المبررات ما يمكن فعلا اعتباره مبررا أخلاقيا، ولا يجوز كيل الاتهامات والتخوينات لأحد الطرفين بالصد من الآخر، فلا يجوز أن نقول أن الداعين إلى الثورة هم أناس مرتبطون بأجندات خارجية عميلة، وأنهم ينفذون مخططا لحرق البلد وإسقاط النظام، أو أنهم أناس مأجورون يستغلون ضعف الوعي العام، وعاطفية الجمهور من أجل تمرير مخطط تخريبي (مع إمكانية حصول مثل هذا الأمر وبسهولة، وشواهد التاريخ وسننه . وبالأخص في العراق - أثبتت أن أغلب الثورات كانت بهذا النمط) ولا يحق لأي طرف أو جهة أن تتهم الفريق الثاني بأنه مستفيد من النظام القائم أو منتفع منه أو أنه يمثل جزءا من تركيبته، فهذا الكلام أيضا غير صحيح (مع وجود الكثير من الشواهد التاريخية التي تذهب إلى وجود المنتفعين من النظام الفاسد ولكنهم تلبسوا بلباس المحافظين)، ولكن هذا لا يمنع أن المحافظين ينطلقون من منطلقات أخلاقية عالية لا تقل في عمقها وأصالتها عن دعاة الثورة ونصرة المظلوم، فكل طرف منهم ينظر للحق من زاوية معينة، وكل منهم ينظر للحقوق العامة من عدسة توضح له الأهداف. في بلد كالعراق، وفي ظرفنا الحالي، يُعتبر الخروج بثورة أمرا مهما، ولكن الأهم منه هو إمكانية إحلال وضع جديد يسمح مرة أخرى بالخروج بثورة أو مظاهرة بسيطة، وهنا مربط الفرس.

التربية الأيدولوجية السياسية في العراق، والتي غالبا ما كانت تربية أيدولوجية اجتماعية مخلوطة بمزيج ديني (وذلك لانعدام مثل هذا النوع من التربية في شكلها الصحي السياسي بسبب توارده مستمر للدكتاتوريات في هذا البلد)،

كانت دائما تعلي من نموذج القائد الفرد، القوي، النزيه، الشريف، وقد عملت العوامل الدينية على زرع هذه الصورة في المخيال العراقي، وبالأخص الشيعي منه، وذلك لتعلق هذا المخيال بفكرة الإمام المعصوم الذي لا يصدر في حكمه أي خطأ مقصود أو غير مقصود، لذا يجري تقييم الحكام في العراق بهذه الطريقة المثالية المتعالية عن الواقع وإرهاصاته ومشاكله، دون الاحتكام إلى قوانين العمل السياسي بأطرها ومحدداتها والتزاماتها الداخلية والخارجية الدولية.

يضاف لكل ما ذكرناه أعلاه، أن تعويد الوعي الجمعي لأهل هذا البلد خلال قرون طويلة، كان تعويدا قائما على ترسيخ نموذج أو قالب الدكتاتور، بحيث أصبحت معرفة الشعب بالسلطة وأنماطها، مستنقة من ممارسة الدكتاتور وانفعالاته وردات فعله وظلمه ولا عقلانيته ولا عدله، لذا كان هذا النوع من التثقيف القسري للوعي الجمعي الجماهيري، عاملا آخر إضافة للعامل الديني السابق الذكر، لتقريب الوعي الجماهيري من نموذج الدكتاتور المتسلط والقبول به، مع عدم اهتمام أغلب هذا الجمهور بوجود أو عدم وجود الديمقراطية، كنسق يحتكم إليه الناس في تعاطيهم مع السلطة السياسية، لذا فإن اغلب الداعين إلى الثورة، يقبلون في لا وعيهم، تسلط حكم دكتاتوري يعيد انضباط تقييمهم للأمور السياسية، بحسب ما تعودوه من النظم الدكتاتورية السابقة!

العقلانية السياسية (على الرغم من صعوبة تحقيقها لصعوبة الحياة وتعقيد المشاكل وتعددتها وكثرتها في العراق)، هي مدعاة لنا للخروج من الأنماط التقليدية السلبية للثورة التي مرت ببلدنا خلال تاريخه القديم والمعاصر، والتي لم تسبب له إلا الخراب والويلات وتسلط الظالمين، ويجب أن يكون ذلك مدعاة لنا للبحث عن مخرجات سليمة للفعل الثوري في العراق، أي أن من يدعون إلى الثورة وقلب نظام الحكم، يجب عليهم أن يحوزوا على تصور مستقبلي واضح ومخطط له، عما ستؤول إليه الأمور.

ويجب على من يدعو إلى المظاهرات وقلب نظام الحكم، أن يعي جيدا ضرورة امتلاكه لمصادر قوة، تمكنه من ضبط المظاهرات ومخرجاتها، وإيقاف أي عملية تحوير أو تغيير أو استغلال أو توظيف لها من قبل قوى خارجية أو داخلية، سياسية أو اراهبية، لأن الفعل الثوري في العراق صراحة (وبحسب مراجعتي لهذا الفعل تاريخيا) يعتمد دائما على مدخلات الثورة ومشروعية هذه المدخلات، ولا يملك أي صورة واضحة لمخرجاتها وصحة وشرعية ومقبولية وعدالة هذه المخرجات، مما يجعلنا نقع في فوضى كبيرة، تقود دوما إلى ان يستلم زمام الحكم شرار القوم وأرذلهم، وتعاد اسطوانة الظلم والقتل والعذاب في هذا البلد.

إن التفكير الانفعالي العاطفي لأبناء هذا البلد، جعل أهم ما يهتمون به ويروجون له ويحرضون عليه هو مدخلات الفعل، ولا يهمهم ولا يفكرون بل يرفضون التفكير في مخرجات الفعل الثوري وماهيته وكيف سيكون أو يتكون، أو إلى ماذا سيؤدي، وهنا مكمن الخطورة" فأى جهة مجرمة ستتمكن بسهولة أن تقود هذا الشعب لما تريد، حينما تضخ له كم كبير من المدخلات تحفز على الفعل الثوري (التي هي في ظاهرها سليمة ومشروعة)، لتتحكم هذه الجهة بعد ذلك بمخرجات الفعل الثوري، وتحكم عليه أدوات السيطرة والهيمنة، لان اغلب الجمهور المتفاعل الآن مع مفهوم الثورة، قد تم إقناعه بان الثورة هي الغاية النهائية لهذا الفعل! وسلبوا منهم قدرة التفكير او التخطيط لما بعد الثورة.

* دكتوراه في النظرية السياسية / المدرسة السلوكية الأمريكية المعاصرة في السياسة.

التظاهرات الجماهيرية قاطرة التغيير

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٥/٧/٢٠١٨

في كل صيف يتصاعد الحراك الشعبي، بدرجة كبيرة على خلفية الفشل المتميز في توفير الكهرباء للمواطنين وهم يعيشون في درجات حرارة لا يشك أحدٌ في أن باباً من أبواب جهنم، قد فتحت عليهم.

ويبدو أن المسؤولين العراقيين، وخاصة في وزارة الكهرباء، مصرون على بقاء العراق في ذيل قائمة الدول الفاشلة، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت عليها، دون أن يتحسن ولو جزئياً نصيب المواطن العراقي من الطاقة الكهربائية، بل العكس هو الصحيح فالأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، ترافقها هذه المرة أزمة أخرى، لا تقل ضراوة عنها، هي شح المياه الصالحة للشرب، وحرمان الملايين منها. وهاتان الأزماتان الخطيرتان (الماء والكهرباء)، لا يستطيع أي إنسان التخلي عنهما، لانهما عصب الحياة وديمومتها.

إن الكذب حبله قصير، كما يعرف الجميع، فالتصريح الشهير، بأننا سنصدر الكهرباء إلى دول الجوار منذ عام ٢٠١٣، وما تبعه من تصريحات تؤكد المرة تلو الأخرى، بأن هذا الصيف سوف يختلف عن السنوات السابقة، وسيتنعم العراقي، بالكهرباء على مدى أربع وعشرين ساعة، أثبتت كذبها وفشلها حتى في الأحياء التي طبقت فيها الخصخصة، وهي البدعة التي ابتكروها كجزء من المعالجات البائسة، والمشكوك في جدواها منذ لحظات تطبيقها الأولى.

وفي ظل هذه الأزمة الخانقة، وسلسلة الأزمات التي لا تعد ولا تحصى، هنالك من يستكثر على العراقيين، الخروج بمظاهرات جماهيرية سلمية شملت أغلب المدن العراقية، وكأن المطلوب منهم السكوت، وكييل الثناء والمدح للحكومة ووزير الكهرباء بالذات، على انجازاتهم "الباهرة" التي صارت مضرِباً للأمثال لكل شعوب المنطقة!

إن التظاهرات الجماهيرية هي حق مشروع كفله الدستور العراقي لا سيما وأن المشاكل والأزمات المتراكمة والمزمنة، بلغت حداً، لو عانى عشر معشارها أي شعب آخر، لما تردد لحظة واحدة في الثورة على حكامه، ودفعهم إلى حيث يستحقون.

لا مبرر على الإطلاق، في التعامل مع المتظاهرين، بهذه القسوة المفرطة، وإطلاق الرصاص الحي عليهم، مما أدى إلى استشهاد العديد منهم، وإصابة المئات، حتى وإن كان فيهم مخربون كما تقول الأجهزة الرسمية، أو من ذوي الأجنذات السياسية المعادية، وهو أمر ليس مستغرباً، بسبب المعاناة الرهيبة، وعدم الوفاء بالوعود والعهود.

إن الغالبية العظمى من المتظاهرين سلميون، ويدينون بصريح العبارة، أي عمل من أعمال الشغب والتخريب، وأي اعتداء على الممتلكات العامة، ومقرات الأحزاب ويرفضونها جملة وتفصيلاً، ولهذا فمن واجب الأجهزة الأمنية، تشخيص هؤلاء المخربين والمندسين، وتقديمهم للمحاكم لينالوا جزاءهم العادل بدلاً من الاعتقالات العشوائية، التي طالت العديد من الناشطين المدنيين، وتعذيبهم، على أيدي أناس يتباهى بعضهم بأنه من الحزب الفلاني أو الجهة الفلانية!

من بين الحلول المطلوبة، الإسراع في تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية، بعيداً عن المحاصصة والفساد، لعلها تستطيع إنهاء الأزمة وتلبية مطالب الشعب، وإلى حين تشكيلها ستظل المظاهرات والحراك الجماهيري بمجمله، بمثابة القاطرة التي ستصل لا محالة إلى محطاتها النهائية في التغيير، وبناء دولة لكل العراقيين.

المظاهرات المطالبة... انقسام عراقي جديد بين شارع مستقل في مواجهة شارع متحزب

موقع المدار / فريق التحليل السياسي؛ ٢٥/٧/٢٠١٨

في التجارب الديمقراطية تتاسق الاحزاب لكي تكون ممثلة اصيلة عن الشعب ويتم ذلك من خلال الانتخابات حيث تصوت الناس لهذا الحزب او ذاك لكي يكون ممثلا لها في السلطات التشريعية او التنفيذية ، هذه الكلمات باختصار هي صورة الحكم الافضل عبر التاريخ وهي الصورة التي يرجع فيها الى الامة او الشعب لاختيار الحاكم، واذا ما حصل فشل او نكوص او تراجع فان الناس تقوم باختيار حزب آخر بديل للقيادة كدليل على فشل الحزب او كدليل على رفضه سياسيا واختيار طرف آخر له برامج اخرى.

لكن لم يحصل في تجربة سياسية قاسية وفريدة من نوعها وهي انقسام المجتمع العراقي بين مواطنين مستقلين رافضين للاحزاب كلها ومتظاهرين ضدها، وبين مواطنين اخرين متحزبين اختاروا احدا من الاحزاب من خلال الانتخابات لكي تمثله سياسيا وحكوميا.

فمن هو صاحب التمثيل الحقيقي للشعب، الشارع المستقل ام الشارع المتحزب؟.

بمعنى هل بقيت للاحزاب شرعية شعبية تخولها التفاوض لتشكيل الحكومة القادمة والناس تهاجم مقراتها وتحرقها وترفض تصديها وقيادتها بعد ان قاطعتها في الانتخابات؟.

كيف يمكن تجاوز هذه الاشكالية الحديثة التي يرفض فيها نصف الشعب او اكثر في ان تكون الاحزاب هي الممثل الشرعي له امام الدولة وهل سيقود هذا الامر بالاحزاب وقادتها الى ايجاد صيغة حلول اخرى او تغيير في طبيعة تفكيرها وعملها السائد خلال السنوات الـ ١٥ الماضية لكي تعود مرة اخرى معبرة عن الواقع العراقي ومخولة من الشعب او اغلبه بصفة التمثيل السياسي؟.

على المستوى النظري والدستوري والقانوني فمن صوت وانتخب هو صاحب الحق القانوني في التصدي لتمثيل الامة او الشعب، وان من حرم نفسه لاي سبب كان فهو انما وضع نفسه خارج اطار الدائرة المؤثرة قانونيا في صنع القرار والتاثير، لكن هل تنتهي القصة هنا ويصبح النصف الثاني (المستقل) خارج اطار دائرة التاثير فقط ام ان له كلمة اخرى برزت خلال الايام الماضية؟.

المظاهرات المطالبة التي سادت المحافظات الجنوبية الوسطى خلال الايام الماضية هي صوت المواطنين (المستقل) الرافضين للاحزاب وليس للنظام وان حاول البعض منهم وعلى الطريقة المشرقية الاوسطية في

الاضرار بالامتلاكات العامة كطريق للتعبير عن غضبة على عموم الوضع السياسي والخدمي في مدينته او في البلد عموما ، وبالمحصلة فان النصف الثاني المستقل من الشعب الذي امضى السنوات الماضية ساكتا مكتفيا بتمثيل النصف المتحزب قد بدا في اظهار نفسه بقوة ابتداء بنسبة المقاطعة الكبيرة في الانتخابات الماضية او في التظاهرات الحالية وربما في خطوات اخرى لاحقة..

لقد اجبر الشارع المستقل الحكومات الحزبية والحكومة المركزية على الاستجابة لطلباته بطريقته الخاصة وكان مستعدا ان يسحب الشارع الحزبي الى مواجهات فيما لو لم يستجيب العبادي وبذكاء منذ اليوم الاولى ويوجه اوامره الى الاجهزة الامنية بحماية مقرات الاحزاب لكي لا يندفع كل حزب للدفاع عن نفسه بقوة السلاح فيتحول الامر من مظاهرات مطلبية الى حرب شعبية بين شارعين مستقل ومتحزب.

والاهم في هذه المعادلة ايضا ان الشارع المستقل قد توجه بمطالبة الى حكومة بغداد مباشرة ايضا وعبر عن عدم ايمانه بحكومات الاحزاب المحلية بعد ان اثبتت تجربة المجالس المحلية عن فشل فضيع ربما سيقود الى تفكك الدولة العراقية الحديثة مالم يعالج هذا الموضوع خلال المرحلة القادمة بصيغة ما .

الخلاصة ان المظاهرات المطلبية الاخيرة قد سحبت البساط من تحت اقدام اغلب الاحزاب التي تدعي تمثيل المجتمع العراقي بنسبة كبيرة ، واثبت الشارع المستقل عن قوة وتحدي لسلطة الحكومات المحلية الحزبية وحتى الحكومة الاتحادية ، وفي الوقت الذي يتصارع فيه شارع الاحزاب على قيمة ما موجود في الصناديق من اصوات واذا ماكانت مزورة او لا كان الشارع الثاني المستقل في واد تظاهري آخر، فهل سحبت الاحداث الاخيرة نصف شرعية الاحزاب الحالية؟؟.

من سيتصدى لقيادة الشارع المستقل وهو عرضة للاستغلال داخليا وخارجيا؟ ، كيف سيتعامل الواقع الحزبي في العراق مع هذه الاشكالية المحرجة جدا خلال المرحلة القادمة؟.

هل ستنتهي المظاهرات مع تحقيق المطالب الاولى ام ان السخط مرحلة ابعد واوسع من التوظيف والخدمات مثلما حاول البعض ربطها باصل النظام والعملية والسياسية والدستور والتغيير؟.

هي مهمة جديدة في غاية الصعوبة تلقى على عاتق الحكومة الاتحادية العراقية في بغداد ورئيسها ايضا لكي يجد معادل توازن موضوعي جديد يضاف الى قائمة التوازنات السابقة بين شارع مستقل يريد تنفيذ مطالبه وشارع متحزب اخر لديه تصورات وبرامج مختلفة احيانا عن الشارع الاول...

اسئلة ملحة بحاجة الى وقت لكي تتضح اجابتها بصورة اكثر.....

التظاهرات التخريبية دائماً تبدأ بمطالب مشروعة!

*د. عبد الخالق حسين

الحوار المتملن: ٢٥/٧/٢٠١٨

تشهد هذه الأيام محافظات الوسط والجنوب العراقية ذات الأغلبية الشيعية، تظاهرات احتجاجية التي هي حق يكفلها الدستور، بدأت بمطالب مشروعة، منها توفير الخدمات مثل الكهرباء، والماء، والعمل للعاطلين... الخ. وقد لقيت هذه التظاهرات تعاطفاً وتأييداً من الجميع، وحتى من السلطة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الذي وعد بتلبية هذه المطالب. إلا إن هذه المشاكل هي مزممة تحتاج إلى إقامة مشاريع كبيرة وعديدة لا يمكن تحقيقها بعضى سرية، أو بين عشية وضحاها.

بدأت هذه التظاهرات في محافظة البصرة لأنها المحافظة التي عانت ودفعت الثمن الباهظ بالأرواح والممتلكات أكثر من أية محافظة أخرى بسبب الحروب العنيفة التي شنها النظام البعثي على إيران، ومن ثم غزو الكويت، والحرب الدولية لتحرير الكويت، وأخرى لتحرير العراق من حكمه الجائر، ثم تبعات سقوطه... الخ. فهذه المحافظة التي تسهم بنحو ٨٠٪ من واردات خزينة الدولة، ما زالت تعاني أكثر من أية محافظة في العراق من البطالة والحرمان من الخدمات بسبب الإهمال، والفساد المستشري في صفوف المسؤولين. لذلك بلغ ظلم ذوي القربى، أي ظلم سلطات ما بعد ٢٠٠٣ إلى حد الانفجار، فكانت حصيلته هذه التظاهرات الاحتجاجية التي انتشرت شرارتها في المحافظات العراقية الأخرى كالنار في الهشيم.

بالطبع نحن مع التظاهرات السلمية، ولكن المشكلة أن هناك دائماً مجالاً للمجرمين المخربين ليندسوا ويحرقوها ويحرقوها عن خطها السلمي، وأهدافها المشروعة، ويحولوها إلى فرصة ذهبية لهم للقيام بأعمال التخريب، والاعتداء على ممتلكات الدولة، وإشعال الحرائق فيها، والاعتداء على مقرات الأحزاب، وخاصة تلك التي تناهض البعث الساقط أمثر من غيرها، ورفع شعارات ومطالب مشبوهة لم تدر في خلد الناس الأبرياء الذين بدؤوا تلك التظاهرات، منها مثلاً: دعوة البعض بعدم الاكتفاء بتوفير الخدمات، بل الاستمرار حتى إسقاط الحكومة، وتحت مختلف الأساليب الخادعة.

وهؤلاء لهم جيوش على مواقع التواصل الاجتماعي يتمتعون بالخبرة في التضليل والتسقيط، لدعم التخريب واعتباره عملاً وطنياً لتحرير الوطن من احتلال الحكومة العميلة لإيران وأمريكا على حد قولهم، بل والاستهزاء من كلمة (المندسين)، وكأنه لا يوجد مندسون إطلاقاً. فقد قرأنا تقريراً مقلقاً من (مفوضية حقوق الانسان تعلن إجمالي عدد المتوفين والمصابين منذ انطلاق التظاهرات) (١) عن المصادمات بين المتظاهرين، والقوات الأمنية، راح ضحيتها ١٣ قتيلاً من المتظاهرين، و٧٢٩ جريحاً، بينهم ٤٦٠ من القوات الأمنية، و٢٦٩ من المتظاهرين. والملاحظ أن عدد الجرحى في القوات الأمنية نحو ضعف عددهم في صفوف المتظاهرين. والسؤال هنا كيف جرح هؤلاء من القوات الأمنية، إن لم يكن من بين المتظاهرين أناس مسلحون جاؤوا خصيصاً للمواجهة والتخريب.

كذلك قرأنا أخباراً مقلقة تفيد عن قيام مجرمين بقطع أسلاك الكهرباء من أجل إدامة الأزمة، وتبرير استمرارية التظاهرات وتصعيدها إلى اعتصامات تخريبية، أي إلى إسقاط الحكومة، لإشاعة الفوضى العارمة من أجل إظهار الشعب العراقي للعالم أنه غير مؤهل للديمقراطية، تمهيداً للانقضاض على العملية السياسية، وإلغاء الديمقراطية، وإعادة العراق إلى عهد الظلام البعثي ما قبل ٢٠٠٣.

وقد لاحظنا في مثل هذه الحالات أن تتفتق عبقرية العديد من الكتاب لتقديم اقتراحات، منها صادقة وبنوايا حميدة، وأخرى من نوع (قول حق يراد به باطل)، غرضها التشويش ونشر البلبلة الفكرية، وتضليل الجماهير، وإرباك السلطة. يجب على الشعب العراقي أن يستفيد من تجاربه السابقة، وتجارب الآخرين، ويستخلص منها الدروس والعبر، وأن لا يُلدغ من جحر عشرات المرات. لذلك نطالب جماهير شعبنا باليقظة والحذر من المندسين، بأن لا ينساقوا وراء المخربين البعثيين الدواعش الذين يتربصون بهم شراً، وأن لا يكونوا من أمثال الذين وصفهم الإمام علي (ينعقون مع كل ناعق ويميلون مع كل ريح).

دروس من التاريخ القريب والوقت الراهن

فما أشبه اليوم بالبارحة، إن ما يجري في العراق اليوم يذكرنا بما قام به البعثيون في عهد حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم عندما رفع سعر غالون البنزين مبلغاً طفيفاً، فقادوا التظاهرات الاحتجاجية في بغداد، وراحوا يحرقون باصات المصلحة،

ومحطات البنزين، وغيرها من ممتلكات الدولة. كذلك التظاهرات الطلابية التي قادها البعثيون والقوميون أواخر عام ١٩٦٢ التي مهدت لإنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الأسود الذي أدخل العراق في نفق مظلم لم يخرج منه لحد الآن. وهناك تجارب مماثلة في مناطق أخرى من العالم، ففي أيامنا هذه هناك تظاهرات احتجاجية في مناغوا عاصمة نيكاراغوا، ضد الرئيس الوطني الاشتراكي دانيال أورتيغا. بدأت هذه التظاهرات بمطلب مشروع، وهو عندما أقدمت الحكومة بتخفيض رواتب المتقاعدين. فانطلقت التظاهرات الاحتجاجية من قبل المتقاعدين، مما حدا بالحكومة إلغاء القرار، إلا إن المتصيدين بالماء العكر استغلوا الفرصة، واختطفوا تلك التظاهرات وطالبوا بالانتخابات المبكرة، وإزاحة الرئيس أورتيغا. ثم أحالوا هذه التظاهرات إلى أعمال تخريبية ضد ممتلكات الدولة، وبالتالي إلى مواجهات مسلحة مع القوات الأمنية، راح ضحيتها لحد الآن أكثر من ٣٠٠ قتيل من الجانبين. وهي بالمناسبة تتلقى الدعم والتأييد من أمريكا وغيرها من الدول الغربية التي ساندت عصابات الكوترا في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن في الثمانينات من القرن المنصرم.

كذلك التظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في البلاد العربية أواخر عام ٢٠١١، والتي سميت بانتفاضات وثورات (الربيع العربي). فكانت هناك مبررات مشروعة لهذه الانتفاضات مثل مظالم الأنظمة الدكتاتورية الجائرة بحق الشعوب العربية، وتفشي الفقر والبطالة والحرمان من الخدمات، والتي دفعت الجماهير الشعبية للإنفجار، والمطالبة بتغيير الأنظمة المستبدة الجائرة. ولكن تم اختطاف هذه الانتفاضات من قبل قوى داخلية وخارجية، فبعد إسقاط حكوماتها، تركوا هذه الشعوب في حالة فوضى عارمة مثل ليبيا، واليمن. ونفس السيناريو تكرر في سوريا، حيث بدأت بمظاهرة طلابية في مدينة درعا الجنوبية بمطالب مشروعة عام ٢٠١١، فاختطفها قوى الشر المدعومة من السعودية وقطر وتركيا، وأمريكا، وأحالوها إلى حرب العصابات الإرهابية ضد سوريا حكومة وشعباً، ولحد الآن.

ما العمل؟

وفي أوقات الأزمات، وكما أشرنا أعلاه ينبغي البعض بتقديم اقتراحات لحل الأزمة، منها صادقة، ومنها للتشويش ونشر البلبلة الفكرية. لذلك أرى من واجبنا تقديم قائمة من الاقتراحات نأمل من أبناء شعبنا والحكومة الأخذ بها وهي كما يلي:

أولاً، نهيب بجماهير شعبنا عامة، و شريحة المثقفين بخاصة، أن ينتبهوا جيداً إلى ما يحاك ضدهم، ونبذ المخربين المندسين من البعثيين الدواعش وأشباههم في صفوفهم الذين غايتهم إفشال تظاهراتهم المشروعة، و اختطافها لتحقيق أغراضهم التدميرية. وأن يكونوا حذرين قبل إقدامهم على تأييد كل من هب ودب من الذين يقدمون اقتراحات وشعارات ظاهرها حق وباطنها باطل، يراد بها نشر التشويش وصب الزيت على النار المشتعلة.

ثانياً، على الحكومة أن تعرف أن الشعب يمهل ولا يهمل، فخمسة عشر عاماً بعد سقوط الفاشية، ليست بفترة قصيرة، إذ مازال هناك تقصير فضيع في الخدمات، وكذلك تفشي الفساد المالي والإداري في جميع مرافق الدولة من القاعدة إلى القمة، ولم نسمع من السيد رئيس الوزراء الحالي، ولا الذي قبله إلا وعوداً بمحاربة الفساد والكشف عن الفاسدين ومحاكمتهم، لكن دون أخذ أي إجراء عملي مكشوف لتحقيق هذه الوعود. العراق بحاجة إلى قانون فضح الفاسدين (Name and shame)، والعمل الجاد لحل مشكلة نقص الخدمات وغيرها من المشاكل التي تمس حياة المواطن مباشرة.

ثالثاً، هناك اقتراح من خبراء مخلصين مفاده السعي الحثيث برغد مؤسسات الدولة وخاصة الكهرباء، بأصحاب الكفاءات والسمعة النظيفة لحل مشكلة الكهرباء وجعل الأسلاك الكهربائية تحت الأرض، وكجزء من بنية تحتية متينة ومتماسكة وحتى يجد المخربون صعوبة في النيل من البنية التحتية، وكذلك الحال في توفير مياه الشرب، والخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم، والمواصلات وغيرها. وكذلك العمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص باستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء للبيوت والمعامل والمؤسسات الحكومية، فهي طاقة متجددة ونظيفة.

رابعاً، هناك خبر عن تشريع مجلس النواب المنحل، لقانون جديد لامتيازات البرلمانين قبل اشهر ولم يتم نشره في الجريدة الرسمية إلا في يوم ١٦ تموز ٢٠١٨. وسمعنا أخيراً أن السيد رئيس الوزراء طالب المحكمة الاتحادية بإيقاف العمل بهذا القانون (٢ و٣). وفي حالة عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب لأسباب قانونية، فعلى السلطة التشريعية القادمة إلغائه. كذلك يجب تخفيض رواتب النواب، والوزراء والمسؤولين الكبار بما يتناسب مع إمكانية العراق في ظروفه الراهنة.

خامساً، العمل على بناء مشاريع تحلية المياه قبل فوات الأوان وخاصة في البصرة. لا شك أن هناك مقترحات أخرى كثيرة تخص الأزمة الحالية، من واجب الحكومة تبنيها بما يفيد منها وترجمتها إلى عمل مفيد.

abdulkhaliq.hussein@btinternet.com

المرجعية الحكيمة ترسم خطوات لتجاوز الأزمة

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٨/٧/٢٠١٨

لا يمكن ترك البلاد في مهب الريح.. فصوت يطالب بإلغاء الانتخابات وتنصيب دكتاتور عسكري.. وآخر ينادي بالثورة.. وغيره يخون ويسقط الجميع.. ورابع يدعو لتجاوز المؤسسات والحكومة والسياقات الدستورية، وخامس يبرر ويبيض الامور ويبريء نفسه ويتهم الاخرين.. وهذا كله لن يقود سوى الى مزيد من الفوضى والتراجع، ولن يحمل اي حل للازمة الحالية، سواء السياسية، او الاقتصادية والخدمية او الامنية.. خصوصاً مع ظروف إقليمية ودولية متوترة وما تحمله من اثار محتملة على البلاد. لذلك جاءت خطبة الجمعة للمرجعية الدينية العليا بلسماً لكل المخلصين والغيورين على البلاد ومستقبلها.

وهذه بعض الخطوات الضرورية:

١- ان نحترم جميعاً التظاهرات وشتى وسائل التعبير بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وعدم التضيق عليها، على العكس حمايتها ونشرها، شريطة منع استغلالها وحماية المجتمع والمواطنين من الاعتداء والاكاذيب والمعلومات التي تثير البغضاء والكراهية والتخريب من قبل العابثين والطائشين والارهاب ودعاة العودة للنظام الدكتاتوري الاستبدادي.

وان جميع دول العالم التي تحترم مواطنيها توسع ضوابط حرياتها مع توسيع وسائل انتشارها.. والا سنسقط اما في الدكتاتورية، او في الفوضى، وكلاهما وجهان لعملة واحدة. فالتدافعات الاجتماعية والتظاهر والاعتصام، ممارسات مهمة لانضاج الراء وبناء عملية الوعي والاحساس بالمسؤولية والوطنية.. فهي جزء مكمل من حريات وحقوق الشعب. فالديمقراطية لا تعني الانتخابات فقط، بل تعني في جوهرها حكم الشعب، والتعبير عن ارادته، وتشكيل راي عام، وحراك اجتماعي ضاغط بالاتجاهات المطلوبة.. وبدون ذلك لن تعني الانتخابات سوى تطور تدريجي لنظام الاقلية، الذي يشرعن لنفسه حكم البلاد خارج ارادة الشعب.

٢- الاسراع بعملية العد والفرز وقرار نتائج الانتخابات.. وان تتم المصادقة من قبل المحكمة الاتحادية، للبدء بالاستحقاقات الدستورية من حيث الرئاسات وتشكيل الحكومة الجديدة.

ولا يكفي تصريح الحكومة انها تتمتع بكامل الصلاحيات.. فهذا تصريح طمأنة وحسن نوايا اكثر مما هو واقع يسمح بممارسة الحكم بشكل متوازن وكامل وسليم. ومع احترامنا للسيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء، لكن من يراقب الحكومة اليوم..

ومن يوافق على تغييرات وزارية اذا ما ارتأى رئيس الوزراء ذلك.. ومن يوافق على صرف الاموال خارج التخصيصات او اقرار موازنة تكميلية.. او التوقيع على عقود سيادية، او ضرورة تشريع قوانين، او اقرار السياسة المطلوب اتباعها اذا ما تدهورت الاوضاع اكثر في المنطقة، او داخلياً.. او اعلان حالة الطوارئ اذا ما اقتضى الامر، وغيرها من اجراءات غير ممكنة بدون موافقة السلطة التشريعية، ذلك اذا ما اردنا البقاء في السياقات الدستورية وعدم تجاوزها بطرق مقصودة وغير مقصودة.

٣- الوصول الى حكومة ناجحة بعيداً عن الطائفية والمحاصصة.. تستطيع تجاوز الازمة السابقة في الادارة وفي قانون الانتخابات، وتتجه نحو..

(أ) وضع برنامج بالارقام والتواريخ عن انجازات عملية تسمح بمحاربة جدية للهدر والفساد، وبالحد من البطالة وتحسين الخدمات خصوصاً في الماء والكهرباء والصحة والتعليم.. وان الحلول موجودة من الناحية المادية والفنية ولا تنقص سوى الارادات ورفع التعطيلات والمعوقات التي تسببها المحاصصة وعقليات التشبث بالسلطة، واستخدامها لمصالح خاصة..

(ب) اختيار الرئاسات والحكومة بقرار وطني وليس بقرار طائفي او اثني.

٤- جاء خطاب المرجعية الحكيمة الاخير صريحاً وواضحاً. فالعملية ستكون مختلفة هذه المرة.. ولن تعطى التشكيكية صكاً على بياض او دعماً على مجهول. فالحكومة ستفوض وامامها شروط ومهام واضحة.

وستكون مسؤولة ليس امام مجلس النواب فقط، بل امام الشعب باكملة ايضاً عبر الوسائل السلمية الدستورية والانتخابية، ووسائل الضغط الاجتماعي، مدعومة كلها بقوة المرجعية والقوى المخلصة. فإن تلكأت الحكومة عن اداء واجباتها، فان اجراءات مشددة ستتخذ بحقها، دون انتظار انتهاء المدة التشريعية.

٥- لا بد من خط شروع لتحقيق الامور اعلاه، على ان لا يكون افتراضي او قائم على قناعات شخصية، حتى وان كان فيها امور صحيحة.. بل يجب ان يقوم على عملية قائمة لها مقبوليتها وشرعيتها العامة، حتى وان كان فيها ثغرات ونواقص. وهذه لا توفرها سوى النتائج الانتخابية.

احتجاجات العراق تسلط الضوء على الفجوة في السياسة الأمريكية

*إميليا بير شفيلا

(مجلس الأطلسي) : ٢٨/٧/٢٠١٨

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: بينما تستمر معظم العناوين الرئيسية في التركيز على اجتماع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخير مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، وتداعيات قمة الناتو، يشهد العراق نوعاً من أكبر الاحتجاجات وأطولها منذ سنوات عديدة. وقد بدأت الاحتجاجات في الأسابيع الأخيرة، وقدمت شراستها نقص المياه والكهرباء، والبطالة، والفساد الحكومي. وعلى الرغم من الاضطرابات المتصاعدة في بلد لدى الولايات المتحدة فيه مصالح مهمة وقوات عسكرية، لم يكن هناك الكثير من الذكر للأحداث الأخيرة الجارية في العراق على السنة المسؤولين العراقيين والأمريكان أو في وسائل الإعلام الرئيسية.

يدل تركيز الولايات المتحدة الضيق على التحديات العسكرية والأمنية في العراق، خاصة فيما يتعلق بتنظيم "داعش"، على اتجاهات السياسة الأمريكية الحالية. وتشكل العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، المجردة من أي استراتيجية أوسع للعراق، دليلاً على أن التحديات الاقتصادية والأمنية في العراق ترتبط جوهرياً بنشوء الاضطرابات، كما تبين في تقرير أخير صدر عن "مبادرة مجلس الأطلسي العراقية"، تحت عنوان "ما وراء الأمن: الاستقرار، والحكم والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية في العراق".

بدأت الاحتجاجات على فشل بغداد في توفير الخدمات الأساسية في ٨ تموز (يوليو) في محافظة البصرة الغنية بالنفط، وأثارتها الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي، والنقص في المياه، وقضايا الصرف الصحي على خلفية الحرارة القائظة التي تشهدها فصول الصيف في العراق. وسرعان ما انتشرت هذه الاحتجاجات إلى محافظات أخرى في جنوب البلد ذي الأغلبية الشيعية، فهاجم المحتجون المباني الحكومية واجتاحوا مطار النجف الدولي، حيث أصيب ثلاثة مدنيين على الأقل بجراح في مواجهات مع الشرطة.

وفي ١٤ تموز (يوليو)، ذكر أن ما لا يقل عن ٩ من أفراد الأمن و٢١ محتجاً أصيبوا بجراح في مواجهات وقعت في مكاتب الحكومة في محافظة ميسان، كما أصيب ٣٦ رجل شرطة و٦ متظاهرين في محافظة ذي قار. وفي اليوم التالي، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه ضد المتظاهرين في البصرة، واستخدمت الهراوات والخراطيم لتفريق المحتجين خارج حقل الزبير النفطي في جنوب العراق. وفي اليوم الذي تلا ذلك، انتشرت التظاهرات إلى بغداد. وبحلول ١٨ تموز (يوليو)، أفاد مسؤولو الصحة العراقيون أن ٨ مدنيين قتلوا منذ اندلاع الاحتجاجات، وأن ٦٠ آخرين أصيبوا بجراح.

بالإضافة إلى حملة القمع التي تشنها قوات الأمن على المحتجين، قامت الحكومة بقطع الاتصال بالإنترنت عن كثير من مناطق العراق في نهاية الأسبوع الماضي. وقالت مصادر لمنظمة العفو الدولية إنهم يعتقدون بأنه تم قطع اتصال الإنترنت لمنع المواطنين من نشر الصور ومقاطع الأفلام التي توثق القوة المفرطة التي تستخدمها قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية. ويعتقد آخرون بأنها محاولة للحد من الاتصال بين آلاف المتظاهرين، على غرار التكتيك الذي استخدمته الأنظمة خلال احتجاجات الربيع العربي في العام ٢٠١١. وقد أعادت الحكومة خدمات الإنترنت جزئياً، لكنها أبقَت القيود على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية.

على الرغم من التكهانات بأن الاحتجاجات لقيت التشجيع من إيران، فإنها تظل في معظمها مناهضة لطهران في طبيعتها، حيث قام المحتجون بإحراق لوحة إعلانية تحمل صورة القائد الإيراني الأعلى الراحل آية الله الخميني. وفي حين أن اللاعبين السياسيين المختلفين ربما يسعون إلى استغلال الاضطرابات لتعظيم مكاسبهم الخاصة، فإن القوة الدافعة خلف الاحتجاجات هي المخاوف الاقتصادية-الاجتماعية للعراقيين. ويوم ١٧ تموز (يوليو)، قامت جماعة قيادية مكونة من الناشطين والزعماء القبليين في محافظة البصرة بنشر قائمة بالمطالب التي عبر عنها المتظاهرون. وكانت البنود الثلاثة الأولى على رأس القائمة هي حل مشاكل المياه والكهرباء، ومعالجة البطالة بين الشباب في البصرة، وتحسين الخدمات العامة، وخاصة الصحة والتعليم.

وتجيء المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الاضطرابات في العراق إلى حد كبير نتيجة للحكم البائس. وقد أدى سوء الإدارة الموثق جيداً والذي تمارسه الحكومة العراقية في التعامل مع الثروة النفطية في محافظات مثل البصرة، من بين مكامن قلق أخرى حول قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، أدى ذلك إلى تصنيف العراق باستمرار بين أكثر الدول فساداً في العالم. وفي حين أن الحكومة طبقت بعض الإصلاحات للوفاء بالاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن القطاع الخاص يبقى ضعيفاً والقطاع العام متضخماً بينما تكافح الحكومة لتنويع اقتصادها وخفض الاعتماد على النفط.

على الرغم من النظرة الإيجابية إلى الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي الناجمة عن تحسين البيئة الأمنية واستثمارات إعادة الإعمار، فإن معظم العراقيين لا يشعرون مباشرة بفوائد النمو الذي يشهده بلدهم. ويؤدي التوزيع غير المتساوي للثروة والخدمات العامة إلى نتائج مزعزعة للاستقرار في المناطق المهملة، مثل الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي ونقص المياه في جنوب العراق.

بالإضافة إلى الافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية بسبب الحكم البائس وسوء الإدارة، يواجه العراقيون ندرة الوظائف والتدني المستمر في مستوى المعيشة والافتقار إلى الحيوية الاجتماعية الذي ينجم عن ذلك. وبالنظر إلى تصاعد مظاهر المحاباة والمحسوبية، لا تكون الوظائف الحكومية متاحة لمعظم العراقيين، مما يؤدي إلى ارتفاع التفاوت في الدخل وزيادة معدلات البطالة. ومما يثير القلق بشكل خاص معدلات البطالة بين الشباب، والتي تقدر بنحو ٣٠ في المائة وما تزال في ارتفاع. ويؤدي النمو الديمغرافي المتسارع الذي يشهده البلد إلى مفاخرة هذه المشكلة فحسب.

إذا ما تم إهماله، فإن العدد المتزايد من السكان الشباب المتعلمين - وإنما الذين يعانون من البطالة، والمحرومين اجتماعياً واقتصادياً والساخطين من عدم كفاءة الحكومة - ربما يفضي إلى قدر أكبر من عدم الاستقرار في العراق، وقد يزيد الاتجاه إلى التطرف. ومن الواضح أن ذلك لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة التي لها جنود منتشرون في البلد، والتي استثمرت بكثافة في محاربة الإرهاب هناك. ومع ذلك، فإن الحملة المضادة لـ "داعش" استأثرت في كثير من الأحيان بجل الاهتمام على حساب كل مكامن القلق الأخرى التي تهدد أمن البلد. ومن الملفت أن آخر تصريح صحفي صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية بخصوص العراق - يوم ١٧ تموز (يوليو)، أي في نفس اليوم الذي كانت قوات الأمن تضرب فيه المتظاهرين بالخرابيم المطاطية - كان يتحدث فقط عن تطهير مقاتلي "داعش" في شمال العراق.

في الأثناء، وعندما سُئلت عن الاحتجاجات العراقية خلال إيجاز صحفي لوزارة الخارجية الأمريكية، وصفت المتحدثة باسم الوزارة، هيزر ناويرت، الاحتجاجات بأنها قضية "داخلية"، وأكدت على حق الحكومة العراقية في المحافظة على أمن الممتلكات العامة. كما أنها تجاهلت الأسئلة حول مكافحة الفساد في العراق أيضاً. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستفيد من استراتيجية أوسع للاستقرار وبناء السلام في العراق، والتي تخاطب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الصراع العنيف والاضطرابات خارج إطار محاربة "الدولة الإسلامية".

كما هو مقترح في تقرير جديد أعده الزميل الرفيع غير المقيم في مجلس الأطلسي، الدكتور حارث حسن، فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تشمل إقامة تقديم الولايات المتحدة المساعدات للعراق على شرط تشجيع الإصلاحات الحكومية التي تخلق الوظائف، وتطور الاستثمارات، وتخفف الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تدعم الولايات المتحدة مبادرات لتطوير الموارد البشرية وتدريب الشباب على الانخراط في اقتصاد يزدهر على الإبداع والمبادرة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات الجديدة - مثل مبادرة الشباب العراقي التي ترعاها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي دربت أكثر من ٣,٢٠٠ شاب في الفترة ما بين العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٢ على أن يكونوا رواد أعمال مستقلين. ومن أجل متابعة تحقيق هذه الأهداف، يمكن أن تلتزم الولايات المتحدة علناً بتمويل الاستقرار ونشاطات إعادة الإعمار في العراق، وهو ما فشلت في فعله في مؤتمر التبرعات الأخير الذي انعقد في الكويت. وبينما تتراجع حدة القتال ضد "داعش"، فإن السياسة الأمريكية يجب أن تتحول عن المصالح الأمنية قصيرة الأمد إلى نهج أكثر دقة، والذي يركز على معالجة بعض من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة التي يواجهها العراقيون يومياً.

* مدير مساعد في مركز ريفيق الحريري للشرق الأوسط في "مجلس الأطلسي".

التظاهر والتخريب متضادان لا يجتمعان إلا في العراق

*لؤي الموسوي

شفتنا: ٢٨/٧/٢٠١٨

كفل دستور العراق الجديد، الذي شُرع بعد عام ٢٠٠٣ حق التظاهر السلمي.. من حق المواطن ان يعبر عن رأيه بحرية تامة دون المساس به، في مطالبة الحكومات في تلبية مطالبه المشروعة، شريطة عدم الإخلال بالأمن العام للبلاد أو المساس بالملكات العامة والخاصة.

أنطلقت شرارة المظاهرات الشعبية من محافظة البصرة الفحاء، رثة العراق "البقرة الحلوب" التي تغذيه بالخيرات، بسبب تردي واقع الخدمات فيها، هذه المحافظة التي تعيش حالة من الاهمال الشديد من قبل الحكومات التي تعاقبت على إدارتها لعقد ونيف.. التحق بركب البصرة المحافظات الأخرى من وسط وجنوب العراق لنفس السبب والعاصمة بغداد ليست هي الافضل من ذلك، بسبب سوء الإدارة الذي نتج عنها غياب شبه تام لمستلزمات الحياة الطبيعية، لأنعدام الخدمات على مستوى نطاق واسع، التيار الكهربائي اصبح حلم الأسرى العراقية وماء الأسالة الذي يعد لتلك المحافظات اشبه بنهر جارٍ من الجنة وتعبيد الطرق بمادة القير ونقص حاد ليس في الدواء انما في الخدمات الأخرى، التي من واجب الحكومة تزويدها للمواطن دون ان يطالب بها، لانها حقوق مشروعة نص عليها الدستور العراقي في توفيرها ومن ضمن تلك توفير سكن كريم قدر الامكان مع حياة تُصان فيها الكرامات.

التظاهرة، حالة صحية تدل على وعي المواطن وترسيخ مفهوم المواطنة والديمقراطية معاً، المظاهرة من أجل الحقوق بطريقة سلمية رسالة حضارية تبعث رسائل اطمئنان للحكومة، نحن جزء من الوطن نطالب بحقوقنا التي تم كتابتها بأيديكم وشرعت لأجلها القوانين وتم التصويت عليها من قبل ممثلي الشعب في مجلس النواب، لكنها غيبت بعد مضي خمسة عشر عاماً على العراق الجديد.

قلوبنا معك وسيوفنا عليك! متضادان لا يجتمعان الماء والنار، إلا في العراق قد أُجتمعا معاً، متمثلةً في المظاهرات الاخيرة التي جرت في البلاد من أجل نيل الحقوق المشروعة مع عنصر التخريب الذي رافق المتظاهرين، يد ترفع شعار المحرومية من أبسط مستلزمات الحياة التي تحاكي المواطن، ويد أخرى تحمل معاول التدمير في مؤسسات الدولة، التي مورست من قبل عناصر مأجورة "الفاسدين والبعثيين"، هدفها حرف مسار المظاهرة السلمية عن أهدافها النبيلة لمآرب شخصية، تابعة لأجندات داخلية وخارجية هدفها النيل من العراق برمته، لاعادته إلى المربع الاول المتمثل بالفوضى السياسية والفراغ الدستوري، الذي يعمل عليه تجار الازمات وأعداء العراق في خلط الأوراق، من أجل عدم محاسبة المتورطين في هدر المال العام، الذي أستبيح على يد المقامرين طيلة فترة تسنمهم للمناصب.

تحديات العراق

*حسين علي الحمداني

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٢٨

الخدمات تحد كبير يواجه أية حكومة وعملية توفيرها بدرجة مقنعة للمواطن العراقي حق طبيعي له في ظروف بيئية صعبة كالتى نعيشها في العراق مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم المبالغ التى أنفقت على قطاع الخدمات في السنوات الماضية والتي جعلت المواطن يتظاهر من أجل توفيرها وربما ساعد ارتفاع درجات الحرارة على تسريع هذه التظاهرات التى عبرت عن (نقمة الشارع العراقي) على الحكومات المحلية في المحافظات وهي المسؤولة عن توفير هذه الخدمات بالدرجة الأولى وليست الحكومة الاتحادية وهذه الحالة غابت عن ذهنية بعض المتظاهرين الذين حاولوا رمي الكرة في ملعب الحكومة الاتحادية متناسين دور مجالس المحافظات، وهذا ما يقودنا لأن نعيد قراءة واجبات مجالس المحافظات وأهميتها للمواطن في ظل النظام الاتحادي في العراق والذي يقلل من دور الحكومة الاتحادية في الكثير من المفاصل التى تخص الخدمات ويعطي أهمية كبيرة لمجالس المحافظات التى هي حكومات محلية لها واجبات كثيرة ليس من بينها الملف السياسي والأمني بل دورها تنموي خدمي اقتصادي.

لهذا نجد هنالك سوء فهم بقصد أو بدون قصد لدور مجالس المحافظات وفي كل صغيرة أو كبيرة نجد الغضب الشعبى ينصب على الحكومة الاتحادية التى يطلب منها البعض أن تأخذ دور مجالس المحافظات وهذا ما يقودنا لأن نتساءل هل باتت هذه المجالس عبئا على المواطن أو حلقة زائدة؟ أم إننا نحتاج لفترة زمنية جديدة كي تدرك مجالس المحافظات واجباتها بشكل صحيح؟ من الواضح جدا إن الكثير من مجالس المحافظات لديها تقصير أو قصور في واجباتها وهذا سببه إن القوى السياسية العراقية بمجملها تعاملت مع ملف مجالس المحافظات كواجهة سياسية مع ترك الجوانب الاقتصادية والخدمية وحاولت هذه المجالس تصوير الأمر للمواطنين على إنه خلل من الحكومة الاتحادية في بغداد، وهذا ما جعل المواطن العراقي يركز على هذا الجانب بدرجة كبيرة جدا.

وبالتأكيد فإن إجراءات الحكومة في ملف تقديم الخدمات سواء لمحافظة البصرة أو المحافظات الأخرى هذه الإجراءات تمثل حلولا مؤقتة لكنها تبدو مقنعة للمواطن العراقي الذى ربما يكفيه تيار كهربائي وماء صالح للشرب ووظيفة تؤمن له حياة كريمة له ولأسرته، لكن على المواطن أيضا دور مهم يتمثل بحسن اختياره لمن يمثله في مجلس المحافظة لأن هذا المجلس بالنسبة للمواطن أكثر أهمية من مجلس النواب لكون مجالس المحافظات هي المسؤولة عن تقديم الخدمات التى يطالب بها المواطن وينظم التظاهرات بين الحين

والآخر من أجلها، وفي الجانب الآخر خاصة وإننا بعد فترة قليلة سندخل في مفاوضات تشكيل حكومة جديدة يجب أن تكون من أولوياتها توفير الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء وهذا يتطلب إنتاجها وليس استيرادها من دول الجوار التى يمكنها قطعها في أية لحظة ووضع الحكومة في مأزق كبير جدا وهذا ما يجب أن ينتبه له الجميع من دون استثناء.

مظاهرات العراق فرصة لأعاده التوازن في المنطقة

*عدنان الحلبي

أيلول : ٢٨/٧/٢٠١٨

منذ سقوط نظام صدام حسين على يد القوات الامريكية في ٤ نيسان ابريل من عام ٢٠٠٣، حصل خلل في التوازن الإقليمي لم يكن لصالح دول المنطقة، وبعد ان أرست وزارة الدفاع الامريكية عن طريق الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر نظاما سياسياً مبني على دستور موضوع مليء بالثغرات التي سمحت لزعماء الكتل والطوائف بإظهار العراق دولة مقسمة اجتماعياً واذكت حرباً طائفية مصطنعة تحت طائلة دول لها مصالح مشبوهة راح ضحيتها الالاف من أبرياء الشعب العراقي. تدخلت إيران وبشكل معلن في الصراع السياسي وتصرفت وكأنها الخليفة الشرعي للمشروع الأمريكي الذي تخلت عنه الولايات المتحدة.

الحكومات التي انتجتها ما يسمى بالعملية السياسية في العراق لم تأخذ بعين الاعتبار إعادة الاعمار وبناء البنية التحتية او المحافظة على البيئة بل استغرقت بالصراع على السلطة والنفوذ وتوالدت أحزاب مع الشحن الطائفي الداخلي شكلت مليشيات خطيرة ارهبت الشعب والحكومة على حد سواء وظهرت نفسها شريكاً وحياناً وصياً على الدولة والثروة العراقية وفق قوانين المحاصصة المعمول بها الى الان في توزيع المال والسلطة والنفوذ بين زعماء الطوائف والأحزاب والمليشيات.

في ضوء السرد التاريخي-لا داعي لذكره- المتوفرة تفصله الى الان في الوثائق العالمية ظهر الخلل الاقليمي بابتلاع العراق من قبل جارتها الكبيرة إيران وحولت القوى السياسية والحزبية والدينية الى دوائر سياسية تصب بمصلحة حكومة إيران الطموحة بالسيطرة على المنطقة والدفاع عن تدخلاتها سياسياً وعسكرياً بمليشيا عراقية تسلحت تسليحاً جيداً بأموال العراق المنهوبة عنوة من خزينة الدولة العراقية. المليشيات والأحزاب المدافعة عن المصالح الإيرانية على الرغم من انها اساءت الى الدولة العراقية بسرقة المال العام وعدم احترام قوانين الحكومة وفرض الاتاوات على الشركات العاملة في العراق وعرقلة إعادة الاعمار، يبث اعلامها باستمرار بان وجودها لحماية الحدود ولولا تلك المليشيات لبقى داعش الى الان في الموصل والمحافظات الغربية. ولكن في واقع الحال انها ركبت موجة تشكيل الحشد الشعبي وتصدرت الجماعات التي هبت بفتوى دينية لمحاربة داعش وتحرير الموصل، ومع ذلك أعطت لنفسها السطوة الكاملة والبطش بالشعب العراقي ووقفت ضد مطالباته بحقوقه الأساسية هذا الشعب المنهك الذي دمرته الحروب والازمات الاقتصادية والفتن الطائفية والتقسيم المخطط له من قبل رؤوس مازالت تقبع في المنطقة الخضراء وتعتاش على واردات نفط البصرة التي هي عبارة عن خرائب يسكنها المعدمون من أبناء العراق.

من هنا نلمس سر التظاهرات في العراق وتوجيه خطابها ضد الأحزاب والمليشيات والتواجد الإيراني، رغم الالام وجراحات الشعب العراقي الذي غيبته حكومات العملية السياسية سيئة الصيت لكنه للأسبوع الثالث على التوالي مستمر بالتظاهر والمناداة بأسقاط العملية السياسية وطرد الأحزاب والتحكم الإيراني من العراق. الان يقدم الشعب العراقي فرصة للدول المتضررة من النشاط الإيراني وخصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت للوقوف مع هذا الشعب المظلوم ودعمه للتخلص من النظام السياسي المارق برمته والاعلان عن حكومة انقاذ وطني تعيد العراق الى دوره العربي وتبعده عن الصراع الإقليمي كي لا تكون ارضه بيئة لصناعة المليشيات المسلحة لأرباب المنطقة وارهابها وتحولها الى ماكينات إرهاب كبرى عن طريق الاستفادة من فرض الاتاوات على النسيج الاقتصادي والشراكة بثروة العراق النفطية والمصالح الحيوية.

صعود المليشيات والأحزاب والكتل والتيارات الدينية التي تنفخ بالبعد الطائفي،والغنى الفاحش للأحزاب والشخصيات السياسية من سرقة أموال الدولة العراقية والتلاعب بثروة البلد جعلت الشعب العراقي بوضع اقتصادي واجتماعي وتعليمي وصحي يصل الى حد الكارثي. الانتظار ليس لصالح الدول الإقليمية المتضررة من نظام المحاصصة الطائفية في العراق بل يجب التدخل والضغط عن طريق العلاقات الدولية والإقليمية لدعم شخصية عراقية عسكرية او مدنية تبدي استعدادها لإنقاذ الشعب العراقي وإلغاء النظام السياسي وكتابة دستور جديد لا يحتوي على ثغرات الدستور الحالي ومن خلال الحراك الشعب العراقي الجاد والذي لا يرفع أي شعار طائفي او ديني بل يريد الخلاص من النظام السياسي المفروض عليه بالقوة، سيقف وراء أي شخص وطني يتصدى لإنقاذ هذا الشعب الذي يتعرض للموت وحرارة الشمس اللاهبة لاسترداد بلده في كل يوم، وينادي لحل جميع الأحزاب والمليشيات وطردها من التحكم بالمدن العراقية مستغلة بساطة العراقيين وميولهم الديني والمذهبي من اجل تحقيق مصالح مشبوهة الهدف منها تحويل العراق الى ورقة ضغط لطموحات وصراعات سياسية ليس للشعب العراقي فيها اية مصلحة.

انتخابات العراق وضمور التيار الاسلامي

*شيرزاد اليزيدي

ايلاف: ٢٠١٨/٧/٢٨

لعل من أهم ما تمخضت عنه انتخابات العراق الأخيرة في شقها الكردستاني تراجع التيار الاسلامي السياسي تراجعاً حاداً هو الذي أساساً لم يكن بتلك القوة لكن هذه المرة هبطت أسهمه الانتخابية بشكل لافت بحيث لم يحصد سوى ٤ مقاعد عبر الحركتين الاسلاميتين الأكبر: الجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي والأخير هو بمثابة الفرع الكردي العراقي لجماعة الاخوان المسلمين.

وان كان تراجع التيارات الاسلامية ظاهرة شبه عامة على امتداد المنطقة بعد انغماس التيارات الاخوانية والقاعدية بتنويعاتها الداعشية وغير الداعشية في الحروب الأهلية وتدمير بلدان ومجتمعات بأكملها في سياق الصراع على السلطة ومحاولات فرض النماذج الأحادية وتصوير الخيار الاسلامي وكأنه البديل الوحيد عن الأنظمة العسكرية والاستبدادية في المنطقة في تخادم دموي بين قوى الاسلام السياسي والجهادي وتلك الأنظمة المأزومة التي قدمت لها التيارات الاسلامية طوق النجاة ومدتها بأسباب الديمومة ولو على ركام دولها وجمام شعوبها.

لكن التيار الاسلامي بدهاة تيار ضعيف وثانوي في كردستان كما سبقت الإشارة بحكم جملة عوامل سوسيولوجية وتاريخية تركزت الى سيادة الخطاب التحرري القومي في الوسط الكردي بطريقة تحول بقية الخطابات الى هوامش ولكون القضية الكردية في جوهرها قضية تحرر وطني ديمقراطي فالكرد الذين لظالموا كانوا ضحية العسف والارهاب والابادة في الدول المقتسمة لهم تارة تحت ستار القوميات الحاكمة وتارة تحت ستار الدين وتارة ثالثة تحت الستارين معا على ما نشهد منذ عقود في ايران الخمينية وعلى ما نراه في تركيا الأردوغانية أيضا التي تعتمد المقاربة الفاشية القومودينية في التعاطي مع الملف الكردي وليس تفصيلاً هنا اندراج حزب الحركة القومية المتطرف في تحالف عضوي مع حزب العدالة والتنمية أسه وأساسه كيفية القضاء على المد الكردي المتصاعد في المنطقة.

على أن تراجع مقاعد الإسلاميين الكرد في العراق يرجع وبشكل كبير الى كون الكرد طيلة الأعوام الماضية كانوا الهدف الأول للتنظيمات التكفيرية الارهابية وقد دفعوا آلاف مؤلفة من الضحايا في مقارعة هذه الجماعات وبخاصة تنظيم داعش الذي ليس سرا أن القوات الكردستانية ان في روج آفا (كردستان سورية) أو في باشور (كردستان العراق) هي من وقفت في الخندق الأول في الحرب عليه ودحره تالياً من كوبياني الى كركوك ما أسهم في تعرية خطاب الاسلام السياسي تماماً المراوغ والملتبس (بل والمتواطىء حتى مع حملات الاحتلال والابادة ضد الكرد على ما شاهدنا في عفرين فموقف علي القره داغي مثلاً شكل عينة صارخة في مباركته الغزوة الأردوغانية) على صعيد الرأي العام الكردستاني عامة وعلى صعيد الكتلة التصويتية الاسلامية خاصة الأمر الذي انعكس هبوطاً حاداً في الترجمة الانتخابية لواقع حال نبض الشارع وهو تطور ايجابي كبير يقطع دابر محاولات تسمين التيارات الاسلامية في كردستان القائمة على قدم وساق ومنذ تشكل التجربة الديمقراطية الفيدرالية في باشور (كردستان العراق).

أنماط الصراعات وغنائم السلطة

*حكمة البخاتي

مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث: ٢٠١٨/٧/٢٩

منذ سقوط النظام في العام ٢٠٠٣ شهد العراق صراعات متعددة الهويات، لكن هوية الصراعات الطائفية تقريبا هي التي حكمت المشهد السياسي في البلد وفي ظلها اختفت أو اختبأت هويات الصراعات الحقيقية التي كمننت فيها دوافع وعوامل ظلت تتحين الفرصة للظهور وفرض مطالبها وأهدافها.

وحقيقة تلك الصراعات المختبئة خلف جدران الوهم الطائفي والعرقي، هي صراعات السلطة والثروة، وقد وجدت الصراعات على السلطة هويتها الحقيقية في الحراك الجماهيري الذي تمثل الصيغة الطائفية – السياسية في مناطق غرب العراق ومحافظاته ومدنه التي عرفت في الخطاب الإعلامي أو وسمت بالمحافظات السنية، ولا يمكن حصر الطائفية السياسية في البراغمية الحزبية السنية بل هو توجه عام هيمن بقوة على التفكير السياسي والشعبي في هذه المحافظات.

ولم تكن الطائفية – المذهبية – الدينية هي المحرك وراء هذا الحراك الذي كان جماهيريا حقيقيا ولم يكن حزبيا أو فئويا محدودا، بل كان يقف خلف هذا الحراك فقدان السلطة بعد العام ٢٠٠٣ وخسارة المواقع الأولى المتقدمة في البلد، وكان التهميش أو الإحساس به وهو المعنى بفقدان السلطة هو العنصر المحرك لمحنة الصراعات التي شهدتها المنطقة الغربية – السنية في العراق.

بينما هيمنت الصراعات على الثروة في المحافظات الجنوبية التي صنفت في الخطاب الإعلامي بانها محافظات شيعية، فالسلطة التي كانت من نصيب هذه المحافظات بعد العام ٢٠٠٣ أوجدت شرخا اجتماعيا كبيرا في تراتبيات المجتمع الجنوبي، وصنعت فجوة اجتماعية ومالية هائلة ومتضخمة نفسيا واجتماعيا بين طبقات وأفراد هذا المجتمع، وقد كانت الغالبية العظمى أو الأكثرية المطلقة تعاني من فقدان الثروة او عدم الحصول عليها بالقدر الكافي الذي يضمن لها العيش الإنساني حتى باقل مستلزماته المعيشية والخدمية، بينما تمتعت اسر وأفراد في هذا المجتمع برفاهية وعيش الثروة التي درت بها السلطة على هذه الاسر وبعض الجماعات المصنفة في لغة التوصيف السياسي والاجتماعي السائدة بانها شيعية، وقد تكافأت فرصها في الحصول على الثروة المستباحة في البلد مع فئات وأحزاب وجماعات صنفت سنية وأخرى كردية.

ان محور الصراعات حول السلطة لا يخرج عن اغراءات الثروة، فالسلطة في منطقتنا وثقافتنا بل وفي تراثنا هي الطريقة التقليدية والمثلى للحصول على الغنى والثروة وهي تشكل ذلك البعد المتماهي في الوعي الاجتماعي لدينا بالغنيمة.

فالسلطة غنيمة اللحظة أو الفرصة التي لا تفوت اذا كانت بمتناول اليد وفي أفيائها يعيش المرء غنيا وثريا، هذا مفهوم السلطة في ثقافتنا الاجتماعية الموروثة عبر حقب من النظم السياسية في تاريخنا التي كرسست مفهوم السلطة بهذا المضمون وأدرجته في مفهوم الفيء، ويغنى بالفيء في ظلها الافراد والأسر كلما كانت أقرب في مواقعها الى مركز الفيء – النظام السياسي، ولاننسى ان الفيء في تراثنا الثقافي هو مفهوم عائد او متفرع على مفهوم الغنيمة.

وتشكلت في البلد على ضوء هذه الوقائع وفي تراكمات الصراعات على السلطة والرغبة في الثروة طبقة سياسية تنقسم طائفا وتكافأ الفرص بينها في تحقيق الثروة، وقد تماثلت في أدائها السياسي في الصراعات على السلطة، وتماثلت في علاقتها بمكوناتها أو طوائفها وأعراقها نتيجة تماثل الفكر الطائفي – السياسي لديها، وتماثل الوعي الاجتماعي لديها حول السلطة بما هي آلية للكسب غير المشروع ووسيلة في الغنيمة وتحقيق الثروة.

وبعد ان استقرت الأمور نسبيا في البلد حول السلطة والتقسيم الطائفي والعرقي الذي تأسست عليه وهي في طريقها الى ترسيخ أسسها تلك، فان الصراعات على الثروة ستكون هي محور الصراعات الرئيسي في البلد، وسيكون

هذه المرة بين المجتمع بكافة مكوناته المذهبية والعرقية من جهة والطبقة السياسية بكافة فئاتها وأفرادها واحزابها السنية والشيعية والكردية من جهة أخرى، وبالقدر الذي كانت فيه الصراعات على السلطة وبصيغتها الطائفية صراعات زائفة وغير منتجة لنظم سياسية مهما كان نوعها تكون جديرة بالديمومة والبقاء، فان الصراعات على الثروة هي الصراعات الحقيقية والتاريخية التي أثبتت في تجاربها التاريخية لاسيما في العصر الحديث ومنذ الثورة الفرنسية هي الصراعات الكفيلة بتوجيه الشعب بكافة فئاته وشرائحه وطبقاته نحو الدولة بما هي تنظيم اجتماعي وسياسي حديث ينبني على ركني الثروة والسياسة وتطبيقات العدالة في توزيع الثروات.

وقد منحت هوية الصراعات على الثروة في البلد هذه المرة إمكانية الخروج على الصيغ والمفاهيم الطائفية والتقسيمية التي أرادت فرضها على العراق أجنداث دولية وإقليمية ومحلية أحيانا.

لقد وعت الجماهير العراقية خطورة التصنيف الطائفي – السياسي للمجتمع، ووعت الخداع الممارس من قبل هذا الخطاب بشتى صيغه الدولية والإقليمية والمحلية، وفهمت حقيقة الصراعات على السلطة والثروة. واذا كان الصراع على السلطة يفقد مشروعيته الأخلاقية وأحيانا حتى السياسية، فان الصراع على الثروة هو صراع حقيقي وتاريخي ومشروع وصراع تقود اليه ضرورات الحياة. يقول أبو ذر الغفاري – رائد العدالة الاجتماعية في الإسلام وصاحب رائدها الأول علي ابن أبي طالب – "عجبا لمن لا يجد قوت يومه في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه".

ويكتسب هذا النوع من الصراعات مشروعيتها المنبثقة عن طبيعة الحياة في بعده الأخلاقي، وفي بعده التنظيري يكتسب مشروعيتها من ارتهانه بالحق المكتسب قانونيا في ظل مفهوم المواطنة ومبدأ الحقوق والواجبات لاسيما في الدولة الحديثة التي تقدم فكرة الحقوق على فكرة الواجبات، فالحق في مبدأ المواطنة مضمون في توزيع الثروة وفي حالة امتناع الدولة عن التوزيع المتساوي والعدل للثروة فإنها تكون قد ارتكبت خرقا واضحا في نظامها ووسائل تعاملها مع المواطن مما ينتج او يتيح فقدان العدالة في توزيع الثروة الحق في الاحتجاج والتظاهر بل والثورة على النظام السياسي في منطق التاريخ الحديث ومفاهيمه في الدولة الحديثة ومبدأ حقوق الانسان.

فالجماهير لا تكف عن وسائلها في تحصيل حقوقها في الثروات وقد تنتج شرعية مبتكرة خاصة بها تكفل لها تحقيق وإنجاز مطالبها قد تختلف مع تنظيرات الشرعية الأخرى، فعمليات التخريب والاعتداء على مؤسسات الدولة والتصادم مع الأجهزة الأمنية المكلفة بحفظ النظام قد ينظر اليها بشرعية نسبية من جانب المتظاهرين والمحتجين كوسائل لتحقيق المطالب الجماهيرية والحاجات الملحة في العدالة في توزيع الثروات لاسيما مع التأجيل أو الرفض الذي قد تبديه السلطة في الاستجابة الى هذه المطالب، مما ينتج عن هذه الصراعات على الثروة صراعات على السلطة يكون الطرف الفاعل فيها هذه المرة هي الجماهير المحتجة على الظلم الاجتماعي الناتج عن فقدان العدالة في توزيع الثروات، وهنا يكتسب الصراع على السلطة بعدا شرعيا في المعادل الموضوعي في منطق التاريخ الحديث باعتبار ان السلطة هي صمام ومنفذ التوزيع للثروات لاسيما في الدول ذات النظام الريعي أو الدول التي تتبنى مسؤولية كفالة عيش وحياة المواطن وتكون الثروات فيها من الموارد الأولية – الطبيعية مثل بلدنا العراق.

وما نخلص اليه أن الصراعات على السلطة تكتسب مشروعيتها اذا كانت الجماهير خارج أطرها الطائفية وتشكل الطرف البارز في هذه الصراعات التي تشترط أيضا انها تكون على اثر الصراعات على الثروة أو متفرعة عنه.

* باحث في مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث

الفاشل.. هل يستطيع النجاح؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٩/٧/٢٠١٨

يسأل الاستاذ غسان ايوب: "استاذ عادل، هل جنابكم واثق بانّه من فشل طيلة ١٥ سنة في ارساء السلم والبناء يستطيع فعل ذلك في الـ١٧ او الـ٢٠ سنة، وهل يستطيع من كان جزءاً رئيسياً من الخراب والدمار والفتنة (والفساد الكارثي) ان يكون عنصراً في البناء والاستقرار المنشود وتقويض الفساد ولا اقول القضاء عليه؟"، وذلك تعليقاً على افتتاحية الامس التي تؤكد على المفاهيم التي طرحتها "خطبة الجمعة"، والمطالبة باحترام ارادة المتظاهرين، والاسراع بتشكيل حكومة ناجحة.

١- اشكر الاستاذ "ايوب" بغض النظر عن الاختلاف والاتفاق. واقول بان من فشل في مهامه، وصار جزءاً من الخراب والدمار والفتنة لا يستطيع -على الاغلب- ان يكون عنصراً في البناء والاستقرار المنشود وتقويض الفساد.
٢- قلت على الاغلب، فأني لا ارى الامور مطلقة. فقد يخرج من كان جزءاً من الخراب والقديم، ويكون عنصراً في البناء والجديد.. فلقد خرج من نفذ ١٤ تموز من رحم النظام الملكي وكانوا كبار ضباطه وحماته، وغيروا الاوضاع.. وجاءت حركة تشرين (١٩٦٣) من رحم نظام البعث، وغيرت.. وجاءت ١٧ تموز (١٩٦٨) من رحم النظام العارفي وغيرت.. وساهمت اعداد عظيمة من المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين كانوا جزءاً من نظام البعث وصاروا في قمم ٢٠٠٣، وغيروا.. اقول تغيرت الانظمة، ولم اقل نجحت او فشلت. والأمر نفسه في البلدان الاخرى. ف"الاخوان" كانوا من القوى الانتخابية والبرلمانية في عهدي السادات ومبارك، وحكموا بعدهما.. والرئيس السيسي كان على قمة المؤسسة العسكرية في حكومة "مرسي" وانقض على نظام "الاخوان"، الخ.. فالانظمة تتغير اما من داخلها، فتنجح تجربتها وتفشل.. او ان تنجح وتفشل من خارجها، كما في الثورة البلشفية او الاسلامية، او الصينية. فلا مطلقات الا لمن يتعصب لرؤية احادية، ولا يرى الظواهر بكامل ابعادها، وليس بعداً واحداً منها.

٣- قناعتنا ان معظم القوى الحاكمة لها ايدي طويلة في حركات الاحتجاج والاعتراض الحالية والسابقة، والعكس صحيح ايضاً. اما الثورات -وهي خلاف الانقلابات- فانها لا تحدث سراً.. فاذا كنا نقف فعلاً امام ثورة كاسحة، فلا بد ان نرى ذلك، وان تكون بشرطها وشروطها من حيث قياداتها وبرامجها وقواها وسياساتها. فقد قامت ثورات في اوضاع اصعب بكثير من اوضاعنا الراهنة. فمن يدعو للثورة لا يخرج عن تيارين: (أ) من له اجندة وموقف ابتدائي رافض لكل شيء، وسيرفض دائماً كل شيء، لاسباب سياسية ووطنية وعقائدية.. (ب) قوى اشتركت في الانتخابات في جميع المراحل او بعضها، وانتتمت للحزب وشارك بعضها المسؤوليات.. او قوى جديدة شابة وصلت اليوم الى سن الحراك السياسي والاجتماعي، ولها طموحاتها ومطالبها المشروعة. وهذه اعمار مررنا بها جميعاً. فاحسنا التصرف، فنحن.. او اندفعنا اندفاعات طائشة، فخرنا. فحركة "التنسيقيات" مشروعة ومطلوبة. لكنها ليست كلها بريئة او ناجحة. فهي ايضاً بحاجة لتوفير شروط نجاحها. ويخطيء من يعتقد ان هذه الحركات "سرعة" جلبتها مواقع التواصل. ف"المجالسية" و"الجماهيرية" و"الاناركية او الفوضوية" و"الشعبوية"، الخ، ناهيك عن حركة الحشاشين وغيرها نماذج عرفها وقيمتها التاريخ.

٤- اننا بحاجة لحراكين.. (أ) تصويب العملية الدستورية والديمقراطية والادارية.. و (ب) الحراك والضغط الشعبي والجماهيري السلمي. وقد حرص بيان المرجعية على المسارين.. فلا العملية الدستورية نضجت بما يكفي لتعطي ثمارها.. ولا الحراك الشعبي واضح ليؤسس لعملية جديدة بكامل شروطها المطلوبة. فالثاني ضروري للضغط على الاول بعد ان صار يدور في حلقة مفرغة.. والاول ضروري لانه الاطار الشرعي والسلمي والمعترف به، والذي ما زال يسمح للحراك الشعبي بممارسة دوره، وان كان احياناً بمنطق "مجبر اخاك لا بطل".

٥- وعلى صعيد الاشخاص وليس التيارات والظواهر فقط، فلا عذر لمرتكبي الجرائم والفساد وخيانة الواجبات. فهؤلاء -ولا استثناء ل احد ومهما كان اسمه وموقعه في المسؤولية او خارجها- سواء اقاموا بجريمتهم او فعلتهم، الان او قبل سنوات وعقود، فانهم يستحقون المحاسبة والعقاب حسب الحقائق والوقائع لا الاتهامات والشائعات. وبقينا انهم، ليس جزءاً من الاصلاح والاعمار.

انقسامات العراق السياسية.. نعمة ونقمة

مجلة (المجلة) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٢٩

واشنطن: حسين عبدالجسين: انقسم «الائتلاف العراقي الموحد» من كتلة واحدة في العام ٢٠٠٥ إلى خمس كتل برلمانية في انتخابات ٢٠١٨ ولم يحقق العراق التوقعات التي كانت تنبأت له بها غالبية الخبراء في الأيام التي سبقت وتلت الحرب الامريكية فيه في العام ٢٠٠٣. حسب التوقعات، كان من المفترض أن ينقسم العراق إلى ثلاثة أقسام: شيوعي في الجنوب، وسني في الغرب والشمال الغربي، وكرد في الشمال.

السياسة العراقية في باكورتها كانت تشبه هذه التوقعات، وربما هي تأثرت بها وعملت بموجبها، فسيطرت على «مجلس النواب» العراقي الأول في العام ٢٠٠٥ ثلاث كتل كبرى، واحدة تابعة لما اتفق أعضاء الكتلة على تسميته بـ«البيت الشيعي»، وثانية تابعة لحكومة كردستان العراق في الشمال، وثالثة «عربية سنية».

لكن الواقع في العراق اختلف عن التوقعات، فالمشهد السياسي العراقي اليوم قد يكون من الأكثر تفتتاً في العالم، فيه السياسيون ينسجون تحالفات سريعة، ويفضونها سريعاً كذلك، وهي تحالفات في الغالب مبنية على مزاجات أو مصالح شخصية. وبما أن المزاجات تتقلب، كذلك التحالفات، وحتى الأحزاب، فـ«حزب الدعوة»، الذي كان يفترض أنه الحاكم قبل عقد، أعاد إنتاج نفسه اليوم على شكل أربعة أو خمسة أحزاب، كلها تسمى نفسها، أو على الأقل تحمل في بياناتها التأسيسية، العناصر المؤسسة لـ«حزب الدعوة».

ومثل الدعوة، انقسم التيار الصدري إلى ثلاثة، فكان «جيش المهدي»، الذي خرجت منه «عصائب أهل الحق» وأصبحت حزبا سياسيا. ومثلها، انقسم تيار عائلة الحكيم إلى «تيار الحكمة» بزعامه عمار الحكيم، وهادي العامري، قائد «ميليشيا بدر»، التي كانت تابعة للحكيم وأصبحت اليوم مستقلة وتقود كتلة «الفتح».

في المحصلة، انقسم «الائتلاف العراقي الموحد» من كتلة واحدة في العام ٢٠٠٥ إلى خمس كتل برلمانية في انتخابات ٢٠١٨، بما فيها كتلة النصر، التابعة لرئيس الحكومة حيدر العبادي، و«دولة القانون» التابعة لرفيقه السابق في «الدعوة» وسلفه في رئاسة الحكومة نوري المالكي، وكتلة فتح بقيادة العامري، وكتلة «تيار الحكمة» بزعامه الحكيم، فضلا عن كتلة الصدر «سائرون».

واللافت في كتلة سائرون أنها تألفت من مرشحين من «الحزب الشيوعي العراقي» وليبراليين، إلى جانب مرشحي رجل الدين مقتدى الصدر، فانخرط «الرفاق» و«الإخوان» في كتلة، تبدو متماسكة حتى الآن، وهي تتألف من ٥٤ نائبا، وهي الأكبر في البرلمان العراقي، ولكنها بعيدة عن رقم ١٦٥ المطلوب لتشكيل غالبية برلمانية يمكن أن تنبثق عنها حكومة.

ولم يعان «البيت الشيعي» وحده من التفتت على مدى الأعوام الثلاثة عشر الماضية، فلائحة كردستان العراق تحولت إلى ثلاثة، واحدة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامه مسعود برزاني، وثانية تابعة لحزب رئيس العراق الراحل جلال الطالباني «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وثالثة تحمل اسم «غوران»، أي تغيير، وهي انشقاق عن حزب الطالباني.

وفي الأوساط السنية، تحولت الكتلة الواحدة إلى اثنتين، واحدة بزعامه رئيس الحكومة السابق إياد علاوي وبمشاركة رئيس البرلمان سليم الجبوري، وثانية بزعامه سلفه في رئاسة مجلس النواب أسامة النجيفي، الذي يتمتع هو وأخوه أثيل بزعامه محلية في محافظة نينوى الشمالية الغربية.

هكذا، تفتتت كتل العراق البرلمانية الثلاث منذ العام ٢٠٠٥ إلى اليوم، ونجم عنها ما لا يقل عن عشر كتل، تتحابب وتتحارب، ثم تتحابب مجددا، في عملية سياسية لا أسس لها إلا المصلحة القصيرة الأمد، في كتل لا تدوم ما بعد التصويت الأول على الرئاسات الثلاث: الجمهورية والبرلمان والحكومة.

وأن لا تدوم الكتل أمر مفهوم في كل برلمانات العالم، ولكن أن تذوب الأحزاب وتتفتت بمثل سرعة الكتل، فظاهرة يتفوق فيها العراق على باقي الأنظمة البرلمانية حول العالم.

الانقسامات السياسية العراقية حرمت العراقيين حكومات فعالة، إذ بدلا من أن يفرّد السياسة اهتمامهم لشؤون الحكم، ينهمكون في التآمر على بعضهم البعض، فيما يغرق العراق في فساد ليحل في المراتب العشر الأخيرة في العالم، من بين ١٨٠ دولة، حسب تصنيف منظمة الشفافية العالمية. ومع الفساد، تتدهور البنية التحتية في العراق والمرافق العامة، ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار، فتقلص الدورة الاقتصادية وتتبخّر الوظائف، فترتفع البطالة.

على أن هذه الانقسامات السياسية العراقية هي نفسها التي حرمت إيران السيطرة على العراق، فحتى يستتب الأمر للإيرانيين، كان من الأفضل لهم لو حافظ «الائتلاف الوطني العراقي» على وحدته تحت إشراف إيراني. لكن الوحدة هذه لم تدم، وكان أول من شتتها رئيس الحكومة السابق ونائب الرئيس الحالي نوري المالكي، الذي انشق عن الائتلاف، على الرغم من استجداء إيران له البقاء في اللائحة الموحدة.

ومع حلول العام ٢٠١٤، حذا العبادي حذو المالكي، فأفاد من مقدرات الدولة لبناء زعامته الشخصية وكتلته الانتخابية، وبذلك، تحول ائتلاف العام ٢٠٠٥ إلى خمس كتل مع حلول العام ٢٠١٨، حسبما سبق أن ذكرنا، وهو ما يجعل مهمة إيران مستحيلة في تجنيد زعيم واحد يتبعها ويمسك لها العراق.

ومنذ انتهاء الانتخابات العراقية قبل ثمانية أسابيع، حاولت إيران مرارا إقامة جبهة موحدة تابعة لها، لكنها في كل مرة تحاول دفع وتسويق أحد زعماء الكتل الخمس، يتكفل زعماء الكتل الأربع المتبقية ضده، وتدخل الكتل الكردية والسنية في السباق، فيصبح الأمر أكثر تعقيدا، وتجد إيران نفسها في وسط فوضى عراقية لا تقوى طهران على إنهاؤها وتوحيد السياسة العراقيين خلف زعامتها، كما فعلت في لبنان، حيث تشكيل الحكومة متعثر، ولكن لأسباب أبسط بكثير يمكن تذليلها في أية لحظة.

قد تكون انقسامات العراق السياسية نعمة ونقمة في الوقت نفسه، فبحرمان إيران السيطرة على العراق، تحافظ بغداد على استقلاليتها من جارتها الشرقية التي تسعى إلى الهيمنة على العراق وبعض دول المنطقة، وهذه قد تكون نعمة، لكن النقمة تكمن في أن الانقسامات تبقي العراق بلا حكومة، في وقت تغرق فيه البلاد في ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية صعبة وتحتاج فيها لانتظام الطبقة السياسية بشكل استثنائي.

لهذا السبب، خرج العراقيون إلى الشوارع ليتظاهروا. قادة العراق اتهموا إيران بقطع الكهرباء عن الجنوب لبتّ الفوضى وإجبار قادة الكتل على القبول بالإملاءات الإيرانية في تشكيل الحكومة. لكن لا يبدو أن المظاهرات أفادت إيران، إذ راح المتظاهرون يحرقون صور زعماء إيران، الخميني وخامنئي، المعلقة في شوارع مدن الجنوب العراقي وبلداته، وراحوا يهاجمون مكاتب الأحزاب والميليشيات المحسوبة على إيران.

المتظاهرون في العراق لم يخرجوا لأجل عيون إيران، ولا لعيون السياسيين العراقيين، بل هم خرجوا ليأسهم من الوضع القائم، الذي تحاول خلاله إيران إظهار زعامتها الإقليمية على حسابهم، والتي يحاول فيها السياسيون تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المواطنين العراقيين أنفسهم.

مشاكل العراق كثيرة ومتراكمة ومعقدة، وحتى يخرج حزب سياسي يقدم حلا جديا، ويظهر مقدرة على التعامل مع الأزمات، من إعادة الإعمار المطلوبة غرب البلاد وشمالها، إلى حسم مسألة كركوك بين العرب والكرد، إلى وضع أسس سليمة للفيدرالية والعلاقة بين المركز بغداد وباقي أجزاء البلاد، خصوصا الشمال الكردي المستقل ذاتيا، إلى مكافحة الفساد وإعادة بناء مؤسسات الدولة المترهلة، وتحديث وتطوير البنية التحتية المتهالكة، قد لا تستتب الأمور، وقد تتسارع وتيرة خروج العراقيين المعترضين إلى الشارع، في الجنوب والشمال والغرب.

التظاهرات في العراق بين التنظيم والفوضى

*جوتيار تمر

موقع أحوال البلد: ٢٠١٨/٧/٢٩

يستمر الجدل حول المظاهرات العراقية، التي تشهدها مدن الجنوب والوسط، ضمن زيادة دائرة الحراك الشعبي المطالب بضرورة خضوع الحكومة في بغداد لمطالبها والتي تتمثل في "تحسين الخدمات، الكهرباء، الماء، الصحة.. وفي بعض الاماكن طرد ايران.. وفي بعض الاماكن الاخرى محاسبة الاحزاب والمسؤولين الفاسدين.. ومع مطالبة البعض لمحاكمة من تسببوا في سقوط المدن العراقية بيد داعش والابادة الجماعية في سبايكر.."، وفي الوقت نفسه مع زيادة العنف الذي بدأ ينتشر بصورة سريعة في عمليات تفريق التظاهرات من قبل الحكومة، هذا الجدل الذي بات يورق مضجع الكثيرين في الداخل العراقي، وحتى في اقليم كردستان لاسيما اذا علمنا بان هناك الملايين من اهالي مناطق الوسط يعيشون في الاقليم سواء كنازحين او مواطنين.

لايختلف اثنان على ان التظاهر "المظاهرات" تعبير عن رأي مجموعاً بضغط من اجل تحقيق مطالب المواطنين، وهي تعتبر كأحد الاشكال المتداولة في المشاركة السياسية، وتعتبر في الوقت نفسه فعل سياسي جماعي، وهناك ضوابط وشروط تتميز بها التظاهر كالتنظيم وتحديد الاولويات التي تعد من السمات الرئيسية والمهمة فيها، وللتظاهر اهداف مختلفة منها للتأييد ومنها للاحتجاج "وتظاهرات العراق تنتمي للفئة الثانية الاحتجاج"، وحين نكرر مقولة ان التظاهر حق منصوص عليه في مواثيق حقوق الانسان، فاننا هنا نجعل انفسنا امام مسؤولية كبيرة ينتج عنها الحق في التعبير عن الراي وايضا المشاركة في العملية السياسية، وهذه المقولات اصبحت ذات صبغة دولية عالمية، ولكن بلاشك فان لكل دولة قوانينها الخاصة فيما يتعلق بحق تنظيم التظاهرات، سواء من حيث المكان والتوقيت والفترة، وهذه الامور لاتحدث عبثياً وفوضوياً انما عن طريق لجان متخصصة، وكل هذا يجعلنا امام واقع خطير، ومقولة قد تغضب الكثيرين الا وهي ان التظاهر ليس حقاً مطلقاً، طالما هناك قوانين خاصة تتحكم بها.

الجدل في المظاهرات العراقية الان لايرتكز على هذه القوانين التي تحص حق التظاهر، انما الجدل اصبح حول من هم الذين يقودون التظاهرات، هل هناك ايدي خفية تحرك الجماهير لتحقيق اجنداتنا وفق منظومتها التي تنتمي اليها، ام انه حراك شعبي عفوي بدون تنظيم، ام ان هناك لجان متخصصة تقود هذه التظاهرات لتحقيق اهداف محدودة يمكنها ان تساعد على تحسين الوضع العام للشعب، كل هذه التساؤلات هي الان المحور الاساس للجدليات القائمة حول التظاهرات، وهي في الوقت نفسه تضعها على المحك لكوننا اذا سلما باي الامور السالفة الذكر فاننا امام واقع خطير، قد ينتج عنه تداعيات لاحقة، وتؤثر على صيرورة العمل السياسي في العراق.

فاذا ما كانت وكما يذهب اليه البعض موجهة من قبل اطراف خارجية لتحقيق اهداف تلك الاطراف، فبلاشك ان تلك الاطراف لن تبحث عن مصلحة الشعب العراقي انما ستفعل المستحيل وستستخدم كل الوسائل من اجل تحقيق اهدافها بما في ذلك القتل المتعمد للمتظاهرين واخضاعهم لاشنع انواع التعذيب في سجونهم، وهذا ما يجعل من تلك التظاهرات آفة تنهش بجسد العراق وتسير به الى هاوية لارجعة فيها، لاسيما اننا امام واقع محتدم حيث لاثقة بين الشعب وبين القيادات السياسية والحزبية وبين القيادات والاحزاب وبين الحكومة، وبالتالي فان كل عمل ممنهج منظم تدعمه بعض القيادات والاحزاب ستكون بمثابة دعم للفوضى وتحقيق لمصالحها على حساب مصالح الحكومة التي تمثل الدولة، في حين اذا كانت التظاهرات عفوية غير منظمة، فانها بذلك ستخرق القانون الدولي لحق

التظاهر، لكونها ستفتقد الى التخطيط والتنظيم وتحديد الاولويات وكذلك التوجيه للتعبير السلمي في المكان والزمان المحددين وبالتالي سيحدث حرق ونهب للمؤسسات الحكومية وكذلك سيحدث غلق للطرق الرئيسية وغلق المعابر الحدودية، وبالتالي سيتوجب على الحكومة اتباع وسائلها التي قد لا ترضي العديد من الاحزاب المعارضة لوقف هذه التظاهرات، والتي ستقوم بدورها في التحريض واثارة الفوضى.

أما اذا كانت التظاهرات لديها لجان متخصصة تقودها، وتحدد مواعيدها، وتعلن اولوياتها، وتجاوز السلطات باسم الجماهير الغاضبة والمتظاهرة، فاننا هنا امام مفترق الطرق، لاسيما فيما يخص احقية تلك النخبة التي تقود هذه التظاهرات، ومدى اخلاصها للشعب ولاهداف المواطنين بعيداً عن الاحزاب والقيادات السياسية والاجندات الخارجية المتحكمة بزمام الامور في الدولة والحكومة، وبالتالي فاننا امام جدلية اخرى قد لا تظهر نتائجها في الوقت الحالي او في فترة التظاهرات بالذات، ولكن تلك النتائج ستظهر عاجلاً ام اجلاً، لاسيما حين يتخذ هؤلاء منحى اخر يبعد التظاهرات عن اسبابها واهدافها، لتتحول شيئاً فشيئاً الى شوكة في جسد الدولة.

إن المتنبع للتظاهرات في العراق سيجد بان كل المعايير التي سبق وان ذكرناها متوفرة فيها، وهذا ما يلخصه شعاراتها التي اسلفنا ذكرها، فمن محاولة لتطهير الجنوب من دنس ايران وهمجيتها المتمثلة في استغلال اهل الجنوب لمصالحهم الدينية والاقتصادية في تدخل سافر ومفضوح لشؤون العراق، نجد بان بعض الاهالي لايبالون بذلك انما فقط توجههم هو تحسين الحالة الاجتماعية واخراجهم من الفقر المميت المتحكم بكل حياتهم على الرغم من كونهم يعيشون في مدن تمثل المصدر الرئيسي للدخل الوطني العراقي، هذا التناقض يجعل من مقولة التوجيه المتعمد لبعض الاطراف حاضرة، بالطبع مع عدم التأكيد، انما فقط من خلال التحليل والمتابعة، في حين هناك في الوسط اصوات تذهب الى محاكمة الفاسدين واسقاط الحكومة، وفي نفس الوقت محاكمة الذين تسببوا في جريمة سبايكر وسقوط المدن، وهذا التوجه يختلف تماما عن التوجهات السابقة لاسيما توجهات تحسين الحالة المعيشية واخراج ايران، ولكي يبقي هؤلاء على نوع من الترابط الوهمي بينها وبين التظاهرات في الجنوب يزيدون على مطالبهم السياسية القصاصية، ببعض المطالب الجنوبية، وهذا ما يستدعي التأمل والتوقف حول مصداقية التظاهرات في بعض المناطق وعدم خضوعها لاجندات سياسية داخلية وخارجية في نفس الوقت.

ان المعضلة الحقيقية لم تعد تتمثل بماهية التظاهرات، انما بالرؤية التي تتبناها الجماهير المتظاهرة، فحين تكون المطالب مشتتة ومسيسة ومستهدفة تكون خيارات الدولة وحكومتها محدودة في التعامل مع هذه التظاهرات، وهذا ما يستوجب على المتظاهرين تحديد سقف مطالبهم بالاولويات وترك المهم والبدء بالاهم، واختيار ممثلين عشوائيين وليس مسيسين ومنتمين لجهات تعارض الحكومة او منتمية ومُنْدَسَة تعمل على التحريض لكسب الثقة ولاضعاف موقف الحكومة، وتكون مطالبهم واضحة ومحددة ولا تزداد كلما وجدت موقف الحكومة اضعف، انما تكون ثابتة كي تستطيع الحكومة التفاوض وعدم اللجوء الى القوة مع المتظاهرين، وبلاشك هذه ليست الحلول المثلى لاسيما حين ترافق الفوضى التظاهرات وتخرج عن سلميتها لتصبح تهديداً حقيقياً على السلطة من حيث هدر الاموال العامة، ذلك الهدر الذي في الاصل يتخذه المتظاهرون كدافع للخروج على السلطة والحكومة، فيصبحوا هم والحكومة مساهمين في الجريمة نفسها.

تلك الرؤية التظاهرية الناجمة عن وعي تحقق مكاسبها ليس داخلياً فحسب، انما تكسب العطف الدولي، بحيث تتعالى الاصوات المساندة لها، والتي تحث الحكومة والدولة على تحقيق مطالب المتظاهرين والقيام بالضغط عليهم للاستجابة لتلك المطالب، ولكن في حالة العكس لاتأتي الاصوات الداعمة الا من تلك الاطراف المصلحوية التي اما تبحث عن ضرب بعض الجهات المعارضة لها داخل العراق، او اطراف مصالحها في العراق اكبر من مصالح الحكومة العراقية نفسها، مثل ايران وتركيا بالتحديد.

أزمة الدولة العراقية

*علي حسن الفواز

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٢٩

مشروعُ الدولة العراقية أمام مفترقِ طرقٍ، وإمام تحدياتٍ كبرى تحتاج الى الحكمة والوطنية والايثار، وأن خيار العنف والمعالجات المُلَفَّقة ستفتح البابَ على تحدياتٍ أكثر عمقا، وعلى مواجهات قد تطال مدن العراق الأخرى.

محنة العراق السياسية وسوء ادارة ملفات السياسة هي المسؤولة عن كل مايعانيه مشروعُ الدولة الوطنية من اضطرابٍ وتشوهٍ وصراعات، فما جرى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية يكشف عن عطبٍ حقيقي في الوعي التأسيسي لهذه الدولة، دفع بها لأن تكون (مؤسسة ريعية) لاشباع الحاجة، ودفع الضرر، مقابل تضخم ظاهرة الرثاثة في الإدارة، وفي التأسيس، وفي التماسس، وتفشي قوة الجماعة على حساب قوة الدولة، والتصرف بالمال العام دونما تنظيم حقيقي يربط فعل هذا المال بالتنمية، وبالتحفيز التأسيسي لمشروع دولة حقيقية تحمي شعبها أمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا..

نقدُ مشروع الدولة ضروري لمواجهة تداعيات الفشل، وتضخم اسباب تعويق نموها، وتضخم ظواهر (البطالات المُقنعة) وتشظي نظم ادارة العمل المؤسسي السياسي والاقتصادي، وهي عوامل كافية لتعطيل أية دولة مهما كانت قوة اقتصادها الريعي، لأن الدول الحقيقية تعتمد على خلق تنوعات كبيرة لدعم وتعظيم تنمية مواردها، والى تنظيم حركة العمالة في مؤسساتها، وتأطير الفعالية الاقتصادية والتجارية على وفق الحاجة، وليس على وفق سيطرة القوة الاستيرادية السهلة على المال العام، وعلى العملة الصعبة، وعلى تشويه أية قوة وطنية للانتاج والتصدير، أو لاشباع الحاجات الوطنية من قبل القطاع الخاص أو العام الوطني..

مليارات وبطالة وعجز اقتصادي

التظاهرات الشعبية في مدن الجنوب والوسط فضحت هذه العشوائيات السياسية والاقتصادية، وربما ستؤدي في حال عدم الاستجابة العقلانية لمطالبها، وعبر استراتيجيات حقيقية، وليست عودا أو معالجات مؤقتة، الى مزيد من الصراع الاجتماعي، والى احداث ثغرة حتى على مستوى البنية الاجتماعي التي لعبت دورا مهما في مساندة القوات الأمنية لمواجهة داعش والجماعات الارهابية..

مليارات الدولارات صرفت لمعالجة ملفات الكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، لكن ميادينها ظلت تعاني من الفشل، ومن العطالة، ومن التردّي، وربما عكست صورا متضخمة للفساد المستشري في

المؤسسات المسؤولة عن ادارة هذه الملفات، وبما يُعطي انطبعا عن العجز في مواجهته، وفي اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المُفسدين من جانب، ومن ايجاد صيغ عملياتية وتنظيمية وحوكمة تضبط حركة المال العام، وتؤطر العمل على وفق استراتيجيات واقعية وقابلة للتنفيذ..

وحتى ظاهرة العجز الاقتصادي ليست بعيدة عن هذا الواقع، فبقطع النظر عن هبوط اسعار النفط المُفاجئة، إلا أن البنية الاقتصادية العراقية الهشة، والخراب الممنهج الذي تعرّض له القطاع الخاص، والتضخم الغرائبي للاستيراد من الدول المجاورة، وسوء ادارة الملف الاقتصادي والتجاري وحتى الاستيرادي، والسياحي والضرابي، كانت كلها أسبابا لتوسيع مديات ذلك العجز الذي تحوّل الى مظهر اجتماعي ضاغط، امتد الى المجتمع عبر انتشار ظاهرة البطالة، والى قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة، عبر تحوّلها الى مؤسسات فضائية، غير منتجة وغير فاعلة، والتي باتت تشكّل عبئا ماليا كبيرا على الموازنة الوطنية..

الواقعية والمهنية والوطنية..

هذا الثالث قد يكون مدخلا لإعادة النظر بكثير من ملفات الأزمة، فالواقعية لا تعني السهولة بقدر ماتعني العمل والتخطيط في التعاطي مع الاجراءات على الأرض، وليس على الورق فقط أو بالنوايا، كما أن المهنية تقتضي اتخاذ الاجراءات العلمية والعملية المناسبة، وعبر قوينة الأطر الكافلة لها، وبما يُعزز فاعلية السياسات والبرامج التي تدعم مسار التنمية الاقتصادية في بلد يعيش خراب هذه التنمية وتشوها منذ أكثر من ثلاثين عاما، فضلا عن ماتعنيه الوطنية من حوافز وقيم دافعة للحفاظ على وحدة البلاد، وعلى ماتحقق فيها من انتصارات كبيرة على المستوى الأمني، والذي عزز قوة الارادة الوطنية والثقة بها، وعلى تعميق حقيقة التنوع والتعدد بين مكونات المجتمع العراقي وحمائتها، وعلى وفق قيم المواطنة والتعايش والقبول بالأخر، وعلى وفق قوانين حقيقية ضامنة للعمل والحرية والعيش والسكن والتظاهر وغيرها من الحقوق.

من هنا فإن مسؤولية حماية حق التظاهر السلمي يدخل في صلب المسؤوليات الوطنية، وفي شرعة قوانينها الضامنة للحقوق والمساواة بين الجميع، لاسيما نقد ظاهرة(الوظائفية الفائقة) كماهي عند البرلمانيين، أو عند الدرجات الخاصة، وبما يجعل المواطنين أكثر ثقة بدولتهم وبمؤسساتها، وهو ما يعني الدفع باتجاه تفعيل كل الجهود التي من شأنها أن تنهض بـستراتيجيات بناء الدولة الوطنية، وبمواجهة ظواهر الفساد والفسل والعجز من خلال نجاح عمل المؤسسات اولا، وليس من قبل العنف أو المعالجات التبريرية وغير الواضحة..

المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍ لإعادة بناء دولة فعّالة

مجموعة الأزمات الدولية: ٢٠١٨/٧/٣٠

يلوح في أفق العراق صراع حول مستقبل المجموعات شبه العسكرية التي احتشدت لمساعدة الدولة على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية. ما تزال هذه الوحدات تحمل السلاح وتتمتع بالاستقلال. ينبغي على بغداد تعزيز قوة وزارتي الداخلية والدفاع بحيث تتمكنان من استيعاب المجموعات شبه العسكرية التي باتت تضعف سلطة الدولة.

الملخص التنفيذي

في نهاية العام ٢٠١٧، عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي النصر على تنظيم الدولة الإسلامية، لم يتوجه بالشكر فقط للقوات المسلحة التابعة للدولة بل أيضاً لجملة من المجموعات المسلحة المستقلة. وتشكل المجموعة الأقوى بين هذه المجموعات، أي وحدات الحشد الشعبي، مظلة تضم نحو ٥٠ مجموعة شبه عسكرية. يستغل الحشد الشعبي وجود منطقة رمادية قانونياً لتوسيع نفوذه في المجالات الأمنية، والسياسية والاقتصادية. وبحكم الاستقلال الذي يتمتع به، يعيق الجهود – التي يدعي أنه يدعمها – لبناء دولة فعّالة. السؤال هو ما الذي ينبغي فعله حيال هذه المجموعات. بالنظر إلى أن اندماج هذه المجموعات بشكل كامل في القطاع الأمني الرسمي مستحيل سياسياً في الوقت الراهن، فإن الحل يكمن في إزالة نقاط الغموض القانونية التي منعت فصل الجهات العاملة في مجال الأمن عن النشاط السياسي والاقتصادي، وتوفير العمل للمقاتلين السابقين العاطلين عن العمل في إعادة البناء، والاستمرار بتعزيز قوة المؤسسات الأمنية الرسمية لجعلها أقل اعتماداً على مساعدة المجموعات شبه العسكرية.

بعد أن انتزع تنظيم الدولة الإسلامية مناطق واسعة من العراق من الجيش المتراجع والمنهار والشرطة الاتحادية في حزيران/يونيو ٢٠١٤، انضم متطوعون – استجابة لدعوة من المرجع الديني الأعلى للشيعة، آية الله العظمى علي السيستاني – إلى المجموعات شبه العسكرية بالعشرات للدفاع عن بغداد، والأماكن المقدسة الشيعية والبلاد بشكل عام. لعب الحشد الشعبي دوراً محورياً في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وإلحاق الهزيمة به بعد ثلاث سنوات. في هذه الأثناء، انضمت إليه ميليشيات من السكان العرب السنة ومن الأقليات ليصبح لاعباً أمنياً شديداً للقوة منفصلاً عن الجيش والشرطة الاتحاديين، وبات يتمتع بدعم شعبي واسع في أوساط السكان الشيعة على نحو خاص.

رئيس الوزراء حيدر العبادي، وهو نظرياً القائد العام للقوات المسلحة، لم يتمكن من وضع المجموعات شبه العسكرية تحت سيطرة الدولة واستعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. بموجب القانون، الحشد الشعبي جزء من الجهاز الأمني للدولة، لكن يعترف به كوحدة مستقلة تحت مظلة مجلس الأمن الوطني (المدني). كبار القادة السياسيين العراقيين يوظفون قوات حراسة خاصة بهم، ما يفاقم من تقويض احتكار الدولة للعنف المشروع رغم أنهم يقبلون بذلك المبدأ في خطابهم العلني.

لقد أعلن العبادي بشكل متكرر تطلعه لتحقيق الدمج الكامل للمجموعات شبه العسكرية، لكنه لم يقم بإعلان، ناهيك عن تنفيذ، خطة محكمة لفعل ذلك. لقد أصبح من الواضح أن الحشد الشعبي، الذي يستغل سمعته التي استحقتها فعلياً كقوة مقاتلة، لن يحل نفسه ببساطة أو يندمج في وزارتي الدفاع والداخلية على المدى القصير.

خلال الاحتجاجات الشعبية على سوء تقديم الخدمات في تموز/يوليو ٢٠١٨، انضمت بعض المجموعات شبه العسكرية إلى قوات الأمن في محاولة لاستعادة السيطرة وحماية النظام السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣، كما لو أن ذلك أتى للتأكيد على استمرار الحاجة لوجودها.

تكمن المشكلة في حالة مرضية أعمق، أي في تفكيك الهيكلية الأمنية في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ والفرغ الذي نجم عنه، والذي اندفعت المجموعات غير المسلحة العاملة خارج إطار الدولة لملئه. أفضت هذه الأحداث إلى نشوء حلقة مدمرة.

يتعزز استقلال الحشد الشعبي بسبب ضعف الدولة، لكنه هو أيضاً يزيد من ضعف مؤسسات الدولة بتوسعه. يشكل تكاثر المجموعات المسلحة خارج الوزارتين المعنيتين بالأمن التحدي الأكثر خطورة أمام إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. لذلك، وعلى المدى البعيد، لا ينبغي لإصلاح القطاع الأمني أن يهدف فقط إلى دمج الحشد بشكل كامل في الأجهزة الأمنية، بل إلى بناء قدرات وزارتي الدفاع والداخلية لمنع أفراد آخرين ومجموعات أخرى من الحلول محل الحشد.

ما يجعل التحدي أكبر هو أن الحشد الشعبي يعمل في ميدان السياسة كما يعمل في ميدان الأمن. شكل قادة الحشد كتلة انتخابية هي تحالف الفتح، الذي جاء ثانياً في الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو.

إلا أن مشاركته في السياسة وربما في الحكومة تبقى إشكالية في العراق، وكذلك في المنطقة، حيث ينظر إلى قادة الحشد على أنهم وكلاء لإيران.

لقد حقق الحشد الشعبي مكانة في الميدان الاقتصادي أيضاً، حيث يتنافس مع لاعبين أكثر تقليدية، مثل الدولة، في إعادة الإعمار وتقديم الخدمات للمواطنين.

وقد فعل ذلك بشكل خاص في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية، والتي تعرّض العديد منها لدمار كبير. في حين أنه من المنطقي استخدام المقاتلين بعد أن يتم حل وحداتهم في إعادة البناء، فإن من غير المنطقي السماح للحشد بالسيطرة على القطاع الاقتصادي دون إشراف فعال من الدولة.

في الواقع، فإن الحشد يقوم ببناء جملة من المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة. سيتوجب على الحكومة التي سيتم تشكيلها بناءً على نتائج انتخابات أيار/مايو أن تدمج الحشد الشعبي بشكل كامل في جهاز الدولة.

ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في توضيح حالات الغموض المتعلقة ليس فقط بوضع الحشد بل أيضاً بوضع جهاز مكافحة الإرهاب، الذي ورغم ارتباطه الوثيق بالجيش، فإنه يتمتع أيضاً بالاستقلال القانوني.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة أن تستمر في جهودها الرامية لتعزيز قوة وزارتي الدفاع والداخلية وذلك بعزلهما عن السياسة ووضع سياسات توظيف تستند إلى الجدارة وليس الولاء.

ثمة صراع أكبر يلوح في الأفق" فأيران تعتبر الحشد الشعبي بوليصة تأمين ضد عودة دولة عراقية قوية ومعادية لها على حدودها، بدعم من الولايات المتحدة والسعودية، أو دولة يسيطر عليها عدو مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

ولذلك فإن إيدانة الحكومة العراقية لقوات الحشد على أنها تعمل وكيلا لإيران ولا مجال لإصلاحها يمكن أن يحدث أثراً عكسياً.

كما أن ذلك غير ضروري. لدى الدولة أدوات أكثر حذاقة بتصرفها. هناك طريقة أفضل للحد من ظاهرة وجود القوات شبه المسلحة تتمثل في جعل الحشد قوة لا حاجة لها من خلال نقل السلطات والقدرات والزيادة في الأعداد إلى المؤسسات الأمنية.

ومن شأن هذه المقاربة تعبئة التيارات السياسية العراقية القوية التي تقاوم أصلاً اختراق إيران لأجهزة أمن الدولة والمؤسسات الاستخباراتية والعمل على تحجيم النفوذ الإيراني.

يمكن للاعبين الدوليين مساعدة العراق على التعافي من نحو أربعة عقود من الحرب والعقوبات. أولاً، ينبغي أن يطوروا فهماً أكثر دقة للحشد والاعتراف بالدور المهم الذي لعبه في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، وهو الدور الذي ما زال يلعبه بدرجة ما. ثم ينبغي عليهم تمويل إعادة الإعمار، وتعزيز قوة المؤسسات التي ترسخ سيادة القانون وأن يدعموا إصلاح القطاع الأمني.

لن يتم التغلب على التحدي الذي يشكله الحشد الشعبي بسهولة" فمن المرجح أن يبقى لاعباً عسكرياً، وسياسياً واقتصادياً مهماً في الحقبة المباشرة لما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. إلا أن حل المشكلة التي يشكلها للدولة لا يكمن فيه بشكل رئيسي، بل بقدرة وقوة الدولة نفسها، وبمن يقودها.

بغداد/بروكسل

٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨

الثقة بين المواطن والحكومة

*قيس العذاري

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٠١٨/٧/٢٠

صرح رئيس الوزراء حيدر العبادي ان خطبة المرجعية خريطة طريق للحكومة، هذه ليست المرة الاولى تدعو فيها المرجعية الى تلبية مطالب المواطنين، كيف نصدق ان خطبة المرجعية ٢٧/٧/٢٠١٨ خريطة طريق حقيقية للحكومة؟! يقول المثل: بلغ السيل الزبى، اي بات مرفوضا التقنع بمبررات جديدة كما ان ما جاء بهذه الخطبة، ليست ملاحظات كما ورد في تصريح رئيس الوزراء، انما مطالب اكثرية المواطنين ويجب تنفيذها، وهي ليست ملاحظات او توجيهات، فقد سبق للمرجعية ان حثت وبشكل مستمر على الاستجابة لهذه المطالب وحذرت من عواقب سيئة في حال تسويق هذه المطالب او تصيرها الى وعود اين منها وعود عقرقوب، وما هي تكرر هذه المرة على ضرورة وجوب تنفيذها مرفقة بتحذيرات لكافة المسؤولين في الحكومة وتحت على بدء العمل بحزم وتفان من اجل تحقيقها.

لذلك نذكر ان تأييد العبادي لخطاب المرجعية ليس جديدا، فقد سبق لجميع الحكومات والمسؤولين عن ملف الكهرباء ان ايدت طلبها بضرورة الاستماع وتنفيذ مطالب المواطنين طيلة ١٥ عاما، ولم يحصد المواطن من تأييدها سوى وعود عقرقوب، بل زادت ماطلة وتسويفا لدرجة ان المرجعية وصلت لقناعة ان المنتفضين والمتظاهرين يمكنهم ان يطوروا اساليب جديدة لانتزاع حقوقهم من الفاسدين ومن الذين اساءوا استخدام السلطة على مدى ١٥ عاما، بدون ان يلوح في الافق ما يشير الى ارتقاء وعي المسؤولين او تفهمهم ان هذه المطالب حقوق مشروعة وتنفيذها هو ما يبرر استمرار اي حكومة او ما يليها من حكومات.

دأبت حكومة العبادي والحكومات السابقة على امتصاص النقمة بالوعود ومحاولة التهدئة التي دائما ما تنتهي بدون تحقيق اي شيء او الوفاء بتلك الوعود، وما هو المواطن ينام ويصحو منذ عقد ونيف على وعود بدون انجازات تذكر في جميع المجالات حتى الضرورية منها او الخدمات التي لا يمكن الاستغناء عنها في اي مجتمع او دولة.

لذلك اعتبرت اقالة وزير الكهرباء شكلية، لا تحل هذه الازمة التي غفلت عنها حكومة العبادي اربعة اعوام، بينما كانت يجب ان تتصدر مهام حكومته، رغم ظروف مكافحة الارهاب وما تحمله المواطنين من ارهاب وتفجيرات واغتيالات لا احد يعرف مصدرها لكنها من صنع الارهاب. رغم ان الجميع يعلم ان هناك مليشيات تعمل في بغداد وباقي المحافظات باسم الحشد الشعبي، يجب ضبطها وحلها، لانتهاؤ مبرر وجودها بعد هزيمة داعش وتحرير المدن والقرى العراقية التي كانت بحوزته، اضافة الى ان قوى الجيش والشرطة قادرة بل متفوقة بمكافحة الاجرام بكل اشكاله الارهابية.

يتبادر لنا احيانا ان نسأل، لماذا لم تتوقف الاحتجاجات والتظاهرات؟ واستمرت منذ انتفاضة البصرة لحد الان في مدن وسط وجنوب العراق والعاصمة بغداد ولولا الخوف لشاركت فيها جميع محافظات العراق من الشمال الى الجنوب لانها تعاني من نفس المشكلة، وهي سوء ونقص الخدمات منذ ١٥ عاما، خاصة انقطاع الكهرباء في درجات حرارة تفوق طاقة التحمل الطبيعية. استمروا في التظاهرات والاحتجاجات، منذ ذلك الحين بسبب عدم تصديقهم وعود الحكومة، ولانها تكررت سابقا مرات ومرات، ما يؤشر الى فقدان ثقة المواطن بالحكومة ووعودها التي لم يتحقق منها لي شيء، وانتشرت بين المتظاهرين والمواطنين، حقيقة ان كل الوعود التي اطلقت بشأن الوظائف كاذبة، بدون تخصيصات مالية لها في الميزانية، وهي عبارة عن وعود لامتناص النقمة كما حدث في السابق، مما يعني اننا نعيش فعلا في مرحلة فقدان الثقة بين المواطن والحكومة.

وبعد اربع سنوات من عمر الحكومة المنتهية ولايتها، دعا مجلس الوزراء الى تشكيل لجنة لتقييم ومحاسبة المسؤولين عن سوء الاداء وعدم تقديم الخدمات في الوزارات والحكومات المحلية! وشدد على تقديمها بتقارير موضوعية! يبدو ان مجلس الوزراء لحد الان لا يعلم بسوء الكهرباء والخدمات والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة والفقر وتدهور التعليم، فدعا الى تشكيل هذه اللجنة البائسة التي ستنتهي الى ما انتهت اليه اللجان السابقة، ومثيلاتها كخاليا مكافحة الفساد ورصد المخالفات ومحاسبة المقصرين ولجان كشف التزوير وسواها التي لا احد يعلم اين صارت وما هي نتائج عملها قبل ان ينتهي عمر الحكومة قريبا.

ليس هذا فقط، فقد تضمن احتجاج المرجعية على سوء الخدمات والفساد، الدعوة باسراع تشكيل الحكومة الجديدة. بعد ان لمست ان هناك سوقا حقيقية للمساومات وبيع المناصب، قبل ان تعلن لجنة القضاة المنتدبين نتائج العد والفرز اليدوي بشكل رسمي. لذلك تستمر الاحتجاجات والتظاهرات لان لا احد يصدق بوعود الحكومة او الانتهاء من تشكيل حكومة جديد بعد اعلان نتائج الانتخابات النهائية.

دجلة والفرات.. شريانا حياة ومحورا نزاع

مجلة نيوزويك الأمريكية : ٢٠١٨/٧/٢٠

أشار تقرير جديد لاحتمال أن تندلع حرب جديدة حول المياه في الشرق الأوسط خاصة مع تسابق كل من العراق وسوريا وتركيا لتأكيد أحقيتهم بالسيطرة على مياه نهرين كبيرين يجريان عبر أراضيهم. بالإضافة للخلافات بشأن حجم حصص مائية يحق لشوريا الحصول عليها، سجلت خلافات بين البلدين حول مطالبة دمشق بالسيطرة على منطقة انطاكيا في جنوب غرب تركيا وعرض نبيل سلمان، خبير سوري في المياه الدولية، قضية "حرب المياه" في مقال نشر قبل أيام في صحيفة الشرق الأوسط السعودية. ويلفت توم أوكونور، كاتب لدى مجلة نيوزويك الأمريكية متخصص في شؤون الشرق الأوسط وكوريا الشمالية، لعبارة ذكرها الكاتب سلمان في مقالته حول "استخدام المياه في منطقة الشرق الأوسط كسلاح بهدف السيطرة على مواردها، أو تحويل المياه كسلعة تجارية تستغلها دول المنبع لأغراض سياسية". ويسلط المقال الضوء على تاريخ طويل من العلاقات الصعبة والصراعات المدمرة التي مهدت الطريق لأزمة مقبلة محتملة بين سوريا والعراق وتركيا. وكتب الخبير السوري: "عندما تصمت أصوات البنادق وطبول الحرب في سوريا والعراق، قد تبرز توترات جديدة بسبب المياه، وخاصة في صراعهما مع تركيا التي ينبع من أراضيها نهر الفرات ودجلة". وحسب أوكونور، أدي الجفاف حول وادي نهر الفرات في شرق سوريا، بالإضافة لسوء سياسات حكومية لإشعال احتجاجات تحولت لاحقاً لانتفاضة عارمة اجتاحت البلاد، في ٢٠١١، وحظيت بدعم من الغرب وتركيا وبعض دول المنطقة.

ومن ثم أدت حملة عسكرية سورية، مدعومة من روسيا وإيران، لأجل استعادة السيطرة على البلاد، لتدمير البنية التحتية المائية. وعبر الحدود مع العراق، خلفت ١٥ سنة من الحروب والتمرد، بدأت بعد الغزو الأمريكي لعام ٢٠٠٣، وضعا مأسوياً مشابهاً. ولكن تركيا تحتفظ بسيطرة قوية ومثيرة للجدل حول موارد المنطقة الطبيعية. ويشير أوكونور إلى أنه في وقت تستعيد فيه حكومتا سوريا والعراق سيطرتهم على أراضي البلدين، تمضي تركيا قدماً في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول، مبادرة طموحة لبناء ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة ما قد تؤدي لكبح تدفق المياه نحو الأراضي السورية والعراقية بمعدل النصف. وقد وضع فكرة المشروع مصطفى كمال أتاتورك، ويقوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالعمل على إنجازه.

ويلفت كاتب المقال لتعطل المشروع طوال عشرات السنين بسبب توترات بين دول متجاورة، ولكن خلافات سياسية منعت تحقيق تقدم عبر المفاوضات. وبالإضافة للخلافات بشأن حجم حصص مائية يحق لشوريا الحصول عليها، سجلت خلافات بين البلدين حول مطالبة دمشق بالسيطرة على منطقة انطاكيا في جنوب غرب تركيا، وبشأن مزاعم بحماية سوريا لانفصاليين كرد شنوا حرباً ضد الدولة التركية. وبعد عقد من المحادثات في ١٩٦٢، بدأ كلا البلدين جولات من المفاوضات حول توزيع المياه قادت نحو تحسين العلاقات حينما تسلم الرئيس بشار الأسد السلطة في ٢٠٠١. ولكن دعم تركيا لمتمردين سوريين، واستمرار احتلالها مناطق في شمال سوريا منعا البلدين من استعادة المحادثات. ويقول أوكونور إن تركيا تزعم بأن من حقها الحصول على حصص أكبر من مياه نهري الفرات ودجلة لأن أراضيها أكثر خصوبة، ولذا سيطرت على تدفق مياه النهرين نحو منطقة في الشرق الأوسط تعاني من الجفاف وقلة الموارد المائية. وحسب تقرير لوكالة رويترز، نشر في الشهر الماضي، سيعني بناء تركيا لبناء سد إحسو أن إعادة ضخ سد الموصل، والذي استولى عليه داعش في ٢٠١٤، لن يكفي لري وإنعاش حقول سهل نينوى التي اشتهرت يوماً بخصوبتها، ومحاصيلها الوفيرة. وفي سوريا، استعادت قوات سوريا الديمقراطية - قسد (مجموعة من المقاتلين الكرد والعرب) السيطرة على سد الفرات (الطبقة) بعدما سيطر عليه داعش، طوال أكثر من أربع سنوات. ويجري اليوم وفد من قسد مفاوضات مع الحكومة السورية لنقل السيطرة على نقاط أساسية إلى دمشق، من ضمنها سد الطبقة، الذي يقع على ضفتي الفرات وحول أكبر خزان مائي في سوريا، بحيرة الأسد.

العراق على صفيح ساخن.. إلى متى؟

*د. أعلية علاني

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٢٠

لاشك أن احتجاجات المحافظات الجنوبية بالعراق وكذلك بغداد التي تجري منذ أيام تؤشر غضباً يمكن أن يتحول إلى احتجاج مفتوح يصعب التكهن بتداعياته. ويعتبر بعض المحللين أن وراء هذه الأحداث رسائل واضحة وأخرى مشفرة.

فما هي هذه الرسائل؟ وما هي الحلول العاجلة والآجلة المحتملة في مثل هذه الأوضاع؟ - أسباب الاحتجاجات وطبيعة الرسائل الموجهة لم يكن غالبية الشعب العراقي ينتظر أن تؤول الانتخابات إلى مآزق كالذي نراه اليوم بين مشكك في النتائج وبين مطالب بإعادتها، وهناك أيضا من يدعو لإعادة فرز الأصوات يدويا في وقت قياسي - وهذا ماجرى- ووضع مقاييس جديدة في اختيار أعضاء الهيئة الوطنية للانتخابات على أساس المهنية والاستقلالية الفعلية بعيدا عن المحاصصات الحزبية.

وفي خضم الجدل حول مآلات الانتخابات تحرك الشارع العراقي، فما هي أسباب هذا الحراك؟ السبب الأول، المطالبة بتحسين الخدمات وخاصة في الكهرباء والإنترنت وتقليص نسبة البطالة التي توسعت خاصة لدى أصحاب الشهادات العليا. وهي بطالة لن يمتصها سوى خلق أقطاب تنمية مدروسة. وتجدر الإشارة إلى أن الشباب العراقي يظن أن النصر على داعش سينقله من عسر الحياة إلى رفاهيتها، وأن أموال النفط التي كان يذهب جزء مهم منها للتسلح ومقاومة الإرهاب ستصبح موجهة لتحسين مستوى المعيشة. أما السبب الثاني في الاحتجاجات الأخيرة فيعزوها البعض إلى بعض الأجنود المحلية والإقليمية التي من مصلحتها بقاء العراق هشا أمنيا واقتصاديا.

والسبب الثالث يكمن في نظام انتخابي لا يسمح ب بروز أحزاب قوية قادرة على التداول الحقيقي للحكم مثلما نراه في أمريكا وفرنسا، حيث يوجد نظام انتخابي يفرض المواطنه بدل الطائفية ونزاهة الإدارة واستقلال فعلي للقضاء. وتحمل هذه الاحتجاجات العنيفة والدموية أحيانا رسائل مكشوفة وأخرى مشفرة.

فالرسائل المكشوفة موجهة لطرفين، رئاسة الحكومة أولا، والأحزاب الكبيرة الفائزة في البرلمان ثانيا، باعتبار مسؤوليتها المباشرة في تدهور الخدمات وضبابية النموذج التنموي بالبلاد. كما أن هذه الرسائل المكشوفة موجهة أيضا لهياكل الحكم المحلي من أجل إضفاء شفافية أكبر في التصرف في الاعتمادات المخصصة للمشاريع الخدمية تجهيزا وإنجازا.

أما الرسائل المُشفّرة من وراء هذه الاحتجاجات فهي موجهة أولاً، للمرجعية الدينية التي خيّرت التدخل التقليدي في تأييد مطالب المحتجين عبر خطبة الجمعة، بدل استنباط وسائل أخرى أكثر نجاعة وتأثيراً. وهي موجهة ثانياً للقوى الإقليمية التي تحاول تحريك المشهد السياسي العراقي حسب مصالحها العاجلة والآجلة. وبناء على ذلك فإن العراق يجد نفسه اليوم أمام تحديات اقتصادية لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية. فما هي أبرز الحلول المتوقعة في المرحلة القادمة في العراق؟ الحلول العاجلة هي أولاً: قيام حكومة حيدر العبادي بأستحداث قانون طوارئ اقتصادية على غرار ما هو موجود في تونس مثلاً، تنبثق عنه خارطة طريق اقتصادية تضع أولوياتها القصوى في مجال الخدمات كالكهرباء والإنترنت والمشاريع الاقتصادية المستعجلة المتلائمة مع خصوصيات كل جهة في الفلاحة والصناعات التحويلية. وتوزع هذه المشاريع بشكل أقرب ما يكون إلى العدالة على كامل البلاد.

ثانياً: وضع خطة تنفيذية لاحتواء ظاهرة الفساد (مداخله ومخرجاته والبيئة التي تنتجها). ثالثاً: إعادة النظر جذرياً في منظومة التعليم وجعلها متلائمة بشكل أكبر مع سوق الشغل، منظومة منخرطة في الحداثة والفكر التنويري وقائمة على مناهج العقلانية والنقد والشك واستيعاب أحدث العلوم

والتكنولوجيات. أما الحلول الآجلة فهي أولاً: وضع خطة تنموية كبرى للعراق تقوم على القيام بالأشغال الكبرى (سدود - طرقات - تشبيك حديدي لكامل البلاد - مستشفيات - ملاعب - دور ثقافة إلخ) فيما يشبه مخطط مارشال الذي كان سبباً في نهوض أوروبا بعد الدمار الذي حصل لها في الحرب العالمية الثانية. ويمكن إقامة مخطط مارشال عراقي تشارك فيه أمريكا وأوروبا والدول الكبرى والدول الخليجية ودول الجوار. ومن المؤكد أن مخطط مارشال العراقي سيستوعب البطالة وربما يحتاج لعمالة أجنبية.

*ثانياً: حكومة وحدة وطنية مصغرة تهتم بشكل كبير بتنفيذ المخططات التنموية والإصلاحات الكبرى في التعليم وقطاع الخدمات عموماً. ثالثاً: الاتفاق على خارطة طريق أمنية تعمل على استئصال الإرهاب من جذوره وخاصة الأيديولوجية.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري استحداث مراكز دراسات وبحوث ذات نوعية عالية تقدم للحكومة النصائح والمقترحات على غرار مراكز البحث الرائدة بالدول المتقدمة.

وإجمالاً نقول: أن العراقيين لا بد أن يستخلصوا النتائج من كل تجارب الحكم السابقة، ولا بد أن يتأكدوا من أن القضاء على داعش كتنظيم أمر جيد لكن القضاء على الداعشية في ثقافتنا وتراثنا وخطابنا الديني هو الطريق الأسلم لبناء عراق قوي اقتصادياً ومُشعّ حضارياً.

* كاتب تونسي

العراق إلى أين؟

*يونس السيد

صحيفة (الخليج) الاماراتية: ٢٠١٨/٧/٣٠

يعيش العراق والعراقيون حالة من الترقب والانتظار لمعرفة أمرين، أولهما: ما آلت أو ستؤول إليه الاحتجاجات ضد الفساد، والمطالبة بتوفير الخدمات في مدن الجنوب والوسط، وثانيهما: نتائج الانتخابات النهائية بعد الانتهاء من إعادة الفرز والعد اليدوي في الأماكن المطعون فيها، وما ستقود إليه بشأن التحالفات وتشكيل الحكومة الجديدة، من دون أن يستطيع أحد تحديد الوجهة التي سيستقر عليها العراق في المرحلة المقبلة.

الواقع أن كل شيء تغير في العراق أو في طريقه إلى التغيير، فقبل أيام قليلة من اندلاع الاحتجاجات كان السباق بين الكتل السياسية يجري على قدم وساق لتشكيل التحالفات ومن ثم تشكيل الكتلة الأكبر التي تمهد لاختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة. لكن الاحتجاجات جاءت لتفرض نفسها بقوة على المشهد العراقي وتضع الجميع في مأزق، حكومة ومعارضة، خصوصاً بعدما لجأت السلطات الأمنية إلى استخدام القوة في قمع المتظاهرين، وأوقعت بينهم العديد من القتلى ومئات الجرحى والمعتقلين.

فقد آثرت معظم القوى السياسية التزام الصمت خوفاً من خسارة دعم الشارع، خاصة بعدما استهدفت الاحتجاجات أحزاباً بعينها وقام المتظاهرون بإحراق مقارها، وعلى رأسها حزب الدعوة المنقسم أصلاً، والذي قد يزداد انقساماً على خلفية كيفية التعامل مع المحتجين. من بين كل الأحزاب والكتل السياسية، لم يظهر أي موقف واضح أو محدد من الاحتجاج، باستثناء موقف التيار الصدري وكتلة «سائرون»، الذي انحاز إلى المتظاهرين وطالب بوقف كل المشاورات السياسية حتى تحقيق مطالبهم.

أما في مناطق شمال وشرق وغربي البلاد، وكذلك في إقليم كردستان، وكلها مناطق لم تنضم إلى حركة الاحتجاج لحسابات معينة وخوفاً من نعتها بالطائفية، فقد آثرت كتلتها السياسية التزام الصمت بدورها للأسباب ذاتها.

في خضم هذا الحراك يقف رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي وحيداً في مواجهة حركة الاحتجاج، بعدما أصبح يواجه عزلة داخل حزبه الذي لا يريد مشاركته في تحمل مسؤولية القرارات التي يتخذها لمعالجة الأزمة، خوفاً من تنامي غضب الشارع، ولاعتقاده أن كل المبادرات التي يقدمها العبادي، المكبل بشروط وقوانين البنك الدولي، لن ترضي الجمهور الغاضب الذي بات يطالب ليس فقط بمحاربة الفساد وتحسين الخدمات، وإنما بمحاسبة رموز الفساد وتغيير الدستور، أو على الأقل، إدخال تعديلات جذرية عليه، ووصل الأمر ببعض المحافظات كالْبصرة إلى المطالبة بتشكيل إقليم مستقل. هذه الصورة التي تبلورت عقب رفع سقف مطالب المحتجين، وأصبحت في دائرة الاستثمار الداخلي والخارجي، لا شك في أنها ستؤثر إلى حد كبير على حظوظ العبادي في العودة إلى رئاسة الوزراء، لكن السؤال يبقى قائماً، هل ينجح العبادي في التعامل إيجابياً مع حركة الاحتجاج كما نجح في الانتصار على «داعش» والحرب على الإرهاب؟ لا أحد يمكنه تأكيد ذلك، أو معرفة وجهة العراق المقبلة على وجه التحديد.

younis898@yahoo.com

دمج الوزارات خطوة اولى لضرب المحاصصة، ولإصلاح عمل الحكومة والدولة

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٧/٣١

تكشف عملية التوسع في الوزارات او دمجها جدياً او عدم جدية المسؤولين لبناء الدولة واصلاحها.. والوصول لحكومة ناجحة تستطيع توفير الامن والخدمات، والتخلص من الاعتماد على النفط، وبناء الاقتصاد الوطني والحد من البطالة والفساد والمحاصصة. عندما تصدى "مجلس الحكم" باعضائه الـ ٢٥ لتشكيل اول حكومة بعد ٢٠٠٣، كان عدد الوزارات ٢٣ وزارة.. وبما ان "مجلس الحكم" قام على تركيبة تعكس الى حد كبير الاثقال المذهبية والدينية والقومية والمدنية، لذلك قرر المجتمعون: (أ) استحداث عدد من الوزارات ليصل العدد الى ٢٥ لكي يتطابق عدد الوزارات مع عدد الاعضاء.. (ب) اتفاق اعضاء المجلس على الوزارات التي ستذهب لهذا المكون او ذاك، وفي داخل كل مكون على الوزارات التي سيحتلها هذا الحزب او ذاك. فكانت تلك اول لبنة في بناء المحاصصة، التي ان كان ما يبررها بعد الخروج من الحكم الفردي الاحادي، فان التطورات اللاحقة بدل ان تعالج الوضع وتعتبره انتقالياً يهدف لمشاركة جميع اطراف المجتمع وتياراته قامت بتعزيزه وترسيخه وعدم الوقوف ضد المضامين والممارسات السلبية والخطيرة التي تسلت من خلاله. فزيد عدد الوزارات لتصل لـ ٤٠ وزارة أحياناً، وذلك ليس لمتطلبات الادارة وتنظيم الدولة، بل لارضاء الاحزاب والشخصيات والاثنيات والطوائف والمناطق، فتعمق النهج وصار احدى السمات الاساسية لعدم الكفاءة وتخلف الاداء والفوضى والفساد والمحاصصة.. فالوزير يرشح من حزبه وتنظيماته، وباتت الوزارات ملكاً لتشكيلات واحزاب وصفقات في اغلب الاحيان.

طرحت مرات عديدة في الحكومات المتعاقبة فكرة اصلاح هذا الخلل وتقليص عدد الوزارات.. لكن الأمر لم يتحقق الا نسبياً في حكومة السيد العبادي بدمج عدد من الوزارات ببعضها، وكانت هذه خطوة بالاتجاه الصحيح. اقول نسبياً لان هدف العملية ارتبط يومها اساساً بتقليص النفقات، بينما يجب ان يكون جوهر المسألة تنظيمياً واستراتيجياً وبالتالي مالياً. فالدمج (او المجالس والهيئات المشتركة) يجب ان يسمح ببناء استراتيجيات وطنية واضحة لقطاعات مترابطة، تستطيع تحقيق اهداف المناهج المطروحة، بدون معوقات داخلية بين الوزارات، او بين دوائر ومؤسسات الدولة.. وهو ما نرى اهمية تحقيقه في الحكومة القادمة، رغم ان بعض الوزارات قد دمجت بغيرها، كما اشرنا اعلاه.. وهذه أهم الوزارات الممكن دمجها او وضعها في اطرار جديدة:

- ١- النقل والاتصالات.. فالوزارتان كانتا بالاصل واحدة.. وهناك الكثير من المشتركات بين عملهما.
- ٢- الشباب والثقافة.. فهناك وحدة موضوع لهاتين الوزارتين، فهما يستثمران في الانسان ورعايته وسلامته وحقوقه وقدراته ومداركه ونشاطاته الثقافية والشبابية والرياضية والادبية والفنية وفي تنمية طاقاته.. فان اندمجا وشكلا مع وزارات او ادارات المرأة والصحة والبيئة والهجرة هيئة مشتركة فسنحل الكثير من الاشكالات ونتجاوز الكثير من التعقيدات.
- ٣- التربية والتعليم العالي والتكنولوجيا، فجميع مداخل ومخارج هذه الوزارات واحدة ومترابطة، ولا يمكن رسم سياسة واستراتيجية لمرحلة دون اخرى.
- ٤- النفط والموارد المائية والكهرباء.. وقد بينت في افتتاحية الامس بعض مبررات عملية الدمج هذه لتوحيد مصادر الطاقة وتوفيرها وتوفير الكهرباء والماء. ويرى البعض دمج الموارد المائية والزراعة لاعتماد الاخيرة على المياه. وفي ذلك نظر، وان كنت ارى مكانها مع نشاطات الطاقة، بلحاظ ان توفير المياه من مختلف مصادره سيرتبط مباشرة بمصادر الطاقة الاخرى.
- ٥- التخطيط والمالية (ويمكن اضافة التجارة لتوحيد سياسات الضريبة والجمارك والمناطق الحرة والمصارف العامة، الخ).. اما اهمية دمج التخطيط والمالية، فلتوحيد الموازنة، وربط الحاضر بالمستقبل، والعمل بالانظري، والغاء تعقيدات وخطوات مهمة طالما تساهم بتأخير الكثير من المعاملات والاجراءات والمشاريع العامة والخاصة. فالمالية مسؤولة عن التشغيلية، والتخطيط عن الاستثمارية.. وان هذا الفصل فيه تعسف وتجزأة مما يمس كثيراً بوحدة الفلسفة المالية والتخطيطية.. والوزارتان ستعملان اكثر على مسح الاقتصاد العراقي، ورسم الخطط الانية والمتوسطة والبعيدة بناء على المعطيات التي تملكها كلا الوزارتين. ولعل وجود وزارتين مسؤولتين عن تطبيق الموازنة، كان احد اسباب العجز عن تقديم الحسابات الختامية وحساب الارباح والخسائر.

بين خيارات الشباب وتحديات الإرهاب

*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان) : ٢٠١٨/٧/٣١

يمثل اقليم كردستان المنطقة الآمنة المستقرة في العراق المضطرب، والذي يعاني ما يعانيه من فقدان الامن والارهاب والفساد والمظاهرات والاضطرابات التي تكاد تشمل معظم مدنه، وما يجري في الدول التي تشهد تغيرات وتحولات وبوادر تطورات وصراعات كثيرة وكبيرة مثلما يحدث في سوريا والدول الاخرى المجاورة للعراق. وشكل الاقليم خلال السنوات السابقة مركز الاستقرار الاقتصادي للعراق وشهد نهضة عمرانية وبيئة استثمارية شجعت الشركات والمستثمرين على دخول السوق من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي والقوانين التي استفاد منها رجال الاعمال واصحاب المشاريع الذين اثروا وتحولوا الى اصحاب ملايين ومليارات.

كما تحولت مدن الاقليم (اربيل والسليمانية ودهوك) الى مناطق جذب وارتفعت فيها البناءات والعمارات، ومثلت اربيل النموذج الناجح في المناطق القابلة للنمو والتطور السريع الى الحد الذي أهلها لاختيارها عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٤. ويمثل الارهاب تحدياً كبيراً وخطيراً يواجهه العالم ومن ضمنه العراق واطليم كردستان حيث يضرب الارهاب بقوة وقسوة ووحشية اي مكان تصل اليه يديه، ويحاول ان ينشر الخراب والدمار كلما وجد تجاوبا او قبولا في أي مكان يصل اليه، لكن الاقليم ظل مُحصنا وعصيا على الارهاب حيث لم يشهد الا عمليات معدودة كان آخرها عملية اقتحام محافظة اربيل يوم الاثنين ٢٣ تموز ٢٠١٨.

ولم يتمكن الارهاب من الانتشار في الاقليم لانه لم يجد له بيئة حاضنة او من يؤيده او ينضم اليه او يروج لافكاره الهدامة، لان المجتمع والانسان في الاقليم يريدان العيش بسلام مع الآخرين ولا يركز كثيرا او يهتم للاختلافات الموجودة لانه مجتمع مفتوح يقبل الآخر. لكن المشكلات التي يعاني منها الاقليم تنعكس بشكل كبير على الشباب وهم الفئة العمرية الاكثر عددا وتأثيرا ونشاطا، والتي تبين احصاءات وزارة التخطيط العراقية ان ٦٠ بالمئة من الشعب العراقي هم من الشباب أي من تتراوح اعمارهم بين ١٥ الى ٣٥ سنة وهم الفئة الاكثر تأثرا بالظروف السيئة والضائقة الاقتصادية التي تكاد ان تصل الى مرحلة الفقر والحاجة والحرمان والشعور بالضياع لدى اعداد ومجاميع كبيرة منهم. ان خيارات الشباب تكاد تحاصرهما وتهدمها الظروف والمشكلات والازمات والصعوبات التي يعيش فيها الاقليم والعراق بشكل عام والتي يمكن بيان بعض منها وهي:

١- حالة الضياع والشعور بالفراغ والضعف في العقيدة الوطنية والقومية بسبب مشكلات الاحزاب والحركات السياسية المختلفة والمنقسمة من دون وجود بوادر الاتفاق والاتحاد فيما بينها حتى في القضايا المصرية والهامة.
٢- الفشل والخيبة بعد الحصار الاقتصادي ومشكلة الرواتب والركود الاقتصادي وتوقف الاعمال والشركات الذي اوصل الكثيرين الى حالة اليأس والبحث عن أي محاولة للخلاص من الاوضاع الصعبة التي تزداد صعوبة في اوقات الصيف الملتهبة.

٣- قلة وانعدام الخدمات الاساسية التي هي واجبات الدولة والحكومة مثل الصحة والتعليم والماء والكهرباء ومشكلة السكن والفساد الكبير الذي اوجد الفروقات الكبيرة في المجتمع بين ناس يملكون كل شئ وناس لا يملكون أي شئ

٤- عدم الثقة بالوضع الموجود والرغبة بالهجرة الى الخارج او أي مكان يستطيع فيه الشباب او المواطن التعبير عن نفسه وطموحاته في بلد يظلم ابناؤه وشبابه عندما يتخرج كل عام الآلاف منهم من الجامعات والمعاهد من دون وجود أي خطة لتشغيلهم او تعيينهم او ايجاد مصادر تؤمن العيش الشريف لهم.

٥- قلة الوازع الديني والاخلاقي بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات التي تقدم كل ما يحدث في العالم وصعوبة تفريغ طاقات الشباب بشكل مشروع وبما يؤدي الى الاحتقان والغضب وفقدان الانضباط والرغبة بالرفض والتمرد على الاوضاع الموجودة.

ان انعدام العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع والشباب بشكل خاص اسباب تدفع الشباب الى عالم الاجرام والارهاب، وان المطلوب هو بحث ودراسة العمليات الارهابية وتحليل شخصيات القائمين بها من مختصين تربويين ونفسيين بحيث يقدموا التفسير العلمي والمنطقي لهذا التحول في السلوك لبعض الشباب الذين تحولوا الى عالم الارهاب وعدم الاكتفاء بالتحقيق القانوني والحكم القضائي الذي يحكم عليهم بقانون الارهاب.

إقليم البصرة ثانية وثالثة

*طالب عبدالعزيز

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٧/٣١

بمناسبة عودة الحديث عن إقليم البصرة وانقسام الآراء بشأنه، وجدنا أن البصريين يمتلكون الحق كله في إقامة محميتهم الخاصة، ضمن حدود الدولة العراقية أو خارجها. بعد تحطم الحلم، الذي قال به ريدير فسّر في كتابه المعنون (البصرة وحلم الجمهورية الخليجية) أو الدولة الفاشلة، بحسب ما في بعض سطور الكتاب. إذ يسخر البصريون قائلين: "أليس من المعيب أن تكون البحرين أو قطر دولة ولا نكون؟! في يأس واضح من الأداء السيء والإهمال المتعمد، الذي تعرضت له المدينة، منذ وجودها في التاريخ الى اليوم، هي التي كان يُعرف العراق كله بها.

أكثر ما يحرّض البصريين على إنعاش فكرة الإقليم هو شعورهم بان مدينتهم الخليجية، الغنية ظلت مهملة، متخلفة عن مثيلاتها الخليجيات، في الوقت الذي يغذي اقتصادها العراق بأكمله. هذا الشعور سيظل يغذي روح النزعة الانفصالية الى أمد بعيد، مالم يشعر البصري بحياته كاملة، يزيده ألاماً ما تحدّثه به كتب التاريخ، ففي ولاية داوود باشا يكتب متسلم البصرة كاظم آغا الى الوزير في بغداد كتاباً يخبره به بان ما قام به الشيخ جابر الصباح، من خدمة جلييلة الى الدولة العليّة (العثمانية) يستحق أن نهديه علماً أخضر وتعيين راتب سنوي قدره مئة وخمسين كارة من تمر البصرة (الكاره تساوي ٣٠٠٠ من بصري، ويساوي ٢٣١ طن) الراتب الذي استمر لغاية سنة ١٨٦٠ ميلادية، بدعوى أن الشيخ وجنوده يحمون مدن الدولة من هجمات عرب وبدو الصحراء، ومعلوم أن المبالغ هذه كانت تؤخذ من جهود وكد وعرق الفلاحين والمزارعين البصريين لتدفع الى هذا الشيخ وذاك الحاكم.

ويبدو أن سياسة بغداد والحكومة الفدرالية ما زالت تتعامل مع المدينة وسكانها بذات التوجه الى اليوم، فالبصرة التي تعتبر قوامه اقتصاد العراق، حيث تؤمن أكثر من ٩٠٪ من وجوده كدولة وكيان لم تزل مهملة، تعاني من أزمات لا حدود لها، يشقى سكانها من حرّ ورطوبة مناخها، ويكتوي سكانها عوزا وفقرا وحرمانا، وفي الوقت الذي يغذي وقودها محطات انتاج الطاقة ما زالت تعاني من سوء خدمة الكهرباء، وهي مستودع نفايات النفط مثلما هي مبرز مياه المحافظات العليا، حيث لا تنتظم شبكات الصرف الصحي في غالبية المدن، التي تقع على نهري دجلة والفرات بما يعني أنها مكب شبكات الصرف الصحي، وهكذا، تجتمع على أراضيها الاملاح والنفايات وفي سماواتها السنة اللهب والادخنة لتنتج أنواع الامراض والابوئة دون أن تأخذ من حقها ذاك شيئاً.

لا يأمن البصريون نوايا أعضاء المجلس، الذين صوتوا على الإقليم، ذلك لأنهم الجزء الفاعل، الذي ساهم بتدمير المدينة، طوال الـ ١٥ سنة الماضية، ولا يمكن أن يكونوا خارج معادلة الخراب، لذا، تنعدم درجة الثقة بكل الأحزاب التي تناوبت على كرسي المحافظة والمجلس معاً، فهم في أرقى احوالهم لم يكونوا أكثر من البراغي الصغيرة، غير الفاعلة، إن لم يكونوا التابعين الاذلاء لعرايبهم في ماكينه القرار ببغداد، ولن يكون حزب الدعوة أفضل حال من المجلس والتيار والفضيلة والعراقية وسواها، ففي قناعة البصريين أنهم، جميعا مشتركون في وصول المدينة الى ما هي عليه اليوم.

بقي أن نسأل السؤال التقليدي: يا ترى ما الحل؟ فنقول بان الحل في إقامة الإقليم، لكن ليس على أيدي هؤلاء، لأنهم المشكلة بعينها.

الصراع الاقليمي ومظاهرات الجنوب في العراق

*عدنان الحلفي

ايلاف: ٢٠١٨/٧/٣١

تظاهر المعدمون من سكان البصرة بالقرب من منابع النفط التي تنتج الملايين يومياً حفاة مرضى بجو مرتب يلهثون انفاسهم المتسارعة وسط شمس تموز القائضة التي لاترحم. المنظر بغاية التراجيديا وهم يفرون متوارين من رصاصات المليشيا الموجهة نحو اجسادهم النحيلة، دراما تصدير البترول والاموال المنقولة يومياً على ظهور سكان البصرة بعيداً عن صحراءهم الملتهبة حيث القصور الفارمة والحدائق الغناء في عواصم العالم المترف.

دخل الصراع الاقليمي ليشارك المتظاهرين همومهم، بالاضافة الى اهمية شركات النفط المنتجة يومياً كضمن لبيع العراق سلفاً أدركت دول متصارعة ان ساحة الجنوب العراقي والعراق بشكل عام الساحة الجديدة للتصفيات. فتية في مقبل العمر يبحثون عن اسباب الحياة ومكائن كبيرة عملاقة متصارعة متقاطعة المصالح لاتتقاتل بالمدافع بل تتقاذف بارواح هؤلاء الفتية. الولايات المتحدة أكبر المتصارعين لاتريد ايران ان تبيع النفط ولايران على الارض العراقية مايمكن استخدامه لكسب ورقة النفط.

حكومة العراق او النظام السياسي المصنع امريكياً في بغداد والتي تخلت عنه الولايات المتحدة فيما بعد أشبه بكلب الحراسة الغبي في القافلة المتجهة نحو المصالح الامريكية والتي تتواءم تلك المصالح مع مصالح دول المنطقة باستثناء ايران طبعاً. نظام المحاصصة او التوزيع النسبوي لثروة النفط في العراق نسي او تناسى الشعب العراقي، وعلى الرغم ان حكومة المحاصصة المنتهية ولايتها في بغداد اكثر من ثلثها رجالات ايران اعتمدوا على تمويل العراق بالماء والكهرباء من الجارة ايران بدل صناعة السدود او التعاقد مع شركات كبرى معروفة لتزويد العراق بالكهرباء. جاء دور استخدام هذه الورقة ايرانياً فنفذت قطع الكهرباء وروافد شط العرب ونهر دجلة من الاراضي الايرانية مع توقيت تركيا بتشغيل اكبر سد لديها على نهر دجلة سد اليسو، ولا نضع اللوم في هذه الحالة على ايران وتركيا فكل منهما لها مشاريعها الاستراتيجية في تطورها الاروائي والزراعي وهي غيرمسؤولة عن حكومة بغداد الغبية التي تركت بلدها من غير مشاريع تنموية في الماء والكهرباء وهدرت ميزانية الدولة في صفقات الفساد وامتيازات البرلمان والوزراء.

ثار سكان الجنوب بعد ان وجدوا بيوتهم بلا ماء ولا كهرباء ودخلت المظاهرات بعشرتها الثانية وهددوا بتعطيل صادرات البترول ورفعوا سقف المطالب الى تغيير النظام السياسي في بغداد وطرد المليشيات والاحزاب المؤيدة للحكومة من المدن والغاء الدستور الذي صيغ بتوزيع نسب الثروة على قنات معينة من زعماء الطوائف في العراق.

مثلما تطرح اجندات للدول المتصارعة اصحاب المصالح الكبرى لعل سكان الجنوب يدركون حجمهم وسط الماكنات المتصارعة فهم :- اولاً يسكنون على ارض عائمة على بحر من البترول الذي يشكل مادة اساسية في الصراع وهم قادرون على تعطيل صادرات النفط في اي وقت اذا لم يستجاب لمصالحهموتنفذ مطالبهم. ثانياً موقع مدينة البصرة والعمارة والسماوة يعد موقع استراتيجي كساحة للصراع بين الدول اصحاب المصلحة فايران تقاتل لتضع هذه المناطق خاضعة لسيطرتها عبر مليشيات وشخصيات واحزاب لاتبخل ايران بدعمها مادياً، استخباراتياً

واستراتيجياً لتكون القوة الايرانية مبسطة اليد على مصادر البترول وقريبة من حدود المملكة العربية السعودية والكويت، هذه المدن بالنسبة لايران مواقع مثالية لبسط الهيمنة واضعاف الوجود الامريكي الخجول اصلاً فيها نتيجة لرفضهم من قبل جماعة مقتدى الصدر. اما الان وبعد حركة الاحتجاجات القوية في الجنوب قلب سكان الجنوب الطاولة على التواجد الايراني المتمثلة بالملشيا والاحزاب المؤيدة لايران وبما ان تلك الاحزاب والمليشيات شاركت بقمع الاحتجاج وتورطت بدم العراقيين العزل توضحت الصورة تماماً لدى ابن الجنوب بان هؤلاء عبارة عن بنادق مؤجرة تعمل ضد مصالح المدنيين العراقيين وسبق ان ذكرنا في مقال سابق على صفحات ايلاف ان هذه المليشيات والاحزاب هي شريك حقيقي في الفساد ولها نسب كبيرة من المشاريع واستخراج البترول والاتاوات التي تفرضها على الحكومة وعلى الشركات المستثمرة في الجنوب، فمن الطبيعي جداً ان تقف ضد الاحتجاجات التي رفعت سقف مطالبها الى التخلص من هذه المليشيا والاحزاب والنظام السياسي بشكل شامل.

البصريون يطالبون باقليم اداري مستقل يضاف الى مطالبهم تغيير النظام السياسي في بغداد وكنتيجة لهذا التغيير ستفقد هذه الاحزاب والمليشيات والشخصيات المتنفذة السلطة والنفوذ. وسط احتجاجات الجنوب ربما لا تجد ايران وسيلة لانقاذ تواجدها قرب منافذ البترول العراقية، لكن الامريكان سيكونوا امام خيارات صعبة بالتخلي عن نظام المحاصصة الذي يضعف دولة مثل العراق بعد ان جعلها النظام السياسي الحالي فراجل ستيت او دولة هشة ربما تغيير هذا النظام لنظام مركزي رئاسي كما ينادي به سكان الجنوب سيعيد العراق الى مركزيته في المنطقة ويعود لاعباً يؤثر بالسياسة الاقليمية تأثيراً لا تحبه كثير من دولها وهو امر شبه مستبعد على ضوء مايجري.

الورقة بيد سكان الجنوب

الورقة الان بيد سكان الجنوب للسيطرة و توجيه الصراع الدائر وكل الذي يهم في اللعبة هو انسلاخ البصرة عن بغداد على الاقل ادارياً لان عودة مركزية العراق والغاء العملية السياسية تحتاج ثورة عارمة من شمال العراق الى جنوبه والضغط لتشكيل حكومة انقاذ يصعب التكهن (بمابعدياتها) او في اقل التقادير يقوم احد قادة الجيش بالتصدي لخطف زمام المبادرة خلال هذه الفترة التي تعتبر حكومة بغداد ضعيفة ومنتهية ولايتها والحكومة القادمة ستؤسس على انتخابات مزورة، تصارع ايران والولايات المتحدة لتشكيل الكتلة الاكبر الموالية لكل منهما، لكن وسط هذا الرفض الشعبي العارم لامستقبل امام اي حكومة مركزية قادمة لفقدان الثقة وتجاوز حاجز الخوف مع تلك الحياة البائسة.

عودة الى ورقة الجنوب، التظاهرات وانسلاخ البصرة وطرد المليشيات يشكل حلاً ببارقة امل لابعاد مناطق الجنوب عن الصراع الدولي ومساعدة الناس هناك لاصلاح مصادر المياه والكهرباء ودعم الصحة والتعليم واعادة تشغيل المشاريع واستثمار اموال البترول محلياً.. انهيار مناطق الجنوب في البصرة خصوصاً التي يصل سكانها الى مايقارب ٣ مليون نسمة او تفشي الامراض والكوارث وحدوث نزوح جماعي نتيجة لفقدان اساسيات الحياة لا سمح الله سيؤثر سلباً ليس على العراق فحسب بل على دول الخليج ايضاً، الامر ليس بيسير وان كانت الورقة بيد سكان الجنوب لكنهم شعب اعزل تقف ضده الحكومة والمليشيات، اصرارهم على التظاهر والتمسك باهدافهم يجعلنا ننتظر احداث ربما اكبر من الجارية في المنطقة.

التظاهرات الشعبية بين الحقوق والحلول العاقلة

*علي حسن الفواز

صحيفة (الصباح) الحكومية : ٢٠١٨/٧/٢١

كشفت التظاهرات الواسعة التي انطلقت في عديد المدن العراقية في الوسط والجنوب عن وجود مشكلات حقيقية، وعن معطيات لمظاهر سوء التخطيط، على المستوى التنظيمي، وعلى المستوى الخدماتي، وبقطع النظر عن اندساس بعض اصحاب النوايا، والمرتبطين بأجندات معينة، فإن الواقع العراقي يؤكد واقعية هذه المشكلات وضعف وراثثة المسؤوليات السياسية والادارية والتخطيطية في هذه المدن، فالخدمات العامة مثل الصحة والكهرباء والماء والعمل ترتبط مباشرة بالتخطيط، وبمعرفة الحاجة الى مثل هذه الخدمات، والتعاطي معها ضمن الخطط والبرامج والمشاريع السنوية أو التدبّرية..

إن ما يجري في هذه المحافظات، يعكس مدى اللامهنية التي تُدار بها مؤسساتها الخدمية، وعدم أهلية أغلب المسؤولين عليها، فضلا عن مايشوبها من مظاهر مرعبة للفساد والاهمال والعشوائية، وهي أمور تتطلب الجدية والمسؤوليات الوطنية والتخطيطية، وبعبكسه فإن تضخم مثل هذه المشكلات، وتحولها الى احتجاجات عنفية، والى عصيانات قد تقود البلد ومدنه الى المجهول، لاسيما وأن هناك كثيرا من العوامل الداخلية والاقليمية، وحتى الدولية لها مصالح في تصاعد مثل هذه الاحتجاجات والتظاهرات..

الحديث عن الجانب الدستوري والحقوقى للتظاهرات الشعبية لايعفي ضرورة الوقوف على أسبابها، والتعرّف على طبيعة هذه المشكلات، والعمل على منع تراكمها وعدم معالجتها، لاسيما وأن مشكلات مثل الكهرباء والماء والبلديات والصحة ليست جديدة، ولم تشهد اجراءات حقيقية لمعالجتها، رغم الاموال الكبيرة التي صرفت من أجلها..

الفساد بوصفه مشكلةً وطنية..

علاقة الفشل الاداري بالفساد هو الحقيقي لطبيعة هذه المشكلات وتضخمها، فالفساد لايعني بالضرورة هو السرقة العلنية أو السرية للمال العام، بل يعني كثيرا عدم وجود الكفاءات والخبرات في ادارة الملفات الخدماتية في عديد المحافظات العراقية، فضلا عن غياب التخطيط السنوي والتخطيط الخمسي وغيرهما من البرامج التخطيطية، وربط ذلك بالجدوى، والانجاز، والسقوف الزمنية لانجاز المشاريع المخطط لها..

غياب هذه المعطيات يعني اللجوء الى المعالجات العشوائية، والى الحلول المُلَفقة، والتي ستكون مجالا مفتوحا لمزيد من الفساد، ولتردي الخدمات والبرامج، وهو مابات واضحا بسبب تراكم هذه المشكلات، مع غياب اية اجراءات حقيقية لمعرفة خصوصية هذه المحافظة أو تلك، لا سيما تلك المحافظات التي تزخر بطاقات بشرية، وبمؤسسات حقيقية، والتي كان لحضورها دور فاعل في التنميات الوطنية، ففي مدينة

البصرة هناك عديد من المصانع الكبرى مثل البتروكيميايات، والسمنت والورق والسكر وغيرها، والتي كان يعمل فيها أكثر من مئة عامل وموظف وبمستويات متعددة، وأن عطالة هذه المصانع مقابل تضخيم الاستيرادات العشوائية يثير كثيرا من الاسئلة عن طبيعة الجهات التي تقف وراء ذلك، وضرورة العمل على معالجة هذا الواقع من خلال اجراء المسوح والدراسات العملية والعلمية والتي يمكن أن تُعيد الحياة اليها، وأن تُسهم في التخفيف من عبء البطالة، ومن تضخم الاستيراد غير الضروري، وباتجاه دعم برامج التنمية في المحافظة.

وهذا مايمكن تعميمه على محافظات أخرى تملك مجالات عملياتية يمكن أن يُعاد النظر فيها، والتعاطي معها كحقائق تتطلب ارادات سياسية واقتصادية، والى تخطيط واقعي يمكن أن يُعزز مسار الصناعات الوطنية وحضورها، وقطع يد الفساد والفاستدين ممن وجدوا في عشوائيات الاستيراد العبثي مجالا لتعطيل التنمية الوطنية وقطاعاتها الاقتصادية العامة والخاصة، فضلا عن تضخيم البطالة، وتوطين الازمات والمشكلات في الحياة العراقية..

الحلول العاقلة

النظر الى التظاهرات بعين عاقلة سيُفضي بالضرورة الى حلول عاقلة، فتردي الخدمات في هذه المحافظات واضح للعيان، وهو يتطلب اجراءات تستند الى التخطيط، وليس الى خيار سد الذرائع، حتى لا تتكرر ذات المشكلات في العام القادم، والتعاطي مع الجانب الحقوقي والدستوري للمتظاهرين بمواقف مسؤولة، تقوم على حماية المال العام وعلى المتظاهرين، وتأطير هذه العلاقة في سياقات الديمقراطية، حتى تتكرس هذه الديمقراطية من جانب، مقابل كشف الذين يعمدون الى الاضرار بها، وبالمال الوطني وتشويه هذه الحقوق والاستحقاقات التي تحتاجها المدن العراقية عموما..

إنّ العمل على تبني الاستراتيجيات الوطنية والخطط القابلة للتنفيذ هو الخيار العملي، وهو التوجّه الذي ينبغي أن نؤسس عليه رهاناتنا الوطنية، وأن تتم اعادة النظر، وعلى وفق اسس مهنية وقانونية بعمل مجالس المحافظات، فهي مؤسسات مترهلة من جانب، وذات طابع حزبي وتفتقد للمهنية بشكل عام من جانب آخر، فضلا عن العمل على تأطير عمل وانجاز المشاريع الكبرى في المحافظات بسقوف زمنية، ومن جهات معروفة وبعيدة عن لعبة المزايدات التي تكرست للاسف في الخدماتي، والتنسيق الفاعل والاشراف العملي من قبل جهات برلمانية متخصصة، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في ذلك، وأن يتم الاعلان عن هذه المشاريع في وسائل الاعلام لكي تكون واضحة ومعروفة، وخاضعة لرقابة الرأي العام الذي يحتاج مثل هذه المشاريع في التقليل من معاناته والحد من مشكلاته التي تضخمت وصارت عبئا وطنيا ضاغطا..

الربع الثالث أغسطس 2018

نجاح الدولة والحكومة رهن بوحدة ونجاح فلسفتها ونظمها ومناهجها

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/٤

يتطلب الاصلاح والتغيير وقفة جادة، والاستفادة من مختلف الخبرات والاختصاصات، ومن تجاربنا الماضية السلبية والايجابية، مع الاشارة الى ان ليس كل ما هو موجود سيء ويجب تغييره.. وليس كل ما موجود لدى الدول الاخر جيد، ويجب الاقتداء به.. وان يتم الاصلاح والتغيير بروح عملية ووثابة ومبادرة، وليس بالمنطق المتداول، القائل اذا أُريد تعطيل اية فكرة ومشروع، فاقترح لجنة لدراسة الامر!! سيرتبط الموضوع بحسن تطبيق الدستور والقوانين وارساء نظام داخلي متكامل وصحيح لمجلس الوزراء وبقية المؤسسات.. وسيرتبط ايضا بتوفير الادوات اللازمة لتطبيق المنهاج الحكومي الذي بموجبه تحصل الحكومة على ثقة مجلس النواب.

١- ان إعادة هيكلة الوزارات وبقية المؤسسات لا يعتمد على تقليل الوزارات او زيادتها.. بل يعتمد على ظروف كل بلد وكل مرحلة.. فقد يحتاج البلد لعدد كبير من الوزارات، او بالعكس.. وبقينا اننا اليوم بحاجة الى ادارة فاعلة تستطيع انجاز المهام ولا تعرقل المؤسسات بعضها البعض الاخر..

اضافة الى ان زيادة عدد الوزارات لدينا لم يكن سببه الحاجة والرشد، بل المحاصصة ولارضاء القوى والشخصيات ولاسباب سياسية وليست ادارية وخدمية واقتصادية. كما ان دمج الوزارات لا معنى له، إن لم ينجح في تحريك ايجابيات كل مؤسسة ومنع انتقال السلبيات للوضع الجديد. فلا بد من الاطمئنان ان تخطيط السياسات وتنفيذ القرارات سيتم بانسجام ومقبولية من جميع اركان المؤسسة الجديدة، لا ان نزرع الفوضى، ويتولد صراع وتكتلات بين هذه التشكيلة وتلك استمراراً لولاءاتها وانماط عملها القديمة.

٢- لا بد من التخلي عن النهج السائد وهو كثرة الاجتهادات والتجريبية في العمل على حساب القوانين ودولة القانون. فلا بد من امضاء القانون اساساً، والالتزام به، حتى وان اختلفنا حوله، ليكون حجة على الجميع خارج التفسيرات الشخصية او الاجراءات الفردية الاستثنائية.. وعلى ضوء التنفيذ يمكن الاجتهاد لتصحيح المسارات وازالة كل العراقيل والشوائب.

وإلا سندخل البلاد في الفوضى.. وسيصعب محاسبة المسؤولين. فالمسؤول الذي يلتزم بالقانون، وينفذ ما يلزمه به القانون، سيحمي نفسه من جهة، ومن جهة أخرى سيسهل محاسبته ومساءلته وفق احكام ونصوص قانونية، وليس افتراضات واجتهادات او تقولات لا حكم او سلطة شرعية لها.

٣- ان وجود منهاج واضح للعمل.. ومهام محددة ومعرفّة بشكل كامل رقمياً ونوعياً ومن حيث التوقيتات.. وتطبيق القوانين والتعليمات سيوفر معيارية كاملة للحكم على الكفاءات سواء من حيث اختيار المسؤولين، او من حيث مكافأة الكفوئين ومحاسبة المقصرين.

ولا بد من ربط الموقع والشخص بمعايير واضحة للفاعلية والانتاجية ورشد التطبيقات والارتباط بمصالح البلاد وبالجمهور ومصالحه الاساسية. فلا احد سيختلف من سيفوز بسباق رياضي لان معايير الفوز واضحة، لذلك عندما نختلف اليوم في تقييم الاعمال والمشاريع والاشخاص فلاننا لم نعرّف ابتداءً معايير النجاح والفشل للشخص او المشروع او الوزارة، الخ.. او لان التعاريف كثرت واصبح لكل منا تعريفه الخاص. وهذا خلل كبير.

٤- ان تمتلك الوزارات والدوائر والمجتمع فلسفة وهدفية نهائية مشتركة.. ورغم كل ما يقال - حقاً او باطلاً- عن الدستور وثغراته، لكننا لا نمتلك إحالة اعلى تستبطن إرادة الامة لتعريف الرؤية التكوينية للبلاد وحقوق المواطنين، وحدود وصلاحيات السلطات، وطبيعة الرؤية الاقتصادية، وتوجهات علاقات العراق بجواره وبالعالم.

فلا بد من الالتزام بنص وروح الدستور لتوحيد تشريعاتنا وسياساتنا، ورفض ما يخالفها.. لا ان يتصرف الجيل القديم وفق ما تعلموه من احكام عندما كانوا في ظل نظام دكتاتوري، ولا ان يتصرف من تربي على ثقافة الخارج او معاشته متأثراً بالتجربة الايرانية او التركية او الخليجية او الفرنسية او الامريكية او البريطانية او غيرها.

فلاستفادة شيء، والتقليد الاعمى شيء آخر.. ولا ان يفرض قناعاته من يؤمن بالمركزية الشديدة، او بتقسيم العراق، وهلمجرا.

فما اسسه الدستور - او تؤسسه اية وثيقة جديدة تتفق عليها المكونات والشعب باغلبيته الساحقة- يجب ان يصبح حاكماً لتنظيم منهاج مشترك، وإرادة واحدة، ولرد اي اختلاف او خلاف يقود لتشويش الرؤى والمسارات.

كيف ستؤثر الاحتجاجات في العراق على عملية تشكيل الحكومة في البلاد؟

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/٨/٤

ريناد منصور - باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس:

شهدت الانتخابات العراقية التي جرت خلال الصيف الفائت أدنى نسبة مشاركة منذ الغزو الأمريكي للبلاد في العام ٢٠٠٣. وخلال عملية تشكيل الحكومة اللاحقة، عمدت الأطراف الفاعلة عينها إلى تقسيم السلطة في ما بينها، بيد أن هذه العملية لم تصب في صالح المواطنين. وعليه، لا يزال العديد من العراقيين مصابين بخيبة الأمل، فهم لا يعتقدون أن وجود الطبقة السياسية نفسها في النظام السياسي عينه يمكن أن يحدث تغييراً حقيقياً.

نزل سكان البصرة والمحافظات الجنوبية إلى الشارع للاحتجاج على غياب فرص العمل، وانقطاع الكهرباء، وشح المياه، وهذه مشاكل تزداد وطأتها بشكل خاص خلال أشهر الصيف الحارة. لكن هذه الحركة الاحتجاجية المستمرة منذ سنوات عدة لا تريد استبدال القادة، بل تغيير نظام تقاسم السلطة المستند إلى المحاصصة الإثنية والطائفية. في هذا الإطار، قد تضم عملية تشكيل الحكومة مسؤولين جديداً لمحاولة تهدئة المحتجين، لكن المشكلة بالنسبة إلى معظم العراقيين تكمن في الطبقة والنظام السياسيين اللذين عجزا عن حكم البلاد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويرى العديد من العراقيين أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يحدث من خلال عملية تشكيل الحكومة أو عبر مؤسسات الدولة الحالية، ما يسلب الضوء على أن الشرح بين الحكام والمحكومين سيبقى قائماً.

مارتن شولوف - مراسل صحيفة الغارديان في الشرق الأوسط:

ليست هذه المرة الأولى التي يشهد فيها العراق احتجاجات، لكن ما حدث في الآونة الأخيرة لا مثيل له. فمُنذ أكثر من شهر، اندلعت في أجزاء كبيرة من جنوب البلاد ووسطها حركات احتجاجية ضدّ دولة مشلولة لاتزال طبقتها السياسية العقيمة عاجزة عن تحقيق أي إنجاز يُذكر. ولا تلوح في الأفق مؤشرات على تشكيل حكومة في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في أوائل أيار/مايو. في غضون ذلك، تتنافس مصالح كثيرة، مُستفيدة من "شرعية" العملية السياسية، على تقاسم الغنائم في بلد يُعتبر غنياً نسبياً في مرحلة ما بعد الحرب، على الرغم من معاناته عقوداً من الحروب وحركات التمرد.

لقد قدّم رئيس الوزراء حيدر العبادي عدداً من التنازلات، وقام بتعهدات مالية، وزار جنوب البلاد الذي يشهد انقطاعاً متكرراً للكهرباء وموجة حرّ شديدة للاستماع إلى مطالب السكان، إلا أنه لم ينجح في كسب ثقتهم. فالخدمات لاتزال في حالة يرثى لها، ويتطلب إصلاحها دعماً من دولة تعمل على قدم وساق، وهذا ما لا يستطيع توفيره نظام سياسي متعثر إلا في بعض الأحيان فحسب. ولم يتضح بعد إذا ما سيتمكن أي من مرشحي القيادة الحالية من تخفيف وطأة التطلّعات الحقيقية الناجمة عن الفساد المستشري في كل مستويات الحكم.

عقب الانتخابات الأخيرة التي شهدتها البلاد في العام ٢٠١٠، دامت المساومات الرامية إلى تشكيل حكومة تسعة أشهر، وكانت الأوضاع آنذاك أفضل مما هي عليه اليوم. أما هذه المرة، فالشارع العراقي المُلتهب هو الذي يُخضع قاداته للمحاسبة والمساءلة بعيداً عن صناديق الاقتراع. وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحسين وضع الكهرباء وحالة الطرقات، إلا أنه لن يفضي إلى تشكيل حكومة في المستقبل المنظور.

مراكز الحكم في العراق ثلاثة هي: رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والوزراء الذين يتسلمون وزارات "سيادية" أو "خدمانية"، وفقاً للتصنيف المحلي. وفي هذا السياق، تعني الوزارات السيادية والوزارات الخدمانية على التوالي الوزارات القوية والوزارات الأقل قوة. ستؤثر الاحتجاجات الراهنة في تسمية رئيس الوزراء المقبل ووزراء الحقائق الخدمانية. ولتلبية مطالب المحتجين، سيتم على الأرجح تعيين وزراء من التكنوقراط في الوزارات الخدمانية، كي يساعدوا في توفير خدمات أساسية مثل الكهرباء والماء والرعاية الصحية والتخطيط والنقل. أما الوزارات السيادية، فمن المستبعد أن يُعهد بها إلى وزراء تكنوقراط، بل ستشدد الأحزاب السياسية التي ستشكل الحكومة العراقية المقبلة على تعيين شخصيات حزبية بارزة على رأس الوزارات السيادية، يتم اختيارهم على أساس المحسوبية السياسية، وليس على أساس الكفاءة. لذا، قد لا ترضي هذه الإصلاحات الجزئية بالكامل المحتجين الذين يطالبون بإصلاحات حقيقية وملموسة.

كذلك، أصدرت المرجعية الشيعية الأعلى في ٢٧ تموز/يوليو بياناً ردّد صدى الاحتجاجات التي عمّت المحافظات الجنوبية ذات الغالبية الشيعية وبغداد، إذ دعت فيه الأحزاب السياسية إلى تشكيل حكومة في أقرب وقت ممكن بقيادة رئيس وزراء "يكون حازماً وقوياً ويتسم بالشجاعة الكافية في مكافحة الفساد". وقد تمّ توجيه انتقادات إلى رئيس الوزراء حيدر العبادي لعدم اتخاذه خطوات كافية لمحاربة الفساد خلال السنوات الأربع الماضية. وفي الوقت نفسه، كشفت الحملة العنيفة التي تشنها حكومته على المحتجين عن انقطاع التواصل بين الشعب والطبقة السياسية. وبالتالي، تُعتبر فرصه للفوز بولاية جديدة، على ضوء مطالب المحتجين، ضئيلة.

حارث حسن - باحث أول غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت:

حتى الآن، أفضت الاحتجاجات في محافظات العراق الجنوبية إلى إبطاء عملية تشكيل الحكومة التي كانت تتعثر أصلاً بسبب الطعون الكثيرة بسلامة العملية الانتخابية وقرار البرلمان إعادة إحصاء الأصوات بطريقة العدّ اليدوي. ومؤخراً، برز متغير جديد تمثل بإعلان السيستاني دعماً أكثر صراحة لمطالب المحتجين وتوجيهه تحذيراً غير مسبوق للطبقة السياسية من عواقب فشلها في الإسراع بتشكيل حكومة جديدة لا تقوم على المحاصصة الحزبية، واتخاذ إجراءات جديّة لمكافحة الفساد وتحسين الخدمات. وقد سلط موقف السيستاني هذا مزيداً من الضغط على الجماعات الشيعية المهيمنة التي تدعي على الدوام أنها تمثل لتوجيهات المرجع الشيعي الأعلى. مع ذلك، فإن قدرة تلك الجماعات على تنفيذ مطالب السيستاني والمحتجين تظل في موضع الشك، على الأقل لأن القوى السنيّة والكردية ستقاوم أي تغيير في ترتيبات تشكيل الحكومة يجردّها من الحصص التي تطالب بها.

مع ذلك ونظراً إلى موقف السيستاني المستجد، وفي حال تواصل الاحتجاجات وارتفاع زخمها، قد تضطر الطبقة السياسية المهيمنة إلى القبول بتشكيل حكومة تتألف من التكنوقراط المستقلين أو حكومة إنقاذ وطني. ثانياً، في حال تراجع زخم الاحتجاج، كما حدث في العام ٢٠٠٦، ليس من المتوقع أن يجري تغيير جوهر في طريقة تشكيل الحكومة وسياسة توزيع الغنائم بين القوى المهيمنة، وإن كانت تلك القوى ستستخدم تسميات جديدة وشعارات إصلاحية غير جديّة لتزكيته، بما في ذلك الادعاء بأنها حكومة تكنوقراط أو مستقلين، بينما تحافظ الأحزاب الكبيرة على هيمنتها في الظل. إن الاحتجاجات الأخيرة كانت من القوة بحيث أرغمت الطبقة السياسية على التريث في مسارها نحو تشكيل الحكومة، لكنها ليست قوية ومؤثرة بما يكفي لتفرز خريطة إصلاح واضحة. وما لم تستشعر الطبقة السياسية المهيمنة بتهديد حقيقي من الحركة الاحتجاجية، فإنها لن تُقدم سوى على تنازلات شكلية ومؤقتة.

شنكال.. الجرح النازف حتى الان

*دارا مراد

٢٠١٨/٨/٥ : xeber24.net

قليل من الشعب الايزيدي في منطقة شنكال كان يدرك حجم الخطر الذي يقترب من شنكال قبل ٣ تموز ٢٠١٤ ، هؤلاء القلة من المسنين او ممن سمع القصص المروعة عن الفرمانات الاثنتين والسبعين التي تعرض لها الشعب الايزيدي خلال التاريخ المضطرب للمنطقة التي تحيط بتواجدهم ، لم تستمع الحكومة العراقية التي انهارت ثاني اكبر مدنها في يوم واحد امام التنظيم الذي عرف عن نفسه بالرعب و القتل والتنكيل ، باوامر صدرت له من الرئيس المالكي الذي كان يشغل رئيس الحكومة العراقية ، بانسحاب نحو اكثر من ١٢ فيلق من حماية منطقة الموصل ، بعد ان خلعوا بدلاتهم العسكرية وتركوا سكناتهم ، والاحزاب العراقية كانت تتصارع على المغام الحكومية وهي تخوض جدالا فيما بينها ، وتتبادل الاتهامات والطعون بالوطنية .

لم تكن حكومة اقليم كردستان جادة في الاستماع لصيحات الاستغاثة من الشخصيات الايزيدية التي طالبتها بارسال المزيد من القوات الى شنكال ، والذين كانوا يعتقدون بان حراس مقرات الاحزاب الكردية المتواجدة في الاقليم لن تستطيع حماية شنكال ولان الحزبين الرئيسيين في الاقليم ، كانوا ايضا من ضمن "لعبة" تبادل الاتهامات مع الاحزاب العراقية . وحتى بعد ان امتد التنظيم وحوط منطقة شنكال ، كان الاقليم ملتزما بمؤامرة اكبر من تامين الحماية للايزيديين .

حتى اجتاح مسلحوا التنظيم مدينة شنكال في الـ ٣ من أغسطس / آب ٢٠١٤ وارتكبوا إبادة جماعية بحق الكرد الإيزيديين، شملت كل أنواع الجرائم من قتل وتهجير واختطاف، صنفتها الأمم المتحدة كجرائم ضد الإنسانية . يروي احد الشبان الذين التقيت بهم في مقر قيادة قوات شنكال ، تفاصيل ليلة اجتاح شنكال ، الذي اسماها " ليلة القيامة " : في ليلة الثاني من اب قصف مسلحوا التنظيم الذين وصلوا الى اطراف المدينة ، بالرشاشات المتوسطة وقذائف الهاون ، عند الساعة ١٢ ليلا فطلب منهم قوات البشمركة التزام بيوتهم ، وانهم سيدافعون عن المدينة ، ويتابع شرفان الذي شارك في جميع المعارك ضد التنظيم في منطقة شنكال – وفي الرابعة فجر دخل التنظيم المدينة بعد فرار قوات البشمركة الذين لم يطلقوا طلقة واحدة ضد التنظيم ، بعملية تخاذل يعتبر استكمالاً للمؤامرة التي جرت في الموصل ، لن انقل ما رواه لي شرفان لان كما اسماها " بيوم القيامة " يوم ٣ اب الذي ارتكبت فيه فظائع يندي لها جبين الانسانية والمجتمع الدولي الذي لم يتحرك لنجدة لانقاذ نحو ٧٠٠ الف يزيدي كانوا عالقين في جبل شنكال مهديين بالفناء عطشا في الجبل الذي يخلوا من اي منهل للماء .

ارسلت قيادة وحدات حماية الشعب على وجه السرعة ثلاثة كتائب من قواتها ، التي تمكنت بعد نضال بطولي من ايقاف تمدد التنظيم شرق وغرب الجبل ، وصعدت القوة الثالثة الجبل لتفتح ممرا لنقل جميع العالقين الى مناطق روج افا ، بعملية تاريخية لن ينساها الشعب الايزيدي .

لا يمكن احصاء عدد الذين قتلوا و المختطفين فما يزال مصير الالاف من النساء والاطفال مجهولا بالرغم من عودة عدد منهم بعد تحريرهم من المناطق التي جرى تخليصها من سيطرة التنظيم ، الا انه ما تعرض له الايزيديين من جريمة و ابادة ، مازالت قائمة فعشرات القرى لم يعودوا اليها سكانها ، والمدينة مهدمة ، لم تبادر اية جهة ومن ضمنها حكومة الاقليم والحكومة العراقية و الدول الأعضاء في التحالف ضد داعش، والمجتمع الدولي عموماً ، الى إعادة إعمار منطقة سنجار وتحسين أوضاع أبناء تلك المنطقة، التي زادت عمليات الإبادة الجماعية وإفراقاتها وسوء الأحوال المعيشية الصعبة، من صعوبة حياتهم وعودة الالاف الى مناطقهم ، ان إعادة إعمار سنجار وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها، مهمة مشتركة وشاملة ومتعددة الجوانب.

على أمريكا ألا تتخلى عن العراق مرة أخرى

ناشيونال إنترست: ٢٠١٨/٨/٥

دعا الكاتب الأمريكي شون ماك جيفين إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لعدم التخلي عن العراق مرة أخرى، وأن تشارك بقوة في العملية الديمقراطية في بغداد وتشكيل الحكومة الجديدة“ إذا كانت تريد فعلاً أن تتجنب عدم الاستقرار في العراق”.

وقال جيفين في مقال بمجلة ناشيونال إنترست الأمريكية: إن “سياسة واشنطن تجاه العراق ركزت بشكل ضيق على تجنب الهزيمة، وهذه وجهة نظر قاصرة”.

وأضاف أن “انشغال صانعي السياسة في أمريكا بالقمة التي عُقدت بين ترامب وزعيم كوريا الشمالية، وقمة حلف الناتو، أدى إلى تحويل الاهتمام عن الانتخابات العراقية التي جرت في الثاني عشر من مايو الماضي، والجهود المتواصلة هناك من أجل تشكيل الحكومة الجديدة”.

ويعتقد الكاتب أن الانتخابات الأخيرة تمثل فرصة لمشاركة الولايات المتحدة في تشكيل الحكومة الجديدة، معتبراً أن ذلك “يضمن لواشنطن الإسهام في تحقيق ثلاثة أمور هامة” وهي: هزيمة داعش، ومكافحة النفوذ الإيراني الإقليمي، والحد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط”.

ويتابع الكاتب: “في أعقاب الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، بدأت حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بتجسير مؤسسات الدولة العراقية لصالح الشيعة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قوات الأمن العراقية”.

واستطرد يقول: “ففي عام ٢٠١٠، كانت نسبة الشيعة في تلك القوات تقدر بنحو ٥٥٪، لكن العدد ارتفع إلى ٩٥٪ بحلول عام ٢٠١٤”.

وأضاف: “بعد ذلك، استغل تنظيم داعش التوترات الطائفية التي خلفها المالكي“ فحصل على دعم محلي أسهم كثيراً في صعود التنظيم، مع العلم أن الولايات المتحدة هي التي أيدت المالكي في الوصول إلى منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٦”.

وقال: “ومن ثم، فإنها أسهمت من غير قصد، في تدهور الأوضاع بالعراق، ومن هنا يجب على المسؤولين الأمريكيين أن يكونوا أكثر استراتيجية في اختيارهم للمرشحين”.

وذكر شون ماك جيفين أن “المشكلة اليوم تكمن في أن عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة تمضي قدماً“ وهو ما سيؤثر على مستقبل الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق، وتحديدًا في المجال العسكري والأمني”.

وعليه، يرى جيفين أن “أي حكومة مستقبلية ترفض التعاون العسكري مع أمريكا يمكن أن تهدد المكاسب التي تحققت بعد طرد داعش من العراق، وهي المكاسب التي ما كان لها أن تتحقق دون مساعدة خارجية للقوات العراقية”.

ويعتقد الكاتب أن “إيران زادت من مكانتها في المنطقة من خلال بناء علاقات وثيقة مع بعض كبار المسؤولين العراقيين، والمليشيات العراقية التي تقاوم داعش”.

وقال: إن “العراق من وجهة نظر إيران حليف مهم، خاصة مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي“ ومن ثم فإنه من المرجح أن يصبح العراق أكثر أهمية لإيران“ لكونه سيكون معبراً للوصول إلى الأسواق والطرق التجارية”.

ويتطرق الكاتب الأمريكي إلى الانتخابات التي جرت في العراق مؤخراً، وحلّ تيار سائرون، أولاً، بعدد المقاعد التي حصل عليها، وهذا التيار تابع لمقتدى الصدر، وهو بحسب جيفين “رجل دين شيعي راديكالي، لديه مليشيا مسلحة شاركت في عمليات ضد القوات الأمريكية بالعراق، فضلاً عن أن تلك المليشيات ارتكبت فظائع بحق أهل السنة”.

واستطرد يقول: “ورغم أن الصدر كان يعمل طيلة سنوات على أنه حليف قوي لإيران، فإنه دخل الانتخابات الأخيرة بوصفه عربياً يعارض النفوذ الإيراني والأمريكي في العراق. ليس هذا فحسب“ بل إن الصدر تواصل مع السعودية والإمارات قبل الانتخابات في إطار مساعٍ أجراها لتخفيف التوتر بالمنطقة”.

وأضاف: “ومن هنا، وبسبب تقلبات (الصدر) المتواصلة، فإنه لا يبدو خياراً أمريكياً للمرحلة المقبلة. في المقابل، فإن بعض المحللين يعتقدون أن الصدر يمكن أن يكون خياراً أفضل من الخيار الثاني، وهو تيار الفتح الذي حلّ ثانياً في الانتخابات، وهو يضم مليشيات، أغلبها تدين بالولاء لإيران”.

وأخيراً، يرى الكاتب أن “على الولايات المتحدة أن تعمل بقوة من أجل الإسهام في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة“ إذا كانت فعلاً تريد أن تحافظ على مكاسبها التي تحققت في الحرب على داعش، وأيضاً تقليص النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة”.

ذكرى غزو الكويت: دروس مستمرة!

*حسين شبكشي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٨/٥

مرت منذ أيام قليلة ذكرى غزو العراق للكويت، تلك الحادثة الدموية الغادرة التي غيرت وجه المنطقة للأبد، وخرجت أصوات من العراق تطالب بضرورة تسمية ما حدث بأنه غزو «صدامي» للكويت نسبة للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وليس نسبة للعراق. وهذا طبعاً تزييف للحقيقة، فقبل صدام حسين كان هناك من يطالب بضم الكويت للعراق، وبعد صدام حسين هناك من له المطالب نفسها، وإن تغير وجه المطالب بذلك الأمر.

صحيح أن ما حصل قبل ذلك كان نتاج عقيدة حزب البعث الخفية التي ترفع شعارا هلاميا مثاليا في طرحه، ولكنه شيطاني في تفاصيله، وهو «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، وتحت هذا الشعار تستباح حدود الدول كما فعل العراق مع الكويت، وكما فعلت سوريا مع لبنان. وهذه مسألة خطيرة يجب ألا يؤتمن جانبها أبداً. اليوم هناك دول وحدود وسيادة يجب أن تحترم منعاً للفوضى واحتراماً للأمن. دعوى أن مطالبة العراق بضم الكويت هي نتاج «صدامي» حصراً، هذا طرح باطل، فهناك ترويح لدى إعلام نظام طهران يطبل له أبواق تنظيم «حزب الله» الإرهابي بالمطالبة «بضم» البحرين وعدم الاعتراض على احتلال إيران لجزر إماراتية ولا الاعتراض على طروحات شخصية كويتية متطرفة وتكفيرية مثل ياسر الحبيب الذي يطالب بضم الكويت والساحل الشرقي كله من الخليج العربي لإيران والعراق. هذا الطرح حي يرزق وهو بين أيدينا مهما كان شاذاً إلا أنه متروك و«مسموح له» ويلقى دعماً سياسياً ومادياً من إيران والعراق ولبنان. وهذا في رأبي سابقة خطيرة وفيها تهديد مستمر للأمن العربي.

احتلال الكويت من قبل العراق كان نتاج «عقيدة» سياسية تتغير شعاراتها بحسب من هم في الحكم بالعراق في وقتها. وليست الكويت وحدها التي تتعرض للخطر اليوم، فهناك أصوات متصاعدة داخل فريق إيران في لبنان ينادي بالتطبيع الكامل مع نظام الأسد بل و«الوحدة الكاملة» مع سوريا، وبذلك يكون الاحتلال كاملاً للبنان وتضيق معه سيادة البلد. وإذا فتح هذا الباب فهو باب لا نهاية للتبعات الآتية منه، فهل يسمح لسوريا أن «تضم» الأردن، ومصر تستعيد السودان، والبحرين أن تستعيد قطر، وغير ذلك من السيناريوهات الصعبة وغير المجدية.

من حق الكويت أن تحيي ذكرى غزو العراق لها والغدر بها من جار ائتمنته على نفسها، علماً بأن غزو العراق للكويت لم يكن عراقياً فقط، ولكن كان فلسطينياً وأردنياً ويمنياً في وقتها، إذ روجت حكومات وشعوب هذه الدول للغزو الغاشم بشدة وفرحت وهللت وشمتمت فيه وبه، وبالتالي إحياء الذكرى هو نوع من التذكير المطلوب حتى لا يلدغ المرء من الجحر نفسه مرة أخرى، علماً بأنه لا تزال ملفات المفقودين الكويتيين في فترة الغزو بلا حل عراقي حتى اليوم، وهي مسألة إنسانية بحاجة لإغلاق موضوعها في أقرب فرصة، ولنا مثل فيما حصل في ملف القتلى المفقودين من الجيش الأمريكي في كوريا الشمالية الذين يتم تسليم رفاتهم تباعاً من الجيش الكوري الشمالي إلى القوات العسكرية الأمريكية بعد عقود طويلة من الزمن، وهذا أنموذج لمن هم في حالة حرب فما بالك بدولتين متجاورتين بينهما سلام ظاهري.

صدام حسين مجرم غدر بجارته الكويت تماماً مثلما غدر حافظ الأسد بلبنان. والذي يجد فارقاً بين الاثنين فهو مصاب بالعمى والهستيريا الطائفية بامتياز... ولعل ذلك من أهم مشكلات المنطقة.

بعد "داعش" .. الفساد هو التحدي الأكبر في العراق

*سرور عبدالله

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٨/٥

ما زالت التظاهرات في العراق مستمرة منذ منتصف حزيران/ يونيو في بغداد وفي أكثر من ثماني محافظات في جنوب العراق. وفي حين يشكّل تحسين تقديم الخدمات العامة مطلباً رئيسياً، يطالب المتظاهرون الحكومة بمكافحة الفساد في القطاع العام أيضاً. فمنذ عام ٢٠٠٣، كان فساد الدولة يتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد ذوي الامتيازات في قيادة "حزب البعث"، وتم استبدال النظام المركزي القومي من الفساد الحكومي بنظام فاسد على نحو أوسع، يُعرف باللغة العربية بنظام المحاصصة، وهو قائم على أسس طائفية وحزبية. والمثير للسخرية أن الفساد قد اتخذ طابعاً ديمقراطياً.

وإن مسألة مكافحة الفساد في العراق مهمة لأن هذه المشكلة خطيرة ومتنامية. فالإدارة الحالية، التي أكدت مراراً وتكراراً على أن العراق يجب أن يحارب الفساد بعد هزيمته "الدولة الإسلامية"، تسعى بشكل عاجل إلى استراتيجيات أفضل لمواجهة الفساد. وفي الوقت نفسه، يقرأ الشعب العراقي يومياً عن أعمال فساد الأفراد في الصحف التي تحكي عن "حيتان الفساد" - وتتعامل مع ما تصفه السلطات العراقية لمكافحة الفساد بمليارات الدولارات المسروقة. كما تنتشر بشكل واسع التقارير الرسمية الخاصة بالفساد النظامي. وقدّرت إحدى الدراسات العراقية أن الفساد المالي يأخذ نحو ٢٥ في المئة من المال العام. وفي الآونة الأخيرة، تناولت وسائل الإعلام العراقية حوالي ٨٠٠ ملف من الفساد قيد التحقيق.

وتتفق المصادر الدولية على أن سجل الفساد في العراق قد ازداد سوءاً في العقود الماضية ليس إلا، حيث صنّفت منظمة "الشفافية الدولية" العراق في المرتبة ١١٧ من أصل ١٣٣ دولة في عام ٢٠٠٣، ويحتل العراق الآن المرتبة ١٦٩ من بين ١٨٠ دولة لعام ٢٠١٧، مع ١٨ درجة (حيث أن ١ = درجة عالية من الفساد و ١٠٠ = لا فساد).

وعلى الرغم من الضرورة الواضحة للحد من الفساد في العراق، تتطلب التحديات التي تواجه هذه المسألة استراتيجية متأنية لاستئصاله بسبب انتشاره الواسع. وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجه البيئة الطائفية في العراق، ينبغي أن تركز الاستراتيجية الفضلى للإدارة العراقية المقبلة على التدريجية - أي اتباع خطوات صغيرة وفعالة بدلاً من محاولة القضاء على الفساد في كل مكان في الوقت نفسه.

نظام المحاصصة

غالباً ما يشير المعلقون السياسيون العراقيون إلى أن السبب الرئيسي للفساد في البلاد هو الطائفية وتوزيع المراكز الرسمية أو الحكومية بين الجماعات السياسية بموجب ما يُعرف بالمحاصصة. ويشرح بعض المعلقين أن المحاصصة قد جعلت الفساد أمراً عادياً في المؤسسات العراقية ورسخته في النظام السياسي. وينطوي هذا المفهوم ضمناً على أن الفساد هو الثمن الذي يجب دفعه من أجل ضمان استمرارية النظام السياسي العراقي القائم على الديمقراطية التوافقية - أي مبدأ المشاركة العرقية أو الإنصاف. ولكن يدعي آخرون أن الأحزاب السياسية في العراق تتلاعب بالنظام التوافقي لتحقيق مصالحها الذاتية، ولا يتم الالتزام بمبادئ الإنصاف النسبي.

وفي حين أن بعض علماء السياسة، ومن بينهم موران، قد جادلوا بأن نظاماً داخل نظام يمكن أن يضعف مؤسسات الدولة. وفي حالة العراق، تقوم المحاصصة بتقسيم مؤسسات الدولة على أسس طائفية وحزبية. وبعبارة أخرى، لم تحل المحاصصة محل الدولة، بل دمجت الأحزاب الطائفية في شبكة الدولة لتشكل حصناً منيعاً ضد الآليات الديمقراطية الحقيقية.

ويتمتع نظام المحاصصة هذا بخصائص سياسية واقتصادية وقانونية تعزز بشكل منهجي الفساد وتقويه. فمن الناحية السياسية، تسمح المحاصصة بسهولة الوصول إلى الحكومة إلى جانب تخصيص الوظائف لأشخاص من مناصري الأحزاب السياسية في السلطة. وطوال فترة السيطرة على هيكل الدولة، يخصص قادة الأحزاب الوظائف الحيوية والأموال والامتيازات لمناصريهم. وبسبب هذا النظام، يعمل أعضاء الحزب في الحكومة لصالح الحزب، بدلاً من الحكومة أو الشعب الذي يمثلونه. وبالتالي، تهتم الجماعات السياسية بشكل أكبر بالتحكم بالإدارات والبقاء فيها بدلاً من الاهتمام بمتابعة أجندة سياسية معينة.

أما من الناحية الاقتصادية، فتكتسب المجموعات السياسية من خلال المحاصصة سهولة الوصول إلى المال العام واحتكار الأنشطة الاقتصادية في السوق. فقد نمت الموارد الشخصية للسياسيين بشكل كبير خلال العقد الماضي، فإن عدد كبير من النخب السياسية العراقية من بين الأشخاص الأكثر ثراءً في البلاد. فقد منحت المحاصصة الأحزاب سهولة الوصول إلى موارد الدولة التي اكتسب قادة الأحزاب من خلالها ثروتهم الشخصية. ويمكن للأطراف التي دخلت الحكومة بالقليل من البنية التحتية أن تملك الآن عدداً كبيراً من المحطات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية والصحف عدداً كبيراً من الموظفين في مؤسساتها وفروع للحزب في مختلف المحافظات.

ويحمي النظام القانوني هذه المنافع السياسية والاقتصادية، حيث يستطيع القادة منع مقاضاتهم في المحاكم. وقد قام عدد كبير من الأحزاب السياسية في الحكومة بتعطيل مؤسسات مكافحة الفساد طوال العقد الماضي، وتسييس عدد كبير من القضايا في المحاكم. علاوة على ذلك، يتم توزيع المناصب في الهيئات التي من المفترض أن تكون مستقلة مثل "هيئة النزاهة" على أساس المحاصصة بين الأحزاب السياسية.

في نهاية المطاف، تشكل المحاصصة العامل الأساسي الكامن وراء انتشار الفساد على نطاق واسع في العراق. ويبدو أن الفساد القائم على الانقسامات الطائفية مميّز بالنسبة إلى العراق، إذا لم يكن فريداً من نوعه، ما يشير إلى اندماجه في المشهد السياسي الأساسي للبلاد. ويجب أن تركز أي محاولة من إدارة العبادي أو الإدارة التي ستليها على تفكيك المحاصصة بين الجماعات السياسية. إلا أن النخبة المترابطة بشكل وثيق محصنة في النظام السياسي ولا يمكن إزالتها بسهولة. وقد تؤدي محاولات إزاحتها عن مراكزها الآمنة إلى إراقة الدماء، لذا فمن الضروري أن تكون الإصلاحات دقيقة ومدروسة.

الحلول للفساد في العراق

يجب أن تركز المقاربات المجدية لمعالجة مشكلة الفساد في العراق على الجوانب المحددة للإصلاحات التي تحد من حوافز الفساد بطريقة قابلة للتحكم وتدرجية. وبحسب جونستون (٢٠١٤)، يجب أن تكون الإصلاحات في مجتمعات ما بعد الصراعات انتقائية، حيث يكون التركيز على مكافحة نظام الفساد وأسبابه الأساسية بدلاً من ملاحقة الأفراد الفاسدين. وبالتالي، يجب أن يركز الإصلاح على أربع استراتيجيات مترابطة:

أولاً، يجب أن تركز هيئات مكافحة الفساد على الكشف عن ممتلكات وأموال النخبة. ويمكن تصميم مسارات التدقيق لتحديد ممتلكات كل شخص، بما في ذلك المال والممتلكات، والكشف عن الأسماء الحقيقية وراء الشركات الكبرى. وهذا أمر في غاية الأهمية لاكتشاف نطاق الاستعمار السياسي للاقتصاد. ويكون مثل هذا الكشف المالي أكثر فاعلية إذا تم نشره للمزيد من التدقيق من قبل الصحافة والمجتمع المدني. وتعتبر هذه الاستراتيجية تديراً مألوفاً في العديد من البلدان، وإذا تم تطبيقها في العراق، يؤمل أن يكون لها تأثير كبير على الانتخابات، وينتج عنها استبدال القادة السياسيين الفاسدين بآخرين نظيفين، وبالتالي تحول في سلوك النخبة.

ثانياً، يمكن التوصل إلى تسوية سياسية بشكل سريع نسبياً. فعلى الرغم من ضرورة توخي الحذر في توقعاتنا بأن تقوم الانتخابات في العراق بتعزيز ترسيخ ديمقراطية حقيقية، يمكن إقامة تسوية سياسية مؤقتة من خلال إنشاء هيئة وسيطة للتفاوض على شكل من أشكال المصالحة بين المجموعات في العراق، وإقناعها بالتخلي عن المحاصصة كشرط مسبق لأي إصلاح قابل للتطبيق. ولكن التسوية ستكون عملية بطيئة. وبما أن التغييرات الكبرى لا يمكن تحقيقها إلا باتفاق المجموعات على إنهاء المحاصصة، فإن التسوية السياسية ستوفر دفعةً أولياً لتحويل الفساد الحالي نحو صيغ أقل اضطراباً.

ثالثاً، يمكن السماح بالتسامح المؤقت إزاء بعض الصفقات الفاسدة. فقد كان التسامح المؤقت - الذي يخفف تأثير تدابير مكافحة الفساد - طريقة تم تطبيقها بنجاح في هونغ كونغ (ديفيد، ٢٠١٠). وتركز هذه الطرق على منع الفساد المستقبلي بدلاً من معاقبة الصفقات السابقة، لتشعر النخبة بأمان أكبر مع هذه القواعد السارية، الأمر الذي يشجعها على المشاركة في الإصلاحات.

رابعاً، يجب تمكين المجتمع المدني لتعزيز فعالية الضغط الاجتماعي. فلن يقوم أي تدبير وحيد، مثل مؤسسات مكافحة الفساد أو إصلاح النظام القضائي، بالإصلاحات الضرورية. علاوة على ذلك، قد يؤدي المزيد من التحرير الاقتصادي إلى تفاقم الفساد بغياب الضوابط والتوازنات القوية، ما يحول دون تحقيق الديمقراطية الكاملة في المستقبل القريب. ويجب بذل الجهود لتحفيز التفكير الجديد حول الإمكانات المتاحة لفتح مجال للأنشطة المدنية حيث يمكن تعزيز الضغط الاجتماعي. إلا أن بناء المجتمع المدني سيكون عملية تدريجية تعترضها العديد من العقبات. فعلى سبيل المثال، لا يتمتع أعضاء المجتمع المدني حالياً بنفوذ سياسي كبير، لذا لن يتمكنوا من الكشف عن فساد النخبة لأنهم إذا فعلوا ذلك، فستكون حياتهم بخطر. ويجب أن نكون واقعيين حول الإصلاحات الممكنة وغير الممكنة وحول مسؤوليات المواطن لإنجاح النظام الذي تم إصلاحه. ويجب الحفاظ على مجتمع مدني أقوى، ما يعني طاقة اجتماعية وفردية أكثر فاعلية. وفي الواقع، أرى أن الأمل الرئيسي للإصلاح العراقي ينبع من تمكين المجتمع المدني بدلاً من انتظار تغيير النخب وتفعيل قوانين مكافحة الفساد.

إن النقطة المشتركة بين هذه الاستراتيجيات الأربعة هي أنها تركز كلها على إصلاح نظام الفساد بدلاً من استهداف الأفراد الفاسدين. فمعاينة الأفراد الفاسدين تحد من الفساد على المدى القصير، ولكن ما لم يتم تفكيك النظام الفاسد، فإن أولئك الذين يعاقبون سيتم استبدالهم بآخرين ذوي أهداف مماثلة. ويتطلب القضاء على الفساد على المدى الطويل استئصاله من مصدره، وليس من عناصره الحاليين.

جور الاعتقال وقسوة التعذيب في العراق

*كاظم حبيب

الحوار المتعدد: ٢٠١٨/٨/٥

تشير آخر المعلومات والمعطيات الموثقة إلى تعرض المعتقلين في المظاهرات الأخيرة إلى ممارسة شتى أساليب القسوة المرضية (السادية المفرطة) في إهانة وتعذيب الشبيبة العراقية التي طالبت بالإصلاح والتغيير وتوفير الخدمات للشعب العراقي الكادح. المتظاهرون الذين تعهد لهم الحاكم العراقي العبادي بتوفير الحماية التامة باعتبار التظاهر حقاً من حقوق المواطنة التي كرسها الدستور، كان هو أول من خرق هذا التعهد بإعطاء أوامر استخدام الرصاص الحي والغزل المسيل للدموع وخرطوم المياه والهرات في تفريق المتظاهرين ومطاردتهم واعتقالهم وتعذيبهم وأخذ البراءات منهم. لقد استخدم الجلادون ليس الركلات واللكمات والهرات والعصي المطاطية والشنائم البديئة فحسب، بل استخدموا الصعقات الكهربائية المديدة باتجاه القلب والرئة والمناطق الحساسة من جسم الإنسان المعتقل أيضاً.

ثلاثة من المعتقلين الشباب يتعرضون للتعذيب. أحدهم طريح الأرض رهينة بيد جلاديه الأوباش. فالفيديو يعرض الضحية كيف يتلقى الضربات والصعقات الكهربائية، ولكن لا يعرض رأس الجلاد ووجهه، بل يعرض كيف يمارس التعذيب الوحشي بحق المواطنين المعتقلين. وقد نُشِرَ الجلادون هذه الفيديو ليبثوا الرعب في صفوف المتظاهرين ويبعدونهم عن المشاركة في المظاهرات الشعبية العادلة والمشروعة، ولكن هيهات أن ترعبوا المجتمع والموجات القادمة ستكون أوسع وأعمق وأشمل!! أنتم مسؤولون عن أفعالكم أيها الجلادون ولكن الأكثر مسؤولية هو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء الذي أعطى الأوامر بالقتل والاعتقال والتعذيب وأخذ البراءة!!!

مَنْ هم هؤلاء الجلادون؟ إنهم، دون أدنى ريب، عناصر موهلة بالطائفية السياسية والوحشية والحقد والسادية المرضية، إنهم يشكلون جزءاً من أجهزة الأمن العراقية المتخصصة بهذا النوع من الإذلال، إنهم جزء من المليشيات الشيعية الطائفية المسلحة، وهم في الوقت ذاته يشكلون جزءاً أساسياً ورئيسياً من الحشد الشعبي، الذي أمر السيستاني بتشكيله ولم يبلغ فتواه حتى الآن!، إنهم باختصار جزء من النظام السياسي المحاصي الطائفي الذي مزق وحدة الشعب، والتي، رغم ما فعله الدكتاتور الأهوج صدام حسين بالكرد وبقية القوميات في العراق، لم يستطع تحقيق مثل هذا التمزيق الذي حققته الأحزاب الإسلامية السياسية الحاكمة وحكمها البغيض.

التعذيب سنة المستبدين على مدى التاريخ وفي كل البلدان. والعراق واحداً من البلدان التي ابتلت بالمستبدين الجلادين القساة على مدى العصور. فما أن يَطَّلَ الإنسان على الكتاب بمجلداته السبعة الموسوم "موسوعة العذاب" للكاتب الديمقراطي والقانوني المتميز الفقيه عبود الشالجي (١٩٠٠-١٩٩٦م)، (صادر عن الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، دون تاريخ)، حتى يدرك عظم المعاناة التي تحمّلها بنات وأبناء هذا الشعب على أيدي الطغاة والمستبدين، ومنهم حكام غزة ومن أبناء البلد. ومن جانبي أنجزت ونشرت في العام ٢٠٠٥ كتاباً بعنوان "الاستبداد والقسوة في العراق" (صدر عن مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في السليمانية، ٢٠٠٥)، لخصت فيها ما تعرض له العراقيون والعراقيات من اعتقال وسجن وتعذيب وقتل وتشريد على مدى عمر بلاد ما بين النهرين حتى

بعد سقوط الدكتاتورية البعثية الغاشمة، مشيراً فيه إلى همجية الأجهزة الأمنية والشرطة العسكرية الأمريكية فيما اقترفته من جرائم بشعة في "سجن أبو غريب" في أوائل عام ٢٠٠٤ حين تفجرت فضيحة انتهاكات جسدية ونفسية وإساءة جنسية تضمنت تعذيب، اغتصاب وقتل بحق سجناء كانوا في سجن أبو غريب، وهي التي عرفت بـ "فضيحة أبو غريب!".

لقد استخدم البعثيون شتى أساليب التعذيب التي مورست في القرون الوسطى في أوروبا، أو تلك التي مارسها الخلفاء والولاة والحكام في العراق أو في السعودية ودول عربية وغير عربية أخرى، مثل إيران، تركيا باكستان.. إلخ، إضافة إلى إدخال أحدث أساليب التعذيب التي ابتكرها النازيون في ألمانيا والفاشيون الإسبان في فترة حكم فرانكو... إلخ، وأحدث أدوات وأجهزة التعذيب التي أنتجتها مصانع الدول الرأسمالية المتقدمة. لم يستثن البعثيون من التعذيب المفرط والهمجي النساء والأطفال والمرضى والشيوخ. وقد قدم مناضلات شيوعيات عدداً من شهادتهن عما تعرضن له من تعذيب مروّع على أيدي الجلادين الجناة البعثيين، إضافة إلى شهادات كثيرة أخرى منشورة أم لم تنشر ومنها معرفتي الشخصية بشهادة الرفيق المناضل الدكتور حسان عاكف (أبو يسار) في معتقلات البعثيين. ولم تكن تجربتي في معتقلات وسجون الحكم الملكي في أعوام ١٩٥٥-١٩٥٨ أو في فترة البعث في صيف عام ١٩٧٨، سوى صورة لأساليب التعذيب الشرسة التي تعرض لها عشرات الألوف من الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين من النساء والرجال ومن أحزاب أخرى بمن فيهم كوادر وأعضاء بعض الأحزاب الإسلامية السياسية، التي تمارس هي اليوم أساليب التعذيب الشرسة والحاكمة ضد المنتفضين على تدهور الخدمات في ظل نظام حكم جائر وطائفي بغرض سرق أموال الشعب وقوت الناس، وما زال قادة هذا النظام يرتدون العمامة، بألوانها المختلفة، أو يتحدثون باسم الدين الذين يناسب سلوكهم قول شاعر الشعب الفقيد محمد صالح بحر العلوم:

يا ذئاباً فتكت بالناس آلاف القرون اتركيني أنا والدين فما أنت وديني أمن الله قد استحصلت صكاً في شؤوني
وكتاب الله في الجامع يشكو... أين حقي؟

حين وصل حزب البعث وصدام حسين إلى السلطة ثانية في العام ١٩٦٨ صرخت سيدة مفجوعة بابنها: لماذا عدت يا حجاج؟! وحين تسلّم الإسلاميون السياسيون شيعة وسنة قيادة الحكم من الإدارة الأمريكية والحكم الإسلامي والمرشد في إيران، تيقن للكثير من أبناء وبنات الشعب العراقي بأن سنوات عجاف ومرحلة مريرة قد بدأت، وسيبدأ الناس يترحمون على العهود المنصرمة، رغم المآسي والكوارث والحروب التي عاشوا تحت وطأتها، لأن القادم كان أشنع للغاية في ممارسته للتمييز والطائفية والمحاصصة والتعذيب، ولاسيما في عهد الطاغية الصغير رئيس وزراء العراق السابق، وكذلك في الفترة الراهنة، حيث التعذيب لا يعرض كرامة الإنسان إلى الإساءة الشديدة، بل وصحته ووضع النفس إلى مخاطر جمة!! ولاسيما في المعتقلات السرية! يفرض الوضع الراهن على القوى الديمقراطية وكل الخيرين في العراق خوض النضال ضدها وتعبئة الرأي العام العراقي والعالمي والمجتمع الدولي ضدها وفضحها بكل الطرق والوسائل المتوفرة، لأن استمرار وجودها تمزيق لوحدة الشعب وتدمير للوطن!

إن ما يجري في العراق من اعتقال وتعذيب وإساءات جارحة للكرامة الإنسانية كلها محرمة وفق شريعة حقوق الإنسان والمواثيق واللوائح الدولية، ومخالفة صريحة للدستور العراقي على نواقصه الكبيرة، وكذلك للقوانين المرعية، ولكنه مطابق لذهنية الحاكمين ومن يمارس باسمهم تعذيب المعتقلين لـ "تأديبهم!!". إن من واجب نقابة المحامين في العراق رفع قضية التعذيب في المعتقلات والسجون العراقية إلى محكمة حقوق الإنسان الدولية في هولندا لتتظر في قرارات الاعتقال والتعذيب وقتل المتظاهرين في العراق لإصدار الأحكام المناسبة بحق الفاعلين ومن أصدر الأوامر لهم بذلك!!

وثائق بريطانية عن غزو العراق للكويت

صحيفة (القبس) الكويتية: ٢٠١٨/٨/٥

تكشف الوثائق الحكومية البريطانية التي رفعت عنها السرية بتاريخ (الجمعة ٢٩ ديسمبر) في الأرشيف الوطني البريطاني، جانباً من الاتصالات التي سبقت تحرير الكويت من الغزو العراقي في بداية عام ١٩٩١، والمرحلة التي تلت ذلك بما في ذلك مشاكل إعادة الإعمار والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، وقضية المحتجزين والأسرى الكويتيين لدى النظام العراقي. وتغطي الوثائق حقبتَي حكم مارغريت تاتشر وخليفتها جون ميغور بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

وتتناول الحلقة العاشرة من سلسلة الوثائق البريطانية المفرج عنها حديثاً في الأرشيف الوطني، تفاصيل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء جون ميغور الى السعودية والكويت في ٦ مارس ١٩٩١، وتقدم محاضر الاجتماعات التي عقدها ميغور في الرياض مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، وفي الكويت مع سمو ولي العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح.

تنقل المحاضر عن الشيخ سعد قوله لميجور إن العراق يجب ان يقبل اتفاق عام ١٩٦٣ كأساس لحل الخلاف الحدودي مع الكويت قبل توقيع اتفاق دائم لوقف النار، وان بقاء نظام صدام في الحكم لا بد أن يجلب مشاكل للكويت. أما الملك فهد فقال لميجور إن السعودية تريد خروج صدام من الحكم سواء بانقلاب عسكري أو بانتقاله إلى المنفى. وتنسب إليه الوثائق شكواه من تدخل الإيرانيين في العراق مستغلين انتهاء حرب تحرير الكويت بهزيمة صدام، عدوهم اللدود. وطلب العاهل السعودي، في هذا الإطار، تدخل البريطانيين لتوجيه تحذير للإيرانيين من مغبة التدخل في العراق. وتشير المحاضر إلى مخاوف لدى مسؤولين سعوديين من أن تدخلات إيران يمكن أن تؤدي إلى تفتيت العراق.

وقد جاء ميغور إلى السعودية والكويت مباشرة من موسكو، حيث كان قد أجرى محادثات مع الرئيس غورباتشوف تناولت الأوضاع في الشرق الأوسط.

في ٦ مارس ١٩٩١ كتب السير تشارلز باول، السكرتير الخاص لجون ميغور، تقريراً عن زيارة رئيس الوزراء البريطاني للكويت، حيث قابل ولي العهد رئيس الوزراء سعد العبدالله الصباح (كان الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في السعودية). جاء في المحضر:

كان لرئيس الوزراء لقاء في الكويت هذا الصباح مع ولي العهد سعد (العبدالله). حضر اللقاء عدد من الوزراء الكويتيين، وسفير جلالة الملكة في مدينة الكويت.

قال ولي العهد إنه يقدر عالياً زيارة رئيس الوزراء للكويت عند هذا المنعطف. يتمنى لو كان لدى رئيس الوزراء متسع من الوقت كي يرى الضرر والدمار اللذين جلبهما العراق (للكويت). أراد أن يشكر رئيس الوزراء مرة جديدة على المساعدة والتأييد الكبيرين اللذين قدمتهما بريطانيا للقضية الكويتية، سواء في مجلس الأمن أو من خلال إرسال قوات للمساعدة في طرد العراقيين. هذا الأمر محل تقدير كبير من الحكومة والشعب الكويتيين، وسيؤدي إلى تقوية العلاقات. (ولي العهد كان قد أدلى بعبارة مدح كبيرة أمام حشد الصحافة في خصوص المساهمة التي قدمتها بريطانيا).

قال رئيس الوزراء إن أعين العالم كانت مركزة على الكويت خلال الشهور القليلة الماضية. لم يكن ليقتبل ألا يأتي بنفسه ليسجل مناسبة التحرير. الدمار الرهيب الذي لحق بالبلد والبيئة كان واضحاً وضوحاً شديداً، على رغم قصر الزيارة. جميع من في المملكة المتحدة يشعر بالتعاطف مع الكويت لما لحق بها من دمار وخسائر في الأرواح. وهذا التعاطف يترافق مع رغبة في المساعدة في إعادة الإعمار في المستقبل. سيكون (رئيس الوزراء) مهتماً بسماع آراء ولي العهد في خصوص الترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة، لضمان أن نزاعاً مماثلاً لن يحصل أبداً مجدداً.

حل الخلاف الحدودي

قال ولي العهد إن أمن المنطقة مسألة بالغة الأهمية. الاحتلال العراقي للكويت ترك أثراً. هو يعتقد أن شركاء الكويت في مجلس التعاون الخليجي يتشاركون في الرغبة في تحديد نظام أممي مشترك للمستقبل. لقد حصل لقاء مفيد لوزراء الخارجية (الخليجيين)، شمل أيضاً وزيرى الخارجية المصري والسوري، قبل يوم واحد (من وصول رئيس الوزراء البريطاني). أضاف

ولي العهد أن مشكلة الكويت المباشرة حالياً هي إعادة الكهرباء لكل المناطق في البلد، وإعادة تشغيل منشأة تحلية المياه الأساسية. هناك حاجة أخرى ضاغطة هي ترتيب واردات الغذاء ومواد ضرورية أخرى. وبعد ذلك هناك مهمة إعادة إعمار المباني العامة والبنية التحتية. وفي خصوص هذه النقطة الأخيرة، سترحب الكويت كثيراً بمشاركة شركات بريطانية، سواء في المرحلة الطارئة المباشرة، ثم في المراحل اللاحقة على المدى الطويل.

قال رئيس الوزراء إنه مسرور في خصوص التقدم الذي تحقق في مجال الترتيبات الأمنية الإقليمية بين مجموعة الثماني (مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا). إننا نساعد أيضاً من خلال طرق أخرى، مثلاً من خلال الأمم المتحدة ومن خلال محادثاته هو (أي ميجور) مع الرئيس غورباتشوف. سنكون على أتم الاستعداد لتقديم مساعدة طارئة في مجال إعادة خدمات الكهرباء والماء. سفيرنا موجود لتقديم النصح. شكر ولي العهد رئيس الوزراء لعرضه تقديم المساعدة الطارئة، التي سيسجلها بعض زملائه من الوزراء وسيكونون على اتصال مباشر مع السفير.

علق رئيس الوزراء بالقول إن عملية سحب قواتنا ومعداتنا ستكون أيضاً عملاً لوجستياً ضخماً وسيستغرق بضعة شهور. وتابع إنه ما زالت هناك تساؤلات، مثلاً في شأن الحاجة إلى قوة ما عريية أو تابعة للأمم المتحدة للدفاع عن الكويت. كما أن هناك المشكلة الصعبة المتمثلة في الحفاظ على القانون والنظام في الكويت نفسها. من المهم القيام بذلك بطريقة فعالة. قال ولي العهد إن في إمكانه طمأننة الجميع إلى أن الوضع الأمني مأمون، وإن الأمن والاستقرار قد تمت استعادتهما. هذا الأمر تعطيه السلطات الكويتية الأولوية والعناية القصويين. لن يُسمح لأي كان مهما كانت جنسيته بزعزعة القانون والنظام. وتابع (ولي العهد) إن رئيس الوزراء ربما سمع إشاعات حول قيام مواطنين كويتيين بأعمال انتقامية ضد فلسطينيين، ولكن في إمكانه أن يعطي تأكيدات قاطعة بأن هذا الأمر لن يُسمح بحصوله. لقد أوقفت الكويت عدداً من السجناء العراقيين الذين تورطوا في بعض الجرائم الرهيبة. إذا ما أدينوا أمام المحاكم، فإنهم سيلقون جزاءهم المناسب. ولكن ستم معاملتهم وفقاً للقانون.

وأضاف ولي العهد أنه بعد الأعمال الغادرة التي قام بها العراق ضد الكويت، هناك خوف من أن صدام حسين ربما يحاول من جديد (استهداف الكويت). إن بقاء نظامه في الحكم في بغداد ربما سيغلب مزيداً من المشاكل. ولذلك فإنه من المهم أن يتم النظر في الخلاف الحدودي بين الكويت والعراق، وأن يتم حله مرة أولى وأخيرة على قاعدة اتفاق عام ١٩٦٣. العراق يجب ان يقبل ذلك قبل توقيع أي اتفاق دائم لوقف النار.

قال ولي العهد إن الكويت بحاجة عاجلة لخبراء للتصدي لحرائق آبار النفط. سيدعمون (الكويتيون) مناقشة دولية من أجل المساعدة. وعد رئيس الوزراء بأنه سينظر في هذه القضية في شكل عاجل. كرر ولي العهد رغبته في رؤية شركات بريطانية تلعب دوراً كبيراً في إعادة إعمار الكويت، ودعا رئيس الوزراء إلى أن يقوم بزيارة أطول في المستقبل، حيث يمكنه أن يطلع بنفسه على ما يحصل. وأضاف أن الأمير (الشيخ جابر) الذي سيعود إلى البلاد قريباً يبعث بتحياته الحارة إلى الملكة (إليزابيث الثانية) ورئيس الوزراء.

تدخل إيراني

وفي برقية تحمل تاريخ ٧ مارس ١٩٩١، كتب السفير البريطاني في السعودية السير آلان مونرو مذكرة إلى وزارة الخارجية وبعثات بريطانية أخرى يشرح فيها بالتفصيل فحوى المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء جون ميجور مع القادة السعوديين. وجاء في التقرير ما يأتي:

توقف رئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية في ٦ مارس لزيارة القوات البريطانية في الكويت والظهران. أجرى محادثات مع الملك فهد في مساء ذلك اليوم، حيث عبر الملك بحرارة عن عميق امتنانه للمساهمة العسكرية البريطانية، وأبدى تعهداً واضحاً بتقديم مساهمة مالية لتغطية تكاليف (نشر) القوات البريطانية، وأشار إلى فصل جديد من التعاون بيننا، لا سيما في الجانب الدفاعي. كان واضحاً مدى الانشغال السعودي بالعلامات على ظهور تدخل سياسي إيراني لمصلحة الشيعة في خصوص الاضطرابات التي تحصل حالياً في العراق. هناك قلق من الأهداف الإيرانية واحتمال تجدد التهديد للسعودية. بالتوازي، هناك ميل (سعودي) للتقليل من معاقبة العراق، ولكن صدام (في رأي السعوديين) يجب أن يرحل، سواء بانقلاب أو حتى بالرحيل إلى المنفى. يجب أن تحل محله حكومة وحدة وطنية. طلب منا أن نشترك مع السعوديين في جهود تحذير الإيرانيين. شعر الملك فهد بالاطمئنان لما نقله إليه رئيس الوزراء عن انطباعاته من لقائه بغورباتشوف وأسلوب تعاطيه مع الشرق الأوسط. جرت مناقشات (أيضاً) مع وزير البترول (السعودي).

توقف رئيس الوزراء في الظهران في طريق عودته من موسكو وفي طريقه الى الكويت في وقت مبكر من صباح ٦ مارس، وعاد إلى الظهران في المساء قبل انتقاله الى الرياض لزيارة الملك فهد. في القاعدة الجوية في الظهران التقى رئيس الوزراء قائدها الأمير تركي بن ناصر وودعه نائب حاكم المنطقة الشرقية. رأى أسراب طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني تورنادو إف-٣ وأصناف الذخائر، وتم الترحيب به من قبل أفراد سلاح الجو الملكي وأفراد سلاح الفضاء الذين خطب فيهم ووعدهم بأنهم سيعودون قريباً إلى أرض الوطن، وأشاد بالعمل الجيد الذين قاموا به (في حرب تحرير الكويت).

في الرياض، التقى رئيس الوزراء مع هشام ناظر، وزير البترول والتخطيط الواسع النفوذ، حيث أجرى معه محادثات خلال فترة الانتظار الطويل، للأسف، قبل مقابلة الملك فهد. إنني ممتن جداً لرئيس الوزراء لإطالة جدول أعمال مواعيده الضيقة من أجل اجراء المقابلة مع الملك في هذا المنعطف المهم جداً والواعد في علاقتنا (الثنائية).

المحضر الكامل للمناقشات مع الملك يتم إعداده من قبل السير سي باول (تشارلز باول، السكرتير الخاص لرئيس الوزراء). سأقدم أدناه النقاط الأساسية في المحادثات الواسعة النطاق التي جرت رغم ضيق الوقت.

قدم الملك شكراً صادقاً وجميلاً لشجاعة وتصميم القوات البريطانية، ولثباتنا السياسي في دعم السعودية وموقفنا ضد صدام حسين منذ البداية، وصولاً إلى رئيس الوزراء نفسه وأيضاً للسيدة (مارغريت) تاتشر، وأيضاً للدعم الذي صدر من برلمان بريطانيا وشعبها. بادل السيد ميچور بالتعبير عن المشاعر نفسها، مشيراً إلى الطبيعة الحقيقية للصداقة بيننا. «قال إن» الهدف الواضح الذي حدده الملك فهد (منذ بداية النزاع) كان له أثر كبير في داخل التحالف. علق الملك بالقول إن دور رأس الدولة ان يقود، حتى ولو أن ذلك يمكن أن يجلب تدمراً أكثر من الرضا. ولكن النتيجة كانت نجاحاً كبيراً. سوء التقدير الذي قام به صدام في شكل متتابع أدى به إلى ما حصل في نهاية الأمر، مشيراً إلى خطأه في شن عدوان في وقت كان موقف الاتحاد السوفيتي يخضع لعملية تغيير أساسية نحو التعاون مع الغرب، ولم يعد في الإمكان الاتكال عليه لدعم العراق.

يبقى الملك بلا شكوك في أن صدام لا بد أن يرحل، اتفق معه رئيس الوزراء على ذلك، وقد أعرب الملك فهد عن أمله في حصول ذلك عبر انقلاب تنتج عنه حكومة وحدة وطنية تضم المكونات العراقية اليائسة (انظر التعليقات أدناه في خصوص البعد الإيراني). لكن الملك بدا أيضاً مذعناً لاحتمال ذهابه (الرئيس العراقي) الى المنفى، ولم يكرر، كما كان يفعل في السابق، أن صدام يجب جلبه أمام العدالة الدولية. ذكر ان السعودية على استعداد لمساعدة الشعب العراقي في استعادة عافيته متى ما تخلصوا من صدام. للأسف، يبدو ان صدام ما زال مسيطراً رغم الانتفاضات (ضده). لكنه في ورطة وأيامه لا بد ان تكون معدودة.

خطر تفتيت العراق

لم يطرح الملك فهد أفكاراً في شأن طريقة المحافظة على الأمن أو مستقبل حماية الكويت ودول عربية أخرى، على رغم الاعلان الذي صدر في ذلك اليوم عن اتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في إطار «إعلان دمشق» الذي يحدد الأسس من أجل ترتيبات دفاعية مشتركة. لكن وزير البترول (السعودي) عبر عن الرضى عما تحقق في هذا الخصوص مع إشارته إلى ضرورة ابقاء العين مفتوحة على سوريا. من جانبه، علق الملك فهد في شكل ملح على احتمال حصول انتكاسة مع ايران. قال انه يرى احتمالاً أن يشعر الإيرانيون بإغراء لاستغلال الاضطراب الحالي الذي يقوم به الشيعة في جنوب العراق. من المهم جداً أن نشارك في ثني الإيرانيين عن التدخل. ومن هذا المنطلق، تكمن أهمية العمل من أجل إقامة نظام جديد من الوحدة الوطنية في العراق. وإلا فإن التهديد الذي كان صدام يشكله ضد السعودية سيحل محله التهديد القديم من ايران الشيعية. تعمل المملكة العربية السعودية على اعادة العلاقات مع ايران وقد حققت بعض التقدم. ولكن ذلك سيكون مشروطاً بالألا تتدخل ايران في العراق. ما زالت هناك تيارات في إيران تواصل فيها العناصر الدينية (المتشددة) اضرار نيات عدائية لا تتوافق مع الإسلام ولا مع استقرار المنطقة. (الرئيس هاشمي) رفسنجاني ربما لا يملك السلطة كلها. طلب الملك أن نوجه نحن، مع الأمريكيين، تحذيراً لإيران من التدخل في العراق. لقد حصل (الملك) على تقارير، ربما تكون مضخمة، تفيد ان المنفيين العراقيين الذين يقاتلون في التمرد (ضد صدام) في البصرة يضمون في صفوفهم قوات إيرانية. قال رئيس الوزراء انه سيستغل فرصة اللقاء مع الرئيس بوش نهاية الأسبوع المقبل لمناقشة المسألة الإيرانية. تحدث أيضاً وزير البترول عن قلق سعودي جديد من أن رعاية ايران انتفاضة شيعية يمكن أن تؤدي الى تفتيت العراق. أعرب عن أمله، كما حصل في الحرب مع ايران، في ألا يقبل شيعة العراق الساعون الى كسب تأثير سياسي، بالسيطرة الإيرانية عليهم.

أظهر الملك فهد اهتماماً بما قاله رئيس الوزراء عن محادثاته في شأن الخليج مع غورباتشوف، لا سيما انطباعاته بأن السوفيت سيواصلون اعطاء الأولوية للعمل مع بقية الأعضاء الخمسة الدائمين (في مجلس الأمن) من أجل الوصول الى حل لمسألة الشرق الأوسط، وإقرار غورباتشوف بمخاطر التسليح الزائد لدول الشرق الأوسط، سواء من خلال الاسلحة غير

التقليدية (هناك حاجة للتعامل مع ما تبقى من مخزون العراق منها) أو الاسلحة التقليدية التي تفوق الحاجة الى الدفاع المشروع (عن النفس). شدد الملك على ان السعودية مجبرة على بناء قواتها لا لهدف سوى الدفاع عن النفس. ليس فقط العراق، بل إيران أيضاً، يجب ان يُنظر اليهما بوصفهما تهديداً.

التعاون العسكري

هذا أدى إلى نقاش مفيد في خصوص تعاون عسكري أوثق مع بريطانيا. لاحظ الملك بابتسامة ان بعض من في المنطقة سيفضلون عدم مغادرة القوات البريطانية. من جهة السعودية، هو يتمنى ان نبني على مشروع اليمامة، كما انه في الوقت ذاته ينوي، بعد بضعة أشهر، ان يفتح مناقشات معنا، تنطلق من التعاون الذي حصل خلال الحرب، من أجل الوصول الى «اتفاق على» الاستحواذ على تجهيزات اضافية للقوات المسلحة السعودية. رد الملك في شكل ايجابي جداً على عرض رئيس الوزراء تمديد المشاركة البريطانية في أدوار الاستشارة والتدريب للقوات المسلحة السعودية. أكد الملك فهد أيضاً نيته أن يقدم مساهمة اضافية تجاه تكاليف القوات البريطانية خلال الحرب: سنتلقى قريباً جواباً على التعهدات التي قدمها الشهر الماضي. (الأمير بندر الذي كان حاضراً قام بوضوح بعمل مفيد لتحقيق تقدم في هذه المسألة).

إشارة رئيس الوزراء إلى قرار بريطانيا تقديم مساعدة مالية تجاه تكاليف تنظيف التلوث من النفط في شمال الخليج كان محل ترحيب حار من الملك فهد.

بين فلسطين وإيران

دفعت النقاشات (مع الملك فهد) إلى الأمام وفي شكل مفيد الفرص المستقبلية للتعاون الدفاعي في الوقت الذي تقوم فيه السعودية بتقوية قواتها المسلحة في إطار مجلس التعاون الخليجي. الملك بدا بوضوح مسروراً بحصول اتصال جديد بينه وبين رئيس الوزراء في هذا الوقت، وهو وقت وضعنا فيه هنا مرتفع. ولكن الشبح القديم من خطر التوسع الإيراني عاد ليهيمن على أفكاره (الملك)، مع تلاشي تأثير صدام حسين. ومن هنا «يمكن فهم» أن الفكرة الوحيدة الطاغية على تركيز السعودية هي اقامة قطب دفاعي عربي يتضمن مصر وسوريا (إعلان دمشق على الرغم من كل عمومياته، فإنه يعطي بعض الرضا هنا). ليس هناك مجال للتساؤل حول ما إذا كان السعوديون سيعيدون التفكير في مسألة أن يكون صدام ضعيفاً، ولكن هناك حاجة ملموسة لقيام حكومة واسعة التمثيل تخلفه في العراق ويمكنها تجنب الانفصال وتساعد في إبقاء إيران بعيدة. إنها مسألة كمن يكون عالماً بين المطرقة والسندان. من هنا نرى جهوزية سعودية للانفتاح على الشعب العراقي، بما في ذلك تقديم مساعدة اقتصادية له، متى رحل صدام (وهو أمر يعتبره الملك بوضوح أمراً محتملاً حصوله خلال وقت ليس ببعيد). السعوديون يتطلعون الآن لتدخلنا مع إيران، في الوقت الذي يخطون فيه بحذر نحو تجديد علاقاتهم الدبلوماسية المتبادلة. سيكون من المفيد ان نتشارك مع السعوديين في ملاحظتنا بخصوص رؤيتنا لتطور السياسة الإيرانية في المنطقة. بالإضافة الى تبادل الملاحظات مع الأمريكيين، ربما ستجد مناسبة أن تثير المسألة مع وزير الخارجية العماني إذا جاء الى لندن في ١٤ مارس. الارتباطات العمانية بإيران سيتم استخدامها بلا شك من جديد من قبل السعوديين في إطار (إثارة مسألة) التشدد الديني الإيراني. (وزير الخارجية الأمريكي جيمس) بيكر من المرجح أن يسمع الرسالة ذاتها الاسبوع المقبل (عندما يأتي الى السعودية).

لم يكن هناك متسع من الوقت لمناقشة (النزاع) العربي - الإسرائيلي. واضح أن هذه المسألة ليست في المقدمة (حالياً) لدى الملك فهد. لكن تعليقات ادلى بها وزير البترول لم تُظهر أي تراجع في العداء السعودي لعرفات (ياسر عرفات). تساءل (الوزير) ناظر عما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تأتي بزعيم بديل. أما بالنسبة الى الملك حسين، فقال ناظر إن الجرح الشخصي الذي لحق بالملك فهد سيحتاج إلى وقت للشفاء. لم يعرف أبداً الملك وهو يُظهر مثل هذا الشعور بأنه تم خذلانه. في نهاية المطاف، (الأمير) سعود (الفصل).. هو من يدير السياسة السعودية تجاه فلسطين. سلاح الفرص التي تم فتحها في مجال التعاون العسكري.. خلال الاسابيع المقبلة. الاحتمالات تبدو كبيرة هنا. لقد قدمنا مقترحاتنا إلى وزارة الدفاع.

اعتذار

تضمنت الوثائق محضراً آخر بلقاء ميجور مع الملك فهد أعده تشارلز باول، سكرتير رئيس الوزراء، وغطى تقريباً النقاط كلها التي وردت في تقرير السفير مونرو. لكن بين الاضافات الجديدة التي لم ترد في تقرير السفير، قال باول ان الملك فهد اعتذر لضيوفه البريطانيين لتأخره في الحضور وتركهم ينتظرون بسبب انشغالات كبيرة كان منخرطاً فيها.

يا للعجب!

*شاناز إبراهيم أحمد

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٨/٦

الثالث من آب، اليوم الذي نحل فيه الذكرى المؤلمة لفاجعة شنكال (سنجار). ذكرى أكبر جريمة في هذا العصر الحديث.. ذكرى أكبر جريمة إقترفها المجرمون الجبناء بحق شعبنا الايزيدي الضعفاء.

في هذا اليوم نستذكر مأساة الصبايا الكرد اللائي تم بيعهن في أسواق النخاسة بالرقعة. في هذا اليوم عميت العيون، وطرشت الأذان عن سماع أنين الصبايا والأطفال جراء جريمة نكراء ارتكبت ضد جزء أصيل من الشعب الكردي. هذا اليوم، ذكرى خيانة وطنية عظيمة ارتكبت بحق أرضنا وشعبنا. في خضم هذه المآسي، لا نملك إلا أن نلوم التاريخ ونلعنه، وكأننا لسنا جزءا منه أو من صناعه!. ندين الغدر، ولكننا نبرئ أنفسنا من الغدر والظعن بالظهور!..

نتحدث عن المبادئ والنضال القومي والوطني، ونحلم بالعدالة وسيادة القانون، ولكننا نشرك بأحلامنا كل أولئك الذين باعوا أرضنا وخانوا شعبنا!.

ويا للعجب.. أن نستذكر جرائم الأنفال وحبلة و٣١ آب والثالث من آب، ونحن جالسون على الكراسي بجانب المجرمين والمهزومين الذين سلموا شنكال الى يد الدواعش المجرمين!. نتشج بالسواد ونبكي على أطلال شنكال مولولين على الضحايا، ولكننا نشرك الجبناء والمهزومين بالمأتم!.

نذرف الدموع من أجل الضحايا، ونعرض صورهم على الشاشات، ولكننا ننساهم في اليوم التالي وكأن شيئا لم يكن، وكأن كل هؤلاء الضحايا لم يكونوا شيئا مذكورا!.

نطالب بالقصاص من المجرمين. نشكل لجانا للتحقيق، ونصدر تصريحات عنترية، ولكن في المحصلة ليس هناك من يدفع ثمن جرائمه، ونظل نحن ساكتين وكأن على رؤوسنا الطير!.

نتحدث عن سيادة القانون، وعلى مرآنا ومسامعنا تدخل بلادنا أكياد الدجاج المتعفنة، وأنواع الحشيش والمخدرات وحبوب الهلوسة المتنوعة. نملاً خزان سياراتنا بالوقود المسرطن، وتباع في صيدلياتنا أدوية منتهية الصلاحية، وكل هذه الأشياء تدخل الى محافظتنا محمية بسيارات الدفع الرباعي، ونحن صم، بكم، عمي، لايشعرون.

نتحدث عن الحيتان الكبيرة التي تلتهم كل شيء، وننسى بأننا نحن من أطعمناهم، نحن خلقنا الدكتاتور، وعلينا وزره.

لانعرف ماذا نريد، او ماذا نفعل، تاركين الحيتان تسرح وتمرح.

مرة واحدة في السنة نستذكر مآسي حبلة والأنفال وشنكال وكركوك وعفرين وكوباني وآمد ومهاباد وما حل ببيوت الطين والقصدير، نذرف الدموع يوما واحدا فقط، وتترك ثلاثمائة وأربعة وستين يوما تمر كراما وسلاما على المجرمين الذين يسرحون ويمرحون ويضحكون على خيبتنا.

نعم نحن مثار العجب!..

وحين أقول نحن، فإني أقصد (نحن جميعا)..

"القوة المجتمعية" حلفة مفقودة

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٦/٨/٢٠١٨

يعتقد البعض ان الديمقراطية هي مجرد الذهاب لصناديق الاقتراع. فلا يرى المضمون، من حيث المؤثرات والاليات والاهداف. فما اسهل انتخابات الـ ٩٩٪ من الاصوات.. والحصول على اغلبية تضمنها النظم والقوانين الانتخابية التي تحمي في المحصلة الطبقة السياسية وتجعلها بطرق مختلفة محتكرة للسلطة.. لذلك لم يتردد ماركس كفيلسوف -عندما كان الصدق المعرفي هو السائد وليس التبدليس الفكري- من تسمية هذه النظم بديمقراطية الاقلية البرجوازية، والدعوة لدكتاتورية البروليتاريا باعتبارها، حسب رايه، ممثلة للاغلبية. ينقصنا نقاش فكري معمق ومدرّوس وعلمي لنظام الحكم الحاسم لضمان حاضرننا ومستقبلنا.

فنحن امام.. (أ) الفوضى الفكرية المتأثرة عموماً، بقناعات وردود فعل، اما هشة وسطحية تولدت في ظروف الاستبداد، ومن ثم الاحتلال والارهاب وتخاصم التيارات السياسية والاجتماعية.. (ب) الحراك الشعبي والنخبوي والسياسي الذي هو اقرب للعفوية والتعلم "براغماتياً" من كونه حراك عارف بقوانين عمل التشكيلات القيمة/الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية. ان الانتخابات والحريات الواسعة هي مكسب كبير.. لكن بدون تطويره ودعمه بمقومات حقيقية فقد يرتد على نفسه.. وان حركة الاحتجاجات هي مكسب وتطور ايجابي لحركة الجمهور.. لكنها بمفردها وبدون رؤى وفلسفة متكاملة تنتقل من العفوية وردات الفعل الى الوعي والفاعلية، فسترتد على نفسها ايضاً. وللحفاظ على ذلك وتطويره نحتاج كمقدمة للآتي:

١- تطوير قانون الانتخابات ليعكس افضل حالات بناء حكومة ناجحة تستطيع انجاز مهامها في ظروف ومقومات محددة.. وهذه مهمة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية القادمة.. وكذلك النخب والمتقنين ومراكز القرار.. ولكن بشكل اساس القوي السياسية التي يجب ان تتخلى بوعيها او بضغط الشارع والمرجعيات ومراكز القوي عليها لكي تؤسس لنظام تمثيلي وانتخابي ليس لنفسها وتسلطها واحتكارها ومحاصصاتها بل للشعب للوصول الى (أ) افضل وانزه وادق تمثيلية لارادة الغالبية من الشعب وطاقاته وقواه.. (ب) وابسط وافضل واسرع وسيلة "ديمقراطية" لتشكيل حكومة ناجحة في ظروف ومركبات العراق الحقيقية وليس المفترضة.

٢- تطوير الحراك الشعبي وضخ الافكار والممارسات التي تنقله من العفوية ورد الفعل المجرد الى الواعي والفعل الايجابي المخطط.. ومن الاحتجاج السلبي الى البناء والاحتجاج الضاغط الايجابي. فدور الشعب ومراكز القرار وقوى الضغط ليس الذهاب كل ٤ سنوات لصناديق الاقتراع، ثم ترك الامور للسلطات الحاكمة، بل لابد ان يستمر دورها بالمراقبة والضغط في الاتجاهات الصحيحة.. وهنا اهمية المرجعيات فوق السياسية والرأي العام، ومؤسسات المجتمع المدني، والجماعات والتجمعات والنقابات والمناطق لتبقى سيادة وسلطة الشعب الواعي هي الحاكمة. نلاحظ اموراً ايجابية في الاحتجاجات الاخيرة، وظهور حالة من الوعي والمسؤولية، ولو الجنينية.. والتي قد تصبح احدى التيارات الاساسية للتدافعات الاجتماعية/السياسية. اذ سبق وكتبت عن "القوة المجتمعية".

فلقد برهنت هذه المجاميع الشابة انها خطوة واعية ومتقدمة لحركة الاحتجاجات. فهي لا تكتفي برد الفعل والشعارات المطلبية، بل تتعداها، لبناء المبادرات والخطط.. ولا ترتبط بحزب او تيار عقائدي محدد، بل ربطت نفسها طوعاً بخطط فكرية واعية ومتكاملة تعتقد انها تمثل المصالح والمنافع العليا للبلاد.. فعلاقتها تنظمها اهدافها، وهي مدخلها للتعاون مع الجميع من مواقع الفعل والانجاز وليس التابعة والنفعية الخاصة. فهي قوة تنظم وتنفرط حسب المهام والموضوعات، المعزولة شكلاً والمرتبطة مضموناً بخيط يجمعها في رؤية منهجية متكاملة. مجاميع صلبة وعنيدة في نقدها وتصميمها، لكنها مسالمة وايجابية في طروحاتها وممارساتها. لا توجد لها قيادة مهيكلية، لكن لديها قياديين وقيادات ميدانية، تنتخبهم كفاءاتهم وحضورهم وتضحياتهم وحجيتهم وكونهم قدوة واسوة لآخوانهم واخواتهم. لا يتحركون لانهم بالضرورة عاطلين عن العمل او تنقص بيوتهم الكهرباء والماء وغيرها، بل قد يكون اغلبهم من اصحاب المهن ولهم مداخيل مقبولة، ويتوفر في بيوتهم الحد المعقول من الكهرباء والماء.. فهم يتحركون مع حركة الازمة او الازمات العامة، ويتضامنون مع العاطلين ومن يعانون من نقص الحاجات والخدمات. هذا التكامل هو ما يجعلنا متفائلين بتطور الحركة الشعبية العراقية، ومراكز الضغط التي ان تطورت، فستساهم بصناعة السياسي والبرلماني والموظف الناجح والكفوء.

العقلية الريعية للحكومة تدمر الاقتصاد العراقي

*شذى خليل

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٨/٦

يعاني العراق منذ عام ألفين وثلاثة من تدهور القطاعات الاقتصادية التي كان يعتمد عليها قبل الغزو الأمريكي، مثل الصناعة والزراعة والسياحة، إذ اعتمد وبشكل أساسي على الواردات النفطية فقط، ولم تفلح جهود الحكومات المتعاقبة في إصلاح هذه القطاعات بسبب حجم الدمار الكبير الذي لحق بها، فضلاً عن ضعف التنمية والإصلاح الاقتصادي الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً.

مفهوم الاقتصاد الريعي:

يعتمد الاقتصاد الريعي، على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد "المعادن، والمياه، والنفط، والغاز" ويُعرف اقتصاد الريع بأنه الاقتصاد الذي يهتم بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصور واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، ومن التعريفات الأخرى لاقتصاد الريع هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاري الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمع استهلاكي مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتم هذا النوع من الاقتصاد بالزراعة أو الصناعة التحويلية.

العقلية الريعية :

الريع مفهوم يعني الدخل الذي يتأتى من استخراج النفط الخام وتصديره، كما هو الحال مع العديد من الدول العربية، ومنها العراق الذي أصبح دولة ريعية بامتياز بعد أن تعرضت قطاعاته الاقتصادية غير النفطية إلى الدمار، أما الحكومة الريعية فهي التي تعتاش بصورة أساسية على دخل البلاد من دخلها الريعي، أي أن الريع يكاد يكون الوسيلة الوحيدة لتمويل ميزانيتها السنوية.

وحكومة ريعية، أي بتكوينها وإمكانياتها الحالية، لا تعرف مصدراً للدخل ورفد موازنات العراق المالية، التي تعتمد على الريع الناتج من الصادرات النفطية، والتي تستحوذ تخصيصات الرواتب والأجور والتقاعد جميعها على نسبة تبلغ خمسين بالمئة من اجمالي سقف النفقات العامة لموازنة البلاد، وهي تغطي بإيرادات النفط حصرياً أو من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

إذا هنا يجب على السياسة المالية للعراق ان تسعى إلى تعزيز ماليتها، وتعمل على تنويع مصادر دخلها الوطني عبر برامج انمائية على الأمد البعيد العراق ٢٠٣٠.

لذا أمست الحاجة الى تعظيم موارد الموازنة العامة غير النفطية تتطلب إدراكا للعوامل الاقتصادية الموضوعية الآتية:
١. يعد العراق من البلدان المرتفعة في الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو أكثر من (٤٦٪) ما يقتضي خفض هذه النسبة لمصلحة اقتصاد السوق، وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتكوين الطلب الكلي.

٢. مازالت المؤشرات المالية للبلاد تبين اعتماد العراق على إيرادات النفط او التوسع فيها لتغطية النفقات العامة، وهو مورد غير مضمون، ما يقتضي إصلاحا ماليا جذريا جديدا في تركيب الإيرادات العامة.

٣. جاءت الفرصة للتصدي للمصاريف والنفقات الحكومية غير الضرورية ابتداء من الدعم وامتداده لغير مستحقه، وانتهاء بالأوعية الضريبية المتهربة التي تراكم دخول وثروات بعيدة عن نطاق المالية العامة وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

٤. ان اعباء الحرب على الإرهاب الداعشي وأعباء إعادة الإعمار وتنمية مناطق العراق كافة تتطلب برنامجا ماليا متشددا لا محالة، بما يخدم توجيه الموارد المالية نحو الاستقرار والتنمية والتصدي لمظاهر الفساد المالي والتبذير وعدم التخطيط.

خصائص الاقتصاد الريعي :

من أهم خصائص الاقتصاد الريعي ما يلي :

• الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

• يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي.

• تشكل الأيدي العاملة المشتغلة في تحقيق الربح نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

• تكون الدولة / الحكومة هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي.

• تكون الدولة هي المشغل الرئيس للناس، مما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفئة، وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط، وبالتالي لا يكون هناك دافع للتطور نحو الديمقراطية.

• ان الحكومة في ظل اقتصاد ريعي غير معنية كثيراً بحيوية النشاط الاقتصادي وخلق حالة من النمو الاقتصادي المستدام من أجل توسيع القاعدة الضريبية وما يستتبع ذلك من زيادة في الضرائب المتحصلة، لأن الحكومة هنا لا تستند الى الضرائب في تمويل ميزانيتها.

فموارد الربح النفطية، تمول الخزينة الحكومية، ولا حاجة إذاً لفرض الضرائب على الناس، وهنا نجد دور الحكومة متراخ وكسول، وهي لا تتحمل مسؤولياتها في تنشيط الاقتصاد، وتنميته باستغلال الحيوية الطبيعية وتفعيل دور القطاع الخاص، والسعي للتنمية الاقتصادية، ولا تسعى لخلق فرص عمل مجزي للمواطنين، طالما أمكن تكديسهم في الجهاز الحكومي المنتفخ باستمرار، وهو المكان التقليدي للبطالة المقنعة، أو ضخهم بقطاعها العام الفاشل وغير الكفوء، ليزداد فشله ويضعف تنافسية منتجاته بزيادة كلفة الإنتاج.

ويؤكد خبراء اقتصاد عراقيون، ان الاقتصاد العراقي يعاني من تبعات الأزمة المالية، والفساد المالي والإداري، ومشاكل طالت جميع قطاعات الدولة، إذ تراجع القطاع الزراعي العراقي، وتناقصت نسبة الفلاحين الى مجموع السكان، وارتفاع دور النفط الخام المستخرج والمصدر، في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، أدى الى قلة الاهتمام بإقامة المشاريع الصناعية التحويلية، فأصبح القطاع النفطي هو الأول والرئيس للناتج المحلي الإجمالي، مما أدى الى التطور الوحيد للجانب الاقتصادي، وتشوه بنية المجتمع الطبقيّة، وخضوع الدولة للمراكز الرأسمالية العالمية التي تقف عائقاً دون التخلص من طابعها الريعي.

إذ أعلنت وزارة الزراعة أن الجفاف وشح الأمطار قلصا عشرين بالمئة من إنتاج القمح والشعير للعام الحالي، رغم تأكيدات جهات حكومية أنها تخطط لاستكمال زراعة نحو مليون وستمئة ألف هكتار من القمح.

هذا، وتعاني أغلب المصانع من التوقف، بينما يزداد الاستيراد من إيران وتركيا وغيرها من البلدان، وعدم استغلال القطاع السياحي بشكل امثل بسبب الوضع الأمني.

من جهة أخرى، لجأت الحكومة العراقية إلى فرض ضرائب على عدد من السلع والخدمات لتعويض عجز الموازنة الذي تجاوز أحد عشر مليار دولار، ما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية، خصوصاً لدى الفئات الفقيرة، كما أن ارتفاع قيمة الضرائب على الخدمات والدخل والعقار وبعض السلع المستوردة بلغت أكثر من (٢٥٪) من سعرها، ما سيرفع من مستويات التضخم.

ويرى الخبير الاقتصادي صالح الهماشي أن من أهم عوائق اللجوء إلى اقتصاد بديل، هو تداخل الصلاحيات بين وزارات الدولة وهيئاتها، فالمستثمرون يصطدمون بالكثير من العراقيل الإدارية، فضلاً عن الفساد المالي الذي أدى إلى إفلاس عشرات المشاريع وتلكؤ الاستثمار.

ويبلغ معدل النمو السكاني في العراق نحو ٢,٧٪، وهو من النسب المرتفعة عالمياً، ولا تقابله محاولات جادة لخلق فرص اقتصادية، بينما ترتفع نسب من يعيشون تحت خط الفقر إلى نحو ٣٠٪ من السكان.

ويضيف الهماشي إن الاعتماد على النفط في موازنة عام ٢٠١٨ بلغ ٩٤٪، بينما تحاول الحكومة من خلال الخطة الخمسية التي بدأت العام الحالي خفض النسبة إلى ٨٠-٧٥٪، وتؤكد التقارير خسارة العراق يومياً سبعة ملايين دولار نتيجة حرق الغاز الطبيعي الذي ينبعث أثناء استخراج النفط، مما دفع الحكومة لتوقيع عدة عقود مع شركات أمريكية لاستخراج الغاز في البصرة ومناطق أخرى.

ويرى الخبير النفطي حمزة الجواهري أن معظم الغاز يخرج مع النفط وبكميات محدودة، ولا تبلغ عدد الحقول العاملة في هذا المجال أكثر من ثلاثة حقول صغيرة تحت التطوير، إلا أنها تسد حاجة العراق.

وأضاف الجواهري، أن عدة مناطق تتمتع باحتياطي هائل من الغاز لكنها "هشة" أمنياً، خاصة في محافظتي الأنبار وديالى، وهو ما يجعل العراق محتاجاً لتعويض احتياجه من الغاز بالاستيراد.

إن بقاء الاقتصاد العراقي ريعي، فهذا يعني بقاء إقتصاده ضعيف، وهذا ما يعيق تحقيق عملية إعادة إنتاج وضعف التنمية المستدامة لتطويع جميع القطاعات للنهوض بالواقع المرير للبلد، وعدم استغلال لثرواته الطبيعية والبشرية، وتحسين المستوى المعيشي، وزيادة في التشغيل، وتحسين مستوى الدخل.

كيف «باسم الدين» تبددت عوائد النفط العراقي؟

*عدنان حسين

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٨/٦

يتعجب كثير من الناس كيف أن ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في «أوبك»، بعد السعودية، والرابعة دولياً لا تستطيع تأمين كفايتها من الكهرباء، بل تعاني من نقص فادح، حيث لا تستطيع الشبكة الوطنية تأمين توزيع الكهرباء لأكثر من ثماني ساعات في اليوم، وبخاصة في صيف العراق اللاهب؟! ويتضاعف هذا العجب لأن سكان هذه الدولة، وهم العراقيون، يعانون في الوقت عينه من شح شديد في مياه السقي والشرب في الصيف أيضاً، مع أن في بلادهم نهرين عظيمين بروافد عدة، هما دجلة والفرات اللذان يُعزى إليهما الفضل في نشوء وتطور ثلاث من أعظم الحضارات في تاريخ البشرية: السومرية والبابلية والعباسية.

بخلاف غيرهم، العراقيون ليسوا على أي درجة من درجات التعجب، فهم يرون بالعين ويسمعون بالأذن ويدركون بالعقل كيف تتبخر من خزينة دولتهم مليارات الدولارات التي تتدفق شهرياً من عائدات النفط، فضلاً عن مئات ملايين الدولارات المتأتية من الجمارك والضرائب وسواهما. والمعاناة العراقية التي ظلت تتفاقم في الخمس عشرة سنة المنصرمة لا تقتصر على الكهرباء والماء، فنظام الخدمات العامة (الصحة والتعليم والسكن والنقل والصرف الصحي وسوى ذلك) منهار بالكامل تقريباً، فيما تتجاوز نسبة الفقر ٣٠٪ والبطالة ٢٠٪، وهذا بأجمعه ما يجعل العراقيين يتفجرون غضباً دورياً، كما هو حاصل الآن.

في كلّ سورات الغضب الشعبي العراقي المتصاعدة، كان شعار «مكافحة الفساد الإداري والمالي» يتقدّم سائر المطالب التي ارتفع سقفها الآن إلى مستوى إجراء تغييرات جذرية سياسية وإدارية لضمان أن يتولّى إدارة الدولة وأجهزتها الاتحادية والمحلية شخصيات كفؤة ونزيهة تعرف كيف تستثمر ثروة العراق المالية الكبيرة في تنمية البلد ورفاه المجتمع ولا تمتدّ أيديها إلى المال العام، فالخراب الحاصل الآن يرجع سببه إلى مدّ الأيدي للمال العام برياحة وسلاسة واطمئنان من دون خشية من حساب وعقاب، ومادّ الأيدي هم قيادات وكوادر في الأحزاب الحاكمة (إسلامية في الغالب) التي توفر الحماية لهم ولعملياتهم الفاسدة الجارية بعلم القيادات وبإشرافها، ففي عدد من جلسات مساءلة وزراء ومسؤولين تنفيذيين كبار آخرين عقدها مجلس النواب الذي انتهت ولايته منذ خمسة أسابيع، أفضح وجود «لجان اقتصادية» تُدير عمليات السطو على المال العام. هذه اللجان شكّلتها الأحزاب المتنفّذة في الدولة للعمل مع الوزراء ورؤساء المؤسسات والمديرين العامّين لدوائر الدولة والمحافظين ومجالس المحافظات. ومعلوم أن هذه الوظائف التنفيذية تتقاسمها هذه الأحزاب وفق نظام المحاصصة الذي يُعطي لكل حزب عدداً من المناصب بما يتناسب مع حجم تمثيله في البرلمان الاتحادي وبرلمان إقليم كردستان ومجالس المحافظات. ومتولّو هذه المناصب ملزمون أمام

أحزابهم، عبر «اللجان الاقتصادية»، بتقديم أموال تؤخذ في صيغة رشى (عمولات) تدفعها الشركات والمقاولون الذين تُرسى عليهم عقود تنفيذ المشاريع العامة. وفي الغالب تُدفع العمولات الكبيرة (ملايين وعشرات ملايين الدولارات) إلى حسابات شخصية أو بأسماء شركات وهمية خارج العراق. كما يتقاضى معظم هؤلاء المسؤولين رشى خاصة بهم، فصاروا أصحاب ملايين (أموال وعقارات) في غضون سنوات قليلة، وقد تكشفت تفاصيل صارخة وصادمة في هذا الخصوص عبر التقارير الدورية لهيئة النزاهة ولجنتي النزاهة والمالية البرلمانيتين، بيد أن الحماية التي توفرها الأحزاب لهؤلاء الأشخاص أمنت للكثير منهم الإفلات من المساءلة والعقاب. وكان من نتائج ذلك أن المئات من المشاريع التنموية المهمة قد تعطل العمل فيها، فالراشون والمُرتشون، كما بيّنت الوقائع، كثيراً ما يتقاسمون التخصيصات المالية لهذه المشاريع فلا يبقى لأعمال تنفيذها سوى «ملايين».

الأموال المتحصلة بهذه الصورة تستخدمها الأحزاب لتعزيز نفوذها في الدولة بكسب المزيد من الأعضاء والمناصرين ونيل الأصوات في الانتخابات البرلمانية والمحلية. وكانت تلك في الواقع عملية نهب كبيرة، تُعرف شعبياً باسم «الفرهود»، فمن الثابت الآن أن هناك بضعة مئات من مليارات الدولارات من عوائد الدولة لا يوجد ما يشير إلى أوجه صرفها. وقبل وفاته أواخر عام ٢٠١٥ أعلن رئيس اللجنة المالية البرلمانية السابق، النائب أحمد الجليبي، أن حجم الأموال مجهولة المصير يزيد على ٣٠٠ مليار دولار، وقدّرتها مصادر أخرى بنحو ٥٠٠ مليار دولار، ويفيد بعض المعلومات بأن بعض هذه الأموال وجد طريقه إلى إيران التي مسّت حاجتها إلى النقد الأجنبي بعد عقوبات اقتصادية فرضتها عليها الولايات المتحدة ودول أخرى.

الشهر الماضي أفصح البنك المركزي العراقي في تقرير عن أن إجمالي الإيرادات بالعملة الأجنبية خلال السنين ٢٠٠٥ - ٢٠١٧، بلغت ٧٠٦,٢٣ مليار دولار أمريكي. وبعد ذلك بأيام قليلة صرّحت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب السابق ماجدة التميمي، بأن إيرادات العراق منذ ٢٠٠٤ ولغاية منتصف ٢٠١٨ بلغت ١٠٣٢ تريليوناً و٢٠٧ مليارات دينار (نحو ٩٠٠ مليار دولار). هذان الرقمان الفلكيان لم يلمس العراقيون لهما أثراً إيجابياً في حياتهم، وكثيراً ما يجادل منتقدو الحكومة (الحالية وسابقتها) بأنها لم تبني مصنعاً أو مشروعاً زراعياً أو سداً ولم تمدّ طريقاً دولية ولم تُشيد مطاراً دولياً جديداً (باستثناء مطار النجف الذي استحوذت عليه وعلى وارداته الأحزاب الإسلامية الخمسة التي تهيمن على مجلس محافظة النجف، ولم تتمكن حكومة بغداد من فرض سيطرتها عليه إلا بعد أن اجتاحه المتظاهرون الشهر الماضي طالبين تغيير إدارته الحزبية الفاسدة، وهو ما حصل!). ومن المفارقات الكبرى أن كل المشاريع الاقتصادية والخدمية الكبيرة القائمة الآن هي من تركت الأنظمة السابقة، بل إن حكومات ما بعد ٢٠٠٣ لم تُفلح حتى في ترميم المتهاك من هذه المشاريع.

هذا غيض من فيض الوقائع الصادمة التي تستثير دائماً الغضب العراقي على الطبقة السياسية المتنفذة وأحزابها وعلى العملية السياسية برمتها، بل لا يوفّر هذا الغضب الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين قادتا عملية ترتيب هذه العملية السياسية ووضعها في أيدي جماعات إسلامية يخلو للمنخرطين في الحركات الاحتجاجية المتعاقبة أن يرفعوا الصوت في وجوها بهتاف معبر: «باسم الدين باقونا (سرقونا) الحرامية!»

تصويب العملية الانتخابية قضائياً

*القاضي ناصر عمران

موقع مجلس القضاء العراقي: ٢٠١٨/٨/٧

يظل القضاء الهامش والتفاصيل في بناء الجمل الديمقراطية التي يتشكل على أساسها النسيج المعرفي لكيان الدولة وبنائها المؤسسي المستند على النصوص القانونية الخارجة من صلب الوثيقة الدستورية التي صوت عليها الشعب في استفتاء عام وعلني كانت فيه مفردة (نعم) هي الاعلى صوتاً في صناديق الاقتراع التي تمثل التجسيد الفعلي لإرادة الشعب، فما تقوله صناديق الاقتراع هو الرؤى والرؤيا التي ارادها الناخب لطريقة ادارة الدولة ومنهجها وبرنامجها ونظام حكمها وحين يداخل الصوت الانتخابي الشك بأصوات وإرادات دخيلة وطارئة وغير حقيقية فان هناك ضابطا مهما قادرا على ان يضع الامور بمسارها الصحيح لذلك جاء في الاسباب الموجبة لتشريع التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ ما نصه (تحقيقا للشفافية في نتائج الانتخابات وحفاظا على النظام الديمقراطي في العراق وحماية العملية الانتخابية بما يؤمن الثقة بنزاهة الانتخابات وثبوت عدم صلاحية جهاز تسريع النتائج الالكترونية وتسببه في عدم ظهور النتائج بصورة حقيقية وإجراء العد والفرز اليدوي في عموم العراق شرع هذا القانون).

ومن قراءة الأسباب الموجبة للتشريع نستطيع أن نحدد النقاط المهمة التي جاء التعديل لمعالجتها على اثر ما حصل في العملية الانتخابية التي جرت بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠١٨ وما رافقها من اشكالات واهمها التشكيك في نزاهتها وهي المهمة التي شرع القانون لمعالجتها بغية استجلاء الحقيقة وتصويب العملية الانتخابية والتي اثبتت اللجنة التحقيقية العليا التي شكلها مجلس الوزراء بان هناك حاجة ضرورية وملحة تتعلق ببناء الدولة واعادة الثقة للنظام الديمقراطي تستدعي اتخاذ اجراءات واصدار تشريعات لمعالجة الخروقات التي حدثت في العملية الانتخابية.

وجاءت توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة من قبل مجلس رئاسة الوزراء والمتعلقة بدور مجلس النواب والتي تضمنت اتخاذ المجلس اجراءات تشريعية تستدعي معالجة الخروقات الانتخابية وبالتأكيد ان ذلك لا يتم الا من خلال تشريع قانون يمنح الجهات التحقيقية صلاحيات جديدة لكشف الحقيقة وتصويب عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولم يذهب مجلس النواب بعيداً عن الرقابة القضائية في تحديد التصويب وتبيان الحقيقة وهو اتجاه اشار اليه الدستور حين منح الرقابة على دستورية القوانين للمحكمة الاتحادية العليا في المادة (٩٢ / اولاً) من الدستور، فمُنح التعديل مجلس القضاء الاعلى انتداب تسعة قضاة لإدارة مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يتولون صلاحية مجلس المفوضين بدلا من مجلس المفوضين الحالي وقاض لكل مكتب من مكاتب المفوضية العليا في المحافظات بدلا من المدراء الحاليين وتنتهي مهام القضاة المنتدبين عند مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات وهو امر تعرض لمواجهة التدقيق بدستوريته أمام المحكمة الاتحادية والتي صادقت عليه بقراراتها بالعدد (٩٩، ١٠٤، ١٠٦ / اتحادية / ٢٠١٨ بتاريخ ٢١ / ٦ / ٢٠١٨ واعتبرته تعديلا للمادة (٤٩) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ وردت الطعن بشأنه كما ان القانون يوقف اعضاء مجلس المفوضين الحاليين ومدراء مكاتب المحافظات عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في جرائم التزوير التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء وحسب المادة (٤) من قانون التعديل وبذلك تكون صلاحية القضاة المنتدبين محددة بما جاء في

قانون التعديل فيقوم القضاة المنتدبين بأداء الاعمال وممارسة الصلاحيات الخاصة بمجلس مفوضين بإعادة العد والفرز اليدوي وبحضور وكلاء الكيانات السياسية والغاء العمل بجهاز تسريع النتائج الالكترونية.

وتعتمد النتائج على اساس العد والفرز اليدوي ويشمل هذا العد والفرز كافة المحطات حتى المحطات الملغاة منها حسب المادة (١) من قانون التعديل كذلك الإشراف على اجراء مطابقة اوراق الاقتراع مع التقرير الصادر من جهاز التحقق الالكتروني الخاص باركود اوراق الاقتراع وبتخاذ القرارات اللازمة لذلك وتنتهي مهمة القضاة المنتدبين بعد المصادقة على الانتخابات من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

ان صلاحيات مجلس المفوضين الوارد ذكرها في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الممنوحة للقضاة المنتدبين محصورة بالصلاحيات الواردة لمجلس المفوضين بالمهمة وهي التحقق من سلامة العملية الانتخابية وما شابها حفاظاً على العملية الانتخابية والتجربة الديمقراطية وقد وردت في الفصل الرابع المادة (٤) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ صلاحيات مجلس المفوضين وهي :

أولاً : انشاء وتحديث سجل الناخبين بالتعاون والتنسيق مع مكاتب الأقاليم والمحافظات.

ثانياً : تنظيم سجل الكيانات السياسية والمصادقة عليها لغرض خوض الانتخابات.

ثالثاً : تنظيم سجل قوائم المرشحين للانتخابات والمصادقة عليها.

رابعاً : اعتماد مراقبي الانتخابات وكلاء الكيانات السياسية والإعلاميين.

خامساً : البت في الشكاوى والطعون الانتخابية كافة وتكون قراراتها قابلة للطعن امام هيئة قضائية تمييزية مختصة.

سادساً : المصادقة على إجراءات العد والفرز.

سابعاً : إعلان النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء بعد المصادقة عليها من الجهات القضائية المختصة باستثناء نتائج انتخابات مجلس النواب التي تصادق عليها المحكمة الاتحادية العليا.

ثامناً : وضع الانظمة والتعليمات التي تحفظ للعملية الانتخابية نزاهتها.

تاسعاً : المصادقة على هيكلية الادارة الانتخابية والتعيينات في الوظائف العليا.

عاشراً : رسم السياسة المالية للمفوضية.

مع التأكيد ان قرارات مجلس المفوضين المنتدب تخضع للطعن والاستئناف امام الهيئة القضائية للانتخابات والتي نص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ ومن قبله الامر الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٤ على تشكيل هذه الهيئة القضائية حيث نصت المادة (٨/ ثانياً) من القانون (تقوم محكمة التمييز بتشكيل هيئة تسمى الهيئة القضائية للانتخابات تتألف من ثلاثة قضاة غير متفرغين).

قتلتنا السياسة.. والإدارة والاقتصاد حل؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/٧

قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي ونائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خلال سلسلة تغريدات "ان الخوض الكثير في السياسة في عالمنا العربي مضيعة للوقت، ومفسدة للاخلاق ومهلكة للموارد.. من يريد خلق إنجاز لشعبه فالوطن هو الميدان، والتاريخ هو الشاهد، إما انجازات عظيمة تتحدث عن نفسها، او خطب فارغة لا قيمة لكلماتها ولا صفحاتها"، وان "هناك فائض من السياسيين في العالم العربي، ونقص في الاداريين.. ازمنا ازمة ادارة وليست موارد.. انظر للصين واليابان لا يملكان موارد طبيعية أين وصلوا.. وانظر لدول تملك النفط والغاز والماء والبشر، ولا تملك مصيرها التنموي.. ولا تملك حتى توفير خدمات اساسية كالطرق والكهرباء لشعوبها.. ففي عالمنا العربي، السياسي هو من يدير الاقتصاد، ويدير التعليم، ويدير الاعلام، ويدير حتى الرياضة.. وظيفة السياسي الحقيقية هي تسهيل حياة الاقتصادي والاكاديمي ورجل الاعمال والاعلامي، وتسهيل حياة الشعوب، وحل الازمات بدل افتعالها، وبناء المنجزات بدل هدمها".. وانسجاماً مع هذا الطرح، وتعميقاً لهذه الاستنتاجات، سبق وان كتبت مراراً حول هذه المفاهيم المنتشرة بعمق في تجربتنا التاريخية والتي يسيطر عليها عقل الدولة المتفرد وبالتالي السياسة، على حساب العقل المجتمعي، الموازن والمرشد لعقل الدولة، ولهذا السبب اعيد نشر افتتاحية في ٢٠١٢/١/١٠ وأنا يومها في قم المسؤولية السياسية، بعنوان "قتلتنا السياسة والاقتصاد هو الحل"، اعيد نشرها بنصها:

(" كتبت قبل ٣٠ عاماً مقالاً بعنوان "بين مفهومي الجاه والملكية" .. مبيناً موقع الجاه، وقمته السياسية، اي الدولة، تاريخياً في امتلاك القدرة والملك والثروة.. والجاه حسب ابن خلدون "هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت ايديهم.. بالاذن والمنع، والتسلط بالقهر والغلبة.. وان الجاه متوزع في الناس ومرتب فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو في الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية". تحليل من القرن الرابع عشر الميلادي، لدور الدولة والسياسة في الاستيلاء على ما عداها.. فشهدنا استيلاء السلاطين وارهاق النشاطات بنفقاتهم.. وتوسع البذخ والانفاق.. وجيوش المرتزقة.. والاقطاع العسكري، وتراجع النظم الصحيحة للارض.. وبالتالي الزراعة. وتراجع المهنية، والحرفة، والنقابة، ونظم العمل.. وبالتالي الصناعة. وتراجع نظم التعامل والاسواق، وازدياد "رواج الفلوس" -التضخم، و"غلاء الاطيان" -التكاليف، بتعايير المقريزي.. وتراجع التجارة.. وكنتيجة تدهور دور الافراد والجماعات في المكاسب والثروات وترويج العلوم والمعارف والاداب والمدارس.. كمؤشرات لتراجع حضارة عظيمة كانت الاولى يوما ما.

اما حديثاً فنواجه مشكلة مشابهة وهي سيطرة السياسة.. لاسباب منها الهيكلية العالمية للاقتصاد ومصادر القوة.. واعتمادنا على النفط.. والاندفاع لبناء الجيوش للدفاع عن مخاوف قادت اليها الخارطة السياسية الاقليمية والداخلية، بعد حربين عالميتين.. مما جعل اعدائنا -الحقيقيين او الوهميين- اكثر من اصدقائنا. فالنظرية تقول ان السياسة بنية فوقية ونتيجة.. وان الاقتصاد والاجتماع هو المحرك الحقيقي للمجتمع وبنيته التحتية.. وهو الذي تتكيف معه السياسة وتخدمه.. وهذا صحيح في معظم الرؤى الجديدة.. فالاسلام جعل الدين المعاملة بكل اوجهها ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية.. والرأسمال يقود ويتحكم في التجربة الليبرالية.. والطبقة العاملة والفلاحين هي التي تفرز الحزب الذي يقود، نظرياً على الاقل.

لاشك ان تقدم السياسة على حساب الاقتصاد والاجتماع هو احد اهم مشاكلنا. ولعل دورة التخلف والعنف التي تتجدد لدينا تعود للاولوية -واحياناً الاحتكار- التي احتلتها السياسة.. فتقدمت الدولة وتراجع المجتمع.. وتقدمت السياسة والحزاب والمؤامرات والانقلابات، وتراجع المواطن والجماعة والارض والمصالح والشركات والاسواق وتراكم المكاسب ورأس المال وخبرات العمل.. فنحن مجتمع يقف بدون قاعدة، او نحن هرم يقف مقلوباً على رأسه.. وهو ما يسبب الاهتزازات المتكررة.. ويجعل السياسة غاية الجميع يستولون على جاهها وقدراتها دون اهتمام بواجباتها ودورها ومكانتها.. وما لم نعد الامور لنصاياتها ومواقعها، فلا نضمن باصلاح اقتصادي واجتماعي، بل وسياسي ايضاً.

الجمهورية في العراق: نقد ورؤية مستقبلية

*د. خالد عليوي العرداوي

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٨/٧

مرت في منتصف شهر تموز- يوليو الماضي ستون سنة على اعلان الجمهورية في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي في سنة ١٩٥٨م، لم يحصد الشعب خلالها غير الألم والمعاناة، وفي كل مرة يظن أنه سيحقق طموحاته يصاب بخيبة أمل أشد من السابق. والسؤال الذي يفرض نفسه على الطاولة هو لماذا؟ ان التاريخ البشري يتحرك في بناء الدول بمسارين مختلفين: الأول ان يكون البناء قد تم بإرادة شعبية، والآخر ان يكون بإرادة سلطة أو افراد داخل مؤسسة السلطة نفسها. والفرق بين هذين المسارين كبير جدا، فالدول التي تتشكل بإرادة شعوبها، غالبا ما تكون أنظمة حكمها أكثر استقرارا -وان مرت بتقلبات عاصفة في مرحلة زمنية محددة-، وقرارات حكامها وممارساتهم أقرب الى حاجات الشعب وارادته، انسجاما مع كونه صاحب السيادة الحقيقي، والقادر على انتزاع السلطة من الحكام واعطائها لغيرهم. اما الدول التي تتشكل بإرادة السلطة او مغامرة افراد داخلها، فغالبا ما يشوبها الشك في شرعيتها، وعدم الاستقرار في مؤسساتها، وانفلات قراراتها وممارسات حكامها من قيود الرقابة الشعبية والدستورية، بل تغدو الإرادة النافذة هي إرادة السلطة ورجالها، والإرادة المغيبة هي إرادة الشعب ومصالحه.

ومن يحلل أوضاع العراق في النصف الأول من القرن العشرين المنصرم يكتشف بسهولة انشغال شعبه التام بهموم حياته اليومية التي تهدد وجوده: كالأزمات والابوئة، والفقر والامية، أو بالصراعات الاجتماعية المرتبطة في جزء منها بإلحاح الحاجة المادية، فيما يرتبط الجزء الآخر بتزاحم الثقافات الثلاث: البدوية (عقلية الغزو) والريفية (الاقطاعية) والمدنية (الناشئة)، وبشكل لا يقل حدة عن تزاحم القوى السياسية الرئيسية: سلطة الملك، وسلطة الحكومة، وسلطة المحتل البريطاني الظاهرة أو الخفية. فضلا عن حداثة انفتاحه على الغرب والايديولوجيات الصاعدة فيه، والتي غالبا لم تتجذر مفاهيمها في ثقافته السائدة ولم تهضمها وتستوعب فلسفتها. ولعل ما يؤكد عدم نضج الوعي السياسي العراقي ذلك الزمن، وتشوه شعورهم بهويتهم الذاتية هو قبولهم بتنصيب ملك غير عراقي عليهم بإرادة محتل أجنبي تذرع لبلوغ غايته بمختلف الحجج والاسانيد. فالثقافة السياسية للعراقيين -آنذاك- كانت خليطا عجيبا من ثقافة القرون الوسطى بسردياتها الموروثة، والثقافة العثمانية بأنماطها الإدارية ونزعتها الارستقراطية وصراعاتها الداخلية والخارجية، وثقافة المحتل البريطاني بكل ما تحمله من قيم الحداثة والاختلاف والتقدم التقني والالهام السياسي والغطرسة الاستعمارية.

وهذا الخليط الثقافي العجيب يلمسه المراقب في بغداد، بشكل خاص، في نمط البناء، ووسائل النقل، والأسواق، وطريقة اللباس، والمفردات الدارجة، ومناهج التعليم، والعلاقات الاجتماعية. لذا فالمجتمع العراقي -آنذاك- لم يستوعب بعد فكرة الدولة، ليطالب باستيعاب طبيعتها وشكلها، وربما كان العقل العراقي السياسي في لا وعيه العميق يتصور ان ملك العراق والمحتل البريطاني يمثل امتدادا تاريخيا لباشوات بغداد والوجود العثماني بشكل او آخر. هذا الواقع العراقي بكل تجلياته: السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية يجعلنا نميل الى القول: كان الخيار الجمهوري في الرابع عشر من تموز لسنة ١٩٥٨م خيارا لمتأمرين داخل السلطة لم يبلغوا درجة النضج السياسي، اتبعوا أسهل الحلول وأكثرها ايلاما لتغيير نظام الحكم وفقا لدوافعهم ومعتقداتهم. نعم قد يكون قطاعا عريضا من الشعب ساند قادة الانقلاب العسكري، ولكن ليس بوعي تام بالفرق بين النظام الملكي والنظام الجمهوري، وانما بسبب المعاناة التي عاشها نتيجة الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وتردي الواقع السياسي، ووجود المحفز الخارجي، ونتيجة السياسات غير المرغوب بها لقادة النظام الملكي البارزين. فالهدف من المساندة الشعبية لتبني الجمهورية يرتبط برغبة الخلاص من المعاناة أكثر منه ايمانا بالجمهورية. لذا نعتقد جازمين انه لو حصل الانقلاب العسكري وعمل على معالجة اسباب المعاناة الشعبية مع الإبقاء على الملكية لما اختلف التأييد الشعبي له، لاسيما وانه سبق ان ساند العراقيون مثل هكذا خيار في مارس سنة ١٩٤١. وغياب الإرادة الشعبية الواعية في تبني الجمهورية ترتب عليه نتائج خطيرة جدا، اذ بقيت الفجوة كبيرة جدا بين الشعب وحكامه الجمهوريين، فلا الشعب قادر على التحكم بقرارات وسلوك حكامه، ولا الحكام مذعنين لسيادة الشعب وحقه في مراقبتهم ومحاسبتهم. بل والادهى بات توزيع النفوذ والثروة أمرا متروكا تقديره للحكام أنفسهم كيف شاءوا ولمن شاءوا مع استمرارهم برفع شعار تمثيل الإرادة الشعبية عند

الضرورة، فتجد كل رؤساء الوزراء والجمهورية في العراق من عبد الكريم قاسم مروراً بصدام حسين وصولاً إلى حكام الوقت الحاضر يتحدثون عن اكتساب سلطتهم من الشعب في الظاهر، لكنهم يعملون على تعزيز مصالحهم الحزبية والشخصية على حساب مصالح الشعب، مما جعل سقوطهم عن عروشهم يحصل نتيجة مؤامرات تتم داخل مؤسسة السلطة لا دور حقيقي للشعب فيها.

لقد أدى احتكار السلطة ورجالها للفضاء السياسي وغياب المشاركة الشعبية إلى انفراد مقبوت وكارثي في اتخاذ القرارات غير الواعية وغير المدروسة، والمرجلة في أغلب الأحيان، كانت نتائجها تدميراً شاملاً لكل بني المجتمع الأساسية، وحتى بعض القرارات ذات النتائج الإيجابية لم تصمد طويلاً لتحصن ثمارها، ولم تكن للشعب القدرة على رفض القرارات البلهاء أو حماية القرارات الجيدة.

صفوة القول: إن الشعب العراقي كان مشلول الإرادة عند تبني النظام الجمهوري، ومشلول الإرادة خلال مسيرة التحولات والسياسات المعتمدة من رجالات الحكم الجمهوري على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والحزبية والشخصية طوال الستين سنة المنصرمة. وكانت مؤسسة السلطة متحررة بالكامل من عبء التفكير بمصالح شعبها وحرياته العامة، فتمنح الحقوق والحرية للأفراد بالحدود التي تقرها.

وحتى النجاحات التي يمكن أن تحققها السلطة لا ترتبط بالإرادة الشعبية إنما ترتبط بعبقرية الحكام أنفسهم!، لذا تجد في الوعي أو اللاوعي السياسي عندما يمل العراقي من حكامه وهو يدرك عدم قدرته على إزاحتهم يبدأ بطلب التغيير من خلال انقلاب داخل مؤسسة السلطة نفسها أو من خلال قوة أجنبية غازية في إعادة إنتاج لتراجيديا شعبية ناقمة ومتألمة بشدة من السلطة.

ولكن ما تقدم لا يعرض كامل الصورة لعلاقة العراقيين بنظامهم الجمهوري، كيف؟

نعم لم تكن الإرادة الشعبية السبب في اختيار الجمهورية، ولكنها السبب في استمرارها، إذ لم يتمكن أي من حكام العراق بعد عام ١٩٥٨م، على شدة حبهم للسلطة ورغبتهم بالبقاء فيها، من تنصيب نفسه ملكاً على هذا البلد، لعلمه برفض العراقيين المطلق واشمئزاهم من هذا الأمر. وما لا يعلمه هؤلاء الحكام هو أن رفض العراقيين لعودة النظام الملكي ناجم في جزء كبير منه عن عدم ثقتهم بحكامهم، فهم يدركون أن السلطة تدار بإرادة أشخاص يتربعون على قمته، ولكنهم يحملون في داخلهم الأمل في الخلاص منهم بطريقة ما، ووجود الجمهورية يبقي الأمل متوقداً بهذا الخلاص أكثر من النظام الملكي. إلا أن الدول لا تبني بالأمال وحدها، لذا أدت علاقة العراقيين السلبية بجمهوريتهم إلى تشوه بناء الدولة والحكم في بلدهم، إذ لم تترسخ مؤسسات الدولة، ولم تتعزز نزعة المواطنة بين الأفراد، وبقيت القرارات الحكومية المتخذة تتسم بالاستعجال وغياب الرؤية خلال العقود الستة المنصرمة.

وبالرغم مما تقدم من تحليل للصعوبات التي كابدها العراقيون مع نظامهم الجمهوري لا زالت الفرصة سانحة لتلافي المسار الدراماتيكي الذي مروا به من خلال: تعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام، وتحول بوصلة القيادة من السلطة إلى الشعب، واستعادة العراقي لحقه في اتخاذ القرار في بناء الدولة والحياة في بلده. نعم قد يحتاج الوصول إلى هذا الهدف المعاناة بسبب الخطأ في الاختيار تارة، ومواجهة التحديات الصعبة تارة أخرى، لكن تجربة الشعب للمعاناة من قراراته المتخذة أفضل بأضعاف كثيرة من تجربته المعاناة بسبب قرارات المتسلطين عليه، فهو يتعلم وينضج بالأولى، ويستكين ويضعف بالأخرى. وما يساعد العراقيين على بلوغ ذلك هو أن الفضاء السياسي لم يعد حكراً على السلطة، فالتطور التكنولوجي الحديث كسر قيود السلطة، والتمدد المدني المستمر سيكسر احتكار الوعي، وستنمو تدريجياً ثقافة عراقية متحررة من القيود، رافضة للتسلط والاستعباد، راغبة في تحمل المسؤولية من رحم الثقافة التقليدية الحالية. وسيأتي جيل جديد من المواطنين أكثر قوة ومهارة في توظيف قدراته الذاتية وقدرات بلده، لتقرير مصيره بحرية، عندها سيلتزم العراقيون بجمهوريتهم، وسيعملون على بناء دولتهم المنشودة، بعد وضعها على المسار الصحيح نحو التقدم الحضاري.

* مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

الديمقراطية المثلومة والحقوق المضمومة

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٨/٧

غالبية المتنفذين في الدولة العراقية، تفهم الديمقراطية على انها الانتخابات البرلمانية فقط، ولا شيء غيرها (بعكس الفهم السليم لهذا المصطلح السياسي) والتعاطي الحديث زمنيا معها في الممارسة العملية، فغالبية هذه الغالبية وإلى الامس القريب، كانت ترى فيها فكرة ومفهوما مستوردا من خارج البلاد، وهي لا تصلح إلا في الدول الأوروبية والمتقدمة.

إلا ان التطور السريع للاحداث والضغوط الامريكية والاوربية، اوصلا الجميع الى ضرورة الاخذ بها، ولو جزئياً او نظرياً. اما التنفيذ العملي فما زال لحد الآن مقتصرأ على آلية واحدة، وان كانت مهمة جداً من آليات الديمقراطية وهي الانتخابات، في حين ان الديمقراطية اكبر بكثير من الانتخابات، لا سيما اذا كانت على الطريقة العراقية، حيث يشوبها التزوير وشراء الذم، ورفع رايات الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

اول مستلزمات نجاح الديمقراطية في اي بلد من بلدان العالم، هو توفير بيئة سياسية صحية في الشكل والمضمون، أي القناعة بأهميتها وصحتها، واعتمادها في السلوك والعمل اليومي، كشرط لا غنى عنه لقيام دولة تحترم نفسها ومواطنيها.

ومن هذا المنطلق تتفرع مستلزماتها الاخرى، واهمها دستور يجسد حقوق كل العراقيين بصرف النظر عن قومياتهم واديانهم وطوائفهم وعشائريهم، وقانونين عادلين للحزب والانتخابات، وهيئة نزيهة كفوءة، بعيدة عن المحاصصة لإدارة العملية الانتخابية. والاهم من كل ذلك احترام وصيانة الحريات العامة والشخصية وخصوصا حرية التعبير عن الرأي والمعتقد، وما تعنيه من حقوق التظاهر والاضراب والوصول الى المعلومة والشفافية وغيرها. لكن الذي يحصل في العراق بعيد كل البعد عن هذا الواقع، رغم الشُح في الممارسة الديمقراطية، التي تمارس في بعض الاحيان لأسباب قد لا تكون القناعة من بينها وانما لأهداف سياسية او انتخابية لم تعد تخفى على احد، وإن كان حظه من الوعي قليلا.

ان ما حصل في الاسابيع الاخيرة، من تعامل لا ديمقراطي، بل قمعي مع المظاهرات الجماهيرية في المحافظات الوسطى والجنوبية، وفي بغداد على خلفية غياب الخدمات الرئيسية (الكهرباء والماء) وهي اكثر من مبررة، وطبيعية ومتوقعة بذريعة وجود مهندسين ومخربين او من ذوي الاجندات الخارجية وحصول بعض التجاوزات هي في الاساس نتيجة لعدم تنفيذ الوعود والعهد المعطاة لهم، طيلة السنوات الماضية، غير مبرر على الاطلاق ولا يستدعي ابدأ استخدام القوة المفرطة والرصاص الحي، او اعتقال المئات عشوائياً، كما لا يستدعي القيام باجراءات ترقيعية لامتصاص نقمة الناس وغضب الشارع العراقي.

ان المراد واضح وضوح الشمس، لمن في رأسه عقل سليم، يستطيع ان يتفهم ما يعانيه شعب، لا نظير لمعاناته في التاريخ الحديث، من خلال فسح المجال امام المواطنين للتعبير عن آرائهم وطموحاتهم في مظاهرات واعتصامات، أو اي شكل آخر من اشكال الحراك الجماهيري بصورة سليمة ومعاقبة المسيئين والمتجاوزين. وقبل هذا وذاك لا بد من تغيير اسلوب الحكم الذي ثبت فشله وفساده ودفن المحاصصة الطائفية والحزبية، وشل أيدي الذين اوصلوا العراق الى هذا الدرك المهين ومنعهم من العودة الى السلطة مجدداً، والاسراع في تشكيل حكومة وطنية، من الكفاءات المهنية النزيهة والقادرة على الخروج من هذا المستنقع الأسن.

هذا وقت الوقوف إلى جانب العراق

*عبدالعزیز حمد العویشق

صحيفة (الشرق الاوسط) السعودية: ٢٠١٨/٨/٧

أصبح تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في العراق هذه الأيام خطراً يهدد قدرته على استكمال مهمة القضاء على «داعش»، وبسط سلطة الدولة على المناطق المحررة، وإعادة بنائها. هناك مطالب مشروعة للمتظاهرين، ينبغي التعامل معها بحكمة ودون استخدام القوة، لتمكن الدولة من استكمال إعادة البناء أمنياً واقتصادياً وسياسياً، في وجه محاولات فلول «داعش» إعادة التجمع، ومحاولات إيران الإبقاء على وجودها في العراق وتدخلاتها في شؤونها الداخلية.

أثرت الأزمة على استعداد العالم الخارجي لتقديم العون الاقتصادي للعراق لإعادة الإعمار، ففي مؤشر ذي مغزى، أعلن الرئيس ترمب تجميد التعهدات الأمريكية المخصصة لإعادة الإعمار العراقي.

ولهذا، فإن من المهم التحرك الدولي للوقوف إلى جانب العراق، وفق آلية جديدة تضع بعين الاعتبار الظروف الحالية التي يمر بها.

وقد أكدت دول مجلس التعاون الخليجي مراراً وقوفها مع العراق في إعادة ترتيب أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية، واتفق العراق مع جيرانه الخليجين على الدخول في شراكة أخوية تشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، وما زالت دول مجلس التعاون مستعدة للعمل مع العراق للتعامل مع التحديات التي يواجهها.

خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ فبراير (شباط)، نظمت الكويت المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي نجح في حشد ٣٠ مليار دولار لمساعدة العراق على التعافي من أضرار الحرب، منها ستة مليارات من دول مجلس التعاون. شارك في المؤتمر أكثر من سبعين دولة ومئات من المنظمات الدولية، بعض تلك الدول بعيد جغرافياً وسياسياً عن العراق، ولكنها جميعاً أبدت استعدادها للمساهمة في إعادة إعماره.

ساد المؤتمر جو من التفاؤل وروح العمل الجماعي. كان الاستثناء الوحيد إيران، الجارة القريبة والمسؤولة عن كثير مما حدث للعراق. حضر جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني الافتتاح ولكنه غادر سريعاً، دون أن يقدم أي تعهد بالمساهمة في إعادة الإعمار. كان من الواضح أن إيران لم تكن مستعدة لترك العراق يقرر مصيره بنفسه ويعيد بناء ما أفسدته الحرب. وأكثر ما أقلق إيران كان الاستعداد العالمي والعربي والخليجي للوقوف بجانب العراق، وهو ما اعتبرته تهديداً لوجودها ونفوذها.

أظهرت الانتخابات النيابية التي عقدت في ١٢ مايو (أيار) استقلال القرار العراقي، ورغبة مجموعات سياسية رئيسية في تشكيل حكومة مستقلة، ولكن إيران سعت منذ اليوم الأول لعرقلة هذه الجهود، وفرض المحسوبيين عليها للحصول على نصيب الأسد في الحكومة المرتقبة، مما أدى إلى شلل سياسي ساهم في تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتوتر العلاقات بين الأطراف العراقية، والبطء في تطبيع علاقات العراق مع دول الجوار، ومنظومة مجلس التعاون الخليجي.

فبعد مرور نحو ثلاثة أشهر على الانتخابات، ما زالت القوى السياسية العراقية غير قادرة على تشكيل حكومة تنتقل بالوطن من حالة الحرب إلى حالة السلام وإعادة البناء.

وفي انتظار تشكيل الحكومة العراقية، توقفت الدول التي قدمت تعهداتها في مؤتمر الكويت عن التنفيذ، بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، ونظراً إلى أن التعهدات التي قدمت في المؤتمر كانت مشروطة بقدرة الحكومة العراقية على توفير قنوات شفافة للعمل وتوجيه الاستثمارات بشكل رئيسي للمناطق التي تم تحريرها من «داعش»، وتسهيل عودة المهجرين والنازحين، وبشكل رئيس كانت الدول المشاركة ترغب في معرفة كيف ستدار عملية إعادة الإعمار، وتحديد دور المانحين والمستثمرين في ذلك.

وقد ساهمت بعض دول مجلس التعاون مؤخراً في تخفيف معاناة الجنوب العراقي الناجمة عن انقطاع الكهرباء من جانب إيران، إلا أن غالبية المساعدات والاستثمارات الموعودة في مؤتمر الكويت من معظم الدول لم تبدأ بشكل جدي بل قامت بعض الدول مثل الولايات المتحدة بتجميد تعهداتها.

ولهذا، فإن العودة إلى مقترح وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري بتبني «مشروع مارشال» دولي لإعادة إعمار العراق أصبح مطلباً وجيهاً، ليس حرفياً، ولكن بإيجاد آلية عراقية - دولية تشرف على إعادة الإعمار، لأن ذلك يعالج عدة إشكالات^١ أولها وجود إشراف خارجي على إعادة الإعمار، بعيداً عن التقلبات السياسية، بما يضمن استمرار عملية إعادة البناء، وألا تكون رهينة للأطراف والظروف السياسية. الإشكال الثاني هو مكافحة الفساد، الذي يفسر تردد الدول المانحة والجهات المستثمرة في تنفيذ تعهداتها في مؤتمر الكويت، وهو ما قالتها تلك الدول صراحة في المؤتمر، كما أقر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بأن الفساد هو أحد التحديات التي تواجه العراق. ولهذا فإن الهيئة الدولية التي أُنشئت عنها لإدارة البرنامج يمكن أن تضع آليات شفافة ضد الفساد، وهي آليات معروفة طورتها الأمم المتحدة والبنك الدولي. الإشكال الثالث الذي يمكن أن تحله هيئة الإشراف الدولية، هو ضمان توجيه المساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً، مثل الموصل والمناطق الأخرى التي تم تحريرها من «داعش». المجتمع الدولي مهتم على وجه الخصوص بإعادة تأهيل هذه المناطق التي تدمرت خلال الحرب الأخيرة، لمنع التنظيم من إعادة التمركز فيها.

الإشكال الرابع هو تحديد مساهمة العراق المالية في برنامج إعادة الإعمار، إذ إن بعض الدول المشاركة في مؤتمر الكويت التي قدمت تعهدات للبرنامج لا تتمتع بالإمكانات التي تتوفر لدى العراق من موارد مالية وطبيعية وإمكانات اقتصادية، ولهذا فإنها تتوقع أن تساهم الخزينة العراقية بنصيب كبير من تكاليف إعادة الإعمار. ويمكن من خلال الهيئة تحديد حجم تلك المساهمة وطبيعتها.

ويمكن أن تشكل الهيئة الدولية من ممثلين للحكومة العراقية وكبار المانحين، وتستعين الهيئة بالمنظمات ذات التجربة في دول أخرى، مثل البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة.

* الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وشؤون المفاوضات في مجلس التعاون الخليجي. والمقال يعبر عن رأيه الشخصي، ولا يمثل بالضرورة الموقف الرسمي للمجلس أو أي من الدول الأعضاء.

العَدَالَةُ الدَسْتُورِيَّة

*القاضي مدحت الحمود

موقع المحكمة الاتحادية: ٢٠١٨/٨/٨

الحكم في عالم اليوم، لم يعد يستند الى إرادة الحاكم المطلقة. فغدت السلطة في الدولة سلطة مؤسسات، نابعة من كيان الدولة الدستوري. فمن يتولى السلطة يلزم أن يمارسها وفقاً للدستور ولفترة زمنية محددة، وفق النصوص الدستورية والقانونية.

فالحكم في هذا العصر، هو حكم القانون. الا ان التجارب دلت أن ليس ثمة ضمانة لكي تأتي القوانين التي يسنها البرلمان متطابقة والنصوص الدستورية الضامنة للحقوق والحريات. إذ من الممكن الالتفاف على تلك الضمانات في عملية التشريع، وأن مبدأ الفصل بين السلطات لا يشكل بمفرده الضمانة التي حددها الدستور للحريات والحقوق.

وأن هذا الواقع قد أكد ضرورة وجود هيئة قضائية مستقلة قادرة على ممارسة الرقابة على التشريع والفصل في صحة الانتخابات بحيث لا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور وذلك من خلال مرجعية واحدة متخصصة في الرقابة على دستورية القوانين وفي النظر في صحة الانتخابات، تضمن من خلال احكامها وقراراتها الابتعاد عن التفسيرات المتضاربة وتضمن وحدة الاجتهاد، لأن قرار هذه المرجعية بعدم دستورية بعدم دستورية قرار ما وبعدم صحة الانتخابات، له قيمة مطلقة، تؤدي الى إخراج القانون نهائياً من المنظومة القانونية وإبطال عملية الانتخابات اللاقانونية.

وهكذا أصبحت المحكمة الاتحادية العليا، الضمانة الدستورية للحقوق والحريات وضمانة لمبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها في إطار الممارسة وأصبح لها دورها الواضح في انتظام أداء المؤسسات الدستورية، وبالتالي انتظام الحياة السياسية وصيانة شرعية السلطة، وفي إرساء دستورية الحكم المؤسسي.

لقد شقت المحكمة الاتحادية العليا طريقها رغم الصعوبات والتحديات، من أجل قضاء دستوري فاعل له من الصلاحيات، ما يمكنه من ممارسة رقابة دستورية فاعلة على القوانين وفرض احترام الدستور، في إطار مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، ولفتح الباب أمام تداول السلطة سلمياً، والسير على طريق التحول الديمقراطي الفعلي. وهذه قراراتها التي أصدرتها عام ٢٠١٣، والتي تفضل القاضي جعفر ناصر حسين وفتحي الجواري لنشرها — مشكورين — وايصالها للقراء والمعنيين بها من دارسين وباحثين والتي تعبر عن حقيقة هذه المحكمة الناصعة، ودورها الرائد في إرساء العدالة الدستورية في العراق الجديد.

لمحة عن تاريخ القضاء الدستوري في العراق

*القاضي سالم روضان الموسوي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٨/٨

إن الأنظمة الدستورية في العراق منذ ظهور الحكم الوطني عام ١٩٢٠ وتشكل الدولة بمفهومها المعاصر، لذلك لذلك فإن الدساتير التي ظهرت في العراق منذ أول دستور كان يسمى القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ ولغاية أحداث عام ٢٠٠٣ قد أشارت في بعضها إلى فكرة الرقابة الدستورية على القوانين كما أشار بعضها إلى تشكيل محاكم دستورية أو مجالس دستورية، إلا أن جميع هذه النصوص الدستورية المتعلقة بالقضاء الدستوري كانت مجرد نصوص لم تفعل باستثناء حالة واحدة تم فيها تفعيل الرقابة الدستورية على القوانين عند النظر في دستورية قانون منع الدعايات المضرة رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٨م وصدر قرار بإلغاء مادتين من مواده وهم (الرابعة والخامسة) لمخالفته القانون الأساسي ﴿١﴾ ولبيان تاريخ القضاء الدستوري في العراق سأعرض للدساتير التي وردت فيها نصوص تتعلق بالقضاء الدستوري وعلى وفق الآتي :

١. القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥

ورد في المادة (٨١) إشارة إلى وجود المحكمة الاتحادية العليا ، وذكر إن اختصاصها الأصلي هو محاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة وأعضاء محكمة التمييز على وفق التفصيل الوارد في النص ﴿٢﴾، ثم منحها صلاحية تفسير النصوص الدستورية وبموجب آلية تعتمدها عند التصدي إلى هذا الموضوع على وفق نص المادة (٨٣) من القانون الأساسي ﴿٣﴾ وتتكون هذه المحكمة من ثمانية أشخاص ورئيس المحكمة هو رئيس مجلس الأعيانويشترط في أعضاء المحكمة الاتحادية أن يكون أربعة منهم من القضاة وأربعة من بين أعضاء مجلس الأعيان.

٢. دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨

في ظل فترة الحكم الملكي كان التوجه السائد نحو الاندماج تحت قيادة عربية موحدة تزعمها ملوك الدول العربية الحاكمة في العراق والأردن لان كلا الملكين من عائلة الشريف حسين، فصدر دستور الاتحاد العربي في ١٩٥٨/٣/٣٩، إلا إن أحداث ١٤ تموز لعام ١٩٥٨ لم تسعف القائمين على المشروع لإكمالها، ووردت فيه إشارة إلى إيجاد محكمة اتحادية من واجباتها تفسير النصوص الدستورية والنظر في دستورية القوانين على وفق أحكام الفقرة (هـ) من المادة ٥٩ من دستور الاتحاد العربي ﴿٤﴾

٣. الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨

الدساتير حينما تصدر تعبر عن فلسفة واضعها لذلك فان دستور عام ١٩٦٨ المؤقت كان يحتوي الشعارات الثورية البراقة وضمن مواده العديد من الأحكام التي يدل ظاهرها على تأسيس دولة القانون، ومن ذلك ما أشار إليه في نص المادة (٨٧) على تشكيل محكمة دستورية مهمتها النظر في الرقابة الدستورية على القوانين ﴿٥﴾، ولم يذكر أي تفصيل حول آلية تشكيلها أو شروط العضوية، وإنما ترك الأمر إلى قانون يصدر لاحقاً ينظم عملها ، ثم صدر بعد ذلك قانون المحكمة الدستورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٨ لكنها لم تنعقد ولم تشكل إطلاقاً ﴿٦﴾

٤. قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤

وهذا القانون كان ينظم أعمال سلطات ومؤسسات الدولة الأساسية خلال الفترة الانتقالية التي تلت انتهاء سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة التي شكلتها قوات الاحتلال بعد دخولها الى العراق عام ٢٠٠٣ ولغاية صدور دستور عام ٢٠٠٥، وتضمن في المادة (٤٤) إشارة واضحة إلى الرقابة الدستورية على القوانين حينما اقر تشكيل محكمة اتحادية عليا ﴿٧﴾، وهي المحكمة القائمة الآن. وبناء على ذلك صدر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ النافذ ﴿٨﴾ ورسم آلية تشكيلها والشروط الواجب توفرها في رئيس المحكمة وأعضائه.

٥. دستور العراق لعام ٢٠٠٥

إن ذلك الدستور يعد مرحلة متقدمة في تاريخ التشريع والديمقراطية في العراق على الرغم من المآخذ التي سجلت عليه لاحقاً عند التطبيق، لأنه تمتع بالعديد من المزايا العصرية، من أهمها عرضه على الاستفتاء العام والمناقشة المطولة من قبل اللجنة الدستورية والجمعية الوطنية التي تمثل البرلمان في حينه، وفيما يتعلق بالرقابة الدستورية فإنه أقر إنشاء محكمة عليا مهمتها النظر في دستورية القوانين، بالإضافة إلى المهام الأخرى، التي تمارسها المحاكم الاتحادية العليا أو الدستورية أو حتى المجالس والهيئات الدستورية في الدول المختلفة، وفي صدر الفصل الثالث من الدستور، الذي خصص للسلطة القضائية، وجعل المحكمة الاتحادية العليا جزء من مؤسسات السلطة القضائية ﴿٩﴾، ثم فصل اختصاصها وآلية تشكيلها، على وفق ما جاء في أحكام المواد (٩٢.٩٤) من الدستور.

٦. الدساتير الأخرى

أما الدساتير الأخرى المتمثلة بدستور عام ١٩٥٨ ودستور عام ١٩٦٣ ودستور عام ١٩٧٠ ومشروع دستور عام ١٩٩٠، فإنها لم تتطرق إلى الرقابة الدستورية إطلاقاً.

ومن خلال ما تقدم عرضه فان الوجود الحقيقي للرقابة الدستورية في العراق كان منذ لحظة ظهور المحكمة الاتحادية العليا إلى الوجود بموجب الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ الذي صدر بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٥ وخلال هذه الحقبة الزمنية أصدرت المحكمة قرارات كثيرة منها ما يتعلق بالقضاء الإداري عندما كانت تنظر تمييزاً بقرارات محكمة القضاء الإداري ومنها ما يتعلق بالطعن في عدم دستورية القوانين النافذة وأخرى في تفسير المواد الدستورية التي كانت محل لبس لدى من طلب التفسير أو كانت محل خلاف بين الجهات ذات العلاقة وأرست المحكمة الاتحادية العليا ثوابت دستورية أسهمت في تكوين شكل الدولة العراقية الحديثة بما يتلائم وروح الدستور النافذ، كما أسهمت كثيراً في تشكيل وصياغة النظام الدستوري في العراق وحافظت على مبدأ سيادة القانون من خلال تعطيل النصوص القانونية التي تتعارض مع المبادئ الدستورية الواردة في دستور عام ٢٠٠٥ النافذ، والمتابع للقرارات والأحكام التي أصدرتها سيجد إنها عطلت نصوص قانونية لأسباب تتعلق بالشكل الدستوري لصدورها أو لتعلقها بموضوع الأحكام الواردة فيها، فضلاً عن دورها في سد النقص التشريعي في بعض القوانين التي طالها الإغفال التشريعي.

عن مرحلة ما بعد إعلان نتائج الانتخابات العامة

*إياد الساموك

الحكمة الاتحادية: ٢٠١٨/٨/٨

بعد مرور نحو شهرين ونصف الشهر على اجراء الانتخابات العامة، نجد من الضرورة أن يتم التذكير بالاجراءات الدستورية المتعلقة بانعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب وانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً لتشكيل طاقمه الوزاري، والتأكيد على ضرورة أنجاز هذه المهمة بأسرع وقت. مبدئياً، كان السبب من وضع المادة (٥٦) من الدستور التي تتضمن ان تجرى انتخابات عضوية مجلس النواب قبل (٤٥) يوماً من انتهاء عمر الدورة النيابية كأقل تقدير، هو لضمان عدم غياب مجلس النواب (الفرع الاول من السلطة التشريعية)، وبأمل ان تعلن النتائج بعد حسم الطعون عليها كافة والمصادقة خلال شهر من هذه المدة، على أن تعطى الـ ١٥ يوماً المتبقية لرئيس الجمهورية في دعوته للمجلس الجديد بالانعقاد، لكن ثمة ظروفاً رافقت العملية الانتخابية اسهمت في تأخيرها. بحسب القانون، فإن طعون المرشحين على نتائج الانتخابات الاولى تقدم على مرحلتين الاولى امام مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والثانية امام الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية، ويستغرق حسمها امام هاتين الجهتين سوية بحدود اسبوعين، لكي يتم بعدها الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات العامة وترسل للمصادقة امام المحكمة الاتحادية العليا بحسب المادة (٩٣ / سابعاً) من الدستور وهي بحسب التجارب السابقة لن تأخذ وقتاً طويلاً، رغم أننا نتوقع أن تتلقى المحكمة في هذه الدورة طعوناً كثيرة بالنظر للظروف التي رافقت العملية الانتخابية. وبعد هذه الاجراءات، يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب الجديد للانعقاد في جلسته برئاسة اكبر الاعضاء سنأ تخصص لترديد القسم ويتم بعدها انتخاب رئيس المجلس ونائبيه، وهذه الجلسة تنعقد خلال (١٥) يوماً من مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، وفقاً للمادتين (٥٤ - ٥٥) من الدستور. وخلال ثلاثة ايام من انتهاء عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه يبدأ الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الذي يجب أن تنتهي عملية انتخابه خلال شهر من تاريخ انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب، حيث تتضمن هذه المدة اعلان الترشيح وقبول المرشحين والنظر في طعون من لم يتم قبول ترشيحهم والانتخاب داخل مجلس النواب، وهو ما نصت عليه المادة (٧٢ / ثانياً ب) من الدستور، واحكام قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ (وعلى رئيس الجمهورية وخلال ١٥) يوماً من انتخابه أن يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة، الذي بدوره عليه أن ينجز مهمته خلال ٣٠) يوماً تبدأ من تاريخ التكليف ويعرض مرشحيه على مجلس النواب لغرض نيلهم الثقة، وفق ما ذهبت اليه المادة (٧٦) من الدستور. هذا يعني أن السقف الاعلى للمدد المنصوص عليها في الدستور والقوانين يقضي بوجود أكثر من (١١٠) يوماً للانتهاء من تشكيل مجلس النواب الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة من بعد الاعلان عن النتائج الابتدائية للانتخابات، وهذا من غير المدة التي تستغرقها المحكمة الاتحادية العليا في عملية المصادقة. مع اخذ النظر أن النتائج الابتدائية ولغاية الان لم تعلن، وذلك أن القانون لم يحدد مدة زمنية معينة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاعلان النتائج الاولى. ومن ثم، نجد أن على جميع الجهات ذات العلاقة المعنية بملف الانتخابات ونتائجها أن تتحمل المسؤولية بأن تكثف جهودها اختزالاً للوقت وأن تنجز مهمتها بأسرع ما يمكن، حيث أن الدستور والقوانين ذات العلاقة وضعت سقفاً اعلى فقط وبامكان انجاز تلك المهام باقل من ذلك لكي تمضي العملية الديمقراطية إلى الامام، خصوصاً وأن المدة التي مضت ليست بالقليلة. ونرى أن يتولى مجلس النواب المقبل وضع الاليات المناسبة لضمان سرعة اعلان النتائج وضمان شفافيتها من خلال سن تعديل جديد لقانون الانتخابات العامة رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

تحمل المسؤولية

*الباحث محمد ملاح:

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/٨

أولاً: أهمية تحمل المسؤولية.

تحمل المسؤولية يجعلك عقلك أكثر هدوءاً ويعطيك رؤية واضحة لأنه يهدئ من إنفعالاتك ويتيح لك فرصة التفكير الإيجابي البناء. وبالفعل فإن تحملك المسؤولية غالباً ما يعطيك رؤية لما يجب أن تفعله لحل تداعيات موقف ما.

كلما توليت مسؤوليات أكثر كلما كنت أكثر تحكما كلما كنت أكثر حرية لأن لديك حرية أن تتخذ قراراتك بنفسك.

تعني المسؤولية كون الفرد مكلفاً بأن يقوم ببعض الأشياء، وبأن يقدم عنها حساباً إلى غيره، وينتج عن هذا التحديد أن فكرة المسؤولية تشتمل على علاقة مزدوجة من ناحية الفرد المسئول بأعماله وعلاقته بمن يحكمون على هذه الأعمال.

المسؤولية هي المقدرة على أن يلزم الإنسان نفسه أولاً والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزامه بواسطة جهوده الخاصة، قال تعالى: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى) ﴿القيامة: ٢٦﴾.

يمارس كل فرد منّا من ذكر وأنثى في مجتمعه مجموعة من المسؤوليات التي يفرضها عليه مكان وجوده وقدراته. ومقدار معرفة الفرد لمسؤولياته وفهمه لها. ثم حرصه على تحقيق المصلحة والفائدة المرجوة منها، يجعل المجتمع متعاوناً فعلاً تسوده مشاعر الانسجام والمودة بين أفراده.

قررت الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية الشاملة في المجتمع الإسلامي وحملت كل فرد فيه مجموعة من المسؤوليات التي تتفق وموقعه وقدراته، وذلك في الدنيا والآخرة. ويعد الحديث الآتي أصلاً من أصول الشرعية التي تقرر مبدأ المسؤولية الشاملة في الإسلام.

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ما قال: سمعت الرسول يقول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته."

عكس تقبل المسؤولية هو البحث عن الأعذار ولوم الناس ولوم الأشياء التي تحدث لك في حياتك، وبما أن كل شئ نفعله هو من قبيل العادة، إذا إعتاد الإنسان البحث عن الأعذار هو يعتاد في نفس الوقت تجنب المسؤولية.

إذا استطاع هذا الإنسان أن يضع هدفاً لنفسه فهو يرفقه فوراً بعذر احتياطي في حالة صعوبة تحقيق الهدف أو احتياجه لقدرات ذاتية أعلى أو مثابرة أكثر مما كان يعتقد. وبمجرد أن تسير الأمور بضعف تخرج الشخصيات الغير مسؤولة بأعذارها لتحاظ على مظهرها أمام الناس ولكن هذا الأسلوب لن ينفعها على المدى الطويل.

القدرة على تحمل المسؤولية تختلف من شخص وآخر، يجدها خبراء التنمية بنسب مختلفة بين الأشخاص، وتظهر بوضوح في العمل أو تحمل الرجل أعباء بيته، فبعضهم يفتقر إلى الشجاعة والجرأة لمواجهة الأزمات، بل أن الأمر يتحول أحياناً إلى خوف مرضي وينسحب دون إتخاذ أي قرار.

وتشير بعض الدراسات أن هناك أشخاص يولدون ولديهم حساسية مفرطة من الضغوط التي تواجه كل منا، ويظهر ذلك عند تعرضهم لمواقف يجبرون فيها على المواجهة وتحمل المسؤولية، فيتملكهم التوتر والقلق الشديد، ولا يجدون حلاً لهذه المواقف إلا بالهروب، الأمر الذي يجعلهم دائماً في قفص الإتهام نظراً للتخاذل الدائم عن مسؤوليتهم.

وهذا السلوك يحلله علماء النفس بأنه ناتج من رغبة مثل هذا الشخص في إخفاء عيوبه و نقاط ضعفه التي لا يرى في نفسه شيئاً سواها. هذه الصفة تزداد سوءاً إذا اتصف بها الرجل، الذي يلقي بحمل المسؤولية كاملة على زوجته ليبقى هو بعيداً عن ضغوط الأسرة ولا يعتمد عليه في أي شيء.

ثانياً: أقوال في تحمل المسؤولية.

- ما يجب أخذه على محمل الجد هو مسؤوليتنا وليس أنفسنا.
- بيتر اوستينوف: المسؤولية، هي الإستعداد التام لأي شخص للنهوض بالأعباء الموكلة إليه بأقصى قدراته.
- إن الإلتزام هو جوهر المسؤولية، بمقتضاها يحاسب المرء على أداءه لإلتزاماته.
- مايكل كوردا: الميزة الوحيدة التي تجمع بين الناجحين في العالم تكمن في قدرتهم على تحمل المسؤولية.
- لا تنتظر أن توهب لك القيادة، بل تدرب وتعلم كيف تتحمل المسؤولية.
- بيتر دراكر: لعل الدرس الأكثر أهمية هو أن المنصب لا يعطي إمتيازاً أو يمنح قوة، وإنما يفرض مسؤولية.
- عامل من أنت مسؤول عنهم كما تحب أن يعاملك من هو مسؤول عنك.
- القائد هو ذلك الرجل الذي يتحمل المسؤولية، فهو لا يقول غلب رجالي وإنما يقول غلبت أنا.. فهذا هو الرجل حقاً.
- مع كل حق مسؤولية، فلماذا لا يتذكر الناس إلا حقوقهم ؟
- سيجموند فرويد: معظم الناس لا يريدون الحرية حقاً، لأن الحرية ينطوي عليها مسؤولية، ومعظم الناس خائفون من المسؤولية.
- تحمل المسؤولية الكاملة في كل نواحي حياتك وتوقف عن لوم الآخرين وإختلاق الأعذار.
- أحمد الأميري: من السهل أن نتفادى مسؤولياتنا، ولكن لن نستطيع أن نتفادى النتائج المترتبة على ذلك.
- ناصر العمر: إن كثيراً من الذين يكررون عبارة: لا أستطيع، لا يشخصون حقيقة واقعة يعذرون بها شرعاً، وإنما هو إنعكاس لهزيمة داخلية للتخلص من المسؤولية.
- أفلاطون: الشخص الصالح لا يحتاج القوانين لتخبره كيف يتصرف بمسؤولية، أما الشخص الفاسد فسيجد دائماً طريقة ما للإلتفاف على القوانين.
- لقد آن لكل شخص أن يتحمل مسؤوليته، ويدخل في كل حساب أو يسقط من كل حساب.
- ليس من مسؤولية أثقل حملاً من موهبة عظيمة.

ثالثاً: لتحقيق النجاح في تحمل المسؤولية.

وحتى تحقق نجاحاً في المسؤولية لابد من الإلتزام بشروطها، وهي:-

(١) الفهم والإخلاص:

- فلا يؤدي المهمة بنجاح إلا من فهم طبيعتها ومقصدها وعلاقتها بغيرها من المهام، واستحضر العقبات التي يمكن أن تحول دون أدائها، وأعد نفسه لها إعداداً متكاملأً، وكان مقتنعاً تماماً بأحقية ما يقوم به، والصدق والإخلاص في تأدية الواجب حتى نهايته، وموقف الإخلاص يستلزم من الموظف الجديد (وغيره) عدة أمور، هي:
- * الإستمرارية والتواصل مهما كانت السلوكيات من حوله.
- * التكامل بين النية والفعل وانضواء الموظف بجميع مكوناته في أهداف وجوده المستمدة من الإطار الإسلامي للحياة.
- * العلم بما يقوم به، فلا يمكن أن يتحمل المسؤولية جاهل بها.

* التدرج، فالإخلاص جهد بشري، يتعثر الموظف وينهض مراراً وتكراراً حتى يصل إلى الكمال فيه، وهذا يحتاج إلى التدرج.

* الأمانة باعتبارها رعاية لحق الله -عز وجل- وأداء للفرائض والواجبات، وهذا يتطلب عدم الخيانة وحفظ الحقوق، خاصة وأن المنزقات والشهوات وطبائع النفوس غالبية في ظل مجتمعات أو بيئات غير مواتية، ولهذا يقول ابن القيم في الفوائد: «العمل بغير إخلاص ولا اقتداء كالمسافر يملأ جرابه رمالاً ينقله ولا ينفعه».

(٢) التخطيط وتنظيم الجهود والإمكانات:

لماذا هذا مهم؟

- * لوضوح الرؤية وتحديد الهدف، ولاستخدام مواردك وإمكاناتك أفضل استخدام.
- * لتحقيق التكامل والتنسيق مع الغير، لتحديد الأولويات بما يتفق مع الاحتياجات.
- * للسيطرة على المشكلات التي قد تعترض التنفيذ، لتقليل المخاطر المتوقعة

لماذا لا بد من أسئلة؟

- * أين أنا الآن؟ وما هو وضعي الحالي؟
- * أين أريد أن أكون؟ وما هي طموحاتي المستقبلية؟
- * كيف سأبلغ تلك المرحلة؟ وما هي الوسائل المطلوبة؟
- * كيف أعرف أنني حققت ما أصبو إليه؟

هذه النظرة المستقبلية التي يضعها التخطيط هي ما يختلف فيه الإنسان عن باقي المخلوقات التي تعيش ليومها ودون إمكانية التفكير بغيرها، فالموظف الجديد -الإنسان- الذي يمارس التخطيط يثبت قابليته لحمل وامتلاك الصفات الإنسانية المتميزة، والذي يخطط للمستقبل يثبت أيضاً جدارته وصلاحيته لنيل وسام الأصلاح والأقدر على الاستمرار والبقاء.

وانظر إلى ما رواه سعد بن معاذ: بعثني رسول الله إلى اليمن قاضياً فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء؟ فقال: «إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء»، قال: فمازلت قاضياً أو ما شككت في قضاء بعد ﴿رواه أبو داود﴾.

انظر.. هو يخشى من تحمل المسؤولية لصغر السن وعدم العلم بالمهمة، فيوضح له الرسول الطريق: كن مع الله، ثم كيفية أداء المهمة حتى تنجح.

(٣) الممارسة الميدانية:

التخطيط من أجل التخطيط لا يصلح، الاحتراف النظري لا العملي لا يصلح ولا يميز صاحبه، حتى تتحمل المسؤولية وتلتزم بها لا بد من الاحتراف المهني والذي يعطي الخبرة الميدانية، فتجد المحترفين يتحملون المسؤولية وفي أي وقت ومكان، دائماً جاهز للانطلاق، دائماً موجود حيث توجد الأزمات والمشكلات، يجد حلولاً لها وبعبرية. فهذا خالد بن الوليد تمرس على العمل الحربي منذ صغره فلم يدخل معركة وتحمل مسؤوليتها إلا وانتصر فيها، دائماً يجد الحلول العبقريّة عندما تشتد الأمور، فتجده يخرج المسلمين من مؤتة سالمين بعد أن تحمل مسؤولية القيادة واستشهاد القادة الثلاثة، ثم يأخذ خبرات عديدة من حروب الردة تفيده أكثر عند تحمل مسؤولية أكبر في الفتوحات، وهذا ما حدث عندما قرر أبو بكر الصديق أن يولي خالد بن الوليد أمر قيادة الجيوش في الشام، حيث القدرة العسكرية الفائقة وحسم الأمور والدهاء والحيلة والإقدام وصاحب تجربة طويلة في القتال فكان سيف الله .

(٤) المتابعة والتقويم:

لماذا عليك تحمل المسؤولية والنجاح في تحملها؟

للتغيير للأحسن ولا استمرار الأمور واستقرارها، وللمستقبل، وللإنجاز. وليس تحمل المسؤولية لـ:

التبرير أو : الفوضى أو : التلهي .

ولهذا يقول عز وجل: (وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ) ﴿الصافات: ٢٤﴾. أي إحبسوهم عند الصراط فهم مسئولون عن

جميع أقوالهم وأفعالهم التي صدرت منهم.

ولعل فيما روى في مصنف ابن أبي شيبة ما يوضح هذا، حين لقي رسول الله عوف بن مالك فقال له: «كيف أصبحت يا عوف بن مالك؟»، قال: أصبحت مؤمناً حقاً، فقال رسول الله: «إن لكل قول حقيقة فما ذلك؟» فقال: يا رسول الله، ألم أطلب نفسي عن الدنيا، سهرت ليلي وأظلمات هواجري، وكأني أنظر إلى عرش ربي، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون فيها، وكأني أنظر إلى أهل النار يتضاغون فيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عرفت وآمنت فالزم»

أنظر: الصحابي عليه مسؤولية يتحملها. إنها مسؤولية تغيير نفسه للأحسن، للمستقبل، للإنجاز، فهو مسئول عن نفسه وعن عمله، وله خطة ومستهدفات والرسول يتواصل ويتفاعل معه ليحسن من كفاءته. فلما عرض دليل ما يفعل ويؤمن به ويقوم بتنفيذه قال له الرسول: «عرفت وآمنت فالزم»، سر على هذا الدرب الذي تعلمه علم اليقين.

(٥) الإستمرار على أداء الأعمال:

متى تعرف أنك مسؤول؟

إذا كنت مستمراً على النشاط المطلوب في جدية في جميع الظروف والأحوال وعلامة الصدق والدوام على الفعل، فإذا ما أعطيت لك مسؤولية ما فاعلم أن صفات الشخص المسئول هي:

- * القدوة حيث حفظ التوازن والتوسط والسير الحثيث.
- * الحكمة في استعمال السلطة إن أعطيت له.
- * معرفة ما له فيطالب به وما عليه فيقوم به.
- * حسن الظن واستبشار المستقبل بدون أحلام العاجزين أو مخاطرة المتهورين.
- * قبول المساءلة والنقد فكثرة الوفاق من النفاق وكثرة الخلاف شقاق، ولا مسؤولية بغير مساءلة،
- * لا أمانة من غير أداء مسئول يؤمن بالاختلاف.
- * التعاون مع الجميع وعدم الاستهانة بأي رأي.
- * إتقان فن البدايات وجودة الخطوة الأولى الموفقة، فمن صحت بدايته أشرقت أنوار نهايته.

لقد ضيبت المسؤولية وفشلت فيها إذا ما كنت :

- * جاهلاً فيها ومرتبلاً.
- * فوضوياً وغير منضبط في المواقف الحرجة.
- * عنيداً مغلقاً.
- * متسلطاً تؤمن بالشخصنة.
- * مُسوّفاً طويل الأمل.
- * كسولاً.
- * غضوباً.
- * جبناً يائساً.

- * مقلداً وسليماً للآخرين.
- * متردداً منتظراً غير مبادر.
- * لا تدرك أن المسؤولية فهم وإنجاز.

رابعاً: خطوات نحو تحمل المسؤولية.

إذا كنت تريد خطوات تمكنك من تحمل المسؤولية كشخص مسئول يعتمد عليك الآخرين عليك الحرص على التالي:

- * حدد تماماً كل ما يتعلق بأمور المسؤولية التي يجب عليك تحملها سواء كان الأمر يتعلق بدراستك أو مهنتك أو حدث ما وصلت إليه من التقدم، وفي نفس الوقت نفسه أحرص على تنمية قدرتك على تحمل الأعباء.
- * تعرف على الواجبات التي لابد أن تشارك الآخرين فيها، وهى نفسك لكي تكون مستعد لتولى المسؤوليات الأكبر في أي لحظة.
- * قم بإعداد نفسك ذهنياً ونفسياً وجسدياً لتحمل المسؤوليات الجسيمة تماماً، كما تتحمل المسؤوليات الصغرى والبسيطة.
- * إبحث دائماً عن المهام الجادة المتشعبة حتى تكتسب خبرة واسعة في تحمل المسؤوليات المتعددة.
- * قم بتأدية ما يطلب منك من عمل جاد سواء كان صغيراً أو كبيراً بكل ما لديك من جهد وقوة.
- * إقبل النقد الموضوعي المخلص وامتك شجاعة الالتزام بمبادئك.
- * الشجاعة الأدبية تساعدك علي تحمل كامل مسؤوليات حالات الفشل التي قد تقع فيها علي درب تحقيق هدفك الايجابي الحيوي.
- * واجه نفسك وكن صادق معها، يمكنك تحمل المسؤولية الكاملة لقراراتك وتصرفاتك وتوجيهاتك للآخرين الذين تحمل مسؤوليتهم علي كتفك.
- تحمل المسؤولية يجعلك عقلك أكثر هدوءاً ويعطيك رؤية واضحة لأنه يهدئ من إنفعالاتك ويتيح لك فرصة التفكير الإيجابي البناء. وبالفعل فإن تحملك المسؤولية غالباً ما يعطيك رؤية لما يجب أن تفعله لحل تداعيات موقف ما.
- على سبيل المثال، أم تشتكي من أبنائها إذا سألت نفسها بدلا من هذه الشكوى لماذا وصل الحال إلى ذلك لوجدت أن الأبناء يفعلون ما هو إنعكاس لتصرفها معهم من البداية والحل ليس في الشكوى ولكن في البحث عن السبب ومعالجته من الأم نفسها.
- لو أن الإنسان سأل نفسه عن سبب الأحداث الخارجية لوجد أن الكثير منها إنعكاس لشئ فعله أو يفعله، وسيكتشف أنه بالفعل مسئولا عن قدر كبير مما يحدث من حوله بعد أن أضاع وقته يلقي باللوم على الآخرين.
- تحكي قصة عن عامل بناء أتى في وقت الراحة ليأكل فوجد أن معه شطيرة سردين فغضب وظل يشتكي بصوت عالي لكل أنا أكره الساردين. وفي اليوم التالي تكرر نفس الشئ وظل العامل يشتكي بصوت عال من الساردين، ثم تكرر ذلك في اليوم الثالث حتى ضاق به زملاؤه فقالوا له قل لزوجتك أنك تكره الساردين كي لا تعطيه لك، فنظر إليهم العامل وقال أنا لست متزوجاً وأنا الذي أصنع الشطائر بنفسني.
- الكثير منا يضع نفسه في هذا الموقف فهو يشتكي من الظروف التي هي ربما بالكامل نتاج ليديه وبيده إصلاحها. هل هذا صحيح بالنسبة لك؟ إبحث في حياتك وعلاقاتك وأسأل نفسك أي الأجزاء تنطبق على حالة هذا العامل.

الديمقراطية وتجلياتها "الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها"

* د. شاهر إسماعيل الشاهر

المركز الديمقراطي العربي: ٢٠١٨/٨/٨

يعد القرن العشرين قرن النقاش المفتوح حول قضية الديمقراطية. ولكن النقاشات المحتمدة حول الموضوع لم تخرج عن بوتقة الفكر الليبرالي في مقابل الفكر الاشتراكي: أي بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية العمالية.

المبحث الأول: الدولة الديمقراطية

يتميز الحكم الديمقراطي، بإشراك الشعب في ممارسة السلطة، سواء قلنا إنَّ السيادة تعود، من الناحية الفلسفية، للأمة أو للشعب. وتختلف صور الحكم الديمقراطي تبعاً لكيفية أو لمدى مشاركة الشعب في ممارسة السيادة أو السلطة.

أولاً: مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة من Demos ومعناها الشعب و Kratos ومعناها السلطة أو الحكم، كانت مطبقة في بعض المدن اليونانية القديمة وفي روما، وتعود بجذورها إلى الفلاسفة الإغريق وخصوصاً أفلاطون وأرسطو.

والديمقراطية كما عرفها إبراهيم لنگولن هي حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب". هذا التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الديمقراطية كنظام للحكم، يعنى بأن الحكم يكون ديمقراطياً عندما يكون المحكومون هم الحكام، أو عندما يشترك أكبر عدد من المحكومين في ممارسة السلطة. بيد أن هذا التعريف لا يعبر بشكل دقيق عن الأنظمة السياسية التي سادت عالمنا، واعتنقت مفاهيم مختلفة للديمقراطية، نتيجة تفسيرات مختلفة لهذا المفهوم السياسي الذي يعتبر محور الفكر السياسي في العالم.

فالحكومة الديمقراطية، هي الحكومة التي تكون فيها السيادة لجميع أفراد الشعب، وليست حكراً على فرد كما في الحكم الفردي، أو على فئة من الشعب كما في حكم الأقلية. فالديمقراطية هي نظام حكم يتميز بمشاركة المواطنين في إدارة شؤون الدولة. ﴿١﴾

ثانياً: المبادئ التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية الغربية

ترتكز النظم الديمقراطية الغربية على عدد من المبادئ، وهي: ﴿٢﴾

١- احترام مبدأ الفصل بين السلطات:

ويعد أحد أهم المبادئ التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية الغربية أو هو مبدأ رئيسي للديمقراطية في جوهرها تماماً على نحو يماثل في ذات الأهمية مبدأ سيادة الأمة أو الشعب.

ويرجع هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو والمتمثل في الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية والقضائية. والذي كان تأثيره على النظام الديمقراطي للثورة الفرنسية كبيراً مثلما كان تأثير المفكر الفرنسي الكبير جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي الذي أبرز فيه نظرية أو مبدأ سيادة الأمة. ويدعو هذا المبدأ إلى:

- حماية الحريات ومنع الاستبداد .
- ضمان احترام مبدأ سيادة القانون .
- حسن وإتقان أداء وظائف الدولة .

٢- احترام الحقوق والحريات الفردية: تتأسس الديمقراطية الغربية على فكرة الحرية ولذلك تسمى الديمقراطية بالديمقراطية الحرة. والمقصود بهذا المبدأ هو أنه لكل فرد من أفراد الشعب حقوق وعلى قدم المساواة. والحريات الفردية منذ القرن الثامن عشر تسمى بالحريات التقليدية لكي تتميز عن تلك الحريات والحقوق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت خلال القرن العشرين .

وأضاف إعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية وأعطى أهم الأمثلة على الحقوق والحريات الفردية فنصت إحدى موادها الهامة على أن غاية كل نظام سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية أي الفردية للإنسان وهي: الحرية والملكية وحق الأمن وحق مقاومة الظلم. ومن الأساسيات التي ينبغي على النظام الليبرالي أن يتبعها في احترامه للحريات الفردية هو أن يسعى إلى ضمان حماية الحريات التالية لأفراد الشعب:

الحريات الشخصية: وتحتوي الحق في الوجود الإنساني، حرية وحق الأمن، حرية التنقل، حرمة المسكن... الخ. الحريات الفردية: وتحتوي حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، حرية الرأي والتعبير، حرية التعليم، حرية الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، حرية التجمع في المحافل والتنظيمات الحرة في ظل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني ..

الحريات الاقتصادية: أي الحق في التملك للأموال والعقار وواجب الدولة في حماية ملكه وتأمين حقه القانوني في استعمال واستغلال هذا المال والتصرف فيه فيما يحقق الصالح الخاص ومن ناحية ثانية، حق كل فرد في مباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية الحرة والمشروعة كالتجارة ومشروعات التجارة والصناعية والزراعية .

الحريات أو الحقوق السياسية: وتتجمع حول فكرة أساسية هي حق المواطنين في المشاركة في الحكم والشؤون العامة للدولة والحريات السياسية التي تتضمن حق المشاركة الشعبية في الحكم أو السلطة وتشمل أيضاً حق الانتخاب والترشح. ﴿٣﴾

ثالثاً: خصائص النظام الديمقراطي

تتميز الديمقراطية التقليدية بعدة خصائص، وهي:

١- الديمقراطية مذهب سياسي: تقوم الديمقراطية على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة وذلك إما مباشرة أو بواسطة ما ينتخبهم من نواب أو بإشراك الشعب مع هؤلاء أي النواب.

٢- **فردية الديمقراطية التقليدية:** بمعنى أن الديمقراطية التقليدية تستند على المذهب الفردي الذي يقدر الفرد ويسعى إلى حماية حقوقه وحرياته وإلى تحقيق سعادته. ﴿٤﴾

٣- **الحرية:** إذ أن الديمقراطية الغربية ارتبطت دائماً بحريات الأفراد والشعوب ولهذا فهي تسمى بالديمقراطية الحرة لتمييزها عن ما يسمى بالديمقراطية الماركسية التي تسود في أوروبا الشرقية والصين الشعبية. ومن ناحية فإن حرية شعب بوصفه الجماعة صاحب السيادة ويمكن أن نسميها الحرية السياسية ومن ناحية ثانية حرية الأفراد بوصفهم أفراداً وهذا يعني ضرورة الاعتراف للفرد بحرياته وحقوقه الفردية التي يجب حمايتها إزاء سلطة الجماعة.

٤- **المساواة:** هي أيضاً من أسس الديمقراطية التي ارتبطت الحرية والمساواة بين الأفراد من حيث ظروف الحياة المادية والمعيشية وأيضاً المساواة القانونية التي تعني عدم التفرقة أو التمييز بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق والحريات التي يكفلها لهم الدستور والقانون.

٥- **التعددية السياسية:** الديمقراطية باعتبارها تركز حكم الشعب وسيادة الشعب تتطلب التعددية السياسية والإيديولوجية، وعليه لا بد من وجود إطار من الحرية الفكرية والإيديولوجية وليس مجرد رأي واحد وإيديولوجية

واحدة مفروضة مسبقاً، وتتضمن هذه التعددية السياسية ضرورة تعدد الأحزاب السياسية التي ينشئها الأفراد لتعبر وتدافع عن اتجاه أو فكر سياسي معين وتمتيز فالديمقراطية ضد الحزب الواحد.

رابعاً: الديمقراطية والأغلبية:

ينبثق مصطلح الأغلبية من رحم الديمقراطية“ حيث أن الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، وهي شكل من أشكال الحكم السياسي، قائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأغلبية (الأكثرية). ﴿٥﴾ ويعرف العلماء مبادئ حكم الأغلبية (الأكثرية) بأنها مفاهيم ومبادئ مصممة حتى تحافظ الأكثرية على قدرتها على الحكم الفعال والاستقرار والسلم الأهلي والخارجي، ولمنع الأقليات من تعطيل الدولة وشل حركتها. ﴿٦﴾

معنى مصطلح الأغلبية

وقد استقر معنى مصطلح الأغلبية “majority” في الأدبيات السياسية القديمة والمعاصرة على مجموعة معاني محددة تمثل شبه اتفاق عليها بين علماء السياسة، يمكن حصرها في السمات الآتية: ﴿٧﴾

- الأكثرية الحزبية التي تتيح للأغلبية تسلم الحكم (٥٠ + ١).
- الأكثرية الكبيرة التي تسمح بإصدار القرارات في البرلمان.
- قرار الأغلبية: القرار الذي تؤيده الأكثرية الحزبية من نواب الشعب.
- الأغلبية الساحقة: الأكثرية الحزبية في انتخابات البرلمان التي تزيد عن ثلثي الأعضاء.
- الأغلبية الضئيلة للحزب: التي لا تسمح له بتمرير رأيه لإصدار قانون. ﴿٨﴾
- حكم الأغلبية: الأكثرية البرلمانية لحزب ما، التي تتيح له تشكيل الحكومة وسحب الثقة من الحكومة.
- الحزب الحاكم: أكبر الأحزاب نسبة في مجلس الشعب (البرلمان) ذو الأغلبية أو الأكثرية التي تتيح له تشكيل الحكومة وتدعيم الرئيس.

أنواع الأغلبية:

يمكن تقسيم الأغلبية إلى نوعين، هما: ﴿٩﴾

الأول: أغلبية ذكية، لمامة، قادرة على قراءة المشهد وخلق التوافق.

الثاني: أغلبية متغترسة، محدودة الأفق، شديدة الاعتداد بالذات، لا تقبل بالتوافق مع الأقلية حول مصلحة الوطن.

ثم يضرب مثلاً بالأغلبية المطلقة للرئيس الأمريكي أوباما والديمقراطيين فيقول: “لقد كانت معهم الأغلبية في الكونجرس في أول سنة من حكمه، ولكنه لم يستطع أن يفعل الكثير، لأن التغييرات التي أرادها الديمقراطيون لم تلق الكثير من الترحاب في الرأي العام الأمريكي، وهذا هو معنى أن الطموح السياسي لا بد أن يواجهه الطموح السياسي المضاد، فلا يوجد من يأمر والباقي (الأقلية) تطيع”. وهو يقصد بالطموح المضاد طموح الأقلية الليبرالية بالطبع.

المبحث الثاني: أشكال الديمقراطية

لديمقراطية عدة أشكال سوف نتناولها في هذا القسم، وهي:

أولاً: الديمقراطية المباشرة (Direct democracy)

هي شكل من أشكال الديمقراطية يتم فيها التصويت على القرارات مباشرة، على عكس الديمقراطية التمثيلية. ومن أشكالها الديمقراطية الليبرالية التي بدأت في القرن السابع عشر وما تزال قائمة حتى اليوم في المجتمعات الغربية.

وتمثل الديمقراطية الأثينية في اليونان القديمة مثلاً تاريخياً على الديمقراطية المباشرة. حيث لم تكن المؤسسات الديمقراطية تشبه مؤسسات اليوم. وكان بإمكان المواطنين الذكور (باستثناء العبيد) التصويت مباشرة على القرارات السياسية في الجمعيات العامة، دون انتخاب ممثلين.

غير أن الديمقراطية المباشرة تواجه صعوبة في التطبيق في المجتمعات الكبيرة، لذا يتم تطبيقها غالباً في المجتمعات الصغيرة، وتسمح الديمقراطية المباشرة بثلاثة أشكال من العمل السياسي، وهي: ﴿١٠﴾

١- الاستفتاء: تمكن الاستفتاءات المواطنين من رفض أي قانون أو تشريع غير مرغوب.

٢- الاستدعاء: توفر الاستدعاءات إمكانية إقالة أي مسؤول رسمي (حكومي) قبل انتهاء ولايته، حيث يعتبر المسؤولون عملاً تنفيذيين، أو ممثلين مباشرين (مفوضين) ملتزمين بإرادة الشعب.

٣- المبادرة: تسمح المبادرات باقتراح مشاريع قوانين تقدمها الجماهير.

واليوم، تعد سويسرا الدولة الوحيدة التي تتبع نظام الديمقراطية المباشرة. حيث لا يمكن تمرير أي تعديل دستوري في سويسرا دون الحصول على موافقة من مستويين. المستوى الأول هو الوطني والمستوى الثاني هو الكانتون (المقاطعة). فلكي يمرر القرار، يجب أن تجتمع موافقة أغلبية الناخبين على المستوى الوطني مع موافقة أغلبية الناخبين في كل كانتون.

تعرض التشريعات والقوانين قبل تبنيها من قبل البرلمان على المجتمع المدني وعلى تجمعات المواطنين المفتوحة في الكنتونات لاستطلاع الآراء وتقديم المقترحات. تدرس اقتراحات المواطنين من قبل لجان برلمانية مختصة قبل مناقشة القانون في البرلمان. ويستطيع المواطنون حجب (فيتو) أي قانون أو تشريع برلماني عبر استفتاء شعبي، يستطيع الدعوة إليه ١٪ على الأقل من الناخبين، من خلال توقيع عريضة. كما تستطيع أي عريضة شعبية تحمل توقيع ٢,٥ ٪ من الناخبين أن تقترح تعديلاً للدستور، يلزم البرلمان بمناقشته وعرضه للاستفتاء.

ثانياً: الديمقراطية التمثيلية (النيابية)

في الديمقراطية المباشرة يمارس الشعب السلطة مباشرة وب نفسه، أما في الديمقراطية النيابية تكون ممارسة الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نوابه الذين ينتخبون في البرلمان. ففي منطلق النظام النيابي يقوم البرلمان بالوكالة عن الشعب بممارسة مظاهر الحكم والسيادة كنائب عن الشعب الأصلي. فالبرلمان يعبر إذن عن الإرادة العامة للشعب صاحب السيادة، فكل ما يصدر عن النواب من قوانين أو قرارات يستند إلى قرينة عامة هي أن القانون أو القرار الصادر يعتبر وكأنه صادر عن إرادة الشعب .

وقد نشأ النظام الديمقراطي النيابي في إنجلترا أولاً، وهي بلد التقاليد النيابية البرلمانية وقد مرت عدة قرون من التطور قبل أن يتكامل وتستقر أركانه وخصائصه.

أركان النظام النيابي:

يقوم النظام الديمقراطي النيابي على أربعة أركان أساسية، وهي: ﴿١١﴾

- وجود برلمان منتخب من الشعب يمارس سلطات فعلية في الحكم .
- تقييد مدة انتخاب البرلمان، أي من الضروري أن يكون للبرلمان مدة زمنية محددة.
- عضو البرلمان يمثل الأمة كلها .
- استقلال البرلمان عن الناخبين طوال مدة نيابته.

ثالثاً: الديمقراطية شبه مباشرة

تعود أهمية النظام الديمقراطي شبه المباشر إلى توسطه بين النظامين (النظام الديمقراطي المباشر ونظام الديمقراطية النيابية)، وهذا يعني أن نظام الديمقراطية شبه المباشرة أو نصف المباشر يقوم على أساس وجود برلمان منتخب، ولكن مع الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات للفصل في بعض الأمور الهامة، ويترتب على ذلك أن تصبح هيئة الناخبين السلطة الرابعة في الدولة إلى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وبذلك تزداد أهمية الناخبين على حساب البرلمان وذلك لأن الديمقراطية شبه المباشرة تشرك الشعب في ممارسة السلطة بجوار البرلمان وتجعله رقيباً عليها وعلى السلطة التنفيذية عن طريق الوسائل المتاحة .

مظاهر الديمقراطية شبه مباشرة:

هناك ثلاثة مظاهر للديمقراطية شبه المباشرة، وهي ﴿١٢﴾:

- ١- الاستفتاء الشعبي: يقصد به أخذ رأي الشعب في أمر من الأمور.
 - ٢- الاعتراض الشعبي: يقصد به حق عدد معين من الناخبين في الاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال مدة معينة من تاريخ نشره .
 - ٣- الاقتراح الشعبي: مفاده أن يقترح عدد معين من الناخبين مشروع قانون أو فكرة معينة إلى البرلمان ويلتزم الأخير بمناقشة هذا المقترح فإن وافق عليه صدر، وبالتالي يحال إلى الشعب للاستفتاء حوله.
- وهناك حالة أخرى لم يتفق عليها الفقهاء بسبب تعارضها مع النظام النيابي، وهي إقالة الناخبين لنائبهم (الحل الشعبي).

رابعاً: الديمقراطية التوافقية

لم يكن التجانس القومي يمثل القاعدة الشاملة للبلدان الديمقراطية بل ظهرت عدة استبدادات، لذلك وجب التفكير في إيجاد حل ففكر السياسيون بإيجاد حل وهو استخدام الفيدرالية أو الحكم الذاتي والتجربة التوافقية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لفشل الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على الأكثرية.

والمجتمع التعددي هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية" كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له".

عناصر الديمقراطية التوافقية:

- لديمقراطية التوافقية عدة عناصر، وهي:
- الاستقلالية الفنية: الفكرة مأخوذة إلى حد بعيد من النظام الملي، حيث تتمتع الطوائف بإدارة شؤونها الداخلية.
 - النسبية التي تطبق بصورة خاصة في الانتخابات العامة حيث تسمح لأكثر عدد من المواطنين باختيار ممثلهم إلى السلطات التشريعية.
 - حق ممارسة الفيتو الذي يعطى عادة إلى الأطراف الرئيسة في البلاد.
 - السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن زعماء القطاعات في المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلاد ويضم هذا الائتلاف كما في نظم الديمقراطية التوافقية أبرز وأهم الأحزاب أو الجماعات السياسية في البلاد، والغرض منه - كما يقول التوافقيون - إقامة "كارتل حاكم" يوطد النظام الديمقراطي والوحدة الترابية

للبلاد. ويتطلب الائتلاف الكبير قيام أحزاب قوية ذات انتشار واسع، وقيام تكتلات نيابية قادرة على تكوين أكثريات مستقرة، وتمتلك برامج واضحة تشكل أساساً للعلاقة مع المواطنين وإقامة التحالفات المزدهرة. والائتلاف الكبير يتطلب اعتراف الأطراف الرئيسية ببعضها بعضاً واتفاقها على أساس البرامج والتطلعات والأهداف المشتركة.

النظام الفدرالي والديمقراطية التوافقية:

هناك نخوف من النظام الفدرالي على الديمقراطية التوافقية وذلك لأن قيام قطاعات متميزة اقليمية إذا ما اقترن بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعاً إضافياً للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الأهلية حسب رؤية نوردينغر.

وهناك ثلاثة أنواع من الحلول لهذه المشكلة:

إزالة الطابع التعددي للمجتمع وتقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب.
الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الأساسية لنظام ديمقراطي مستقر.
تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر.

مساوئ الديمقراطية التوافقية:

لديمقراطية التوافقية مساوئ عدة، يمكن إيجازها بما يلي:
أنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية .
النموذج التوافقي يشبه "المجتمع الطائفي" في تصنيف وليم كورنهاوزر.
الديمقراطية التوافقية تفضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية.
التوافقية ليست نظاماً مثالياً، فالإخاء يعني السلام "الإيجابي"، ولكن في المجتمع التعددي يعتبر التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات.

*عجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه.

*من الممكن للعديد من سماتها أن تقود إلى التردد وعدم الفعالية.

*المشكلة الأكثر خطورة هي الجمود" أما مشاكل عدم الفعالية الإدارية والكلفة فهي صغيرة نسبياً.

خامساً: الديمقراطية الليبرالية

وهي التي تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات في ظل نظام حكم الأغلبية.
وهي شكل من أشكال الديمقراطية النيابية" حيث السلطة السياسية للحكومة مقيدة بدستور يحمي بدوره حقوق وحرريات الأفراد والأقليات من خلال وضع بعض القيود على ممارسة الأغلبية لضمان هذه الحقوق، لكنها لا تمنع الأغلبية من ممارسة حقها واتخاذ صلاحياتها. ﴿١٥﴾

وتنتظم الديمقراطية الليبرالية في مجموعة مبادئ أساسية، وهي:

— مبدأ حكم الأغلبية (الأكثرية).

— مبدأ فصل السلطات.

— مبدأ التمثيل والانتخاب.

— مبدأ المعارضة.

— مبدأ سيادة القانون.

وتعتمد على صناديق الاقتراع وعلى مقولة أن الجميع سواسية أمام القانون. وتحاول أن توازن بين مصالح الأغلبية (الأكثرية) ومصالح الأقلية. فما دام الناس ولدوا أحراراً فلهم أن يختاروا النظام القانوني الذي يريدون (الاستقلال السياسي)، ولهم أن يعبروا عن هذا الاختيار تعبيراً حراً سرياً (الاستفتاء).

وبشكل عام، تختلف أنماط الاقتراع في هذه الديمقراطية بين الصوت الواحد والكلية الانتخابية والتمثيل النسبي. وهناك الكثير من المعضلات المرافقة لمثل هذا النوع من الديمقراطية أهمها هو قضية التمثيل. فمن الممكن أن من "يمثل الشعب" في المجالس المنتخبة يكون أبعد ما يكون عن مصالح الشعب الحقيقية. ولكن الشكل الانتخابي يعني أن عملية التفويض الممنوحة للممثلين تعني أن هؤلاء "الممثلين للشعب" يمكنهم الاستمرار لمدة الفترة الانتخابية دون محاسبة أو رقابة حقيقية من قبل الشعب. فالحكم بالنسبة للشعب لكل من لا يحافظ على تمثيله لمن انتخبه، أن هؤلاء يحق لهم في الانتخابات القادمة أن لا يعطوه صوتهم مرة ثانية. أي أن الهيئات المنتخبة تبقى خارج إطار النقد والرقابة إلا من خلال صناديق الاقتراع.

يؤدي هذا النوع من التمثيل، في البلدان النامية بشكل خاص، إلى انتشار أشكال مختلفة من الفساد بعضها مقنن ومغلف كما في علاقة اللوبيات مع الجسم السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية أو علاقة البنوك والشركات مع السياسيين في أوروبا، وبعضها فساد معلن وواضح كما هي الحال في معظم الدول النامية التي تتبنى هذا الشكل من الديمقراطية الانتخابية.

وتغطي الديمقراطية الليبرالية نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكيتين والهند وأحاء أخرى. بينما يعيش معظم الباقي تحت أنظمة تدعى الديمقراطية الشعبية.

سادساً: الديمقراطية العمالية أو ديكتاتورية البروليتاريا

الديمقراطية العمالية مفهوم نظري ينطلق من القول بأن لا ديمقراطية مطلقة ممكنة، والواقع الطبقي للمجتمعات الآن يستلزم انحراف الديمقراطية المطبقة لصالح الطبقة المسيطرة سياسياً ضمن التركيبة الاجتماعية القائمة، فالديمقراطية الليبرالية بشكها المطبق حالياً تعتبر في صالح البرجوازية، لأنها موضوعياً لا تعطي الطبقات غير البرجوازية الإمكانية للوصول إلى مواقع متقدمة سياسياً في مؤسسات الحكم، لأن الآلية التي تعتمدها هذه الديمقراطية تحتاج إلى وفرة مالية عالية، بالإضافة إلى دعم كبير من وسائل الإعلام، وكلا العاملين مسيطر عليهما ضمن المجتمعات الرأسمالية من قبل الطبقة البرجوازية.

لكن تطبيق الديمقراطية العمالية غير ممكن بدون امتلاك الطبقة العاملة لوعي طبقي مناسب يؤهلها لإدراك المسار التاريخي للمجتمع الإنساني، وبالتالي إدراك الأداء المطلوب منها ضمن المرحلة التاريخية المحددة. وإن لم تستطع الطبقة العاملة، لا طبيعتها السياسية فقط، من إدراك هذا المسار، فإن تطبيق الديمقراطية العمالية يصبح منتقاصاً موضوعياً.

سابعاً: الديمقراطية التشاورية

الديمقراطية التشاورية تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات سيكون لها تأثير مباشر على قرارات السياسة العامة للحكومة، فهي حل للمشاكل المجتمعية الصعبة وكذلك المشاكل البيئية والاجتماعية ولكن إذا ما تم الاستناد لها بشكل واضح وصحيح. ﴿١٦﴾

لقد طرح هابر ماس فكرة (التواصل والتواصلية) في كتابه الشهير "نظرية الفعل التواصلي" (Theorie des kommunikativen Handelns) الصادر سنة ١٩٨١ حيث يؤكد على التفاهم والتواصل والوصول للإجماع حول مختلف القضايا المواجهة للمجتمع والدولة. ﴿١٧﴾

والنموذج التشاوري في معناه الأولي يعني الاتصال العمومي حول القضايا السياسية من خلال الاجتماعات ومؤسسات الرأي العام. هابر ماس يضع آمالاً كبيرة على التشاورية لإنجاح العملية الديمقراطية حيث أن الديمقراطية التشاورية هي ليست فقط وسيلة لزيادة المعلومات الموضوعية للقرارات السياسية، بل كذلك تلعب دوراً مهماً كجهاز "تصفية أخلاقية" moralischer Filter وبهذا فإن هذا النموذج يكتسب إمكانية تجريبية تتكون من خلالها إرادة جماعية تؤكد ليس فقط على التفاهم الأخلاقي بل كذلك على الاختيار العقلاني للمصالح وذلك على أساس أن المجتمع هو ليس فقط مجموعة إنتاجية لإشباع الحاجات بل هو كذلك لأجل المحافظة على القيم الأخلاقية والثقافية. وعليه فإن المجتمع لا يقوم فقط على العمل بل كذلك على المشاركة والتفاعل.

وهكذا فإن هذا المفهوم التشاوري للديمقراطية يقودنا إلى مفهوم جديد للمجتمع لا تكون الدولة فيه تحتل مركز الصدارة بل إن التفاوض والنقاش يحتل الأولوية في الحياة السياسية وبهذا يمكن بناء الرأي والإرادة العمومية للمواطنين.

ومن هنا يطور هابر ماس رأيه حول الديمقراطية التشاورية حيث يدعو إلى ديمقراطية راديكالية radikale Demokratie كشرط مسبق لدولة القانون Rechtsstaat وتتطلب هذه الديمقراطية إنتاجية المواطن ومشاركته في العملية السياسية وضمان الوعود المعطاة له حول التنظيم الذاتي الديمقراطي للمجتمع. وهذا التوجه يفهمه هابر ماس بكونه بديل عن نظرية الديمقراطية النخبوية.

ثامناً: الديمقراطية الرقمية

الديمقراطية الرقمية تعني "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الرقمية في توليد وجمع، وتصنيف، وتحليل، وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة" بغض النظر عن الديموقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها، وسلامة مقصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها". ﴿١٨﴾

وينبغي هنا أن نشير إلى استخدام التصويت الإلكتروني سواء من خلال المواقع الإلكترونية أو بواسطة البطاقة الذكية في جهاز محدد كما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤. كما استخدم الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة موقع الفيس بوك للتواصل مع الناخبين. ولعلنا نذكر في هذا الشأن ما حدث في الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب المصري التي جرت في أواخر عام ٢٠١٠ من استخدام عدد من المرشحين للدعاية عن طريق الفيس بوك.

العلاقة بين الديمقراطية التشاورية والديمقراطية الرقمية:

للتكنولوجيا الرقمية دور إيجابي في إشاعة المناخ الديمقراطي، وقد تكون ملجأً أو هرباً من المناخ السلطوي فالديمقراطية الرقمية لا تعني اختراعاً لنوع جديد من الديمقراطية بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بآلياتها وأدواتها.

ففكرة التشاور عبر التكنولوجيا قائمة على أساس قيام المواطن والحكومة معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية وذلك حتى يجد المواطن نفسه أمام ظاهرة جديدة تجمع في طياتها السياسة والتكنولوجيا حتى تصل لدرجة من التلاحم وتنصهر بداخلها. ومع مرور الوقت لا يستطيع الفرد أن يميز بينهما لأنها أصبحت جزءاً من حياته وأصبحت وسيلة واحدة لتحقيق رضا المواطن عن مستوى مشاركته في صنع القرار الخاص بدولته. ﴿١٩﴾

لقد ساهم الانترنت في الأمور السياسية وربط بين فروع الدولة المختلفة وساهم في خلق نوع جديد من الديمقراطية وهو الديمقراطية الرقمية وهي شكل من التطورات التي تسمح بتحقيق مغزى الديمقراطية التشاورية من خلال

الحوار والتمثيل وفتح قنوات أوسع للاستيعاب، مما ساهم وبشكل كبير في التشاور والتشارك والحوار المنوطة به الديمقراطية التشاورية.

تاسعاً: الديمقراطية التشاركية

مع بداية القرن الحالي قدمت لنا التجربة الفنزويلية مصطلحاً جديداً هو "الديمقراطية التشاركية" التي تحاول أن تغطي الكثير من المساحات التي كان كل شكل من الأشكال المقترحة السابقة تحتكر جزءاً منها وتدعي فقدان الآخر لذلك الجزء، مما أدى إلى ظهور النمطين السابقين كنمطين متناقضين، بينما حاولت الديمقراطية التشاركية أن تحتل المساحات من كلا النمطين.

ترتكز الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر الفيلسوف البراغماتي "جون ديوي" John Dewy، على «مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة» وعلى «تكوين مواطنين (public) نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم». وعلى إرادة لدى السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة، من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس. ﴿٢٠﴾

ويمكن للبعض أن يدعوا أنها نمط من أنماط الديمقراطية العمالية بشكلها المطور والمتوافق مع احتياجات القرن الواحد والعشرين، فإنها ديمقراطية تحاول أن تتجاوز، وبشكل أساسي، مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق لمأزق دول المنظومة الاشتراكية حيث تحول الحزب لينوب عن الشعب وتحولت اللجنة المركزية لتنوب عن الحزب وتحول الأمين العام لينوب عن اللجنة المركزية. وبالتالي فالهدف الأساسي والمعلن للديمقراطية التشاركية هو ضمان مشاركة الشعب في الرقابة وفي المشاركة السياسية ليس فقط من خلال صناديق الاقتراع بل من خلال مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية الواعية في اتخاذ القرار.

برزت الديمقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كلياً، ولكن لتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعاً متزايداً (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية...). كل هذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها، ولا منفذاً لموقع القرار السياسي لتداولها. في حين تعد «الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية. وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق. والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، وتجديد الديمقراطية، بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة. وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار، والانتقال من المحلي إلى الوطني». ﴿٢١﴾

إن محاولة خلق هذه الحيوية في الحياة السياسية يندرج في إطار الطابع التطوري للديمقراطية، كما تحدث عن ذلك "ديوي"، حين رأى أن الديمقراطية ليست عدالة مطلقة. بل اعتبر أن الكمال الديمقراطي هو ذلك المثل الأعلى والمنهج أو الأداة التي ستمكن العدالة من الانبعاث دون انقطاع، عبر سيرورة تصويب الاختلالات والقصور الذي قد يترتب عن العملية الديمقراطية. ولا يمكن أن يحدث هذا الانبعاث دون مشاركة واسعة ومتزايدة لعموم المواطنين والمجتمع المدني، باعتبارهم الأكثر ارتباطاً بقضاياهم، والأكثر معرفة بها، والأجدر بوجود حلول ملائمة لها. ﴿٢٢﴾

* أستاذ القانون والعلاقات الدولية - في جامعتي دمشق والفرات - مدير المركز الوطني للبحوث والدراسات بدمشق

إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام

*عبد الرزاق الدليمي

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٨/٨/٨

مقدمة: لا تزال اللحظة التي قدّم فيها وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كولن باول، في ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣، خطاباً مُفبركاً أمام مجلس الأمن الدولي ضد العراق، مشهودةً عندما عرض ما اعتبرته الولايات المتحدة "أدلة" على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وإيوائه لعناصر من تنظيم القاعدة. بعد حوالي ثمانية أعوام، نقلت صحيفة "الونوفيل أوبسرفاتور"، في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، عن كولن باول اعترافه لأول مرة بأن خطابه الذي أنثم فيه العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل أمام الأمم المتحدة كان مُفبركاً وسيظل نقطة سوداء في ملفه. وهو الخطاب الذي اعتمدته الإدارة الأميركية لمحاولة تشكيل رأي عام محلي ودولي يتسم بالإجماع أو الموافقة على الخطوة التي ستعقب شَيْطَنَة النظام العراقي. وقد كان العلماء، وفي مقدمتهم والتر ليبمان (Walter Lippmann)، وضعوا تصوراتهم المتميزة عن الرأي العام وآليات تشكيله باعتباره عملية اجتماعية وتواصلية، حيث تعتمد آراء الأفراد بطرق عديدة على السياق الاجتماعي المحيط بالمسائل العامة. وبناءً على ذلك، نتناول في هذه الدراسة التفاعل بين الهويات الاجتماعية للناس وتقارير وسائل الإعلام لاسيما الأخبار المفبركة حول القضايا العامة التي تؤكد تضارب الرأي بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.

وتُستخدم النظرية والبحث الحاليان بشأن تحديد الهوية الاجتماعية والسلوك بين المجموعات للعمليات الإدراكية والسلوكية التي قد تنجم عن التقارير الإعلامية المفبركة عن نزاع المجموعة. لذا، فإن تقريراً إخبارياً يركز على نزاع المجموعة حول قضية (١) يلمح لمستلميها بالتفكير في القضية من خلال منظور المجموعة الخاصة بهم، وفي القضية (٢) يؤدي إلى تصورات مستقطبة أو مبالغ فيها لآراء المجموعة، وأخيراً القضية (٣) يؤدي إلى تعبير عن رأي شخصي يتفق مع هذه التصورات المبالغ فيها لمعايير المجموعة. كما يتم دمج العوامل التي تسهم في هذا النوع من الاستجابة وتثبيته في الاستنتاجات. وقد تزايدت مخاوف الإعلاميين والسياسيين حول تأثير الأخبار المفبركة وتحديدًا التي يُروّج لها على مواقع التواصل الاجتماعي "حيث علت الأصوات الداعية لمحاربة الأخبار المفبركة التي تُنشر عبر فيسبوك وغوغل خوفًا من تأثيرها على المسار الديمقراطي وتأثيرها بشكل سلبي على الرأي العام ليس في دول العالم الثالث فحسب بل في الدول الكبرى أيضاً.

وتُظهر استطلاعات الرأي العام انخفاضاً قوياً في ثقة الجمهور بالمنافذ الإخبارية التقليدية. ومع ذلك، تُقدّم شبكات التواصل الاجتماعي طرقاً جديدة لتلقي المحتوى الإخباري" استُخدمت كواجهة لبرمجة تطبيقات فيسبوك للتلاعب فيما إذا كانت القصة الإخبارية نُشرت عبر هذه المنصة من قبل أحد (أصدقاء فيسبوك) الحقيقيين المستجيبين أم لا. وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام أن هناك تحسناً بمستويات الثقة في وسائل الإعلام الاجتماعي، مما يجعل الناس يقبلون على متابعة المزيد من الأخبار عبر هذا المنفذ الإعلامي الخاص في المستقبل. علاوة على ذلك، يتم تضخيم هذه التأثيرات عندما يُنظر إلى صديق الحياة الواقعي الذي يشارك القصة على شبكات التواصل الاجتماعي باعتباره قائد الرأي مع ملاحظة الآثار المترتبة على ممارسات الديمقراطية والأنشطة الإخبارية الأخرى.

وأثبت استطلاع رأي، أجراه موقع (YouGov)، أن ٥٤٪ من المستخدمين يلجؤون إلى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار، في حين أن ٢٤٪ منهم فقط يستطيعون التفرقة بين الأخبار الصحيحة والمفبركة مما يزيد من خطورة تداول الأخبار المضلّة على شبكات التواصل الاجتماعي(١). وسلّطت صحيفة "الإنديبندنت" الضوء على الأخبار المفبركة وتأثيرها في الأزمات، وكيف أسهمت في صبّ الزيت على بارود متفجر بمنطقة الشرق الأوسط.

وضربت مثلاً لذلك بما يجري تداوله على شبكات التواصل الاجتماعي من أحداث مصطنعة لا علاقة لها بالواقع المحسوس، وأيضاً ما خلفته الأزمة الخليجية من تراشق إعلامي ونشر لأخبار غير صحيحة، مشيرة إلى أن الأزمة بدأت عندما اخترق موقع وكالة الأنباء القطرية (قنا)، ونشر بيان مفبرك منسوب لأمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني(٢).

الإعلاميون والأخبار المفبركة

أصبح معروفاً للمتابعين أن استعداد الإنسان المعاصر لنشر وتصديق الأخبار المفبركة ظاهرة لها جذورها وتقاليدها الثقافية القديمة، لكن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في ترسيخها، وسلبت الناس الوقت الكافي للتحقق من الأخبار بسبب كثافة تدفقها وسرعة سريانها على شبكة الإنترنت. وقد رافقت صناعة ونقل الأخبار المزيفة والمفبركة مسيرة الإنسانية لعشرات الآلاف من السنين، فلم تولد المبالغة والتهويل في عصر مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت" إذ كانت لعبة الإنسان منذ تعلم الكلام وأتقن حبك القصص والروايات، لكن في الماضي كان الخبر المزور ينتقل ببطء شديد، ويؤثر في مجموعة صغيرة من الناس في مناطق جغرافية صغيرة ومحدودة، أما الآن فيمكن لأي خبر أو قصة أن تنتقل بسرعة فائقة وتنتشر في أرجاء المعمورة وتحدث تأثيرات وتنتج عنها تداعيات لا يستطيع أحد التنبؤ بها، ولا حتى صانعها أو مؤلفها.

وأصبحنا اليوم، في عصر التواصل الاجتماعي، نعيش في بيئة إعلامية مختلفة، حيث تنتشر الأخبار بكثافة أكثر وبسرعة أكبر ومن مصادر متعددة جداً. ويبدو أن شهية الناس للأخبار المفبركة ازدادت بشكل كبير في السنتين الماضيتين، ويرى عالم النفس كيث أبلو (Keith Ablow) أن "نشر وتصديق الأخبار المفبركة ظاهرة لها جذورها الثقافية القديمة، ولكن منصات التواصل الاجتماعي جعلتنا هدفاً أسهل، وسلبتنا الوقت الكافي للتحقق من الأخبار بسبب كثافة وسرعة الشبكات الاجتماعية" فقد كانت صناعة الأخبار والقصص الخيالية في الماضي تحدث بوتيرة أقل، وانتشارها كان يستغرق سنين طويلة ليصل إلى المدى الذي يؤثر في مجموعات كبيرة من البشري غير أحداث التاريخ أو ينتج أخرى جديدة(٣).

كما أن القصص بكل أنواعها تمر عبر ما يشبه عملية "انتقاء طبيعي" طويلة، تخضع من خلالها القصة لعملية تصفية وفحص بطيئة وقاسية، فإن كانت القصة تخدم مصلحة الإنسان وبقائه في بيئة معينة ومجتمع معين وزمن معين عاشت وانتعشت وانتشرت وإلا ماتت أو تغيرت أو تحولت لتكون أكثر مناسبة للظروف والزمان والمكان. وحتى إن أصر مجتمع ما على تبني روايات وقصص وهمية لا تناسبه ولا تتناسب مع زمانه ومكانه غالباً ما اختفى ذلك المجتمع وتلاشت معه أساطيره. وفي هذا السياق، يشير مايكل رادوتسكي (Michael Radutzky)، أحد منتجي برنامج (Minutes ٦٠) عبر قناة "سي بي إس"، إلى أن برنامجه يعتبر أن الأخبار المفبركة "يمكن إقامة الدليل على خطئها، ولها قدرة اجتذاب (شعبية) هائلة في الثقافة، ويستهلكها ملايين الأشخاص"، ولم يُدرج ضمن هذه الفئة الأخبار المفبركة التي "يُطلقها سياسيون ضد وسائل الإعلام على خلفية أخبار أو تعليقات لا تروقهم". وقال غاي كامبانيل (Guy Campanile)، وهو أيضاً من منتجي برنامج (Minutes ٦٠): ما نقصده هو أخباراً يتم تليفيقها من لا شيء. وفقاً لمعظم المعايير، وبحكم التعريف، إنها أكاذيب متعمدة(٤). ورأت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن "سهولة الوصول إلى عائدات الإعلانات عبر الإنترنت، وزيادة الاستقطاب السياسي، وشعبية وسائل الإعلام الاجتماعية، كلها عناصر متورطة في انتشار الأخبار الزائفة"(٥).

١. الإجراءات المنهجية للدراسة

أ- مشكلة الدراسة:

تُظهر الملاحظة الاستكشافية لحالات انتشار الأخبار المفبركة وترويجها المؤسسي الذي حولها لصناعة اتصالية/دعائية تأثيرها المتزايد وتداعيات على شبكة العلاقات بين الأفراد وحتى المؤسسات والدول، وقد ظهر ذلك واضحاً في أحداث وقضايا مختلفة خلال العامين الماضيين، وكانت عاملاً بارزاً وأساسياً في صراعات وأزمات سياسية بدول كثيرة، بل وفي العلاقات الدولية أيضاً، مثل الأزمة الخليجية التي اندلعت، في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٧، بعد التصريحات المفبركة التي نُسبت لأمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وقبل ذلك الأزمة التي لا تزال أيضاً فصولها تتفاعل بشأن الاتهامات الموجهة إلى روسيا بالتدخل في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٦. ويمكن صياغة الإشكالية التي تثيرها الأخبار المزيفة كالاتي: ما تأثير الأخبار المفبركة على الرأي العام؟ وما أبعاده ومجالاته ومخاطره؟

ب- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خطورة الانتشار المتسارع للأخبار المفبركة في وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما منصات الإعلام الاجتماعي وشبكاتته، حيث بدأت الظاهرة تتخذ أبعاداً أخلاقية/مهنية تمس بمصداقية الممارسة الإعلامية والعمل المؤسسي وأيضاً أبعاداً سياسية وأمنية واقتصادية، وهو ما جعل بعض الدول تسارع إلى سن تشريعات قانونية لاحتواء تداعيات ظاهرة الأخبار المزيفة. كما أن الجودة التي يتسم بها الموضوع في الأدبيات البحثية العربية تضيف أهمية على أي جهد بحثي يبذل في دراسته.

ج- أهداف الدراسة:

- في سياق استقصاء الإشكاليات التي تطرحها الأخبار المفبركة وتأثيرها في الرأي العام، تهدف الدراسة إلى:
- تحديد مفهوم الأخبار المفبركة وأهدافه ومخاطره.
 - الكشف عن دوافع الاعتماد على الأخبار المفبركة ومجالاته.
 - تسليط الضوء على أساليب التعامل مع الأخبار المفبركة.
 - التعرف على حجم تأثير الأخبار المفبركة على الرأي العام.

د- الدراسات السابقة:

اطَّلع الباحث على عدد من الدراسات في الأدبيات البحثية العربية التي تناولت بشكل أساسي "تأثير الأخبار المفبركة في الرأي العام"، وكان من أبرزها:

دراسة بعنوان: "نموذج التواصل السياسي لكامبريدج أناليتكا: فبركة الأخبار وهندسة الجمهور" (٦)، وقد حددت أطر واستراتيجيات التواصل السياسي لشركة الاستشارات السياسية "كامبريدج أناليتكا"، واعتبرتها حالة دراسية للتواصل الاستراتيجي الذي يسعى فيه القائم بالفبركة لهندسة الجمهور والتأثير فيه باستخدام تقنيات معقدة لصناعة أخبار كاذبة ومحتويات دعائية مختارة بدقة تتجاوب مع حاجيات المستخدم المستهدف. ولاحظت الدراسة أن كامبريدج أناليتكا استفادت إلى حد كبير من النظريات التقليدية المعروفة في مجالات التأثير في الجماهير، وهندسة الرأي العام، مستفيدة من التطور التكنولوجي، والكم الهائل من المعلومات المتاحة على مواقع التواصل الاجتماعي، للسيطرة على الجماهير، وهندسة الرأي العام، والتلاعب بالأفراد والمجتمعات، تبعاً لأجندات سياسية مدفوعة

الثمن، دون مراعاة لأي حدود أو ضوابط أخلاقية. وفي المقابل، أشارت إلى أن الجماهير، التي وقعت في فخ "مسرحية الغزو الفضائي" قبل ما يقرب من مئة عام، لم تتعلم بعد، كيف تنجو من تأثير وكالات الاتصال السياسي والدعاية والعلاقات العامة التي تدفع الأجنداث السياسية لزيانها، وتحتاج الفضاء الرقمي بموجات متتالية من البيانات والأخبار، التي لم يعد سهلاً التمييز بين الغث والسمين فيها، وطغى الزيف فيها على الحقيقة.

دراسة بعنوان: "صناعة الأخبار الكاذبة ولولب الحصار المعلوماتي للرأي العام" (٧)، قدّمت إطاراً معرفياً تفسيرياً لصناعة الأخبار الكاذبة ودورها في تشكيل الرأي العام من خلال نموذج "لولب الحصار المعلوماتي" الذي يُحدّد سيرورة عملية هذه الصناعة ومراحل حصار الوسيلة/الرسالة، وأبرزت الكيفية التي تؤثر بها الأخبار الكاذبة في الرأي العام وتطبيقاتها في علاقات الأفراد والمؤسسات والدول. وتوصلت الدراسة إلى أن الأخبار الكاذبة إذا كانت صناعة اتصالية، فلا بد أن تكون لها أهداف معينة تعبّر عنها الأطر التي تصوغ رؤية السرديات البديلة للخطاب المنافس، وتشكّل أيضاً أولويات أجنذته الاتصالية/السياسية حيث يكون القائم بالفبركة مسكوكاً بخلق حالة الخوف والإرعاب تجاه الخصم السياسي وسط الرأي العام لشيطنته والإضرار بمكانته ومركزه الاجتماعي والسياسي والثقافي ودمغه بجميع الأوصاف التي تسهم في عزله وتحطيمه، وهو ما يُحوّل الأخبار الكاذبة لسلاح أو أداة تدميرية للآخر باستخدام جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة. وهنا، تظهر خطورة هذه الصناعة الاتصالية/السياسية التي يتجاوز تأثيرها وتداعياتها بعض النماذج الاتصالية التقليدية، مثل التضليل الإعلامي الذي كانت مصادره معلومة ووسائل نشره محدودة، بينما تتشابك اليوم في إنتاج الأخبار الكاذبة شبكة واسعة من المفبركين التي تروّج لمنتجاتها عبر وسائل مختلفة وتتسبب أيضاً في أزمات وصراعات سياسية لا متناهية، وفي انتهاك سيادة الدول واستقلال قراراتها السياسي الوطني، وزعزعة الأمن والسلم الدوليين.

بالرجوع إلى جميع الدراسات التي اطّلع عليها الباحث - باستثناء الدراستين المشار إليهما أعلاه - فإنها لم تتناول موضوع تأثير الأخبار المفبركة على الرأي العام، كما لم يُدرَس الموضوع في أي من الدراسات العربية بشكل أكاديمي، ولذا تفتقد المكتبة العربية لمثل هذا النوع من الدراسات في حين نجد أن هناك اهتماماً نوعياً بهذا الموضوع في الأدبيات الأجنبية وهذا ما دفعنا إلى الاعتماد كثيراً على ما توصلت إليه الدراسات الأجنبية، حيث يبدو واضحاً أن معاناتهم من انتشار الأخبار المفبركة أكثر إيلاً مما نستشعره في واقعنا العربي" مثلما حدث في الولايات المتحدة خلال انتخابات الرئاسة في ٢٠١٦" إذ أثارت الأخبار الكاذبة قدراً كبيراً من السجال، ووصف بعض المعلقين مشاعر القلق إزاء هذه الأخبار بالهلع الأخلاقي أو الهستيريا الجماعية، وأبدى آخرون خشيتهم من الأضرار اللاحقة بالثقة العامة. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، أجرى مجلس العموم في المملكة المتحدة تقصياً برلمانياً حول "الظاهرة المتنامية للأخبار الكاذبة". في حين دعا الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى إقرار قانون ضد الأخبار الكاذبة" ما فتح سجلاً حول الحريات في المجتمع الفرنسي، وعن الجهة التي يحق لها تصنيف الحقيقة.

ه- منهج الدراسة:

اقتضت ضرورات الدراسة استخدام المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة الأخبار المفبركة في سياقات مختلفة، ووصف أبعادها وصفاً دقيقاً وشاملاً، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها للوصول إلى دلائل وبراهين تضع أطراً محددة للمشكلة. وتندرج هذه الدراسة في إطار دراسات الرأي العام الوصفية التي تشمل كل ميادين الحياة" حيث يمكن إجراء دراسات للتعرف على رأي الجمهور في أية قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. أما الأدوات والوسائل

التي استعان بها الباحث فهي الاستبيان، إضافة إلى الأساليب الإسقاطية عن طريق إكمال جمل ناقصة أو تداعي الكلمات أو باستخدام اختيارات إسقاطية، وتحليل الشائعات حيث يعبر عن الرأي العام في موضوعات معينة.

و- مفاهيم الدراسة:

- التأثير: ونعني به إجرائياً، تأثيراً أو إحساساً يُحدثه عاملٌ بشدّة الوقع المؤثر، وهو قياس لتأثير حادثة أو مشكلة أو تغيير على مواقف الأفراد. وينبني التأثير عادةً على كيف ستتأثر مستويات الخدمة.
- الأخبار المفبركة: ونقصد بها إجرائياً، ووفقاً لما حدده غاي كامبانيل، قصصاً مصنّعة من العدم، وبمعظم التدابير، عمداً، وفي تعريفها، هي عبارة عن أكاذيب.
- الرأي العام: هو تكوين فكرة أو حكم على موضوع أو شخص ما، أو مجموعة من المعتقدات القابلة للنقاش وبذلك تكون صحيحة أو خاطئة، وتخص أعضاء في جماعة أو أمة تشترك في الرأي رغم تباينهم الطبقي أو الثقافي أو الاجتماعي، فيعترض ذلك مع الرأي الخاص الذي يشير إلى أمور ومسائل شخصية تتعلق بفرد واحد(٨).

ز- الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة في إطارها النظري على تحديد الأولويات أو نظرية الأجندة (Agenda Setting Theory) وتطبيقات السين (SPIN) الإعلامي.

ترجع أصول نظرية الأجندة الأساسية إلى الباحث والتر ليبمان في كتابه (الرأي العام) الذي ظهر في العشرينات من القرن الماضي، وتشير أطروحة هذه النظرية إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين درجة تركيز وسائل الإعلام على قضية من القضايا، ودرجة اهتمام الجماهير بتلك القضية، أي كلما زاد تركيز وسائل الإعلام على تلك القضية، زاد اهتمام المتلقين بها والعكس صحيح. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات وأحداث وقضايا معينة، وطرح رؤى تراعي المساواة في النوع، يمكن أن يؤدي إلى اهتمام الجمهور بهذه القضايا. ووفقاً لهذه النظرية، يرتب الإعلام أولويات الجمهور من حيث أولويات القضايا (المستوى الأول)، ومن حيث وجهة النظر وجزئيات القضايا، وهي بمجموعها تؤكد بشكل يصعب التشكيك فيه، أن الإعلام يحدد الأولويات ويرسم الصور الذهنية ويؤطر وجهات النظر، والناس عبر الزمن(٩).

إن الفرض الرئيسي في معظم الدراسات الخاصة بنظرية الأجندة هو "الاتفاق بين ترتيب أجندة وسائل الإعلام، وترتيب أجندة الجمهور للاهتمام بالقضايا والموضوعات الإعلامية"، أي وجود ارتباط إيجابي بين ترتيب الاهتمام لكل من الوسيلة والجمهور، مما يشير إلى دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات اهتمام الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة بنفس الترتيب الذي تعطيه الوسائل لهذه القضايا والموضوعات. وتركز وسائل الإعلام على الأحداث العامة والقضايا لتحقيق التوحد الجمعي وتشكيل الخطاب الاجتماعي، وانتهى كثير من البحوث إلى أن الصحافة تنجح أكثر من التليفزيون في التأثير على أجندة الجمهور" ذلك أن التليفزيون يهتم أكثر بالقضايا العامة وليست الفرعية الأكثر تخصصاً التي يمكن أن تهتم بها الصحف، حيث تهتم الصحف بالعمق والاهتمام بالتفاصيل(١٠).

وقد تطورت البحوث حول نظرية وضع الأجندة للبحث في العلاقة بين متغيرين، هما:

أسلوب المعالجة الإعلامية للأحداث من حيث اختيار المصادر ونقاط التركيز والجانب المرئي في الرسالة والعناصر الطبوغرافية في الوسائل الصحفية وغيرها من أساليب المعالجة الإعلامية.

توجيه انتباه الجمهور نحو جانب محدد من القضية على حساب جانب آخر. وقد ارتبطت هذه النظرية بدراسة التغطية الإعلامية للصراعات الدولية، كما تطورت النظرية بشكل كبير لتوجيه البحوث المعنية بأثر المعالجات الإعلامية لقضايا الأقليات على الرأي العام وغيرها من القضايا الاجتماعية. وتوصف نظرية الأجندة بتعدد المناهج البحثية مع وجود رابط مشترك يتمثل في كون التغطية الإخبارية منتجاً يتم تصنيعه وإقراره من خلال التأثيرات المتعددة. ويمثل تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي منتجاً نهائياً لوضع الأجندة(١١).

أما السبين الإعلامي: فقد كثر في الآونة الأخيرة استخدام مصطلح "السبين" (Spin) في العالم السياسي والإعلامي. وأصل التسمية ومصدرها من الحركة الدورانية للكرة التي يلقيها أحد اللاعبين باتجاه اللاعب مع المضرب في لعبة البيسبول. وتمثل سرعة السبين مقياساً لقدرة رامى الكرات. والسبين: هو خطه مدروسة، مقصودة وقصيرة المدى، يقوم بإعدادها أشخاص أو جهات جماهيرية بهدف تركيز الانتباه أثناء التغطية الإعلامية على شيء آخر، أو لصرف النظر أو القيام بالتضليل حول حقائق القصة أو تفسيراتها. ويوجد "السبين" على حد دقيق بين الحقيقة والكذب، ويتميز بكونه كذباً أبيض يهدف عادة إلى صرف أنظار وسائل الاعلام وخلق "ضوء" يبهل "أعين" وسائل الإعلام ويصرف انتباهها عن موضوع أو تضليل في تغطية قصة إعلامية(١٢).

وتعدّ تطبيقات سبين عبارة عن مبادرة من قبل السياسي لإشغال الإعلام بموضوع معين والتغاضي عن مواضيع أخرى مهمة، حيث يسعى السياسي من خلال ظاهرة "السبين" إلى إشغال الأجندة الإعلامية والجماهيرية بالاتجاهات المريحة له، وكل ذلك بهدف "تغطية" أو "تصليح" نتائج لأحداث غير مرضية قد حدثت. ويتم ذلك عن طريق تأليف قصص تتوافق مع أهداف السياسي الذي يحاول من خلال "السبين" صرف الانتباه والاهتمام عن أمور مهمة، وبالمقابل مدح وتمجيد السياسي بالطريقة المرغوب فيها، وبذلك يكسب السياسي دعم وتأييد الجمهور له.

هناك أشكال مختلفة من التأثير المتبادل بين الجدول اليومي الخاص بوسائل الاعلام، والجدول الخاص بالجمهور والجدول الخاص بالسياسة(١٣) " إذ يؤثر جدول الإعلام اليومي تأثيراً مباشراً على جدول الجمهور اليومي على الأقل نتيجة قدرة وأهلية وسائل الإعلام على جذب انتباه الجمهور. كما أن السياسيين ينصتون إلى رأي الجمهور، ومن المفروض أن يتصرفوا كرسُلِهِ. فمن شأن جدول الجمهور اليومي أن يُشكّل/يُحدّد جدول السياسة اليومي" فمثلاً: مشكلة البطالة، أو مشكلة الإسكان التي تقلق الشباب والقادمين الجدد، يمكنها أن تصل إلى جدول السياسيين اليومي. من جانب آخر، يؤثر جدول الإعلام اليومي تأثيراً مباشراً على جدول السياسة اليومي أيضاً، حيث يمكن اعتباره أحياناً كمُعبر عن الرأي العام، وعن جدول الجمهور اليومي. ثم هنالك مواضيع وظروف يكون فيها لجدول السياسة اليومي تأثير مباشر وقوي على الجدول اليومي للإعلام(١٤). كما أن مجموعة عوامل أو أحداث عالمية، مثل كوارث أو أزمات أو انقلابات، يمكنها بشكل مباشر أو غير مباشر أن تحدد جدول عمل الجمهور. وفي حالات ليست قليلة، تفرض الأحداث نفسها على وسائل الإعلام التي تضطر أن تهتم بها نظراً لضخامتها.

أما فيما يخص السبين الإعلامي فإن هناك علاقة تبادلية بين ما تنشره وسائل الإعلام ومدى اهتمام الجمهور بها لنجد أن القضايا التي تركز عليها وسائل الإعلام وتقوم بتكرارها تصبح مع الوقت مهمة لدى الجمهور. ففي بعض الأحيان قد تركز وسائل الاعلام على قضية تحظى باهتمام الجمهور فتكون هناك علاقة تبادلية بين ما تنشره وسائل الإعلام وما يهتم به الجمهور. أما عن علاقة هذه النظرية بالدراسة فهي علاقة تبادلية بين وسائل الاعلام التي تسلط الضوء على هذا الموضوع وجمهور المتلقين اللذين يأخذون المعلومات من هذه الوسائل الإعلامية وقد وجدنا توافقاً واضحاً بين مرتكزات نظرية الأجندة وتطبيقات السبين الإعلامي في دراستنا.

٢. إشكاليات الأخبار المفبركة أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً

أ- الثقة المؤسسية في المؤسسات الإعلامية :

أصبح الجمهور أقل انتباهاً للأخبار السائدة وزاد من السلبية والقابلية لتفاقم مشكلة مصداقية وسائل الإعلام على المستوى الكلي، وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع ثابت في ثقة الجمهور في مؤسسة الأخبار. وازداد شعور الناس من جميع الانتماءات السياسية بعدم الرضا عن الأخبار، حيث يلاحظ انخفاض مستويات الثقة في وسائل الإعلام (١٥).

ومع ذلك، وفي ظل التطور التكنولوجي وما وفرتة من وسائل الإعلام، فإن مشكلة مصداقية الأخبار لا تؤثر بشكل موحد على المواقف في جميع وسائل الإعلام" على سبيل المثال، فالجمهور أكثر ثقة في منافذه المفضلة للأخبار وأكثر ثقة بالمنافذ الإخبارية المحلية (١٦). بعبارة أخرى، تعتمد الثقة في وسائل الإعلام إلى حد ما على خصائص منفذ الأخبار" فقد وجد استطلاع رأي أُجري عام ٢٠١٤ عن السياسة العامة أن "فوكس نيوز" مثلاً تعتبر أكبر مصدر للأخبار وأقلها ثقة. هذا يشير إلى أن مصداقية منفذ الأخبار تختلف حسب التوجهات الحزبية. وفي مرحلة اختيار وسائل الإعلام، يختار الجمهور منافذ تتوافق مع الميول الأيديولوجية للفرد، وهذه العملية من التعرض الانتقائي تجعل الناس لا يثقون بالمنافذ غير المضيافة وربما يثقون في منافذهم الإخبارية المفضلة. وبخلاف التفضيلات الحزبية، يمكن للمتغيرات الديمغرافية والمعرفة السياسية أن تلعب دوراً في تحديد المنافذ الإخبارية التي يرى المرء أنها ذات مصداقية أعلى. لقد وضع الباحثون مفهوماً موثقاً حول وسائل الإعلام بطرق متنوعة، بما في ذلك الثقة في المحتوى الإخباري، والثقة بأولئك الذين يقدمون الأخبار، والثقة في ملكية وسائل الإعلام (١٧). ولما كان القرب والتهيو السياسي يلعبان دوراً في التأثير على التقييم العام لمصداقية الأخبار، فمن المهم وضع تصور لمصداقية وسائل الإعلام على مستوى المنفذ وليس على المستوى المؤسسي. واستكشف ماير درجة الثقة بوسائل الإعلام من خلال قياس الإدراك العام للدقة والإنصاف والتحيز وسياق القصة والجدارة بالثقة. بعبارة أخرى، ركزت الدراسة على مصداقية المؤسسة الإخبارية. وتشير الأبحاث الحديثة في سياق عملية وضع مفهوم للثقة بوسائل الإعلام إلى أهمية النظر في كيفية تحديد ماهيات الثقة بوسائل الإعلام وسلوكيات البحث عن المعلومات.

ب- الأخبار المفبركة تقض مضاجع المسؤولين في الدول الكبرى:

لم يخترع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالتأكيد عبارة "الأخبار المفبركة"، لكنه أكسبها شهرة وزادها انتشاراً. فمن بين ٢٦٠٨ تغريدات أنتجها خلال عامه الأول في البيت الأبيض، كان تعبير "الأخبار المفبركة" هو الأكثر تكراراً" إذ وردت هذه العبارة في ١٩٦ تغريدة في إطار تهجمه على وسائل الإعلام وردة على أخبارها التي لا يتفق معها أو يصنفها باعتبارها معادية له. وحتى قبل دخوله البيت الأبيض وعلى مدى فترة حملته الانتخابية، تكررت هذه العبارة كثيراً في خطابه ولقاءاته الجماهيرية، وأصبحت من بين التعبيرات واسعة التداول. وفي نهاية ٢٠١٧، أصبحت "الأخبار المفبركة" كلمة العام وفقاً لاختيارات قاموس "كولينز" للكلمات الأكثر تأثيراً وحضوراً. لم يكن الاختيار بسبب ترامب وحده، وإنما برزت مشكلة الأخبار والصور المفبركة والفيديوهات المركبة مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي وطغيانها على الحياة المعاصرة وتأثيراتها على حياتنا، وأصبحت قضية تشغل المجتمعات والحكومات لآثارها السالبة والخطيرة في كثير من الأحيان. فخلال تواصلنا اليومي يمر علينا خبر أو فيديو يتبين لاحقاً أنه مفبرك، أو صورة يتضح لاحقاً أنها معدلة أو موضوعة في خارج سياقها بهدف

التضليل والتشويش. إن الأخبار المفبركة لم تعد مصدر إزعاج للناس فحسب، بل أصبحت خطراً يقض مضاجع الحكومات والدول خصوصاً بعدما ثبت أنها أصبحت سلاحاً تستخدمه بعض أجهزة الاستخبارات للتضليل والتأثير على الرأي العام أو لتصدير القلاقل وزعزعة الأمن. وأوضح مثال على ذلك هو التدخل الذي حدث في الانتخابات الأمريكية والذي أجمعت أجهزة الاستخبارات الأمريكية على أن روسيا كانت تقف وراءه للتأثير على العملية الانتخابية، وزعزعة الاستقرار، والإضرار بالديمقراطية الأمريكية. فقد أثبتت التحقيقات حدوث عمليات منسقة لبث صور وأخبار وموضوعات مفبركة للتأثير على الناخبين، أو لإثارة الكراهية والمشكلات العنصرية، أو إحداث بلبلة إزاء بعض القضايا.

أميركا لم تكن وحدها التي تحدثت عن تدخل روسي بهذه الأساليب، فقد صدرت تصريحات وتحذيرات من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عن حملات منسقة قيل: إن مصدرها روسيا، وهدفها التأثير على الرأي العام وإثارة القلاقل من خلال بث الأخبار والمعلومات المدسوسة والمفبركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ولمواجهة هذا الخطر المتنامي، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنشئ وحدة خاصة في مجال الأمن الوطني لمواجهة "الأخبار المفبركة" التي تقف وراءها أجهزة دول أخرى أو جهات تعمل على إثارة القلاقل وزعزعة الأمن(١٨). لكن الحكومات الغربية ترى أن هناك أموراً كثيرة على الشركات التي تملك منصات التواصل الاجتماعي وتجنبي من ورائها أرباحاً طائلة القيام بها. لذلك صعدت الضغوط على شركات فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي، لتطوير وسائل للتصدي لهذه الظاهرة ومواجهة الترويج للأخبار والمعلومات المفبركة. وعلى الرغم من أن الشركات المعنية بدأت تتخذ إجراءات لإغلاق بعض الحسابات والتصدي للأخبار المفبركة، فإن القضية تبقى بالغة التعقيد نظراً للكم الهائل من القصص والصور والفيديوهات التي يجري تداولها عبر هذه المنصات، وصعوبة فرز المزور منها بالسرعة المطلوبة وقبل أن يقع الضرر. خذ على سبيل المثال، قصة السيدة المسلمة المحجبة التي نشرت لها صورة أثارت جدلاً واسعاً عقب حادث الدهس في لندن، في مارس/آذار ٢٠١٧، إذ بدا أنها كانت تسير قرب المصايين وهي تشيخ بوجهها وتحدث على هاتفها الجوال وكأنها غير مكترثة بالمصيبة حولها. وكان واضحاً أن الهدف من الصورة التي جرى تداولها على نطاق واسع هو إثارة مشاعر سلبية ضد المسلمين خصوصاً مع تداول تعليقات مسيئة، بعضها تحت عناوين مثل "احظروا الإسلام".

وعلى الرغم من أن السيدة المعنية سارعت إلى إصدار بيان توضح فيه أنها كانت تعاني من صدمة شديدة ورعب مثل الكثيرين الذين كانوا في موقع الحادث وهرعوا لمغادرة المكان، وهو ما أيدها فيه الكثيرون، ومن بينهم المصورة التي التقطت الصورة، إلا أن الضرر كان قد وقع بالفعل بسبب ما نالها ونال المسلمين من تعليقات سلبية. الأدهى من ذلك أن موقع تويتر اكتشف لاحقاً أن المستخدم الذي بث الصورة لأول مرة عبر منصته كان واجهة لجهة في روسيا أرادت إحداث قلاقل، فقامت بحظر الحساب.

ج- الأخبار المفبركة قضية مثيرة للجدل والنقاش:

تتزايد مخاوف الإعلاميين والسياسيين من تأثير الأخبار الزائفة التي يُروَّج لها على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث علت الأصوات الداعية لمحاربة الأخبار الكاذبة التي تُنشر على فيسبوك وغوغل خوفاً من تأثيرها على المسار الديمقراطي ونتائج انتخابات الدول الكبرى(١٩).

فقد ازداد النقاش والجدل بين المعنيين، وسيستمر بلا شك، حول قضية الأخبار المفبركة في وسائل التواصل

الاجتماعي نظراً لتأثيراتها المتشعبة اجتماعياً وأمنياً وسياسياً وحتى اقتصادياً، وأيضاً لصعوبة التصدي لها. فإذا كان الاتفاق على تعريف الأخبار المفبركة يبدو سهلاً، فإن اكتشافها هو الأصعب، والتصدي لها هو المعضلة، بالنظر إلى الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والصور وأشرطة الفيديو التي يجري تداولها يومياً في منصات التواصل الاجتماعي. كما أن الناس يسارعون بنشر هذه الأخبار والقصص والصور من دون تقصي مصادرها أو التَّحَقُّق من صحتها في أغلب الأحيان، مما يزيد القضية تعقيداً بالنسبة للجهات التي تبحث عن حلول لمسألة يُتَوَقَّع أن تثير مزيداً من الجدل والمشكلات والقتال. وأعلن مسؤولون ألمان بارزون، بداية العام ٢٠١٨، عن نيتهم إقرار تشريع لمواجهة "خطاب الكراهية" على مواقع التواصل الاجتماعي ومنها فيسبوك، وفرض عقوبات صارمة في حال لم تتم إزالة هذه المنشورات والرسائل بسرعة. وكانت المستشارية الألمانية، أنجيلا ميركل، قد وجهت، بداية العام ٢٠١٧، أصابع الاتهام إلى روسيا، واتهمتها بمحاولة التأثير في الانتخابات التشريعية الألمانية التي نُظِّمَت عام ٢٠١٧. واتخذت مسألة الأخبار الكاذبة أهمية كبيرة بعد تحذيرات أجهزة المخابرات الألمانية والأميركية من الجهود الروسية للتأثير على الانتخابات والرأي العام في البلدين، خاصة بعد اتهامها من قبل الولايات المتحدة بشن هجوم إلكتروني أثر على نتيجة الانتخابات الأميركية.

أما على الصعيد الفني العالمي، فقد انتشر قبل فترة خبر عن وفاة نجم هوليوود، الممثل والمخرج والمنتج السينمائي، سلفستر ستالون. وقد غزا الخبر فضاء الإنترنت، مما جعل كثيرين يصدِّقونه. ونشرت مئات الحسابات على تويتر مرثيات في ستالون، وسلسلة من إنجازاته وأعماله. لكن الخبر كان كاذباً، هو الآخر. بعد ساعات من انتشاره، اكتشف المغردون، والصحافة، أن مصدره موقع ينشر أخباراً كاذبة عن وفاة الفنانين والمشاهير، بعد انتشار صورة له من فيلمه الجديد "كريد"، يبدو فيها ضعيفاً صحياً. ويؤكد خبر وفاة ستالون استفحال أزمة الأخبار الكاذبة والمتصيدين على مواقع التواصل، وعجز شركات التواصل الاجتماعي عن إيجاد حل لها، أو، على الأقل، الحد من قدرتها على الانتشار والترويج للتضليل والعنصرية والانقسام السياسي.

د- فيسبوك المتهم الأكبر بالترويج للأخبار المفبركة:

نشرت شركة التحليلات الشهيرة "جمب شوت"، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، تقريراً حول المواقع التي تنشر الأخبار الوهمية والمضللة، والتي تعتمد بشكل كامل على موقع التواصل فيسبوك، للحصول على أعلى معدل زيارات لها. وجاء في التقرير أن المواقع الوهمية تحصل على أكثر من ٧٠٪ من حركة المرور الخاصة بها من خلال زيارات المستخدمين القادمة من فيسبوك، وعلى النقيض من ذلك، تحصل المواقع الإخبارية المهمة على أقل من ٣٠٪ من عدد الزيارات الخاصة بها، مثل "نيويورك تايمز". وزعم موقع فيسبوك أنه طرح عدداً من الأدوات الجديدة لمنع انتشار قصص إخبارية زائفة على شبكة التواصل الاجتماعي. وستسهل الشركة على المستخدمين الإبلاغ عن المقالات الزائفة على صفحاتهم الرئيسية، وستعمل مع مؤسسات مثل "سنوبس"، المتخصصة في مراجعة الحقائق، و"إيه. بي. سي نيوز" و"أسوشيتد برس"، في مسعى للتأكد من مصداقية القصص. ويتعرض فيسبوك لانتقادات شديدة لفشله في وقف فيض المقالات الإخبارية الكاذبة خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، واستخدامه في نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة (٢٠).

ه- أخبار "الإثارة" والمدرسة الجديدة المسماة "عاجل خطير":

يسلط باحثون وصحافيون الضوء على إشكالية الأخبار الكاذبة، سواء في أوروبا أو على الصعيد العالمي، مؤكداً أن هذه الأخبار يكون وراءها أشخاص يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة، ومبرزين أن هناك دولاً تعمل على اختراع أخبار كاذبة، ناهيك عن ربطها بنموذج اقتصادي جديد للصحافة يقوم على أكبر عدد من النقرات، ما يجعل عدداً من المواقع الإلكترونية تنشر بعضاً من هذه الأخبار. وقد تؤدي هذه الظاهرة الخطيرة إلى إمكانية فقدان مهنة الصحافة أمام انتشار ما يسمى بـ "أخبار البوز" أو الإثارة (الغرائب والشائعات) وهو ما "بات يشكل خطراً كبيراً على المهنة وأيضاً على المجتمع". إن الأخبار الكاذبة لا تختلف كثيراً عن البروباغندا والإشاعات، وإن من بين أسباب انتشارها ما بات يسمى بالنموذج الاقتصادي الجديد لوسائل الإعلام الذي أصبح يمثل إشكالية في وقت كنا نعلم أن هناك جرائد يتم إنتاجها لتباع للناس وأن هناك معلنين يقدمون عروضهم ويختارون الجرائد التي لها أكبر عدد من المبيعات، لكن اليوم المعلن يبحث عن وسائل الإعلام التي تحقق أعلى المبيعات. وتبرز الإشكالية هنا في نوعية الأخبار التي يتم نشرها لجلب هذه المبيعات" فالتحقيقات تتطلب ميزانيات مرتفعة، وبالتالي فإن عدداً من هذه المواقع يعمل على اختراع الأخبار وتكذيبها في آن واحد من أجل تحقيق عدد أكبر من المبيعات.

وهناك إشكالية أخرى تتمثل في حجم المواد والتقارير الإخبارية التي يتم نشرها عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما في الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية" إذ لا يتم إنتاج أخبار تحليلية أو تحقيقات كبرى فيها، بل تعتمد على نشر أخبار مقتضبة وقصيرة جداً دون أي محتوى، وعرف ذلك باختراع مدرسة جديدة تسمى "عاجل خطير". إن سرعة انتشار الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تلفت الانتباه إلى مدى تأثيرها على نسبة المقرئية" فالناس تتباين قراءاتهم بين بلد وآخر. ومع وجود وسائل التواصل الاجتماعي، تلفت الانتباه إلى مدى تأثيرها على نسبة كبرى لكن لا أحد يعلم ما تنتجه التحقيقات بعدها وسرعان ما تنسى. وعلى الرغم من التغييرات التي يعرفها المشهد الإعلامي إلا أن الوسائل الإعلامية التقليدية لا تفقد جمهورها" إذ إن الجمهور يريد أخباراً موثوقة وحقيقية، وهذا ما يجعله متشبهاً بالصحافة القديمة.

و- استغلال الأخبار المفبركة تجارياً في البيع المكشوف:

من شأن الاستراتيجيات المربحة المحتملة أن تستند على الجمع بين البيع المكشوف ونشر الأخبار الكاذبة: أحدهما البيع المكشوف أولاً، ثم نشر الأخبار السلبية الكاذبة التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار، وأخيراً تغطية السعر المنخفض. والآخر هو نشر أخبار إيجابية كاذبة تزيد من سعر السهم، والبيع المكشوف الملحوق بسعر متضخم، ويغطي في النهاية بعد أن يدرك السوق زيف الأخبار وتلاشي تضخم الأسعار. ولهذه الممارسة الاحتياالية الأكثر عمومية في نشر الأخبار الكاذبة والتجارة بهدف الاستفادة الناتجة عن تمويه السعر، في أي شكل تم تنفيذه، عدة آثار اجتماعية ضارة. اثنان من هذه الآثار يشبه الآثار الضارة بالتلاعب المحض الناجح. وكما التلاعب المحض، سيقوم نشر الأخبار الكاذبة الذي يحفز إمكانية الربح من تمويه السعر بتحريك أسعار الأسهم مؤقتاً بعيداً عن قيمها الأساسية، وبالتالي يقلل المستوى الشامل لدقة سعر السهم والذي تسفر عنه الأسعار الدقيقة من أجل التشغيل الفعال للاقتصاد الحقيقي. أيضاً، وكما التلاعب المحض الناجح، تقوم الممارسة الاحتياالية المتمثلة في نشر الأخبار الكاذبة والتجارة بهدف الاستفادة الناتجة عن تمويه السعر بتحويل الثروة بعيداً عن الغالبية العظمى من المستثمرين لفئة المتداولين القادرين على تنفيذ الاحتيال. وهذا بدوره يقلل من العائد المتوقع للمجموعة الأولى من الاستثمار، كما ويقلل من حوافزهم للاستثمار في السوق على الإطلاق.

ويمكن لهذه الممارسة الاحتياالية الأكثر شيوعاً للتداول على أساس التموية الناشئ عن الأخبار الكاذبة أن تؤدي إلى أضرار اجتماعية إضافية كذلك. أولاً: لأن المتداول الذي يوزع الأخبار الكاذبة يعرف أن الأخبار خاطئة وأن الطرف الآخر في المعاملة لا يقوم بذلك، كما يؤدي الاحتياال إلى عدم تباين المعلومات بين التاجر والأطراف الأخرى في تجارته. إن احتمال الدخول على نحو غير علني في تجارة مع التاجر الذي يقوم بمثل هذا الاحتياال سيقود الأخذين بسعر السوق شراء وبيعاً إلى زيادة فروق العرض والطلب الخاصة بهم. وتؤدي فروق سعر العرض والطلب إلى تقليل السيولة، مما يؤدي إلى تخلي الأطراف عن التداول بالسوق الثانوية بشكل غير فعال، والذي كانوا سيجدونه جديراً بالاهتمام من ناحية أخرى. من جهتها، تؤدي الزيادة في العرض والطلب أيضاً إلى المشاركة في التداول استناداً إلى جمع المعلومات الأساسية الأكثر تكلفة وتحليلها، وذلك من خلال تقليل ربحية مثل هذا التداول، والتقليل من مستوى جمع المعلومات وتحليلها وبالتالي دقة سعر السهم. أيضاً، كلما ازدادت الأخبار الكاذبة، ازدادت الموارد الحقيقية للمستثمرين في محاولة اكتشاف ما إذا كانت أي أخبار معينة صحيحة أم خاطئة، أي كلما زادت تكاليف الاحتياال(٢١).

وبالتالي، تُعدُّ الممارسة الاحتياالية المتمثلة في نشر الأخبار الكاذبة والتجارة بهدف الاستفادة من التموية الناتج عنها ضارة اجتماعياً بشكل واضح. ورغم ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان توفر البيع المكشوف يزيد بشكل كبير من مستوى هذه الممارسة الضارة. يمكن القول: إنه لن يكون ذلك" إذ إن ثمة طرقاً بديلة للربح من خلال نشر كل الأخبار السلبية والإيجابية دون استخدام البيع المكشوف. والاستراتيجية البديلة للاستفادة من نشر الأخبار السلبية الخاطئة هي نشر الأخبار أولاً، ومن ثم شراء الأسهم عند السعر المنخفض الناتج، ثم إعادة بيع الأسهم بعد أن يدرك السوق زيف الأخبار ويتبدد الكساد في الأسعار. وهناك أيضاً استراتيجية بديلة أخرى للربح من خلال نشر الأخبار الإيجابية الخاطئة، وهي شراء الأسهم قبل نشر الأخبار، ومن ثم بيعها فوراً بعد انتشار الخبر بالسعر المتضخم الناتج.

مع ذلك، يقترح نهج ما أكثر تعقيداً للمسألة أن هذه الحجة معيبة، وأن توفر البيع المكشوف يزيد من مستوى الممارسة الاحتياالية المتمثلة في نشر أخبار كاذبة والتداول بهدف الاستفادة من التموية في السعر. يبدأ فهم هذا النهج الأكثر تعقيداً بملاحظتين. الملاحظة الأولى، بالنسبة لبعض أنواع المعلومات، على الأقل بعض الوقت، قد يكون نشر معلومات سلبية خاطئة بشكل مقنع أسهل من نشر معلومات إيجابية خاطئة مقنعة، وقد يكون العكس هو الصحيح بالنسبة لبعض أنواع المعلومات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإنه لمن الأسهل في بعض الأحيان نشر أخبار كاذبة إيجابية" لأنه من المحتمل أن يتم في الغالب تصحيحها على الفور من قبل الشركة. خلال أوقات الارتفاع، قد تكون الأخبار الإيجابية الخاطئة أكثر تصديقاً" لأن الناس يريدون تصديقها، كما أنها تتفق مع المزاج العام للنشوة. من ناحية أخرى، عندما يكون من المستحسن تجنب الخصوصية، فإن المعلومات السلبية الكاذبة، بسبب قوة التلميحات، ربما يكون انتشارها أسهل من المعلومات الإيجابية الخاطئة.

أما الملاحظة الثانية، فمن شأن المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بالغش في نشر الأخبار الكاذبة والتداول بهدف الاستفادة من التموية في الأسعار أن تكون، في بعض الظروف، أقل عندما تتم التجارة الأولية في وقت مبكر من نشر المعلومات الكاذبة، وعندما يتم إجراء المعاملة الثانية مباشرة بعد أن يكون للأخبار الكاذبة تأثيرها الكامل على السعر. وفي ظل ظروف أخرى، قد يكون من الصعب كشف الغش من الناحية المالية عندما تتم التجارة الأولية بعد أن تُنشر المعلومات الكاذبة وتستمر مع ذلك في تموية الأسعار، وكذلك عندما تتم التجارة العكسية بعد أن يدرك السوق الحقيقة ويتفرق سعر التموية.

تشير هاتان الملاحظتان إلى تشكيكة من المجموعات المحتملة من العوامل ذات الصلة. بالنسبة للحالات التي تمثل العديد من هذه المجموعات، فإن الطريقة الأكثر فائدة للقيام بعملية الاحتيايل تنطوي على استخدام البيع المكشوف. في بعض هذه الحالات على الأقل، إذا كان البيع المكشوف غير متاح، فإن الاحتيايل لا يُعدُّ جذاباً بما يكفي ليكون ذا قيمة. وبالتالي، فإن توفر البيع المكشوف سيزيد من انتشار الغش الذي ينطوي على نشر أخبار كاذبة وما يرتبط بها من أضرار اجتماعية. في الواقع، وبالمقارنة مع الأنواع الثلاثة الأخرى من الممارسات التي تنطوي على البيع المكشوف والتي تم مناقشتها في هذا الصدد - التلاعب المحض، والسعر المنخفض للربح من خلال عقد مع طرف ثالث، والاستفادة من انخفاض القيمة الأساسية التي تنتج عن انخفاض الاكتتاب الأولي في المبيعات المكشوفة - تشير النظرية إلى أنه من شأن استخدام البيع المكشوف للربح من خلال نشر الأخبار الكاذبة أن يكون له القدرة الأكثر ثباتاً على إحداث تأثيرات اجتماعية ضارة، على الرغم من أنه من الممكن المجادلة بخلاف ذلك. وبالتالي، فإن مثل هذا النشاط يبدو بالتأكيد جديراً بالتحقيق التجريبي*.

ز- البيع المكشوف على أساس المعلومات السلبية وأثارها:

من المرجح أيضاً أن تكون ممارسة أخرى - التداول على أساس المعلومات المطلعة السلبية - أكثر انتشاراً إذا توفر البيع المكشوف، ذلك لأن ملكية أسهم جهة الإصدار لن تكون ضرورية من ناحية الاستفادة من أي من هذه المعلومات التي قد يحوزها التاجر. وببساطة يستطيع التاجر القيام بالبيع المكشوف ثم تغطيته عندما ينخفض السعر بعد أن تصبح المعلومات عامة. إن التداول على أساس المعلومات المطلعة السلبية له التأثيرات الثلاثة الضارة اجتماعياً نفسها، مثل نشر الأخبار والتجارب الكاذبة للاستفادة من التمويه الناتج في السعر: (١) نقل الثروة إلى القادرين على المشاركة في هذه الممارسة، وبالتالي تثبيط المشاركة في السوق من قبل أولئك الذين لا يستطيعون. (٢) رفع سعر العرض والطلب مع الانخفاض المصاحب للاستحقاق - انخفاض سيولة السوق والمشاركة في عملية التداول بالأسهم - بما في ذلك التداول على أساس التحليل الأساسي. (٣) إضافة إلى مستوى الموارد الحقيقية المخصصة لتكاليف الاحتياط. ومع ذلك، وخلافاً لنشر الأخبار الكاذبة، التي ليس لها فضائل تعويضية، فإن للتداول على أساس المعلومات المطلعة السلبية، رغم أنها غير قانونية في العديد من الظروف، فوائد اجتماعية متضاربة لأنه في الوقت الذي يتم فيه ذلك، يتحرك سعر سهم المصدر نحو قيمة أساسية بدلاً من الابتعاد عنها. ونتيجة لذلك، فإن من شأن الزيادة في هذه الممارسة التي تنتج عن توفر البيع المكشوف، اعتماداً بشكل جزئي على انتشاره نسبة إلى ممارسة نشر الأخبار الكاذبة جنباً إلى جنب مع التداول، أن تكون متوازنة مع النتائج الاجتماعية الأقل سلبية.

وهنا، فإن حالة التخويف والترهيب أو الإرعاب التي تُنشئها وتخلقها عملية صناعة الأخبار الكاذبة تدفع باتجاه محاصرة الرأي العام بخطاب أو سرديات بديلة لمواجهة الخطاب السائد/المنافس أو الجهة التي تُمتلئ، وهي الفرضية التي تؤسس في هذا السياق لنموذج الحصار المعلوماتي عبر صناعة الأخبار الكاذبة وتأثيرها في الرأي العام عبر الضخ والتدفق الهائل للبيانات الزائفة والتحليلات المفبركة. ويدعم هذه الفرضية ثلاثة عوامل رئيسية (٢٢):

١. الأفراد يستجيبون لنوازح الخوف ودوافعه، وقد يتفاعلون سلبيًا وإيجاباً مع حالة الترهيب التي تُنشئها وسائل الإعلام، وكذلك تحذيرات الفبركة الإعلامية من الأخطار الخارجية أو حتى التهديدات المحلية" فينساقون وراء السرديات البديلة.

٢. تقوم السرديات البديلة بتعزيز أطروحاتها وسط الرأي العام عبر الضخ والتدفق الهائل للبيانات المزيفة من قبل شبكة المفبركين والجيوش الإلكترونية.

٣. سرعة انتشار الأخبار الكاذبة التي تثير حالة الخوف والرعب وسط الرأي العام، وترويج المستخدمين لها أكثر من الأخبار والمعلومات الحقيقية التي تبدو متشابهة إلى حد كبير، بينما الأخبار الزائفة تتميز بعنصر المفاجأة.

٣. آراء أساتذة الإعلام والصحفيين في تأثير الأخبار المفبركة على الرأي العام (دراسة تطبيقية)

لغرض التأكد من موثوقية تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام أجرى الباحث -اعتماداً على الدراسة الكمية- استطلاعاً للرأي على عينة من أساتذة الإعلام، وكذلك عينة من الصحفيين المسجلين رسمياً في نقابة الصحفيين في الأردن خلال الفترة الممتدة من فبراير/شباط إلى ١٥ مايو/أيار ٢٠١٨، وبلغ عدد وحدات العينتين ١١٠ على النحو الآتي:

- الجنس: بلغت نسبة الذكور الصحفيين ٥٣,٦٪، ونسبة الإناث ٤٦,٤٪، بينما كانت عينة المدرسين جميعها من الذكور.

- المؤهل العلمي: بلغت نسبة الحاصلين على البكالوريوس من الصحفيين أفراد عينة الدراسة ٥٧,٣٪، والحاصلين على الماجستير ٣٢,٧٪، والحاصلين على درجة الدكتوراه ٦,٤٪، بينما كانت عينة المدرسين كاملة من الحاصلين على درجة الدكتوراه.

- العمر: الغالبية العظمى من الصحفيين أفراد عينة الدراسة هم ممن تزيد أعمارهم عن ٤١ عاماً بنسبة ٥٨,٢٪، وجميع أفراد عينة الدراسة المدرسين هم ممن تزيد أعمارهم عن ٤١ عاماً.

- الدرجة الأكاديمية: بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من المحاضرين ٢١,٦٪، ومن الأساتذة المساعد ٣٦,١٪، ونسبة المدرس المساعد ٤٢,٣٪.

- المنصب الوظيفي: غالبية أفراد عينة الصحفيين هم من المراسل الصحفي بنسبة ٤٦,٤٪، ثم الكاتب الصحفي بنسبة ١٤,٥٪، ثم سكرتير تحرير بنسبة ١٢,٧٪، ثم محرر رئيسي بنسبة ٩,١٪، ثم رئيس قسم بنسبة ٧,٣٪، وأخيراً محرر بنسبة ٢,٦٪.

- سنوات الخبرة: النسبة الأكبر من الصحفيين لديهم خبرة في العمل الصحفي تزيد عن ١٥ عاماً حيث بلغت نسبتهم ٥٠,٩٪، وغالبية المدرسين لديهم خبرة في التدريس تتراوح ما بين ١١-١٥ عاماً وبلغت نسبتهم ٦٦,٧٪.

١,٣. أسئلة الدراسة: أهداف الأخبار المفبركة ودوافع اعتمادها وحجم تأثيرها

أ- ركز سؤال الدراسة الأول على: "ما مدى إدراك الصحفيين للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار؟"، ولاحظ الباحث في الإجابة عن هذا السؤال أن إدراك الصحفيين لأهمية الأخبار المفبركة قد حصل على درجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤١)، بينما حصلت جميع الفقرات الأخرى المعبرة عن مدى إدراك الصحفيين للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار على درجات مرتفعة تراوحت ما بين (٤,٤٥) - (٤,٠٤)، وحصلت الفقرة "يدرك الصحفي أن الأخبار المفبركة تستخدم كأسلوب في التشكيك" على أعلاها، والفقرة "يدرك الصحفي أن الأخبار المفبركة تجعل الفرد في حيرة بين التصديق والتكذيب لمحتواها ما يؤثر على مصداقية الموقع" على أدناها، وبلغت المعدل الكلي (٤,١٧) وهو معدل يمثل درجة مرتفعة بشأن مدى إدراك الصحفيين للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار.

ب- نص سؤال الدراسة الثاني على: "ما مدى إدراك مدرسي الإعلام للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار؟"، وأظهرت النتائج أن مدرسي الإعلام يرون أن الأخبار المفبركة تجعل الفرد في حيرة بين

التصديق والتكذيب لمحتواها ما يؤثر على مصداقية الموقع بدرجة متوسطة بلغت (٣,٤٣)، ويدركون الأصناف المختلفة لأنواع الأخبار المفبركة بدرجة متوسطة بلغت (٣,٢)، بينما حصلت جميع الفقرات الأخرى المعبرة عن مدى إدراك مدرسي الإعلام للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار على درجات مرتفعة تراوحت ما بين (٣,٦٧-٤,٦٧) حيث حصلت الفقرة "يدرك مدرس الإعلام أن مهارات التفكير لديه تمكنه من تمييز الأخبار المفبركة والتعرف عليها" على أعلاها، والفقرة "يدرك مدرس الإعلام أن الأخبار المفبركة تتسم بالأهمية" على أدناها، وبلغت المعدل الكلي (٣,٩٩) وهو معدل يمثل درجة مرتفعة من مدى إدراك مدرسي الإعلام للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار.

ج- ركز سؤال الدراسة الثالث على: "ما دوافع اعتماد الصحفيين الأردنيين على الأخبار المفبركة في عملهم؟"، ولاحظ الباحث من خلال الدرجة المرتفعة والبالغة (٣,٧٥) أن الدوافع المقترحة لاعتماد الصحفيين الأردنيين على الأخبار المفبركة في عملهم قد حصلت على درجة عالية، وقد حصلت الدوافع "للتحذير من انتشار أمراض في المجتمع، للتنفيس عن قضايا مكبوتة لدى الجماهير، لقياس الرأي العام حول قضية مهمة في المجتمع، أوقات الكوارث والشعور بالخطر" على درجات متوسطة تراوحت ما بين (٣,١٤-٣,٦٤)، بينما حصلت الدوافع "لابتزاز شخصيات مهمة في المجتمع للبحث عن الربح السريع، لإثارة الفضول والتسلية، لتأليب المشاعر ضد فئة معينة من المجتمع، لإسقاط شخصيات مهمة في المجتمع والتشهير بها، لإشباع فضول الجماهير حول قضايا تهمهم، الحصول على السبق الصحفي، للبحث عن الربح السريع، فترة تشكيل الحكومات، فترة الانتخابات البرلمانية والترويج للمرشحين، للحصول على أكبر عدد ممكن من القراءات والتي تؤثر في ترتيبه بالنسبة للمواقع الإخبارية الأخرى" على درجات مرتفعة تراوحت ما بين (٣,٦٨-٤,١٤).

د- وفي سؤال الدراسة الرابع: "ما دوافع اعتماد مدرسي الإعلام على الأخبار المفبركة في عملهم؟"، يلاحظ من خلال الدرجة المرتفعة والبالغة (٣,٨٦) أن الدوافع المقترحة لاعتماد مدرسي الإعلام على الأخبار المفبركة في عملهم قد حصلت على درجة عالية، وقد حصلت الدوافع "للتنفيس عن قضايا مكبوتة لدى الجماهير، لإشباع فضول الجماهير حول قضايا تهمهم، للتحذير من انتشار أمراض في المجتمع، الحصول على السبق الصحفي" على درجات متوسطة تراوحت ما بين (٣,٢٣-٣,٦٣)، بينما حصلت الدوافع "لقياس الرأي العام حول قضية مهمة في المجتمع، لابتزاز شخصيات مهمة في المجتمع للبحث عن الربح السريع، لتأليب المشاعر ضد فئة معينة من المجتمع، لإسقاط شخصيات مهمة في المجتمع والتشهير بها، فترة الانتخابات البرلمانية والترويج للمرشحين، فترة تشكيل الحكومات، أوقات الكوارث والشعور بالخطر، للحصول على أكبر عدد ممكن من القراءات والتي تؤثر في ترتيبه بالنسبة للمواقع الإخبارية الأخرى، لإثارة الفضول والتسلية، للبحث عن الربح السريع" على درجات مرتفعة تراوحت ما بين (٤,٣٣-٣,٦٧).

هـ- بحث سؤال الدراسة الخامس: "كيف يتعامل الصحفيون الأردنيون مع الأخبار المفبركة في عملهم؟"، ولاحظ الباحث بأن الدرجة الكلية لكيفية تعامل الصحفيين مع الأخبار المفبركة كانت متوسطة وبلغت (٣,٥٣)، وقد حصلت الفقرات "إهمال الأخبار المفبركة وعدم نشرها، التحرك الميداني لمواقع الأحداث مثار الأخبار المفبركة، التثبث من صحة الأخبار قبل بثها، الرجوع إلى أهل الخبرة عند مناقشة أخبار مفبركة ما لمحاولة نفيها، اعتماد مصدر رسمي للأخبار" على درجات مرتفعة تراوحت ما بين (٣,٨٣-٣,٦٧)، بينما حصلت الفقرات "نشر الأخبار المفبركة بناء

على رغبة رؤسائي في العمل، نشر الأخبار المفبركة عند وجود تضارب في الأنباء في المواقع الإخبارية، نشر الأخبار المفبركة التي ترتبط برغبات واهتمامات الجماهير، نشر الأخبار المفبركة المثيرة للقارئ، النفي السريع الأخبار المفبركة، إعادة صياغة الأخبار المفبركة بأسلوب فني وقالب جذاب، إجراء التحقيقات الإعلامية، عدم نشر الأخبار المفبركة التي تؤدي إلى العنف، عدم نشر الأخبار المفبركة حتى لا تؤثر على مصداقية الموقع على المدى البعيد، إرفاق الأخبار المفبركة ببراهين ووثائق تدعم مصداقيتها، عدم نشر الموضوعات التي تغذي الأخبار المفبركة، الإبانة والإفصاح عن حقيقة المواقف في أوقات الحروب والأزمات" على درجات متوسطة تراوحت ما بين (٣,٦٥-٣,٠٥).

و- وفي سؤال الدراسة السادس: "كيف يتعامل مدرسو الإعلام مع الأخبار المفبركة في عملهم؟"، أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لكيفية تعامل مدرسي الإعلام مع الأخبار المفبركة كانت مرتفعة وبلغت (٣,٨٣)، ونلاحظ أن مدرسي الإعلام يتعاملون مع الأخبار المفبركة "في التحرك الميداني لمواقع الأحداث" بدرجة مرتفعة وكانت الأعلى وبلغت (٤,٦٧)، ثم "عدم نشر الأخبار المفبركة التي تؤدي إلى العنف" بدرجة مرتفعة بلغت (٤,٤٧)، ثم "إهمال الأخبار المفبركة وعدم نشرها، النفي السريع للأخبار المفبركة" بدرجة مرتفعة بلغت (٤,٣٣)، "الإبانة والإفصاح عن حقيقة المواقف في أوقات الحروب والأزمات" بدرجة مرتفعة بلغت (٤,١٣)، ثم "إجراء التحقيقات الإعلامية، عدم نشر الأخبار المفبركة حتى لا تؤثر على مصداقية الموقع على المدى البعيد، التثبت من صحة الأخبار قبل بثها" بدرجة مرتفعة وصلت (٤,٠٣)، ثم "الرجوع إلى أهل الخبرة عند مناقشة أخبار مفبركة ما لمحاولة نفيها" بدرجة مرتفعة بلغت (٣,٧٧)، ثم "نشر الأخبار المفبركة المثيرة للقارئ" بدرجة مرتفعة بلغت (٣,٧٣). بينما حصلت الفقرات "نشر الأخبار المفبركة عند وجود تضارب في الأنباء في المواقع الإخبارية، إعادة صياغة الأخبار المفبركة بأسلوب فني وقالب جذاب، نشر الأخبار المفبركة التي ترتبط برغبات واهتمامات الجماهير، إرفاق الأخبار المفبركة ببراهين ووثائق تدعم مصداقيتها، نشر الأخبار المفبركة بناء على رغبة رؤسائي في العمل، اعتماد مصدر رسمي للأخبار، عدم نشر الموضوعات التي تغذي الأخبار المفبركة" على درجات متوسطة تراوحت ما بين (٣,٠٧-٣,٦).

٢,٣. نتائج الدراسة التطبيقية

بعد ما طبقنا ما ورد في جوهر نظرية الأجندة وتطبيقات السبين الإعلامي على مضامين أسئلة الدراسة التطبيقية، خلصنا إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

النسبة الأكبر من الصحفيين أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة في العمل الصحفي تزيد عن ١٥ عاماً حيث بلغت نسبتهم ٥٠,٩٪، وغالبية المدرسين لديهم خبرة في التدريس تتراوح ما بين ١١-١٥ عاماً وبلغت نسبتهم ٦٦,٧٪.

مدى إدراك الصحفيين لأن الأخبار المفبركة تتسم بالأهمية قد حصل على درجة متوسطة.

مدى إدراك الصحفيين للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار قد حصلت على درجات مرتفعة.

مدرسو الإعلام يرون أن الأخبار المفبركة تجعل الفرد في حيرة بين تصديق مضمونها وتكذيبه ما يؤثر على

مصداقية الموقع بدرجة متوسطة.

معدل إدراك مدرسي الإعلام للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار ذو درجة مرتفعة.

الدوافع المقترحة لاعتماد الصحفيين الأردنيين على الأخبار المفبركة في عملهم قد حصلت على درجة عالية. حصلت الدوافع "للتحذير من انتشار أمراض في المجتمع، للتنفيس عن قضايا مكبوتة لدى الجماهير، لقياس الرأي العام حول قضية مهمة في المجتمع، أوقات الكوارث والشعور بالخطر" على درجات متوسطة من وجهة نظر الصحفيين.

حصلت الدوافع "لإبتزاز شخصيات مهمة في المجتمع للبحث عن الربح السريع، لإثارة الفضول والتسلية، لتأليب المشاعر ضد فئة معينة من المجتمع، لإسقاط شخصيات مهمة في المجتمع والتشهير بها، لإشباع فضول الجماهير حول قضايا تهمهم، الحصول على السبق الصحفي، للبحث عن الربح السريع، فترة تشكيل الحكومات، فترة الانتخابات البرلمانية والترؤيج للمرشحين، للحصول على أكبر عدد ممكن من القراءات والتي تؤثر في ترتيبه بالنسبة للمواقع الإخبارية الأخرى" على درجات مرتفعة.

الدوافع المقترحة لاعتماد مدرسي الإعلام على الأخبار المفبركة في عملهم قد حصلت على درجة عالية. حصلت الدوافع "للتنفيس عن قضايا مكبوتة لدى الجماهير، لإشباع فضول الجماهير حول قضايا تهمهم، للتحذير من انتشار أمراض في المجتمع، الحصول على السبق الصحفي" على درجات متوسطة من وجهة نظر مدرسي الاعلام.

حصلت الدوافع "لقياس الرأي العام حول قضية مهمة في المجتمع، لإبتزاز شخصيات مهمة في المجتمع للبحث عن الربح السريع، لتأليب المشاعر ضد فئة معينة من المجتمع، لإسقاط شخصيات مهمة في المجتمع والتشهير بها، فترة الانتخابات البرلمانية والترؤيج للمرشحين، فترة تشكيل الحكومات، أوقات الكوارث والشعور بالخطر، للحصول على أكبر عدد ممكن من القراءات والتي تؤثر في ترتيبه بالنسبة للمواقع الإخبارية الأخرى، لإثارة الفضول والتسلية، للبحث عن الربح السريع" على درجات مرتفعة من وجهة نظر مدرسي الإعلام.

الدرجة الكلية لكيفية تعامل الصحفيين مع الأخبار المفبركة كانت متوسطة.

الدرجة الكلية لكيفية تعامل مدرسي الإعلام مع الأخبار المفبركة كانت مرتفعة.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (٠,٠٥) تعود للمنصب الوظيفي بشأن مدى إدراك الصحفيين الأردنيين للأخبار المفبركة من حيث المفهوم والأهداف والأخطار، ونلاحظ أن الفروقات كانت ما بين المحررين من جهة وما بين سكرتير التحرير والمحرر الرئيسي ورئيس القسم والكاتب الصحفي والمراسل الصحفي من جهة أخرى لصالح سكرتير التحرير والمحرر الرئيسي ورئيس القسم والكاتب الصحفي والمراسل الصحفي.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (٠,٠٥) تعود للمنصب الوظيفي بشأن دوافع اعتماد الصحفيين الأردنيين على الأخبار المفبركة في عملهم، ونلاحظ أن الفروقات كانت ما بين سكرتير التحرير من جهة وما بين المحرر والمحرر الرئيسي ورئيس القسم والكاتب الصحفي والمراسل الصحفي من جهة أخرى.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (٠,٠٥) تعود للمنصب الوظيفي بشأن كيفية تعامل الصحفيين الأردنيين مع الأخبار المفبركة في عملهم.

*د. عبد الرزاق الدليمي، أستاذ الدعاية والإعلام بجامعة البترا في الأردن.

ثلاثية المياه والنفط والسياسة في الشرق الأوسط

*د. عبد العاطي محمد

صحيفة (عمان) العمانية : ٢٠١٨/٨/٨

مع هول الأحداث الجارية على أرض الشرق الأوسط تحتل التطورات الدامية وما يترتب عليها من مأس إنسانية الاهتمام الأكبر في أوساط الرأي العام، وهو أمر طبيعي بحكم أنها شديدة التأثير على استقرار وأمن المنطقة، ومن ثم على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذا لا يجب أن يبعد النظر عن الصلة بين الأزمات السياسية الجارية وبين قضيتين محورييتين أخريين قد لا تجدان نفس الاهتمام وهما المياه والنفط أو الطاقة، وذلك لأن القضايا الثلاث يؤثر كل منها في الآخر إلى حد كبير.

حتى اندلاع موجات التغيير التي ضربت عدة بلدان عربية وأحدثت هزة كبرى في استقرار المنطقة وفتحت أبوابا من الصراعات لا حد لها، لم تكن هذه الثلاثية واضحة أو بالقوة التي أصبحت عليها الآن. فمن الصحيح أن ندرة المياه حظت باهتمام رسمي وجماهيري اتسم بالقلق الشديد طوال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين. وأشاع هذا القلق ما تردد آنذاك تحت مسمى حروب المياه في الشرق الأوسط. ولم يكن المسمى تعبيراً عن حروب قد وقعت بالفعل، ولكنه كان تعبيراً عن الهواجس الشديدة بأن ندرة المياه ستؤدي بالضرورة إلى وقوع حروب هنا أو هناك. كما أن المسمى لم يكن قاصراً على المنطقة، وإنما كان ممتداً إلى العالم كله، بما كان يعني أنه هم عالمي يهدد استقراره وأمنه، خاصة مع تزايد المخاطر من تغيرات المناخ بسبب الاحتباس الحراري الناتج عن تلوث البيئة من الغازات السامة المنبعثة من المصانع.

وقد أدى القلق إلى حدوث توتر في العلاقات بين عديد الدول المتنافسة على المياه والتي تعاني نقصاً حقيقياً في موارده سواء كانت من الأنهار أو من جوف الأرض. وكان هذا التوتر مؤشراً على عدم الاستقرار والتهديدات الأمنية ونالت منطقة الشرق الأوسط النصيب الأوفر منه. ولكن ما كان واضحاً من ملف قضية محورية كهذه هو أنها نشأت لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، أي لحاجة التنمية ولمواجهة ازدياد أعداد السكان ومن ثم ارتفاع المطالب بالحصول على المياه بوصفها «دم الحياة». لم يكن للخلافات السياسية دور في خلق هذه المشكلة، وإنما كانت نتيجة لحدوثها. فما أن بدأت نواقيس الخطر تدق عبر تقارير عديد من المنظمات الدولية المختصة وتقارير الأمم المتحدة ذاتها، حتى اكتسبت القضية لونها السياسي بين الدول المشتركة في أحواض الأنهار سواء في المنطقة أو خارجها. فطالما هناك ندرة، لا يكون غريباً أن تتصارع الأمم على المياه وأن تتخذ حكوماتها ما تراه ضرورياً في هذا الشأن حتى لو اصطدم بما تريده دول أخرى، وعليه بدأت العلاقات تتعكر بين عديد من الأطراف بعد أن كانت جيدة! ومن هنا جاء الإحساس العام بأن العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص نظراً لندرة المياه فيها تقف على أبواب الحروب.

هكذا بدأت القضية اقتصادية وتحولت إلى سياسية من المقام الأول، وبعد أن اتخذت اللون السياسي عمقت من حدة الطابع الاقتصادي لها، لأن كل المعنيين بها زادت تكلفتهم في البحث عن حلول لتجنب ندرة المياه وهو أمر كان متوقعا، فما يمكن تحقيقه اقتصادياً في ظل علاقات سياسية طيبة أقل تكلفة بالتأكيد عما يحدث في ظل علاقات سيئة أو متوترة.

القصة لم تتغير الآن عما كانت عليه من قبل، بل أصبحت أكثر خطورة وتأثيراً سلبياً على الواقع الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، لأن التقديرات الدولية بخصوص مستقبل المياه تواصل دق أجراس الخطر، ولأن الأطراف المعنية لم تتمكن من الحد من خطورة المشكلة بسبب تزايد خلافاتها السياسية وظهور أزمات جديدة لم تكن في الحسبان صرفت الجهود عن العمل الجماعي الفعال لتجسيم التداخيات السلبية لندرة المياه. ويستطيع القارئ البسيط بنقرة سريعة على جوجل مثلاً بحثاً عن واقع القضية أن يجد ما يؤكد ذلك. منذ ٦ سنوات صدر تقرير للأمم المتحدة يحذر من أن العالم مقبل على كارثة في المياه العذبة بحلول عام ٢٠٣٠ حيث سيعيش نصف سكان العالم في مناطق شحيحة المياه منهم ما يصل إلى ٢٥٠ مليون نسمة في إفريقيا. وبحلول عام ٢٠٢٥ ستعاني ٣٠ دولة من ندرة المياه منها ١٨ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن جهة أخرى سيؤدي شح المياه في

المناطق الجافة وشبه الجافة إلى نزوح أو هجرة قسرية داخلية لنحو ٧٠٠ مليون في العالم. والمعنى أن خطر ندرة المياه قائم ومتزايد عاما بعد الآخر مما يعني بالتالي عرقلة النمو الاقتصادي وحدوث عدم استقرار سياسي. لو أنزلنا هذه التحذيرات على أرض الواقع في المنطقة، سنجد عديد الشواهد التي تجعل ندرة المياه أزمة اقتصادية وسياسية في آن واحد وكل منهما أصبح يؤثر في الآخر بما يزيد الأزمة صعوبة. الشواهد قائمة في العراق وسوريا ومصر وليبيا على سبيل المثال لا الحصر. فمنذ أن بدأ دق ناقوس الخطر هناك خلافات على المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول مدى استفادة كل منهم من مياه نهري الفرات ودجلة، وأصبح البلدان الأخيرين يعانيان من شح المياه برغم مرور النهرين بأراضيهما بسبب مشروعات السدود التي أقامتها تركيا. وزاد من عمق الأزمة ما جرى للبلدين من دمار في البنى التحتية لمياه النهرين بسبب عدم الاستقرار السياسي والعمليات المسلحة القائمة على أراضيها. والحال كذلك بشكل أقل حدة بالنسبة لنهر الأردن والتنافس على مياهه بين الدولتين المشاركة في حوضه بجانب الأردن وهي سوريا ولبنان، والأطراف الثلاثة متأثرة بكل تأكيد بمناخ عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الحرب في سوريا. وبالنسبة لمصر هناك أزمة ندرة في المياه برغم وجود نهر النيل نظرا لتزايد عدد السكان ووجود خلافات حول مياه النيل بين الدول المشتركة في حوضه وخاصة بين مصر وإثيوبيا مع قيام أديس أبابا ببناء سد النهضة. وفي كل الأمثلة المشار إليها يجري استخدام المياه كسلاح سياسي للضغط على الجيران بغض النظر عن الطابع الاقتصادي الحقيقي للقضية.

والسياسة ليست بعيدة عن الأجواء التي تحيط بثروة النفط في الشرق الأوسط، وإن كان الأمر مختلفا بعض الشيء عن علاقة السياسة بأزمة المياه. ففي حالة النفط نحن لسنا أمام قضية ندرة كما هو قائم بالنسبة للمياه، بل على العكس تماما هناك وفرة كبيرة جعلت المنطقة واحدة من أهم مناطق العالم الإستراتيجية يتنافس على ودها الجميع. وإذا كانت المياه هي «دم الحياة» فإن النفط هو طاقتها المحركة وصانعة تطورها. ونظرا لتوفره من ناحية وأهميته الاقتصادية الفائقة من ناحية أخرى، حظي إقليميا وعالميا بحماية ذاتية حصنته من خلافات السياسة ومشكلاتها، حتى أصبح من المتعارف عليه إنه يمكن حدوث تصعيد في أي خلاف كان إلا المساس بتدفق الذهب الأسود. ومع ذلك لم يسلم النفط من تأثير الأزمات السياسية بمعنى استخدامه كسلاح للضغط على الآخرين لتحقيق أهداف سياسية، ولكن استخدامه بهذا المعنى يأتي في سياق أزمة سياسية يراد لها أن تتعدى نطاقها الإقليمي إلى الدولي، بشرط أن تتوافر الإرادة الجماعية على كيفية مواجهة هذه الأزمة. هكذا جرى استخدامه سياسيا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ للضغط على الأطراف الغربية الصديقة لإسرائيل ودعمها للموقف المصري. وعندما جرت محاولة استخدامه سياسيا في حرب الخليج الأولى لم تنجح المحاولة لغياب الإرادة الجماعية. و الموقف نفسه يتكرر الآن في ظل المواجهة القائمة بين إيران والولايات المتحدة، حيث لا إرادة جماعية على استخدام النفط كسلاح سياسي هذه المرة أيضا. ولو نظرنا لما هو قائم من خلافات بين أوروبا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، نجد أن الطاقة المتمثلة هنا في الغاز الطبيعي تفرض نفسها على الأزمة. فقد أراد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ضمن ما أراد من خلافاته الاقتصادية مع حلفائه الأوروبيين، أن يضغط سياسيا على روسيا مستغلا حاجة الأخيرة لأوروبا لما تصدره لها من كميات هائلة من الغاز. ولكن أوروبا لم تستجب لضغوط ترامب، أي أنها شكلت إرادة جماعية رافضة لهذا المطلب ثم لم تنجح المحاولة.

ولكن هذا كله لا ينفي أن العلاقة وثيقة بين النفط والسياسة، كل منها يتأثر بالآخر، وإن كان من فرق بين حالتها وحالة السياسة والمياه فإنه يتحدد في أن السياسة هي التي تحرك النفط وتنقله من الوضع الاقتصادي إلى الوضع السياسي، بينما تظل قضية المياه اقتصادية بامتياز يترتب عليها لاحقا أزمات سياسية وليس العكس. وطالما تبقى السياسة قاسما مشتركا مع كل من المياه والنفط بما يشكل المثلث الحيوي في مسار الشعوب، فإن ما تتيحه من فرص للتفاوض أو التوافق وتقديم التنازلات المتبادلة هو المصدر الصحيح لاستخلاص الحلول للأزمات التي تنتج عن ندرة المياه من ناحية، والرج بالنفط أو مصادر الطاقة في معترك الأزمات السياسية من ناحية أخرى.

تصعيد خطير في الشرق الأوسط

*فهد الخيطان

صحيفة الغد الأردنية: ٢٠١٨/٨/٨

التصعيد الأميركي ضد إيران يأخذ منطقة الشرق الأوسط إلى مرحلة متقدمة من عدم الاستقرار، ويعرضها لكل الاحتمالات بما فيها المواجهة العسكرية.

إدارة ترامب تمضي بسياسة عدائية ثابتة تجاه طهران، بدأتها بإعلان انسحابها من الاتفاق النووي، وواصلت بفرض عزلة اقتصادية واسعة على إيران، تلقي رفضاً من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

الحزمة الأولى من العقوبات الاقتصادية دخلت حيز التنفيذ أمس وتتضمن تجميد التعاملات المالية وواردات المواد الأولية، كما تطل قطاعي السيارات والطيران التجاري، ومشتريات إيران بالدولار.

في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، ستفرض واشنطن حزمة ثانية أكثر تشدداً تطل قطاعي النفط والغاز وتعاملات البنك المركزي الإيراني.

ومنذ إعلان واشنطن تعليق الاتفاق النووي مع إيران من طرف واحد، فقد الريال الإيراني نصف قيمته، وسجل التضخم الاقتصادي ارتفاعاً كبيراً.

إيران ترفض التفاوض مع واشنطن تحت التهديد والعقوبات، بينما تظهر إدارة ترامب اليمينية تسلطاً لا مثيل له في شروطها.

أيام مضت، ساد انطباع لدى بعض المؤثرين حول ترامب بأن إيران ستحذو حذو كوريا الشمالية وتهرع لطلب التفاوض مع واشنطن. لكن مواقف وتصريحات القادة الإيرانيين لا توحي بمثل هذا السلوك في الوقت الحالي، ففي مقابل العقوبات هددت طهران بردود قاسية، قد تصل حد إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي.

ستفكر طهران ملياً قبل أن تتخذ مثل هذه الخطوة، لأنها ترقى إلى حد إعلان الحرب، وهي ليست في وارد الدخول بمواجهة عسكرية مع أميركا.

المرجح أن إيران تراهن على تعاون القوى الدولية الراضية للعقوبات للتخفيف من تداعياتها على الاقتصاد الإيراني. الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين مصممة على مواصلة العلاقات التجارية مع طهران وتحدي العقوبات الأميركية. لكن في المقابل إدارة ترامب تتوعد الكيانات والشركات العالمية بأقسى العقوبات إذا ما تجرأت على كسر طوق العزلة الاقتصادية المفروض على إيران.

الأخطر على هذا الصعيد أن السياسة الأميركية ضد إيران ستتحوّل في غضون أشهر لميدان ثان من ميادين ما بات يعرف بحرب تجارية كبرى بين أميركا من جهة والقوى الدولية "غربية وشرقية من جهة أخرى، ساحتها لا بل ساحتها قارات ودول وقطاعات اقتصادية عملاقة، ستتترك أثراً بالغ الخطورة على التجارة العالمية واقتصاديات الدول. وفي غياب أي فعالية لآليات الدبلوماسية بين الطرفين، خاصة الاتحاد الأوروبي وأميركا، تغدو كل الاحتمالات واردة في المستقبل.

صحيح أن العقوبات الأميركية ستضر بدرجة كبيرة في اقتصاد إيران على المدى المتوسط، لكن القيادة الإيرانية غير مستعدة للتنازل عن مكتسباتها من الاتفاق النووي، والدخول في جولة مفاوضات جديدة مع واشنطن، تجردها من عناصر القوة والنفوذ الإقليمي والدولي.

في المقابل، هناك إدارة متغترسة في البيت الأبيض، لا تحتمل أن يعاندها نظام سياسي في العالم، وقد تندفع في لحظة هستيرية نحو الخيار العسكري، خاصة وأن هناك من يغذي هذه النزعة من دول المنطقة المعادية لطهران.

حرب جديدة في المنطقة ضد إيران هذه المرة ستكون أكثر كارثية من حربي الخليج الأولى والثانية، وستقضي على كل ما تبقى من أمل لشعوبها.

بناء الدولة والامة والنظام السياسي

*د. احمد مغير

صحيفة (الثقف) ٢٠١٨/٨/٨٤

الدولة ليست ارض وسكان وحكومة فقط كما يتصور الكثير ممن يحكمون الدول المتخلفة ومن سكانها الذين تعودوا على الحياة فيها خانعين لامر الحاكم ويمكن حكمهم كما يشاء الحاكم وبطانته، هذه الدولة أن صحت تسميتها حاليا هي (الدولة الفاشلة)، وهناك لو عدنا الكثير من الدول الفاشلة. الدولة الحقيقية هي دولة المواطنة والحقوق والواجبات.

بناء الدولة يحتاج عددا من الاسس اهمها واولها وجود نظام سياسي مستقر لتداول السلطة قائم على دستور معترف به ومقبول من السكان بجميع مكوناتهم. النظام السياسي هو اهم ما يتم الاتفاق عليه وبنائه قبل ان يستقر البلد، النظام السياسي هو كوضع القطر على السكة الحديد لا يمكنك ان تسير بالقطار او بالبلد اذا لم تضعه على السكة او الطريق الصحيح لان النظام السياسي وبغض النظر عن شكله، اشتراكي او رأسمالي، دكتاتوري او ديمقراطي، الاستقرار والاتفاق هو المهم ولكن هناك قواعد رئيسية يجب ان يضعها اي نظام في حساباته لضمان الاستقرار.

١- شكل وتركيب النظام السياسي: اي هل هو نظام رئاسي او برلماني وعدد غرف البرلمان وصلاحيات كل سلطة من السلطات، لا يوجد نظام سياسي نموذجي ويجب ان يعرف المواطن العربي انه لا يوجد نظام سياسي يصلح لاي بلد، والانظمة السياسية الغربية الديمقراطية مختلفة تماما في داخلها عن بعضها وليست متطابقة كما يظن المواطن العربي فقط لانها ديمقراطية وغربية فالفارق بين النظام الامريكي والنظام البريطاني كبير من ناحية التأمينات الاجتماعية وهي المهمة لانباء الشعب وكثير من نظم الحكم الاوروبية اقرب الى الاشتراكية منها الى الرأسمالية من ناحية التأمينات الاجتماعية. كل نظام له اركانه التي يعتمد عليها ولكن ما يميزها هو ان الانظمة السياسية الغربية اصبحت ناضجة بسبب وعي المواطن والخبرة السياسية المتراكمة التي اكتسبتها على مدى قرون من الصراعات والحروب والثورات وسيادة مبدأ المواطنة وتداول السلطة. النظام السياسي ليس شأن يقرره السياسيون او العسكر فقط بل هو قضية مصيرية اساسها الفكر، الاسس الفكرية التي يقوم عليها النظام هو اهم ما يمكن البحث عنه، النظام السياسي يجب ان يكون له اساس فكري اي ان يشترك العلماء والمفكرون في وضع اسسه وقد رأينا كل الانظمة السياسية تعتمد على اسس فكرية وضعها الفلاسفة والمفكرون سواء كانت انظمة اشتراكية او رأسمالية حتى ولو بشكل شكلي.

٢- تداول السلطة: بالاضافة الى شكل النظام السياسي يجب وضع نظام لتداول السلطة كأساس حتى ولو كان ذلك مسألة نظرية وغير واقعية كما في بعض الانظمة ولكن المهم هو ان يكون مبدأ متفقا عليه في الدستور. التداول للسلطة هو اهم اسس الاستقرار السياسي وبدون تداول للسلطة فسيستمر الاضطراب والمشاكل.

٣- الدستور او القانون الاساسي للنظام السياسي: الدستور هو وضع القواعد الاساسية للعبة السياسية التي يقوم عليها نظام الحكم وتحديد السلطات في نظام الحكم في البلد وفصل السلطات وصلاحيات كل جهة واصول المنازعات بين السلطات وكيفية حلها والحقوق والواجبات. وقد يكون مكتوبا او عرفيا والدستور هو خط البداية الذي تتفق عليه الفعاليات السياسية لبدء عملية سياسية حقيقية وهو من اصعب الخطوات وخصوصا في البلدان التي تتنوع فيها المكونات والتي تمر بفترات من الاضطرابات وتفقد الثقة بين مكوناتها والاهم هو الالتزام بتطبيق الدستور وعدم خرقه من قبل الاقوياء او الحكام او تنفيذه وفق احوالهم.

٤- مبدأ سيادة القانون اي ان الجميع يعترف بالقوانين المستندة الى الدستور اساسا للمنازعات بين المتخاصمين وليس مثلا الاعراف العشائرية او العودة لرجال الدين في الفصل في المنازعات كما يحدث اليوم في العراق حيث هناك ثلاث جهات تقوم بالفصل في الخصومات والمنازعات وهي العشائر ورجال الدين والقضاء مما يدل على عدم الاتفاق على اسلوب فض المنازعات وعدم احترام القانون الذي تم اصداره لفض المنازعات.

٥- المواطنة والطبقات: المواطنة هي مبدأ يقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وامام القانون مما يشعر المواطن بأنه لا توجد فوارق بينه وبين غيره. اجتازت البشرية خلال تاريخها الطويل الكثير من الانظمة التي كانت تعامل البشر على اساس الطبقات وان هناك اختلاف بين طبقة واخرى والتاريخ البشري مليء بالامثلة وحتى في تأريخنا الاسلامي كان هناك تقسيم للناس على اساس طبقي بالرغم من ان الرسول ساوى بين الناس واعتبرهم كاسنان المشط ولا فرق بين عربي واعجمي. كان البشر يصنفون على اشكال متعددة على اساس الاحرار والعبيد، او المواطنين والعبيد، او السادة والمواطنين والعبيد، او النبلاء وعموم الناس والعبيد، او يتم تقسيمهم الى عدة طبقات كطبقة الحكام او الامراء وطبقة رجال الدين وطبقة كبار الموظفين وطبقة الفلاحين وطبقة العبيد وهكذا. توصلت البشرية بعد جميع الصراعات التي مرت بها الى ان البشر سواسية ولا يوجد سادة وعبيد ولكن لم تستطع المساواة بينهم ولازال الاستغلال من قبل الحكام والاقوياء والاغنياء للآخرين هو السائد.

٦- الامة والشعب والقومية: الشعب هو سكان البلد على اختلافاتهم ويمكن ان نسمي الشعب العراقي والشعب البغدادي والشعب البصري والشعب الموصل والشعب الحلي وشعب المحمودية وشعب مركز المدينة وشعب الاهوار. اما القومية فهي العرق او العنصر او الاصل ومكوناتها الاصل المشترك او رابطة الدم واللغة المشتركة مثلا القومية العربية والقومية الكردية والقومية الفارسية والقومية التركية وتشترك في انهم من اصول وراثية يفترض واحدة اي دمهم واحد ولغتهم واحدة او يشتركون في اصل اللغة.

اما الامة فاكبر من ذلك ومع اننا نستخدمها استخدامات متباينة فالحقيقة ان الامة تجمع خواص محددة واهم ما يميزها هو الثقافة المشتركة والاهداف المشتركة والمصالح المشتركة، وقد تربط بينهم الجغرافية او التاريخ او اللغة او الدم كعوامل اضافية ونحن كثيرا مانستخدم تسمية القومية او العنصر للدلالة على الامة ولكن حديثا توسع مفهوم الامة ليعني وخصوصا في الادبيات الغربية شعب دولة واحدة مهما اختلفت الاصول المكوناتية او العرقية بينهم. بناء الامة ركيزة اساسية على طريق بناء الدولة المستقرة، ففي العراق وبسبب عدم الاستقرار الذي مر به البلد ولقرون طويلة لم تتشكل معالم الامة بقي العراق يتشكل من عرقيات تدعي كل منها انها امة واحدة تختلف عن بقية العرقيات ومع ان هذا صحيحا ولكنه بحاجة الى ايضاح ان اغلب دول العالم تضم عرقيات متعددة ولكن ذلك لا يعني انها امم متعددة، وحتى لو تم استخدام مفهوم الامة بدلا من القومية واعتبرنا ان الامة العربية على اساس قومي او الامة الاسلامية على اساس الدين او الامة الكردية لكن مع الزمن ومع اختلاف المصالح سيتحول هذا الاستخدام الى استخدام شكلي فالعرب اليوم موجودون في ٢٢ دولة عربية رسميا واستخدامنا لمصطلح الامة العربية لا يعني سوى الدلالة على القومية العربية، وفي هذه ال ٢٢ دولة هناك اقوام اخرون يرجعون باصولهم العرقية الى قوميات او عرقيات اخرى كالتركمان والاكراك والفرس واللور والامازيغ والنوبيون والشركس والسريان والاشويون والكلدان وهناك اديان وطوائف ايضا مما يؤدي الى عدم وضوح دلالة المصطلح. الثقافة والمصالح المشتركة اساسان هامان لتكوين الامة ونحن نرى شيوع استخدام المصطلح الان على مستوى العالم الغربي للدلالة على الامة فالبلدان الاوروبية تستخدم كلا منها مصطلح الامة وهو مصطلح قديم ولكنه حديث في دلالاته الجديدة على الثقافة والمصالح والجغرافيا المشتركة.

* طبيب اختصاص وباحث

عن مرحلة ما بعد إعلان نتائج الانتخابات العامة

*إياد الساموك

المحكمة الاتحادية: ٢٠١٨/٨/١١

بعد مرور نحو شهرين ونصف الشهر على اجراء الانتخابات العامة، نجد من الضرورة أن يتم التذكير بالاجراءات الدستورية المتعلقة بانعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب وانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً لتشكيل طاقمه الوزاري، والتأكيد على ضرورة أنجاز هذه المهمة بأسرع وقت. مبدئياً، كان السبب من وضع المادة (٥٦) من الدستور التي تتضمن ان تجرى انتخابات عضوية مجلس النواب قبل (٤٥) يوماً من انتهاء عمر الدورة النيابية كأقل تقدير، هو لضمان عدم غياب مجلس النواب (الفرع الاول من السلطة التشريعية)، وبأمل ان تعلن النتائج بعد حسم الطعون عليها كافة والمصادقة خلال شهر من هذه المدة، على أن تعطى الـ ١٥ يوماً المتبقية لرئيس الجمهورية في دعوته للمجلس الجديد بالانعقاد، لكن ثمة ظروفاً رافقت العملية الانتخابية اسهمت في تأخيرها. بحسب القانون، فأن طعون المرشحين على نتائج الانتخابات الاولى تقدم على مرحلتين الاولى امام مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والثانية امام الهيئة القضائية للانتخابات في محكمة التمييز الاتحادية، ويستغرق حسمها امام هاتين الجهتين سوية بحدود اسبوعين، لكي يتم بعدها الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات العامة وترسل للمصادقة امام المحكمة الاتحادية العليا بحسب المادة (٩٣/ سابعاً) من الدستور وهي بحسب التجارب السابقة لن تأخذ وقتاً طويلاً، رغم أننا نتوقع أن تتلقى المحكمة في هذه الدورة طعوناً كثيرة بالنظر للظروف التي رافقت العملية الانتخابية. وبعد هذه الاجراءات، يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب الجديد للانعقاد في جلسته برئاسة اكبر الاعضاء سناً تخصص لترديد القسم ويتم بعدها انتخاب رئيس المجلس ونائبيه، وهذه الجلسة تنعقد خلال (١٥) يوماً من مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، وفقاً للمادتين (٥٤ - ٥٥) من الدستور.

وخلال ثلاثة ايام من انتهاء عملية انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه يبدأ الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الذي يجب أن تنتهي عملية انتخابه خلال شهر من تاريخ انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب، حيث تتضمن هذه المدة اعلان الترشيح وقبول المرشحين والنظر في طعون من لم يتم قبول ترشيحهم والانتخاب داخل مجلس النواب، وهو ما نصت عليه المادة (٧٢/ ثانياً/ ب) من الدستور، واحكام قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨ لسنة ٢٠١٢) وعلى رئيس الجمهورية وخلال (١٥) يوماً من انتخابه أن يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة، الذي بدوره عليه أن ينجز مهمته خلال (٣٠) يوماً تبدأ من تاريخ التكليف ويعرض مرشحيه على مجلس النواب لغرض نيلهم الثقة، وفق ما ذهب اليه المادة (٧٦) من الدستور.

هذا يعني أن السقف الاعلى للمدد المنصوص عليها في الدستور والقوانين يقضي بوجود أكثر من (١١٠) يوماً للانتهاء من تشكيل مجلس النواب الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة من بعد الاعلان عن النتائج الابتدائية للانتخابات، وهذا من غير المدة التي تستغرقها المحكمة الاتحادية العليا في عملية المصادقة. مع اخذ النظر أن النتائج الابتدائية ولغاية الان لم تعلن، وذلك أن القانون لم يحدد مدة زمنية معينة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاعلان النتائج الاولى. ومن ثم، نجد أن على جميع الجهات ذات العلاقة المعنية بملف الانتخابات ونتائجها أن تتحمل المسؤولية بأن تكثف جهودها اختزالاً للوقت وأن تنجز مهمتها بأسرع ما يمكن، حيث أن الدستور والقوانين ذات العلاقة وضعت سقفاً أعلى فقط وبإمكان انجاز تلك المهام باقل من ذلك لكي تمضي العملية الديمقراطية إلى الامام، خصوصاً وأن المدة التي مضت ليست بالقليلة. ونرى أن يتولى مجلس النواب المقبل وضع الاليات المناسبة لضمان سرعة اعلان النتائج وضمان شفافيتها من خلال سن تعديل جديد لقانون الانتخابات العامة رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

نبض الشارع والتيارات الصاعدة والكبرى

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/٨/١١

معرفة نبض الشارع وفهم توجهات التيارات الصاعدة، ورصد مكانم التيارات الكبرى، امر ضروري لتقدير المواقف ووضع السياسات الصائبة المباشرة والبعيدة. ونبض الشارع لا يعني اية قراءة، بل على الشخص ان يتخلص من التأثيرات الوهمية للاعلام والتسريبات المموهة، ليتسنى له التعرف بدقة على النبض الحقيقي للشارع. فالاعداء والخصوم سيثون الصورة باكاذيبهم، وهناك قول لتشرشل بانه في فترة الحرب (والسياسة حرب بدون رصاص)، تصبح الحقيقة عزيزة، فيجب احاطتها بسلسلة من الاكاذيب. لذلك ينجح الذين يحسنون قراءة نبض الشارع ويزيحون التشويشات والاكاذيب، فتساعدهم معرفة الحقيقة في مواجهة الازمات وحلها قبل تطورها، او الصعود مع حالات المد وتلمس حالات الجزر، حسب الحالات.

لكن نبض الشارع بمفرده لا يكفي سوى للسياسات القصيرة الاجل، ولاجل ربطها بالسياسات البعيدة، لابد من معرفة التيارات الصاعدة والتيارات الكبرى. فالعالم في تغيرات مستمرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلمية وقيمة وديموغرافية وطبيعية مستمرة.. فالعالم في دورات مستمرة كفصول العام. فانت لا تلبس المعطف في الصيف، لمجرد انك اعتدت على لبسه في الشتاء، او لانهم يقومون بذلك في نصف الكرة الاخر.. كذلك في السياسة فانك لا تحلل في الالفية الثانية حسب وقائع وحقائق الالفية الاولى.

فعندما طغى التيار اليساري والاشتراكي، او التيار القومي على الشارع العراقي في القرن الماضي، فان ذلك لم يكن مؤامرة وانحرافاً واكذوبة وحركة صهيونية او ماسونية، بل لان العالم كله كان يشهد صعوداً للتيارات الاشتراكية واليسارية والقومية، ولان التيارات الاشتراكية والقومية حينذاك مثلت التيارات الكبرى التي انقسمت اليها المجتمعات والشعوب. وعليه من يريد ان يفهم احداثاً وتطورات تلك المرحلة عليه ان يرى تلك التطورات ويضع حركة الشارع واحداثه اليومية في مكانها الصحيح. وإلا سيرى التاريخ مؤامرة.. وسيرى الشيوعيين واليساريين عملاء موسكو وبكين، او ذوي مبادئ هدامة كما كان يطلق عليهم في الفترة الملكية.. او سيرى الناصرية والبعث والحركة القومية العربية والكردية وغيرهما مجرد صنائع الاستعمار.. فيركب الروايات للبرهان عن وجهة نظره، ويبث وعياً مشوشاً متخاصماً مع الحاضر ومعرقلاً للمستقبل. فهذه التيارات صعدت اساساً بزخمها الذاتي، ولضرورات حقيقية فرضتها يومها كحل او بدائل، رغم كل محاولات قمعها وكبحها، فنجحت عندما احسنت استثمار زخمها مع نفسها وشعبها، وفشلت بل انهارت احياناً عندما نقلت زخمها الداخلي من قوة لها ولشعبها الى قوة على شعبها ونفسها.

واليوم ايضاً عندما يتكلم البعض عن التيارات الاسلامية وصعودها في العراق، وبأن صعودها يعود لايادي اجنبية، ومجرد تلاعب بقوانين الانتخابات، او يتكلم عن التيارات الديمقراطية وكأنها بدعة جاءت بها القوات الامريكية فانه يجافي الواقع ولا يفهمه. فالتيار الاسلامي تطور الى تيار صاعد وبات تياراً من اكبر التيارات في المنطقة والعالم والعراق، بزخمه الذاتي اساساً كحل وكبديل تتبناه تيارات صاعدة وكبيرة، رغم كل الحواجز والموانع التي وضعت في طريقه، تماماً كما صعدت الديمقراطية بزخمها الذاتي واصبحت تياراً صاعداً وتياراً ينتشر او ينتشر في الكثير من بلدان العالم -ومنها العراق- كحل وبديل لمنظومات اخرى. فلا بد من التمييز بين حقيقة الاشياء، وبين اخطاء وانحرافات استثمار هذا الزخم سواء من داخل التيار او خارجه.

فعندما لا تخدم التيارات الاسلامية منطقتها الذي كان اساس صعودها وانتشارها، وعندما لا تجعل زخمها وعطاءها هي مصادر قوتها بل تلجأ للسلطة تحتمي بها او للقوانين تكيفها على مقاساتها، فان العوامل سترتد عليها.. وعندما لا تخدم التيارات الديمقراطية منطقتها الذي فرض حقيقته، وتصاب العملية بخلل يفقد الناس الثقة بها، فان العوامل سترتد عليها. فالمشكلة الاساسية ليست التزوير او القوانين او استثمار الاخرين للتيارات والتي تساعد او تعرقل عمل هذا التيار او ذلك، بل المشكلة الاساسية مدى الايفاء بالمتطلبات اللازمة والتجديد مع متغيرات العصر، لكي تبقي شعلة الزخم متقدة ومعطاءة فتستمر عملية الصعود والانتشار.. فنحن نصنع الاحداث، لكن الاحداث تصنعنا ايضاً في متلازمة لا انفكاك طويل بينهما.

نبض الشارع.. والتيارات الصاعدة والهابطة، والتيارات الكبرى

هذه امثلة مختصرة جداً عن نبض الشارع، والتيارات الكبرى، والصاعدة، وأهميتها لتقدير مواقف للمستقبل.

١- من المهم ان يكون الانسان وسط الجمهور، وان يمتلك ادوات لتفسير الظواهر واستنطاقها الصحيح. لكن الأهم معرفة قوى التغيير سلباً او ايجاباً.. ففي نهاية الستينات وعودة "البعث" للحكم، كان نبض الشارع وتقديرات القوى ان الحكم الجديد لن يصمد طويلاً، قياساً على التسعة اشهر لتجربة ١٩٦٣.. فقوى "البعث" يومها صغيرة وممزقة، وغفلت الاغلبية ان صدام حسين يريد ان يكون "نبوخذنصر" و"ابو جعفر المنصور" و"بسمارك" سوية.. فظهر جبهته الداخلية، وصفى اعدائه الخطرين، في الحركات الإسلامية والقومية واليسارية.. وتوجه لبناء سلطة تعرف كيف تعاقب وتكافىء، واسبس الجبهة الوطنية ليعطي للحكم بعداً شعبياً، ووقع اتفاق ١٩٧٠/٣/١١ للحكم الذاتي، وسعى لان يأخذ دور مصر عربياً، وان يقيم عالمياً علاقات استراتيجية بالكتلة الشرقية، دون ان يغفل الدول الغربية، خصوصاً فرنسا.. فحكم ثلاثة عقود ونصف معتدياً على شعبه وجواره.

٢- ستبقى الديمقراطية والعلمانية والمدنية والاديان والاسلام السياسي خصوصاً، تيارات كبرى وصاعدة.. لكنها ستشهد جميعها تغييرات جذرية في مبانيها.. فدور الشعب في الديمقراطية سيزداد وسيترجع دور النخب.. ونحن نمر بمرحلة شعبية ليس في العراق فقط، بل في العالم اجمع، مما سيقود لحالات داخلية متوترة، خصوصاً مع زيادة الهجرة، مما سيغير الكثير من التشريعات وانظمة الحكم باتجاهات اكثر تشدداً وتضييقاً للحقوق والحريات العامة والخاصة. وستشهد التيارات الدينية حالة تكييف اكثر فاكث مع التيارات المدنية والعلمانية، والعكس صحيح. ذلك ان استطاع الاول التخلص من اثار التجارب الفاشلة السياسية، وخصوصاً العنف والارهاب الذي ارتبط في حالات عديدة باسمه، رغم انه اهم ضحاياها.. والثاني من العنصرية والكيل بمكيالين.

٣- ستشهد العولمة والتواصل تقدماً متزايداً، مع ظاهرة انكفاء لقوى مؤثرة لما يسمى "ما بعد العولمة". ونماذجها "البريكزت" و"الترامبية" ونزعات الانكفاء. لا يكفي معرفة التيارات الصاعدة بل يجب ايضاً معرفة التيارات الهابطة، فمن اعتاد النظر لبريطانيا كدولة عظمى سيخطىء تقدير موقفه بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً مع صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. ومن يرى انهيار نظرية القطبية الامريكية، ويفهم قرارات الرئيس "ترامب" في التخلي عن سلسلة من القرارات والاتفاقات الدولية كنقل السفارة الامريكية للقدس والمناخ والاتفاق النووي وتجديد العقوبات على ايران، ومعارضة اغلبية ساحقة من دول العالم ومنها الامم المتحدة لذلك كله، سيرى ان الرئيس "ترامب" يسارع في عزلة امريكا واضعافها ودفع مساراتها نحو التقوقع والهبوط بكل الاثار الهائلة المتوقعة نتيجة ذلك.

٤- ان قوى السلطة والثروة النفطية لدينا فقدت -على الاغلب- دورها المبادر والمحرك والقيادي، والاسباب عديدة، واهمها انه لو كان هناك حل من داخل السلطة والقوى السياسية الراهنة لكشف عن نفسه بوضوح، وسنبقى نأمل ذلك. وقد يأتي الحل من خارج الدولة، من قوى المجتمع لاصلاح الامور ومن جملتها الدولة.. او من اوضاع سياسية جديدة في البلاد او المنطقة ترتب حلولاً تفرض نفسها على الحكم والسلطة والقوى السياسية. وما حصل بعد "الفتوى الكفائية" او الاحتجاجات الاخيرة قد يؤكد نظرتنا بان قوى التغيير قد انتقلت الى خارج السلطة، اكثر مما هي في السلطة نفسها.

٥- هناك تيارات تكنولوجية وكونية وبيئية صاعدة، قد لا يكون بعضها كبيراً وشاملاً اليوم. فنحن نقف امام الثورة التكنولوجية الرابعة، ودور الذكاء الالكتروني والانسان الالي والزراعة الذكية، بدون تربة او بمياه البحر.. والصناعة المبرمجة والطاقة الرخيصة والنظيفة.. وأمام ضخ المزيد من الشهادات والكفاءات، وكلها تيارات صاعدة، وستصبح كبيرة وشاملة، وسيعتمد تقدمنا على موقفنا وموقعنا في هذه التطورات. التي ستزيد الانتاج الاجمالي، لكنها ستزيد العاطلين.. الذي سيعمقه ازدياد السكان.. فنسب الفقر ستترجع كتيار عام، لكن اعداد الفقراء ستزداد.. فد(١) الذين يملكون نصف ثروة العالم في ٢٠١٥، كانوا يملكون (٤٤٪) عام ٢٠١٠، وستزداد الفجوة الطبقيّة.. التي قد تتمكن من ابقاء النظام والتوازن باجراء تغييرات جذرية في نظريات الاجتماع وتوزيع الثروة، ليس على اساس العمل والانتاجية، بل على اساس حصول الجميع على الحماية والتطوير وتقديم مستويات الحياة وان كان بمعدلات متفاوتة جداً.

نتائج العدّ اليدوي وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة

*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتمدد: ٢٠١٨/٨/١١

انتهى العدّ اليدوي للتدقيق في نتائج الفرز الإلكتروني وتبين عن وجود تباينات طفيفة جداً لم تغير من نتائج الفرز الإلكتروني. وهذه الحقيقة لا تغير من واقع ما أجمع عليه المراقبون في العراق من أن الانتخابات في العراق شابها الكثير من عمليات تزيف إرادة الجماهير من خلال شراء أصوات الناخبين، ولاسيما الفقراء منهم والمعوزين والبسطاء والمخدوعين، أو مشاركة جمهرة من شيوخ الدين في التأثير على مسيرة التعبئة للانتخابات لصالح هذا الحزب الإسلامي أو لهذه المليشيا الطائفية الشيعية المسلحة أو تلك، ولاسيما في المناطق التي تعرضت للدمار. وبالتالي فالعدّ اليدوي لا يغير من تلك الحقيقة، ولكن يؤكد إمكانية استخدام الفرز الإلكتروني في استخراج نتائج الانتخابات حين تكون الانتخابات نظيفة.

تفتح نتائج العدّ اليدوي لنتائج الانتخابات الباب على مصراعيه لتشكيل التحالف الأكبر الذي يمكن تكليف أحد مرشحيه لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ومنذ بدء الإعلان عن نتائج الفرز الإلكتروني بدأت الحوارات حول تشكيل الكتلة الأكبر، وبدأ الصراع الحقيقي والتدخل الخارجي، ولاسيما الإقليمي في التأثير على مجرى تشكيل الكتلة الأكبر. وإذا كانت قائمة سائرون قد أكدت في برنامجها الانتخابي وفي حديث مقتدى الصدر، أو أعضاء في قيادة سائرون، إلى أنهم يرفضون تشكيل حكومة على أساس المحاصصة الطائفية ويسعون إلى تشكيل حكومة عابرة للطوائف، فإن قائمتي فتح ودولة القانون أكدت بما لا يقبل الشك أنهما يسعيان إلى تشكيل الكتلة الأكبر اعتماداً على ذات الأسس الطائفية ومحاصصاتها في تشكيل الحكومة الجديدة وأن مرشحهما أحد اثنين: إما المالكي أو هادي العامري. في حين بقي مركز رئيس الوزراء لقائمة سائرون يتراوح بين اسمين أو ثلاثة أكثرهم حظاً في الحصول عليه ولدورة ثانية هو حيدر العبادي.

كان هناك أكثر من احتمال لتشكيل القائمة الكبرى ولاسيما في ضوء الحوارات والتقلبات في الرؤية أو الرغبة أو الاحتمال، ولكن التحالف الذي بدأ أكثر حظاً في تشكيل الكتلة الأكبر في الانتخابات هو الذي يستند إل القوائم الانتخابية التالية:

سائرون ٥٤ مقعداً نيابياً، النصر ٤٢ مقعداً نيابياً، الوطنية ٢١ مقعداً نيابياً، والحكمة ١٩ مقعداً نيابياً، إذ مجموع القوة التصويتية له هي ١٣٦ صوتاً من مجموع ٣٢٩ صوتاً. يبقى هنا أصوات الأحزاب والقوى الكردية في كردستان العراق. فإذا أضيف لمجموع مقاعدة التحالف المشار إليه في أعلاه عدد أصوات الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ومجموعهما ٣٥ صوتاً، ستكون القوة التصويتية لهذا التحالف المحتمل ١٧١ صوتاً في المجلس الجديد، وبالتالي يشكل الكتلة القادرة على الحصول على أكثر من نصف أصوات أعضاء مجلس النواب وعددها ١٦٥ صوتاً. وهذا الاحتمال هو الأكثر حظاً حتى

الآن. من الممكن أن يحصل هذا التحالف على أصوات أخرى من قوائم فازت بعدد قليل من الأصوات وضمن القوى المدنية والديمقراطية، عندها سيمتلك هذا التحالف قوة تصويتية مريحة في التصويت على قرارات مجلس النواب. بيضة القبان لهذا التحالف مرتبطة بأصوات القوائم الكردية ولاسيما قائمتي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

أما التحالف الآخر الذي تضغط إيران بقوة على تشكيله فهو من قوائم الفتح ودولة القانون والنصر والحكمة، وربما سائرون، ليبقى في الغالب تحالفاً شيعياً طائفيًا بامتياز، وفي حالة رفض سائرون يسعون إلى تشكيل تحالف من القوى الأربع الأخرى، إضافة إلى محاولة كسب الاتحاد الوطني الكردستاني أو قائمتي الكرد وربما قوائم كردية أخرى صغيرة. هذا التحالف لا تصل قوته التصويتية إلى قوة تحالف سائرون مع النصر والوطنية والحكمة والكرد، وبالتالي من الواقعي القول باحتمال قيام حكومة تمثل قوى التحالف الأول، وتكون في الغالب برئاسة حيدر العبادي.

ولكن هذا التحالف يفترض فيه أن يضع برنامجاً الانتخابي زائداً الموقف من القضية الكردية ومن مطالب الكرد المشروعة والعدالة والواقعية ضمن برنامجهم ليستطيع السير في تشكيل الحكومة وفي الحصول على تأييد أوسع مما هو عليه رئيس الحكومة الحالية من تراجع شديد في تأييد الناس له وللأحزاب الإسلامية السياسية.

هناك افتراض أن يقوم رئيس الوزراء الحالي، وبعد تشكيل التحالف وتشكيل الوزارة الجديدة، بتحويل حزبه أو قائمته إلى حزب مدني، وكذا تيار الحكمة، فهل هما في مستوى الأحداث والتغيرات المطلوبة في اساحة السياسية العراقية. لم يبرهن الطرفان على مثل هذا التوجه الفعل خلال الفترة المنصرمة رغم حديثهما عن المدنية. كما إن المسألة مرتبطة بمدى قدرة مقتدى الصدر وتياره التحول من مجموعة سياسية شيعية، إلى مجموعة سياسية مدنية تتناغم مع التصريحات الكثيرة التي أطلقت قبل واثناء الانتخابات العامة، والتخلص من حالة التقلبات في التصريحات والتي تقع بين مدينتي "نعم" و "لا"، على حد قول الشاعر الروسي افتوشنكو!

الصراعات الداخلية المتأثرة بالصراعات والضغوط الخارجية، الإقليمية منها والدولية، على القوى السياسية العراقية ستكون شديدة الوطأة على الجميع خلال هذه الفترة. ولا بد من حركة جماهيرية واسعة تواصل ضغطها بالاتجاهات التي تبلورت في الحراك المدني وفي مظاهرات الجنوب والوسط خلال شهري تموز وآب، والتي لا تزال لم تتوقف حتى الآن وبصيغ مختلفة، لكي يمكنها فرض برنامجها في الإصلاح والتغيير على مجلس النواب وعلى تشكيل الحكومة الجديدة، إذ بغير ذلك سيتواصل الوضع الطائفي البائس والفساد والإرهاب المدمر لوحدة العراق وشعبه ومستقبل بناته وأبناءه.

بعد نتائج العد اليدوي، هل بالإمكان إعادة بناء الثقة؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/١٢

بانتهاؤ عملية العد والفرز، أُعلنت النتائج النهائية للانتخابات.. ونقترب من عملية التصديق عليها.. والدعوة لانعقاد مجلس النواب، التي يمكن ان تكون بعد عيد الاضحى المبارك بفترة قصيرة. فما هي الاستنتاجات، وهل هناك فرصة لاعادة بناء الثقة؟

١- تمت عملية العد والفرز من قبل الهيئة القضائية وليس المفوضية، وبإشراف اممي وداخلي كبيرين، فكانت مطابقة لحد كبير للنتائج التي اعلنت بعد فترة قصيرة من انتهاء الانتخابات.. وبدون قرائن جديدة، يمكننا القول ان العملية سليمة لحد كبير، على الاقل منذ القاء الورقة في الصندوق الالكتروني وتسجيلها ونتائجها الكترونياً..

وان معظم التزوير سيحصل بالتأثير على الناخبين قبل التصويت، او بعملية التسجيل النتائج والتلاعب بها بنقل بعض الاصوات، او باصوات الخارج التي جرت وفق الطريقة القديمة. وهذه استنتاجات ان صحت يجب ان تدرس جيداً ليتم تلافيتها، خصوصاً والكلام يجري عن اقتراب انتخابات كردستان والمحافظات.

٢- قد تعيد العملية بعض الثقة بالانتخابات.. وسيكون بالإمكان اعلان النتائج خلال ساعات، اذ اعلنت النتائج الاولية لهذه الانتخابات في ١٣/٥، اي بعد يوم واحد من الانتخابات..

وجاءت مطابقة بنسبة ٩٨٪ للنتائج الحالية، مما سينهي المجهول الكبير الذي يبرز كلما اجرينا الانتخابات.. وسيكون بمقدورنا مستقبلاً التصور ان الحكومة قد تعلن في حدود التوقيتات الدستورية. فلا نعاني من فراغ تشريعي، خصوصاً اذا ما جرت الانتخابات قبل ٤٥ يوماً من حل البرلمان.. ولا نضطر للذهاب لحكومة تصريف اعمال.

٣- مجموع الناخبين ١٠,٨٤٠,٩٨٩ مليون حسب المفوضية، وهذه يصعب تزويرها (باستثناء الخارج، حوالي ١٪).. فاحتسبت نسبة المشاركة ٤٤,٥٢٪ وهي اقل من الدورات السابقة، وقد يكون السبب..:

(أ) احباط الجمهور بعد تكرار التجارب الفاشلة، خصوصاً في مجال البطالة والخدمات وبناء الدولة..
(ب) عدم استكمال توزيع البطاقات الالكترونية، فكانت ٧١٪ في العام و٨٦٪ في الخاص، اضافة لعوامل اخرى فنية وتنظيمية وامنية وادارية.

ستسهل معالجة الامر الثاني، اما الاول فهو اصعب ويتطلب خطوات ستأخذ بعض الوقت.

لإعادة الثقة

لإعادة الثقة بشكل افضل لابد من سلسلة امور، في مقدمتها نجاح الحكومة في تقديم الخدمات، والحد من معدلات البطالة.. اضافة لسلسلة امور تشريعية وتنظيمية، ومنها:

١- تغيير النظام الانتخابي:

يقارن البعض النظام الحزبي والانتخابي الحالي بدول كثيرة اخرى.. متناسياً ان المقارنة هنا تهتم بالشكل وتهمل المضمون.. فالاحزاب هناك احزاب منفتحة على جمهورها وتجاوزت مرحلة المعارضة واصبحت احزاب دولة من حيث بناء كوادرها ومناهجها وممارساتها.. فهناك انفتاح كبير من الاحزاب على الجمهور، الذي له مساهمات في المناهج واحياناً كثيرة انتخاب القيادات والمرشحين.. وهذه ممارسات غائبة عندنا، دون ان ننكر بعض المحاولات الخجولة. فشهدنا هذا التباعد بين الاحزاب والجمهور في الانتخابات والاحتجاجات الاخيرة.. ولا بد ان يشعر الجمهور ان المرشحين الفائزين قد فازوا باصواته، ليتحمل هو مسؤوليتهم، والخيار الانسب في هذه الظروف هو فوز اعلى الاصوات في الدائرة الواحدة.

٢- الكتلة الاكبر:

لم يفز خلال الانتخابات الاربع الماضية، اي من الاحزاب بعُشر المقاعد البرلمانية تقريباً، وكانت الصفقات والاتفاقات اللاحقة هي الامر الحاسم لتشكيل الحكومة وليس الانتخابات. فلا بد اذن من تعديل قانون الانتخابات، او تفسير المحكمة الاتحادية لضمان ان تكون الانتخابات وثقل رأي الناخبين هو الأهم في مسارات تشكيل الحكومة.. فتكون الكتلة الاكبر هي الكتلة الفائزة التي ستعرض عليها رئاسة الوزراء. مما سيدفع القوى للائتلاف في برامجها ومرشحيها قبل الانتخابات ليحظى ائتلافهم بقصب السبق. وسنضمن -لحد معقول- بقيام قوائم عابرة، والانتهاء من المحاصصة، وتشكيل حكومة الاغلبية السياسية، واستبعاد القوائم والمرشحين الضعفاء، ودور اساس للشعب والناخبين في تشكيل الحكومة، وفق التوقيتات والسياقات الدستورية.

٣- التعديلات الدستورية:

طرحنا مراراً اهمية وضع صندوق للتعديلات الدستورية لتسهيل عملية التعديل والاستفتاء. فيقر مجلس النواب التعديلات، ويستفتى عليها قبولاً او رفضاً مع كل انتخابات، فنوفر المرونة اللازمة للدستور.

يدوي أم الكتروني ؟

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٨/١٢

أعلن عن انتهاء العد والفرز اليدوي وفقا لقرار المحكمة الاتحادية وبادارة مفوضية انتخابات من القضاة المنتدبين، الذين قرروا حصره بالصناديق المطعون فيها. وفيما جرى الحديث عن عمليات تزوير واسعة وكبيرة. جاءت النتائج المعلنة في العموم مطابقة لتلك التي اعلنتها المفوضية غداة العد والفرز الالكتروني. حيث شملت التغييرات ستة من مجموع ٣٢٩ مقعدا وباستثناء مقعد واحد انتقل صاحبه من قائمة الى اخرى، فان بقية التغييرات جرت في اطار الكتل ذاتها .

في الانتخابات السابقة كان كثيرون من المراقبين ووكلاء الاحزاب والكتل السياسية قد اعتبروا العد والفرز اليدوي احد عناوين التزوير. ومن هنا جاء مطلب التحول الى العد والفرز الالكتروني، في اتجاه التقليل الى ابعد الحدود من الخروقات التي تحصل، ولضمان عدم تزيف ارادة الناخبين. علما ان العد والفرز اليدوي ما زال معتمدا في الكثير من الدول التي لا يشك احد في رصانة اجراءاتها الديمقراطية . فإين المشكلة اذن ؟

بادي ذي بدء لا بد من القول ان من يقوم بالتزوير في الحالتين هي الكتل التي تمتلك امكانات ذلك، ومنها المال والسطوة وحتى القوة المسلحة، وقدرتها على توفير الحماية لمن يؤدي هذه المهمة الاخلاقية. والا من يستطيع مثلا استبدال " ذاكرة" الاجهزة الالكترونية كما اعلن ، ومن عنده الوفرة من المال كي يشتري بطاقات الناخبين ليستخدمها لصالحه ، وغير ذلك الكثير. اضافة الى التأثير على موظفي المفوضية ومسؤولي مكاتبها ورشوة بعضهم وشراء ذمهم . وهذا ما تأكد من الاجراءات التي اتخذت بحق بعضهم . وتتوجب الاشارة الى ان من يسيطر ويهيمن على مكاتب المفوضية ودوائرها هو الكتل ذاتها صاحبة السطوة والنفوذ، والتي ما انفكت تمارس هيمنتها على العمل فيها . وفي هذا السياق ، كما في المرات السابقة ، جرى شراء ذمم وتقديم المال السياسي واغداق العطاءات والوعود بالتعيينات بهدف استمالة الناخبين والاستحواذ على اصواتهم ، كذلك جرى ما يحصل عادة في التصويت المشروط والخاص . هذه الخروقات وغيرها يمكن ان تحصل بغض النظر عن نوع النظام المستخدم في العد والفرز ، وقد حصلت سابقا وهذه المرة ايضا. فالعلة اساسا تكمن في الكتل السياسية التي استمرت الحصول على مقاعد عبر وسائل لا شرعية ولا اخلاقية، ومخالفة لكل المعايير القانونية التي تضعها المفوضية. والامر الاخر المهم هو عدم قدرة الدولة على توفير الضمانات الكافية لتحقيق ممارسة انتخابية سليمة، خاصة مع توفر المال السلاح والتلويح به.

وفي كل الاحوال وعند المقارنة بين النظامين اليدوي والالكتروني، تبقى مخاطر التزوير والتلاعب عند استخدام الاخير افضل، خاصة بالارتباط مع السرعة في الانجاز وعلان النتائج، نظرا الى ما للتاخير من اثار ضارة في ظروف بلدنا غير المستقرة. وهذا ما يحتاج الى تدقيق كفاءة الاجهزة والتدريب عليها وتوفير الاحتياطي منها وتأمين متطلبات الصيانة، ومعالجة النواقص التي ظهرت في الاجهزة التي استخدمت في الانتخابات الاخيرة.

هذا بالطبع اضافة الى ضرورة واهمية حسم موضوع المفوضية ، ودراسة مسألة انتداب قضاة لتادية المهمة ، ومدى النجاح المتحقق في هذا الشأن . وفي جميع الاحوال لا بد ان تكون المفوضية مستقلة وتتمتع بالكفاءة والحيادية والمهنية ، مع قانون انتخابي عادل وغير طارد للكتل والقوائم الصغيرة .

الاستقرار والحكم والتحديات الاجتماعية والاقتصادية في العراق

*د. حارث حسن

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية: ٢٠١٨/٨/١٢

مقدمة: في شهر تشرين الثاني ٢٠١٧ أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة المجموعات الإرهابية. لقد ركز معظم المسؤولين العراقيين وصانعو القرار الدوليين والأمريكيين والمعلقون على التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه البلاد أثناء ذلك الصراع. ومن المتفق عليه ان استقرار العراق في المديين القصير والمتوسط يتطلب العمل على وضع أطر سياسية وقانونية لتحسين الأداء الحكومي ليكون أكثر شمولاً ومتزامناً مع جهود منع التمييز العرقي والطائفي وبشكل دائم. ومن الأهمية بمكان طرح موضوع التحديات الاجتماعية والاقتصادية (Socioeconomic) التي يواجهها العراق، وذلك من أجل صيانة السلم الاجتماعي وتفادي تمدد التطرف ومنع ظهور مجموعات متمردة جديدة وتجنب المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

إن النتائج التي أسفرت عنها انتخابات آيار ٢٠١٨ واجهت رفضاً من قبل العديد من الجماعات، وكشفت هشاشة الديمقراطية العراقية ومؤسساتها. أظهر تدني نسب المشاركة عن تزايد خيبة الأمل في النظام ولفكرة أن الانتخابات ستحدث تغييراً في واقع تبدو فيه الأحزاب المهيمنة قد اتقنت عملية إعادة إنتاج هيمنتها من خلال صياغة القانون الانتخابي الملائم لها وربما التلاعب بالانتخابات. يتمثل الخطر الرئيسي في اتساع الهوة بين النخب الحاكمة وبين المطالب الشعبية مما قد يؤدي إلى اتساع التطرف في الشارع يتبعه نزاع الشرعية من نظام الحكم الهش أصلاً. في الحقيقة فإن العراق قد عاش حالة مشابهة في خمسينيات القرن المنصرم حينما فشل النظام الملكي في التعامل مع نفس الحالة والتي أدت إلى زواله وبروز الحركات الثورية في عملية بلغت ذروتها بصعود صدام حسين إلى السلطة في منتصف السبعينيات.

مواطنان يستعرضان أصابعهما الملونة بعد إدلائهما بأصواتهما في أحد المراكز الانتخابية في كركوك أثناء الانتخابات البرلمانية بتاريخ ١٢ آيار ٢٠١٨. رويترز/ آكو رشيد

يمر العراق حالياً بصعوبات اقتصادية جمة مع زيادة سكانية متسارعة وحراك اجتماعي مما قد يعرض الوضع السياسي الهش أصلاً للخطر. لا تزال الحكومة العراقية تعاني من اختلال وظيفي كبير حيث مازالت تحتل مرتبة متقدمة بين الدول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية. لقد أدى انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية إلى انخفاض كبير في إيرادات الحكومة والتي تمثل عائدات النفط أكثر من (٩٠٪) منها مما اضطر السلطة التنفيذية لضغط النفقات العامة وطلب القروض من الجهات الدولية المانحة.

في العام ٢٠١٦ تم الاتفاق بين الحكومة العراقية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تنفيذ التدابير الخاصة بالتغييرات الاقتصادية والإصلاحات المالية وقد حصلت الحكومة على عدة قروض لأجل تخفيض عجز الموازنة العامة والسعي لإصلاح وإعادة بناء الموازنة المالية وتخفيض الإنفاق الرأسمالي غير الكفؤ وتحسين التصنيف الائتماني للبلاد، كل ذلك مقابل تسهيلات مالية ضمن إتفاقية الإستعداد الائتماني Stand-by Agreement وذلك بحدود (٣٤.٥) مليار دولار أمريكي يقدمها صندوق النقد الدولي. وفي شهر شباط المنصرم قامت الحكومة وبالتنسيق مع البنك الدولي بعقد مؤتمر المانحين في الكويت وقد أعلنت الحكومة العراقية حينها عن (٦٠) مشروعاً عملاقاً تهدف إلى إعادة البناء وبكلفة تصل إلى (٨٥) مليار دولار أمريكي. كان من نتيجة ذلك أن وعد المانحون العراق بتقديم (٣٠) مليار دولار أغلبها على شكل إستثمارات وتسهيلات إئتمانية وقد إشتراط المانحون إتخاذ خطوات إضافية من قبل الحكومة العراقية من أجل تحسين بيئة الإستثمار وضمان عدم إستخدام الأموال في غير أهدافها وعدم تبديدها نتيجة لعدم الكفاءة والفساد وكما كان عليه الحال مع المشاريع الخدمية ومشاريع البنية التحتية التي مولت سابقاً من قبل حكومة الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٣. يعني كل ذلك تطبيق المزيد من الإصلاحات في القطاع العام والقطاع المالي بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار.

يتطلب القيام بأي إصلاح اقتصادي فعّال وتحسين إدارة الحكم تغييراً في هيكل مؤسسات الدولة وطرق عملها، خاصة وأن العراق يمتلك قطاعاً عاماً كبيراً بفرعيه المدني والعسكري والذي نما بشكل سريع أثناء سنوات الوفرة المالية وقبل هبوط أسعار النفط في عام ٢٠١٤. لقد أصبحت الوظائف في القطاع العام الأداة الرئيسية للزبائنية السياسية في الحكومة الاتحادية ولم تشذ عن هذه القاعدة حكومة إقليم كردستان. إن أغلب التعيينات في الحكومة لا تعتمد الجدارة والتأهيل أساساً لها بل تعتمد المحسوبية والمحابة Clientelism مما أدى ذلك إلى تضخم حجم العمالة التي تفتقر بدورها إلى المهارات المهنية الأساسية المطلوبة من أجل أداء فعال.

في الاقتصاد الريعي، كما هو الاقتصاد العراقي، تظل الدول تلعب دوراً مهيماً ومركزياً في الأنشطة الاقتصادية وفي عملية توزيع الدخل ويكون القطاع الخاص ضعيفاً ومعظم أعماله وصفقاته تكون من خلال شراكات مشبوهة مع الأحزاب السياسية. إن الاقتصاد غير الرسمي يهيمن على أغلب أنشطة القطاع الخاص مما يُعقد بدوره عملية تنويع الاقتصاد ويجهد جهود محاربة الفساد ويكبح جهود تحفيز التنمية.

(مواطنون يتظاهرون في ساحة التحرير وسط بغداد (٢٥ شباط ٢٠١١). آلاف العراقيين اتخذوا من الشوارع يوم الجمعة للاحتجاج ضد الفساد وغياب الخدمات الأساسية في طول البلاد سمي بيوم الغضب متأثراً بالانتفاضات على طول العالم العربي. اللافتة تقول: لا للفساد، لا للفقر، لا للبطالة وللإرهاب، نعم للحرية والكرامة. رويترز/ ثائر السوداني).

إن النمو السكاني المستمر والذي يقدر بين ٢,٦ إلى ٣٪ سنوياً سيزيد بدوره الضغط على الحكومة، وقد يكون من نتائجه زيادة كثافة الصراع على موارد شحيحة. وقد أصبحت الإحتجاجات على سوء إدارة الحكم والفقر ونقص الخدمات والفساد شائعة في جميع المدن العراقية وبضمنها إقليم كردستان. إذا ما أخفقت الحكومة في تطبيق تغييرات جوهرية وإعادة هيكلة أجهزتها من أجل تحسين أداء الحكم وتلبية المطالب الشعبية، فمن غير المستبعد أن تنقلب الإحتجاجات السلمية إلى أعمال عنف. وقد يواجه العراق في المديات المتوسطة والبعيدة ظروفاً إقتصادية مشابهة لتلك التي شهدتها البلدان وحيدة المورد، فعندما تنكمش الإيرادات مع غياب بدائل ممكنة سيتفاقم الوضع وتزيد إشكالياته في تحقيق الإستقرار البعيد المدى خاصة فيما إذا تجاوز الطلب العام قدرة الحكومة على تلبية.

الصدر والعبادي أثناء مؤتمر صحفي بالنجف (٢٣ حزيران ٢٠١٨) رويترز/ علاء المرجاني.

سعيًا منها لتنفيذ الإصلاحات فإن الحكومة قد تواجه عقبتين متناقضتين، إحداهما من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمات مالية دولية أخرى تطالب بتحرير الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع العام وتطبيق بعض الإجراءات التقشفية، والعقبة الأخرى ستأتي من الشارع: مطالب بالوظائف ومعارضة إجراءات التقشف. قد تختار الدولة فرض بعض الإجراءات غير المرحب بها شعبياً مما قد يجبرها على اللجوء إلى إجراءات قسرية لمواجهة أي موجة كبيرة من الاحتجاجات، أو أنها تقرر منح الأولوية لمطالب الشارع والتي قد تكون عواقبها سلبية على المدى البعيد، فيما إذا تم إهمال إصلاح بنيوي منهجي ومخطط. إن نتائج انتخابات آيار مايو ٢٠١٨ والتي برز فيها ائتلاف مدعوم من قبل مقتدى الصدر والذي بدأ يكتسب الكثير من الدعم بدعوته إلى محاربة الفساد وخفض مستويات الفقر عبرت جزئياً عن الرغبة المتنامية للإصلاح، مبتعدة في الوقت نفسه عن سياسة الهوية الخلافية، وإن تم التعبير عن هذه الرغبة بشعارات شعبية، إلا ان النتائج يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تشكيل الحكومة الجديدة.

لكي يتمكن العراق من تطبيق الإصلاحات وتحسين فاعلية الحكومة ولتفادي أسوأ السيناريوهات فإن عليه الاستفادة من الارتفاع النسبي لأسعار النفط والعمل الجاد على تقليل التهديد الإرهابي. يجب أن يكون الإصلاح الحكومي جزءاً من استراتيجية أوسع لأجل إعادة تعريف دور الدولة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أهمية الابتعاد عن سياسة الاستبداد الريعي السائد في العراق وفي المنطقة عموماً، إلا انه ليس من المفيد حالياً أن يعرف الإصلاح بصيغ وقواعد الليبرالية الجديدة المبسطة. إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يكون متحسناً وملبياً للحاجات الملحة للسكان وأن يأخذ في الاعتبار الدور القيادي الذي تلعبه الدولة في العالم الثالث والبلدان أحادية المورد مثل العراق. إن توليفة من خطوات إقتصادية تحررية مخططة ومحسوبة ومن الفكر التنموي يمكن أن تساعد على إيجاد بديل ثالث أكثر ملائمة لظروف العراق.

هذه الورقة ستحدد القضايا الرئيسية والمركزية في تطبيق الإصلاح السياسي وإصلاح الحكم في العراق.

أسعار النفط والأزمة المالية

في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٤ أدى ارتفاع أسعار النفط والزيادة التدريجية للتصدير إلى مد العراق بمصادر مالية هامة نسبياً وسرعت من نموه الاقتصادي. ولكن حين بدأت الأسعار بالإنخفاض في عام ٢٠١٣ فقد شهد الاقتصاد العراقي نمواً قدره (٧,٦٪) مع مجمل إيرادات بلغت (١٠٢) مليار دولار تأتت من تصدير (٢,٣٩) مليون برميل في اليوم بالمقارنة مع (٤٦) مليار دولار في عام ٢٠١٧ وعلى الرغم من الزيادة في التصدير والتي حققت (٣,٨) مليون برميل في اليوم. في آذار ٢٠١٨ أقر مجلس النواب العراقي موازنة سنوية جديدة بلغت (٨٨) مليار دولار بعجز (١٠) مليارات دولار. لقد عكست الموازنة نجاحاً نسبياً في تخفيض النفقات وزيادة في الإيرادات غير النفطية ولكنها أخفقت في علاج أمور جوهرية وخاصة السياسات بعيدة المدى والإصلاح الاقتصادي.

قد يبدو أن ارتفاع أسعار النفط أمل يرتجى ولكنه في نفس الوقت يمثل خطراً حيث من الممكن أن يؤدي إلى قيام الجماعات الحاكمة بالتخلي عن الإصلاح الجدي والعودة إلى نمط الإنفاق التبذيري. تشير تقارير صندوق النقد الدولي بأن سجل العراق بشأن تطبيق إتفاقية الإستعداد الإنتماني مع الصندوق كانت مختلطاً، حيث أنه في الوقت الذي حققت فيه الحكومة تقدماً في تحرير سوق تبادل العملة وكذلك في إدارة المالية العامة لكنها ما زالت متأخرة في تحقيق أهداف هامة مثل تخفيض الموازنة التشغيلية والتي تتكون من الرواتب ومعاشات التقاعد والإعانات وكذلك تخفيض حجم القطاع العام والذي يضم حوالي خمسة ملايين مستخدم في القطاعين المدني والعسكري وكذلك إخفاقها في تنمية القطاع الخاص.

إن محاولات الحكومة العراقية لإنجاز جزء من هذه الأهداف، على الرغم من أنها لم تكتمل بعد، قد واجهت مقاومة شديدة من قبل قطاعات عديدة من المواطنين كالموظفين العموميين والبرلمانيين والأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال، حينما تبنت الحكومة برنامجاً لتفعيل تحصيل أجور الكهرباء بواسطة وكالات خاصة اندلعت الاحتجاجات في عدد من مدن الجنوب متهمه الحكومة بالتمهيد إلى خصخصة قطاع الكهرباء وبذلك رمي العبء على كاهل المواطن). كان من نتيجة ذلك أن تراجعت الحكومة وأعلنت تخفيضاً في الأسعار. إن قطاع الكهرباء يكاد أن يكون مدعوماً بالكامل من قبل الحكومة ولا يُسترجع من تكلفته سوى ١٠٪ فقط عن طريق التحصيل.

فلاحون ينثرون بذور القمح في حقل في منطقة مخمور في الجنوب الشرقي للموصل في ٨ كانون الثاني ٢٠١٥. رويترز/ آزاد لشكري

القطاع العام و"اقتصاد الإعانات"

يرى بعض الاقتصاديين بأن القطاع العام العراقي وبضمنه إقليم كردستان المتضخم والمترهل هو أحد الأسباب الرئيسية لسوء إدارة الموارد وعدم عدالة توزيع الدخل وكذلك المقاومة الهيكلية للإصلاح. يذكر الاقتصادي العراقي علي ميرزا بأن القطاع العام قد وظف (٦٢٪) من المستخدمين الجدد في الأعوام من ٢٠٠٧-٢٠١٤ وقدر أن الرواتب ومعاشات التقاعد لحوالي خمسة ملايين مستخدم من الحاليين والسابقين قد استهلكت ما مقداره (٤٧,٥٪) من موازنة الحكومة لعام ٢٠١٦، ووفقاً لوزارة التخطيط العراقية فإن القطاع العام يستخدم (٤٠٪) من قوة العمل العراقية. لقد أشار أحد الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد العراقي هو "اقتصاد إعانات!"

ووفقاً للاقتصادي مظهر محمد صالح مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي، فإن أسباب المشكلة لا تكمن فقط في تكديس وعدم كفاءة وفساد القطاع، بل وتعود أيضاً إلى غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتي من أسبابها المعاملة التفضيلية التي يتمتع بها موظفو الدولة، علماً بأن الدين الداخلي العام هو من يغطي دفع الرواتب، كما أشار الاقتصادي أحمد بريهي علي إلى أن المجتمع العراقي قد تم تقسيمه في العقد الأخير إلى فئتين: فئة موظفي الحكومة، والتي تستلم تعويضاً مالياً مجزياً وتتمتع بمستوى معاشي جيد نسبياً، تقابلها فئة ليس لديها وظائف في القطاع العام وهذه الفئة تمثل غالبية الشعب العراقي.

إن متوسط الدخل لموظفي القطاع العام هو (٨,٠٠٠) دولار سنوياً أي أنه أعلى بـ (٣,٠٠٠) دولار عن متوسط الدخل الفردي في العراق، لكن في خلال السنوات الماضية عانى معظم موظفي القطاع العام من مواجهة صعوبات معاشية جمة مما يجعل هذا التقسيم مبالغاً فيه. مع ذلك، فهو يشير إلى المزايا الهامة للعمل في قطاع الحكومة خاصة في غياب بدائل أفضل.

لقد بادرت الحكومة الى تشجيع موظفيها لترك الخدمة من خلال عرض مزايا نهاية خدمة قد تكفي لعدة سنوات ولكن هذه المحاولة قد فشلت في ظل غياب الفرص البديلة المجزية في القطاع الخاص. كذلك فإن القليل من موظفي القطاع العام يرغبون بالتنازل عن رواتبهم التقاعدية.

من المحتمل أن تكبر هذه المشكلة بوجود أزمة مالية أجبرت الحكومة على إيقاف التعيينات للقادمين الجدد علماً بأن مناهج التعليم في الجامعات العراقية قد بنيت لتتماشى مع نظم وأساليب العمل في القطاع العام. إذا ما إستمر هذا الإتجاه فإن الفشل في إستيعاب الخريجين الجدد ومع النمو البطيء للقطاع الخاص فإن البطالة في العراق والتي تبلغ حالياً (١٥٪) ستتفاقم أكثر.

أما في إقليم كردستان حيث يعمل (١٢٪) من السكان في القطاع العام، وهذه النسبة هي ضعف ما ينبغي أن تكون عليه وفقاً لتقديرات البنك الدولي، تبدو المشكلة أكثر صعوبة بسبب عدم قدرة حكومة الإقليم على دفع مرتبات الموظفين بانتظام نتيجة للأزمة المالية التي تمر بها البلاد. وقد اعتمدت وزارة التخطيط في الإقليم سياسة تهدف الى تعديل (٢٠٠,٠٠٠) موظف حكومي الى القطاع الخاص. إن تأمين رواتب الموظفين العموميين في الإقليم هو من أكثر القضايا إثارة للجدل مع حكومة بغداد والتي أعلنت بدورها في آذار ٢٠١٨ بأنها ستعاود دفع الرواتب ، غير ان هناك خلافات أخرى بين الجانبين حول العدد الفعلي لموظفي الإقليم والآلية الصحيحة لتأمين مرتباتهم.

قدّمت الحرب مع داعش تبريراً لزيادة الإنفاق العسكري حيث أن (٢٥٪) من موازنة ٢٠١٨، والتي خصص معظمها للقوات المسلحة، يذهب قسمها الأكبر كرواتب لما يقارب من (١,٣) مليون منتسب في الجيش وقوات الشرطة المحلية والاتحادية ووحدات الحشد الشعبي وقوات مكافحة الإرهاب. إن نمو عديد أفراد القوات المسلحة لا يعود إلى الحاجة لمحاربة داعش فقط، بل إلى امتصاص العدد الهائل من الأفراد غير المؤهلين الباحثين عن فرص عمل، وكذلك لأجل دمج الجماعات شبه العسكرية والتي بعكسه ربما ستقلب إلى تهديد للدولة. إن هذه الزيادة ربما ستتحول إلى عامل عدم استقرار بسبب العبء المفروض على الإنفاق الحكومي، إضافة إلى التنافس المحتمل بين الجماعات المسلحة المختلفة نفسها.

إن التوزيع التمييزي للإيرادات سيغذي التوتر الاجتماعي. فوفقاً لبعض الإحصاءات، هناك ٤٦٠,٠٠٠ "عائلة شهيد" وسجناء سابقين يتلقون رواتب تقاعدية توزع على أسس سياسية إلى حد كبير. إن فكرة منح الناس رواتب نتيجة لخياراتهم السياسية السابقة، وهي للمفارقة كانت ممارسة شائعة في عهد نظام صدام حسين، قد خلقت شريحة من السكان تتلقى تعويضاً دون أن تكون منتجة.

ومع انخفاض ريع النفط فإن من المرجح أن تتسع الصراعات على الموارد النادرة مما قد يزيد من زعزعة استقرار البلاد. ومن الجدير بالملاحظة هنا بأنه على الرغم من عيوبه الواضحة، فإن "اقتصاد الإعانات" قد أعطى درجة ما من الاستقرار النسبي للاقتصاد وأن جزءاً من إيرادات النفط، قد توجه نحو قطاعات متعددة من المجتمع وقد عملت مرتبات ومعاشات موظفي الدولة كأداة لتوزيع الثروة على عوائل تتكون تقديرياً من خمسة أفراد في المتوسط. لقد أدى ذلك إلى رفع عدد المستفيدين الإجمالي المباشرين وغير المباشرين من هذه الرواتب لعشرين مليوناً من السكان، في الأقل، ومع ذلك فإذا أخذنا بنظر الإعتبار المحسوبية والزبائنية في التعامل مع هذه الحالات فإن هناك بعض العائلات تستلم عدة رواتب بينما لا يحصل البعض الآخر على أي شيء وفقاً إلى ما أشار إليه مستشار الحكومة.

القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي

هناك اتفاق واسع على أنه يجب على الحكومة أن تتخذ المزيد من التدابير لدعم القطاع الخاص، وخاصة الأعمال المتوسطة والصغيرة الحجم كوسيلة لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع الاقتصاد غير النفطي. يشكل نشاط القطاع الخاص ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعراق وتوسعى الحكومة بدورها إلى زيادة هذه النسبة إلى ٥٤٪ وذلك وفقا لما ذكره المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء. يمثل اعتماد العراق على النفط والأنشطة المتصلة به وبتمويل عقود التحدي الرئيسي له ولأجل المقارنة فقط فإن (٤٪) من القوى العاملة تعمل في قطاع النفط والذي يوفر ما يقدر بنحو (٥٠٪) من النشاط الاقتصادي مقارنة بـ (١٦٪) فقط يعملون في القطاع الصناعي والذي يوفر فقط (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هناك (٢٠٪) يعملون في الزراعة من أجل توفير أقل من (٨٪) من الناتج الإجمالي.

أما التحدي الخطير الآخر فهو هيمنة الاقتصاد غير الرسمي والذي لا يخضع لسيطرة وقوانين الدولة. يقدر السيد مظهر محمد صالح أن ما يقرب من (٧٥٪) من النشاط الاقتصادي الخاص والذي يمكن وصفه بالسوق الرمادية، حيث تسود الممارسات غير المقننة. كما أن هناك ما يقدر بنحو (٦٢٪) من الشركات الخاصة هي غير مسجلة رسمياً وذلك تهرباً من الضرائب. هذا يعني وجود قطاع اقتصادي كبير غير خاضع للتنظيم أو للضرائب وهو كذلك يفتقد إلى الحد الأدنى من الضمانات للعاملين فيه، فهو بذلك غير مستقر ويكون عرضة للأنشطة غير القانونية بل وحتى الإجرامية. إن إضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع أمر ضروري وذلك لخلق بيئة صحية للنشاط الاقتصادي الخاص.

يتطلب التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي إصلاح النظام المالي أولاً والذي يعتمد أساساً على التعامل بالنقد الورقي كما أن معظم الأفراد لا يملكون حسابات مصرفية ويتم تحويل الأموال بين المدن من خلال حركة الأوراق النقدية أو بواسطة شركات تحويل الأموال. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن ما يقرب من (٧٠٪) من الأوراق النقدية يتم إكتنازها في المنازل بدلاً من أن تجد طريقها إلى النظام المصرفي.

إن مصارف الدولة هي التي تهيمن على النظام المصرفي في العراق وهي لم تترك للمصارف الخاصة سوى هامشاً ضيقاً جداً للمنافسة والجدير بالذكر هنا أن عدم وجود منافسة بين المصارف هو أحد الأسباب التي أدت إلى بطأ تطور النظام المصرفي مما يعيق تحوله إلى مؤسسة موثوقة بها في المعاملات المالية وإيداع المدخرات. ولهذا السبب فقد طالب صندوق النقد الدولي الحكومة بإصلاح النظام المصرفي وتشجيع الاستثمار الخاص فيه. لقد دشنت الحكومة في الآونة الأخيرة نظام المدفوعات الإلكترونية لرواتب موظفي الدولة وهذه الخطوة من الممكن أن تفتح الباب نحو تحديث النظام المصرفي في العراق ومن أجل نجاح ذلك يجب أن تتبعه تدابير إضافية لتشجيع المصارف الخاصة وتشجيع السكان على وضع أموالهم في المصارف بدل إكتنازها في المنازل وكذلك إخضاع معاملات القطاع غير الرسمي في الاقتصاد لتدابير ومعايير قانونية.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن الحكومة العراقية بحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم والتشجيع للشركات المتوسطة والصغيرة الحجم وذلك من خلال تقديم القروض والحوافز الأخرى لها. في الحقيقة فإن الحكومة قد تبنت بالفعل بعض هذه التدابير ولكن لا توجد هناك ضمانات بأن هذه القروض سوف لن يتم استهلاكها بسبب السلوك الزبائني والفاقد أو إن تدار بموجب نظام كفؤ وفعال للرصد وقياس الأداء. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف سيادة القانون وضعف الأطر القانونية والتنظيمية غير الودية وكذلك انعدام الأمن وتهاك البنية التحتية وهشاشتها سوف يستمر في تثبيط الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية وذلك بدلاً من دعم توفير الخدمات والاستيراد.

وفي هذا الصدد فإن جزءاً كبيراً من العملة الأجنبية العراقية يغادر إلى الخارج لتمويل الواردات من كل شيء تقريباً وذلك بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي العراقي وعدم قدرته على المنافسة في السوق. كما أن القطاع الزراعي يواجه المزيد من المعضلات بسبب إزدیاد نقص المياه نتيجة لمشاريع المياه في تركيا وكذلك إجراء إيران في تقليل تدفق المياه إلى العراق. إن لم تحل هذه المعضلة فمن المتوقع حدوث المزيد من الانخفاض في الإنتاج الزراعي وتدفق موجات هجرة جديدة من الريف إلى المدن المزدهمة والمستنزفة أصلاً. من الواضح أن هذه الظاهرة ستكون مزعزة للاستقرار وكما يتضح ذلك من النزاعات والمشاكل الأمنية المتكررة التي تحدث في مدينة البصرة الجنوبية نتيجة للهجرة القبلية.

الفساد والزبائنية

يمثل الفساد والبيروقراطية المتصلبة عقبات كأداء في وجه الإصلاح الاقتصادي وفي وجه نمو القطاع الخاص. لقد شهد العقد الأخير نشوء نظام المحسوبية وترسيخ المصالح والذي غالباً ما يكون على شكل شبكات زبائنية وشبكات من أتباع الرأسماليين تجمع بين القوى السياسية والبيروقراطيين وأصحاب المشاريع الخاصة. هنالك عاملان قد سهلا نشوء هذه الشبكات، أولهما هو النشاط الأكبر والذي يدور حول عقود الدولة وهو الأكثر ربحية وكذلك نشاط تراخيص الاستيراد التي تمنحها الدولة إضافة لمزاد العملات في البنك المركزي العراقي. فمن النادر ما نجد أن المشاريع الكبيرة لا تتأثر، بطريقة أو بأخرى، بقرارات بيروقراطية الدولة. أما العامل الثاني وهو نظام المحاصصة والذي ينزع إلى توزيع الوزارات والمؤسسات العامة بين الأحزاب السياسية مما أدى إلى تسهيل نشوء إقطاعيات داخل هيكل الدولة. لقد استخدمت الأحزاب السياسية، بما فيها تلك التي لديها أجنحة مسلحة، هذه المواقع كأدوات لرعاية مصالحها ودعمها مالياً. لقد شكل كل حزب سياسي من الأحزاب الرئيسية ما يطلق عليها "لجنة إقتصادية" وهي تكون مسؤولة عن إعداد الترتيبات اللازمة لعقود الدولة في وزاراتها ومن ثم إرساءها إلى الشركات الحليفة لها، وهناك (٣٨٪) من الشركات المسجلة إما أنها تعتمد على عقود الدولة أو تعمل كتوابع اقتصادية للأحزاب السياسية.

إن مطار النجف، على سبيل المثال، وهو مؤسسة عامة، تشرف عليه لجنة تتألف من الأحزاب الرئيسية الممثلة في مجلس المحافظة، وهذه اللجنة متهمة بالعمل على إقتسام إيرادات المطار بين تلك الأحزاب. ومن الممارسات المنتشرة التي تقوم بها الأحزاب المسيطرة أيضاً هي إجبار رجال الأعمال في القطاع الخاص على المشاركة مع، أو تحويل أعمال معينة إلى أحد الأطراف المسيطرة على قطاع إقتصادي معين وذلك بإستخدام قوات الأمن أو ميليشياتها لفرض ذلك. إن هذه الممارسات تبين بشكل واضح الصعوبات التي تعترض سبيل تطوير قطاع خاص لا يخضع لتأثير الأحزاب السياسية. لقد وعد رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي بمحاربة الفساد بجدة أكثر وذلك من أجل مواجهة هذا التحدي والاستجابة للمطالب الشعبية المتصاعدة ولكنه لم يتمكن بعد من تحقيق نتائج هامة بهذا الصدد وذلك لحساسية إستهداف كبار السياسيين والخوف من اتهامه بأنه يستخدم إجراءات مكافحة الفساد لأهدافه السياسية الشخصية. تحول الفساد في العراق وبشكل متزايد إلى مركب معقد التنظيم وذلك من خلال توزيعه عبر شبكات معقدة داخل جهاز الدولة البيروقراطي وخارجه. لقد حدّد ذلك من قدرة رئيس الوزراء على تحقيق أي تغيير جوهري على المدى القصير وعلاوة على ذلك، فإن رئيس الوزراء في حاجة للتحالف مع بعض القوى السياسية التي قد تستهدفها تدابير أو إجراءات حقيقية لمكافحة الفساد، مما يجعله يميل إلى ان يتخذ مسارا أكثر أمناً له وذلك بإستهداف المسؤولين الأقل مرتبة أو إختيار القضايا التي لم تتورط بها أحزاب كبيرة. من المفهوم تأكيد العبادي على سيادة القانون كنهج عادل لمكافحة الفساد بطريقة محايدة وغير ميسية ولكن إقامة حكم القانون ليس أمراً يسيراً تطبيقه بالنظر إلى أن القضاء العراقي قد ثبت على أنه هو أيضاً مُعرّض للفساد ويخضع للتهديدات والابتزاز غالباً من قبل الأحزاب السياسية أو الجماعات شبه العسكرية.

في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة كالانجار بالبشر وتهريب المخدرات فقد أخبر أحد المسؤولين المطلعين كاتب هذه السطور بأن معظم الأنشطة الغير قانونية تحظى في الواقع بحماية الجماعات شبه العسكرية المؤثرة والتي تحصل على حصة من فوائد تلك الأنشطة. وقد ذكر مسؤول أمني آخر، اشترط عدم ذكر هويته، انتشار الرشوة المنظمة في نقاط مراقبة الحدود ونقاط التفتيش الداخلية الرئيسية. وشرح كيف تطورت إحدى الشبكات من خلال فرض الضرائب غير الرسمية (الخواوات) على الواردات حيث يحدث ذلك غالباً من خلال التعاون بين قوات الأمن الرسمية والمجموعات الخاصة حيث يدفع بعض المسؤولين مبالغ كبيرة للسيطرة على نقاط التفتيش. وقد أغلقت إحدى نقاط التفتيش هذه على الطريق بين ديالى وبغداد مؤخراً بعد شكوى من مسؤولين محليين مفادها أن الميليشيات تسيطر عليها - بالتعاون مع أفراد الأمن الفاسدين - وكانت تستخدم هذه النقطة لابتزاز سائقي الشاحنات أثناء عبورها وترغمها بشكل غير قانوني على الدفع إلى الميليشيات.

إن تفشي ظاهرة الرشوة والضرائب اللاقانونية تحد من قدرة الحكومة على زيادة دخلها غير النفطي وكذلك تحد من تنوع مواردها وهذا هو السبب في أن الحكومة تحاول تحسين إدارتها لضبط الحدود وإذا ما تم ذلك بشكل صحيح يمكن أن توفر مصدراً كبيراً للدخل من خلال الرسوم المفروضة على الواردات. بالإضافة إلى ذلك فقد حاولت الحكومة وبمناجح نسبي تطوير نظامها الضريبي مع التركيز على القطاعات التي يسهل مراقبتها مثل شركات الهواتف المحمولة.

المؤشرات الاجتماعية السكانية

إن التحدي الأكثر إلحاحاً في العراق هو الفجوة بين النمو السكاني، والذي يستتبع زيادة كبيرة في الطلب على الوظائف والخدمات، وبين الموارد المتاحة لتلبية تلك المطالب. على الرغم من أنه لم يجرِ تعداد سكاني شامل في العراق منذ عام ١٩٨٧ فإن معظم التقديرات تشير إلى أن عدد السكان اليوم يقدر بـ(٣٧) مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع إلى (٥٣) مليوناً بحلول عام ٢٠٣٠ بمتوسط نمو سنوي يبلغ (٢,٧٥٪).

لاتزال معدلات الخصوبة في العراق من بين أعلى المعدلات في العالم (٤,٢٧٪) بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وأن (٤٣٪) تقريباً من السكان تقل أعمارهم عن أربعة عشر عاماً وأن (٢٠٪) بين سن الرابعة عشر والرابعة والعشرين وأن (٣٣,٧٪) هم بين سن الرابعة والعشرين والرابعة والخمسين أما معدل البطالة المقدر بين الشباب فهو (٣٠٪) ومن المرجح أن تزداد هذه النسبة في السنوات القادمة.

وفقاً للباحث العراقي عدنان ياسين فإن نسبة الأشخاص بين سن الخامسة عشرة والرابعة والستين من العمر قد بلغت (٦٠٪) من السكان وأن البلاد قد دخلت في فترة حرجة من نشوئها السكاني تسمى بـ "النافذة السكانية" وهذه الفترة من المتوقع أن تستمر من (١٠) إلى (١٥) سنة قادمة وإن النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل على وشك الوصول إلى ذروتها.

إذا ما تمت تعبئة هذه الفئة بشكل صحيح فيمكن لها أن توفر الطاقات اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية ولأجل تحقيق هذا الهدف يتعين على الحكومة العراقية أن تضع استراتيجية شاملة لمعالجة نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهها مواطنوها. يمكن تحقيق ذلك الهدف عن طريق دمج جهود القطاعين العام والخاص من أجل الابتكار والتنوع في الاقتصاد واستخدام المواهب الشابة لخلق فرص عمل جديدة. وفي هذا الصدد، تشير منظمة العمل الدولية إلى أهمية الاستثمار في التدريب المهني وزيادة الأعمال وكذلك الوصول إلى رأس المال والأسواق المحلية والأعمال الناشئة. في حالة عدم فهم وإستيعاب هذه الاستراتيجية وفشلت الدولة في توظيف الموارد البشرية المتاحة فإن معدل البطالة ونقص العمالة قد يرتفع إلى مستويات تهدد الاستقرار السياسي نفسه.

حدد البنك الدولي خط الفقر الوطني بـ(٢٢,٥٪) وذلك في عام ٢٠١٤ وبدأ بالارتفاع نتيجة للصراع وانخفاض أسعار النفط والنزوح والجفاف في جنوب العراق والنمو السكاني السريع. في دراسة أجراها برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٦، تم تحديد (٢,١٪) من السكان على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و(٢٢,٥٪) يعيشون تحت خط الفقر، وسجل أعلى معدل في المدن الجنوبية (٣١,١٥٪) والمناطق التي كانت تسيطر عليها داعش (٤١,٢٪). دفع ارتفاع معدل الفقر الحكومية العراقية إلى إعلان استراتيجية جديدة لتخفيض معدل الفقر ليتم تنفيذها بين أعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٢. لقد تم صياغة الاستراتيجية بعبارات عامة للغاية مع التركيز على تقديم الإعانات الاجتماعية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر وكذلك تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأكثر احتياجاً، لا سيما المناطق التي تضررت من جراء الحرب.

تعكس الإحصاءات أعلاه عدم التماثل المتزايد بين المحافظات مما يؤدي إلى زيادة حركة الانتقال بين المناطق والمدن. إن هذه الحركة غير المنظمة ستؤدي إلى اشتداد عدم الاستقرار، ولاسيما نتيجة توسع المناطق الهامشية على أطراف المدن، مما يضيف المزيد من الضغط على البنية التحتية المستنفدة. لقد شهدت المدن الجاذبة اقتصادياً بالفعل مثل بغداد والبصرة زيادة في الهجرة وتوسع مدن الصفيح على هوامشها. إن نقص الموارد للتعامل مع هذا الحراك سيؤدي إلى توسع الهوامش صعبة المراس وكذلك انتشار الجماعات الإجرامية والقوات شبه العسكرية والتي إما أن تتحول إلى جماعات متشددة أو تهديد للاستقرار والتنمية الاقتصادية.

أعاد التفكير بدور الدولة

في منتصف القرن العشرين كانت العقيدة السائدة في العراق، مثله مثل العديد من دول العالم الثالث، تنظر إلى الدولة باعتبارها قائد التنمية والتحديث، وقد شددت الحكومات الاشتراكية المخططة مركزياً، مثل نظام البعث، من سيطرتها على العملية الاقتصادية ساعداً في ذلك نمو إيرادات النفط في السبعينيات.

بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ والذي أطاح بصادم حسين، لم يجر نقاش جاد حول دور الدولة في العملية الاقتصادية. فبدلاً من ذلك فقد بالغت سلطة التحالف في تقدير أهمية تقاسم السلطة الطائفية والعرقية وغيرها من عناصر سياسة المكونات والهويات. لقد أدى ذلك إلى مبالغة في التركيز على وجود مسؤولين يمثلون مجموعات عرقية ودينية مختلفة بدلاً من إعطاء الأولوية للجدارة لتسبم المناصب. وبالنتيجة أصبحت مؤسسات الدولة مكتظة بغير الكفوئين والذين يعملون بدورهم كممثلين لمكوناتهم بدلاً من موظفين ذوي خبرة يمتلكون فهم واضح للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك فلقد فهمت الأحزاب العراقية والتي تشكلت في الغالب على أسس الهوية العرقية أو الدينية بأن المؤسسات العامة تلك هي أماكن لتوسيع شبكاتها وانتزاع الربح أكثر من كونها أدوات للحكم.

وبغض النظر عن العبارات المبهمة المكررة عن السوق الحرة وعن نهاية التخطيط المركزي لم يُبذل سوى جهد ضئيل لفهم كيف وماذا كان ينبغي عمله في سبيل تحرير السوق. لقد بدا جلياً وبسرعة بأن الدولة ستبرز ثانية على أنها هي اللاعب الأقوى في اقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على ريع النفط. إن الجمع بين اقتصاد قائم على الربح وعلى المشاركة في السلطة حال دون ظهور سلطة مركزية جديدة ولكنه قد أنتج في نفس الوقت ما اعتبره البعض نظام حكم استلابي (Kleptocracy) حيث تم من خلاله تبيد موارد هائلة لأجل تمويل شبكات مصالح الجماعات المهيمنة. لقد استتبع ذلك نشوء قطاع خاص يعتمد على اغتصاب الموارد من الدولة عبر الشبكات الزبائنية والتي تم تشكيلها بالشراكة مع اللاعبين السياسيين مما فاقم الاختلال الوظيفي للدولة.

في ظل غياب نظام اقتصادي واضح المعالم وفي ظل غياب أهداف تنموية واضحة ومحددة فقد عمل الاقتصاد العراقي على استفادة أولئك الذين فتحت أبواب رعاية الدولة لهم ولكنهم فشلوا في تحقيق نماء تستفيد منه الغالبية من المواطنين. كانت السياسة الأساسية التي اعتمدت للتخفيف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية لسوء الإدارة هي فتح أبواب القطاع العام بأجهزته المدنية والعسكرية لإستيعاب الموظفين الجدد. وقد برهنت تلك السياسة على عدم ديمومتها خاصة بعد هبوط أسعار النفط وتخفيض موازنة الحكومة. إن تحديات الصراع وما بعد الصراع والنمو السكاني المتواصل جعل من الأمور تبدو أسوأ وهذا يعني بأن العراق قد انتقل إلى حالة تتميز بندرة في الموارد مقابل طلب متعاظم.

العراق إذن هو بحاجة ماسة إلى إعادة تشكيل ستراتيجه الاقتصادية بطريقة تربط الاستجابة للتحديات المالية بسياسات معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ففي الوقت الذي لا مفر فيه من الإصلاحات الرامية إلى خفض الإنفاق العام وتقليل عجز الموازنة إلا أن هذه الإصلاحات يجب أن تكون متوازنة ومتناغمة في إطار ستراتيجية إنمائية ملموسة. لا شك أن العراق عليه أن يتجنب العودة إلى القيادة الاستبدادية للاقتصاد، لكن ليس البديل هو تفكيك أجهزة الدولة، بل جعل تلك الأجهزة أكثر فاعلية. إن الإصلاحات يجب أن تستهدف نظام المحسوبية المتفشي عن طريق الأحزاب السياسية والتي كرس الأساليب اللصوصية (Kleptocratic) في إدارة الموارد. إن تقليل سيطرة القطاع العام على الاقتصاد أمر ضروري لإدارة الموارد بشكل أفضل لكن ينبغي أن يتم ذلك بشكل تدريجي يرافقه خلق بدائل عملية. حالياً فإن الخطاب الحكومي الذي لا يخلو من بلاغة عن جهود دعم الاستثمار وتشجيع القدرة التنافسية بعيد عن الواقع، فالحكومة تعمل بموجب ثقافة الاعتماد على الربح. يتطلب الابتعاد عن هذه الثقافة تطوير فهم جديد لدور الدولة، فهم تكون أولوياته هو التخطيط التنموي والتنفيذ بالإشتراك مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية.

* الترجمة العربية لتقرير موسع (يتناول التحديات الاجتماعية- الاقتصادية وقضايا إدارة الدولة)، أنجزه الباحث العراقي الدكتور حارث حسن، وهو زميل أقدم في مركز كارنيغي الشرق الأوسط و زميل أقدم في جامعة أوروبا في بودابست، ونشر باللغة الانكليزية نهاية شهر نيسان أبريل الماضي، وكتب بشكل مكثف في الصحف والدوريات العربية والإنكليزية ويعكف حالياً على تأليف كتاب عن السلطة الدينية في دولة ما بعد صدام في العراق.

العراق وإيران واستراتيجية الولايات المتحدة: تقرير عن رحلة إلى العراق

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٨/١٣

"في ٢٥ تموز/يوليو، خاطب كل من مايكل نايتس وجنيف عبده ونسيبة يونس منتدى سياسي في معهد واشنطن. وعبده هي باحثة مقيمة في "المؤسسة العربية". ويونس هي زميلة مشاركة في "جاتام هاوس" ومستشارة كبيرة سابقة لـ "المعهد الأوروبي للسلام". ونايتس هو زميل أقدم في معهد واشنطن، وقد عمل في جميع محافظات العراق وأمضى بعض الوقت ملحقاً بقوات الأمن في البلاد. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم".

جنيف عبده:

يقوم القادة الإيرانيون بمبادرات للتقرب من المجتمع السنّي في العراق في ظلّ الوضع غير المستقر الذي تمرّ به بلادهم، إذ (أثناء كتابة هذه السطور) تم فرض عقوبات أمريكية إضافية على إيران، بينما يسرع الأوروبيون في الاتجاه المعاكس. وتتكاثر الاضطرابات المدنية داخل إيران، الأمر الذي يترك العراق نافذة الأمل الأكبر بالنسبة لطهران للتعامل مع العقوبات.

وفضلاً عن التدخل في العملية الانتخابية والاقتصاد في العراق، تعتمد إيران أيضاً إلى زيادة انخراطها في «حكومة إقليم كردستان»، مستخدمةً إياها كأداة سياسية. فقد تتيح «حكومة إقليم كردستان» لطهران فرصة التحكم بتشكيل الحكومة في بغداد، فتضمن بذلك تأييد رئيس الوزراء والوزارات المختلفة للمصالح الإيرانية.

ويعتبر معظم العراقيين، حتى المسؤولين السياسيين، أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو غير شرعية. فقد ازدادت شعبية رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر لأن العراقيين كانوا يثقون به لمعالجة المشاكل وتقديم الخدمات، إلا أنهم أصبحوا حالياً مُحبطين كونه لم يف بتلك الوعود. ويمكن أن تساهم الولايات المتحدة في سد هذه الفجوة في التوقعات، بتجاوزها العلاقات العسكرية والسياسية التقليدية من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية في البلاد، والتي يمكن أن تقوّي بدورها الحكومة المركزية.

ولكن هذا لا يعني أنه يجب على واشنطن إهمال القضايا العسكرية والسياسية. فالمسؤولون العراقيون يشعرون بالقلق من سحب الولايات المتحدة دعمها للمعركة القائمة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، وبالتالي يتعيّن على المسؤولين الأمريكيين طمأننتهم بأن هذه المعركة ما زالت تشكل أولوية. ينبغي على واشنطن أيضاً تعديل عقوباتها على إيران للحد من آثارها السلبية على العراق. وحتى مع توسيع الإيرانيين نفوذهم في بغداد، فمن المرجح أن تمنعهم العقوبات من تقديم نفس مستوى الخدمات للعراقيين التي كانوا يوفرونها في الماضي. باختصار، بينما يعتقد معظم المراقبين أن العراق يسير نحو طريق التقدم، يُظهر نطاق النفوذ الإيراني وغياب الشرعية الحكومية بأنه لا يزال هناك شوطاً طويلاً ينبغي عليه قطعه.

نسيبة يونس:

على الرغم من الغضب والعنف اللذين شهدتهما التظاهرات الأخيرة، لا يقلق المسؤولون العراقيون رفيعو المستوى والنخب الأخرى من الوضع، وهو أمر مدهل. ولا يبدو أنهم يشعرون بالحاجة إلى إعادة الثقة إلى النظام السياسي، ربما لأن معظمهم منفصلون تماماً عن مظالم الشعب. فالسياسيون داخل شبكات المحسوبية البيروقراطية الضخمة في العراق، لا يعتقدون أنهم فاسدين، بل يعتبرون الفساد جزءاً من الحوكمة الرشيدة - كونهم أسخياء ويأخذون من موارد الدولة لإعالة شبكاتهم الخاصة. ويخلق ذلك طبقتين من الشعب: (١) النخبة السياسية وكل من هو متصل بها، و(٢) كل الآخرين، مما يعني أن قطاعات كبيرة من الشعب لا يمكنها الوصول إلى الموارد الحكومية.

أما فيما يتعلق بـ «حكومة إقليم كردستان»، فإن انخراط إيران في إربيل هو الآن أعمق من ضلوع بغداد. ففي ظل الضعف الذي يساور الكرد، قدمت طهران حججاً قوية للكرد للتحالف معها، معلنةً للمسؤولين الكرد بأنه باستطاعتهم تحقيق هدفهم المتمثل بانتزاع قدر أكبر من الحكم الذاتي والتمويل من الحكومة المركزية إذا قاموا ببناء علاقات مع سياسيين وأحزاب شيعية مرتبطة بإيران في بغداد، بما فيها "منظمة بدر" ونوري المالكي و"تحالف

الفتح". ووفقاً لهذه الحجة، يمكن لإيران أن تضمن للكرد الكثير من الأمور التي فشلوا في تحقيقها من خلال تحالفهم مع الولايات المتحدة. وحتى الآن، يبدو أن الحزبين الكرديين الرئيسيين - «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» - مقتنعان بهذا الطرح.

وفي المرحلة القادمة، يتعين على الولايات المتحدة البدء بالتواصل مع العراقيين من مختلف الأطياف السياسية حول المسائل ذات الأولوية القصوى وأن تُعَرِّض المساعدة في توفير الخدمات الأساسية. فهوس واشنطن الظاهر برئيس الوزراء حيدر العبادي ليس في محله ولا ينم عن حكمة لأنه من غير المرجح أن يحافظ هذا الأخير سيطرته على زمام السلطة لفترة أطول.

مايكل نايتس:

على الرغم من فوز تحالف العبادي باثنين وأربعين مقعداً في الانتخابات الأخيرة، إلا أن العبادي بحد ذاته لا يسيطر سوى على ستة مقاعد. وفي المقابل، يسيطر الزعيم الكردي مسعود بارزاني على ما يقل عن ستة وعشرين مقعداً، بينما يشكل الفصيلان الشيعيان "تيار الحكمة الوطني" وتحالف "سائرون" حالياً نواة الحكومة (المقبلة). ومع ذلك، يُنظر إلى هذه النتائج وتأثيرها على توازن القوى في بغداد بشكل مختلف داخل العراق وخارجه. ومن اللافت للانتباه أن العراقيين كانوا أقل تركيزاً على إيران خلال هذه الدورة الانتخابية. فهم يعلمون أن بلادهم ليست على ما يرام، وبالتالي يعتبرون أن اختيار السياسيين القادرين على معالجة الوضع يبدو أكثر أهمية بالنسبة لهم من اتباع خطوط حزبية طائفية. فعلى سبيل المثال، ركزت ثلاث نقاط مركزية في برنامج "سائرون" على إعادة بناء العلاقات مع الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبالرغم من ذلك، فإن إعادة فرض عقوبات أمريكية ثقيلة على إيران (أثناء كتابة هذه السطور) ستصبح بلا شك مسألة ساخنة بالنسبة للعراقيين. فبعضهم يعتبر أنه يجب إعفاء بلادهم من هذه العقوبات لأن إيران توفر الكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى للعراق. غير أن آخرين يعتقدون أن الاقتصاد العراقي سيستفيد إذا ما أُنقذت العقوبات بعض الواردات الإيرانية خارج العراق.

وفي كافة الأحوال، ففي حين أن وضع العراق الراهن ليس خطيراً بنفس القدر الذي شهدته البلاد في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، إلا أنه تتم إضاعة الفرص لتحسين الأمن. وبينما تم تشتيت تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلا أنه من نواحٍ معينة أصبح التعامل مع هذا التنظيم أكثر صعوبة. وما زال العراقيون غير مستعدين لتولي المرحلة التالية من القتال بمفردهم نظراً لافتقارهم للقدرات الضرورية لمكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، تواجه البلاد اليوم مستويين مختلفين من التهديد. فخلال ساعات النهار، يتخذ تنظيم «الدولة الإسلامية» موقفاً دفاعياً، ولكنه يتمتع بحرية تنقل مطلقة في مناطق أساسية أثناء الليل.

وعلى نطاق أوسع، تُعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق غير متوازنة وتحتاج إلى إعادة تقييم. فبغداد تريد من واشنطن أن تبدي مرونة فيما يتعلق بمواضيع مثل مواجهة الميليشيات الشيعية، وتطبيق العقوبات ضد إيران، واختيار رئيس الوزراء المقبل، بينما يريد المسؤولون الأمريكيون معالجة مشاكل البلاد بسرعة أكبر بعد مضي عدة سنوات على انخراطهم العميق في العراق. ومن جانبها، تريد إيران إبقاء العراق ضعيفاً ومعتمداً (عليها). وللحد من تأثير طهران السلبي ومساعدة الحكومة العراقية على تعزيز قوتها وشفافيتها، لا بد لواشنطن من أن تتحلى بالصبر وتعمل عن كثب مع المسؤولين في بغداد. وبالمثل، يجب أن تكون العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران مصممة بما يراعي مصلحة العراق. يجب على واشنطن أيضاً توفير المزيد من المساعدة في ما يتعلق بالاستخبارات المالية وجهود مكافحة الفساد وبرامج التدريب والحماية المخصصة للقضاة، فضلاً عن الدعم في مجال الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب لمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية».

*أعدت هذا الملخص جواًن إيستس.

المصالح الوطنية والإقليمية

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/١٣

ترتبط مصالحنا بالتطورات والمصالح الإقليمية والدولية.. خصوصاً في ظروف المنطقة ومحاربة الارهاب، وخلافات الدول، وانقسام المجتمعات.. وسياسات الحصار والعقوبات والاجراءات الاحادية الظالمة. فالعراق ومصالحه جزء من الصراع الذي اندلع في المنطقة منذ تأسيس "اسرائيل"، وحركات الاستقلال والتحرر الوطني.. وجزء من منظومة المنطقة السكانية والعقيدية والتاريخية والجيوبوليتيكية والاجتماعية والاقتصادية وفي علاقتها بالعالم. ولاشك ان اية نهضة وتطور في المنطقة، او اي ضعف واضعاف لها او لطرف فيها سيلقي بضلاله الايجابية والسلبية على العراق. وعلينا مواجهة التدافعات والتداعيات نحو نهايات تحقق مصالح الشعوب والدول، لا ان نسمح لها لتكون ادوات لمزيد من الانقسامات والتدخل والتضعيف.. فلا بد من التضامن والوقوف ضد الانقسامات والحصار والعقوبات. وان الحصار والعقوبات على العراق خير دليل على وقوف الآخرين معنا، وعلى الاضرار التي اصابت العراق، ودول المنطقة كافة، وكذلك الاوروبيين والأمريكان ايضا. وان الفوائد الانانية للبعض يجب ان لا تخفي هذه الحقيقة. فمصالحنا الوطنية -وبغض النظر عن اية خلافات جزئية- ترتبط اساسا بدول الجوار كإيران وتركيا والدول الخليجية والعربية، واي ضرر يصيبها سيصيبنا، واي ضرر علينا سيصيبهم. ويجب ان لا تأسرننا احداث وضغوطات اللحظة فتطوق وعينا ومواقفنا، بل ان ننفخ على تداعياتها ونتائجها الكاملة لنتخذ القرارات الصائبة. فلقد انهارت الكثير من التصورات والتوقعات التي بدت كاسحة، وتعززت مواقع ومباني وانظمة وقوى بغض النظر عن ايديولوجياتها الاسلامية او العلمانية، كانت تبدو مستهدفة يومها. كتبت في ٢٠١١/٩/١١ افتتاحية بعنوان "الشرق الاوسط بين الراديكالية والانفتاح، وتقدم الغرب او تراجعها" تكشف حجم التداعيات التي يمكن ان تحصل خلال فترات قصيرة نسبيا، وانقلاب المواقف، وأهمية اتخاذ المواقف الصحيحة، وهذا نصها:

("مر فصلان لبدء الانتفاضات.. وسقطت ثلاثة انظمة وما زالت اخرى تحت الضغط والحصار. بعضها يتداعى ويحاول تعزيز دفاعاته، واخرى تسعى للهجوم.. وانقلبت موازين القوى الداخلية والاقليمية والدولية.. البعض فرح من انقلاب تاريخي ينهي راديكالية الايديولوجيات ومنها الاسلامية.. ويشدد آخرون على ان الصحوة في عمقها ومستقبلها هي صحوة اسلامية.. فالاتجاهات لم تتبلور بعد.. وموازن القوى الجديدة لم تحسمها الشعوب.. او الحكومات والمنظومات الاقليمية والدولية. الاحداث تاريخية وشاملة ولاشك.. فهي ليست وليدة عوامل طارئة كانقلابات الجيوش والقصور والتدخلات الاجنبية من داخل الخارطة الواحدة، او البلد الواحد... فالنتائج جذرية وعمامة وقد تأخذ عدة سنوات وعقود. فمن كان يتصور ان خريف براغ (١٩٦٨) والتضامن في بولونيا (١٩٨٠) وبيروستريكا غورباتشوف (١٩٨٦) ستقود الى انهيار جدار برلين (١٩٨٩) كعنوان كبير لتفكك الكتلة الاشتراكية.. وهو التحول الاخطر خلال القرن العشرين قاطبة. واذا استثنينا البانيا الستالينية، وموقعها الاوروبي، فان ما تفكك هو الاتحاد السوفياتي وتشكيلاته الاوروبية والاسيوية والافريقية. فصمدت كوريا الشمالية وكوبا، بل تعملت الصين كظاهرة جديدة، بعد ان تخلصت من "الامبريالية الاشتراكية"، وصارت "شيوعيتها" شريكا لـ"الامبريالية الرأسمالية" حسب توصيفاتها آنذاك للسوفيت والأمريكيين على التوالي. كذلك عند سقوط سايجون.. فلم تسقط فيتنام ولاوس وكمبوديا وجنوب شرق اسيا فقط بل سقط نكسون في عقر داره ودخلت أمريكا في سبات لم يوقظها منه سوى ريغان وهجومه المضاد.. ومثل سقوط القدس وهزيمة حزيران (١٩٦٧) انهيار الناصرية (١٩٧٠) وانقلابات العراق وليبيا وسوريا.. وبدأ نظام جديد تمثل بصعود الكفاح المسلح الفلسطيني.. والحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٤).. وحرب اكتوبر وكامب ديفيد واوسلو.. وتقدم دور دول الخليج والحركات الاسلامية وايران وتركيا.. واندلاع حروب المنطقة الكبرى والتدخلات الاجنبية وتفاعلات ذلك حتى يومنا هذا.. فنحن امام هذا النمط من العواصف والاحداث والتي تتناول منظومات وشبكة علاقات ومفاهيم، والتي قد تأخذ وقتاً طويلاً قبل ان تعطي نتائجها. فهل ستنجح الشعوب في فرض انظمة جديدة توفر لها الحريات والحقوق كما تتمنى.. ام ستطغى الانقسامات والفوضى والحروب؟ وهل ستتفكك الانظمة والتشكيلات الراديكالية لاسيما الاسلامية.. ام ستتقوى ويزداد نفوذها كما حصل خلال العقود الاخيرة؟ وهل سيعود الغرب للعب دوراً اكبر كما يفعل الان.. ام سيجد نفسه غارقاً في اوضاع لم يحسن تقدير نتائجها؟ وان غدا لناظره لقريب).

العبادي اختار المعسكر الأمريكي فد.. «أطلق النار» على نفسه

صحيفة (الراي) الكويتية : ٢٠١٨/٨/١٣

الكاتب: ايليا ج. مغناير: لم يكن من الصعب تَوَقُّع قرار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بالالتزام بالقرار الأمريكي الأحادي الجانب بفرض عقوبات على إيران (انظر العدد السابق ٢٢ / ٧ / ٢٠١٨). ومع ذلك كان الأمر غير رسمي الى حين خروجه بتصريح واضح: «أقف مع أمريكا ضد إيران على الرغم من أن ذلك يؤلمني». وهذا يعني شيئاً واحداً فقط أن العبادي أصبح مدركاً أنه لن يحصل على ولاية ثانية كرئيس وزراء.

وقد وَقَّف حزب «الدعوة» نفسه (الذي ينتمي إليه العبادي) وكل الأحزاب، حتى غير المتعاطفة مع إيران، ضد قرار العبادي الذي أقفل الحدود أمام البضائع الإيرانية وكذلك أوقف التعامل بالدولار مع إيران. وهذه واحدة من عقوبات عدة فُرِضت لإجبار طهران على إعادة التفاوض مع أمريكا بشأن الملف النووي.

وهذا ما يتناسب مع رغبة العبادي السابقة بعدم دفع مستحقات الكهرباء (مليار دولار) التي تقدّمها إيران لمحافظة الجنوب. إلا أن عضو البرلمان الإيراني محمود صادقي طالب العراق بدفع ١,١ ترليون دولار مقابل تعويضات الحرب التي شنها صدام حسين على إيران سنة ١٩٨٠.

وأظهر العبادي في مراحل عدة من حكمه عدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة. وتقول مصادر قريبة منه انه «لا يريد حرباً اقتصادية على إيران ولكن العراق يحتاج الى أمريكا لجذب الأموال اللازمة من دول الجوار لإعادة الإعمار بعد الحرب على (داعش)».

ويلتقي العبادي في منزله ومكتبه في «المنطقة الخضراء» المحصنة وسط بغداد مع المسؤولين الأمريكيين بانتظام ليسمع منهم الدعم المطلق له وكذلك الدعم الذي يحضرونه من دول الجوار للعراق. وتودّ أمريكا ان يفوز العبادي بولاية ثانية ومعه السيد مقتدى الصدر لمواقفهما العلنية العدائية لإيران، على أمل أن يشكل هؤلاء كتلة الغالبية (١٦٥ مقعداً برلمانياً). لكن السيد مقتدى حدد ٤٠ شرطاً لدعمه رئيس حكومة جديدة، وهي شروط لا تنطبق على العبادي أبداً.

ويقول أصحاب القرار السياسي في العراق إن «العبادي تجاوز صلاحياته لأن قراره لا يعكس رغبة الشعب العراقي ولا يستطيع اتخاذ قرار من صلاحية البرلمان وحده. إلا أن العبادي أظهر سلوكاً استفزازياً لأنه يدرك أن أيامه في الحكومة أصبحت معدودة». وتعتبر هذه المصادر القيادية ان «العبادي لا يتمتع بدعم المرجعية ولن يستطيع تقديم خدمات يحتاجها الشعب. ولا يتمتع العبادي بدعم حزبه (الدعوة) ولا يريد محاسبة الوزراء الفاسدين. وأيضاً لا السنة ولا الكرد ولا الشيعة ولا المرجعية يريدون العبادي لولاية ثانية. إذاً نعتبر ان قرار العبادي هو قرار يريد منه توجيه رسالة للعالم بأنه يريد التناغم مع الغرب ولا يريد ان يخرج من الحكم مغضوباً عليه مثل نوري المالكي».

وهكذا يريد رئيس الوزراء الخروج بسجلٍ نظيفٍ أمام أمريكا ملوّه الإنجازات، وخصوصاً التي تتعلق بهزيمة «داعش». لكنه يخطئ لأن المرجعية في النجف هي التي أنقذت العراق بالدعوة إلى «الجهاد الكفائي» والتعبئة العامة لتنقذ بغداد وتُلهِم العراقيين لحمل السلاح فيستطيعون دحر «داعش».

إذاً الفضل لا يعود الى العبادي في إنقاذ العراق بل الى الشعب العراقي الذي حمل السلاح الذي قدّمته إيران في الأيام الأولى لاحتلال «داعش» الشمال والأنبار. وقدّمت إيران السلاح الى بغداد وأربيل بعدما تخاذلت أمريكا أيام أوباما عن مساعدة بلاد ما بين النهرين، أملاً منها برؤية العراق مقسماً الى ثلاثة بلدان: كردستان، سنستان وشيعستان.

وعلى الرغم من عدم وجود انسجام بين إيران والعبادي، لكن قرار رئيس الوزراء العراقي لم يتوقّعه أي شيعي في الشرق الأوسط. وعلى ما يبدو فإن العبادي أراد الخروج من الحكم «كبطل أمريكي» يتمتع بسمعة قوية (الشخص الذي اتخذ موقفاً ضد طهران).

ومما لا شك فيه ان هذه الخطوة الأحادية ستُخرجه من «المنطقة الخضراء» لكنها ستفتح له أبواب العودة الى «المملكة المتحدة» حيث يستطيع العيش بسلام بصفته حاملاً للجنسية البريطانية.

العبادي في أنقرة: لماذا لم تفتح إيران أبوابها؟

صحيفة (الأخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٨/١٣

بعدما أعلن عن زيارتين إلى كل من طهران وأنقرة، يزور حيدر العبادي الأخيرة دون الأولى، بعدما بدا أن إيران غير مُرحِّبة به. موقف فسره البعض على أنه ردّ على موقف العبادي إزاء العقوبات الأمريكية على الجمهورية الإسلامية. وأياً تكن خلفية ذلك، إلا أن حراك العبادي لا يمكن عزله عن السياق السياسي في بلاد الرافدين، والذي تشكل هوية رئيس الوزراء المقبل عنوانه الرئيس راهناً

حراك دبلوماسي غير مفهوم يقوده رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي. زيارة إلى العاصمة التركية أنقرة، وعزم على زيارة العاصمة الإيرانية طهران. الزيارة الأولى حُدِّد موعدها غداً الثلاثاء، أما الثانية فقد أُلغيت لـ«عدم تكامل استعدادات الزيارة، وزحمة جدولته»، وفق ما نقلته وكالة «فرانس برس» عن مسؤول عراقي رفض الكشف عن اسمه، مشيراً إلى أن «العبادي سيبحث قضايا اقتصادية مع الحليف الاقتصادي الذي يتعرّض لعقوبات أمريكية جديدة». الساعات الماضية حملت «سخونة» في التصريحات المتبادلة بين طهران وبغداد. الأخيرة أعلنت أن العبادي سيزور العاصمتين التركية والإيرانية، إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، نفى علمه بذلك، مؤكداً أن بلاده «ليست لديها معلومات عن زيارة مماثلة». نفى سرعان ما عادت بغداد على إثره لـ«توضيح» أن الزيارة المرتقبة ستقتصر فقط على أنقرة.

تحرك العبادي تجاه الجارين له دلالاته ومقدماته المرتبطة بالمشهد السياسي المعقد في بلاد الرافدين. وفق معلومات «الأخبار»، ثمة إجماع إقليمي - دولي على أن تشكيل الحكومة المقبلة، من تسمية رئيسها حتى توزيع حقائبها الوزارية، مسألة «تحتل التأجيل» فـ«لا واشنطن ولا طهران، ولا العواصم الدائرة في فلكيهما، حاضرة لإنجاز هذا الاستحقاق»، بتعبير مصدر دبلوماسي مطلع. يدرك المسؤولون الأتراك والإيرانيون أن الزيارة «شكلية» فالرجل على رأس حكومة تصريف أعمال، وعليه فإن أي نقاش أو توقيع اتفاق سيكون بمثابة «حبر على ورق».

قبل شهر تقريباً، ومع اندلاع الحراك المندد بسوء الواقع المعيشي والخدمي في المحافظات الجنوبية، أخبر عدد من قادة «حزب الدعوة الإسلامي» الفاعلين على خطّي النجف وطهران، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، أن إمكان نيّله ولاية ثانية بات ضعيفاً. قال له أحدهم إن الظرف السياسي «لا يدعو إلى بقائكم في مناصبكم لسنوات أربع أُخر». حينها، أدرك العبادي أن النعمة الشعبية تراجعت - بشكل أو بآخر - السخط المتراكم للمرجعية الدينية (آية الله علي السيستاني) على أداء حكومته والحكومات السابقة، وهو الذي يعرف جيداً أن طهران لا يمكن أن تسير بخيار لا ترضاه النجف. إدراك العبادي هذا لم يكن مفاجئاً بالنسبة إليه، إذ إنه يعلم أن لحظة سطوع نجمه في آب/ أغسطس ٢٠١٤ جاءت نتيجة رفض «المرجعية» التمديد لسلفه نوري المالكي.

وصف ممثل خامنئي في العراق تصريحات العبادي بـ«اللا مسؤولة»

منتصف تموز/ يوليو الماضي، طلب العبادي - وفقاً لمعلومات «الأخبار» - موعداً لزيارة العاصمة الإيرانية، لكن المعنيين في طهران رفضوا استقباله، لجملة من الأسباب:

- أولاً: توقيتها السيئ، والمتزامن مع اشتعال المحافظات الجنوبية بالتظاهرات الشعبية من جهة، والجدل حول الانتخابات التشريعية التي لم تكن نتائجها قد حُسمت بعد من جهة ثانية.

-ثانياً، الحرج الإيراني من زيارة قد تُفسر على أنها تنسيق لمنح العبادي ولاية ثانية، بأسلوب يتعارض مع «السياقات الكلاسيكية».

- ثالثاً، طبيعة منصب العبادي بوصفه رئيس حكومة تصريف أعمال، وما تستشعره طهران والحال هذه من أن مستقبل الضيف بات مجهولاً فعلاً.

تبريرات لم يستسغها العبادي، الذي ظلّ يحاول بثتى الطرق التمسك بـ«حبل النجاة»، وإثبات حضور أمام الشارع الهائج، وهو ما دفعه في وقت من الأوقات إلى تكليف وزيرى الكهرباء والتخطيط بالتوجه إلى السعودية لتوقيع مذكرة تعاون في مجال الطاقة، قبل أن يُعلن تأجيل الزيارة حتى إشعارٍ آخر. ومع دخول العقوبات الأمريكية على إيران حيّز التنفيذ، أدلى العبادي بتصريحه الشهير الأسبوع الماضي، والذي أعلن فيه الالتزام بتلك العقوبات. بدا ذلك رداً على «الجفاء» الإيراني، ومحاولة من قبل رئيس الوزراء لإعادة الاعتبار لنفسه، والتأكيد أنه ما زال مرشحاً من البوابة الغربية. «نتعاطف مع طهران، ولكن سنلتزم بالعقوبات، حفاظاً على المصلحة العليا للبلاد». موقف كان كفيلاً بتوتير العلاقة بين العبادي وطهران، رغم رفض الأخيرة الردّ بأي تصريحٍ من شأنه تعزيز الشرخ، إلا أن ما خرج به ممثل المرشد الإيراني في العراق، مجتبي الحسيني، أمس، يترجم حجم «الصدمة» من موقف العبادي، إذ وصف تصريحاته بـ«اللامسؤولية»، معتبراً أنها «لا تنسجم مع الوفاء للمواقف المشرفة للجمهورية الإسلامية التي قدمت للدفاع عن العراق، وتطهير أرضه من داعش». وقال في بيان له إن «العبادي يعبر عن انهزامه تجاه أمريكا».

حتى اللحظة، يبدو العبادي أكثر المتضررين. خسر الاحتضان الإيراني، وأظهر شرخاً في الرؤى بين الأجهزة الرسمية، التي سارعت إلى «توضيح» موقف رئيس الوزراء، فضلاً عن أن قوى «البيت الشيعي» المحسوبة على طهران أخرجته بدورها من خياراتها لمنصب يأمل الرجل الحفاظ عليه. أما أمريكياً، وإن راهن العبادي على أنه «الخيار الأنسب» لواشنطن، إلا أن الإدارة الأمريكية - في الوقت الحالي - «لا يعينها الشخص، بقدر ما يعينها تقاطع المصالح، والحفاظ على قواعد الاشتباك الحالي بين طهران وواشنطن في العراق بالدرجة الأولى، والعملية السياسية بالدرجة الثانية»، وفق مصادر دبلوماسية تؤكد أن الإدارة الأمريكية لن تدخل في لعبة التسمية، بل «ستقبل بخيار العراقيين، شرط الالتزام بقواعد الاشتباك تلك». وما بين واشنطن وطهران، وتصارع مشروعيهما في العراق، ثمة في النجف من يُعتبر قادراً على حسم الوجهة النهائية، ولذا يظهر الجميع داخل الإدارتين في انتظاره.

مقتل ٦ من «داعش» في نينوى

شنت القوات العراقية، أمس، عملية عسكرية عند الحدود الإدارية لمحافظة نينوى وصلاح الدين شمالي البلاد، أسفرت عن مقتل ستة من تنظيم «داعش»، بحسب «قيادة عمليات نينوى»، التي أشارت في بيان إلى أن «القوات شنت فجراً عملية عسكرية على حويجة قرية المرير، ضمن ناحية القيارة جنوبي الموصل (مركز محافظة نينوى)»، مضيفة أن «العملية أسفرت عن مقتل ستة من عناصر داعش، خلال العملية العسكرية، التي كانت بإسناد طيران الجيش العراقي». وأضاف البيان أن «القوة دمرت أيضاً أربع مضافات (مراكز تجمع) للإرهابيين، وأحرقت مساحات شاسعة فيها»، موضحاً أن «القوة استخدمت زوارق نهريّة لتنفيذ العملية في المنطقة المستهدفة، والتي هي عبارة عن جزر تتوسط نهر دجلة وتُقدر مساحتها بـ٧ كيلومترات مربعة، وهي امتداداً بين الحدود الإدارية لمحافظة نينوى وصلاح الدين».

التغني بحماقات دمرتنا

*سالم مشكور

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٨/١٢

يومان في شهر آب من كل عام يثيران شجوننا وينقلان وعينا الى مفصلين رئيسيين في مسيرة التدهور التي عاشها العراق منذ عقود.

الثاني من هذا الشهر حيث ذكرى جريمة غزو الكويت عام ١٩٩٠، والثامن منه ذكرى اعلان وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام.

تلك الحرب شنها النظام السابق وتصورها نزهة استعراضية لكنها دامت كل تلك السنوات وانتهت بمئات آلاف الضحايا الأبرياء ومثلهم من المعوقين وأضعافهم من الأراامل والايتم، فضلا عن دمار اجتماعي واقتصادي مقابل قوة عسكرية وترسانة ضخمة.

هنا اقتضت السيناريوهات المرسومة للمنطقة أن تتلاشى هذه القوة، فكان الفخ الكويتي وحماقة الاستجابة لإشارات السفارة الأمريكية أبريل غلاسبي التي فسرها . أو كانت بالفعل - ضوئاً أخضر أمريكياً للاندفاع صوب الكويت واحتلالها. أدت تلك الجريمة الى تحشيد دولي وحرب ضارية دمرت القوة العسكرية العراقية وأدخلت العراق في حصار دولي جائر لم يؤثر سوى على الشعب العراقي، فكانت تأثيراته النفسية والاجتماعية والقيمية أكثر قوة مما تركته الحرب مع إيران. الحرب على إيران شنتها صدام حسين في أيلول ١٩٨٠ - وباعتراف الامم المتحدة - وتأکید كل الشواهد الواقعية آنذاك، في وقت كانت ايران تعاني من انهيار جيشها بعد انهيار نظام الشاه، بدليل أن القوات العراقية التي توغلت لم تواجهها في البداية أي قوات، ما سمح لها باحتلال عشرات المدن والقرى الإيرانية وقتل وتشريد أهلها (غالبيتهم من عرب ايران الذين كان يدعي صدام الدفاع عنهم) خلال أسبوع واحد، لدرجة أثارت المخاوف لدى قادة القطعات العراقية من وجود كمين لها ليتبين في ما بعد أن لا قوات إيرانية ولا كمائن.

لا يمكن التصديق أن استخبارات النظام لم تكن على علم بحال الإيرانيين وضعفهم، فقد تصور صدام أن الحرب ستكون نزهة واستغلالا لحالة الانهيار العسكري لاحتلال مدن وفرض شروط مقابل الخروج منها قوة إقليمية تخلف نظام الشاه في المنطقة كما أوحى له وزراء غربيون أوصلوا له رسائل دفع باتجاه مهاجمة ايران.

لكن صدام لم يكن قرأ تاريخ الإيرانيين وكيف استمروا بحرب لثلاثين سنة مع الاتراك بسبب مقتل بغل إيراني تابع لشرطة الحدود على يد قوات تركية.

من الغريب حقاً أن نسمع الآن، وبعد كل الذي حل بنا بسبب تلك الحروب الحمقاء، من يفاخر بها ويتغنى بما حققته من انتصارات وهمية لم تكن في حقيقتها سوى تدمير مكامن القوة العراقية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وهذا ما يتضح من نظرة بسيطة مجردة من الأحقاد التي زرعا النظام السابق في النفوس ضد الآخرين، بل بين العراقيين أنفسهم.

لننصف أنفسنا على الأقل.

لطيف رشيد مرشحاً لرئاسة الجمهورية

*حسن السوداني

الصباح الجديد: ٢٠١٨/٨/١٤

بعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق ، اعتدنا نحن العراقيين على رئاسة الجمهورية بزعامة كردية تحمل روحا وطنية تقترب من معالم الروح العربية! . وتجسد ذلك بشخص الرئيس الراحل العظيم فخامة الرئيس جلال طالباني .. والدكتور لطيف رشيد الوزير السابق والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني هو الشقيق غير التوأم لروح طالباني وواكب نضاله عبر أكثر من نصف قرن ، فيما يعد الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الرئيس طالباني هو الاخ غير الشقيق للأحزاب الوطنية العراقية ، حيث ولد الاول في بيئة كردية نشأت بين قمم الجبال ووديان كردستان ليخوض كفاحه القومي والوطني ضد الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة في العراق ، والثانية احزاب اضطرتها ظروف الكفاح السري الى الهجرة من مخابئها في بغداد ومدن الجنوب للاستقرار في الجبال التي نشأ الاتحاد الوطني في قممها بزعامة مام جلال ..

لطيف رشيد شخصية كفوءة وهادئة قاد وزارة معنية بالمياه والري في بلد حيث لا ماء ولا عمليات ري في مابعد ٢٠٠٣ ، عمل بجهد كبير من أجل توفير المياه ورسم خارطة مائية وسياسية للبلاد ، وربما انتج مركزه الاستراتيجي المتخصص في مجال المياه والري دراسات وابحاثا وطنية مالم ينتجه مركز عربي او عراقي آخر . فمن هو الدكتور لطيف رشيد العراقي الكردي الذي ترشح ليتبوأ رئاسة الجمهورية في المرحلة المقبلة؟.

الدكتور رشيد يعد اقل الشخصيات الكردية مناقفة ومتابعة للخصومات الكردية – العربية في بغداد. لا يتدخل في مواطن الخلاف إلا من أجل الصالح العام المشترك ، فيما تجده من القيادات الاتحادية القلائل رابضا على سائر الوطنية خصوصا حين يتعلق الامر بمستقبل العراق. يقف بثبات وقوة الى جانب الشخصيات الوطنية العراقية ضد سياسات اقليمية حاولت ثني العراق عن مواقفه ازاء وحدة ترابه الوطني ومستقبل التعايش العربي – الكردي في العراق ولم يغلب انتماءه الكردي على انتمائه الوطني للعراق .

لم نره في مؤتمر او منصة عربية او غير عربية إلا مدافعا عن حقوق شعبه ، وربطها بالمصير الوطني العراقي الواحد . ان حق تقرير المصير في خطابات د. لطيف رشيد لا يعني فصل النضال الكردي عن النضال الوطني من أجل الديمقراطية في العراق ، بل تركز على حماية مكاسب التجربة الوطنية العراقية التي تشكلت في لحظة عراقية ودولية صعبة ، مع ضمان حق الكرد في بيئة سياسية وطنية لا تسقط الخاص في حضيض العام ولا تلغي خصوصية احد في لغته وطريقة عيشه واسلوبه في ادارة أمته واقليمه .

د.لطيف رشيد هو من الشخصيات السياسية التي تدافع عن حقوق شعبها في العيش والمشاركة بالسلطة والحكم، دون ان يتحول هذا الحق الاجتماعي المشروع الى اعلان صادم أو خيار هادم! . اورثت مدرسة جلال طالباني في الحياة العراقية نوعين من الرجال..

الاول يرى في الجبل خيارا استراتيجيا لاعادة انتاج الحياة الوطنية بما يحقق للكرد المستقبل الامن والعيش الكريم وعلاقات عربية ودولية واقليمية مستقرة ، لهذا نرى اليوم الاتحاد الوطني يسهم ويشارك في ادارة اقليم كردستان ، الى جانب استمراره في تأهيل كوادره واتباعه وجمهور مجتمعه الكردستاني بقوة عسكرية قادرة على حماية مكتسبات شعبه.. ان رائحة الجبل في ذاكرة البيشمركة اعذب من عطر مهرجان «كان» السينمائي وربما يتساوى في ذاكرة هذا المقاتل الشجاع أكان هذا العطر الذي يستنشقه من مزايا العطور الفرنسية أم من ميزة عطور الجنة في السماء! .

الثاني .. يرى الاتحاد الوطني في تطوير الحوار السياسي العربي الكردي على اسس المشترك الديني والانساني والقيمي والوطن الموحد ، هو القاعدة المحورية التي تحقق استقرار المجتمع العراقي بكافة مكوناته العرقية والدينية والمذهبية ، وهذا الحوار صرف طالباني ثلاثة ارباع عمره من اجل تدعيمه واشاعته في العراق.

امضى لطيف رشيد شطرا كبيرا من حياته ضمن قوى المعارضة العراقية الى جانب اخوانه في الحركة الاسلامية والوطنية العراقية ، وكان احد الشخصيات النشطة في المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي كان الجامع المشترك لجميع القوى العراقية المعارضة لنظام صدام حسين ، ويعد من اهم الشخصيات الوطنية التي حاورت ضمن فريق المعارضة العراقية شخصيات دولية، وسياسية فاعلة في المؤسسات الأمريكية المسؤولة عن الملف العراقي في الخارجية والبنتاغون..

هذا التاريخ السياسي هو الذي جذب لطيف رشيد الى منصة وزارة الري في العراق ، فلم يذهب اليها كما هرول الآخرون . وربما كانت «الري» اقرب الى سقي المحصول منها الى «الارواء» ، وربما كانت شخصية لطيف رشيد اقرب الى سقي المشروع الوطني في مواجهة الدكتاتورية عبر سنوات طويلة من النضال القومي والوطني بما توافر لديه من قدرات وكفاءات مكنته من الظهور بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ وزييرا في الحكومة وقياديا ناجحا ومستشارا له رأيه في قضايا الدولة والمصير والمجتمع.

كعراقي عربي أميل الى تولي د.لطيف رشيد رئاسة الجمهورية العراقية ايمانا بما زرعته المدرسة طالبانية ومبادئ الاتحاد الوطني الكردستاني من وسطية وتسامح واعتدال وحرص على المشروع الوطني ووحدة المجتمع والدولة.

في ٢٥,٩,٢٠١٧ تهدد العراق موج تقسيمي لم ير العراقيون شبيها له ، لا في ظل الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٧ ، ولا في ظل الاحتلال الأمريكي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وكاد العراق بسبب الإستفتاء الذي خطط له مسعود البرزاني ، أن يغرق في اتون حرب اهلية يطاح فيها برأس التجربة الوطنية العراقية الجديدة ، وتطيح أيضا برؤوس العرب والكرد معا على جانبي الحدود المشتركة!. ورغم المصداق الأمريكية والبريطانية والايرانية والتركية والسورية والعراقية ، لكن الخيرين من قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني وطلاب المدرسة «طالبانية» الوطنية هم الذين حرصوا على وحدة العراق ووقفوا بثبات ضد مشروع تقسيمه تحت ذريعة الاستفتاء!. فلولا موقف الاتحاد الوطني الكردستاني الحريص على وحدة البلاد ، لكان العراق يغط اليوم في سبات التجربة والتقسيم والحرب والاشتباك والضحايا!.

لهذا حين ادعو القوى الوطنية العراقية الى دعم اختيار الدكتور لطيف رشيد واستبعاد غيره من أنصار التقسيم وتمزيق البلاد وإنهاء هيمنة بعض القيادات الكردية على قرار اختيار رئيس الجمهورية ، فللاسباب الوطنية التي ذكرتها آنفا، ولان الاتحاد الوطني هو الضابط للايقاع الوطني في الوضع القومي!.

بوجود «الرئيس» لطيف رشيد في بغداد نشعر نحن العرب بأن وحدة البلاد مصانة، وان العراق سيحافظ على توازنه وشرقيته وعروبتة ويحمي اهله الكرد من غائلة المستثمرين بدمه وعرقه وتضحياته.

ان لطيف رشيد كرئيس للجمهورية ليس هو الضامن لوحدة البلاد والقيم على تنفيذ الدستور العراقي وحسب ، بل هو قيمة موضوعية قادرة من موقع النضال القومي والوطني على تنفيذ الدستور العراقي ، وهو القيمة النضالية الكردية التي حافظت على سويتها برغم ما اصاب الجسد الكردي من مثالب ولم يتغير أو يتبدل وبقي يضع ملاحظاته الوطنية امام الأطراف الاقليمية الأخرى دون ان يداخله احساس بالضعف ، وهذه مواقف يقابلها الطرف الآخر بالسماح لجيوش دول مجاورة بقصف القرى الكردية المحاذية أو بتجفيف منابع المياه الصادرة من رؤوس الأنهار.

ان لطيف رشيد هو وريث جلال طالباني في احساسه الوطني وشخصيته العراقية الوطنية الحقيقية، فلا تستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير. يا جماعة الخير

التاريخ وما حولنا، جزء من واقعنا وحاضرنا ومستقبلنا

*د. عادل عبدالمهدي

صحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/١٤

قبل عقود من السنين بدا وكأن بلدان المنطقة تنهض، وان العراق هو البلد الوحيد الذي يشهد ازمت متكررة. الحرب العراقية/الايروانية.. اجتياح الكويت.. الحصار والعقوبات.. الاجتياح الامريكى.. العراق تحت الاحتلال.. "القاعدة" و"داعش" والجماعات المسلحة.. وانقسامات اجتماعية عنيفة. وفجأة في العقد الثاني من القرن، حصلت تداعيات عنيفة هزت بلدان شمال افريقيا ومصر والسودان والخليج وسوريا ولبنان والاردن، ناهيك عن الأحداث الكبرى التي سبق وحصلت في تركيا وايران وباكستان وافغانستان وغيرها، ما يشير كله اننا امام إنهياف معادلات تاريخية وقيام معادلات جديدة.. وأزمة اختلال توازنات جيوبوليتيكية وتراجع مناطق وبلدان وتقدم اخرى.. فالقراءة انطلاقاً فقط من الاحداث والوقائع والازمات الداخلية وعدم وضعها في سياقاتها التاريخية والمناطقية سيقود لقراءات خاطئة ومواقف اما متطرفة ومتهورة لتتحرق المراحل، او متعجرفة وجامدة ترفض التغيير وتحافظ على حسابات وامتيازات الماضي. نرى ان القراءات تأتي متكاملة عندما نربط الحاضر بالماضي والمستقبل.. واطواع العراق وارتباطها باوضاع المنطقة والعالم.. اعيد نشر افتتاحية "الشرق الاوسط بين الراديكالية والانفتاح.. وتقدم الغرب او تراجع" بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣، والتي كتبت تعليقاً على الانتفاضات التي تفجرت في بلدان كانت تعتبر محصنة وهادئة يومها، وهذا نصها:

("استمثل طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمطلبية والاسلام، كمحركات اساسية للانتفاضات، استشرافاً واقعيّاً للمستقبل وقواه الحاملة للمشروع.. ونستذكر ثلاث ثورات بابعاد عالمية، احدثت نقلة نوعية غير مسبوقة، والتي اورثت - مباشرة وغير مباشرة- المحركات مفاهيمها ومنطلقاتها واساليبها.

• كان شعار الحرية والمساواة والاخاء، الذي رفعه نواب الجمعية الوطنية الفرنسية في حدائق التويلري بباريس، مدعومين بجماهير ثائرة من عمال المدن العاطلين ومهاجري الريف الجياع والمتكسدين في الاحياء المكتظة، هو شعار الثورة التي اسقطت الملكية واعلنت اول جمهورية تقوم على مبدأ المواطنة.. وفق عقد اجتماعي (روسو) ينظمه دستور وطني. فولدت الجمهورية الاولى من رحم تأييد حق تقرير المصير وثورة الاستقلال الامريكى عن بريطانيا، والتي دفعت لاحقا بجيوش نابليون نحو مصر وروسيا وغيرهما.. وهو تاريخ قد يستحضره ساركوزي اليوم في موقفه، لاسيما في تونس وليبيا وسوريا.

• وبعد هزائم روسيا امام المانيا، وبدخل الاخيرة لتشجيع الثوار ضد قيصرهم، اندلعت ثورة ١٩١٧ في شباط اولاً، ثم في اكتوبر بقيادة البلشفيك الذين طوروا نظريات وممارسات التحريض والتعبئة للحزب الشيوعية، ذات التنظيم الحديدي والبرامج النظرية الصارمة.. مما سمح للمثقفين الثوريين والجماهير الغاضبة الجائعة من القضاء على اخر قياصرة روسيا.. وتأسيس حركات مطلبية عالمية للعمال والفلاحين.. والتي استعارت اساليب تنظيمها واشكال برامجها وانماط تحريضاتها وتعبئتها وتحالفاتها، الحركات الثورية في العالم بما فيها القومية وحتى بعض الاسلامية.

• وبعد سقوط الخلافة جددت الثورة الايروانية مشروع الدولة الاسلامية بقيادة العلماء يدعمهم الملايين المنتظمين في دور العبادة والشعائر الدينية والمطالب الوطنية، لتقضي على اخر الشاهنشاهات، ولتؤسس للمرة الاولى جمهورية اسلامية تقوم على انتخاب الشعب المباشر قيادات الدولة عبر مجلس الخبراء والشورى ورئيس الجمهورية، بما يمنع التوريث ويضمن تداول السلطة وفق دستور تم استفتاء الشعب عليه.. وهي التجربة التي تقترب منها، او تبتعد عنها، المشاريع الاسلامية، الساعية لانظمة جديدة تجمع بجرعة عالية او منخفضة الاحكام والقواعد الاسلامية، ومفاهيم الجمهورية والديمقراطية والمطلبية.

فالشرق الاوسط لم يعد نفسه بعد شباط ٢٠١١. فالتغيير اصبح حقيقة.. والانظمة التي ستتأخر سيجرفها التاريخ.. وستدافع عناصر الديمقراطية والاسلام والمطالب.. وستعتمد النجاحات المحلية هنا وهناك او الانحراف والفسل، على حسن توازن العلاقة بين العناصر الثلاثة بابعادها الداخلية ومصادرها التاريخية والخارجية.. التي ستتتحرك لتشجع ما تتماهى معه، وتقف بوجه ما تخشاه. "

فهما كانت مآلات هذه التحولات النوعية والنجاحات والاحباطات الداخلية والخارجية، ومختلف المواقف المؤيدة والمعارضة، لكنها تحولات نوعية غيرت مجرى الحاضر والمستقبل، ومجرى الاحداث العالمية ومنها منطقتنا. والأمر نفسه بالنسبة للتغيرات الحاصلة في العراق والمنطقة، لذلك نجد كثيرين يخللون الاوضاع والتطورات خارج سياقاتها، تتجاهلهم تصورات سابقة، او غير موجودة على ارض الواقع، فيرتكبون اخطاء جسيمة في الفهم والسلوك.

علاقة أمريكا بالعراق تحتاج إلى تقويم

*مايكل نايتس

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٨/١٤

على الرغم من فوز تحالف العبادي بـ٤٢ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، إلا أن العبادي بحد ذاته لا يسيطر سوى على ستة مقاعد. وفي المقابل، يسيطر الزعيم الكردي مسعود بارزاني على ما يقل عن ٢٦ مقعداً، بينما يشكل الفصيلان الشيعيان «تيار الحكمة الوطني» وتحالف «سائرون» حالياً نواة الحكومة المقبلة. ومع ذلك، يُنظر إلى هذه النتائج وتأثيرها على توازن القوى في بغداد بشكل مختلف داخل العراق وخارجه.

ومن اللافت للانتباه أن العراقيين كانوا أقل تركيزاً على إيران خلال هذه الدورة الانتخابية. فهم يعلمون أن بلادهم ليست على ما يرام، وبالتالي يعتبرون أن اختيار السياسيين القادرين على معالجة الوضع يبدو أكثر أهمية بالنسبة لهم من اتباع خطوط حزبية طائفية. فعلى سبيل المثال، ركزت ثلاث نقاط مركزية في برنامج «سائرون» على إعادة بناء العلاقات مع الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إعادة فرض عقوبات أمريكية ثقيلة على إيران ستصبح بلا شك مسألة ساخنة بالنسبة للعراقيين. فبعضهم يعتقد أن الاقتصاد العراقي سيستفيد إذا ما أُلغيت العقوبات بعض الواردات الإيرانية خارج العراق.

وفي كافة الأحوال، ففي حين أن وضع العراق الراهن ليس خطيراً بنفس القدر الذي شهدته البلاد في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، إلا أنه تتم إضاعة الفرص لتحسين الأمن. وبينما تم تشتيت «تنظيم داعش»، إلا أنه من نواحٍ معينة أصبح التعامل مع هذا التنظيم أكثر صعوبة. وما زال العراقيون غير مستعدين لتولي المرحلة التالية من القتال بمفردهم نظراً لافتقارهم إلى القدرات الضرورية لمكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، تواجه البلاد اليوم مستويين مختلفين من التهديد. فخلال ساعات النهار يتخذ تنظيم داعش موقفاً دفاعياً، ولكنه يتمتع بحرية تنقل مطلقة في مناطق أساسية أثناء الليل.

وعلى نطاق أوسع، تُعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق غير متوازنة وتحتاج إلى إعادة تقويم. فبغداد تريد من واشنطن أن تُبدي مرونة فيما يتعلق بسياساتها تجاه العراق، بينما يريد المسؤولون الأمريكيون معالجة مشاكل البلاد بسرعة أكبر بعد مضي عدة سنوات على انخراطهم العميق في العراق. ومن جانب آخر، تريد إيران إبقاء العراق ضعيفاً ومعتمداً عليها.

وللحد من تأثير طهران السلبي على العراق، ومساعدة الحكومة العراقية على تعزيز قوتها وشفافيتها، لا بد لواشنطن من أن تتحلى بالصبر وتعمل عن كثب مع المسؤولين في بغداد. وبالمثل، يجب أن تكون العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران مصممة بما يراعي مصلحة العراق.

ويجب على واشنطن أيضاً توفير المزيد من المساعدات، فيما يتعلق بالاستخبارات المالية وجهود مكافحة الفساد وبرامج التدريب والحماية المخصصة للقضاة، فضلاً عن الدعم في مجال الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب لمواجهة تنظيم داعش.

* زميل أقدم بمعهد واشنطن - عمل ملحقاً بقوات أمن محافظات العراق - (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط) - الأمريكي

أمام ساسة العراق فرصة لفتح صفحة جديدة

*د. سعدي الابراهيم

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٠١٨/٨/١٤

تمر الدول بمشاكل كثيرة، وازمات متكررة، مختلفة الاسباب والتفاعلات والانعكاسات ، لكنها في النهاية تجتازها، وتنهض من جديد لتعيد ترميم احوالها، ووضع نفسها على طريق التقدم والتنمية المستدامة. هذه السنة شبه ثابتة لا تتغير، الا في حال عجزت الانظمة السياسية التي تقود دولة من الدول من تتعلم من تجاربها السابقة ومن تجارب الآخرين، او انها لا تمتلك الكفاءة اللازمة للنهوض .

ربما ان العراق مر هو الاخر بمثل الازمات اعلاه في تاريخه الطويل، وقد تمكن من ان يجتازها ويحافظ على وجوده . لكن المشاكل والازمات التي واجهها عقب عام ٢٠٠٣، كانت هذه المرة اكثر شدة، واعمق تأثيرا، وقد جاءت بدفعة واحدة بحيث افقدت النظام السياسي القدرة على التركيز والفرز، الى الدرجة التي كاد ينهار فيها عندما تعرض للاحتلال من قبل مجموعات مسلحة عام ٢٠١٤ .

لكن مع ذلك فقد اجتاز العراق ازمة عام ٢٠١٤، واستطاع ان يحرر الارض، وان يجري الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨، وهذا امر ايجابي، لكن بما ان الازمات مازالت موجودة : ازمة مياه وكهرباء، وبطالة، ومحاصصة وفساد مالي واداري، وغيرها. فإن الحكومة القادمة التي من المفترض ان تتشكل في الفترة القادمة، باتت مطالبة بتصحيح المسار، لاسيما ان المقومات التي تمتلكها تفوق الحكومات التي سبقتها بكثير، ومن تلك المقومات التي يمكن اعتبارها كافية لتصحيح مسار العمل السياسي، ووضع العراق على طريق النهوض والبناء، الآتي :

• استعادة هيبة الدولة :

ان من اهم الانعكاسات الايجابية التي حصل عليها العراق عقب طرد داعش، هو استعادة هيبة الدولة وزيادة قوة مؤسساتها، وبالأخص الامنية منها، وهذا بحد ذاته يعتبر عاملا مهما لأي حكومة من الممكن استثماره في سبيل التطوير .

• زيادة الوعي الشعبي :

لم يعد المواطن العراقي بتلك البساطة التي كان عليها بعد عام ٢٠٠٣، ولم تعد تنطلي عليه الوعود السياسية ولا حتى المحاولات الرامية لزرع الفتنة، هذا الوعي من الممكن اعتباره السند الشرعي للحكومة القادمة لأخذ اجراءات مهمة تساهم في استقرار البلاد سياسيا، بالأخص فيما يتعلق بمحاربة الفساد والخروج من قفص المحمص السياسية .

• انخفاض مستوى التدخلات الخارجية :

تتدخل الدول في شؤون غيرها عندما تجد فرصة لذلك، وهذا ما حدث مع العراق بعد عام ٢٠٠٣، اما الان فقد باتت فرصة التدخل الخارجي صعبة للغاية، بسبب التجربة التي مر بها الشعب والنخبة الحاكمة على السواء، والتي اثبتت ان كل دولة لا تتدخل الا من اجل مصالحها وليس مصلحة العراق . وبالتالي فقد قل التدخل الخارجي بشكل كبير جدا، وهذا العامل هو الاخر يعتبر ايجابيا بالنسبة للحكومة القادمة، ومن الممكن استثماره لتحقيق مكتسبات وانجازات للعراق في المستقبل.

حول تعديل الدستور

*زهير كاظم عبود

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٨/١٤

رفع بعض المواطنين في التظاهرات الأخيرة من ضمن مطالب إصلاح النظام ومحاربة الفساد عملية تعديل الدستور الاتحادي، وطالب بعض منهم رئيس الوزراء ومجلس النواب بإلغاء الدستور أو تعديله، وبمقتضى نص المادة (١٣) من الدستور العراقي، فإن هذا الدستور يعد القانون الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزماً في أنحاء العراق كافة وبدون استثناء، وهو القاعدة الأساسية التي تستند إليها القوانين، ويشكل الدستور شكلاً نظام الحكم، وينظم العلاقة بين هيئات السلطات المختلفة وفقاً لمبدأ المشروعية، وينص على المبادئ الأساسية للحقوق والواجبات، ويعد باطلاً كل قانون يتعارض مع نصوص الدستور، وقد اختار الدستور العراقي الحكم جمهورياً لدولة اتحادية معتمداً على مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث يجري العمل بينها على أساس هذا الفصل، وتتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومن مجلس الاتحاد المعطل حالياً (بالرغم من أن نص المادة ٦٥ من الدستور أوجب إنشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنضوية بإقليم ويسن قانون بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ينظم عمله وتكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به)، إلا أن المادة (١٣٧) من الدستور نفسه أجلت العمل بأحكام مجلس الاتحاد إلى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين (بعد الدورة الانتخابية الأولى) وهو ما لم يتم تنفيذه، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومن مجلس الوزراء، وتتمتع السلطة القضائية باستقلاليتها وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، وهذا الفصل بين السلطات لا يعني بأي حال من الأحوال العزل الكامل أو الاستقلالية التامة، لأن الفصل هنا من أجل أن لا يحصل تداخل في أساليب العمل والاختصاص، بل يكون الفصل مع وجود ترابط منهجي في العمل، بالإضافة إلى اعتبار المؤسسة العسكرية خارج إطار تلك السلطات، باعتبارها المؤسسة العاملة لحماية تلك الدولة وكفالة ضمان عمل تلك السلطات وفق النصوص الدستورية، مع إن هناك من يعتبر هذه المؤسسة جزءاً مهماً من السلطة التنفيذية.

والدساتير في العالم أنواع منها الدستور المرن والدستور الجامد، وصفة المرنة والجمود لا تتعلق بالتخلف والتطور، إنما تتعلق بنوع الإجراءات المتبعة في عملية التغيير، فالدستور المرن منها يعني أن من الممكن إجراء التعديلات الدستورية عن طريق الهيئة التشريعية أي مجلس النواب مباشرة، وأما الدستور الجامد فقد وضع آلية وإجراءات محددة ومقيدة في عملية التغيير. والدستور العراقي وفقاً لما وضع من آليات نصت عليها المادة (١٤٢) منه يعتبر من الدساتير الجامدة التي تتطلب إتباع إجراءات صعبة في سبيل تعديل الدستور.

ومع إن الفقرة أولاً، من المادة المذكورة ألزمت مجلس النواب (في بداية عمله)، بتشكيل لجنة من بين أعضائه ممثلة للمكونات الرئيسية للمجتمع العراقي، مهمة هذه اللجنة تقديم تقرير إلى مجلس النواب يتضمن هذا التقرير مراجعة نصوص الدستور، واقتراح تعديل ضروري لبعض المواد إن كانت هناك حاجة للتعديلات التي يمكن إجراؤها على الدستور، وفي حال تقديم اللجنة مقترحاتها إلى المجلس يتم عرضها للتصويت وتعد مقرة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، والتقييد الوارد في الدستور لا يعطي الحق لمجلس النواب إجراء التعديل، وإنما نصت الفقرة ثالثاً من المادة المذكورة على أن تطرح المواد المعدلة من قبل مجلس النواب على الشعب للاستفتاء عليها خلال مدة (شهرين) من تاريخ إقرار المجلس عليها بالأغلبية المطلقة، والاستفتاء المقرر إجراؤه على المواد المعدلة والمقترحة يعد ناجحاً وناجحاً في حال حصوله على أغلبية المصوتين، وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر.

ولم يتم تقديم مقترحات لتعديل بعض المواد من قبل أي لجنة تشريعية بما فيها اللجنة القانونية في مجلس النواب، بالرغم من حاجة الدستور للتعديل والتقويم، ومع التقييد الوارد ضمن الفقرة ثانياً من المادة (١٢٦) من الدستور القاضي بعدم جواز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول (المواد من ١-١٣)، والنصوص

الخاصة بالحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، واشترط الدستور موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وكما اشترط موافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومن ثم مصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام، وفي حال تعديل المواد الأخرى غير المنصوص عليها في ما ورد أعلاه اشترط النص أن تكون هناك موافقة لثلثي أعضاء مجلس النواب وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام أيضاً.

أذن ليس بإمكان رئيس الوزراء ولا رئيس الجمهورية إجراء أية تعديلات على نصوص الدستور، كما أن مجلس النواب مقيد بالطريقة والكيفية التي رسم بها الدستور آلية التعديل أو التغيير، ووفقاً لنص الفقرة أولاً من المادة ١٢٦ من الدستور، يحق لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء (مجتمعين) أو لخمس أعضاء مجلس النواب تقديم اقتراح لتعديل الدستور .

الدستور العراقي بحاجة إلى تعديلات ومراجعة، بوجود فجوات ونصوص لم نعد بحاجة إليها، مجلس الرئاسة المنصوص عليه في (المادة ١٣٨)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلينا أن نتبع الطريق الذي حدده في التعديل والتطوير، وإن لا دولة بدون دستور مكتوب أو قواعد عرفية غير مكتوبة، وإن القواعد الدستورية المنصوص عليها في الدستور العراقي ينبغي أن تواكب التطورات السياسية والاجتماعية في العراق، وأن يكون حضور المختصين ضرورة من ضرورات التعديلات والتدقيقات الدستورية .

إن تعديل الدستور ضرورة وطنية ملحة، وهو غير إلغاء الدستور برمته، وتعتمد عملية التعديلات على الحاجة القانونية والانسجام الموضوعي بين واقع الحياة وبين النصوص، بالإضافة إلى الواقع السياسي والمرحلة التي يعيشها العراق، والدول الرصينة من تعتمد على دساتير ثابتة تلبي مرحلتها التاريخية، ولا يمكن اللجوء إلى التعديل في الدستور لو لم تكن هناك حاجة لذلك، ومن هنا تأتي مطالبة الشارع العراقي بضرورة إجراء التعديلات الدستورية، والتي يجب أن تكون بعيدة عن المحاصصة والحزبية الضيقة، وإن الدستور العراقي عدّ نافذاً بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام ونشره بالجريدة الرسمية، وبعد أن ألغى قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية باستثناء ما يتعلق بالفقرة (أ) من المادة (٥٣) والمتعلقة بالاعتراف بحكومة إقليم كردستان، والمادة (٥٨) منه، وتتعلق باستكمال تنفيذ متطلبات المناطق المتنازع عليها، والتي نصت عليها المادة (١٤٠) من الدستور، والتي تم تسويقها والمماثلة في تنفيذها .

ويبقى العراقي في حاجة إلى إعادة بناء الثقافة الدستورية من جديد، بناء واعي جديد للمواطن العراقي ومعرفته بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور، وتعريف المواطن ضمن تلك الثقافة بأهمية الممارسة الديمقراطية واختيار ممثلي الشعب، بالإضافة إلى معرفة المواطن بالمرجعية التي يمكن الاحتكام إليها في حالة الخرق أو التجاوز على الدستور أو على القوانين التي نص عليها الدستور، وهذا لن يتأتى من دون نقاش حر ومسؤول، من أجل إيجاد صيغ ثقافية شعبية تبسط التعابير القانونية، وتسهم في إيصال تلك المعلومات الثقافية التي ظهر نقصها واضحا في مسألة الوعي وحرية التعبير والاختيار، ليفهمها المواطن العادي وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني تبسيط تلك المعاني والمفاهيم .

إن من سلبيات عدم وجود هذا الوعي سهولة تمرير الحكام والمسؤولين في المؤسسات التنفيذية الخروق الدستورية ومحاولات تطويع تلك النصوص لمصالحها، وبالتالي تهميش قيمة العقد الاجتماعي مع الهيئة العامة، بالإضافة إلى سهولة التبرير وتبسيط قضية التعديل الدستوري بما يتعارض مع شكل الدستور الذي يتطلب آلية غير سهلة في التعديل .

ومن أجل بناء دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون ينبغي ليس فقط الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإنما يقتضي تحقيق التوازنات بينها، وتشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني، وإصدار قوانين الحرية السياسية التي تؤمن عمل ونشاط الأحزاب الوطنية، ووضع النصوص الدستورية التي تمنع ظهور أحزاب تتبنى المناهج العنصرية أو الإرهابية أو التكفيرية أو الطائفية، واحترام حقوق الإنسان من خلال التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية بما ينسجم مع خصوصية الشخصية العراقية والمبادئ العامة لحقوق الإنسان .

النخب السياسية وصناعة السلام

*وجدان عبدالعزيز

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٨/١٤

التعايش بين أبناء المجتمع . الذي فتتته أوضاع التخلف إلى جماعات وهويات متشظية . وبناء الهوية الجامعة له لا يمكن أن يظل أمرا ثانويا ، حيث عانى الشعب العراقي عبر تاريخه الحديث من اختزال معركة الاصلاح السياسي مع النخب الحاكمة ، وبقي يعاني حتى في ظل التغير الديمقراطي بعد سقوط الصنم في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ، ومهما قلنا عن تورط النخب الحاكمة في خلق وإدامة المشكل الاجتماعي المتعلق باللعب على تناقضات الجماعة الوطنية ، فإن ذلك لا يعفي النخب المعارضة من السعي لخلق الاندماج الاجتماعي ، وإذا كانت هذه الأنظمة قد استطاعت أن تعرض النسيج الاجتماعي للتمزق والتشظي ، فإن الأحزاب السياسية ككيان اجتماعي ومنظمة سياسية تستطيع أن تسهم في إعادة تركيب وبناء الهوية الوطنية ، وهذه إحدى مسؤولياتها التاريخية .. ويبدو انها عجزت في الساحة السياسية عقب سقوط الدكتاتور ، كونها احزابا سمحت للفاسدين ان يتوغلوا في صفوفها ويتقلدوا مناصب رفيعة ، وبالتالي حولوا هؤلاء الفاسدين هذه المناصب والمؤسسات الحكومية الى بؤر للتخريب الاقتصادي وفي النهاية لتخريب النسيج الاجتماعي والنفسي للمواطنين ، مما جعل الخطاب الإستقطابي المتعلق بإسلامي/ علماني وبين الخطاب السياسي اليومي الذي يختزل مهمات النضال السياسي في المواجهة مع النخب الحاكمة على أرضية الحريات والمشاركة السياسية والفساد ، ضاع الخطاب السياسي واختفت البرامج الجامعة ، فالخطاب الذي تُثوره العداوات الأيديولوجية يتصاعد غبار معاركه يوما بعد يوم ، ويكاد يُغطي على عملية الإصلاح السياسي ، والخطاب السياسي الجامد الذي يتجاهل المشكلات الاجتماعية القيمية ومشكلات الانكفاء القبلي كردة فعل على تلاشي الدولة ، هو أيضا خطاب اختزالي رغم احترافيته الظاهرة ..

فكل الظن على القوى التغييرية علمانية وإسلامية ان ثولي الإصلاح السياسي أولويته وتسعى إلى خلق وعي بالدولة وتشكيل هوية للجماعة الوطنية العابرة للانتماءات القبلية والجهوية والإثنية ، وتحمي القيم الأخلاقية والدينية المشتركة .. وان تكون في مواجهة قوى الفساد والإفساد الصريحة أيا كان موقعها وأيا كانت راياتها ، فالتكفيري المُقصي والعلماني المتطرف ، ورجل السياسة الذي يحترف الاعتياش منها ، والعشائري كلهم ينتمون إلى معسكر الإفساد ، وهو معسكر تلزم مواجهته على أرضية الإصلاح السياسي أو أرضية الدفاع عن الهوية الوطنية الإسلامية الحضارية الجامعة ، والأهم من هذا أن القوى السياسية المؤتلفة تفتقد الرؤية الموحدة تجاه القضايا الأساسية وتتناقض في آمالها وطموحاتها ومسااعيها في الاستحواذ والهيمنة ، مما خلق خلا في التوازن الذي يطالب به بعض أطراف العملية السياسية ، وهي حالة يصعب الوصول إليها في ظل صراع المصالح والإرادات وتباين الأهداف والمواقف إزاء معظم القضايا المطروحة على الساحة السياسية ، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو شدة المشاحنات والمواجهات والمناكفات بين أركانها ، ما يدفع بعض أطرافها بالهجوم وإتهام الآخرين بمحاولة الاستحواذ والسيطرة على السلطة التنفيذية والاستفراد بقراراتها ، ولايوجد اتفاق واتلاف الا بعيد الانتخابات ، ثم سرعان ما ينفك عرى هذا الاتفاق ، لكن الرؤية تنفتح بحب امام توحيد الشعب العراقي وانتصارات جيشه وحشده الشعبي وكل قواه الوطنية وانفتاح العالم على قضية العراق في القضاء على الارهاب ، وهنا على النخب السياسية ان تضع العراق بكل قواه الوطنية نصب عينها .. وتتكاتف للقيام بالاصلاح والمصالحة يوحدتها خطاب الهوية الوطنية العراقية لاغير ، تتصير الرؤية الثابتة في بناء سلام دائم ، شعاره هوية وطنية عراقية واحدة ..

العراق والعقوبات على إيران

*رافد جبوري

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٨/١٤

مع إعادة إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، فرض العقوبات الاقتصادية وتشديدها على إيران، تتوجه الأنظار إلى الخيارات المتاحة أمام طهران، وتبدو الساحة العراقية بلا شك طريقاً مرشحاً للاتفاف على العقوبات أو مجابتهها. العراق هو البلد الذي تتمتع فيه إيران بنفوذ كبير منذ عام ٢٠٠٣، فهل سيكون رثتها الاقتصادية للتنفس في ظل العقوبات، مثلما دعا إلى ذلك أحد السياسيين العراقيين؟ وهل ستسمح الولايات المتحدة بذلك؟

تعد إيران الشريك التجاري الثالث للعراق، بعد تركيا والصين. يميل الميزان التجاري بين البلدين بحدة لصالح طهران، حيث تصدر إيران للعراق بضائع قيمتها ٦,٥ مليارات دولار سنوياً، وتعمل على زيادة ذلك. كما أن العراق يعد ثاني أكبر مستورد للسلع غير النفطية من إيران، وهي سلع ستصبح مهمة جداً لإيران مع دخول العقوبات النفطية موضع التنفيذ بعد ثلاثة أشهر. أما عمليات التهريب فتشكل نشاطاً اقتصادياً كبيراً غير مسجل. تتوعد الولايات المتحدة إيران بعقوبات تدعي أنها ستكون الأقسى في التاريخ. لذلك ستحاول إيران أن تبحث عن منافذ تصدير نفط بديلة، وعن تعاون من الدول المجاورة لها في التصدي للعقوبات، والعراق في قلب هذين المسعيين. لن تكون العقوبات على إيران سهلة أبداً، وقد تصاعد الاستياء في الشارع الإيراني قبل أن تبدأ العقوبات، فيما تدهورت قيمة العملة الإيرانية بشدة. وعلى هذه الظروف، تعول الإدارة الأمريكية التي تدعي أنها لا تريد إسقاط النظام الإيراني، وإنما تريد فرض قيود صارمة على نشاطات إيران الإقليمية.

يعد العراق بالتأكيد ساحة رئيسية للنشاطات الإيرانية الإقليمية التي تقول واشنطن إنها تريد إنهاءها. لكن الأمريكيين رضوا، على الرغم من خسائرهم الكبيرة في العراق، بعد احتلالهم له في العام ٢٠٠٣، بتقاسم النفوذ مع الإيرانيين في هذا البلد. حتى ترامب الذي أصدر تصريحات تنتقد سلفيه بوش الابن وباراك أوباما في سياستهما في العراق، عاد ليتبع سياسة شبيهة بهما، فيما يتعلق بالتعامل مع العراق وموازين القوى فيه، وحجم النفوذ الإيراني. وهنا سيكون من المهم ملاحظة إن كانت إدارة ترامب ستغير ذلك، باعتبار الأمر جزءاً من ستراتيكتيتها الجديدة تجاه إيران. ولا تظهر المؤشرات الأولى أن واشنطن تريد أن تواجه إيران مباشرة في العراق.

مهم هنا أن نتذكر أن العراق واجه اتهامات عديدة بمساعدة إيران من أجل خرق العقوبات، عندما فرضت أول مرة عام ٢٠١٢. وجهت الولايات المتحدة حينذاك انتقادات لحكومة رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، التي نفت مساعدتها إيران. ولم تتحول الانتقادات الأمريكية إلى عقوبات للعراق، على الرغم من تدهور علاقات المالكي بالأمريكيين على أكثر من صعيد. لكن بغداد مع ذلك استقبلت، وفي مناسبة دبلوماسية نادرة، إحدى جولات مفاوضات أمريكا والقوى العالمية الأخرى مع إيران، والتي استمرت جولات، وانتهت بالاتفاق النووي "مهم هنا أن نتذكر أن العراق واجه اتهامات عديدة بمساعدة إيران من أجل خرق العقوبات، عندما فرضت أول مرة عام ٢٠١٢" الذي وقع عام ٢٠١٥، وانسحب منه ترامب في مايو/ أيار الماضي. على الرغم من أن حلفاء طهران من الأحزاب العراقية يسيطرون على الحكم في العراق، إلا أن درجة تعاون العراق مع العقوبات الأمريكية، في ظل حكومة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، أكبر منها في عهد المالكي، فقد شهدت السوق العراقية تقييداً واضحاً لحركة النقد الذاهب إلى إيران فيما تتحدث مصادر عن وجود مستشارين أمريكيين في البنك المركزي العراقي، يراقبون وينظمون التزام العراق. لكن هذه طبعا ليست سوى مؤشرات أولية، فالقطاع المصرفي العراقي يمثل باباً مهماً من الأبواب التي استخدمتها إيران عند فرض العقوبات عليها قبل أعوام، فمعظم المصارف العراقية تملكها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أحزاب عراقية مقربة من إيران التي تشعر بالخطر يقترب من نظامها ورأسه. لذلك من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة انعكاساً للصراع الإيراني الأمريكي على عملية تشكيل الحكومة العراقية، واختيار رئيس وزراء لها. لا تسمح الطبقة السياسية في العراق، والطريقة التي تدير بها العمل السياسي، بوصول رئيس وزراء معاد لإيران. وستضغط الأخيرة أيضاً من أجل أن يأتي رئيس وزراء أقرب لها من حيدر العبادي.

عملياً، وفي القطاع النفطي، دخل حيز التنفيذ قبل أشهر اتفاق تصدير نفط متبادل بين العراق وإيران، يصدر العراق بموجبه النفط الخام من حقول كركوك شمال العراق إلى مصفاة كرمينشاه الإيرانية لتقايطه إيران بمشتقات نفطية، تزود بها محافظة البصرة جنوبي العراق. وعلى الرغم من أن الكميات التي يتضمنها هذا الاتفاق ليست ضخمة، إلا أنها تفتح الباب أمام التحركات الإيرانية من أجل اختراق العقوبات النفطية. وقد ذكرت التصريحات العراقية الأولى أن بغداد لا تنوي التخلي عن الاتفاق، على الرغم من اقتراب العقوبات.

تستطيع أمريكا أن تواجه إيران في العراق بشدة، لكن هذا غير متوقع، إذ ما زالت إدارة ترامب تتعامل مع العراق على أنه جبهة ضد تنظيم داعش، لا جبهة ضد إيران. لذلك، من المتوقع أن يكون العراق فعلاً متنفساً لإيرانياً لمجابهة العقوبات، تحت بصر الجهة التي فرضتها.

طهران تعاقب العبادي وترفض استقباله لأنه وقف في خندق الحصار الأمريكي ضدها

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٨/١٤

عندما كان الخيار أمام السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء العراق، بين إيران الجارة، وأمريكا التي جاءت به إلى السلطة، لم يتردد لحظة في اختيار الأخيرة، والوقوف في خندق عقوباتها الخانقة ضد الأولى، الأمر الذي قد يضع حداً لحياته السياسية، وربما الشخصية أيضاً، في ظل حال الانقسام التي يعيشها العراق، ووجود رفض كاسح لهذه العقوبات في أوساط الكتلة الأكبر من الشعب العراقي.

الإيرانيون، وفي هذه المرحلة المصرية التي يقفون على أعتابها، وأبرز معالمها حصاراً اقتصادياً وسياسياً يهدف إلى تفجير ثورة داخلية كخطوة رئيسية على طريق الهدف الأكبر تغيير النظام، ولا يقبلون بالطعنات في الظهر، ولا يتسامحون مع من يقف في خندق الحصار، ولهذا أغلقوا أبواب عاصمتهم في وجه العبادي، وأكدوا له، في رسالة مباشرة أنه شخص غير مرغوب فيه، ومن يلومهم على ذلك؟

السيد العبادي سيبدأ غداً الثلاثاء جولة خارجية محطتها الأولى أنقرة، ومنها إلى طهران مثلما كان مقرراً، ولكن متحدثاً باسمه أكد أنه سيكتفي بالعاصمة التركية "لأن جدوله مزدحم.. وعدم اكتمال الاستعدادات لزيارة طهران"، أما السيد برهم قاسمي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، فكان في منتهى الوضوح عندما قال في تصريح له حول هذه المسألة "ليست لدينا معلومات عن مثل هذه الزيارة"، وهو رد "دبلوماسي" يقول الكثير.

لا نعرف ما هي الحسابات التي استند إليها السيد العبادي عندما أكد أن حكومته ستلتزم بتنفيذ العقوبات الأمريكية ضد إيران التي أعرف أنها ظالمة، وخطأً استراتيجي، فالعراق يستورد ما قيمته ستة مليارات دولار سنوياً من البضائع الإيرانية، ونصف كهرباء بلاده تأتي منها، وهناك أربعة ملايين إيراني يزورون المزارات المقدسة في قم وكربلاء، والأهم من ذلك أن إيران والمنظمات العسكرية المقربة منها مثل الحشد الشعبي، وحزب الله العراق، والنجباء، والزينبيون، والقائمة طويلة، لعبوا دوراً كبيراً في الحرب ضد "الدولة الإسلامية" (داعش) وإخراجها من الموصل والرمادي وباقي المدن العراقية، جنباً إلى جنب مع التحالف السني الذي تقوده الولايات المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

فإذا كان "حزب الدعوة" الذي أوصل السيد العبادي إلى رئاسة الوزراء، طالب حكومات العالم برفض العقوبات الأمريكية ضد إيران ومقاومتها، فما هي القاعدة الشعبية، والدينية، التي يرتكز عليها السيد العبادي عندما يتخذ قراراً خطيراً بتأييد العقوبات والالتزام بتنفيذها؟

أمريكا للتذكير، هي التي غزت العراق واحتلته، وقتلت أكثر من ثلاثة ملايين من أبنائه، وجوعت البقية من خلال حصار ظالم استمر أكثر من ١٢ عاماً، دمر نسيجه الاجتماعي، وهوية البلاد الوطنية، وبذر بذور المحاصصة والفتنة الطائفية، وبعد كل هذا يأتي رئيس وزراء هذا البلد، ويؤيد حصاراً خانقاً تفرضه أمريكا على الجار الإيراني، لأن هذا الجار يقف في مواجهة ويدعم المقاومة في فلسطين ولبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي.

السيد العبادي قال أنه يلتزم بالحصار الأمريكي الخانق ضد إيران حماية للشعب العراقي ومصالحه، فهل الباكستان، ورئيسها الجديد عمران خان، تفعل عكس مصالح شعبها عندما تعلن معارضتها لهذا الحصار، والاستمرار في تعزيز علاقاتها مع الجار الإيراني؟

عارضنا الحصار الذي فرضته أمريكا وحلفاؤها العرب على العراق لأننا كنا، وما زلنا، نقف في خندق الشعب العراقي بمختلف طوائفه وأعرافه الذي دفع ثمن هذا الحصار غالباً من أمنه واستقراره وحقه في العيش الكريم، ونعارض بالقوة نفسها وللأسباب نفسها، الحصار الأمريكي المفروض على الشعب الإيراني، الذي يريد الأمريكان، وبتحريض من إسرائيل، إذلاله وتركيعه.

السيد العبادي ارتكب خطأً استراتيجياً فادحاً، وأظهر الولاء لأمريكا الظالمة، ورئيسها العنصري المعادي للإسلام والمسلمين، ولا نعتقد أن هذا الموقف قصير النظر يخدم الشعب العراقي ومصالحه، بل العكس تماماً.

التاريخ وما حولنا، جزء من واقعنا وحاضرنا ومستقبلنا

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٨/١٥

قبل عقود من السنين بدا وكأن بلدان المنطقة تنهض، وان العراق هو البلد الوحيد الذي يشهد ازمان متكررة. الحرب العراقية/الايروانية.. اجتياح الكويت.. الحصار والعقوبات.. الاجتياح الامريكى.. العراق تحت الاحتلال.. "القاعدة" و"داعش" والجماعات المسلحة.. وانقسامات اجتماعية عنيفة. وفجأة في العقد الثاني من القرن، حصلت تداعيات عنيفة هزت بلدان شمال افريقيا ومصر والسودان والخليج وسوريا ولبنان والاردن، ناهيك عن الأحداث الكبرى التي سبق وحصلت في تركيا وايران وباكستان وافغانستان وغيرها، ما يشير كله اننا امام إنهاء معادلات تاريخية وقيام معادلات جديدة.. وأزمة اختلال توازنات جيوبوليتيكية وتراجع مناطق وبلدان وتقدم اخرى.. فالقراءة انطلاقاً فقط من الاحداث والوقائع والازمان الداخلية وعدم وضعها في سياقاتها التاريخية والمناطقية سيؤدي لقراءات خاطئة ومواقف اما متطرفة ومتهورة لتحرق المراحل، او متعجرفة وجامدة ترفض التغيير وتحافظ على حسابات وامتيازات الماضي. نرى ان القراءات تأتي متكاملة عندما نربط الحاضر بالماضي والمستقبل.. واوضاع العراق وارتباطها باوضاع المنطقة والعالم.. اعيد نشر افتتاحية "الشرق الاوسط بين الراديكالية والانفتاح.. وتقدم الغرب او تراجع" بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣، والتي كتبت تعليقا على الانتفاضات التي تفجرت في بلدان كانت تعتبر محصنة وهادئة يومها، وهذا نصها:

«ستمثل طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمطلبية والاسلام، كمحركات اساسية للانتفاضات، استشرافاً واقعياً للمستقبل وقواه الحاملة للمشروع.. ونستذكر ثلاث ثورات بابعاد عالمية، احدثت نقلة نوعية غير مسبوقة، والتي اورثت -مباشرة وغير مباشرة- المحركات مفاهيمها ومنطلقاتها واساليبها.

• كان شعار الحرية والمساواة والاخاء، الذي رفعه نواب الجمعية الوطنية الفرنسية في حدائق التويلري بباريس، مدعومين بجماهير ثائرة من عمال المدن العاطلين ومهاجري الريف الجياع والمتكسدين في الاحياء المكتظة، هو شعار الثورة التي اسقطت الملكية واعلنت اول جمهورية تقوم على مبدأ المواطنة.. وفق عقد اجتماعي (روسو) ينظمه دستور وطني. فولدت الجمهورية الاولى من رحم تأييد حق تقرير المصير وثورة الاستقلال الامريكى عن بريطانيا، والتي دفعت لاحقاً بجيوش نابليون نحو مصر وروسيا وغيرها.. وهو تاريخ قد يستحضره ساركوزي اليوم في موقفه، لاسيما في تونس وليبيا وسوريا.

• وبعد هزائم روسيا امام المانيا، وبدخل الاخيرة لتشجيع الثوار ضد قيصرهم، اندلعت ثورة ١٩١٧ في شباط اولاً، ثم في اكتوبر بقيادة البلشفيك الذين طوروا نظريات وممارسات التحريض والتعبئة للاحزاب الشيوعية، ذات التنظيم الحديدي والبرامج النظرية الصارمة.. مما سمح للمثقفين الثوريين والجماهير الغاضبة الجائعة من القضاء على اخر قيصرية روسيا.. وتأسيس حركات مطلبية عالمية للعمال والفلاحين.. والتي استعارت اساليب تنظيمها واشكال برامجها وانماط تحريضاتها وتعبئتها وتحالفاتها، الحركات الثورية في العالم بما فيها القومية وحتى بعض الاسلامية.

• وبعد سقوط الخلافة جددت الثورة الإيرانية مشروع الدولة الاسلامية بقيادة العلماء يدعمهم الملايين المنتظمين في دور العبادة والشعائر الدينية والمطالب الوطنية، لتقضي على اخر الشاهنشاهات، ولتؤسس للمرة الاولى جمهورية اسلامية تقوم على انتخاب الشعب المباشر قيادات الدولة عبر مجلس الخبراء والشورى ورئيس الجمهورية، بما يمنع التوريث ويضمن تداول السلطة وفق دستور تم استفتاء الشعب عليه.. وهي التجربة التي تقترب منها، او تبتعد عنها، المشاريع الاسلامية، الساعية لانظمة جديدة تجمع بجرعة عالية او منخفضة الاحكام والقواعد الاسلامية، ومفاهيم الجمهورية والديمقراطية والمطلبية.

فالشرق الاوسط لم يعد نفسه بعد شباط ٢٠١١. فالتغيير اصبح حقيقة.. والانظمة التي ستتأخر سيجرفها التاريخ.. وستدافع عناصر الديمقراطية والاسلام والمطالب.. وستعتمد النجاحات المحلية هنا وهناك او الانحراف والفشل، على حسن توازن العلاقة بين العناصر الثلاثة بابعادها الداخلية ومصادرها التاريخية والخارجية.. التي ستتحرك لتشجع ما تتماهى معه، وتقف بوجه ما تخشاه." ❁

فهما كانت مآلات هذه التحولات النوعية والنجاحات والاحباطات الداخلية والخارجية، ومختلف المواقف المؤيدة والمعارضة، لكنها تحولات نوعية غيرت مجرى الحاضر والمستقبل، ومجرى الاحداث العالمية ومنها منطقتنا. والأمر نفسه بالنسبة للتغيرات الحاصلة في العراق والمنطقة، لذلك نجد كثيرين يحللون الاوضاع والتطورات خارج سياقاتها، تتجاوزهم تصورات سابقة، او غير موجودة على ارض الواقع، فيرتكبون اخطاء جسيمة في الفهم والسلوك.

العقوبات.. ازماتنا من ازمة المنطقة ايضاً

العقوبات المعلنة والمبطن، اممية او احادية ليست جديدة على بلدان المنطقة، او تتعلق باسلحة الدمار الشامل فقط.. فعوقبت مصر بعد اعلان السد العالي وتأميم القناة.. وعوقبت تونس والجزائر والمغرب في كفاح الاستقلال.. وعوقب العراق بعد اعلان الجمهورية وخصوصاً قانون ٨٠ للنفط، وليس فقط بعد ١٩٩٠، وعوقبت ايران والسودان وليبيا واليمن وسوريا وتركيا وبقية الدول.. والعقوبات على بلد يحكمه حاكم جائر، تصيب الشعوب، وتزيد الحكام بأساً وتسلاً. ويظلم الشعب العراقي وقواه الاساسية من يقول ان هذه القوى ايدت العقوبات والحصار بعد اجتياح الكويت.. فهو يخلط بين مقاومة النظام والدعوة لتغييره وبين العقوبات والحصار، خصوصاً ان النظام كان يتمتع بدعم اقليمي ودولي عارم، لهذا اخذت معارضته ابعاداً اقليمية ودولية ايضاً.. فکردستان عانت من عقوبتين وحصارين من النظام وخارجي، وعشنا سوياً كقوى متواجدة على الارض الضائقة بكل ابعادها.. فلم تبق من غابات كردستان الجميلة شجرة الا واقتلعت لتستخدم وقوداً نتيجة الحصارين.. والأمر نفسه في بقية البلاد، عدا أحياء الحكم.. فجففت الاهوار -ملجأ المعارضة- والتي تزيد مساحتها لبنان، وجرفت ملايين الدونمات من البساتين، وسجن واعدم وهجر وهاجر الملايين كمثال واحد للعقوبات الجماعية المفروضة من النظام والخارج.. وكانت فرق التفتيش الداخلية تبحث عن المعارضين والحنطة والشعير الذي تخزنه العائلة لمقاومة العوز والجوع، كما تبحث فرق التفتيش الدولية عن اسلحة الدمار الشامل. فقط "اسرائيل" لم تتعرض للعقوبات والحصار رغم امتلاكها اسلحة الدمار الشامل، واحتلالها واستيطانها وعدوانيتها ومخالفتها الدائمة للقرارات الأممية. فالعقوبات والحصار عموماً

ليست ادوات عدل وقانون، بل ادوات صراع شاملة لملفات شاملة. في ٢٠١١/٩/١٤ كتبت افتتاحية "الشرق الاوسط بين الراديكالية والانفتاح، وتقدم الغرب او تراجع (٤)":

﴿هل ستسقط الانظمة او تتغير طبيعتها الفردية التوارثية ليقدر الشعب شؤون الحكومة وسياساتها وتداول السلطة وفق دستور يضمن حقوقه ومصالحه؟ ام سيزداد التطرف الديني المعادي للجمهورية والديمقراطية والغرب.. ام ستتقدم "العلمانية" المعادية للدين والتي يروج لها الغرب؟ ام ستعم الفوضى والحروب؟ وهل سيبقى الفقر والتخلف سمة بلداننا.. ام ستشهد تطوراً حقيقياً، لتعود وتلعب دورها التاريخي الذي كانت تلعبه قبل مرحلة الاستعمار، لتصبح شريكاً ونداً ومنافساً في المجموعة الدولية؟

ان العناصر والعوامل متوفرة لمزيد من التأصيل الطبيعي المتبادل -دون تصنع او مضاعفات- بين الرؤية الاسلامية الاصولية لنفسها وللآخر.. والانظمة الجمهورية والديمقراطية، باصولها وشروطها ايضاً.. وفق دستور لا يمس الاسلام والاديان، بل يحميها ويتواصل معها.. وفي نظام مدني يكون المواطن محوره وصوته.. وحيث مبدأ تداول السلطة، وضمان الرأي والاعتقاد والتعبير والحريات الخاصة والعامة والحقوق الفردية والجماعية، وحق تقرير المصير، ومنع اي شكل من اشكال الاكراه والتمييز والعنف.

ففي الحركة الاسلامية فان التجربة الايرانية والتركية والعراقية وبلدان اسيا والتطورات التي حصلت لدى جماعات الاخوان وبعض اطراف الحركة السلفية والجماعات الشيعية الاسلامية وغيرها تشير كلها الى قبول تدريجي وطبيعي وتاريخي لمبدأ الجمهورية والديمقراطية في البنية الاصولية للفكر الاسلامي، لا يخفيها عناد البعض والتناقضات والتشوهات والنواقص. فالتاريخ والاجتماع، كالتبيعة يركب ويطعم ويزاوج الممكنات والمتعارضات ليخرج بنتائج تجمع صفات جديدة تتكيف وتصبح جزءاً من الاصل.. فالعنصرية الامريكية افرزت بعد قرون رئيس جمهورية من اصول اسلامية وافريقية. ودخلت الفلسفة اليونانية حوزات المسلمين في عهد الطوسي وابن رشد والغزالي، وسط قبول ومعارضات وتهافتات معروفة. وجسّر المسلمون بين معارف الاغريق والرومان واوروبا التنوير، بعد عصورها المظلمة. وتعتبر كتابات النائييني (المشروطة والمستبدة) عملاً من الطبقة الاولى في مباني الديمقراطية والدستورية، لا تترك لشيوخ "العلمانيين" الا الاعجاب بها. بالمقابل، ورغم استمرار بعض المخلفات المسلكية والنظرية، هناك وعي متزايد يتجاوز الافراد، ليدخل بنية الجماعات "العلمانية" وتطلعاتها ومبانيها وتحالفاتها الوطنية، يتعامل مع الدين كعقيدة الامة والافراد.. الذي تحميه مدنبة الدولة في الحياة العامة بما فيها السياسية.. فالنصرانية في الغرب لم تلغ الاحزاب الديمقراطية المسيحية او الاشتراكية المسيحية.. كما لم تلغ الدولة العبرية الاحزاب اليهودية ودورها في الحكومة والدولة والشأن العام. ﴿

العراق وأفاق المرحلة المقبلة

*علي حسن الفواز

الجبهة السياسية العراقية مفتوحة على احتمالاتٍ متعددة، وعلى تجاذباتٍ من الصعب ضبط ايقاعها، والتعاطي مع مشكلاتها المتوقعة، لاسيما على مستوى الحفاظ على مسارٍ آمنٍ للعملية السياسية الديمقراطية، أو على مستوى حماية (المجتمع الوطني) من تجاذباتٍ وصراعاتٍ لها امتدادات داخلية واقليمية ودولية...

مابعد الانتخابات البرلمانية ليس ما قبلها، ومابعد الانتصار على داعش ليس ما قبله ايضا، لكن الطابع البرغماتي للسياسة الخارجية العراقية هو ماسيكون (حصان السبق) في افراز معطيات سياسية وامنية واقتصادية أكثر اثارة، وأكثر مدعاة لتأطير تلك السياسة وتوجهاتها، لاسيما بعد اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض عقوبات اقتصادية صارمة على ايران، وما سيتبدى من انعكاساتها السياسية والاقتصادية على العراق، وعلى تعاطي القوى السياسية معها، فضلا عن انعكاسها على خارطة التحالفات البرلمانية القادمة..

الحفاظ على الحق السيادي للدولة العراقية أمرٌ مشروع، وينبغي أن يكون الموقف منه خيارا جامعا، وهو ما يعني تأطير السياسة الخارجية على وفق حيثيات السياسة الداخلية، والتعاطي مع حساسيتها بنوع من المسؤولية والمهنية والموضوعية، لاسيما أن الدولة العراقية ذات طابع برلماني، وأن صياغة المواقف التي تخص السياسة الدولية تتطلب دعما داخليا، وتوافقا ينادى بالخيارات السياسية عن التشرذم، والتقاطع، وضمن سياقات موضوعية تنطلق من الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، ومن منهجية تقوم على مراعاة مصالحه، وعدم التدخل في شؤون الخاصة من قبل الدول الاخرى، اقليميا ودوليا..

العراق والولايات المتحدة

طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة تكتسب ابعادا متعددة، على مستوى التنسيق الامني والعسكري والسياسي، أو على مستوى مراعاة المصالح المشتركة، لكن هذه العلاقة ليست بعيدة عن التجاذبات السياسية الاقليمية، وخصوصيتها، وحساسية بعض القوى السياسية العراقية مع ايران، وهو ما يعني اهمية ابعاد العراق عن أية قضية خلافية، ومن خلال الحصول على ضمانات بعدم تعرض العراق لأية مشكلات سياسية، وتقاطعات قد تضر بالجمع السياسي والشعبي العراقي، والبحث عن وسائل ناجعة لتجاوزها. لاسيما أن دول الاتحاد الأوربي المتضررة من هذه العقوبات أيضا قد اتخذت حزمة من الاجراءات التي ستحمي شركاتها من العقوبات الأمريكية، فضلا عن وجود قرارات لمجلس الامن تضمن حماية مصالح الدول من العقوبات الدولية، فكيف اذا كانت هذه العقوبات أمريكية فقط، وهو ماورد في الفقرة ٥٠ من قانون العقوبات الواردة في الفصل السابع والتي تنصّ على (إذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع، فإن لكل دولة أخرى- سواء كانت من اعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن- تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حلّ هذه المشاكل) وهو ماينبغي أن

تبادر اليه الحكومة العراقية في التذاكر مع الحكومة الامريكية لقطع الطريق على المشاكل الناشئة، وعلى عدم توتير الاجواء السياسية الداخلية..

خيارات المرحلة القادمة

من الصعب تحديد ملامح واضحة للمرحلة السياسية القادمة، ولطبيعة الخيارات التي ستعتمدها في ظل توافقات او تقاطعات القوى السياسية، والتي من شأنها أن تكون داعما لسياسات الحكومة القادمة، لاسيما على مستوى برنامجها في ادارة ملف السياسة الخارجية، والذي سيكون واحدا من أكثر الملفات تعقيدا، فمع تنامي نجاحات الدولة على المستوى الامني والسياسي، فإنّ هناك كثيرا من التحديات التي ستواجهها، لاسيما في التعاطي مع الملف الداخلي، والذي برزت ملامح مشكلاته من تصاعد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في مدن الوسط والجنوب، فضلا عن المشكلات التي لها علاقة بإعمار المدن المحررة من الارهاب الداعشي، وكذلك المشكلات الخاصة مع اقليم كردستان، لاسيما ملف المادة ١٤٠، وملف كركوك، والنفط والمنافذ الحدودية والرواتب والبشمركة والشراكة السياسية وهي قضايا ليست سهلة، وتتطلب مزيدا من الجهد والوقت الواضح.

إنّ خيارات المرحلة مرهونة بطبيعة التطورات السياسية، والأطر التي ستتشكل فيها التحالفات السياسية، وعلى وفق توجهات تضمن نجاح الأداء السياسي، وتجاوز عقد الفشل السابقة، وادارة ملفات الأمن والاقتصاد والخدمات عبر خطط وبرامج وستراتيجيات تكفل توجهات التنمية الوطنية من جانب، وعدم الوقوع في أسر التوزيعات المحاصصاتية، أو حتى السياسية من جانب آخر، بما فيها السياسات التي لها علاقة بالأجندات الاقليمية والدولية، والذي تعني في جوهرها ضمان الاستقلالية في القرارات، وفي المواقف...

التحالفات الوطنية والمسؤولية القادمة

بات موضوع التحالفات السياسية بين القوى البرلمانية الفائزة مثارا لمقاربات شتى، ولأطروحات خلافية يختلط فيها السياسي والطائفي والقومي، وربما نوايا البحث عن مصالح، وعن اصطفايات لها علاقة بالحصول على مكاسب وامتيازات في ادارة ملفات السلطة والاقتصاد والعلاقات الدولية.. الشعارات واليافطات التي ترفعها هذه الكتلة او تلك تؤشّر مدى القلق الذي تعيشه الكتل السياسية بشكل عام، ومدى الصعوبة في تشكيل ما يُسمّى بـ(الكتلة الأكبر) فرغم ما هو ظاهر في هذه الشعارات من دعوات لتجاوز المحاصصة، ولصياغة عقد سياسي جديد، إلّا أنّ واقع الأمور يعكس قلقا وارتيابا في السعي للاعلان عن الحالة الوطنية الجديدة، لاسيما بعد أنّ ادرك الجميع فشل كلّ المحاولات التي اراد لها البعض أنّ تفرض تصورا مغايرا للمسار السياسي والأمني في العراق..

فبطبيعة الامور ما بعد الانتصار على داعش هو غيره ما قبلها، ونظرة الجمهور الوطني لشعارات قواه السياسية القديمة لم يعد مقبولا بعد أن فشلت تلك القوى في حمايته، وفي الدفاع عن مصالحه وعن أمنه الاجتماعي والسياسي، وهذا لا يخصّ (الجمهور السني) ولا (الجمهور الكردي) بل بات يخصّ بشكل أخطر (الجمهور الشيعي) لاسيما بعد تصاعد الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في مدن الوسط والجنوب،

والتي تحولت الى وسيلة ضغط لمواجهة تداعيات الفساد السياسي والاقتصادي والاداري، ولتعبير عن رفض العجز في معالجة مشكلات التنمية والبطالة والخدمات العامة..

العناوين الجديدة

الرهان على التحالفات السياسية سيأخذ وقتاً أطول، بسبب تأثير هذه التحالفات على تشكيل الحكومة القادمة، وعلى مواجهة المشكلات الكبرى التي يعيشها الواقع العراقي، وهي قضايا تتطلب رؤية واضحة، واردة قوية، وتحالفات ذات برامج ومشاريع و استراتيجيات، وقادرة على اتخاذ قرارات حاسمة لتجاوز هذه المشكلات، ولمراعاة حساسية الواقع العراقي على المستوى المكوناتي، أو على مستوى علاقاته المتوازنة مع المحيط الاقليمي المضطرب، والمحيط الدولي الباحث عن واقع عراقي أكثر قدرة وفاعلية على عدم الانخراط في الصراعات والتحالفات الاقليمية. العناوين الجديدة هي محاولات مقصودة للتأثير على الجمهور من جانب، ولارسال رسائل الى الخارج، ولرغبة القوى السياسية في تجاوز عقد الماضي، وايجاد حلول لمشكلات ظلت تتراكم منذ خمسة عشر عاما دون معالجات حقيقية، فهذه القوى تبحث الآن عن (ملاذات آمنة) لبعضها بعضاً، وللقبول بتقاسم المصالح، وبالمواجهة الجمعية لما يجري، وتنظيم سياقات العمل السياسي والامني والاقتصادي، على ضوء الحاجة، وباتجاه التخفيف من عبء ما تكرر من اخطاء وعشوائيات وتعقيدات امنية واقتصادية وسياسية.

التحالفات والواقعية

ثمة من يقول بعدم واقعية هذه التحالفات العابرة للمحاصصة والطائفية، وأنّ بحثها عن (طوق نجاة) لأزمة علاقتها مع جمهورها، ومع الواقع السياسي الساخن هو ما يدفعها للاشهار عن عناوين برّاقة لهذه التحالفات، وعن ضرورات لمواجهة تداعيات الأزمات بعقلانية ومهنية، وعبر رهانات قد تكون صعبة، لكنها لازمة وضاغطة، إذ لاسبيل للعودة الى خنادق المحاصصات القديمة، والتحالفات ذات البعد الطائفي والبعد القومي، والتي اسهمت الى حد كبير في تعويم مظاهر الخراب، واستشراء الفساد، والفساد في ادارة شؤون ومصالح الناس..

من هنا ندرك اهمية البحث عن معالجات واقعية، وعن تحالفات عقدية مؤطرة بسياقات عمل، وبرامج، واهداف تسعى الى معالجات استراتيجية وليست آنية، وبما يضمن علاقتها البنوية بمشروع الدولة ومؤسساتها، وبصيغ عملها المستقبلية، فالنظر الى ما يجري بوصفه نزوعاً مطلبياً للجماهير المحتجة، على مستوى الفشل السياسي، أو على مستوى المطالب الوطنية، سيكون مدعاة لمواجهة قاصرة، وقائمة على فكرة امتصاص غضب الشارع، والذي سيكون قابلاً للعودة مع أي فشل سياسي او خدماتي او أمني آخر.. من هنا باتت الحاجة الى التخطيط، والى العمل المؤسسي، والى برمجة كل التوجهات السياسية القابلة، والتعاطي مع التحالفات السياسية، والى سعيها لتشكيل الحكومة، أو المعارضة، وعلى وفق اسس مهنية وقيمية، ليس لتأزيم التنافس السياسي بين الفرقاء، بقدر ما هو السعي لخلق بيئة سياسية تتأطر بمسؤوليات العمل الوطني، وبالرقابة، وبمتابعة كل مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي، وتفعيل عمل اجهزة التفتيش والمحاسبة لقطع الطريق على الفاسدين، وعلى كل ما من شأنه أن يُعطّل مسار التنمية الوطنية ومشروع الدولة المدنية.

أسس الديمقراطية: حرية الصحافة

*إلين هيوم

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الإعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

يؤمن قطاع وسائل الإعلام المستقل التدفق الحر للمعلومات الحيوي لأي مجتمع ديمقراطي. توجز المؤلفة، مستخدمة أمثلة من عدة دول، الأدوار الأربعة الأساسية التي تلعبها الصحافة الحرة: إخضاعها القادة الحكوميين لمساءلة ومحاسبة الشعب، ونشرها لقضايا هناك حاجة للالتفات إليها، وتثقيفها المواطنين ليتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة، وإقامة تواصل بين الناس في المجتمع المدني. إلين هيوم هي مديرة مركز وسائل الإعلام والمجتمع في جامعة مساتشوستس في بوسطن. عندما يرى المرء كيف تتمكن وسائل الإعلام من تحدي حتى أغنى وأقوى الزعماء في العالم وفضح ممارساتهم، قد يتساءل المرء عن سبب تحمّل الصحافة الحرة؟ ما هو سبب عدم العودة إلى فكرة الوسائل الإعلامية الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتقييد ما يمكن للناس قوله ونشره مع تقييد حق التجمع؟ والجواب هو أنه من المستحيل تحقيق الحد الأقصى من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والديمقراطية بدون تدفق المعلومات بحرية.

فالمعلومات تُشكّل القوة. وإذا ما كان لدولة ما أن تتمتع بالتفوق السياسي والاقتصادي الذي تمكنها سيادة القانون من إحرازها، من الضروري أن تبقى مؤسساتها القوية مفتوحة أمام مراقبة الشعب الدقيقة لها. وإذا كان يُراد للتكنولوجيا والعلوم أن تتقدما، علينا تبادل الأفكار علناً.

وإذا كان للحكومات أن تحظى بالتقدير لكونها خاضعة لمساءلة ومحاسبة الشعب، فإن وسائل الإعلام الحرة المستقلة ضرورية لتلك العملية. ولهذا السبب بالذات أصّر توماس جفرسون، الواضع الرئيسي لإعلان الاستقلال الأمريكي، على أن يتضمن الدستور الأمريكي حق أفراد الشعب في حرية التعبير، وحرية الصحافة، والتجمع العام.

فقد كتب سنة ١٧٨٧ يقول، "لو ترك الأمر لي لأقرر ما إذا كان ينبغي أن تكون لدينا حكومة بدون صحف، أو أن تكون لدينا صحف بدون حكومة، لما ترددت لحظة في اختيار الأمر الثاني". وهذا لا يعني أن الصحف كانت متساهلة معه عندما أصبح رئيساً. فقد نال نصيبه من التحقيقات الصحفية المحرجة.

لكن جفرسون ظل ثابتاً في تأييده حتى لأدق التمحيص الذي تجريه وسائل الإعلام لأنه كان يدرك أنه في غياب مثل تلك المحاسبة وفي غياب الدفق غير المقيد للأفكار، يتعطل النمو الخلاق للدولة ولا يكون أهلها أحراراً.

ويلعب قطاع وسائل الإعلام المستقل أربعة أدوار حيوية في الدولة الديمقراطية. أولاً، إنه الرقيب على أصحاب السلطة الأقوياء ويخضعهم لمساءلة ومحاسبة الشعب. ثانياً، إنه يسلط الأضواء على القضايا التي تحتاج إلى الاهتمام بها. ثالثاً، إنه يُثقف المواطنين لكي يتمكنوا من التوصل إلى الخيارات السياسية. رابعاً، إنه يقيم التواصل بين الناس، مما يساعد في خلق اللحمة الاجتماعية التي تربط المجتمع المدني ببعضه البعض.

تحميل المسؤولية للحكومة

إن تادية وظيفة الرقيب بشكل جيد تكون في الكثير من الأحيان أصعب أدوار الصحافة. فالوكالات والمسؤولون الحكوميون لا يرغبون دائماً في ممارسة الشفافية خاصة إن لم يكن للبلد سجل في ممارسة تقليد إخضاعهم لتفحص الشعب لهم. ففي جورجيا ما بعد العهد السوفييتي، مثلاً، بثت محطة التلفزة "روستا في ٢" تقارير تحقيقية مثبتة عن مجالات من الفساد الحكومي. وعندما حاولت الحكومة إقفال محطة التلفزيون بدلاً من تصحيح المشاكل، احتشد المواطنون بأعداد كبيرة احتجاجاً، فأجبرت تظاهراتهم دفاعاً عن وسائلهم الإعلامية المستقلة الحكومة على إقالة أعضاء الحكومة الفاسدين وسمحت "الروستا في ٢" باستئناف البث. مثل آخر هذه المرة من الهند، حيث ضُبط "بانغارو لاکسمان"، رئيس حزب "بهارتيا جاناتا"، على شريط فيديو صورته صحافي متخف يعمل في (tehelka.com.internet)، وهو يتلقى المال عما كان يعتقد أنه صفقة سلاح. وقد أسفر الغضب الشعبي، بعد وقوعه في الشرك/الفضيحة، عن طرد عدد من كبار الوزراء. فوسائل الإعلام التي تؤدي عملاً شريفاً وتحمّل الحكومة المسؤولية بوسعها أن تساعد في دعم سيادة القانون وتخلق بالتالي مزيداً من الاستقرار في البلاد. وهذا الاستقرار سيجعل البلاد أكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات الاقتصادية الطويلة الأجل. وكما أشار دايفد

هو فمان، مؤسس إنترنت، الوكالة الدولية غير الحكومية التي تساعد في تدريب وتطوير وسائل الإعلام المستقلة في ٥٠ بلداً: "إن حرية التعبير وتبادل المعلومات ليست مجرد كماليات، إنها العملة المعتمدة بشكل متزايد في التجارة والسياسة والثقافة العالمية."

تسليط الضوء على القضايا

بدون قطاع صحافة حرة ومستقلة، تقع مسؤولية تحقيق إعلام الشعب وسلامته بالكامل على عاتق الحكومة بمفردها. ويمكن لانعدام المشاركة العامة هذا أن يقوّض أمن البلاد ونموها الاقتصادي. مثلاً، لم تنشر وسائل الإعلام الصينية تقارير دقيقة أثناء انتشار وباء "سارس" سنة ٢٠٠٣ لأنها كانت تلبية رغبات حكومتها في التقليل من خطورة الأزمة. ولذا لم تصدر إنذارات بأن المرض الفتاك كان متفشياً وخارجاً عن السيطرة في بيجين (بكين) وفي مناطق أخرى. وواصل المواطنون المفتقرون إلى المعلومات التصرفات الخاطئة التي أدت إلى انتشار المرض. وبدأ البعض يشعر بالذعر مع ارتفاع عدد حالات الإصابة بالمرض في أحيائهم. وشعر السياح كما شعرت أوساط المستثمرين الدوليين بالقلق. وعندما تنقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" المستقلة من مستشفى لآخر في بيجين، لجمع الأعداد الحقيقية لإصابات بمرض الالتهاب الرئوي الحاد الشديد (سارس)، فقدّ بعض المستثمرين الأجانب ثقتهم بموقف الحكومة الصينية الرسمي وبدأوا بسحب موظفيهم من البلد. وأدركت الحكومة متأخرة أنها بحاجة إلى إعلام الناس حول المخاطر الحقيقية وحول مدى المشكلة لتتمكن من وقف انتشار الوباء واستعادة مصداقية الحكومة. وفي هذه الحالة، أخضعت الوسيلة الإعلامية الأجنبية المستقلة للحكومة للمساءلة بالنيابة عن الشعب عندما لم يكن مسموحاً للوسائل الإعلامية المحلية القيام بذلك.

تشقيف المواطنين

تستطيع الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، عندما تكون قادرة على العمل بحرية، أن تُشكّل ركائز مهمة لتشييد الديمقراطية. فعلاوة على خدمتها كرقيب على المؤسسات المحلية وتنبئها الشعب إلى القضايا المتعلقة بسلامته، بإمكان هذه الوسائل أن تساعد المواطنين في فهم حكومتهم البعيدة عنهم والوصول إليها. وعلى سبيل المثال، عندما أقفلت أكبر أربعة مصارف في الأوروغواي أبوابها خلال أزمة اقتصادية قبل بضع سنوات، اتصل مواطن مُسنّ في بلدة توكوارمبو بمحطة إذاعة محلية طالباً المساعدة. كانت زوجته مريضة ولم يكن قادراً على استخدام حسابها في المصرف لدفع أتعاب الطبيب. وقد اتصل مخرجو البرنامج في راديو "زوريللا" بنائب منطقتهم في البرلمان، الذي أمن بدوره اتصال الرجل بوزارة المالية. وعلم الرجل عندئذ أنه يجري إصدار قانون للطوارئ للإتاحة لأمثاله استخدام حساباتهم المصرفية.

ومن المؤلف لدى منتجي البرامج في محطة "توكوارمبو" مساعدة سكان بلدتهم على الاتصال بالوكالات المسؤولة عن تقديم الخدمات الحكومية وعلى الاتصال ببعضهم بعضاً. ويتصل الأهالي بالمحطة بحثاً عن كتب يصعب عليهم العثور عليها، وعن كلاب مفقودة، وعن وظائف وعن موظفين. ومحطة راديو "زوريللا" لا تُشكّل مجرد لائحة إعلانات للسكان ولا مجرد مدافع عنهم أمام الحكومة. وتقول ماريا مارتين، المخرجة الإذاعية الأمريكية التي أمضت بعض الوقت في المحطة وأعجبت بنجاحها، إنها تُقدم النشرات الإخبارية، وتدير ندوات مناقشة يشارك فيها المستمعون من خلال الاتصالات الهاتفية، وتذيع مقابلات.

ولدى سكان بلدة آنغرين في أوزبكستان مصدر معلومات محلي مماثل، هو محطة تلفزيون. فهم يتصلون هاتفياً بتلفزيون "أوربيتا" الذي يقوم بإذاعة شكاواهم ومشاكل البلدة الأخرى في نشرة الأخبار. وتشاهد السلطات والمواطنون برامج المحطة. وعندما حاولت الحكومة إقفال المحطة في وقت من الأوقات لكيح نفوذها السياسي، قام الناس ورعاة برامج المحطة الذين يعلنون فيها بالاحتجاج على ذلك فاضطرت الحكومة على السماح لها باستئناف نشاطها.

إقامة التواصل بين الناس

يمكن للحصول على الأخبار المحلية حتى إنقاذ الأرواح. فعندما كان إعصار كاترينا يقترب من نيو أورلينز بولاية لويزيانا في آب/أغسطس، ٢٠٠٥، نبهت عائلات المهاجرين الفيتناميين المحليين محطة إذاعة محلية صغيرة تبث باللغة الفيتنامية وأعلمتهم بالمناطق الآمنة الممكن اللجوء إليها لضمان سلامتهم والعثور على جيرانهم الأمريكيين الفيتناميين. وعندما بدأ سد سلطان، الواقع مسافة ساعتين إلى الجنوب من كابول، في أفغانستان، بالتهوي في ٢٩ آذار/مارس، ٢٠٠٥، اتصل الصحفيون في راديو "غزناويان" بالحاكم الإقليمي الذي أصدر بياناً على الهواء مفاده أن على جميع القرويين الجلاء عن المنطقة. وقد وصل هذا التقرير إلى أسماع جميع الناس قبل انهيار السد وتدمير ذلك للعديد من حوانيت ومنازل أهالي القرية. وقال أحد السكان "كنت أستمع إلى راديو غزناويان وعندما بدأ يتحدث عن سد سلطان، رفعت الصوت وفهمت أنه كان علينا الهرب". لقد أدى تصرف المحطة بسرعة إلى إنقاذ العديد من الأرواح. وواصلت محطة الإذاعة بعد ذلك تحقيق الاتصال بين جانبي القرية اللذين فصل بينهما الفيضان.

ويتتبع البنك الدولي انفتاح وسائل الإعلام بوصفه عاملاً إيجابياً في التنمية الاقتصادية والسياسية. وقد درس في "تقرير التنمية العالمية للعام ٢٠٠٢" الصادر عنه، ٩٧ بلداً ووجد أن البلدان التي توجد فيها وسائل إعلام محلية مستقلة خاصة تتمتع بمستويات تعليم أعلى ومستويات صحية أفضل وفساد أقل، واقتصادات أكثر شفافية. ولا ريب في أن الصحافة الحرة لا تعمل دائماً باحتراف، وقد تكون هناك عواقب غير مقصودة لانفتاح وسائل الإعلام. لكن كلما زادت وسائل الإعلام من تقديمها للأخبار المتوازنة وندوات نقاش أهلية، كلما زاد تقدير الناس لها. وهذه المعلومات المدنية الأهلية هي الوقود الذي يغذي الديمقراطية. ذلك أن الأهالي يصبحون أكثر ثقافة ويتحملون قدراً أكبر من مسؤولية تحسين رفاههم.

ويامكان وسائل الإعلام أن تعمل كصمام أمان عن طريق تقديم ندوات تُسمع من خلالها المجموعات المختلفة رأياً. وهذه القدرة على نشر وتقديم مختلف وجهات النظر المتنوعة داخل المجتمع أهم مما يعتقد المرء. وقد لاحظت الخبرة في شؤون الإرهاب، جيسيكاستين، أن الإرهاب يتغذى، أحياناً كثيرة، على الشعور بالذل، شعور الناس بأنهم غير محسوبين ضمن شرائح المجتمع الرئيسية أو أنهم لا يعاملون باحترام.

وكما يشير دايفد هوفمان، من وكالة "إنترنيوز"، إن "هناك قرائن وافية، بدءاً من حركة الساندينستا في نيكاراغوا حتى المتمردين الألبان في مقدونيا، على أن ضم مجموعات المعارضة إلى الأمة (بوصفها وحدة سياسية خاضعة لحكومة) يوفر بدائل لا عنفية للنزاعات الأهلية".

وقد درس تقرير آخر للبنك الدولي بعنوان "مشاورات مع الفقراء" أوضاع ٢٠ ألف فقير في ٢٣ بلداً ووجد أن أكثر ما "يُميّز الناس الفقراء عن الناس الأغنياء هو أنه ليس لهم رأي مسموع. وعدم القدرة على أن يكون لهم من يمثلهم. وعدم القدرة على إيصال ما يفكرون به إلى السلطات. وعدم القدرة على أن يكون لديهم جهاز يسلط على ظروف عدم المساواة ويكشفها. إن هؤلاء الناس الذين أجريت معهم مقابلات لا يحملون شهادات دكتوراه لكنهم يعرفون الفقر جل المعرفة، ولم يكن المال أول ما تحدثوا عنه. لقد كان الافتقار إلى الصوت، الافتقار إلى القدرة على التعبير عن أنفسهم."

إن قيام قطاع إعلامي نابض بالحيوية والنشاط، مع صحف وإذاعات ومواقع على الإنترنت ومحطات تلفزيون متنافسة مستقلة، يتيح لهذه الأصوات بأن تُسمع. فبإمكان هذه الوسائل تسليط الأضواء على المشاكل، وتشجيع المواطنين والمسؤولين الحكوميين على معالجتها، وتمكين حتى المعدمين من الناس من خلال منحهم المعلومات الحقيقية. والكل يغنم إذا سنحت للفقراء فرصة تحسين أوضاعهم والمشاركة في الفرص التي تتيحها حرية التعبير، والصحافة الحرة، وحق الاجتماع في المجتمعات الديمقراطية.

أسس الديمقراطية: الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي

*إيان فاسكويز

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الإعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

يقول كاتب هذا المقال، إيان فاسكويز، إن "الحرية الاقتصادية تتيح وجود مصادر مستقلة للثروة تكون بمثابة قوة موازنة للسلطة السياسية ومغذية للمجتمع التعددي في آن واحد". ويقدم فاسكويز الدليل على أن المواطنين في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر حرية يتمتعون أيضاً نسبياً بمستويات معيشة عالية، كما يتناول في مقاله التفاعل بين سيادة القانون والحرية الاقتصادية. وفاسكويز هو مدير "مشروع الحرية الاقتصادية العالمية" في معهد كاتو بواشنطن العاصمة، وهو عضو محدد فترة العضوية في مجلس العلاقات الخارجية.

تحتل الحرية الاقتصادية مكانة خاصة بين الحريات التي يقدرها المجتمع الحر ويتمسك بها، اقتصادياً وسياسياً ومدنياً. وهي لا تُشكّل غاية في ذاتها وحسب بل إنها تؤمن السند والدعم للحريات الأخرى. وعندما لا يكون الخيار الشخصي والتبادل الطوعي وحماية الملكية الفردية مؤمنة، يصبح من الصعب أن نتصور كيف يمكن ممارسة الحرية السياسية أو الحريات المدنية بشكل ذي مغزى.

في العام ١٩٦٢، قال ميلتون فريدمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، ما يأتي:
للتاريخ رأي واحد في ما يتعلق بالعلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة. وأنا لا أعرف أي مثال في أي زمان أو مكان لمجتمع تميز بحيز كبير من الحرية السياسية، ولم يعتمد أيضاً نظاماً مشابهاً للسوق الحرة لتنظيم الجزء الأكبر من نشاطه الاقتصادي.

ويدعم انهيار التخطيط المركزي في بلدان العالم الثالث، وحتى انهيار الاشتراكية نفسها، خلال السنوات العشرين الأخيرة نظرية فريدمان على ما يبدو. وقد ترافق ازدياد الحرية الاقتصادية مع ازدياد الحرية السياسية والمدنية حول العالم، كما كانت للحريتين أهميتهما في الوقت الذي ابتعدت فيه الدول عن الأنظمة السلطوية وفتحت أسواقها.

الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية هدف مرغوب لذاته لأنها توسع عادةً تشكيلة الخيارات المتاحة للفرد كمستهلك وكمنتج أيضاً. غير أن الدور الأكبر الذي تلعبه الحرية الاقتصادية في المجتمع كثيراً ما لا يعطى كامل قدره من الأهمية، حتى من قبل الذين يؤمنون بالتعددية السياسية وحقوق الإنسان وحرية التجمع والدين والتعبير.

إلا أن اعتماد نظام اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي يدعم المجتمع المدني عن طريق خلق الحيز الذي يمكن أن تتواجد فيها المنظمات من جميع الأنواع دون الاعتماد على الدولة. والدولة التي توجد لديها حرية اقتصادية هي دولة يستطيع فيها القطاع الخاص تمويل مؤسسات المجتمع المدني. وبالتالي فإن احتمال قيام كائنات مستقلة حقاً، وأحزاب سياسية معارضة، وتشكيلة متنوعة من شركات الأعمال ووسائل الإعلام المستقلة فعلاً، يكون أكبر في البلدان التي لا تكون السلطة الاقتصادية فيها محصورة في أيدي البيروقراطيين أو السياسيين.

وينطوي تحرير الاقتصاد، بطبيعته، على فقدان السيطرة السياسية التامة على المواطنين. وهذا أمر بدأت الحكومات السلطوية في شتى أنحاء العالم باكتشافه في عهد العولمة الحالي. وقد انهارت الدكتاتوريات مفسحة المجال للديمقراطيات في بلدان بدأت بتحرير أسواقها في مطلع الستينات والسبعينات من القرن الماضي، من بينها كوريا الجنوبية وتايوان وتشيلي وإندونيسيا. ومع انتخاب الرئيس فسنته فوكس العام ٢٠٠٠، ساعد تحرير السوق المكسيكية في التسعينات من القرن الماضي في وضع حد لأكثر من ٧٠ عاماً من حكم الحزب الواحد، الحزب الثوري المؤسساتي، الذي وصفه مرة الكاتب البيروفي ماريو فارغاس لوسا بأنه "الدكتاتورية التامة".

وتتيح الحرية الاقتصادية وجود مصادر مستقلة للثروة لموازنة قوة السلطة السياسية ولمعاوضة المجتمع التعددي. ذلك أنه عندما تمتلك الدولة المصارف ومؤسسات والاتصالات السلطوية واللاسلكية أو ورق الصحف، أو تمارس سيطرة مفرطة غير مناسبة عليها، فإنها لا تصبح مسيطرة على النشاط الاقتصادي وحسب بل وعلى حرية التعبير أيضاً. وقد احتاج العالم فترة طويلة قبل أن يدرك الكاتب هيلير بلوك أصاب الحقيقة لدى قوله في مطلع القرن العشرين "إن السيطرة على إنتاج الثروة هو سيطرة على الحياة البشرية نفسها".

وهكذا، فإن المعضلة التي يواجهها الحزب الشيوعي الصيني حالياً معضلة مألوفة. ذلك أنه يتعين على الصين، للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، أن تواصل التحرير الاقتصادي الذي دعم عقدين من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. ولكن الإصلاحات المتجهة نحو اعتماد اقتصاد السوق الحرة أعطت مئات الملايين من الصينيين استقلالية أكبر عن الدولة، وخلقت

طبقة متوسطة ناشئة تطالب أكثر فأكثر بالحرية السياسية وبأن تكون ممثلة في الحكومة. وهكذا فإن الحزب يريد الاحتفاظ بالسلطة السياسية، لكن تحرير الاقتصاد يقوّض هذا الهدف، في حين أن التوقف عن تحرير الاقتصاد سوف يقلص النمو ويسبب عدم الاستقرار.

وكما هو الحال في الصين وعدد آخر لا يحصى من البلدان، تشجع الحرية الاقتصادية التعددية السياسية عن طريق تعزيز النمو الذي يُنتج بدوره طبقة متوسطة ومواطنين أقل اعتماداً على الدولة. وتدعم الإثباتات المبنية على التجربة والاختبار وجود هذه العلاقة.

وأكثر الدراسات المبنية على الملاحظة والتجربة شمولاً حول العلاقة بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية في بلد ما وبين مستوى ازدهاره هو تقرير معهد فريزر الكندي "الحرية الاقتصادية في العالم". ويتفحص التقرير ٣٨ عنصراً أساسياً من عناصر الحرية الاقتصادية، بدءاً بحجم الحكومة وسيادة القانون حتى السياسة المالية والتجارية، في ١٢٧ بلداً عبر فترة زمنية تمتد إلى أكثر من ٣٠ سنة. وقد بيّنت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي. فمتوسط دخل الفرد في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر حرية يبلغ ٢٥ ألفاً و٦٢ دولاراً، مقارنة بمعدل دخل فردي يبلغ ٢٤٠٩ دولارات في أقل البلدان حرية اقتصادية. كما وجدت الدراسة أن الاقتصادات الحرة تنمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصادات الأقل حرية. فقد بلغ معدل النمو للفرد الواحد خلال السنوات العشر الأخيرة ٢,٥ بالمئة في أكثر البلدان حرية في حين كان ٠,٦ في أقلها حرية.

وتوصلت دراسة فريزر أيضاً إلى أن هناك صلة وثيقة بين الحرية الاقتصادية وتقليص مستوى الفقر ومؤشرات التقدم الأخرى. وهناك ترابط عكسي بين مؤشر الفقر في العالم الذي تصدره الأمم المتحدة ومؤشر فريزر للحرية الاقتصادية. فمستوى دخل أفقر ١٠ بالمئة من السكان في أكثر البلدان حرية اقتصادية هو ٦٤٥١ دولاراً في حين أنه ١١٨٥ دولاراً في أقل البلدان حرية. وعلاوة على ذلك، فإن عمر المواطن في الدول المصنفة ضمن أعلى ٢٠٪ من بلدان العالم من حيث الحرية الاقتصادية يميل لأن يكون حوالي ٢٥ سنة أطول من عمر المواطن من شعوب الدول التي تصنف ضمن أدنى ٢٠٪ من البلدان من حيث الحرية الاقتصادية. كما أنه يتم الربط أيضاً بين معدل وفيات الأطفال الأقل ومعدلات معرفة الكتابة والقراءة الأعلى والفساد الأقل والقدرة على الحصول على مياه الشفة النقية، وازدياد الحرية الاقتصادية. ومؤشر الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية يرتبط إيجابياً بالحرية الاقتصادية الأوسع. ومن الأمور المهمة أنه يوجد ترابط إيجابي أيضاً بينها وبين مؤشر فريدم هاوس (دار الحرية) للحرية السياسية والمدنية: فالبلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية أكبر تميل لأن تكون متمتعة أيضاً بقدر أكبر من الحريات الأخرى كذلك.

والواقع هو أن النمو الذاتي الاستدامة ما فتئ يتوقف، منذ زمن طويل، على وجود بيئة تشجع المشاريع الحرة وحماية الملكية الخاصة. وقد تحققت نجاة الغرب من الفقر الشامل في القرن التاسع عشر في بيئة كهذه، استهلكت بدورها حقبة النمو الاقتصادي الحديث. وحتى قبل ذلك، قاد بروز طبقة تجار من المزارعين في إنكلترا إلى تمثيلها في البرلمان، حيث نجحت في القرن السابع عشر في الحد من مصادرات التاج البريطاني الاعتبارية للثروة - أي باختصار، ساعد نشوء المزارعين التجار في إقامة الملكية الدستورية. فقد عززت القيود الموثوقة التي فرضت على سلطة الحكومة حقوق الملكية وسيادة القانون، وهما عاملان رئيسيان في بلوغ بريطانيا العظمى مرتبة القوة الاقتصادية والسياسية المتفوقة في العالم. ومع نمو ثروة بريطانيا العظمى، أصبحت، بالطبع، دولة ديمقراطية.

وتدعم الأدلة الأكثر حداثة المفهوم القائل إن النمو ومستويات الدخل الأعلى تقود أو، على الأقل، تساعد في تعزيز وتثبيت الديمقراطية. وقد درس عالما السياسة آدم برجيفورسكي وفرناندو ليمونغي أوضاع ١٣٥ بلداً في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠ ووجدوا أن "دخل الفرد يُشكّل أداة تكهن صالحة باستقرار الديمقراطيات". فقد وجدوا، مثلاً، أنه في البلدان التي كان دخل الفرد فيها أدنى من ١٠٠٠ دولار (حسب تماثل القوة الشرائية للدولار لعام ١٩٨٥)، كان متوسط المدة المتوقعة لاستمرار الديمقراطيات ثماني سنوات. ("تماثل القوة الشرائية" نظرية تقول إن سعر صرف العملات يكون في حالة توازن عندما تكون قدرتها الشرائية هي نفسها في كل واحد من أي بلدين). وعندما تراوح الدخل الفردي ما بين ١٠٠١ دولار و ٢٠٠٠ دولار، أصبح احتمال بقاء الديمقراطيات ١٨ عاماً. أما الديمقراطيات في البلدان التي يزيد فيها دخل الفرد عن ٦٠٥٥ دولاراً، فبالإمكان توقع استمرارها إلى الأبد.

وفي حين تُنتج الحرية الاقتصادية النمو لكنها لا تقود دائماً إلى الديمقراطية. فهونغ كونغ وسنغافورة، وهما من أكثر الاقتصادات حرية في العالم، مثالان بارزان على ذلك. كما أن الثروة ليست دائماً ناتجاً تسفر عنه الحرية الاقتصادية، وهو أمر تثبت صحته بعض البلدان الغنية بمواردها وذات الدخل المرتفع نسبياً، لكن حيث تظل الدولة متحكمة جداً بالاقتصاد“ وكما هو متوقع، تكون الحريات المدنية والسياسية مقيدة بشدة أيضاً في تلك البلدان. غير أن الدور المحوري للحرية الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية يبقى واضحاً. فبإمكانها أن تكون قوة هائلة في تشجيع الديمقراطية، كما أن قدراً جيداً من الحرية الاقتصادية يبقى ضرورياً لتعزيز وتثبيت الحرية السياسية.

الديمقراطية الليبرالية وسيادة القانون

الديمقراطية ليست رديفاً للحرية. فكما رأينا، إن الديمقراطية التي لا ترافقها الحريات الأخرى قلماً تنجح في الحد من السلطة الاعتبارية للسلطات السياسية، وإن كانت هذه الأخيرة منتخبة. ولهذا، يُخصّص حالياً جهد كبير لتعزيز سيادة القانون، وهي عنصر محوري لكل من الديمقراطية الليبرالية والحرية الاقتصادية. من البديهي أن سيادة القانون ضرورية لديمقراطية تعمل بشكل ناجح. والواقع الذي يزداد تقديره هو أن سيادة القانون ضرورية أيضاً للتنمية الاقتصادية.

وقد توصل تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، مثلاً، إلى أن ما من بلد يتسم بسيادة قانون ضعيفة يمكنه المحافظة على معدل نمو ثابت قوي (أكثر من ١,١ بالمئة) عندما يزيد فيه متوسط دخل الفرد عن ٣٤٠٠ دولار. وبعبارة أخرى، عندما يبلغ اقتصاد ما مستوى معيناً من النمو، تصبح التحسينات في سيادة القانون ضرورية لاستدامة النمو.

وقد لا يكون من الممكن تشجيع سيادة القانون بصورة مباشرة، بخلاف ما هو ممكن في تخفيض التعرفة الجمركية أو الخصخصة. وقد تتحقق سيادة القانون مع، أو في نفس الوقت تقريباً، الذي يتم فيه تحقيق غيره من الأمور بشكل صحيح. إنني أتقدم باقتراح متواضع. بدلاً من التركيز على تشجيع سيادة القانون مباشرة، دعونا نخلق أولاً البيئة التي يمكن لسيادة القانون النشوء والتطور فيها. وهذا يعني، من بين إجراءات أخرى، تشجيع إصلاحات السوق أو الحرية الاقتصادية. وبالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة، يشمل ذلك الحد من حجم الحكومة. فالبلدان التي يسود فيها اليوم حكم قانون قوي أرسيت أولاً هذه المؤسسة ثم قامت في وقت لاحق فقط بزيادة حجم حكوماتها.

والمؤسف هو أن عدداً كبيراً جداً من البلدان الفقيرة تحاول اليوم تكرار هذه العملية بشكل معكوس. ففي بلدان مختلفة مثل البرازيل وسلوفاكيا وجمهورية الكونغو وروسيا، مثلاً، يتعدى الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج القومي ما بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة. ومن المحتم أن تفشل محاولات تشجيع سيادة القانون حيث لا يزال حجم الحكومات كبيراً، أو أنها ستكون صعبة للغاية. والواقع هو أنه رغم أن التوجه خلال السنوات العشرين الأخيرة كان باتجاه ازدياد الحرية الاقتصادية والسياسية في العالم، غير أنه لا يزال أمام معظم البلدان شوط طويل عليها أن تقطعه على درب الحرية الاقتصادية. وفي حين أن روسيا قد تكون تخلت عن الاشتراكية إلا أنها تأتي في المرتبة ١١٥ بين ١٢٧ بلداً على مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم.

وعلاوة على ذلك، يشير الكاتب فريد زكريا إلى أن أغلبية الديمقراطيات الفقيرة في العالم هي ديمقراطيات غير ليبرالية، أي أن الأنظمة السياسية فيها هي أنظمة لا توجد فيها أي حريات أخرى غير حرية اختيار من يحكم. وهو يشير إلى أن التقليد الدستوري الليبرالي في الغرب تطور أولاً، ومن ثم تطور لاحقاً الانتقال إلى الديمقراطية. ففي سنة ١٨٠٠، على سبيل المثال، صوّت فقط ٢ بالمئة من المواطنين في بريطانيا العظمى التي ربما كانت أكثر مجتمعات العالم ليبرالية آنذاك. ولاحظ زكريا أيضاً أنه في الدول غير الغربية التي انتقلت أخيراً الديمقراطية الليبرالية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، تحققت الرأسمالية وسيادة القانون أولاً أيضاً. ولعل هذا النمط يفسر سبب مواجهة مناطق مثل أمريكا اللاتينية، التي أقامت الديمقراطية أولاً ثم بدأت بتحرير الاقتصاد، فترة صعبة بشكل خاص في تشجيع الحرية الاقتصادية أو النمو.

واليوم، تحاول بلدان في أوروبا الشرقية والوسطى وفي أمريكا اللاتينية وفي أمكنة أخرى، بدرجات متفاوتة من النجاح، تحقيق الديمقراطية والحرية الاقتصادية في آن واحد. وفي بعض الحالات، حصل تراجع في الحرية الاقتصادية، أو أنها لم تعد أولوية، الأمر الذي لا يبشر بالخير بالنسبة للديمقراطية. وفي حالات أخرى، مثل إستونيا، ازدادت الحرية الاقتصادية بإطراد معززة بالتالي الديمقراطية. وعلينا نحن المؤمنون بالرأسمالية الديمقراطية أن نبقي في أذهاننا دوماً، سواء كنا نعيش في ديمقراطيات غنية أو فقيرة، أو في دول ذات أنظمة استبدادية، الدور المحوري الذي تلعبه الحرية الاقتصادية في بلوغ مجتمع حر.

أسس الديمقراطية: حرية المعتقد

*تيد ج. طيلن

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الاعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

يناقش هذا المقال القيمة التي توفرها الحرية الدينية للديمقراطية السليمة. يصف الكاتب المؤسسات الدينية كمصدر بديل للأفكار، وللنقد الاجتماعي، وكساحة تدريب على المواطنة الديمقراطية، ويقدم حججه القائلة بوجود قيام الحكومات الديمقراطية بتشجيع احترام التعددية الدينية. تيد ج. جيلن أستاذ للعلوم السياسية في جامعة "ديباو" في غرينكاسل، بولاية إنديانا، وفي جامعة نيفادا في لاس فيغاس.

لا احترام حرية المعتقد، التي تشمل في أكثر الأحيان الحرية الدينية، العديد من الآثار المفيدة على الحكم الديمقراطي. وتكون نتائج الحرية الدينية بوجه عام إيجابية:

- (١) يوفر الدين مصادر بديلة للأفكار، ونقداً اجتماعياً، ومجالات مبتكرة للحكومات الديمقراطية
- (٢) توفر المؤسسات الدينية تجارب ومهارات يمكن تطبيقها في المواطنة الديمقراطية
- (٣) يمكن لاحترام امتيازات الأقليات الدينية تعزيز شرعية أنظمة الحكم الديمقراطية داخلياً ودولياً.

الدين والدولة

في النظام الديمقراطي السليم، على كل من الدولة والمؤسسات الدينية الحفاظ على استقلاليتها من الطرف الآخر مع احترامه. وهذا لا يعني أنه لا يجوز أن يكون هناك اتصال بين عالم السياسة العلماني وبين الحيز المقدس الذي يحدده الدين، لأن هناك الكثير من التداخلات بين الاثنين. غير أنه يبدو أن بعض الاستقلالية الوظيفية ما بين الكنيسة والدولة تنطوي على فوائد مهمة للدولة.

لقد أشار مراقبون سياسيون مختلفون جداً، مثل الكاتب ورجل الدولة الفرنسي، ألكسي دو توكفيل (١٨٠٥-١٨٥٩)، والعالمة السياسية الألمانية إليزابيت نويل - نويمان (١٩١٦)، إلى النزعة إلى المطاوعة والاتساق لدى الثقافات الديمقراطية السياسية. أي أنه يوجد في المجتمعات التي تؤمن بالمساواة إلى حد بعيد (بالمعنيين الاجتماعي والقانوني) ضغط اجتماعي هائل للامتثال للآراء السائدة في المجتمع ومطاوعتها. وقد أطلقت نويل - نويمان على هذه الظاهرة وصف "لولب الصمت"، مما يشبه إلى حد بعيد مفهوم "توكفيل" الكلاسيكي حول "استبداد الأكثرية". ذلك أنه يمكن في الكثير من الأحيان أن يكون لوجهات النظر السائدة تأثير لا يقاوم على الرأي العام وعلى السياسة العامة.

ويُقدم الدين في أحيان كثيرة "صوتاً نبوئياً" إلى الخطاب العام. فبإمكان القيم الدينية إتاحة الفرصة أمام القيم الثابتة والسامية لولوج الحوار الديمقراطي وتمكين الأقليات من التعبير عن وجهات نظرها. وهذه وظيفة مهمة في الأنظمة التي يُشكّل فيها الرأي العام السلطة النهائية، حيث أن طرح وجهات النظر البديلة يُعزز عملية تداول الآراء السياسية. ويسمح كون المبادئ الدينية تنبثق من المعتقدات التي لا تقوم على أساس الضرورات الاجتماعية والسياسية الأنية، يسمح لتلك المعتقدات بأن تخدم كمصادر مستقلة لانتقاد الاتجاه السياسي السائد.

كمثال على ذلك، وفرت الموالات الواسعة النطاق للكنيسة الكاثوليكية للمواطنين البولنديين فلسفة أو نظام قيم بديلاً معقولاً خلال فترة السيطرة الشيوعية. ولم تكن الجهود الرامية لإرساء الاشتراكية السياسية التي قام بها النظام الشيوعي فعالة بشكل بارز، وقاومتها بنشاط كاثوليكية جازمة. صحيح أن وجود كاثوليكية تحظى بالشعبية أتاح للبولنديين التمييز بين الدولة البولندية (العلمانية والاشتراكية) وبين الأمة البولندية (الكاثوليكية والديمقراطية المحتملة). وبشكل مماثل، وخلال السنوات الأولى لرئاسة "رونالد ريغان" (١٩٨١-١٩٨٩) في الولايات المتحدة، لم تعد سياسات مثل نزع السلاح النووي ومساعدة الفقراء تتمتع بشعبية لدى الرأي العام. فأصدر المجلس القومي للأساقفة الكاثوليك رسائل رعوياً تتعلق بلا أخلاقية الحرب النووية وتؤكد على الواجبات الإلزامية الأخلاقية التي تقضي بمساعدة الفقراء. وهكذا، وفرت الموارد الروحية والفكرية للكنيسة الأمريكية ثقلاً موازناً للسياسة الاقتصادية والخارجية المحافظة.

ليس هناك، بالطبع، أي شيء جديد هام في هذه النظرة المتبصرة. ففي كتاب الديمقراطية في أمريكا، اعتبر "ألكسي دو توكفيل" الدين أحد أهم العوامل التي تخفف من استبداد الأكثرية في الولايات المتحدة. وبصفتها مصادر للقيم السامية التي تتضمن العديد من الواجبات الإلزامية الأخلاقية المرتبطة بالسياسة العامة، فإن التقاليد الدينية غير المرتبطة بالأنظمة الحاكمة، توفر كبحاً هاماً لميول الامتثال وعدم الخروج عن الركب في الثقافات الديمقراطية.

حماية التعددية الدينية

على الحكومات الديمقراطية حماية وتشجيع التعددية الدينية. فالوجود العلني للتقاليد الدينية المتعددة يعزز إمكانية قيامها بدور ناقد اجتماعي وسياسي لثلاثة أسباب على الأقل.

إن أوضح قيمة للتعددية الدينية بالنسبة للخطاب السياسي الديمقراطي هي أنه يمكن أن ينجم عن الأصوات المتعددة وجهات نظر متعددة تجري مناقشتها علناً. مثلاً، في دولة البرازيل المعاصرة، كانت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية (على الأخص على مستوى الأبرشيات المحلية) مصدراً للانتقاد الاجتماعي للموارد الهيكلية للاقتصاد ولعدم المساواة السياسية (تقليد "اللاهوت التحريري"، أو المناصر للمحرورين)، في حين كانت حركة بروتستانتية إنجيلية متنامية تعمل على إعادة تركيز الانتباه على الأخلاق على المستوى الفردي، وعلى مستوى الحياة العائلية.

ثانياً، للتعددية الدينية أثر إيجابي على الإيمان بالمعتقدات الدينية والمشاركة الدينية والانضمام إلى الطوائف الدينية. وقد أشار علماء الاجتماع المتخصصين بالدين إلى أن الطوائف المتعددة في البيئات الدينية المتنافسة تشعر بحوافز قوية لجعل تقاليدهم الخاصة جذابة لأعضاء فيها وللمن يحتمل انضمامهم إليها. وفي مثل هذه الأوضاع، تكون نسبة المشاركة الدينية، بوجه عام، أعلى مما هي عليه في تلك البلدان التي يحتكر فيها دين واحد الوضع. واحد. مثلاً، المشاركة الدينية عامة أعلى في الولايات المتحدة حيث توجد تعددية دينية مما هي عليه في الدول السكندنافية حيث توجد كنائس معترف بها رسمياً. وعلى نفس المنوال، في بولندا ما بعد العهد الشيوعي، تراجع مستوى الذهاب إلى الكنائس والأشكال الأخرى من المشاركة الدينية في بولندا ذات الأثرية الكاثوليكية.

لماذا يعتبر هذا الأمر ذي شأن؟ إن ما صدر من أبحاث حول الموضوع يشير إلى أن المشاركة في المنظمات الدينية تُشكل مصدراً هاماً للرصيد الاجتماعي، أو المهارات المعرفية والاجتماعية الضرورية للانخراط في السياسة الديمقراطية. فالناس يتعلمون في الكنائس العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة، وللتوسط في الخلافات الشخصية بطرق بناءة، وللاختيار بين أهداف اجتماعية متنافسة. وجميع هذه المهارات هامة لتطوير المواطنة الديمقراطية. والحقيقة هي أن بعض هذه الدراسات أشار إلى أن العلاقات الاجتماعية في المؤسسات الدينية هي المصدر الموثوق به الوحيد لتوفير الرصيد الاجتماعي للمواطنين المحرومين من طرق أخرى في الولايات المتحدة. وهكذا، فإن الدين، مثله مثل المؤسسات الأخرى في المجتمع المدني، يُشكل مصدراً هاماً للتدريب على المواطنة. وسيستفيد مزيد من الناس على الأرجح من فرص التعليم التي تقدمها المؤسسات الدينية في الأماكن التي توجد فيها تعددية دينية.

وأخيراً، بإمكان التعددية الدينية أن تقلص احتمالات حصول نزاعات سياسية خطيرة بسبب الدين. ففي المجتمعات التي يكون فيها دين واحد سائداً، يمكن أن ينعت المواطنون نظراءهم من أتباع الديانات الأخرى بصفات شيطانية شريرة، فيزيدون بذلك من إمكانية حصول نزاعات شديدة وعنيفة. وعلى العكس من ذلك، ففي البيئة الأكثر تعددية، لا يستطيع أي دين واحد اجتذاب الأكثرية، الأمر الذي يرغم المواطنين المتدينين المنخرطين في السياسة على تقديم التنازلات والترضيات للتمكن من تحقيق أهداف سياسية جزئية.

في الولايات المتحدة، مثلاً، انتقدت بعض المجموعات ذات الانتماء الديني السياسات الحكومية بشأن تشكيلة من القضايا الأخلاقية والأساليب الحياتية. غير أن فعاليتها كانت محدودة، وكان سبب ذلك، من جملة أمور أخرى، الاختلافات اللاهوتية في معتقداتها الدينية نفسها. وهكذا، حالت الخلافات الداخلية حول مسائل مثل مسألة التحديث ونظرية النشوء والارتقاء والخبرة الدينية والتفسيرات المذهبية، إلى حد كبير دون تشكيل تحالفات سياسية مترابطة ومتناغمة كلياً. وباختصار، إن التنوع العقائدي المذهبي ضمن الديانة التي تمارسها أكثرية الأمريكيين (المسيحية)، وكذلك التقليد القائم في احترام الأديان الأخرى، بما فيها اليهودية والإسلام، يجعل من غير المرجح أن تتمكن أي مجموعة دينية بمفردها من الهيمنة على الخطاب السياسي في الولايات المتحدة.

حقوق الأقليات الدينية

كثيراً ما تؤكد التعاليم الدينية علماً بالحقائق المطلقة، مثل طبيعة العالم الواقعي، والغايات من الوجود البشري، والتفسيرات المتعلقة بوجود الشر في العالم. ومثل هذه التأكيدات لا تكون قابلة عادة للإثبات أو الدحض، وبالتالي، فإنها لا تكون موضوع مفاوضات أو مساومة مباشرة. وينجم عن هذا أن الأشخاص أو المؤسسات الموجودة في مواقع السلطة (مثلاً، الأغلبية الشعبية في الديمقراطيات) كثيراً ما يشعرون بإغراء قمع الآراء البديلة للحقيقة الدينية (التي يؤمنون بها) أو إلى الحد كثيراً من امتيازات الأقليات الدينية. وهناك سببان على الأقل لوجوب مقاومة القادة السياسيين في الحكومات الديمقراطية هذا الإغراء، ووجوب احترام حقوق الأقليات الدينية إلى أكبر حد ممكن.

أولاً، إن السماح بممارسة الحرية الدينية لأعضاء الأقليات الدينية، التي قد تكون مهمشة اجتماعياً أو لاهوتياً، يمكن من تفادي مشكلة مساواة المواطنة الكاملة بالعضوية في مذهب ديني معين. وكمثال على ذلك، إذا ما كان بوسع الإنسان أن

يكون أمريكياً كامل المواطنة دون أن يكون مسيحياً، أو إسرائيلياً كامل المواطنة دون أن يكون يهودياً، فذلك يعني أن أتباع المذاهب الدينية الخارجة عن النمط الثقافي السائد، لن يواجهوا مشكلة انقسام الولاء. وفي حال عدم وجود صلة لازمة بين المواطنة القومية واتباع معتقد ديني معين، يكون احتمال إطاعة أعضاء الأقليات الدينية للقوانين ومشاركتهم بشكل في الحياة السياسية للبلاد أكبر. بعبارة أخرى، يبدو أن منح الحرية الدينية للأقليات سيعزز على الأرجح شرعية الحكومة في نظر مثل هذه الأقليات.

وقضية الشرعية هامة بنوع خاص بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية نظام إقناعي يتطلب قبول المحكومين ومساهمتهم النشطة، أي أن الأنظمة الديمقراطية تحقق شرعيتها عن طريق إقناع المواطنين بحقها في الحكم وقدرتها على ذلك. وتتطلب الأنظمة الديمقراطية أيضاً مشاركة نشطة من مواطنيها بدلاً من الإذعان السلبي، ويمكن المجادلة بأن تحقيق هذه المشاركة يصبح أصعب عندما يحرم بعض أعضاء المجتمع من القدرة على ممارسة بعض الجوانب الأساسية لهويتهم.

السبب الثاني لوجوب احترام حقوق الأقليات الدينية هو الناحية الدولية. فمرونة الحكومات القومية في الدخول في علاقات مُعقدة مع الدول الأخرى كثيراً ما تحد منها انطباعات موجودة بأن حكومات تلك الدول تمارس التمييز الديني. وإن نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، فإن الحكومة التي تمارس التمييز ضد أقليات دينية معينة كثيراً ما تكون في موقف غير مؤات في تعاطيها مع الدول الأخرى التي تكون فيها العقائد الدينية الهامشية ذات أهمية أكبر سياسياً.

مثلاً، في مطلع السبعينات من القرن الماضي، كانت قدرة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون على السعي لتحقيق انفراج مع الاتحاد السوفياتي محدودة أحياناً بسبب إحساس العديد من الأمريكيين (بمن فيهم أعضاء في الكونغرس) بأن الاتحاد السوفياتي يمارس التمييز ضد اليهود. وقد سعى "تعدّل جاكسون" القانوني (الذي تقدم به السناتور هنري جاكسون) إلى الحد من التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإلى جعل المبادلات التجارية مرهونة بتحسّن احترام السوفيات لحقوق الإنسان. ومن الواضح أن الطريق إلى الانفراج كان سيكون أسلس بكثير لو لم يُنظر إلى الاتحاد السوفياتي على نطاق واسع على أنه معادٍ للسامية. وفي فترة أحدث، جعلت المزاعم بخصوص فرض قيود على المبشرين المسيحيين من الصعب على الرئيس جورج دبليو. بوش العمل ضمن علاقات تعاونية مع دول مثل الأردن، ومصر، والصين، وكوريا الشمالية. فالمسيحيون الإنجيليون يشكلون جزءاً هاماً في التحالف الجمهوري المؤيد للرئيس في الساحة السياسية الأمريكية، ومن الصعب سياسياً بالنسبة لأي رئيس أن ينتهج سياسات دبلوماسية معاكسة لما تفضله مجموعة أساسية من الناخبين.

وعلى نفس النحو، لاحظتُ خلال رحلة قمتُ بها أخيراً إلى باكستان، أن مصداقيتي كممثل للولايات المتحدة كانت موضع شك وشبهات بسبب الاعتقاد الواسع بأن الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي "معاديان للإسلام"، بشكل ما، في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وقد وجدت العديد من المستمعين من بين طلاب الجامعات غير راغبين في الإصغاء إلى دفاعي عن مبدأ الحرية الدينية إلى أن أعالج وأناقش إلى الحد الذي يرضيهم مسألة كون المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة ليسوا ضحايا التمييز القانوني على يد الحكومة. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، ربما تكون محاولة فرنسا تجنّب الانقسام الديني عن طريق منع الفتيات المسلمات من وضع الحجاب وكذلك الفتيان اليهود من ارتداء القلنسوة في المدارس الرسمية، قد سببت تراجعاً في الاحترام القومي الذي كانت فرنسا تحظى به في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. وقد تكون بعض الأفلام التي اعتبرت معادية للإسلام تسببت في العنف السياسي المدفوع بدافع ديني في هولندا.

وفي جميع هذه الحالات، كان الانطباع القائم بوجود تمييز على الأقل بنفس أهمية الواقع. والدبلوماسية الناجحة تكون، إلى حد كبير، مرهونة بالنوايا الحسنة بين الدول ذات السيادة. والاعتقاد من جانب مواطني بعض الدول بأن أشقائهم في الدين مواطنون من الدرجة الثانية في دول أخرى يمكنه أن يجعل تحقيق مثل هذه النوايا الحسنة مشكلة يصعب حلها.

خاتمة

إن بيئة نابضة بالحياة فيها أديان متنوعة ومتعددة، تساهم في المجتمع الديمقراطي السليم. وفي حين أنه ينبغي ألا يبالغ المرء في أهمية الدين في السياسة الديمقراطية، يمكن للدين أن يكون بمثابة مصدر لانتقاد السياسات والتثقيف حول المواطنة وإرساء الشرعية السياسية.

أسس الديمقراطية: المواطنة والحكم الديمقراطي الرشيد

*رالف كتشام

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الإعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

يتمتع الكاتب في نموذجين للمواطنة: واحد حافزه المصلحة الذاتية والآخر يدفعه هاجس الصالح العام. يقول كتشام: إن نموذج الاهتمام بالصالح العام يتطلب من المواطنين الذين لديهم مصالح خاصة أن يملكوا أيضاً ويعدلوا إدراكاً للصالح العام".

رالف كتشام هو أستاذ فخري في التاريخ والشؤون العامة والعلوم السياسية في كلية ماكسويل للمواطنة والشؤون العامة في جامعة سيراكيوز بولاية نيويورك.

في حلقة دراسية نظمت أخيراً في جامعة أمريكية، طُلب من مشارِك من فيتنام الردّ على وجهة نظر عالم السياسة، روبرت دال، حول الديمقراطية، بأنها "يجب أن تبقى على الدوام مستجيبة للناس"، الذين "يملكون الحرية في تطوير واستخدام وسائل سلمية لانتقاد القيادات والضغط عليها واستبدالها".

وتكون القيادات، وفقاً لتحليل دال، مُجبرة على الالتفات إلى آراء وحاجات الناس المختلفة والاستجابة لها، والتي يكون قد تمّ التعبير عنها ليس عن طريق المؤسسات التمثيلية وحسب، بل أيضاً عبر جميع الطرق السلمية الأخرى، كالعرائض والتظاهرات والضغط ومناصرة قضايا معينة، المتوفرة في المجتمع الحر الليبرالي.

ساهم عالم السياسة، جون مولر، في النقاش فشرح أن مسؤوليات المواطنة قليلة جداً. وقال: "الديمقراطية شيء سهل حقا، أي غبّي يستطيع أن يؤديها... ليس من الضروري أن يكون الناس صالحين أو نبلاء، بل يكفي أن يتوصلوا إلى معرفة مصالحهم الشخصية، وأن يقوموا، إن شعروا بدافع إلى ذلك، بالإعراب عنها".

ويكفي المواطنين الديمقراطيين، الذين يكونون بوجه عام لا مباليين ويهتمون بمصالحهم الذاتية، أن يكونوا قادرين على تقييم الواقع والتوصل إلى معرفة مصالحهم ليقوموا بواجباتهم. فالرغبة في السعي وراء المثل العليا، والسعي إلى الصالح العام، أو غير ذلك من مجالات النبيل، تكون، لحسن الحظ، غير ضرورية بنفس القدر الذي تكون فيه معدومة إلى حد كبير في الدوافع الإنسانية.

كيف يجيب الطالب الفيتنامي؟ هل يرى هذا المفهوم للديمقراطية والمواطنة، الذي كثيراً ما يتم تمجيده بأنه يعمل بنجاح في الولايات المتحدة وفي غيرها من الديمقراطيات "الناضجة"، كمثال لبلاده؟

يجيب قائلاً: "لا مطلقاً"، شارحاً ردهً بعبارات تردد مفهوماً أغنى وأقوى للمواطنة، وتفهماً للديمقراطية يتخطى بكثير التشديد الإجرائي في النموذج الذي لا يرغب بأن يكون له أي حصة فيه.

كانت فكرة المواطنة في ذهنه مفعمة إلى حد أكبر بحب العمل للمصلحة العامة، وترتكز إلى تقييم مختلف للقدرة الإنسانية في التفكير والعمل المتأني مع وضع الهواجس العامة نصب العينين. كانت فكرته تفترض أيضاً أن الحكم الديمقراطي قد يعمل إلى حد أكبر بالطرق "الصالحة والنبيلة" التي تزديها الفكرة القائلة أن الديمقراطية "سهلة بالحقيقة"، وأنها لا تتطلب بالتالي أكثر من إمكانية وصول الجميع إلى مصالحهم الذاتية في نموذج مواطنة قائم على تضارب المصالح أو سياسات حسب الهوية.

وتطلب نموذج المواطنة الأكثر اهتماماً بخدمة الصالح العام الذهاب إلى أبعد بكثير من النشاطات الساعية إلى المصلحة الذاتية على أنواعها، من الانتخابات والتنظيم وتشكيل مجموعات ضغط والتظاهر والانضمام إلى الأحزاب وإلى مجموعات المصالح الخاصة.

ويجب انتظار مثل هذه النشاطات من قبل أعضاء المجتمع الحر، وبالطبع، يجب عدم منعها. وهي تُعبّر عما سماه المنظر السياسي البريطاني "هارولد لاسكي" (١٨٩٣-١٩٥٠) "تشكيل الإرادات الإنسانية المنبوعة التي لا

يمكن طمسها... تعددية في الإرادات التي لا يجمع بينها هدف مشترك." وقد أشار الرئيس الأمريكي جيمس ماديسون (١٧٥١-١٨٦٣) إلى أن "الأسباب المستترة" لهذه التعددية في الإرادات، والتي تقود، إلى "الأحزاب"، ما هي إلا "ظاهرة منغرس في طبيعة الإنسان، ويمكننا رؤيتها في كل مكان بدرجات مختلفة من النشاط طبقاً للظروف المختلفة للمجتمع المدني".

وهكذا، يتم تشجيع الناس المختلفين في المجتمع الحر على التعبير الذاتي والإبداع والسعي وراء السعادة والنجاح. وتنجم فوائد سياسية، كذلك، عن المصالح المختلفة (وكلما زاد عددها كلما كان ذلك أفضل) التي يفرض عليها التفاعل والتراضي مع بعضها البعض بطرق تحول دون السيطرة المستبدة لحزب أو حتى لتحالف واحد من الأحزاب: نعم المجتمع الحر الشمولي المتنوع المنفتح والعاقل.

لكن بالنسبة للطالب الفيتنامي، وبالنسبة لماديسون كذلك، لم يكن هذا الأمر خاطئاً ولا من الواجب حظره، بل ولا حتى عدم تشجيعه، وإنما كان غير مكتمل، كما لم يكن بالحقيقة ينم عن مواطنة ولا حتى عن حكومة ذات مغزى تعمل بموافقة جميع مواطنيها. إن المواطنة تتطلب في الأساس ما كان يفهمه التفكير الجمهوري المدني في القرن الثامن عشر على أنه الفضيلة السياسية الأساسية الوحيدة: أن يبقى في ذهن المشاركين في الحكم، من القادة أو عامة الناس، إن كان على المستوى القومي أو المحلي، اهتمام بالصالح العام، جزئياً على الأقل، بدلاً من مجرد السعي وراء غايات متحيزة فئوية أو أنانية. كان الجسم السياسي يتطلب، كي يكون المرء مواطناً، النظر من هذا المنظور العام الذي يذهب إلى أبعد من المصلحة الذاتية أو مصلحة المجموعة، وإلى أبعد من حق السعي وراء المصالح الخاصة، والتي كانوا، بالطبع، وبصفتهم سكان مجتمع حر، يتمتعون بها أيضاً.

"الوظيفة المزدوجة" للمواطن

استندت المصلحة العامة، إلى حد ما، إلى الاهتمام بعامة الناس، وإلى قدرة كل مواطن، كما أبلغ "فوكوزاوا يوكيشي" أبناء بلده اليابان في عصر مييجي (١٨٦٨ - ١٩١١) عندما كانت الدولة تسعى إلى فهم الديمقراطية الغربية، على القيام "بوظيفة مزدوجة". وبالطبع، كما كان يفرض دوماً على الرعايا الصالحين في تلك المملكة (اليابانية)، كان على "المواطنين الجدد" إطاعة القوانين واتباع عادات البلاد، إلا أنهم، بوصفهم مواطنين، كانوا يشغلون أيضاً منصباً كمشاركين في نظام الحكم. وكان هذا يتطلب، كما قال "فوكوزاوا" لطلابه في جامعة كيئيو، أن تُنموا "روحاً استقلالية"، وتهتموا بالشؤون العامة، وتشاركوا كمناقشين وناخبين ومنظمين ورسميين في أعمال الدولة العامة. كان عليهم بالتالي "التخطيط... للقيام بجهد لصالح البلد، وكتابة أفكاركم ونشرها بين الجمهور... وأن تكونوا متحمسين للعمل لأجل بلدكم". وقبل كل شيء، كان عليهم "أن تكتسبوا القدرة على التوصل إلى الحكم الصائب" لتأدية وظيفتهم كمواطنين. ورغم أنه مر حوالي قرن قبل أن يسعى نظام الحكم في اليابان إلى تبني هذه المبادئ، إلا أنه من الواضح أن ما كان يفكر به "فوكوزاوا" كان منصب مواطنة أغنى بكثير من "مواطنة الحد الأدنى" التي يتطلبها نموذج تعارض المصالح الآخذ في الهيمنة في الغرب.

كان في ذهن "بنجامين فرانكلين" نفس المفهوم تقريباً عندما قال أمام المؤتمر الدستوري سنة ١٧٨٧، عندما كان ينظر الأخير في اقتراح لخصر "حق التصويت بأصحاب الملكية العقارية المطلقة"، أن العامل الرئيسي الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في ما يتعلق بأهلية التصويت هو "فضيلة وحب العمل للمصلحة لدى عامة أفراد شعبنا". وكان بالتالي متشككاً إزاء شرط تقييد التصويت بشرط الملكية العقارية المطلقة لأن الكثير ممن لا ينطبق عليهم ذلك

الشرط قد يتصفون بالفضيلة وروح الخدمة العامة. فأبناء المزارعين الذين لا يملكون الأراضي والجنود الذين حاربوا بروح وطنية في الثورة الأمريكية والحرفيون والتجار سوف يكونون، على سبيل المثال، على الأرجح ناخبين ومواطنين مسؤولين. وشرح مندوب آخر "أن كل إنسان يملك أدلة على ارتباطه بالمجتمع ووجود مصلحة مشتركة دائمة تربطه بالمجتمع يستحق أن يشارك في كل حقوقه وامتيازاته". ولاحظ أن امتلاك الثروة والأموال مؤشرا هزيلان على التحلي بهذه الفضيلة الأساسية. وأكثر من ذلك، إن تجربة المشاركة في الحكم، خاصة على المستوى المحلي، من شأنها على الأرجح أن توسع روح الخدمة العامة وحب العمل لمصلحة المجتمع لدى الناس العاديين وأن تكون بالتالي نوعاً من التدريب لكي يصبح الإنسان مواطناً صالحاً. وقال فرانكلين إنه يكره "كل شيء يميل إلى الحط من روح عامة الشعب"، واعتبر أن حرمانهم من حق التصويت سوف يؤدي إلى ذلك، (لاحظ أيضاً أن أياً من معايير فوكوزاوا أو فرانكلين لم تكن تستبعد النساء أو العبيد أو السود أو من هم في سن الثامنة عشرة أو الانجلو أمريكيين، الذين كانوا جميعاً بشكل عام محرومين من حق التصويت ومن المواطنة الكاملة في أمريكا القرن الثامن عشر، وذلك عندما يصبح مفهوماً أن تلك الفئات تملك صفات الذكاء والمنطق والقدرة السياسية التي لم يكن يعترف لهم بها في مفهوم القرن الثامن عشر. وكانت المواطنة الكاملة تصبح منطبقة إلزامياً، وفق الأيديولوجية الجمهورية لفرانكلين وتوماس جفرسون والمؤسسين الآخرين للولايات المتحدة، مع تغيير الفهم الأنثروبولوجي والثقافي للعرق والجنس في القرون اللاحقة. فكل توسيع لحق التصويت حصل خلال القرنين التاليين ومنحه للسود والنساء والعبيد السابقين ولمن هم في الثامنة عشرة من العمر (وفي بريطانيا للكاثوليك)، حصل عندما تم في نهاية الأمر إدراك كون هذه الفئات، التي كانت تعتبر سابقاً على أنها لا تمتلك الذكاء والنضج السياسي المطلوبين، تمتلك تلك القدرات.)

وقد ثبتت الالتفات إلى صفات المواطنة الأساسية هذه، بالطبع، أساساً منطقية للحكم الديمقراطي مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي استدامت في نموذج تضارب المصالح المتطلب جداً أدنى من المواطنة. فقد عالج الفكرتين المثاليتين الرئيسيتين في إعلان الاستقلال الأمريكي (1776): أن الجميع خلقوا متساوين ويملكون حقوقاً لا تقبل المساومة حولها، وأن الحكومات تستمد "سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين". وينص إعلان الاستقلال أيضاً على أن "الحيف والاعتصاب دون حق" الأول الذي ارتكبه ملك بريطانيا العظمى كان "رفضه منح موافقته على القوانين الأكثر فائدة وضرورة للمصالح العام". بمعنى آخر، أن جزءاً أساسياً من الجسم السياسي المحكوم ذاتياً هو أن المواطنين يجب أن يكونوا، بصورة ما، قادرين على إعطاء موافقتهم والتعبير عن قبولهم المتروي للمصادقة على إجراءات نظام الحكم، وأن العدالة تقتضي أنه لا يمكن لأي سلطة أن تقف عائقاً بين هذه الموافقة وسن القوانين "المفيدة والضرورية للمصالح العام". فبدون هذه المشاركة النشيطة والبناءة، سوف يُنظر إلى المواطنين، كما فسّر ذلك "بريكليس" قبل ألفي عام في أثينا، "ليس على أنه لا طموح لديهم بل على أنه لا فائدة منهم". أي أنه لا يمكن لأي إنسان غبي القيام بذلك" فأهالي أثينا "قادرين على تكوين الرأي وبدلاً من النظر إلى النقاش على أنه حجر عثرة في طريق العمل ﴿مجرد فئات متصارعة﴾ نعتقد أنه يُشكل مقدمة لا غنى عنها لأي عمل حكيم."

وللمحافظة على بقاء هذا المثال الأعلى للمواطنة، سوف يكون من الضروري معالجة العديد من نواحي الحياة إن كان للحكم الذاتي أن يكون نظام حكم رشيداً. فكيف يمكن أن يكون الأمر كذلك؟ أولاً، يجب أن يكون نظام الحكم متحرراً من كل سيطرة أجنبية أو اضطهاد داخلي" من هنا انبثقت الطاقة التي أشعلت مئات الثورات ضد الطغيان عبر الزمن وحول العالم. لكن حتى عندما يتم "النجاح" في قهر الطاغية (البيوريتانيون الانكليز وكروموال سنة

١٦٤٩" الشيوعيون الروس ولينين في ١٩١٧-١٩٢١" هوشي منه سنة ١٩٥٣ و١٩٧٥" وبشكل آخر، حتى السلاح الأمريكي ضد صدام حسين سنة ٢٠٠٣، الخ...)، تبقى هناك مشكلة تحقيق هدف حكم ذاتي رشيد.

وقد أشار الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان"، سنة ١٩٩٣، إلى أن من بين الأضرار العديدة التي أحققها النظام السوفياتي بروسيا، كان الضرر الأسوأ "كونه ترك، عندما رحل، شعباً هزيل الأهلية ﴿لاحظ العبارة﴾ لدرجة يصعب عليه معها استبداله (أي استبدال ذلك النظام) بشيء أفضل". وقد ظل الاهتمام الهائل الذي حظيت به هذه المسألة الصعبة الاستثنائية المثقلة بالاحتمالات وما كتب عنها، في صميم المناقشات حول المواطنة والمجتمع المدني والحكم الرشيد، على الأقل منذ زمن بريكليس وأرسطو، بما في ذلك، على الأخص في الولايات المتحدة، من مخاوف "فرانكلين" سنة ١٧٨٧، مروراً بهواجس "الكسي دو توكفيل" بشأن حكم الأكثرية في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وحجج ما بعد النظرية الداروينية التي جادل بها العلماء من أن جميع أنظمة الحكم هي مجرد مجموعات مصالح ذاتية تناضل في سبيل تولي السلطة، وصولاً إلى الهواجس المعاصرة حول وجود أو خلق "الرأسمال الاجتماعي". إذاً، مرة أخرى، ما هي العادات، ما هي الذهنية، ما هي المؤسسات التي سوف تغذي "الفضيلة وروح الخدمة العامة" الحيوية بالنسبة لمجموعات المواطنين في الديمقراطيات الطموحة "الانتقالية" والناضجة على حد سواء؟

تعليم المواطنة

لقد كان الداعون إلى الحكم الرشيد من أفلاطون وأرسطو ليس وكونفوشيوس وإيرازموس إلى جون لوك وتوماس جفرسون وهوراس مان وجون ديوي وفاكلاف هافل جميعاً معلمين وكتاباً وفلاسفة في التربية منكبين على التأكد من أن الذين سيحكمون سيكونون جاهزين لتلك المهمة المتطلبة براعة وعناية فائقتين وروح الخدمة العامة والتساوق الأخلاقي. وكلهم يجادلون أيضاً بأن حكم غير المؤهلين بما فيه الكفاية يقود إلى أنظمة الحكم السيئة، بغض النظر عن عدد من يتولون الحكم.

ويتوصل تحليل أرسطو ليس الكلاسيكي إلى أن حكم الفرد الواحد، أو القليل من الناس، أو العديد منهم قد يكون جيداً كما في الأنظمة الملكية أو الأرستقراطية أو أنظمة الحكم الدستوري الجيدة، أو قد يكون سيئاً بنفس القدر الذي يكون فيه الطغيان، أو حكم القلة (الأوليغاركية)، أو الحكم الديمقراطي (ويعني فيها حكم الرعايا تحت سيطرة الديماغوجية) سيئاً. والتميز ليس في عدد الذين يحكمون بل إلى أي حد يحكمون جيداً. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً، إلى حد ما، ولكن ليس أقل أهمية، عندما يتعاظم عدد الحاكمين من فرد واحد أو بعض الأفراد إلى أكبر عدد، أي جميع المواطنين كما في الأنظمة الديمقراطية.

وقد اقترح توماس جفرسون، أحد واضعي إعلان الاستقلال والرئيس الأمريكي الثالث، سنة ١٧٧٦، أنه يجب أن يكون في ولاية فرجينيا، الولاية المستقلة حديثاً وذات الحكم الذاتي، نظام تعليم عام (وحتى شامل) ليصبح الجميع "مؤهلين لفهم حقوقهم والحفاظ عليها وممارسة دورهم في الحكم الذاتي عن معرفة".

وأشار المرّبي الأمريكي، هوراس مان، إلى الشيء نفسه سنة ١٨٤٨ عندما قال إن على الجميع دفع الضرائب لدعم المدارس الرسمية "لأن هيمنة الجهل العام والمعتقدات الخرافية والردائل، سوف تولد همجية والتخريب العام في الداخل وهذا الأمر أكثر خطورة (في الديمقراطية) على المصلحة العامة من أي همجية أو تخريب من الخارج".

وقد نشر جون ديوي في حياته المهنية الطويلة، في النصف الأول من القرن العشرين، التي ربطت الديمقراطية بالتعليم والتي سعت إلى تحويل المدارس الأمريكية إلى "مختبرات للديمقراطية" حيث يمارس الطلاب و"يتعلمون

بالممارسة" مواقف ومهارات الحكومات الديمقراطية، نشر الفكرة ذاتها: إن الحكم الذاتي، على أي مستوى كان، لن يعمل بشكل جيد ولن يؤدي إلى نتائج جيدة (للمصلحة العامة) إلا إذا كان الذين يمارسونه، الوافدون من الخارج أو المولودون في البلاد، قد تلقوا تعليماً (جذبهم واستقطبهم) للقيام بهذه المسؤولية.

وهكذا فإن نظاماً من الجامعات والمدارس الحكومية و/أو الخاصة مع مقررات دراسية موجهة بتأن بحيث تكون متناسقة مع تشجيع المواطنة المسؤولة والقيادة التي تخدم الصالح العام، ضروري لقيام أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة. وقد بدت هذه المعادلة في الواقع، في بعض المجتمعات الآسيوية بنوع خاص، محورية إلى حد جعلها تفكر بأنه من الضروري إرجاء الممارسات الديمقراطية ومشاركة الناس في الحكم إلى اليوم الذي يصبح فيه الجميع مدربين على القراءة والكتابة ومتناغمين مع سبل الحكم عن طريق النقاش العام. وبعد ذلك يصبح من المنطقي منحهم ذلك الحق" إذ يكونون قد أصبحوا مواطنين مؤهلين لا رعايا مطيعين كما كان دورهم التقليدي. وقد أظهرت كل من كوريا الجنوبية وماليزيا، وحتى الصين، تقديمها لهذه الأولوية في مقاربتها للحكم الذاتي، كما فعلت اليابان في أوائل عهد تفكيرها باعتماد النظام الديمقراطي.

المواطن المسؤول

في ختام دراسة حول أفكار وحياة فاتسلاف هافل المهنية، الرئيس السابق للجمهورية التشيكية، أعاد بول برمان سنة ١٩٩٧ إلى الأذهان قول هافل إنه رغم كثرة الحديث عن حقوق الإنسان والقوانين والدساتير والمنظمات غير الحكومية، فإن العديد من البلدان "تحقق رغم ذلك في تحقيق الكثير من الديمقراطية. وما هو سبب ذلك؟" يقول برمان، مستمداً قوله من هافل، "لأن الديمقراطية تتطلب نوعاً معيناً من المواطنين. إنها تتطلب مواطنين يشعرون بأنهم مسؤولون عن شيء يتعدى زاويتهم الصغيرة المريحة" مواطنين يريدون المشاركة في شؤون المجتمع ويصرون على ذلك" مواطنين من أصحاب الإرادة القوية" مواطنين يؤمنون بأفكارهم عن الديمقراطية على أعمق مستوى" (وهذا ما عناه "بريكليس" عندما وصف المواطنين غير الناشطين بأنهم "لا فائدة منهم"). و"النوع المعين من المواطنين" المطلوب لنظام الحكم الديمقراطي الجيد هو الذي يمتلك صفات شخصية تستند إلى الأخلاق والذي يهتم بالصالح العام، الأمر الذي يقود إلى السلوك الفاضل الذي يخدم المصلحة العامة على كافة مستويات الخطاب الاجتماعي، بما في ذلك الأسرة والشؤون المحلية والمسؤولية القومية والاهتمام بإحلال السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم.

إن، بدا أن هذه الفكرة مثالية مستحيلة لا تتوافق مع الطبيعة البشرية، فأنها قد لا تكون أقل واقعية من الافتراض بأن كل شيء سوف يسير نحو الأفضل عندما يُسمح بكل بساطة للمصالح الذاتية الشمولية المتباينة بأن تتصادم من خلال نموذج تضارب المصالح والحد الأدنى من المواطنة في الحياة العامة. وعلاوة على ذلك، يتطلب النموذج المستند إلى حب العمل للمصلحة العامة أن يمتلك المواطنون الذين لديهم مصالح خاصة إدراكاً للصالح العام واهتماماً به. كما يفترض هذا النموذج أن بعض المصلحة الذاتية يشكل جزءاً ثابتاً من الحياة البشرية وسوف يكون دائماً موجوداً بدرجة ما في السلوك البشري، لكن هذه صفة يجب تقييدها أو ضبطها وليس الاحتفاء بها، في الحياة العامة والخاصة أيضاً. ويتقبل هذا النموذج أيضاً أن بعض البشر يحققون هذا التقييد والتكييف بشكل أفضل من غيرهم (الأمثلة على هذا التنوع كثيرة طبعاً في تواريخ جميع الشعوب)، وأنه يمكن أن يكون للعادات الاجتماعية والدين والقيم الثقافية والتعليم تأثير هام بالنسبة لكيفية عمل هذا الأمر في أي مجتمع كان. ويمكن لمزيج يجمع بين تأثير القيم العائلية والرأسمال الاجتماعي وممارسات الوسائل الإعلامية والمدارس والقيادات السياسية أن يؤثر على نوعية الحياة العامة في أي دولة، ويمكن الشعور بالتأثير المفيد، من حيث روح الخدمة العامة، بصورة مصغرة في أي وقت أو أي مكان كلما تحلى مواطن بهذه الروح وتصرف على أساسها.

أسس الديمقراطية: القدرة على اللجوء إلى القضاء

*فيكي مايلز - لاغرانج

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الاعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

تحاول كاتبة هذا المقال إثبات كون القضاء المستقل ضرورياً لضمان قدرة جميع المواطنين على اللجوء إلى القضاء. وتتناول القاضية "فيكي مايلز - لاغرانج" في مقالها تجربتها خلال مساعدتها للقضاة في رواندا في فترة ما بعد الإبادة الجماعية على إصلاح النظام القضائي لتوفير فرصة أكبر للمواطنين الروانديين للتمكن من اللجوء إلى القانون. و"فيكي مايلز - لاغرانج" قاضية مقاطعة في المقاطعة الغربية لأوكلاهوما وعضوة سابقة في لجنة العلاقات القضائية الدولية للمؤتمر القضائي الأمريكي، ورئيسة لجنة مجموعة العمل لأفريقيا (١٩٩٩ - ٢٠٠٥).

كلمات "العدالة المتساوية في ظل القانون" محفورة في الحجر فوق مدخل مبنى المحكمة العليا الأمريكية في واشنطن العاصمة. وتمثل هذه الكلمات العهد الذي قطعه أمريكا على نفسها لشعبها. فما لم تتوفر فرصة الوصول الحر وغير المقيد لجميع الناس إلى النظام القضائي في بلدنا واستخدامه، مهما كانت مكانتهم أو موقعهم في الحياة، فإن التعهد الأمريكي "بعدالة متساوية في ظل القانون" لا يمكن أن يتحقق.

القضاء المستقل واللجوء إلى القضاء

تشكل السلطة القضائية المستقلة أحد أهم أوجه ضمان حصول جميع الناس على قدرة متساوية على اللجوء إلى القضاء. وفي النظام الأمريكي لإقامة العدل، لا يحق لأي شخص أن يشير على القاضي بإصدار حكم ما في قضية، بغض النظر عن منصب هذا الشخص، أو سلطته أو نفوذه. فحكم القاضي يجب أن يستند إلى القانون ولا يمكن تغييره إلا من قبل محكمة أعلى يتعين أن يكون قرارها هي أيضاً مستنداً إلى القانون المناسب.

والسلطة القضائية المستقلة هي جزء من نظام "سيادة القانون" الأوسع القائم في الولايات المتحدة وفي دول ديمقراطية أخرى. ويقول البنك الدولي، إن سيادة القانون تعم عندما :

(١) تكون الحكومة نفسها مقيدة بالقانون

(٢) يُعامل كل شخص في المجتمع بطريقة متساوية مع معاملة الآخرين في ظل القانون

(٣) تكون الكرامة الإنسانية لكل فرد معترفاً بها ومصونة بسلطة القانون

(٤) تتوفر القدرة للجميع على اللجوء إلى القانون.

وطبقاً لهذا، تتطلب سيادة القانون "نظاماً قضائياً مستقلاً حيث تستطيع المحاكم تفسير وتطبيق القانون والأنظمة دون تحيز، بشكل قابل للتوقع وفعال وشفاف. ويؤمن فرض تطبيق القانون بشكل ثابت بدوره بيئة مؤسسية مستقرة يمكن فيها تخمين عواقب القرارات الاقتصادية على المدى البعيد."

ويجادل البعض بأن الغرض من القضاء المستقل هو الحد من سلطة الحكومة وحماية حقوق الأفراد. وينبغي إرساء وتطبيق إجراءات وقائية لتأمين عمل المحاكم بصورة مستقلة. ومن الناحية التنظيمية، فإن الشفافية في عملية التعيينات القضائية، وقدرة القضاة بالتالي على التحرر من أي تهديد لكون وظيفتهم أو راتبهم مضمونة، تؤدي إلى تعزيز قدرة السلطة القضائية على تفسير القانون دون تدخل غير ضروري من جانب السلطتين الحكوميتين الأخرين أو من أي فرد. وعلى سبيل المثال، ينص الدستور الأمريكي على "أن القضاة الفدراليين يحتفظون بمناصبهم طالما كان سلوكهم جيداً، وأنه يحق لهم، في أوقات محددة، تلقي تعويضات لقاء خدماتهم لا يجوز خفضها ما داموا في مناصبهم". وإدارياً، تُعزز استقلالية تقرير الموازنة القضائية عن السلطتين الأخرين، وشفافية إجراءات تأديب وإقالة القضاة هما أيضاً استقلالية القضاء. كما توفر قوانين السلوك القضائي للقضاة والمحامين الأمريكيين حداً أدنى من المعايير المتماثلة بالنسبة لسلوكهم المهني. وأخيراً، إن قدرة القضاة على فرض أحكامهم من خلال ما يتمتعون به من سلطة اعتبار من يخرقونها منتهكين لحرمة المحكمة تُرسخ استقلالية القضاء الأمريكي.

مثال: الإصلاح القضائي في رواندا

نظرياً، تم تبني العديد من هذه الإجراءات الوقائية دستورياً وعن طريق سن قوانين تشريعية خلال عملية الإصلاح القضائي وتعديل القوانين في رواندا. وشرع النموذج الذي طوره هذا البلد الإفريقي الصغير جداً في معالجة أمر الحاجة الملحة لإعادة بناء النظام القضائي ولضمان محاكمة الآلاف من السجناء المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية بموجب إجراءات قانونية سليمة. وقد شكّل وضع نظام العدالة في رواندا سنة ٢٠٠١ انعكاساً لتاريخ البلاد. فكانت المؤسسات القضائية تتسم بالجزئية والفساد، وكان يشغل المناصب فيها العديد من المعيّنين السياسيين الذين كان هدفهم إرضاء السلطات التي عينتهم بدلاً من تطبيق القانون. وكان انعدام وجود الأجهزة القضائية المؤهلة في رواندا ما بعد الاستقلال أحد العوامل التي ساهمت إلى حد بعيد في تعزيز ثقافة الإفلات من العقوبة التي قادت إلى الإبادة الجماعية سنة ١٩٩٤، التي كانت مجزرة راح ضحيتها أكثر من مليون رواندي.

وبعد الإبادة الجماعية، كان من المحتم أن يشعر المجتمع الرواندي بالذهول لانعدام سيادة القانون كما أرقه ضعف الاقتصاد والمؤسسات. وهاجر أكثر من مليونين من اللاجئين الهوتو ومن النازحين في الداخل إلى البلدان المجاورة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي وتنزانيا. وكان النظام القضائي في رواندا في فترة ما بعد الإبادة الجماعية في حالة من القصور الذاتي. وقد هرب العديد من رجال الشرطة وقوى الأمن من البلاد. وكان هناك أكثر من ١٠٠ ألف شخص من المشتبه بأنهم شاركوا في الإبادة الجماعية في السجون. ولم يبق إلا عدد قليل جداً من القضاة والمدعين العامين والمحامين على قيد الحياة، ولم تكن هناك أي جمعيات محامين.

استجابةً لهذا الوضع، تم تأسيس لجنة إصلاح القانون الرواندي بموجب بناء على تشريع صدر في سنة ٢٠٠١. وتتألف اللجنة من مواطنين روانديين من المؤسسات المهنية والقانونية المختلفة، بما في ذلك المحكمة العليا، ووزارة العدل وهيئات الادعاء العام، والجامعة الوطنية، وجمعية المحامين. واللجنة مخولة باقتراح تشريع ينص على تنظيم وتحديد سلطات المحاكم القضائية، وتشريع يتعلق بقانون الأخلاقيات المهنية للقضاة، وتشريع ينص على تنظيم، ووظائف وصلاحيات مجلس القضاء الأعلى، وتشريع لإنشاء سلطة ادعاء قومية، وقانون للإجراءات الجنائية، وتشريع خاص بقواعد الأدلة القضائية.

وقد كنت، منذ سنة ٢٠٠٢، مندوبة أمريكية إلى مجموعة من المبادرات لإصلاح القانون ومراجعتة في رواندا. وقد عقد المؤتمر الدولي الأول حول إصلاح ومراجعة القانون الرواندي الذي عقد في تلك السنة، لتعزيز تبادل المعلومات. وقد أقيم المؤتمر تحت رعاية اللجنة الرواندية لإصلاح القانون بتمويل من السفارة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وكان بين المشاركين قضاة ومدعون عامون ومحامون روانديون، وممثلون من الأرجنتين وبوروندي والكامرون وكندا وكينيا وجزر الموريس والسنغال وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا والولايات المتحدة.

وقد ركز مؤتمر سنة ٢٠٠٢ على إصلاح ومراجعة القانون وعلى استقلالية القضاء وإرساء سيادة القانون. وقدم المندوبون توصيات عبر ست مجموعات عمل عالجت قضايا استقلالية القضاء، أخلاقيات المهنة القضائية، إدارة السلطة القضائية ودور مديري المحاكم، وحوكمة النظام القضائي وتوظيف وتدريب القضاة وعملية وضع ميزانية السلطة القضائية. وقد تم إيجاز نتائج مناقشات اثنتين من مجموعات العمل، مجموعة عمل استقلالية النظام القضائي ومجموعة عمل أخلاقيات المهنة القضائية، في التقرير الفرعي الملحق بهذا المقال.

التوصيات الخاصة بالتغيير

عقد المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح القانون ومراجعة القانون الرواندي سنة ٢٠٠٣. وكان هدف المؤتمر التوصل إلى إطار عمل للإصلاح القضائي في رواندا يكون متوافقاً مع المعايير الدولية الخاصة بالقضاء السليم والفعال. وقدم المؤتمر توصيات لتضم إلى كل من الدستور والقوانين الأساسية تتعلق بالقضايا التي جرى النظر فيها سنة ٢٠٠٢ من قبل مجموعات العمل. وكان بين المشاركين مندوبون من الدول التي شاركت في مؤتمر سنة ٢٠٠٢، إضافةً إلى مندوبين من الدانمرك وإثيوبيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وغواتيمالا وملايو ومالي وهولندا ونيجيريا والمملكة المتحدة وزامبيا. كانت التوصيات الرسمية التي تقدم بها المندوبون الدوليون بالإجماع إلى المؤتمر، كالآتي:

يجب أن تكون رتبة الموظفين القضائيين مساوية لرتبة كبار أعضاء الفروع الأخرى في الحكومة، ويجب ضمانها في القانون الأساسي.

لا يخفّض راتب وامتيازات القاضي طالما بقي في منصبه.

إنشاء دائرة مالية وإدارية ضمن القضاء.

يجب أن يكون لدى السلطة القضائية هيئة موظفين دائمة تُحدد مدد وشروط توظيفهم من قبل السلطة القضائية.

يتم إنشاء دائرة مالية وإدارية ضمن مكتب المدعي العام.

يتم سن قانون أساسي لإنشاء لجنة دائمة ومستقلة لإصلاح القانون، يصف بنيتها وسلطاتها ووظائفها.

يتم منح السلطة القضائية سلطة صياغة جميع القوانين المتعلقة بإجراءات المحاكم وعمليات المحاكم، شريطة موافقة البرلمان دون أي جهة أخرى عليها.

لا يجوز إقالة قضاة المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا من مناصبهم إلا بسبب عدم الكفاءة أو سوء السلوك.

تتم إقالة القاضي على أثر قرار يتخذه مجلس الشيوخ بأكثرية الثلثين بعد توصية من مجلس القضاء الأعلى.

يتمتع القضاء بالصلاحيات المتعلقة بجمع المسائل ذات الطبيعة القضائية ويملك السلطة الحصرية لتقرير ما إذا كانت القضايا المرفوعة إليه لإصدار حكم بشأنها تقع ضمن نطاق صلاحياته المنصوص عليها في القانون.

كان من الواضح عند اختتام مؤتمر سنة ٢٠٠٣ أن تدريب القضاة والمدعين العامين أمر حاسم الأهمية كي يتمكنوا من القيام بمهامهم الجديدة بشكلٍ وافٍ. وقد صف رجل قانون رواندي مُميز القضاء الرواندي بأنه "غير نابض بالحياة"، وأعرب عن هواجسه بأن القاضي الرواندي العادي غير فعّال ويفتقر إلى الثقة بالنفس. وقبل الإصلاحات الدستورية والتشريعية، كان قضاة المحاكم البدائية ينظرون في الدعاوى ويصدرون الأحكام ضمن هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة. لكن القضاة أصبحوا مطالبين الآن باتخاذ القرارات في قضايا في محاكم القاضي المنفرد، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الثقة بالنفس والقدرة على التأثير وفرض الاحترام. وقد أصبح يتعين على القضاة حالياً أن يكونوا أكثر كفاءة وإنتاجية وأفضل سلوكاً أخلاقياً نظراً للسلطات والصلاحيات الجديدة المنوطة بهم في نظام قضائي مستقل. وعليه، إن كان سيتم حقاً إنشاء نظام قضائي مستقل مستديم في رواندا، فإن الأمر يتطلب إجراء دورات تدريب وتثقيف قضائية عاجلة في ميادين متعددة.

كجزء من زيارة ثانية قمتُ بها لرواندا سنة ٢٠٠٢، خدمت كعضو في فريق قام بوضع تقييم لاحتياجات التعليم والتدريب القضائي - خطة التدريب واستراتيجية تطبيقها المقترحة. وكان هدف مهمتي جمع المعلومات حول التعليم والتدريب القضائيين المتوفرين في رواندا للقضاة ووضع خطة لإنشاء وتطبيق برنامج تعليم وتدريب قضائي يستخدم تلك الموارد المتاحة. وقدمت الخطة عملية يمكن بموجبها تجهيز قضاة المحاكم العادية الروانديين جيداً للعمل بفعالية في البيئة الجديدة المنصوص عليها في التشريع المقترح. وانطوت عملية الإعداد على التزام أكبر بكثير بتعليم وتدريب القضاة من الذي كان قائماً سابقاً. وإلى الحد الذي سيتم به إلغاء جميع مناصب القضاة في نظام المحاكم الحالي وإنشاء نظام جديد بمناصب قضائية جديدة تقوم مقامه بعد الموافقة على التوصيات، وفّر ذلك للحكومة الرواندية فرصة لا سابق لها لإجراء إعادة تقييم موضوعية للمرشحين ولأختيار المرشحين الأعلى كفاءةً القادرين على تحويل القضاء إلى كيان مستقل ومُميز يثق به الشعب الرواندي لإقامة وصيانة وفرض سيادة القانون.

ثمة نتيجة أخرى جديرة بالاهتمام انبثقت عن النموذج الرواندي هي بند دستوري يفرض أن تشغل المرأة ٣٠ بالمئة على الأقل من "المناصب في هيئات صنع القرار"، وهي الهيئات التي يفترض أنها تشمل المناصب القضائية.

خاتمة

الإصلاح القضائي يهدف، في نهاية المطاف، إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية وزيادة فعاليتها وإنصافها وإتاحة اللجوء إليها. ومن الضروري أن تعمل المحاكم بصورة عملائية وإدارية وكفاءة وأخلاقية إن كان سيتم تحويل "العدالة المتساوية في ظل القانون" إلى واقع حقيقي في أي مكان في العالم. وإن كان النظام القضائي لا يؤدي وظيفته بشكل جيد، فإن العدل لا يقام ولا يطبق. وإن كانت المحاكم لا تعمل بصورة صحيحة، لن تكون هناك إطلاقاً قدرة متساوية على اللجوء إلى العدالة.

أسس الديمقراطية: مسؤوليات المواطن

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الاعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

على عكس الديكتاتوريات، فان الحكومات الديمقراطية توجد لخدمة الشعب، لكن يتوجب على المواطنين في الديمقراطيات ان يوافقوا ايضا على التقيد بالقوانين والواجبات التي تحكمهم. فالديمقراطيات تمنح مواطنيها العديدين الحريات، وبضمنها حرية المعارضة وحرية انتقاد الحكومة.

فالمواطنة في الديمقراطيات تتطلب مشاركة المواطنين، والكياسة المدنية، وحتى الصبر.

*يعترف المواطنون الديمقراطيون بانه ليس لهم حقوق وحسب بل بان عليهم واجبات ايضا، ويدركون بان النظام الديمقراطي يتطلب منهم استثمار وقتهم والعمل الشاق، وان الحكومات القائمة من الشعب تتطلب اليقظة الدائمة والدعم من قبل الشعب.

*في ظل بعض الحكومات الديمقراطية، تعنى المشاركة المواطنة ان على المواطنين ان يخدموا في هيئات المحلفين، او ان يخدموا في الخدمة العسكرية الالزامية، او الخدمة القومية المدنية لفترة من الزمن، وهناك واجبات اخرى تنطبق على جميع الديمقراطيات تتمثل في مسؤولية المواطنين دون سواهم، وفي طليعة تلك الواجبات احترام القانون، كذلك فان تسديد حصة المرء المنصفة من الضرائب، وقبول سلطة الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، واحترام حقوق الذين لديهم وجهات نظر مختلفة تشكل ايضا امثلة على مسؤولية المواطنين.

*يعرف مواطنو البلدان الديمقراطية ان عليهم تحمل اعباء المسؤولية ازاء مجتمعهم، ان هم ارادوا الاستفادة من حمايته لحقوقهم.

*هناك قول شائع في المجتمعات الحرة: كما انتم يولى عليكم، ان نجاح الديمقراطية يتطلب من المواطنين النشاط وانعدام المواقف السلبية لانهم يعرفون ان نجاح او فشل الحكومة هو من مسؤوليتهم دون سواهم، ويفهم الرسمىون الحكوميون، بالمقابل، ان عليهم معاملة جميع المواطنين بالتساوي وان الرشاوى لا مكان لها في الحكومات الديمقراطية.

*للمواطنين الذين لا يرضون عن قادتهم في النظام الديمقراطي، حرية التنظيم وابداء وجهة نظرهم علنا لتغيير هذه القيادة بالطرق السلمية، او محاولة اخراج هؤلاء القادة من مناصبهم في الفترات المحددة للانتخابات.

*تحتاج الديمقراطية الى اكثر من مجرد قيام المواطنين بالاقتراع في الانتخاب بين الفينة والفينة لتتمكن من المحافظة على سلامة اوضاعها، فهي بحاجة الى الاهتمام المستمر، والوقت اللازم، والالتزام من جانب الاعداد الكبيرة من المواطنين الذين ينتظرون، بدورهم، من الحكومات ان تحمي حقوقهم وحياتهم.

*على المواطنين في الانظمة الديمقراطية الانضمام الى الاحزاب السياسية، وتنظيم الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يختارونهم، ويقبلون بان السلطة لن تبقى دائما بيد الحزب الذي ينتمون اليه.

*ان تكون لديهم حرية الترشح للمناصب او الخدمة كموظفين رسميين معينين لوقت ما .

*ان يستخدموا الصحافة الحرة للاعراب عن ارائهم علنا بالنسبة للقضايا المحلية والقومية.

*ان ينضموا الى الاتحادات العمالية، والى المجموعات الاهلية للمجتمعات، والى جمعيات الاعمال.

*ان ينضموا الى المنظمات الطوعية الخاصة التي تشاطرهم مصالحهم، سواء كانت تلك المنظمات مكرسة للدين، او الثقافة الاثنية، او الدراسات الاكاديمية، او الرياضة، او الفنون، او الاداب، او تحسين الاوضاع في احيائهم، او المبادلات الدولية للطلاب، او لمئة نشاط مختلف اخر.

*جميع تلك المجموعات، بصرف النظر عن قربها او بعدها عن الحكومات، تساهم في اثراء وعافية الديمقراطية.

أسس الديمقراطية: الديمقراطية والأحزاب السياسية

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب الاعلام الخارجي : ٢٠١٨/٨/١٥

لحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، على الشعوب الديمقراطية ان تعمل يداً بيد لرسم شكل الحكومات التي تختارها، كما ان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي العمل من خلال الاحزاب السياسية.

* الاحزاب السياسية هي منظمات طوعية تربط بين الناس وحكوماتهم، فالاحزاب تختار المرشحين وتنظم الحملات لانتخابهم للمناصب الرسمية، كما تحشد الناس للمشاركة في اختيار قادة حكوماتهم.
* يسعى حزب الاكثرية (او الحزب المنتخب لادارة الوظائف الحكومية) الى تحويل عدد من السياسات والبرامج المختلفة الى قوانين، ومن حق الاحزاب المعارضة انتقاد الافكار الساسية لحزب الاكثرية وتقديم المقترحات الخاصة بها.

* تقدم الاحزاب السياسية للمواطنين طريقة تمكن من وضع المسؤولين الحزبيين المنتخبين في موضع المحاسبة والمساءلة في مايتعلق بأعمالهم الحكومية.

* تثق الاحزاب السياسية الديمقراطية فتعترف بمبادئ الديمقراطية فتعترف بسلطة الحكومات المنتخبة وتحترمها حتى عندما لا يكون قادة احزابها في السلطة.

* يعكس اعضاء الاحزاب الساسية المختلفة، على غرار مايجري في اي نظام ديمقراطي، تنوع الثقافات التي نشأوا منها، فبعض هذه الاحزاب صغيرة وقائم على مجموعة من المعتقدات السياسية، والبعض الاخر منظم على اساس المصالح الاقتصادية، أو التاريخ المشترك لعضائها، وهناك غيرها من الاحزاب تتشكل بمثابة تحالفات فضفاضة لمواطنين مختلفين قد يجتمعون مرة واحدة في فتر الانتخابات.

* جميع الاحزاب السياسية، سواء كانت حركات صغيرة او تحالفات قومية عريضة، تتشاطر قيم التفاهم عن طريق التسويات، والتسامح، وهي تعلم اب الطريق الوحيد لاتخاذ موقع القيادة والرؤية العامة للفوز بتأييد الناس تكمن في التحالفات العريضة والتعاون مع الاحزاب والمنظمات الاخرى.

* تعترف الاحزاب الديمقراطية بأن الاراء السياسية غير ثابتة دائماً وهي قابلة للتغيير، وأن الاجماع في الرأي لا يتم في كثير من الاحيان الا من خلال التعارض في الافكار والاراء ووجهات النظر الذي يجري من خلال النقاش الحر والعام بصورة سلمية.

* ان مفهوم المعارضة الشريفة مفهوم مركزي لاي نظام ديمقراطي، فهو يعني ان جميع الجهات المشاركة في النقاش السياسي، أيا يكن عمق الاختلاف بينها، تتشاطر القيم الديمقراطية الاساسية، قيم الحرية في التعبير، والمعتقد، والحماية المتساوية تجاه القانون، فالاحزاب السياسية التي تخسر الانتخابات تنتقل الى المعارضة، وهي واثقة من ان النظام السياسي سوف يواصل حماية حقها في التنظيم والتعبير عن آرائها، وعندما يحين الوقت، سوف تكون لتلك الاحزاب فرصة القيام من جديد بحملة للترويج لافكارها وللحصول على أصوات الناس.

* الصراع بين الاحزاب السياسية، في الانظمة الديمقراطية، ليس صراعاً من أجل البقاء بل هو تنافس لخدمة الشعب

تحسين الهوية أم إقبارها؟

*الباحث سعيد ناشيد

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٨/١٥

“حاميتها حراميتها”، مثل شائع ومعروف لدى شعوب المنطقة. وهو يصدق على العديد من الحالات التي يكون فيها حماية الشيء هم الخطر الأكبر عليه.

أمثلة التاريخ كثيرة، ونعرف العشرات من الحكايات الشهيرة حول "مكر الحماية بالمحميات"، من قبيل مكر حماة الدين بالدين، ومكر حماة السلطان بالسلطان، ومكر حماة الوطن بالوطن، ومكر حماة الثورة بالثورة، وفي مجمل القول، مكر حماة المعبد بالمعبد.

مقصود القول إن من بين الخدائع المؤسسة للإسلام السياسي هناك فكرة راجعة تزعم بأن الحركات الدينية التي لا تُعنى بالفنون الجميلة إن لم تكن تحرمها، لا تعنى بالفولكلور الشعبي إن لم تكن تحاربه، لا تُعنى بالتراث الموسيقي أو الغنائي أو المسرحي الوطني إن لم تكن تسعى إلى تدميره، ولا هي تعنى بحماية مظاهر الثقافة اليومية والمتوارثة عن الآباء والأجداد، من قبيل أساليب الطبخ المحلي، وأنماط اللباس المحلي، وأشكال المعمار المحلي، ومختلف الحفلات والأعراس المحلية، بل تبخس ذلك كله إن لم تكن تعمل على اجتثاثه من جذوره بدعوى محاربة البدع، ودرء الشبهات، إلا أنها رغم ذلك كله تبقى هي المدافع الأول والأخير عن هوية الشعوب المسلمة ضد خطر "الانسلاخ عن الهوية"، وضد "آفة التغريب"، وما إلى ذلك من ادعاءات انطلت بالفعل مثل الخدعة البصرية على ملايين المسلمين! ويا للغرابة، ثم يا للغرابة حين تنطلي مثل هذه الحيلة المدمرة على الجموع بلا جهد يُذكر غير الادعاء بالقول.

والحال، إذا لم تكن الهوية التي يزعمون الدفاع عنها تتجلى في تعابير الفنون الشعبية، ومظاهر الاحتفال والفرح والحياة، فأين يمكنها أن تتجلى إذا؟ وإذا لم تكن الهوية تندرج ضمن ما يمكننا مشاهدته والتفرج عليه بواسطة حاسة العين، وضمن ما يمكننا سماعه والإنصات إليه بواسطة حاسة الأذن، وضمن ما يمكننا أكله وتذوقه بواسطة حاسة اللسان، وضمن ما يمكننا التعطر به واستنشاقه بواسطة حاسة الأنف، وضمن ما يمكننا تلمسه وإمساكه بواسطة الأنامل واليد، فماذا عساها تكون في الأخير؟ إذا لم تكن الهوية تندرج ضمن المظاهر التي تثير في الإنسان مشاعر البهجة والفرح والرغبة في الحياة، فما عساها تكون؟ وإذا لم تكن الهوية ضمن الرموز والعلامات التي ترسخ لدى المجتمع الشعور بالانتماء، وتقوي الارتباط الوجداني بأرض الأجداد، فما عساها تكون؟

إذا لم تكن الهوية التي يزعمون الدفاع عنها تتجلى في تعابير الفنون الشعبية، فأين يمكنها أن تتجلى إذا؟

وإذا لم تكن الهوية تعبيراً عن حوار الإنسان مع الطبيعة والمناخ والتضاريس ونمط الإنتاج السائد، فما عساها تكون؟

ولنعد طرح السؤال، ماذا يفعل حراس الهوية؟ ماذا يفعلون بالضبط؟

كل ما يفعلونه تحديداً هو أنهم يمسخون الأرض والذاكرة من كل أشكال الهوية، ثم يزعمون في المقابل أنهم يدافعون عن هوية افتراضية تسمى بـ"الإسلام"، هكذا بلا ملامح، بلا فنون، بلا ألوان، بلا أنغام، بلا ثقافة، بلا ذاكرة، بلا آثار، بلا محتوى يُذكر غير الفراغ القائم الذي يعبر في آخر التحليل عن نزعة معادية للحضارة. نعم، إنها النزعة المعادية للحضارة حين تدمر بقايا أنقاض الحضارة، ومن داخل الأنقاض هذه المرة.

ماذا يفعلون؟ يختزلون التراث الإسلامي بأكمله في بعض الفتاوى وصفحات صفراء شاحبة، ثم يقولون: هذه حضارتنا، هذا تراثنا، هذه هويتنا، وهذا كل شيء. ويا للبوأس والضحالة! أين روائع المقامات الموسيقية؟ أين الرباعيات الصوفية؟ أين الخوارزميات الرياضية؟ أين الطبيعيات الفلكية؟ أين البصرييات الطبية؟ أين المناظرات الكلامية؟ أين السرديات الأدبية؟ أين الخمرات الشعرية؟ وأين أين؟.. بل أين الإسلام نفسه؟

ولأن الباقي تفاصيل، ولأن التفاصيل هي الأهم في آخر التحليل، سيواصل الإسلام السياسي الأكثر تطرفاً المهمة الباقية، فيعمل على تدمير كل الأضرحة، والمزارات، والقباب، والنصب، ومن ثمة يراهن على مسح الأرض من كل الآثار التي تدل على بقايا الذاكرة، وتدل تحديداً على أن الأرض هي أرض الأجداد قبلنا، ومن ثمة أرض الأحفاد بعدنا. وبكل تأكيد، بعد مسح الآثار لن يبقى هناك من حجر على حجر، ولا من أثر يُذكر، غير تصحر رוחي يصرون على تسميته بالهوية. إنها الهوية المغدورة في آخر المطاف.

ماذا يفعلون إذا؟

إنهم ليفرغون الصندوق من كل محتوياته النفسية، ثم يشرعون في الدفاع عن الصندوق الفارغ. وإنهم ليقبرون الهوية بدعوى تحصيلها.

هل كان الفيلسوف الألماني نيتشه بعيداً عن الصواب حين جعل التجربة الدينية مرادفاً للعدمية؟

رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم:

المطالب الكردية تركز على الالتزام بالدستور، الشراكة، التوافق والتوازن تجربة حكومة الوحدة الوطنية لم تنجح في الماضي وأستبعد تشكيل حكومة أغلبية مطالب العراقيين مشروعة وهناك مشاكل عديدة يجب حلها

قناة (العالم) الإيرانية: ٢٥/٨/٢٠١٨

في حديث خاص لقناة العالم الإخبارية لبرنامج "حوار خاص" في ١٩/٨/٢٠١٨، أكد الرئيس العراقي فؤاد معصوم أن تجربة الحكومة الوطنية لم تنجح في العراق، مؤكداً أن مطالب العراقيين في كافة المحافظات مشروعة، لافتاً إلى أن المحاصصة السياسية هي سبب تردي الخدمات. وبشأن ترشحه مرة أخرى لرئاسة العراق قال "إذا طلب مني الترشح سأقبل ويشرفني".

ونوه الرئيس العراقي الى أنه ليس من مصلحة العراق الدخول في مواجهة مع امريكا، كما أنه لا يمكن أن يكون العراق أداة تستخدمها امريكا ضد أي جهة من الجهات. وشدد على أنه سوف لن يكون العراق مطلقاً ممراً لأي هجوم عسكري على إيران.

وإليكم النص الكامل للقاء الخاص الذي أجرته قناة العالم الإخبارية مع الرئيس العراقي فؤاد معصوم:

الرئيس الراحل مام جلال جسد بالفعل روح التعايش السلمي في العراق

* **بسم الله الرحمن الرحيم، مشاهدينا الكرام أهلاً وسهلاً بكم إلى هذا اللقاء الخاص مع فخامة الرئيس العراقي الدكتور فؤاد معصوم. بدايةً دكتور فؤاد معصوم الرحمة والخلود للرئيس الراحل مام جلال الذي جسد بالفعل روح التعايش السلمي في العراق وكما يقال خير خلف لخير سلف.**

سيادة الرئيس توشك فترة ولايتكم على النهاية.. برأيكم خلال السنوات الأربع الماضية ماهي أهم الإنجازات التي تم تحقيقها، أين كانت النجاحات وأين كانت الإخفاقات؟

– هذه الأربع سنوات كانت أربع سنوات مريرة وخاصة في مواجهة داعش. داعش، كانت قوة قوية واستخدمت أساليب لم تكن معروفة في العراق، وتمكنت من السيطرة على كثير من المناطق، فتحرير كل هذه المناطق من داعش وإبعادها عن داخل الحدود العراقية كانت من المهمات الصعبة جداً ومع ذلك تحقق النجاح. هذا أولاً. ثانياً، أيضاً مررنا بظرف آخر لا يقل صعوبة عنه وهو هبوط أسعار النفط. ومع ذلك تحمل الشعب العراقي كل ذلك وفعلاً نجحنا والحمد لله بحيث نتخلص من داعش كقوة عسكرية تحتل مناطق وكذلك أسعار النفط بدأت ترتفع شيئاً فشيئاً ونرجو أن نستفيد من هذا الوضع بعد إنهاء داعش كقوة عسكرية، وكذلك عودة أسعار النفط إلى قريب مما كان عليه عام ٢٠١٤.

*** وأين كانت الإخفاقات؟**

– إذا دخلنا في التفاصيل دائماً توجد إخفاقات وتوجد أيضاً نجاحات. ولكن بالشكل العام، نتخلص من هذه المجموعة الإرهابية وكذلك الإبقاء على النسيج الاجتماعي، كان شيئاً جيداً. ولكن في مجال الإخفاقات إذا دخلنا في التفاصيل، هناك كثير من الإخفاقات خاصة في الجانب الاقتصادي والجانب الخدماتي وإلى آخره لذلك نجد هذه التظاهرات اليوم.

العقوبات الأمريكية على إيران وموقف العراق منها

* **فيما يخص بالعلاقات بين إيران والعراق، في الأيام الاخيرة من الحكومة العراقية، تبنت واشنطن قراراً بفرض عقوبات على إيران. ما هو موقف رئاسة الجمهورية من هذه العقوبات؟**

- بالنسبة إلى هذه القرارات التي صدرت من الولايات المتحدة من الممكن أن يكون قسم منه ردة فعل للإدارة السابقة الأمريكية برئاسة أوباما. فالرئيس أوباما كان له دور في حل المشاكل التي كانت موجودة بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة. والاتفاق الذي حصل، كان حقيقة شيئاً ممتازاً. وكان دليلاً على خبرة ودهاء الدبلوماسية الإيرانية ولكن الآن الواقع يختلف. هذا التعميم بالعقوبات يضر بالعراق وكذلك ليس بالعراق فقط وإنما بالدول الموقعة بجانب الولايات المتحدة عليها أيضاً. مثلاً هذه الدول الخمس أيضاً متضررة من هذه القرارات وبالتالي نحن أيضاً نتضرر من كل ذلك، ولكن هنا الجهة الأساسية المعنية بالموضوع هي الجمهورية الإسلامية، لذلك من الضروري أن تفتح الجمهورية الإسلامية مع تلك الجهات، الدول الخمس بعد خروج الولايات المتحدة، لأنها كما قلت معنية بهذه العقوبات. وكذلك دول آسيوية أخرى. لأن القرار من الولايات المتحدة قرار منفرد وتوجد جهات عديدة متضررة، وأعتقد هنا تلتقي مصالحها مع مصالح الجمهورية الإسلامية فممكن التركيز على هذه الحالة.

* فور إعلان القرار، رئيس الحكومة العراقية السيد حيدر العبادي تبني موقفاً وتصريحات مجاملة للجمهورية الإسلامية، لكن في النهاية أعلن التزام العراق بالحظر الأمريكي ضد إيران وعلى الأقل فيما يخص بحظر الدولار. كما تفضلتم سيادة الرئيس، قرار الولايات المتحدة كان قراراً منفرداً وأيضاً البعض يفسره بأنه يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي لأنه أيد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١. هل كان بإمكان الحكومة العراقية برئاسة السيد العبادي تضادي هذا القرار؟

- أنا لا أريد أن أتكلم بدلاً عن السيد العبادي، يمكن لو كان في جو غير جو مؤتمر صحفي عام كان يتكلم بشكل آخر ربما.. أقول ربما.. ولكن بعض هذه العقوبات ملزمة شئناً أم أبينا على العراق.. مثلاً التحويلات البنكية. لأن العملة الخارجية الأساس كلها بالدولار. بالنسبة لتحويلات العملة هذه كلها تحت نظر وبصر أمريكا وبالتالي تتحكم فيها. وأما المسائل الأخرى فلا. نحن عندنا الحدود من الفاو إلى زاخو. هذه الحدود الطويلة العريضة لا يمكن أن نمنع حركة التجارة وكذلك المسائل الأخرى ولكن ربما كان يقصد السيد رئيس الوزراء بالتحويلات البنكية وهذه ليست بأيدينا ولا بأيدي أي دولة أخرى، الآن الهيمنة للدولار والتحويلات كلها تقريباً بالدولار.

* لكن حتى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين وحتى تركيا لم تتبن قراراً كما تبناه السيد العبادي، وكان بإمكانه وخاصة الحكومة العراقية تمر بأيامها الأخيرة كان يمكن أن تتفادى..

- كما قلت السيد العبادي لم يستشرنا في هذا الموضوع ولم يعقد اجتماع حتى يكون عندنا موقف موحد، ولا أعتقد أنه سيكون تابعا للولايات المتحدة وينفذ كل قراراتها. كما قلت، بعض القرارات خارج سيطرتنا ولكن في مسائل أخرى مفتوحة ولا بد من مراعاة وخصوصية العلاقة بين الجمهورية الإسلامية وبين العراق. نحن لن نكون مع تلك الأطراف المبتهجة بقرار السيد ترامب، لا، نحن لانبتهج. بالعكس هذه القرارات تضر بالعلاقة أيضاً.

* برأيكم كيف سيؤثر هذا القرار على العلاقة بين إيران والعراق تجارياً أو حتى على المستوى السياسي، خاصة أننا شهدنا في الآونة الأخيرة نوعاً من ردود الفعل داخل البلدين؟ هل ستؤثر تجارياً على العلاقة بين إيران والعراق؟

- لا، لا أعتقد، لأنه حتى خلال أيام الحرب العراقية الإيرانية كانت الحركة التجارية موجودة. الحركة التجارية لا تتأثر. إلا إذا قلنا التجارة تحولت إلى معاملات البنوك وإرسال مبالغ وإلى آخره.. هذا صعب. لأنه تحت سيطرة الولايات المتحدة، أما ما عدا ذلك فنحن نستطيع وليس فقط نستطيع إنما لا بد أن تكون هناك حركة وأن تكون هناك تعاملات تجارية بين العراق وإيران بين العراق ودول أخرى وهكذا..

* تفضلتم سيادة الرئيس وقتلتم بأن السيد العبادي لم يستشركم في موضوع هذا القرار، لو كان قد استشاركم أو البرلمان، هل كان يمكن أن يصدر القرار بشكل ونحو آخر؟

- إلى الآن اعتقد أن القرار مجرد إعلام، كلام. ولكن عملياً لم يحدث شيء.. ولكن الآن أطلب من الحكومة أن تبعث بوفد عالي المستوى إلى الجمهورية الإسلامية لبحث هذا الموضوع، ولا نترك للجهاز الإعلامية والمباراة الإعلامية، هي في النتيجة تصب الزيت على النار، لا، يعني من هنا يهيئوا وفداً عالي المستوى يذهب إلى إيران ويبحثوا كل هذه المواضيع، كما اقترح على الجمهورية الإسلامية، وكما أشرت هي معروفة بدهاء وخبرة دبلوماسيتها، أن تبعث بوفدها إلى الدول الخمس التي لاتزال متمسكة بالاتفاق النووي بين الجمهورية الإسلامية وتلك الدول بإضافة أمريكا طبعاً، تستطيع الدبلوماسية الإيرانية تخفيف الوطأة على إيران، وكذلك هناك شركات كثيرة هي متضررة.. الشركات الكبيرة هي المتضررة من قرارات الرئيس الأمريكي، وبالتالي هي أيضاً ستؤيد الموقف الإيراني وموقف الدول المتضررة من هذه القرارات.

*** ماهي نصيحتكم للحكومة العراقية المقبلة إذا ما التأمنا، فيما يخص هذا الموضوع بالذات، وكذلك العلاقات الإيرانية العراقية بشكل عام؟**

- العلاقات الإيرانية العراقية ليست علاقات جديدة عابرة. هناك بعض العلاقات ليس هناك فرق في وجودها من عدمها، ولكن الجمهورية الإسلامية كما قلت لديها حدود مع العراق من الفاء وحتى زاخو، هذه الحدود المشتركة، وغيرها العلاقات التاريخية والثقافية والسياسية أيضاً ولا يمكن إهمال كل هذه الجوانب في هذه العلاقات بين البلدين، ثم نحن في العراق لنا خصوصيتنا وكذلك للجمهورية الإسلامية خصوصيتها، ونحن هنا نلتقي. لانتقي مع إيران على حساب دول أخرى ولا مع دول أخرى على حساب الجمهورية الإسلامية، نحن حريصون على أن تكون علاقاتنا متوازنة، وبالنسبة للجمهورية الإسلامية علاقاتنا تاريخية وثقافية، كما قلت وهناك مصالح مشتركة كثيرة. هذه المصالح إذا انضمامنا إلى الجبهة الأخرى معنى ذلك كل هذه المصالح تنتهي وهذا ليس لصالحنا.

*** كيف تقيمون بشكل عام العلاقات بين إيران والجمهورية الإسلامية الإيرانية مقارنة مع باقي الدول الإقليمية، الدعم الذي قدمته إيران للعراق في محاربة داعش وحتى العشرات من الشهداء الإيرانيين قدموا دماءهم على تراب العراق؟**

- الجمهورية الإسلامية من أول يوم لبدء المواجهة مع داعش قدمت ليس فقط مساعدات إنسانية وإنما مساعدات عسكرية، مساعدات معلوماتية وكانت شريكة معنا، إضافة إلى أنه كان لنا شركاء آخرون لانستطيع أن نحذف دورهم، لا، أيضاً كان لهم دور، ولكن مع الجمهورية الإسلامية علاقاتنا كما قلت ليست علاقات هامشية عابرة، بل علاقات مهمة ولا بد من الحفاظ عليها.

حوارات تشكيل الكتلة الأكبر وموقف الكرد

*** فيما يخص الحوارات الدائرة وبالذات بالنسبة لمنصب رئاسة الجمهورية، هل الكرد حسموا أمرهم بهذا الخصوص؟ فالحديث يدور عن خلافات داخل البيت الكردي بين الديموقراطي والاتحاد الوطني خاصة بعد حصول الديموقراطي على أغلبية نسبية في المقاعد البرلمانية، هناك مطالبات من أن يكون من حصة الديموقراطي هل حسم هذا الأمر؟**

- هذا الأمر لم يحسم بعد، وهو سيكون قيد البحث عندما يلتقون، الآن يوجد نقاش حول برنامج مشترك للحزبين ويدعوان الأحزاب الأخرى أن يشتركوا معهم، هذا أولاً، وثانياً بالنسبة لمنصب رئاسة الجمهورية الجانب الكردي مهتم به ويطلب أن تكون رئاسة الجمهورية للجانب الكردي. لأنه هناك تقسيم، رئاسة الحكومة للشيعية ورئاسة البرلمان للسنة ورئاسة الجمهورية للكرد. والآن هذه المواضيع قيد البحث والمناقشة فيما بين الحزبين والحزبين مع الأحزاب الأخرى التي تعتبر نفسها معارضة ولا بد في النتيجة أن يلتقوا ويكون الموقف الكردي كما يقولون، موقفاً موحداً.

*** هل هناك إمكانية أن يكون المرشح من الحزب الديموقراطي؟ وإذا كان كذلك من سيكون رئيس إقليم كردستان؟**

- الموضوع متروك لهم. الآن مدار البحث بين الحزبين، وهم في النتيجة سيتفقون على شيء.. ولا يعقل أن يتركوا الأمر هكذا دون أن يتفقوا فيما بينهم.

*** ماهي الأسماء المطروحة حالياً لتولي رئاسة الجمهورية؟ وهل حضرتكم ستترشحون لهذا المنصب؟**

- لا توجد هناك أسماء مطروحة وإنما أسماء طرحت نفسها، ولكن لابد في النتيجة القيادة السياسية الكردية هي التي تقدم المرشح ومن سيكون، هذا أمر متروك لهم.

* وفقاً للمعطيات الموجودة هل سيادتكم ستكون من بين المرشحين؟

- أنا عندما تسلمت هذا المنصب، طلب مني وقدمت وأذا طلب مني أيضاً سأقبل ويشرفني، ولكن لابد أن يكون توافق بين الأحزاب أو على الأقل بين الحزبين الأساسيين، وأنا منتم إلى الاتحاد الوطني الكردستاني ومن مؤسسيه، ولكن الحزب الديمقراطي أيضاً حزب عريق وموجود ولا بد أن يكون لهم أيضاً رأيهم، ولكن إلى الآن هذا الموضوع من يكون في رئاسة الجمهورية نتيجة الاتفاق فيما بينهم، إلى الآن لم يطرح هذا الموضوع.

* عقدتم أكثر من لقاء بين رؤساء الكتل السياسية والأحزاب وقادة حول موضوع تشكيل الكتلة الأكبر وتقريب وجهات النظر ونحن الآن على موعد مع التوقيعات الدستورية وربما يضيّق الوقت لتشكيل حكومة برأيكم ما هي الكتلة أو الكتل الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة وأين الكرد من هذه الكتلة؟

- إلى الآن لم يتم اتفاق نهائي بين الكتل.. أو يكون لهم موقف موحد واتفاق.. إلى الآن كل هذا كلام عام، وقسم منه يمكن أن يكون بالونات، ولكنني اعتقد أن الأيام القادمة وخاصة بعد العيد سيحسم الأمر.

* برأيكم لماذا هذا التقلب في المواقف، يعني بعض الكتل السياسية اليوم مع هذه الكتلة وغداً تتقلب وتتحول إلى الجانب الآخر؟

- هم يتسرعون في الإدلاء ببيانات وبمواقف دون أن يتم الاتفاق فيما بينهم، يعني على عجلة يتفقون فيما بينهم ثم ينفك ما اتفقوا عليه وهكذا.. أعتقد أنه خلال الأسبوع الأخير يمكن أن يتم الاتفاق الكامل.

* ما هو موقف الكرد من هذه التحالفات، أين الكرد من هذه التحالفات؟ ماهي المطالب الكردية؟

- المطالب الكردية أعلنوا عنها، الالتزام بالدستور، الشراكة، التوافق والتوازن. هم يركزون على هذه الأمور. وبالتالي طرحوها.. وعندما يأتون إلى بغداد ويلتقون الآخرين ربما يتم الاتفاق مع بعض الأطراف ولا يتم مع بعض الأطراف، وأنداك يتخذ القرار. والمهم أن الكتلة التي تسجل نفسها أول يوم في جلسة البرلمان، هي تعتبر الكتلة الأساس والكل يحاولون أن يكونوا ضمن هذه الكتلة ولكن اليوم يتفقون على شيء وغداً توجد مسألة أخرى وهكذا. هذه الاتفاقات ليست نهائية. الأسبوع الأخير يمكن أن تكون هناك اتفاقات نهائية.

* بشكل عام الكرد لأي كتل أو أي أحزاب سياسية يعتبرون أنفسهم أقرب؟ هل يفرق لديهم كتلة أو حزب؟

- بالنسبة للكتل هي صاحبة القرار والآن هناك حوار جاد بين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، وهناك حوار بين الأطراف الأربعة الذين يعتبرون معارضين، والآن هناك محاولات واتصالات ليجمعوا مع بعض ويتفقوا جميعهم على برنامج واحد، وأنداك يرون مع أي طرف من الأطراف أو مع أكثر من طرف يتفقون، أنداك سيعلنون الموقف.

* منذ فترة كان الحديث يدور عن إمكانية تبادل السلطات، رئاسة الجمهورية وأيضاً رئاسة البرلمان بين الكرد والإخوة العرب السنة، هل هذا الحديث أصبح من الماضي، هل حسم الموضوع؟

- اعتقد حسم الموضوع تلقائياً وليس نتيجة مفاوضات وحوار، بأن رئاسة الجمهورية تكون من نصيب الكرد.

* كيف ستكون الحكومة المقبلة، برأيكم هل ستكون حكومة توافقية على غرار ما كانت عليه خلال السنوات الماضية أم حكومة أغلبية سياسية، وما هو النموذج الأفضل برأيكم للحكومة كي تخدم الشعب بشكل أفضل؟

- نحن جربنا حكومة الوحدة الوطنية التي يشارك بها الجميع، ولكن هذه الحكومة لم تنجح، دائماً كانت فيها مشاكل، ومن جملة المشاكل أن الجهة الفلانية التي هي طرف في تشكيل الحكومة تقدم أناسا ليس لديهم خبرة سياسية ولا خبرة ميدانية في أحد المجالات، وبالتالي هذه المرة إذا تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لابد أن يقدموا أسماء معروفة بشخصياتها وخبرتها ونزاهتها، ولكن حكومة أغلبية وأقلية، أو حكومة أغلبية والمعارضة، هذه المعارضة برغبتها لا تريد المشاركة في الحكومة، استبعد هذا الأمر، الكل يريدون المشاركة في الحكومة، ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر، وإذا مجموعة تمكنت من تشكيل الحكومة والآخرين هم معارضون برغبتهم فهذا سيكون شيئاً ممتازاً، ولكن إذا كانت النتيجة أن هؤلاء مجموعة اتفقوا ولم يتفقوا مع الأطراف الأخرى وأبعدوهم فهنا تبدأ

المشاكل، يعتبر هؤلاء مهمشين، وأي جهة عندما تجد نفسها مهمشة فستكون لديها ردة فعل، ورد الفعل لن يكون لصالح استقرار العراق، لذلك لابد من البحث والتمحيص في هذا الموضوع ولا يكون هناك تسرع.

*** هل يعني هذا أنكم لا توصون بأن تكون هناك معارضة؟**

- إذا كانت المعارضة برغبتها، لا يكون لديها ١٠٥٠، رغبتهم أنهم لا يشتركون في الحكومة يكتفون بأنهم في المعارضة، إذا حدث هذا الأمر فهو ممتاز ويعتبر حلما، ولكنني لا أعتقد أن هذا الأمر ممكن، لأنه مجموعة يتكثرون ضد مجموعة أخرى وأنداك تبدأ المشاكل، لأنه في العراق لا توجد حتى الآن تقاليد العمل السياسي، أن تكون هناك معارضة وأن تكون هناك حكومة، لأنه ليس لدينا حزب يصل إلى حد ٥٠ بالمئة، كلها عبارة عن كتل، حتى الأحزاب الكردية، عدا الحزبين الكرديين (البارزيين)، فالأحزاب الأخرى أيضاً منشقة فيما بينها، وبالتالي ذلك صعب.

التظاهرات وأداء الحكومة

*** شهدت المحافظات الجنوبية خلال الاسابيع القليلة الماضية حركة احتجاج وتظاهرات على الوضع المعيشي والخدمي، سيادتكم في رئاسة الجمهورية كيف تعاملتم مع هذا الوضع، وكيف تقيمون أداء الحكومة لتلبية مطالب المحتجين؟**

- مطالب العراقيين في كافة المحافظات مشروعة، وهناك مشاكل كثيرة لابد من معالجتها، كمسألة الخدمات والبطالة وأمور أخرى، وفي حر الصيف المياه ليست متوفرة بشكل جيد، وكذلك الكهرباء أقل من نصف مستوها الطبيعي، ومن الطبيعي أن يكون للمواطنين ردود أفعال، والدستور يمنحهم هذا الحق ليعبروا عن رأيهم بمختلف الطرق السلمية. وطالما أن المظاهرات لم تمتد يدها إلى المؤسسات الحكومية والمال العام والخاص، فلا بد من حماية هذه المظاهرات من تسلسل مجموعات تسيء إلى هذه المظاهرات. وعلى الحكومة أن تدرس كل مطالب المواطنين وتحاول توفير بعض الحلول لمطالبهم.

*** منذ ١٥ عاما تعاقبت الحكومات على العراق وكانت موضوع الكهرباء والماء والخدمات من أولويات مطالب الشعب العراقي، ماهي الأسباب الكامنة وراء كل هذا التأخير لتلبية هكذا مطالب بسيطة وأولية للشعب؟**

- السبب يمكن أن يكون من وراء المحاصصة، فكل طرف عندما يشارك في الحكومة يقدم شخصا لوزارة من الوزارات ويصر عليه في الوقت الذي أن هذا الشخص لا يملك أي خبرة وليس معروفا بكفاءته ونزاهته، وبالتالي فإن هؤلاء استغلوا الظروف، ولكن هناك آخرين نزيهين ولكن لم يكن عندهم خبرة وتجربة في حل المشاكل، وقسم كانوا يتهربون من المسؤولية، وبالتالي تراكمت كل هذه الأمور، عدا ذلك فالبطالة كثيرة، فمن الطبيعي أن يشارك أشخاص من حملة الشهادات الجامعية في المظاهرات للمطالبة بحقوقهم وإنهاء النواقص الموجودة في البلاد خاصة الخدمات.

*** وهل ستؤثر هذه الاحتجاجات على مسار الحوارات على تشكيل الحكومة وتركيبها الحكومة المقبلة، أم لن يصفى السياسيون لهذه المطالب؟**

- أعتقد أنه عندما نقرب من الموعد الأخير، آنذاك الحكومة التي ستشكل ويعلن عنها هي من ستتحمل المسؤولية، وبالتالي لابد من تحديد النواقص الموجودة وعلى الحكومة الجديدة أن تركز عليها وتعالجها، ولكن في الوقت الراهن الحكومة الحالية في نهايتها ورئيسها الحكومة القادم إلى الآن غير معلوم من سيكون، وبالتالي يمكننا القول إننا في الوقت الضائع.

*** من أهم مطالب المحتجين والمتظاهرين موضوع مكافحة الفساد المالي والإداري لدى بعض القادة والسياسيين والوزراء، الحكومة العراقية اتخذت بعض الإجراءات في هذا الخصوص كتجميد صلاحيات بعض الوزراء وكذلك كبار المسؤولين، لكن لماذا كل هذا التأخير في الإجراءات وهل ستكون مؤثرة؟**

- الأشخاص الذين وردت أسماؤهم ليس خلال الأيام الأخيرة بدأوا بارتكاب مخالفات قانونية ولكن منذ فترة طويلة، وكان من المفروض أن يتم البدء بمحاربة الفساد منذ العام السابق وليس في الأيام الأخيرة، ولكن الأكثرية مع هذه القرارات، على الأقل أنه حتى في النهاية حصول هذا الأمر يعتبر جيدا، لأن الفساد مشكلة تدخل في جسم الدولة.

* البعض فسّر هذه القرارات بأنها تدخل في سياق محاولة من رئيس الوزراء للحصول على ولاية ثانية من خلال محاربة الفساد في الأيام الأخيرة لحكومته وهذا العزل، أنتم كيف تنظرون إلى هذا الموضوع؟

- بالنسبة إلى تشكيل الحكومة الجديدة فإن الأمور ترجع إلى اتفاقيات الأطراف، إذا هم اتفقوا على برنامج يبدأ بمحاربة الفساد ويستجيب للمطالبات الجماهيرية بالتأكيد ستكون الحكومة مقبولة، ولكن مجرد كلام بدون خطوات عملية ستكون الأمور كالسابق.

* موقف المرجعية في العراق كان دائماً مؤثراً على الشارع العراقي، كيف تقيمون موقف المرجعية خلال الأشهر الأخيرة من الحكومة العراقية ومن شخص رئيس الوزراء ومن العملية السياسية؟

- المرجعية مع نبض الجماهير، وعندما ترى أن هناك نواقص فتتدخل من خلال خطبة الجمعة، لذلك العراقيون يتابعون دائماً خطب أيام الجمعة ليروا ما هو الجديد، ولكن هم وضعوا شروط الشجاعة والحزم ولم يدخلوا في التفاصيل، وبالتالي فإن أي حكومة ستتشكل يجب أن يكون عندها الشجاعة والحزم لاتخاذ القرارات المقبولة من المواطنين.

العلاقات العراقية الأمريكية

* العلاقات بين بغداد وواشنطن علاقة خاصة حيث توجد قواعد أمريكية ويوجد دور أمريكي قوي في العراق، وجزء كبير من الشعب العراقي يرفض التواجد الأمريكي بالعراق، كيف تنظرون إلى التواجد الأمريكي؟ هل هو مؤثر على القرار العراقي؟ وما مدى تأثيره وما هو مستقبل هذه العلاقات بين البلدين؟

- بالتأكيد أمريكا دولة كبيرة ولها دور في المنطقة، وبالنسبة للعراق فهناك اتفاقية استراتيجية بين العراق وأمريكا، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على خروج القوات الأمريكية من العراق، وليس من مصلحة العراق أن تدخل في مواجهة مع أمريكا، ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن تكون أداة تستخدمها الولايات المتحدة ضد أي جهة من الجهات، ونحن في هذه الحالة لا بد من مراعاة كل ذلك وأن نحدد نقاط ضعفنا وقوتنا.

* الآن هناك توتر شديد بين إيران وأمريكا، إذا ما تطورت الأمور وتدهورت الأوضاع وانزلقت باتجاه الحرب، أين سيكون العراق في تلك الحالة؟

- العراق لن يكون مطلقاً ممراً لأي هجوم عسكري، ولن يكون مشجعاً لكل ذلك، ويمكن أن يخسر العراق الكثير آنذاك، وليس من صالحنا أن نشجع تحول هذا الوضع الآن بين إيران وأمريكا إلى تطور ليس لصالح المنطقة، ولن نكون طرفاً في هذه الحرب، ونحن لا نمتلك الإمكانية أن نستمر سنوات في الحروب من الحرب العراقية الإيرانية ثم إلى احتلال الكويت والنتائج المترتبة عليها. لذلك فإن على الشعب العراقي أن يرتاح، وليس من مصلحته أن يكون العراق ممراً لهجمات على إيران أو على أي بلد آخر من الدول الجوار، أو أن يقدم تسهيلات للجهة التي تريد ضرب إيران أو أي جهة أخرى، ونحن يجب أن نكون بعيدين عنها لأن إكمانياتنا بسيطة ونحن الآن بصدد البحث عن إعادة تشكيلات الجيش العراقي وإعادة النظر فيها ليس للمشاركة في الاعتداء على أي بلد بل للمحافظة على وضعنا وبموجب الدستور.

* هناك قواعد أمريكية على الأراضي العراقية، ماذا إذا ضغطت أمريكا آنذاك على العراق لاستخدام هذه القواعد؟

- إلى الآن لا توجد قواعد أمريكية في العراق، وما تم نشره من أخبار حول إقامة قاعدة أمريكية في هذه المنطقة وتلك ما هي إلا شائعات فقط، والموجودون الآن في العراق هم مستشارون أمريكيون وليس قاعدة عسكرية. وإلى الآن ليس هناك اتفاق لاستخدام الأراضي العراقية للهجوم على أي دولة من الدول. ولم تنص الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن على أي شيء من هذا القبيل، ونحن لسنا مستعدين لنكون امتداداً لهم في المنطقة.

* تعرض أحد فصائل الحشد الشعبي على الأراضي السورية لقصف من قبل طائرات الاحتلال الإسرائيلي، وبعض التسريبات غير الرسمية تشير إلى أنه ربما قد تتعرض بعض فصائل الحشد لقصف مماثل على الأراضي العراقية، هل لديكم معلومات بهذا الخصوص وإذا ما حصل كيف سيكون ردكم؟

- ليس لدي معلومات حول هذا الموضوع ولكن ليس من حق الحشد الشعبي العراقي أن يدخل إلى سوريا، الحشد هو لحماية العراق إلى جانب الجيش والقوات الأمنية والبيشمركة وليس للدخول في مناطق أخرى خارج العراق.

علاقات العراق مع محيطه العربي

*** كيف تقيمون العلاقات بين العراق ومحيطه العربي حالياً، وإلى أين تسير العلاقات؟**

- العلاقات جيدة ويجب التركيز على هذه العلاقات، كما بيننا وبين إيران هذه الحدود الطويلة كذلك بيننا وبين السعودية والكويت وسوريا والأردن حدود طويلة ولا بد أن تكون لدينا علاقات جيدة مع هذه الدول.

*** هل لديكم نية لزيارة إيران قبل نهاية ولايتكم؟**

- الجمهورية الإسلامية بالنسبة لنا دولة صديقة وحليفة وأنا أكثر من مرة قمت بزيارة إيران ومستعد في أي وقت أن أزور طهران وألتقي الرئيس والمسؤولين الإيرانيين، وفي كل مرة زرت فيها إيران التقيت السيد آية الله علي الخامنئي. والآن ليس لدينا برنامج لزيارة إيران كوننا مشغولين بالوضع الحالي وتشكيل الحكومة واجتماع البرلمان ومن سيكون رئيس الجمهورية القادم.

*** هناك استياء حالياً لدى الشارع الإيراني من العقوبات الأمريكية على إيران، برأيكم هل كان قرار رئيس الوزراء العراقي متسرعاً وهل كان بإمكانه أن يتخذ قراراً آخر أو تأجيل هذا القرار على الأقل؟**

- تم توجيه عدة أسئلة للعبادي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في مجلس الوزراء بعد اجتماع المجلس، أعتقد أنه لو كان رئيس الوزراء في مكان آخر لاستطاع أن يتدارك هذا الموضوع، ولكن ربما تسرع، لأنه لا يمكن أن نطبق العقوبات الأمريكية وليس بإمكاننا، لا السيد رئيس الوزراء، ولا أي رئيس وزراء آخر، نتيجة هذه العلاقات، وهذه العقوبات ليست فيها إشارة إلى الجزئيات، فقط التحويلات البنكية ولكن ما عدا ذلك لا، ويجب أن يشكل رئيس الوزراء وفداً من الحكومة العراقية ليذهب إلى واشنطن ليشرح خصوصية العراق وخصوصية هذه العلاقات، ونحن لنا مع الجمهورية الإسلامية علاقات متميزة كما لدينا علاقات متميزة مع أمريكا فلذلك علينا أن نعمل على تخفيف هذه المشاكل وإبعاد العراق أن يتورط في شيء ليس لصالح العراق.

*** يعني كان بإمكان رئيس الوزراء أن يذهب إلى الولايات المتحدة ويأخذ استثناء بهذا الخصوص قبل أن يتخذ هذا القرار؟**

- كلام رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي لم يكن قراراً بل كان مجرد كلام فقط، وبالتالي لا ينفذ، ولكن إذا كان الأمر يتعلق بتحويل مبالغ بالدولار إلى جهات أخرى لا بد أن تكون بعلم الولايات المتحدة، باعتبارها صاحبة الدولار وتتحكم فيه، وبالتالي العراق لا يمكنه بطبيعة الحال أن يقوم بتحويل مبالغ بالدولار إلى جهات إيرانية كون أمريكا ستقوم بحجز الأموال في البنك وتمنع التصرف فيه، وقد يكون هذا هو قصد العبدي من كلامه في المؤتمر الصحفي.

*** في حال عدم حصولكم على ولاية ثانية، ماهو الدور الذي ستقومون به على المستويين الشخصي وكذلك على مستوى إقليم كردستان؟**

- سأنتفرغ لكتابة مذكراتي ومن يعمل بالسياسة لا يمكنه التخلي عنها، ولكن سأكون متابعا لما يجري وربما أؤدي رأبي وبعض ملاحظات، رئاسة الجمهورية تعتبر خدمة وأنا تشرفت ليكون لي هذا الموقع بعد انتهاء مدة السيد الرئيس جلال طالباني.

*** ماهي نصيحتكم لرئيس العراق القادم؟**

- أن لا يكون امتداداً لأي جهة من الجهات العراقية القادمة، ولا بد من أن يحافظ على التوازن، أنا انتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني وبالتالي أنا مرشح الكرد لهذا المنصب، ولكن هذا لا يعني أن أركز فقط على الجوانب الكردية، ولكن علي أن احافظ على التوازن بين مختلف الأطراف.

*** على المستوى الشخصي كانت لديكم جنسية بريطانية لماذا تخليتكم عنها؟**

- كان لدي جنسية بريطانيا وجواز سفر بريطاني، وعندما انتخبت لرئاسة الجمهورية التزمت بالدستور، لأن الدستور وإن كان أجاز ازدواجية الجنسية، ولكن بالنسبة للمسؤولين الكبار والأمنيين الأساسيين لا بد أن يتخلو عن جنسياتهم الأخرى غير العراقية في حال أرادوا هذا المنصب.

مرشح المجلس المركزي للاتحاد الوطني لمنصب رئيس جمهورية العراق :

لن أتردد في ممارسة الصلاحيات الممنوحة لي لمنع أي خرق للدستور والسيادة العراقية

"لا يمكن مقايضة كركوك بأي شيء، ولا بأي منصب، ولن يتنازل الاتحاد الوطني عن كركوك"

وكالة انباء الفرات ANF : ٢٠١٨/٨/٢٦

السليمانية- روشن قاسم: رشح الاتحاد الوطني الكردستاني في ٤ آب ٢٠١٨، رسمياً، محمد صابر إسماعيل لمنصب رئاسة جمهورية العراق، وجاء ترشيح صابر من قبل المجلس المركزي في الاتحاد الوطني الكردستاني، وسيختار أعضاء مجلس النواب العراقي رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين.

أما القرار النهائي حول اختيار رئيس جديد للعراق فيعتمد على المفاوضات بين الأحزاب الكردية والأحزاب الأخرى في العراق، فهل سيحصل الكرد على هذا المنصب أم لا؟ هل سيتم تخصيص هذا المنصب للاتحاد الوطني الكردستاني أم لا، للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من الأسئلة حول القضايا السياسية والاقتصادية في العراق، التقت وكالة فرات للأنباء ANF مع د. محمد صابر إسماعيل مرشح المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني لمنصب رئيس جمهورية العراق وأجرت معه حواراً مطولاً، ليسرد لنا تاريخه النضالي وأهم الأحداث التي عاصرها ولعب دوراً فيها، ورأيه وتصوراتهِ عن العراق الجديد، ونظرتهِ لعراق المستقبل.

سيرة ذاتية:

د. محمد صابر من مواليد ١٩٤٧ السليمانية، متزوج ولديه ولد وبنت، يجيد بالاضافة إلى لغته الأم الكردية، اللغات العربية والانكليزية والفرنسية والسويدية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم عام ١٩٦٥، وأخرى في الفيزياء عام ١٩٦٩، وحاصل على شهادة الماجستير في الفيزياء النووية عام ١٩٨٣، وعلى درجة الدكتوراه في الفيزياء من جامعة ستوكهولم عام ١٩٨٨. ومنذ عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣، عمل مساعداً غير متفرغ في قسم الفيزياء النووية من جامعة ستوكهولم، ثم كباحث في قسم الفيزياء في نفس الجامعة، له عدة بحوث علمية منشورة في المجالات العلمية المشهورة عالمياً في مجال الفيزياء النووية.

شغل منصب ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في أوروبا في ستوكهولم للفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٣، ثم شغل منصب ممثل حكومة إقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني في واشنطن للفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠١، كما مثل حكومة إقليم كردستان والاتحاد الوطني في فرنسا.

عين ممثل حكومة إقليم كردستان في الولايات المتحدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤، ثم سفيراً للعراق لدى الصين للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ثم شغل منصب رئيس دائرة آسيا وأستراليا في وزارة الخارجية العراقية عام ٢٠١٠، ثم شغل محمد صابر إسماعيل منصب سفير العراق إلى الأمم المتحدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ في جنيف.

نص الحوار:

* أعلن عن ترشيحكم لمنصب رئيس جمهورية العراق خلفاً للرئيس الحالي فؤاد معصوم، بعد أن اختاركم المجلس المركزي في حزبكم رسمياً لمنصب رئيس جمهورية العراق في أيار ٢٠١٨، بدايةً حبذا لو تطلعنا على نشاطكم وبدييات دخولكم المعترك السياسي؟

بدأت العمل في الحقل السياسي مبكراً، منذ أن كنت في الصف الثاني المتوسط، انخرطت في صفوف اتحاد طلبة كردستان وبعد ذلك قدمت طلب الانضمام لصفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن لصغر سني لم استطع أن أحصل على شرف العضوية إلى أن بلغت سن الـ ١٦، فحسب المنهج والنظام الداخلي في الحزب يجب أن يكون العضو المنتمي للحزب آنذاك ١٨ سنة، لكن كنت نشطا جدا وكان لدي أصدقاء كثير في اللجان القيادية، ما سهل انتسابي وحصولي على شرف العضوية في الحزب في ١٦، وتدرجت بسرعة خاصة في اتحاد طلبة كردستان العراق. شاركت في مؤتمر شباط ١٩٦٤ في المنطقة المحررة التي كانت تتواجد فيها مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني وتسمى (كهف ماليمة)، أتذكر كان اجتماعنا في مسجد القرية.

بعد ذلك حدث الانشقاق في صفوف الحركة الكردية مع الأسف الشديد بعد اتفاق ملا مصطفى بارزاني مع عبدالسلام عارف الذي كان يشغل رئيس جمهورية العراق والبيان الذي صدر بين متصرف السليمانية آنذاك والقيادة الكردية لم يكن بالمستوى المطلوب، او لم يكن بمستوى مطالبنا المشروعة، مما أدى إلى خلافات انتهت بالانشقاق.

في آب ١٩٦٤ مقرر سكرتارية اتحاد طلبة كردستان كان موجودا في السليمانية، في ذلك الوقت كان المرحوم نوشيروان مصطفى سكرتير اتحاد طلبة كردستان مع أعضاء آخرين في اللجنة التنفيذية شكلوا اللجنة القيادية المؤقتة آنذاك وأنا كنت احد أعضاء هذه اللجنة مع أنني لم أكن قد بلغت ١٨ سنة.

وعند تشكيل عصبة الماركسية اللينينية، كنت من الأوائل الذين انضموا لـ(كومله) وكنت مسؤولا عن تنظيم السليمانية لحد عام ١٩٧٤، بعدها التحقت بصفوف البيشمركة لغاية انتكاسة الثورة الكردية في أيلول عقب اتفاق شاه إيران وصادق حسين وما يسمى باتفاقية ٦ آذار الموقعة في الجزائر، انهارت على إثرها الحركة الكردية، قسم من البيشمركة بقي في العراق وقسم آخر خرجوا من العراق ولجأوا إلى الدول الأوروبية.

وأنا كنت من ضمن هؤلاء الذين بقوا في العراق ونفيت إلى الكوت حيث كنت معيدا في جامعة السليمانية لكن تم نفيي إلى مدينة الكوت، وبقيت فترة قليلة جدا، وبعد ذلك رحلوني مرة أخرى إلى الناصرية، بعد ذلك خرجت إلى أوروبا ووصلت فرنسا وبعدها ذهب إلى دمشق حيث كان هناك مام جلال طالباني وقسم رفاقنا بالاتحاد الوطني الكردستاني الذي تشكل في ١ حزيران ١٩٧٦ كانوا موجودين هناك، من ضمنهم المرحوم نوشيروان ود. فؤاد معصوم وآخرين من الرفاق، بقيت فترة معهم وبعدها التجأت إلى السويد.

* هل كنت من بين المؤسسين للاتحاد الوطني الكردستاني؟

في البدايات كنت معهم، لكنني لست من المؤسسين، إلا أنني ومنذ اليوم الأول الذي تشكل فيه الاتحاد الوطني الكردستاني كنت عضوا في الاتحاد، واستمرت في نشاطي السياسي ضمن صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني بفرع الحزب في أوروبا، وكذلك كنت ممثلهم في جمعية طلبة كردستان (اسكا)، وترشحت أكثر من مرة في مؤتمرات جمعية طلبة كردستان عن الاتحاد الوطني الكردستاني وكنت انجح، كما كنت مسؤول فرع الاتحاد الوطني الكردستاني في أوروبا في ١٩٧٧ لغاية ١٩٩٢ بقيت ادير شؤون الاتحاد الوطني الكردستاني في أوروبا وادير العلاقات الدولية للاتحاد.

* في ١٩٩٢ انتقلت الحركة التحريرية الكردية إلى مرحلة جديدة. ماذا كان دوركم وقتها؟

بعد الانتفاضة المجيدة، وقرار الأمم المتحدة بالحماية الدولية لخط ٣٦ للمنطقة الكردية، جرت الانتخابات وتشكل البرلمان الكردستاني وأول كابينة حكومية، وقررت الحكومة وقتها أن يكون هناك أربع ممثلات للحكومة لدى كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وكانت حصة الاتحاد الوطني الكردستاني كلا من ممثلية أمريكا

وفرنسا، وقرر المكتب السياسي للاتحاد الوطني أن أكون ممثل حكومة الإقليم في فرنسا، بقيت في فرنسا من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ وبعد ذلك ذهبت إلى أمريكا، لأشغل منصب ممثل الحكومة في أمريكا بعد أن عاد ممثلها السابق آنذاك د. برهم صالح إلى كردستان لتولي رئاسة حكومة إدارة السليمانية، فحلت محله في ممثلية الحكومة في أمريكا، من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤.

*** يمكن أن نقول إنها لم تكن فترة عادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد ١١ أيلول وقرار إعلان الحرب على الإرهاب، إضافة إلى الترتيبات لغزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، بماذا تحدثنا عن تلك الحقبة المفصلية للعراق وللكرد في العراق؟**

نعم، بالفعل عايشنا كل التطورات والتحضيرات الأمريكية للإطاحة بنظام صدام حسين وكان لدينا اجتماعات شبه يومية مع المسؤولين الأمريكيين سواء في الخارجية الأمريكية، أو وزارة الدفاع، أو البيت الأبيض، لذلك اعتبر الفترة الممتدة بين ١٠٠١ و ٢٠٠٣ أي قبل تحرير العراق وان كان هناك من يطلق عليها عملية احتلال العراق.

*** الأمم المتحدة أطلقت عليه احتلال العراق؟**

لكن بالنسبة لي كان تحريراً للعراق من نظام فاشي بعثي دكتاتوري.

*** بعد سقوط نظام صدام حسين بدأت حقبة جديدة في العراق، وبدأ تداول مصطلحات جديدة أيضاً كتعريف للعراق بعد صدام، منها عراق المكونات، العراق الفيدرالي، كيف تمت عملية التحويل تلك وكما كانت نسبة النجاح الانتقالي بين نظامين من نظام دكتاتوري إلى نظام فيدرالي؟**

عندما كنت في أمريكا كانت التحضيرات لما بعد سقوط النظام، وزارة الخارجية الأمريكية شكلت مجموعات مختلفة لدراسة وضع العراق من النواحي المختلفة، البناء والإعمار والتعليم وغيرها، وكانت تعقد أيضاً مؤتمرات المعارضة، وشاركت في غالبية المؤتمرات، في مؤتمر المعارضة بـ ١٩٩٢ ببيروت ومؤتمر فيينا بالنمسا في نفس العام وبعدها عقد مؤتمر صلاح الدين أيضاً في نفس العام، والمؤتمر ما قبل الأخير كان مؤتمر نيويورك عام ١٩٩٩ وبعد نيويورك آخر مؤتمر للمعارضة كان في لندن ٢٠٠٢، في جميع هذه المؤتمرات كان هناك تأكيد على تغيير النظام، وتشكيل نظام ديمقراطي في العراق يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية لمختلف المكونات، وبالنسبة لحقوق الشعب الكردي كانوا يقرون في مؤتمراتهم أن يكون نظام الحكم نظاماً ديمقراطياً ويتمتع الشعب الكردي بجميع حقوقه ضمن عراقي اتحاد فيدرالي.

*** بالعودة إلى أمريكا، كيف تقيم تلك التحضيرات التي جرت قبل عملية التحرير؟**

في أمريكا كانوا يحضرون دراسات حول كيفية الانتقال، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، والنظام الفيدرالي... لكن الأمريكيين لم تكن لديهم الخبرة في التعامل مع قضية الحكم في الدول الأخرى، موضوع الاحتلال بالنسبة لأمريكا كان شيئاً جديداً، على العكس من بريطانيا وفرنسا، خبرتها في مسألة نظام المستعمرات.

كان هناك مستشارون عراقيون وكذلك أمريكيون كنا نجتمع وننقل تصوراتنا وهنا أريد أن أذكر للتاريخ، إن مام جلال طالباني في كل اللقاءات مع المسؤولين الأمريكيين قبل ٢٠٠٣ كان يقول دائماً إن إسقاط النظام سهل جداً، ولن يستغرق أكثر من أسبوع، في حال التدخل العسكري الأمريكي، لكن المهمة الشاقة هي ما بعد سقوط النظام، لأن العراق له خصوصية فهو بلد متعدد المكونات غير متجانس، فيها الكرد والعرب والتركمان والأشوريون، الشيعة والسنة، فمسألة الحكم في العراق بعد نظام الدكتاتور صدام حسين لن تكون سهلة.

*** هل كان الأمريكيان يأخذون بوجهة النظر هذه؟**

نعم يأخذونها ولكن على الأرض لم تكن لديهم الخبرة الكافية، فلذلك هم يعتمدون على قوتهم العسكرية وعلى نظريات، وكانت تنقصهم الخبرة التطبيقية على الأرض.

*** معارضو الأمس، حكام اليوم في العراق، الصورة التي كانت ترسم في مؤتمراتكم وقتها عن العراق الجديد هل تراها اليوم، هل هذا العراق الذي كنتم تريدونه؟**

بالتأكيد ليس ما كان مخططا نجده اليوم.. المخطط كان نظاما ديمقراطيا برلمانيا، انتخابات وتداول للسلطة هذا موجود اليوم، لكن كيفية التطبيق، كيفية مواجهة المشاكل، هذا يختلف تماما عما كنا نتحدث عنه في ذلك الوقت، لحد الآن ليس هناك استقرار في العراق في الأمس القريب كان الإرهاب يدك مضاجع الأمن العراقي، مواجهة القاعدة وبعد القاعدة داعش، لذلك ما كنا نتصور بان هناك منظمات إرهابية ستنشأ في العراق بعد السقوط.

*** ماذا كان السبب برأيك؟**

التدخلات الإقليمية والدولية في العراق، السبب الرئيسي هو التدخلات الإقليمية.

*** بالانتقال إلى محور آخر من حوارنا وهو مسألة ترشيحكم لمنصب رئاسة جمهورية العراق، إلى أين وصلت المفاوضات بين الأحزاب الكردية حول المشاركة في الحكومة الجديدة؟**

فيما يخص ترشيحي، وجدت نفسي مؤهلا ولدي كل الشروط المطلوبة لشغل المنصب، خاصة أن المنصب هو من حصة الكرد، وبالتحديد من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني، وأنا عضو بالمجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني وهو بمثابة برلمان للحزب، ونقلت إليهم رغبتي بالترشح عن الاتحاد الوطني الكردستاني لشغل منصب رئيس جمهورية العراق الذي هو من حصة الحزب، المجلس المركزي قبل ترشيحي رفع طلبا بهذا الخصوص إلى المكتب السياسي واللجنة القيادية والهيئة العاملة، ولحد الآن أنا فقط من تقدم بالطلب رسميا للترشح للمنصب من داخل الحزب.

*** هل جرت مناقشة ترشيحكم مع الأطراف الأخرى؟**

لا أعتقد، فنحن بانتظار المفاوضات مع الكتل الفائزة في بغداد وأيضاً الحزب الديمقراطي الكردستاني، لاتخاذ القرار والموقف النهائي حول منصب رئيس الجمهورية.

وكما تعلمون أن هناك مشروعا مشتركا بين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني للدخول في مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة والنقاط التي سيتم التفاوض عليها مع بغداد والملفات العالقة بين المركز والإقليم، ونأمل كاتحاد وطني كردستاني أن تشارك الأحزاب الكردستانية الأخرى الفائزة بانتخابات مجلس النواب العراقي بالمشاركة في المشروع والتوجه إلى بغداد بصوت واحد.

*** لكن الآن الأحزاب الأربعة رفضت المشاركة؟**

كان هناك قبل ٣ أيام اجتماع للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، وأحد قراراته أن يقوم المكتب السياسي بمبادرة مع حركة التغيير وتطبيع العلاقات معها والتنسيق فيما بينهما، واعتقد انه سوف ينجح هذا المسعى.

*** كانت لديكم مبادرة سابقة لتطبيع العلاقات مع حركة التغيير؟**

كل القيادات المناضلة في التغيير هم رفاق الأمس، وتربطني علاقات معهم اليوم، وأنا سعيد أنني لعبت دورا في التقارب بين حزبينا قبل رحيل المناضلين مام جلال طالباني ونوشيروان مصطفى، وتم على إثره الاتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير فيما عرف باتفاقية (دباشان)... كان لي الشرف بأن يكون لي دور في الاتفاق وتقريب وجهات النظر.

وفي الوقت الحالي أرى انه من مصلحة الكرد أن يجري التقارب بين هذين الحزبين بين الوطني (الكردستاني والتغيير) وان يكون هناك تنسيق في المواقف قدر الإمكان.

*** هل أنت متفائل لعودة العلاقات؟**

نعم أنا متفائل هذه المرة أيضاً رغم كل الحملات الإعلامية والاتهامات في النهاية هذا ليس من مصلحة أي من الطرفين.

* هل نوقش موضوع ترشيحكم مع الديمقراطي الكردستاني؟

لا لحد الآن ورغم الاجتماعات الدورية بين الحزبين إلا انه لم تتم مناقشة منصب رئاسة الجمهورية والخروج بقرار حول هذا الموضوع، هناك تسريبات بان الديمقراطي الكردستاني يطالب بالمنصب ولكنه لم يعلنها رسمياً لحد الآن.

* ماذا سيكون موقف الاتحاد الوطني الكردستاني في حال طالب الديمقراطي بالمنصب؟

لحد الآن موقف الاتحاد الوطني الكردستاني يؤكد على أن منصب رئاسة الجمهورية من نصيبه لكن في السياسة كل شيء محتمل.

* هناك معلومات عن مقايضة بين الحزبين بما يخص منصبى رئاسة الجمهورية ومحافظة كركوك؟

صحيح، لكن ليس بصورة رسمية لم نسمع شيئاً من هذا القبيل، أما موقف الاتحاد فان موقفه ثابت تجاه قضية كركوك لا يمكن مقايضة كركوك بأي شيء، ولا باي منصب، و لن يتنازل الاتحاد الوطني عن كركوك.

* هل ممكن أن تعادل الاتفاقية الاستراتيجية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني لتأخذ شكلاً آخر؟

نعم ممكن، لكن لحد الآن هناك مفاوضات وهناك لقاءات وهناك تفاهات ولكن ليست نهائية.

* ما هو سبب تمسك الكرد بمنصب رئيس الجمهورية؟

لان رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تطبيق الدستور، الدستور ضمن شكل العلاقة بين مكونات العراق والدستور عرف منصب رئاسة الجمهورية بأنه الراعي لتطبيق بنوده. ورئيس الجمهورية جزء من السلطة التنفيذية، فالسلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية يملك صلاحية عدم السماح بخرق الدستور.

* كيف تقييم دور فؤاد معصوم كرئيس للجمهورية؟

أنا اعتقد انه حاول كثيراً... نجح أو لم ينجح فاني لا أجد نفسي في مكان أن أقيم أو أعلق على هذا الموضوع.

* إلى أي مدى قوة الكرد ستساهم في استقرار أكبر للعراق؟

الكرد جزء أساسي من العراق وهم احد المكونين الرئيسيين للعراق (القومية العربية والكردية)، لذلك ليس بإمكان أي حزب أو أي جماعة أو أي قوة ان تهمش دور الكرد في العراق، استقرار العراق مرتبط بمشاركة الكرد في الحكومة الاتحادية مشاركة فعلية كشريك فعلي و ليس كهامش والتاريخ خير دليل.

* ما هو العراق الذي يريده د. محمد صابر؟

إذا حالفني الحظ فهناك خطوات كثيرة أمامي وأمام الاتحاد الوطني الكردستاني لبلوغي هذا المنصب لكن إذا حالفني الحظ ونجحنا في نيل هذا الشرف، سأسعى جاهداً أن أمارس كل صلاحياتي وان أكون راعياً للدستور العراقي، لن أتردد في ممارسة الصلاحيات الممنوحة لي لمنع أي خرق للدستور وللسيادة العراقية. من جهة أخرى العراق بحاجة ملحة لإعادة النظر بكل السياسات، ومعالجة العديد من الملفات، الإرهاب، الفساد، كل هذه يجب معالجتها وإعادة النظر في سياساتنا السابقة.

فعلى السلطة التنفيذية الحكومة ورئاسة الجمهورية، أن تقوم معا بإعادة النظر في المسائل المهمة والتي تهم بالدرجة الأولى حياة المواطن العراقي، وبرز هذه المسائل هي مسألة توفير الخدمات وحل مشكلة البطالة، يجب أن تتوفر هذه الإرادة لتحقيق كل ما من شأنه حل الأزمات في العراق.

الحكومة القادمة.. بشارات العيد.. تكرار اخطاء الماضي، ام تجديد واصلاح؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٦/٨/٢٠١٨

حل عيد الاضحى المبارك أعاده الله على حبيبتنا وامتنا وشعبنا والعالمين بالقبول والخير والسؤدد والسلام.. فهل نرد مع المتنبي "عيد بأية حال عدت يا عيد"، ام نستبشر خيراً ونأخذ من عجز البيت قوله في آخره.. "بما مضى أم بأمر فيك تجديد"، فنلبس ثوباً جديداً ونترك البالي من سياسات وعقليات ماضية برهنت فشلتها.. لينطلق العمران والتنمية والأمن والادارة الرشيدة ومحاربة البطالة والفساد وتوفير الخدمات الاساسية.

امكانيات التفاؤل متوفرة، رغم اجواء التشاؤم.. ليس لان كل شيء ممتاز واخذ مكانه المناسب، بل لان التطورات، على تعقيداتها، تفتح فرصاً بهذا الاتجاه. فالضغط المرجعي والجماهيري على اشده، بل نجد توجهات ايجابية داخل العديد من القوى، رغم ان التنافس على الموقع ما زال هو الغالب.. وان اوضاع الجوار والمنطقة والعالم تشير لمرحلة معقدة وصعبة.. ستزداد فيها الصراعات والحروب التجارية والسياسية ومناطق النفوذ، وتفكك تحالفات وبناء محاور واستقطابات قد تعيدنا لاجواء الحرب الباردة، وربما الساخنة، على الاقل جزئياً جغرافياً وزمانياً. فالتوازنات القديمة على وشك الانهيار وسترثها توازنات وولادات جديدة. فاذا احسنا التصرف والفهم فقد نستطيع أن نكون مع/وفي الجانب الايجابي لها، مع الاستعداد لمخاضاتها وصعوباتها. فالتوازنات التي انتهت بسقوط الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى والتي قد تنتهي هذه المرة بسقوط القطبية الاحادية الامريكية، قد تنهي الثنائية والقطبية، نحو مسار متعدد الاطراف والثقافات والتوازنات الاكثر عدلاً، مع تصاعد الادوار الاقليمية والدولية للكثير من الدول التي كانت تعتبر لوقت قريب، من الدول الفقيرة والعالم ثالثة.

في هذه الاجواء يتوقع تصديق المحكمة على النتائج الانتخابية، قبل العيد او بعده مباشرة.. ليبدأ العد التنازلي لدعوة رئيس الجمهورية لانعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب.. وهو ما سيشكل ضغطاً كبيراً على القوائم لحسم نقاشاتها وتشخيص سياساتها ومرشحيها.

١- سيتأسس الجلسة الاولى الرئيس الاكبر سنأ.. ومع احترامنا لرؤساء السن السابقين، والرئيس الحالي.. لكننا نستغل المناسبة لطرح اهمية اجراء تعديل دستوري او قانوني للدورات القادمة، لكي يتأسس الجلسة النائب الاقدم، وفي حالة التساوي فالاكبر سنأ، كما في الكثير من الدول، منعا من الوقوع في اشكالات بسبب قلة الخبرة بالنظم الداخلية والدستورية، واحتمال وقوع احراجات، كما حصل مرات في بعض الدورات.

٢- ستكون "سائرون" هي الكتلة الاكبر، في حالة عدم اعلان ما هو اكبر. لا نرجح هذا الاحتمال، فهناك اليوم توجهان رئيسيان يتجاوزان النتائج الانتخابية..

(أ) الكتلة التي تشكل فيها "سائرون" العدد الاكبر..

(ب) الكتلة التي تشكل فيها "فتح" العدد الاكبر.

وسيلعب "الكرديستاني" او اطراف "المحور الوطني" دوراً ترجيحياً كبيراً. ولا يستبعد ان تقود الأبواب الموصدة امام

(أ) و(ب) لحل ثالث يجمعهما، وتجتمع عليه بقية القوى.

٣- خياران حول المرشحين..

(أ) اتفاق يحسم الموضوع..

(ب) تقديم عدة مرشحين ليقوم الاجتماع العابر للساحات باختيار احدهم، كمرشح للكتلة الاكبر للرئاسات الثلاث.

امر طبيعي ان يدور البحث حول اسماء، لكنه امر غير طبيعي فقداننا الى اليوم اليات مؤسساتية تحدد الخيارات.

فاذا استثنينا منابر المرجعية القليلة الكلام البليغة الاشارات، فان غيرها يجتهد باتجاهات شتى، دون قاعدة واضحة.. فهذا يريد من حزب معين، واخر بعمر معين، او لم يشترك بحكومات سابقاً، او من التكنوقراط والقضاة، الخ.. وكأننا نخترع حكومة للمرة الاولى في التاريخ. نأمل تلافي هذه الحالة مستقبلاً، والعمل على ان تحسم الانتخابات ابتداءً هذه الفوضى، والامر يبدأ بتغيير تفسير الكتلة الاكبر دستورياً او قانونياً.

٤- الجديد في هذه الدورة، هو ان الكتلة الاكبر قد تتشكل ابتداءً ليس من ساحة واحدة، بل من عدة ساحات، فيتحمل الجميع المسؤولية.. مما سيسهل في الانتخابات القادمة القوائم الكبيرة العابرة، فتأتي الانتخابات وارادة الناخبين حاسمة للكتلة الاكبر ولبرامجها وشخصوها. وباضافة اعلان النتائج خلال ساعات من الانتخابات بسبب النظام الالكتروني، فستشهد العملية الانتخابية والسياسية تقدماً مهماً، بتقليل التأخير والصفقات والطائفية والاثنية والمحاصصة والفساد.

.. آن للشعب قطف ثمار تضحياته

وبمناسبة عيد الاضحى نهنى المراجع العظام والعلماء، والمؤمنين والمسلمين وغير المسلمين من العراقيين وغير العراقيين، داعين العلي القدير ان يعود الحجاج الى ديارهم سالمين غانمين.. وان يرفع جل جلاله هذه الغمة عن هذه الامة، لتنعم بالسلام والخير والرفاه.

ففي عيد الفطر كنا نعيش اجواء الانتخابات والانقسامات.. وبعد العيد مباشرة جرت احتجاجات واسعة.. وسقط عدد كبير من الشهداء بدون مبرر، تغمد الله ارواحهم الطاهرة برحمته الواسعة. وكانت البلاد تتأرجح..
(أ) دعوات لتدخل اجنبي.

(ب) قرارات من مجلس النواب عدلت قانون الانتخابات والقيام بعملية العد والفرز الجزئي، ودعوات لتمديد عمل المجلس..
(ج) تشكيل مجلس الوزراء لجنة للنظر في الانتخابات..

(د) تشكيل لجنة من القضاة حلت مكان مجلس المفوضية..
(هـ) قيام حكومة تصريف اعمال..

(و) العقوبات على ايران، والحرب التجارية بين امريكا وتركيا وعمليات الاخيرة شمال البلاد..

(ز) استمرار "داعش" بعمليات هنا وهناك، واختطاف ابرياء وقتلهم بابشع الصور تغمدهم الله برحمته الواسعة..
فالتحديات كبيرة، وهناك فراغ تشريعي وتنفيذي، والقوى الرئيسية لم تتفق بعد، وتأخر انعقاد مجلس النواب وتشكيل الحكومة الجديدة، والانتخابات جرت قبل ٣ اشهر. امور جدية، بل خطيرة يختلط فيها الحابل بالنابل، والصحيح بالخاطيء، والدعوات الصادقة بالمبطنة، رغم ذلك يجب رؤية الايجابيات لتعزيزها والسلبات لمعالجتها.

١- ففي ٢٠١٧/٧/١٠، اي بين عيدي الفطر والاضحى قبل عام، تم تحرير الموصل بالكامل من "داعش"، وهذا انجاز خطير وكبير وبابعد عالمية وتاريخية. انتصار ما كان ليتحقق لولا الوحدة الميدانية بين كافة القوى الوطنية، وبين القوات المسلحة، والحشد، والبيشمركة والحشد العشائري والدعم المرجعي والجماهيري المنقطع النظير.. والأهم من ذلك من خلال التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا بكافة تلاوينه، والحضور الميداني لكبار القادة العسكريين والسياسيين والمدنيين والمعممين.. بل ما كان بالامكان تحقيق هذا النصر الكبير لولا الدعم الاقليمي، خصوصاً من الجمهورية الاسلامية، او الدولي خصوصاً من امريكا واوروبا.. وهنا يجب ان لا يقلل دور رئيس الحكومة والجمهورية ومجلس النواب وبقيه المسؤولين.. ودور القوى السياسية في تحقيق وحدة المتضادات في اطار سياسات استراتيجية حققت نجاحات كبرى، وهو ما يجب استلهام الدروس والعبر منه..

٢- اجراء الانتخابات بعد جدال واسع لتأجيلها والغائها، وانتخاب المفوضية الجديدة وقرار قانون الانتخابات، وتبني النظام الالكتروني، وانهاء عملية العد والفرز، وقرب تشكيل الحكومة.. خطوات مع كل نواقصها وثغراتها الفظيعة، لكنها بمقاييس الامم التي مرت بتعقيدات كالمف العراقي من حروب وعقوبات ودمار وتعقيدات اجتماعية وعمليات ارهابية يومية، تعتبر انجازاً، سمح بالحفاظ على وحدة البلاد، وفتح افاق تحقيق تقدم جدي ومستدام ان وعت القوى الشروط اللازمة لاستكمال النجاح.

٣- تحسن اوضاع الموازنة وواردات النفط، وهذه نقطة ايجابية، فلم تعلن الدولة افلاسها كما كانوا يشهرون.. لكنها بالمقابل تكشف ضعفنا وفشلنا الاكبر.. فهي تكشف عن عجز مزمن في بنية الدولة والحكومة والمفاهيم الشعبية في استثمار اموالها وطاقتها ومواردها بشكل جيد.. وفي انطلاق النشاطات خارج الدولة، والاستمرار بوضع القيود والحوجز، وفق مباني متخلفة يتبناها عقل معظم الحكام والمواطنين. عقل يعتبر تحقيق موارد للخزينة متقدم على موارد للنتاج الوطني.. وان الميزان التجاري اهم من ميزان المدفوعات.. وان توفير العملة الاجنبية اهم من تعظيم وفاعلية العملة الوطنية.. وان الوظيفة اهم من العمل المنتج، وان الشهادة بلا علم وخبرة اهم من الخبرة والمهنة، الخ.. ومع استمرار هذه العقلية والسلوكيات، فستستمر تبعيتنا للخارج، واعتمادنا على النفط والاستيراد والدولار وترهل الدولة، وستستمر عوامل الهدر والفساد والتعطيل، لتزداد اعداد العاطلين ونقص الخدمات وكثرة الشكاوى، التي ان كانت الدولة والحكومة تتحمل المسؤولية الاولى، فان الشعب ومراكز العلم والفكر والضغط والحراك لا تقل مسؤولية.. وهو ما لا يليق اطلاقاً بشعبنا وقواه، ولا بالتضحيات والامكانيات والقدرات المتوفرة. ندعو العلي القدير في هذه الايام المباركة ان يشفيانا من هذا السرطان الذي انهك قوانا، وان تعود للبلاد صحتها وعافيتها، انه سميع مجيب.

حذار من سوء العاقبة

*حسين الصدر

صحيفة (المدى) : ٢٦/٨/٢٠١٨

إذا هبَّت رياحُ (الإقبال) فتمَّ الخير والبركات والأموال...!!
والجاه العريض، والنفوذ الواسع، والقدرات الهائلة، والعلاقات القوية مع الملوك والرؤساء ومراكز القرار الإقليمي والدولي... وأبرز الأمثلة على ذلك الملياردير السعودي (عدنان الخاشقجي) الذي ملك ما لم يملكه الكثير من الملوك... إنه بالتأكيد عاش عيشه مترفة لم يعرفها ملوك العراق ابتداءً بفيصل الأول وانتهاءً بفيصل الثاني...!!

جاء في أخباره :

إنه كان أكثر العرب ثراءً على الإطلاق.

ولقد أطلق عليه لقب (قارون العصر)...!!

ومرد الثروة الأسطورية التي امتلكها أنه كان (سمسار سلاح) على مستوى عالمي

قالوا :

كان يسكن في قصر معلق يشتمل على أدوار أربعة في إحدى ناطحات السحاب...!!

ولقد أصيب الصحافي الكويتي الشهير (الجار الله) بالذهول، حين رأى التقنية العالية في بيت الخاشقجي.. مع أنه لم يذهل

حين دخل على كثير من الملوك والرؤساء...!!

استقبله الخاشقجي في غرفة كل ما فيها يعمل (بالريموت كونترول) - في وقت لم يكن ذلك معروفاً فيه -

إن اليخت الذي يملكه الوليد بن طلال، كان ملك الخاشقجي سنة ١٩٨٠

نعم.. إنه كان الوسيط بين أمريكا وبعض الدول العربية في عقود التسليح

وقيل :

كان له دور في فضائح بنك الاعتماد، وخسارة البنك...!!

وقيل أيضاً :

كان من أكابر الشركاء في شركة (لوكهيد) و(نورثروب)

ولقد دفع لزوجته الأولى (ثريا) حين طلقها ٥٤٨ مليون جنيه استرليني...!!

ويكفيك أن تعلم أن مزرعته في (كينا) كانت مساحتها ١٠٠ كم x 100 كم.

ولقد بلغ البطر والترف به حداً أرسل معه طائرته الـ (٧٤٧) من كينيا إلى باريس.

ثم إلى جنيف لإحضار (الايسكريم) لابنته من باريس و(شوكولاته) من جنيف...!!

وكانت الطائرة بكامل طاقتها، وعادت في نفس اليوم...!!

قالوا :

على سطح اليخت الخاص به يمكن أن تهبط (٤) طائرات، وعددُ الملاحين والخدم عنده بلغ ٦١٠ ملاحاً وخادماً.

ولم يكن أحدٌ يحصي حراسه الشخصيين...!!

وكان يجالس (نيكسون) - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - فضلاً عن غيره من الرؤساء...!!

هكذا كان..

والسؤال الآن :

ما الذي أنزله إلى مستوى تحلَّ فيه الصدقة عليه ؟

إنه الغرور أولاً والامتناع المطلق عن التفاعل مع البائسين والفقراء..

كان يقول :

"لست وكيل آدم على ذريته" في عملية انفصال كامل عن الأحساس بما يعانيه الآخرون من ضغوط الحياة وحاجاتها، وقد

آل به الحال إلى أن يعجز عن قطع تذكرة السفر من جدة إلى القاهرة، حتى تبرع بها له أحد رجال الأعمال ولم يكتف رجل

الأعمال بذلك، بل قال له :

سيأتيك مصروفك كل شهر مني على بنك الراجحي، فانظر إلى سوء العاقبة، والمصير البائس الذي آل إليه هذا الرجل -

الأسطورة بعد أن هبَّت عليه رياح الإدبار...!!

والأمور - كما قيل - بخواتيمها

ومن هنا، كثر الابتهاال إليه سبحانه بحسن العاقبة، وما حُسنُ العاقبة إلا صدق المسلك الإنساني البار في الحياة

مخاض الحكومة العراقية

*يونس السيد

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٦/٨/٢٠١٨

بات من المسلم به أن حركة الاحتجاج التي انطلقت في جنوب ووسط العراق أوائل الشهر الماضي، فرضت نفسها بقوة على سيرورة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، واختيار رئيس الوزراء بالذات، على الرغم مما ستفرزه النتائج النهائية للانتخابات الأخيرة، والعملية السياسية الجارية في البلاد.

المطالب التي طرحتها حركة الاحتجاج، بدءاً من محاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة ومحاكمة الفاسدين وتحسين الخدمات بما في ذلك توفير الكهرباء والمياه وتشغيل العاطلين عن العمل وغير ذلك، جعلت من منصب رئيس الوزراء عنصراً طارداً أكثر منه جذاباً، باعتبار أنه قد يتحول إلى «محرقة» في حال فشل من يتحمل عبء هذا المنصب، أياً كان، في معالجة هذه المطالب التي باتت تحظى بإجماع شعبي واسع، إلى جانب المرجعية الدينية والقوى السياسية، ناهيك عن الشروط التي وضعها زعيم التيار الصدري زعيم كتلة «سائرون» التي تصدرت نتائج الانتخابات المعلنة، والشروط الإضافية التي وضعتها المرجعية الدينية لاختيار رئيس الوزراء الجديد، ومنها القوة والشجاعة والحزم والحكمة. وتصبح الأمور أكثر تعقيداً حينما نتبين أن هذا الخيار بالذات موضع تجاذب لأجندات متصارعة، داخلياً وخارجياً، سعياً وراء تثبيت استراتيجيات معينة وتحقيق مصالح وأهداف تتجاوز أبعادها الداخل العراقي إلى الإقليمي والدولي.

تعقيدات اختيار رئيس الوزراء الجديد، ناجمة أساساً عن تداخل هذه الأبعاد جميعها، فالطرفان الخارجيان الأكثر تأثيراً، وهما الولايات المتحدة وإيران، يسعى كل من جهته لفرض أجندته الخاصة وضمان إيصال القوى الموالية أو الحليفة له إلى سدة الحكم، بهدف الإبقاء على خياراته الاستراتيجية. بالنسبة لواشنطن، فإنها تنطلق من ثلاثة محاور استراتيجية في العراق، وفق محللين أمريكيين، وهي: هزيمة تنظيم «داعش»، ومواجهة النفوذ الإيراني، والحد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وانطلاقاً من ذلك، فإنها تسمح لنفسها ليس فقط بالتدخل في الشأن العراقي، وإنما بالتدقيق على نحو استراتيجي في اختيار المرشحين، استناداً إلى تجربتها السابقة في دعم حكومة نوري المالكي عام ٢٠٠٦، التي انتهجت نهجاً طائفيّاً كان أحد أسباب اجتياح «داعش» للعراق، قبل أن تعود للارتقاء في أحضان طهران. وعلى الجانب الآخر، تتزايد الأهمية بالنسبة لإيران، في تثبيت نفوذها وترتيب بيت الحكم في العراق ما يحتم عليها إيصال حكومة موالية لها إلى الحكم، خصوصاً بعدما تضعف هذا النفوذ، وأصبح عرضة للمزيد من التآكل وحتى الانهيار في ظرف حساس جداً، يتزامن مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية على خلفية «النووي الإيراني» وتزايد الحاجة للعراق سوقاً وممرّاً بديلاً لمنتجاتها المصدرة أو المستوردة، في ظل اقتصاد متراجع ويوشك على الانهيار.

كل هذه العوامل ستكون حاضرة في اختيار رئيس الوزراء المقبل، وإن كان الاتجاه آخذ في التبلور لمصلحة إعادة ترشيح العبادي لولاية جديدة باعتبارها يحظى بقبول معظم الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، رغم الانتقادات الكثيرة لطريقة تعاويه مع الاحتجاجات الشعبية.

التوظيف لا يحلّ المشكلة

*سالم مشكور

صحيفة (الصباح) : ٢٦/٨/٢٠١٨

تخصيص الاف الدرجات الوظيفية الجديدة لا يحل مشكلة البطالة بل يزيدها. يحوّل أعداداً من العاطلين عن العمل الى بطالة مقنّعة تضاف الى مثيلتها التي يعاني منها الجهاز الوظيفي الحكومي. أكثر من نصف ميزانية البلد تذهب رواتب لجهاز وظيفي متضخم لا يحتاج البلد الا الى رבעه. أغلبية الموظفين لا يتعدى وقتهم المنتج يوميا النصف ساعة، ناهيك عن يتقاضون راتباً دون دوام او انجاز عمل.

ليس الامر كله فساداً، فقد أخبرني مدير إحدى الشركات الحكومية انه أبلغ ٨٠٠ موظف عنده بعدم الدوام والحضور يوم توزيع الرواتب فقط.

السبب هو عدم وجود مكاتب وغرف كافية ودوامهم يضيف للنفقات مبالغ كبيرة للنقل والخدمات ناهيك عن اثاره المشاكل والمناكفات وعرقلة عمل باقي الموظفين.

اذن فان توظيف اعداد كبيرة جديدة يعني تعميق المشكلة مقابل توفير رواتب لهؤلاء دون عمل حقيقي، بدل ايجاد حلول جذرية تكفل توفير عمل منتج لهؤلاء. نحتاج الى توفير فرص عمل وليس تعيينا في الوظيفة الحكومية. نحتاج الى تغيير هذه الثقافة التي تترسخ في ظل انظمة الاقتصاد المركزي الذي يجعل كل النشاطات الاقتصادية بيد الحكومة التي تبقى بيدها وحدها فرص العمل والوظائف.

وحتى نتخلص من هذا الوضع الشاذ علينا خلق قطاع خاص واسع ونشط. هذا يحتاج الى اجراءات وقوانين وارادة تنفيذ وحزم في محاسبة اي جهة تعرقل الاستثمار في القطاع الخاص. بات الاستثمار في العراق مجرد « كذبة كبيرة» كما سمّاه أحد المستثمرين. لم تعد مؤتمرات الاستثمار التي يعقدها العراق لجذب المستثمرين تجذب أحداً بعدما شاهدوا تجارب زملاء لهم حاولوا الاستثمار لينتهوا الى فشل وخسارة مالية كبيرة. هذا الحال ينطبق على الاستثمار الداخلي ايضا. كثير من المستثمرين العراقيين عجزوا عن اقامة مشاريعهم في العراق فاتجهوا الى اقامتها في دول اخرى.

تنشيط القاع الخاص وتوسيعه لا يكفي لجذب القوى العاملة اليه لتخفيف الضغط عن الجهاز الحكومي. العقلية السائدة هي تفضيل الوظيفة الحكومية براتب قليل على فرصة العمل في القطاع الخاص براتب أكبر. السبب هو ضمانة الاستمرار والتقاعد في الوظيفة الحكومية. هذه المشكلة تُحل بقانون يضمن حقوق العاملين في القطاع الخاص ويجعل العمل فيه خدمة تحسب لاغراض التقاعد. هنا يتساوى العاملون في الدولة و القطاع الخاص مع ميزة للاخير انه يوفر فرصة تطور ومردوداً مالياً أكبر.

العلاج يجب ان يكون متعدد المستويات بينها - اضافة لما ذكرنا - مكافحة الفساد الذي يكبل الكثير من مفاصل الاصلاح الاقتصادي.

النخب والتغيير

* حمزة مصطفى

صحيفة (الصباح) : ٢٦/٨/٢٠١٨

في مقال سابق نشر في "الصباح" تناولت علاقة النخب بصناعة الرأي العام الذي يكرس القناعة ويقود الى الاعتقاد. ومع أن مفكرين كثيرين تناولوا مثل هذه القضايا وفي المقدمة منهم غوستاف لوبون في كتابيه "سيكولوجية الجماهير" و "الآراء والمعتقدات" فإن الحاجة تظل ماسة في التذكير بالدور الذي يتوجب على النخبة النهوض به إذا ما أرادت العمل باتجاه التغيير. للأسف غالباً ما نفهم التغيير على انه سياسي فقط، بينما السياسي حتى في حال حصوله (الإنقلابات العسكرية أيام الخمسينات والستينات والسبعينات سواء في البلدان العربية ومنها العراق فضلاً عن افريقيا نموذجاً) ربما يكون ضد التغيير الحقيقي المطلوب إحدائه في المجتمع.

فالتغيير بواسطة الانقلابات لا الثورات التي تنطلق من قواعد فكرية وفلسفية مثل الثورة الفرنسية يؤدي الى تكلس وإنكماش وربما تراجع المجتمع بسبب هيمنة طبقة عسكرية . سياسية إما هجينة ولا قاعدة فكرية لها أو تعمل على توظيف فئات وطبقات وجهات لصالح توجهاتها وبالتالي تفرض قناعات جديدة تعتقد أن المجتمع يمكن أن يتقبلها. حصل هذا في عدد من البلدان من بينها العراق وليبيا والسودان. حيث أدى ذلك التغيير الى فقدان المبادرة للتطور في هذه البلدان بطريقة أدت الى سلسلة انهيارات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة في هذه المجتمعات.

الوضع يختلف في البلدان التي تسلك درب الديمقراطية بوصفها وسيلة للتغيير من خلال تبادل سلمي للسلطة يستند الى قاعدة في التغيير تتمثل في الانتخابات التي تنتج برلماناً وحكومة. من بين هذه البلدان التي ينطبق عليها مفهوم التغيير وفقاً لهذه الآلية هي العراق. فمنذ التغيير عام ٢٠٠٣ دخل العراق نادي الدول الديمقراطية بعد عقود من الحكم الشمولي. ففي كل اربع سنوات تجرى انتخابات. ويتم في ضوئها تشكيل حكومة جديدة بكابينة مختلفة الى حد كبير. وبصرف النظر عما نعانيه من فساد مالي وإداري عرقل كثيراً من صيغ العمل وعطل ادوات التغيير نحو الأفضل لكن يبقى الإطار العام لمعادلة التغيير سليماً.

السؤال هنا ماهو دور النخبة في عملية التغيير؟ ليس ثمة إجابة قاطعة على مثل هذا السؤال الذي لا يحتمل إجابة تستند الى مجرد نعم أو لا. القصة هنا مختلفة في العراق وينبغي النظر اليها في سياقها الصحيح. فإذا عدنا النخبة كجزء من الطبقة الوسطى في المجتمع وهي كذلك بلا شك فإن دور الطبقة الوسطى عندنا لا يزال دون المستوى المطلوب. صحيح أن الطبقة السياسية مسؤولة الى حد كبير نتيجة الخلافات والمناكفات السياسية بين أفرادها وقواها فإن للنخب الفكرية التي تنتمي الى هذه الطبقة الدور الأبرز في عدم تفعيل محركات التغيير.

فالنخب الفكرية والثقافية بمختلف توجهاتها سواء كانت على مستوى الجامعات أو الإتحادات أو المنظمات أو مراكز الدراسات والأبحاث أو وسائل الإعلام لاتزال تابعة بشكل أو بآخر للطبقة السياسية. بينما في حال نجحت النخب الفكرية في قيادة محركات التغيير المجتمعي نحو الأفضل وقادت المجتمع نحو العلم والرقى والثقافة، فإنها سوف تسهل كثيراً من مهمة الطبقة السياسية في أن تكون على السكة الصحيحة.

الدبلوماسية العراقية طريق الاعتدال

*عباس الصباغ

٢٠١٨/٨/٢٦:IMN

تعود بي الذاكرة الى حدث قريب وقع إبان اشتداد ضراوة الحرب الضروس ضد {داعش} وفي الموصل تحديداً، ويخص التدخل التركي الجزئي في شمال العراق وعلى مقربة من المعركة، فقد كان بعض النشطاء السياسيين يطالبون بانتهاج اسلوب القوة العسكرية لطرد تلك القوات من التراب الوطني، لاسيما ان هذا التدخل حدث اثناء انشغال الجهد الحكومي بالحرب، والجميع يتذكرون اشتعال مواقع التواصل الاجتماعي بجميع انواعها فضلا عن شاشات الفضائيات بسيل من "التحليلات" السياسية والامنية والعسكرية وحتى الاقتصادية واكتظت تلك المواقع والقنوات بهوس صاحب يعيد الى ذاكرة العراقيين الحروب التي اشعلها النظام السابق مع دول الجوار ولأسباب قد تحل عن طريق الحوار الايجابي والبناء لكن ذلك النظام تصرف معها بشكل بعيد عن الاعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار التي يفترض العمل بها حتى مع وجود مشاكل عالقة او مستعصية، فالكثير من الدول خاصة المتجاورة منها او التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تاريخية ربما تشهد تلك العلاقات فترات كساد او توتر وبحسب المعطيات الدولية او الاقليمية وحتى الداخلية لهذه الدولة او تلك وحسب تغير الامزجة والمناخات السياسية والايديولوجية وكما معروف في علم السياسة انه لا توجد عداوات او صداقات دائمة بل مصالح مشتركة، فكل العلاقات تحركها تلك المصالح وهذه تتغير حسب الظروف والمعطيات.

وليس من مصلحة العراق في اي وقت وتحت اي ظرف سلوك سبيل التصعيد المفضي الى زيادة الاحتقان والتشنج مع اية دولة واللذين تكون نتائجهما المزيد من الخراب الاقتصادي والمعاناة للشعوب ان لم تكن مزيدا من اراقة الدماء بينها، كما حصل في الحقبة الصدامية سيئة الصيت، والطريق الصحيح هو عدم الارتجال في اتخاذ القرارات خاصة المصرية منها والتأني فيها فضلا عن اللجوء الى القنوات الدبلوماسية والدولية للاحتكام ان كان ثم نزاع يستدعي تدخل المنظمات الاممية لعله او لوضع خارطة طريق لذلك، فاي قرار متسرع او خاطئ غير مبني على اساس جيولوجيكيية صحيحة تجاه دولة اخرى سيجلب الخراب للجميع. توخى الانفتاح البراغماتي للسيد رئيس الوزراء د. العبادي على المحيط الاقليمي، التأكيد على تطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين العراق ومجاله الحيوي ومنها تركيا التي ترتبط مع العراق بعلاقات تاريخية ومصالح اقتصادية مهمة ومن المتوقع ان يتم رفع حجم التبادل التجاري بينهما الذي يبلغ حاليا ١١ مليار دولار. فتركيا بلد شرق اوسطي مهم وفاعل للعراق وللمنطقة.

ولا يختلف اثنان في ان الانفتاح الحذر الذي يمارسه العراق مع مجاله الاقليمي والحيوي مع عدم التورط في سياسة المحاور والانسياق في تحالفات سيا / طائفية مريبة، هو بالتأكيد يصب في مصلحة الشعب العراقي فليس من مصلحة العراق ان يمارس سياسة الانعزال بحجة الابتعاد عن المشاكل التي يسببها له الآخرون، وليس من مصلحته ايضا الاندفاع الزائد عن الحد في علاقاته مع مجاله الحيوي تحت ذريعة الحاجة الى الآخريين لأسباب شتى وكلا الامرين أضراً بالعراق، والطريق الاسلم لذلك هو انتهاج سياسة الاعتدال والوسطية وعدم الانجراف في لعبة اللوبيات الاقليمية.

لذا كانت مصلحة العراق مع اقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار او محيطه الخارجي وعدم الانكفاء على ذاته، خاصة وان حاجة العراق الان الى محيطه الحيوي هي اكثر من اي وقت مضى في الكثير من الامور سواء الامنية منها او الاقتصادية او الاستثمارية لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها: الامن القومي والاقتصاد الوطني والاستثمار الخارجي وملف المياه الذي سبب معاناة كبيرة لجميع العراقيين لاسيما في الجانب الزراعي والاروائي ومن هذا المنطلق جاء لقاء العبادي التاريخي مع القيادة التركية والذي استهدف تعزيز التعاون بقضايا الطاقة والاقتصاد.

وكان الامر يستدعي مشاورات على مستوى القمة وهذا ما حصل لاهمية الموضوع خاصة بعد تشغيل سد اليسو التركي وما رافق ذلك من حدوث جفاف غير مسبوق أثر على مجمل الحياة المعيشية والقطاع الزراعي والاروائي في العراق وكانت لبعض ردود افعال غاضبة وحادة ايضا واكتظت كعادتها مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام بما لا يحصى من "التحليلات" و"الحلول" افتقرت اغلبها الى الجانب الفني والسياسي وحتى القانوني الا ان رئيس الحكومة د. العبادي وفي زيارته الاخيرة الى انقرة استطاع ان يستحصل على حصة العراق الاروائية كاملة من الجانب التركي فقد تعهد الرئيس التركي اردوغان بحصول العراق على حصته بالكامل من المياه وباتخاذ اسلوب الحوار الجاد والبناء المدعم بدبلوماسية هادئة وناضجة.

رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم:

السلطة القضائية العليا تولت معالجة التشكيك في نتائج الانتخابات بمسؤولية كبيرة

البرلمان جمد عمل الأعضاء الـ ٩ لمجلس المفوضين على خلفية اتهامات لم يتم إثباتها

صحيفة (اليوم السابع) المصرية: ٢٧/٨/٢٠١٨

حوار- أحمد جمعة: أكد الرئيس العراقي فؤاد معصوم وجود تعاون مشترك على أكثر من صعيد بين مصر والعراق في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي والإقليمي، موضحاً أن على بلاده تعزيز التنسيق بين البلدين في هذا الشأن، مشيراً إلى أن التعاون أثمر عن نتائج مهمة في الآونة الأخيرة في مجال ملاحقة وإلقاء القبض على عدد من الخلايا الإرهابية وإفشال مخطط إرهابي ضد مصر شاركت عصابات داعش الإرهابية في الضلوع به.

وقال الرئيس العراقي في حوار خاص لـ "اليوم السابع"، أن بلاده حطمت القوة العسكرية لتنظيم داعش الارهابي، مشيراً إلى أن خطر الجماعات الإرهابية لم يختف تماماً وتظهر جيوب لها من خلال خلايا نائمة من العملاء المختبئين في الصحراء وغيرها من المناطق، موضحاً أن العراق يعمل على معالجة أسباب ظهور الجماعات المتطرفة والإرهابية ومنها معالجة ظواهر البطالة والفقر وتعميق التوعية المجتمعية وتطوير المناهج التعليمية والتربية وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي.

وفيما يأتي نص الحوار..

* ما هو سبب تأخر تشكيل حكومة عراقية طوال هذه الفترة اللاحقة لإجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة في

العراق؟

الرئيس معصوم: من الناحية الدستورية ليس هناك تأخر في تشكيل الحكومة المقبلة التي ستشكل على أساس نتائج انتخابات مجلس النواب التي جرت في ١٢ مايو الماضي، واليوم ينتهي الموعد النهائي لتلقي الطعون الخاصة بنتائج العد والفرز اليدوي لصناديق الاقتراع المشكوك فيها من بعض الكيانات المتنافسة والمواطنين.

وبعد انتهاء النظر في الطعون، تأتي مرحلة المصادقة على النتائج النهائية من قبل المحكمة الاتحادية العليا لتعقبها دعوتنا لمجلس النواب المنتخب إلى الانعقاد خلال ١٥ يوماً لممارسة مهامه التشريعية التي تبدأ بانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، يلي ذلك انتخاب رئيس جديد للجمهورية يتولى بدوره تكليف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

ونحن واثقون من حرص الجميع على إتمام كل هذه الإجراءات وفق مبادئ الدستور، كما نأمل أن تكون القوى السياسية قد توصلت إلى تفاهات وتقارب سواء حول تشكيل الكتلة الأكبر أو حول البرامج السياسية استباقاً لعقد الجلسة الأولى لمجلس النواب الجديد.

* من يتحمل مسؤولية التشكيك في نتائج الانتخابات العراقية؟

الرئيس معصوم: السلطة القضائية العليا تولت معالجة هذه القضية بمسؤولية كبيرة، وعندما قامت في شهر يونيو الماضي بتعيين ٩ قضاة لتولي مهام الأعضاء الـ ٩ لمجلس المفوضين، الذي هو أعلى سلطة في

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بعد أن جمد البرلمان عملهم على خلفية اتهامات لم يتم إثباتها، ومن حق الجميع الطعن أو التشكيك بالنتائج أو بأي إجراء أو قرار يتم إعلانه، إلا أن المهم الكشف عن الحقيقة في هذا الشأن أو ذلك لوضعها أمام أنظار الرأي العام العراقي والعالمي كما أن من اللازم احترام العدالة والمساواة للجميع بشفافية تامة وهو ما يقره الدستور.

* ما هي أسباب حالة عدم الثقة من قبل بعض الساسة في القضاء العراقي؟

الرئيس معصوم: لم نلمس وجود عدم ثقة بالقضاء العراقي بل على العكس الجميع أعلن رسمياً احترامه لقرارات مجلس المفوضين القضاة وأحكام الهيئة القضائية الانتخابية بخصوص النتائج النهائية لعمليات العد والفرز اليدوي للمراكز والمحطات التي وردت بشأنها شكاوى وطعون، والجميع يؤكد سلفاً انتظار مصادقة المحكمة الاتحادية على النتائج النهائية وهي مصادقة باتت ملزمة للسلطات كافة بموجب الدستور، ولقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل أيام أن نتائج الفرز اليدوي لا تختلف إلا بشكل محدود جداً عن نتائج الفرز الإلكتروني، كما أعلنت إجراء التعديلات اللازمة على أسماء الفائزين، وينصب تركيزنا حالياً على تعزيز الثقة والتفاهم بين العراقيين جميعاً كما ننتظر صدور القوائم الرسمية النهائية بأسماء المرشحين الفائزين النهائية كي يتسنى لنا دعوة مجلس النواب الجديد إلى مباشرة مهامه الدستورية في أقرب وقت.

* هل تتخفون من عودة داعش في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في البلاد؟

الرئيس معصوم: العراق حطم القوة العسكرية لتنظيم داعش الإرهابي وحرر كل أراضيه من سيطرته، لكن خطر الجماعات الإرهابية لم يختف تماماً وقد تظهر جيوب لها هنا أو هناك من خلال خلايا نائمة من العملاء المختبئين في الصحراء وغيرها من المناطق، إلا أنها لن تكون عودة بالمعنى السابق، ونحن نعمل من أجل معالجة أسباب ظهور الجماعات المتطرفة والإرهابية أيضاً ومنها معالجة ظواهر البطالة والفقر وتعميق التوعية المجتمعية وتطوير المناهج التعليمية والتربية وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي، فضلاً عن تعزيز الوحدة الوطنية والعدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز وتمتين النظام الديمقراطي وهذه عملية طويلة وتحتاج إلى خطط استراتيجية وطنية وإقليمية ودولية تهدف أيضاً إلى إيقاف تدفق الأجنبي للانضمام إلى صفوف الإرهابيين وقطع مصادر التمويل عنهم.

* ما هي الأضرار التي ستلحق بالعراق جراء بناء السدود الإيرانية والتركية؟

الرئيس معصوم: الأضرار كبيرة على المستوى المنظور وكذلك على المستوى الاستراتيجي، وبالفعل شهدت مناسيب مياه نهر دجلة في الموصل وبغداد ومناطق أخرى انخفاضاً مهماً بعد أن بدأت الحكومة التركية الشهر الماضي بملء سد أليسو الذي أنشأ على هذا النهر وقامت الحكومة الإيرانية بإجراءات أدت إلى خفض المياه في نهر الزاب الصغير ما تسبب في أزمة لمياه الشرب في قضاء قلعة دزة بمحافظة السليمانية، وهذا الانخفاض في المياه داخل العراق له تأثيرات خطيرة على البيئة والزراعة والاقتصاد في كل البلد إلى جانب ما ينجم عن ذلك من مخاطر تهدد الثروة الحيوانية وتفاقم لحالة التصحر والجفاف التي نعاني منها حالياً، ونحن في اتصال مستمر مع تركيا وإيران لمعالجة هذا الموضوع بشكل بناء وبما يخدم مصالح كافة

الأطراف لاسيما مع وجود اتفاق عراقي مع الجارة تركيا بشأن حصة المياه التي تخزن والكميات التي ستطلق وهو ما نسعى إلى استمراره كما نواصل التحرك لنقل معاناة الشعب العراقي وضمان حقه في الاستفادة من المياه إلى الدول الصديقة والمنظمات الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لغرض الضغط لتطبيق معايير القوانين الدولية في هذا المجال.

كما نعطي أولوية لملف المياه ومضاعفة الجهود للاهتمام بالثروة المائية، ولضرورة الحفاظ على هذه الثروة الحيوية لمستقبل البلاد من خلال برامج إرشادية للحث على عدم الهدر والإسراف في استخدام المياه سواء للأغراض الزراعية أو الاستخدام المباشر حيث صادقنا على قانون الري الرقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧، كما نسعى إلى أن تنظيم الاستغلال الأمثل لهذه الثروة الوطنية عبر الإسراع بتشريع قانون مجلس المياه وقانون صندوق المياه والقوانين الأخرى ذات الصلة إلى جانب ضرورة إنعاش هذه المسطحات المائية لما لها من أهمية في تأمين قوت شريحة كبيرة من المواطنين، فضلا عن فوائدها الاقتصادية والسياحية والبيئية.

*** هل التزمت الدول المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار العراق بالكويت بالتزاماتها؟**

الرئيس معصوم: جزئيا فقط لحد الآن والعراق عازم على المضي قدما لتنفيذ خطط الإعمار التي يطمح بها ولديه فرص استثمارية واعدة في عدة قطاعات لا سيما الكهرباء والماء والسكن والزراعة والسياحة والنقل والموانئ والخدمات الأخرى.

*** كيف يمكن تعزيز التعاون المشترك بين مصر والعراق في مكافحة الإرهاب؟**

الرئيس معصوم: هناك تعاون مشترك على أكثر من صعيد بين مصر والعراق في مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي والإقليمي وهو ما نعمل على تعزيزه وتوسيعه وهناك تنسيق عال بين البلدين في هذا الشأن.

وقد أثمر هذا التعاون عن نتائج مهمة في الآونة الأخيرة في مجال ملاحقة وإلقاء القبض على عدد من الخلايا الإرهابية وإفشال مخطط إرهابي ضد مصر شاركت عصابات داعش الإرهابية في الضلوع به.

*** هل بدأت الشركات في إعادة إعمار المدن العراقية المحررة؟ وهل هناك شركات مصرية تعمل؟**

الرئيس معصوم: خطط إعمار المدن المحررة من الإرهاب قيد الإنجاز حاليا والعراق يولي أهمية خاصة لمشاركة المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية المصرية في عملية إعادة الأعمار في كل المناطق كما ننظر باهتمام خاص إلى الاستفادة من خبرات الشركات المصرية في كل المجالات لاسيما الصناعة والسياحة والزراعة بموازاة تعزيز التنسيق في كل المجالات السياسية والتجارية والثقافية وتبادل المعلومات وتطوير علاقات الاخوة الثنائية بين البلدين الشقيقين بما يخدم المصالح المشتركة وهناك اتفاقيات مهمة في الكثير من المجالات ونعمل بجد من أجل تطويرها.

توقيتات انتخاب الرئاسات القادمة

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٧/٨/٢٠١٨

صدر مرسوم جمهوري يوم (الاثنين) بتحديد ٩/٣ للجلسة الاولى لمجلس النواب، اي بعد ١٥ يوماً من تاريخ مصادقة المحكمة على النتائج. وتعد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سناً، ولا يجوز التمديد لاكثر من المدة المذكورة آنفاً.. ومهام الجلسة..

(أ) إنتخاب رئيس المجلس ونائبيه..

(ب) اعلان الكتلة النيابية الاكبر..

(ج) فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية خلال ٣ ايام، والموافقة خلال ٣ ايام، وحق الاعتراض بـ ٣ ايام، وقرار المحكمة الاتحادية خلال ٣ ايام، أي كحد اقصى ١٢ يوماً، وذلك حسب قانون "الترشيح لرئاسة الجمهورية" رقم ٨/لسنة ٢٠١٢.

فإن جرت الامور بهذه التوقيتات، فمن المقرر، كحد اقصى، ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية قبل منتصف ايلول.. فيكلف رئيس الجمهورية مباشرة او خلال ١٥ يوماً رئيس الوزراء الجديد، كما تنص المادة الدستورية ٧٦/اولاً، خصوصاً وان المفوضية فتحت ببيانها في ٨/٢٧ باب تشكيل "التحالفات البرلمانية". ورغم بعض التقدم، لكن مما لا شك فيه ان تشكيل الحكومة -بعد الانتخابات- يواجه نظرياً وعملياً مشكلتين تكلف البلاد كثيراً:

١- الاولى في سرعة اعلان النتائج وتصديق المحكمة: فما لم تعالج هذه القضية خلال ايام من الانتخابات.. وما لم تحدد الانتخابات او بعدها مباشرة الكتلة الاكبر، التي تستطيع تسمية مرشحها، فاننا سنضطر دائماً الى تأخير الحكومة وجعلها عرضة للصفقات..

حصل بعض التقدم لكن التأخير ما زال كبيراً.. ففي انتخابات ٢٠٠٥، ٢٠١٠ و ٢٠١٤ ثم تكليف رئيس الوزراء بعد ١٥٨، ٢٨٩ و ١٣١ يوماً على التوالي.. وقد نستغرق الان ١٢٦ يوماً لو كلف رئيس الوزراء في منتصف ايلول.

٢- الثانية في اتفاق الكتل والتعقيدات الاجرائية:

(أ) في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ تم انتخاب الرئاسات الثلاث وتكليف مرشح الكتلة الاكبر في جلسة واحدة.. وكان سبب التأخير اعلان نتائج الانتخابات والاعتراضات واتفاق الكتل السياسية..

(ب) اضيفت لهذه المشكلة التوقيتات التي فرضها "قانون ترشيح رئيس الجمهورية رقم ٨/لسنة ٢٠١٢"..

(ج) التناقض بين الضرورة الدستورية لدعوة مجلس النواب بعد تصديق "المحكمة" على النتائج، وقرار

المحكمة بعدم قبول الجلسة المفتوحة.. وهو ما حصل في انتخابات ٢٠١٤.

ففي ٢٠١٤/٧/١ عُقدت الجلسة الاولى، وتطلب الامر ٣ جلسات لانتخاب رئاسة المجلس في ٢٠١٤/٧/١٥..
فُتح باب ترشيح رئيس الجمهورية في ٢٠١٤/٧/١٦، وعُقدت جلسة انتخابه في ٢٠١٤/٧/٢٤. لم يحصل اي من المرشحين على اغلبية الثلثين.. فجرت الجولة الثانية بين معصوم والموسوي وحصل الرئيس معصوم على ١٧٥ صوتاً، ورفعت الجلسة الى ٢٠١٤/٨/٥. واعتبر مجلس النواب جلساته في ٢٠١٤/٧/١٣، ٢٠١٤/٧/١٥ و ٢٠١٤/٧/١٥، جلسة واحدة، وسماها بالجلسة الاولى، تفادياً لمخالفة المادة الدستورية (٥٥)، الملزمة للبرلمان باختيار رئاسته، وللانسجام مع قرار "المحكمة" بعدم دستورية الجلسة المفتوحة. وحصلت حكومة العبادي على الثقة في ٢٠١٤/٩/٨، بعد اكثر من ٤ اشهر وعشرة ايام من الانتخابات.

٣- اذا اردنا منع التأخير الضار، وبقاء القيمومة للشعب، وعدم تركها للحزب، مع منع تشظيها، لابد من:

(أ) الاستمرار باعتماد النظام الالكتروني وتطويره لسد ثغراته ونواقصه، وقبول الجميع بالقانون، والمفوضية التي انتخبوها، والتعامل مع الاعتراضات والخروقات وفق القوانين السائدة، وعدم اللجوء لاستغلال المناصب والمواقع والتأثيرات لتعطيل ذلك..

(ب) ان تقرر الانتخابات الكتلة الاكبر، او بعد الانتخابات بايام قليلة لتسجل في المفوضية، مع ضرورة توضيح المادة ٢٩ من قانون الاحزاب، والتي استندت عليها المفوضية في دعوتها اليوم (الاثنين) لتسجيل "التحالفات البرلمانية"..

(ج) تعديل قانون رقم ٨/لسنة ٢٠١٢، فيتقدم المرشحون لرئاسة الجمهورية الى المفوضية او غيرها، في وقت لا يقل عن ١٢ يوماً قبل الجلسة الاولى، لتدقيق الوثائق واعلان الاسماء والنظر في الاعتراضات. عندها سيتسنى انتخاب رئيس الدولة وتكليف رئيس الحكومة في الجلسة الاولى او خلال ايام حدها الدستور.

فنقلص كثيراً الثغرات الاجرائية، ونرغم القوى على الاتفاق قبل الانتخابات او بعدها مباشرة.. فإن تشكلت اكثرية "نيابية" مختلفة عن الاكثرية "الانتخابية" فان الامر سيدور بحدود ٣٠ يوماً، ليكلف الرئيس المرشح المناسب.. مما سيبقينا في حدود الـ ٤٥ يوماً بموجب المادة ٥٦/ثانياً من اجراء الانتخابات و"تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة".

مستقبل العلاقة بين إقليم كردستان والعراق

*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان) : ٢٧/٨/٢٠١٨

يمكن القول ان العلاقة بين بغداد واربيل تكون في احسن حالاتها فترة ما بعد الانتخابات وقبل تشكيل الحكومة العراقية، حيث تتوالي التصريحات والزيارات من مختلف القوائم الفائزة والاحزاب والشخصيات بمختلف توجهاتها وبرامجها الانتخابية، والتي تأتي الى اربيل وهي تحاول ان تقدم افضل ما عندها وبما يكسب اصوات وتأييد الكرد لهم في سبيل تشكيل الكتلة الاكبر، والتي طال البحث والتصريح بقرب تشكيلها ولا يوجد على ارض الواقع سوى كلام وتصريحات ووعود سوف تتبخر مع اول موقف عملي للحكومة القادمة.

فمنذ عام ٢٠٠٣ وبعد اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ هناك عشرات المواد الدستورية والحقوق المقررة لعموم الشعب العراقي والتي لم تنفذ ولم تتخذ أي اجراءات عملية او يتم اصدار قوانين لتنظيمها من قبل الحكومات العراقية التي جاء قادتها وممثلوها الى اربيل واتفقوا ووقعوا واعلنوا انهم سيطبقون الدستور.

الحقوق الدستورية التي كان الكرد ولا يزالون اول واكثر من يطالب بتنفيذها حتى تصور الكثيرون انها (حقوق كردية) ومن اجل (مصلحة الكرد) لكنها في حقيقتها وجوهرها هي (حقوق عراقية) لعموم الشعب العراقي، فتطبيق المادة ١٤٠ وتشكيل مجلس الاتحاد واصدار قانون النفط والغاز... وحوالي ٥٥ مادة دستورية تم تجاهلها واهمالها، ولا يطالب او يلح عليها سوى الكرد مما جعلها مطالب مكررة في كل حوار بعد الانتخابات وفقرات روتينية في كل برنامج للحكومة القادمة لا يتم تنفيذها ومجرد حبر على الورق فقط.

عليه فان العلاقة بين بغداد واربيل يجب ان تخضع الى مراجعات وتصحيحات وصراحة من كل الاطراف التي تأتي الى اربيل او يتم لقاءها في بغداد وهي: هل انتم مؤمنون بالاخوة والتعايش بين ابناء الوطن الواحد؟، هل انتم فعلا مع الفيدرالية وتكوين الاقاليم؟ ام ان كل ذلك سوف يتم نسيانه عندما تولد أي ازمة، ويعود الحديث عن السلطة المركزية بلغة تسلطية وخطاب عسكري عن وحدة العراق العظيم من شماله الى جنوبه!.

الواقع والحال بعد عام ١٩٩١ يبين أن هناك اقليما اسمه اقليم كردستان وهو ذو كيان دستوري وقانوني وسياسي وطني واقليمي ودولي معترف به، الا ان فرسان العهد الجديد وقادة العراق الجديد عندما تتوفر لهم اسباب القوة لا يستطيعون اخفاء شوقهم وحنينهم الى ايام التسلط والدكتاتورية تحت شعارات العراق الواحد الموحد.

تاريخ العلاقة بين الكرد (اقليم كردستان) وحكومات بغداد حافل بالازمات والمعاهدات والاتفاقات والتصريحات واللقاءات على مختلف المستويات والشخصيات، وهم كرد وعرب (رمز النضال) و (الكرد لهم حقين) كعراقيين اولا ثم كرد ثانيا، لكن كل شئ ينتهي ويكاد يضيع عندما تصبح الحكومة في بغداد قوية وعندها دبابات وطائرات و...، ولولا قوة وبسالة الكرد والبيشمركة على مر التاريخ لما بقى لنا حقوق او وجود.

ان افضل وصف للعلاقة بين اربيل وبغداد ما ورد في رسالة مسعود البارزاني في شهر مايس الماضي "بعد مئة عام من التجارب المليئة بالكوارث، من الضروري أن تقتنع بغداد بالكف عن معاداة حقوق شعب كردستان، وأن تتفهم القضية العادلة لشعبنا"، و"هناك فرصة جيدة لكي تتعامل السلطات في العراق مع حقوق ومطالب شعب كردستان بذات الروح والموقف الذي تأسس عليه الدستور"، انه "كان من الضروري أن تعمل من أجل تعويض شعب كردستان، لا أن تعاقبه وتفرض عليه الحصار الجماعي"، و"نحن نفضل مواصلة الحوار مع بغداد حتى نصل الى نتيجة، ولم نختر القتال أبداً، ولكن للأسف وفي كل المراحل، كانت بغداد تختار الحرب والقتال.

ان أي زيارة او لقاء بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية يجب ان يسترشد بالمبادئ التي اعلنها بارزاني وهي (الشراكة والتوافق والتوازن) في تشكيل الحكومة العراقية القادمة التي يمثل الدعم الكردي أمراً حاسماً في تشكيل اي حكومة وخصوصا بالنسبة لرئيس الوزراء الجديد.

العراق بحاجة إلى قائد ذي رؤية

*حمزة حداد ومحمد الوائلي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٧/٨/٢٠١٨

نجحت الدولة العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين في التغلب على سلسلة من الأزمات الأمنية التي وحدت الشعب بوجه عدوٍ مشترك. فخلال الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مثلاً، تضافر العراقيون من مختلف الانتماءات ووقفوا بجانب الحكومة. ولكن ما لبث أن انتهى القتال حتى عاد سياسيو الدولة إلى منهج الفساد والمآرب الشخصية فيما تحوّل التأييد الشعبي لزعماء البلاد إلى موجة احتجاجات ضد سوء الإدارة.

وبالفعل فقد فشلت الحكومة حتى الآن في معالجة أو توحيد البلد بوجه التحديات التي تعيق تقدّمه كما فعلت إزاء التحديات الأمنية. ومع ذلك، من الممكن لموجة الاحتجاجات الراهنة أن تتيح فعلياً للقيادة العراقية فرصة الأخذ بالانتقادات الشعبية وتطبيق مخطط جديد يعيد توحيد البلاد.

إذاً طبّقنا إطار العمل المنهجي الذي وضعه الخبير في شؤون القيادة كيث غرينت، يتبين أن الزعماء العراقيين يركزون على المشاكل الجوهرية (أي الأزمات) ويهملون التحديات "الوديعة" – أي المشاكل المتكررة التي يمكن معالجتها عبر التطبيق الثابت للحل المناسب منطقياً – والتحديات "الخبیثة" – أي المشاكل التي لا يمكن معالجتها إلا بحلول غير مثالية ويجب دراستها بالمقارنة مع التحدي الأصلي.

وقد كان لهذه الاستراتيجية عواقب وخيمة على المستوى العام للحكم العراقي. فالمشاكل الجوهرية تستدعي استراتيجية إدارية مختلفة عن أنواع التحديات الأخرى: وهي نمط السلطة السريع والحاسم الذي تم تطبيقه خلال الأزمة الأمنية التي مرت على البلاد عام ٢٠٠٣. ولكن الاتكال على السلطة جاء على حساب الإدارة الكفوءة والصبر والمرونة اللازمة لإدارة المشاكل "الوديعة" على غرار الضعف المتواصل في البنى التحتية العراقية للخدمات.

علاوةً على ذلك، لم تحرز الحكومات العراقية المتعاقبة أي تقدم في التعامل مع مشاكل العراق الخبيثة. ولا شك في أن هذه التحديات هي الأصعب بطبيعتها، لا سيما وأن العلاقة بين المسبب والنتيجة غامضة في غالب الأحيان. ومن الأمثلة الأخرى عن هذه المشاكل الخبيثة نسبياً هي الفساد والبيروقراطية الخائفة في العراق. وامتلاك الرؤية أمرٌ في غاية الأهمية للتعامل مع هذا النوع من التحديات – وهذه ميزة افتقرت إليها القيادات العراقية.

وقد أثبتت الحكومات العراقية مدى أهمية الرؤية في ما تم تحقيقه وما لم يتم تحقيقه على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. إذ وجد العراق في المالكي صورة الزعيم القوي وفي العبادي صورة الشخصية الموحدة، ولكن أيّاً من هذين الزعيمين لم يبدِ "رؤية" لمعالجة مشاكل البلاد في ما يتعدى نطاق المشاكل الأمنية. لذلك يواجه العراق كل أربعة سنوات صعوبة في حسم البحث عن مرشح ما عدا رئيس الوزراء الحالي وتم اختيار مرشح توافقي غير متوقع في اثنين من الحكومات الثلاث الماضية.

فحين استلم حيدر العبادي رئاسة الحكومة للمرة الأولى عام ٢٠١٤، وهو مرشح توافقي، اعتُبر سلوكه الدبلوماسي أسلوباً قيادياً ملائماً للسلام أكثر منه للحرب. ولكن العبادي برهن عن قدرته على توحيد الفصائل المختلفة لمشاركته الحكم. فتمت الإطاحة بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" خلال فترة حكمه، وتم التعامل مع أزمة الاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق بطريقة تفادت زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

ومع ذلك، وبينما تحلى العبادي بالعديد من صفات القائد الجيد، ستحتاج المهمة الملقة على عاتق رئيس الوزراء المقبل أكثر من مجرد مزايا فردية. فهي تستلزم شخصاً له رؤية يتوحد حولها العراقيون وليس تهديداً يجبرهم على التوحد كما كان عليه الحال مع "الدولة الإسلامية"، فيعمل هذا الشخص من خلال هذه الرؤية على معالجة مشاكل البلاد الجوهرية والوديعة والخبيثة بكفاءة. ولكن في المرحلة التي يتحسن فيها الوضع الأمني، من شأن فشل الحكومة المتواصل في تأمين الخدمات أو معالجة الفساد والبيروقراطية أن يشوّه إرث العبادي، لا بل أيضاً صورة العراق ما بعد "البعث" ككل.

إلا أنّ المطالبات الشعبية بقيادة ذات رؤية والمنبثقة من جنوب العراق تحمل بعض التفاؤل. فالاحتجاجات المتواصلة تبين أن المواطنين العراقيين لن يسمحوا للحكومة بالاستمرار بإهمال التحديات الخبيثة والوديعة في العراق.

ففي الواقع، ثمة قيود معينة على نوع الحكومة القادرة على الاستجابة لمطالب المتظاهرين بشكل مرضٍ. إذ يجب أن تنبثق الرؤية من أجل العراق عن زعيمٍ سياسي، فالمؤسسة الدينية لن ولا تستطيع الانخراط بشكل مباشر لأن نظام الحكم في العراق ليس دينياً. وآية الله العظمى علي السيستاني لم يتدخل في الخطاب السياسي إلا عندما أصبح وجود الدولة العراقية مهدداً، ولم يتدخل إلا للتشديد على الخصائص الديمقراطية للبلاد. وفي حين أن ممثلي السيستاني يلقون أسبوعياً المواعظ السياسية، تأتي هذه الأخيرة على سبيل النصح للمواطنين والزعماء السياسيين وليس بمثابة قانون أمر واقع. من هنا ينبغي على زعماء العراق السياسيين أن يعالجوا المشاكل المتعلقة بهيكل الحكومة نفسها من خدمات لا يعتدّ بها وفساد وبيروقراطية.

ونظراً لمخاطر التدخل الخارجي وظهور ميل لدى الشباب بالتحسّر على زمن الاستبداد، فإن استمرار آلية الحوكمة بوضعها القائم لن يتسبب للناس بالمزيد من الصعاب فحسب، بل قد يهدد في النهاية النظام الديمقراطي في العراق إذا ما ظهر نظام استبدادي "ذو رؤية" يعدّ بالخدمات التي يحتاجها العراقيون أشدّ الحاجة.

ومن أجل تفادي هذا المستقبل، يجب على الحكومة العراقية المقبلة أن تولي اهتمامها للمطالب التي تحملها التظاهرات الحالية: فهذه الاحتجاجات فريدة بمطالبها الموحدة ونطاقها الأوسع، وإذا نُظمت بشكل أفضل تمكّنت من إحداث "حسّ بالإلحاح" ضروري لحدوث تغيرات حكومية. وبحسب خبراء التحوّل والتغيير، قد تؤمّن هذه الأصوات الضغط اللازم لإرغام زعماء العراق على وضع رؤية للتغيير، تتعامل مع مشاكل البلاد الخبيثة والوديعة إلى على أنها أزمات يجب حلها.

الرؤية التي يحتاجها العراق هي سياسة حيادية ومتنوعة للاقتصاد والطاقة من أجل تقوية الدولة العراقية وتطوير قدرتها على تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية الفاعلة في سياستها الخارجية كشريك مستقل. إن وجود دولة عراقية أقوى مع خدمات أفضل وفساد وبيروقراطية أقل سوف تسمح للقائد الديمقراطي إن يوحد جميع الفصائل العراقية خلفه أو خلفها.

* حمزة حداد: حمزة حداد هو طالب ماجستير في الآداب في جامعة نورمان باترسون للشؤون الدولية مع تركيز على الشؤون العراقية.

** محمد الوائلي: محمد الوائلي هو طالب دكتوراه في الإدارة يركّز في أبحاثه على مواضيع القيادة والإصلاح في العراق.

مسارات تشكيل الحكومة

*حسين علي الحمداني

صحيفة (الصباح) : ٢٧/٨/٢٠١٨

الديمقراطية في العراق تختلف عن سائر الديمقراطيات في العالم ويتجسد ذلك منذ الخطوة الأولى في انتخاب رئيس الجمهورية، إذ يحتاج الرئيس ثلثي أصوات مجلس النواب وما لم يتحقق هذا لا يمكن أن تتم تسمية رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة، وهذا يعني بأن مفاتيح تشكيل الحكومة تبدأ من انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب العراقي وفق نسبة الثلثين التي حددها الدستور رغم محدودية صلاحيات رئيس الجمهورية، إلا إنه يتطلب هذه النسبة العالية من الأصوات، ناهيك عن الخطوة التي تسبق انتخاب رئيس الجمهورية وهي التوافق على من سيشغل منصب رئيس مجلس النواب العراقي، وكلا المنصبين خضع للتوافقات السياسية في الدورات الماضية.

وهذا يعني أن مفاوضات تشكيل الحكومة بين القوى السياسية الفائزة تحتاج لثلثي مقاعد البرلمان من أجل تأمين الأصوات الكافية لمنصب رئيس الجمهورية وهذا بحد ذاته يحتاج لتحالفات كبيرة تضمن للجميع المشاركة في الحكومة وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح مع كل مشاورات بعد الانتخابات.

والبعض يقول بان الدستور العراقي يحتاج للكثير من التعديلات في هذا الجانب وربما طرح البعض الكثير من الاقتراحات، منها ما يخص اعتماد النظام الرئاسي كما هو معمول في الكثير من دول العالم وهذا يحتاج إلى تعديل للدستور، وبالتأكيد فإن أي تعديل دستوري يحتاج لاستفتاء شعبي لا ترفضه أغلبية ثلاث محافظات عراقية، وهذا الشرط الدستوري يعني صعوبة إجراء أي تعديل لأن هذا العدد من المحافظات متوفر ويقف بالضد من أي تعديل يجد فيه البعض سلبيات أو أضراراً تلحق به، ولكن إضافة مادة للدستور العراقي تنص على أن يتزامن مع الانتخابات البرلمانية العامة انتخاب رئيس جمهورية مباشرة من الشعب، وهذا ما يزيل عقدة مهمة جداً أمام تشكيل سريع للحكومة العراقية على وفق نتائج الانتخابات، إذ ان رئيس الوزراء وحكومته يحتاجان للأغلبية البسيطة من أعضاء مجلس النواب دون المرور بنسبة الثلثين التي يحتاجها رئيس الجمهورية من أجل أن يكون دستورياً قادراً على تكليف رئيس الكتلة الأكبر بتشكيل حكومته الجديدة وهو بالتأكيد سيتمتع بالأغلبية المطلوبة داخل البرلمان بحكم ما موجود لديه من مقاعد ولا حاجة للجنوح للتوافقات السياسية التي يجب أن تغادرها بسرعة.

وأيضاً يشعر الشعب بأنه انتخب رئيس الجمهورية أحد أركان السلطة التنفيذية في البلد انتخاباً مباشراً ولم يخضع للتوافقات من جهة ومن جهة ثانية، بأننا قطعنا نصف الطريق للوصول للركن الثاني من السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الوزراء، وهذا ما يجعل الصورة واضحة بشكل كبير لحظة إعلان النتائج الانتخابية من شأنه أن يوفر حكومة منتخبة قادرة على العمل وفق برنامجها المعلن ومعارضة برلمانية تكون حكومة ظل تراقب الأداء الحكومي عن كثب، وبالتالي تتوفر لدينا مخرجات صحيحة للديمقراطية، خاصة ما يتعلق منها بجانبها التنفيذي الذي افتقدناه في حكومات المحاصصة والشراكة التي مرت علينا منذ العام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا.

الحاجة لمركزية القرار

*نصير فليح

صحيفة (الصباح) : ٢٧/٨/٢٠١٨

بلد كالعراق يحتاج الى مركزية القرار، فتعدد الانتماءات والاستقطابات التاريخية والاثنية والطائفية تجعل من حالة التوافق (ولا نحلّم بالاجماع قطعاً) حالة مستبعدة الا بشق الانفس. لكن مركزية القرار التي نعيها طبعاً هي الصلاحية المستمدة من الشعب، لا مركزية القرارات الدكتاتورية المفروضة على الشعب. فتجربة الاعوام الطويلة التي مرت منذ العام ٢٠٠٣ بينت صعوبة التوافق الفعلي على اي خطوة مهمة، واذا ما حدث ذلك جاء نتيجة اعتبارات بعيدة عن التفكير بالمصلحة العليا، وان الكتل البرلمانية نفسها، عندما ستتحالف مع بعضها، كما هو العمل جارٍ في ايامنا هذه، تضطر الى خسارات كبيرة بمنهجها ورؤاها لصالح مطالبات الاخر الذي يضع الشروط المحققة احياناً.

كل هذا والبلاد في حاجة ماسة الى اجراءات كثيرة واساسية فعالة وعلى وجه السرعة لمعالجة المشاكل العديدة القائمة لا سيما على مستوى الخدمات والمعيشة لعامة للشعب.

لكن المشهد اليوم لا يبدو مختلفاً كثيراً عن ما جرى في العمليات الانتخابية السابقة، فالعمل على الحصول على اكثرية برلمانية يسير على نفس الخطى السابقة الى حد بعيد، والتي بينت الى اي درجة يكون ارضاء جميع الاطراف متعذراً وسبباً للتعطيل في كل صغيرة وكبيرة احياناً. وما يزيد الامر صعوبة، بل واستعصاء، ان التغييرات المطلوبة للتحويل الى نظام ديمقراطي من نوع اخر غير النظام البرلماني الحالي، مثل النظام الرئاسي، او تكريس صلاحيات رئيس الوزراء على سبيل المثال، يحتاج نفسه الى تعديلات دستورية لا يمكن تمريرها بسبب مقاومة هذه الخطوة من اطراف لا تريد ان تتخلى عن مواقعها وما يترتب على ذلك من امتيازات.

ان مركزية ديمقراطية للقرار والصلاحيات لا تتيح فقط مجالا اسرع للقيام بما هو ضروري وعاجل، بل تحدد امكانية المحاسبة والمساءلة ايضاً بشكل فعال ومؤثر. وتجربة الاعوام الماضية بينت كيف ان رئاسات الوزراء المتعاقبة نفسها كانت مرهونة الى حد كبير "بالتوافقات" القائمة والحدود التي لا تستطيع تخطيها، والا فان انسحاب هذه الكتلة او تلك في نهاية المطاف سيسقط الحكومة نفسها لانه يسحب الاغلبية السياسية التي تدعمها.

مع كل ما تقدم فان بقاء الامور على مرواحتها التي ظلت عليها في الاعوام الماضية، لا سيما في ما يتعلق بتحسين اوضاع الناس المعيشية، يظل يؤشر الى الحاجة الى حصر القرارات الرئيسية في يد جهة واحدة. قطعاً ستكون هناك عقبات اخرى من نوع اخر في ما لو تم حصر القرار بيد جهة معينة، وغير قليل من الاحزاب والكتل السياسية لن تضحي بمصالحها الخاصة لصالح المصالح العامة، وقد يصل الامر الى حد مقاطعة العملية السياسية او الوقوف ضدها اصلاً. ولكن من جهة اخرى فان بقاء الحال على ما هو عليه، واستمراره على نسق الاعوام الماضية، يؤشر بوضوح الى طريق مسدود لا يمكن تخطيه الا بصيغة جديدة من الممارسة الديمقراطية وتوزيع الصلاحيات والسلطات التي تنجم عنها.

طرائف عراقية ليس لها مثيل...

*د. محمد السهر

صفحة الكاتب: ٢٧/٨/٢٠١٨

لاحظَ شرطي عراقي أن ساسون اليهودي العراقي اليساري، الذي كانَ في طريقه إلى منصة الإعدام يلبس حذاءً غالباً، قالَ له الشرطي: (تدعي الشيوعية ولابس قندرة اسفنج)، فرد عليه ساسون: (ليش هي الشيوعية بالراس لو بالقندرة).

أي بلد هذا الذي كانَ شيعته ويهوده يساريين متطرفين حتى خمسينيات القرن الماضي، ثم تحولوا إلى يمينيين متطرفين منذ ستينات ذلك القرن، اليهود في اليمين الإسرائيلي المتطرف، والشيعية والسنة في اليمين القومي و البعثي المتطرف، ثم الآن في اليمين الإسلامي الشيعي أو السني.

هل نحن نعيش الحياة كطرفة، أم أننا نحكي الطرفة وهي في الحقيقة حياتنا التي نحياها..
لماذا نحنُ ملكيون أكثر من الملك؟

ولماذا نحنُ شرقيون أو غربيون أكثر من الشرقيين والغربيين أنفسهم؟
يُحكى أن عبد الملك بن مروان كانَ يُحَضِّرُ لبناء مسجد، ربما هو مسجد قبة الصخرة في القدس الذي بناه نكايَةً بعبد الله بن الزبير الذي كان قد سيطر على الكعبة المشرفة لسبعة أعوام متتالية، المهم أن حمامة المسجد عبد الملك كان قد أمر الناس بالقيام بأعمال سخرة تتمثل بنقل حجرة واحدة من الجبل إلى موقع البناء، وكان ينظر بعين الرضا إلى الجموع وهي تنزل حاملة أحجارها، لكن أحد معاونيه نبههُ:
أنظر مولاي..

ماذا؟

أنظر إلى ذلك الرجل، إنه يحمل خلاف الآخرين حجرتين على عاتقه..

تعجب عبد الملك فاستدعى الرجل، غبطهُ الحاضرون وحسدوه، ظنا منهم أن الخليفة سيجزل له العطاء..
لكن الخليفة سأل الرجل: من أي البلاد أنت؟
من العراق يا مولاي، أجب الرجل..

هز عبد الملك رأسه ثم قال: سبحان الله، أنتم يا أهل العراق متطرفون حتى في هذه!
ومع إمكانية أن تكون هذه الرواية موضوعة للنيل من العراقيين الذين تميزوا عن أقرانهم بالعقل لا النقل، وبالتفكير والتدقيق والجدال لا بالتسليم والخضوع التام، أقول مع ذلك فإن الحادثة لها أمثلة يمكن ملاحظتها حتى اليوم..

متظاهرون يسقطون قتلى في بغداد تأييدا للثورة الجزائرية، وضد العدوان الثلاثي على مصر..

مئات الجنود العراقيين الذين يتساقطون دفاعا عن فلسطين فتنتشر مقابرهم في الأردن وفلسطين..

فدائيون عراقيون يسقطون في الحرب الأهلية اللبنانية..

ولو لم ينشغل العراقيون بحربهم ضد إيران لكانوا قد اشتركوا في حروب البلقان، والقرن الأفريقي، والبوسنة والهرسك..

وأجزم بأن العراق لو كان محايدا لفلسطين لأرغم إسرائيل على تغيير موقفها المتشدد في إقامة دولة فلسطينية ليس عن قناعة منهم ولكن لكي يتخلصوا من هوسه العراقيين التي لا تنتهي..

أكتب هذه الكلمات وأنا أقرأ خبر دعم طلبة عراقيين يقيمون في تركيا لليرة التركية من خلال استبدال ما لديهم من دولار أمريكي بغيض بليرة تركية مؤمنة..

وليت كان اهتمام العراقيين بدول وشعوب الأقليم قدر اهتمامهم ببلدهم..

الذي سنحت له فرصة مشاهدة مسلسل (زنكلوني) الذي عرضه تلفزيون بغداد في الثمانينيات، وكان من بطولة محمد رضا، والجميلة جداً فايضة كمال، سيجد ما يماثل الحالة العراقية، فنكلوني كان بخيلاً جداً مع أفراد عائلته، في الوقت الذي يكون فيه سخياً إلى أبعد الحدود عندما يتعلق الأمر الآخرين.

تشكيل الحكومة.. الحسابات المنطقية اقوى من الوطنية

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٨/٨/٢٠١٨

من تتبع تحركات مختلف القوائم والكتل سواء لتشكيل الكتلة الاكبر او للتعامل مع نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة القادمة، يظهر بوضوح ان النزعة المذهبية والقومية، إن لم نقل الطائفية والاثنية ما زالت اقوى من النزعة الوطنية.. صحيح طروحات عابرة اكثر، وهو امر نشهده في جميع الساحات، وإن كان باختلاف، لكن الصحيح ايضاً إنها طروحات تجريبية وغير حاسمة لامرها بالنسبة لكثيرين، بما يكفي لتؤسس لواقع جديد، يخرجنا تماماً من المعادلات الطائفية والاثنية السابقة الى معادلة وطنية، لا تلغي القوميات والمذاهب والمعتقدات بل تتضمنها وتحميها بعد وضع كل شيء في مكانه الصحيح.

١- خلافاً لرأي سائد، فان الدستور، لو فعلت جميع مواده، فانه ضاغط باتجاه الوطنية العراقية، مع احترامه للاديان والمذاهب والقوميات والثقافات المختلفة. ف"مجلس الاتحاد" لم يشرعن.. ولم يفعل قانون "مجلس الخدمة العامة الاتحادي" رغم تشريعه.. ولم تفعل على سبيل المثال المواد ١٠٥ لتأسيس "هيئة عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة"، والمادة ١٠٦ لتأسيس "هيئة عامة" من خبراء الاقاليم والمحافظات لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية مهمتها العدالة والاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.. وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات.. ولم يشرع قانون النفط والغاز.. ولم تحسم المظالم المتعلقة بالماضي المتعلقة بعوائل الشهداء والسجناء والمفصولين والمهجريين والمهاجرين والشهادات والممتلكات، او في التلاعب بحدود المحافظات لاسباب طائفية واثنية، او تطبيق المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها.. ولم توحد الجمارك حقيقة وما زالت الحدود تتقاسمها سلطات محلية مباشرة وغير مباشرة، اكثر من الجمارك الاتحادية.. وما زال المواطنون يلزمون بتسجيل استمارات او يُطلب منهم كفيل محلي عند زيارة بعض المحافظات.. وما زالت الهوية المذهبية او القومية تشكل خطراً على الحياة في مناطق معينة.. ولم تحسم قضايا الاجتثاث والعمو.. وهذه الامور وغيرها التي طالب بها الدستور ولم تحسم لاسباب موضوعية او ذاتية، هي ما يبقي الحسابات الخاصة تتقدم على الحسابات الوطنية العامة.

٢- اظهرت الانتخابات الاخيرة، وكذلك المفاوضات الجارية لتشكيل الكتلة الاكبر توجهات ناضجة او جنينية لكسر هذه الحواجز والعبور الى الساحات الاخرى. فانقسمت الساحات من داخلها.. وتمثل اكبر انقسام بالكتلة التي تمثل "سائرون" اكثر مقاعدها، والاخرى التي تمثل "الفتح" اكثر مقاعدها.. وبدل ان تلتقي كل كتلة بنظائرها في الساحات الاخرى، شهدنا تنادي لكي توحد الساحات الاخرى قواها لتفاوض كل من الكتلة الرباعية التي ظهرت بعد اجتماع "بابل"، او "الفتح" ومن معها. ومع صعوبة تشكيل حكومة بغياب اي من الكتلتين، او بغياب اي تمثيل جدي وصادق للمكونات والقوى الاساسية الاخرى، فاننا قد نواجه: (أ) صعوبات عملية في تشكيل الحكومة لا تتعلق فقط بقيام الكتلة الاكبر، بل قد تتمثل لاحقاً بانسحابات وعدم تحقيق النصاب والاختلاف على المرشحين، مما سيكثر من الصفقات ويزيد من تأخير العملية، ويشوش مخرجاتها.. (ب) ولادة حكومة ضعيفة، فهي لن تواجه معارضة دستورية مؤسساتية تقوي الحكومة وتراقبها وترشدها.. بل ستواجه -انطلاقاً من الواقع- معارضة من خارج الاطر المؤسساتية والدستورية، ستزيد من ارتباك وضعف الحكومة والدولة، على ارتباكهما وضعفهما الحاليين.

٣- الحلول الكبيرة، تحتاج لبناءات كبيرة.. وان مسالة تقديم الحالة الوطنية على المنطقية والخاصة تتطلب ان تبدأ من الانتخابات ذاتها وليس بعدها.. كما ان تشكيل المعارضة المؤسساتية الدستورية تتطلب سلوكاً مخالفاً من حيث الحميات والضمانات والتزام الاغلبية بالمؤسساتية والدستور وعدم استخدام السلطة لنفسها ضد غيرها. لذلك نقول ان امام الكتل امكانية قطع نصف خطوة في اتجاه الحالة الوطنية الان، لتقوم الحلول الكبيرة لاحقاً بعد استكمال المتطلبات الدستورية والقانونية والانتخابية بما يلزم ويُغري القوى للخروج من التخندق الخاص نحو العام، ويطمئن الجميع للخيار الوطني الضامن لحقوق المواطنين بمختلف اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وثقافتهم.. وقد تتم نصف الخطوة -في ظروفنا الحالية- بان تترك اسماء المرشحين للفضاء الوطني ليكون هو صاحب القرار.

آلية تشكيل مجلس الوزراء

*زهير كاظم عبود

صحيفة (المدى) : ٢٨/٨/٢٠١٨

يرتبط اختيار رئيس لمجلس الوزراء بتكليف من رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهذه الكتلة تتشكل بعد انتخاب مجلس النواب والمصادقة على نتائج الانتخابات النهائية من قبل المحكمة الاتحادية العليا وفقاً لقرارات هذه المحكمة القطعية التي تلزم كافة السلطات. ويكون تكليف مرشح الكتلة الأكثر عدداً خلال مدة حددها الدستور بخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس للجمهورية. ولا يُشترط في مرشح الكتلة الأكثر عدداً أن يكون حصراً من بين أعضاء مجلس النواب، حيث يناط أمر الترشيح والتسمية من قبل الكتلة الأكثر عدداً في مجلس النواب وفقاً للشروط التي حددها الدستور، ويشترط الدستور في المرشح لشغل مركز رئيس الوزراء

١ - أن يكون عراقياً ومن أبوين عراقيين

٢ - كامل الأهلية وأتم الخامسة والثلاثين من عمره

٣ - ذو سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهود له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والإخلاص للوطن

٤ - غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف

٥ - أن يكون حائزاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

٦ - أن يكون غير مشمول بأحكام قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) مادامت هيئة المساءلة والعدالة قائمة ولم يجر العمل على حلها من قبل مجلس النواب بعد انتهاء مهمتها وبالأغلبية البسيطة (والتي تعني نصف أصوات الأعضاء الحاضرين زائد واحد).

هذا المرشح هو من يكلف باختيار المجموعة التي تتولى وزارات حكومته وبتسميتهم خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ التكليف.

ويشترط الدستور في الوزير المرشح ما يشترطه من أحكام في اختيار عضو مجلس النواب بأن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها. وفي حال إخفاق في إكمال تسمية أعضاء حكومته فان رئيس الجمهورية يصرف النظر عن التكليف ويكلف مرشحاً جديداً لرئاسة الوزراء خلال مدة خمسة عشر يوماً.

وعلى المرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء أن يعرض أسماء الوزراء والمنهاج الوزاري على مجلس النواب الذي تم انتخابه وتمت مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على صحة عضوية أعضائه وفقاً لنتائج الانتخابات النهائية لعضوية المجلس وفقاً للفقرة (سابعاً) من المادة (٩٣) من الدستور، بشكل نهائي لا لبس فيه، ويعتبر حائزاً لثقة مجلس النواب عند حصول ثقة أعضاء المجلس بالنسبة للوزراء المرشحين لشغل مراكزهم التنفيذية وعلى مناهجه الوزاري الذي قدمه الى المجلس بشرط حصول الموافقة بالأغلبية المطلقة (التي تعني نصف أعضاء مجلس النواب زائداً واحد).

يعني هذا إن أمر اختيار رئيس الوزراء الجديد يدخل وفقاً لأحكام الدستور ضمن اختصاصات رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام (الفقرة أولاً من المادة ٧٦ من الدستور). ومن الجدير بالذكر إن ولاية رئيس الجمهورية

تنتهي بانتهاء مدة مجلس النواب، إلا أنه ووفقاً لأحكام الفقرة (ب من المادة ٧٢ من الدستور) يستمر في عمله وممارسة مهامه إلى ما بعد انتخابات مجلس النواب، حيث سيتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد أول جلسة للمجلس أو أن يتم إعادة انتخابه مرة أخرى لولاية ثانية فقط.

واللافت للنظر إن الدستور العراقي لم يذكر أية صيغة لحكومة (تصريف الأعمال)، باستثناء ما نصت عليه الفقرة (د/ ثامنا من المادة ٦١ من الدستور) والتي نصت على أنه في حال التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم (لتصريف الأمور اليومية) لمدة لا تزيد على الثلاثين يوماً ولحين تشكيل مجلس جديد للوزراء.

كما أن حالة الطوارئ وإعلان الحرب من بين مهمات واختصاصات مجلس النواب حيث يتم اتخاذها بأغلبية الثلثين من مجموع عدد أعضاء مجلس النواب وبناء على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ومن رئيس الوزراء، حيث يتم تحويل رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد خلال حالة الطوارئ أو إعلان الحرب وفقاً لقانون بما لا يتعارض مع أحكام الدستور، وفي مثل هذا الحال فإن رئيس الوزراء ملزم بان يعرض على مجلس النواب الإجراءات المتخذة والنتائج خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها.

ولأن المدد القانوني حددها الدستور ورسم الألية التي تحكم اختيار رئيس ومجلس للوزراء فأن انتهاء مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب المحددة بأربع سنوات تقويمية تنتهي بنهاية السنة الرابعة في الأول من تموز ٢٠١٨ فيكون مجلس الوزراء غير متمتع بالصلاحيات القانونية التي تؤهله لممارسة صلاحياته المحددة في فقرات المادة ٨٠ منه، فيواصل تصريف الأمور اليومية لغاية منح الثقة للوزارة الجديدة.

إن اختيار شخص لقيادة السلطة التنفيذية أمر من الضروري أن تحكمه ضوابط مهنية ووطنية وقانونية، فالتكالب على السلطة يمكن أن يضر بمجمل العملية السياسية وبالتالي ينعكس سلباً على حقوق الناس ومستقبلهم. وإن يفترض أن يكون الشخص المنتخب مؤهلاً لهذا الدور فإنه في الوقت نفسه يوظف طاقاته وخبرته في تنظيم حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية ومصالح البلاد بتفانٍ وإخلاص، على أن يكون دوره وطنياً يتجاوز فيه الحزب الذي ينتمي إليه والكتلة التي رشحته، وهو مسؤول أمام الشعب عن كل تقصير أو تجاوز على الحقوق والنصوص الدستورية، وهو أيضاً متضامن ومتكافل مع جميع أعضاء الوزارة بتحمل الفشل والتقصير والتلكؤ في العمل التنفيذي، فتخطيط سياسة الدولة العامة وإعداد مشروع الموازنة العامة وخطط التنمية والحسابات الختامية من أهم مهمات رئيس الوزراء، كما أن مصلحة العراق تكون أولاً في جميع المفاوضات والاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي يتم توقيعها من القضايا الأساسية التي يعبر فيها عن وطنيته وحنكته في العمل السياسي والوطني.

ولعل التجربة الماضية التي خسر بها العراق وتراجع كثيراً خلال عملية التخطيط وسوء التخطيط والفشل في الإدارة والأداء، إضافة الى الفساد الذي بدأ يتفشى في أصغر مفاصل الدولة وأكبرها دون أن يلقي الردع والتطبيق القانوني المناسب، ودون تفعيل لدور القضاء في إنهاء هذه الظاهرة المشينة التي لا تليق ببلد مثل العراق خارج للتو من جحيم الدكتاتورية والحروب، تفرض أن يكون رئيس الوزراء ساعياً لتطبيق معايير دولة القانون التي تضمن للجميع حقوقهم الدستورية والقانونية وتفرض واجباتهم، وفق الأساس الذي يجعل المواطنة وخدمة الإنسان هما المعيار الأول والأخير في هذه العملية.

انبثاق الحكومة الجديدة: صراع المناهج والمصالح والأيدولوجيات

*محمد أبو النواعير

صحيفة (العالم) البغدادية: ٢٨/٨/٢٠١٨

يمر العراق في هذه المرحلة بفترة حرجة جدا، تحيط بمنظومة عمله السياسي (شخصا وأحزابا ومناهجا وأيدولوجيات) حيث فرضت سन्न التطور السياسي والاجتماعي نفسها على حراكه التاريخي والسياسي والمجتمعي.

لم تعد الأيدولوجية المسيطرة على الوعي السياسي العراقي اليوم، سهلة من حيث القدرة على التحكم بأدواتها أو مسك خيوطها، فبعد أكثر من ١٥ عاما جاءت مثقلة بالكثير من الأحداث، منفتحة على الكثير من الأفكار والثقافات والسياسات، محاطة بالكثير من الأحداث والمصائب والإرهاصات، ساعدت على تشكيل نمط جديد من التعاطي السياسي بين أطراف العملية السياسية في هذا البلد، وهنا أقصد بالأطراف هي: الشعب، الأحزاب، الأطراف الإقليمية والدولية، التي تحاول جاهدة أن تتدخل، من أجل تغيير أو حرف مسارات معينة في العملية السياسية لهذا البلد، مرة لتثبيت وضع، ومرة لتغييره.

بعد الانتخابات الأخيرة، والتي جرت وسط جو معقد من التشابك الفكري والقيمي والسياسي، بين مجموعات رافضة لها (ممارسة ونتاجا)، وأخرى مؤيدة لها (مشاركة ونتائج)، ظهرت معادلة جديدة تحمل في طياتها تشابك عقدي غريب من نوعه هذه المرة، فغالبا ما كنا نرى أن الأحزاب التي تشترك في العملية السياسية تقوم سياستها على مبادئ معينة تنطلق منها:

الشيوعية تنطلق من مبدأ تأييد ومناصرة المشروع الشيعي، وهو مشروع كان عادة مدعوم من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران، ومرفوضا من قبل دول الإقليم العربي السني، ويملك موقفا محايدا صادر من الولايات المتحدة في تلك الفترة، وفي هذا النمط، كانت النداءات التي تدعو إلى تغليب الروح الوطنية قليلة، أو ذات صوت ضعيف (بسبب استتار نار الفتنة الطائفية)، تجسدت في دعوات المرجعية الكريمة مرة، وأصوات بعض السياسيين ممن تميزوا بالاعتدال والوسطية والابتعاد عن لغة التآجيج الطائفي.

الجانب السني كان يتميز مشروعه بأهمية إزاحة الشيعة من الحكم، ومحاولة إعادة العملية السياسية إلى جادتها والتي لها من العمر ١٤٠٠ عاما! فكانت مواقفهم أغلبها تأتي في نسق هذا التوجه، مدعومة بقوة من قبل دول الجوار السني، وبعض المحاور الدولية التي كانت مؤيدة لها، مع عدم وجود ملامح لأي خطاب أو دعوة لتأسيس بناء وطني.

الجانب الكردي، بنيت منظومته الأيدولوجية السياسية على مبدأ فرض الاغتراب عن الحالة العراقية، بكل تفاصيلها ومشاكلها وإرهاصاتهما، مع ثباتهم على أي مبدأ يحاول أن يفصلهم عن الحالة الوطنية لهذا البلد، ويحقق لهم انفصال يُمكن الأحزاب المتنفذة لديهم من الاستحواذ على كل مقدرات شمال العراق وكرده.

الانتخابات الأخيرة، أنتجت تغير مفصلي، حيث حدثت شروخ قوية وعميقة في مفاصل أيدولوجيا كل طرف وتوجهاته، فلم يعد السنة هم الجانب الذي يخيف بعض أطراف الشيعة، بل بات التحالف مع قياداتهم (والتي منها من كان يظهر مساندة علنية لعصابات داعش الإرهابية)، ولم يعد الشيعة أولئك الغزاة الذين سلبوا السنة حكمهم،

بل بات التحالف مع قيادات شيعية راديكالية في طائفيتها (كالمالكي)، أمرا سهلا ومقبولا لدى الكثير من الأطراف والقيادات السنية، بل بات نفس الملف السني في العراق، يعاني تشققات بينية واضحة بين مدرسة الوهابية (السعودية الإماراتية)، وامتداداتها السياسية في العراق، ومدرسة الأخوان المسلمين (تركيا وقطر) وامتداداتها السياسية في العراق.

نمط الصراع تغيرت أدواته، مع بقاء نفس أطرافه، الحراك الصراعي الآن انتقل من جبهة فرض الواقع السياسي بأدوات عسكرية، إلى جبهة فرض الواقع السياسي بأدواته الاقتصادية، وهي لها من الخطورة بمقدار مشابه لخطورة جبهة الحراك العسكري والقتل والسلاح والدمار والتفجيرات والحروب، لأن هذا النمط يضرب البنية المجتمعية من أساسها لأي بلد محاصر، لأنه يؤثر على الحياة المعيشية للأفراد، ويتسبب بتجويعهم وعوزهم وفقرهم، وقد كانت لنا نحن العراقيين تجربة مريرة أيام حكم الطاغية، مع هذا النوع من الصراع، عانينا فيه الأمرين.

الجانب الأمريكي، وهو الأقوى (بحسب المنظور أعلاه)، وقف ملوحا بورقة المقاطعة الاقتصادية المالية للعملة الصعبة في العراق، في حال تشكلت حكومة يكون امتدادها (التحالف: شيعي سني كردي) مقاربا للمحور الإيراني" البعض يعتقد واهما (متعمدا) بأن الحراك التفاوضي هو بين طرفين: إيراني وأمريكي، لا يمكن إنكار وجود ضغوط أمريكية على كل الأطراف، لأن التهديد يطال الكل، فهو ليس تهديد موجه للأطراف الموالية للخط الإيراني، ومع ذلك فالمعادلة هي ليست بين طرفين، بل هي بين طرف يريد أن يبقى العراق سائرا في فلك التبعية (ومعاداة أمريكا كمشروع لدولة إقليمية)، وبين طرف آخر يحاول جاهدا بشتى الوسائل، أن يتحدث بلهجة الوطنية التي تحاول أن تجعل للعراق اعتبارا في هذه المعادلة.

الضح الإعلامي التضليلي في هذه المرحلة، عمل على تسويق الصراع بلغة الثنائية المسيطرة على كل الأطراف! ليغيب الأصوات التي تدعو لتكوين حكومية عراقية (لا إيرانية ولا أمريكية) من جانب، ولكي يخفي انتماء وتبعية أحد طرفي النزاع، وأقصد بهم ذوو المشروع الإقليمي الخارجي، لذا انطبعت المخيلة الجماهيرية في تحليلها لهذا الموضوع، على فكرة الثنائية المقيتة، وتحطمت آمالها (كالمعتاد) في تشكيل حكومة تنظر وتهتم للعراقيين بالدرجة الأولى، وتتفاعل (كطرف مستقل غير تابع) مع الأحداث الإقليمية من جانب آخر.

العراق الآن في مفترق طرق جديد لم يألفه سابقا، فلم تعد المعركة مذهبية طائفية بين سنة وشيعة، بل على العكس إننا نشهد اليوم تفتتا وتشظيا للتحالف الشيعي لم يسبق له مثيل، كما هو الحال في الجانب السني الذي يشهد كذلك تشظيا انقسم بين مواقف تبعية، ومواقف برغماتية نفعية مناطقية، مع موقف كردي متذبذب في صراعه الداخلي بين أطرافه الذين اختلفت توجهاتهم، والتي كانوا يعتبرونها في فترة سابقة توجهات مصيرية!

النتيجة: نحن اليوم أحوج ما نكون للصوت الذي يدعو لتوطين السياسة العراقية، وعدم تغريبها وأقلمتها، ودعوات مرجعيتنا الشريفة، والأصوات السياسية المعتدلة والحكيمة، التي تدعو لإقامة مشروع سياسي وطني، وتشكيل حكومة تهتم أولا بمعاناة ابن البصرة، وبتعمير بيوت أبناء الموصل، وتشغيل شبابنا العاطلين عن العمل، وتطوير صناعتنا التي اختطفها أيدي ملائكة الموت النفعية، الإقليمية والدولية، هي الفرصة الأفضل التي أتاحت لنا، لنسلم أرواحنا وأنفسنا لمصالح بلدنا، ومساندة رجاله من ذوي الحكمة والبصيرة.

* دكتوراه في النظرية السياسية/ المدرسة السلوكية الأمريكية المعاصرة في السياسة.

هوس السلطة ولعبة تشكيل الحكومة

*مرتضى عبدالحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٨/٨/٢٠١٨

في الوقت الذي ينتظر فيه ملايين العراقيين بفارغ الصبر، تشكيل الكتلة الاكبر، ومن ثم الحكومة، ولو بعملية قيصرية، لعلها تعالج بعض جراحهم، وتحيي املاً كاد يضيع بين اقدام المتنفذين او بين عقولهم، لا فرق في ذلك في واقع الحال.

في هذا الوقت بالذات، يشتد الصراع بصورة تدعو للغثيان من اجل الظفر بأكبر جزء من كعكة السلطة، دون أي اعتبار لمعاناة الناس الرهيبة، سواء ما تعلق منها بغياب الخدمات الضرورية، التي لا يمكن الاستغناء عنها بأية حال من الاحوال، كالماء والكهرباء، او مكافحة الفساد والفاستدين، رغم الوعود الوردية من المسؤولين كبيرهم وصغيرهم، وما يتصل بها من بطالة تتفاقم يوماً بعد آخر، وكان من بين ضحاياها شباب العراق وخريجوه، ولا النشاط الاجرامي المتنامي لـ داعش في مناطق واسعة من الوطن، والذي في ضوئه اعلنت القوات الامريكية انها باقية في العراق الى قيام الساعة!

كل ذلك لا علاقة للمتنفذين به، ولا سيما اكثرهم فساداً، فالمهم بالنسبة لهم اعتلاء خيول السلطة مجدداً، بصرف النظر عن الوسيلة التي سيُخرج منها "ميكافيللي" لو ظل حياً، وقد جعلوا من النفاق السياسي، الحاضنة المفضلة لكل مساوماتهم ومؤامراتهم، مراهنين على ان ذاكرة المواطن العراقي فيها الكثير من الثقوب!

يأخذك العجب وانت ترى ابرز الشخصيات السياسية التي عاثت فساداً في الدولة والمجتمع، وكان العداء بينهم قد وصل الى ما هو اشد فتكاً من حرب "داحس والغبراء" وهم يتبادلون الابتسامات والتهانني والوفود، بغية تشكيل الكتلة الاكبر، التي كانت المحكمة الاتحادية قد فسرتها تفسيراً يختلف عن سائر بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وربطتها تعسفياً بمن يستطيع تجميع اكبر عدد من القوائم الفائزة ونوابها، وليست القائمة الاولى في الانتخابات.

لقد كانت نتيجة الانتخابات البرلمانية الاخيرة، مفاجأة، بل شكلت صدمة حقيقية لهؤلاء الفاستدين، لأن ٧٠ في المائة من قوام مجلس النواب قد تغير، خلافا لما كانوا يتوقعونه بعد ان بذلوا من المال الحرام، ما يفوق المرات السابقة.

وكانت الذريعة جاهزة في ان الانتخابات قد زورت على نطاق واسع، وهي كلمة حق اريد بها باطل، فكل الانتخابات السابقة، وحتى اللاحقة، سيكون التزوير فيها حاضراً، سواء كان واسعاً او محدوداً، الامر الذي تجب ادانته وشجبه والعمل الجدي لمنع، ومعاقبة الذين يمارسونه، واولهم الفاستدون انفسهم. من ناحية ثانية افرزت هذه الانتخابات حقائق لا يستطيع احد ان يتجاهلها، واهمها ان نهجاً سياسياً جديداً، اخذ يشق طريقه، وان كان بصعوبة بالغة يتجسد في الاحتكام الى البرنامج الحكومي، وكذلك الحرص على استقلالية القرار العراقي، وإن كان نسبياً، فاللاعبان الاساسيان الاقليمي والعابر للمحيطات، سيظلان مؤثرين لهذه الدرجة او تلك ولفترة ربما ليست قصيرة.

هاتان الحقيقتان يعود الفضل في وجودهما الى تحالف "سائرون" الذي يبذل جهوداً كبيرة لوضع طموحاته واهدافه في خدمة العراقيين جميعاً، موضع التطبيق وحتى اذا استمر سوء حظ العراقيين، ونجح الفاستدون في تشكيل الحكومة، فانهم سوف لا يستطيعون تجاهل هاتين الحقيقتين وان كان ذلك على مضمّن.

مدينة البصرة.. الثروة النفطية وبؤس الواقع

*د. أسعد كاظم شبيب

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٨/٢٨

زرت مدينة البصرة قبل أيام قليلة، وكانت توحى بإندلاع احتجاجات شعبية فيها كتعبير عن السخط الذي يعاني منه أهالي المدينة من غياب الخدمات الأساسية، وإنتشار البطالة، من ضمن زيارتي المعتادة لها في كل عام مرة على الأقل، تجولت في عدد من أحيائها وأسواقها غير أن الزائر للوهلة الأولى لهذه المدينة ينبهر منذ وصوله لحدودها الجنوبية في منطقة الرميطة وصولاً إلى شمالها في قضاء المدينة حيث (حقل غرب القرنة) أحد أكبر الحقول النفطية في العالم بكثرة أعمدة اللهب المتصاعد من جراء حرق الغاز أثناء عملية إستخراج النفط الخام من أراضيها.

وبالرغم من زيادة عمليات إستخراج النفط بعد سقوط الدولة المستبدة بحكم إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إلا أن ذلك لم ينعكس على حال مدينة البصرة، إذ في كل مرة أزور بها هذه المدينة لم أرى تغييراً ملموساً على مستوى البنية التحتية والمرافق الحيوية لأحياء ومناطق المدينة، من غياب مجاري الصرف الصحي وبروز المجاري البدائية غير الصحية وغير الحضارية، كما أنها لاتزال تنعدم فيها المياه الصالحة للشرب بل حتى للإستخدامات الحياتية اليومية وزاد في ذلك شحة المياه وغلق مياه الروافد القادمة من إيران، بحيث تكاد تصل نسبة الملوحة في المياه الواصلة إلى بيوت الناس في مدينة البصرة إلى ما نسبته ٩٠٪، كما إن الحياة الزراعية معطلة بالكامل.

وفي ظل الفوضى السكنية وغياب الإستراتيجيات الحكومية للجانب السكني والزراعي تحولت الكثير من الأراضي الزراعية المهمة التي كانت تصدر المنتجات الزراعية من قبيل محصول التمر إلى الدول المجاورة صارت هذه الأراضي ما يشبه العشوائيات السكنية، إلى جانب ما تعانيه المدينة من فوضى الأحزاب والمجموعات المسلحة والتداخل المخابراتي ما بين الدول المجاورة وحتى بعض الدول الكبرى، لأهمية هذه المدينة الجغرافية والنفطية لهذه الدولة وتلك، وتتصاعد أيضاً النعرات العشائرية على أبسط المسائل وفرض سطوتها على الحياة الاجتماعية والقانونية.

ولم يسلم واقع البصرة الحالي من العبثية المسؤولة وغير المسؤولة بصيانة وإيجاد شبكات الكهرباء وبالرغم من التحسن الجزئي بمستوى توفير الكهرباء منذ إندلاع الاحتجاجات الشعبية صيف عام ٢٠١٧ والتي أدت إلى سقوط ضحايا كالعادة عند المعالجات الحكومية البائسة لحل مشاكل المجتمع البصري خاصة والمجتمع العراقي بصورة عامة، عاد إنقطاع الكهرباء هذه الأيام مع إرتفاع درجات حرارة صيف ٢٠١٨ بصورة متذبذبة وشبه مستمرة في الليل والنهار في ظل إرتفاع درجات الحرارة إلى ما يقارب ٥٠ درجة مئوية، وكأن الناس باتوا يترحمون على المحافظ السابق رغم فساد الظاهر والباطن بالقياس مع وقوف محافظ المدينة الحالي متفرجاً على حال مدينته وإحتياجات سكانها من الماء والكهرباء وغير ذلك من إنتشار البطالة وسيطرة العمالة الخارجية على مصادر العمل في المحافظة في حين أن أبناءها لا يجدون فرصة عمل تسد رمق الحياة اليومي وتنسجم مع أهمية هذه المدينة كمصدر دخل مالي كبير بالنسبة للعراق. بؤس الواقع هذا الذي تعيشه البصرة من الممكن تغييره إلى واقع نامي، لكن يتوقف على وجود قيادة إستثنائية قوية وأمينة إذا ما قامت هذه القيادة بعمل تنموي وخدماتي للنهوض بواقع المدينة.

ولعل في مقدمة المشاريع التنموية والتحتية بل وحتى الإدارية التي تنتظرها مدينة البصرة، تكون على النحو الآتي:

١- بدءا يفترض تحديد ماهية إيرادات المحافظة وأوجه صرفها، حيث هناك الموائى التي تدخل عن طريقها مئات البضائع إلى العراق يوميا، وهناك مليارات الضرائب شهريا التي تجبى للحكومة الاتحادية والتي تذهب بعضها منها للأحزاب المسيطرة على هذه الموائى - مثلما يشير أهالي مدينة البصرة-، إلى جانب تفعيل مشروع البترو دولار من عمليات تصدير النفط الخام من محافظة البصرة للقيام بأعمال تنموية وخدمية من الممكن أن تنهض بواقع المدينة النفطية.

٢- تقليص الروتين الحكومي والتداخل في الصلاحيات ما بين محافظة البصرة ووزارات الحكومة الاتحادية في بغداد في تنفيذ المشاريع، لكون هذا الروتين كان سبباً مباشراً في تعطيل أو تأخير عدد من المشاريع، ولعل ليس آخرها مشروع مجاري وإكساء حي القبلة (مشروع القبلة الكبير) في مركز محافظة البصرة، بالرغم من موافقة رئيس الحكومة الاتحادية والمحافظة على الإسراع في تنفيذه بعد حركة الإحتجاج الشعبي التي أقام بها سكان هذا الحي الكبير مساحةً وسكاناً مع الفعاليات الرياضية المقامة في المدينة الرياضية الواقعة بالقرب من حي القبلة.

٣- إختيار القيادة السياسية الناضجة والشجاعة والأمنية في تنفيذ المشاريع، وإنقاذ أخرى سيطرت عليها شخصيات وأحزاب فاسدة ولعل غياب وجود مثل هذه القيادة كانت سببا في هدر الأموال وسرقتها أو إرجاع الموازنة السنوية المخصصة لمحافظة البصرة لبعض السنوات.

٤- توقيف التدمير الحاصل للبنى الاقتصادية في المدينة كتدمير مصنع الفولاذ (مصنع الحديد والصلب) ذو المنشأ الفرنسي، والذي كان يعد المشروع الأول من نوعه في المنطقة العربية آنذاك، بحجج واهية، ومصالح تخص هذه القوى الحزبية أو تلك أو من أجل ضمان إستمرار صادرات هذه الدولة أو تلك.

٥- التفكير الجدي بإعادة الحياة الزراعية والريفية لمدينة البصرة وتذليل العقبات المحلية والخارجية كتحدى يواجه الزراعة المحلية في العراق.

٦- العمل على إنشاء مدينة صناعية كبرى في مدينة البصرة بالإستعانة مع الدول الصناعية في قبال جدول زمني للتصدير النفط لدولة المساهمة تساهم إيجابياً في رفع العراق من الناحية الاقتصادية من خلال مكانة هذه المدينة وتشغيل الآف العاطلين من أبنائها.

٧- الإستفادة من اليد العاملة المحلية في الشركات والمؤسسات النفطية العاملة في مدينة البصرة بدلا من العمالة الخارجية والتي باتت تؤثر سلبا على توفير قوت المواطن البصري، وما يتسبب ذلك من تحدي للأمن الوطني والاقتصادي والاجتماعي في مدينة البصرة، وقد يضع حدا للمشاكل الأسرية وحتى العشائرية المتزايدة في مدينة البصرة.

٨- الإسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية الماسة بصورة مباشرة كمشروع تحلية المياه، وهناك تجارب مشابهة مجاورة لمدينة البصرة قامت بها الكويت -على سبيل المثال لا الحصر- بتحويل مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب، كما أن هناك مشاريع معطلة تساهم بصورة سلبية في إنتشار الأمراض كمياء الصرف الصحي، وإبقائها ظاهرة في عدد من أحياء المحافظة تؤدي إلى تدمير كبير لل عمران، وإنتشار الأمراض كسبب يضاف إلى أسباب أخرى ناجمة من مخلفات الحرب، فضلا عن تشويه جمالية المدينة الغائبة أصلا منذ سنوات من الجوانب الحياتية والسياحية سواء لأهالي المدينة أو للوافدين لها.

الانتهاكات المتبادلة والقرارات المرتبكة.. مياه البصرة، والكتلة البرلمانية الاكبر

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب؛ ٢٩/٨/٢٠١٨

الخلافات بين المؤسسات المسؤولة والحاكمة امر طبيعي في جميع دول العالم، بما في ذلك في الدول الشمولية. الفارق الوحيد انها تجري في الأخيرة بشكل باطني وتأمري وبعيداً عن الانظار، بينما تجري في الدول التي تتمتع بالحريات العامة وتعتمد النظام الديمقراطي بما في ذلك الهش -كحالتنا- بالعلن وعلى رؤوس الاشهاد.

ولعلنا في العراق نمارس اكثر الاشكال تخلفاً للخلاف ولانتشار الانتهاكات المتبادلة.. فما ان تحصل ازمة امنية او خدمية او اقتصادية او بيئية او فساد اداري او مالي وغيرها، ويشار للجهة المسؤولة، حتى تتنصل تلك الجهة وتلقي الانتهاكات على الجهات الاخرى، لترد تلك الجهات بدورها، وليضيع المواطن بين هذه المؤسسة وتلك، وهذا المسؤول وذاك.. مما يعطى بالثقة بالمسؤولين ومؤسسات الدولة ويضعف الجميع دون استثناء. ولقد اشارت "المرجعية" في خطابها مؤخراً الى تحمل المسؤوليات والتوقف عن التنصل عن الواجبات والقضاء المسؤولة واللوم على الاخرين. فالخلافات والانتهاكات لا تطعن بمصداقية المؤسسات فقط، بل تقود بالضرورة الى تعطل وارتباك القرارات وتنفيذ المهام، مما يقود لاضرار مباشرة على مصالح البلاد والمواطنين. وهذان مثالان:

١- كان المطلوب في "ازمة مياه البصرة" ان تتعاون الوزارات المختصة فيما بينها، وفيما بينها مع الحكومة والادارات المحلية والدوائر المسؤولة والشركات والحراك الاجتماعي لمتابعة موضوعات الخزن والاسالة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومنع تلوثها واختلاطها بالمياه المالحة، الخ. لكن ما شهدناه لاسف الشديد قلة التعاون وكثرة تبادل الانتهاكات في الفضائيات والاعلام والقضاء كل طرف المسؤولية على الاطراف الاخرى. فضاعت الحقائق الواضحة وسط الضجيج، وكثرت الاجتهادات والمعلومات الخاطئة، مما أحر الحلول، بما في ذلك الممكنة والعملية والمتيسرة، وضاعف في معاناة المواطنين.

٢- في ٧/٢٧ طلبت المفوضية الانتخابية من القوائم الفائزة تسجيل ما اسمته بـ"التحالفات البرلمانية"، وذلك قبل موعد الجلسة الاولى لمجلس النواب في ٩/٣.. استغرقت الامر واستفسرنا من مصادر المفوضية، وقيل لنا بان هذه الاجراءات تعطل اعلانها بسبب تعطيل عمل المفوضية، لذلك اعلنت حالما عادت لهم الصلاحيات. ورغم تعقيدات الاستثمارات والشروط لكننا رأينا خيراً، معتبرين ان الاجراء قد يزيل الارتباك والانتهاكات المتبادلة التي جرت في الدورة السابقة في تسجيل الكتلة الاكبر بين "دولة القانون" و"التحالف الوطني". الارتباك الذي يتطلب التوضيح ان التوجيهات قد يفهم سريانها لما بعد الجلسة الاولى وعلان الكتلة الاكبر. فالتحالفات داخل مجلس النواب لا تتطلب الاعلان والتسجيل كلما اتخذ نائب او كتلة موقفاً من كتلته او مع الكتل الاخرى. فهي في حراك مستمر ويومي وتعتمد على المواقف المطلوب اتخاذها من سلسلة القضايا المطروحة في مجلس النواب. والمضحك/المبكي ان المفوضية تحتج على الايجاز الاعلامي لمجلس الوزراء الذي الغى عملياً اجراءات "التحالفات البرلمانية"، بل الغى عملياً عودة المفوضية لممارسة عملها لحين الانتهاء من التحقيقات، واعتبرت ذلك تدخلاً في شؤونها وتجاوزاً على مبدأ الفصل بين السلطات، بينما تصدر من المفوضية اجراءات مفاجئة وغامضة، إن كان جانب منها مبرراً فان جانبها الاخر سيعتبر تدخلاً في عمل السلطة التشريعية.. وعندما نقول المضحك/المبكي فهذا لا يقف في حدود المفوضية بل يشمل بيان المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء في ٢٨/٨/٢٠١٨ الذي اعلن فيه "ايقاف عمل اعضاء مجلس المفوضية.. لحين الانتهاء من التحقيق بجرائم التزوير المشار اليها بقرار مجلس الوزراء، وتعد كافة القرارات الصادرة عنهم باطلة..". مما يعيدنا لنقطة البداية لموضوعات اعتقدنا انها حُسمت تتعلق بالانتخابات، واللجان التحقيقية، والعد والفرز، وعلان النتائج، وحل مجلس القضاة، وعودة مجلس المفوضية للعمل، وارساله قوائم الفائزين للمحكمة الاتحادية والتصديق عليها. فما قام به مجلس الوزراء سابقاً في موضوع الانتخابات والبيان الاعلامي الحالي بتداعياته المقبلة على الجلسة الاولى واجراءات اعلان الكتلة الاكبر يعتبر بوضوح تضارب مصالح Conflict of interest، فالسيد رئيس الوزراء رئيس احدي اهم القوائم، لهذا تاتي اعلانات مجلس الوزراء مربكة وغامضة ايضاً.

التحديات الجيوسياسية في موصل ما بعد "داعش"

دياري صالح

(فا أراب ويكلي)؛ ٢٩/٨/٢٠١٨

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: قد تعتمد تركيا إلى دعم بعض الأحزاب والأطراف السياسية على حساب أخريات في هذه المدينة، من أجل زيادة مستويات الفوضى. وبهذه الطريقة، سوف تتمكن من تبرير تواجدها المستقبلي في الموصل. وفي حال اشتبكت القوات التركية مع وحدات الحشد الشعبي، فإن ذلك قد يفضي بدوره إلى خلق صراع إقليمي هائل مع إيران حول منطقة الموصل. ولذلك، يجب أن يستخدم العراق كل الوسائل الممكنة المتاحة له لإجراء المزيد من المفاوضات مع تركيا من أجل إنهاء هذه المسألة قبل فوات الأوان.

* * *

في العام ٢٠١٤، سيطر تنظيم "داعش" على مدينة الموصل. وكانت تلك المجموعة الإرهابية قادرة على استغلال ظروف هذه المدينة لمصلحتها. وبذلك، وسعت هيمنتها على مدينة الموصل لمدة عامين كاملين. ثم في العام ٢٠١٧، أطلق الجيش العراقي عملية ناجحة لتحرير الموصل. واعتقد سكانها أن مرحلة جديدة ومختلفة سوف تبدأ في مدينتهم. ولكن، للأسف، هناك الآن الكثير من الأدلة التي تؤكد على أن هناك الكثير من التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق.

تشكل عودة ظهور "داعش" أخطر تهديد يخشاه سكان الموصل. وفي الآونة الأخيرة، تمكن الإرهابيون من ارتكاب العديد من الجرائم وتنفيذ الكثير من الهجمات في الموصل. كما عادوا أيضاً إلى تجنيد المقاتلين من هذه المدينة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت العديد من التقارير التي تؤكد أن الخلايا النائمة لتنظيم "داعش" أصبحت الآن أكثر نشاطاً من السابق، وهي تشكل تهديداً محتملاً للقوات العراقية. ولذلك، يقول سكان الموصل، وخاصة الأقليات مثل الأيزيديين، أن مدينتهم قد تسقط مرة أخرى في أيدي الإرهابيين.

ما تزال المنافسة على السيطرة على مدينة الموصل مستمرة بين الأطراف العراقية المختلفة. والآن، أصبحت الأحزاب والأطراف الكردية التي كانت قد سحبت قواتها من مدينة الموصل في أعقاب هجمات تنظيم "داعش"، إلى عودة هذه القوات إلى المناطق التي كانت تنتشر فيها قبل الانسحاب. ولا تحب الحكومة العراقية المركزية التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد إعطاء الأحزاب الكردية أي فرصة للوصول إلى تحقيق هذا الحلم لأسباب جيوسياسية. وتعتقد الحكومة أن هذه الأطراف الكردية تريد إعادة نشر قواتها العسكرية في الموصل وكركوك من أجل دعم خطة استقلالها عن العراق. وقد يؤدي هذا الخلاف إلى وضع مصير مدينة الموصل على المحك. وإذا ما اندلع أي صراع، فسوف تعاني مدينة الموصل كثيراً.

في ضوء هذه القضية، هناك نوع من الانقسام بين قبائل الموصل. وتريد بعض القبائل العربية في هذه المدينة عودة القوات الكردية إلى التمرکز في أماكنها السابقة. ويقول هؤلاء المؤيدون أن هذه القوات تعرف جغرافياً المحافظة، ولديها نظرة شاملة حول نقاط ضعفها الأمنية. وأكد الشيخ مزاحم الحويط، الناطق باسم القبائل العربية في الموصل، أن "قوات البشمركة الكردية يجب أن تعود إلى المنطقة وإلى تسيير دورياتها لمراقبتها بسبب زيادة الأنشطة الإرهابية، وبسبب تجربة السكان المحليين السابقة مع الاستقرار في ظل وجود الأمن الكردستاني". لكن هذا الرأي لا يعبر عن كل الآراء القبلية تجاه هذه القضية. وهناك بعض رجال القبائل الآخرين الذين يرفضون هذا التصريح. وبدلاً من ذلك، يقولون إن القوات العراقية فقط هي التي يجب أن تكون موضع ترحيب في مدينة الموصل. وقد يؤدي هذا الاختلاف في الآراء إلى تبادل اتهامات بالخيانة وإلى تأجيج العداوات المحلية بين هذه القبائل. وفي هذا السيناريو، سيكون نشوب القتال متوقفاً إلى حد كبير في هذه المدينة، حيث تنتشر الأسلحة على نطاق واسع وحيث يتم استخدامها بسهولة في أي مشكلة قبلية بسيطة.

يشكل وجود حزب العمال الكردستاني في الموصل مصدراً للصراع بالنسبة للكثير من الأطراف. وعندما انسحبت القوات العراقية والكردية من منطقة سنجار في الموصل، واجه سكانها الأيزيديون حملة إبادة جماعية. ثم دخل مقاتلو حزب العمال الكردستاني إلى المكان لإنقاذ هؤلاء الناس الأبرياء من وحشية تنظيم "داعش". وأفضى ذلك التدخل إلى زيادة التعاطف الشعبي مع حزب العمال الكردستاني. وفي المقابل، تعتقد كل من أنقرة وإربيل وبغداد أن على حزب العمال الكردستاني مغادرة مدينة الموصل. وتعتقد هذه الأطراف بأن الحزب يشكل خطراً على أمنها القومي. ولذلك، تقوم تركيا في الوقت الحاضر باستهداف الحزب عسكرياً. وفي حال واصل حزب العمال الكردستاني رفضه الدعوة العراقية إلى إخلاء مواقعه في الموصل، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعقيد العلاقات العراقية-التركية، وربما يفضي إلى مواجهة بين حزب العمال الكردستاني والقوات العراقية. وسوف يلقي تحقق مثل هذا الاحتمال بظلال عميقة على الموصل ووضعها الأمني الهش.

كما تشكل القوات التركية المتمركزة في معسكر بعشيق في الموصل تحت ذريعة محاربة تنظيم "داعش"، مكمناً خطورة آخر على مدينة الموصل وأمنها. وما تزال لدى تركيا مزاعم ومطالبات تاريخية في الموصل، وهي تؤكد أنها ستقوم ذات يوم بضم الموصل إلى جغرافيتها. وهكذا، فإنها قد تستخدم هذا التواجد لخدمة هذا الغرض في حال واجهت الموصل أي اضطرابات داخلية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تعتمد تركيا إلى دعم بعض الأحزاب والأطراف السياسية على حساب أخريات في هذه المدينة، من أجل زيادة مستويات الفوضى. وبهذه الطريقة، سوف تتمكن من تبرير تواجدها المستقبلي في الموصل. وفي حال اشتبكت القوات التركية مع وحدات الحشد الشعبي، فإن ذلك قد يفضي بدوره إلى خلق صراع إقليمي هائل مع إيران حول منطقة الموصل. ولذلك، يجب أن يستخدم العراق كل الوسائل الممكنة المتاحة له لإجراء المزيد من المفاوضات مع تركيا من أجل إنهاء هذه المسألة قبل فوات الأوان.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الجغرافية الاجتماعية لمدينة الموصل، وخاصة في أعقاب هزيمة "داعش"، ما تزال مضطربة وهشة إلى حد بعيد -حتى أن سكان الموصل يتحدثون علناً عن مخاوفهم من بعضهم البعض. وأتذكر أنني قرأت في صحيفة "الغارديان" التماساً وجهه شخص أيزيدي إلى السلطات العراقية، والذي اشتكى فيه من غياب الثقة بين مكونات الموصل الديمغرافية. وبغية وصف هذه العواطف تجاه الآخرين خلال سيطرة تنظيم "داعش" على الموصل، قال: "كانوا جيراننا، والآن أصبحوا قاتلينا". ويجب أن تكون إعادة تأسيس علاقات سلمية في هذه البيئة الاجتماعية الهشة مهمة عاجلة، والتي يجب أن نأخذها جميعاً في الاعتبار. وبخلاف ذلك، فإننا سنظل نواجه قدراً متزايداً من ردود الفعل العنيفة في هذه المدينة المتميزة بتنوعها السكاني. وربما يتسبب ذلك في خلق "غيتوهات" منفصلة لكل أبناء عرق أو دين. وسوف يؤدي تكوّن مثل هذا المشهد في نهاية المطاف إلى تدمير الوحدة الجغرافية للموصل، وبالتالي وحدة العراق على المدى الطويل.

إن الأمم التي تفشل في التنبؤ بمستقبلها ولا تجهز نفسها جيداً لمواجهة تحدياتها تكون أكثر عرضة لمواجهة النكسات والخسائر. وهنا، نود أن نحذر الأحزاب والفرقاء العراقيين من المخاطر التي ستعاني منها مدينة الموصل في المستقبل. وإذا أهملوا العناية بهذه المسائل، فإن الكثير من العواقب السيئة سوف تظهر في المجال الجيوسياسي العراقي. والآن هو الوقت الحاسم لكي تعتمد هذه الأطراف على إيجاد حلول مناسبة لمواجهة كل هذه التهديدات قبل أن يفوت الأوان.

*أكاديمي عراقي، حاصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا السياسية من بغداد، وما بعد الدكتوراه في العلاقات الدولية من وارسو.

يركز في كتاباته على القضايا الجيوسياسية في العراق.

علاقة العراق بإيران.. معية لا تبعية

*أحمد عبد اليمه الناصري

وكالة ساسة بوست: ٢٩/٨/٢٠١٨

التبعية في معجم اللغة العربية هو الانقياد والسير بأوامر المتبع، والتبعية تأتي بنوعين، أولهما التبعية الإيجابية، وثانيهما التبعية السلبية، الأولى هي تبعية الانتماء، أو تبعية العمل، أو تبعية القيادة المجتمعية أو السياسية للبلد الواحد، وهي تبعية تسير بالنظام المجتمعي نحو الصلاح.

أما التبعية السلبية وهي التي اعتبرها نوعاً من أنواع الاحتلال الفكري، فضلاً عن كونه احتلالاً عسكرياً، وإن لم يكن ظاهراً، فهي فقدان الشخص أو الكيان أو الدولة، إلى استقلالية القرار وعدم اعتماد المنهج المستقل في التوجهات، وهذا النوع يأتي بعدة أنواع، أول أنواع التبعية هي التبعية الدينية، وهذا بات واضحاً في مجتمعاتنا اليوم، والذي يكون له تأثير أكبر من غيره على المجتمع المتبع، لأنه يرتبط بالعواطف والعقائد التي غالباً ما تكون مؤثرة في الفرد، أما ثاني أنواع التبعية، هي التبعية السياسية، وهذا النوع يأتي نتيجة الاحتلال أو التدخل المباشر في قرارات سياسية حاسمة ومصيرية في الدولة، ولا تستطيع الحكومات التفرد بأي قرار دون عرضه على الدولة الحاكمة سياسياً، وقد يكون هناك نوع ثالث من أنواع التبعية، وهو التبعية الأيديولوجية التي يكون أسيرها من يتبنى توجهات وأفكار حكومة أو جهة لها كيانها الخاص بها، وبالتالي منقاداً من حيث إسقاط تلك الأفكار على رسالته بصورتها العامة.

المعية تأتي بحكم العلاقات والصدقات والتعاون المشترك، خاصة إذا ما كان هناك من تجرأ في تقديم مساعدات لك، فلا بد أن تكون معه، وأن تكون صادقاً في التعامل معه، وتكون علاقتك معه علاقة معية لا علاقة تبعية، فلا بد للفرد أن يفرق بين هاتين المفردتين "لأن الفرق بين معنييهما كبير.

وإذا ما أسقطنا ذلك على علاقة العراق بجمهورية إيران الإسلامية، فإننا سنرى علاقتنا علاقة معية، إيران دولة قدمت للعراق الكثير في فترة ما بعد ٢٠٠٣، وكانت يد العون له في أوقات محنته، وعرضت شعبها للمخاطر من أجل الدفاع عن العراق وشعبه ومقدساته، لذلك فمن الواجب الأخلاقي أن نرد لها الفضل، وأن نكون عوناً لها في أيام محنتها، خصوصاً إذا كان لنا رأي مؤثر في المجتمع الدولي، لا نقبل بأية عقوبات تفرض عليها أو أي اعتداء يؤدي شعبها، فضلاً عن عدم المشاركة أو أن نكون جزء من عقوبات تفرض عليها، سواء كانت اقتصادية أو غيرها.

بعيداً عن التوجه الديني والسياسي، فإن العراق مدان لكل من وقف معه في أيام ازماته التي افتعلها أعداؤه، سياسيو العراق مختلفون في موقفهم تجاه العقوبات من إيران، وهناك من صرح بموقفه علناً، وأنه ضد ما يتم فرضه عليها من عقوبات، وما يمارس ضد شعبها من ضغوطات لا مبرر لها سوى منعها من ممارسة حقها في تطوير تكنولوجيا الأسلحة لديها" لأنها تمثل الخطر على من يعمل لإخضاع العالم لأوامره.

السيد عمار الحكيم زعيم تيار الحكمة الوطني، كان واضح الموقف أثناء خطبة صلاة عيد الأضحى، عندما قال: لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي إذا تفاقت العقوبات على الشعب الإيراني.

كلمة الحكيم تؤكد أنه مع إيران بالمعية لا بالتبعية، ولو كان تابعاً لإيران لما صرح بموقفه علناً، ولما كان بهذه القوة التي يخفي خلفها جواباً للمهتمين، وهذا ما يجب أن يفهمه الكثير، ولا بد لساسة العراق أن يكونوا على وضوح في مواقفهم، والابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين، ليس تجاه إيران فقط، بل حتى تجاه مكونات وأحزاب الحكومة العراقية الأخرى، حتى يكون بإمكانهم بناء دولة قوية رصينة بعيدة عن الضعف السياسي، دولة قادرة على تلبية طموحات الشعب بكافة أطرافه بعيداً عن المصالح الضيقة التي لا تأتي بالخير للشعب.

الربع الثالث سبتمبر 2018

وجهتان لتشكيل الكتلة الأكبر

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٩/١

تتسابق الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات على تشكيل الكتلة الأكبر. وفي خضم السباق برزت وجهتان: وجهة تريد الإبقاء على المنهج المعتمد منذ ٢٠٠٣، والذي أنتج الفشل الشامل، وجعل العراق مرتعا للمرض والبطالة والفساد وسوء الخدمات، كما انتقص من سيادة العراق واستقلاله بغض النظر عن التدخل الإقليمي والدولي في أبسط قضايا حفظ السيادة الوطنية. وذلك هو منهج المحاصصة الطائفية المقيت الذي يغلي الشعب العراقي غضبا من نتائجه الكارثية، مهما حاول البعض تزيينها واضفاء بعض الرتوش عليها، ويحاول تسويقها هذه المرة أيضا، انما بإخراج جديد.

تقابل ذلك وجهة أخرى، تقوم رؤيتها على اخراج النظام القائم من مأزق المحاصصة الطائفية، وإعادة بنائه وفق مبدأ المواطنة، دون ان تهمل موزاييك الشعب العراقي وتنوعه الفكري والقومي والديني والمذهبي. وجهة تؤسس لكتلة برلمانية عابرة للطائفية ومناهضة لها، عبر إرادة وطنية لا تخضع للإملاءات وترفض الولاءات الإقليمية والدولية.

انها وجهة تعتمد منهجا صارما يؤكد معالجة الانحراف في نظامنا السياسي البرلماني، الذي شهد التشويه والفوضى وعدم الاستقرار، بسبب اشتراك الجميع في الحكم وغياب المعارضة الرسمية. إذ لا بد من ثنائية الحكم والمعارضة. وبهذا يمكن انهاء التناقض الكارثي المتمثل في استمرار الحكومة، رغم عدم تطبيقها برنامجها الوزاري، مع اعتماد مقولة "اثنان لا يجتمعان: استمرار الحكم مع عدم تنفيذ البرنامج".

لا تكتمل الوجهة دون ان تنظم منهاجها في العمل بشكل صارم ودقيق، عبر جهد منظم ما امكن، يبدأ بتبني برنامج ملموس واقعي، يصمم وفقا للإمكانيات الملموسة، ويضع الأولويات حسب أهميتها لكرامة المواطن وسيادة العراق. برنامج قابل للتنفيذ، ويمكن قياس مراحل تطبيقه بجدول زمني. وتطرح الكتلة الى جانب ذلك ثلاث أوراق أخرى، إحداها ورقة للمبادئ العامة التي تعتمدها الكتلة في توجهاتها، وترسم في الوقت ذاته خطوطا لا يسمح بتجاوزها. والثانية ورقة معايير اختيار رئيس مجلس الوزراء والكابينة الوزارية، ومن بينها تبني المشروع الوطني، وتأكيد الكفاءة والنزاهة والقدرة على إدارة فريق العمل الجماعي، وتفعيل العقل الجماعي، والشجاعة والحزم في مواجهة الفساد، والقدرة على المبادرة. فيما تركز الورقة الأخيرة على النظام الداخلي للكتلة، الذي يرتب حياتها الداخلية، ويحسن ادارتها، ويحدد قياداتها الجماعية، وينظم آلية اتخاذ القرار فيها. وسيحدد النظام الداخلي في هذا الصدد أربعة مستويات، الأول هو المستوى القيادي الذي يضم قادة الكتل الأساسية المنتظمة في تحالف الكتلة الأكبر. والمستوى الثاني هو مستوى القيادة السياسية للتحالف، اما الثالث فهو الهيئة العامة التي تضم جميع نواب الكتلة، والمستوى الرابع هو مستوى لجان تناظر اللجان البرلمانية، وتراقب عملها وترصده.

وبطبيعة الحال لا تعتمد كتلة من هذا النوع على المعيار العددي وحده، رغم أهمية العدد في تشكيل الكتلة الأكبر، انما تعتمد كذلك على النوع الذي يلتزم بالمنهج الجديد لإدارة الحكم، منهج مغادرة المحاصصة وبناء دولة المواطنة.

وهناك مستلزم آخر للتغيير هو معيار تمثيل التنوع البشري في العراق وفق مبادئ العدل والانصاف وعدم التمييز. فالتنوع الفكري والقومي والديني والمذهبي هو ثراء وجمال وقوة للبناء والتنمية والاستقرار، وليس عامل فرقة وانقسام اذا كانت المواطنة هي أساس البناء.

الانتهاكات المتبادلة والقرارات المرتبكة.. مياه البصرة، والكتلة البرلمانية الأكبر

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/٩/١

الخلافات بين المؤسسات المسؤولة والحاكمة امر طبيعي في جميع دول العالم، بما في ذلك في الدول الشمولية. الفارق الوحيد انها تجري في الأخيرة بشكل باطني وتأمري وبعيدا عن الانظار، بينما تجري في الدول التي تتمتع بالحريات العامة وتعتمد النظام الديمقراطي بما في ذلك الهش -كحالتنا- بالعلن وعلى رؤوس الأشهاد.

ولعلنا في العراق نمارس أكثر الاشكال تخلفاً للخلاف ولانتشار الاتهامات المتبادلة.. فما ان تحصل ازمة امنية او خدمية او اقتصادية او بيئية او فساد اداري او مالي وغيرها، ويشار للجهة المسؤولة، حتى تتنصل تلك الجهة وتلقي الاتهامات على الجهات الاخرى، لترد تلك الجهات بدورها، وليضيع المواطن بين هذه المؤسسة وتلك، وهذا المسؤول وذاك.. مما يطعن بالثقة بالمسؤولين ومؤسسات الدولة ويضعف الجميع دون استثناء. ولقد اشارت "المرجعية" في خطابها مؤخراً الى تحمل المسؤوليات والتوقف عن التنصل عن الواجبات والقاء المسؤولية واللوم على الاخرين. فالخلافات والاتهامات لا تطعن بمصادقية المؤسسات فقط، بل تقود بالضرورة الى تعطل وارتباك القرارات وتنفيذ المهام، مما يقود لاضرار مباشرة على مصالح البلاد والمواطنين. وهذان مثالان:

١- كان المطلوب في "ازمة مياه البصرة" ان تتعاون الوزارات المختصة فيما بينها، وفيما بينها مع الحكومة والادارات المحلية والدوائر المسؤولة والشركات والحراك الاجتماعي لمتابعة موضوعات الخزن والاسالة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومنع تلوثها واختلاطها بالمياه المالحة، الخ. لكن ما شهدناه للأسف الشديد قلة التعاون وكثرة تبادل الاتهامات في الفضائيات والاعلام والقاء كل طرف المسؤولية على الاطراف الاخرى. فضاعت الحقائق الواضحة وسط الضجيج، وكثرت الاجتهادات والمعلومات الخاطئة، مما أخرج الحلول، بما في ذلك الممكنة والعملية والمتيسرة، وضاعف في معاناة المواطنين.

٢- في ٧/٢٧ طلبت المفوضية الانتخابية من القوائم الفائزة تسجيل ما اسمته بـ"التحالفات البرلمانية"، وذلك قبل موعد الجلسة الاولى لمجلس النواب في ٩/٣.. استغربنا للامر واستفسرنا من مصادر المفوضية، وقيل لنا بان هذه الاجراءات تعطل اعلانها بسبب تعطيل عمل المفوضية، لذلك اعلنت حالما عادت لهم الصلاحيات. ورغم تعقيدات الاستثمارات والشروط لكننا رأينا خيراً، معتبرين ان الاجراء قد يزيل الارتباك والاتهامات المتبادلة التي جرت في الدورة السابقة في تسجيل الكتلة الاكبر بين "دولة القانون" و"التحالف الوطني". الارتباك الذي يتطلب التوضيح ان التوجيهات قد يفهم سريانها لما بعد الجلسة الاولى وعلان الكتلة الاكبر. فالتحالفات داخل مجلس النواب لا تتطلب الاعلان والتسجيل كلما اتخذ نائب او كتلة موقفاً من كتلته او مع الكتل الاخرى. فهي في حراك مستمر ويومي وتعتمد على المواقف المطلوب اتخاذها من سلسلة القضايا المطروحة في مجلس النواب.

والمضحك/المبكي ان المفوضية تحتج على الايجاز الاعلامي لمجلس الوزراء الذي ألغى عملياً اجراءات "التحالفات البرلمانية"، بل ألغى عملياً عودة المفوضية لممارسة عملها لحين الانتهاء من التحقيقات، واعتبرت ذلك تدخلاً في شؤونها وتجاوزاً على مبدأ الفصل بين السلطات، بينما تصدر من المفوضية اجراءات مفاجئة وغامضة، إن كان جانب منها مبرراً فان جانبها الاخر سيعتبر تدخلاً في عمل السلطة التشريعية.. وعندما نقول المضحك/المبكي فهذا لا يقف في حدود المفوضية بل يشمل بيان المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء في ٢٨/٨/٢٠١٨ الذي اعلن فيه "ايقاف عمل اعضاء مجلس المفوضية.. لحين الانتهاء من التحقيق بجرائم التزوير المشار اليها بقرار مجلس الوزراء، وتعد كافة القرارات الصادرة عنهم باطلة".. مما يعيدنا لنقطة البداية لموضوعات اعتقدنا انها حُسمت تتعلق بالانتخابات، واللجان التحقيقية، والعد والفرز، وعلان النتائج، وحل مجلس القضاة، وعودة مجلس المفوضية للعمل، وارساله قوائم الفائزين للمحكمة الاتحادية والتصديق عليها. فما قام به مجلس الوزراء سابقاً في موضوع الانتخابات والبيان الاعلامي الحالي بتداعياته المقبلة على الجلسة الاولى واجراءات اعلان الكتلة الاكبر يعتبر بوضوح تضارب مصالح Conflict of interest، فالسيد رئيس الوزراء رئيس احدي اهم القوائم، لهذا تاتي اعلانات مجلس الوزراء مربكة وغامضة ايضاً.

هوية الكتلة الأكبر ومخاضات التشكل !

*د. أحمد عدنان الميالي

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية : ٢٠١٨/٩/١

تعرض مصطلح ومفهوم الكتلة النيابية الأكثر عددا لتجاذبات وإشكاليات سياسية وقانونية ولغوية إستنزفت دلالتها وجوفت معناها، ورغم أن المحكمة الاتحادية حددت بتفسيرها عام ٢٠١٠ بأن الكتلة النيابية الأكثر عددا المتشكلة داخل مجلس النواب بعد أداء اليمين الدستورية، وبعد ممارسة سياسية لوظيفة الكتلة الأكبر، إلا أنها لازالت تتعرض للسجال السياسي الحي، ويبدو في هذه الدورة الإنتخابية السجال مستمر ولا ينحصر بدائرة التفسير المفاهيمي والوظيفي (كالكتلة الأبوية والفضاء الوطني والأغلبية السياسية والوطنية، فهذه تسميات جديدة لبضاعة قديمة). بقدر ما تتعرض الكتلة الأكبر لسجال تحديد الهوية وصعوبة التشكل وتوسيع مدار التدخلات والمناورات والمساومات لدعم تشكيلها.

بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الانتخابات البرلمانية في العراق وإنهاء إعادة العد والفرز يدويا ومصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات، إلا أن مشهد تحديد هوية الكتلة الأكبر لا زال يراوح في مكانه، وبالرغم من دخول القوى السياسية مرحلة ترتيب الأوراق وفتح قنوات الإتصال مع بعضها، لكن أهدمت المناورات لتشكيل نواة الكتلة الأكبر وبرزت تعقيدات في مشهد التحالفات النيابية وبالتالي تعقيد مخاضات تشكيل الحكومة.

هنالك عدة أسباب لتعطل مشهد تحديد هوية الكتلة الأكبر وأهمها: التصارع على منصب رئيس الحكومة، إذ تتقاذفه جهتان داخل المكون الشيعي لغاية الآن مما شق وحدة صف هذا المكون سياسيا، إذ يتمسك تحالف الفتح ودولة القانون بهذا المنصب بالمقابل يتمسك تحالف سائرون والنصر والحكمة به كذلك، رغم أن هوية مرشحا هذين المحورين تدوران حول هادي العامري للأول وحيدر العبادي للثاني، رغم توقع حصول معطيات جديدة قد تطرح أسماء أخرى وفقا لخريطة التفاهات مع المكونات الأخرى، وأيضا موائمات داخل التحالفات الشيعية ذاتها خاصة بعد تعرض جزء منها لتصدعات وعدم تماسك كون بعض تلك التحالفات مرحلية وطارئة.

ومن الأسباب والظروف الأخرى المعيقة هي التدخلات المكشوفة في شؤون العراق خاصة في قضية تشكيل الحكومة، إذ لن تسمح إيران بتشكيل أغلبية نيابية مخالفة لمصالحها وتكون الأساس في اختيار رئيس الحكومة وتركيبها، لأن العراق يعد عمق أساس للأمن القومي الإيراني بكل مجالاته. وكذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بضمان تكليف رئيس حكومة حليف لها ويعمل على تأمين مصالحها وضمان بقاء التواجد العسكري في العراق، وأهم تلك المصالح هو محاربة النفوذ الإيراني في العراق، كما لتركييا تأثير على مجريات تشكيل الحكومة، فأى رئيس لها لا بد أن يحصل على دعم تركي لضمان عدم حصول توترات

حدودية وأزمة مياه، وتوازنات العلاقة مع كُردستان، خاصة مع وجود قوات تركية في الشمال تحت غطاء محاربة حزب العمال الكُردستاني، وأيضا للمملكة العربية السعودية مطامح كبيرة في توسيع نفوذها في العراق عبر دعم قوى سياسية تضمن مصالحها وتوجهاتها، خاصة أن المملكة تعمل على تصفية حساباتها مع إيران في العراق عبر بوابة تشكيل الحكومة، وهي تستفيد كما تستفيد الولايات المتحدة وتركيا من الانقسام السياسي، كما تدخل قطر على خط إطار تشكيل الحكومة وتوزيع المناصب ضمن بوابة الضغوط الخارجية التي تمارس على القوى المتفاوضة ويقال: "إن قطر تمارس ضغوطات على زعيم المشروع العربي خميس الخنجر"، مما سبب في حصول تصدعات داخل تكتله في الاختيار بين المتنافسين لرئاسة الحكومة وأيضا مرشح رئيس البرلمان.

ولهذا تعمل إيران على حصول حلحلة داخل البيت الشيعي في الأيام المقبلة لحسم هوية الكتلة الأكبر، وهذا غير مستبعد في حال نجاح إجتماع خماسي للقوى الشيعية وفرض تقارب بين إئتلاف النصر وسائرون والفتح إضافة إلى إئتلاف دولة القانون وتيار الحكمة.

لكن يبرز موقف يحمل تعقيدات تواجه سيناريو هذا التقارب يتمثل ربط إيران للموقف الصادر من رئيس الوزراء حيدر العبادي حول موقفه بتطبيق الحكومة العراقية للعقوبات الأمريكية ضد إيران. كما أن هنالك فيتو طرحه الموفد الأمريكي إلى العراق بريث ماكغورك ضد بعض مكونات تحالف الفتح ومرشحها لرئاسة الحكومة هادي العامري لقربهم من إيران.

إن فرضت الظروف التنام أطراف المكون الشيعي فهذا لا يعني أن التفاهات والقناعات المتبادلة على مرشح رئيس الحكومة سيضع نهاية للمتعاب داخل هذا المكون سياسيا، إذ يتطلب الأمر إستكمال ترتيب الأمور مع المكون السني والمكون الكردي من حيث القبول بمرشحي رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان، إضافة إلى توزيع الحقائق الوزارية التي ستعكس على الطرف الذي سينبثق منه مرشح رئيس الحكومة، إذ ستتضرر بقية أطراف إئتلاف أحد القوى الخمسة بعدم الحصول على حقائق وزارية لأنها ستستنفذ رصيدها بموقع رئيس الحكومة.

تأخير تحديد هوية الكتلة الأكبر وعدم الإتفاق على تسمية رئيس الحكومة، يثبت بلا شك أن منهج المحاصصة أخفق في بناء الدولة في العراق، ولو كانت التحالفات قائمة على أساس البرامج الخادمة للمواطن لتقن التكالب والتصارع على السلطة ولأعلن عن هذه التفاصيل منذ أول يوم بعد إعلان نتائج الانتخابات، لكن التحالفات قائمة على أساس المصالح الفئوية، وإدارة هذا التصارع تلجأ وتسمح الأحزاب والقوى السياسية بتغليب التدخل الخارجي الذي يشمل عدة أطراف دولية وإقليمية مما يزيد من الإرباك والتأزم، بحيث يصبح النفوذ الإقليمي والدولي شريك في العملية السياسية لا متدخل فقط، ولهذا يعيش العراق على وقع أزمات حكم تعيق إمكانية إعادة بناء الدولة بكل معنى الكلمة.

خطر الخيار الثالث في العراق

*د. محمد السعيد إدريس

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٩/١

بات من المرجح أن يواجه العراق أزمة سياسية - اجتماعية طاحنة، بسبب الفجوة الهائلة التي تزداد اتساعاً بين مخرجات العملية السياسية، كما تعبر عنها نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو/ أيار الماضي التي باتت تتركز حول الصراع السياسي بين كافة القوى السياسية على تأسيس الكتلة الانتخابية الأكبر، ومن ثم امتلاك التفرد في إعلان شخص رئيس الحكومة، وبين واقع الأزمة السياسية التي يعيشها العراق بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعبر عنها مطالب التغيير الجذري التي تردت في شعارات التظاهرات التي عمّت محافظات العراق ومدنه.

مخرجات العملية السياسية التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جاءت مفعمة بالخروقات وشبهات التزوير، وتدني نسبة المشاركة أسقطت كل الشعارات التي اشتركت في إعلانها معظم القوى السياسية قبل بدء الانتخابات، وعلى الأخص محاربة الفساد، وإلغاء المحاصصة السياسية وتجاوز الطائفية، فما يحدث الآن هو صراع واستقطاب سياسي بين كتلتين شيعيتين كبيرتين تحاول كل منهما من خلال جذب وإغراء السنة والكرد امتلاك النصاب المطلوب لتشكيل الكتلة الأكبر التي سيكون بمقدورها ترشيح رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة، ومن أجل هذا المسعى تجري التوضيحية بكل المبادئ وبكل الشعارات.

فالاستقطاب أضحى الآن بين كتلة شيعية كبيرة تسعى إلى إعلان نفسها الكتلة الأكبر، ومن ثم تبدأ في إجراءات إعلان شخص رئيس الحكومة المرشح وتقسيم الغنائم الحكومية بين الفرقاء والحلفاء، وتضم ثلاث كتل شيعية هي: «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر، و«النصر» بزعامة حيدر العبادي، و«الحكمة» بقيادة عمار الحكيم، ومشاركة كتلة رابعة تضم نواباً مختلطين من الشيعة والسنة هي كتلة «الوطنية» بزعامة إياد علاوي، وبين كتلة شيعية كبيرة أخرى تنافس على تشكيل الكتلة الأكبر وتضم: «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي.

وبموازاة ذلك تمكنت خمسة أطراف سياسية سنية من تشكيل تحالف سمّته «المحور الوطني»، ويضم كتلة «متحدون» بزعامة أسامة النجيفي و«المشروع العربي» بزعامة خميس الخنجر، و«الحل» بزعامة جمال الكدبولي و«الحزب الإسلامي» جناح سليم الجبوري، إضافة إلى فلاح الزيدان وزير الزراعة، هذه الكتلة لديها ما يقرب من ٥٠ نائباً أو أكثر، استطاعت أن تجري حوارات مكثفة مع الحزبين الكرديين الكبيرين: الحزب الوطني الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، كان أهمها اجتماع عُقد في أربيل (٢٠١٨/٨/١٩) هدفه تنسيق المواقف وإعلان قائمة شروط أو مطالب يجري على أساسها التباحث مع كلا القطبين الشيعيين المتنافسين على تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان، واتخاذ قرار الانضمام إلى أي منهما وفقاً لجدية كل منهما في القبول بهذه الشروط والمطالب.

وإذا كانت الأطراف الكردية قد توحدت على مجموعة من المطالب تخص إقليم كردستان، فإن الأطراف الخمسة المشاركة في التكتل السني «المحور الوطني»، وإن كانت قد تجمعت تحت (يافطة) الوطنية وخدمة المكون السني، فإن ما يحركها، بكل أسف، هو الفوز بدور في السلطة عبر آلية المحاصصة البغيضة، وهذا ما جعلها تتأرجح في إعلان انضمامها لأي من القطبين الشيعيين الكبيرين، بل وجعلها الأكثر استعداداً للغواية وانفراط وحدتها جرياً وراء وعود بمناصب كبيرة في الحكومة، وأكثر تعرضاً لضغوط وإغراءات القوى الخارجية، وخاصة كلاً من الولايات المتحدة وإيران، على نحو ما حدث من ميل خميس الخنجر إلى كتلة الصدر- العبادي- الحكيم علاوي، وميل جمال الكدبولي إلى كتلة العامري- المالكي، بتحفيظ وتشجيع إيراني.

تغليب المصالح الفئوية والشخصية من جانب الكرد والسنة وغياب المبادئ كمحدد أساسي للتحالفات، كما عبر عنها زعماء المجموعتين من خلال شعار «ندعم من يدفع أكثر». والدفع هنا بالمناصب وبالوعود التي يمكن التراجع عنها، يحمل أخطاراً عديدة، منها ما يروج على السنة حلفاء إيران (العامري والمالكي) باتباع تكتيك قبول جميع المطالب الكردية والسنية بشكل أولي ثم المماطلة في تنفيذها لاحقاً، أما الخطر الأكبر فهو احتمال لجوء القطبين المتنافسين إلى التوحد وتشكيل كتلة شيعية كبرى في البرلمان دون حاجة إلى التحالف مع السنة أو الكرد، وهو خيار ثالث بديل لتيار حاكم يجمع الصدر والعبادي والحكيم أو لتيار حاكم يجمع المالكي والعامري، هذا الخيار الثالث الذي يمكن أن يجمع كل هؤلاء معاً من شأنه أن يشكل حكومة قوية في مقدورها أن تضرب عرض الحائط بمطالب السنة ومطالب الكرد. وإذا كانت فرص هذا الخيار الثالث محدودة فإنه، رغم ذلك، يبقى خطراً قائماً يجب على السنة والكرد أخذه في الاعتبار حتى لا يكون عليهم دفع أثمان أطماعهم وخياراتهم الخاطئة.

ماذا سيحصل في البرلمان يوم الاثنين؟

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٩/٢

دعى السيد رئيس الجمهورية لعقد الجلسة الاولى للبرلمان يوم الاثنين ٩/٣. وأمامنا عدة خيارات.

١- تأجيل الجلسة، ويبدو ان بعض القوى ترغب بذلك وترفضها اخرى.. وقد اتصل السيد رئيس الجمهورية بالفعل في عطلة نهاية الاسبوع برؤساء الكتل يستشيرهم الامر.. فالامر بمجمله يعود للسيد رئيس الجمهورية.. وان الدستور يسمح له لمدة ١٥ يوماً أخرى، رغم ان التأجيل لم يحصل على القبولية المطلوبة، فأكدت الرئاسة انعقاد الجلسة بموعدها.

٢- في حالة عدم انعقاد الجلسة ستستمر المشاورات بين الكتل للوصول الى اتفاقات مشتركة او حلول مقبولة، لكن حالات التشنج والتباعد قد تزداد ايضاً. وتبين التجربة عندنا بان المباراة لا تحسم عادة بالوقت المقرر، بل تحسم بالاوقات الاضافية او بضربات الترجيح كحل اخير. وان نقاشات ومواقف وقدرات القوى السياسية لا تدور في فراغ، وكأنها الوحيدة الموجودة في الساحة.. بل عليها ان تدرك بان هناك اطراف كثيرة تراقب وتستنجد وتتخذ مواقف ايضاً.. والشعب هو اول من يقوم بذلك. ومواقفه قد لا تكون انية وسريعة، لكن استنتاجاته وقناعاته العميقة عن جدية حكامه وممثلية والقوى السياسية ستظهر شئنا ام ابينا في وقت ما، وبمضامين وسلوكيات قد لا ترضيهم وترضينا اطلاقاً.

٣- في حالة انعقاد الجلسة الان او خلال الاسبوعين القادمين، فان الجلسة ستتأرجح بين (أ) الانسيابية والسهولة، او بين (ب) العصبية والشدة والعرقلة. فسننتج للخيار الاول ان توصلت القوى الى اتفاقات اساسية حول الرئاسات.. وسنسقط في الخيار الثاني بخلافه.

٤- الاتفاق لترجيح الخيار الاول ليس بالمستحيل.. لكنه يتطلب حراكاً من قوى لها دور يقبله الآخرون لتطوير المباحثات. فقوى "العراقية" القديمة منقسمة على نفسها، رغم محاولات التمحوّر والاتفاق.. كذلك قوى "التحالف الوطني" السابق، وإن اعفاء السيد الفياض سيزيد المشهد تعقيداً.. وان تأكيد المحورين الاساسيين ونقصد "الرباعية" و"الفتح" وحلفائهما كل من طرفه بانه سيشكل الكتلة الاكبر او الذهاب الى المعارضة يكشف حالة التباعد وليس التقارب، ما لم يتدخل عامل خارجي عنهما، او ان تنحاز قوى من "التحالف الكردستاني" او "العراقية" القديمة بشكل حاسم لاحدهما.

٥- تستطيع قوى "التحالف الكردستاني" خصوصاً الحزبين المتقدمين لعب دور مهم في تشكيل الحكومة. ليس لانها تمتلك الاعداد الحاسمة.. او لان كل شيء قد حُسم بين القوى الكردستانية، حول موقفهم في بغداد واربيل وشؤون الاقليم.. بل: (أ) لأنها تستطيع تشكيل محور مفاوض يقوده "البارت" و"الاتحاد".. (ب) لأن غيابهما عن اية حكومة قادمة سيعتبر غياباً لمكون لا يستطيع، ولا يريد احد، ان لا يكون مشاركاً او شريكاً في الحكومة القادمة.. (ج) لان دورها حاسماً في اختيار رئاسة الجمهورية.. (د) لانهم قريبون من الآخرين، فتراهم يزورون كافة القوى، وتزورهم وتفاوضهم كافة القوى.. (د) لانهم يمتلكون حلفاء مهمين في مختلف الاطراف، وسيصعب على من يمتلك حلفاء في هذا الطرف او ذاك، ان ينحاز تماماً لطرف ليخاصم الآخر، فمصلحته تقرب وجهات النظر ليموضع نفسه بشكل افضل في وسط تحالفات الحكومة القادمة، التي لها مساس مباشر باوضاع البلاد، ومنها كردستان.

٦- ستبقى تأثيرات العامل الخارجي مهمة لتشكيل الحكومة.. ولعل الطرفين الاساسيين، ونقصد بهما ايران والولايات المتحدة، رغم كل خلافاتهما لكنهما في احيان كثيرة اكثر واقعية وتقديراً لحساسيات الاوضاع العراقية من القوى العراقية نفسها. ويخطيء من يعتقد ان اي منهما يريد عزل خصمه تماماً، وفرض وجهة نظره كاملة على الآخر. ليس لانه لا يريد ذلك بل لانه يدرك تعذر ذلك، وهما مدركان ان ليس كل ما يتمناه المرء يدركه. الصحيح ان كلاهما لن يقبل من الآخر اضعافه او عزله، ولا يقبل معادلة داخلية تعاديه وعلى حسابه تماماً.. وان الطرفين قد أكدوا عملياً في المرات السابقة، تعاملهما مع اية حكومة تحملها السياقات المعروفة عراقياً، وتحترم السيادة الحافظة من التدخلات السافرة لأي طرف اقليمي او دولي، ونعتمد ان هذا كله ما زال نهجها، رغم الاشاعات والتقولوات والتسريبات.

إعفاء "الفياض" رسالة أمنية مثقلة، في توقيت خاطئ

حاولنا - قدر المستطاع - البقاء بعيداً عن التحيزات والانحيازات. والعلاقات بـ"العبادي" و"الفياض" افضل من جيدة، دون ان يعني ذلك عدم وجود اختلافات، واحياناً أساسية.. ونتفق ان كل من يؤيد العملية السياسية، ويحترم الدستور والقانون مهما كان دينه او مذهبه او افكاره او قوميته او مواقفه او حزبه او تحالفه فهو صديق، من حيث المبدأ.. وان لا اعداء لنا سوى الارهاب والعنف والفقر والبطالة والجهل والمرض والاستبداد والظلم والفساد والتبعية والاحتلال.

١- تشكيل حكومة قوية تستطيع اداء واجباتها بنجاح لن يتم بترجيح كمي بسيط اي بمعادلة ١٠٠+١. سيحتاج رئيس الحكومة الى زخم اقوى من ذلك بكثير لحل الاشكالات التي تواجهها البلاد. ومن يفكر بالنجاح عليه ان يفكر بحشد هذا الزخم لا بالتفريط به.

٢- اما من ناحية التوازنات النوعية فان العبادي (شأنه شأن الفياض وغيره) نجح في ادارة الحرب ضد "داعش" لانه استطاع الجمع بين قوى متضادة داخلية واقليمية ودولية.. فكان الحاضنة المنسقة للقوات المسلحة والحشد الشعبي والبيشمركة والحشد العشائري وبقية القوى.. والحاضنة الموازنة لعلاقات متضادة بين دول الجوار.. والحاضنة المتكيفة مع الوضع الدولي بتناقضاته وخلافاته. وكنت اتمنى ان يبقى على هذه السياسية ويتمسك بها، ولا يخسرهما في حساباته سواء حصل التجديد له ام لا. وسيحتاج، إن جُدد له، للنجاح في مهامه للانتصار في المعارك القادمة الى كل القوى التي تستطيع دعمه ونجاحه في مهام قد تكون اصعب بكثير من المهام الامنية التي واجهها في ولايته الاولى.

٣- اذا كنا جادين فعلاً في الخلاص من الادارة الفردية، والاستخدام المتكرر للسلطة لازاحة المنافسين، واردنا تعميق منطق الشراكة الحقيقية والديمقراطية الحقة فلعل الالم من الثقل الكمي والوزن النوعي هو الثقة والصدقية التي يجب ان يعكسها المسؤول مع الجمهور وشركائه من كافة الاطراف الوطنية والخارجية، والتزامه بالدستور والضوابط الحاكمة له وعليه. وان الحجة المتخذة لاعفاء "الفياض" مرتبكة من حيث الموضوع والسياقات والتوقيتات. فالسيد "الفياض" اعلن رسمياً عن تشكيل كيان سياسي في ٢٥/١١/٢٠١٧ باسم "حركة عطاء" التي يرأسها رسمياً.. وسجل بهذه العناوين في المفوضية العليا للانتخابات في ٢٦/١٢/٢٠١٧ بالرقم ١٦٦. وهذا - في رأينا - خرق، ورسالة خاطئة.. بالمقابل فان السيد رئيس الوزراء قبل السياقات طوال هذه المدة، واستمر "الفياض" بموقعه في المستشارية و"الحشد" والامن الوطني. ورغم ان السيد "الفياض" لم يرشح للانتخابات، لكن الحركة التي يرأسها انتمت الى تحالف "النصر"، وخاض الحملة الانتخابية لصالح قائمة السيد رئيس الوزراء.. وأعلن قبل اسابيع قليلة في مقابلة تلفزيونية ان مرشح "النصر" هو السيد "العبادي".. وحضر اجتماعات وقام بنشاط سياسي في الصف الاول.. لهذا سيفسر قرار الاعفاء انه جاء نتيجة خلاف في اطارات وموضوعات سياسية وحزبية وتحالفية ومواقعية، ولا علاقة له بتطبيق الدستور وضوابط المهام الامنية، التي من اول شروطها، سرياتها دائماً وعلى الجميع، وبضمنهم القائد العام ومستشار الامن الوطني.. فهذه رسالة خاطئة يعطيها الاخوة وفي مقدمتهم السيد "العبادي".

٤- هذا موضوع حساس يتعلق بأمن البلاد ومحاربة "داعش" وسلسلة امور داخلية وخارجية غاية في الهمية، وكنا نتمنى التعامل معها بحكمة وواقعية ولباقة. وإلا سنزيد من فردية السلطة، بدل التخلص منها.. خصوصاً قبل ايام من انعقاد مجلس النواب. ويكشف الامر بمجمله عن حالة خطيرة اشرنا اليها مراراً، من ضعف العمل الدستوري والمؤسساتي وممارسة التعيينات بـ"الوكالة"، الخ.. فنحن ندعو للالتزام بالدستور والمؤسساتية عندما توافق توجهاتنا، وننتهكها ونخالفها عندما تقف بالصد منها.. و"الوكالات" سالكة عندما تلبى غايات وتوجهات المسؤول، وهي معطلة عندما يحصل الخلاف. ونحن واقعيون ونتفهم الخروقات، بل نمارسها، عندما نخدم مصالحنا، ونتحجج بالمبادئ عندما نريد عمل العكس.. وهذه حالة ان لم يكن المسؤولون المتصدون قدوة للاخرين للتخلص منها - وإن كلفتهم مناصبهم - فمن سيفعل ذلك؟

أين مصلحة الوطن والمواطن؟!

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٩/٢

يحتدم التسابق على تشكيل الكتلة الاكبر في سابقة لم تصاحب الانتخابات السابقة. فقد كانت العملية سابقا سهلة جدا، حيث تلتقي " البيوتات " وتقتسم الحصص والمناصب، بعد حساب قيمة كل منصب بعدد المقاعد البرلمانية، فيتحول الامر بقضه وقضيضه الى حالة رقمية! هذا حصل في السنوات السابقة، ولكن كما هو واضح الآن، فان حجرا قد ألقي في المياه الراكدة، وحرك أموجا، بغض النظر عن شدتها وقوتها. لهذا لم تعد الامور قطاعا، هذه المرة، في عشية تشكيل الحكومة الجديدة، مثلما كانت في السابق.

صراع مرير يجري اليوم على تشكيل الكتلة الاكبر، ولا احد يستطيع القول ما اذا كان موعد افتتاح جلسة الاثنين (٣ ايلول) لمجلس النواب الجديد سوف يصمد، فهناك سيناريوهات عدة تطرح لتعطيل المضي في انجاز الاستحقاقات الدستورية، ومنها الحؤول دون اكتمال النصاب القانوني للجلسة.

وفي السباق الماراثوني نحو الكتلة الاكبر يكثر الضرب تحت الحزام، ويعلو صوت التهديدات، وقد صرح اكثر من سياسي ان الحكومة القادمة ان لم تأت وفقا للمواصفات التي حددها هو، فانه سيعمد الى اسقاطها خلال شهرين. وهناك من قال ان الشعب العراقي هو الذي سيسقطها. وهكذا تكثر التهديدات واشكالها والوانها ومصادرها، فيما يشتد عدنا سوق "الميركاتو" الخريفي، والاحاديث المتناقلة عن مليارات الدنانير العراقية التي تبذر! وحتى تكتمل الصورة فلا بد من الاشارة الى ان الضغوط ليست داخلية فقط، بل هي خارجية ايضا.

ولا شك ان هذه الاجواء المحتدمة تثير قلق المواطن العراقي لاسباب عدة، لعل في المقدمة منها كونه ينتظر بفارغ الصبر تشكيل الحكومة الجديدة، ووضع برنامج لها قابل للتنفيذ في مدد زمنية معروفة، لتخليصه او التخفيف من معاناته متعددة الاشكال الآن، والشروع وفقا لجدول الاولويات بمعالجة الملفات الساخنة الآنية، وتلك المتوسطة والبعيدة المدى، وان تضع الكتل المتنفة وعودها الانتخابية بالاصلاح والتغيير ومكافحة الفساد، موضع التطبيق الفعلي.

ومن دواعي القلق، ايضا، هذا الخوف من ان لا يجري التقيد باليات العمل وفقا للدستور، وان تتم عرقلة الانتقال السلمي للسلطة، وتنفيذ التهديدات بفرض امر واقع. فيما قد تنزلق الامور الى اللجوء الى امتشاق السلاح، وهو المنتشر بعناوين مختلفة، ما يهدد بالرجوع الى نقطة البداية. وهذا ما لا يريده احد، بل ويمني النفس في ان لا يصل الوضع الى هذه الحالة من التعقيد، والخاسر فيها هو المواطن لا غيره.

وفي كل هذه الحالات يبرز التساؤل عن مصلحة الوطن والمواطن في كل ما يجري: اين هي؟ وهل يصح التلويح بالقوة، وهو ما يعد مخالفة دستورية واضحة؟ واين الوعود المعسولة التي اطلقت في الحملة الانتخابية عن النية الصادقة بفتح صفحة جديدة؟ وهل يصح القول "لو ألعب لو أحرَب الملعب"؟! وهل مثل هذه الاجواء تقنع احدا بامكانية ممارسة معارضة بناءة؟ وهل من الجائز ان يلدغ المرء مرتين او ثلاثا او...؟ وما ذا عن دروس تجربة ١٥ عاما من الفشل الذريع والفساد المستشري وتدهور الخدمات واستفحال البطالة وارتفاع معدلات الفقر، والهزيمة السياسية والعسكرية الكبيرة في حزيران ٢٠١٤ امام فلول الدواعش الارهابيين!؟

لا أحد يرفض التنافس القانوني السلمي المشروع، الذي يضع مصلحة الوطن والشعب العليا فوق كل اعتبار؟ فهل ما يجري اليوم ينسجم مع هذا؟

يبقى ان نشير الى ان طريق التغيير الجدي والاصلاح لم يكن ولن يكون مفروشا بالورود، لكن مسيرة الالف ميل قد بدأت، وليس بمقدور احد ايقافها، ايا كانت الضغوط، داخلية ام خارجية.

ترامب تعلم من أخطاء أسلافه.. سببان لبقاء أمريكا في العراق

موقع "ذا هيل" الإخباري: ٢٠١٨/٩/٢

يبدو أن سياسة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في العراق تؤكد أنه تعلم درساً من أخطاء الولايات المتحدة السابقة هناك. هذا ما يراه ماثيو هايمان، كاتب رأي لدى موقع "ذا هيل" الإخباري، حيث يلفت لما قاله، يوم الأحد، المتحدث باسم التحالف الدولي ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة، حول عزم واشنطن على الإبقاء على وجود عسكري في العراق، طالما كان ذلك ضرورياً من أجل توفير الاستقرار والتدريب عقب نهاية الحرب بهزيمة داعش.

الاستقرار في العراق في مرحلة ما بعد داعش كان من الأسباب الداعية لاستمرار الوجود العسكري. لكن هناك سببان إضافيان وباعتقاد هايمان، اتخذ الرئيس ترامب ووزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس قراراً حكيماً. فإن سحب قوات وفق ظروف مواتية في العراق عوضاً عن أن يكون بحسب ملاءمة سياسية في الداخل الأمريكي، يعتبر إقراراً بأخطاء سابقة، وهو أفضل وسيلة لتحقيق مصالح عراقية وأمريكية بعيدة الأجل.

ومنذ عام ٢٠٠٣، خفضت الولايات المتحدة مرتين عدد قواتها العسكرية في العراق، لتعود عن قرارها عندما ملأ الفراغ، بعد رحيلها، إرهابيون وفصائل متناحرة.

ويشير كاتب المقال إلى ما قامت به إدارة بوش بعد نهاية القتال وخلع صدام حسين، من تفكيك للجيش العراقي، وطرد جميع البعثيين من الحكومة، وخفض حجم الجيش الأمريكي في العراق.

وكانت النتيجة غياب رادع كاف ضد العنف استغله بعثيون ساخطون وعناصر من القاعدة وميليشيات شيعية للانخراط في حرب أهلية استمرت حتى عام ٢٠٠٧ عندما أمر الرئيس بوش "بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق". وكما يلفت الكاتب، عندما ترشح أوباما للرئاسة، وعد بإنهاء الوجود الأمريكي في العراق، ولذا أشرف، في ٢٠١١، على سحب آخر جندي أمريكي. وكما يحل الليل بعد النهار، ملأ إرهابيون ثانية فراغ السلطة في العراق، وظهر داعش الذي استولى على مساحات شاسعة من أراضي سوريا والعراق، وهدد الحكومة العراقية.

وفي عام ٢٠١٤، أعاد الرئيس الأمريكي السابق، أوباما، الجيش الأمريكي إلى العراق كي يساعد في دحر ذلك الخطر. وحافظ الرئيس ترامب على الوجود العسكري الأمريكي، واستطاعت الحكومة العراقية إعلان النصر على داعش، في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧. ويشير كاتب المقال لكون أحد الدروس المستفادة من العراق، تكمن في كون التدخلات العسكرية الكبيرة، وخاصة التي تقود لتغيير نظام، تتطلب وجوداً عسكرياً طويلاً الأمد من أجل تحقيق أهداف السياسة الأمريكية. ويمكن أخذ الدرس نفسه من التدخلات الأمريكية في ليبيا وكوريا وألمانيا واليابان.

وفي ليبيا، قادت الولايات المتحدة، في ٢٠١١، "عملية خلع القذافي بصورة غير مباشرة"، لكن ليبيا انتقلت من الاستبداد إلى الفوضى لأن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا مستعدين لتوفير الموارد العسكرية الضرورية لتحقيق مستوى أساسي من الأمن. وفي نهاية المطاف، تمكن الجيش الأمريكي من ضبط ومحاصرة طالبان، وأضعف قدرة القاعدة على اللجوء إلى أفغانستان، ما خدم مصالح أفغانية وأمريكية. ومن المتوقع أن يبقى الجيش الأمريكي هناك لعدد من السنين. وفي المقابل، أبقت الولايات المتحدة على وجود عسكري ثابت وقوي في كوريا وألمانيا واليابان، ما ساهم في دعم ديمقراطيات قوية وتحالفات أمريكية.

ويلفت كاتب المقال إلى حرص المتحدث باسم الجيش الأمريكي في العراق على القول إن الاستقرار في العراق في مرحلة ما بعد داعش كان من الأسباب الداعية لاستمرار الوجود العسكري. لكن هناك سببان إضافيان. يعود السبب الأول، حسب الكاتب، لكون العراق غير محصن أمام إيران، التي تتعارض مصالحها ونفوذها تماماً مع مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة، فيما يعود السبب الثاني إلى صعود وتراجع الديمقراطية في ظل وجود الجيش الأمريكي. وبعد انسحاب القوات الأمريكية في عام ٢٠١١، مال رئيس الوزراء العراقي السابق نحو إيران.

وبعد عودة القوات الأمريكية، أصبح العبادي رئيس وزراء للعراق، واتخذ موقفاً أكثر توازناً بين الولايات المتحدة وإيران. وخلال الانتخابات الأخيرة، أكد ساسة عراقيون على الحاجة لتجاوز الاصطفافات الطائفية. ويختم الكاتب بأن الولايات المتحدة تستطيع لعب دور بناء في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

مجلس النواب.. الساعة الخامسة صباح الاثنين.. والسابعة مساءً

*عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٩/٣

كتبت هذه الافتتاحية على مرحلتين. أولاً: الساعة الخامسة صباح الاثنين:

١- اعلن قبل منتصف ليل الاحد ٩/٢ تشكيل الكتلة الاكبر من قوى "النواة"، اضافة لقوى مهمة جديدة ومجموعها ١٧٧ نائباً.. واعلن قبل فجر الاثنين ٩/٣ عن تشكيل "كتلة البناء" ومجموعها ١٤٥ نائباً.

٢- فرحنا واصابنا القلق.. فرحنا لان الديمقراطية بطبيعتها تنافسية.. ولأن الكتلتين تضمان قوى بديانات ومشارب ومذاهب وقوميات مختلفة، رغم غياب القوائم الكردية الكبيرة.. مما يؤكد تفكك غير قليل في التخذق الطائفي والمناطقية. لكننا قلقنا للانقسام الحاد، متمنين البقاء في الاطارات الدستورية والبرلمانية، لتتحمل الاطراف مواقعها كغلبية سياسية حاکمة، وكأقلية سياسية مراقبة، إن لم تتغير المسارات نحو تقارب بينهما، سيكون مفرحاً ومفيداً، إن بقي بعيداً عن الطائفية والاثنية.

٣- مجموع الكتلتان ٣٢٢ نائباً حسب الارقام اعلاه من مجموع البرلمان (٣٢٩)، دون حساب الكرد وقوى اخرى. فهل هناك خطأ أو تلاعب؟ الجواب بالسلب، ولعل سببه ببساطة اختلاف طريقة الحساب.. (أ) فاعتبرت "النواة" توقيع رئيس القائمة كافياً لاحتساب كل اعداد القائمة، ولجأت لممارسة ٢٠١٠ عندما اتحدت "دولة القانون" مع "الائتلاف الوطني" ليشكلا "التحالف الوطني" وليتقدموا على "العراقية" الفائزة بالانتخابات.. (ب) واعتبرت "البناء" توقيع النواب حاسماً، واعتمدت لممارسة ٢٠١٤ عندما ترك السيدان العبادي والشهرستاني ومن معهما "دولة القانون" ليشكلوا مع "التحالف الوطني" الكتلة الاكبر.

٤- اختلفت الكتلتان في السوابق وقراءة قرار "الاتحادية" رقم (٢٥) في ٢٥/٣/٢٠١٠ للكتلة الاكبر الذي ينص: "اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الاكثر من المقاعد، او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او اكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات باسماء وارقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، ايها اكثر عدداً، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي اصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الاولى لمجلس النواب اكثر عدداً".

٥- سيلجان ايضاً "لتوضيح المحكمة الاتحادية" في ٢٣/٥/٢٠١٨ الذي ينص: "اولاً: ان مفهوم الكتلة النيابية الاكثر عدداً.. تتكون من نواب في تجمع معين يعلن عنه في مجلس النواب، والنائب هو من يتخطى المراحل التالية: ١- الفوز.. ٢- المصادقة.. ٣- ترديده القسم.. ثانياً: ان تسمية الكتلة النيابية الاكثر عدداً تنطبق على الكتلة النيابية التي تتفوق على بقية الكتل من حيث عدد النواب التي تضمها.. سادساً: ان المحكمة الاتحادية العليا وضعت ضابطاً بخصوص الكتلة النيابية الاكثر عدداً بانها التي تتشكل في الجلسة الاولى لمجلس النواب التي تنعقد برئاسة اكبر الاعضاء سناً، وتسجل هذه الكتلة رسمياً بانها الاكثر عدداً، وهذا يعالج موضوع في غاية الاهمية، فلا يمكن لكتلة ما الادعاء بانها تحمل هذه الصفة لمجرد الاعلان في وسائل الاعلام، انما توثيق ذلك رسمياً في مجلس النواب.. سابعاً: لا يوجد ما يمنع ان يكون المكلف بتشكيل الوزارة من القائمة الفائزة في الانتخابات اذا ما اريد ذلك، اذا ما عدلت المادة ٧٦ على النحو المطلوب وفق الاليات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ منه".

٦- سيكون موقف الكردستاني حاسماً، ليس عددياً فقط، بل كمكون سيضيف ثقلاً نوعياً للطرف الذي سينحازون له. وقد يلعبون، مع غيرهم، دوراً لتقريب المواقف.

ثانياً: الساعة السابعة/ مساء الاثنين:

- ١- عُقدت الجلسة الاولى صباح اليوم برئاسة الدكتور زيني.. وبعد اداء ٢٩٧ نائباً اليمين الدستورية، قدمت الكتلتان الكبيرتان، قائمتيهما للكتلة الاكبر. ولم تعلن القوى الكردية الكبيرة انحيازاتها النهائية
- ٢- رفعت الجلسة ليوم الغد الثلاثاء، لاختيار رئاسة المجلس. وقيل انه سيطلب رأي المحكمة الاتحادية لتشخيص الكتلة الاكبر.
- ٣- لاشك ان التنفيذيين الفائزين -وعددهم غير قليل- لم يأدوا اليمين الدستورية، لانهم سيفقدون وظائفهم لو قاموا بذلك.. وبهذا سيكون عدد الغائبين فعلاً اقل مما قيل.
- ٤- نأمل ان ياتي الغد باخبار سارة، تحقق وحدة الكلمة وقيام حكومة ناجحة.

لا عودة للفشل!!

د. علي شمخي:

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/٩/٣

الحديث عن تشكيل الحكومة المقبلة مرتبط الى حد كبير بتسمية او اختيار رئيس الوزراء (كابينته) الوزارية ولكن الامر الاهم برأينا هو ان هذا الحدث يشكل في العراق مصير نظام سياسي برمته ومستقبل شعب وبلاد بعد سلسلة من التجارب السياسية لم يكتب لها النجاح وصمت بعناوين الفشل من شتى الاطراف داخليا وخارجيا.

فسياسات تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق وآليات اختيار الوزراء والمدراء العامين وتوزيع المناصب الاخرى كانت على الدوام تجري وتنظم بطريقة الصفقات السياسية وخلال الخمسة عشر عاما الماضية تفرد العراق بابتكار نظام سياسي لا يمت للقواعد السياسية والديمقراطية بصلة اقل ما يقال عنه انه نظام مشوه جعلت منه المحاصصات الحزبية بشتى عناوينها نظاما منحرفا لا تتطابق فيه المدخلات والاختيارات الانتخابية مع المخرجات ولطالما اصيب ملايين العراقيين في كل دورة انتخابية بالصدمة وهم يطالعون القوائم الفائزة في الانتخابات او قوائم الاسماء المرشحة التي تم اختيارها للمناصب التنفيذية بشكل آمن في الملايين ان الكلمة الاخيرة في هذا المحفل السياسي الكبير هي ليست لصناديق الاقتراع بل لإرادات الاحزاب ولسطوة وتأثير مجموعات الضغط داخل قبة البرلمان او تلك المرتبطة بجهات اقليمية ودولية.

واذا كانت الجهود الحالية تنصب على محاولة انتشار العراق من هذه الصورة المهزوزة ومن هذا التقليد السيئ في اختيار الحكومة او تسمية رئيس الوزراء فإن السعي والتصريحات لا تكفي وحدها لتغيير الاوضاع وتحقيق الاصلاح الكبير.

وهنا يمكننا القول اننا نتفق مع ما جاءت به تغريدات السيد مقتدى الصدر الاخيرة التي تعهد فيها بان لا يكون تشكيل الحكومة العراقية المقبلة على طريقة خلطة العطار وان اختيار الوزراء سيكون بعيدا عن المحاصصة الحزبية ورفض كذلك اعادة تشكيل الهيئات الاقتصادية للأحزاب بما يجعل الفساد الحكومي مستشرياً في المؤسسات العامة.

وبالتالي فإن تأكيدات الصدر في تغريداته تعني بشكل قاطع بأن المرحلة الماضية هي مرحلة الفشل الذي يجب ان يغادره العراقيون بالتكاتف والتعاقد والتعاهد على رفض اتباع الآليات البالية والاساليب المنحرفة في تشكيل الحكومة المقبلة وفسح المجال للكفاءات النزيهة بتولي مقاليد الامور في البلاد.

رئاسة الوزراء والمواجهة الأمريكية الإيرانية

*رافد جبوري

صحيفة (الزمان) : ٢٠١٨/٩/٣

يعتمد طريق رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي نحو ولاية ثانية في منصبه بشدة على الدعم الأمريكي. ورغم ان الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة النفوذ الاكبر في العراق الا انها رضيت منذ عام الفين وثلاثة بتقاسم هذا النفوذ مع ايران. وايران تقف اليوم ضد رئاسة ثانية للعبادي في وقت يشهد عليها خناق العقوبات الأمريكية وهو وضع يخلق تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الإيراني. تريد ايران حليفا واضحا في منصب رئاسة الوزراء في العراق. تريد احد اصدقاءها القادرين على التعامل مع واشنطن بطريقة مختلفة عن العبادي.

التحركات الميدانية الأمريكية في العراق يقودها المبعوث الرئاسي لشؤون محاربة تنظيم داعش بريت مكغورك بينما يقود التحركات الإيرانية وهي حاليا اقل نشاطا ووضوحا الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس في الحرس الثوري.

واذا كنت في الفترة الماضية اقول بان سليمانى اقرب لمركز القرار الإيراني في طهران مقارنة بقرب مكغورك من مركز القرار في واشنطن فقد جاءت تغريدة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على موقع تويتر واضحة وحاسمة في تاييد المبعوث الرئاسي الأمريكي بريت مكغورك الموجود في العراق. وقد جاء نص تغريدة بومبيو كما ياتي:

تحدثت لتوي مع بريت مكغورك الموجود على الارض في بغداد ممثلا لي ولرئيس الولايات المتحدة وهو يقوم بعمل رائع. تشكيل حكومة عراقية قوية مبنية على اساس وطني هو امر جوهري من اجل ادامة هزيمة داعش.

رغم ان هناك نقطة نهاية جملة بين الجملتين اللتان تكونان التغريدة في النص الانكليزي الاصلي وفي النص العربي الذي وضعت انا ترجمته الا ان الربط بين القضيتين واضح. هو نفسه الربط في السياسة الأمريكية بين الحرب ضد تنظيم داعش والوضع السياسي في العراق. لكن هذا طبعا ربط ياتي وفق المنظور الأمريكي المستند لقراءة واشنطن للوضع وهي قراءة فيها الكثير من المباشرة والسطحية احيانا لكنها ايضا قراءة ثابتة لا تتغير بسهولة.

عنوان القراءة الأمريكية اليوم هو ولاية ثانية لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.

التفويض الذي يتمتع به مكغورك بات واضحا جدا في مستواه واصبح من الصعب على القوى السياسية العراقية ان تناور اكثر كلام بومبيو لم يقتصر فقط على التغريدات فقد اجري سلسلة اتصالات هاتفية كان اهمها مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني ومع رئيس الوزراء السابق اياد علاوي.

نوعا ما يذكر المشهد بانتخابات الفين وعشرة وما بعدها حينما حسمت واشنطن الامر بمكالمة رئاسية مع البارزاني وعلاوي من اجل تاييد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي حينذاك لولاية ثانية. لكن الموقف الإيراني حينذاك كان واضحا في معارضته تولى علاوي الفائز بفارق مقعدين لرئاسة الوزراء لكن المواجهة الحالية هي بين رغبة أمريكية ضاغطة للتجديد للعبادي وفيتو إيراني عليه.

في ظل اجواء مثل هذه تميل طهران لاطالة امد المواجهة حتى تياأس واشنطن لكن الضغط الأمريكي في هذه الايام قوي واكثر من يتاثرون به هم الكرد الذين جربوا عاقبة عناد الأمريكيين في موضوع الاستفتاء على الانفصال من العراق والسنة الممزقين اجتماعيا وسياسيا من المتوقع ان يوافق الكرد والسنة على الارادة الأمريكية مقابل حصة مهمة من المناصب الحكومية. يبقى موقف التيار الصدري حاسما فعلا ليس لكونه فقط صاحب اكبر عدد من المقاعد في البرلمان فتلك يمكن تعويضها من هنا وهناك لتشكيل الكتلة الاكبر لكن موقف زعيم التيار الصدري حاليا في دعم الولاية الثانية للعبادي ان تغير فسيجعل الجهد الأمريكي في موقف اصعب ان ستكون غالبية الاحزاب الشيعية ضد الولاية الثانية وهو الامر الذي قد يفتح المجال امام مرشح تسوية لكن دون ذلك موافقة أمريكية ووقت طويل من اجل التوافق.

محنة الكتلة الشيعية الأكبر

*ابراهيم العبادي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٩/٣

لم يسبق ان تعرضت الكتل السياسية الشيعية لاختبار جاد لصدق نواياها ومواقفها المعلنة، مثلما تتعرض له اليوم وهي تخوض الصراع والتنافس سعيا لتشكيل الكتلة الاكبر والظفر بترشيح رئيس للوزراء، فيما سبق كان يحلو للكتلة الشيعية ان تسمى نفسها (ام الولد) التي تتحمل التضحيات والخسائر وطعنات وشتائم وتشويهات اشقاء المصير الوطني، لانها كانت تسعى لانجاح العملية السياسية الديمقراطية الجديدة، فكان واردا لديها التغاضي عن كثير من الاستحقاقات وتحمل المشكلات والاتهامات، اما اليوم فان ام الولد انقسمت على نفسها بين جناحين.

وترتب على هذا الانقسام حيرة وطنية شاملة، وبوادر خطيرة تلوح بالافق، لان شركاء الوطن الاخرين ينتظرون الالتحاق بمن يشكل الكتلة الاكبر وفقا لشروطهم لا وفقا لبرنامج وطني يتجاوز عثرات واخطاء وعيوب خمس عشرة سنة من سياسة التوافق والحصص، فاختلاف الكتل الشيعية لا يبدو اختلافا رؤيويًا ومنهجيًا، بل هو اختلاف شخصاني ومزاجي وتقديرات واحكام على النوايا، اما السلوك على الارض فلم تختلف الكتل الشيعية في الاداء والمواقف العملية، يعني فعلا وواقعا لم يتبلور تيار سياسي شيعي يتبنى رؤية لادارة الدولة ومعالجة الازمات والتحديات الكبرى يختلف عن رؤية تيار آخر في متبنياته وخطته وستراتيجياته، نقطة خلافهم المركزية رئاسة الوزراء، وهذا بعد ذاته اعتراف خطير بان التنافس في جوهره هو على الموقع التنفيذي الاول ومن بيده سلطة ادارة الامن والاقتصاد والسياسة الخارجية، ولو كانت نزاعات القوم على برامج ورؤى وتصورات وخطط وسلوكيات عملية، لكانت الانتخابات هي الفيصل وهي الحكم في حسم هذا الاختلاف.

وما دام الامر في جوهره صراع على السلطة، فان الكتل الشيعية لن تستطيع التملص من تهمة تاجيح هذا الصراع وايهام الجمهور بانها اختلفت بين تيارى ممانعة ومصانعة او تيار حشداوي واخر انبطاحي، او كما ذهب البعض الى تسميته خيارا ايرانيا واخر امريكيا. هناك تدخل خارجي واضح في حياكة تشكيلة الكتلة الاكبر، ولا يمكن ان تخطئه عين، وهنا صراع اقليمي يجري على الارض العراقية بادوات سياسية عراقية وعبر ضغوط ومال سياسي وشراء اصوات المستعدين للبيع من النواب الجدد، لكن من يتحمل مسؤولية ذلك هي الكتلة الشيعية التي اختلفت وسمحت بارتفاع سقف مطالبات الشركاء الاخرين، ولو كان هناك حرص من (ام الولد) على تقديم نموذج سياسي يرتقي بالسلوك العملي للكتل والتيارات، لما بلغت الخصومة حدا يندر بالعواقب الوخيمة.

ان اختلاف اخوة الدرب الواحد بالشكل الذي نراه اليوم لا يشجع على القول بان الاستقرار السياسي بات قرين تشكيل الحكومة، فالمناكفات والاختلافات ستترك اثرها النفسي والشخصي وستترك الجمهور خائبا منقسما وستحبط من راهن ويраهن على النضج التدريجي للتجربة السياسية، وستدفع الى مزيد من القطيعة وعدم الثقة بين الشعب والطبقة السياسية.

وما يزيد من خيبة الامل هو الانقسام الكبير داخل كل حزب وفئة واستفحال الصراع بكل الادوات المتاحة وانفلات الاعصاب والمواقف بحيث صعب ويصعب المراهنة على سلوك عقلاني يقدر المخاطر التي تمر بها البلاد، ثمة بصيص امل في ان يضغط عامل الزمن والاستحقاقات الدستورية على اعصاب البعض لكي لا يحول بين الاجتماع على تشكيل الكتلة الاكبر والذهاب الى البرلمان بمرشح انقاذ.

العراق وسقوط التانغو

*غسان شربل

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٩/٣

هاتفني السياسي العراقي فأدرك الغرض. سألني عن موعد زيارتي فقلت: بعد تشكيل الحكومة عنديكم. ضحك وقال: «أخشى أنك ستتأخر. لقد وقعنا كما دائماً في لعبة أكبر منا. إن تشكيل الحكومة يحتاج عملياً إلى إيجاد تسوية بين برييت ماكغورك (المبعوث الرئاسي الأمريكي في التحالف الدولي ضد داعش) وقاسم سليمان (قائد فيلق القدس). صحيح أن التجاذب بين طهران وواشنطن على أرض العراق ليس جديداً. لكن الصحيح أيضاً أنه يقترب هذه المرة من معركة كسر عظم، لأنه يدور على خلفية الأزمة الناجمة من انسحاب إدارة دونالد ترمب من الاتفاق النووي وعودة أمريكا إلى فرض عقوبات موجعة على إيران».

وأضاف: «لم يحدث أن كان إطار البحث عن الحكومة يمثل هذه الصعوبة. لم يرمم عهد ما بعد صدام حسين العلاقات بين المكونات بل فاقمها. دعك من تصريحات المجاملة العلنية، والتدهور في العلاقات العربية - الكردية لا يحتاج إلى دليل منذ استفتاء العام الماضي وعملية التأديب التي تبعتها والعلاقات الشيعية - السنية ليست هي الأخرى في أفضل أحوالها. تضاف إلى الصورة التمزقات داخل المكونات نفسها. (البيت الشيعي) نفسه منقسم على الرغم من النشاط الإيراني المحموم. والخلافات بين السنة العرب لا تخفيها صورة تذكارية تحت سقف واحد. والبيت الكردي معروف أصلاً بظاهرة الانقسامات عند المفترقات».

وقال: «منذ سقوط صدام حصل نوع من التعايش بين النفوذيين الأمريكي والإيراني على أرض العراق. والتزمت طهران بقدر من التعايش هذا لتشجيع الأمريكيين على الانسحاب أولاً، ثم لتسهيل التوصل إلى الاتفاق النووي في عهد أوباما. الوضع مختلف تماماً اليوم. الاقتصاد الإيراني في وضع سيئ. وإذا ذهبت إدارة ترمب بعيداً في الاتجاه الذي أعلنت عنه لن يكون مستبعداً أن تقرر إيران كسر التوازن وتحجيم النفوذ الأمريكي. ولمعركة من هذا النوع أثمانها حتى بالنسبة إلى التوازنات الداخلية في العراق وكذلك بالنسبة لموقع العراق في الاصطفاف الإقليمي».

ولم ينسَ السياسي أن يذكرني في ختام المكالمة بأن العراق ليس البلد الوحيد المريض، وأن لبنان يبحث أيضاً عن حكومة جديدة قد تتأخر ولادتها بسبب الأزمة المتصاعدة بين طهران وواشنطن، لأن للخلاف على أحجام الكتل علاقة بسياسات أكبر منها.

اتصلت بسياسي آخر. بدت الصورة لديه أشد قتامة إذ انطلق في الحديث من الأنباء الصحافية الأخيرة التي تحدثت عن قيام إيران بتزويد الميليشيات الموالية لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن بصواريخ متفاوتة المسافات، إضافة إلى إقامة مصانع صواريخ في هذه البلدان. ولاحظ «أن الوجود العسكري الروسي في سوريا يحرم إيران من التصرف بحرية مطلقة. وإذا اختارت طهران نشر قوة صاروخية في العراق لتهديد إسرائيل والدول الخليجية، فإن فصلاً جديداً صعباً من المأساة العراقية سيبدأ، خصوصاً إذا قررت إيران إسناد أدوار حوثية لميليشيات الحشد الشعبي العراقي».

واضح أن اللعبة أفلتت مرة أخرى من أيدي العراقيين. وأن الطبقة السياسية أضاعت فرصة استرجاع العراق من أيدي اللاعبين الخارجيين على رغم الاحتكام مرات عدة إلى صناديق الاقتراع. وأن منطق الدولة لا يزال اللاعب الأضعف على أرض العراق، وأن الشرايات الداخلية والخارجية جعلت من انتهاك الدستور ممارسة طبيعية مقبولة.

هل يعقل أن يكون العراق في هذه الحالة بعد مرور خمسة عشر عاماً على إسقاط نظام صدام؟ المؤلم الآن أنه لم يعد باستطاعة السياسيين العراقيين تعليق التدهور على شماعة النظام البائد أو على قرار بول بريمر بحل الجيش. المؤلم أن العراق شهد بعد رحيل صدام أكبر وليمة فساد في العصر الحديث وثمة من يعتقد أنها تفوق ما عاشته روسيا غداة انهيار الاتحاد السوفياتي. قصة المليارات الضائعة لم تعد بحاجة إلى توثيق. لم تعد الشراية مرضاً بل تحولت وباءً لم تردعه محاولات التلقيح الخجولة.

حالت الشراية السياسية والمالية ونزعات الاستئثار والغلبة دون ترميم روح التركيبة العراقية. لا الفريق الذي اعتبر نفسه منتصراً نجح في عقلنة انتصاره ولا الفريق الذي اعتبر نفسه مهزوماً نجح في عقلنة خسارته. انتصر منطق التربص والتأجيل والرهان على المظلات الخارجية. كشفت إطلالة «داعش» الدموية افتقار البلد ومؤسساته إلى الحصانة. حالت هذه العقلية مثلاً دون الالتزام بالمادة ١٤٠ التي نصت على معالجة ملف المناطق المتنازع عليها. وهكذا تسم التانغو العربي - الكردي. وأدت السياسات والتربصات الفئوية إلى تسميم التانغو الشيعي - السني. وفي هذا المناخ عاد منطق المحاصصة والميليشيات ليتقدم على منطق الدولة والدستور والمؤسسات.

لا يمكن إعفاء المواطن العراقي العادي من المسؤولية تماماً كما لا يمكن إعفاء اللبناني مثلاً. يتذمر المواطن من الفاسدين والشريين وملتهمي الدولة، ثم يذهب لأسباب فئوية لانتخاب صانعي المأساة التي يشكو منها. المواطن شريك للقوى السياسية في إضاعة الفرص.

ليس بسيطاً أن يعود العراقي إلى رفع مطالب بديهية من نوع المطالبة بالكهرباء ومياه الشرب والخدمات الأساسية، في وقت يلتهم فيه الشرهون ميزانيات الوزارات من دون أن يرف لهم جفن. بلد يسبح في بحر من الأزمات وتضيق ثروته وسط معارك الاستئثار والشراية والانصياع لإرادات خارجية.

ليس بسيطاً أن ينتظر العراقي العادي نتائج جولات قاسم سليمان على السياسيين موزعاً التنبيهات والضمانات والتطمينات، ولا أن ينتظر نتائج زيارات ماكفورك والتي استدعت أيضاً اتصالات من وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو. إن تعثر تانغو التعايش في الداخل ينذر بدورة جديدة من التدهور إذا شهدنا في الفترة المقبلة سقوطاً نهائياً للتانغو الإيراني - الأمريكي على أرض العراق.

لا حل بلا دولة تستحق التسمية. ولا بدّ من التانغو. وشرط النجاح في الرقص أن تفهم شريكك وتوزن خطواتك على خطواته. لا بدّ من إخضاع السياسيين العراقيين واللبنانيين لدورات مكثفة في أصول التانغو. الشراية تفشل الرقصة وتقتل الدولة.

العراق بين إرادتين

*مشاري النايدي

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٩/٣

مع قرب تشكيل الحكومة العراقية، وتكوين «الكتلة الأكبر» في البرلمان الذي ينطلق اليوم، تصبح الاختيارات أكثر وضوحاً وقطعاً أمام ساسة العراق، خصوصاً القوى الشيعية.

إيران تنظر للعراق بوصفه ملحقاً إيرانياً، وسنداً مالياً، وخزاناً بشرياً، وعصاً تهوش بها على الجيران، وقد جسد كل هذه الأمور التقرير الخطير الذي نشرته وكالة «رويترز»، عن نقل إيران صواريخ لداخل العراق، وتدريب العصابات والميليشيات التابعة لها على إتقان لعبة الصواريخ الإيرانية هذه، على غرار ما فعلته باليمن ولبنان، من خلال أدواتها: الحوثيون و«حزب الله».

لكن الفرق بين لبنان واليمن من جهة والعراق من جهة أخرى، هو أن الأميركيان لهم اليد العليا في العراق، بحكم أنهم من تسبب أصلاً بوجود «عراق ما بعد صدام حسين»، ووصول أمثال نوري المالكي وإبراهيم الجعفري وحيدر العبادي وهادي العامري والمهندس وحسين الشهرستاني وفالح الفياض وسليم الجبوري وصالح المطلك وأسامة النجيفي لمقاعد الحكم والبرلمان والدولة.

اليوم أمريكا ليست أمريكا «الأقل» باراك أوباما، بل أمريكا دونالد ترمب، وزير خارجيته الصقر مايك بومبيو، الثاقب النظرة للخطر الإيراني.

من مظاهر هذه «المزاحمة» الأمريكية للنشاط الإيراني بالعراق، اتصالات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو مع الزعيم الكردي مسعود بارزاني، ورئيس الحكومة حيدر العبادي، وغيرهما، من أجل ضمان تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، ضدّاً لتحالف مجموعة إيران المالكي والعامري، وإصرار وزير الخارجية الأمريكي على دعمه تشكيل حكومة «وطنية معتدلة» لكل العراقيين.

بومبيو أوضح في اتصال هاتفية مع رئيس الوزراء حيدر العبادي «أهمية الحفاظ على سيادة العراق في هذا الوقت الحرج».

كما كتب وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو حول تقرير «رويترز» عن نقل الصواريخ الباليستية من إيران إلى العراق، على «تويتر»: «إذا كان هذا صحيحاً، فسيكون هذا انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية ولقرار مجلس الأمن (٢٢٣١)». وأضاف أنه «يجب أن تحدد بغداد ما يحدث في العراق وليس طهران».

التقرير جد خطير، وعنه قال ثلاثة مسؤولين من إيران ومصدران بالمخابرات العراقية ومصدران بمخابرات غربية، إن إيران نقلت صواريخ باليستية قصيرة المدى لحلفاء بالعراق خلال الأشهر القليلة الماضية. وقال خمسة من المسؤولين إنها تساعد تلك الجماعات على البدء في صنع صواريخ.

وزارة الخارجية العراقية علقت على هذا بأنها: «تستغرب» من تقرير بثته وكالة «رويترز» حول نقل إيران صواريخ للعراق، مشيرة إلى أن هذه التقارير «لا تمتلك دليلاً ملموساً» وهو نفي «بارد» وغير حاسم، ومعلوم أصلاً أن «الخارجية» المدارة من قبل إبراهيم الجعفري، لا ينتظر منها حسم ولا حزم ولا تمعّر وجه غضباً للسيادة العراقية ضد العبث الإيراني.

العراق اليوم على مفترق طرق... يذوب في فنان إيران الخمينية، أو ينتصر لذاته.

من سيكون الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة العراقية في المرحلة القادمة؟

صحيفة (كيهان) الإيرانية: ٢٠١٨/٩/٣

من المبكر التنبؤ بالاسم الذي سيجلس على كرسي رئاسة الوزراء في العراق وكل طرف يعتبر مرشحاً شخصياً مناسبة لمنصب رئاسة الوزراء بناء على معلوماته ومعرفته للوضع في العراق وأحياناً بناء على آمانيته، في حين ان حسم قضية تسمية الكتلة الأكبر تبدو معقدة للغاية ولا يمكن البت بها بدون الحصول على ١٦٥ صوتاً برلمانياً، فيما يجب أن لا يقل عدد الكتلة البرلمانية المزمع تشكيلها عن ١٦٥ نائباً لتتمكن من تسمية رئيس الحكومة المقبل.

ويتواصل الحراك السياسي المحموم في المنطقة الخضراء في قلب العاصمة العراقية، حيث تتكثف اللقاءات والوساطات والمفاوضات، وتتقاطع الرسائل من أربيل والنجف وغيرهما من "عواصم" القوى العراقية، وبعضها أحياناً من خارج الحدود. لكن مرحلة جديدة دخلتها الاتصالات بين الأطراف، تختلف عن الأجواء التي سادت عقب انتهاء الفرز اليديوي للانتخابات، وتحديدًا منذ اجتماع فندق بابل الأخير. وقتها، حضر زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الاجتماع، ليكتشف، كما حال رئيس الوزراء حيدر العبادي، حقيقة كانا يراهنان على خلافها، وهو أن لا تحتي "سائرون" (الصدر) و"النصر" (العبادي) تملكان نواة "الكتلة الأكبر" التي ستمكّن من تسمية رئيس الوزراء الجديد.

دخل الصدر الاجتماع ليلحظ أن مقعد المكوّن "السني" فارغ، وكذلك حال المقعد الكردي. غياب التمثيل الكردي و"السني" بالشكل الذي كان وعد به الصدر أدى إلى تلاشي إمكانية إسهام زعيم التيار الصدري في تشكيل الكتلة الأكبر وفق المنطق الذي نادى به، أي على قاعدة ائتلاف وطني موسّع بعيد من الطائفية. وهو ما دفع الصدر إلى اتخاذ قرار الانسحاب من المفاوضات والانكفاء مؤقتاً وإبلاغ المعنيين أنه سيقبل بأي واقع سياسي "جامع وتوافقي" يتشكل، وفق ما تشير إليه مصادر مطلعة. وإن كان غياب الصدر عن المشهد وانسحابه بهدوء ردّ فعل على اجتماع فندق بابل، إلا أنه لا يمكن اعتبار القرار الصدري انسحاباً من "اللعبة" بالكامل، بحسب ما تؤكد المصادر، التي لا تستبعد مشاركة التيار الصدري، صاحب التمثيل الوزن، في الحكومة المقبلة بصورة أو بأخرى.

على خلاف أجواء الصدر، كان ردّ الفعل "عنيفاً" من قبل رئيس الوزراء ورئيس ائتلاف "النصر"، بإقالته مستشار الأمن الوطني ورئيس هيئة "الحشد الشعبي"، فالح الفياض، من جميع مناصبه. قرار العبادي يؤكد محصلة اجتماع فندق بابل، وهي أن القوى الكردية و"السنية"، فضلاً عن أكثرية "شيعية"، باتت "على الضفة الأخرى"، وتقترب - عبر تفاهات بينها - من تشكيل "الكتلة الأكبر". ونقلت "الاجبار" عن مصادر، بأن غالبية "سنية"، على رأسها النائب خميس الخنجر، وأكثرية كردية يمثلها التحالف الكردي، إلى جانب قوى منضوية في ائتلاف "النصر"، مع ائتلافي "الفتح" و"دولة القانون"، باتوا يملكون أكثرية مطلقة في البرلمان، أي إن الكتلة البرلمانية، المرّجح إعلانها في وقت قريب، تشير أرقامها إلى أكثرية «شيعية»، فضلاً عن أكثرية من باقي المكونات. وتؤكد المصادر أن الاتصالات بين هذه القوى اقتربت من خواتيمها، فيما بقي بعض العوائق.

ويبحث الأطراف في طريقة تسمية رئيس الكتلة الأكبر، والجهة التي بإمكانها أن تبادر إلى ذلك، بما يؤمن مناخاً مساعداً لنجاح هذه الكتلة ورئيسها. بعبارة أخرى، ثمة إصرار في كواليس المفاوضات على إرضاء جميع الأطراف، وعدم الذهاب إلى مشهد "غالب ومغلوب" أو كسر أي طرف، وهو ما يتطلب الاستحصال على تسوية تؤمن أكبر قدر من التفاهات، التي قد يستغرق الوصول إليها وقتاً إضافياً.

أما على صعيد الترشيحات لرئاسة الحكومة، فتنحصر في ثلاثة أسماء: رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، رئيس تحالف "الفتح" هادي العامري، ومستشار الأمن الوطني المقال فالح الفياض. الأخير، الذي تتوجه إليه الأنظار الآن، يبدو الأوفر حظاً بين المرشحين الثلاثة، في ظلّ حصوله على تأييد كاف غير معلن من الكتل "السنية" والكردية، فضلاً عن تأييد أكثرية "شيعية" باتت شبه محسومة بعد اشتباكه السياسي مع العبادي. فضلاً عن ذلك، يتمتع الفياض بمواصفات سياسية تؤهله للعب دور رئيس الوزراء في المرحلة الحساسة، وفي مقدمتها قدرته على التواصل مع مختلف الأطراف الإقليمية والدوليين.

بغض النظر عن إمكانية تحقق سيناريوهات متعددة في الساعات الأخيرة، أو حدوث مفاجآت في قضية تشكيل الكتلة الأكبر بحسب التنازلات المتوقع أن تقدمها بعض الكتل النيابية، فقد أظهرت نتائج الانتخابات العراقية، ورغم أن حجم المشاركة كان دون المطلوب، أن العراقيين متفائلون بشأن مستقبل العراق. نقطة واحدة تبقى وهي أن تركيز الحكومة المقبلة يجب أن يوجه على مكافحة الفساد والجهد المبذول لتعميق النهج الاقتصادي بالإضافة إلى إعادة البناء وإعادة تطوير البلد.

داعش في العراق.. يختفي نهاراً وينشط ليلاً

موقع "ذا أتلانتيك": ٢٠١٨/٩/٢٠

قبل ثماني سنوات وتحديداً في ٣١ أغسطس (آب) ٢٠١٠، أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، نهاية المهمة القتالية الأمريكية في العراق، مغلقاً صفحة الوجود العسكري الأمريكي الذي بدأ بالغزو في ٢٠٠٣، للإطاحة بصدام حسين.

ولكن، وفق ما يشير إليه كريشنايدف كلامور، كاتب يغطي شؤون دولية، لدى موقع "ذا أتلانتيك"، شن داعش هجمات ضد منطقتي الأنبار وكركوك، ما يظهر مدى صعوبة إرساء الاستقرار في هذا البلد.

ويقول كلامور، إن داعش الذي يُفترض أنه انتهى، أو على الأقل هذا ما صرح به رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في ديسمبر (كانون الأول) عندما قال: "حققنا نصراً نهائياً على التنظيم"، بعدما تحالفت قواته مع مقاتلين كرد وميليشيات شيعية بدعم من مستشارين وضربات جوية أمريكية. وكان داعش قد استولى، في أوج قوته عام ٢٠١٤، على مساحات واسعة عبر الحدود العراقية - السورية. ويقول مسؤولون عسكريون أمريكيون إن داعش طرد من قرابة ٩٢٪ من تلك المناطق.

ولكن، وفق كاتب المقال، ظهر داعش ثانية في وسط العراق، ونفذ هجمات وصفتها صحيفة "واشنطن بوست" بأنها تذكر بنوعية التكتيكات التي عرف بها التنظيم ما قبل عام ٢٠١٤. ويأتي ذلك رغم إنفاق الولايات المتحدة وحلفائها مليارات الدولارات لتعزيز أمن العراق ومؤسساته المدنية وبنيتها التحتية.

وعن حق، اعتبرت الحكومة العراقية وحلفاؤها الانتصارات ضد داعش بمثابة لحظة للاحتفال بنهاية سنوات من الفوضى. لكن مايكل نايتس، خبير في شؤون العراق لدى معهد واشنطن، يقول: "نظر داعش إلى خسارته لعدة مدن عراقية بمثابة علامة فارقة ضمن صراع متواصل". وأضاف نايتس الذي زار بغداد مؤخراً، والتقى بمسؤولين عراقيين: "لم يعتبر مقاتلو داعش أن تلك الهزيمة تمثل نهاية لعملياتهم، بل رأوا فيها لحظة لبدء مرحلة جديدة".

ويقول نايتس، وهو يدرس عن عمق استراتيجية داعش الجديدة إن مؤشراً مفيداً حول ما إذا كان داعش يستعيد قوته في العراق، يأتي من خلال عدد المخاتير الذين قتلهم التنظيم. فقد قتل داعش، خلال الأشهر الستة الأخيرة، حوالي أربعة مخاتير في كل أسبوع. وتابع نايتس: "وذلك يعني أنه، في خلال شهر، فقدت ١٤ قرية عراقية أهم شخصياتها على يد داعش. وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فسوف تفقد ١٨٤ قرية عراقية، في خلال عام، أهم رجالها في غياب حماية قوات الأمن العراقية". ويرى نايتس أن ما يشهده الأنبار حالياً يشير إلى "فقدان ثقة العراقيين في قواتهم الأمنية. وهم لا يتعاونون معها خوفاً من انتقام داعش. ولا يبلغون عن مقاتلي التنظيم. وفي نهاية المطاف، سيبدأ أطفالهم في النظر لداعش بوصفه يملك أقوى المقاتلين في المنطقة".

ويشير كاتب المقال إلى ما أقدم عليه داعش خلال العام الماضي، حيث وزع مقاتليه وذويهم وسط مدنيين. كما يختبئ مقاتلو داعش في أماكن يصعب العثور عليهم فيها، مثل الكهوف، والجبال، والمستنقعات، وقرب الأنهار.

ويكرر داعش نفس الأساليب التي صنعت قوته في ٢٠١٢ و ٢٠١٣: هجمات اغتيالات وترهيب، خاصة أثناء الليل. ويقول نايتس: "تستطيع القول إن كل الأراضي العراقية تحررت من داعش في النهار، ولكن لا يمكن قول ذلك أثناء الليل، حيث سيطر التنظيم الإرهابي على مناطق أكبر منه نهاراً. وإذا تحدثت مع مسؤولين من قوات التحالف الدولي، ومع مسؤولي استخبارات عراقية في بغداد ٠٠٠ سيقولون لك إن مقاتلي داعش يتمتعون بحرية كاملة للمناورة في الليل في عدة مناطق". وفي اعتقاد كاتب المقال، يكمن جزء من التحدي الكبير الذي يواجه القوات الأمنية العراقية في تحويل عناصرها من محاربي استعادوا مناطق مدنية من قبضة داعش، إلى مقاتلين أكفاء يحاربون حركة تمرد في ريف العراق.

"بعد خراب البصرة" ..

*د. عادل عبد المهدي

الشهداء والجرحى.. الحكومة وتشكيلها.. الماء والكهرباء والبطالة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٩/٤

"بعد خراب البصرة"، اي فات الاوان.. فلا شيء سيتسنى اصلاحه.. واذا لم تصلح البصرة فلن تصلح بقية الاوضاع. فما نحن نؤجل جلسة مجلس النواب التي لم يحضرها سوى ٨٤ نائباً الى ٩/١٧.. فلسنا في عجلة من تشكيل حكومة، اية حكومة.. فكيف إن اردنا الكلام عن حكومة ناجحة ومجلس نواب فاعل ودولة راشدة ومجتمع منتج؟؟. مع استمرار التظاهرات، والمزيد من الشهداء والجرحى بدون وجه حق.. ويزداد الفساد والبطالة والحرائق والبطالة والاعتداءات، وتردي المياه والكهرباء، وتملصنا جميعاً من هذه النتائج، لنرمي مسؤولياتها على الاخرين. وهي حالة يستغلها اعداء البلاد الداخليين والخارجيين ليصبوا المزيد من الزيت على النار.

قرأت لاحد الاخوة الثاقبي النظر، الصادقي التعبير، ممن يمارس عمله في اخطر الواجبات والمناطق، وهو من سكنة البصرة الفيحاء كلاماً معبراً عن حالة محافظته وبلده، والكتل، والدولة، والمجتمع.. وساختصره -معتذراً- بتصرف بسيط.

﴿قصة من تراث "الحيانية"، الحي البصري الفقير المعروف. كان النشال، او "اللوتي"، قبل التسعينات يخرج على باب الشيطان لطلب رزقه. فيزج بنفسه بازدحام السوق، والباص ليمد يده باسلوب فني ناعم ورائع بنفس الوقت، في جيوب من يسمونه "النشالة" بـ"الزوج" او "المغفل". فاذا احس الاخير بالعملية، يمسك بالنشال، ويصيح حرامي، فتنهال للكلمات على النشال ويستسلم، ويتمنى تركه، حتى لا يسلم للاجهزة الامنية والتي كان فيها بعض الشرفاء آنذاك.. فيترك الضرب علامات فارقة على وجوه "النشالة"، بعضها دائم، تجعل وجوههم مشبوهة، فتؤثر على عملهم مستقبلاً، وبعضها وقتي، فيستراح "النشال" ليعود لعمله لاحقاً.

بعد منتصف التسعينات، ومعاناتهم الطويلة مع الضرب وشحة الاموال ابتدعوا فكرة جديدة، ولا اعرف صاحب براءة الاختراع هذه. ولعله اصبح يحضى باحترام بين "النشالين"، او احتسبوا له "نسبة" من

عملياتهم، على اساس ما يحسب على مستخدمي "المسنجر". ملخص الفكرة نزول مجموعة من النشالين بدل الواحد، فيختلقون اجواء مزدحمة او يضيفون ازدحاماً للازدحام اصلاً. فيسهل انتشار "الزوج" المستهدف. فان اكتشف المستهدف الأمر، وقام بامسك صاحبهم، فإنهم يخلقون جواً من الفوضى ليهرب صاحبهم.. وتطور امرهم، وبدأوا -إن اكتُشف امر صاحبهم- بالادعاء على "الزوج" بمحاولة السرقة، فيجتمعون على المسكين بالضرب. وبما ان الغلبة للجماعة، فالناس تصدق لانها ترى مجموعة من الناس تضرب "نشال"، وعلى اثر هذا الابداع المبتكر، بدأنا نرى وجوه النشالين تحسنت، وملاحهم غير التي كانت قبل منتصف التسعينات.

شاهد قصتنا، ان هؤلاء السياسيين عملهم تطور جداً. وتمكنوا من خلق اجواء اجتماعية تنحاز لصالحهم، واشتروا إعلاماً يصد الشبهات ضدهم، وتسقط خصومهم، فافسدوا كل شيء. فلم يفسدوا السياسة او الادارة فحسب، بل افسدوا عقل المجتمع، وضربوا وعيه، ووجهوه لحيث يريدون، فاصبح مجتمعنا لا يميز الناقه عن الجمل، او يصلي صلاة الجمعة في الاربعاء ❁. انتهى

وقصة الناقه يرويها "المسعودي" في "مروج الذهب" .. (أن رجلاً من اهل الكوفة دخل على بعير له الى دمشق في حال منصرفهم عن "صفين"، فتعلق به رجل من دمشق فقال: هذه ناقتي أخذت مني ب"صفين"، فارتفع امرهما الى معاوية، واقام الدمشقي خمسين رجلاً بينة يشهدون أنها ناقته، فقضى معاوية على الكوفي وأمره بتسليم البعير إليه، فقال الكوفي: اصلحك الله انه جمل وليس بناقة، فقال معاوية، هذا حكم قد مضى، ودس الى الكوفي بعد تفرقهم فأحضره وسأله عن ثمن بعيره، فدفع اليه ضعفه، وبره واحسن اليه، وقال له: أبلغ علياً أنني أقبله بمائة الف ما فيهم من يفرق بين الناقه والجمل. ويضيف: ولقد بلغ امرهم في طاعتهم له ان صلى بهم عند مسيرهم الى "صفين" صلاة الجمعة في يوم الاربعاء، وأعاروه رؤوسهم عند القتال وحملوه بها، وركنوا الى قول عمرو بن العاص: إن علياً هو الذي قتل عمار بن ياسر حين اخرجته لنصرته، ثم ارتقى بهم الأمر في طاعته، الى أن جعلوا لعن علي سنة، ينشأ عليها الصغير.. ويهلك عليها الكبير).

الخاسر الأكبر..!!

*د. علي شمخي

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٩/٤

يبدو ان المسار التشريعي والتنفيذي لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة يواجه تحديات سياسية كبيرة يتمثل ابرزها بالصراع المحموم للاستحواذ على منصب رئيس الوزراء وخلال الثماني والاربعين ساعة الماضية شهدت العاصمة بغداد ومدينة النجف الاشرف وبعض العواصم الاقليمية والعاصمة الأمريكية واشنطن اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين زعماء سياسيين عراقيين وقادة ومسؤولين عرب واجانب ولم تنقطع رسائل التواصل مع المرجعية الدينية في النجف الاشرف لمتابعة ابرز شأن عراقي وتبادل الراي في السعي نحو اختيار وتنصيب رئيس وزراء جديد وعقد تحالفات تحقق الاغلبية الكافية لاختياره وعلى الرغم من مضي اكثر من اربعة اشهر على الانتخابات التشريعية الا ان الاستحقاقات الدستورية المتمثلة بعقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد شهد ويشهد التباسا وتشويشا افرزته تحركات الاحزاب والكيانات السياسية حتى اللحظة الاخيرة من اجل حيازة اكبر عدد ممكن من الاصوات المتحالفة لتشكيل الكتلة الاكبر وفي خضم هذا السعي للوصول الى العدد الاكبر والكتلة الاكبر يصبح الشعب العراقي في هذا المسار الطويل والمتعثر هو الخاسر الاكبر الذي يرى امامه يوميا مشاهد القلق وضياح الفرص والتفريط بالزمن وتبديد الجهود في النزاعات الحزبية والفئوية ووضع مصالح الكيانات السياسية في سلم الاوليات وتهميش مصالح الشعب والبلاد وتعريض مقومات القوة في الدولة الى الاستغلال وتراجع النشاط الاقتصادي والمالي بفعل تأجيل الكثير من القرارات التي تديم الفاعلية في اجهزة الدولة فماتزال هناك الكثير من الاستحقاقات التي تتعلق باكمال المشاريع بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة من اجل وضعها موضع التنفيذ والخطر من ذلك تلويح بعض الاحزاب والمجموعات السياسية بتأزيم الموقف العام والتخلي عن بعض المسؤوليات في ملفات الامن مالم تتحقق رغباتها وطموحاتها في الحصول على المكاسب السياسية في الدورة الانتخابية الجديدة وفسح المجال للتدخلات الاقليمية وفي كل مشاهد التأزيم هذه لم نجد وعيا سياسيا ناضجا يأخذ بنظر الاعتبار الاخطار المحدقة بالبلاد او استعدادا لتقديم التنازلات والتضحية بالمصالح الفردية والفئوية من اجل مصلحة العراق دولة وشعبا بل على العكس مايزال التنازب والتخوين والمناكفات بين المتنافسين في اشد من على منابر الاعلام تفضحه التصريحات المتضاربة والمناكفات الحامية .

العبادي خسر الجولة الأولى كـ «حصان أمريكي» في العراق

*إيليا ج. مفاير

صحيفة (الرأي) الكويتية : ٢٠١٨/٩/٤

تجلى الصراع الأمريكي - الإيراني واضحاً في البرلمان العراقي في جلسته الأولى التي بقيت مفتوحة الى حين بت المحكمة الاتحادية قرارها حيال الكتلة الأكبر التي ستكون لها كلمة الفصل في اختيار الرؤساء (مجلس النواب ونائباه، رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية).

لكن فشل رئيس حكومة تصريف الأعمال حيدر العبادي في تقديم لائحة الكتلة الأكبر بشكل لا لبس فيه يُظهر أن أمريكا تحتاج لوقت إضافي -ومعها حلفاؤها- لزيادة الضغط لمحاولة كسر المرشح المنافس للعبادي. إلا أن النتائج، مهما أدت في نهاية المطاف، تدل على أن إيران لها جذورها وأن أمريكا لا تستطيع السيطرة على بلاد ما بين النهرين وعزل طهران عنها. فماذا حصل؟

هناك كتلتان تحاولان جذب ما تستطيعان من السنة والكرد والشيعية وسط خلاف حاد شيعي - شيعي، سني - سني، وكرد - كرد. وهما كتلتا حيدر العبادي - مقتدى الصدر ونوري المالكي - هادي العامري.

وقد أخرج تحالف العبادي - الصدر وثيقة تُظهر توقعات رؤساء الكتل السياسية التي تؤيده والى جانب الأسماء عدد المقاعد النيابية (بلغت ١٨١ نائباً)، بينما أخرج تحالف المالكي - العامري وثيقة موقعة من ١٥٣ نائباً من الكتل النيابية كافة بما فيها كتل يدعي هذا التحالف تمثيلها. ومع تقديم الكتلتين اللوائح الى رئاسة مجلس النواب، كل مدعياً تمثيل الكتلة الأكبر، ما كان من رئيس المجلس الأكبر سناً إلا أن تسلم الوثيقتين وحولهما الى المحكمة الاتحادية للبت بصلاحيه هذا الادعاء.

وضمن لائحة العبادي - الصدر هناك كتلٌ خرقتها لائحة المالكي - العامري ومنها:

• لائحة كتلة النصر التابعة للعبادي نفسه: من أصل ٤٢ نائباً هناك ٢١ وقّعوا شخصياً مع المالكي - العامري (حركة عطاء ٦، الحزب الاسلامي ٥، المؤتمر الوطني العراقي ٤، الشمري ٢، احمد الجربا ٢ ومستقلان ٢).

• الانبار هويتنا: نائبان خرجا من التكتل وقّعوا شخصياً مع المالكي - العامري.

• ائتلاف الوطنية لأبياد علوي: ٩ نواب خرجوا من الكتلة وذهبوا الى المالكي - العامري.

• القرار: ١١ نائباً ذهبوا الى المالكي - العامري.

• صلاح هويتنا: نائب واحد ذهب الى المالكي - العامري.

وبهذا هناك ٤٤ نائباً من أصل ١٨١ اعتبر تحالف العبادي - الصدر انهم خرجوا من الكتل وانضموا الى المعسكر الآخر.

ولكن ما رأي المحكمة الاتحادية بذلك؟

هناك أكثر من سابقة ماثلة، في أعوام ٢٠١٠، ٢٠١٤ و ٢٠١٨ إذ أعطت المحكمة الاتحادية رأيها بصراحة قائلة: «يصبح النائب حراً بالانتقال الى اي كتلة يشاءها بعد أدائه اليمين الدستورية».

هذا يعني أن العبادي - الصدر قدّموا وثيقة صالحة ولا لبس فيها بامتلاك العدد الأكبر قبل أداء النواب الجدد لليمين الدستورية. لكن النواب أدوا القسم وأصبحوا في حلّ من الكتل التي تبنتهم ورشّحتهم. وبذلك تكون لائحة العبادي - الصدر سقطت واستطاعت كسب الوقت فقط للسماح بالمشاورات والمفاوضات التي بدأت بعد الاستراحة الأولى للجلسة الأولى لمجلس النواب.

ولم يحسم الكرد موقفهم بانتظار قرار المحكمة الاتحادية ليعرف هؤلاء من سيفاوضون قبل إعطاء أصواتهم للكتلة الأكبر. وحتى لو أعطت المحكمة الاتحادية الصلاحية لكتلة المالكي - العامري فإن انحياز الكرد الى جانب الكتلة الثانية المناوئة يمكن ان يغيّر المسار لمصلحة العبادي.

إذا لم تنته لعبة شد الحبال بين أمريكا وإيران على الساحة العراقية لأن التحالفات يمكن ان تتغير المعادلة. لكن طهران أثبتت أنها تملك دعم أكثر من ١٥٠ نائباً داخل البرلمان العراقي وبالتالي فإن أمريكا لن يهدأ بالها في العراق حتى ولو انتصر مرشحها.

لم يشهد العراق انقساماً حاداً بين كل الطوائف الرئيسية والأحزاب السياسية منذ العام ٢٠٠٣. والتنافس الحقيقي هو بين الكتل الشيعية لأن هؤلاء يمثلون بين ٦٠ في المئة الى ٦٥ في المئة من سكان العراق وبالتالي لديهم أكثرية مجلس النواب وهم الذين يقررون سياسة البلاد بالتوافق مع السنّة والكرد الذين لهم وزنهم في تقرير هوية الرؤساء (الكتلة الأكبر المقررة) بتحالفاتهم.

ومن المعروف في بغداد أن أمريكا وسفراء دول عربية يمارسون كل الضغوط لدعم العبادي - الصدر لعلمهم ان تحالف المالكي - العامري لن يقبل بأن يقرّ رئيس الوزراء المقبل بوجود قوات أجنبية في العراق بل إبقاء مستشارين ومدربين أمريكيين مع الحفاظ على علاقة استراتيجية جيدة مع أمريكا ودول الجوار من دون التدخل في شؤون بلاد ما بين النهرين.

وقد غرد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ان «موفده وممثل الرئيس ترامب السفير بريث ماكجورك الموجود على الأرض في بغداد يقوم بعمل رائع لتشكيل حكومة عراقية». ومن الطبيعي الا تخفي واشنطن تدخلها في العراق وفي إنشاء الحكومة وكذلك تفعل طهران بتواجد القائد في الحرس الثوري الجنرال قاسم سليمان وممثلين عن حزب الله اللبناني لمحاولة إقناع العراقيين بالخروج من شبكة الهيمنة الأمريكية.

لا استقرار للعراق اذا كان المُنْتَصِر تابعاً لأمريكا أو ضدها لأن الإدارة الحالية تختلف عن أي إدارة سابقة وهي تتعامل بحدة واستفزاز ويصدر الأوامر وفرض العقوبات. وهذا يعني ان السنوات المقبلة ستكون صعبة على العراق كما على بقية الشرق الأوسط ما دام ترامب وفريقه موجودين في البيت الأبيض.

إعادة بناء الدولة في العراق.. من الرماد؟

*لاوك صلاح

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية : ٢٠١٨/٩/٤

في آخر المطاف، حين يسكتُ دوي المدافع المروعة، ويتوقف القصف الجوي الجائر، والقتال الوحشي الذي خلف وراءه دماراً شاملاً، سيضطر المتحاربون الكبار الى الجلوس حول طاولة المفاوضات التي كانت مهمة لسنوات طويلة للاجتماع وللدعاء بخلق عالم سلمي مختلف من خلال تأسيس نظام مستقبلي جديد وخرائط جديدة ومناطق تقسيم جديدة وعقد صفقات يجبرون بعضهم البعض من خلالها بالقبول بالاحتكارات المستقبلية، ولكن السؤال الجوهرى والحيوي الذي نردده نحن باستمرار والذي طالما بقي دون جواب، تخميناً أم تنبوءاً، لماذا نحن نبدأ من الصفر دائماً؟ لماذا ندور في فلك مغلق ومنعزل؟ هل هي اللعنة التي تصاحبنا كي يكون الحرب العنوان الصارخ لأزماتنا؟ هل الوضع اللادولة واللاقانون واللاسيادة بكافة أشكالها وبسياقاتها المختلفة هي سمة ابدية يجب ان نستسلم لها؟

من البديهي القول، ان عملية تأسيس نظام جديد ودولة جديدة من الرماد مغايرٌ تماماً من تطوير نظام مؤسس سلفاً ومُستمر لعقود عديدة. تحتاج العملية الأولى لبناء هيكل وأعمدة جديدة تبدأ من كيفية ولادة صورة ذهنية واضحة المعالم لتحديد أطر البناء ومن ثم ترجمتها الى دساتير وقوانين وأنظمة وإجراءات ولوائح وخطط تنموية متجسدة، ولكن الا يأتي هذا بعدما يتم تجاوز مراحل التأهيل والصدمة والصمت الكارثي التي تلازم العملية في بدايات نشأتها؟ أما فيما يتعلق بالعملية الثانية، فالأمر أكثر وضوحاً، فكل ما تحتاجه هو تنمية النظام الموجود او السائد حيث في اغلب الأحيان تقتصر على الترميم والإصلاح فقط والتأكد من تطبيق الاجراءات بشكل صحيح.

هل يوجد من لا يعرف من اين يجب أن نبدأ؟ من بناء المستشفيات أم المدارس أم من الجسور والأسواق والملاهي؟ إن من السذاجة أن لا نبدأ من بناء البنى التحتية، ولكن لماذا دائماً لا نتجاوز البناء الأساسي الى البناء التنموي والاستراتيجي؟ لماذا لا يحدث هذا؟ لماذا أغلبية المشاريع اما معطلة او مؤجلة او وهمية أو مُلغاة او مُختطفة أو منهبوبة؟ أين تقع المشكلة؟ لماذا الغلط في الحسابات وارتكاب حماقات لا تحصى؟ ألا نعرف تحديد التحديات والحلول؟ كيف لا واهل مكة ادري بشعابها، فعلى سبيل المثال لماذا يتعين على برنامج معين والذي صُمم لتقوية هيكلية معينة ان يستمر الى اكثر من خمسة عشر سنة من اجل تعريفه فقط؟ ولكن عملية انصهاره في البنى المجتمعية التقليدية والدولة تأخذ وتحتاج أزمنة وأجيال؟ هل السبب

يعود الى انه لا يوجد هناك علاقة حميمة بيننا وبين الأرض التي نعيش عليها؟ ام انها حالة ثقافية وتاريخية مزمنة تلازم الجميع دون استثناء.

عملية بناء العراق هذه المرة تعتمد اعتماداً كلياً على تحديد المسؤولية القانونية والالتزام الوطني والاخلاقي وبشكل صريح هل يجب على المجتمع الدولي تحمل هذا العبء كما كان الأمر في السابق، حيث لم يكن هناك حتى أطر عامة لمؤسسات الدولة. العراق لا يزال يتصور انه على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدته، لأن العراق حارب الإرهاب وداعش، نيابة عن المجتمع الدولي، ولكن ماذا عن دور العراق كبلد ودولة ومكونات شعب ومؤسسات وكتل عشائرية وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني؟

يفترض من الآن فصاعداً أن يقوم العراق بواجباته الاساسية تجاه مواطنيه؟ ولا يمكن ان تطالب بسيادة الوطن وخروج القوات الأجنبية ما لم تكن أصلاً قادراً على طي صفحة الماضي، والتصالح مع الذات، وان تبرهن عن طريق تدشين إجراءات حكومية عادلة ونزيهة بأن الأموال لن تُنهب هذه المرة، وأنه فعلاً هناك قدرة عملية على حماية الأزقة والدرابين من لصوص الليل ومرترقة التاريخ والمستقبل في نفس الوقت.

التحدي الكبير الذي كان ولا يزال منذ ٢٠٠٣، هو لماذا لم نستطع تحويل المساعدات الإنسانية والتنمية الى برامج إعمار وطنية شاملة بحيث يتم تأسيس وبناء إستثمار على تلك الإستثمارات، بدلاً من هدرها بحجج واهية وخطط رهيبية ومريبة، ألم يحن الوقت الآن للخروج من حالات الصدمة وكذلك تجاوز التأهيل السياسي والحكومي وحتى الشخصي والنفسي على مستوى الساسة؟ فأصبح من المعلوم بأنه لا يمكن إقامة شراكة متساوية وعادلة وكفوءة مع الجهات والمنظمات الدولية ما لم يكن هناك فهم عميق وسلوك وإرادة سياسية صادقة لا تخضع لواقع الحال، وإنما تعمل على توظيف وإنتاج رؤى سياسية واقتصادية جديدة تُكافح الفساد ليس على منابر الإعلام فحسب، وإنما في الواقع اليومي وفي تطبيق الإجراءات القانونية والتي ستستعيد بالتالي ثقة المواطن بالدولة ووجوب احترامها في حالة تنفيذ الشفافية واعتبارها النزاهة شعاراً ملموساً يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

الشراكة الفعلية تأتي من طريق تأسيس الأركان الأساسية للدولة، ولا يُشترط في ذلك ان تكون العملية كاملة وناضجة في هذه المرحلة، ولكن من أجل العبور الى مرحلة متقدمة على اقل تقدير، ما يستوجب وجود خطة استراتيجية واضحة وامينة تُقنع وتُشجع الجميع على التعاون من أجل تحقيقها ودعمها حتى اذا ما اخطأت أو حدث عجز معين في مجال ما او حتى اذا تغير الحكومة الحالية، فالأطر القانونية والمؤسسية إذا ما وجدت يجب أن تبقى عاملة ومحمية من اجل القيام بالمسؤولية الاساسية تجاه مواطنيها والمجتمع الدولي في نفس الوقت.

إيران تلعب على أكثر من حبل في العراق

مجلة "لونغ جورنال" ٢٠١٨/٩/٤

منذ أيام قليلة، نُشرت ملفات تكشف بداية التدخل الإيراني في الشأن العراقي مستعينة بشخصيات بارزة لتنفيذ أجندتها. وحسب بيل روغيو، زميل بارز لدى معهد الدفاع عن الديمقراطيات، ومحرر مجلة "لونغ جورنال"، وزميله توماس جوسلين، تتعلق تلك الملفات بالتحقيقات مع قيس الخزعلي، زعيم عصائب الحق، الميليشيا الشيعية العراقية الخطيرة التي تعمل برعاية إيرانية، أثناء اعتقاله قبل سنوات. عرف عن الإيرانيين بأنهم صبورون وحذرون. ولذا دعموا أكثر من حزب في وقت واحد. وقد حاولت طهران اللعب في جميع الأوراق في العراق، وحسب كاتب المقال، فإن من أبرز التفاصيل المثيرة التي كشفتها الوثائق، ما يتعلق بكيفية سعي إيران، من خلال فيالق الحرس الثوري، وفيلق القدس لتدريب زعماء، والإبقاء على التواصل معهم ودعمهم، والمساعدة في رفعهم مستوى لاعبين هامشيين آخرين إلى مراكز قيادية مركزية. ويشير الكاتبان إلى رجلين تحدث عنهما الخزعلي، أبو مهدي المهندس وأبو مصطفى الشيباني. وتكشف الاعترافات تحول الرجلين فوراً بعد الغزو الأمريكي للعراق، من لاعبين صغيرين إلى زعميين لقوات الحشد الشعبي، أقوى الميليشيات العراقية وأكثرها نفوذاً. ومنذ بداية ٢٠٠٣، خططت إيران ليلعب الرجلان أدواراً قيادية في العراق. وكانت صحيفة "ول ستريت جورنال" أول من أشار إلى ملفات التحقيق مع الخزعلي. كما نشر معهد "أمريكان إنتربرايز" الملفات كاملة على موقعه الإلكتروني.

ويقول كاتب المقال إن الخزعلي كان شخصية بارزة في حركة التمرد الشيعي ضد قوات التحالف قبل أن يعتقل على يد قوات بريطانية في ٢٠٠٧. وكان الرجل وراء خطف وقتل خمسة جنود أمريكيين في كربلاء في بداية ٢٠٠٧. وقد سلم الجيش الأمريكي الخزعلي مع أخيه، ليث، ومئات من المقاتلين إلى الحكومة العراقية في ٢٠١٠. وأطلق العراقيون سراحه مقابل تعهد بتفكيك ميليشياته، والاتحاق بالعملية السياسية، ولكن الخزعلي لم يحل تلك الميليشيا قط. وسئل الخزعلي عن أبو مصطفى الشيباني، فقال إن "تنظيمه حركة مقاومة تتبع خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، ويعمل زعيماً ومشرفاً على تنظيمات تابعة لخامنئي". وأشارت قوات التحالف الدولي في العراق إلى أن "تلك المجموعات قليلة العدد نسبياً، لكن عناصرها مدربون جيداً، ومتخصصون في تنفيذ هجمات ضدها".

وفي جزء لاحق من التحقيقات، قال الخزعلي عن المهندس والشيباني، إنهما "من أكثر الموثوقين لدى إيران، وبدرجة تفوق ثقة طهران في المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، أو في منظمة بدر. وأن إيران أوكلت للرجلين مهمة تنفيذ الأجندة الإيرانية في العراق". ولكن ملفات التحقيقات أشارت إلى أنه "رغم ذلك، لا يتمتع أبو مصطفى الشيباني ولا أبو مهدي المهندس بتأثير كبير في الوضع داخل العراق وضمن فصائل شيعية عدة".

كشفت الوثائق المذكورة أيضاً، قيادة الشيباني لشبكة عملت تحت مسمى "القوات الخاصة"، رعت هجمات إرهابية. وتكونت "القوات الخاصة" من ميليشيات شيعية مدعومة إيرانياً، ركزت هجماتها على قوات التحالف، وضد مسؤولين وعسكريين عراقيين معارضين للأجندة الإيرانية. كما وسعت شبكة الشيباني عملياتها حتى صنفتها الحكومة الأمريكية في ٢٠٠٨، باعتبارها "تمثل تهديداً للأمن العراقي". ووفقاً للتحقيقات، رسمت إيران منذ بداية غزو العراق في ٢٠٠٣، خططاً لترقية المهندس والشيباني. وأرسلت إيران الشيباني إلى النجف، بعد سقوط صدام حسين مباشرة، والتقى هناك بالصدرين، من أعضاء حركة مقتدى الصدر، ما يعني أن إيران حاولت فرض نفوذها عليهم. وعمل الخزعلي نفسه لصالح الصدر قبل أن ينفصل عنه، ويشكل ميليشيا خاصة به. وتشير التحقيقات إلى اعتبار طهران "الصدرين أفضل وسيلة للسيطرة على العراق، لأن معظمهم من الشباب القادرين على لعب أدوار قيادية بين الشيعة في العراق". ولكن، كما يقول الخزعلي: "فشلت الخطة الإيرانية في السيطرة على الصدرين بسبب ضعف شخصية الشيباني".

من جهة أخرى، تُشير التحقيقات إلى استخدام إيران دوماً "عدة أوراق". ويقول الخزعلي: "يعرف عن الإيرانيين أنهم صبورون وحذرون. ولذلك دعموا أكثر من حزب في ذات الوقت. وحاولت طهران اللعب بجميع الأوراق في العراق، أو بمعنى آخر، حاولت استخدام كل الطرق للسيطرة على العراق".

عن اللاعب الكردي في بغداد

*شيرزاد اليزيدي

صحيفة (الحياة) : ٢٠١٨/٩/٨

يستعيد اللاعب الكردي لياقته وتأثيره الوازن في معادلات العراق الداخلية باستطالاتها الإقليمية والدولية، بعدما كان قد تراجع دوره عموماً لا سيما مع غياب الرئيس الراحل مام جلال طالباني عن المشهد، والذي كان ضابط إيقاع ذلك الدور. لكن مع الاستفتاء قبل نحو عام، هبطت أسهم الكرد بما لا يقاس وباتوا في وضع عصيب، بفعل السياسات الأحادية للحزب الديمقراطي الكردستاني ولشخص رئيسه السيد مسعود بارزاني، إلى درجة أن الكيان الفيدرالي والتجربة الديمقراطية الكرديين في العراق باتا على المحك يواجهان خطر التقويض.

مع انتخابات ١٢ أيار (مايو) الماضي العامة في العراق برز الانقسام الكبير في البيت الشيعي على أشده وانعكس تعدداً في الكتل الكبيرة والمتقاربة الأحجام، كـ «سائرون» و «الفتح» و «النصر» و «دولة القانون». فنحن والحال هذه حيال تشرذم واسع كي لا نقول إنه تشظٍ سياسي شيعي مبرم لا تخطئه عين، ما شكّل مناسبة للاعب الكردي للمناورة والمفاضلة وممارسة دور بيضة القبان، وهو ما لطالما ميزه في مختلف محطات الصيرورة الديمقراطية في بلاد الرافدين بعد سقوط النظام البعثي.

ولعل الموقف الكردي الموحد عبر الوفد المشترك للحزبين الرئيسيين، الاتحاد الوطني والديموقراطي الكردستانيين، للتفاوض مع مختلف الكتل في بغداد وتوالي زيارات الكتل الكبيرة العربية سنيهاً وشيعياً لكردستان، يشكل إشارة قوية إلى عودة الروح للدور الكردي المحوري، ما يسهم في إعادة تصويب العملية السياسية برمتها ووضعها على سكتها الصحيحة. فليس سراً أن العراق هو في وضعية مكانك راوح منذ سقوط نظام صدام، إذ لا تحولات بنيوية كبرى للقطع مع الماضي الاستبدادي ولترسيخ الوعي والممارسة الديمقراطيةين التوافقين في شكل ناجز ومؤسساتي.

الكرد بوقوفهم في الوسط ازاء الكتلتين الشيعيتين الكبيرتين «سائرون» وخلفها «النصر» و «الفتح» وخلفها «دولة القانون»، أو ازاء الكتل السنوية والمختلطة كما كتلة «الوطنية»، يمكنهم مجدداً تبوء صدارة العمل الديمقراطي كحالهم إبان زمن المعارضة العراقية لنظام صدام البائد ومع بدايات التأسيس لعراق ما بعد البعث وحتى غياب طالباني عن المشهد بفعل المرض. فلا يخفى بالتالي أن الكرد ساهموا بكل ثقلهم في وضع مداميك العراق الجديد وسن دستوره وتشبيد نظامه الديمقراطي الفيدرالي، وهي فرصة كي يعودوا إلى ممارسة دورهم بما يخدم مصلحة العراقيين ككل بمختلف شعوبهم وانتماءاتهم. فالعراق بعد كل حساب يبقى البلد الوحيد من بين الدول المقتسمة لكردستان الذي اعتمد مقاربة حل ديموقراطي دستوري للقضية الكردية، ومن الأهمية الوجودية المحافظة على هذا المنجز وتطويره بما يخدم الطرفين العربي والكردي في العراق والمنطقة ككل.

ولا شك أن الكتلة التي تتبنى الورقة الكردية المقدمة من قبل الحزبين الرئيسيين، أو أقله تكون الأقرب منها، تبقى هي الأكثر تأهيلاً وجداراً لبناء حكومة توافقية ديموقراطية تعمل على حل المشكلات الكبرى العاصفة بالبلد، خاصة لجهة فقدان الثقة بين مكوناته. فالمقاربات الدستورية والحقوقية للقضية الكردية وآليات معالجتها والتعاطي معها وفق تلك الميكانزمات هي تعريفاً أس وأساس المعمار الديمقراطي العراقي وتحصينه ضد التصدع والانهايار.

*كاتب كردي سوري

نجاح التظاهرات بأمنها لا بعنفها

*د. عادل عبدالمهدي

صفحة الكاتب : ٢٠١٨/٩/٨

حسناً فعلت التنسيقيات المختلفة للمظاهرات في البصرة بالامتناع عن التظاهر يوم السبت. وهو القرار الذي ايده مختلف التشكيلات والهيئات والقوى التي كانت تشارك في التظاهرات السلمية الاحتجاجية على نقص الخدمات خصوصاً الماء والكهرباء وازدياد معدلات البطالة. بدون مثل هذه الخطوة لا يمكن القيام باي اجراء امني حقيقي، لا من قبل القوات الامنية ولا من قبل المتظاهرين والمواطنين او حمايات الدوائر والمقرات، كما حصل للدوائر الحكومية او مقرات القوى السياسية والحشد الشعبي او حتى مراكز طبية وبيوت مسؤولين.. ناهيك عن البعثات الدبلوماسية والقنصلية كما حدث للقنصلية الايرانية بكل اسف، وما يمكن ان يحصل لبعثات اخرى. والأمن هنا متبادل، بين الأمن الذي توفره الدولة، والأمن الذي يوفره المتظاهرون. فلا أمن بالتجاوز على المتظاهرين، ولا أمن بتجاوز المتظاهرين على الممتلكات العامة والخاصة والمصالح اليومية.

ففي جميع المجتمعات والدول هناك صراع وتدافع اجتماعي سياسي واقتصادي وثقافي وفي الهويات ولاسباب اخرى متعددة.. وهناك ثورات وانتفاضات، وانظمة سياسية استبدادية وديمقراطية وبين بين.. وهناك حقوق ومطالب وحركات احتجاج مختلفة.. وهناك اجندات داخلية وخارجية.. فالدول والمجتمعات لا تختلف في ذلك كله، بل تختلف في المناهج واللغة والمفردات المستخدمة والسلوكيات التي تربي عليها الثقافة الوطنية والقوى السياسية جمهورها.. ففي خضم الازمات - كأزمنا الحالية- سيصعب التحليل والفهم.. وسيختلط الحابل بالنابل، والمفيد بالضار، والصالح بالطالح، ما لم نرجع سنياً بل عقوداً وعهوداً للوراء لنرى طبيعة التعبئة السياسية والاجتماعية التي استخدمت طوال تلك الفترات. فهناك مجتمعات تستطيع تطوير ثوراتها وانتفاضاتها وتدافعاتها واحتجاجاتها الى مكاسب وتراكمات ايجابية لصالح شعوبها باستخدامها مناهج ولغة ومفردات وسلوكيات تمتلك وعياً كاملاً للازمات، وتحاول ان تجعل مآلاتها النهائية لمصلحة شعبها لا لمصلحة الخراب والاجندات المدمرة.. واخرى على العكس، فانها رغم التضحيات والاخلاص والنوايا الحسنة لكنها تدمر ثوراتها وانتفاضاتها واحتجاجاتها لاستخدامها مناهج ولغة ومفردات وسلوكيات يغلب عليها الطابع الانتقامي وردود الافعال ليس الا. وفي العراق يغلب علينا النمط الثاني. فنفسل عندما نؤسس على النفي الكثير والايجاب القليل.. فالرفض سهل وواضح ومباشر، اما القبول فصعب ومؤجل وغامض. جزء مهم من تربيتنا وفهمنا ونظرياتنا السياسية والاجتماعية يقوم على الادانة والهجومية والتحطيم، اما البديل للافضل فنملوءه بالشعارات الفارغة المجردة. فلا مناهج تؤسس لوعي عميق، ولا فكر متمكن من الاشكالات العلمية المشخصة للواقع، والمحقق لاهداف والطموحات. فنحن نعرف ما نرفض، لكننا لا نعرف ما نريد. وكثيرون عندما يجترأون ويتعجلون ويقتطعون، فيحطمون الاصنام بقول "لا إله" ولا يربطونها بلازماتها الضرورية "إلا الله" فانهم سرعان ما يعيدون انتاج اصناماً جديدة يظنون {لها عاكفين}. فكثير منا يشكو الامراض لكنه لا يلتزم بالعلاجات. لذلك سيسهل علينا الخروج الى الشارع والاحتجاج.. وسيسهل علينا التضحية مرة ومرات، لكنه سيصعب علينا تتويج هذه التضحيات بمكاسب جدية راسخة، ناهيك عن تحقيق المطالب المباشرة. ادبنا السياسي والاجتماعي مملوء بالعداوات بدل الصداقات، وبافكار وانماط وسلبيات وابتكارات وعبقريات الهدم، وقليل من افكار وانماط وايجابيات وابتكارات وعبقريات البناء.. فننتصر في الاولى، ونهزم في الثانية.. واننا عندما نسحل ونقتل ونحرق، سنسحل ونقتل ونحرق.. فلا نغير -كقوم- ما بنا، بل ينتصر ما بنا علينا وعلى انفسنا ويهزمها مرة بعد اخرى.. لذلك سنستنكر بعد فترة اعمالنا.. وسنكتشف ان الغير استفاد، وان الخاسر هو شعبنا وتجربتنا.

لذلك حسناً فعلت التنسيقيات والجماعات والهيئات المختلفة بتوقفها عن التظاهر السبت، بل لاطول من ذلك، لكي لا تورط نفسها في حرق البعثات السياسية والشركات والمقرات ودور المواطنين والممتلكات العامة والخاصة.. ولتسمح بعودة الامن، ومنع اي طرف يريد استغلال التظاهرات لاغراض خاصة داخلية وخارجية. فبدون الامن ستفقد التظاهرات امنها، وسيئس الناس المطالبين الحقبة التي خرجوا من اجلها، لحلول بلاء اعظم وخطر داهم اكبر. فالتظاهرات حق، وستخسر كل شيء، ان تحولت الى مجرد ردود فعل وأعمال انتقامية. وان الامن من داخلها بسلميتها، ومن خارجها بحمايتها شرط لنجاحها.

أمريكا وإيران والمجموعات الشيعية في العراق

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٩/٨

د. أسعد كاظم شبيب: يحتدم الجدل هذه الأيام على التنافس الشائك بخصوص عملية تشكيل الكتلة الأكثر عدداً (الكتلة الأكبر) داخل البرلمان العراقي، لغرض تشكيل الحكومة العراقية لعام ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، ومسألة دعم إيران وبإشراف مباشر من حزب الله اللبناني لمجموعات مسلحة شيعية عراقية تعمل لأهداف سياسية وأمنية إيرانية في العراق وسوريا واليمن، يتزامن ذلك مع نشر الإعلام الأمريكي إعلانات الشيخ قيس الخزعلي زعيم جماعة عصاب أهل الحق العراقية، التي كشفت حقائق جديدة حول دعم طهران للجماعات الشيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ أشارت صحيفة وول ستريت جورنال: "إن تقارير الاستجواب الأمريكي التي رفعت عنها السرية مؤخراً تُسلط الضوء على واحدة من المجموعات الشيعية التي إنشقت من جماعة جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر، وكشفت عن دور إيران في تدريب الميليشيات العراقية التي هاجمت القوات الأمريكية، بالرغم من أن هذا الموضوع ليس جديداً لكنه يثير أكثر من علامة استفهام خلال هذه الفترة بالتحديد كونه يأتي مباشرة بعد تشديد العقوبات الأمريكية على إيران كأجراء ضاغط بعد خروج واشنطن من الإتفاق النووي الموقع مع طهران قبل أشهر.

دعم إيران للمجموعات المسلحة في عدد من البلدان العربية بإعتقاد واشنطن وحلفائها الإقليميين لا يقل خطورة عن الملف النووي الإيراني، حيث الصراع على النفوذ والسيطرة الإقليمية بين مجموعة دول شائكة الحسابات والتعقيد، إذ تساهم المجموعات المسلحة الشيعية بنظر واشنطن بتثبيت تواجد طهران السياسي والأمني في عدد من الدول على حساب حلفائها العرب والإسرائيليين، حيث تنشط مجموعات شيعية في العراق، إذ أن تاريخ المواجهة والإستهداف المباشر بين الطرفين حاضرا في الخطاب التهديدي، وقد أستعملت فعليا قسم من هذه المجموعات السلاح ضد التواجد العسكري الأمريكي وإلى جانب أهداف أخرى بعد ذلك كحمل السلاح ضد تنظيم داعش وتتواجد بصورة مستمرة إلى جانب مجموعات شيعية أخرى أبرزها حزب الله وأخرى من باكستان وأفغانستان في سوريا لدعم نظام بشار الاسد الحليف الأساس لطهران، وعززت هذه المجموعات نفوذها على الأرض العراقية عبر الدخول بتحالف سياسي في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة تحت عنوان (الفتح) الذي هو الآخر يخوض حراكا بمعاونة تكتل دولة القانون وبدعم مباشر وقوي من طهران، في حين تقف واشنطن عبر مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لشؤون التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بريت ماكغورك كجولات مرثونية لتوجه سياسي مقابل عبر دعم تكتل النصر والقوائم القريبة منه كتحالف سائرون والحكمة والوطنية وآخرون، ورجح مراقبون أن تؤدي الخطوة الأمريكية إلى تعكير المشهد السياسي في بغداد، حيث يتنافس هادي العامري وقيس الخزعلي على السلطة مع قادة سياسيين شيعية آخرين بينهم حيدر العبادي وعمار الحكيم ومقتدى الصدر الذي فاز تحالفه (سائرون) بالمركز الأول في الانتخابات في الـ ١٢ من مايو الماضي بواقع ٥٤ مقعدا برلمانيا، في حين حصلت قائمة الخزعلي في تلك الانتخابات على نحو ١٥ مقعدا برلمانيا ضمن تحالف الفتح بواقع ٤٢ مقعدا برلمانيا.

وعليه يأتي هذا الإهتمام الأمريكي لأهداف جيوسياسية لا تخرج عن سياق توجه إدارة ترامب بإنهاء نفوذ إيران في المنطقة، ويبدو ذلك ضمن أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إتجاه طهران، وهناك توجه مباشر بمحاصرة أذرع إيران عبر وسائل مختلفة منها الكشف عن التقارير المخبرانية كما حدث عبر كشف واشنطن عن التقارير السرية الخاصة بقيادات من جماعة عصاب أهل الحق العراقية، وجعل المؤسسة العسكرية والأمنية بعيدة عن الشخوص الموالية لهذه المجموعات، كما حصل في قرار رئيس الوزراء حيدر العبادي بإقالة فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي، ومستشار الأمن الوطني المتوجه سياسياً في الفترة الأخيرة إتجاه تحالف الفتح بقيادة هادي العامري، وربما ستستمر القوات الأمريكية بتوجيه الضربات العسكرية لهذه المجموعات وإخراجها من مناطق سيطرتها عسكريا في العراق وسوريا، كمرحلة تكميلية لمراحل سابقة لما بعد الخروج من الإتفاق النووي كمحاولة مباشرة للضغط على إيران في تطويق نفوذها الإقليمي.

إيران تلعب على أكثر من حبل في العراق

مجلة "لونغ جورنال": ٢٠١٨/٩/٨

منذ أيام قليلة، نُشرت ملفات تكشف بداية التدخل الإيراني في الشأن العراقي مستعينة بشخصيات بارزة لتنفيذ أجندتها. وحسب بيل روغيو، زميل بارز لدى معهد الدفاع عن الديمقراطيات، ومحرر مجلة "لونغ جورنال"، وزميله توماس جوسلين، تتعلق تلك الملفات بالتحقيقات مع قيس الخزعلي، زعيم عصائب الحق، الميليشيا الشيعية العراقية الخطيرة التي تعمل برعاية إيرانية، أثناء اعتقاله قبل سنوات. عرف عن الإيرانيين بأنهم صبورون وحذرون. ولذا دعموا أكثر من حزب في وقت واحد. وقد حاولت طهران اللعب في جميع الأوراق في العراق، وحسب كاتب المقال، فإن من أبرز التفاصيل المثيرة التي كشفتها الوثائق، ما يتعلق بكيفية سعي إيران، من خلال فيالق الحرس الثوري، وفيلق القدس لتدريب زعماء، والإبقاء على التواصل معهم ودعمهم، والمساعدة في رفعهم مستوى لاعبين هامشيين آخرين إلى مراكز قيادية مركزية. ويشير الكاتبان إلى رجلين تحدث عنهما الخزعلي، أبو مهدي المهندس وأبو مصطفى الشيباني. وتكشف الاعترافات تحول الرجلين فوراً بعد الغزو الأمريكي للعراق، من لاعبين صغيرين إلى زعيمين لقوات الحشد الشعبي، أقوى الميليشيات العراقية وأكثرها نفوذاً. ومنذ بداية ٢٠٠٣، خططت إيران ليلعب الرجلان أدواراً قيادية في العراق. وكانت صحيفة "ول ستريت جورنال" أول من أشار إلى ملفات التحقيق مع الخزعلي. كما نشر معهد "أمريكان إنتربرايز" الملفات كاملة على موقعه الإلكتروني.

ويقول كاتب المقال إن الخزعلي كان شخصية بارزة في حركة التمرد الشيعي ضد قوات التحالف قبل أن يعتقل على يد قوات بريطانية في ٢٠٠٧. وكان الرجل وراء خطف وقتل خمسة جنود أمريكيين في كربلاء في بداية ٢٠٠٧. وقد سلم الجيش الأمريكي الخزعلي مع أخيه، ليث، ومئات من المقاتلين إلى الحكومة العراقية في ٢٠١٠. وأطلق العراقيون سراحه مقابل تعهد بتفكيك ميليشياته، والاتحاق بالعملية السياسية، ولكن الخزعلي لم يحل تلك الميليشيا قط. وسئل الخزعلي عن أبو مصطفى الشيباني، فقال إن "تنظيمه حركة مقاومة تتبع خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، ويعمل زعيماً ومشرفاً على تنظيمات تابعة لخامنئي". وأشارت قوات التحالف الدولي في العراق إلى أن "تلك المجموعات قليلة العدد نسبياً، لكن عناصرها مدربون جيداً، ومتخصصون في تنفيذ هجمات ضدها".

وفي جزء لاحق من التحقيقات، قال الخزعلي عن المهندس والشيباني، إنهما "من أكثر الموثوقين لدى إيران، وبدرجة تفوق ثقة طهران في المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، أو في منظمة بدر. وأن إيران أوكلت للرجلين مهمة تنفيذ الأجندة الإيرانية في العراق". ولكن ملفات التحقيقات أشارت إلى أنه "رغم ذلك، لا يتمتع أبو مصطفى الشيباني ولا أبو مهدي المهندس بتأثير كبير في الوضع داخل العراق وضمن فصائل شيعية عدة".

كشفت الوثائق المذكورة أيضاً، قيادة الشيباني لشبكة عملت تحت مسمى "القوات الخاصة"، رعت هجمات إرهابية. وتكونت "القوات الخاصة" من ميليشيات شيعية مدعومة إيرانياً، ركزت هجماتها على قوات التحالف، وضد مسؤولين وعسكريين عراقيين معارضين للأجندة الإيرانية. كما وسعت شبكة الشيباني عملياتها حتى صنفتها الحكومة الأمريكية في ٢٠٠٨، باعتبارها "تمثل تهديداً للأمن العراقي". ووفقاً للتحقيقات، رسمت إيران منذ بداية غزو العراق في ٢٠٠٣، خططاً لترقية المهندس والشيباني. وأرسلت إيران الشيباني إلى النجف، بعد سقوط صدام حسين مباشرة، والتقى هناك بالصدرين، من أعضاء حركة مقتدى الصدر، ما يعني أن إيران حاولت فرض نفوذها عليهم. وعمل الخزعلي نفسه لصالح الصدر قبل أن ينفصل عنه، ويشكل ميليشيا خاصة به. وتشير التحقيقات إلى اعتبار طهران "الصدرين أفضل وسيلة للسيطرة على العراق، لأن معظمهم من الشباب القادرين على لعب أدوار قيادية بين الشيعة في العراق". ولكن، كما يقول الخزعلي: "فشلت الخطة الإيرانية في السيطرة على الصدرين بسبب ضعف شخصية الشيباني".

من جهة أخرى، تُشير التحقيقات إلى استخدام إيران دوماً "عدة أوراق". ويقول الخزعلي: "يعرف عن الإيرانيين أنهم صبورون وحذرون. ولذلك دعموا أكثر من حزب في ذات الوقت. وحاولت طهران اللعب بجميع الأوراق في العراق، أو بمعنى آخر، حاولت استخدام كل الطرق للسيطرة على العراق".

أحداث البصرة وإيران

* احمد المقدادي

صحيفة (الوفاق) الإيرانية: ٢٠١٨/٩/٨

تشهد مدينة البصرة منذ أشهر تظاهرات احتجاجية ضد تردي الخدمات وخاصة الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ويتهم المتظاهرون السلطات المحلية بالفساد وتجاهل المطالب الشعبية ويطالبون بغداد بحزمة اصلاحات لتحسين الاوضاع في محافظاتهم . لكن الغريب المضحك ان منصات اعلامية معينة تحاول اقحام ايران في هذه التظاهرات المطالبة وتقول ان ايران مستفيدة من هذه التظاهرات ثم تناقض نفسها وتقول ان التظاهرات هي ضد ايران! فمن تابع منصات الاعلام السعودي الإماراتي وتوابعه المكشوفة والمتنكرة، فهم منها ان التظاهرات الغاضبة في مدينة البصرة الغنية بالنفط تفجرت بسبب تحريض إيراني هدفه وقف صادرات النفط العراقية وايجاد نقص حاد في معروض النفط العالمي وعرقلة ما يخطط له الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من فرض حظر على شراء النفط الإيراني في اطار تنصله من الاتفاق النووي الذي تم ابرامه بين طهران وعواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وحظي بإقرار الامم المتحدة. ووفق هذه الفرضية المغلوطة تدور الحوارات مع من يظهر من المحللين على منصات الاعلام السعودي الإماراتي ليتبادوا بالقول ان ايران هي الدولة الأكثر نفوذا في العراق وأنها تمكنت من شراء شعوب وليس سياسيين فقط! ويربطون الائتلافات السياسية التي فازت في الانتخابات الاخيرة في العراق وبين نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية ليدعو بعض هؤلاء المحللين وبشكل متطرف ووقح بمعاينة الشعبين العراقي واللبناني لانهما ينتخبان من يحسبهم المحللون على المحور الإيراني. وهنا يستشعر الأمريكيون والإسرائيليون والسعوديون حجم هزيمتهم فيخططون للانتقام من الشعوب التي ترفض اجنداتهم. ثم وبشكل مفاجئ يظهر المحللون الصناديد وعلى نفس منصات الاعلام السعودي الإماراتي وتوابعه المعلنة والمخفية، ليغيروا تفسيرهم للتظاهرات العراقية بشكل كامل ويقولون انها -اي التظاهرات العراقية- ضد ايران لانها تقطع المياه عن البصرة ولانها تعمل على زيادة نسبة الملوحة في المياه العراقية وحتى تصرف اليها مياه البزل، ويتغافل هؤلاء عن توجه المتظاهرين الى معبر سفوان مع الكويت او الى المصافي وشركات نفط في المدينة ويتم التركيز على تجمعهم قرب معبر الشلمجة مع ايران. هذا التناقض والتخبث ومحاولات الصيد في الماء العكر بغياء مفضوح يسيء الى المتظاهرين العراقيين قبل غيرهم لانهم ليسوا ببيادق يتم تحريكهم من الخارج ثم يقدمون ضحايا وجرحى من اجل تحقيق مطالبهم وتتدخل المرجعية الدينية العليا لدعم ما يطالبون به من اصلاحات تنادي بتحسين الخدمات ومعالجة مشكلة البطالة واعفاء مسؤولين محللين من مناصبهم بسبب تقصيرهم في تحسين الاوضاع العامة لمدنهم. وينسى هذا الاعلام المتخبث ان ايران نفسها شهدت تظاهرات مطلبية في مدينتي آبادان وخرمشهر بسبب زيادة الملوحة بسبب تغيرات مناخية ومشكلة الجفاف مما انعكس على جودة المياه الصالحة للشرب حتى استطاعت بجهود استثنائية معالجة المشكلة باسرع وقت. وايران نفسها قامت بترشيد ساعات التجهيز الكهربائي لمدنها وحتى العاصمة طهران بسبب موجة حر غير طبيعية ضربت منطقة الشرق الاوسط. وكان الاعلام السعودي الإماراتي يسييس هذا التظاهرات المطلبية ويصبغها بأوصاف ثورية ضد نظام الجمهورية الاسلامية الإيرانية! وهنا لا يخفى على المتابع العادي ان الاعلام السعودي الإماراتي وأدواته المختلفة هو حلقة في مخطط امريكي اسرائيلي ممول سعودي واماراتيا وبتوظيف الخبرات التخريبية والإجرامية لمنظمة منافقي خلق المتورطة لبث الدعاية المضادة ضد الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

هذا المخطط يهدف الى خلق الفرقة والفتن بين شرائح الشعب الإيراني نفسه وبين الشعب الإيراني وشعوب المنطقة عبر نشر الاكاذيب وفبركة قصص وفيديوهات يتم تدويرها عبر ذبابها الالكتروني وأذنانها في منصات الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. ولا احد ينسى كيف كتبت صحيفة الشرق الاوسط السعودية عن مراسم زيارة اربعين الامام الحسين عليه السلام في كربلاء المقدسة وقالت ان الزيارة خلفت مشكلة ولادات غير مشروعة ثم تواقع ذبابها الالكتروني ليعيد الكرة بالافتراء على مدينة مشهد المقدسة الإيرانية وزوارها العراقيين. الهدف واضح هو زرع العداوة بين الشعبين لانهما اصبحا اكثر قربا وان حرب الثماني سنوات التي مولتها السعودية ودعمها الغرب عبر عميلهم صدام تبذرت آثارها وهم يرون حفاوة الاستقبال العراقي للزوار الإيرانيين وكيف ان آلاف العراقيين يقصدون ايران للسياحة والعلاج والتجارة.

خلاصة القول " ما يحدث في البصرة هو شأن داخلي عراقي بحت، والمتظاهرون العراقيون لا ينتظرون من احد توجيهات او تعليمات ومطالبهم واضحة جدا خدمات ومياه صالحة للشرب وتحسين اوضاعهم المعيشية وقدموا طلباتهم للحكومة العراقية وهي تقرر كيف تتعامل مع هذه الطلبات، لكن اعلام مملكة آل سعود ومشیخة آل نهيان لا تفهم هذه المسارات الديمقراطية وقد تم تلقينها ان تردد كالببغاوات: ان ايران هي من يحرك تظاهرات البصرة وان تظاهرات البصرة ضد ايران وانتهى.

العراق على أبواب تغيير

*إبراهيم شعبان

صداى البلد: ٢٠١٨/٩/٨

ما تشهده محافظة البصرة العراقية من مظاهرات مستمرة قبل قرابة ٥٠ يوماً، يبشر بتغييرات عراقية هائلة ويضع العراق كله على أبواب تغيير شامل لا يعرف أحد إن كان سيكون للأسوأ أو للأفضل.

فمظاهرات البصرة خرجت للتنديد بأحوالها البائسة وتدني الخدمات المقدمة فيها بدءاً من مياه الشرب غير النظيفة إلى الانقطاع الدائم للكهرباء إلى تفشي البطالة بين شبابها رغم أنها أغنى محافظات العراق، وتكاد تكون هي المحافظة النفطية التي تنفق على العراق بكامله.

لذلك جاءت مظاهراتها محيرة لجميع المراقبين، كما جاء إهمال البصرة بهذا الشكل ليثير حيرة أكبر. وبنظرة متفحصة فيما يمر بالبصرة وما ينتابها يمكن فهم الكثير من تطوراتها والتنبؤ بالمستقبل.

فالبصرة هي المحافظة الأكثر شهرة خلال الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات، وكانت السيطرة عليها من جانب الفرس الإيرانيين حلماً صعب المنال لهم على مدى ٨ سنوات، واستطاع أهالي البصرة وبجيش صدام حسين القوي آنذاك أن يذود عن البصرة وأن يحميها من الانكسار أمام الفرس.

وهذا الموقف لا ينسأه ملالي إيران للبصرة، فالحقد منها ومن أهلها واصل إلى يوم الدين، وعليه كانت التوجيهات لحكومات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ بعدم النظر للبصرة وترك أهلها هكذا وترك أحوالهم تتدنى، والسماح للعصابات الإيرانية بالانتشار فيها، فتقوية البصرة وتنمية مواردها يجعلها محافظة قوية في مواجهة مخططات الفرس، لكن الإبقاء عليها ضعيفة مخترقة يحقق أهدافهم.

وجاءت المظاهرات الأخيرة لأهالي البصرة، وقيامهم بإحراق القنصلية الإيرانية واختراقها، للتعبير عن رفضهم التام للنفوذ الإيراني في هذه المحافظة الغنية بالنفط.

كما جاءت هذه التظاهرات لتضع صانع القرار العراقي أمام مسؤولياته.

صحيح أن حكومة العبادي هي حكومة تصريف أعمال لكن يمكنها التحرك، كما يمكن للحكومة التي ستأتي بعدها أن تنفذ ما تراه من قرارات عاجلة على الأرض للتخفيف من معاناة أهالي البصرة.

لكن السؤال: هل تسمح إيران؟

الواقع أن كل الطرق تؤدي إلى حقيقة واحدة مفادها أن إيران هي كل شيء في البصرة، وأنه إذا غيرت طهران نظرتها للبصرة ستتغير أحوالها!

وبما أن النظام الإيراني يعيش أياماً عصيبة أمام العالم وبعد فرض العقوبات الأمريكية الرهيبة عليه، فإنه سيعمل على مزيد من التدمير للبصرة ومزيد من التنكيل بأهلها وليس إنقاذهم.

كما أن هناك مخططاً إيرانياً رهيباً للاستيلاء على حقول البترول بالبصرة ووضع اليد عليها سواء بالعمل على منع هذه الحقول من الإنتاج بالتحريض على مظاهرات أمامها وبالقرب منها والاعتداء على الشركات الأجنبية والهدف إجبار ترامب على إيقاف العقوبات الأمريكية على إيران فيما يخص النفط.

أو من خلال العمل على نهب بترول البصرة بمخطط قذراً!

الأوضاع خطيرة في كل الأحوال رغم الانتفاضة البصراوية الهائلة والمستقبل غامض، والقرار معلق بيد المجهول.

تهديد إسرائيل وولادة حكومة بغداد

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٩/٨

أتصور لو كان موعد الانتخابات البرلمانية في العراق العام الماضي، لربما تمكنت إيران بسهولة من فرض رئيس الوزراء وحكومته. لحسن حظ العراقيين أن الأمور تطورت داخليا وخارجيا، بما ليس في صالح الجنرال قاسم سليمان الذي يعتبر نفسه حاكم الهلال الخصيب. كما أن الأمريكيين، وحلفاءهم المهمين، نشطوا هذا العام، واعتبروا الانتخابات شأنًا خطيرا يستوجب المتابعة وموازنة الضغوط الإيرانية. وكذلك دخل الإسرائيليون على الخط بأسلوبهم، فهددوا بقصف الوجود العسكري الإيراني في العراق، ولن يبالوا.

على أي حال، يبدو أن عدد النواب الفائزين في البرلمان العراقي المستعدين للوقوف ضد مطامع نظام إيران هم الأكثرية. فقد التحق بكتلة «سائرون» المعتدلة، ويتزعمها المرجع الشيعي مقتدى الصدر، أكثر من ١٧٠ نائبا، بما يجعلها تتفوق على الكتلة «المحسوبة على إيران» بزعامة نوري المالكي وهادي العامري.

ومن الطبيعي أن تكون إيران مصدومة، فقد كانت تعتبر العراق ولاية مضمونة لها أكثر من سوريا ولبنان. وها هو استثمارها السياسي والأمني والعسكري يتبخر أمام ناظريها، ولا ننسى أنها تعزو الفضل لنفسها في تحرير الموصل من «داعش»، وإنقاذ بغداد من الانهيار حينها.

وليس غريبا ما أذاعته قناة «سكاي عربية» أمس، من أن نوابا قالوا إنهم تلقوا تهديدات بالقتل من الإيرانيين إن هم ساندوا كتلة «سائرون». ويكفي قراءة البيانات والأخبار الصادرة عن المؤسسات الإيرانية لندرك مدى الغضب في بلاط آية الله خامنئي، فكلها تجمع على اعتبار تقدم «سائرون» مؤامرة أمريكية، وترفض أن تحترم اختيارات ممثلي الشعب.

أما بالنسبة لإسرائيل فمن الواضح أن تصريحاتها رسائل تهديد إلى إيران، وأي حكومة عراقية مقبلة قد تفكر في أن تنحني لمطالب طهران. فقد حذرت الحكومة المقبلة من أن استضافة بطاريات الصواريخ الإيرانية الهاربة من سوريا داخل العراق سيجلب المقاتلات الإسرائيلية، ولن تحميها السيادة من المطاردة والقصف.

هل إسرائيل جادة في تهديدها، مدركين أن العراق دولة مستقلة مستقرة بخلاف سوريا؟ وزير الدفاع الإسرائيلي أفغدور ليرمان، عن قصف قوات الحرس الثوري الإيراني في العراق لمح إلى أنه «لا نريد أنفسنا بالأراضي السورية. وهذا ينبغي أن يكون واضحا»، وكرر التهديد نفسه نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي.

الحقيقة الواضحة للجميع أن العراقيين اليوم يحسمون مستقبل بلدهم ومستقبل أبنائهم، لا الحكومة ورئاسة الوزراء فقط. صعود أي جماعة موالية لإيران سيجعل هذا البلد الكبير، الذي عانى كثيرا، مطية لنظام يعيش أحلك أيامه. فنظام طهران ينوي استخدام العراق دولة مواجهة، ككيس رمل يحتمي به على خط النار مع الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها. أيضا، يريد أن يغسل دولاراته ويشترى منه بالتومان (عملته المحلية). يريد استخدام العراق لتهدئة البضائع، وكسر المقاطعة المفروضة عليه، وأن يستخدم مياحه لفك الأزمة التي يعانها الريف هناك بسبب سوء سياساته التنموية، وتبديد مدخرات البلاد في حروب لبنان وسوريا واليمن. يريد أن يجعل من العراق لبنانا آخر، تنشط فيه ميليشياته، مثل «حزب الله» العراقي، وتقاتل له كما يفعل «الحوثي» في اليمن و«حزب الله» في لبنان.

الجميع في انتظار قرار الحسم العراقي الذي سيعني الكثير للعراق والمنطقة.

نفط البصرة.. دم البصرة

*جاسم الحلفي

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٩/٨

يبدو ان ليس هناك من ينصف البصرة، المحافظة الكريمة التي اغدقت من خيراتها الوفيرة الكثير لغير أبنائها من العراقيين، وتحملت اعباء معيشة عامة العراقيين، بكل اجناسهم وقومياتهم ومناطقهم، فيما قصرت مع أبنائها.. وما اكثر من هجروها منهم.

لم يتفهم الحكام، على مر التاريخ، عطاء البصرة وطيبة أهلها. فكنت تجدهم يوغلون في ظلمها، وفي نهب خيراتها، وسرقة مواردها، وتبديد ثرواتها. وكم كانت كبيرة حصة البصرة من النكبات، حتى تفوقت بها على غيرها من مدن العراق، والسبب يكمن في الحروب والحصار وصراعات الفاسدين على نهب خيرات البلد.

وعجيبة هي مفارقة تزايد الفقر واتساع نطاقه مع ازدياد صادرات النفط، والتي أصبحت ملازمة للبصرة لا فكاك لها منها. كذلك نزع ابناءها الدم الغزير كلما طالبوا بحقهم في العيش الكريم!؟

ولم ينصف البصرة النظام الجديد بعد ٢٠٠٣، بل ان معاناة مواطنيها اشتدت في ظلله باضطراد، واخذ مستوى الفقر يرتفع مع تصدير كل برميل نفط جديد. لم تسهر عين أي مسؤول على حاجاتها، ولم يرف جفن احد من الحكام عليها، ولم ينصفها احد ممن اداروا مواردها. والاشد غرابة هو ان المتصددين من ابناءها لمواقع المسؤولية ومراكز القرار، عادة ما يديرون ظهورهم لها، ولقد تعاقب الحكم عليها ارباب سرقة وعقوق.

تصورنا ان دم الشهيد منتظر الحلفي سيكون آخر دم ينزف من اجل الحق في مياه شرب صالحة، وفرصة عمل، وطاقة كهربائية دائمة، في مدينة يضيء نطفها عواصم العالم! لكن من اين للمتنفذين عندنا احترام الانسان وتأمين حياة له كريمة وآمنة؟

لم يتوقف نزع شباب البصرة، وهذه المرة ليس بفعل الحروب الخاسرة التي جعلت من شبابنا حطبا لها، وليس بسبب الصراع الطائفي وخفاياه، انما هذه المرة لسعي هؤلاء الشباب الى حياة حرة تليق بانسان القرن الحادي والعشرين.

ويتضح ان الاحتجاجات لا تتوقف ما دامت السلطات غير مكترثة للمطالب المشروعة بالغة الصدق، ولم تنفذ شيئا من الوعود التي تطلقها في الفضاء دون اتخاذ إجراءات عملية ملموسة، اجراءات لا بد منها للاستجابة صدقا الى مطالب المتظاهرين بتحسين ظروفهم المعيشية، وحل أزمة الكهرباء والبطالة ومخاربة الفساد. لهذا يبدو ان الاحتجاجات ستتحول إلى اعتصامات شعبية مفتوحة في جميع مدن محافظة البصرة، لا سيما وان هناك تهاونا كبيرا مع قضايا القتل التي يتعرض لها المحتجون السلميون.

لا سبيل لإنهاء الاحتجاجات سوى الاستجابة للمطالب المشروعة والملحة، غير القابلة للمماطلة والتسويق والتأجيل. ولا جدال في ان أساليب الترغيب والترهيب لم تعد قادرة على اسكات مطالبه المواطنين بحقوقهم، كما ان محاولات تحزيب الاحتجاجات سرعان ما ينكشف خداعها، ويزداد الحذر من محاولات التخريب مدفوعة الثمن، الموجهة من القوى التي لا تهمها مصلحة الشعب واستقرار الأوضاع.

ان دم الانسان هو الاغلى في كل الأحوال وفي كل الظروف، ومن هنا ضرورة الحرص على منع سفك الدم العراقي، سواء كان دم المشاركين في حركة الاحتجاج الشعبية او دم القوات الأمنية. انه واجب لا مهرب منه.

البصرة في زمن عتمة الديمقراطية

*د. باسم الطويسي

صحيفة (الغد) الأردنية: ٢٠١٨/٩/٩

تحمل أحداث البصرة المستمرة منذ أيام معاني سياسية و استراتيجية خطيرة عدة تعيد السؤال حول مستقبل النموذج السياسي العراقي على الرغم من أن هذه الأحداث ليست الأولى من نوعها، ومعاني أخرى تتجاوز حدود العراق الى المنطقة، في الوقت الذي باتت فيه بعض القراءات تتلفت في كل الاتجاهات وتتساءل هل نحن أمام موجة جديدة من التحولات العربية (الربيع العربي)، الغضب العراقي الجنوبي أسفر عن ١٠ ضحايا ومئات الجرحى من المواطنين وقوات الأمن خلال أقل من خمسة أيام، بعد أن طال العنف الجماعي حرق وتخريب عشرات المؤسسات الحكومية ومقرات الأحزاب، بما فيها مكاتب الحشد الشعبي. ورغم فرض حظر التجول ثم رفع الحظر وجلسات طارئة للبرلمان، فقد استمر العنف الشعبي الذي لا يستثنى أحداً، وهو مفتوح على احتمالات متعددة، أبرزها تعثر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

الغضب العراقي هذه المرة لم يكن على خلفيات صراع سياسي ولا طائفي ولا على خلفية تقاسم المناصب السياسية والمحاصصة، بل على خلفية رداءة الخدمات العامة وتداعي البنية التحتية وانقطاع الكهرباء والفساد في أكثر المحافظات ثروة وموارد، بل تعد البصرة آخر بقعة في الأرض سوف ينضب منها النفط، فهناك غضب عراقي لا يتوقف أخذ في السنوات الأخيرة يتحول كيفياً في رفض النموذج السياسي القائم وفي رفض الأحزاب والهيئات الرسمية والسياسية الى جانب رفض التدخل الخارجي، وفي المقدمة التدخل الإيراني التقليدي، وتحديداً في محافظات الجنوب ذات الطابع الشيعي.

تأتي هذه الأحداث وسط ظروف عراقية داخلية حاسمة في مقدمتها تشكيل الحكومة العراقية حيث تذهب بعض الاتجاهات الى أن إيران هي من أسهمت بشكل غير مباشر في إشعال هذه الاحتجاجات من خلال فرض المزيد من التضيق على العراقيين، كما حدث في أزمة الكهرباء ثم في تصاعد نسب الملوحة في شط العرب بالبصرة، بسبب إقدام إيران على ضخ مياه مالحة إلى الجانب العراقي حيث يعاني العراق من أزمة جفاف أدت إلى نزاعات عشائرية جنوباً. وفي ضوء ذلك، يفسر الغضب الشعبي من إيران وحلفائها وما تبعه من حرق لمقر القنصلية الإيرانية ومكاتب حزب الدعوة والحشد الشعبي.

اللافت للانتباه أن أزمة مثل الكهرباء أو المياه التي تعد خدمات استراتيجية لا تقبل التأجيل ولا الخضوع للعبة السياسية إلا أنها خضعت بالفعل ومنذ أكثر من عقد ونصف العقد فشل النظام السياسي في إيجاد الحلول لها حيث تشكل أزمة الكهرباء في العراق واحدة من المعضلات الكبرى المحيرة المرتبطة بحاجات الناس الأساسية، والتي تدفعهم بين وقت وآخر للخروج إلى الشوارع والتعبير بالعنف عن مطالبهم، بعدما أصبحت أولويات المواطن العراقي تدور حول الأمن والكهرباء والمياه والعمل، في بلد يعد من أغنى بلدان العالم في الثروات، ما يطرح السؤال كيف تحول السياسة دولاً قوية الى كيانات هشّة لا تقوى على سد الحاجات الأساسية لمجتمعاتها في أول وثاني انتخابات تشريعية في العراق الجديد، فرزت الأصوات في معظم نواحي بغداد على العتمة. وكأننا أمام وصفة للديمقراطية السوداء بامتياز. فالناس الذين يخرجون غضبا اليوم على النظام السياسي والأحزاب والنخب، يؤكدون مرة أخرى أن سيادة القانون على الجميع في لحظة تاريخية في مسار بناء الدولة أهم من الانتخابات الشكلية والبرلمانات، وأن محاربة الفساد واجتثاثه أهم من الأحزاب وهذه النتيجة هي ما بات يرددها آباء الديمقراطية الغربية ومؤسساتها التي تحاول الإجابة عن سؤال، لماذا فشلت تجارب الانتقال الديمقراطي في جنوب العالم؟

البصرة.. الرسالة الأوضح والأقوى

*محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية: ٢٠١٨/٩/٩

تحمل الحركة الاحتجاجية عموماً، وما يحصل في البصرة على وجه الخصوص، رسائل عدة موجهة الى كل السياسيين العراقيين، وبالذات الى من تولوا الحكم وكان بيدهم الامر والنهي طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية. فأساساً ليست الحركات الاحتجاجية نزوة او حالة نزق او مسعى لاضاعة الوقت، ولا هي تروم اشاعة الفوضى او الاضرار بالمال العام والخاص، او الحاق الاذى بالقوات الامنية التي افرادها في غالبيتهم لا تختلف احوالهم عن احوال المحتجين والمعتصمين والمتظاهرين. فاساس الحراك منذ ٢٠١١، هو التعبير عن معاناة حقيقية وظروف قاسية، وهو رفض لنهج وصف في وقت مبكر بأنه فاشل ومدمر. وكان ذلك جرس تحذير للحكام من ان استمرار التماذي والاصرار على ذات المنهج والسلوك والاداء، لن يجلب الا المزيد من الكوارث ويضاعف درجات الاحتقان ويرفع منسوب الغضب والاستنكار واليأس، وقد يبلغ الرفض حدا يصعب التكهّن بمساراته. خصوصاً عندما يصل المواطن الى القناعة بأنه لا يوجد شيء يفقده بعد ان عُصر وطُن بالمرض والجوع والفقر وفقدان الافق.

وبدلاً من الاستجابة الى هذا الصوت الوطني الحريص ودفع العملية السياسية الى نهاياتها المنطقية والعقلانية بما يستجيب لتطلعات الناس بعد التغيير في ٢٠٠٣، والرغبة الصادقة في تصحيح المسار، صمّ الحكام اذانهم ووصفوا الحركة الاحتجاجية انذاك بمختلف الاوصاف التي ثبت خطؤها وتهاوت واحداً بعد آخر، ولجأوا الى كل الاساليب غير القانونية وغير الدستورية لوأدها، وراحوا يراهنون على عامل الوقت لامتنعاص نقمة الناس، بدل التوقف عند الحركة ودراستها بما ينفع في استخلاص الدروس والاستجابة للمطالب، وهي عموماً عادلة وشرعية.

ان الحركة الاحتجاجية على مدى السنوات الماضية، وفي نسختها الحالية، لم تكن الا حالة رفض جماعي للتهميش والاقصاء، ولسوء الاحوال المعيشية والتدهور الحاصل في كل نواحي الحياة وسوء الخدمات، وتفاقم الفقر والبطالة وتفشي الفساد. وبسبب هذا جاء توجيه اللوم والعتب والانتقاد والرفض لتلك القوى التي يعتقد المواطن انها السبب وراء ذلك، ويجري تحميلها كامل المسؤولية عما يحصل سواء كانت في السلطات الاتحادية أم في المحلية. فالمواطن يرى في العديد من المتنفذين عنواناً للفشل وسوء الادارة وحماية الفساد، وانهم فضلوا مصالحهم على مصلحة الناس والوطن، وهو يرى بام عينيه الحياة الباذخة التي يعيشونها، هم وذوهم ومن والاهم.

ولا بد من الاشارة ايضا الى ان البعض من المسؤولين والسياسيين تصرف ويتصرف بما يخدش مشاعر المواطن وكرامته الوطنية، حين يرى ان بلاده مستباحة وقد فقدت الكثير من جوانب سيادتها واستقلالية قرارها. ومن هنا جاء التشديد قويا على استقلالية القرار العراقي وان تراعى مصالح العراق قبل اي بلد اخر.

ان الحركة الاحتجاجية اشارة قوية، والامل ان تُلتقط جيداً وتُفهم على نحو سليم، وان لا يجري تضييع مطالبها الاساسية في لجة بعض الاندفاعات الخاطئة والمرفوضة وغير المقبولة اصلاً ومنها التعرض للممتلكات الخاصة والعامّة او الحؤول دون قيام القوات الامنية بواجبها الدستوري.

وبعد رسائل حركة الاحتجاج على مدى السنوات السابقة، وما حملته نتائج الانتخابات، جاءت انتفاضة البصرة لتوجه اوضح واقوى رسالة، وهي ما يتوجب التقاطها سريعاً والتفاعل الايجابي معها قبل فوات الاوان، ولعل في مضمونها العميق ما يدل على ان لا احد مهما كان جبروته يستطيع حبس او مصادرة ارادة التغيير الآخذة في الاتساع، وهو مطلب الملايين الذين يشاركون الان في الحركة الاحتجاجية او يتعاطفون معها.

ان ما يحصل يتوجب ان يجد انعكاساته الايجابية في تشكيل الحكومة القادمة والتي امامها كل هذه التحديات، ومن المؤكد انها لن تستطيع النهوض بواجبها المطلوب اذا جاء تشكيلها وفقاً لسياقات ثبت فشلها!

العراق في عين العواصف الإقليمية والدولية

*مصطفى السعيد

صحيفة (الاهرام): ٢٠١٨/٩/٩

لم تغفر الولايات المتحدة لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي انحيازه إلى إيران ورفض تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق، لتضطر إلى الانسحاب في مطلع ٢٠١١، لكنها تركت وراءها الكثير من الألغام السياسية والطائفية مع عراق مفكك سياسيا وطائفيا وعرقيا وبنية أساسية منهارة، وماكادات القوات الأمريكية تشرع في الانسحاب حتى تفجرت الاضطرابات، وامتدت من الأنبار إلى معظم شمال ووسط العراق، وتحولت الاحتجاجات المطالبة إلى تمردات، وعمت الفوضى البلاد لتهدى الأرض الخصبة لاحتلال داعش أكثر من ثلث مساحة العراق، ويتهاوى الجيش الذي كان قد تشكل بإشراف أمريكي، ونخره سوس الطائفية والفساد وضعف التدريب والتسليح، لتنهى طموح المالكي في ولاية جديدة، واضطر إلى ترك قيادة مجلس الوزراء لنائبه في حزب الدعوة حيدر العبادي، الذي اتبع سياسة إمساك العصا من المنتصف، في علاقته بكل من الولايات المتحدة وإيران، مستفيدا من الدرس القاسي الذي أطاح بالمالكي.

هل تتكرر الأزمة؟ تختلف ظروف الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة عن سابقتها في ٢٠١٤، فقد تمكن العراق من دحر داعش، وانكسرت شوكة الجماعات المتطرفة، كما فشلت محاولة انفصال كردستان العراق، ولعبت قوات الحشد الشعبي التي تشكلت مع انهيار الجيش العراقي دورا كبيرا في هزيمة داعش، لكن الخلافات دبت بين حلفاء إيران أيضا على حصد نتيجة الانتصار، فقد رأى الحشد الشعبي أنه من قدم الدماء وتقدم الصفوف، وربح كل المعارك الصعبة التي خاضها، أما حيدر العبادي فيعتقد أن قيادته للعراق في هذه الظروف الصعبة وموازن القوى الداخلية والخارجية الدقيقة هو ما أثمر هذا الانتصار، لهذا يستحق أن يفوز بفترة ولاية جديدة، وأن الوقت قد حان ليخوض الانتخابات بقائمة منفصلة أطلق عليها اسم النصر في إشارة لأنه صاحب الفضل الأول في الانتصارين الكبيرين على داعش وانفصال كردستان، وجاء خوض قادة الحشد الشعبي للانتخابات البرلمانية بقائمة منافسة حملت اسم الفتح لتزيد من حدة المنافسة، لكنها جعلت من الحشد الشعبي طرفا في الصراع السياسي على الحكم، وبالتالي عرضة للتجاوزات، وأثار تنامي قوة الحشد الشعبي قلق التيار الصدري على نفوذه القوي في الشارع، والذي يعتقد أنه أول من أعلن المقاومة العلنية للاحتلال الأمريكي عندما أسس جيش المهدي، وأنه الأجدر بقيادة العراق، وأمام تراجع نفوذ حلفاء الولايات المتحدة جرت محاولات لتأجيل الانتخابات، لكن محاولات الإرجاء فشلت، وجرت الانتخابات بالتصويت الإلكتروني والورقي معا، لتفتح المجال أمام التشكيك في النتائج، التي تقدمت فيها القوائم الشيعية، لكنها كانت مفتتة، وانقسمت إلى شطرين متناحرين، الأول يحمل اسم الإصلاح ويضم سائرون والنصر والحكمة وتقدم بأكثر عدد من التكتلات والحلفاء، والثاني باسم البناء ويضم: الفتح ودولة القانون وتمكن من جذب نواب من تحالف الإصلاح، وأعلن أنه يضم العدد الأكبر من النواب، وكان أهمها انقسام ائتلاف النصر بين حيدر العبادي وفالح الفياض، ليقبله العبادي من رئاسة الحشد الشعبي وباقي مناصبه الأمنية والسياسية، وتشتعل النار داخل الأحزاب الشيعية وفيما بينها، لتزيد من حرارة الشارع العراقي المنتفض من أجل مياه الشرب والكهرباء والوظائف، وتتحول المظاهرات في البصرة إلى حرائق وإطلاق رصاص.

المشهد الإقليمي لا يقل اضطرابا عن المشهد داخل العراق، بل زاده اشتعالا، فالولايات المتحدة التي تراقب آخر المعارك مع الجماعات المسلحة في إدلب، وتدرك أن المعركة محسومة سلفا لصالح القوات السورية وحلفائها الروس والإيرانيين، وأن أوراقها في سوريا باتت قليلة، وعليها أن تمنح العراق اهتماما أكبر، لهذا تدخلت علنا في مباحثات تشكيل الحكومة العراقية من خلال مبعوثها إلى العراق برين ماكجورك والسفير الأمريكي دوجلاس سيليمان، واحتجت القوى الحليفة لإيران على ما وصفته بالتدخل الأمريكي الفاضح في تشكيل الحكومة العراقية، ليتحول العراق إلى الساحة الأخطر للصراع الإقليمي والدولي.

الطريق إلى احتواء الأزمة العراقية ليست بالأمر السهل، فأحيانا تكون الصراعات بين المتنافسين الأقرباء أشد ضراوة من المعارك مع الخصوم، خصوصا مع قلة خبرة النخبة السياسية العراقية وتناحرها الطويل وتفككها، لكن البيت الشيعي المليء بالشروخ يراهن على تدخل سريع لرتق الفجوة بين التيار الصدري وكتلة الفتح، وفي حالة نجاح هذا التحالف سيكون على حساب كل من حيدر العبادي ونوري المالكي، فالعبادي مرفوض من الحشد الشعبي، والمالكي مرفوض من الصدر، كما سينخفض سقف المطالب الكردية، بعد أن ارتفعت على ضوء الانقسام الحاد بين الكتلتين الرئيسيتين في البرلمان، والذي جعل من الصوت الكردي قادرا على ترجيح كفة على أخرى، أما إذا استمر الانقسام، وتغلب طرف على الآخر بفارق ضئيل، فسيدخل العراق في دوامة من الفوضى، ستهدد العراق والمنطقة، التي تقف فوق برميل بارود ضخمة وقريب من نطف الخليج والمحتقنة بالاستقطابات السياسية والطائفية التي تغذيها الصراعات الإقليمية والدولية.

أزمة إيران في العراق

*خير الله خير الله

صحيفة (المستقبل) اللبنانية: ٢٠١٨/٩/٩

سيأخذ الجدل في شأن من يمتلك الكتلة النيابية الأكبر في العراق وقتاً طويلاً. لا تبدو إيران مستعدة للاستسلام السريع للغة الأرقام التي تعني بين ما تعنيه أن التحالف بين حيدر العبادي ومقتدى الصدر وآخرين، من بينهم عمّار الحكيم وأيّاد علاوي، استطاع تشكيل الكتلة الأكبر من دون اللجوء إلى الكرد. جاء تشكيل الكتلة الأكبر، الذي ردت عليه إيران سريعاً بأنّ هناك من يمتلك أيضاً كتلة قادرة على لعب دور في اختيار من سيكون رئيس الحكومة الجديدة، بأن دفعت التابعين لها من قادة الميليشيات المذهبية إلى التصعيد. لم تكتفِ بجعل أحد قادة الميليشيات يقول: «من يضحك طويلاً هو من سيضحك أخيراً»، بل عقد السفير الإيراني في بغداد لقاء مع زعماء كرد بغية استمالتهم إلى الكتلة الإيرانية التي شكلها نوري المالكي وهادي العامري وآخرون من الذين ينسون أنّ عودتهم إلى بغداد في العام ٢٠٠٣ كانت على دبّابة أمريكية. تحول الكرد إلى بيضة القبان في اللعبة السياسية العراقية، لكن انضمامهم إلى الكتلة الإيرانية في مجلس النواب العراقي الجديد، من أجل ترجيح كفة نوري المالكي أو هادي العامري ليس مضموناً. فعلى الرغم من أن لدى الكرد، أقلّه لدى قسم منهم، حساباً يريدون تصفيته مع حيدر العبادي ودوره في مرحلة ما بعد الاستفتاء على الاستقلال الكردي ومعركة كركوك، إلّا أنّ ليس في استطاعتهم التجاهل الكامل لما تسعى إليه الإدارة الأمريكية. لعبت الإدارة عبر مبعوثها إلى العراق بريث ماكغورك دوراً محورياً في تشكيل جبهة عريضة تقف في وجه المشروع التوسّعي الإيراني الذي يعتبر العراق مجرد ولاية أو محافظة تُدار من طهران. هناك أبعد بكثير من التجاذبات العراقية في شأن الكتلة الأكبر التي ستختار رئيس الوزراء العراقي الجديد. هل يخلف حيدر العبادي حيدر العبادي في موقع رئيس الوزراء، أم ستوجد شخصية أخرى قادرة على خلافته من بين أعضاء الكتلة التي تضمّه مع «سائرون». لا شك أنّ العبادي أظهر أنّه قادر على لعب دور إيجابي على الصعيد الداخلي. حاول قبل كلّ شيء إصلاح ما يمكن إصلاحه منذ خلف نوري المالكي في العام ٢٠١٤ بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش العراقي على يد «داعش» في الموصل. استطاع العبادي لعب دور في هزيمة «داعش» من دون أن يعني ذلك نفي جانب من مسؤوليته في تحقيق الهدف الإيراني الذي يُشارك فيه النظام السوري. يتمثل هذا الهدف الذي كان وراء ايجاد «داعش» في تهديد العراقيين والسوريين به. كذلك، يتمثل هذا الهدف في تدمير المدن الكبيرة في العراق وسوريا كي لا تقوم لها قيامة من منطلق أنّها مدن سنّية أو مدن مختلطة تُشكل حاضنة لثقافة الحياة وللتنوع الثقافي والاجتماعي كما كانت عليه البصرة وبغداد والموصل وحلب وحمص وحماة في الماضي.

ما هو أبعد من التجاذبات الداخلية العراقية الخلفية الإقليمية للمشهد العراقي. هناك قبل كل شيء الوضع الداخلي الإيراني الذي يُفترض ألا يغيب عن البال. تعاني إيران من أزمة على كل المستويات نتيجة فشل نظام يعتقد أن الهرب إلى الخارج يغني عن الالتفات إلى هموم الإيرانيين وطموحاتهم. يختزل الأزمة الداخلية الإيرانية الفشل في تطوير الاقتصاد منذ العام ١٩٧٩ تاريخ سقوط الشاه. وعد المسؤولين الإيرانيون في مرحلة ما بعد الشاه والإعلان عن قيام «الجمهورية الإسلامية» بالأنا تعود إيران معتمدة فقط على دخلها من النفط والغاز. إيران اليوم تحت رحمة النفط والغاز أكثر من أي وقت. شكّل العراق في مرحلة معينة متنفساً لاقتصادها المنهار. عرفت بعد العام ٢٠٠٣ كيف تحلب العراق إلى أن جفّ ضرع البقرة التي اسمها الاقتصاد العراقي.

هناك أزمة اقتصادية واجتماعية في إيران والعراق في الوقت ذاته. يأتي ذلك في وقت لا يمكن الاستخفاف بالمواجهة الإيرانية - الأمريكية التي تحوّل العراق إلى ساحة من ساحاتها. هناك أيضاً تمللم شعبي في العراق نفسه لن يكون في استطاعة أي حكومة برئاسة العبادي أو غير العبادي، معالجته بسهولة.

ما يشهده العراق حالياً هو فشل مزدوج للمشروعين الأمريكي والإيراني، هذا إذا كان هناك أصلاً مشروع أمريكي للعراق باستثناء التخلص من نظام صدام حسين. كان مطلوباً التخلص من هذا النظام الذي جلب الولايات على العراق والمنطقة، ولكن في سياق خطة مدروسة تأخذ في الاعتبار الحقد الإيراني على العراق من جهة وكيفية منع الميليشيات المذهبية التابعة لإيران من وضع يدها على البلد.

ليس تحديد من الكتلة الأكبر في مجلس النواب العراقي الجديد سوى انعكاس لأزمة مركبة في العراق لا تستطيع إيران الخروج منها، نظراً إلى أنها جزء لا يتجزأ من هذه الأزمة. كان أفضل تعبير عن هذه الأزمة الإيرانية في العراق تمرّد شخص مثل مقتدى الصدر على طهران. هذا يفسّر كل تلك الجهود التي تبذلها من أجل تشكيل كتلتها في البرلمان العراقي ومنع حيدر العبادي من العودة إلى موقع رئيس الوزراء. في النهاية، تجرّ العبادي على القول، تعليقاً على العقوبات الأمريكية الجديدة على إيران، إن عليه مراعاة مصلحة العراق أولاً، وإن لا سلاح في العراق غير سلاح الدولة.

في انتظار الجواب الواضح الذي لا لبس فيه بشأن الكتلة النيابية الأكبر في العراق، لا مفرّ من طرح أسئلة عدة. من بين هذه الأسئلة هل تستطيع إيران التراجع في العراق والاقتران بأن العراق هو العراق وإيران هي إيران؟ إلى أي مدى ستذهب الإدارة الأمريكية في دعم حيدر العبادي وتشكيل كتلة نيابية يمكن أن تعيده رئيساً للوزراء، أو يمكن أن تأتي بشخص يمتلك حيثية عراقية لا يمكن لإيران القبول بها؟ الأهم من ذلك كله هل من مستقبل للعراق، بمعنى هل يمكن إعادة تركيب البلد بعد كل الذي حصل فيه وما حلّ بمدنه؟

من يقف مع العراق... من يهكر بالعراق؟

*قاسم العجرش

صحيفة (الوفاق) الإيرانية: ٢٠١٨/٩/٩

في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، دخلت القوات الأمريكية العراق، وتم احتلال كامل البلد، بعد هروب طاغية العراق، إلى تلك الحفرة الحقيرة، وتفكك جيشه الجرار من دون أي طلقة، فلم تكن هناك قضية، يمكن إن يدافع عنها.

وفقا للقانون الدولي، كان على الأمريكيان الدفاع على البلد، باعتبارهم قوة احتلال، لكن الأمريكيان بدلا من أن يتحملوا مسؤوليتهم القانونية، دفعوا بالإرهاب لينتشر، وبحسب اتفاقية الخروج من العراق، كانت شروط الدفاع ملزمة، عن أي خطر يتعرض له العراق، ومن مقدمات تلك الوثيقة، لكن أمريكا تخلت عن مسؤوليتها، مستغلة ضعف أصحاب القرار العراقي.

الإرهاب لم يكن له موطن قدم في العراق، إلى يوم دخل الأمريكيان أرض العراق، ومازلنا نتذكر تلك الصورة الفاضحة، التي تبين الارتباط الوثيق بين الأمريكيان والجماعات الإرهابية، حيث ضابط أمريكي يشرف على عملية ذبح، يقوم بها إرهابيين في زقاق من أزقة إحدى المدن، فأمرها لها يد في كل ما يحصل، باعتبار إن الإرهاب يحقق لها مكاسب، ومشروع تقسيم المنطقة اليوم شبه مكتمل، بفعل تواجد العصابات الإرهابية، فإننا لماذا تحارب أمريكا أسباب نجاح مخططها. دول الجوار الخليجية والأردن وتركيا كلها تحت حكم البيت الأبيض، لا تستطيع إن تخرج من مقررات واشنطن، فكانت حربا علينا.

إيران كان لتدخلها الاستشاري، دور حاسم في تحويل دفة المعركة، وبرغم ملاحظتنا الموضوعية عن السيد بارزاني، فقد قالها بشجاعة عبر الإعلام، إن أول دولة وقفت في حماية اربيل من السقوط كانت إيران، وأثبتت المعارك في ديالى وتكريت وحزام بغداد، إن المستشارين الإيرانيين لا يقلون كفاءة عن الأمريكيان، وإيران لا ترتبط بالجماعات الإرهابية، وليست في محور أمريكا، مما جعلها حليف ناجح لنا، إما الأمريكيان لم يقدموا شيئا مهما، لاعتبارات خفية مريبة!

في البلد كثير من الأبواق الجاهلة أو المتجاهلة، التي تعمل ليل نهار، بكيال الشتائم والأكاذيب بحق إيران، فقط لامتداد بعضهم لتربية حزب البعث، الذي جعل من إيران عدو افتراضي، وشماعة لفشله، والبعض الآخر عداء لإيران طائفي، مع إن أبناء طائفته هم من دمروا المدن الساخنة، وفكرهم التكفيري هو الذي مزق البلاد، هذه الأبواق المهووسة تخدم مشاريع الآخر، الساعي لتدمير العراق.

كلام قبل السلام: ننتظر إن تتوحد الرؤى داخليا في حرب داعش، وان ننظر بعين الحكمة لمن يساعدنا بصدق في محنتنا، ومن يسعى لتدميرنا بكل مكر! سلام..

القيم والأصول الاجتماعية علامة للتحضر والتمدن.. اختفت من حياتنا!

*شامل عبدالقادر

صحيفة (المشرق) البغدادية: ٢٠١٨/٩/١٠

بصراحة كاملة تعد فترة الحكم الملكي الممتدة من عام ١٩٢١ الى ١٤ تموز ١٩٥٨ هي الفترة الذهبية والاصيلة في حياة العراق والعراقيين، وعندما اقول هذا ليس من منطلق كوني من انصار الملكية في العراق، فأنا لست من انصارها، ولا داعية لها، بل لأنني عشت زمانها ولمست حياة راقية في عهدها، اختلفت جذريا عما كنا نعانيه بعد زوال الحكم الملكي. وبرز بصمات الملكية هو التحضر والتمدن وترسخ القيم الاجتماعية برغم النسب العالية من التخلف والجهل والامية والفقر، لكن العراقيين كانوا هادئين صبورين مقتنعين بارزاقهم وسبل حياتهم ويضعون المثل والقيم الاخلاقية في مقدمة مفردات ووسائل التواصل الاجتماعي اذناك، فالحياء والصدق والشهامة والمروءة والامانة وحفظ حق الجار واحترامه وكفالة الانسان لأخيه الانسان كانت قيما يحرص اهل العراق عليها ويحافظون على ديمومتها!.

اليوم نفتقد هذ القيم بدرجة مخيفة ومرعبة في حياتنا، إذ نلمس باليد ومباشرة بالتعامل اليومي اختفاء تلك القيم الاخلاقية الجميلة الناصعة التي شددت جميع مكونات الشعب العراقي برابط قوي بالعكس مما شهدناه خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تغلب الجهل على المعرفة، والخرافة على العلم والقباحة والفجور بالاعمال والاقوال على الحياء والخلق الرفيع والصدق، وتغلبت الرشوة على الامانة، وتمزقنا الى معسكرات متناحرة لا أول لها ولا آخر، وهجمت العشائرية بقيمها الانتقامية والابتزازية وليست بقيمها الاخلاقية العالية التي كانت بها تعرف سابقا، وللأسف تحول بعض رؤساء العشائر الى قصابين وتجار دم ومال، مهمتهم الفصل بطرق لا شرعية ولا اخلاقية في منازعات حقيقية أو مفتعلة لا ترضى عنها قيم الارض والسماء.. بغداد اليوم تحتنق كليا تحت وطأة هؤلاء الذين غادروا القيم والاعراف وتحولوا الى لصوص ومبتزين تعجز عن مكافحتهم الدوائر المعنية في وزارة الداخلية فعاثوا في الارض فسادا، تذكرنا بعصابات الشطار والعيارين في عهد النزاع التايخي الشهير بين الاخوين الامين والمامون!.

لو كنا قد حافظنا على تلك القيم والاعراف الاخلاقية النبيلة التي عرف بها اهل العراق لما تحولت البصرة اليوم الى حريق كبير يلتهم الاخضر واليابس.. ان قضية البصرة هي قضية جميع المدن العراقية التي تأثرت بالتحويلات السلبية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣!.

لقد احترقت البصرة ولم يعد احد يسأل عن مصيرها، لأن قيم الحكم والمجتمع اصبحت في خبر كان منذ سنوات ليست قليلة.. اعمار الاخلاق قبل اعمار البلاد، وتأسيس بني تحتية للاخلاق قبل البنى التحتية للشوارع والصرف الصحي!.

قد تبدو دعوتي اخلاقية اكثر من اللزوم ومثالية اكثر من اللزوم.. واقول، لقد خسرنا انفسنا قبل خسارة الوطن لأننا تخلينا عن القيم النبيلة ولهذه اسبابها ودواعيها وجذورها!.

لكي لا تحترق مدن اخرى تلحق البصرة المنكوبة على المسؤولين من دون استثناء تهدئة الحصان الجامح قبل شده قسرا الى العربية!.

... هكذا سقط العبادي على جدار القنصلية الإيرانية في البصرة

*إيليا ج. مفاير

صحيفة (الراي) الكويتية : ٢٠١٨/٩/١٠

سقط مرشح أمريكا حيدر العبادي عن كرسي رئاسة الوزراء في العراق للدورة الثانية باحترق القنصلية الإيرانية في مدينة البصرة الجنوبية حيث خرج المتظاهرون عن السيطرة بعدما دُفعوا للتظاهر من أجل مطالب محقة تتعلق بأبسط معايير العيش اليومي وذهب بعضهم لتنفيذ أجندة سياسية أبعدت حلفاء العبادي عنه للتوصل من المسؤولية. وهذا ما دفع قائد الكتلة الأكبر، السيد مقتدى الصدر، لإطلاق رصاصة الرحمة على رأس ترشيح العبادي لدورة ثانية كي لا يظهر هو كجزء من العدا لـ إيران وكجزء من المحور الأمريكي. وهذا ما حصل:

بعدما انقسمت القوى السياسي الى قسمين (قسم تدفع به الى الأمام أمريكا ويتمثل بمرشحها حيدر العبادي وقسم تدفع به إيران لتوحيد كل الكتل الشيعية والسنية تحت مظلة واحدة يتقدم هؤلاء فالج الفياض) وقعت أحداث البصرة التي أودت بحياة ١٦ شخصاً وتسببت بإصابة ١٩٥ بجروح، خلال تظاهرات طالب فيها السكان بمياه نظيفة وكهرباء وفرص عمل وبنية تحتية.

وفي خضم أحداث البصرة برز تيار شيعي يحركه بؤس الحياة ومعه تيارات أخرى أحرقت مباني تابعة لمركز المحافظة وأحد المستشفيات والمدرسة الإعدادية ومناطق نفطية لا علاقة لمطالب المتظاهرين بها. وقد حاول رئيس الوزراء تصريف الأعمال وتدارك الوضع ولكن من دون جدوى: فأمر بمنع التجول ليلغي الأمر لاحقاً ويعيده مجدداً، وسط تخبط في طريقة احتواء التظاهر وأعمال الشغب.

فما كان من الصدر، وهو زعيم كتلة تتكون من ٥٤ نائباً، إلا ان امتطى حصان التظاهر وحاول تبني مطالب الشعب، فعمدت مرجعية السيد علي السيستاني في النجف الى ايفاد السيد احمد الصافي لشراء مولدات تحلية وتنقية للمياه، وحاولت استيعاب الغضب بأعمال على الأرض لم تقم بها الحكومة نفسها.

لكن أطرافاً عدة اندست بين المتظاهرين وحوّلت حركة هؤلاء في اتجاه المستشفى التابع للحشد الشعبي وإسعافاته الاثني عشر التي احترقت وسط البصرة. وحاول المتظاهرون خطف بعض الجرحى الذين يتلقون العلاج من جراء قتال «داعش». ومن المعروف أن أكثر تعداد «الحشد» يتألف من الشباب الفقير في البصرة والعمارة والناصرية وكوت والجنوب العراقي. كما ذهب هؤلاء المندسون الى القنصلية الإيرانية وأحرقوها.

وهنا وقع الفراق بين الصدر والعبادي. فمن المعلوم ان الصدر يحاول استغلال الظروف ليركب الحصان الراجح ويستفيد من الفرص المتوافرة. وهو لا يمانع ان يظهر العدا لتدخل إيران في العراق من دون أن يكون عدواً لإيران. وهذا ما يخطئ فيه الكثيرون بوضعهم الصدر في خانة أمريكا.

ويرفض مقتدى ان يظهر على أنه يريد احراق الممثلة الديبلوماسية لبلد شقيق في البصرة. وقد علم ان «الحشد الشعبي» قد اتخذ قراراً بالتصدي لأي تظاهر يخرج عن حدود المطالب المحقة. ولهذا ما كان منه إلا ان تفادى الدخول في مواجهة مع «الحشد الشعبي» وترك الحصان الخاسر الأمريكي وخصوصاً عند تسرب اخبار مؤكدة ان المحكمة الاتحادية ستعطي الكتلة الأكبر لفريق نوري المالكي - هادي العامري وحقّ انتخاب رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس الجمهورية والنواب التابعين لهذه المناصب.

وطالب مقتدى عبر نوابه باستقالة العبادي الذي عرف في هذه اللحظة ان حظوظه بالرئاسة قد انتهت الى غير رجعة، وفتح التحالف المناوئ لأمريكا الباب للسيد عمار الحكيم للعودة الى حضان التحالف الأكبر، وكذلك لحزب الدعوة وفريق العبادي ليبقى هؤلاء تحت مظلة واحدة تمكّنه، بالتضامن مع أحزاب السنة (انضم فريق من السيد أسامة النجفي الى كتلة المالكي - العامري)، من تشكيل أكبر كتلة برلمانية. وبهذا سقط حق الكرد (٤٢ نائباً) بابتزاز الكتلة الأكبر لأن كتلة المالكي - العامري ستحتل بـ ١٦٥ نائباً وهو العدد المطلوب لتشكيل الحكومة واختيار الرؤساء.

ويبقى على الكرد الالتحاق بالكتلة الأكبر وإنزال سقف مطالبهم كي لا يبقى هؤلاء منعزلين خارج الحكم. وهكذا سقط الفارس العبادي عن الحصان الأمريكي وربحت إيران باحترق قنصليتها في البصرة. ويبقى السؤال: كيف سينجح قائد العراق باستيعاب أمريكا وجعلها لا تصب جام غضبها على بلاد ما بين النهرين وتتقبل الخسارة وتسمح للعراق بالتعامل مع إيران؟

المواطن العراقي والديمقراطية والدوامية

*د. احمد مغير

صحيفة (الثقاف) : ٢٠١٨/٩/١٠

إن ما يحدث في العراق والبلدان الاخرى المضطربة كسوريا واليمن وليبيا اصبح موضوعا معقدا جدا وهو من المواضيع التي يكتب فيها الكتاب يوميا الكثير، فالانسان العربي اصبح محبطا جباناً تائها فمن تخطب الى تخطب ومن حفرة الى حفرة والامل لا يكاد يرى له بريق في نهاية افق.

في مصر قد تكون الظروف افضل منا في العراق وبلدان أخرى لعدم حدوث حرب أهلية ولا تواجه سوى المشكلة الدكتاتورية ولكن لديهم طبقة جيدة من المثقفين والاكاديميين والتي تشكل حسب رأيي صمام الأمان للمجتمع لتحميه من الانزلاق في الحروب والصراعات الاهلية. الحروب الاهلية اخطر ما يواجه المجتمع ويجب حماية المجتمع منها وهي مهمة الطبقة المثقفة لان السياسيين والعسكر لا يفهمون هذا الموضوع ولا يستطيعون حماية المجتمع منه بل قد يكونون هم السبب في تاجيجها ونحن مررنا في العراق بالحرب الاهلية الطائفية ونعرف معناها.

الأنظمة الدكتاتورية في الوقت الحاضر هي المسيطرة والتخلص منها ليس سهلا لان الناس اعتادت أن يحكمها الدكتاتوريون، والخروج من عباءة الدكتاتورية بشكل ثورة او احتلال كما حدث عندنا قد يفتح أبواب جهنم ان لم تكن الطبقة المثقفة والأحزاب السياسية على وعي كامل بخطورة مرحلة الخروج من الدكتاتورية والدخول في فترة الفوضى (الفترة الانتقالية) لان النتيجة تسلط شراذم الأرض من الجهلة والمرتزقة والعملاء والمخابرات الأجنبية على الشعب وفقدان الاستقرار، واعتقد ان الطبقة الواعية لن تستطيع مقاومة انزلاق المجتمع لأن الموضوع قد يخرج عن السيطرة، لكون الصراع سيكون بين جبهة من الاشقياء والفتوات واولاد الشوارع وجبهة متعلمة وهو صراع غير متوازن والمجتمعات العربية غير مستعدة له وقد رأينا ذلك بأعيننا كيف ينزلق المجتمع الى الفوضى والجميع يتفرج ولا يستطيع فعل شيء، لذا الموضوع ليس بالسهولة التي نتصورها من ان الأنظمة الدكتاتورية ستسلم وتترك الحكم وتبدأ الديمقراطية.

الديمقراطية ليست الانتخابات، الديمقراطية هي تغيير حياة الناس ووعيهم الى طور جديد من المشاركة والوعي والفهم لما يدور حولهم واعتقد ان من عاش في أمريكا ودول أوروبية أخرى ورأى الانسان الغربي وما لديه من حقوق وعليه من واجبات ونظر نظرة متأنية على الجانب الاخر سيرى أن المسيطر على المجتمع هي سلطة رأسمال المال متمثلا بالشركات الكبرى، ومع توفير الرفاهية للمواطن في نهاية الاسبوع او الوبك اند بحدود معينة وما يعتقده هو من نيله الحقوق ولكنه يعيش في دوامة بسبب قسوة المعيشة وخصوصا للانسان العادي، اما المتفوق والموهوب فهو فقط المسموح له بالصعود والتنافس لان الطبقة الحاكمة في الغرب تحتاج لامكانيات المتفوقين والموهوبين كجزء من استمرار الدوامية فالاعلام والفنون والفضائيات والاعلانات والاستهلاكيات والموديلات والموضة واليانصيب هي التي تشكل الحياة اليومية للمجتمعات الغربية، مع شدة العمل الجدي الذي هو عمود الدوامية.

الديمقراطية الغربية قد لا تشكل الهدف الاسمي لمواطننا ولكن الحياة الحرة الكريمة بما فيها من حقوق وحرية وكرامة وعدالة ومع أن هذا يبدو بعيدا حاليا ولكن واجبنا هو التوعية نحوه واعتقد ان مواجهة الأنظمة الدكتاتورية بطريقة استفزازية قد لا تؤدي الى النتيجة المطلوبة، المطلوب ان نعيش ضمن مجتمعاتنا ونستخدم كل الوسائل من الإذاعة و التلفزيون و الصحف ووسائل التواصل وهي الأهم لتوعية الناس بحقوقها واهمية الحرية والكرامة واحترام الرأي الاخر. وقد رأينا ان أربعة بلدان عربية دخلت حروب أهلية بسبب محاولتها التخلص من الدكتاتورية ولم تستطع ان تصل الى الاستقرار لحد الان. وعلى الجانب الاخر لنا مثال مهم في دول الخليج فهذه الامارات لا توجد فيها مؤسسات ديمقراطية او حتى انتخابات ولكن بسبب الرفاهية التي تعيشها استطاعت ان توجد نظاما سياسيا واداريا واجتماعيا مستقرا يضمن للمواطن رفاهيته مقابل التنازل عن حقوقه الديمقراطية ان صحت التسمية والمواطن الخليجي يعيش حياة افضل بكثير من حياة المواطن الغربي من ناحية الرفاهية والسعادة والكرامة لان الانسان يحتاج الى الديمقراطية لتحقيق السعادة والرفاهية فاذا تحققت بطريقة اخرى على غير طريقة الغرب وهو ما حصل انتهى دور الديمقراطية الغربية بشكلها التقليدي وحضر شكل اخر من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

* طبيب وباحث

أمريكا تجاهلت معلومات الخزعلي عن الدور الإيراني في العراق

موقع "ويكلي ستاندرد": ٢٠١٨/٩/١٠

عن النفوذ الإيراني في العراق، كتب الباحث بيل روغيو في موقع "ويكلي ستاندرد" أن إيران تغرس مخالبتها في انحاء العراق، وليس على الولايات المتحدة إلا لوم نفسها. إنه أخفاق للحزبين يعود إلى الغزو الأمريكي للعراق في مارس (آذار) ٢٠٠٣. وحتى بعد أن عدلت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش مسارها في العراق، بشنها حملة واسعة على التمرد، فإن الولايات المتحدة كانت مستعجلة جداً لغسل يديها من فوضى التمرد بحيث أنها فعلت القليل كي تعيد إلى الوراء مكاسب إيران. المحققون العسكريون الأمريكيون استجوبوا الخزعلي ٧٠ مرة على الأقل خلال الأعوام الثلاثة التي أمضاها في السجن. وهو كان في كثير من الأحيان يلعب دور الخجول، متظاهراً بأنه لا يعرف شيئاً وبعد نحو سبعة أعوام من الانسحاب الكارثي للرئيس الأمريكي باراك أوباما من العراق في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١١، تمارس إيران وميليشياتها الشيعية نفوذاً كبيراً، ومن المقرر أن تلعب الأجنحة السياسية للميليشيات الإيرانية دوراً أساسياً في الحكومة العراقية المقبلة.

وأضاف أن بذور هذا الاخفاق يمكن أن تلاحظ في مقتطفات من استجواب لقيس الخزعلي، زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، والتي اعتاد الجيش الأمريكي على تسميتها ب"المجموعات الخاصة". وأفرجت القيادة المركزية الأمريكية عبر مؤسسة أمريكان إنتربرايز إنستيتيوت في ٣٠ أغسطس عن مئات الصفحات من الملفات هي جزء من سعي الحكومة الأمريكية لوصف متشدد ملوثة يدها بدم الأمريكيين، بالإرهابي. والخزعلي الآن هو سياسي، وميليشياته عصائب أهل الحق تحتل ١٥ مقعداً في البرلمان العراقي. ولكن صعوده لم يكن صدفة. فالخزعلي كان في السجن الأمريكي بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وهو قال لمحققيه إن لدى إيران خططاً على المدى الطويل للتغلغل في المجتمع العراقي على كل المستويات. وقد فعل الإيرانيون ذلك.

وأشار الباحث إلى أن المجموعات الخاصة كانت عبارة عن وحدات شبه عسكرية مزروعة في جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر. وكان الصدر زعيماً شيعياً في جنوب العراق. وتشير الوثائق الجديدة المفرج عنها إلى أن الخزعلي الذي عمل مع مقتدى الصدر بات ينظر إلى رئيسه على أنه منافس له. كذلك تؤكد الوثائق أن جيش المهدي تلقى تمويلاً وسلاحاً من وتدريباً ونصائح من إيران ووكيلها الأساسي حزب الله اللبناني. وقد استهدفت الميليشيات الشيعية بشكل أساسي قوات التحالف، فقتلت مئات الجنود الأمريكيين. وقاد الخزعلي نفسه مثل هذه العمليات.

وفي مارس (آذار) ٢٠٠٧، أغارت وحدة من الكوماندوس البريطاني على مجمع في البصرة جنوب العراق وأسرت الخزعلي الذي كان يقود المجموعات الخاصة وقتذاك وشقيقه ليث والقيادي في حزب الله موسى الدقوق. وكان الخزعلي مسؤولاً عن اصدار الأوامر لخطف خمسة جنود أمريكيين وقتلهم في كربلاء. وكان ليث نائبه. اما الدقوق فكان مسؤولاً عن التنظيم والتدريب وتقديم المشورة للمجموعات الخاصة.

وأشار الباحث إلى ان المحققين العسكريين الأمريكيين استجوبوا الخزعلي ٧٠ مرة على الأقل خلال الأعوام الثلاثة التي أمضاها في السجن. وهو كان في كثير من الأحيان يلعب دور الخجول، متظاهراً بأنه لا يعرف شيئاً عن شخصيات رئيسية في المجموعات التي يضمها التمرد. ومع ذلك فإنه في أوقات أخرى أدلى بتفاصيل مهمة حول قيادته للمجموعات الخاصة في جيش المهدي، وكذلك بالنسبة إلى دور إيران في تأجيج النار في العراق. وكان الخزعلي واحداً من شخصيات عدة لديها معرفة وثيقة بخطط إيران في شأن العراق. وفي إحدى جلسات الاستجواب، "انزلق" الخزعلي ليفصح عن وجود "اتصال مباشر بينه وبين قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليمانبي الذي يتولى مهمة توسيع دور إيران في أنحاء الشرق الأوسط. وكشف الخزعلي أن "الهدف النهائي لإيران هو تدمير الأمريكيين". وأشار إلى أن "إيران تستغل كلاً من الولايات المتحدة والعراقيين، وبإبقائهم منشغلين بالقتال تواصل أجنحتها وعلى رأسها الطموحات النووية".

احتجاجات البصرة نقطة تحول

*محمود الريماوي

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٩/١٠

فاجأ الزخم الذي صاحب الموجة الشعبية الاحتجاجية في البصرة، سائر الفرقاء في العراق. ورغم أن هذه الموجة انطلقت بغير توجه سياسي أو حزبي، إلا أنها حافظت على توسعها، وقد جاء سقوط عدد من القتلى والجرحى ليزيد من أوار الاحتجاجات، التي حملت مطالب خدمية تتعلق أساساً بمياه الشرب وبالفقر والبطالة، إلا أنها انقلبت باتجاه سياسي في اليوم الثالث (الجمعة الماضية ٧ سبتمبر/أيلول) إذ استهدفت مقار أحزاب وميليشيات ومحطة التلفزيون الرسمي، إضافة إلى القنصلية الإيرانية. وهو ما أثار ردود فعل واسعة ومتوترة تراوحت بين دعوة مقتدى الصدر لتحريك قوات التيار لحماية المتظاهرين، وبين دعوة قادة في الحشد الشعبي لتحريك قواتهم لضبط الوضع، فيما احتفظت حكومة تصريف الأعمال بموقف وسطي يدعو لاجتناب توجيه الرصاص الحي إلى المتظاهرين، وذلك قبل سحب القوات الأمنية تفادياً لاحتكاكات خطيرة.

عقد مجلس النواب أول جلسة عمل له، بناء على دعوة سياسية ملحة من مقتدى الصدر لبحث أوضاع المدينة، بعدما هدد بتحريك «لا يخطر في الأذهان» إذا لم تتم المبادرة الحكومية العاجلة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لأهالي البصرة. وبموقفه هذا وبالنبذة التي استخدمها فقد نأى الصدر بنفسه عن التحالف الذي ما انفك يحكم العراق منذ نحو عشر سنوات على الأقل. وفي واقع الأمر فإن استهداف مقار أحزاب وميليشيات، رغم طابع العنف غير المحمود وغير المحبذ الذي اتسم به، إنما يعود لقناعة شعبية بأن هذه الأحزاب والميليشيات هي من يحكم العراق عملياً، حتى لو كان بعض مكوناتها خارج الحكم حالياً. وهو أمر يدركه المواطن العراقي البسيط بتجربته الحسية، وبغير أن يكون منازماً لفريق سياسي ما، وكل ما في الأمر أنه يتوجه باللائمة الشديدة إلى القوى النافذة التي فاقت من مشاكله.

وقد أصدرت الخارجية العراقية بالمناسبة بياناً أعربت فيه عن أسفها، لاستهداف القنصلية الإيرانية بما يتعارض مع الأعراف الدولية التي تملّي حماية البعثات الدبلوماسية. أما الرسالة السياسية للمحتجين وراء هذا الاستهداف غير المقبول، فهي إبداء السخط على حجم التدخلات العنصرية من طرف دولة جارة في الشؤون الداخلية والسيادية للعراق، مثل التدخلات التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية لتشكيل كتلة نيابية كبيرة تتولى السلطة التنفيذية خلفاً لحكومة حيدر العبادي التي تقوم حالياً بمهمة تصريف الأعمال. مع ملاحظة أن نجاح مقتدى الصدر في تشكيل كتلة نيابية كبيرة، لم يحل دون اندلاع موجة الاحتجاجات الأخيرة وهي الأشد عنفاً التي تشهدها في هذه المحافظة الجنوبية التي تتوفر على مخزون نفطي كبير.

ومع تسارع التطورات بين يوم وآخر، بل بين ساعة وأخرى، فإن هذه الموجة الشعبية قد أسهمت في بلورة فرز أوضح داخل المجتمع السياسي العراقي، بين من ينشدون إعادة بناء الدولة الوطنية المستقلة التي تلتزم بمبدأ المواطنة، وبالقوات المسلحة الشرعية، وبين من يسعون لإدامة الأمر الواقع بتضخيم الميليشيات والاستتباب لدولة خارج الحدود، مع ما يرافق ذلك من تعدد مراكز القرار، وصعوبة إنفاذ القوانين، وانتشار واقع الأمن الذاتي والفئوي.

وبهذا فإن تشكيل حكومة جديدة، يبدو وكأنه يطهى على نيران حامية، إذا قيس لهذه الحكومة أن ترى النور خلال وقت قريب. إذ خلافاً لهذه التوقعات التي تتماشى مع مقتضيات الدستور، فإن هناك مخاوف من تجدد نزاع أهلي واسع، حول مستقبل البلد وهويته، ولكن مع استخدام مسميات جديدة للنزاع هي أقرب للاتهامات مثل اتهام الصدر بالتحالف مع البعثيين أو الحرب على بقايا «الدواعش»، أو محاربة النفوذ السعودي، وسوى ذلك من اتهامات. وما يثير مثل هذه المخاوف هو بعض الدعوات التي أطلقت لإقالة العبادي، ووصلت إلى توقيع عشرات النواب لهذه المطالبة التي لو تحققت فسوف تهدد بوقوع فراغ سياسي خطير. ولعل المطالبات بإقالة الرجل ترمي إلى تحقيق هذا الغرض فحسب، بل تهدف أساساً لتبديد فرصة العبادي في تشكيل حكومة جديدة منبثقة عن مجلس النواب المنتخب.

ويفترض الآن أن موجة الاحتجاجات قد هدأت، وأن الحكومة القائمة قد شمردت عن ساعد لتلبية احتياجات البصرة بعد طول تلوؤ، على أن النزاع السياسي الداخلي لن يتوقف بعد أن كشفت احتجاجات البصرة عن وجهته ومضمونه، بصورة علنية وبمشاركة شعبية واسعة غير حزبية وعابرة للطائفية والطوائف.

mdrimawi@yahoo.com

تظاهرات البصرة.. الأسباب والمسببات الحقيقية

*سليم سوّزة

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٩/١٠

واحدة من أهم مؤسسات صناعة الرأي هي الميديا. أراقبها جيداً منذ لحظة اندلاع حراك البصرة قبل شهرين. قنوات تتحدث عن أيادٍ إيرانية وراء حالة الفوضى والحرق في البصرة، وأخرى تراها أمريكية بحتة. مازلت اعتقد أن المواطن العراقي حاضر واقعاً في الأرض ومغيبٌ تمثيلاً في الإعلام. من يخرج على الفضائيات اليوم (أغليبتهم وليس كلهم طبعاً) يتحدث عن هذا المواطن كموضوع لا ذات. موضوع يمكن دراسته والتلاعب به حد التشويش على خياراته وتوجهاته.

بالنسبة لي (وقد أكون مخطئاً) لا أرى أية علاقة بين حراك البصرة وبين إيران أو أمريكا، على الأقل حتى هذه اللحظة. هذا تجاوز وتسفيه لكبرياء المواطن البصري المنتفض. ينظرون إليه ما لو كان ألعوبة يحركها آخرون أجنب كيفما يشاؤون. الحق أنهم خرجوا لمطالب خدمية واضحة ومحددة. ليست هناك محركات ايديولوجية معينة ضد هذا المحور أو ذاك. نعم ربما هناك رسائل سياسية محددة لجوهر النظام السياسي ككل، لكن هذه الرسائل تأتي في سياقها الثاني، السياق الذي يأتي وراء كل فعل تظاهر على الأرض، وهل فعل التظاهر إلّا سياسة؟ أنا أرى هذا الحراك في الأساس يأساً وإحباطاً انفجر بوجه كل شيء في البصرة. الحكومة لا تفهم هذا. بل كل الحكومات لا تفهم هكذا حركات. لا تراها سوى مؤامرة يقودها هذا الطرف لإسقاط ذاك. هذا السيناريو الوحيد الذي تتخيله الحكومة وهو سيناريو سهل أدمن على اجتراره كسالى المسؤولين في أي حكومة عرجاء فاشلة في العالم. الحكومة لا تفهم سبب غضب البصريين.

طبعاً لا تفهم لأنها لا تعيش في العراق. تعيش جسداً فيه إلّا أن روحها في الغرب الجميل. لدى المسؤولين بيوت وفلل في الخارج وأرصدة في بنوك الغرب، أبناءهم يدرسون في أرقى الجامعات العالمية، يركبون أرقى السيارات، يعاشرون أجمل النساء، ثم يطلبون من أبناء الشبيبة العراقية المسكينة الانضمام الى فصائل الدفاع عن العرض! أسألوا أهل الخارج ستعرفون. في أفواهنا ماء، لا نستطيع الحديث أكثر لئلا يُفسر تحريضاً على العنف. مهما حاول الأمريكيون أو الإيرانيون تحريض البصريين (كما يعتقد البعض) لن يستطيعوا فعل ما فعله البصريون في الأيام القليلة الأخيرة. من حرضهم هو فشل الحكومة في إدارتها للبلد. فشل صنّاع الخراب وأساتذة الطوائف وزعماء المحاور. إنه فشل مركب، فشل السياسي العراقي كشخص غير مؤهل للقيادة، وفشل نظام سياسي يقاتل على الأزمات وصراع الطوائف. فشل لكل الطبقة السياسية بشيعتها وسنتها وكردها، إنهم لم يببنوا نظاماً يدير دولة، بل خيمة متهرئة تظل منطقة خضراء صغيرة في بقعة دم واسعة كالعراق.

حتى هذه الأسطر التي كتبتها هي إنشاء ممل مللنا من ترديده. كتب الكثير من الإعلاميين والباحثين والمراقبين ورجال القلم المحترمين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن مقالات جادة غير إنشائية تتحدث عن لحظة يأس قادمة ستدمر كل شيء إن لم يتدارك السياسيون نظامهم المحاصصاتي الأخرق، لكن لا أحد من هؤلاء السياسيين يسمع، ويبدو حتى هذه اللحظة ليست لديهم الرغبة في الاستماع. استمعوا مرة واحدة فقط. هذا الجيل الشبابي لم تعد تهمه محاوركم وصراعاتكم ومشاكلكم وخطاباتكم. يهمه أن يرى بلده جميلاً مرفهاً ومتطوراً كالذي يراه في بلدان الغرب ومدنها. لا يهمه سليمان ولا ماكغورك. لا تهمه سوريا أو اليمن أو لبنان، كما لا يهتم لشؤون السعودية أو قطر أو تركيا. يريد أن يشرب ماءً صالحاً بلا طحالب. أفهموها جيداً وابتعدوا عن توظيف هذا الحراك لهذا الطرف أو ذاك. اتركوا أيها السياسيون العناصر الخارجية التي هي من اختراع مخيلاتكم واطروا أقوال العاطلين عن التفكير، فالناس لم تعد تنظلي عليها قصص ما قبل عهد التواصل الاجتماعي. فكروا في المشكلة الأساسية التي صنعتوها بأيديكم. مشكلة نظام سياسي مبني على الحصص والحصص المقابلة. هذا أس المشكلة لأنها تصنع حكومة جامدة ورهينة للخلافات على أسخفها.

جيل شيعي جديد

*د. حيدر نزار السيد سلمان

صحيفة (المدى) : ٢٠١٨/٩/١٠

كل المؤشرات تنبئ بإعلان جيل شيعي جديد مختلف فكراً ومنهجاً وسلوكاً، وهذه الحقيقة التي لا يريد لها الانكشاف ولا يريد الشيعة المتنفذون بعناوينهم المختلفة السياسية والدينية والاجتماعية الاعتراف بها تكاد تشق الأرض بصراخها وتعبيراتها الخلاصية من ريقة الجيل الجامد غير القابل للتحديث والتغيير والماسك بكل السرديات القديمة بتفاصيلها ولغتها وأسسها المؤسسة... جيل شيعي مختلف بتعليمه وطموحاته ورؤيته للعالم ومتميز عن سلفه بانفصاله عن الجسد العام ليشكل جسداً جديداً مستقلاً باحثاً عن موقع له كواحد من واحد وليس من مجموع النسيج الكلي، وهو يرى أنه الأحق بتحقيق الانسجام بين مصلحته ومصلحة بلده الذي لا يجب أن يكون رأس حربة لأيديولوجيات خارجية حتى لو كانت شيعية.

يحاول هذا الجيل الجديد تقديم نفسه بوصفه الأول بامتيازات تشييعه واستقلاله، أي أنه يرفع شعار شيعة العراق أولاً وليس كما يريد المهيمنون من استخدام شيعة العراق كأصاحٍ للآخرين. وبمواجهة هذا الجيل العقلاني الواقعي يقف جيل السلطة الشيعية الفاشل باختبارات الإدارة والحكم والمتأخر عن العدالة وروح العالم "جيل سلطوي فشل وغرق بفشله فشق أخدود فراق بينه وبين شيعته الذين انتظروا أبناء جلدتهم من الحكام طويلاً ليقدّموا لهم أبسط متطلبات العيش الكريم، بل قفز جيل السلطة فوق كل آمال الشيعة وتطلعاتهم وانشغل بمصالحه الخاصة ومراعاة ثرواته المنهوبة من رصيد بقية الشيعة، وفشل بإنجاز توزيع عادل للثروة بين أنصاره وقاعدته الاجتماعية مستحوذاً على كل الوظائف والمراكز المهمة، حتى التي بالدرجات الدنيا فقد تم توارثها وتوزيعها بين أحباب شيعة السلطة وأقاربهم وأفرادهم الحزبيين، وأهملت طموحات الملايين من الجيل الشيعي الجديد الذي وجد نفسه مسلوب الحقوق وفاقداً لرد الجميل من جيل السلطة الشيعي المترف الباذخ بإنفاقه، في حين راح الجيل الشيعي الجديد يقاوم الجوع والفقر والبيئة القاسية وشظف الحياة.

جيل السلطة الذي تغنى طويلاً وكثيراً بالحقوق المسلوقة للشيعة ومظلوميتهم ودمار مدنهم وتخلّفها استمرراً الخطاب نفسه حتى بعد تمكنه من تسلّم السلطة فوقف بلا حراك أمام سرديّة المظلومية والتهميش ولم يتقدم خطوة إلى الإمام لنزع القهر ومنح الشيعة حقوقهم، وكل ما فعله جيل السلطة أنه جعل نفسه قيماً على ثروات البلاد فأكلها أكلاً دون أن يفكر بعاقبة أن هناك جيلاً شيعياً جديداً لم تعد تغريه خطابات التودّد الكاذب أو الاستخدام الممنهج للعقيدة الدينية الشيعية ولم يعد قابلاً للانخراط بالشعبوية الخطابية الطقوسية والشعارات القديمة، فظهر صارخاً بوجه جيل السلطة، رافضاً هيمنتها وأبوتها القاسية.

الجيل الشيعي الجديد أحسن تعليماً وأعمق ثقافة من جيل السلطة المتخلف المستند إلى تقواه الزائفة وتديّنه الفارغ، في حين يستند الجيل الشيعي الجديد إلى تعليم عالٍ وفكر منفتح واطلاع واسع وعقل عصري قادر على الإبداع والإدارة، وهنا تحدث نقطة التصادم بين جيل شيعي فشل بتخلّفه وعقليته التجهيلية، وجيل شيعي جديد متنور متعافٍ فكرياً وتعليمياً يجد في نفسه قدرة على إدارة شؤون البلاد بتفهم لمشاكل الشيعة وتطلعاتهم. الجيل الشيعي الجديد لديه قدرة الاستجابة للتحديات والتكيّف مع الظروف الداخلية والخارجية وله مستويات معقولة من العلوم والمعارف الإنسانية ويستطيع أن يرفد مؤسسات الدولة بخبرات مقتدرة ومتحررة، بالعكس من جيل السلطة الذي افتقد لخزين من المتعلمين وأصحاب الخبرات "فاعتمد على ما هو متوفر عنده من أنصاف متعلمين من أتباعه، ورفض الاعتماد على خبرات الجيل الشيعي الجديد ومتعلميه، وهو ما أسقطه بالفشل الذريع، فبعد أن فشل جيل السلطة الشيعي في إدارة الدولة ورفع مستوى الخدمات للناس، وبعد أن فشل في تغيير حياة الشيعة نحو الأفضل، أصبح من الضروري والحتمي وحفاظاً على حكم الشيعة تخلي الجيل القديم عن الحكم والإدارة ليتولاها من هم أفضل وأحسن وأحدث، وأعني الجيل الشيعي الجديد.

لماذا يتآمرون على الحشد الشعبي؟!

صحيفة (الوفاق) الإيرانية : ٢٠١٨/٩/١٠

دعونا نعود عدة سنوات الى الوراء، أيام كان نظام القويح الصدامي يعتلي ظهور العراقيين، كان بينهم من رفض أن يمتطى ظهره، وابتى إلا أن يقارع البعث بكل جبروته، هؤلاء أباء الضيم، كانوا الثلة المجاهدة التي قارعت نظام صدام بلا هوادة، وأثبتت للعالم أن العراقيين لا يستكينون لظلم، ولا يمكن تسجيلهم ضمن الشعوب الخائعة..

لقد قدم هؤلاء الأشاوس "قوافل طويلة على طريق الحرية وإنعتاق العرق، ومخطئ تماما من يتصور او يروج" الى أن نظام القهر قد ازالته، طائرات ودبابات وبوارج الأمريكان، فهم يأتوا الى هنا كمحتلين، لولا أن التفاحة كانت توشك على السقوط!

إن العراقيين ومنذ فجر الخليفة، لم يسجل عليهم أنهم قبلوا بأن يحكمهم غاز، كما لم يسجل عليهم أنهم قبلوا بحكم طاغية، أو دكتاتور يظهر من بينهم، وسجلات التاريخ حافلة بثوراتهم على الطغاة.

الحشد الشعبي هو الإمتداد الطبيعي "لإولئك الذين قارعوا نظام صدام، وهم أوائل من تقدموا الصفوف، ملين نداء الوطن، الذي أطلقته المرجعية الدينية المباركة، بدعوتها الى الجهاد الكفائي، دفاعا عن حياض الوطن، وها هي قوافل شهدائهم في سوح الوغى، تحث الخطى نحو وادي السلام في النجف الأشرف، متزاحمة لتنعم بريبع الشهادة!

لقد استطاع الحشد الشعبي" وخلال فترة وجيزة، أن يللم شتات الوطن، بعد ان حاولت بقايا البعث، المتحالفة مع السلفية الوهابية التكفيرية تمزيقه، فأحتلوا مناطق شاسعة منه، بدعم واضح معروف، من قبل دول الشر العربي، متمثلة بمهلكة آل سعود، وبفقاة المال القطرية، والأردوغانية العثمانية الحاكمة في تركيا، وطبعا أصابع الأمريكان كانت في مؤخرات هؤلاء، تحركهم كدمى كيفما تشاء!

لقد كان الهدف وما يزال، إقامة نظام حكم متشدد، ببناء دولة قرو اوسطية سنية، في المنطقة الممتدة على باديتي العراق الشام، تجعل السكان السنة عبيد يبايعون الحاكم، بيعة اسلافهم ليزيد بن معاوية، يضع الأطواق برقابهم.

لقد أحبط الحشد الشعبي المخطط الكبير، لتمزيق بلدين عميقين بالتاريخ، الى دويلات صغيرة، لا يكون لها اثر في لعبة الأمم، يسهل ترويض شعبيهما، بعد أن كانا شوكة في عيون الصهيونية، سيما بعد أن تعزز دوري العراق وسوريا، بتغيير نظام صدام أولا، وبوجود الجمهورية الإسلامية في إيران كداعم كبير ثانيا، وبقوة حزب الله والمقاومة الإسلامية ثالثا.

الحشد الشعبي اليوم جيش رديف للجيش العراقي، يُعتمد على شجاعة رجاله، بخبرتهم القتالية العريقة، وببسالتهم وفدائيتهم منقطعة النظير، وهو جيش العراق بكل ما تحمل الكلمة من معنى، يعزز هذا أن الحشد بات تشكيلا وطنيا رسميا، وجزء من القوات المسلحة العراقية، وليس لأحد ان يقول غير ذلك، فهو يحمل كافة المقومات الشرعية والقانونية، التي ترسم وجوده المبارك.

التآمر على الحشد الشعبي، ومحاولات الإساءة له" لم تنقطع منذ لحظة تشكيله، لأن أعداء العراق الواحد الموحد" يعلمون ان رجال الحشد سيقفون بثبات، ضد محاولات تقسيم العراق..

كلام قبل السلام: رجال الحشد باقون في مواقع العز والكرامة، برغم حرب التسقيط التي تشن ضدهم، وبرغم قيام الحكومة بقطع رواتبهم، وتقليل مؤنهم، وتركهم يعتمدون على ما يوفره الشعب لهم، من دعم بالمواد والتجهيزات.

الاضطرابات في البصرة درس إقليمي لجمهورية إيران الإسلامية

*كامليا انتخابي فرد

CNN ٢٠١٨/٩/١٠

الشبيعة العراقيون ردوا هتافات بالموت لإيران وأحرقوا علم هذا البلد. الدروس التي صدرها النظام الإيراني على مدى الأربعين سنة الماضية إلى أتباعه وأعوانه في الخارج فهمها العراقيون واستوعبوها جيداً، لكنهم يستخدمونها الآن ضد أساتذتهم في الجمهورية الإسلامية نفسها.

أحرق المتظاهرون مبنى القنصلية الإيرانية العامة ومنشآت أخرى تابعة لإيران في البصرة بشكل كامل يوم الجمعة عندما هاجمت الحشود العراقية الغاضبة معظم المباني والمنشآت التي لها علاقة بالحكومة المركزية في بغداد.

العراقيون الشيعة، الذين كان النظام الإيراني يستثمر فيهم منذ الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣ لتحويلهم إلى حلفاء أقوياء، غضبوا عندما تم قطع الكهرباء والمياه النظيفة عنهم وسط فصل الصيف الحار.

الكهرباء التي كانت تصل إلى البصرة وجزء من مياه الشرب أيضاً كان العراق يستوردها من إيران، لكن النظام في طهران توقف فجأة عن تزويد العراق بها بحجة أن هناك فواتير مستحقة بقيمة ١ مليار دولار لم يدفعها العراق. لكن الحقيقة هي أن إيران لم تعد تمتلك ما يكفي من الموارد المالية لتقديم هذه المساعدات المجانية التي كانت تقدمها إلى حلفائها الإقليميين، حيث أن العقوبات الأمريكية الوشيكة لها تأثير كبير على أسوأ أزمة داخلية تمر بها طهران منذ الثورة في ١٩٧٩.

الإيرانيون في خوزستان وعبدان وخرمشهر في جنوب إيران يتظاهرون في الشوارع منذ عدة أشهر بسبب نقص الماء والكهرباء وسوء الإدارة، حيث أن حصتهم من هذه المواد الأساسية يتم تصديرها مجاناً إلى العراق كرشوة للحكومة هناك أو لمساعدة المرتزقة التابعين لإيران، لكن النظام الإيراني لم يكن يعرف أن مؤيديهم سرعان ما سينقلبون عليهم عندما يتم حرمانهم من هذه الأمور لمدة شهرين.

المتظاهرون العراقيون هاجموا القاعدة العسكرية التابعة لـ "الحشد الشعبي" في البصرة بسبب ارتباط هذا التنظيم العسكري مع إيران، والعراقيون يريدون أن يعبروا عن مدى كراهيتهم لأي شيء مرتبط مع رجال الدين في طهران.

اليوم، بعد سنوات من الصداقة والأخوة بين العراق وإيران بعد سقوط صدام حسين، ورغم إنفاق مليارات الدولارات من قبل الجمهورية الإسلامية لإعادة بناء العراق والاستثمار في المواقع الشيعية المقدسة، عادت العلاقات فجأة إلى الجمود بين البلدين وبدأ العراق يطلب من الإيرانيين المغادرة بشكل مناسب. العراق يلوم إيران بشكل رئيسي على أزمة الماء والكهرباء، لكن الحقيقة هي أن إيران تتحمل جزءاً فقط من المسؤولية عن الأزمة، فيما يتحمل المسؤولون العراقيون الفاسدون جزءاً كبيراً من المسؤولية عن أزمات الماء والكهرباء بالإضافة إلى أزمات كثيرة أخرى داخل البلد.

إن تشكيل جيش من الميليشيات تحت اسم "الحشد الشعبي" ولعب إيران لدور هدام في الانتخابات العراقية لم يكن خافياً عن عامة الناس، بما في ذلك العراقيين الشيعة. لذلك فإن العراقيين يرون أن الفشل السياسي وسوء الإدارة في بلادهم تتحمل مسؤوليته إيران بالدرجة الأولى بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية. ومن اللافت أنه، حسب ما رأيت من خلال متابعتي لوسائل الإعلام الاجتماعي الإيرانية، لم يبدِ المواطنون الإيرانيون أي قلق تجاه الأحداث التي شهدتها البصرة، بما في ذلك مهاجمة القنصلية الإيرانية.

وفي الحقيقة فإن الإيرانيين العاديين متضايقون من الدور الإقليمي الذي تلعبه الجمهورية الإسلامية، والذي يدفعون ثمنه غالباً من جيوبهم.

لقد رد العراقيون الدرس الذي تعلموه من أساتذتهم عليهم، وكما يقول المثل "كما تدين تدان". لا يمكن للمال أن يشتري قلوب الناس وصدقاتهم بشكل دائم، والعراق شاهد ومثال واضح على نتائج تدخل النظام الإيراني، ويجب على طهران أن تتعلم الدرس جيداً وتغادر سوريا وتركها للسوريين في أسرع وقت ممكن.

حق التظاهر مكفول

*د. سعد العبيدي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٩/١١

من حق المواطن أن يتظاهر، والتظاهر مكفول حسب الدستور، والمظاهرات حق مشروع، وغيرها عبارات نسمعها أو بتنا نسمعها كثيراً، حتى أصبح التظاهر وسيلة هي الأسهل والأسرع والأكثر تكراراً في سلم الأحداث الجارية في العراق. لكن المظاهرات في العراق تختلف عن مثيلاتها في باقي البلدان، فهنا يفكر البعض أن يستغل وقع المظاهرات، فيتسلل بين أصحابها الوطنيين الجادين لينهب إن كان نهاباً، ويقتل إن كان صاحب ثأر غداراً أو يخرب فيما إذا كان واقفاً في الصف الذي يعادي الحكومة، وهكذا يبدأ الانحراف في وضع التظاهر، ليفرغه من القدرة على التأثير.

هذا ما حدث في البصرة مظاهرات دعا إليها شباب وطيون، ينادون بإيجاد عمل وتحسين العيش وتوفير الخدمات... مطالب مشروعة، بدأت مؤسسات الدولة (نسبياً) الاستجابة إلى بعضها، مطالب أعترف الجميع بمشروعيتها، إلا أن أمراض البيروقراطية والفساد وعدم تحمل المسؤولية الوطنية والخوف والمصالح الحزبية، حالت دون التنفيذ الصحيح في الوقت الصحيح، وزادت من مستويات الضغط والتأزيم، وخير مثال على هذا ضخ الماء الصالح للشرب إلى البصرة عن طريق ترعة البدعة، الذي استغرق وصوله ما يقارب الشهرين.

وبسببه وتعقيدات العملية السياسية بقي السجال مفتوحاً بين المتظاهر البصري والسلطة التنفيذية، إذ يضغط هو عن طريق استمرار المظاهرات، وتحاول الحكومة الاستجابة بالقدر المقبول تدريجياً، إلى أن تطور الموقف فجأة يومي ٦ و٧ أيول الحالي، حيث التوجه صوب تنفيذ أعمال حرق للدوائر الحكومية، وبيوت المسؤولين ومقار البعثات الدبلوماسية ونهب واعتداء على رجال الأمن والموظفين الحكوميين، في عمل هستيري، حرق المظاهرات عن قصدها وشوه سمعة أصحابها ووضعهم في مواقف حرجة كناشطين مدنيين.

موقف تعد أحداثه مؤسفة ومرفوضة لا يمكن عزله عن القصد المسبق، والتخريب المتعمد من جهات داخلية أو خارجية، وهو موقف يصنف خطير وحرج لجميع الأطراف:

فالمواطن البصري أضحي خائفاً من أن يمتد النهب والحرق فيطال بيته الخاص دون ذنب منه.

والمتظاهر الشاب بات في وضع حرج بعد أن خرجت السيطرة عن تحكمه وتناثرت مطالبه الخاصة بالحصول على فرص عمل وبعض الخدمات. والأجهزة الأمنية هي الأخرى وضعت في مواقف الحرج، حيث الصعوبة الكبيرة في التمييز بين مواطن متظاهر صاحب حق مطلوب حمايته، وآخر مشبوّه يسير إلى جانبه حاملاً قنينة مليئة بالنفط ساعياً إلى القائها على بناية حكومية.

هذا وإن موقف حرج كهذا لا يعالج بطبيعة الحال، إلا من قبل مواطني البصرة، من الشباب الوطني المتظاهر ذاته، من خلال عمل متواصل للتهدئة بغية فسح المجال إلى القوات الأمنية في أن تعيد سيطرتها الكاملة وتنظم حالها لحمايته متظاهراً وباقي دوائر الدولة والبنى التحتية والشركات والنفط والهيئات الدبلوماسية، ومن خلال مساع حثيثة للتبليغ عن المندسين المخربين الساعين إلى افساد وقع التظاهر وحرفه عن طريقه القويم

البصرة إذ تمحن العراق... وإيران معا

*نديم قطيش

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٩/١١

لا يسمح العراق باستنتاجات سياسية سريعة، لا في البصرة ولا في غيرها. إحراق القنصلية الإيرانية في المدينة الشيعية الأكبر، وإحراق مقر الميليشيات الموالية لإيران، له معانيه الاحتجاجية على إيران بلا شك، بوصفها الوصي السياسي على جزء كبير من المشهد الشيعي السياسي في العراق. وهو احتجاج يثبت بلا أدنى شك فشل إيران في أن تكون جزءاً من أي إنجاز ثابت ومستقر في العراق، أو جزءاً من أي نجاح للشيعية السياسية التي رعتها في هذا البلد. لكن ينبغي عدم التغافل عن أن المحتجين كادوا يحرقون أيضاً القنصلية الأمريكية لولا الإجراءات الأمنية المانعة، ما يعطي التطورات معاني تتجاوز الموقف من إيران حصراً. فجزر الاحتجاج الشعبي في البصرة، أسبابه حياتية ومعيشية أولاً وقبل كل شيء، تجلت أخيراً في مياه شرب قاتلة تُدخل أكثر من ١٢٠٠ حالة تسمم إلى المستشفيات يومياً.

وهو تطور شعبي هز عموم البيئة السياسية الشيعية في العراق بكامل أطيافها "كونه بدا قابلاً للتمدد إلى محافظات ومدن أخرى والتحول إلى انتفاضة شاملة في مواجهة عموم الطبقة السياسية. والحال، دُفعت كل المكونات الشيعية إلى إعادة حساباتها وخطط أوراقها مجدداً، وإعادة التوضع والتحالفات في معركة تشكيل الحكومة.

المفارقة أن مشهد البصرة الذي بدا في الإعلام موجهاً ضد إيران، شكل فرصة للتقارب بين رجل إيران في العراق، هادي العامري، زعيم كتلة «الفتح» البرلمانية ورئيس مليشيا منظمة بدر، ومقتدى الصدر زعيم كتلة «سائرون»، الأكبر في البرلمان العراقي، والحليف «السابق» لرئيس الوزراء حيدر العبادي والسياسي العراقي الذي يحاول بناء هوية وطنية عراقية مستقلة تحديداً عن إيران.

قبل أحداث البصرة كان تحالف الصدر والعبادي وعمار الحكيم وإياد علاوي، يسعى لأن يستمر العبادي رئيساً للحكومة الجديدة، لينقلب الصدر باتجاه معاكس تماماً، بادئاً البحث عن تفاهات مع جماعة إيران. ما الذي حصل؟

بالنسبة للصدر، ما كان ممكناً تحييد العبادي عن كونه أحد المسؤولين عن الفشل المشكو منه في البصرة، من موقعه كرئيس للحكومة، وكان لا بد من تقديمه كبش فداء بغية ضبط الشارع وإدارة الكتلة الغاضبة.

وما سهل الاتجاه (غير النهائي) للتضحية بالعبادي أنه لم ينجح في الحفاظ على كتلته المنتخبة، والتي عانت من انسحابات واستقالات أضعفتها وأضعفت معها الجبهة التي يراهن الصدر عليها. كان آخر التشققات الجدية في كتلة العبادي، خروج مستشار الأمن القومي ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض

منها، ما دفع العبادي لإقالته من رئاسة الحشد ومحاولة عرقلة طموحه لتولي منصب رئاسة الوزراء. كما أن العبادي، من وجهة نظر الصدر، بالغ في الالتصاق بالموقف الأمريكي في العراق، وكان آخر موافقه الإعلان عن التزام بغداد بتطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران.

بهذا المعنى يبدو الصدر أقرب للتخلي عن العبادي، في لحظة ضعف الأخير، متلقفاً في المقابل إقبال حلفاء إيران عليه، واستعدادهم لقبول تصوره للحكومة المقبلة. ففي أول رد فعل على المظاهرات الصادمة لإيران في البصرة، بعث العامري برسالة للصدر قال فيها إنه "مستعد لاعتماد شروط المرجعية في تسمية رئيس الوزراء المقبل، وسحب ترشيحه مقابل عقد اتفاق بين «الفتح» (العامري) و«سائرون» (الصدر) يفضي لتسمية مرشح تنطبق عليه شروط المرجعية".

بالطبع تسعى إيران لتحويل أزمة البصرة إلى فرصة. فهي تغري الصدر بالتجاوب مع مشروعه للحكومة المقبلة وشروط المرجعية لتشكيلها من «غير المجريين»، وممن هم خارج دائرة التحاصص الحزبي، مقابل أن تنتهي كلياً من حيدر العبادي.

في المقابل يسعى الصدر لانتزاع مساحة استقلال أكبر عن إيران في الحكومة العراقية وفي سدة رئاستها. ففي مقابل مساعدة أحزاب إيران على امتصاص صدمة البصرة، قد ينجح في إيصال من يريد إلى رئاسة الحكومة، وهذه نتيجة عظيمة بالنسبة له ولو كان ثمنها التضحية بالعبادي.

مناورة الصدر بالغة الخطورة، فيما لو ضحى بالعبادي ولم ينتزع الحد الأقصى من شروطه لتشكيل الحكومة، وهي الابتعاد عن منطق المحاصصة الحزبية والفساد في تشكيل الحكومة، واختيار شخصية لرئاستها من خارج النادي السياسي التقليدي منذ ٢٠٠٣. فشل المناورة سيحولها إلى فرصة لإيران لالتقاط أنفاسها وتحسين موقفها وموقعها في العراق، بعد تراجع متتالية أصابتها منذ خروج رئيس الحكومة السابق نوري المالكي من الحكم وحتى الآن.

وهنا ملاحظة لافتة، تنسجم مع واقع أن التناقضات ليست جديدة على تجربة الصدر. فشروطه وشروط المرجعية الشيعية، السيد علي السيستاني، لرئاسة الحكومة، لا تنطبق على العبادي، وهو الحزبي في حزب الدعوة والسياسي غير التكنوقراطي وأحد أبناء النادي المُجرب، فكيف كانت الأمور قبل البصرة تسير باتجاه إعادة ترشيحه؟

هل كان الصدر يضمن منذ البداية إطاحة العبادي لصالح مشروع حكومة جديدة شكلاً ومضموناً تنقذ العراق، وتأخذه نحو مسارات جديدة بالتفاهم مع المرجعية وربما أبعد؟ كل جواب متسرع عن هذا السؤال هو جواب خاطئ بالضرورة.

امتحان البصرة وما بعدها سيحمل الجواب..

أزمة التظاهرات في العراق وتداعياتها المستقبلية

المركز الديمقراطي العربي : ٢٠١٨/٩/١١

مقدمة: شهدت محافظات الوسط والجنوب تظاهرات يومية مستمرة منذ أكثر من شهرين للمطالبة بالخدمات العامة، ولاسيما المياه والكهرباء ومكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين في دوائر الدولة“ فيما رافقها صدامات مع الأجهزة الأمنية وحرقت مقرات للأحزاب السياسية ومؤسسات حكومية في بعض المحافظات“ إذ ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٨) يكفل للمواطن حق التظاهر والمطالبة بحقوقه وبما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولاً: - حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: - حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: - حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.

ومن ظاهر منطوق هذه المادة المثيرة للجدل يتضح أنها تحمل أوجه كثيرة بما يترك المجال واسعاً للتجاوزات السياسية والتخبطات القانونية والتفسيرات الخاطئة لماهية حرية التعبير من قبل الشارع العراقي الذي عاش عقود من الكبت لجميع الحريات ومنها حرية التعبير، مما جعل التظاهرات تمثل حقاً كفله الدستور العراقي في ظل عدم وجود معارضة برلمانية تقوم عمل الحكومة لأن الجميع منضم إليها“ وبالتالي يقع على عاتق الشعب تقويم عمل الحكومة والمطالبة بالحقوق.

ومن المؤكد أن الأزمة التي اندلعت شرارتها في البصرة قد سبقها حدثان لافتان أولهما بدء تركيا بملء بحيرة سد إليسو العملاق على نهر دجلة، مما أدى إلى قطع كامل مياه النهر عن العراق وبعد مساعي حكومية حثيثة أجلت تركيا قطع المياه لمدة محدودة، أما الحدث الثاني فهو وقف إيران تزويد العراق بألف ميغاواط من الكهرباء بسبب تخلف الحكومة العراقية عن دفع مستحقات الجانب الإيراني.

أسباب التظاهرات:

لقد شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ أزمات متتالية ليست فقط على الصعيد السياسي انما على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن التظاهرات التي عمت أرجاء المدن العراقية مؤخراً مختلفة كلياً عن التظاهرات التي سبقتها لأنها انطلقت من مناطق تعد معقل الأحزاب الشيعية وهي المتنفذة في حكم العراق منذ سقوط نظام حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣، وذلك يرجع لعدة أسباب يلمسها المواطن العراقي وهي :

انقطاع التيار الكهربائي على اثر موجة الحر التي عصفت بالبلاد.

تنامي مشكلة الفساد المالي والإداري بسبب انعدام سلطة القانون وتدني مستوى الرقابة في المؤسسات الحكومية. اختلال هيكل الاقتصاد العراقي الذي أدى الى تراجع النمو الاقتصادي وتعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية لصالح الدول الأجنبية والعربية بسبب تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي والمالي، مما أدى إلى تزايد حالات الفقر وتفاوت بين دخول فئات المجتمع.

فشل المحاصصة السياسية التي أدت الى تعزيز الهوية الضيقة والانقسام والنزاع الداخلي والعنف المذهبي“ وقد أظهرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أجريت في ١٢ أيار من العام الحالي كيف تصوت المذاهب الدينية ككتلة في النظام اللوائح المرشحين الذين يدعمون القادة الدينيين، على الرغم من تراجع نسبة المشاركة إلى ٤٤٪، لتكون أعلى نسبة عزوف عن التصويت وشابقتها اتهامات التزوير، مما أدى الى تعثر عملية المصالحة الوطنية وتأخير تشكيل الحكومة ودخول البلاد في فراغ مؤسساتي.

تكاليف الحرب على داعش التي وصلت إلى عدة مليارات من الدولارات، مما انعكس على تردي مستوى الخدمات العامة وهدم البنية الأساسية وزيادة الاعتمادات من الموازنة العامة للدولة للجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي، فضلاً عن ذلك هناك أكثر من ١٧٪ من الموازنة العامة تمنح إلى إقليم كردستان.

أنواع متعددة للتظاهرات:

تقسم التظاهرات في العراق إلى أربعة أنواع، ويعد النوعين الثالث والرابع هما الأخطر على العملية السياسية في العراق وهي كالاتي:-

الأول:- المواطن السلمي الذي يخرج للمطالبة بحقوقه التي كفلها له الدستور والقانون.

الثاني:- ضعاف النفوس الذين يستغلون التظاهرات لسرقة المحلات التجارية ودوائر الدولة.

الثالث:- الجهات التي عمدت إلى حرق مقرات الأحزاب السياسية في إطار معادلة سياسية لتصفية الحسابات وخط الأوراق وضرب تلك الأحزاب فيما بينها.

الرابع:- اللاعب الخارجي الذي سعى من خلال أدواته لسرقة التظاهرات من أجل مصالح وصراعات بين عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والسعودية.

رد فعل الحكومة:

أكد رئيس الوزراء العراقي ان حكومته تقف مع مطالب المتظاهرين وقد شكلت خلية أزمة لتلبيتها، فبعد لقائه مع العديد من شيوخ ووجهاء محافظة البصرة والناصرية اتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات العملية لتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات عبر مشاريع قصيرة المدى آنية لتحسين الكهرباء والماء والصحة والتعليم، فضلاً عن حزمة إصلاحات مالية تقدر ب(٥) تريليونات دينار عراقي منها (٣) تريليونات ونص التريليون تخصص للبصرة والأخرى المتبقية للمثنى وذي قار والنجف، التي تعد عبارة عن إكمال مشاريع متوقفة منذ عام ٢٠١٤ تتعلق بالماء والكهرباء، فضلاً عن (٨٠٠) مليار دينار لمصلحة مشروع أزمة السكن في البلاد التي ما زالت حبراً على ورق.

تداعيات الأزمة:

تتوقف تداعيات الأزمة العراقية على عدة أمور استراتيجية مهمة وهي كالاتي:

أولاً:- الغاء الدستور العراقي الذي يتخلله الكثير من الثغرات والعمل على صياغة دستور جديد، وتقليص عدد أعضاء البرلمان ورواتبهم وامتيازاتهم.

ثانياً:- الغاء مجالس المحافظات التي لم تؤدي عملها، والعمل تنقية مؤسسات الدولة على أسس مهنية بعد الغاء الأحزاب السياسية وتقليص الهيئات الاقتصادية التابعة لهم.

وبناءً على ذلك فإن هناك أكثر من مشهد محتمل لهذه الأزمة كما يأتي:

المشهد الأول:- وهو الأكثر تفاؤلاً، والأقرب إلى التحقق، ويتمثل في انحصار التظاهرات وعودة الهدوء إلى المحافظات العراقية، وهو ما يعني ضخ حزمة من الإصلاحات الخدمية بالأساس، والتي لا بد أن تنعكس بسرعة على حياة المواطن العراقي، وبالتالي يؤدي إلى تقوية الحكومة أمام الكتل السياسية.

المشهد الثاني:- ويعد السيناريو الوسط ويتمثل باستمرار التظاهرات إلى فترة ليست بالقصيرة، مما يعني الضغط على الحكومة لحين اجبارها على الاستجابة لجميع مطالب المتظاهرين، وهو ما يستفيد منه تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية في العراق لفرض سيطرتها، كما ان إصلاحات الحكومة قد تستغرق فترة تزيد عن عام وهو ما يجعلها تفقد التأييد الشعبي في الشارع العراقي.

المشهد الثالث:- وهو الأكثر تشاؤماً، ويتمثل في فشل الحكومة في إجراءات الإصلاحات، وهذا يعني استمرار التظاهرات بل ربما يزداد الوضع سوءاً لأنها سوف توفر بيئة مناسبة لعودة داعش وظاهرة التنظيمات الطائفية المسلحة، ورفع شعارات " التقسيم هو الحل" مرة أخرى بعدما تراجعت مثل هذه الشعارات في الفترة السابقة.

* إعداد: م.م تمارا كاظم الأسدي - كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

احتجاجات البصرة حرقت رجل أميركا بالعراق

هافنغتون بوست: ٢٠١٨/٩/١١

قالت صحيفة The Washington Post الأمريكية، إن الاحتجاجات العنيفة التي تشهدها مدينة البصرة النفطية وجهت لطمة سياسية لرئيس الوزراء العراقي الموالي لأمريكا، حيدر العبادي، وباتت قاب قوسين أو أدنى من الإجهاز على محاولته للبقاء في منصبه لفترة ثانية، ولا سيما وأصابع الاتهام تشير إليه من العدو والصديق لتلومه على الاضطرابات التي تشهدها المدينة. وزار العبادي البصرة، أمس الاثنين ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، بعد أسبوع من التظاهرات التي أسفرت عن مقتل ١٥ شخصاً على الأقل، فضلاً عن إشعال النار في مقرات حكومية وحزبية، وفي القنصلية الإيرانية. واكتشف رئيس الوزراء العراقي أنّ الهدوء الحذر قد عاد إلى المدينة طوال عطلة نهاية الأسبوع، غير أنه اكتشف أيضاً أنّ مستقبله السياسي بات على المحك أكثر فأكثر.

بقاؤه في المنصب خيار مستحيل

والقى المحتجون بأسباب الإحباط الذي ينتابهم على كاهل النخبة السياسية العراقية كلها، وهدفوا بشعارات ضد الحكومة والأحزاب والميليشيات المؤيدة لطهران. لكن منافسي العبادي على منصب رئيس الوزراء كانوا أكثر منه فطنة في التعامل مع الموقف، إذ استغلوا الغضب الشعبي، ليجعلوا من بقائه في المنصب خياراً مستحيلاً. قال محللون إنّ الولايات المتحدة، التي لم تعد الكثير من البدائل للعبادي لشغل المنصب، تجد نفسها أقل نفوذاً فيما يتعلق بشكل الحكومة الجديدة في العراق. وقال المرجع الشيعي الأعلى في العراق، آية الله العظمى علي السيستاني، في بيان له، إنّ الأزمة في البصرة أكدت الحاجة إلى نهج جديد للتعامل مع المشكلات العديدة التي يواجهها العراق، وإنه لن يؤيد أي شخص لمنصب رئيس الوزراء إذا كان شغل من قبل أي منصب قيادي.

وطالب ساسة من القائمتين الانتخابيتين اللتين حصلتا على أعلى الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في مايو/أيار الماضي باستقالة العبادي بعد جلسة برلمانية مثيرة للجدل شهدت تلاسناً بين رئيس الوزراء ومحافظ البصرة. وقال مصدرٌ مقربٌ من المفاوضات التي تدور حول اختيار رئيس الوزراء القادم، رفض الإفصاح عن هويته لحساسية النقاش: «فرصة العبادي في اللحظة الراهنة للبقاء في المنصب معدومة».

وتشكل الصفة المزدوجة التي وجهها آية الله السيستاني صاحب الكلمة المسموعة في العراق والائتلافات السياسية الصاعدة في المشهد السياسي العراقي توبيخاً غير مسبوق للعبادي، بعد أن حاز دعم الولايات المتحدة لتولي المنصب لمدة ثانية بعد قيادة بلاده لتحقيق انتصار على تنظيم الدولة الإسلامية، واجتياز أزمة اقتصادية أثارها انخفاض أسعار النفط. وقال كيرك سويل، المحلل المقيم في الأردن الذي يعد نشرة إخبارية بعنوان Inside Iraqi Politics: «الآن أصبحت فرص إعادة انتخاب العبادي منعدمة، والولايات المتحدة ليس لديها أي خيارات جيدة» فقد ركزت جهودها على إعادة انتخابه». وكان كبير المبعوثين الأمريكيين إلى العراق، بريت ماكفورك، في زيارة قام بها مؤخراً إلى العراق بهدف حشد الدعم للعبادي في صفوف السنة والكردي، ضمن جهود لبناء أغلبية برلمانية تصوّت لإعادة انتخابه. وأشار سويل إلى أنّ العبادي كان يفقد فعليا الدعم قبل أن تشتد حركة الاحتجاجات في البصرة وتنفجر لتصبح أعمال شغب واسعة النطاق الأسبوع الماضي.

وكان العبادي قد توصل على مضض لاتفاق مع رجل الدين العراقي مقتدى الصدر، الذي فاز حزبه بأغلبية المقاعد البرلمانية في انتخابات مايو/أيار، لكنّ النواب الذين خاضوا الانتخابات ضمن قائمة العبادي بدأوا في الإسراع بالقفز من سفينته في الأسابيع الأخيرة. حتى إنّ الصدر نفسه تخلى عن العبادي يوم السبت، بعد جلسة برلمانية طارئة دعا إليها الصدر لمناقشة أزمة البصرة. تعرض العبادي لانتقادات شديدة خلال الجلسة، لدرجة أنه في مرحلة منها طلب من محافظ البصرة بغضب - وهو عضو في حزبه - أن يغادر الجلسة. كان للجلسة البرلمانية أثر فوري، فقد طالب حزب الصدر باستقالة العبادي، وطلبه بالاستقالة كذلك منافسوه الرئيسيون وهم ائتلاف يضم هادي العامري، زعيم ميليشيا موالية لإيران، ونوري المالكي، رئيس الوزراء السابق. الأمر المشترك بين الصدر والعامري والمالكي هو معاداتهم للنفوذ الأمريكي في البلاد، لكنّ مساحة الاختلاف بينهم فيما يتعلق بالدور الإيراني في العراق واسعة جداً. ورغم أنّ الصدر يتمتع بعلاقات ودية مع طهران، فقد وجّه أيضاً انتقادات لتدخلها في الشأن العراقي وفي أماكن أخرى بالمنطقة، لا سيما في سوريا. وعلى النقيض من ذلك، يحتفظ العامري والمالكي بعلاقات وثيقة مع إيران، ويعتبرانها حصناً ضد المصالح الأمريكية في العراق. بيد أن معارضتهم المشتركة للعبادي لا تعني احتمالية تكوينهم ائتلافاً حكومياً جديداً، وفقاً لما ذكره المصدر المقرب من المفاوضات. إذ يحاول كل طرف استمالة أعضاء برلمانيين من قائمة العبادي، وفي الوقت نفسه يحشد الدعم من الكتل الصغيرة من الشيعة والسنة والكردي. ومما يعكس تراجع مكانة العبادي، أنّ المحتجين خرجوا إلى الشوارع مساء الإثنين - بعد اجتماعاته التي عقدها مع مسؤولين ورموز المجتمع المدني بالمحافظة - مطالبين بمغادرته البصرة.

العراق بين إيران والولايات المتحدة: خطر النفوذ يزداد

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٩/١٢

تحت العنوان أعلاه، كتب سيرغي مانوكوف، في "أوراسيا ديلي"، حول تدهور الوضع في العراق وما يمكن أن يفضي إليه، في ظل انقسام الشيعة حول النفوذ الإيراني في البلاد.

وجاء في المقال: في العراق، بدأ البرلمان الجديد في العمل. بقي تشكيل حكومة جديدة. سيتعين على الحكومة الجديدة إعادة بناء العراق بعد حرب استمرت ثلاث سنوات مع الجهاديين والمناورة بين حليفها الرئيسيين، المتعاضدين جيوسياسيا: إيران والولايات المتحدة.

قبل بضعة أيام من الجلسة الأولى للبرلمان، قام رئيس الوزراء العبادي بإقالة فالح الفياض، كمستشار للأمن الوطني ورئيسا لهيئة الحشد الشعبي وجهاز الأمن الوطني. تشير إقالة الفياض إلى تفاقم العلاقات في معسكر الشيعة العراقيين وحقيقة أن قادة الميليشيات الشيعية يواصلون لعب دور مهم في حياة البلاد ويتدخلون بشكل متزايد في السياسة.

كثيرون يعتبرون أن الحشد الشعبي ثاني مشروع أجنبي ناجح لطهران بعد حزب الله اللبناني. النفوذ الذي تتمتع به طهران في العراق، يعبر عنه ما يقال بأن القوات الخاصة الإيرانية "فيلق القدس" (جزء من الحرس الثوري الإيراني) نشرت سرا في جنوب وغرب العراق صواريخ "زلزال" و"فاتح ١١٠" و"ذوالفقار". وهي بفضل مداها، الذي يتراوح بين ٢٠٠ و ٧٠٠ كيلومتر، يمكنها بلوغ تل أبيب والرياض.

على الرغم من انتقاداتها القاسية لواشنطن، فإن الميليشيا الشيعية قاتلت ضد الجهاديين جنبا إلى جنب، ليس فقط مع الجيش العراقي، إنما وفي كثير من الأحيان مع القوات الخاصة الأمريكية، طوال ثلاث سنوات من الحرب ضد تنظيم الدولة. الآن، وبعد هزيمة الجهاديين في العراق، يظهر سؤال مشروع: ماذا سيحدث بعد ذلك للميليشيا الشيعية؟

سيعتمد الكثير على الحكومة العراقية الجديدة. كان مقتدى الصدر، الذي يتمتع بأعلى فرص الحصول على الحق في تشكيل الحكومة، قد دعا إلى حل الحشد الشعبي وأعلن وقوفه ضد النفوذ الإيراني، ولكن بعد فوزه في الانتخابات "لطف موقفه".

هناك رأي سائد في أوساط الدبلوماسيين الغربيين هو أن (هادي) العامري يفضل أن يستمر في الصداقة مع إيران والولايات المتحدة، ولكن إذا تفاقت العلاقة بشكل حاد بينهما، فإنه سوف يقف مع طهران لأنه، إلى جانب شيعة العراق الآخرين، يفهم أن نفوذ أمريكا في المنطقة سيضعف، عاجلا أم آجلا...

رئاسة الوزراء.. قضية افراد ام نظم ومؤسسات؟

*د. عادل عبد المهدي

صفحة الكاتب: ٢٠١٨/٩/١٢

بات امراً محرراً للشعب وجميع الاطراف قضية اختيار رئيس الوزراء والوزراء وبقية المسؤولين. فنحن نعاني في كل دورة من هذه المعضلة.. ولعلها تشير الى ازمة البلاد واستقرارها وامنها وتطورها. بل لعلها تشير الى اننا ما زلنا نفكر بعقلية القائد الضرورية، و"السوبرمان" الذي يستطيع حل معضلات البلاد، ولا نفكر ان المشكلة هي اولاً مؤسساتية ومنهجية قبل ان تكون فردية. فيبدو -وهماً- وكأنه تنقصنا الكفاءات والرجال والنساء، بينما ما ينقصنا هو المؤسسات ونظمها ومناهجها. ويهمننا في هذه الظروف الحساسة ان نؤكد على بعض المبادئ والاهداف التي قد تساعد بوضع مرتكزات وضوابط لهذه العملية، عسى ان تساعد في الانتقال من الفردنة الى المؤسسة. ذلك ان كان الهدف بناء دولة ومجتمع.

١- قبل التفكير بالاسماء يجب التفكير بالمبادئ. واعتقد ان اول مبدأ هو التقيد بالدستور بغض النظر عن موقفنا الشخصي منه، تأييداً او معارضة، كلياً او جزئياً. فالدستور هو العقد المنظم لمجمل النظام. ودون التقيد به نصاً وروحاً فاننا سنترك شؤوننا للاجتهادات الخاصة الصحيحة والخاطئة، فنسقط في تقييم الشخصيات والاعمال دون "مسطرة" وموازن ومعايير حقيقية، وسنعمد على الاجتهادات المتقلبة، والسماعيات والظنيات، ليس الا.

٢- قبل التفكير بالوزراء يجب التفكير بقوانين الوزارات والهيئات ومهامها واهدافها. فالوزارات والهيئات والمؤسسات تنظمها قوانين نافذة تحدد مهمة وواجبات الوزير والمسؤولين وعلاقتهم بالشعب، وبالجهات العليا وبقية المؤسسات. والحال اليوم خلاف ذلك. فالأمر الديواني والوزاري، وهوامش المسؤولين والتوجيهات الشفاهية، والقرارات الصادرة نتيجة الضغوط، والتعيين بالوكالة، كلها فوق القانون ومخالفة له في احيان كثيرة. لا بد من اعادة الامور لنصاباتها. فيكون قانون الوزارة والهيئة هو الحاكم الاساس لعمل الوزارة والمؤسسات والدوائر. فهو حاكم كأى قانون اخر على السلطات الثلاث.. وحاكم لمنح الصلاحيات ولتنفيذ المهام وللمساءلة والاستجواب والتعاقد والانجاز والصرف والنزاهة والرقابة، الخ. انه اعلى من رئيس الوزراء والوزراء وعليهم جميعاً التقيد به، لا الالتفاف عليه. والقوانين يجب ان تكون اولاً واخيراً دستورية ولمصلحة المواطن والبلاد. فاذا كانت هناك ثغرات فيجب تعديلها وفق القانون. والوزير ورئيس الوزراء مسؤول، حسب اليمين الدستوري، امام مجلس الوزراء ومجلس النواب والشعب اساساً، قبل ان يكون مسؤولاً امام حزبه او طائفته او جماعته. وإن ترشيح الوزراء من قبل رئيس الوزراء او الاحزاب والجماعات يتطلب اساساً موافقة الأول وتبنيه الكامل للوزير وفق المنهاج الحكومي المقدم وكفاءته الحقيقية لتنفيذ برنامج وزارته وهيئته.. وعدم التذرع لاحقاً بالمحاصرة.. فكما هو المسؤول التنفيذي المباشر، فهو ايضاً المسؤول الاول امام مجلس النواب والشعب عن حكومته، ولا يمكنه التنصل من مسؤولياته والقائماً على الاخرين. كذلك هناك التزامات متبادلة بين رئيس الحكومة والاغلبية البرلمانية والمنهاج الحكومي الذي تم تبنيه.. فالعهد مستمر بين جميع هذه الاطراف، ما دام الجميع حريص على مسؤولياته ودواره.

٣- لا بد ان توكل للمفتش العام (بعد تجديد كامل لمفهوم المفتش ودوره شكلاً وموضوعاً) او لهيئة جديدة مهمة وضع مقاييس معيارية معروفة في العالم والدول، ونظرياً في العراق مع تحديثها وجعلها عملية وممكنة، من حيث المهام، ومواصفات الاعمال، والنظم وانماط العمل لترتقي ببلدنا الى المقاييس العالمية المعروفة. فالروتين والسياقات والهندسة والنظم والضوابط والشروط والمواصفات والتوقيعات والشفافية والمعلوماتية والوامر والشكاوى، الخ، كلها امور يجب ان يعاد تنظيمها بالتدرج من الهمم الى المهم وفق برامج تلزم الوزارات والمؤسسات بجداول زمنية محددة، لازالة الفوضى و لاعادة تنظيم الدولة والسلوكيات العامة بما يتوافق مع مصلحة البلاد والجمهور وحقوقهم وواجباتهم.

٤- الاولوية هي المواطن لا المسؤول.. والفقير قبل الغني.. والعاطل والاحياء والمحافظات المحرومة قبل الميسورة.. والمتطلبات العاجلة كالماء والكهرباء والصحة والتعليم والبطالة والأمن والسكن قبل غيرها، ليتسنى ان تستقيم بقية الامور. فاموال النفط يجب ان ينظر اليها كلها كاموال الشعب تستخدم، وفق الدستور والقانون، لتطوير حياته ونشاطاته وأمنه ومستقبله.

٥- امور تحقق الاهداف:

(أ) قوى أمنية وقضائية محلية صغيرة، لكنها قوية وفاعلة في كل محافظة لفرض القانون، شبيهة بقوات "مكافحة الارهاب" في الملف الامني.. مدربة تدريباً عالياً، ليس عسكرياً وأمنياً فقط، بل ايضاً سلوكياً وقضائياً وقانونياً وفي الحقوق الخاصة والعامه.. هدفها -مع بقية قوى الامن- فرض النظام ونصرة المواطنين وتطبيق العدل، وايقاف الفوضى الجارية. فلا احد فوق القانون.. لا المسؤول والمتنفذ، ولا القوى السياسية او المسلحة.. ولا الدول الاجنبية.. ولا بعض الممارسات العشوائية.. ولا الجماعات المسلحة خارج الدولة..

(ب) تفعيل مجلس الخدمة الاتحادي لجعله القناة الوحيدة للتعينات، وليس الوزير او الحزب او غيرهما.. وتوحيد عمل القطاع الخاص والعام ليتمتع القطاع الخاص بنفس حقوق التقاعد والضمان وتوزيع الاراضي والمنافع، الخ..

(ج) الانطلاق وليس الكبح.. ولا بد من ادراج تعطيل الاعمال وعرقلة الاستثمار والتعاقد والمشاريع كجزء من الشبكة المفسدة. لذلك لا بد من هيئة تستطيع وفق القانون الخروج من الروتين والتباطوء والتعطيل الذي يعرقل المشاريع، وبالتالي التقدم والانجاز والعمالة. فالفساد هو فساد المنظومة قبل فساد الاشخاص.. بدون اصلاح المنظومة سنستمر يومياً بانتاج مفسدين اكثر ممن نحاربهم.. سنكتشف بعد حين ان اجراءات النزاهة والرقابة ومحاربة الفساد، سينطبق عليها المثل الموصلي "خيط من هوني، تنفتق من هونيك"..

(د) ان يعطي المسؤول الاول وبقية المسؤولين الاولوية للتواجد في مواقع العمل والتنفيذ لا في السفر والاحتفالات الحزبية والمقابلات التلفزيونية.. وان تكون ارتباطات اطراف السلطة التنفيذية خصوصاً رئيس الوزراء والوزراء قريبة ميدانياً وفي التشريعات والمداولات مع السلطة التشريعية ورئاسة الجمهورية والسلطة القضائية لتكون للدولة فلسفة مرجعية ومناهج تطبيقية واحدة ومنسجمة.

٦- بجانب الرشد في نشاطات الدولة وموازناتها ونفقاتها ومشاريعها، لا بد ان نجعل الاستثمار سواء الخاص او العام، الوطني او الاجنبي قضية رئيسية، يراها ويحميها ويقدرها الجميع، إن اردنا الخروج من النظام الريعي والارتقاء بالبلاد، والتقدم بمستوى معيشة المواطنين ومحاربة البطالة والفقر ومظاهر التخلف. وان نصح التشريعات والتعليمات والثقافات والسلوكيات بما يخدم هذه الاهداف وليس بالضد منها. وبعض ذلك:

(أ) انهاء النظم الورقية واللجوء للنظم الالكترونية، اينما امكن وكان ذلك مفيداً..

(ب) انهاء اقتصاد العملة الورقي Cash Economy لمصلحة النظام المصرفي والرمزي..

(ج) امتصاص الاموال خارج الدورة والبلاد، لتصبح ادخارات، وبالتالي استثمارات نافعة..

(د) احياء وتفعيل الاصول والموجودات والحسابات الميته والاراضي والمعامل والانهار والبحيرات والصحارى والجبال والثروات الطبيعية والبشرية والطاقة والمياه وموقع البلاد وامكانياتها الدينية والحضارية والادبية والفنية والابداعات والافكار والمبادرات والاختراعات والاكتشافات، وجعلها منافع وحقوق تسمح بانتشال البلاد من عقمها واعتمادها الاحادي على النفط.

٧- هذه مجرد اسس ومداخل ضرورية تسمح بالارتقاء وحل بقية المشاكل الكبرى تدريجياً بما يسمح فعلاً بعودة الحيوية للمجتمع والمواطن والدولة. فهناك كلام كثير في المؤسسة الامنية والقضائية والتشريعية والاقتصاد والخدمات وفي العملية الانتخابية والاحزاب وفي المحافظات وبالنسبة للاقليم وعلاقتنا بالدول، وهذه -وغیرها- يجب طرحها في مكانها ووقتها المناسبين.

٨- كلمة اخيرة.. قد يرى البعض ان بلادنا ما زالت في مرحلة الثورة جزئياً او كلياً.. وهذه فرضية تتطلب النقاش والاتفاق، لكي لا نقع في تناقض بين خطاب عام يتكلم عن الدستور والقوانين وبناء الدولة والمجتمع، وممارسات يومية تعتمد اساليب المعارضة والثورة.

مواقف وطنية جديرة بالإشادة

*مرتضى عبد الحميد

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٩/١٢

في لقائه مع عدد من الصحفيين في بغداد، صرح الدكتور حيدر العبادي أن حكومته لن تجازف بمصالح الشعب العراقي لإرضاء إيران، أو أي دول أخرى. وأضاف، ليس من حق أية دولة جارة ان تقطع مياه نهر الكارون عن شط العرب وتسبب أزمة مياه خانقة، "وسنتحدث مع الإيرانيين بخصوص ذلك". وقبل هذا كان العبادي قد اتخذ موقفاً وطنياً آخر بشأن الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران، رغم ادانته لها، ومعرفة التامة بأن الحصار الاقتصادي تستهدف الشعوب بالدرجة الأولى وليس الحكام، ولنا في العراق تجربة هي الأكثر مرارة في عالمنا المعاصر.

وبسبب هذين الموقفين الوطنيين، شنت عليه حملة اعلامية ظالمة، من لدن المعنيين وحلفائهم داخل العراق، استهدفت في الاساس التشهير به، والسعي لضعاف حظوظه في ولاية ثانية. ورغم استدراكه واتخاذ عدة اجراءات لارضاء اصحاب الشأن لا سيما قيامه برسالة وفد رفيع المستوى الى واشنطن، لاستثناء العراق من تطبيق العقوبات على إيران، الا ان هذه المساعي ذهبت ادراج الرياح.

وقد اتخذت بعض التصريحات المقابلة طابعا شديدا للهجة ونايباً، لا يليق استخدامه في العلاقات بين دول الجوار ولا غيرها من الدول. مشفوعاً بمواقف واجراءات لا تعدو كونها وسائل ضغط وابتزاز للجانب العراقي، من قبيل المطالبة بتعويضات عن الحرب العراقية - الإيرانية بأرقام فلكية تتجاوز تريليون دولار واتهام العراق بالتماهل في اطفاء الحرائق التي نشبت في بعض الأهوار العراقية والمشاركة، بالإضافة الى قطع امدادات الكهرباء بحجة وجود حاجة داخلية اليها، لكن توقيتها يفضح الهدف المراد منها.

وإذا أضفنا مطالبة مسؤولين إيرانيين الحكومة العراقية بتوفير المياه الكافية لـ هور العظيم، الذي تقع ثلثاه في الأراضي العراقية، والثلث المتبقي في إيران، في وقت قطعت فيه نهري الكارون والكرخة، ومعهما ما يقارب الأربعين رافداً كانت تصب في الأراضي والأنهر العراقية، يتضح لنا حجم الكوميديا السوداء التي يراد تمثيلها على أرض العراق، ومن قبل كل الدول المجاورة دون استثناء، لأن تشرذم البيت العراقي الداخلي وانشغال اطرافه بصراعات لامبدئية وبعيدة كل البعد عن مصالح الشعب والوطن، تغري هؤلاء جميعاً بالعبث بمقدرات العراقيين والعمل على رسم حاضرهم ومستقبلهم من وراء الحدود.

يأخذك العجب، وانت ترى وتسمع بعض الساسة العراقيين يدافعون عن حقوق، بل اطماع الدول المجاورة على حساب شعبهم العراقي، ومنها قضية التعويضات، التي يرى هؤلاء الاخوة ان من حق إيران ان تطالب بها العراق وهو الذي عانى شعبه من هذه الحرب العدوانية اضعاف معاناة الإيرانيين.

لو كان هناك شيء من العدل والانصاف في السياستين الدولية والاقليمية لتحتم على دول الخليج ومعها إيران، دفع تعويضات مجزية الى العراق، لأن الأولى ورطته بحرب الثمان سنوات، والثانية لمسؤوليتها في ادامة تلك الحرب وما سببته من دمار وخراب في كلا البلدين.

من شب الفوضى في البصرة؟

*عبد الرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) ٢٠١٨/٩/١٢

أولاً نتساءل من هو المستفيد من تخريب الأمن في البصرة؟

رداً على دعاوى الإيرانيين فإنه ليس لدول الخليج، بما فيها السعودية، مصلحة. عدا أنها محافظة مجاورة حدودياً، وأمنها من أمن الخليج مباشرة، أيضاً محافظة البصرة منطقة نفطية وفي حال عطلت الفوضى إنتاجها سترتفع الأسعار وهو ضد سياسة هذه الدول التي تسعى لتثبيت السعر. وكذلك الأمريكيون متضررون في حال تسببت الفوضى في رفع أسعار النفط، لأن اقتصادهم سيدفع الثمن. المشتبه به الوحيد هو الحكومة الإيرانية، فهي تعلن صراحة بأنها تريد للأسعار أن تصعد بشكل قياسي، وأن تعم الفوضى أسواق النفط العالمية. إيران ترى في ارتفاع الأسعار سلاحاً للضغط فيضطر الغرب للسماح لها بالتصدير، والتفاوض معها وفق شروطها. أيضاً، في الشهر الماضي كانت الشركات البترولية العراقية الرسمية قد وقعت عقداً كبيراً مع شركة شيفرون الأمريكية لتطوير حقول النفط في المحافظة مما أغضب طهران.

ولولا أن الجميع منشغل بإدلب، ومعركتها الكبيرة في سوريا، وإلا لاحتلت البصرة اهتمام العالم. ١٢ من أهالي المدينة قتلوا لأنهم احتجوا على أوضاع المياه، الشح والتلوث. واحتجاجات أهاليها في حد ذاتها انفجار طبيعي، لأنهم منذ سنوات يشكون من الفوضى وانتشار الميليشيات والعنف والبطالة والآن المياه التي لم تعد تصلح حتى للحيوانات لأنها مالحة، وفوق هذا معظم الصيف عاشه الناس في حر رهيب نتيجة انقطاعات الكهرباء. وجاءت نتيجته الاحتجاجات الأخيرة، والتي عولمت بشكل شرس وسيئ، لتتقلب ضد الميليشيات العراقية المحسوبة على إيران، حيث حرق الأهالي مقاراً للأحزاب السياسية، واستهدفوا قنصلية إيران، التي تمثل للناس رمز كل شر في محافظتهم. فهم يعتقدون أن أزمة المياه نتيجة عملية سحب المياه المشتركة من الأهوار وعلى الحدود حتى صار شحيحاً وماؤها لا يصلح للاستخدام الأدمي. أما لماذا القنصلية الإيرانية، فلأن التواجد الإيراني الرسمي في البصرة منتشر بوضوح أكثر من بقية المناطق في العراق.

الماء المالح والملوث فجر مشاعر الناس المعروفة سلفاً ضد الأحزاب الدينية السياسية العراقية، وضد إيران. وليس جديداً أن تظهر مشاعر العداة نحو هذين القطبين وتحديداً في البصرة. فهي المدينة الثانية الأهم في العراق، وهي التي حملت هذه الأحزاب على أكتافها للحكم، وهي أكثر من وعد ومنى بمستقبل أفضل، لكن منذ خروج الأمريكيين ووضع البصرة يسوء. فالماء قنشة جبل من الشكاوى، إضافة إلى أن البصراويين في ضيق من ميليشيات إيران التي حولت المدينة إلى مزرعة لمصالحهم وحكموها بالحديد والنار. ولا ننسى أن البصرة، تنتهي فيها سهول الرافدين، كانت إلى فترة قريبة مصدر «الرز والدخن والحنطة» لكل المنطقة، والآن لا تستطيع أن تشرب من مياهها نتيجة التحويلات المائية.

والمياه، مثل بقية الخدمات السيئة، مشكلة في عموم العراق، لا البصرة وحدها، لكن لأن هذه المحافظة هي محفظة الحكومة المالية ومينائها الوحيد، فقد أخافت الفوضى الحكومة التي تخشى أن تصبح مثل منطقة الهلال النفطي الليبية، التي جلبت الفوضى والحرب إلى كل ليبيا، وتقلق دول الجوار، وتحديداً الكويت والسعودية المحاذيتين.

وبعيداً عن التلاوم ورمي التهم فإن الحكومة العراقية، ونظام الحكم السياسي في بغداد، مطالب بأن يتحرك في محافظة البصرة ككل لتصبح خالية من الميليشيات والسلاح والتدخلات الإيرانية. ونعرف أن إيران ستقاوم محاولة إخراجها من البصرة، ومع هذه الفوضى والاحتجاجات فإن السلطات مضطرة لإنهاء الوضع القديم وتحويل المدينة والمحافظة إلى مركز يمد بغداد بالاستقرار وليس النفط وحده.

ما حدث.. وما سيحدث

*عبد المنعم الأعسم

الصباح الجديد : ٢٠١٨/٩/١٥

١ - سقوط مرحلة

ما حدث منذ انتخابات الثاني من آب ٢٠١٨، وتداعياتها، وردود الأفعال التي صاحبت إعلان نتائجها، يدخل، في حصيلته، مدخل الزلازل السياسية التي تضرب حاضر الدول فتتداعى حلقاته الرخوة.. فكيف بالعراق الذي تراخت، بل وتصدعت، حلقات حاضره المجتمعية والاقتصادية والسيادية (قبل زلزال الانتخابات) في دولة ما بعد الدكتاتورية، شاء مؤسسوها أن يحشروا نظامها السياسي (العملية السياسية) في هوية «مكونات» تتقاسم أحزابها السياسية (الطائفية والقومية) السلطة والامتيازات والثروات، إذ انتهت هذه الدولة إلى إفقار الملايين وحرمانها وإذلالها، وإلهاؤها بانتخابات باذخة تجدد، في كل مرة، سطوة الفاسدين وهيمنتهم على أقدار الشعب.

أقول أيضاً، ان انتخابات آب الماضي (ولأسباب كثيرة) سجلت نهاية مشروع «شراكة احزاب المكونات» البغيض، وجعلته من الماضي بوصفه بروفة لحكم الجميع بالتوافق والتواطؤ وتقاسم الامتيازات، فقد جاءت نتائج تلك الانتخابات (مع المقاطعة المليونية) مخيبة لأصحاب هذا المشروع، حين وجدوا انفسهم «شذراً مذبذباً» في سلسلة كتل مجهرية، متناحرة، منبوذة، مرتابة من بعضها البعض، وغير قادرة على مواصلة الامساك بمعادلة الحكم وضمان الحماية من رد فعل الشعب، وتحت هاجس الرعب من القصاص الجماعي الذي لوح ويلوح به الشارع الغاضب فان زعامات الفساد والطائفية والمحاصصة تسعى (الآن) إلى اصطفاف وقائي يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، أو يجمدها عند التقاط الانفاس، والاعتذار الخجول، والحديث عن الاخطار و«المؤامرات» والمصلحة العامة، بانتظار ان تعود «المكونات» إلى الاستسلام والطاعة، ويعود طاقم الرذيلة إلى موقعه، ممثلاً لها، وقد تنجح فتضطرم النيران في القش المتراكم في جميع مفاصل الدولة، وقد تخفق، ولهذا مسارات عديدة، لا اغامر بالمرآنة على واحد منها.

الحديث عن دور القوى الدولية والاقليمية في ما حدث ويحدث لا جديد فيه.. فان المتنافسين على العراق، الحلفاء والجيران، يحرصان معاً على تجديد «شراكة» احزاب الطوائف والاثنيات في حكومة واحدة تحسن ادارة و«تنمية» مصالحهم، على تناقضها، من دون مشاكل أو إعاقات، وان تكون هذه التشكيلة الحكومية ضعيفة، فاقدة الهيبة والطعم والارادة، و(طبعاً) لا احد من المعسكرين يأمل، أو يتوهم (وربما لا يريد في هذا الظرف المحقق) ان تتشكل حكومة موالية بالكامل له، فان كلفة ذلك باهضة، كما يصعب، ويستحيل، حماية أو ترسيخ مثل هذه الحكومة (الموالية) في بيئة محلية مضطربة وحساسة، واقليمية ملتهبة طاردة.

بوجيز الكلام، ان العراق، بالحال المزري الذي بلغته الملايين، وحركة الاحتجاج الواسعة، وبالسلطة التشريعية الجديدة الهشة والحاملة لتناقضات عصية على التسوية، خرج الآن عن السيطرة، وأن امكانية (وأحلام) اعادته إلى نظام المحاصصة سقطت تماماً، كما سقط بالوحد خطاب الاثارة الطائفية والتاليب القومي والمناطقية.. لكن الاستدراك هنا ضروري: ان أرضية التغيير نحو شكل من اشكال دولة المواطنة متوفرة في جملة من الشواهد والشروط، فيما أدوات التغيير لا تزال ضعيفة، او على وجه الدقة: انها في طور التشكل، في موصوفات جديدة تماماً، ومختلفة عما قرأناه في الادب الثوري.

الليل للتأمل والنهار للحقيقة

< كثيراً ما وجدت أن المشكلة التي تكون صعبة في الليل تُحل في الصباح >

جون شتاينبك (الكاتب الأمريكي)

العراق بين العنف المتجدد ومآزق الانتقال السياسي

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٩/١٥

واجهت السلطات العراقية جولةً جديدةً من الاحتجاجات العنيفة بعدما قتلت قوات الأمن ستة متظاهرين في يومين خلال مسيرات غاضبة في مدينة البصرة الجنوبية احتجاجاً على الفساد الحكومي وانعدام الخدمات الأساسية. ستجد الحكومة المقبلة نفسها مضطرة لإقامة توازن بين احتياجاتها الأمنية التي تمنع اندلاع تمرد متشدد آخر والحفاظ على تجارة حيوية مع إيران

وكتب مراسل صحيفة "واشنطن بوست" في العراق تامر الغباشي، أن استخدام العنف أدى إلى تظاهرات تضامن في أنحاء البلاد، في وقت حاول فيه ناشطون إحياء حملة بدأت في أوائل يوليو (تموز) احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي، والمياه غير الصالحة للشرب، والبطالة، والإحباط من نظام سياسي فشل في تأليف حكومة جديدة بعد أربعة أشهر من الانتخابات الوطنية.

وجرّ توقف عملية الانتقال السياسي الولايات المتحدة وإيران إلى سباق جديد لا يظهر فيه رايح، ويتسبب في شل البرلمان بعد يوم واحد من اجتماعه للمرة الأولى.

وفي ليلة الأربعاء الماضي، تجمع المتظاهرون في البصرة وأضرموا النار في المبنى الحكومي بينما ردت الشرطة بطلقات تحذيرية في محاولة لتفريق المحتشدين.

ولم ترد معلومات عن سقوط جرحى. وفي بغداد تفادى المتظاهرون في ساحة التحرير نوعاً من المواجهة التي أدت إلى استخدام الشرطة قوة قاتلة في وقت سابق من الأسبوع. وقال ناشطون إنهم يتوقعون تزايد أعداد المتظاهرين الجمعة، اليوم الأول من عطلة نهاية الأسبوع.

وأمر رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي يسعى إلى ولاية ثانية في منصبه بدعم من واشنطن، بفتح تحقيق في مقتل متظاهر لقي مصرعه على ما يبدو بذخيرة حية في البصرة الإثنين الماضي.

وطلب من قوات الأمن حماية وتسهيل التظاهرات السلمية وحض المتظاهرين على تفادي استفزاز السلطات وإلحاق الضرر بالمؤسسات العامة. لكن ذلك لم يمنع التظاهرات من التجدد، عندما رشق المتظاهرون بالحجارة، وقنابل المولوتوف المباني الحكومية، ما جعل الشرطة ترد بطلقات تحذيرية، وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وأفاد مسؤولون في القطاع الصحي بالبصرة ثاني أكبر المدن العراقية ذات الغالبية الشيعية، أن خمسة متظاهرين قُتلوا ليل الثلاثاء بينما جرح ١٢ آخرون.

وقال الغباشي إن المشهد السياسي المفتت في العراق والتنافس الإقليمي المحتدم، أسفر عن تأخير تشكيل الحكومات منذ الإطاحة بصدام حسين في ٢٠٠٣.

وتواجه الولايات المتحدة وإيران مخاطر كبيرة جراء النزاع، بينما تمسك واشنطن باليد الأضعف. وقد دخل العبادي في تحالف مع الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي ينتقد الولايات المتحدة بشدة وبرز عام ٢٠٠٤ رمزاً لمقاومة الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

وبينما خفت معارضته للقوات الأمريكية فإن انتقاداته لا تزال على حالها. ويعارض الصدر النفوذ الإيراني في العراق لكنه يقيم علاقات ودية مع القادة الإيرانيين الدينيين والسياسيين.

وزعم العبادي والصدر أن لديهما الدعم اللازم من النواب لتشكيل الحكومة المقبلة، ويحتفظ العبادي برئاسة الوزراء على رغم أدائه غير القوي في الانتخابات.

وحض المبعوث الأمريكي بريت ماكغورك الكتلة الكردية على تأييد العبادي، مما استفز رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وزعيم كتلة نيابية تؤيدها إيران بزعامة هادي العامري.

ويزعم الأخيران أيضاً أن لديهما أكثرية نيابية بعد انشقاق نواب من كتلة العبادي. وكان أبرز المنشقين فالح الفياض مستشار الأمن القومي، الذي طرده العبادي من منصبه الأسبوع الماضي.

ورأى الغباشي أن على الحكومة المقبلة أن تقيم توازناً بين احتياجاتها الأمنية التي تمنع اندلاع تمرد متشدد آخر والحفاظ على تجارة حيوية مع إيران في وقت تسعى إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى عزل إيران دولياً عبر تجديد العقوبات عليها.

تحليل.. الاحتجاجات تقضي على أهل العبادي في فترة جديدة

وكالة رويترز: ٢٠١٨/٩/١٥

من أحمد رشيد وراية الجلبي: قضت الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها مدينة البصرة العراقية تقريبا على فرص رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي يحظى بدعم الولايات المتحدة في الفوز بفترة ثانية وبددت آمال واشنطن في تشكيل الحكومة الجديدة.

فقد سقط ١٥ قتيلا من المحتجين على انقطاع الكهرباء وتلوث المياه وسوء الخدمات وما يرون أنه استشراف للفساد في ثاني أكبر مدن العراق ولقي كثيرون منهم حتفهم في اشتباكات مع قوات الأمن.

ويحمل حلفاء سياسيون وقيادات المؤسسة الدينية العبادي مسؤولية الاضطرابات الأمر الذي يهدد تحالفا شكله مع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر.

وكان التحالف مع الصدر، الذي جاءت كتلته (سائرون) في المركز الأول في انتخابات مايو أيار، أتاح للعبادي أفضل فرصه في البقاء على رأس الحكومة.

غير أن الصدر ندد بإدارة العبادي لأزمة البصرة وقالت مصادر على اطلاع وثيق بالمباحثات التي يجريها مع تحالف (الفتح) بقيادة هادي العامري قائد الفصائل الشيعية المدعومة من إيران لتشكيل تحالف جديد إن المحادثات بلغت مرحلة متقدمة.

ومن المحتمل أن يمنح ائتلاف بين كتلتي الفتح وسائرون إيران فرصة لكسب مزيد من النفوذ في العراق.

وقال النائب رزاق الحيدري عضو منظمة بدر التي يتزعمها العامري "المحادثات بين الفتح وسائرون جدية وقد تؤدي إلى انفراج في الأزمة السياسية قريبا".

وقالت المصادر إن الجانبين مازالا يتفاوضان على التفاصيل. غير أن مصدرا رفيعا في تكتل الفتح قال إنه تم الاتفاق على حل وسط يسحب الطرفان بمقتضاه مرشحيهما البارزين لرئاسة الوزراء.

وقال المصدر "هذا ما اتفقنا عليه (في سائرون والفتح) ولذلك سحب العامري ترشيحه. واتفقنا على أن العبادي ليس مؤهلا لفترة ثانية".

وكان الصدر والعامري اتفقا يوم الأربعاء على التعجيل بتشكيل الحكومة. ولم تتوفر التفاصيل الكاملة عما دار في محادثاتهما لكن يبدو أن تشكيل تحالف أصبح وشيكا.

وقال المحلل أحمد يونس "فشل العبادي في إدارة أزمة البصرة أقنع الصدر تماما بأن تأييد العبادي سيعرض مكانته وشعبيته بين الملايين من أنصاره للخطر".

وأيدت الولايات المتحدة العبادي لأنها رأت فيه سياسيا معتدلا يمكن أن يحقق الاستقرار للعراق الذي هزته عوامل طائفية واضطرابات سياسية. غير أن واشنطن ربما تكون قد أخطأت في حساباتها ولم تستعد بالبدائل.

ومن شأن انهيار ترشيح العبادي أن يقلل النفوذ الأمريكي على المسرح السياسي في العراق حيث تتنافس الولايات المتحدة مع إيران. وقد وسعت طهران باطراد نطاق نفوذها في البلاد منذ الإطاحة بصادق حسين

عام ٢٠٠٣.

* مطالبة العبادي بمغادرة البصرة

تمثل الاحتجاجات في جنوب العراق حيث المركز الرئيسي لصناعة النفط في البلاد رفضاً للمؤسسة السياسية التي تشبثت بالسلطة بدعم من الولايات المتحدة وإيران رغم فشلها في تحسين ظروف المعيشة. وخلال زيارة يوم الاثنين للبصرة، قلب موطن الأغلبية الشيعية في العراق، قوبل العبادي بالمحتجين الذين طالبوه بالرحيل عن المدينة. ولم يتسن الاتصال بمكتب العبادي للتعليق.

ولم تدم المكاسب السياسية التي ولدها ما حققه العبادي من انتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد العام الماضي بدعم أمريكي وسلطات المشاكل التي تعاني منها البصرة الضوء على الفشل الحكومي على مدى سنوات. وقال علي المولوي رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط "الرسالة القادمة من البصرة عالية وواضحة لكل النخب السياسية. فقد أدركت... أن هناك قنبلة موقوتة".

ويصور الصدر نفسه باعتباره من القيادات ذات النزعة الوطنية الشديدة ويعارض تدخل الولايات المتحدة وإيران على السواء في العراق لكنه سيضطر لمنح إيران مجالاً للمناورة في أي شراكة يبرمها مع كتلة العامري. وتحاول إيران الحفاظ على مصالحها في العراق وفي الشرق الأوسط بعد أن انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الدولي مع طهران وقرر إعادة فرض عقوبات مشددة عليها.

ولا توجد ضمانات أن تتمكن طهران من تشكيل الساحة السياسية في العراق دون مشاكل. فقد أحس كثيرون من الناخبين الذين أيدوا الصدر في الانتخابات بأن النخبة السياسية المدعومة من إيران والتي يتهمونها بالفساد قد خذلتهم.

وكان تحالف الصدر والعبادي هشاً من البداية وظهرت عليه بالفعل علامات الإجهاد قبل أن تدعو قيادة تكتل سائرون ثم تكتل الفتح يوم السبت العبادي للاستقالة بعد جلسة برلمانية استثنائية لبحث الوضع في البصرة. وقال المصدر الرفيع في تكتل الفتح "كان هذا ما أعلننا عنه أن هذه هي نهاية العبادي وفترة الثانية".

* الحرس القديم يتعرض للهجوم

في إشارة واضحة للعبادي وغيره ندد آية الله العظمي علي السيستاني، أرفع مراجع الشيعية في العراق والذي يمكن أن يؤدي تدخله لإسقاط قيادات سياسية، بإهمال البصرة ودعا إلى وضع نهاية للحرس القديم. وزار المبعوث الأمريكي الرفيع بريث مكورك العراق الأسبوع الماضي لمحاولة حشد الدعم للعبادي بين الفصائل المختلفة.

غير أن إيران تبذل محاولات أيضاً للتأثير في شكل الحكومة المقبلة في العراق. وزارت وفود إيرانية رفيعة العاصمة بغداد على مدى عدة أشهر في مسعى لإقناع الفصائل الشيعية المنقسمة بالاتحاد خلف مرشح واحد لرئاسة الوزراء. وقالت ثلاثة مصادر سياسية إن مجتبي خامنئي ابن الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي زار بغداد لإجراء محادثات مع العامري ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

وليس نجاح إيران بالأمر المؤكد. فقد أشعل المحتجون النار في القنصلية الإيرانية في البصرة ورددوا هتافات مناهضة لطهران.

وستواجه إيران والولايات المتحدة مهمة دقيقة تتمثل في محاولة الترويج لمرشح لمنصب رئيس الوزراء لا يبدو أنه يعتمد عليهما ويكون من خارج المؤسسة السياسية التي يحملها كثيرون من العراقيين مسؤولية مشاكل البصرة. وقال ريناد منصور الخبير في الشأن العراقي بمركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن "ما يقوله هذا التحالف المحتمل الجديد، أو على الأقل ما يقوله الصدريون، هو ليس لدينا أي مشكلة في الشؤون الدولية. لكن لم يعد بوسعك أن تعاملنا وكأننا وكلاؤك. لسنا وكلاءك. نحن حلفاؤك".

بهذه الخطة قد تحاول أمريكا تهدئة الأوضاع المشتعلة في العراق

صحيفة > وول ستريت جورنال < ٢٠١٨/٩/١٥

قالت كل من كمبرلي وفريدريك كاجان في مقال لهما في صحيفة «وول ستريت جورنال»: إن الولايات المتحدة بوسعها منع نشوب احتراب أهلي في جنوب العراق بتوفير المساعدات العاجلة. وأوضح الكاتبان أن العراق على حافة أكبر أزمة له منذ عام ٢٠٠٦، بعد أن انهارت محادثات تشكيل الحكومة بسبب تنافس الفصائل المؤيدة والمناهضة للنفوذ الإيراني. كما أدى الفساد والفسل في الحكم إلى احتجاجات جماهيرية، خاصة في البصرة، ثاني أكبر مدينة في العراق، ومركز تصدير النفط الرئيس. وثمة حالة استنفار بين فصائل الميليشيات المسلحة الشيعية. وقد أطلق وكلاء إيران أول رصاصات على السفارة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤ مظهرين نواياهم في استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية. كل هذا يثير احتمال نشوب حرب أهلية في الجنوب الشيعي.

إن مثل هذا الصراع سيؤدي إلى انهيار الدولة العراقية وعودة «تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)» من جديد، يشير الكاتبان. كما يمكن أن يسمح ل طهران بتعزيز السيطرة على الحكومة في بغداد واستهداف الموظفين الأمريكيين في جميع أنحاء البلاد. اكتفت واشنطن بإصدار بيان هزيل يحث إيران على السيطرة على وكلائها رداً على إطلاق قذائف المورتر على المنشآت الأمريكية“ مما يظهر عدم وجود الجدية لدى أمريكا“ إذ يجب على واشنطن أن تتصرف الآن لإدارة هذه الأزمة ومنع الهجمات الإيرانية المستقبلية. ويؤكد الكاتبان أن سبب الأزمة الحالية هو عمليتان متقاربتان. فعلى الجانب السياسي، حاول الزعماء الموالون لإيران تشكيل حكومة تضم هادي العامري، زعيم فيلق بدر المرتكز في إيران. كما تدعم طهران قيس الخزعلي، الذي تصنفه الولايات المتحدة إرهابياً بعد أن لعب دوراً في قتل الجنود الأمريكيين والذي سهّل تدريب الميليشيات الشيعية العراقية على يد حزب الله. وهناك تحالف هش معادي لإيران. لقد مكن الدعم الأمريكي لرئيس الوزراء حيدر العبادي من عرقلة خدعة إيران الرئيسة، ولكن لم يحصل أي من الطرفين على أصوات كافية لتشكيل حكومة.

وقد أدى الفشل الكبير في تقديم الخدمات الحكومية إلى اندلاع احتجاجات كبيرة وعنيفة منذ أوائل شهر يوليو (تموز). عجزت شبكة الكهرباء في العراق عن توفير قوة ثابتة خلال الصيف الحار. وتعطلت منشأة معالجة المياه في البصرة“ مما أدى إلى دخول ما يصل إلى ٣٠ ألف شخص إلى المستشفى بسبب الأمراض التي تنقلها المياه. وتفاقت أزمة الكهرباء بسبب قرار إيران منع تصديرها إلى جنوب العراق لخدمة السكان في مقاطعة خوزستان داخل إيران. حيث تسبب انقطاع التيار الكهربائي هناك أيضاً في احتجاجات عنيفة.

انقضى الموعد النهائي الأول لتكوين الحكومة العراقية في ٣ سبتمبر (أيلول) دون قرار – ينوه الكاتبان – فتحوّلت الاحتجاجات في البصرة إلى العنف في الوقت نفسه، لتندمج الأزمتان.

خلت البصرة إلى حد كبير من قوات الأمن، باستثناء الشرطة منذ عام ٢٠١٤“ حيث ذهبت وحدات الجيش شمالاً لمحاربة (داعش). ونتيجة لذلك انتشرت الميليشيات المسلحة المتنافسة. كانت هذه الجماعات قوية بما فيه الكفاية لمنع محاولات الحكومة العراقية إرسال وحدات عسكرية مدرعة إلى البصرة.

إن قوات الأمن العراقية التي تحاول إدارة الاحتجاجات ليست القوة الوحيدة أو الأكبر في البلاد، يواصل الكاتبان كلامهما. وقد أطلقت النار على المتظاهرين غير مرة“ مما زاد من حركة الاحتجاج ودفعها نحو العنف. وعلى الرغم من ذهاب السيد العبادي إلى البصرة عدة مرات، إلا أنه فشل في إخماد الاحتجاجات. هاجم وكلاء إيران السفارة الأمريكية في بغداد والقنصلية الأمريكية في البصرة يومي ٦ و ٨ سبتمبر على التوالي. ووردت أنباء تفيد بأن رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر وجه ميليشياته للقتال من أجل مصالحه. أرسلت بغداد تعزيزات إلى البصرة في ١٠ سبتمبر في محاولة لمنع المزيد من العنف، لكن ثمة مخاوف من تعرض هذه القوى للاستهداف. إن الوضع الحالي يذكرنا بأحداث عام ٢٠٠٨ - يشير الكاتبان - عندما أطلق رئيس الوزراء حينها نوري المالكي عملية ضخمة لاستعادة السيطرة على البصرة.

لكن هناك ثلاثة اختلافات جوهرية:

أولاً، لا وجود عسكري أمريكي في العراق يكفي لدعم بغداد كما كان في عام ٢٠٠٨. ثانياً ليس لدى السيد العبادي ما يكفي من قوات الجيش العراقي موثوق بها تحت قيادته لشن مثل هذه المعركة. وأخيراً اتسعت رقعة الاحتجاجات وباتت وعيفة لدرجة أنها طورت زخماً حتى بدون دعم الميليشيات. أحرق المتظاهرون مقر الأحزاب السياسية ومقر الحكومة والقنصلية الإيرانية، وهاجموا محطات التلفزيون الحكومية والمرافق النفطية والمستشفيات. وهناك احتمالات كبيرة بأن يتصاعد العنف وربما يخرج عن السيطرة.

لكن الأخبار ليست كلها سيئة - يستدرك الكاتبان - إذ إن هناك حركة قوية معادية للإيرانيين على المستوى السياسي والشعبي والنخبوي وباتت مصممة على مقاومة الهيمنة الإيرانية، ويجب على الولايات المتحدة مساعدتها.

ليس المقصود هنا هو أن على واشنطن التدخل عسكرياً - يقول الكاتبان - لكنها تمتلك القدرة الفنية والمالية لمعالجة الكارثة الإنسانية في جنوب العراق، والتي تفاقمت بسبب إيران وعملائها. يمكن للولايات المتحدة وشركائها الإقليميين توفير مياه الشرب والطاقة المؤقتة والمساعدة الطبية وغيرها من الموارد. فقد يحدث هذا اختلافاً حاسماً في مستقبل العراق السياسي وأمن أمريكا القومي، لكنه يتطلب التحرك سريعاً.

لا تحتاج الولايات المتحدة إلى دفع الفاتورة أو التصرف من جانب واحد، بل عليها قيادة الشركاء الخليجيين للقيام بجهد قد يكون خطوة مهمة نحو إعادة دمج العراق الشيعي مع العالم العربي السني وإبعاد العراق عن إيران. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تهدئة التوترات والعنف، وتفادي حرب كارثية بين الشيعة. وسيثبت هذا أن أمريكا وشركاءها أكثر قدرة وكفاءة من إيران، وأنهم ملتزمون بخلق مستقبل إيجابي لجميع العراقيين. والأفضل من ذلك - يشير الكاتبان - أنه سيثبت التزام واشنطن بالمساعدة دون استخدام القوة العسكرية. وسيظهر للإيرانيين أن الولايات المتحدة تقف بجانب أعداء إيران في العراق، حتى في مواجهة تصاعد التوترات.

إن تكلفة التحرك الأمريكي ومخاطر العمل منخفضة. بيد أن تكاليف ومخاطر التقاعس هائلة. إن مساعدة العراق هي طريقة سريعة لإظهار روح القيادة الأمريكية بأقل تكلفة ممكنة مع احتمالية مكافأة عالية.

كيف تسير مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية المقبلة؟

مجلة "ناشيونال إنترست" الأمريكية: ٢٠١٨/٩/١٥

تحدثت مجلة أمريكية السبت، عن تطورات المشهد العراقي وما يجري بين الأحزاب السياسية من مفاوضات واتفاقيات لأجل حسم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وقالت مجلة "ناشيونال إنترست" الأمريكية في تقرير ترجمته "عربي ٢١" إن "الفوضى التي تحتاح العراق أصبحت عميقة للغاية، حتى بمعايير الشرق الأوسط"، مشيرة إلى أن "زعيم التيار الشيعي الأكبر في البلاد مقتدى الصدر أخذ على عاتقه محاولات حثيثة لاستعادة الهدوء وخلق خريطة طريق سياسية".

وذكرت المجلة أن "التأخير في تشكيل الحكومة العراقية وما نتج من احتجاجات ومظاهرات عنيفة في البصرة" دفع المرجح الديني الأكبر للشيعية علي السيستاني إلى الدخول مباشرة بالنزاع السياسي، وأعلن أنه لن يسمح بأن يكون رئيس الوزراء المقبل من شخصيات السلطة الحالية".

ويتولى السنة رئاسة البرلمان، والكرد رئاسة الجمهورية، والشيعية رئاسة الحكومة، بموجب عرف دستوري متبع في البلاد منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في ٢٠٠٣.

وأكدت المجلة أن "السيستاني عادة ما يلتزم بالتقاليد الإسلامية الشيعية ولا يتدخل في السياسة، إلا في مناسبات نادرة، وعندما يكون العراق على حافة الكارثة"، مشددة على أنه "اتخذ خطوة غير عادية وأعلن أن السياسيين السابقين يجب أن يتنحوا جانبا، وأن يتم عزلهم من منصب رئيس الوزراء الجديد، لأن معظم الناس لم يعد لديهم إيمان بالقادة الحاليين". وأضافت أنه "نتيجة لرأي السيستاني فقد أصبح رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي الذي كان يأمل بولاية ثانية، خارج سباق تشكيل الحكومة المقبلة"، منوهة إلى أن "الائتلافين اللذين فازا بأكثر عدد من الأصوات كانا يتنافسان لتشكيل الحكومة، ما تسبب بجمود سياسي".

وتابعت: "المحادثات السرية التي جرت على مدار الأسبوع الماضي في المدينة الشيعية المقدسة النجف، والتي تشكل قاعدة سلطة للسيستاني، ربما نتج عنها اتحاد بين الائتلافين لتشكيل حكومة في ١٥ أيلول/ سبتمبر الجاري". وتطرقت مجلة "ناشيونال إنترست" إلى أن "الائتلاف الأول يرأسه مقتدى الصدر الرجل المناهض للولايات المتحدة، والذي يسعى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، أما الائتلاف الآخر الذي جاء في المرتبة الثانية فهو برئاسة هادي العامري، وهو قائد مليشيا وموالٍ قوي لإيران".

ولفتت إلى أن "الصدر أبدى استعدادة للتوحد مع العامري لتشكيل حكومة وفق شروط معينة"، موضحة أن "أحد هذه الشروط أن يتم اختيار الحكومة الجديدة ورئيسها بحسب الكفاءة وليس وفق معايير سياسية وطائفية".

ورأت المجلة أن "افتقار الجمهور إلى الثقة في سلسلة من الحكومات العراقية كان السمة المميزة لتاريخ البلاد الحديث"، معتبرة أن "الأزمة الأخيرة في البصرة، هي درس واسع النطاق لسياسة الشرق الأوسط، فقد كانت إيران المجاورة هي التي قطعت إمدادات الكهرباء، والآن أصبح من الواضح أن إيران قد بلغت في تدخلها، فقرر العراقيون التمرد ضد التدخل الأجنبي ومن ضمنه تدخل طهران". وأشارت إلى أن "طهران كانت تأمل في أن يؤدي العنف وعدم الاستقرار في البصرة، إلى تمكين الموالين لها أثناء محاولتهم تشكيل الحكومة المقبلة، واختيار العامري رئيسا جديدا للوزراء"، مستدركة بقولها إنه "بالنسبة لإيران انتهى كل شيء".

وختمت المجلة تقريرها بالقول إن "الصدر سيتوقف عن أي شيء حتى ينجح في تشكيل الحكومة المقبلة"، منوهة إلى أنه "سارع بالرد على الغضب الموجه إلى العبادي، بمطالبة الأخير بالاستقالة، رغم أنه كان على بعد خطوة من ائتلافه الفائز".

البرنامج الاصلاحى الحقيقى هو المخرج

افتتاحية صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/٩/١٥

كشفت احداث الاسبوع الماضى فى محافظة البصرة بجلاء كامل، حجم المخاطر التى تتهدد بلادنا فى ظل استمرار الصراعات السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية، وغياب التوجه الجاد والحريص لتوفير متطلبات درء هذه التهديدات، وتأمين الخروج بالبلاد الى بر الامان والاستقرار فى ظروف الاصلاح والتغيير.

وفى اجواء الاستعصاء المخيم على المشهد السياسى اليوم، والتحديات التى تواجه البلاد على الاصعدة كافة، تبرز الحاجة الى بذل مزيد من الجهود واجراء مزيد من المشاورات والحوارات البناءة، للوصول الى مخرج تتيح تجاوز حالة الانسداد القائمة. وفى سياق ذلك يأتى واجب البحث فى الصيغ المختلفة الممكنة لاختيار الرئاسات الثلاث، وفقا للاستحقاقات الدستورية وسقوف تنفيذها.

وعلى الرغم من كثافة المساعي وتعاقبها على هذا السبيل ويضمنها ما يتعلق بضغط الاستحقاقات المذكورة فى جدول عمل الجلسة المقبلة لمجلس النواب، لم يمكن حتى الآن التوصل الى صيغة تحظى بالرضا والموافقة. علما ان هذه الصيغة لا بد ان تلبي شروط قيام حكومة جديدة منسجمة وقوية، تتمتع بدعم قاعدة سياسية واجتماعية واسعة، وتكون قادرة على تنفيذ برنامج اصلاحى حقيقى، يُخرج البلاد من نهج المحاصصة الطائفية والاثنية، ويضعها على سكة تأمين الخدمات، ومحاربة الفساد، والانطلاق على طريق التطور والتنمية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وظروف حياتهم عموما، خاصة منهم الفقراء والمهمشين الكادحين.

ويتوجب القول ايضا فى هذا السياق، ان من اهم حلقات الاصلاح تعزيز البناء المؤسسى للدولة بسلطاتها الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتجاوز حالة التشظى التى كرسها نهج المحاصصة، ومعالجة مسألة السلاح خارج اطار الدولة، والتوجه الجدى نحو مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وعوامل اعادة انتاجه، كذلك محاربة الفاسدين، واتخاذ التدابير القانونية والادارية الضرورية لتحقيق ذلك كله، واعادة هيكلة المؤسسات المعنية وذات الصلة.

وهذا يعنى بين ما يعنى، تطبيق قانون الخدمة المدنية وبضمنه تأسيس مجلس الخدمة العامة، والكف عن التعيين بالوكالة فى الدرجات العليا والخاصة، واعتماد مبدأ المواطنة بصورة عامة وشاملة.

ومن الضرورى بجانب ذلك التشديد على استقلالية القرار الوطنى العراقى، وقطع طريق التدخلات الخارجية، وتأمين تمتع المواطنين بحقوقهم وحياتهم الدستورية، من دون قمع او ملاحقة او تضيق.

وقبل هذا كله وغيره من الاجراءات الضرورية، لابد للحكومة المقبلة من اعتماد وتنفيذ تدابير عاجلة للتخفيف من معاناة الناس الشديدة، وتحسين اوضاعهم وظروف معيشتهم وحياتهم اليومية، سواء تعلق الامر بتأمين امدادات الماء الصالح وتجهيز الكهرباء والخدمات البلدية، او استئناف توفير البطاقة التموينية للمواطنين الذين تمس حاجتهم اليها، مع تطويرها كما ونوعا، وضمان الرعاية الصحية والعلاجية والدوائية المجانية.

ومن الواضح ايضا ان الخطوات المشار اليها، لا سيما هيكلة المؤسسات ومحاربة الفساد، يصعب من دونها تحقيق التغييرات الضرورية على المستوى الاقتصادى ايضا، خاصة النهوض بالنشاطات الانتاجية الصناعية والزراعية، والحد من الاعتماد على النفط، وتوفير الشروط المناسبة لتشجيع الاستثمار.

تلك هى المبادئ والمطالب الاساسية التى كانت هاجسنا فى التحركات والمشاورات الجارية، وهو ما نراه ضرورياً لضمان السير على طريق خروج البلاد من الأزمة العامة الشاملة التى تطوقها وتكبلها.

هل ينزل العراق إلى حرب أهلية جديدة ؟

مجلة "فورين أفييرز" ٢٠١٨/٩/١٥

عندما حررت قوات عراقية ودولية مدينة الموصل في العام الماضي، أعلنت الحكومة العراقية الانتصار على تنظيم داعش الذي سيطر طوال ثلاث سنوات على معظم شمال العراق، لكن ذلك الإعلان كان مبكراً برأي رانج علاء الدين، زميل لدى مركز بروكينغز للأبحاث، لأن داعش لا يزال يشكل تهديداً كبيراً، ليس بسبب حركته كحركة تمرد، بل نتيجة فشل النخب الحاكمة في معالجة الأوضاع والظروف التي مكنت التنظيم من الظهور، بداية.

باتت المطالبة الشعبية بالإصلاح عاجلة وشديدة لدرجة أن المؤسسة الدينية الشيعية تدخلت للتأكيد على وجوب إجراء تلك الإصلاحات وعرض علاء الدين رأيه في العدد الأخير من مجلة "فورين أفييرز"، وقال إن فشل النخب الحاكمة العراقية في معالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية، وعجزها عن صياغة إطار عمل وطني مشترك يوحد البلاد، قد يمهد الطريق لحرب أهلية كارثية أخرى، في ظل تنافس عدد من التنظيمات للسيطرة على الدولة العراقية. وحسب كاتب المقال، بعد إجراء انتخابات برلمانية في مايو (أيار) ٢٠١٨، ساد اعتقاد بأن العراق فتح صفحة جديدة غير طائفية، لما بعد داعش، حيث سيعمل الساسة على معالجة حالات الاستقطاب، والفساد المستشري وعدم الاستقرار العنيف. ولكن الأوضاع في العراق تسير نحو الأسوأ. فقد طرح رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، الذي حل في المرتبة الثالثة في الانتخابات، سلسلة من المبادرات الرمزية لمكافحة الفساد لم تفلح في إقناع عراقيين سنموا إصلاحات رمزية تدريجية.

ويلفت الكاتب لموجة تظاهرات شهدتها جنوب العراق، ومنها مدينة البصرة، حيث أحرق محتجون مباني مجالس بلدية والقنصلية الإيرانية، واقتحموا مكاتب أحزاب سياسية. وقد ردت قوى الأمن العراقي وميليشيات شيعية مدعومة من الحكومة بإطلاق النار، فضلاً عن ارتكاب تجاوزات إنسانية.

ويقول الكاتب إن البصرة تحتوي على أكبر احتياطات النفط العراقي، وتوفر نسبة ٨٠٪ من صادراته النفطية، أي ما يزيد عن ٧ مليار دولار شهرياً تحول لحساب الحكومة المركزية في بغداد. وتبعاً له يفترض أن تكون البصرة أغنى منطقة، ولكنها تعتبر اليوم من أفقرها في العراق. وكما هو حال معظم مناطق العراق، تفتقر المدينة للماء والكهرباء وفرص العمل.

ووفقاً لرأي الكاتب، تردت الأوضاع في العراق نتيجة شعور العراقيين بالإحباط حيال حكومة تفتقر للمصداقية والقدرة على معالجة أوضاع خطيرة. ويبدو العراق كمكان يضم مكونات تجعله معرضاً للانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، عوضاً أن يفتح فصلاً جديداً في تاريخه. فالعراق يعاني، علاوة على استقطاب سياسي واجتماعي، من تراكم للأسلحة والتنظيمات العسكرية، في غياب مؤسسات فاعلة، وحلول عدة ميليشيات مكان الدولة العراقية. وهكذا بات عدد من المناطق خارجاً عن سيطرة الحكومة، بما فيها الجنوب ذي الغالبية الشيعية، وحيث توزع الطاقة الكهربائية والخدمات الأساسية على أحزاب وميليشيات وعشائر ورجال دين.

ويشير الكاتب إلى حالة تناحر تجري، منذ ٢٠٠٣، بين ميليشيات وفصائل شيعية من أجل الهيمنة على مواقع رسمية ومؤسسات أمنية. وقد أصبحت ميليشيات شيعية أشد قوة ونفوذاً من القوات العسكرية العراقية، التي انهارت في مواجهة غزو داعش للعراق عام ٢٠١٤.

وحسب كاتب المقال، لا تخضع ميليشيات شيعية عراقية للحكومة المركزية، بل هي متغلغلة ضمن مؤسسات حكومية، وتستولي على موارد الدولة. فمثلاً يقود لواء بدر (أقوى وأقدم ميليشيا شيعية، وقد شكل في الثمانينات في إيران)، الشرطة الفيدرالية كما رأس وزارة الداخلية منذ ٢٠٠٣.

وبرأي الكاتب، لم يعد العراق اليوم كما كان، وليس بوسع فصائل شيعية مواصلة اقتسام ثروة البلاد فيما بينها، مع تقديم وعود فارغة لعراقيين ساخطين. ونتيجة له، باتت المطالبة الشعبية بالإصلاح عاجلة وشديدة لدرجة أن المؤسسة الدينية الشيعية تدخلت للتأكيد على وجوب إجراء تلك الإصلاحات. ومع ذلك، يخشى من سيطرة فصائل واحد على خزائن الدولة، واستغلال عملية الإصلاح خلال السنوات المقبلة، ما يشكل خطراً وجودياً بالنسبة للفصائل المعنية.

الغضب العراقي ضد إيران فرصة للولايات المتحدة

صحيفة "نيويورك بوست" ٢٠١٨/٩/١٥

كتب الصحافي بيني أفني، في صحيفة "نيويورك بوست"، أن عودة الفوضى إلى سياسات بغداد يمنح الولايات المتحدة فرصة لتصعيد المعركة ضد نفوذ إيران في العراق. أفضل الطرق لمساعدة العراقيين على التطور تتمثل في زيادة إضعاف إيران" حيث أن ذلك سيقود إلى مساعدة السياسيين الشيعة في البصرة على قطع الروابط مع طهران وخلال الأسبوع الماضي أضرم محتجون غاضبون النيران في القنصلية الإيرانية بالبصرة (المدينة الجنوبية في قلب العراق الغني بالنفط) وكان معظم المحتجين من الشبان الشيعة الذين أغضبهم تلوث المياه بشكل متزايد، مما أدى إلى تسمم نحو ثلاثين ألف شخص.

تفاقم أزمة المياه

ويعتبر كاتب المقال أن مشكلة أزمة المياه في البصرة هي أحد عوارض تعاقب الحكومات السيئة في العراق" حيث قامت إيران وتركيا ببناء سدود على نهر دجله (المصدر الرئيسي للمياه في البصرة)، فضلاً عن تحويل المياه لمساعدة المزارعين الإيرانيين والأتراك. وفي هذه الأثناء فشلت بغداد والحكومات المحلية في الحفاظ على البنية التحتية للمياه، أو حتى تجديدها (أو حتى القيام بأي مهمة مدنية أخرى بشكل مناسب في هذا الشأن).

وبحسب الكاتب، ينصب غضب المحتجين العراقيين على هؤلاء الذين يتولون زمام الأمور" إذ تسيطر إيران على الميليشيات العراقية وكبار السياسيين، وبخاصة في البصرة حيث توجد ملصقات آية الله الخميني في كل مكان، ومن ثم فإن القنصلية الإيرانية كانت هدفاً طبيعياً للاحتجاجات.

مأزق سياسي

وقد عاد الهدوء المتوتر يوم الإثنين الماضي، وقام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة مدينة البصرة. ويصف كاتب المقال قبضة العبادي على السلطة بأنها "هشة" في ظل المأزق السياسي بعد انتخابات ١٢ مايو (آيار) التي حصد فيها فصيل مقتدى الصدر (الزعيم السابق المناهض للولايات المتحدة الذي تحول إلى سياسي مخضرم) أكبر عدد من الأصوات.

وكان الصدر، الذي لا يريد منصب رئاسة الوزراء، يؤيد في البداية العبادي، وقد بدا هذا التحالف واعداً في مواجهة السياسيين المواليين لإيران، بيد أن الصدر مؤخراً تراجع عن دعمه للعبادي. ولكن بحسب مصادر عراقية، فإنه من المتوقع عودة إحياء هذا الائتلاف، عقب زيارة العبادي للبصرة" لركوب موجة الإحباط السائد ضد إيران.

ويقول الكاتب: "إلى جانب الغضب المنتشر ضد السياسيين المدعومين من إيران في البصرة الذين يتولون زمام الأمور، فثمة خوف من أن تسرع طهران في تنفيذ خططها لتحويل العراق إلى قاعدة أمامية ضد أعدائها الإقليميين".

وفي أواخر الشهر الماضي، أفادت وكالة "رويترز" أن إيران نقلت صواريخ إلى الأراضي العراقية وعرضت صنع صواريخ هناك أيضاً، الأمر الذي دق جرس الإنذار في الرياض والقدس، وهي الأهداف الإيرانية المحتملة، فضلاً عن جميع أنحاء العراق.

مستعمرة إيرانية

ويشير الكاتب إلى أن العرب العراقيين ليسوا معجبين بجيرانهم الفرس "حيث إن الإمام علي وغيره من رموز الشيعة مدفونون في العراق، ولذلك يرى العراقيون أن أصول الشيعة تعود إليهم رغم ادعاء إيران بقيادة المذهب الشيعي في الإسلام.

وينقل مقال "نيويورك بوست" عن السياسي العراقي الأمريكي انتفاض قنبر، رئيس حزب المستقبل الدستوري مقره في واشنطن، قوله: "منذ عام ٢٠٠٣ لم يعد بإمكاننا استنشاق الهواء المنعش" حيث قامت إيران بتحويل العراق إلى مستعمرتها".

ويشير الكاتب إلى أن الصدر (السياسي الشيعي الأكثر أهمية في العراق) يدرك جيداً مثل هذه المشاعر، كما يعتقد أن إيران كانت وراء اغتيال والده، الباحث الشيعي الراحل محمد صادق الصدر، ويخشى من مواجهة المصير ذاته، ولذلك يتأرجح بين التعاون مع طهران ومعارضتها.

الضغوط الأمريكية على إيران

وعلى الرغم من خوف عراقيين كثر من إيران، فإن مشاعر الغضب ربما تتغلب على هذا الخوف، الأمر الذي يؤكد إضرار الشباب الشيعة العراقيين النيران في القنصلية الإيرانية، كما أن التحركات الأمريكية ضد إيران (الانسحاب من صفقة النووي وتجديد فرض العقوبات ضد طهران) تساهم في إقناع العراقيين وبقية دول الشرق الأوسط بأن المواقف إزاء إيران تتغير.

ويوضح الكاتب أن واشنطن ربما ترغب في المساعدة في تجديد نظام المياه في البصرة، ولكن إيران وبيادقها سوف يبذلون قصارى جهودهم لتقويض ذلك. وعلاوة على ذلك فإن طهران كانت وراء إطلاق الصواريخ ضد مواقع أمريكية في البصرة خلال الأسبوع الماضي "حيث تخشى طهران فقدان نفوذها.

ويختتم الكاتب بالتأكيد على أن أفضل الطرق لمساعدة العراقيين على التطور، بحسب الكاتب، تتمثل في زيادة إضعاف إيران "حيث أن ذلك سيقود إلى مساعدة السياسيين الشيعة في البصرة على قطع الروابط مع راعيهم (إيران) والاستجابة لمطالبات الناخبين العراقيين. وعلى نطاق أوسع تحتاج المنطقة إلى إدراك حقيقة أن السنوات التي كانت فيها إيران مفضلة لدى أوباما قد انتهت فعلاً" إذ أن هذا الأمر تسبب في تقويض النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن إلحاق الضرر بالادعاء الأمريكي لقيادة العالم.

مرشح رئاسة الجمهورية عبداللطيف جمال رشيد:

نسعى لتقوية العلاقات وتعزيزها بين الحكومتين الاتحادية والإقليم

حل المشكلات العالقة يكمن في تطبيق مواد الدستور والحوار الجاد الأخوي

إختيار الإدارات المهنية الناجحة كفيل ببناء صحيح لمفاصل الدولة

صحيفة (الزمان) : ٢٠١٨/٩/١٦

بغداد- صباح الخالدي: الدكتور عبداللطيف جمال رشيد من الشخصيات العراقية الكردية ولد في اربعينيات القرن الماضي في محافظة السليمانية، حاصل على شهادة الدكتوراه في هندسة السدود من بريطانيا، تسنم منصب وزير الموارد المائية لمدة تزيد على عشرة اعوام وأنجز خلال تلك المدة في الوزارة عددا من المشاريع الاروائية تشهد له الآن في وقت يشهد العراق ازمت شح المياه وعدم انتظام تدفقه من دول المنبع.

وقد اكد الوزير السابق والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني المرشح لرئاسة الجمهورية عبداللطيف جمال رشيد ان سبب تقدمه للترشح لمنصب رئيس الجمهورية هو تواصل العلاقات الاخوية وتعزيزها بين حكومتي المركز والاقليم التي جسدها الرئيس الراحل جلال طالباني من اجل المحافظة على وحدة العرق ارضا وسيادة والحفاظ على الدستور.

وقال في حوار مع (الزمان): (أتمنى من القوى الوطنية كافة المؤمنة بوحدة العراق ومستقبل اجياله ان نعمل متضامنين بواجب وطني في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعمل الجاد لتحسين الاوضاع العامة خاصة الخدمية ورفع المستوى المعاشي لجميع ابناء الشعب دون تفرقة او تمييز)، و اضاف ان (مشكلة شح المياه التي يعانيها البلاد حلها يكمن في اتباع سياسة مائية فنية حكيمة في ادارة مواردنا المائية وتحسين الوضع المائي مع دول الجوار من خلال المباحثات المستمرة والعلاقات الدائمة ورفد الموارد بملاكات هندسية وفنية كفوءة). وفيما يلي نص الحوار..

* لماذا رشحتكم للرئاسة وما هو برنامجكم ؟

- بعد شغور منصب رئيس الجمهورية اثر رحيل الرئيس مام جلال طالباني كانت هناك رغبة شديدة من قبل الكثير من القيادات السياسية العراقية الكردية منها والعربية ان أترشح لموقع رئاسة الجمهورية لكن اثر التريث لترك المجال للطرف الكردية الاختيار لذا لم ارشح للموقع بيد انه لسوء حظ كل الاطراف العراقية فان العلاقات بين الحكومة الاتحادية والاقليم كانت تمر بظروف حرجة وساد سوء التفاهم بينهما ولم تكن تلك العلاقات بالمستوى المطلوب الذي يضمن تواصل وتقوية صلاتها مثلما كانت ايام الرئيس طالباني ولاسباب عديدة لامجال لذكرها واليوم ارشح لموقع الرئاسة على امل تقوية العلاقات الاخوية بين الاقليم والحكومة الاتحادية وحسب الدستور بغية بلورة عراق قوي اتحادي مستقر يتمتع فيه ابناء الشعب كافة بالحرية وعلى اختلاف اصولهم والحياة الفضلى وفيما يخص الكرد اتمنى ان تنبثق من الانتخابات الاخيرة حكومة كفاءات عراقية قوية في بغداد لصالح الكرد وتحقيق مطالبهم المشروعة في اطار الدولة العراقية على وفق الدستور وبما يضمن وحدة العراق وسيادته.

* كيف كانت علاقتكم بالرئيس الراحل جلال طالباني ؟

- علاقتي مع الراحل مام جلال ليست وليدة المصادفة وانما تمتد الى اكثر من خمسين عاما مرت وكنت طوال تلك المدة على مقربة من توجهاته السياسية وعلاقاته الوطنية والخارجية وبهذا الترشيح لمنصب الرئيس اتمنى ان استمر على نهج مام جلال السياسي القائم على تقوية العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والخدمية والامنية

من خلال المحافظة على وحدة اراضي العراق وسيادته المطلقة على ارضه وسماؤه ومائه ودستوره مع الامل ان يتم التنسيق في هذا المجال مع القوى الوطنية كافة المؤمنة بوحدة العراق ومستقبل اجياله وان نعمل متضامنين بواجب وطني في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعمل الجاد لتحسين الاوضاع العامة خاصة الخدمية ورفع المستوى المعاشي لجميع ابناء الشعب دون تفرقة او تمييز من خلال الاستفادة من ثرواته الطائلة لتنمية البلد ولا سيما في مجالات البنى التحتية الاقتصادية.

*** كيف ستكون علاقتكم بالنخب الثقافية والمهنية عند تسلم المسؤولية ؟**

- ستكون ابوابنا مشرعة امام النخب الثقافية والمهنية الوطنية ومن كل الاطياف والاصول ليدلوا بدلوهم وسوف نعمل بجد من اجل خدمة شعبنا العراقي وتطلعاته نحو حياة فضلى لان المثقفين هم صفوة المجتمع وزبدة ابناءه لهذا من حقهم ان يقولوا ما يريدون لخدمة بلادهم من خلال تشخيص النواقص وطرح البدائل المناسبة لمعالجتها لما يتميز به المثقف من وعي وادراك واستشراف للمستقبل.

*** كونكم من الخبراء الدوليين في شؤون المياه ما هو رأيكم بالمعالجات الناجمة لحل أزمة المياه في العراق وإشكالات العلاقة مع دولة المنبع؟**

- حسب قناعاتي الشخصية ان العراق بلد غني جدا في كل موارده وليست هناك مشاكل غير قابلة للحل مثل الكوارث الطبيعية من الزلازل والفيضانات والبراكين وان معظم المشاكل قائمة في بلادنا مقترنة بسوء الادارة ولو تمت تهيئة ملاكات مهنية ومن خلال دولة المؤسسات التي يتحمل فيها الشرفاء الوطنيون المسؤولية لاستطعنا حل تلك المشاكل كافة بيسر وسهولة وبتعاون القوى الوطنية ،اما بصدد الموارد المائية فان مشاكلها ناتجة عن ثلاثة امور رئيسية اولها الطبيعة والمناخ من خلال قلة وكثرة الامطار والثلوج ،وثانيهما عدم وجود ادارة كفوء لادارة هذه الموارد مثل ايقاف الهدر المائي واتباع الطرق الحديثة في الزراعة والمحافظة على البيئة المائية من خلال الحفاظ على الانهر والجداول والبحيرات من التلوث البيئي وسوء التصرف بها والامر الثالث ان من سوء حظ العراق ان يكون البلد دولة مصب للموارد المائية وليست دولة منبع ولا سيما ما يتعلق بنهري دجلة والفرات لذلك فان سوء تصرفات او حسن علاقات حكومة العراق بدول المنبع تؤثر كثيرا جدا في ازدهار الموارد المائية او انحسارها .

*** الحل في نظركم للمشكلة ..**

- الحل في اتباع سياسة مائية فنية حكيمة في ادارة مواردنا المائية وتحسين الوضع المائي مع دول الجوار من خلال المباحثات المستمرة والاتصالات الدائمة وكذلك من خلال تحسين ادارة هذه الموارد برفدها بملاكات هندسية وفنية كفوءة.

*** ماهي الطرق الناجمة لتحسين وتعزيز العلاقة بين الحكومتين الاتحادية والاقليم ؟**

- حسب تصوري ان اشكالية هذه العلاقة غير معقدة وغير صعبة ويمكن حلها من خلال تطبيق الدستور عبر حوار جاد مستمر بين الاطراف الكردية ممثلة بكل مفاصلها الشعبية والنخبوية وايجاد خطوات عملية قانونية وفنية وادارية جديدة من خلال تشريع البرلمان لقانون النفط والغاز حسب الدستور وبشكل تفصيلي اضافة الى حل المشاكل المختلف بشأنها على ضوء المادة ١٤٠، وتحويل بعض الصلاحيات المركزية الى الاقليم ومجالس المحافظات .

*** هل من كلمة اخيرة ؟**

- كل التمنيات للشعب العراقي العظيم بالمزيد من الرقي وتحقيق الامن والامان والوحدة في ظل دولة القانون والمؤسسات والكفاءات.

العراق مجدداً في مهبّ النزاع الأمريكي الإيراني

مجلة "إكونوميست" ٢٠١٨/٩/١٦:

يُهدد التنافر بين أمريكا وإيران، للسيطرة على العراق بتمزيق هذا البلد، خاصة بعدما تعذر على ساسته تشكيل حكومة، رغم إجراء انتخابات برلمانية، منذ قرابة أربعة أشهر.

رغم تعاون قادة أمريكيين وإيرانيين في الحرب ضد داعش، فهم اليوم على خلاف كبير وتصف مجلة "إكونوميست" العاصمة العراقية، بغداد، بأنها تغيرت كثيراً عما كانت عليه طوال عقود. فالיום تحفل المدينة بمطاعم حديثة يرتدي روادها أفخر الثياب، وتسمع فيها ألحان موسيقى هادئة، أو أغان عصرية. كما افتتح عدد من المراكز التجارية. وبدأت رافعات سكنت عن الحركة منذ سقوط صدام حسين في ٢٠٠٣، العمل ثانية لتنفيذ مشاريع أثرياء عراقيين يريدون الاستثمار في وطنهم. وحلت لوحات إعلانية لنساء باسمات جميلات مكان صور لرجال دين واجمين. وعند إقامة حفل غنائي على ضفة دجلة، رقصت وصفقت جماهير حاشدة.

نهضة مهددة

وتقول المجلة إن الوضع الأمني تحسن بشكل ملحوظ في بغداد منذ صد داعش عن بوابات المدينة في ٢٠١٤.

ولكن نهضة العاصمة العراقية مهددة ثانية جراء التنافس بين أمريكا وإيران، ومن يخدمون مصالح البلدين هناك.

وفي الوقت الحالي، يشرف من داخل المنطقة الخضراء موقع الحكومة العراقية، كل من بریت ماغورك، مبعوث أمريكا إلى المنطقة، وقاسم سليمان، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، على توجيه حلفائهما.

تشكيل وفق المصلحة

وحسب "إكونوميست"، يعمل الرجلان على تشكيل تحالف حاكم وفقاً لمصالحه، بعد إجراء انتخابات عامة فوضوية في مايو (أيار).

وترغب إيران بما تسميه "بيتاً شيعياً" يتكون من أكثر من ٢٠٠ نائب في البرلمان من أصل ٣٢٩ اختيروا من مجموعة كبيرة من الأحزاب الشيعية. وفي المقابل، يريد ماغورك أن تكون السلطة في العراق بيد تحالف يضم جميع الطوائف من كرد وسنة بقيادة "شيعية وطنيين" أقل انقياداً لإيران.

ويفضل ماغورك تحالفاً يحمل اسم "الإصلاح"، ومكوناً من ١٤٥ نائباً. وأما كتلة سليمان المنافسة، وتعرف باسم "البناء"، فتضم ١٠٩ نواب. ولا تملك أي من الكتلتين الغالبية المطلوبة لاختيار رئيس البرلمان أو رئيس الوزراء.

جلسة عاصفة

ولكن يوم السبت، تمكن البرلمان العراقي من انتخاب محمد ريكان الحلبوسي رئيساً له بعدما أخفقت المؤسسة التشريعية في بغداد، أكثر من مرة في حسم الاختيار.

وانسحب من الجلسة "ائتلاف سائرون" الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، أكبر كتلة حصلت على مقاعد في البرلمان الجديد، كما انسحب نواب الحزب الديموقراطي الكردستاني من الجلسة أيضاً.

وتشير المجلة لخروج توترات سياسية عن السيطرة بما يهدد بامتدادها بعيداً عن المنطقة الخضراء. ورغم تعاون قادة أمريكيين وإيرانيين في الحرب ضد داعش، فهم اليوم على خلاف كبير. وفي ٦ سبتمبر (أيلول) سقطت ست قذائف هاون بالقرب من السفارة الأمريكية في بغداد، كما هوجمت قنصليتها في البصرة، لاحقاً.

وكان ذلك أول هجومين تنفذهما ميليشيات شيعية ضد أهداف أمريكية في العراق منذ ٢٠١١. وبعد يومين آخرين، أطلقت إيران صواريخ ضد قاعدة كردية في بلدة عراقية قريبة من حدودها. وقيل إن تلك أولى نيران تطلقها إيران ضد العراق، منذ الحرب الطويلة بين البلدين في الثمانينات.

عرض عضلات

وفي رأي المجلة، يكمن الأمر الأشد خطورة في عرض إيران عضلاتها في البصرة، ثاني مدينة عراقية وتقع بالقرب من الحدود الإيرانية. فقد بنت إيران سدوداً على أنهار تغذي المدينة بالماء، وقطعت عنها الكهرباء. وعبر محتجون عراقيون عن غضبهم بواسطة سد طرقات تقود نحو حقول النفط العراقية الكبرى ومينائها الوحيد، والذي يوفر قرابة ٩٠٪ من موارد الحكومة. وحاولت قوات أمنية فرض حظر التجول بإطلاق رصاص على المتظاهرين، ما أشعل مزيداً من الاحتجاجات. وخلال أعمال عنف استغرقت أربعة أيام، أحرق متظاهرون مكاتب حكومية ومبنى القنصلية الإيرانية في البصرة.

تساؤل

وتلفت المجلة لما كان يتم في الماضي حال وقوع أزمات من هذا القبيل. فقد كان رجال الدين في مدينة النجف، مثل آية الله السيستاني، يعملون على التوسط بين المتخاصمين. ولكن سلطة هؤلاء تضاءلت بدرجة كبيرة.

كما وقف الكرد المحايدون يراقبون من بعيد. وعرضت قلة من الشخصيات النافذة الوساطة. ويتوقع قادة ميليشيات وساسة العودة لزمناً الاغتيالات وإلى حرب أهلية شيعية شيعية. وبعد أشهر من الهدوء، باتت تسمع من جديد أصوات سيارات مفخخة على الطرقات السريعة خارج بغداد.

التوتر الأمريكي – الإيراني في العراق

*د. خنار أبودياب

العربي الجديد: ٢٠١٨/٩/١٦

إدارة ترامب تعتبر أن إيران هي رأس محور الشر وأنها سبب كل المساوئ في الإقليم. ومن هنا يتوجب ردها انطلاقاً من حديقتها الخلفية، بينما تريد طهران أن يتم التسليم بأن العراق هو امتداد استراتيجي لها. من "خراب البصرة" في العصر العباسي إلى "سقوط بغداد" إثر الحرب الأمريكية – البريطانية أوائل هذا القرن، شهدت المناطق المكوّنة للعراق الحالي شتى أنواع الفتن الدينية والعرقية والتجاذبات والنزاعات والطموحات والأطماع الإقليمية والخارجية، ويعود ذلك لطبيعة التركيبة التعددية الفريدة، وللموقع الجغرافي الحيوي في قلب العالم العربي وعلى خطوط التماس مع إيران وتركيا وليس بعيداً عن إسرائيل. ومنذ عام ٢٠٠٣ تراوح الوضع في العراق بين التناغم والتجاذب الأمريكي – الإيراني، ولم يسهم ذلك في إعادة بناء الدولة واسترداد السيادة. ويمكن ربط المأزق السياسي الحالي في العراق والغضب الشعبي الذي برز في انتفاضة البصرة بالعديد من العوامل، ولكن مما لا شك فيه أن تصعيد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد النظام الإيراني وحالة التوتر بين الجانبين، يعقد اللعبة في بلد أخذ يقاوم من أجل استعادة وطنيته العراقية وبعده العربي في مواجهة المد الإيراني، وتعوزه ثقافة التسوية بين مكوّناته للتخلص لاحقاً من تبعات كل نفوذ خارجي.

يستمر المأزق السياسي في العراق منذ إجراء الانتخابات العامة في شهر مايو الماضي، وفشل الكتل المختلفة في التوصل لاتفاق من أجل تشكيل الحكومة الجديدة. ولم يقتصر الاحتدام السياسي على نزاهة العملية الانتخابية وشخصية رئيس الوزراء والمحاصصة، بل تفاقم نظراً لانسحاب واشنطن من الاتفاق بشأن الملف النووي (فيينا، يوليو ٢٠١٥) وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على الجمهورية الإسلامية. أتت احتجاجات البصرة التي اندلعت اعتباراً من ٦ يوليو الماضي لتشكّل إنذاراً حول "الدولة الفاشلة" أو المغيّبة ليس فقط بسبب تلوث مياه الشرب وتسمّمها أو ندرتها، أو بسبب أزمة المرافق العامة وتدني الخدمات وارتفاع مستوى البطالة، بل لصلّة غضب العراقيين بمجمل التردّي الأمني والسياسي.

وفي الماضي القريب جرى قمع احتجاجات في بغداد والأنبار واحتواء حراك التيار الصدري، لكن البصرة هي رئة العراق النفطية، وعاصمة أكبر محافظة تسكنها أغلبية شيعية. ولذا أثارت انتفاضتها القلق لأنها تنبع من داخل البيت الشيعي، ولكنها تتجاوزه نحو بعدها الوطني وإدانتها التدخل الإيراني وتمثل ذلك بالتعرض للقنصلية الإيرانية في المدينة. وسرعان ما اعتبرت الأوساط المقربة من إيران في العراق أن "حرق القنصلية مخطط أمريكي" وأن الرد السريع تم عبر "إطلاق صواريخ ضد مقر السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء وسط بغداد".

لكن بغض النظر عن الربط الدقيق للأحداث، يمكن القول إن رئيس الوزراء حيدر العبادي هو الذي دفع الثمن لأن الكتلة الكبرى، التي أخذت تتشكل لتوها قبل الانفجار في البصرة، كانت مُجمعة على التجديد له فإذ بفرصه تتراجع بالتزامن مع احتجاجات البصرة وحصيلتها الدموية، وقيام مقتدى الصدر، بالتنسيق مع هادي العامري بطلب استقالته مما أعاد خلط الأوراق وتباهي طهران بإسقاطها "الانقلاب" الذي يرمز إليه العبادي المتهم بالانحياز للأمريكيين علماً إنه أصبح بديلاً لنوري المالكي نتيجة توافق أمريكي – إيراني.

وما تردد أوآخر هذا الأسبوع عن احتمال اختيار عادل عبدالمهدي (اليساري القديم نائب الرئيس السابق والإسلامي المقرب من إيران حالياً) لمنصب رئاسة الحكومة وليس فالج الفياض الذي قرر العبادي فصله من رئاسة الحشد الشعبي، وإصرار الصدر على شخصية بيروقراطية غير حزبية، يدل على صعوبة التوصل إلى معادلة "لا غالب ولا مغلوب" في المباراة الدائرة بين برييت ماكغورك، المبعوث الرئاسي الأمريكي للتحالف الدولي ضد داعش ورجل واشنطن الأول في العراق، والجنرال قاسم سليمانى قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني ومسؤول الملف العراقي في القيادة الإيرانية.

في سياق مسعى استرداد زمام المبادرة على الساحة والإمساك بأوراق أخذت تنزلق من بين يديها، تتحرك طهران على عدة خطوط أبرزها زيادة دعم وتسليح الحشد الشعبي والميليشيات التابعة لها التي تقوم بملاحقة منهجية واضطهاد لقادة المظاهرات في البصرة، والعمل بشكل استباقي في عدة مناطق لإخماد كل توجه معارض في المهدي.

ويندرج في نفس الإطار الهجوم الصاروخي الإيراني ضد مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني (فرع إيران) في شمال العراق وتشديد الحرس الثوري على أنه رسالة ردع في وجه كل أعداء إيران وتحذير إلى رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني. وطال الرد الإيراني الصحافيين الأجانب العاملين في العراق وتقييد حركتهم. واستدعى كل ذلك تحميل واشنطن لطهران المسؤولية عن كل هجمة تتعرض لها المصالح الأمريكية في البلاد. وحتى إشعار آخر تبدو الولايات المتحدة متمسكة برئيس الوزراء الحالي الذي سيوزر واشنطن قريباً، ولا تظهر مؤشرات تنازلات في اختبار القوة الدائر على ضفاف الفرات والخليج.

تعتبر إدارة الرئيس ترامب أن إيران هي رأس محور الشر وأنها سبب كل المساوئ في الإقليم. ومن هنا يتوجب ردعها انطلاقاً من حديقتها الخلفية، بينما تريد طهران أن يتم التسليم بأن العراق هو امتداد استراتيجي لها وكأن الشأن العراقي شأن داخلي إيراني.

وتأتي هذه الأحداث العراقية في الوقت الذي فقدت فيه حكومة الرئيس حسن روحاني أي أمل في الحصول على مساعدة أوروبية في مواجهة العقوبات الأمريكية، الأمر الذي دفعها لاعتماد خيار الحرس الثوري وسياسته الهجومية من اليمن إلى سوريا مروراً بالعراق. يتلازم ذلك مع ازدياد شعور إيران بالتهديد على نحو مطرد، وحاجتها إلى تعزيز قدرات الردع التي تملكها في المنطقة، والمتمثلة في برنامجها الصاروخي والميليشيات التابعة لها.

انطلاقاً من الإحاطة بكل المشهد الإقليمي، سيكون العراق مركزياً في مجريات الاشتباك الأمريكي – الإيراني المرتسم تدريجياً، وإذا كان البعض في الدبلوماسية الأمريكية أو الدولة العميقة في واشنطن يراهن على إعادة التفاوض مع طهران التي ستميل إلى أسلوب التسوية كما في البازار وليس في المواجهة المباشرة، لكن هذا ليس بالأمر الأكيد والمضمون نظراً لارتباط اختبار القوة مع واشنطن بتحديد الأحجام داخل دائرة القرار في طهران ومستقبل نظام ولاية الفقيه بعد المرشد الحالي.

*أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

العراق في مهب العواصف

*د. أحمد سيد أحمد

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٩/١٦

يواجه العراق العديد من العواصف والمشكلات التي تجعله في مهب الريح، فما كاد يتجاوز قضية شرعية نتائج الانتخابات بعد إعادة الفرز اليدوي، حتى نشبت الصراعات بين الكتل السياسية حول تحديد الكتلة الأكبر في البرلمان لاختيار رئيس الوزراء، ليتزامن معه تصاعد حدة المشكلات الاجتماعية والاحتجاجات العنيفة في البصرة، نتيجة لتردي سوء الأوضاع والخدمات ونقص المياه وانقطاع الكهرباء، وحدثت مواجهات بين قوات الأمن والمحتجين، أدت لسقوط قتلى وجرحى وقيام المحتجين بحرق مقرات الأحزاب ومبنى المحافظة والقنصلية الإيرانية في البصرة.

القاسم المشترك في تلك الأزمات والمشكلات السياسية والاجتماعية والأمنية، يكمن في المرض المزمن الذي يعاني منه العراق منذ عام ٢٠٠٣ وهو «المحاصصة» الطائفية وتزايد الفجوة ما بين النخبة السياسية الحاكمة وما بين الشارع العراقي، فقد أحجم المواطن العراقي عن المشاركة بكثافة في العملية الانتخابية لتسجل أقل مشاركة وصلت إلى ٤٦٪ مقارنة بالانتخابات السابقة التي تجاوزت الـ ٦٠٪، كما اختار الناخب التكتلات، التي رفعت شعارات لا للطائفية ولمحاربة الفساد السياسي والمالي ولاستقلالية القرار العراقي، وكان على رأسها كتلة «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر.

وكانت رسالة احتجاج واضحة من الناخب العراقي إلى النخبة السياسية وبضرورة التغيير سواء في أسس العملية السياسية أو في الأشخاص، لكن النخبة لم تع الرسالة جيداً ورغم أن معظم الكتل السياسية والتحالفات ترفع شعارات رفض الطائفية ومحاربة الفساد، إلا أن الواقع العملي شهد استمرار نفس السياسيات والتحالفات القديمة والصراعات، تجسد في اشتداد الصراع بين الكتل السياسية لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان ومن ثم تشكيل الحكومة الجديدة، خاصة بين تحالف الإصلاح والبناء الذي يضم تكتل «سائرون» الفائز بزعامة مقتدى الصدر، وتكتل «النصر» الذي يتزعمه رئيس الوزراء حيدر العبادي وتكتل «الحكمة» بزعامة عمار الحكيم وتكتل «الوطنية» بزعامة إياد علاوي، وأعلن هذا التحالف حصوله على ١٧٧ مقعداً، تهيئ له تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء بعد أن تجاوز النصاب القانوني ١٦٦ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً في البرلمان، في المقابل أعلن تحالف البناء الذي يضم تكتل «الفتح» الذي يضم فصائل الحشد الشعبي بزعامة هادي العامري وتكتل «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء السابق نور المالكي، وأعلن حصوله على ١٤٥ مقعداً، ودخل الطرفان في صراع حول من له حق تشكيل الحكومة، حيث تمسك تحالف الإصلاح والبناء بمعياري القوائم، بينما تمسك تحالف البناء بمعياري عدد النواب، خاصة أن الكثير من النواب تبدلت انتماءاتهم للكتل والتحالفات السياسية، وسط تعرض بعضهم لإغراءات مالية، مما جعل رئيس البرلمان يحيل الأمر إلى المحكمة الاتحادية العليا لتقرير وحسم من هي الكتلة الأكبر التي يحق لها تشكيل الحكومة، كما فشل البرلمان في اختيار رئيسه وكذلك رئيس الجمهورية، نتيجة الاختلافات بين الكتل السياسية ليس فقط داخل البيت الشيعي، ولكن أيضاً داخل البيتين السني والكردي، حيث إن رئيس البرلمان سني ورئيس الجمهورية كردي وفقاً «للمحاصصة» الطائفية، وهو ما يزيد المشهد السياسي تعقيداً.

ولذلك تصاعدت حدة الاحتجاجات في الشارع، كما حدث في البصرة وغيرها من المدن العراقية وتم حرق مقرات الأحزاب السياسية، في رسالة واضحة من الشارع العراقي، أنه يرفض النخبة السياسية والصراعات فيما بينها لاقتسام غنائم السلطة وتشكيل الحكومة، وهو ما يعني تزايد الفجوة بين النخب السياسية التي تتصارع على المناصب، وبين رجل الشارع العادي الذي نفذ صبره، وكان يأمل أن تؤدي الانتخابات إلى تغيير حقيقي في العراق وإلى سياسات جديدة تنبذ «المحاصصة» الطائفية وتحارب الفساد وتحاسب المقصرين في أداء وظائفهم في خدمة الشارع العراقي، لكن خاب أمله مما جعله يتجه إلى الاحتجاج في الشارع.

ولاشك أن ما يحدث في العراق يحمل العديد من التدايعات السلبية أبرزها:

- أولاً: إن استمرار حالة الصراع السياسي بين الكتل السياسية حول من له حق تشكيل الحكومة وعدم حسم هذا الأمر بصورة توافقية وسلمية، يمكن أن يندرج بحالة من الفوضى والصراع السياسي الذي قد يتخذ أشكالاً عنيفة خاصة في ظل تشبث كل طرف بمواقفه، ورفض أي طرف لحكم المحكمة الاتحادية العليا قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

- ثانياً: استمرار حالة الانفصال بين النخبة السياسية المنشغلة في الصراعات السياسية وبين رجل الشارع العادي الذي يتحرك بسرعة أكبر من النخبة، يمكن أن يقود لتدايعات كبيرة اجتماعية وأمنية خاصة مع تصاعد حدة الاحتجاجات وتحولها من احتجاجات سلمية إلى احتجاجات عنيفة، تمثلت في حرق مقرات الأحزاب والمباني الحكومية وإغلاق ميناء أم القصر ومهاجمة آبار النفط، مما يهدد بخروج الأمور عن السيطرة خاصة بعد وقوع ضحايا من المحتجين، واستمرار مشكلة نقص المياه النظيفة واستمرار انقطاع الكهرباء وتردي الخدمات وتصاعد البطالة وفشل الحكومة في معالجة تلك الأزمات بشكل جذري. ورغم قرارات مجلس الوزراء العراقي السبعة حول البصرة، ورغم جلسة البرلمان الاستثنائية التي دعا إليها مقتدى الصدر لمعالجة الوضع في البصرة ودعوة المحتجين للتوقف عن الاحتجاج لمدة شهر ونصف الشهر، إلا أنها لم تهدئ من غضبة الشارع، كما أن معالجة تلك المشكلات يحتاج إلى أموال كبيرة ووقت طويل خاصة فيما يتعلق بتوفير المياه النظيفة عبر إقامة محطات للتطهير كذلك معالجة مشكلة الكهرباء والبطالة وغيرها.

- ثالثاً: استمرار حالة الانقسام السياسي والاحتجاجات العنيفة يدفع إلى تزايد الدور الخارجي والصراع بين القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المشهد العراقي حول دعم الكتل الحليفة لها، وهو ما يغذي حالة الاستقطاب الداخلي بين الكتل والتحالفات السياسية ويؤدي إلى تعقيد الأزمة وتصاعد الأمور في العراق، خاصة مع تزايد أعمال العنف واستهداف مطار البصرة بالصواريخ ويساهم في إشاعة الفوضى التي قد يستغلها تنظيم «داعش» الإرهابي في ممارسة أنشطته واستعادة نفوذه مرة أخرى.

وفي الوقت الذي يمتلك فيه العراق موارد كبيرة من النفط والغاز، فإنه يعاني من أوضاع اقتصادية متدهورة وأزمات أمنية وسياسية واجتماعية متكررة ومتزامنة تلقي بظلالها على مستقبل العراق، ولذلك فإن المخرج الوحيد هو إعادة هيكلة العملية السياسية في العراق والتخلي عن منطق «المحاصصة» الطائفية، وأن ترتقي النخبة السياسية إلى مستوى المسؤولية والظرف الذي تعيشه البلاد والعمل على سرعة تشكيل الحكومة الجديدة وإعادة صياغة الأولويات في البلاد والعمل على تحقيق التنمية ومعالجة مشكلات المياه والكهرباء وبسط الأمن واستعادة ثقة المواطن العراقي بالدولة وبالنخب السياسية، وأن يتم حسم مسائل اختيار المناصب الكبرى في البلاد بشكل توافقي، وأن يتعاون الجميع في إخراج العراق من أزماته ومشكلاته، وبدون ذلك ومع استمرار الصراعات السياسية وفقاً لمنطق «المحاصصة» الطائفية وعدم الاستجابة لمطالب الشارع، فإن العراق سيكون في مهب الريح وربما يواجه تدايعات أخطر مما هي حالياً إذا لم تستوعب النخبة السياسية رسالة المواطن العراقي قبل فوات الأوان.

* خبير العلاقات الدولية في «الأهرام»

لماذا يتعين على العالم أن يهتم بما يحدث في البصرة ؟

*باتريك كوبرين

(كاونترينتش) : ٢٠١٨/٩/١٦

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: الاحتجاجات الحالية التي تحدث في العراق هي الأخطر التي يشهدها البلد منذ سنوات، وهي تحدث في قلب بعض من أكبر حقول النفط في العالم. وخلال الاحتجاجات، تم إضرار النار في مقرات الحكومة العراقية في البصرة، وكذلك في مكاتب الأحزاب والميليشيات التي يلقي عليها السكان المحليون اللوم في التسبب بظروفهم المعيشية البائسة. وقام المحتجون بحصار وإغلاق ميناء العراق البحري الرئيسي في أم قصر، الذي يستورد البلد من خلاله معظم الحبوب وغيرها من الإمدادات. كما تم إطلاق قذائف الهاون على المنطقة الخضراء في بغداد لأول مرة في سنوات. ولقي عشرة أشخاص على الأقل حتفهم بالرصاص على يد قوات الأمن خلال الأيام الأربعة التي سبقت كتابة هذه السطور، في محاولة فاشلة بذلها الأمن لاضطرابات.

لو كانت هذه التظاهرات تحدث في العام ٢٠١١ خلال فترة الربيع العربي، لكانت قد تصدرت عناوين الأخبار في كل أنحاء العالم. لكن هذه الأخبار تلتقت، كما هو واقع الحال، تغطية محدودة جدا في الإعلام الدولي، الذي يركز على ما قد يحدث في المستقبل في إدلب السورية أكثر مما يركز على الأحداث التي تقع اليوم في العراق.

لقد سقط العراق مرة أخرى من خريطة الإعلام في نفس اللحظة التي تلفه فيها أزمة يمكن أن تزعزع استقرار البلد كله. وينطوي عدم اهتمام الحكومات الأجنبية والمنافذ الإخبارية على تشابهات منذرة مع سباتها السابق قبل خمس سنوات، عندما تجاهلت تقدم "داعش" قبل أن يستولي على الموصل. بل إن الرئيس أوباما قلل، بكلمات ندم عليها فيما بعد، من شأن "داعش" حين شبهه بفريق صغير لكرة السلة، والذي يلعب خارج الدوري الذي ينبغي أن يلعب فيه.

أسباب الاحتجاجات واضحة في ذاتها: العراق تحكمه طبقة سياسية مهترئة، والتي تدير مؤسسات الدولة العراقية كآلة للنهب. وهناك بلدان فاسدة أخرى، خاصة من تلك الغنية بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى، حيث يصبح الذين لهم صلات سياسية فاحشي الثراء. ولكن، مهما كان مستوى النهب كبيرا، فإن شيئا ما عادة ما يكون قد بُني في نهاية اليوم.

أما في العراق، فلا تحدث الأمور على هذا النحو، ومن بين أكثر ضحايا خمسة عشر عاماً من السرقة بالجملة سخطا، المليونا نسمة من سكان البصرة. وبعد أن كانت مدينتهم تلقب بفينيسيا الخليج، تحولت قوات البصرة إلى مكبات مفتوحة لمياه المجاري، وأصبحت مياهها شديدة التلوث إلى حد يجعلها سامة في واقع الأمر.

اندلعت التظاهرات في وقت سابق من هذا العام بسبب الافتقار إلى التيار الكهربائي، والمياه، والوظائف، وكل خدمة حكومية أخرى. وتفاقت المظالم لأن شركات النفط حول البصرة تصدر الآن من النفط الخام أكثر من أي وقت مضى. وفي آب (أغسطس)، وصل مجموع الصادرات إلى أربعة ملايين برميل يوميا، والتي تدر على الحكومة في بغداد نحو سبعة مليارات دولار كل شهر.

ثمة بضعة أشياء تجسد فشل الدولة العراقية بطريقة صارخة، مثل حقيقة أنه على الرغم من ثروتها النفطية الهائلة، فإن البصرة اليوم مهددة بتفشي مرض الكوليرا، وفقا لمسؤولي الصحة المحليين. وقد عاجلت مستشفيات البصرة مسبقا نحو ١٧,٥٠٠ شخص عانوا من الإسهال المزمن وآلام المعدة على مدى الأسابيع القليلة الماضية، بعد أن أصيبوا بالمرض بسبب شرب المياه الملوثة. ويختلط الماء المالح بالعذب، مما يجعل المياه مغثية ويقلل من فعالية الكلورين الذي ينبغي أن يقتل البكتيريا بخلاف ذلك. وهناك الكثير من البكتيريا في المكان لأنه لم يتم تحديث نظام المياه منذ ثلاثين عاما، حيث تختلط المياه العادمة المتسربة من الأنابيب المكسورة بمياه الشرب.

لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة جيدة في التعامل مع مثل هذه الأزمات، حتى في أفضل الأوقات، وتضرب هذه الأزمة الأخيرة في لحظة سيئة بشكل خاص لأن الكتلتين السياسيتين الرئيسيتين في البلد تفشلان في تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٢ أيار (مايو). وقد اجتمع البرلمان للمرة الأولى في الأسبوع قبل الماضي، وفشل في انتخاب رئيس وقرر لنفسه عطلة لعشرة أيام، لكنه عاد فقرر عقد جلسة طارئة لمناقشة أزمة البصرة.

ولكن، حتى لو تم تشكيل حكومة جديدة تحت رئاسة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، أو أي شخصية أخرى، فإن ذلك ربما لن يحدث الكثير من الفرق. كان الحزب الذي أبلى بلاء حسنا في الانتخابات هو الذي يتبع رجل الدين القومي الشعبوي مقتدى الصدر، والذي كان متحالفا مع الحزب الشيوعي الصغير، ليؤكد بذلك على سياساته العلمانية التقدمية وغير الطائفية. ومن ناحية أخرى، يدعي المنتقدون أن الوزراء الصديريين في الحكومة السابقة كانوا فاسدين بنفس المقدار مثلهم مثل نظرائهم من الأحزاب الأخرى. ولا تقتصر المشكلة على الفساد الفردي، وإنما تمتد إلى الآليات السياسية ككل: حيث يتم تقاسم الوزارات بين الأحزاب التي تستخدمها بعد ذلك كأبقار لحلب النقود وكمصدر لتوزيع الوظائف بالمحسوبية. وقد شرح لي مظهر صالح، المستشار المالي للعبادي، في بغداد في وقت سابق من العام كيف يعمل هذا النظام، مضيفاً أنه "ما لم يتغير النظام السياسي، فسيكون من المستحيل محاربة الفساد".

هذا النظام من منح الوظائف للمقربين، بغض النظر عن الجدارة الشخصية أو المؤهلات المهنية، أتى بعواقب وخيمة على العراقيين العاديين. ولا يعرف الكثيرون من أولئك الذين التحقوا بهذا القطار سيئ التوجيه على مدى الخمس عشرة سنة الماضية كيف يحسنون الأوضاع، حتى لو أنهم أرادوا ذلك. ويقال أن محافظاً سابقاً للبصرة قام بإعادة جزء كبير من ميزانيتها لأنه قال أنه لم يستطع أن يفكر في أي شيء يمكن أن ينفق عليه النقود.

لماذا يحدث هذا الآن؟ لقد حققت الحكومة العراقية، مدعومة من الولايات المتحدة، وإيران والعديد من الحلفاء الآخرين، أعظم انتصار لها في العام الماضي عندما استعادت الموصل من "داعش" بعد حصار دام تسعة أشهر. وفيما ينطوي على مفارقة، عنى ذلك النجاح أن الكثير من العراقيين لم يعودوا الآن منشغلي الذهن بالتهديد الذي شكله "داعش" على أنفسهم وعائلاتهم. وأصبحوا يركزون بدلاً من ذلك على الحالة المزمنة التي يعيشها بلدهم – الافتقار إلى الطرق، والجسور، والمستشفيات والمدارس، فضلاً عن نقص الكهرباء والماء، في مكان تصل فيه درجات الحرارة في الصيف إلى نحو ٥٠ درجة مئوية.

يقول الكثير من العراقيين إنهم يفضلون أن يشهدوا تغييراً جذرياً – أو حتى ثورياً – لكنه سيكون من الصعب التخلص من الوضع الراهن، مهما كان غير مرض. وليست النخبة وحدها هي التي تستفيد من عوائد النفط. فهناك نحو ٤,٥ مليون عراقي يتقاضون الرواتب من الدولة، والذين لديهم هم أيضاً – وليس المليارديرات المنحرفين فحسب – حافظ للحفظ على الأمور كما هي، مهما كانت سيئة.

سوف يواصل العراق على الأرجح الخضوع لسوء الحكم من حكومة ضعيفة ومختلة وظيفياً، وبما يفتح الباب أمام المخاطر المختلفة. فقد سقط "داعش" ولكنه لم يذهب تماماً: ويمكن أن يعيد تعبئة قواته، ربما في مظهر مختلف، ثم يقوم بتصعيد الهجمات. والانقسامات في داخل المجتمع الشيعي تصبح أعمق وأكثر حدة بينما يزداد نفوذ الصديريين – الذين لم تتعرض مكاتبهم، على عكس مكاتب الأحزاب الأخرى، للإحراق على أيدي المتظاهرين.

لن تقتصر آثار الأزمة السياسية التي تصبح مزمنة على العراق. وينبغي أن يكون العالم الخارجي قد تعلم هذا الدرس مما حدث في أعقاب الغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣. وتسعى الأحزاب العراقية دائماً إلى رعاة خارجيين، ويخدمون مصالحهم كما يخدمون مصالحهم الخاصة. ويشكل البلد مسبقاً واحدة من ساحات المواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران. وكما هو الحال مع التهديد بتفشي وباء الكوليرا في البصرة، فإن الأزمة العراقية تميل إلى الانتشار ونقل عدواها إلى المنطقة كلها.

الاحتياطي النقدي يقترب من ٦٠ مليار دولار

*محافظة البنك المركزي

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٩/١٧

بغداد/ عباس عبود وأحمد عبد ربه: أكد محافظ البنك المركزي علي العلق ان حجم الاحتياطي من العملة الصعبة يصل الى ٦٠ مليار دولار، ويغطي ١٧٠ بالمئة من حجم الكتلة النقدية للعملة المحلية، فيما كشف عن وجود خطة مستقبلية لإعادة هيكلة العملة العراقية.

واوضح العلق خلال حوار أجرته معه "الصباح"، ان البنك المركزي سيطلق بالتنسيق مع المصارف مبادرة لتأهيل جسور بغداد على غرار مبادرة الق بغداد التي اطلقت لتأهيل الساحات العامة.

* من الامور التي تحسب للبنك المركزي هو استقرار سعر الصرف، كيف يتم ذلك؟ وما هي خططكم المستقبلية بهذا الاتجاه؟

- يعد استقرار سعر الصرف واحدا من ملامح الاقتصاد الكلي، كما يمثل مؤشرا مهما لاستقرار البلد من الناحية الاقتصادية، الامر الذي يجعله مهمة اساسية للبنك المركزي، كما ورد في قانونه، لانه يرتبط بشكل مباشر بالقدرة الشرائية للمواطنين، على اعتبار ان الرفاهية مرتبطة بمدى ثبات سعر الصرف، فالتضخم يعني زيادة في معاناة الطبقة الهشة ومحدودة الدخل خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، ما يعني ان أي اهتزاز في المستوى المعيشي للمواطنين قد يزيد من التحديات التي تواجهها الحكومة، لذلك عملنا بشكل حثيث من اجل استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم.

نجحنا في تجاوز مرحلة في غاية التعقيد والتحدى، خصوصا عند انخفاض ايرادات البلد من النفط الى ٧٠ بالمئة في بعض الاشهر، في ظل الحرب ضد عصابات داعش الارهابية عبر وضع جملة من التوازنات جعلت التضخم مسيطرا عليه ولا يتجاوز الـ ٢ بالمئة وهذه النسبة تعد مثالية.

* هل ستبقى قيمة الدينار العراقي كما هي أم أن هناك نية لرفعها؟

- سعر الصرف في العراق يتبع سياسة نقدية تقوم على اساس سعر الصرف الثابت للدينار وهذا لا يعني الثبات المطلق، ربما تاتي بعض الظروف قد تزيد او تخفض من ذلك وفق معطيات اقتصادية متعددة.

نحن في الوقت الحاضر نسير باتجاه عدم اجراء أي تغيير في قيمة الدينار، اذ ليس من الصحيح ان تجري تغييرات في ظل ظروف غير مستقرة بشكل كامل، الامر الذي قد يربك الوضع العام.

* لماذا لا توجد كميات كبيرة من العملات الصغيرة، وما هو سبب غياب الفئات المعدنية؟

- لدينا عملات صغيرة بكميات مناسبة، لكن كثرة حركتها وتداولها واستخدامها وعدم العناية بها تؤدي الى تلفها بشكل سريع، كما سبق للبنك المركزي العراقي بعد ٢٠٠٤ ان سك عملات معدنية بكميات كبيرة لكنها لم تلق قبولا او رواج في السوق المحلية، الامر الذي سبب خسائر له، بسبب ان السوق كانت قد تعودت على العملة الورقية ما يجعل من الصعب تسويق العملة المعدنية.

لذا وضع البنك المركزي مؤخرا خطة لتعويض ما هو موجود من الفئات الصغيرة التالفة، إذ سي طرح الشهر المقبل كميات كبيرة منها ستلبي حاجة السوق تماما.

بالمقابل نتلقى الكثير من الاوراق النقدية التالفة ونستبدلها بأوراق نقدية جديدة من خلال لجنة موسعة تقوم بفحصها، للتأكد من صحتها، فأبوابنا مفتوحة امام المواطنين لاستقبال أي كميات من العملة التالفة.

* اين يطبع البنك المركزي العملة المحلية؟

- نطبع في شركات عالمية، تمتلك القدرة الكافية لطباعة الاوراق النقدية ضمن المواصفات الامنية المتقدمة في فرنسا وانكلترا والمانيا، اما التصميم فيكون من قبل البنك المركزي، كما ان الورق المستخدم في الطباعة بمواصفات عالية جدا.

المركزي يحاول من خلال ذلك، طبع اوراق غير قابلة للتزوير، وقد نجحنا في ذلك، اذ أن الكميات المزورة قليلة جدا وتكاد لا تذكر، كما توجد لدينا معدات متقدمة جدا في الكشف الالي والالكتروني للعملة المزورة، تسمى بالمكائن الشاملة، بحيث لا نعتمد على الجهد البشري فقط.

* طرح البنك المركزي منذ فترة فئة الـ ٥٠ الف دينار، هل توجد نية لطرح فئة الـ ١٠٠ الف؟

- هذه الافكار يتداولها البنك المركزي، ولكنه في الوقت الحاضر مثير بها، اذ يوجد توجه في بعض الدول لتخفيض فئات العملات لكي لا يصار الى تخزينها او تزييفها، كما ان العملات ذات الفئات الصغيرة، قد تدفع المواطن الى توديعها في المصارف لصعوبة خزنها.

لكن عموما لدى البنك المركزي خطة مستقبلية لاعادة هيكلة العملة العراقية ومن ضمنها حذف الاصفار، لكن تلك الخطة تحتاج الى خطوات مدروسة، ووضع مستقر بشكل كامل لكي لا يتم استغلال ذلك في اعمال التزوير وغيرها.

* كيف يتم اسلوب بيع الدولار في البنك المركزي او ما يعرف بمزاد العملة؟

- من الاخطاء الشائعة حاليا أنه يتم الحديث عن مزاد العملة في بعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، في حين ان هذا المزاد متوقف منذ ٢٠٠٦، لكن ما يحصل حاليا هو عملية تمويل للتجارة الخارجية من الدولار، عبر تغطية احتياجات البلد للاستيراد اضافة الى متطلبات السفر والعلاج وتحويل الارباح الناتجة عن الاستثمارات وغيرها.

الحكومة تحصل على الدولار من خلال بيع النفط ومن ثم تستبدل الدولار بالدينار العراقي من البنك المركزي، لان موازنة المالية للدولة بالدينار، ومن ثم يقوم البنك المركزي بسحب العملة المحلية من السوق واستبدالها بالدولار، للحفاظ على الاستقرار النقدي.

ان عملية سحب الدينار عبر تلبية حاجة السوق من الدولار، تمثل تعقيما للعملة المحلية، كما ان هذا الاسلوب لا يمثل اجتهادا من قبل البنك المركزي، اذ ان قانونه ينص على بيع العملة الاجنبية بالاسلوب البسيط غير المشروط، اصف الى ذلك وجود اتفاقية بين العراق وصندوق النقد الدولي تمت الموافقة عليها في مجلس النواب عام ٢٠٠٨ تنص على هذا الامر.

كما ان وضع العراق يختلف عن باقي الدول، بسبب عدم وجود تنوع في الايرادات المالية من العملة الصعبة من غير النفط، اذ ان القطاع الخاص العراقي غير قادر على ردف السوق المحلية بالدولار من خلال عمليات الاستيراد، الامر الذي يجعل السوق تعتمد بشكل كامل على تمويل التجارة من خلال البنك المركزي.

* كم هو احتياطي البنك المركزي من العملة الاجنبية وما حجم الكتلة النقدية للعملة المحلية المتداولة؟

- ان حجم الاحتياطي النقدي من العملة الاجنبية يقاس دائما الى حجم الكتلة النقدية من العملة المحلية الموجودة في السوق، اضافة الى معايير دولية اخرى، لا سيما ان صندوق النقد الدولي طور مؤخرا معيارا جديدا اضاف فيه قدرة الدولة على تغطية التجارة وتسديد الديون. بالنسبة للبنك المركزي العراقي فهو يمتلك احتياطا من العملة الاجنبية مريحا جدا ضمن التصنيفات الدولية ويعد متقدما بالنسبة للدول الاخرى، مقارنة بالكتلة النقدية المطروحة من العملة المحلية، اذ يقترب الاحتياطي من ٦٠ مليار دولار، مقابل ٤٣ تريليون دينار، ما يعني انه يغطي ١٧٠ بالمئة من حجم الكتلة النقدية، لا سيما ان صندوق النقد العربي يعتبر العراق من الدول التي تبالغ بحجم الاحتياطي من العملة الاجنبية.

* هل هناك جهات تراقب الاحتياطي من العملة الصعبة وهل يمكن للبنك المركزي ان يتصرف في تلك الاموال؟

- ان الرقابة تخضع لمستويات عدة في مقدمتها دائرة الرقابة الداخلية في البنك المركزي، اضافة الى لجنة تدقيق مكونة من مراقبين مستقلين يرفعون تقاريرهم الى مجلس الادارة في البنك كما تشرف تلك اللجنة على دائرة التدقيق الداخلية التابعة للبنك المركزي، اصف الى ذلك يوجد مكتب تدقيق دولي يصادق على الحسابات الختامية للبنك

المركزي، وبيانات هذا المكتب معتمدة دولياً من قبل المؤسسات المالية العالمية، ناهيك عن المراقبة المستمرة من قبل ديوان الرقابة المالية.

البنك المركزي العراقي يعد اكثر مؤسسة تخضع الى تعدد الجهات الرقابية، ولا يمكن التصرف بأي مبلغ الا ضمن المعايير المنصوص عليها في القانون والمعتمدة دولياً، لذا فان ما يشاع من نقص في الاحتياطي او تحويل كلها اقاويل لا صحة لها.

ما حصل خلال السنوات الماضية، من تراجع في اسعار النفط بشكل حاد، بحيث لم تكف الايرادات في بعض الاشهر لسد رواتب الموظفين، جعل البنك المركزي امام خيارين، اما انهيار الوضع العام او التدخل لانقاذ، لذا اصدرت الحكومة وقتها حوالات خزينة بقيمة ٢٠ تريليون دينار، وقمنا بشرائها من السوق ما اثر في حجم الاحتياطي النقدي وقتها لكن حافظنا على التوازن عبر الحفاظ على المستوى المعقول من هذا الاحتياطي مقابل تلبية حاجة الموازنة العامة والحفاظ على سعر الصرف ومعدلات التضخم، هذا الانجاز يسجل للبنك المركزي واصبح محل اشادة للمنظمات الدولية بشكل كبير.

* كيف تقيمون علاقتكم بالسياسة المالية في البلاد؟

- هناك علاقة وثيقة، لكن على طول الخط تؤثر السياسة المالية سلبياً على العملة النقدية، بسبب ان الاولى قد تتخذ اتجاهات معينة لا تصب في مصلحة الثانية، على سبيل المثال عندما يلاحظ وجود تراجع في احتياطي العملة الاجنبية يوجه النقد الى البنك المركزي، لكن في الحقيقة عندما يقر قانون الموازنة بعجز مالي، وينص على تلبية العجز من حوالات الخزينة، فمعناه ان تلك الحوالات ستمول من البنك المركزي، وبذلك سيتراجع الاحتياطي.

* هل عدد المصارف الاهلية مبالغ به، وكيف تقيمون عملها؟

- عندما توليت المسؤولية، وجدت ان عدد المصارف الاهلية وشركات التحويل والصرافة يفوق حاجة السوق، اذ لم نمح أي رخصة جديدة لافتتاح مصرف تجاري ولا اجازة لشركة صيرفة، كما قمنا بالغاء شركات التحويل المالي، في ظل وجود نية لاعادة هيكلة شركات الصيرفة ما يؤدي الى سيطرة اكبر عليها وهناك خطة لدمج بعض المصارف.

لكن منحنا اجازات لافتتاح عدد من المصارف الاسلامية بناء على التسهيلات التي قدمها قانونها اذ وضع مجلس النواب فقرة تساعد على تأسيسها وهي تخفيض رأس المال المطلوب عند التأسيس.

يوجد حالياً ٧٠ مصرف عاملاً في البلاد ٢٠ منها هي فروع لمصارف اجنبية، لكن اغلبها حديثة التكوين، لذلك لم تصل الى مستوى الطموح، كما عملت تلك المصارف بظروف استثنائية مرت بها البلاد.

* تعدد مبادرات المصارف الاهلية لاقرض المواطنين محدودة جداً ما سبب ذلك؟

- كما تعرفون فان المهمة الاساسية للمصارف هي تقديم الائتمان من خلال منح القروض والخدمات الاخرى، بالمقابل تأخذ اموال المودعين وتمنحهم نسبة من الفائدة، لكن المصارف العراقية بشكل عام تواجه صعوبة كبيرة في ممارسة هذا النشاط، فعندما تمنح قرضاً، في الغالب لا يفي المقترض بسداده على الرغم من الضمانات الكبيرة التي تأخذها المصارف ونسبة الفائدة المرتفعة، اذ ان تعثر المقترضين قد يصل الى ٢٠ بالمئة. المشكلة تكمن في ان المصرف عندما يبدأ باجراءاته ضد المقترض، كالحجز على العقار على سبيل المثال يواجه تأخيراً كبيراً في الاجراءات القانونية من قبل الجهات الاخرى، اضافة الى تهديدات عشائرية او حزبية، وهذا الامر يجعل المصارف تتخوف من منح القروض.

* مؤخراً اثير الحديث عن استبدال الدولار بعملات اخرى في التحويلات المالية مع ايران بسبب العقوبات الأمريكية، كيف سيتم ذلك؟

- ان تحويل الدولار من العراق الى ايران متوقف منذ ٢٠١٢، والايرانيون على اطلاع بذلك، اذ يتم التحويل بعملات اخرى، بسبب ان أي حوالة بالدولار ستمر بالبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ما يؤدي الى ايقاف تلك الحوالة.

* هل هناك سيطرة للبنك المركزي في فروعها في كردستان؟

- كانت هناك حالة شاذة في وضع فروع البنك المركزي في اربيل والسليمانية، حيث تتبع الى وزارة المالية في كردستان وهذا يمثل مخالفة قانونية ودستورية، في وقت ان كل دول العالم لديها بنك مركزي واحد، لذا تحركنا مع حكومة الاقليم واتفقنا معهم على غلق تلك الفروع، وافتتاح جديدة، لذا افتتح البنك المركزي فرعها الجديد في اربيل وسيفتتح فرعاً اخر في السليمانية، إذ يمارس البنك المركزي حالياً دوره الكامل في كردستان.

* ما هو دور البنك المركزي في دعم المبادرات والنشاطات المجتمعية، كمبادرة الق بغداد التي اطلقتها رابطة المصارف الاهلية؟
- نعم في البنك المركزي على تحفيز المساهمات الاجتماعية والمبادرات من قبل قطاع المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، إذ انشأنا صندوقاً اختيارياً يسمى "تمكين" تشارك فيه المصارف وشركات الصرافة بمبالغ شهرية، ووضعنا نظاماً داخلياً لهذا الصندوق ومجلس ادارة من اجل ان يوجه بشكل اساس لدعم النشاطات الثقافية والاجتماعية وكذلك البيئية والشبابية.

ضمن هذا الصندوق، نسقنا مع وزارة الزراعة لحفر ابار ارتوازية في بعض المحافظات العراقية للمساهمة في حل شح المياه الذي تعاني منه البلاد، كما نسعى لاطلاق مبادرة تأهيل جسور بغداد من اجل ان تظهر بشكل لائق.
* كرمت من قبل اتحاد المصارف العربية كأفضل محافظ بنك مركزي عربي، ماهي اهم الانجازات التي قادت الى هذا التكريم؟

- نحن كبنك مركزي تربطنا علاقات وثيقة مع البنوك المركزية ومنظمات دولية او عربية، وتلك العلاقات عملنا على تعميقها من اجل الاستفادة من تلك المؤسسات في نقل البنك المركزي من بنك يعمل باليات ومعايير واهداف القرن العشرين الى اخر يعمل بالقرن الواحد والعشرين، لا سيما ان المركزي كان قد تخلف لسنوات طويلة بسبب الحروب والحصار، إذ حاولنا قدر المستطاع ملاحقة التطور الهائل الذي طرأ في العالم، لذلك نجحنا الى حد كبير بادخال وظائف ومهام جديدة في عمل البنك تتعلق بالاستقرار المالي والنقدي وتطوير اساليب الرقابة والالتزام بقواعد واساليب ومعايير مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وادارة المخاطر والجودة الشاملة والنمذجة الاقتصادية.

تلك الجوانب بات التركيز عليها من قبل المنظمات الدولية كبيراً، خصوصاً قواعد غسيل الاموال وتمويل الارهاب، إذ ان وزارة الخزانة الأمريكية قالت ان الجهد الذي بذله البنك المركزي بهذا الخصوص يساوي الجهد الذي بذله في تاريخه السابق، اذ كان العراق مصنفاً في المنظمة المالية المسؤولة عن تصنيف الدول في اطار غسيل الاموال، ضمن المنطقة الرمادية، وبطريقه الى الدخول الى المنطقة السوداء، ليصبح منطقة معزولة مالياً وكان تقرير تقييم العراق يحوي على ٧٠٠ ملاحظة.

وبعد عمل حثيث ازلنا كل التحفظات وحولنا العراق من المنطقة الرمادية الى منطقة المتابعة المستمرة، وفي الاشهر الماضية تحولنا الى منطقة المتابعة الاعتيادية حالنا حال أي دولة في العالم، في ظل التحدي الكبير الذي عاشته البلاد من الناحية الامنية والمالية، لذا اصبحنا محل اعجاب لتلك المؤسسات المالية، كاتحاد المصارف العربية.

احتجاجات البصرة و حياة "العبادي" السياسية

مركز سترا تيفور الامريكى للبحوث الاستخباراتية : ٢٠١٨/٩/١٧

ترجمة وتحرير- الخليج الجديد: يبدو أن الاحتجاجات التي جرت الأسبوع الماضي في البصرة قد أنهت مخطط "حيدر العبادي" للعودة كرئيس للوزراء بعد انتهاء المفاوضات الائتلافية. وكان "العبادي" قد عانى بالفعل بعد أن حلت كتلته في المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية، التي جرت في مايو/أيار الماضي، ثم الإعلان عن انشقاق بعض حلفائه فيما بعد. لكن المسمار الأخير في نعشه السياسي تم دقه في ١١ سبتمبر/أيلول، عندما قال آية الله العظمى "علي السيستاني"، رجل الدين الشيعي الأعلى في العراق، إنه لا يجب لأي من رئيسي الوزراء السابقين في البلاد، "العبادي" و"نوري المالكي"، تولي المنصب مرة أخرى في الفترة القادمة في عمر البلاد. وبعد يومين، في ١٣ سبتمبر/أيلول، أعلن "العبادي" في مؤتمر صحفي: "نحن نحترم تعليمات السلطة الدينية والسيد السيستاني، ولم أطلب ولن أطلب منصب رئيس الوزراء لولاية ثانية".

ما وراء الاحتجاجات في البصرة

وفي الوقت الحالي، تراجعت الاحتجاجات في البصرة، لكن الاضطرابات التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي كانت كبيرة. وقد أحرق المتظاهرون القنصلية الإيرانية، ومقر ميليشيا شيعية مدعومة من إيران، وعدة مبان حكومية محلية، كما تم إطلاق الصواريخ على مطار "البصرة"، وسقطت بالقرب من القنصلية الأمريكية. وعلى الرغم من الهدوء النسبي هذا الأسبوع، لا تزال المخاوف التي تثير الاحتجاجات قائمة. وتعد البصرة موطن أكثر من ٧٠٪ من احتياطي النفط العراقي، وعلى أساس نصيب الفرد، فإنها تنافس إنتاج النفط في الكويت المجاورة. ومع ذلك، شهدت البصرة انقطاعات متكررة في المياه هذا الصيف، ويكافح كثير من سكان المدينة الشباب لإيجاد وظائف جيدة حيث يتم توجيه عائدات النفط من خلال الحكومة المركزية في بغداد، التي لا ترى البصرة أنها تدفع للمدينة حصة عادلة من عائدات النفط. وسيواجه أي زعيم عراقي جديد نفس التحدي الذي واجهه رؤساء الوزراء السابقون، ألا وهو كيفية تهدئة الاستياء في أهم محافظة في البلاد للنفط والتجارة.

ائتلاف جديد

وعلى الرغم من استمرار المحادثات، هناك شائعات بأن ائتلافا جديدا قد يكسب قريبا ما يكفي من الأصوات في البرلمان لتشكيل الأغلبية.

وعندما حاول البرلمان العراقي عقد اجتماع في وقت سابق من هذا الشهر، كان هناك تحالفان، أحدهما بقيادة الزعيم الشيعي "مقتدى الصدر"، الذي فازت كتلته بأكثر عدد من المقاعد في انتخابات مايو/أيار، وآخر بقيادة زعيم الميليشيا الشيعية السابق "هادي العامري".

لكن كلا الائتلافين انهار، واتجهت الكتلتان لمحاولة تشكيل ائتلاف مع بعضهما البعض، إضافة إبقايا كتلة "العبادي"، وسيكون لمثل هذا التحالف حظوظ كبيرة في تشكيل أغلبية برلمانية.

ومن المرجح أن يتسم الائتلاف الجديد بالتوافق، وربما يحصل على رضا كل من الولايات المتحدة وإيران، حتى لو لم يكن مثاليا لأي منهما.

وسوف يتم استبعاد الحزب الذي يتزعمه "المالكي"، المقرب من إيران، وهو ما يفرح واشنطن ويحزن طهران.

لكن إيران يمكنها التعايش مع النتيجة لأنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع "العامري"، وقد بنت نفوذا هائلا من خلال ميليشياتها الشيعية، التي أنشأ الكثير منها أجنحة سياسية تشارك في الحكومة الجديدة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، على الرغم من استهداف المتظاهرين في "البصرة" للعديد من المنشآت الإيرانية، استخدمت واشنطن الهجوم الصاروخي بالقرب من قنصليتها في البصرة، وهجوما غير مرتبط ضد السفارة الأمريكية في بغداد، لوضع ضغوط على الميليشيات المدعومة من إيران في العراق.

البحث عن توافق

ليس هناك نهاية حتى الآن للمساومات والمفاوضات حول مجموعة المصالح التي تضمن لكل طرف الخروج رابحا من المداولة الحكومية، وهنا، سيكون المفتاح هو "الصدر"، الذي دعا إلى رئيس وزراء تكنوقراطي بغض النظر عن الديناميكيات الطائفية، حتى إنه هدد بالتحول إلى المعارضة إذا لم تبرز شخصية مناسبة.

ويوم السبت، نجح البرلمان العراقي أخيرا في انتخاب رئيس له، وهو النائب السني "محمد الحلبوسي" في أول خطوة نحو تشكيل الحكومة. ويؤذن انتخاب "الحلبوسي" ببدء عملية مدتها ٩٠ يوما تنتهي بتشكيل الحكومة الجديدة حيث سيكون على البرلمان تحديد هوية الكتلة الفائزة بالأغلبية وانتخاب رئيس جديد للبلاد وتكليف زعيم الكتلة الفائزة بتشكيل حكومة جديدة.

حرب العراق المقبلة

*رنج علاء الدين

مجلة فورين آفيرز : ٢٠١٨/٩/١٧

عندما حرّر العراق والمجتمع الدولي الموصل في السنة الماضية، أعلنت الحكومة العراقية الانتصار: لقد انتهى الصراع الذي امتدّ على ثلاث سنوات ضدّ الإرهابيين الجهاديين الذين استولوا على معظم شمال البلاد. غير أنّ الإعلان كان سابقاً لأوانه. إذ لا يزال تنظيم داعش يشكلّ تهديداً كبيراً، ليس بسبب مهارته كحركة متمردة فحسب بل أيضاً بسبب فشل النخبة الحاكمة في العراق في معالجة الأوضاع التي أدّت إلى بروز تنظيم داعش في المقام الأوّل. وقد يؤديّ فشلها في معالجة الحاجات الأساسية لشعب معدم للغاية ومنهك من الصراعات، وفي معالجة التقسيمات السياسية والاجتماعية، وفي تشكيل إطار عمل وطني مشترك يوحد البلاد، إلى تهديد الطريق أمام حرب أهلية مدمّرة أخرى فيما تتنافس المجموعات المتخاصمة للسيطرة على الدولة العراقية.

فبعد الانتخابات النيابية في مايو ٢٠١٨، كان من المفترض بالعراق أن يطوي الصفحة لبدء مرحلة جديدة بعد تنظيم داعش وبعد الطائفية حتّى، فيعالج السياسيون في هذه المرحلة الجديدة الاستقطاب والفساد المستشري في البلاد والاضطراب العنيف. غير أنّ الأمور تزداد سوءاً بالنسبة إلى العراق. فقد قدّم رئيس الوزراء الضعيف حيدر العبادي، الذي أتى في المرتبة الثالثة في الانتخابات، سلسلةً من المبادرات الرمزية المكافحة للفساد التي عجزت عن إقناع العراقيين الذين ضاقوا ذرعاً بالإصلاحات التدريجية والرمزية. فقد تستغرق معالجة الفساد سنوات، بحسب تفسيرات سياسيّي العراق الذين يزدرون بشعبٍ انتظر أكثر من خمس عشرة سنة للإصلاح.

وقد تلت الانتخابات تظاهرات شعبية في معظم أنحاء الجنوب العراقي، بما فيها البصرة، حيث أحرق المحتجون مباني تابعة لمجلس المحافظة والقنصلية الإيرانية وهاجموا مكاتب الأحزاب السياسية. فردّت القوّات الأمنية العراقية والميليشيات الشيعية المدعومة من الحكومة بعنف مميت وبعمليات تنتهك حقوق الإنسان. وتحتوي البصرة على أكبر احتياطي للنفط في العراق وتستأثر بنسبة ٨٠ في المئة من صادرات البلاد النفطية وتؤمن أكثر من ٧ مليارات دولار أمريكي شهرياً للخزينة. بالتالي، من المفترض أن تكون البصرة أغنى محافظة في العراق، إلّا أنّها من أفقرها. وعلى غرار معظم مناطق العراق، تفتقر المدينة إلى المياه النظيفة والكهرباء وفرص العمل.

ويشكلّ المزيج بين شعبٍ مضطرب وحكومةٍ تفتقر إلى المصداقية والقدرة على تهدئته مزيجاً مؤاتياً لبروز وضع خطير. إذ يتّسم العراق بكلّ المقوّمات التي قد تجعله يدخل من جديد في حالة صراع. وبدل أن يطوي الصفحة ويبدأ فصلاً جديداً، قد يجد نفسه غارقاً في حرب أهلية أخرى. ويعيداً عن الاستقطاب السياسي والاجتماعي، يعاني العراق تزايداً مستمراً في كمّيات الأسلحة والمنظّمات العسكرية وغياب المؤسّسات القابلة للاستمرار والسلطات البديلة التي تحلّ محلّ الدولة العراقية. ويخرج الكثير من المواقع عن نطاق نفوذ الحكومة وسيطرتها، بما فيها الجنوب ذو الأكثرية الشيعية حيث تتوزّع القوّة بين الأحزاب والميليشيات والعشائر وعلماء الدين.

ومنذ العام ٢٠٠٣، بات الصراع الواسع النطاق في العراق قائماً بين السنة والشيعية العرب. لكن في المرحلة المقبلة، سيقوم الصراع بمعظمه في العراق بين الفصائل الشيعية المتخاصمة القوية والغنية بالموارد والمتمرسّة بالقتال.

عداوات في الصفوف الشيعية

عندما برز تنظيم داعش في العام ٢٠١٤، ملأ فراغاً سياسياً وإيديولوجياً لا يزال قائماً حتى اليوم. فاستفاد من مشاعر التهميش التي تملكت السنة العراقية بالإضافة إلى الاستياء من فساد حكومة بغداد والاختلال الوظيفي. ولا يزال هذا السخط المتجدد قائماً حتى اليوم، غير أنه من المستبعد أن يتجيش العرب السنة في المستقبل القريب. فهم متضررون ومنهكون للغاية نتيجة الحروب الكثيرة ضد الأعداء الداخليين (مثل تنظيمي داعش والقاعدة في العراق والمواجهات بين العشائر) وضد الأعداء الخارجيين (مثل الولايات المتحدة والجيش العراقي الذي يسيطر عليه الشيعة والمجموعات الميليشياوية الشيعية الطائفية).

بدلاً من ذلك، من المرجح أن تكون الحرب المقبلة في العراق حرباً أهلية بين الأخصام الإسلاميين الشيعة. فقد هيمنت هذه المجموعات على المناصب الأكثر نفوذاً في الحكومة العراقية وعلى مؤسساتها الأمنية منذ العام ٢٠٠٣. فنشرت مجموعات ميليشياوية أو استأثرت بها للحصول على موارد مهمة للدولة. وتعتبر الميليشيات الشيعية مجتمعاً أقوى من الجيش العراقي الذي سقط أمام الهجوم الذي شنه تنظيم داعش في العام ٢٠١٤.

ولا تخضع الميليشيات الشيعية لسيطرة الحكومة لكنها تترسخ في مؤسسات الدولة وتستغل مواردها. وتحكم منظمة بدر (التي تأسست في ثمانينيات القرن الماضي في إيران)، وهي أقوى الميليشيات وأقدمها في العراق، الشرطة الاتحادية، وترأست وزارة الداخلية منذ العام ٢٠٠٣. وبعد سقوط الدكتاتور السابق صدام حسين، خاضت منظمة بدر معركة ضروساً ضد مقتدى الصدر المعادي للغرب وميليشيا جيش المهدي التابعة له. ولا يملك حزب الدعوة الإسلامية التابع لرئيس الوزراء العبادي ميليشيا خاصة به غير أنه استغل سيطرته على الجيش لقمع خصومه. وقد جيش الحزب أيضاً الفصائل العشائرية وسلحها.

وتعود العداوات بين الفصائل الشيعية إلى ما قبل غزو الولايات المتحدة للعراق في العام ٢٠٠٣. لكن منذ ذلك العام، تطلبت الصراعات الدموية بين الشيعة العراقيين وساطة قوية من سياسيين شخصيات دينية، بمن فيهم، في بعض الحالات، تابعين لقوى خارجية مثل إيران. وفي العام ٢٠٠٥، أوجر آية الله السيستاني، المرجع الديني الشيعي الأعلى، على أن يتوسط بين المجموعات الشيعية المتخاصمة في خضم تمرد سني شرس. وتفادى العراق صراعاً شيعياً داخلياً واسع النطاق حتى الآن لأنه انشغل بالتمرد السني، أي تنظيم القاعدة في العراق، ومن ثم تنظيم داعش. ولا تزال هذه التهديدات تلوح في الخلفية لكنها لا تشكل التهديدات الوشيكة والوجودية التي كانت عليه حينها بالنسبة إلى المجتمع الشيعي الحاكم..

وسرعان ما يتحول النزاع على موارد الدولة، بما فيها عملية تشكيل الحكومة الشديدة الأهمية والمحفوفة بالنزاعات (وهذه العملية تحدد حصة الطبقة الحاكمة في الدولة العراقية ومواردها)، إلى لعبة صفرية النتيجة. فخلافاً للماضي، ليس بإمكان فصائل العراق الشيعية أن تستمر بالإنفاذ بتقسيم الدولة في ما بينها فيما تقدم للشعب المستاء وعوداً فارغة. فالحاجة الشعبية إلى الإصلاح ملحة للغاية وكبيرة جداً إلى حد أن المؤسسة الدينية الشيعية تدخلت للتشديد على أن تعالجها الحكومة. غير أن الخطر الفعلي الكامن في أن تستعمل فصيلة واحدة أموال الحكومة كسلاح وتستغل عملية الإصلاح في السنوات القادمة يحول هذه الصراعات السياسات إلى صراعات قد تكون وجودية بالنسبة إلى المجموعات المعنية.

وقد تبدل المشهد السياسي والأمني في العراق بشكل ملموس منذ العام ٢٠٠٣. فعلى الورق، تشكل المنظمة الميليشياوية الجامعة المعروفة باسم هيئة الحشد الشعبي مؤسسة حكومية تخضع لسيطرة الدولة. وتضم هذه المنظمة ١٠٠ ألف عنصر وقد تأسست بعد سقوط الجيش العراقي عندما سيطر تنظيم داعش على الموصل. لكن على أرض الواقع، يقود هذه المنظمة ويسيطر عليها عدد كبير من المجموعات الميليشياوية المستقلة والحليفة لإيران التي لا تنصاع لأوامر الحكومة والتي لها تاريخ من المواجهة العنيفة مع الجيش العراقي. ويتزايد نفوذ منظمة الحشد الشعبي بسرعة كبيرة لدرجة أنها قد تضم قريباً إلى صفوفها القوات المسلحة العراقية التقليدية.

وتزايدت التوترات بين العبادي (القائد العام للقوات المسلّحة) وقيادة منظمة الحشد الشعبي المدعومة من إيران. فقد زعم أنّ هادي العامري، قائد منظمة بدر وقائد منظمة الحشد الشعبي بحكم الواقع، قد حدّر المبعوث الخاصّ للولايات المتحدة إلى العراق بريت ماكغورك بأنّه قد يطيح بأيّ حكومة تتشكّل نتيجة تدخّل أمريكي. وفي خضمّ التهديدات المستمرة المعادية للولايات المتحدة من الميليشيات المدعومة من إيران، أُفيد بأنّ عدداً من القذائف قد استهدفت السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء المحصّنة في بغداد. وفي البصرة، أطلقت الجهات الوكيلية الإيرانية قذائف استهدفت القنصلية الأمريكية في مطار المدينة.

وقد سبق أن حدّرت منظمة الحشد الشعبي الجيش العراقي من أن يتدخّل في السياسات التقسيمية التي غمرت البلاد. ومن شبه المؤكّد أنّ الجيش العراقي سيخسر المعركة ضدّ منظمة الحشد الشعبي وميليشياتها الشيعية التي باتت موحّدة تحت راية واحدة ولم تعد تشكّل مجموعات متفرّقة ومتضعضة كما كانت عليه منذ عقد خلى. فقد تحوّلت هذه المجموعات بشكل جذري لتصبح عبارة عن تحركات اجتماعية سياسية متمرّسة بالقتال وجديرة بالثقة وقدرة على الاستمرار. وسمّت منظمة الحشد الشعبي مرشّحين لها في الانتخابات لأول مرّة وحلّت في المرتبة الثانية، فهزمت خصوماً لهم عقود من الخبرة والحشد السياسيّين. وليست منظمة الحشد الشعبي مدرّبة ومنظمة بشكل أفضل من الجيش فحسب، بل تتمنّع بمصداقية ودعم أكبرين من الشعب أيضاً نظراً إلى نجاحاتها في المعارك وجذورها الشعبية. أمّا الجيش، فهو يرث تاريخاً ملطّخاً ويُعتبر على نطاق واسع فاسداً وغير فعّال.

إنقاذ العراق

تزيد الأوضاع الهيكلية في العراق من فرص تفاقم العداوات السياسية والشكاوى الطويلة الأمد فتتحول إلى صراع أهلي. فقد يسبّب الاضطراب الاجتماعي مثل الاحتجاجات في البصرة إلى اندلاع حرب أخرى بين الفصائل المتخاصمة التي تنازعت واستغلت ثروات البلاد وغنائمها منذ العام ٢٠٠٣.

لكن قد لا يزال للعراق خيار وحيد أخير لتحقيق السلام، وذلك من خلال دور أكثر نشاطاً وتدخّلاً يؤدّيه آية الله السيستاني. فمنذ العام ٢٠٠٣، ساعدت إعلانات السيستاني وفتاويه على احتواء الصراع الطائفي. وفي العام ٢٠١٤، عندما استولى تنظيم داعش على الموصل، دفع السيستاني رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى ترك منصبه بالقوة، ممّا مهّد الطريق أمام العبادي لتولي رئاسة الوزراء وتجنيد متطوعين لوقف تنظيم داعش عن التوسّع. وقد سبق أن تدخّل السيستاني في الصراع الأخير من خلال إعلانه بفعالية عن حكمه بضرورة تنصّي العبادي. وبالاستناد إلى قرون طويلة من التقاليد الدينية الشيعية وممارساتها في العراق، يتردّد آية الله في التدخّل، لذا عندما يتدخّل فإنّ ذلك يعكس هول الأزمة. بالتالي، قد يؤدي تجاهل السيستاني أو معارضته إلى تحوّل الرأي الشعبي الشيعي أكثر ضدّ العبادي وقد يقوّي خصومه ويوحّدهم. فقلائل هم القادة في تاريخ العراق الذين دخلوا في صراع ضدّ رجال الدين في النجف وخرجوا منه سالمين.

وقد يكون علماء الدين والمؤسّسة الدينية التي يرأسها السيستاني في موقع فريد لتنفيذ التغيّرات والإصلاحات التي يحتاج إليها العراق بشكل قابل للتصديق. ومن الممكن الاستفادة من نفوذ السيستاني الفريد ودعمه وعلاقاته الاجتماعية والدينية الواسعة لفرض منطقة آمنة تحمي السياسيين الأكثر اعتدالاً في العراق وقادة المجتمع المدني العراقي، وقد أُسكت أولئك بواسطة الأسلحة والنقود. وستتطلب الإصلاحات والمصالحات ومعالجة النزاعات العالقة جهداً مستداماً وقويّاً من ناحية المؤسّسة الدينية، علماً أنّ هذا الأمر يترافق بمخاطره الخاصّة. غير أنّ الخيارات الأخرى المتاحة للعراق قليلة إذا أراد أن يتفادى حرباً أهلية أخرى.

* زميل زائر - مركز بروكغنز الدوحة

العراق على أعتاب تغيير سياسي

*ابراهيم العبادي

صحيفة (الصباح)؛ ٢٠١٨/٩/١٧

أيا تكن الاسباب التي مهدت الطريق لانتخاب رئيس برلمان جديد، من جيل السياسيين الشباب، فان هذا الحدث له دلالة الرمزية الخاصة، انه يعني في ما يعنيه، ان المشهد السياسي العراقي يشهد بشكل تدريجي ازاحة لوجوه تقليدية تسيدت الواجهة، وان الاحزاب والقادة الذين كان لهم حضورهم القوي عبر التوافقات والحصص والدعم الخارجي، سيفقدون الكثير من نفوذهم ومواقعهم ويتجهون الى معالجة اخفاقاتهم وخسائرهم بتحالفات جديدة لتدارك احتمالات الخروج من المشاركة المؤثرة في ادارة السلطة.

فيما مضى استتقلت القوى السياسية العراقية للبقاء ضمن هرم السلطة ورأت ان وجودها الفاعل عبر المناصب الكبرى والرئيسية هو الذي يضمن لها الحفاظ على قاعدة شعبية وحضورا جماهيريا، كون الحياة السياسية العراقية تفتقد لثقافة المعارضة، ولان الذي يفقد السلطة لا يعود موجودا سياسيا حيا، بل قد يذهب الى عالم النسيان، هذا الامر يثير قلق الكثيرين، شخصيات، وتيارات واحزابا، وعلى العكس من ذلك، ربما يثير هذا الامر امال الداعين الى ما يسمونه الازاحة الجيلية، للخلاص من وجوه سياسية عتيقة، او احزاب او قوى تبدو شائخة وغير قادرة على تجديد نفسها والتكيف مع معطيات وظروف العراق بما فيها مطالبات شعبية تمثل تغيرا في المزاج والثقافة، واذا حصل تغيير جدي في مواقع الرئاسات الاخرى، رئاسة الوزراء والجمهورية، كما هو متداول في الارقعة السياسية، فمعنى ذلك ان العراق مقبل على صورة متجددة لمشهده السياسي، تتبدل فيه شخوص الترويكا السياسية، وتتبدل الاحزاب والقوى الحاكمة، في تبادل سلمي للسلطة، لم يكن سلسا ووفق اليات ديمقراطية خالية من الضغوط والاغراءات.

لكن ما دور القوى المتصارعة في المنطقة لاسيما ايران والولايات المتحدة في ترتيب وترجيح اوراق هذه الكتلة على حساب اخرى؟ حتى الان بدت الولايات المتحدة ذات حضور ضاغط لكنه غير حاسم، انما النجاح كان حليف ايران التي ثابر ممثلها في العراق على اجراء اتصالاته بجميع القوى السياسية، وخرج بنتيجة مؤداها، ان الانقسام الشيعي الظاهر، لا يمكن السيطرة عليه، الا بالاستجابة لطموحات وحسابات القوى الفائزة بالانتخابات، لانها تملك رصيда شعبيا اولا، ولانها صاحبة مبادرات سياسية ومناورات متعددة اهلتها لانتزاع تنازلات من قوى سياسية ظلت تمثل الناظم الرئيس لاحزاب وقوى الاسلام السياسي الشيعي، المعني هنا بالذات هو حزب الدعوة الاسلامية، الذي يوشك على مغادرة السلطة، في اختبار قاس لقدرته على البقاء ضمن القوى السياسية الفاعلة، او الانكفاء على نفسه، والتوجه الى احياء تنظيماته واصلاح علاقاته بالجمهور، بل تجديد نفسه فكريا ونظرية، بعد نكسات مؤلمة اضررت بسمعته وتاريخه، وسمحت لجيل الزعامات الحزبية المنافسة باللعب على انقساماته الداخلية وضعفه التنظيمي، وتقديرات بعض رجالاته غير المحسوبة جيدا.

ربما يعد البعض مغادرة الدعوة لموقع رئاسة الوزراء فرصة للتخلص من مسؤولية شائكة حملت الحزب وزر اخفاق النظام السياسي برمته بما فيها المؤسسات التي جاء بها التغيير عام ٢٠٠٣، واثاحت للمنافسين الاستحواذ على الشارع السياسي بقوة الخطوات الشعبوية والهجاء السياسي العنيف، كما ساهم الفساد المستشري وسوء الاداء وضعف الانجاز ببلورة صورة سلبية ووعي مضاد اكل من جرف النظام الجديد واستلب تاريخ وعمق حضور الدعوة في الواقع السياسي العراقي كونه المدرسة الحزبية الاكثر تأطيرا وتنظيما لاجيال من الشباب ذوي التوجه الاسلامي.

خسارة الدعوة ستكون مضاعفة ان خرجت من يده رئاسة الوزراء، وتوارى حضوره خلف زعامات الكتل المستميتة على اخراجه من موقعه الذي يشغله منذ عام ٢٠٠٥، لكن الاخطر من ذلك هو خسارته لرصيده عند المرجعية العليا في النجف وهي التي كانت ترى فيه رصيда مهما في المعادلة السياسية العراقية، صحيح انه حزب نخبوي، انه يتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية الاخفاق السياسي والتراجع العام، لكن تاريخه واعتداله قياسا بالآخرين ظل يؤهله لدور سياسي بارز وفاعل، قبل ان تداهمه مشكلة القائمتين الانتخابيتين وما تلاهما من تنافس وصل حد الصراع، ثمة من لا يزال يعتقد بأن خسارة حزب الدعوة لرصيده وحضوره لن يكون لصالح تغيير حقيقي في البنية السياسية والمناخ العام في العراق، انما سيكون بداية لتشرذم كبير يطال جميع القوى السياسية وسط استقطابات حادة وصراع ايديولوجي كبير، الدعوة مثلت، برأي مراقبين، محاولة لعقلنة العمل الحزبي بين تيارات شيعية على يمين ويسار الدعوة، بعضها متحجر ومنغلق، وبعضها الاخر، متطرف ومدفع بلا هوادة.

لكن التجربة برمتها ستكون شاهدة على تقلبات واخفاقات وقصور فكري وسياسي وعدم القدرة على المواكبة والتجديد الداخلي، لقد حبست الدعوة نفسها في سجن السلطة مما جعلها تخسر فروعها وتنظيماتها وكوادرها وسمعتها وتحولت الى نكزي تيار وحزب يحتاج الى صدمة عنيفة ليستفيق من موته السريري.

الخطوة الأولى لترتيب البيت السياسي في العراق

صحيفة (الوفاق) الإيرانية الرسمية: ٢٠١٨/٩/١٧

ابو رضا صالح: تجربة البرلمان العراقي أثبتت بانه في حال كف الأجانب أيديهم عن العراق فان مستقبلا واعداء ومشرقا سيكون بانتظار هذا البلد.

فبعد أخذ وعطاء استمر لعدة اشهر تم تحديد مصير رئيس ونائب رئيس البرلمان العراقي، حيث تولى رئاسة البرلمان شخصية سنية كما هو المتعارف عليه في هذا البلد. وفي التفاصيل فقد تولى محمد الحلبوسي المنتمي لائتلاف (الفتح) منصب الرئيس فيما تولى حسن كريم الذي ينتمي لتحالف (سائرون) سدة النيابة الاولى. وبهذا الانتخاب تم اعتماد الخطوة الاولى لترتيب البيت العراقي في ضوء التحلي بالتناغم بين كافة التيارات والاجنحة السياسية، ومن المتوقع ان يتم تحديد منصب الرئيس المحسوم للكرد وكذا اختيار الشخصية التي ستتولى اهم المناصب واكثرها حساسية في هذا البلد اي رئيس الوزراء. وفي خصوص نتائج اجتماع البرلمان العراقي وكذلك مستقبل العراق ينبغي التنويه الى عدة قضايا هامة منها:

أ. مجموع الاصوات التي صبت في صالح الحلبوسي (١٦٩ صوتا) تكشف عن نمط من الاتحاد والتضافر والاتفاق بين التكتلين البارزين اللذين تصدرتا نتائج الانتخابات العراقية، وهو مؤشر على ان مسألة "المحاصصة" و"الطائفية" لم يكن لها اي دور وبأي شكل من الاشكال في اختيار رئيس البرلمان. ويبدو ان هذه الخطوة التي اتخذتها الاحزاب والتيارات السياسية في محطتها الاولى يمكن تطبيقها بشأن مسألة اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء) ايضا.

ب: تصويت نواب البرلمان العراقي لصالح الحلبوسي جاء في حين ان الرئيس الجديد كان يمثل الكرد في تحالفي "الحل" و"المحور الوطني" وكذلك تكتل "البناء" الذي يضم تحالفات "الفتح" و"دولة القانون" و"الانبار هويتنا" (تحالف الحلبوسي). كما ان التصويت المباشر لحسن كريم الذي ينتمي الى التكتل الاخر والمنضوي في ائتلاف "الاصلاح والبناء" الذي يشتمل تحالف "سائرون" وحلفائه (والذي كان يتولى منصب قائممقام مدينة الصدر) من قبل النواب شكل مؤشرا آخر على ان ارضيات التعاون بين التيارين المتنافسين لا زالت كثيرة وان بناء مستقبل واعد للعراق يتصدر جميع الاولويات الاخرى.

ج. اختيار الحلبوسي باعتباره اصغر نواب البرلمان (في الـ٣٦ من العمر) خطوة جديرة بالاشادة من عدة جوانب منها أنه منزه عن الاتهامات المتداولة في العراق مثل الانتماء لـ"داعش" او حزب البعث وآخر وليس اخيرا تهم الفساد. فالحلبوسي ذاع صيته في العراق بانه محافظ ناجح (في محافظة الانبار) وشخصية معتدلة سياسيا. ولا شك أن هذا السجل الناصع ساعده على تجاوز التهم السائدة في الوقت الراهن "والتي تتمثل في دفعه الرشوة للمنافسين وتغييرهم بالمال لكي ينسحبوا من المنافسة لصالحه"، ليحصل على ثقة ١٦٩ نائبا من نواب البرلمان.

د. الآن وبعد ان تم تحديد مصير البرلمان يأتي الدور الى اختيار رئيس الجمهورية الذي سيكون كرديا وفق الاعراف السائدة. وبعد ذلك سيقوم رئيس الجمهورية وبناء على تفسير المحكمة العليا بالاعلان عن التكتل الاكبر في البرلمان. ومن ثم سيتم الاعلان عن اسماء الشخصيات المرشحة لمنصب رئيس الوزراء لكسب ثقة النواب. على الصعيد السياسي في العراق وفي الظروف السائدة فقد اختار كل من تحالفي "الفتح" و"سائرون" شخصيات لتقديمهم الى النواب لتولي منصب رئيس الوزراء او على اقل تقدير تم تسريب اسماء بعض الشخصيات من قبل انصار هذين التحالفين الى وسائل الاعلام. فمن جهة تحالف "الفتح" أبرز اسماء ثلاث شخصيات اكثر من الاخرين هم فالح الفياض، علي الشكري وعادل عبدالمهدي. واما من جهة تحالف "سائرون" فإن الاسماء الابرز هي أسعد العيداني، عبدالوهاب الساعدي وعادل عبدالمهدي.

س. بغض النظر عن اتفاق التحالفين بشأن عادل عبدالمهدي، يرى البعض ان حظوظ العيداني محافظ البصرة هي اكبر من الاخرين انطلاقا من ان نواب البرلمان يريدون اختيار شخصية من البصرة (بهدف التركيز على حل المشاكل التي تعاني منها هذه المحافظة) لتسند سدة رئاسة الوزراء، هذا فضلا عن انهم يرون في الساعدي الذي يتولى ايضا منصب رئاسة جهاز مكافحة الارهاب في العراق شخصية اكثر جدارة لتولي منصب رئاسة الوزراء.

ولكن رغم هذه التكهانات فان الحقيقة هي انه لا زال امامنا طريقا طويلا حتى اختيار رئيس الجمهورية والاعلان عن الكتلة الاكبر، وما لم تستقر تفاحة السياسة العراقية على الارض لا يمكن تقديم اي وجهة نظر مؤكدة بشأن منصب رئاسة الوزراء. جل ما يمكن قوله في الوقت الراهن هو ان سياسة العراق متفقون على ان يفكروا فقط بعراق حر وشامخ ومستقل بعيدا عن اي تدخل اجنبي، وتعميم تجربة الوفاق في الانتخابات البرلمانية على المجالات الاخرى.

هل قتل صدام الوزير الجزائري؟

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٩/١٧

من سنوات قليلة فقط فتح الحديث عن مقتل وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحيى، الذي أسقطت طائرته في منطقة كردية بين العراق وإيران وتركيا قبل ٣٦ عاماً. كشف أنه حادث متعمد، وأن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين هو الفاعل. مصدر المعلومة كان صالح قوجيل، وزير النقل الجزائري الأسبق، والأهم أنه الذي تولى رئاسة لجنة التحقيق من الجانب الجزائري.

لكن الصدمة أكبر عندما أكدها قبل أيام خالد نزار، وزير الدفاع الأسبق ورجل الجيش القوي لفترة طويلة. لقد مرت ثلاثة عقود ونصف العقد على تلك الحادثة، وخرج من المسرح والحياة، تقريباً، كل الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي لا يوجد سبب للتشكيك في الرواية الجديدة. الجنرال المتقاعد، نزار، لا يجرم فقط صدام بل يتهم أيضاً الرئيس الجزائري، حينها، الشاذلي بن جديد، بأنه أمر بالصمت والتستر على المعلومات الخطيرة التي تشير إلى تورط السلطات العراقية.

والرئيس بن جديد لم يكن محبوباً من العسكر، فقد كانوا يرونه مسؤولاً عن الفشل والفوضى، وتم عزله في أوائل التسعينات عندما سمح للإسلاميين المتطرفين بالنشاط السياسي ورافقه صعود جهاديين مثل بلحاج.

طائرة بو يحيى، كانت تقل أيضاً ١٤ شخصاً ماتوا معه، واستهدفت بعد أن غادرت الحدود العراقية بمسافة قصيرة. وبحسب رئيس لجنة التحقيق الجزائرية، فقد عثروا في الحطام على بقايا الصاروخ الذي فجر الطائرة، وهو صناعة روسية، ورقمه التسلسلي يعود لمشتريات القوات العراقية. المعلومات المتوفرة كانت كافية للقول بأن في العراق من أطلق الصاروخ وأسقط الطائرة. وهناك بالطبع فرضية أنه حادث عرضي، أطلق بطريق الخطأ، إلا أن فظافة صدام لم تعط الجزائريين فرصة للسؤال والبحث. وعندما زارهم صدام في الجزائر بعد فترة قصيرة من الحادثة لم تجرؤ السلطات على فتح الموضوع معه، بحجة أنه كان ضيفاً على البلاد. ثم أرسلوا وزير النقل إلى بغداد، وهو الآخر لم يجرؤ على مناقشة صدام فقط سلمه ملف التحقيق في الحادث الذي يشير إلى أن العراق متهم بقتل الوزير. وكل ما تفوه به صدام للوزير: «عليكم أن تحسنوا العلاقات مع العراق»، وكأنه يقول مهدداً، نعم قتلته!

السؤال الأهم، لماذا يقتل صدام الوسيط الذي قبل وساطته لإنهاء الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٢، وقد مضى حينها على حرب الثماني سنوات، أقل من عامين؟ كان ينظر إلى الجزائر بريبة. فهي التي أنجزت اتفاق الخلاف الحدودي مع حكومة الشاه في السبعينات، الاتفاق الذي مزقه صدام عندما انقلب على أحمد حسن البكر، وأعلن الحرب على إيران، بعد سقوط الشاه وتسلم الخميني السلطة. ورأى صدام أن الجزائر كانت الوسيط الوحيد الذي نجح في إقناع الإيرانيين بالإفراج عن رهائن السفارة الأمريكية. مع هذا لم يكن صدام مضطراً لقتل بن يحيى، حيث كان بمقدوره أن يرفض وساطته، لكن من يعرف الرئيس العراقي الأسبق يدرك أن هذه بصمته وطريقته في إرسال الرسائل إلى خصومه.

فقد اشتهر بحبه للعنف، وقتل المئات من رفاقه، ومن أقاربه، ومن أبناء عشيرته، ومدينته تكريت والآلاف غيرهم. قتل عدنان خير الله وزير دفاعه وابن خاله في حادث طائرة، وزوجي ابنتيه، ومحافظ بغداد الذي قلدته وسام الرافدين وأعدمه بعدها بأشهر، والعديد من وزرائه ورفاقه من قيادات الحزب بتهم مختلفة. لقد كان شخصاً مرعباً للحكومات والأفراد.

إنما لم تدوم الأمور وفق رغبات وخطط صدام، فبعد أشهر من إسقاط طائرة بن يحيى، بدأ يخسر المعارك مع الإيرانيين الذين تمكنوا من استرداد المناطق التي خسروها ودخلوا إلى جنوب العراق. وسارع صدام حينها يكرر دعواته لوقف الحرب، ويحث على الوساطات، معلناً استعداداته للمصالحة والعودة لاتفاق الجزائر الذي مزقه، لكن الحرب استمرت ست سنوات أخرى بعد مقتل الوسيط بن يحيى.

لماذا نعتقد أن إيران أصبحت "صانعة الملوك" في العراق؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٩/١٨

كان لافتاً أن مُكالمة التهنئة الأولى التي تلقاها السيد محمد الحلبوسي، رئيس البرلمان العراقي الجديد بعد انتخابه، جاءت من نظيره الإيراني علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى، وكان لافتاً أيضاً أن أول منزل يزوره السيد الحلبوسي بعد رئاسته للجلسة الأولى للبرلمان، هو منزل السيد هادي العامري، رئيس تحالف "الفتح" وقوات الحشد الشعبي، على رأس وفد ضم نائبه الأول حسن الكعبي ومجموعة من النواب.

السيد الحلبوسي أراد من خلال هاتين الخطوتين الرئيسيتين تأكيد علاقاته التحالفية الراسخة، وهو المرشح السنّي مع إيران، والعرفان بالجميل لكتلة "الفتح"، والسيد هادي العامري وكل الذين قدموا له الدعم المطلق الذي حسم معركة انتخابه لرئاسة البرلمان من المعسكر القريب لإيران خاصة.

إنه انتصار كبير آخر لإيران، وهزيمة أخرى إضافية للولايات المتحدة الأمريكية التي خسرت أكثر من ترليون دولار من جراء غزوها للعراق، وهو الغزو الذي جاء بنخبة سياسية جديدة اعتقدت أنها ستسيطر من خلالها على هذا البلد العربي المسلم.

عندما يؤكد السيد الحلبوسي أن أعضاء البرلمان، والشعب العراقي من خلفهم، "يقدرّون الدعم الإيراني المفتوح للعراق في الماضي والحاضر ويعارضون ممارسة أي ضغوط أو حظر اقتصادي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعتبرونه ظالماً حتى لو جاء من أمريكا، وسيقفون ضده"، حسب نص مكالمة مع نظيره الإيراني، فإن هذا يعني أن "العراق ما بعد الجديد"، بات عضواً أصيلاً وفاعلاً في المحور الإيراني في مواجهة أمريكا، وربما دول إقليمية أخرى.

انتخاب السيد الحلبوسي رئيساً للبرلمان هو نجاح للدبلوماسية الإيرانية، وللجنرال قاسم سليمان، رئيس فيلق القدس في الحرس الثوري الذي يُدير بشكل مباشر الملف العراقي، وربما يكون نهاية طموحات السيد حيدر العبادي، رئيس الوزراء المدعوم أمريكياً، في البقاء في السلطة لولاية ثانية.

إيران حققت انتصاراً كبيراً ضد غريمها الأمريكي دونالد ترامب، وسيكون هذا الانتصار مقدمة لاختيارها رئيس الوزراء الجديد الذي سيكون غالباً موالياً لها، وربما رئيس الجمهورية الجديد أيضاً، وبذلك تُحکم سيطرتها، وبالطرق الانتخابية، على السلطات الثلاث في العراق: التشريعية والتنفيذية، ورئاسة الجمهورية. أين المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى تُحارب إيران وتُفوذها في المنطقة، وفي اليمن خاصة، نترك الإجابة لكم.

أزمة الخدمات والمظاهرات في العراق

*د. أحمد أبريهي علي

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٨/٩/١٨

مظاهرات مدن الجنوب، تطالب بمعالجة عجز الخدمات العامة وخاصة الكهرباء وابنية المدارس ونظافة المدن وسواها وهي احتياجات ملحة اتخذها المتظاهرون منذ عام ٢٠١١، من بين مطالب أخرى، موضوعا أساسيا للإصلاح. لكن هذا الخلل الكبير غالبا ما يختزل الى مشكلة الفساد المالي او يحال الى التوافقية السياسية او تمسك احزاب وقيادات بمواقفها على حساب الحاجة الى التداول والتجديد... دون تناول نظام الإدارة الذي يتولى مهام البناء التحتي والخدمات العامة ليساعد في الكشف عن نواقصه القاتلة وكيفية مواجهتها.

لقد بقيت قدرة العراق على البناء والإنشاء والتطوير وما إليها، والتي يحتويها مضمون التنمية، ضئيلة بعد ان تآكلت زمن الحصار، ولم يتعهدوا السياسيون والخبراء والمثقفون بالاهتمام الذي تستحقه. بل ان مفهوم التنمية يكتنفه الغموض والانفصام عن المجري الفعلي للوقائع والتسطيح والاستعجال في الوسط السياسي، مع التقليل من أهمية امتلاك العراق ذاتيا للقدرة على التطوير، وفي النهاية انغراس فعل التطوير في قوام النظام، وفي هذا الخضم كان البرنامج الاستثماري الحكومي ضحية العجز والفشل.

ان بناية المدرسة ومحطة توليد الكهرباء والطريق وشبكة الإرواء... هذه منتجات للنظام الاقتصادي مثلما ان الحبوب والخضروات منتجات زراعية والسيارات واجهزة المنزل منتجات صناعية. وكما توجد طاقات انتاج زراعية وصناعية لا بد ان يمتلك أي بلد في العالم مثلها لإنتاج الطرق والمساكن وابنية التعليم ومنظومات الصرف الصحي وسواها. وهدف التنمية بلوغ الاقتصاد الوطني القدرة الذاتية الكافية والمتنامية على انتاج وسائل الانتاج والبناء التحتي، هذه هي التنمية التي يُمسح مفهومها لترتسم في اذهان الناس على انها عملية شراء تقوم بها دوائر الدولة بموارد النفط.

جميع المشاريع الكبرى قبل الحصار انجزتها شركات اجنبية مقتدرة، والتي امتنعت عن دخول العراق منذ بدء الحصار، ولم تستأنف العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لأسباب منها الاضطراب الامني، وايضا السمعة السيئة عن سوق الاعمال والبيروقراطية في بلادنا. والتي اشاعتها الكثير من التقارير التي تستقي معلوماتها من عراقيين تعمدوا المبالغة بسوء الاوضاع لدوافع سياسية او لإحتكار التعاقد مع الدولة. وبقي الموقف السياسي من العراق سلبيًا في الخارج وتأثرت به الشركات الأوروبية والأمريكية، ويعرف المتابعون ان تغذية هذا الموقف مستمرة ولو انها انحسرت في الثلاث سنوات الأخيرة لكن التراكم ضخم، واشتغلت عليه مؤسسات اعلام ومراكز نشر ممولة جيدا.

ولا يعني ذلك التقليل من الفساد المستشري في اوساط متنفذة سياسيا وفي دوائر الدولة وتجاوزت اطماعها الحد، ولذا تتوقع الشركات الرصينة الابتزاز فتُحجم. ومن المعروف ان اسواق المال والاعمال الدولية ترفع المخاطر المتوقعة في دول مثل العراق، ما ينعكس على تكاليف التأمين والحراسات والفوائد على القروض والدفع بالأجل، فترتفع كثيرا اسعار المشاريع لتضاف صعوبات اخرى تعيق حضور الشركات الأجنبية.

تمس الحاجة الى شركات متخصصة عالية الكفاءة التقنية والمالية والإدارية تقيم في العراق بإمكانات متكاملة لكل ميدان من ميادين البناء التحتي: توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، منظومات مياه الشرب الكبيرة، منظومات الصرف الصحي، الطرق والجسور، ابنية المدارس والتعليم العالي، المستشفيات ووحدات الخدمات الطبية، الري والبزل، السكك الحديدية... وهكذا.

ويتطلب انتقاء هذه الشركات، والاتفاق معها، اتصالات دولية نزيهة وخبيرة، اقتصاديا وماليا وهندسيا، ومفاوضات ماهرة، ورقابة دقيقة وحازمة على الاتصال والتفاوض والتعاقد. وسيكون حضور هذه الشركات مقدمة لمغادرة قواعد العمل الحالية لاستدراج المقاولين والتعاقد معهم، لان تلك القواعد لا تناسب العراق ابدا وتفسح المجال لوباء الفساد وخيانة الامانة.

والبديل الأفضل هو التعاقد الدائم مع شركات كبرى رصينة على اساس "الكلفة زائد" أي الكلفة يضاف عليها هامش ربح. وهذا الاسلوب يفترض وجود وحدات عالية الكفاءة في حساب تكاليف المشاريع على اساس قياسية، أي الكلفة بشروط الأداء الأمثل، وذلك لمراقبة مجرى الكلفة الفعلية ومديات انحرافها عن المعدلات المعيارية، وإلى جانبها وحدات رقابة متخصصة على سلامة المواصفات والتصاميم على الارض. ويتطلب عمل هذه الوحدات، بنوعها، خبراء من العراق والخارج في اعداد وتنفيذ المشاريع. وبذلك تعمل الشركات على اساس الكلفة المحسوبة جيدا والمدققة، ورقابة عالية المستوى ونزيهة، وهذه الشركات مقيمة بصفة دائمة في العراق.

بيد ان اعتماد البرنامج الاستثماري الحكومي كليا على شركات اجنبية يتناقض مع مفهوم التنمية، المبين آنفا، وهي الهدف الذي لا بد ان يبقى حاضرا في سياسة الاقتصاد وادارة الاستثمار الحكومي. ولذا من الضروري ان تبادر وزارات التخطيط والاعمار والصناعة وبالتعاون مع جهات اخرى على تكوين شركات في القطاع الخاص العراقي بموازة تلك الشركات الأجنبية آنفة الذكر وتماثلها عبر تجميع امكانات المقاولات الخاصة ودعمها بخبراء وفنيين اجانب وربما بمشاركة فرق عمل اجنبية متكاملة مندرجة في ادارة الشركات الجديدة هذه. ويا ليتها الوزارات باشرت من الآن بتكوين تلك الشركات والتي سيكون لها دور كبير في ازدهار العراق وللتعويض عن فشل واضح في اعداد وتنفيذ البرنامج الاستثماري الحكومي وهدر مخجل للموارد طيلة سنين. لو فعلتها تحيي الأمل بالمستقبل لأن تكوين مثل هذه الشركات سوف يقدم دليلا على حيوية العقل الاداري والتنظيمي العراقي واستعداده للابتكار في مواجهة التحديات وادارة التنمية.

وثمة ضرورة عملية للانتفاع من خبرات وكوادر دوائر القطاع العام وتعبئتها لإنجاز الكثير من المشاريع. إذ توجد سبع شركات مقاولات فقط في وزارة الاعمار والذي يطّلع على انظمتها الداخلية واقسامها وصلحياتها لا يُلام عندما يتصور انها لوحدها قادرة على اعمار العراق. وهناك الكثير من الوحدات الهندسية والمهندسين والفنيين في مختلف اجهزة الدولة باختصاصات لها صلة وثيقة بتصميم وتنفيذ المشاريع، ناهيك عن الموارد البشرية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وملاكات وزارة العلوم والتكنولوجيا المدمجة بها وكليات الهندسة في جامعات العراق... فمتى يبادر مجلس الوزراء بإعادة تنظيم وتنسيق هذه الامكانات المعطلة ويوظفها في بناء مدارس ومستشفيات وطرق... وتحقيق انجازات كبيرة بتكاليف منخفضة، لا ادري ما هي الموانع. لماذا الإصرار على تعطيل اجهزة تابعة للدولة، فلقد نجحت شركات البناء والتشييد الحكومية زمن الحصار ايّما نجاح، ولا بد من استجابة مسؤولة للمطالب المشروعة الآن، وهي فرصة للنجاح السياسي ايضا، على الأقل، ان لم تكن لتبرئة الذمة.

المقترحات آنفا مفردات محددة في سياق الانتقال من الوضع الحالي لإدارة برامج ومشاريع الاستثمار وعقود التجهيزات نحو صيغة مغايرة، قوامها استحداث جهاز موحد ويدرار مركزيا يتولى هذه المهام بدلا عن التشكيلات المتناثرة حاليا في الوزارات والمحافظات. هذا الجهاز الجديد تجتمع فيه ملاكات التشكيلات الحالية التي تزاوّل مهام ادارة المشاريع وعقود المقاولات والتجهيزات، ويصمم لضمان الكفاءة والنزاهة.

ومن المفروض ان المحافظات ترحب بهذا التحول طالما تريد فعلا توفير خدمات للمواطنين. تجميع وتركيز الإمكانيات أفضل، لأن المركزية في هذا المجال اكفاً من اللامركزية بكثير واصبح هذا التغيير ملحا لتنظيف جهاز الدولة الاقتصادي من بؤر الفساد والسيطرة على التكاليف، وتقليص فجوة البناء التحتي بمدة قصيرة وبالكم المحدود من الموارد قياسا بسكان العراق والنمو السريع في الطلب على الخدمات. ومن المتوقع ان يسهم هذه التغيير المقترح بتسهيل اعادة اعمار المناطق التي تضررت من الحرب، ولا يمكن لأحد، يعرف كيف تعمل دوائر الدولة، أن يتصور امكانية اعادة الاعمار مع الأسلوب الحالي لإدارة برنامج الاستثمار الحكومي، ولذا من الأفضل اتخاذ قرارات تبدو صعبة لكنها عمليا في المتناول.

هل نشهد تغييراً في العلاقة بين بغداد وطهران ؟

*ميثاق العيساوي

مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية : ٢٠١٨/٩/١٨

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية تطوراً كبيراً بعد عملية التغيير السياسي الذي شهدها العراق في العام ٢٠٠٣، وقد تباينت العلاقة بين البلدين في السابق بين مد وجزر نتيجة الحرب الطاحنة التي بدأت مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي واستمرت إلى ثمان سنوات لتترك أثراً سيئاً في العلاقة بين البلدين، وتوظف بعد ذلك مفاهيم (اللغة والقومية والتاريخ) في عملية الصراع بين العراق وإيران بشكل خاص والعرب وإيران بشكل عام.

وبعد الإطاحة بنظام صدام حسين، تطورت العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطهران على كافة المستويات لتكون زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد إلى العراق أول زيارة بين البلدين منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وبأشهر البلدان فيما بعد فتح سفارتهما بشكل متبادل، إذ توجد لدى الجمهورية الإيرانية سفارة في بغداد وخمس قنصليات موزعة بين البصرة وأربيل والسليمانية والنجف وكربلاء لحد الآن. وتعززت العلاقات العراقية الإيرانية بشكل تدريجي، وقفزت إلى أعلى مستوياتها من خلال زيارة الوفد العسكري العراقي برئاسة وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي لطهران الذي قدم الاعتذار للحكومة والشعب الإيراني عن خطيئة صدام حسين أو ما وصفه (بجرائم صدام) بحق الجمهورية الإسلامية، لتتعزيز بعد ذلك العلاقة على كافة المستويات (السياسية والاقتصادية والعسكرية) وفي مجال مكافحة الإرهاب أيضاً.

إذ كان لطهران دور كبير في رسم ملامح تلك العلاقة وابداء التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري، لاسيما بعد نكسة حزيران في العام ٢٠١٤، واجتياح تنظيم "داعش" لثلث المساحة الجغرافية للعراق، وتطور التعاون العسكري بين البلدين بشكل علني غير مسبوق، على الرغم من أن أغلب هذا الدعم كان يقدم للفصائل والحركات الشيعية المسلحة القريبة أيديولوجياً من طهران وليس للمؤسسة العسكرية العراقية بشكل مباشر أو عن طريق الحكومة العراقية.

وبالرغم من التطور الدبلوماسي الذي وصل له البلدان في علاقتهما، إلا أن العلاقات الرسمية بين بغداد وطهران ما تزال تشهد تقلبات سياسية واعتراضات داخلية وإقليمية ودولية بين فترة وأخرى متمثلة بالضغط والتهامات الأمريكية باستغلال هذا التعاون لتحقيق مكاسب إقليمية إيرانية على حساب المصلحة الأمريكية والعراقية على حدٍ سواء، لاسيما وأن طهران اليوم تمتلك أذرع سياسية وعسكرية طويلة في العراق والمنطقة.

هذه الاعتراضات (الدولية والإقليمية) امتزجت في الآونة الأخيرة بإرادة عراقية (سياسية وشعبية) معترضة على النفوذ الإيراني في العراق. إذ تصاعد مداها مع بداية انطلاق الاحتجاجات العراقية في العام ٢٠١١، ليطالب المحتجون النظام السياسي الإيراني بوقف تدخلاته السياسية في العراق واحترام العملية السياسية العراقية ووقف الدعم عن الأحزاب السياسية العراقية والفصائل المسلحة وإزاحة الغطاء السياسي عن

الطبقة السياسية الفاسدة، لتستمر الاحتجاجات العراقية بعد ذلك، حتى بدأ المحتجون برفع شعارات (إيران برة برة بغداد تبقى حرة).

كل ذلك لم يعكر صفوة العلاقة بين البلدين“ ربما لأن تلك المواقف لم تكن تمثل موقف حكومي رسمي. إلا أن هناك بعض المواقف الرسمية من الجانب العراقي قد هزت العلاقة بين البلدين نوعاً ما، وقد تعيد طهران تفكيرها السياسي بخصوص التعامل مع الدولة العراقية في المرحلة المقبلة، ومن هذه المواقف:

• تصريح السيد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بخصوص العقوبات الأمريكية على طهران وموقف الحكومة العراقية منها. إذ أكد فيه على التزام بغداد بالعقوبات الأمريكية بما يتماشى مع مصلحة الدولة العراقية. بموازاة ذلك أصدر البنك المركزي العراقي قراراً بوقف التعامل مع إيران بالدولار الأمريكي، الأمر الذي اغضب طهران وذرعتها في الداخل.

• حركة الاحتجاجات العراقية الأخيرة التي شهدتها المحافظات الشيعية (الوسطى والجنوبية) وعملية حرق القنصلية الإيرانية في البصرة، وما رافقتها من شعارات مناهضة للسياسة الإيرانية في العراق التي طالب من خلالها المحتجون طهران بأن توقف الدعم عن الأحزاب العراقية الفاسدة والفصائل العراقية المرتبطة بولاية الفقيه. هذه الحادثة تركت أثراً سلباً في العلاقة بين البلدين، لاسيما وأن عملية حرق القنصلية يترتب عليها آثار سياسية في الاعراف الدولية، وقد طالبت طهران الحكومة العراقية بأن تكون قادرة على حماية السفارات والمقرات الدبلوماسية التابعة لها.

• افرزات الانتخابات العراقية الاخيرة وعملية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، التي ربما ستكون بعيدة عن الرغبة الإيرانية، فهناك مؤشر كبير على أن الحكومة العراقية التي ستتشكل في الأيام القادمة ستكون لها رؤية خاصة عن طبيعة العلاقة بين بغداد وطهران، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات غير الرسمية مع بعض الاحزاب والشخصيات العراقية والفصائل المسلحة وعزمها على حصر السلاح بيد الدولة.

هذه المواقف وغيرها ربما تكون كفيلة بتصحيح مسار العلاقة بين بغداد وطهران، من اجل إعادة النظر في علاقاتها الخارجية، وربما ستساهم في رسم الملامح المستقبلية للعلاقات بين البلدين على الصعيد الرسمي وبما يتوافق مع مصلحة الدولتين ويحترم السيادة الداخلية طبقاً للقوانين والاعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار في حال اصر صانع القرار العراقي على ذلك“ لأن إيران بالتأكيد لا ترغب بتعديل مسار العلاقة الخارجية مع العراق بشكل رسمي فقط، لاسيما وأنها تملك أذرع سياسية وعسكرية في العراق، وبالتالي فهي تريد أن يكون العراق حديقة خلفية لها، من أجل تصدير ازماتها الداخلية وأن يكون حلاً لمشاكلها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية (وتمتلك ما يؤهلها لذلك).

بناء على ما تقدم، هل يرسم صانع القرار العراقي القادم ملامح العلاقة بين البلدين طبقاً للمصلحة المشتركة والاحترام المتبادل وأن نشهد تغيير في العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل تلك المؤشرات لمصلحة صانع القرار العراقي أم سيبقى الأخير هشاً كسابقه فيما يتعلق بالقضايا الإيرانية والعلاقة بين بغداد وطهران؟

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

عطش اللامركزية.. في جنوب العراق

*صادق علي حسن

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/٩/١٨

في شهر تموز/ يوليو الماضي، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء جنوب العراق نتيجة تردي الخدمات وعدم توفر الكهرباء، وسوء نوعية المياه، وزيادة معدلات البطالة. في حين أن التظاهرات كانت شائعة خلال شهر الصيف الحارة في جنوب ووسط العراق، إلا أنها أوسع نطاقاً من حيث المشاركة هذا العام، حيث امتدت لمدينة البصرة التي تعد العاصمة الاقتصادية للعراق كونها تمثل المصدر الرئيس لموازنته الاتحادية. وفي حين تزايد قلق المراقبين المحليين والخارجيين من طبيعة الاحتجاجات الشعبية في البصرة، من الضرورة بمكان أن نتذكر السياسات التي دفعت المنطقة إلى التظاهر في المقام الأول. إن احتواء البصرة على ثروات طبيعية وكونها مقراً لعدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في مختلف القطاعات وأهمها النفط والغاز فضلاً عن التواجد الدولي من قنصليات وغيرها من ممثليات، يُظهر مدى الأهمية التي تتمتع بها تلك المدينة.

وفي حين أن الاحتجاجات الحالية قد عبرت عن نفسها من خلال الخطابة السياسية المتزايدة، من الضروري أن نتفهم الجذور الرئيسية لتلك المشكلة، حيث تفتقر البصرة لأهم الموارد الأساسية، وقد تفاقم هذا الوضع على الصعيدين القومي والإقليمي، إذ تعتمد المدينة بشكل رئيس على مياه شط العرب التي تعاني منذ سنوات من ارتفاع نسبة الملوحة بعد إغلاق إيران نهري الكارون والكرخا وتحويلهما إلى داخل أراضيها بشكل كامل، إضافة إلى انخفاض تدفقات المياه القادمة من نهري دجلة والفرات بسبب بناء سد أليسو التركي. وفي حين بلغت نسبة الملوحة في ناحية السببة (٤٠٠٠) جزء من المليون. وفي الوقت ذاته تتعالى أصوات أهالي البصرة العراقية المحتجة، والتي تتهم إيران بتلويث شط العرب من خلال نفايات المصانع والمفاعلات النووية التابعة لها جرّاء مخلفاتها التي تؤثر على المياه في البصرة" ما تسبّب في ارتفاع معدلات تلوث المياه.

وتزامن كل هذا مع فرض العقوبات الأمريكية على إيران وانهيار عملتها، وتعرض تجارتها للخطر مع العراق سيما بعد قرار البنك المركزي العراقي بتوقف التعاملات الدولارية مع طهران والتي بلغ تبادلها التجاري أكثر من ١٣ ملياراً و ٢١٠ ملايين دولار العام الماضي، منها ٦,٥ مليار دولار من هذا الحجم يتعلق بالبضائع غير النفطية، حيث احتلت إيران في هذا المجال المركز الأول بين سائر شركاء العراق التجاريين. وفي حين أن بعض الواردات الإيرانية للعراق قد تساهم في دعم الإنتاج المحلي على المدى الطويل، إلا أن ذلك قد أدى إلى فرض المزيد من الضغوطات على المستهلك المحلي خلال هذا الصيف. علاوة على ذلك، فإن الحكومة العراقية لديها التزامات معينة تجاه الولايات المتحدة في ما يخص مسألة فرض العقوبات على إيران، حيث تحكمها اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وهو ما قد يتسبب في تقليص الخيارات قصيرة المدى المطلوبة لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد. وقد دفع الإحباط من الضغوط الإقليمية المتظاهرين إلى استهداف المباني الحكومية المحلية والقنصلية الإيرانية. ولم تأتي حالة الإحباط هذه من فراغ بل كانت نتيجة للضغوط التي تمارسها إيران على البصرة، والتصعد الهيكلي الذي حل ببنية الدولة العراقية والذي عجل باندلاع الأزمة.

فقد تسبب قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته الثلاثة، والذي حول منذ عامين جزءاً كبيراً من صلاحيات الحكومة الاتحادية في ٨ وزارات خدمية إلى الحكومات المحلية ومجالس المحافظات والمحافظين، في ظهور بعض المشاكل والأخطاء بسبب عدم وجود الخبرة الكافية في إدارة ملفات مشاريع خدمية واستثمارية كبرى من قبل الحكومات المحلية وعدم اتجاهها إلى مشاريع ذات أولوية وأسبقية للمواطنين مع عدم المتابعة.

ونتيجة لذلك، تأخر عدد من المشاريع الرئيسية بسبب سوء الإدارة، في حين أن المؤسسات المتخصصة في مجال البنية التحتية والاستثمار والتي أثقلها حجم العمل، باتت مسئولة عن إيجاد حل للقضايا طويلة المدى التي تمر بها المنطقة. ومع تواصل المظاهرات وأعمال الشغب ووفاة عدد من المتظاهرين، وجه رئيس الوزراء العراقي د. حيدر العبادي أصابع الاتهام إلى مجالس المحافظات وحكوماتها المحلية بالتقصير، حيث قال خلال مؤتمره الصحفي مؤخراً «حذرنا المحافظات من أن نقل الصلاحيات إليها سيسبب مشكلة لها لأنها لا تمتلك الهيكلية الكاملة لإدارة هذه المؤسسات، لكنهم قالوا إنهم يستطيعون إدارتها وهذا ما خلق المشكلة».

ويبدو الآن أن هناك اعترافاً من قبل الحكومة المركزية بأن السياسيين المحليين في البصرة قد أصبحوا غير قادرين على التعامل مع إدارة مشاريع الخدمات الحيوية التي يحتاجها سكان البصرة. وقد تعاطت الحكومة بشكل مختلف مع الأزمة وذلك بعقد لقاءات مع ممثلي ٩ محافظات، انتهت بإصدار جملة من القرارات التي تُتبع من قبل اللجان المحلية وتديرها اللجنة العليا للإعمار والخدمات والتي يرأسها رئيس مجلس الوزراء.

وتبقى المشكلة الأكبر هي صلاحيات الإطلاقات المالية التي تكون جزء مهم من إطلاق الوظائف في القطاع الحكومي وتسديد مستحقات المشاريع المتوقفة. إن عدم القدرة على التصرف تجاه تلك الأزمات أصبح يثير الدهشة خاصة أن شركات النفط التي تنشط في عموم المحافظات الجنوبية تعمل حالياً على زيادة إنتاج النفط بنسبة ٨٠٪ تقريباً.

لقد تركت سنوات من عدم كفاية الخدمات، والفساد المؤسسي، وتدهور البيئة، وانعدام الأمن - سيما من قبل الحكومات السابقة التي توالى على قيادة دفعت البلاد نحو التقاسم المحصصتي وصل حتى إلى تقاسم مدراء المدارس الثانوية - تركت عدد قليل من الحلول طويلة الأجل والتي لاقت استياء مبرراً في شوارع البصرة. ومن ثم، هناك ضرورة لإشراك الحكومة المركزية في حل الأزمة حيث لا يمكن السماح لتلك الإدارة العامة غير المؤهلة بالاستمرار خاصة أن الضرر الذي لا يمكن إصلاحه قد تم حدث بالفعل.

إن الإصلاح الفعلي للأزمة - التي قد تخف وطأتها مع اقتراب الخريف، والتي من المتوقع ألا تختفي بشكل كامل من مدينة البصرة - ستتطلب بذل المزيد من الجهود المستمرة لزيادة الاستثمار في المنطقة، بما في ذلك استمرار العمل بمشاريع تحلية المياه في جنوب العراق، واستكمال مشروع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في البصرة الذي تم اقتراحه في عام ٢٠١٣، ونصب مضخات تحلية مياه البحر من جهة الخليج. كما يجب إعادة تأهيل النظام الهيكلي والمؤسسي لإدارة اقتصاد المحافظات بإشراك القطاع الخاص في قيادة المؤسسات الاقتصادية لتعظيم الإيرادات، وهو ما تحتاجه كلا من المحافظة والحكومة المركزية العراقية بشدة. و عوضاً عن تحويل مسؤولية البنية التحتية إلى المحافظات، يمكن للحكومة المركزية العمل على تفعيل الصلاحيات اللامركزية النقدية والمالية في المحافظات وتنفيذ الخطط التنموية الخمسية بصورة فعلية وفي وقتها المحدد سيما خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

وختاماً، من الواضح أن هناك العديد من المسارات المحتملة التي يجب أن تتبعها الحكومة العراقية وحلفاؤها للتخفيف من حدة الأزمة التي تواجهها البصرة حالياً. ومع ذلك، يكمن التحدي الحقيقي في التنفيذ المثمر لتلك الخطط والالتزام بالعمل على تحسين الأوضاع في المحافظة على المدى البعيد. وقد يؤدي استمرار الفقر الممنهج وابتعاد الصناعات المتجهة نحو النمو والتي ستستفيد منها الأيدي العاملة في مدينة البصرة إلى استمرار معاناة سكانها وبالتالي اندلاع الاحتجاجات مرة أخرى.

الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية

*وليد خلدوري

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٩/١٨

يعتبر كتاب الدكتور علي خضير مرزا الذي يحمل عنوان «الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية»، والصادر في بيروت في تموز (يوليو) الماضي، مرجعاً أساسياً عن الاقتصاد العراقي، يضاف إلى المؤلفات الاقتصادية لكل من الدكتور محمد سلمان حسن والدكتور خير الدين حسيب، التي نشرت في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين.

وتشكل هذه الأدبيات المراجع الأساسية للتطور الاقتصادي العراقي، إضافة إلى عشرات الكتب والمصادر المتخصصة التي ترفد المكتبة العربية بالدراسات عن دولة العربية موعودة اقتصادياً، ولكن تعثرت وتدهورت بسبب الحروب والسياسات المرتجلة وسوء الإدارة والفساد.

وما يميز المراجع الأساسية أنها عالجت تحول الاقتصاد العراقي من الاعتماد على الزراعة والتجارة، إلى الاقتصاد الريعي النفطي. وشرح مرزا في البداية مسلسل الأزمات السياسية والاجتماعية والجيوسياسية التي تركت آثاراً سلبية في الاقتصاد العراقي، على رغم الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة له. ولا يُخفى موقع البصرة الاستراتيجي، التي تشهد حركة احتجاجية ملتبهة، والتي تعتبر عاصمة العراق الاقتصادية كونها ميناء البلاد على مجرى شط العرب وذات التاريخ التجاري مع الدول المجاورة والإقليمية الممتدة من دول الخليج إلى الهند وأوروبا. وشكل مطار البصرة نقطة عبور للعديد من شركات الطيران العالمية ذهاباً وإياباً من الشرق إلى الغرب. وتحوي البصرة أيضاً عائلات يُشهد لها بتاريخها التجاري وبأدائها الناجح والواسع داخل العراق وخارجه.

وكان بعض هذه العائلات تدير أسطولاً بحرياً تجارياً، وأخرى بدأت تصدير التمور المغلفة والمعلبة، وبعضها تخصص في تجارة الحبوب والماشية. والإشارة إلى البصرة اليوم ضروري على ضوء الحركات الاحتجاجية والشلل الذي أصابها وشحّ مياه الشرب والانقطاع المستمر للكهرباء. فشح المياه لا يعود فقط إلى عدم توافرها، خصوصاً وأن شط العرب يحاذي شواطئ المدينة، والمشكلة لا تكمن فقط في السدود التي شيّدها تركيا، فهذه المشاريع ليست جديدة.

وإغلاق إيران عشرات الأنهر والروافد خلال الشهور الماضية كان أعلن عنه مسبقاً. ولكن المشكلة تكمن في عدم إنجاز محطة جديدة لتكرير المياه في الوقت المناسب، وفي سياسة التوظيف العشوائية التي اعتمدها النظام منذ عام ٢٠٠٣، والتي نتج عنها تعيين موظفين حزبيين غير مؤهلين ومن دون خبرة وتعليم مناسب، وشيوع ظاهرة النهب والسرقة.

ومن الصعب التطرق إلى أزمات الاقتصاد العراقي الحديث من دون الولوج في التحديات الاجتماعية، أي أسباب هجرة العائلات التجارية وتهجير الأقليات المتخصصة في الأعمال التجارية. ولا يمكن توجيه أصابع

الاتهام فقط إلى دور «الفخ الريعي النفطي»، على رغم أن هذا عامل مهم في الأزمة، إذ استطاعت دول مجاورة التعايش مع الربيع النفطي وفي الوقت ذاته الحفاظ على التجارة الحرة والتخطيط الاقتصادي.

وسلط مرزا الضوء على مشكلتين، الأولى الارتفاع الكبير في عدد السكان العالية، الذي يبلغ نحو ٣ في المئة سنوياً، البطالة، والثانية شح المياه. ولكن كان من الضروري التعمق في شرح تحديين آخرين ذات أهمية أيضاً، الأول خسارة العراق البيوت التجارية وكبار المزارعين، التي بدأت منذ التحولات السياسية خلال ثورة ١٩٥٨ وبعدها. أما التحدي الثاني فيتمثل في انتشار الفساد بشكل غير مسبوق من قمة السلطة إلى أسفلها بعد غزو عام ٢٠٠٣.

ووضع مرزا إصبعه على الجرح الكبير للاقتصاد العراقي الحالي، حيث تتمحور سياسة حكومات بعد عام ٢٠١٣ على التوظيف الحكومي العشوائي، وقال: «بعد انهيار أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٥، ظهر واضحاً أن التوظيف في الجهاز الحكومي وصل حدّه، وبدأت بوادر تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي نهاية عام ٢٠١٦، والذي اشترط وضع حد أعلى للتوظيف الحكومي».

وتوقع الكتاب زيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل بحوالي ٤٨٢ ألف شخص سنوياً، وتكمن معضلة الحكومات بعد عام ٢٠١٣ في اعتمادها سياسة توظيفية حزبية عشوائية تشترط إفادة الحزبيين والانصار على رغم عدم خبرتهم أو درايتهم بالعلوم والإدارة، وافترض استمرار أسعار مرتفعة للنفط تغطي مسيرتهم الخاطئة، ولكن ظهر كل هذه الرهانات أثبتت فشلها عند انهيار الأسعار.

وحرص مرزا، وهو الخبير النفطي والاقتصادي، على شرح السياسات النفطية العراقية والمتغيرات الدولية، أي سياسات منظمة «أوبك، المؤثرة فيها، ومرحلة الامتيازات النفطية والإدارة الوطنية. ويعتبر الفصل عن «المشهد النفطي بعد تغيير عام ٢٠٠٣» مرجعاً أساسياً، مدعوماً بالتحليل والتفاصيل لهذه الفترة التي اكتظت باللغظ حول ماهية العقود النفطية للحكومة المركزية وإقليم كردستان، والعلاقات والخلافات النفطية بين المركز والإقليم، والتي كادت أن تؤدي إلى تقسيم البلاد.

وقدم مرزا تحليلاً للتفاوت في علاقة بغداد بالمحافظات في ظل النظام الفيدرالي، ولقواعد تقاسم الربيع النفطي. وعالج الاقتراحات والانتقادات حول سياسة التوزيع المباشر لعوائد النفط على المواطنين العراقيين. وهذا الموضوع الذي لا يزال يثير الكثير من الجدل، إذ يدعي بعض مؤيديه أنه سيؤدي إلى إضعاف نفوذ الحكم الديكتاتوري، وكأن الديكتاتوريات تكون فقط مع الربيع النفطي. ويدعي مناهضون للموضوع أن المشروع غير عملي وسيعرقل التنمية الاقتصادية، ناهيك بصعوبة تنفيذه في ظل غياب عقد اجتماعي وشيوع الفساد.

وشكل تحليل مرزا لمختلف جوانب هذا النقاش، أي إيجابياته وسلبياته، مرجعاً في النقاشات حول مشروع توزيع الربيع النفطي، وأهمية نجاح أو إخفاق تنفيذه في الدول النفطية الأخرى. ويوفر شرح السياسة النفطية بعد عام ٢٠٠٣، وجهة نظر دقيقة ومهنية في ظل اللغظ التي صاحبها، خصوصاً العائدات المالية الناتجة عنها والمسؤولية تجاه الشركات.

* كاتب عراقي متخصص في شؤون الطاقة

البصرة من التظاهرات العارمة الى فتح ابواب التغيير

*فريد أسرد

وجهة نظر كردية

صحيفة (الصباح الجديد)؛ ٢٣/٩/٢٠١٨

أوصلت حركة الاحتجاج في البصرة رسالتها الى بغداد وهزت العراق كله. ومن الحق التنبيه الى ان الحركة بالغت في استعمال العنف، لكن الظرف يشي انه يصعب بقاء الحركة كمجرد حركة احتجاج عنيفة ساخطة ومتذمرة من المستوى المتدني للخدمات العامة. والتصور المفترض هو انه ستكون لاحداث البصرة تداعيات ونتائج عميقة يمكن ان تمهد لتغييرات مرتقبة.

والثابت هو ان اول وأكثر التداعيات تأثيرا هو احراج العبادي وكشف مساويء حكومته. يشير الواقع الى ان العبادي هو المسؤول الاول عما آل اليه وضع البصرة من سوء، ما أسفر عن اندلاع تظاهرات عنيفة. ان فشل العبادي في توفير الخدمات العامة هو الدافع الى ان يستولي اليأس والهيياج على جماهير البصرة ويحضاها على الثورة. فبعد استعادة الموصل وهزيمة داعش، قام العبادي بتسويق نفسه كقائد منتصر في الحرب وملأته الثقة العارمة بامكانية تحقيق انجازات اخرى، وبدت خطواته واثقة لضمان ولاية ثانية اعتمادا على شرعية الانتصار في الحرب. لكن الانتصار في الحرب على اهميته، ليس كافيا للتحويل الى بطل قومي، ولو انه دعم انتصاره بانتصار اخر في ميدان الخدمات العامة لتحول فعلا الى بطل قومي على صعيد الحرب والخدمات. وفي الواقع فقد سفه الفشل في ميدان الخدمات انتصاراته العسكرية. وهو ما حث خصومه على استغلال تظاهرات البصرة كدليل على فشله. اقتنص هادي العامري الفرصة ودعا العبادي الى الاستقالة. وتبعه قيس الخزعلي امين عام عصائب اهل الحق زاعما ان علاقته مع العبادي اسوأ ما تكون وانها قد وصلت الى طريق مسدود. هو ايضا دعاه الى تقديم استقالته. اسوأ ما في الامر بالنسبة للعبادي ان تصدر الدعوة نفسها من حليفه مقتدى الصدر الذي انضم عامدا الى صف طويل من المطالبين باستقالته. وبالنسبة لرئيس وزراء حكومة تصريف اعمال، لا تعطي الدعوة الى الاستقالة اي معنى الا اذا فهم منها عدم الترشح لدورة اخرى.

تفصح التطورات على الارض ان حظوظ العبادي في ولاية ثانية قد تضاعلت كثيرا وباتت في مهب الريح، لدرجة ان داعميه الأمريكان لم يعودوا يلحون على ضرورة توليه المنصب مرة اخرى. ومع تراجع حظوظ

العبادي في ولاية ثانية، تراجعت معه حظوظ كل قادة حزب الدعوة في الوصول الى منصب رئاسة الوزراء. يعد هذا في حد ذاته تطورا مهما يمكن ان يدفع العراق الى قدر اكبر من الاستقرار وينقله الى مرحلة ضمور سلطة حزب الدعوة، المتحكم بدفة العراق منذ سقوط النظام السابق.

من جهة اخرى، يمكن ان تعطي تظاهرات البصرة دفعة قوية لمشروع تحويل البصرة الى اقليم، لا سيما وان مواطني البصرة باتوا اكثر استعدادا للتعامل مع مشروع تشكيل اقليم البصرة. واذا خطت البصرة نحو تشكيل الاقليم، فأن باب اقلية المحافظات الاخرى سيفتح على مصراعيه. ولن يدهشنا ان نرى عدة محافظات شيعية، وكذلك سنية، خلال السنوات الاربع المقبلة وقد تحولت الى اقليم.

جلي ان حركة الاحتجاج القائمة في البصرة ستكون عاملا مؤثرا على حث البصرة على استعادة دورها الريادي كأكبر ثالث مدينة في العراق وكمنتجة للنفط وكذلك بوصفها العاصمة الاقتصادية للعراق. تستطيع النخبة السياسية والمثقفة في البصرة ان تضمن للبصرة موقعا سياسيا اكبر في السياسة العراقية.

من المؤكد ان بصرة ما بعد الاحتجاجات لن تعود كما كانت وينتظر منها ان تتصرف كلاعب اكثر فعالية وديناميكية. يليق بالبصرة ان تتحول الى قطب فعال في العراق، لا سيما وانها اكثر علمانية من كل المدن العراقية الاخرى واكثرها اندماجا مع البيئات الخليجية، كما انها الوحيدة بين كل المدن العراقية التي تركز على ثقافة قارية- بحرية مشتركة.

لقد كانت البصرة على الدوام مختلفة عن بقية العراق. ففيها ظهرت المدارس الفلسفية للمعتزلة واخوان الصفا التي قدمت رؤى عقلانية للنصوص المقدسة. وكان للبصرة حتى في مجال النحو مدرستها الخاصة وهي المدرسة التي كانت على الدوام منافسة لمدرسة الكوفة في النحو.

وفي العهد العثماني احتفظت البصرة بخصوصيتها ولم تكن تابعة لبغداد، حتى انها كانت لها تجارتها الخاصة في القرن الثامن عشر مع كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا. ومن البصرة قام العثمانيون بأدارة غرب الخليج، من الكويت حتى الاحساء. وعند قيام الدولة العراقية في بداية عشرينيات القرن الماضي، قدمت البصرة مرشحا للعرش العراقي هو طالب النقيب لكن البريطانيين رفضوه لانهم كانوا يريدون ملكا ضعيفا مطيعا خانعا، فابعدوا مرشح البصرة عن العراق ولم يسمحوا له بالعودة الى العراق الا في عام ١٩٢٥.

عشرات الطرق الديمقراطية العراقي..!

*وجدان عبدالعزيز

صحيفة (الصباح) : ٢٣/٩/٢٠١٨

كما هو متعارف عليه ان الديمقراطية الحقبة والسوية تقوم على مبدئين : الاول انتخابات حرة نزيهة تختار الأفضل للشعب لتشكيل حكومة أغلبية مريحة..

والثاني سلطة تشريعية معارضة خارج السلطة التنفيذية تقوم بدورها الرقابي وتقويم الحكومة من أجل تطوير المجتمع والدولة، هذا الامر يخلق حالة سياسية صحية، ويكون التوجه بموجبه لبناء دولة ذات مؤسسات دستورية ديمقراطية قائمة على اساس المواطنة والمنافسة وفق قانون الحقوق والواجبات، ومن ثم كذا امر يعطي اطمئنانا للمواطن واستقرارا نفسيا في القضاء على الفساد والفاستدين، وبالتالي التخلص من المحاصصة المقبحة، كونها أخطر الجرائم التي ارتكبت بحق العراق وشعبه واكبر عثرة ديمقراطية، ولا بد من التخلص منها، فتجربة المحاصصة أنجبت فور تشكيلها الفساد الإداري والمالي واقتتالا طائفيًا وتباعدا قوميًا والتفرقة بين أطراف المجتمع العراقي، فحكومات المحاصصة والبرلمان الذي انتجها على التوالي معاديان للديمقراطية، مناقضان للدستور، فلو كان في البرلمان العراقي معارضة برلمانية، كما في جميع برلمانات العالم، لاستطاعت المعارضة داخل البرلمان التصويت على سحب الثقة وتسلم السلطة بدون انتخابات، لحين انتهاء الفترة الدستورية، كما هو معمول به لدى جميع الدول الديمقراطية، بعكس البرلمان العراقي عديم الشفافية فانه لايشكل خطورة ولا يردع لعدم وجود معارضة دستورية داخل السلطة التشريعية خارج السلطة التنفيذية، هذه اشكالية وعرقلة لبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية المدنية، كون المعارضة البرلمانية سلطة تُقوّم وتراقب وتشرف على الحكومة.

ومن اولويات وصلب واجباتها الدستورية هكذا تكون، وانعدام هذا، يعني مؤسسات الدولة والحكومة نزولا لأبسط الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بلا رقيب ولا حسيب، وينتابها الترهل والبطالة المقنعة ووضع الانسان في مكانه غير المناسب، وهذا الامر يقيد طاقات القوى العراقية.. اذن على البرلمان الجديد المنتج من انتخابات ٢٠١٨م ان يراجع كل حساباته ويشكل معارضة ايجابية فاعلة، لتفعيل الجهات الرقابية، التي نشك في دخول الفساد بين اوساطها، والابتعاد عن الاتفاقات وتقاسم المناصب، التي اصبحت بدورها أوكارا للفساد الإداري والمالي، والتوجه الى اعطاء الحكومة كامل صلاحياتها وفق الدستور، ومراقبة عملها بقوة رادعة لكل مفسد خارج عن القانون، (مأساة العراق البيئية والاجتماعية والسياسية لايتحمل وزرها ولامسؤوليتها شخص او اكثر من المسؤولين، وانما نظام المحاصصة الذي يجمع الجرباء حول صحيحة ويحولهما الى حيتان فساد مالي واداري..)، وبالتالي فالنظام الديمقراطي العراقي عقوته أمريكا بالمحاصصة، لما فيها من منافع لشركات النفط ومصانع الأسلحة واضرار على العراق..

اذن الديمقراطية في العراق حولاء فيها انتخابات لكنها تفتقد المعارضة البرلمانية، فإن المنتبج لسير العملية السياسية في العراق بعد سقوط النظام الاستبدادي يلاحظ غياب المعارضة النيابية بصورة تكاد تكون شبة كاملة، كما اسلفنا، فبعد أن تسنم معارضو النظام السابق السلطة بجناحيها السياسي والمسلح، وجرت العادة إلى مشاركة كل الكتل المكونانية والحزبية في السلطة منذ أول انتخابات نيابية، وحتى آخر تشكيل حكومة في عام ٢٠١٤، برئاسة الدكتور حيدر العبادي، بمعنى أن كل الفرقاء السياسيين يتقاسمون المناصب كلا حسب وزنه الانتخابي والسياسي، وهو ما أثر سلبا في عمل مجلس النواب كمؤسسة مسؤولة ومراقبة لعمل الحكومة وصيانة النظام التشريعي، مما شوه ذلك أدبيات الديمقراطية بصيغتها الأغلبية والتوافقية، حيث يكون بعد كل انتخابات برلمانية هناك فريق يحكم وفريق في المعارضة، أما الآن في ظل حراك تشكيل الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب بعد انتخابات ١٢ آيار من عام ٢٠١٨، من المؤمل ان يجري الحديث عن امكانية أن يكون هناك فريق معارض وفريق في السلطة وبقدر ما تكون فكرة المعارضة البرلمانية ايجابية، حتى تتمكن من تقويم عمل الحكومة وتقلل من سوء الإدارة والفساد المالي وتضع المجموعات الحاكمة تحت دائرة المراقبة والمحاسبة، لكن في الوقت نفسه هناك معوقات تواجه قيام المعارضة من غير مغريات السلطة ومنافعا، كما دأبت عليه مسيرة القادة بعد ٢٠٠٣، من المؤمل تفعيل هذا الامر باتجاه تصحيح المسار الديمقراطي من عثراته.

الكراهية ورصيدها الثقافي والسياسي

*حكمة البخاتي

مركز الامام الشيرازي: ٢٣/٩/٢٠١٨

ينبني تراث العالم القديم على الكراهية في جزء كبير منه ومؤثر بقوة فيه، وكانت ثنائية الكفر والايمن تؤسس لهذه الكراهية أو تبرر لها في قاموس السياسة وثقافة الحضارات والدول في العصور الوسطى، وكانت كلها تتشارك في هذا المبدأ وتجد فيه مبرراً قانونياً وأخلاقياً في اعلان الحرب بعضها على البعض، وهي في صميمها أو هدفها فرصة تمنحها الدول الكبرى آنذاك لسياساتها وخططها من اجل توسيع املاكها وزيادة مساحة أراضيها التي تستولي عليها بواسطة الحرب المؤسس لها والباعث لها في الكراهية المصممة وفق استراتيجيات الفتح المخطط لها وعمليات التوسع التي كانت تستحوذ على الانهمام السياسي للدول الكبرى الوسيطة. والحقيقة التاريخية الصادمة لو استثنينا الكراهية... هل كان للتاريخ القديم والوسيط وجهته وصورته ووقائعه المعهودة؟ أم أن التاريخ سيأخذ منحى آخر هو مسارات الأنبياء والرسول المبشرين بالمحبة الإلهية؟

على أي حال ما وصلنا من هذا التاريخ أو ما أوصلنا اليه هو ذلك الحيز من الظواهر المؤسسة على الكراهية في ذلك العالم القديم والوسيط.

لكن آثاره لم يتخلص منها العالم الحديث رغم محاولاته الفكرية والقانونية في تجفيف منابع الكراهية ومداركها الثقافية والاجتماعية لكنها انبثت عبر قنوات أخرى مما يؤشر ذلك الجزء الكامن من الكراهية في حياة وتاريخ البشر ليتحول الى منابع للأصولية سواء في نسخها الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية.

لقد جاءت نظريات الصراع ونظريات التطور في العالم الحديث لتؤكد هذه الواقعة بشكل ضمني في مناهجها ومن ثم تأصيلها في تاريخ البشر.

فالصراعات التي شهدت لها تفسيراً معرفياً في هذه النظريات وتبريراً تاريخياً كرست عوامل الكراهية بين فئات وطبقات المجتمع سواء المجتمع الواحد او بين المجتمعات المتعددة وأحالتها الى حقائق تاريخية، وقد تمكنت تلك الفئات والطبقات والمجتمعات من استساغة هذه الكراهية وتبريرها وفق هذه النظريات مما دفعت الى المزيد من الحروب والقتل والدمار.

وجاءت نظرية التطور الداروينية في نسخها الاجتماعية لتبرر الحرب من اجل البقاء للأصلح الذي تحول في هذه النسخة الى الأقوى ونتج عنها كراهية العنصر البشري الأضعف، وهو ما أنتج تلك السياسة المقننة للتمييز العنصري في الغرب واستثمار أفكار التطور لغرض تبريرها فأنتجت مزيداً من الكراهية للعنصر البشري الأضعف وهو يشمل السود والملونين والأفارقة والاسيويين باعتبارهم يعانون من نقص بيولوجي - طبيعي لا يؤهلهم للبقاء، وكانت النازية والفاشية تؤمن بالدلالة العلمية في نظرياتها القائمة على التمييز والكراهية وقد نتج عن تلك المشاعر المعبأة بالوهم وخرافة الدماء النقية والعرقية المتعالية ذلك الخراب والدمار والقتل الجماعي وغير المبرر حتى في منطلق الحروب القديمة وهو ما حدث في الحرب العالمية الثانية.

لقد استعاض العالم الحديث بثنائية العرقية المتضادة في الدماء النقية والدماء الخليطة عن ثنائية العالم الوسيط في الثنائية المتضادة في الايمان والكفر، وكان العالم الحديث في تمييزه العنصري والعنصري يعود الى مفاهيم العالم القديم في ايمانه بتراتبية ومستويات الدماء التي تعود الى الأصول الفرعونية - المصرية وقد عبرت عنها لدى الفراعنة القدامى ظاهرة الزواج من الأخوات بالنسبة الى ملوك وأسر الفراعنة من أجل المحافظة على نقاء الدماء الإلهية المزعومة.

وأن حالات الازدراء التي تنشأ عن هذا التمييز في الدماء وتنتج عنها الكراهية في توثيقاتها التاريخية انما تهدف الى بقاء السلطة والقوة بأيدي الطبقة الحاكمة والفئة المتسلطة وأن اختيارها للسلطة قدر طبيعي واستثنائي، وتشكل الكراهية المتبادلة لازمة طبيعية أخرى في هذه المعادلة التي تركز وجودها من أجل السلطة.

مما يكشف عن ترويج متعمد ومقصود لمبادئ الكراهية سواء في التاريخ القديم أو التاريخ الحديث، ويكشف في التاريخ الحديث عن إصرار سياسي – اجتماعي متعمد في ادامة هذا التوظيف من أجل ضمان المصالح واطعاف الخضم بتحميله مسؤولية عدم قدرته على التطور والاستجابة الى متغيرات العصر ويستمد منه ثقافيا مفهوم الازدراء ذي البعد الأيديولوجي للآخر، فالازدراء حالة تنشأ في الفكر لكنها تنتج الكراهية في القلب فالكراهية شعور سلبي يستوطن القلب والمشاعر وقابل للإدامة والتوريث أو كما يقول شوبنهاور "الكراهية تنبع من القلب والاحتقار من العقل وكلاهما خارج الإرادة" وهنا مكنم الخطر فيها حين تخرج عن ارادتنا وهو ما يكفل لها الادامة والتوريث الثقافي والاجتماعي.

وإذا كان العالم القديم يعيش حالة الانفصال بين الأمم والشعوب أو التواصل بشكل نسبي فان العالم الحديث يعيش حالة التواصل المستمر والاتصال الدائم مما يمهّد الى الاحتكاك غير المنقطع بين الأعراق والثقافات، وهو احتكاك يتحول بفعل الكراهية الموروثة الى التوتر المستمر في العلاقة نتيجة التمايزات العرقية والثقافية، وكان للتواصل المستمر في العالم الحديث لاسيما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أثره البالغ في نشر الكراهية عبر نقاط الاحتكاك المباشر – المرئي والمسموع التي توفرها تلك المواقع الالكترونية وبالتالي فإنها تضع خارطة من الكراهية تغزو العالم وتهيمن عليه لاسيما عالمنا العربي والإسلامي التي وفرت له تلك المواقع وشبكات التواصل والقنوات الفضائية خطوطا لبعث كل ما يحتويه التراث في عالمنا القديم من الكراهية المبنية على ثنائية الكفر والايمان وأضاف لها الوقائع ثنائية التمييز المبنية على العرق والضعف النوعي له، وهو ما أسهم الى حد كبير وبالغ في تعريض الهوية الإسلامية الى خطر التمزيق الطائفي ثم توغل في خطورته الى تمزيق الوطن وتفتيت الهوية الوطنية.

لقد كانت أكثر مناطق ودول العالم الحديث استهدافا وعملا للكراهية ونشرها هي المنطقة والدول العربية، فهذه المنطقة التي تعيش على موروثة الثقافة القديمة حيث لازال الفعل العاطفي لتاريخها القديم مستمر في حركتها أو في تحريكها وزيادة توترها وبناء صورة الآخر وفق ذلك النمط في ثنائية الثقافة القديمة التي تتوزع على ثنائيات منها خارجية وهي تشمل تصنيفات دار الإسلام ودار الكفر أو دار الإسلام ودار الحرب، وثنائيات داخلية تتوزع على تضادات المسلم والخارجي والسني والرافضي والمرتد وأهل السنة والجماعة والمخالفين من الفرق، وتؤشر الحالة الرسمية في كتب الفرق والملل والنحل أنها لا تطلق اسم المذهب على هذه الفرق من أهل الإسلام وهو تأسيس لنبذها وكراهيتها، وهناك ثنائية المسلم والكافر وثنائية الكافر الى كتابي وذمي في ظل الدولة الإسلامية – التاريخية لاسيما بعد ان انتهى عصر الكافر الأصلي وهو الكافر الوثني.

وتتشارك كل مذاهب المسلمين وفرقهم في نبذ الآخر المختلف وتصنيفه ضمن الآخر غير المقبول والمنبوذ دينيا واجتماعيا، وهو ما يؤسس في تبرير كراهيته وكأنها لا تعهد أو لم تقراً قول علي ابن أبي طالب "الناس صنفان اما اخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق".

وتلك النظرة المتبادلة والحاكمة في العلاقة بالآخر والتي ظلت عالقة في ذاكرتنا الإسلامية هي التي أورثت الكراهية المذهبية ومن ثم الطائفية التي أنتجتها وبامتياز فترسخت الكراهية شعورا سلبييا و مضادا ومتبادالا داخليا، ومكنم الخطر فيها انها تتحول الى مغذ دائم للمشاعر تجاه مفردات الحياة وتجاه أشياء العالم وتورث ذلك الإحباط المستمر والدفع به نحو الانتحار فيما يعرف بالعمليات "الاستشهادية" الانتحارية في سياسات وعمل الكراهية وهي نتاج جفاف بذرة الحب ونماءها في الحياة واختفاء السلام الداخلي تجاه العالم الذي لا تعد الكراهية منفذا له مقبولا أو مأوى يتضمنه ويحتفظ به.

وتكرس أدبيات الكراهية الطائفية والعرقية تلك النزعة في مجتمعاتها وانتقالاتها المستمرة نحو الداخل الطائفي والعربي بشكل ارتدادي وانعكاسي يجعل الذات الاجتماعية للطائفة والعرق هي المستهدفة بالكراهية بين أفرادها وفئاتها، ونجد مكانها في توجيه المصالح السياسية لها وتغذيتها من خلال الصراعات السياسية والمواجهات الحزبية حول هذه المصالح ذات الأفق الضيق والمعيار الأكثر ضررا بالهوية الوطنية، وهو ما تؤكدته الخبرة الاجتماعية والتاريخية حول مسؤولية السياسة عن الكراهية وتوظيف الدين في منحى السياسة هو الأكثر مسؤولية في غرس الكراهية ونشرها.

*باحث في مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث

دور الولايات المتحدة في تحديد مستقبل العراق

*مثال الأوسبي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى؛ ٢٥/٩/٢٠١٨

استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الوقت والجهد في العراق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ومع ذلك ظلت العملية السياسية في العراق متعثرة، حيث أن الضرر الذي لحق بتلك العملية نتيجة القصور في تطبيق مبادئ الديمقراطية، بدأ يتجلى في كل استحقاق انتخابي يُجري في العراق. ومما زاد الأمر، تعقيدا كان الدور الكبير الذي لعبته الأحزاب الإسلامية الموالية لإيران على الساحة العراقية.

ونظرا لان تلك الأحزاب تؤمن بأولوية القرآن في الحكم، كما تؤمن بمبدأ آية الله روح الله خميني (ولاية الفقيه)، فإن أهدافها في المقام الأول هي دعم النفوذ الإقليمي الايران، بدلا من دعم الاستقرار الداخلي والديمقراطية في البلاد. وتنتظر تلك الأحزاب إلى الديمقراطية ومبادئها برغبة شديدة خاصة تلك التي تتعلق بالمرأة أو حماية الطفولة أو حقوق الإنسان والمواطنة. وإضافة إلى تلك العلاقات المعقدة، أدت السياسة التي اعتمدها الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس وميليشياته العراقية، إلى خضوع تلك الأحزاب للإملاءات الإيرانية.

وعلى عكس النفوذ الإيراني المتزايد في العراق وتدخلاتها الواضحة والمستمرة في الشؤون السياسية في البلاد، بات الاهتمام الأمريكي بمستقبل العراق غير واضح بالنسبة للعديد من المراقبين المحليين. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد صرحت بأن الحد من النفوذ الإقليمي لإيران هو أحد أهم أهداف سياستها الخارجية، إلا أن تلك الجهود قد أصبحت معقدا نتيجة تاريخها في العراق وسياستها الخارجية هناك. ومع إبرام إدارة أوباما للاتفاق النووي مع إيران وانسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق، فسرت العديد من الجماعات المناوئة لإيران الصمت الأمريكي على انه موافقة ضمنية لإخضاع العراق لأهواء إيران التوسعية. كما يُظهر إدراج تحالف فتح في الائتلاف السياسي المهيمن، سياسة الصمت التي كانت تعتمدها إدارة أوباما نحو تصرفات سليمانى في البلاد، واستمرار الرسائل المختلطة من قبل الإدارة الحالية.

إن ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية من تراجع السيادة العراقية والغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي الفساد الإداري والمالي كان بالطبع نتيجة حتمية للسياسة الأمريكية الفاشلة التي تستغلها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها. ولم تبدى الأحزاب العراقية المدعومة من قبل إيران أي اهتمام بالأزمات الطاحنة التي يمر بها العراق حاليا. كما يمثل التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق خطرا كبيرا على العملية الديمقراطية هناك، حيث عملت الأحزاب الإسلامية التابعة لإيران على تزوير الانتخابات بشكل ممنهج ليس فقط في المحافظات الشيعية فحسب بل والسنية أيضا والتي تحتوي على عناصر سنية مثقله بالفساد وترتبط بعلاقات مشتركة بسليمانى أو اتباعه.

والان، يبدو أن الحكومة العراقية الجديدة التي يتم تشكيلها حاليا ستظل معرضة بشكل خاص للمكائد الإيرانية، خاصة بعد اللقاء الذي تم بين سليمانى وعدد من - السياسيين المعروفين بالفساد - من أجل تشكيل كتلة تضم أكثر من مائة عضو، وهو ما يشكل تحدياً واضحاً للسياسيين الذين يتطلعون إلى الحد من النفوذ الإيراني في العراق.

في خلال الأشهر الماضية منذ الانتخابات العراقية، أرسل سليمان رسالة واضحة إلى المسؤولين العراقيين والأمريكيين على حد سواء، مفادها أن إيران سيكون لها سيطرة كبيرة على عملية تعيين الوزراء والكتل الانتخابية، خاصة بعد قيامه بتشكيل كتلة معارضة مكونة من ١٤٥ عضو في البرلمان بقيادة هادي العامري ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

إن نجاح سليمان الواضح في السيطرة على مقاليد الحكومة العراقية الجديدة يدل ثبات موقف إيران ووضوح سياستها نحو العراق. علاوة على ذلك، وفي ظل الإجراءات الطويلة لتشكيل حكومة عراقية، لا تزال مواقف سليمان النشطة تتناقض بشكل كبير مع الرسائل المختلطة لمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك قبول الأخير لنتائج الانتخابات العراقية على الرغم من وجود أدلة على الفساد والتزوير.

ومن المتوقع أيضا أن يؤدي غياب الرؤية الواضحة من قبل المسؤولين الأمريكيين في العراق، إلى الإخفاق في تشكيل حكومة عراقية جديدة ومعتدلة ومتحررة من النفوذ الإيراني المتزايد. إضافة إلى ذلك، فقد العديد من العراقيين الذين اعتمدوا على رؤية الديمقراطية الأمريكية واعتماده كنموذج لبلادهم الثقة في السياسة الأمريكية. مما دفعهم إلى السقوط في أحضان سليمان. وقد مثل ذلك ضربة مميّنة للمستقلين والمعتدلين والديمقراطيين، وضربة للمصالح الأمريكية المستقبلية في العراق.

الحل واضح: يجب على الولايات المتحدة وممثليها في العراق أن يتبنوا مواقف واضحة حول سياستهم في العراقية وأن يدركوا أن تعزيز الشراكة العراقية الأمريكية هو ليس باستثمار أمريكي باتجاه واحد بل بتعاون يضمن الفوائد للدولتين. كما أن الإدارة الأمريكية مطالبة ألا تسمح لموظفيها بتكرار نفس الأليات والسياسات التي اعتمدها إدارة أوباما في العراق لا سيما أنها لم تعد تعكس الاهتمام المتجدد للولايات المتحدة نحو إيران.

وربما تكون الطريقة الأكثر فعالية والأسرع لاستعادة النفوذ الأمريكي في العراق هي العمل على تفعيل الاتفاقيات العراقية-الأمريكية المبرمة. كما يمكن أن تساهم الولايات المتحدة في تحقيق المصالحة بين الطوائف المختلفة في العراق وإعطاء المجتمعات العربية السننية الإحساس بأنها ستكون شريكة في إدارة مستقبل البلاد. وذلك عن طريق توفير موارد إضافية لدعم اللامركزية، والعمل على دعم الجهود الرامية لتجنيد العرب السنة في قوات الأمن العراقية. وأخيرا، يجب أن تعمل الولايات المتحدة على دعم وتطوير الإعلام العراقي وذلك لمواجهة الدعاية الإيرانية الطائفية التي تعمل على بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن الولايات المتحدة هي المسؤولة من جانب واحد عن تطوير العلاقة بينها وبين العراق، لكن يجب على العراق، من جانبه، أن يعمل على الحفاظ على استقلالية قراره النفطي وذلك بغض النظر عن المؤشرات السوقية والصراعات الإقليمية. إن تعزيز الشراكة العراقية-الأمريكية لن يتحقق فقط من خلال الاستثمار الأمريكي في العراق، بل من خلال التعاون المشترك الذي سيؤدي في النهاية إلى تحقيق فوائد اقتصادية واستراتيجية لكلا البلدين.

*مثال جمال الألوسي هو سياسي عراقي وعضو سابق في البرلمان العراقي ومؤسس حزب الأمة العراقية.

تظاهرات البصرة وأزمات العراق

*باتريك كوكبيرن

موقع <ذا أونز ريفيو>: ٢٥/٩/٢٠١٨

تظاهرات الاحتجاج التي يشهدها العراق في مدينة البصرة ومحيطها هي الأخطر في البلاد منذ سنين، وهي تجري في قلب بعض من أكبر حقول البترول في العالم.

أشعل المتظاهرون في البصرة النار في مقار حكومية، وفي مراكز ومكاتب تلك الأحزاب والمليشيات التي يحملها السكان المحليون مسؤولية ظروف حياتهم البائسة، وفي القنصلية الإيرانية. وفي بغداد، أطلقت قذائف مورتز على المنطقة الخضراء (الحي الدبلوماسي الدولي). وخلال الاضطرابات، قتل ١٠ أشخاص على الأقل، بنيران قوات الأمن.

ولو كانت هذه التظاهرات حدثت خلال ما يسمى «الربيع العربي» في ٢٠١١، لتصدرت الأخبار عبر العالم. أما اليوم، فقد حظيت بتغطية محدودة فقط، في وسائل الإعلام العالمية، التي تركز على ما قد يحدث في محافظة إدلب السورية، وليس على ما يجري في العراق.

وغياب العراق عن أخبار وسائل الإعلام يأتي في وقت تهدد الأزمة الحالية بزعزعة استقرار البلد كله. وعدم اهتمام دول العالم، ووسائل الإعلام، بأحداث البصرة يشبه تجاهل العالم قبل خمس سنوات لزحف تنظيم «داعش» عبر العراق وسيطرته على الموصل. وفي حينه، قتل الرئيس الأمريكي باراك أوباما من خطورة «داعش»، وهو ما ندم عليه في ما بعد.

وأسباب تظاهرات البصرة جلية: عراق اليوم تحكمه طبقة سياسيين أثرياء تنهب ثروات البلاد، خصوصاً الثروة البترولية. ويثير ذلك سخطاً شعبياً في كل أنحاء البلاد، إلا أن المليونيين العراقيين في البصرة وجوارها حولوا هذا السخط إلى تمرد مكشوف. وقد بدأت تظاهرات الاحتجاج في وقت سابق من العام الحالي بسبب عدم توفر الكهرباء، والماء، والوظائف، إضافة إلى شلل كل الخدمات الحكومية. وما زاد من فظاعة هذا العسف الفاضح هو أن شركات البترول في محيط البصرة تصدر كميات من النفط الخام أكبر من أي وقت مضى. وفي شهر أغسطس/آب، بلغت معدلات هذه الصادرات أربعة ملايين برميل في اليوم، ما أدخل إلى خزينة حكومة بغداد نحو ٧,٧ مليار دولار، خلال ذلك الشهر وحده.

وما أوجع غضب السكان هو أن البصرة مهددة الآن بتفشي وباء الكوليرا. وقال مسؤولون صحيون محليون إن مستشفيات البصرة عالجت حتى الآن (في أوائل سبتمبر/أيلول) نحو ١٧٥٠٠ شخص عانوا أمراض معدة وإسهالاً بسبب تلوث مياه الشرب. وأشار مسؤولون إلى أن إمدادات المياه لم يتم تحديثها طوال ٣٠ سنة، وقالوا أن أقدار البواليع التي تتسرب من أنابيب تالفة أخذت تختلط بمياه الشرب. ويعرف عن الحكومات العراقية أنها غير بارعة في التعامل مع أزمات من هذا النوع. وما يزيد من حدة السخط الشعبي حالياً، هو إخفاق الأحزاب السياسية في الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة عقب انتخابات ١٢ مايو/أيار. والمشكلة لا تقتصر على فساد أفراد، بل هي تطال مجمل النظام السياسي في البلاد. ويرأي مضر صالح، وهو مستشار مالي للعبادي، فإنه «ما لم يتم إصلاح النظام السياسي برمته، سيكون من المستحيل مكافحة الفساد».

يضاف إلى ذلك أن المناصب الحكومية الرئيسية والحيوية توزع على سياسيين لن يعرفوا كيف يصلحون الأمور حتى لو أرادوا ذلك، بسبب افتقارهم للأهلية.

ويقول كثيرون من العراقيين إنهم يؤيدون تغييراً جذرياً، وحتى ثورياً، للوضع القائم، إلا أن ذلك شبه مستحيل. وفي الواقع، فإن النخبة الحاكمة ليست وحدها التي تغرف من عائدات البترول. فهناك نحو ٤,٥ مليون عراقي يتقاضون رواتب من الدولة، وهم يريدون استمرار الوضع الحالي رغم كل مساوئه.

ومن المرجح جداً أن يستمر الوضع الحالي في العراق، ما يفتح الباب أمام مخاطر متعددة. والعراق ليس وحده المسؤول عن هذه الأزمة السياسية المتقيحة. فالعالم الخارجي كان يفترض أنه تعلم الدرس من الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣ وما تلاه من فظائع وأزمات. كما أن الأحزاب السياسية العراقية تستمر في صراعاتها، وهي تبحث دائماً عن قوى خارجية ترعاها. وفي الوقت الراهن، أصبح العراق ميدان مجابهة بين الولايات المتحدة وإيران.

*صحفي إيرلندي خبير في شؤون الشرق الأوسط

لهذه الأسباب اختارت أمريكا العراق لتصبح حلبة حربها مع إيران

< ناشيونال إنترست > ٢٥/٩/٢٠١٨

تحظى سوريا بأكبر قدر من الاهتمام هذه الأيام بسبب تحولها لساحة للمنافسة بين القوى الخارجية، وخصوصاً بعد تمديد البيت الأبيض التواجد العسكري الأمريكي هناك إلى أجل غير مسمى.

قال الكاتب بول بيلار مؤلف كتاب «لماذا تسيئ أمريكا إلى العالم بأسره» بمقاله في مجلة «ناشيونال إنترست» إن مشاكل سوريا لا ينبغي أن تصرف الانتباه عن أشياء مشابهة تجري في العراق» الدولة التي زعزعتها تنظيم الدولة الإسلامية المزعوم (داعش)، وتستخدمها إدارة دونالد ترامب لحملتها العدائية تجاه إيران.

وأضاف الكاتب، منذ غزو الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، ظل العراق بعيداً عن الديمقراطية الليبرالية الناشئة التي تصورها مروجو تلك الحرب ووعدوا بها. لقد احتوت قصة العراق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية على نشوب حرب أهلية، وتمرد، وصراع طائفي مكثف امتد على حدود العراق ونشأة الجماعة الإرهابية. في الآونة الأخيرة، أشعل السخط العام وعدم الاستقرار اضطرابات عنيفة في مدينة البصرة، إذ ظهرت الحشود الجماهيرية غاضبة من الجميع بشأن كل شيء، وأحرقت المباني الحكومية والقنصلية الإيرانية.

ترامب لا ينظر للعراق إلا من خلال عدسته

ترى إدارة ترامب، التي تنظر للعراق من خلال عدستها الضيقة المناهضة لإيران، أن البلاد ساحة للألعاب السياسية إذ يعمل رجل أمريكا في بغداد، المبعوث الخاص بريت ماكجورك، على إبقاء القادة المدعومين من الولايات المتحدة في السلطة وإبعاد أي شخص موالٍ لإيران عن السلطة. ويلفت الكاتب إلى أن هذا نهج الإدارة الأمريكية السابقة، إذ رأت مساعدة وزير الخارجية، فيكتوريا نولاند، أن مهمتها تكمن في اختيار قادة أوكرانيا. ويظهر البعد المناهض لإيران بالسياسة الأمريكية بشكل واضح في إلقاء إدارة ترامب اللوم على إيران بشأن أي شيء سلبي يحدث في العراق – بما في ذلك بعض الأحداث التي اندلعت في الآونة الأخيرة بالقرب من مبنين دبلوماسيين أمريكيين – في حين تجاهلت حقيقة أن القنصلية الإيرانية هي التي دُمرت في أعمال العنف، وليست أمريكية.

وتتعامل الولايات المتحدة بنفس أسلوب صنع حرب عام ٢٠٠٣، التي استمع فيها صقور الحرب لبعض المغتربين الذين لم يكونوا يعرفوا سوى القليل عن العراق، مما يظهر أن سياسة الولايات المتحدة لا تولي اهتماماً كبيراً لإرادة معظم العراقيين، ويعلق الكاتب، إن ما يهتمون به بشكل أساسي هي الأمور التي حركت المتظاهرين في البصرة: مثل المياه النظيفة والتيار الكهربائي الفعال والاستخدام النزيه للثروة النفطية في المنطقة الجنوبية.

ما مدى علاقة العراق بإيران؟

المواقف العراقية تجاه القوى الخارجية معقدة، رغم أنها ليس بها الكثير من اللاعبين الخارجيين مقارنة بدول أخرى. ويشير الكاتب إلى أن الطائفية عامل حاسم في المواقف العراقية تجاه إيران، مع أن هذا البعد معقد أيضاً. إذ يتشارك معظم العراقيين الجنوبيين مع معظم الإيرانيين الانتساب للطائفة الشيعية، لكن الشيعة العراقيين – بمن فيهم رجل الدين الشيعي البارز في العراق، آية الله علي السيستاني، رغم أنه إيراني عرقياً – لم يدعموا مفهوم آية الله روح

الله الخميني عن ولاية الفقيه (الحكم المباشر لرجال الدين). كما يدرك العراقيون تماماً ما هي القوة الخارجية التي ساعدتهم على صد تقدم داعش. تلك القوة كانت إيران، التي ساعدتهم أكثر من الولايات المتحدة. وأشار الكاتب إلى أن القرب الجغرافي من إيران أثر في التفكير العراقي من جهة الاقتصاد والأمن. ويتطلب الازدهار الاقتصادي تجارة كبيرة عبر الحدود العراقية الإيرانية، والضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على حكومة حيدر العبادي العراقية لوقف معاملات الدولار مع إيران وكذلك منع استيراد السلع الإيرانية، بما في ذلك الوقود، تؤدي للمعاناة بدلاً من الازدهار. وبالتالي، فإن مثل هذا الضغط الذي يمثل جزءاً من الحرب الاقتصادية الأمريكية على إيران يعمل ضد الهدف الأمريكي المتمثل في دعم قبضة العبادي المهزوزة على السلطة.

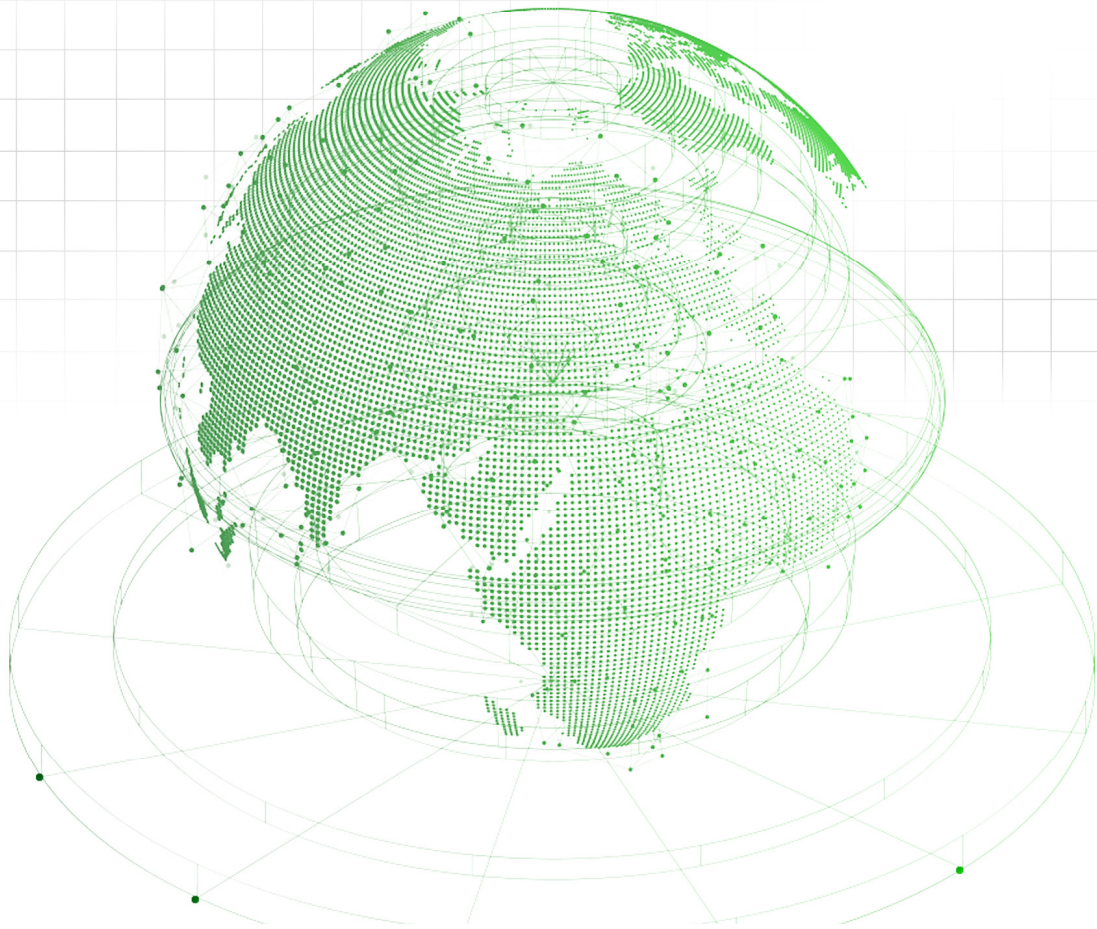
أما من الجهة الأمنية، فلا يريد العراقيون ولا الإيرانيون تكرار الحرب الإيرانية-العراقية المدمرة في الثمانينيات. إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية وعداوتهم المشتركة ضد داعش، كل هذه الأمور دعمت وجود علاقة ودية معقولة بين بغداد وطهران.

ما الذي يقف أمام فرض الهيمنة الإيرانية في العراق؟

وفي الوقت نفسه، تضع القومية العراقية قيوداً على تلك العلاقة. وظهر هذا بوضوح أثناء الحرب العراقية الإيرانية، عندما فضل الشيعة العراقيون الجنسية على الدين في تحديد ولاءاتهم. معظم العراقيين يرحبون بالتجارة المربحة مع إيران والمساعدة الإيرانية ضد أمثال داعش، لكنهم لا يريدون أي شيء يشبه الهيمنة الإيرانية. يمكن تفسير حرق القنصلية الإيرانية في البصرة جزئياً على أنه يرسل هذا المعنى. إذا تركنا بدون تدخل، فإن الميول الطبيعية للعراقيين ستوجههم في الغالب للحفاظ على علاقات ودية واسعة مع إيران، ولكن مع قوميتهم التي تحافظ على العراق من أن تصبح دولة عميلة لإيران. ومثل هذه العلاقات المفيدة للطرفين ستكون أكثر ملاءمة للاستقرار داخل العراق وفي المنطقة المحيطة به.

ويرى الكاتب أنه من الصعب على الأمريكيين فهم هذا المنظور، لأن جغرافيا بلادهم لم تضطربهم للعيش مع جار يحمل تهديداً محتملاً. وللمساعدة لفهم هذا الوضع، تخيل نفسك مكان المكسيك وفكر في علاقة المكسيك بالولايات المتحدة. حتى قبل ترامب، كان لدى المكسيكيين الكثير من الأسباب التي تشعرهم بالحذر والاستياء تجاه جارهم الشمالي القوي. لكن الازدهار الاقتصادي للمكسيك يتطلب علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. وهذا هو ما تعنيه اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، من وجهة نظر المكسيك. والمكسيك بالتأكيد لا تريد حرباً مع الولايات المتحدة. في المرة الأخيرة التي خاضت فيها هذه الحرب، هُزمت المكسيك وفقدت ثلث أراضيها.

بغض النظر عن أي حذر أو استياء تجاه الولايات المتحدة، ليس هناك دور جيد لقوة خارجية بعيدة عن المحيط، ففرنسا التي تصور نفسها على أنها ثقل مواز للنفوذ الأمريكي. حاولت أن تفعل ذلك في ستينيات القرن التاسع عشر، ونصبت الأمير النمساوي ماكسيميليان إمبراطوراً للمكسيك، عندما كانت الولايات المتحدة مشتتة بسبب حربها الأهلية. ولم تكن هذه التجربة جيدة بالنسبة للمكسيك، ولا لماكسيميليان (الذي أعدمته جمهورية المكسيك المستعادة في عام ١٨٦٧) أو لفرنسا. والولايات المتحدة لن تُفيد العبادي أو أي زعيم عراقي آخر إذا أصبح ماكسيميليان أمريكياً.



 www.pukmedia.com/ensat
 Facebook: **ensatpuk**
 ensatmagazen@gmail.com
 Mobile: **0770 156 4347**